



1396
SIA



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده * والصلاة والسلام على من لا نبي بعده * وبعد فلما كانت الحاشية
اللطيفة للفضل التحرير الشهير بمحرم افندي عامله الله تعالى باطفه الخفي
حاشية مفيدة لمعاني شرح مولانا الجامي قدس سره العالي على كفاية
ابن الحاجب ولكنها متبعية الى قول الشارح المزبور في باب البذل (وان اختلفا
مفهومهما فمفهومان ذاتا) يعني وان اختلف مدلول البذل ومدلول المبدل منه
في بدل الكل في نحو قوله جاءني زيد اخوك لكن الشخص الذي هو مدلول زيد
هو الشخص الذي هو مدلول اخوك فاراد العبد الضعيف الفقير المحتاج
الى عنايته به القدير الحاجد عبد الله بن صالح بن اسمعيل الامام بالجامع المنير العالي
المنسوب الى خالده بن زيد ابني ايوب الانصاري رضي عنه الباري ان يتم
ما نقص من هذه الحاشية بهمة بعض فضلاء الزمان ورجوعهم نظر وطالع
من الاخوان ان لا ينظر الى سقطات هذا التقدير وتقصيراته في التعبير
ويسأل الله تعالى ان يوفقه لاتمام هذا الشأن الخطير * والله على كل شيء قدير *
قال الشارح ناقلا عن الشارح الرضي (قال الشيخ الرضي) اي في شرح
الكافية في هذا المقام (وانا الى الآن) اي الى هذا الزمان (لم يظهر لي فرفق جلي)
اي بحيث تبين المغيرة الكلمة بينهما (بين بدل الكل من الكل وبين تعطف

البيان بل لا يرى عطف البيان) أى شيئاً وتابعا من التوابع (الابدل الكل)
واستدل عليه بأن سيويه لم يذكر عطف البيان بل قال أما بدل المعرفة من المنكرة
نحو مررت برجل عبدالله ثم قال يعنى سيويه ومن البدل ايضا قولك مررت
بقوم عبدالله وزيد وحاند وقوله (وما قالوا) من تنمة كلام الشيخ المذكور يعنى
والتوجيه الذى قالوا وهو مبتدأ وخبره قوله فالجواب (من ان الفرق بينهما)
اى بين بدل الكل وبين عطف البيان (ان البدل هو المقصود بالنسبة دون
متبوعه) وليس هو فرعا لمتبوعه بهذه الحجة يعنى فى كونه مقصودا من النسبة
(بخلاف عطف البيان فانه بيان) اى بجى ابيان متبوعه لالكونه مقصودا
من النسبة (والبيان) اى المبين بكسر الباء (فرع المبين) بفتح الباء (فيكون
المقصود) اى من النسبة فى عطف البيان (هو الاول) اى هو المبين المتبوع
لا المبين التاسع (فالجواب) اى عن قولهم هذا فى بيان الفرق (انا لانسلم ان
المقصود فى بدل الكل) اى مثل جاءنى اخوك (هو الثانى فقط) اى من غير
دخل للقصد لاعتداع (ولا فى سائر الابدال) اى وايضا لا ينحصر القصد فى الثانى
فما عدا بدل الكل من بدل الجزء من الكل ومن بدل الاشتمال (الابدل الغلط)
اى فانه ناسم ان المقصود فى بدل الغلط هو الثانى فقط وحاصل ما قالوا فى بيان
الفرق ادعاء انحصار القصد فى الثانى وحاصل الجواب منع ذلك الانحصار
فى غير بدل الغلط ومنه وقع الاشياء الذى ذكره الشيخ الرضى فانه اذا لم ينحصر
المقصود فى الثانى وجاز ان يكون المتبوع دخلا فى كونه مقصودا لا يظهر الفرق
بين عطف البيان وبين بدل الكل فانهما حينئذ يشتركان فى ان يكون المتبوع
مقصودا ثم نقل الشارح من طرف المحجب تحقيق بعض المحققين فقال (وقال
بعض المحققين فى جوابه) اى فى الجواب عن المذكور (الظاهر) اى الراجح
(انهم) اى ان القائمين فى الفرق (لم يريدوا) اى من قولهم ان البدل هو
المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان (انه) اى المتبوع
فى البدل (ليس مقصودا بالنسبة اصلا) اى لا اصاله ولا تبعاً كما فى بدل الغلط
(بل ارادوا) اى قولهم هذا (انه) اى متبوع البدل (ليس مقصودا اصليا) اى
اوليا ولا منافاة فى ان يكون مقصودا لافادة فائدة اخرى (والحاصل) اى حاصل
ارادتهم (ان مثل قولك جاءنى اخوك زيدان قصصت) اى انت (فيه) اى
فى هذا القول (الاستدلال الاول) اى الى اخوك (وجئت) اى انت (بالبشرى)
اى بلفظ زيد (تنمة له) اى للفظ اخوك (وتوضيحا) وهذا اذا كان للمخاطب
اخوة غير زيد فيكون زيد موضحا للمراد ومبينا لان الابن الجائى هو الاخ الذى
يسمى زيدا لا غيره من عمرو وبكر (فالكفى) جواب ان اى ار قصصت ذلك فاللفظ

الثاني التابع (عطف بيان) لكونه مذكورا للتوضيح (وان قصدت فيه الاسناد
 الى الثاني) اى الى زيد قصد اوليا (وجئت بالاول) اى باخوك المتبوع (توطئة له)
 اى لذلك المقصود وهذا اذا لم يكن للحكاية اخ غير زيد (ومبالغة في الاسناد)
 اى للقصد الى مبالغة الاسناد بسبب تكرار ذكره بعنوانين (فالثاني بدل) لعدم
 محيئه للايضاح (وحيث) لى وحين اذ قصده التوطئة لا الايضاح (يكون
 التوضيح الما صلبه) اى بذلك القول (مقصودا تبعا والمقصودا صالحة هو الاسناد
 اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر) (والثاني) وهو مبتدأ (اى بدل النعمى)
 (جزؤه) خبر المبتدأ (اى جزء المبدل منه نحو ضربت زيد اراسه) (والثالث)
 وهو مبتدأ (اى بدل الاشتمال) وقوله (يدسه) خبر مقدم وقوله (وبين الاول)
 معطوف عليه (اى المبدل منه) وقوله (ملايسة) مبتدأ مؤخر والجملة خبر
 المبتدأ الاول وقوله (بحيث توجب) تفسير الملايسة اى المراد بالملايسة ما تقع
 بينهما ملايسة بحيث توجب (النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس) اى الى
 التسامع الملابس (اجالا) لكونه سببا للانتظار الى المقصود (نحو اعجبنى زيد
 علمه حيث يعلم ابتداء) اى نقوله اعجبنى زيد بنسبة الاعجاب الى ذات زيد
 (انه يكون زيد معجبا باعتبار صفته لا باعتبار ذاته) لان ذات زيد ليس متعلقا
 بالاعجاب فانه ليس بامر غريب حتى يحصل الغاية بل عدم الادراك يحصل
 بالجهل لصفة من صفاته التى تتعلق بها بالاعجاب (فيتضمن نسبة الاعجاب الى زيد
 نسبة الى صفة من صفاته اجالا) فان العقل صرف عن تعلق الاعجاب
 الى ذاته فذات زيد شامل لجميع صفاته فكان الصفة التى براد تعلق الاعجاب
 اليها مذكرة اجالا فى ذات زيد وهذا فى الصفات التى هى داخلية فى الذات
 واما ما يكون غير داخلية فهو قوله (وكذا فى سلب زيد ثوبه) فان نسبة
 السلب الى ذات زيد غير معقولة بل تلك النسبة توجب ان شئ ما مما يتعلق بذات زيد
 مسلوب فلما قال ثوبه علمنا ذلك ان السلب منسوب الى ثوب بنسبة انقضاءه
 (بخلاف ضربت زيدا حاره وضربت زيدا غلامه لان فيه انقضاءه الى زيد)
 بمعنى تعاقبه ووقوعه عليه (ثامة) اذ ليس فيه قرينة صارفة عن القصد
 فان النفس لا تنظر الى غير تعلق الضرب الى زيد (ولا يلزم فى صحتهما)
 اى فى صحة التامة (اعتبار غير زيد) اى اعتبار نسبة الى غير زيد (فيكون)
 اى فيكون لفظ حاره وغلامه (من باب بدل الغلط) لعدم المناسبة بين زيد وبين
 ما بعده شئ من الملابس المذكورة (بغيرهما) وفسره بقوله (ماى نكون
 تلك الملايسة) الاشارة الى ان قوله بغيرهما طرف مستقر مرفوع محلا
 على انه صفة احترازية للملايسة اى ملايسة تكون (بغير كونها المبدل منه

اوجزاه) اى وبغير كون البديل جزء المبدل منه واحتجته عن الملايسة
 بما ذكر من النوعين اى بغير الكلية والعضية (فيدخل فيه) اى فى قوله
 بغيرهما (ما) اى ملايسة حاصلة (اذ كل المبدل منه جزءاً من البديل) اى
 بعكس النوع الثانى وهو بدل العض من الكل فيكون هذا بدل الكل
 من البعض (فيكون ابداله منه) اى ابدال هذا النوع منه اى من بدل الاشتمال
 (بناء على هذه الملايسة) فانه يصح عليه ان بينهما ملايسة بغير العينة
 وبغير كون البديل جزءاً من المبدل منه (نحو نظرت الى القمر فلكه) فان المبدل
 منه وهو القمر جرؤ من البديل وهو فلكه وهذا اشارة الى وقوع الخلاف فى ادخال
 هذا النوع فى انواع البديل فقال بعضهم ان هذا النوع لا يسلم جوازه كيف
 وهذا غير مروي عن العرب ولئن سلمنا جوازه لكن لا نسلم ان القمر بعض
 الفلك بل هو شئ مركب من الفلك فيكون الفلك شاملاً له وهو عين بدل
 الاشتمال انتهى يعنى وليس هو بدل الكل من البعض فاراد الشارح رده بقوله
 (والناقصة بال القمر ليس جزءاً من فلكه بل هو مركب فيه ناقصة فى المثال)
 وليست هذه المناقشة بمعتبرة فالعدم تطابق المثال بالمثلى لا يلزم منه عدم
 جواز المثل لجواز وقوع مثال آخر مطابق له واليه اشار بقوله (ويمكن
 ان يورد مثله مثل رأيت درجة الاسد برجيه فانه لا محال لهذه المناقصة فيه)
 اى فى هذا المثال (فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات) فيكون برجيه بدلا
 من الدرجة التى هى جزء البرج وقوله (وانما لم يجعل هذا البديل) جواب عما يتوهم
 ان يقول واذا كان كذلك فلم يجعل الحاة هذا النوع نوعاً آخر من البديل
 فاجاب عنه باه لم يجعل (قسماً خامساً) اى غير داخل فى بدل الاشتمال (ولم يسم
 بدل الكل من البعض) اى ولم يذكر قسماً مستقلاً غير داخل فى الاقسام المذكورة
 بعنوان انه بدل الكل من البعض (لعلته وتدرته) وقال الشارح العجود واتى
 فى هذا المقام ولعل التقسيم الذى ذكره العلامة السكاكى مستبدى مستقل
 باخراج مثل هذا التقص حيث قال فى المفتاح ووجه المحصر عندي هو انا
 نقول البديل اما ان يكون عين لمبدل منه او لا يكون فان كان فهو بدل الكل
 من الكل وان لم يكن فاما ان يكون اجنبياً او لا يكون فان كان فهو بدل القلط
 وان لم يكن فاما ان يكون بعضه فهو بدل العض من الكل او غير بعضه فهو المراد
 ببديل الاشتمال وقد سقط بهذا زعم من زعم ان ههنا قسماً خامساً اهمله الخو بون
 وهو بدل الكل من البعض كحوا نظرت الى القمر فلكه وهذا كله لفظ المفتاح
 الذى نقله ذلك الشارح (بل قيل لعدم وقوعه) وهذا اشارة الى قول البعض
 الآخر وهو انهم لم يجعلوه قسماً خامساً لعدم وقوعه (فى كلام العرب

هذه الآية مصححة أي لمست بشيئا وهذا في قوله تعالى ونسج القواعد
واعا قال بل قيا، ولم يقل وقيل للاشارة الى ان في قوله تعالى بل قيا
الامثلة وتكرها لنوع باسمه قوله (والزاع) أي من انواع البدل وهو مبتدأ
وقسمه السارح بقوله (أي بدل الخاط) وقوله (ان قصد) خبره وفعل مدرج
منه أي المخالط ولم كل لفظ الزاع عبارة عن بدل لفظ اسر مدرج
الاسم وكان قوله ان قصد عبارة عن التقصد الذي هو قصد الخبث لم يرد
المبتدأ والخبر فلا يصح لمن راد السارح ان يفسره - لي يجد اتصال به الاتحاد
بينهما فقال (أي يكون) يعني الزاع الذي هو بدل لفظ اسر هو الذي
اوجد (ان قصد انت) او بسبب قصدك (البند) (أي الى ابدال) هذا تفصيل
للمعبر المحرر العائد الى المبتدأ ولما كان قوله ان قصد بمنزلة الجس لحد بدل
اغما كنهه فلا بد ان الماثلة لا تميز ايضا يقصد اليها اخرجها الى رح
بقوله من غير اعتبار ملاسبة بينهما أي بين البديل والمبدل عند الانبدال الثلاث
وان ثبات تصديها لكن ذلك التصديا يتمر بالملاسبة الواقعة بين البديل
والمبدل منه كالكلية والعضية وغرهما في خلاف التماثل لان الملاسبة
بينهما وان حدث في بعض احوال كونهما غير متماثلين لاقصده (بعد
ان غايت) طرف الزاع ان قصد أي قصد - الى البديل بمرادك بسبب
من الابواب كاسه وورائيهان وغيرهما وقوله (بشر) متاقي لانه ان غايت
هقول السارح (أي بفعل البدل) تفسر للضمير المجزوم وقوله (والمبدل منه)
بيان لفظ لغيرهم شرع المصنف به تفسيره الى انواع الزاع في جاز
مسألة احكامه التي يجوز وما يجوز فيه مما خصه بالبدل (اي يكون)
ومسألة تاريخ خبره اي بقوله (أي البديل والمبدل منه) للاحتراز من تخصيص
المسألة ببديل الاصل واعلم انك في ما فرجهين للضمير وقوله (مرفين) خبر
منصوب لذكرنا والمراد من المرفين هم يفتيهم امر كان من انواع الزاع
منه (توضعت زيد الخالك) وهذا التمثيل لبدل الكل لان مبدل
اخاك لم يرف بالاصفة مبدل زيد المرف بالعرف الشريف والتمثيل السارح بهذا
لكون بدل الكل اشرف الانواع ولم يدم ان خصص اسر بقية غيره ولتعميم
المسألة كما ذكرنا راما الى ان بدل الكل في قوله لنا ضرت زيد اراسه ناله
من الاشارة الى ان العجني زيد علمه ومن بدل الخاط جاءني زيد حاره (رتكرين)
أي ويكونان تكرتين مثله من بدل الكل (نحو ما في رجل علامك) ومن بدل
البعض العجني رجل رأسه ومن بدل لانت ل نحو اعجني رجل علم له (ومحذوفين)
لهم رتكرتان محذوفين في العريف والتكبر يعني في كون احدهما معرفة وكون

الآخر نكرة ومنه من بدل الكل (خو) وله تعالى (بالنصب ناصبة كاذبة)
 وقوله مختلفين سائل لصورتين احدهما كون المبدل منه معرفة والمبدل نكرة
 كما في المثال المذكور وتاليهما بالعكس ومنه ذكره الشارح بقوله (ونحو
 جاني رحل غلام زيد) ثم شرع في بيان شرط شئخص بالقسم لاول
 من المختلفين فقال (وان كان) وقوله (الدل) تفسير لاسم كان وهو الضمير
 لما تترتب عليه وقوله (نكرة) اما خبر شئ كان من الاعمال النقصية
 كما في مختار السارح حيث فسر قوله معرفة بقوله (مبدلة) من معرفة
 للاشارة الى انه خبر بعد خبره يتمثل ان يكون كان بمعنى وجد وقوله نكرة
 بالرفع نائب فاعله وقوله مبدلة من معرفة لئلا تكون (عالمات) تفيير السارح له
 نقوله (اي امت البطل النكرة واجب) لبيان ان الالف واللام في قوله ولتعت
 من المضاف اليه وان قوله فالت مبتدأ وخبره محذوف رهو لفظ
 واجب بالجملة لاسمها جارية رر له (انما كون المقصود انقص من غير
 المقصود من كل وجه) دليل للرجوب يعني انما رجب توصيفه انما يكون
 الدل الذي هو الماتة مود بالنسبة انقص فائدة من غير المقصود الذي هو المبدل
 منه من كل وجه لانه لو كان كذا يكون غير المقصود انكره معرفة اتم من كل
 وجه والبطل مع كونه مقصودا انقص من كل وجه من وجوه الافادة لكونه
 نكرة محضة وهذا خلاف الرضى للزوم نقصان المقصود بمكال غير المقصود
 (دأتوا) اي اورد اصحاب اللغة (زيد) اي في مثل هذا الدل (بصفة) حيث
 وصفوه بصفة (بكر) ذلك الايراد (كالمجا) اي لانقص الذي (فيه)
 اي في الدل حال كونه (من نقص النكارة) اي من نص النكارة المحضة ولما
 وصفت النكارة بالب الكاه لمحضد التي هي انقص الوجه ومنه لم يصف بالآية
 ليكون شها فقال (من) قوله تعالى (بالنصب) وهو المبدل منه معرفة
 (ناسية) وهو بدل النكرة (نكذبة) ردهه صفة البطل النكرة ثم شرع
 في مسألة اخرى من مسائل الدل فقال (ويكونان) اي المبدل منه والبطل
 من اي بدل كان (طهرين) اي اسمين طاهرين غير مضميرين (ونحو جاني زيد
 اخوك) هذا مثال لبطل الكل ايضا والامثلة من غيره طاهرة (ومضميرين) اي
 ويجوز ان يكون المبدل منه والبطل ضميرين غير ظهريين سواء كانا متكلمين
 او مخاطبين او غائبين ومثال كونهم اضميرين (نحو زيدون لقيتهم اباهم) فالاباهم
 ضمير بدل من الضمير المفعول المصل بقوله لقيتهم رانما مثل اسارح بالعائين
 لما سيجي الاتصاف فيه دون غيره (ومختلفين) اي ويجوز ان يكونا مختلفين
 بان يكون احدهما ظاهرا والاخر ضميرا وذلك يسئل صورتين احدهما كون

البديل منه ضمير او البديل ظاهرا (نحو اخوك ضربته زيدا) وثانيهما كونه
 بالعكس نحو (ضربت زيدا اياه) فان اياه ضمير منفصل منصوب على انه بدل
 من زيدا الذي هو اسم ظاهر ثم شرع في مسئلة غير جائزة من الصور فقال
 (ولا يبدل ظاهر من مضمير بدل الكل) يعني لا يجوز ان يكون الاسم الظاهر
 بدلا من الضمير اذا كان **ان بدل الكل من جميع الضمائر** (الامن الغائب) اى يجوز
 ان يبدل الظاهر من المضمير الغائب (مثل ضربته زيدا) لان زيدا في هذا المثل
 اسم ظاهر يكون بدلا من ضمير الغائب في ضربته بدل الكل وهو جائز ثم شرع
 الشارح في داليل عدم جواز الابدال من ضمير المتكلم والمخاطب فقال (لان المضمير
 المتكلم والمخاطب اقوى) في المعرفة (واخص دلالة من الظاهر) اى من الاسم
 الظاهر كما سيأتى في بحث المعرفة فقوله اخص دلالة عطف تفسير لقوله اقوى
 لان القوة المعتبرة في باب التعريف بحسب الاختصاص وما هو اخص فهو اقوى
 واذا كان كذلك (فلو ابدل الظاهر) اى ولو جعل الاسم الظاهر بدلا (منهما)
 اى من المضمير المتكلم والمخاطب حال كونه (بدل الكل يلزم ان يكون المقصود)
 الذى هو البديل (انقص) لضعفه في التعريف (من غير المقصود) الذى
 المبدل منه لقوته في التعريف (مع كون مدلوليهما واحدا) وهذا اشارة الى وجه
 تخصيص عدم الجواز في بدل الكل اى ان يكون بدل الكل ما يكون مدلوله مدلول
 الاول بعينه يلزم ان يكون كلاهما متساويين في قوة التعريف كما في التعريف
 الذى بين ضمير الغائب وبين الاسم الظاهر فانهما متساويان فيه (بخلاف
 بدل البعض او الاشتمال والغلط) فان البديل في هذه الثلاثة لما لم يكن مدلوله
 مدلول الاول لا يلزم ان يكونا متساويين كما بينه الشارح بقوله (فان المانع فيهما)
 اى الذى يمنع كون الاسم الظاهر بدلا من المتكلم والمخاطب (مفقود) اى غير
 موجود (اذ) اى لانه (ليس مدلول الثانى فيها) اى في هذه الثلاثة (مدلول
 الاول) حتى يكون مانعا من الابدال ثم شرع في امثلة كون الاسم الظاهر بدلا
 من الضمائر كلها في الابدال الثلاثة فقال (فيقال) اى فيحوز ان يقال في بدل
 البعض (اشتريتك نصفك) فنصفك بدل من ضمير المخاطب المنصوب
 (واشتريتنى نصفى) فنصفى بدل من ضمير المتكلم المتصل المنصوب في اشتريتنى
 وهذان المثالان لسبيل البعض (و) يقال في بدل الاشتمال (اعجبتنى علمك)
 فان علمك مرفوع لفظا على انه بدل الاشتمال من ضمير المخاطب (واعجبتك على)
 فان على مرفوع محلا في هذا المثال بدل اشتمال من ضمير المتكلم (وضربتك
 الجمار) فان الجمار منصوب لفظا على انه بدل غلط من ضمير المخاطب في ضربتك
 (وضربتنى الجمار) فان الجمار منصوب لفظا على انه بدل غلط من ضمير المتكلم

(عطف البيان) وهو متداوٍ وقوله (تابع) خبره أى هذا القول (شامل لجميع التوابع) من الصفة والعطف والبدل والتأكيد لانه يصدق على هذه الاربعة انهما توابع كما يصدق على عطف البيان فيحتاج الى فصل والى قيد حتى يخرج الاربعة فقال (غير صفة) لان المقصود من الصفة دلالة على معنى فى متبوعه وعطف البيان ليس كذلك لان المقصود منه ايضاح متبوعه سواء كان معنى فيه اولا ولذا (احترز) اى المصنف (به) اى بقوله غير صفة (عن الصفة) ولم كان البدل والتأكيد والعطف بالحروف ايضا توابع غير اصفة ودخلت فى التعريف واراد المعرف اخراج هذه الثلاثة منه فقال (بوضح متبوعه) وهذه الجملة القياسية صفة بعد صفة لقوله تابع يعنى تابع غير صفة بوضح ذلك التابع متبوعه كما قال الشارح (احترز) اى المصنف (به) اى بقوله بوضح متبوعه (عن البدل) لانه المقصود بالنسبة دون متبوعه (والعطف) اى احترز عن العطف (بالحروف) لانه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه (والتأكيد) لانه يقرر امر متبوعه لانه يوضحه ولما تبادر الى الوهم ان عطف البيان لكون المقصود منه ايضاح المتبوع يلزم ان يكون اوضح منه فيلزم خروج بعض مواد عن التعريف اراد الشارح ان يدفع هذا الوهم فقال (ولا يلزم من ذلك) اى من كون عطف البيان لا يوضح المتبوع (ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه) لكون الاستقراء شاهدا على ان بعض صورته ليس باوضح من متبوعه (بل ينبغي) فى عطف البيان (ان يحصل من اجتماعهما) اى من اجتماع التابع والمتبوع (ايضاح لم يحصل) ذلك الايضاح (من احدهما على الانفراد) اى لم يحصل من التابع على الانفراد ومن المتبوع على الانفراد واذا لم يلزم الاوضعية (فيصح ان يكون الاول) اى المتبوع (اوضح من الثانى) اى من التابع مثاله (مثل) قول الاعرابى (اقسم بالله ابو حفص عمر) (فابو حفص) اى الذى يكون فاعلا لاقسم (كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعمر) بالرفع (عطف بيان له) اى لقوله ابو حفص لان عمر تابع غير صفة لعدم دلالة على المعنى لكونه علما وهو ايضا بوضح قوله ابو حفص يبان اسمه العلم فعصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من اى حفص على الانفراد لشهولة لعمر وغيره ولا من عمر على الانفراد ايضا لانه شامل لعمر الذى ليس كنيته ابا حفص ثم شرع الشارح فى سببية الورود فقال (وقصة) اى قصة سبب ورود هذا الكلام (انه) اى الشان (اقى الاعرابى الى عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه) اى فى وقت خلافته (فقال) اى الاعرابى على سبيل الاشتكاء (ان اهلى) اى وطنى الذى فيه اهلى (بعيد) عن هذا المحل (واى على ناقة) اى راكب على ناقة (دبراء) مشتق من

البر وهو علة في البعير فسر العصام بقوله ريش شت وهي على وزن حراء
صفة لثاقفة (عجفاء) وهي صفة أخرى لها أي ية لها لاغر (نقباء) وإيضاً
هي صفة لها وهي مؤنث انقب مشتق من النقب وهي علة الجرب يكون
في الدواب كذا في القاموس (واستحمله) هذا تضرع صيغة الأمر أي ادعني
ناقة قوية توصلني إلى أهلي ولما قاله الأعرابي (فظنه) أي ظن عمر رضي الله
عنه هذا الأعرابي أو كلامه (كاذبا) أي على خلاف الواقع (فلم يحمله) أي
فلم يعطه عمر ناقة بناء على ظنه (فقل) أي عمر رضي الله عنه على طريق القسم
بناء على ظنه الغالب (والله ما نقت الناقة) أي ليس بها علة النقب كما زعمت
(ولادرت) أي ولا بها علة لدبر ولما أبس الأعرابي (فانطاق الأعرابي) أي
ذهب ما يؤسا (فحمل بعبه) أي حمل ماله من الراد وغيره على عبه (ثم استقبل
الطعساء) أي توجه إلى الوادي الذي فيه حصاه صفار أو إلى الوادي
المسمى بالطعساء (وجعل يقول) أي شرع في أن يقول (وهو) والحال أن
الأعرابي لم يركب عليها بل (يمسى خلف بعبه) أفسم بالله أبو حفص عمر *
ما مسها من نقب ولادبر) وقوله ما مسها جواب للقسم (اغفر له اللهم إن كان
فجر) وهذا اعذار للأعرابي من طرف عمر رضي الله عنه يعني يارب اغفر
لعمري رضي الله عنه أن حلف هذا الحلف كاذباً لأنه يكون حينئذ يمين غموساً
من الكبر فليكون فاجراً به واعلم أنه ليس في الواقع من طرف عمر رضي الله عنه
فجور لأنه يمين على ظنه فيكون يمين لغو لا يؤخذ به ولذا قال الأعرابي الأدب
أن كان فجر يعني أن عمر رضي الله عنه مع ظهور عدائته وشفته لا يحلف كاذباً
وإلا فرض أنه كاذب فاعف فوره (وعمر مقل من أعلى الوادي) في مكان يسمع
مقاتله (فجعل) أي فسر عمر (إذا قال) للأعرابي (اغفر له اللهم إن كان فجر)
أي في وقت قوله هذا (قال) عمر رضي الله عنه (اللهم صدق صدق) كره
لاهتمامه أي اللهم صدق الأعرابي يعني تقبل اعتذاره من طرفي وهذا بناء
على كمال تقواه ونزاهته ثم نزل من أعلى الوادي إلى مكان الأعرابي (حتى اتقيا)
أي التقى عمر والأعرابي (فاخذ) عمر (بيده) أي بيد الأعرابي بلطفاه (فقال)
عمر رضي الله عنه متفحصاً عن حال الناقسة ومتطلباً لصدقه (ضع) أمر من
وضع (عن راحلتك) أي أنزل ما عليها من الحمل (فوضع) أي الأعرابي أمثالاً
لأمره (فأذا هي نقبة) أي الناقعة ناقة نقباء (عجفاء) على ما أخبر به (فحملة على
بعبه) أي فأعطاه بعب نفسه (وزوده) وأعطاه زاداً (وكساه) وأعطاه كسوة
ثم أراد المصنف أن يبين الفرق اللفظي بين تركيب يجوز فيه كون الاسم عطف
بأن و بين تركيب لا يجوز كونه دلائق (وفصله) أي فصل عطف البيان

ثم فسر السارح معنى الفصل بقوله (اى فرقه) وقوله (من البدل) متعلق
 بالفصل (لفظا) وتفسير السارح بقوله (اى من حيث الاحكام اللفظية) يدل
 على ان قوله لفظا تمخير من الذات المقدرة في اضافة الفصل الى الضمير اى
 فصل شئ من عطف البيان وهو لفظه اكن لما لم يكن من فرق اللفظ فائدة
 فسر بقوله من حيث الاحكام اللفظية يعنى الفرق بينهما من حيث ان الحكم
 النحوى الذى يجوز في عطف البيان لا يجوز في البدل وقول السارح (واقع)
 اشارة الى ان قوله وفصله مبتدأ وخبره في مثل انا ابن بان يكون طرفا مستقرا
 ومتعلقه واقع (في مثل انا ابن التارك البكرى بشر) ثم اشار الى بيان الفرق فقال
 (فان قولك بشر) بالجذر (ان جعل عطف بيان للبكرى) اى الذى جعل مضافا اليه
 التارك (جاز) اى جاز كونه عطف بيان من البكرى وبذا حكمه اللفظى الذى
 يجوز في عطف البيان وهو انه لا يشترط جوار اقامته مقام متبوعه (وان جعل)
 اى ان جعل لفظ بشر في هذا التركيب (بدلا منه) اى من البكرى (لم يحزن)
 اى لم يحزن كونه بدلا وهذا حكمه اللفظى الذى لا يجوز في البدل لان جواز اقامة
 البدل مقام المبدل منه شرط فيه وحاصله ان كل تركيب يجوز فيه اقامته مقامه
 جائز وكل تركيب لا يجوز هذا لم يحزن كما بينه السارح بقوله (لان البدل) اى انما
 لم يحزن ان يكون بدلا لان البدل يكون (في حكم تكرار العامل) وهو لفظ التارك
 ههنا (فيكون التقدير) اى تقدير البدل مقام المبدل منه (انا ابن التارك بشر
 وهو) اى تركيب التارك بشر (غير حزن كما ذكرنا فيما سبق) اى في بحث الاضافة
 وقوله (في الضارب زيد) يدل من قوله فمما سبق اى ذكرنا في بحث الاضافة بان
 تركيب الضارب زيد لا يجوز وهو كون المضاف صفة معرfa باللام وكون
 المضف اليه اسما محمدا عن اللام وكونه مضافا باضافة لفظية لان شرط
 جواز الاضافة اللفظية وجود التخفيف اللفظى في المضاف فقط او في المضف
 اليه فقط او في كليهما وفي هذا التركيب لم يوجد التخفيف فيهما وهذا لا يجوز
 ثم ان هذا المصراع اللامدى اراد اطهار شجاعته ثم اراد السارح ان يذكر
 مصراعه انماى لظهر معنى الاول فقال (وآخره) اى آخر البيت قوله
 (عليه الطير رقبه وقوما) اعلم ان التارك اسم فاعل من ترك يترك من باب
 نصر ينصر وترك يكون بمعنى ودع فيكون فعلا تاما متعديا وبمعنى صير فيكون
 فعلا ناقصا ولما احتمل ههنا المعنيين اراد السارح ان ينبه عليهما وعلى اعرابه في
 كل من المعنيين فين اولاه على تقدير كونه من الافعال الناقصة فقال (وعليه الطير
 ثانياً مفعولى التارك) يعنى على تقدير كون التارك (ان جعلناه بمعنى المصير) اى
 بمعنى جعل يكون قوله البكرى مفعوله الاول ويكون عليه خبرا مقدما والطير

مبتدأ مؤخرًا والمجمله منصوبة المحل على أنها مفعول ثان له والمعنى أنا ابن الرجل
 الذي هو جاعل البكرى عليه الطير (هذا) أى هذا الاعراب وهو كونه
 مفعولاً ثانياً (ان جعلناه) أى ان جعلنا لفظ التارك (بمعنى المصير والا) أى
 وان لم نجعل قوله التارك بمعنى المصير بل جعلناه بمعنى الوادع (فهو) أى
 فتركيب عليه الطير (حال) من مفعول التارك وهو البكرى المضاف اليه وهذا
 تحتل وجهين أحدهما ان يكون عليه طرفاً مستقراً حالاً والطير بالرفع فاعل له
 والاخر ان يكون عليه خبراً مقدماً والطير مبتدأ مؤخرًا والمجمله الاسمية حال
 منه بالضمير فقط على ضعف نحو كئنه فوه الى فى والى الوجهين اشار بقوله
 (وقوله ترقبه) أى جلة ترقبه وهو مضارع من الترقب وهو الانتظار واصله
 تترقب بتأنيث فحذفت احدهما وهى (حال من الطير ان كان) لفظ الطير
 مرفوعاً حال كونه (فاعلاً عليه) وهو الوجه الاول فالمعنى أنا ابن الرجل
 الذى ترك البكرى والحال ان عليه الطير مترقباً ثم اشار الى الاعراب على الوجه
 الثانى فقال (وان كان) أى لفظ الطير (مبتدأ فهو) أى تركيب ترقبه (حال
 من الضمير المستكن فى عليه) أى الضمير الذى انتقل من المتعلق المحذوف فكان
 فاعلاً للظرف المستقر (ووقوعاً) أى وقوله وقوعاً (جمع واقع) كالشهود جمع
 شاهد (حال من فاعل ترقبه أى الطيور) مترتبة حال كونها فى الترقب (واقعات
 حوله) أى حول البكرى (مترتبة) ومنشطرة (لازحاق) أى لاجراءج (روحه) وقوله
 لان الانسان مادام فيه رمق (أى علامة حياة) فان الطير لا يقر به) توجيهه
 ودليل لتعبيره بالترقب والانتظار لانه لو كان ميتاً لوقعن عليه لاجل الاكل ولكن
 لما ترقبن علم انه لم يمت بعد ولا يخفى ما فى هذا البيت من اظهار شجاعة ابيه
 والافتخار بالانساب اليه وفهم ان اعوان البكرى جبناء مثله حتى لم يقدر واعلى
 التقرب لتخليصه ومحافظته ولما قيد المصنف الفرق بقوله لفظاً وفهم منه ان له
 فرقا معنوا ايضا اراد الشارح بانه فقال (واما الفرق المعنوى بينهما) أى بين
 عطف البيان والبدل (فقدتين) أى ظهر (فيما سبق) أى فى تعريفه جابان
 البدل تابع مقصود بالنسبة وعطف البيان ليس كذلك ثم اراد الشارح ان يبين
 وجه الشبه بين عطف البيان فى تركيب انا ابن التارك البكرى وبين عطف
 البيان الذى يكون مثلها فقال (والمراد) أى مراد المصنف (بمن انا ابن
 التارك البكرى بشر كل ما) أى كل لفظ (كان عطف بيان) كلفظ بنسر من الالفاظ
 التى ليست فيها الالف واللام (للمعرف باللام) كلفظ البكرى (الذى اضيف
 اليه) أى الى ذلك المعرف باللام (الصفة المعرفة باللام) ومثال هذا (نحو
 الضارب الرجل زيد) حيث جعل زيد عطف بيان من الرجل المعرف باللام

الذى اضيف اليه صفة الضارب المعرف باللام فيجوز ان يكون زيد عطف بيان من الرجل فلا يجوز ان يكون بدلا منه وهذا البيان مراد المصنف مما هو ظاهر من تركيبه حيث خصص الفرق بمثل هذا البيت فيكون المراد بالمثل هو افراد هيئة هذا التركيب اعني تركيب التارك البكرى بشر يريد به ما هو مثله في تلك الهيئة ثم اراد الشارح ان يبين انه يجوز توجيه مراد المصنف بوجه هو اعم من هيئة هذا التركيب فقال (ويمكن) اى لا يمتنع (ان يراد به) اى بقوله في مثل انا بن التارك الخ (ما) اى التوجيه الذى (هو) اى هذا التوجيه (اعم من هذا الباب) اى من باب الضارب الرجل زيد يعنى من هذه الهيئة (اى كل ما خالف حكمه) وهذا تفسير لما هو اعم اى المراد فى مثل * انا بن التارك البكرى بشر كل لفظ خالف حكم ذلك اللفظ من الجواز (اذا كان) ذلك اللفظ (عطف بيان) اى وقت كونه عطف بيان وقوله (حكمه) مفعول خالف اى خالف حكم كونه عطف بيان حكم ذلك اللفظ (اذا كان بدلا) اى حكم وقت كونه بدلا بان يجوز كونه عطف بيان ولا يجوز كونه بدلا سواء كان فى مثل التركيب الذى ذكره او لا فاذا اريد به هذا (فيتاوه) اى فيشمل قول المصنف وفصله من البدل الى آخره (صورة النداء ايضا) اى كما يتناول صورة الاضافة (فانك تقول يا غلام زيد وزيدا) فقوله يا غلام منادى مبنى على ما يرفع به وهو الضم لانه نكرة قصد معينا وزيد يجوز ان يكون عطف بيان منه وان يكون بدلا منه فان كان عطف بيان يجوز ان يكون بالرفع جلا على لفظه وبالنصب جلا على محلى المنادى كما سبق فى بحث المنادى كما قال (بالتنوين مر فوجا جلا على اللفظ) اى لفظ المنادى (ومنصوبا جلا على المحل) اى على محلى المنادى وهو النصب بالمفعولية (اذا جعلته) اى بجوز هذا اذا جعلت لفظ زيد (عطف بيان) وهو حكم عطف البيان حيث قال المصنف فى بحث المنادى وتوابع المنادى المنى المفردة من التاكيد والصفة وعطف البيان الى آخره ترفع جلا على لفظه وتنصب جلا على محله هذا حكم كونه عطف بيان وهو مخالف لحكم كونه بدلا حيث قال (ويا غلام زيد بالضم) من غير تنوين ولا نصب (اذا جعلته بدلا) اى اذا جعلت زيدا بدلا من الغلام يكون حكمه الضم لان حكمه كونه بدلا لحكم المنادى المستقل وهو الضم على ما يرفع به فقط حيث قال فى بحث المنادى ايضا والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المنادى المستقل ثم بين احكام التوجيهين فقال (والمعنى الاول) اى تخصيص مراده بمثل هذا التركيب (اظهر) من المعنى الثانى فوجه الاظهرية ان المصنف لم يقل نحو انا ابن التارك بل قال فى مثل انا بن التارك فالتبادر من ذكر المثل ومن اضافته

الى هذا التركيب ان مراده تخصيص ولم يكن دلالة على التعميم ممنوعا لكنه
وجه ظاهر مرجوح (واثنى) اى توجه مراده الى التعميم (افيد) اكثر
فائدة من الاول وجه الايدى انما شاملى الى صور اخرى من المنادى
وغيره كاهرف (البني) ولما كان المني من اقسام الاسم فسمه السارح بقوله
(اى الاسم المني) يعنى لا المني المطلق (وهذا الحد) اى حد المني بما سيذكره
(لا يصح) اى الحد (المنى يعرف ماهية المني على الاطلاق) اى سواء كان اسما
مبنيا او فعلا مبنيا او حرفا حتى لا يكون التعريف تعريفا بالمجهول (ولا يعرف)
اى لا يصح المنى لا يعرف (لاسم المني) لانه لو عرفه يكون تعريفا للعارف
بما يعرفه وهو منافي للمقصود من التعريف وانما يصح لمن يعرف ماهية
المنى المطلق (اذ) اى لانه (لوم يعرفها) اى لوم يعرف ماهية المني على الاطلاق
(لكن) اى هذا الحد (تعريفا للمني) اى الاسم للمني المجهول (بالمني) المطلق
للمجهول وهو باطل قبت ان هذا تعريف لمن يعرف المني المطلق وانما يكون
هذا تعريف للمني بالمني (لانه) اى المصنف (ذكر في حد المني) اى في
حد الاسم المني (لفظ المني) حيث قال ما ناسب منى الاصل فقوله وهذا الحد الخ
جواب للسؤال الوارد على تفسير السارح بقوله اى الاسم المني تقريره
ان هذا التعريف باطل لانه تعريف الاسم المني بالمني وهو تعريف الشئ
بالمجهول وذاد يصح فاجاب بانه لا نسلم انه تعريف للمني بالمجهول لانه تعريف
بالنسبة الى من يعرف المني المطلق (ما ناسب) (اى اسم ناسب) فقوله اسم
تفسير لما وهو جنس شامل للمعرب والمبنى وقوله ناسب فصل يخرج المعرب
لانهم يناسب فقريئة تخصيص الموصول بالاسم وتفسيره به سياق الكلام وهو
ذكر منى الاصل بعده (منى الاصل) وهو مفعول ناسب فاضافة المبنى الى
الاصل اما يمانية والتقدير المبنى الذى هو الاصل كما هو مرضى السارح واضاءته
لامية كما هو مرضى عصام الدين لانه رد كلام السارح فيما قبل بان الاضافة
اليمانية انما تصح اذا كان بين المضاف والمضاف اليه عزم من وجه وهو هنا ليس
كذلك المبنى اعم مطلقا من الاصل فيكون من قبيل اضافة الاسم المطلق الى الاخص
المطلق وهو الاضافة الالامية كيجوم الاحد ورد بان هذا السرط انما هو
فى الاضافة اليمانية الاصطلاحية وهذا ليس كذلك لانه اضافة يمانية
لغوية ويمكن رده بان لا نسلم ان بينهما عموما مطلقا وانما يكون لو كان المراد بالمبنى
هو المبنى المقيد بالاصل وليس كذلك بل يجوز ان يراد به المبنى المطلق فثبت
يكون المبنى اصلا وغير اصل والاصل ايضا يكون مبنيا وغير مبنى (وهو) اعم
المبنى الاصل (الحرف) بجميع اقسامه (والفعل الماضى) بجميع صيغه (والامر

بغير اللام) عند البصريين (والمراد بالمسابقة المعية في تعريف العرب)
 وهو قوله فالعرب المركب الذي لم يشبهه مني الاصل (هو هذه المناسبة) حيث
 فسر الشارح قوله لم يشبهه بقوله لم يناسب وهذا جواب للسؤال المقدر
 وهواه لا تقابل بين تعريف العرب وبين تعريف المبني لان المبني في تعريف
 العرب هو المسابقة والمثبت في تعريف المبني المناسبة فلا تقابل بينهما فاجاب
 بان المراد بالمسابقة المعية الخ وانما فسر المسابقة المعية في تعريف العرب
 لان المسابقة هي المشاركة في الكيف والمناسبة اعم منه مطلقا فمفهوم
 العرب هو عدم المسابقة وهو نقيض الاخص المطلق ومفهوم المبني هو
 المناسبة وهو عين الاعم المطلق وعين الاخص عام من وجه من عين الاعم
 المطابق فلزم ان يكون بعض العرب متساويا لبعض المبني معربا وهو باطل لانه
 مستلزم لبطالان التعريفين طردا وعكسا واما اذا فسر المسابقة بالمنااسبة
 فيكون بينهما تباين كلي ولا محذور ثم نقل الشارح تفسير المناسبة من صاحب
 المفصل واثبت به وجه تفسيره المسابقة المنفية بالمنااسبة ولذا اورده على طريق
 النل فقل (واقد فصل صاحب لمفصل هذه المناسبة) اي المناسبة المذكورة
 في تعريف المبني (بانها) اي مناسبة الاسم المبني لمبني الاصل من الامور الثلاثة
 (ما) حاصله (يتضمن الاسم) اي الاسم الذي يصدق عليه حد السمي (معنى
 المبني الاصل) فيصدق عليه انه ناسب لمبني الاصل (مثل ابن فانه) اي فان ابن
 اسم معنى (يتضمن معنى همزة الاستفهام) لان ابن مركب من الظرف
 والاستفهام فالاستفهام جزء معناه فيكون متضمنا لمعنى همزة الاستفهام
 التي هي معنى الاصل لكونها حرفا تضمن الكل الجزء فيحصل بينهما مناسبة
 بالكلمة والجزئية (او شبهه) عطف على قوله يتضمن اي المناسبة اما شبه الاسم
 المبني (له) اي لمبني الاصل (كالمبهمات) من الموصولات واسماء الاشارات
 والمضمرات (فانها) اي فان كل ذلك من المبهمات تسه (الحروف في الاحتياج
 الى الصلة) كما ان الموصول يحتاج الى الصلة في تعيين معناه (او الصفة) عطف
 على قوله الى الصلة كما ان الموصول من المبهمات يحتاج الى الصفة في تعيين
 معناه نحو مرت بمن هو زيد وكذا احتياج اسماء الاشارات الى الصفة
 (او غيرها) او يحتاج الى غير الصلة والصفة من الاحتياج الى المرجع
 في المضمرات (او وقوعه) بالجر عطف ايضا على قوله يتضمن اي المناسبة اما
 حاصلة بوقوع الاسم لمبني (موقعه) اي موقع معنى الاصل (كزال) من اسماء
 الافعال (فانه) اي لفظ زال (واقع موقع زال) لان قواهم زال بيتا مثلا
 في موقع قولهم انزل بيتا فانزل امر بغير اللام وهو مبني الاصل (او مشاكلا) اي

المناسبة اما حاصلة بمشاكله الاسم المبنى (للواقع) اى للاسم الواقع (موقعه)
 اى موقع مبنى الاصل (كفتجار) لانها وان لم تكن بمعنى الامر لكونها بمعنى
 يا فاجرة لكنهما مشكلة لتزال الذى هو واقع موقع انزل (او وقوعه) اى المناسبة
 حاصلة بوقوع الاسم المبنى (موقع ما) اى موقع الاسم الذى (اشبهه) اى اشبه
 مبنى الاصل وذلك (كالنادى المضموم) اى كالنادى الذى يبنى على الضم وهو
 الاسم المفرد اذا كان معرفة نحو باز يد (فانه) اى فان علة بنائه (واقع موقع
 كاف الخطاب) لكونه منصوب المحل على انه مفعول لادعوا ولو قدر اظهاره
 يكون ادعوك وقوله (المشابهة) بالجر صفة الكاف فى كاف الخطاب وقوله
 (الحرف) متعلق بالمشابهة اى النادى المضموم واقع موقع الكاف الاسمى
 فى كونها مفعولين منصوبين والكاف الاسمى الذى هو الضمير مشابه
 للكاف الحرفى الذى فى ذلك لان الكاف المتصل باسم الاشارة حرف عماد مبنى
 الاصل والكاف فى نحو ادعوك كاف اسمية ليست بمبنى الاصل بل مشابهة
 لمبنى الاصل الذى هو كاف ذلك والنادى المضموم واقع موقع الكاف
 الاسمية المشابهة لكاف ذلك الحرفية التى هى مبنى الاصل والواقع موقع
 المشابهة لمبنى الاصل واقع موقع مبنى الاصل بالواسطة وقوله (فى نحو ادعوك)
 متعلق بقوله واقع (او اضافته) اى المناسبة اما باضافة الاسم الذى رد بناؤه
 (اليه) اى الى مبنى الاصل (كقوله تعالى من عذاب يومئذ) وانما يكون مثالا
 (فمين) اى فى مذهب القارئ الذى (قرأ) اى قرأ لفظ (يومئذ بالفتح) اى بفتح
 الميم واما فى مذهب من قرأ بالجر فهو عنده معرب فوجه من قرأ بالفتح ان لفظ
 يوم مجرور بالاضافة لاضافة العذاب اليه لكنه لما كان مضافا الى الظرف المبنى
 الذى هو اذ الذى هو مضاف الى جملة كان كذا وعوض عنها التثنية كان لفظ
 اليوم مبنيا على الفتح ومجرورا محلا اقول وفيه تساهل لان لفظ اليوم ليس
 بمضاف الى مبنى الاصل بل مضاف الى الظرف الذى هو من الاسماء التى
 اصلها الاعراب واعلم مراده انه مناسب باضافته الى المضاف الى مبنى الاصل
 اعنى بالواسطة فافهم ولما فرغ المصنف من النوع الاول للمبنى شرع فى تعريف
 النوع الثانى منه فقال (او وقع) اى المبنى ما وقع (غير مركب) اى وقع حال
 كونه غير مركب او صار غير مركب ان كان وقع بمعنى صار والحاصل ان قوله
 غير مركب منصوب اما على الحالية من فاعل وقع او على انه خبره المنصوب
 ولما كان المراد بالركب المثبت فى تعريف المعرب المركب مع ما مله على وجه
 يتحقق مع عامله كان المراد بالركب المنفى ههنا عدم ذلك المركب فاراد الشارح
 تفسيره فقال (مع غيره) اى مع غير الاسم المبنى وهو الذى لم يقع غير مركب

مع غيره حال كون ذلك التركيب (على وجه) اى على طريق (يتحقق معه عامله) فهذا يصدق على غير المركب وعلى المركب مع غيره لا على وجه يتحقق معه عامله وقوله (فعلى هذا) متعلق بقوله مبنى فيما سأتى والقاء تفرعية بمعنى اذا كان المراد بالغير المركب هو ما ليس بمركب مع عدم تحقق عامله سواء كان مركبا فى نفسه او لا وقوله (المضاف) مبتدأ وخبره قوله مبنى وقوله (من المركبات الاضافية المحدودة) حال من ضمير المضاف الراجع الى الالف واللام الموصول اى الاسم الذى يضاف الى ما بعده حال كون ذلك الاسم من المركبات الاضافية وكان الغرض من ذكره تعداد له لانه يتوارد عليه الدنانى المقتضية للاعراب وذلك الاسم (كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر) فان المقصود من ذكر كل منها تعداد ومع هذا كلها مضاف ومركب وذلك الاسم وان كان مركبا لكنه (مبنى) لكونه غير مركب مع عامله بل مركب مع غيره على وجه لم يتحقق معه عامله وقوله (والمضاف اليه) مبتدأ وخبره (معرب) اى الاسم الذى اضيف اليه الغلام فى هذا التركيب وهو زيد وعمرو وبكر لكونه مركبا مع عامله الذى هو الاسم المضاف ثم اراد السارح ان يبين وجه تنويع المبنى على نوعين دون المعرب حيث اورد فى تعريف المبنى باو وهو ههنا تقسيم المحدود فكانه قال المبنى على نوعين احدهما ماناس مبنى الاصل وانسانى ما وقع غير مركب فقال (ولما كان المبنى مقابلا للمعرب) بتقابل العدم والملكية لكنه بالنسبة الى النوع الاول المبنى ملكة لانه لا يعتبر فيه المناسبة والمعرب عدم لكونه لا يعتبر فيه عدم المناسبة وبالنسبة الى النوع الثانى بالعكس لان الاعتبار فى المبنى عدم التركيب وفى المعرب وجود التركيب فافهم وقوله (واعتر) عطف على كان اى ولما اعتبر (فى المعرب امران) احدهما (التركيب) لانه قال فى تعريفه هو المركب (و) ثانيهما (عدم المشابهة لمبنى الاصل) حيث قال فيه لم يشبه مبنى الاصل وقوله (كان) جواب لما يعنى لما كان كذلك كان (المبنى ما انتفى) اى الاسم الذى انتفى (فيه مجموع هذين الامرين) يعنى المشابهة والتركيب (اما بانتفاءهما معا) اى وذلك الانتفاء يعنى انتفاء المجموع اما حاصل بانتفاء عدم المشابهة والتركيب كهؤلاء الغير المركب (او) حاصل (بانتفاء احدهما فقط) اى بانتفاء احد الامرين وذلك مشتمل على قسمين احدهما ما انتفى فيه عدم المشابهة وذلك بوجرد المشابهة التى بمعنى المناسبة دون عدم التركيب كالتركيب الاضافية المحدودة كما ذكر وثانيهما انتفاء عدم التركيب وذلك بان يكون مركبا دون عدم المشابهة وذلك بان يكون مناسبا نحو ضرب هؤلاء فان هؤلاء مركب مع عامله لكنه مناسب لمبنى الاصل واذا اعتبر فيه

انتفاء مجموع الامرين يعنى يجوز كذبهما او بصدق احدهما وكذب الآخر
(فكلمة او) وهو ما في قوله (او غير مركب ههنا) اى في تعريف المبني (لمنع
الخلو) يعنى انه لا يجوز في المبني كذب الامرين ويجوز صدقهما وصدق احدهما
كما هو شأن القضية المنفصلة العنادية المانعة الخلو فان الامرين هما وجود
المناسبة وعدم التركيب اذا كذبا معاً لم يصدق عليه المبني لان كذب المناسبة هو
عدم المناسبة وكذب عدم التركيب هو التركيب وهذا يصدق على نحو ضرب زيد لان
زيد اغير مناسب لمبنى الاصل ومركب مع عامله فلا يصدق عليه المبني بل يصدق
عليه ضده الذى هو العرب فبقيت في المبني الصور اثلاث التى تجوز فيه اما
صورة صدقهما فكما في لفظ هؤلاء فانه يصدق عليه انه مشابه لمبنى الاصل
وانه غير مركب واما صورة صدق الاول وكذب الثانى فكما في نحو ضرب هؤلاء
فانه يصدق عليه انه مناسب لمبنى الاصل ويكذب فيه انه غير مركب بل يصدق
عليه انه مركب واما صورة صدق الثانى اعنى عدم التركيب وكذب الاول اعنى
المناسبة كما في التراكيب الاضافية المحدودة نحو ما ذكر من قوله غلام زيد
وغلام ٤٠ وفانه يصدق على الغلام انه غير مركب بتركيب يتحقق معه عامله
ويكذب فيه انه مناسب لانه غير مناسب لمبنى الاصل وهذا اختيار الشارح
لكن قال المحسن عصام الدين انه يمكن ان يجعل اول منع الجمع بان يكون المراد
بقوله ما مناسب انه ما مناسب مناسبة تكون سببا لبنائه وبقوله غير مركب انه
ما يكون عدم التركيب سببا لبنائه فعلى هذا يمتنع صدقهما معا على لفظ هؤلاء
المفرد فانه يصدق عليه انه مناسب لمبنى الاصل مناسبة موجبة للبناء ولا يصدق
عليه ان عدم تركبه سبب البناء بل سبب بقاء مناسبة لمبنى الاصل سواء كان
مركبا او لا وقوله وانما اختلف الخ توجيه لما ارتكب المصنف من عكس
الترتيب في تعريف المبني حيث قدم التركيب في تعريف العرب واخره ههنا
اراد الشارح بيان وجه ارتكابه فقال (وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة
والتركيب في تعريف العرب والمبنى) وقوله (تقديمنا وأخبرنا) اما تمييز ان من
نسبة اختلف ترتيب ذكر المشابهة يعنى اختلف ترتيب ذكرهما في التعريفين
من جهة تقديم ما اخر في احدهما وتأخير ما قدم حيث قدم التركيب واخر
المشابهة في تعريف العرب فيما قال وهو المركب الذى لم يشبهه مبنى الاصل
وقدم المشابهة واخر التركيب في تعريف المبني حيث قال ما مناسب مبنى الاصل
او وقع غير مركب او مفعولان مطلقان من اختلف اى اختلفا تقديمنا وتأخيرا
وقوله (ايتارا) مفعول له للاختلاف يعنى انما اختلف الترتيب المذكور لا يثار
المصنف واختياره (لتقدم ما) اى لتقديم الوصف الذى (مفهومه وجودى)

وهو المناسبة في تعريف المبنى والتركيب في تعريف العرب وقوله (اشرفه)
 حلة للإشارة بمعنى انما اختار تقديم ما هو وجودى لكون الوجودى اشرف من
 العدمى ثم انه لا يخفى ان اثارا ان جعل مقول لاله لقوله اختلف كما هو الظاهر
 يلزم ان يذكر فيه اللام لانه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلن لان الاختلاف مستند
 الى الترتيب والاشارة فعل المصنف اللهم الا ان يوجه بان المراد هو الارادة
 والمعنى اراد المصنف اختلافه اثارا ثم شرع المصنف في بيان القاب المبنى
 بعد تعريفه فقال (والقباه) اى ما يبر به عنه وقوله (اى القاب المبنى) تفسير
 لمرجع الضمير وقوله (من حيث حركات اواخره وسكونها) تصحيح اصحة
 ارجاع الضمير الى المبنى لان اللقب الذى هو الضم مثلا ليس بلقب للاسم
 المبنى بل لقبه هو قولنا المضموم وايضا ان القابيه ليست بمحصرة في الثلاثة
 لان الالف في يازيدان والواو في يازيدون القاب منى ايضا لان كلامهما
 منادى مبنى على ما يرفع به وهو الالف في الاول والواو في الثانى ولا يتوهم ان
 الالف مخصصة بمبنى الاصل لانا نقول انه خلاف الظاهر لان الضمير راجع الى
 المبنى المعرف وهو المبنى العارض الذى يوجد في الاسم فيحتاج في التصحيح
 الى قيدى احدهما ان كون الالف للمبنى لامن حيث نفسه وذاته بل من حيث
 حركات اواخره فاندفع به الاول وثانيهما ان كون القاب المبنى محصورة
 في الثلاثة يتوقف على تخصيص الالف ههنا بالحركات فبقوله من حيث
 حركات اواخره اندفع هذا ايضا وقوله (عند البصريين) اشارة الى ان
 المصنف اختار مذهب البصريين في هذا وهو تخصيص التعبير فى المبنى بهذه
 الالف ولا يعبر بهما فى العرب اذا الظاهر فى الاضافة هو التخصيص وقوله
 (ضم وقح وكسر) خبر المبتدأ وهو القابيه وقوله (للحركات الثلاث) تعيين
 لهذا التعبير بالمبنى الذى بنى على حركة من الثلاث المذكورة (ووقف)
 عطف على القريب او البعيد وقوله (للسكون) تعيين للقب الوقف بالمبنى
 الذى بنى على السكون ولما تبين ان المصنف ذهب الى مذهب البصريين
 اراد الشارح رحمه الله تعالى ان يبين مذهب مخالفهم فى هذا فقال (واما
 الكوفيون فيذكرون القاب المبنى) التى هى الضم والقح والكسر والوقف
 (فى العرب) ويقولون فى نحو ضرب زيد غلام عمرو مثلا ان زيدا مضموم
 والغلام مفتوح وعمر مكسور وكذا فى نحو لم يضرب مثلا انه ساكن (وبالعكس)
 اى ويذكرون انواع الاعراب التى هى الرفع والنصب والجر والجرم فى المبنى
 ولا تخصصون احدهما باحدهما ولما كان المفهوم من ظاهر قوله واما الكوفيون
 فيذكرون الى آخره ان البصريين يخالفون فى كل من ذلك يعنى لا يذكرون

القاب المبني في المغرب والالقاب المغرب في المبني مع ان المصنف صبر في صدر
 كتاب المغرب بالقاب البناء حيث قال بالضمة وفعا الى آخره اراد الشارح ان يبين
 ما هو المراد بالاختلاف بينهما فقال (والمراد) اي المراد بما ذكرنا من ان
 البصريين يخافون الكوفيين في هذا (ان الحركات والسكنات البنائية) التي
 هي المعبر عنها (لا يعبر عنها) اي عن الحركات والسكنات (البصريون الابهذه
 الالقب) اي لا يعبرون عنها بالقاب الاعراب ولا يلقون ان يازيد مثلامر فوع
 وان لارجل منصوب وان فجار مثلامرور وان مجزوم بل يعبرون عنها
 ويقولون انه مضوم ومفتوح ومكسور وروسا كن خلافا للكوفيين فانهم يعبرون
 بها (لان) اي لا المراد به ان (هذه الالقاب) اي الضمة والفتحة والكسرة
 (لا يعبر بها) اي بهذه الالقاب (الا - منها) والكوفيين يعبرون بها عن
 الحركات الاعرابية ايضا) اي الا عن الحركات او السكنات (لانهم)
 اي البصريين (كثيرا ما يطلقونها) اي يطلقون القاب البناء اطلاقا كثيرا
 (على الحركات الاعرابية ايضا) اي كما يطلقونها على البنائية وشاهد هذا
 الاطلاق (كما مر) اي كالاطلاق الذي مر (في صدر الكتاب حيث قال) اي
 المصنف الذي هو على مذهب البصريين (بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة
 جرا) حيث عبر ههنا عن الحركة الاعرابية بالضمة والفتحة والكسرة التي هي
 القاب المبني ولو لم يجز التعبير بهذا في مذهبهم لم يجز التعبير للمصنف بها لكونه
 ذاهبا الى مذهبهم ولم يعبر بها علم ان مرادهم بالتخصيص للبصريين هو
 تخصيص المعبر عنها بالتعبير لا تخصيص التعبير بالمعبر عندها قوله (وعلى غيرها)
 عطف على قوله على الحركات الاعرابية يعني ان البصريين كما يطلقون القاب
 المبني على الحركات الاعرابية كذلك يطلقونها على غير الحركات الاعرابية
 (كما يقال الراء في رجل مثلامفتوحة والجيم مضمومة) مع ان ليس شيء منهما
 من الحركات البنائية ولا الاعرابية لانهما مختصان باحر الكلمة كما عرف في
 بيان حكمهما حيث قال في المغرب وحكمه ان يختلف آخره وفي المبني وحكمه
 ان لا يختلف آخره والحاصل ان ههنا مقامين احدهما المعبر عنه والثاني التعبير
 فالاول اما الحركة الاعرابية واما الحركة البنائية والثاني ايضا اما القاب الاعراب
 واما القاب البناء فالاقسام اربعة الاول تعبير الحركة الاعرابية بالقاب الاعراب
 والثاني تعبير الحركة البنائية بالقاب البناء والثالث تعبير الحركة الاعرابية بالقاب
 البناء فهذه الثلاثة متفق عليها والرابع تعبير الحركة البنائية بالقاب الاعراب
 وهذا القسم هو الذي اختلف فيه البصريون والكوفيون فالبصريون
 لا يعبرون ولا يطلقون والكوفيون يطلقون ثم شرع في بيان حكمه بعد تعريفه
 فقال (وحكمه) وقوله (اي حكم المبني) تفسير لمراجع الضمير قوله (واثره المترتب

على بناءه) تفسير اللفظ الحكم وتفسير الحكم بالاثريلايم بان المراد بالحكم ههنا هو ما حكم به وهو من معاني الحكم لانه اذا قيل ان حكم كونه فجار مثلاً انه لا يختلف آخره باختلاف العوامل ولا شك ان الحكم به اثر لكونه مبنياً وعلامة عليه كما سبق هذا من كلام عصام الدين في بحث المعرب (ان لا يختلف آخره) وقوله (اى آخر المبنى) تفسير للضمير وقوله (لكن لا مطلقاً) توطئة وتريسة للفائدة من التقييد حيث قال (بل) (لا اختلاف العوامل) يعنى ابس المراد من حكم المبنى ان لا يختلف آخره اصلاً سواء اختلفت العوامل او لا بل المراد به انه لا يختلف باختلاف العوامل ولا ينافى هذا اختلاف آخره في بعض المواضع لعلة اخرى غير اختلاف العوامل وقوله (اذ قد يختلف) علة لهذا التقييد اى وانما قيد المصنف عدم الاختلاف بهذا القيد لانه قد يختلف (آخره) اى آخر المبنى (لا اختلاف العوامل) بل لعلة اخرى (نحو) اختلاف سكون من في قولك (من الرجل) حيث حركت التون بالفتحة لدفع اجتماع الساكنين (و) من السكون الى الكسرة نحو (من امرأة) فان نونها حركت بالكسرة لدفع التقاء الساكنين ايضا (و) نحو (من زيد) لانه لم يختلف آخره وبقي على الاصل ادم علة الاختلاف ثم شرع في تعداد انواعه فقال (وهى) وقوله (اى المبنى) تفسير للضمير ولما لم يطابق هذا الضمير مرجعه لكون المرجع مذكراً اراد ان يصححه بقوله (والتأنيث) اى جعل ضمير المبنى مؤنثاً ههنا (باعتبار الخبر) اى باعتبار خبر الضمير وهو قوله (المضمرات واسماء الاشارات والموصولات والمركبات والكنيات واسماء الافعال والاصوات) وهذه كلها مؤنثات والضمير قديم مطابق بخبره نحو قوله تعالى هذا اكبر وقوله بالرفع بيان لا عراب لفظ الاصوات لانه لما لم يكن مضافاً اليه للاسماء احتمل عطفه بالرفع على اسماء الافعال وبالجر على الافعال المضاف اليه الاسماء ولما كان عطفه على الاسماء اولى لطابق الاجال بالتفصيل قال (بالرفع) اى قوله والاصوات بالرفع (عطف على اسماء الافعال لاصلى الافعال) اى لا بالجر على انه عطف على الافعال ثم بين قرينة هذا التوجيه بقوله (لتصدره) اى انما يكون كذلك وقتنا به لتصدر المصنف (بحث الاصوات فيما بعد) اى في مقام التفصيل (بالاصوات لا باسماء الاصوات) ولو كان مراده بالجر عطف على الافعال لكان المصنف في مقام التفصيل يصدره بالاسماء ويقول اسماء الافعال ولما لم يقل كذلك علم ان مراده في الاجال عطفه على الاسماء (و بعض الظروف) اى المبنى بعض الظروف ولما غير المصنف أسلوبه في قوله بعض الظروف حيث قيده ببعض بخلاف اخواته اراد الشارح ان يذكر وجه تغييره فقال (وانما قال) اى المصنف (بعض الظروف) ولم يقل

الظروف كإي أمثالها من المضمرات وغيرها (لان جميعها) أي لان جميع الظروف
(ليست بمبنية بل بعضها) أي بل بعضها مني ولو قال الظروف أو كل
الظروف لكان خلاف الواقع ثم أشار الشارح إلى التنبيه على مقدمة فقال (فهذه)
أي الأبواب التي ذكرها المصنف في أقسام المني (ثمانية أبواب) منحصرة
(في بيان الأسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها) أي من الأقسام الثمانية المذكورة
(من عللة البناء) مثلاً لا بد من أن يقال في المضمرات إنها لم تكن مبنية
وأي مناسبة بينها وبين مبنى الأصل وقوله (لان الأصل في الأسماء الأعراب)
دليل لقوله لا بد الخ أي وإنما لم يهاذ كر عللة في بنائها لكون البناء خلاف الأصل
لان الأصل في الأسماء أن تكون معربة والحاصل أنه لا بد في بنائها من عللة لكن
تلك العللة إنما تستلزم كونها مبنية على ما هو الأصل في البناء فقط (إذا كان)
أي إذا كان قسم من الأقسام الثمانية (مبنيًا على الحركة) نحو أنا وهؤلاء (فلا بد عند
ذلك البناء) وهو البناء على الحركة (من علتين أخريين) أي من علتين
اللتين هما غير العللة التي كانت عللة لبنائها (أحداً هما) أي إحدى هاتين علتين
(عللة البناء) أي عللة كونه مبنيًا (على الحركة) لأنه خلاف الأصل (فان الأصل
في البناء السكون) فإذا كان مبنيًا على الحركة التي هي خلاف الأصل يقتضي
لبنائه على الحركة من عللة^١ (وأخرى) أي وأخرى علتين اللتين لا بد منهما في بناء
المني على الحركة هي (عللة البناء للحركة المعينة) من القصة والضمة والكسرة وهي
(إنها) أي الحركة المعينة من هذه الثلاث (لم) أي لاى عللة (اختبرت)
أي تلك الحركة من الثلاث (دون الباقيتين) منها بأن يقال مثلاً إن أنا من الضم
لم يبن على الفتح دون الكسر والضم وبازيد مثلاً لم يبن على الضم ونزال من أسماء
الأفعال لم يبن على الكسر ثم اعلم أن الشارح أشار بقوله فهذه ثمانية أبواب
حيث ذكر الثمانية بعنوان الأبواب إلى دفع ما يشكك على الحصر في الثمانية من لزوم
خروج بعض المبنيات منها لأنه قال الموصولات دخل فيهما ما الموصولة وخرجت
سائر أنواع ما من الشرطية والاستفهامية والصفة والتمة وكسداً في قوله
أسماء الأفعال خرج منها وزن فعال التي ليست بمعنى الأمر لان فعال التي تكون
بمعنى يافاعلة ليست من أسماء الأفعال لان أسماء الأفعال كإسماً^٢ تي تصدق على ما
كان بمعنى الماضي أو الأمر ~~وكذا~~ خمسة عشر وعلبك فانهما مبنيان
مع أنهما لم يَدْخِلا في أقسام المركبات ولما عتونها الشارح بالباب فكأنه قال باب
الموصولات وباب أسماء الأفعال وهكذا في غيرهما كانت شاملة غير الموصولات
أيضاً لان الباب في الاصطلاح طئفة من مسائل متنوعة ولا تنحصر
في مسألة واحدة بل كل ما فيها مناسبة تدخل فيه كذا حققه عصام الدين

ثم المصنف شرع في التفصيل بعد الاجمال بطريق ترك حرف التفصيل والعطف كما هي عادته فقال (المضمَر) وهو مرفوع على انه مبتدأ وقوله (ما وضع لتكلم) وهذه الموصولة مع صلتها خبره يعني المضمَر الذي هو باب من ابواب المني هو اسم وضع لتكلم ومما يجب ان يعلم ههنا ان في وضع الضمير مسلكين احدهما المسلك المشهور عند النحاة وهو ان المضمرات واسماء الاشارات والموصولات والحروف وامثالها انما توضع لمفهوم كلي تحته افراد كما في وضع سائر الكليات من الانسان وغيره فالمضمَر مثلا وضع لمفهوم التكلم ليستعمل في كل ما ورد في التكلم نحو انا ونحن وضربت وضربنا ولي ولتا واياي وايتا فيكون الوضع على هذا المسلك عاما والموضوع له ايضا عاما وثانيهما مسلك التحقيق عندهم وهو ان المضمرات له وضع لمعين مثلا اذا قلنا انا زيد فاما موضوع لهذا التكلم المعين واما مفهومه وهو ما وضع لتكلم مثلا آلات للملاحظة ذلك الموضوع له الخاص فيكون الوضع على هذا عاما والموضوع له خاصا كما تقرر في علم الوضع واذا تقرر هذا فقول المصنف ما وضع لتكلم الخ يحتمل المسلكين فاذا كان الاول فالعني انه وضع لمفهوم التكلم مع افراده واذا كان الثاني فعناه انه وضع ليستعمل في كل التكلم الخاص الذي هو الموضوع له وعلى كلا التقديرين يكون المراد من التكلم والمخاطب والغائب الاستغراق يعني اكل متكلم كما افاده عصام الدين ثم قيد الشارح التكلم بقيد فقال (من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه) اي من حيث كون التكلم الموضوع له متكلما حاكيا عن نفسه لا من حيث انه يتكلم حاكيا عن غيره وانما قيده بالحيثية لان التكلم اسم فاعل من التكلم كما ان المخاطب اسم مفعول من المخاطبة ومعنى التكلم من اظهر الكلام كما ان المخاطب من توجه اليه الخطاب وهذا المعنى منهما اعم من التكلم الذي يحكي عن نفسه نحو ضربته او عن غيره نحو ضرب زيد او يحكي عن نفسه بالاسم الطاهر نحو انا زيد فالذي يكون موضوعا له الضمير هو الذي يحكي عن نفسه يانا لا يزيد لانه لما قال انا حكي عن نفسه يانا ولما قال زيد حكي عن نفسه بالاسم الظاهر وكذا الحكم في المخاطب لان من توجه اليه الخطاب اعم من ان يخاطب بانت وان يخاطب بغيره فالموضوع له الخطاب هو الاول ولذا قيده الشارح اعني قوله (او مخاطب) بقوله (من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب) فقوله يتوجه اليه الخطاب يحتمل ان يكون صفة كاشفة لان المخاطب هو الذي يتوجه اليه الخطاب ولا معني له غيره كما صرح به عصام الدين وان كان المراد بالمخاطب ما به الخطاب فهو خلاف ما اراده الشارح لانه حكي هذا التوجيه عن غيره حيث قال (وقيل المراد بالتكلم) اي لمنظ التكلم الذي

هو موضوع له الضمير (من يتكلم به) اى من يتكلم بانا مثلا (او المخاطب) اى
المراد بلفظ المخاطب الذى هو الموضوع له (من يخاطب به) وانما اراد هذا
انقائل هذا المعنى (فان انا) مثلا (موضوع لمن) اى لشخص (يتكلم به)
اى بانا (وانت) ايضا (موضوع لمن) اى لشخص (يخاطب به) اى بانك
والفرق بين ما ارتضاه الشارح من حل كلام المصنف عليه وبين ما حكاه عن
هذا القائل ان ما اختاره الشارح هو حل قوله ما وضع لتكلم الخ على معنى ان
انا مثلا موضوع لمفهوم التكلم والمخاطب لالفاظهما والقريئة فى حل قيد
الحقيقة على هذا قوله فيما بعد ويخرج بهذا القيد لفظا لتكلم والمخاطب
ومراد هذا القائل ان انا موضوع لذات التكلم والمخاطب والحاصل ان المراد
بالتكلم اما لفظه او مفهومه او ذاته فالاول ليس بمراد احد و كلام المصنف
يحمل الثانى والثالث قوله (ويخرج بهذا القيد) يحتمل ان يكون المشار اليه
قول المصنف يعنى يخرج بقيد ان المضمر ما وضع لاحد هذه الامور الثلاثة
من التكلم والمخاطب والغائب المتصف بما وصفه به وهذا هو ما اختاره
عصام الدين ويحتمل ان يكون اشارة الى تفسير الشارح فقط يعنى ويخرج بقيد
الحقيقة ويحتمل ان يكون اشارة الى تفسير ما حكاه الشارح بقوله وقيل الخ
كما قال به بعضهم اقر به ولكن قال المحضى عصام الدين ان المراد به هو قيد المصنف
حيث قيد الوضع بكونه لاحد الامور الثلاثة على تفسير الشارح وعلى تفسير
ما حكاه الشارح ويدل على كونه كذلك افراد القيد لانه لو كان المراد القيد الاخير
لكان حق العبارة ان يقول بهذا القيد الاخير ولو كان المراد القيدين لقل
بهذين القيدين ويدل عليه ايضا قوله (لفظ التكلم والمخاطب) وقوله فان
الاسماء الظاهرة بعده يعنى ويخرج بقيد ان المضمر ما وضع لتكلم او مخاطب
او غائب تقسم ذكره لفظا لتكلم والمخاطب لان لفظيهما موضوعان لمن يتكلم
ومن يخاطب لا انهما موضوعان لتكلم او مخاطب لعدم التفسير بين الموضوع
والموضوع له ولان لفظي التكلم والمخاطب غائبان (فان الاسماء الظاهرة
كلها) اى سواء صكانت لفظا لتكلم او مخاطب او الغائب الغير الموصوفة
بما وصف (موضوعة للغائب) اى موضوعة للغائب (مطلقا) اى من غير
اشتراط تقدم الذكر نحو التكلم زيد والمخاطب عمرو والغائب بكر وهم اخوة
(او غائب تقدم ذكره) اى او المضمر ما وضع للغائب الذى تقدم ذكره (ويخرج
بهذا القيد) اى بقيد تقدم ذكره (الاسماء الظاهرة) نحو جاءنى رجل بواكرمت
الرجل وقوله (وان كانت) الخ وصليته ودليل للخروج بهذا القيد يعنى ان الاسماء
الظاهرة تخرج بقيد الغائب بتقدم الذكر لان الاسماء الظاهرة ولو كانت

(موضوعة للعائب) مطلقا كما ذكر فيما قبل لكنه باسقاط تقدم الذكر في ضمير الغائب خرج من التعريف (اذ ليس تقدم ذكر العائب شرطا فيها) اى فى الاسماء الظاهرة كما كان شرطا فى الضمير لان الفرق بينهما هو اسقاط تقدم الذكر وعدم اسقاطه لانه ان وجد تقدم الذكر فى بعض صور الاسماء الظاهرة لكن وجوده فيها ليس لكونه شرطا لها واما فى الضمير فتقدم ذكره شرط له وقوله (لفظا او معنى او حكما) اما تمييز من ضمير ذكره او مفعول مطلق مجازى لقوله تقدم اما بتأويله بالاسم المنسوب اى تقدما لفظيا او معنويا او حكما فحذف اداة النسبة او بحذف المضاف اى تقدم لفظ وتقدم معنى وتقدم حكم فحذف المضاف فيه (اراد) اى المصنف (بالتقدم اللفظى ما يكون) اى تقدما يكون (المتقدم) اى اللفظ المتقدم (ملفوظا اما متقدما تحقيقيا) بان يذكر المرجع أولا والضمير ثانيا مثاله (مثل ضرب زيد غلامه) فزيد فى هذا المثال مرفوع على انه فاعل و غلامه بالنصب مفعوله والضمير الغائب المضاف اليه راجع الى زيد الملفوظ المتقدم تحققة على الضمير (او تقدير) اى والتقدم اللفظى يكون تقدما تقديرية لا تحققة بان يذكر الضمير أولا والمرجع ثانيا لكن ذلك المرجع مقدم على الضمير تقديرية يعنى ان رتبته ومقامه قبل الضمير وان كان متأخرا فى الذكر (مثل ضرب غلامه زيد) فغلامه فى هذا بالنصب على انه مفعول للفعل والضمير المجرور المضاف اليه راجع الى زيد المتأخر الذى هو بالرفع فاعل للفعل هو متقدم على الضمير تقديرية لانه وان كان متأخرا عنه فى الذكر لكنه مقدم عليه فى الرتبة وموضعه قبل الضمير لكونه فاعلا وانما حل الناحك كلام المصنف على ان مراده بقوله لفظا انه شامل على التقدم اللفظى التحقيقى والتقديرى لان التقدم اللفظى التقديرى وهو تأخر المرجع فى اللفظ وتقدمه فى الرتبة خرج عن الاقسام فوجب ان يدخله فى احد هذه الاقسام فتاسب ان يدخله فى قوله لفظا لانه يقال المقدر كالمفوض واما ما قيل انه محل فمحل لان المصنف لما ذكر لفظا مقابلا للمعنى والحكم ظهر ان مراده باللفظ ههنا ما لا يكون معنى وحكما وهذا لا يتنافى ان يكون اللفظ مقابلا للتقدير فى مواضع اخر او لا يعترض ايضا بان صاحب الامتحان ادخل امثاله من قوله ضرب غلامه زيد فى التقدم المعنوى لان الاقسام فى مثله اثنان اى التقدم لفظا ومعنى بخلاف متى المصنف هذا (وياتقدم المعنوى) اى اراد المصنف بالتقدم المعنوى (ان يكون المتقدم) اى المرجع (مدكوبا من حيث المعنى) فقط (لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه) يعنى بان يكون المرجع جزءا للفظ المتقدم (كقوله تعالى اعدوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير) اى مرجع هو فى قوله هو اقرب (هو

العدل المقهوم) اى هو لفظ العدل الذى يفهم من قوله تعالى (اعدلوا) لكونه
مصدره الذى هو الحدث وهو جزؤ من الفعل واذا كان العدل متفهما من اعدلوا
(فكانه) اى فصار كأنه (متقدم) على الضمير الغائب (من حيث المعنى) وان لم يكن
متقدما عليه صراحة لفظا مقدما او مؤخرا وقوله (او من سياق الكلام)
معطوف على قوله من لفظه وسياق الكلام بالياء التحية بطلق على التأخر
من الكلام كما ان السياق بالوحدة يطلق على المتقدم لكن المراد ههنا معنى
السياق لانه اعم من المعنيين فى بعض المواضع كما ذكره المحشى حسن جاي
فى حاشية المطول اى ذلك المعنى الذى هو المرجع اما مفهوم من سياق الكلام
اى من قبل الكلام الذى هو فيه بان يكون المرجع لازما لذكر لفظ مصرحا
وبدل الكلام عليه التزاما (كقوله تعالى ولا يوبى) وهو الذى ذكر فى آية الميراث
فى سورة النساء وهى آية * يوصيكم الله فى اولادكم * ولم يذكر فى هذه الآية
مرجع ضمير ولا يوبى لاحقيقة ولا تقديرا بل ذكر معنى (لانه لما تقدم ذكر الميراث
دل) اى هذا الكلام دلالة التزامية (على ان ثمة) اى فى باب ذكر الميراث (مورثا)
اى ميتا تاركا واذا دل ما قبل الكلام وما بعده على ان ههنا مورثا لازما للميراث
(فكانه) اى فصار كأنه (تقدم ذكره معنى) اى ذكر المرجع معنى فصار معنى
الآية ولا يوبى المورث وجعل صاحب المتوسط هذه الآية داحلة فى المتقدم
الحكمى والحاصل انه اذا دل الكلام على المرجع بدلالة المطابقة مقدما
او مؤخرا صار التقدم لفظا واذا دل تضمنيا او التزاما صار التقدم معنويا وقال
فى الامتحان وكذا قوله تعالى * حتى توارت بالحجاب * اذ العشى يدل على توارى
النمس وهى مرجع المستترى توارت قال بعضهم ومنه قوله تعالى * انا انزلناه
فى ليلة القدر * اذ النزول فى ليلة القدر دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله
تعالى * شهر رمضان الذى انزل فيه القرآن * وكذا قوله تعالى * ما ترك على ظهرها
من دابة * فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها دال على ان المراد ظهر الارض
وكذا الفناء مع لفظه على فى قوله تعالى * كل من عليها فان * وقال صاحب
الامتحان ان فى قول ذلك البعض والحاق الايات الثلاث بالمعنوى نظير فان
بعض الدال لما تأخر كيف يقل ان المدلول متقدم ذكره معنى بل المناسب
ان يجعل من التقدم الحكمى انتهى ثم قال واما التقدم الحكمى بتصديرا ما واهل
وه تغير العبارة ههنا حيث لم يقل واراد بالتقدم الحكمى كما قال فى
اللفظي والمعنوى هو ان مراد المصنف غير معلوم فى الحكمى لان بعض
المصنفين كالبياضوى لم يذكر التقدم الحكمى اصلا وقال الفاضل البركوى
رحمه الله فى امتحانه وانما يذكره المصنف لان فى ذكره تناقضا اذ مثل ما ذكر

فيه قول الرضى التقدم الحكمي ان يكون المفسر مؤخرا لفظا وليس هنالك ما يقتضى تقدمه على محل الضمير الا ذلك الضمير فتقول انه وان لم يكن متقدما على الضمير لالفاظا ولا معنى الا انه في حكم المتقدم نظرا الى وضوح ضمير الغائب ثم قال اى الرضى فان قلت فائى شئ الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتأخير مفسره عنه قلت قصد التعظيم والتعظيم الختم قال الفاضل صاحب الامتحان بعد ما نقل عن الرضى هذا الكلام فظهر من هذا ان ضمير الغائب في التقدم الحكمي مجاز انتهى وافية ما في الباب بعد التي واللتسا ان الحكم يأتى لمعنيين احدهما الاثر الثابت للشيء منه وثانيهما قصد الحاكم مثلا قولهم المستر في حكم الملفوظ معناه الحاجة يحكمون بملفوظيته لوجود آثاره فيه من كونه فاعلا ومؤكدا ومطوفا عليه وههنا يحكمون بان المفسر المؤخر مقدم لوجود اثره وهو صحة ذكر الضمير وهذا مبنى على كونه مجازا وهو في غاية البعد وايضا لا يلزم في المجاز الاتحاد في اللوازم ولا المشابهة فمن اين يلزم الحكم بالتقدم انتهى ما في الامتحان ولما كان في كون التقدم الحكمي حقيقة او مجازا اشتباه وكلام المصنف محتملا لهما ولم يعلم ما اراد به قال السارح العلامة (واما التقدم الحكمي فائما جاء في ضمير الشأن والقصة لانه انما جئ به) اى انما اختير ذكر الضمير في هذا المقام (من غير ان يتقدم ذكره) كما هو الحقيقة في سائر الضمائر الغائبة (قصدنا) اى لقصد التكلم (لتعظيم القصة) وقوله قصدا مفعول له الحصول لقوله جئ واللام في التعظيم متعلق بالقصد يعنى وانما جئ بمثل هذا الضمير الذى لم يتقدم مرجعه لظهور قصده لتعظيم القصة التى تذكر بعده وقوله (بذكرها) متعلق بالتعظيم يعنى حصول التعظيم بسبب ذكر القصة بعده (مبهمة) وقوله (ليتعظم وقوعها في النفس ثم تفسيرها) علة لاقتضاء الابهام للتعظيم وهو مفعول له الحصول ايضا يعنى ان حصول تعظيم وقوع هذه القصة يقتضى ظهورها وظهورها يقتضى عدم جهل المخاطب وعدم جهله يقتضى ذكرها مبهم (فيكون ذلك) اى الابهام ثم التفسير (ابلى من ذكره اولا) اى ابتداء (مفسرا) اى حال كون الضمير مفسرا بتقديم ذكر مرجعه (فصار) اى ذلك الصنع (كانه في حكم العائد الى الحديث المتقدم) لذكر الضمير الذى هو موضوع لما تقدم ذكره (المعهود يدك وبين مخاطبك) لكونه مذكورا بالضمير الذى هو من المعارف يعنى ان التكلم ادعى ظهور القصة عند المخاطب لكونها عظيمة عنده بحيث انها لم تخف لاحد فضلا للمخاطب وانه لو ذكرها اولا مفسرة لكان غير مفيد لعدم الجهل فيه ثم اعلم ان الحصر في قوله فائما جاء في ضمير الشأن بالنظر الى قصد التعظيم يعنى انما جاء التقدم الحكمي في ضمير الشأن لان

قصد التعظيم لا يوجد الا فيه لا بالنظر الى وجود التقدير الحكمي لانه يوجد فيه
وفي غيره كما قال (وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وره رجلا) حيث جعل فاعل نعم
ضميرا غائبا مستترا من غير سبق مرجع ومفسرا بالنكرة التي بعده وهو رجلا
لان مرجعه هو المخصوص الذي ذكره بعده وهذا اذا كان المخصوص خبر
مبتداء محذوف اي هوز يدواما اذا كان مبتداء وخبره جملة نعم فالانصب ان يكون
من التقديم اللفظي التقديري فاعرف وره رجلا على ان يكون الضمير ميمها
مفسرا بالنكرة وهو رجلا ولا يخفى جريان الادعاء المذكور فيهما ثم لما كان
للضمير نفسيات متداخلة بعضها بالنظر الى ما قبله من الكلمة من حيث اتصاله
بها وانفصاله عنها وبعضها بالنظر الى اعرابه اراد المصنف ان يبين القسم
الاول قبل (وهو) وقوله (اي الضمير) اشارة الى مرجع الضمير وقوله (بالنظر
الى ما قبله) اي الى كلمة قبله قيد لهذا التقسيم وهو للاحتراز عن التقسيم باعتبار
اعرابه وقوله (فسمان) اشارة الى ان قوله (متصل ومنفصل) خبر للمبتدأ بعد
ملاحظة العطف ثم شرع الى تعريف كل من القسمين فقال (فالتفصل
هو المستقل بنفسه) وانما قدم المتصل في الاجال وقدم المتفصل في التعريف
الاشارة الى ان المتصل هو الاصل وقدمه في الاجل لاصلاته ولما كان تعريف
المتفصل وجود بالكونه عبارة عن المستقل ولكون المتصل عبارة عن غير
المستقل قدم المتفصل لكونه كالملكة للمتصل والملكة مقدمة على عدمها
وقوله (غير محتاج الى كلمة اخرى قبله) تفسير لمعنى المستقل بنفسه يعني ان الضمير
المتفصل سواء كان متكلما او محاطا او غائبا هو ما لا يحتاج في تلفظه الى الكلمة
الاخرى اي غير نفسه من الكلمة التي قبل ذلك الضمير كما هو شأن المتصل فعلى
هذا قوله قبله صفة للكلمة وقوله (يكون) صفة بعد صفة للكلمة وهو
كالبيان للاحتياج الاعتبارية وهو كون الضمير كالجزء من الكلمة التي قبله
وهو داخل في مدخول الغير يعني في المتنى ومعناه انه غير محتاج بان لا يكون
(كالجزء منها) اي من الكلمة التي قبله (بل هو) اي الضمير المتفصل (كالاسم
الظاهر) في عدم الاحتياج الى ما قبله وفي عدم كونه كالجزء سواء كان اي
الضمير المتفصل الغير المحتاج (بجوارر العامله نحو مانت منطلقا) لان ما في هذا
هي الشبهة بلمس وهو عامل (عند الحجازية) اي عند اللغة الحجازية فيرفع
الاسم وينصب الخبر وهذا وان كان مجاورا ومحتاجا الى عامله الذي قبله لكنه
غير محتاج اليه في التلفظ ولا يكون كالجزء المتصل به وسواء كان غير مجاور له
نحو ما ضربت الاياك لان اياك وان لم يكن مجاورا لعامله الذي هو ضربت
بل كان مجاورا لالكنه غير محتاج الى ما قبله بل يمكن ان يوقف على الاو يتبدأ

بابك ولما فرغ من تعريف المنفصل شرع في تعريف المتصل فقال (والمتصل
 غير المستقل بنفسه) وفسره ايضا بقوله (المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل)
 اى ذلك المضر (به) اى بعامله وانما قال في التفسير الاول الى كلمة وقال ههنا الى عامله
 لان الاحتياج لما كان متفيا في الاول وكان ماقبله اعم من العامل وغيره قال
 الى كلمة لكونها اعم من العامل وغيره وقد اشار الى هذا العموم بقوله سواء كان
 الى آخره ولما كان المذكور ههنا هو الاحتياج وهو الاحتياج في التلفظ وكان ذلك
 منحصرا في الاتصال بالعامل قال المحتاج الى عامله لا الى غيره من الكلمات لان
 الغرض منه الاتصال به (ويكون) ذلك الضمير باحتياجه واتصاله (كالجزء
 منه) اى من العامل ولما فرغ من تقسيم المضر باعتبار ماقبله شرع في تقسيمه
 باعتبار اعرابه فقال (وهو) وقوله (اى المضر) اشارة الى مرجعه واحترزه
 من ارجاعه الى احد القريبين من المتصل والمنفصل ليكون هذا التقسيم
 تقسيما آخر للمضر اى لانه تقسيم لاحد قسميه واشار ايضا الى تغيير
 هذا التقسيم الى ما به يمتاز عن التقسيم الاول بقوله (باعتبار الاعراب) وقوله
 (اقسام) اشارة ايضا الى ان الخبر امور لا امر واحد وهو قوله (مرفوع ومنصوب
 ومجرور) وقوله (لقيامه) حلة للتعبير عن المضر بهذه الصفات التى هى مختصة
 بالمعرب يعنى وانما عبر عن المضر بالمرفوع واخويه اقيام الضمير فيما وجد فيه
 (مقام الظاهر) اى مقام الاسم الظاهر المعرب مثل كونه مبتدأ وخبرا وفاعلا
 ومفعولا ومضافا اليه وقوله (وانقسام الظاهر) بالجر عطف على قوله لقيامه
 اى ولا تنقسم الاسم الظاهر (اليها) اى الى هذه الاقسام الثلاثة يعنى المرفوع
 والمنصوب والمجرور ولما كان الحصر العقلى قاضيا بكون الاقسام سنة يضرب
 القسمين الاولين اعنى المتصل والمنفصل في هذه الاقسام الثلاثة وكان الاستقراء
 قاضيا بكونها خمسة اراد ان يبين الاقسام الموجودة بالاستقراء فقال (فالاولان)
 وقوله (اى المرفوع والمنصوب) تفسير للاولان وقوله (كل واحد منهما) اى
 من الاولين اشارة الى انه كما يجوز ان يضرب المرفوع في القسمين الاولين كذلك
 يجوز ان يضرب المنصوب فيهما ايضا بخلاف المجرور كما سيأتى وقوله (قسمان)
 وقد صرفت الفائدة بهذا التفسير (متصل) اى القسم الاول منهما متصل وقوله
 (لانه الاصل) دليل للاتصال يعنى ان المضر انما كان متصلا لكون الاتصال
 اصلا في الضمير فلا يعدل عنه الا لما منع يمنع الاتصال وسيأتى ذكر الموانع منه
 (ومنفصل) اى القسم الثانى منهما منفصل وانما كان متصلا مع انه خلاف
 الاصل (لما منع من الاتصال) اى لوجود مانع من الموانع من الالية لكونه متصلا
 (واثالث) وقوله (اى المضر المجرور) تفسير للثالث اى القسم الثالث الذى هو

الضمير المجرور (متصل فقط) اى هو متصل فلا يجاوز الى كونه منفصلا وانما لا يوجد المجرور المنفصل لانه لا مانع فيه (اى فى المجرور) من الاتصال الذى هو الاصل فى المضمر وكل مالم يوجد فيه المانع فلا يعدل فيه عن الاصل ولما ذكر المانع ايجابا وسلبا حال معرفته الى ماسأنى فقال (وستعرف المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى) وقوله (فذلك) اجمال بعد التفصيل ونتيجته وقوله (اى الضمير) تفسير للشار الىه وهو مبتدأ وقوله (خمسة انواع) خبره ثم بين الشارح هذه الخمسة بقوله (المرفوع المتصل) اى اول الانواع من الخمسة المرفوع المتصل نحو ضربت (و) ثانيا (المتصل) اى المرفوع المنفصل كانا (و) ثالثها (المنصوب المتصل) مثل ضربك (والمتصل) اى رابعها المنصوب المنفصل مثل ما ضربت الاياك (و) خامسها (المجرور المتصل) نحو اعجبني ضربه فيه ثم شرع المص فى تفصيله فقال النوع (الاول) وقوله (يعنى المرفوع المتصل) تفسير للنوع الاول اى يريد المصنف بالتوع الاول المرفوع المتصل على طريق مطابقة النشر لفظ وقوله (ضمير) تفسير للمضاف المحذوف ليطابق الخبر وهو قوله نحو (ضربت) بالمبتدأ وهو قوله النوع الاول لكونه عبارة عن الضمير اى مثال النوع الاول من الضمائر ضمير نحو ضربت ولما كان لفظ ضربت محتملا لثلاث صيغ من المتكلم والمخاطب والمخاطبة اراد الشارح ان يعينه فقال (على صيغة المتكلم) لكونه مضموما (الواحد) لكونه تاء (المعلوم الماضى) اى مراد المصنف بهذا اللفظ هو ما كان مبنا على صيغة المتكلم الخ يعنى بفتح الضاد والراء وسكون الباء وبضم التاء الخ والفرينة فى هذا عادة الحاة فى الابتداء من المتكلم كاسأنى (وضربت) وقوله (على صيغة المتكلم) تفسير للفظ ضربت يعنى ان هذا اللفظ ههنا كائن على صيغة المتكلم (الواحد) لاله واغيره كما فى ضربنا (المجهول الماضى) كما ان الاول لمعلومه يعنى انها بضم الضاد وكسر الراء وسكون الباء وبضم التاء وقوله (المنتهين اولهما) اشارة الى متعلق الجار فى قوله (الى ضربن) والمراد بالاول هما هو اللفظ الاول اعنى ضربت المعلوم وقوله (صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضى) تفسير للفظ ضربن يعنى انه بفتح الضاد والراء وسكون الباء ونون ضمير الغائب (و) (ثانيهما) اى ثانى اللفظ وهو ضربت المجهول منتهى الى (ضربن) (صيغة جمع الغائب المجهول الماضى) يعنى بضم الضاد وكسر الراء وسكون الباء ونون الضمير المؤنث (وانما بدأ) اى المصنف (بالمتكلم) دون الغائب والمخاطب (لان ضمير المتكلم اعرف المعارف) كاسأنى فى باب المعرفة وكل ما هو اعرف يكون اشرف لقوة معروفية فتقدم الاشرف انساب ولما كان هذا الدليل دالا على تقديم المتكلم

فقط لا على تأخير الغائب عن المخاطب اراد ان يذكر دليل تأخير الغائب فقال
 (واخر) اى المصنف (ضمير الغائب) حيث جعل ضرب بن وضرب بن مغيبا
 لهما (لانه) اى لان ضمير الغائب (دون الكل) اى دون كل من المكلم والمخاطب
 (وصورة التصريف) التى ذكرها المصنف اولها ومثاتها من النوعين المعلوم
 والمجهول (هكذا) اى مثل ما اقول (ضربت) بضم التاء لمعلوم المتكلم وحده
 (ضربنا) للتكلم مع غيره (ضربت) للمخاطب (ضربتما) لثنيتيه (ضربتم)
 لجمعهم (ضربت) بكسر التاء للمخاطبة (ضربتما) لثنيتها ايضا (ضربتى) لجمع
 المؤنث المخاطبة (ضرب) لمفرد الغائب والضمير مستتر فيه (ضربا) لثنيتيه
 (ضربوا) لجمعهم (ضربت) بفتح الضاد والراء والباء وسكون التاء المفرد
 المؤنث الغائبة وضميره هى مستتره ايضا (ضربنا) لثنيتها (ضربن) لجمعها
 وقوله (وعلى هذا القياس) ظرف مستقر خبر مقدم لقوله (المجهول) اى اذا
 قرئ بضم الضاد وكسر الراء يكون التصريف تصرف المجهول والضمائر
 فى هذه الصيغ مرفوعة على انه فاعل فى المعلوم وثابتة فى المجهول والتاء
 المضمومة فى المتكلم الواحد والمفتوحة فى المخاطب والمكسورة فى المخاطبة ونا
 فى المتكلم مع الغير والالف فى الثنائى والنون فى جمع المؤنث والمستتر فى الغائين
 وفيها متصل مستتر وفى باقية ما متصلات بارزات (و) (النوع) (الثنائي) وقوله (اى
 المرفوع المنفصل) تفسير له اى للنوع السانى من المنصل والمنفصل اللذين
 من قسم المرفوع ضمير (انا) للتكلم وحده حال كونه متنها (الى هن) وهو
 ضمير جمع المؤنث الغائبة كما عده الشارح بقوله (انا) للمتكلم وحده (نحن)
 للتكلم مع غيره (انت) بفتح التاء للمفرد المذكر المخاطب (انتما) لثنيتيه (اتم)
 لجمعهم (نت) بكسر التاء للمفرد المؤنث الغائبة (انتما) لثنيتيه (انن) لجمعهم (هو)
 للمفرد المذكر الغائب (هما) لثنيتيه (هم) لجمعهم (هى) للمفرد المؤنث الغائبة
 (هما) لثنيتيه (هن) لجمعهم وهذه نهايتها التى ذكرها المصنف ثم لما كان
 انت مركبا من ان ومن بالحرركات الثلاث والضمير من هذين الجزئين هل هو
 المجموع المركب او احدهما والاخر لبيان احوالها اراد الشارح ان يبين
 ما ذكر النحاة فيها فقال (والضمير فى انت الى انتق هوان) اى النون الساكنة
 مع الهمزة القطعية المفتوحة قبلها (اجنعا) اى اجمعوا فيها اجماعا (والحرف
 الاواخر لواحق) اى الحروف التى فى آخر انت واخواتها من التاء المتحركة بالحرركات
 الثلاث مجردة او مع الف الثنية ومع نون الجمع (دالة على احوالها) اى على
 احوال الضمائر حال كون الاحوال (من الافراد) اذا كانت مقارنة بالتاء
 وحدها (والثنية) اذا كانت مقارنة بالتاء والالف (والجمع) اذا كانت مقارنة

بالنساء والواو في الجمع المذكور وبالتاء والنون في جمع المؤنث (والتذكير) وهو
 في المفرد بفتح التاء وفي الجمع بالواو (والتأنيث) وهو في المفرد بكسر التاء وفي الجمع
 بالنون وقال بعض المحشين وليس نقل الاجماع في هذا النحل بصحيح وانما هو
 مذهب الجمهور فان القراء قال ان انت بكما له اسم والتاء من نفس الكلمة
 وقال بعضهم ان الضمير هو التاء المتصرفه كانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا
 انفصالها ضموا الفظ ان اليها فان قيل لعل مراده اجاع البصريين كما حل عليه
 صاحب اللباب عبارة اللباب قبل هذا لا يدفع الاعتذار قال ابن كيسان من
 البصريين وهو قائل بان التاء في انت هي الاسم وهي التي في نحو قف سبان
 ولكنها كثرت بان فلا اجاع من الكل ولا من البصريين انتهى واقول واعل
 مراد الشارح بالاجاع الاجاع الاكثري لا الاجاع الكلي والله اعلم (و)
 (النوع) (الثالث) (اى المنصوب المتصل وهو) اى المنصوب المتصل
 (قسمان) بحسب انواع عامله (القسم الاول) من النوع الثالث (المتصل)
 اى الذى اتصل (بالفعل) لكونه عامله نحو (ضربني) متبها (الى ضربيهن)
 ثم قال الشارح على طر بقى التفصيل (ضربني) للمكلم وحده (ضربنا)
 بفتح الباء للمكلم مع غيره (ضربك) للمفرد المخاطب (ضربكما) لثنيتيه
 (ضربكم) لجمعته (ضربك) بكسر الكاف للمخاطبة (ضربكما) لثنيتيه
 (ضربكن) بتشديد النون المقنوعة لجمعته (ضربيه) للمفرد الغائب (ضربيهما)
 لثنيتيه (ضربيهن) لجمعته (ضربيهما) للمفرد المؤنث الغائبة (ضربيهما)
 لثنيتيه (ضربيهن) لجمعته المؤنث (و) (القسم الثاني) من القسمين المنصوب
 (المتصل) اى الذى اتصل (بغير الفعل) من الحروف الواصب التي تنصب اسمها
 (نحو) (اني) لانه ضمير متكلم منصوب لكون اسم ان متصلا بعامله الذى
 ان وقوله (انك) للتكلم مع الغير (انك) بفتح الكاف للمفرد المخاطب (انكما)
 لثنيتيه (انكم) لجمعته (انك) بكسر الكاف للمفرد المخاطبة (انكما) لثنيتيه
 (انكن) لجمعته (انه) للغائب متبها (الى انهن) (النوع) (الرابع)
 (المنصوب المتصل) وقوله النوع في الموضوعين تفسير لموصوف وقوله
 الثالث الرابع وقوله اى المنصوب المتصل والمنصوب المنفصل تفسير ان لنفس
 الثالث والرابع وهو مبتدأ وقوله (اياى) خبره وهذا المتكلم وحده (ايانا)
 للمتكلم مع غيره (اياك) بفتح الكاف للمفرد المخاطب (اياكما) لثنيتيه
 (اياكم) لجمعته (اياك) بكسر الكاف للمخاطبة (اياكما) لثنيتيه (اياكن)
 لجمعته (اياه) متبها (الى اياهن) ثم بين الشارح الاختلاف الواقع في اياى
 واخواته فقال (وفي اياى اختلافات كثيرة) مبنية على ان الضمير فيها هل هو

ايا وحده او ما يتصل به وحده بناء على انه اسم ظاهر مضاف او مجموعه فقل
 الخليل والاول خفف المازني ان الاسم الضمير هو ايا وما يتصل به اسما اضيف ايا
 اليها القونهم فاياء و ايا الشواب وهو ضعيف لان الضمير لا يضاف فاياء و ايا الشواب
 شاذ وقال الزجاج والسيراق ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان اياك
 معنى نفسك وقال قوم اياك و اياه و اياي فكما لها اسماء وهو ضعيف اذ ليس في الاسماء
 اظاهرة ولا المضمرات ما يختلف آخره كافا وها و يا و قال بعض الكوفيين
 وابن كيسان من البصريين ان الضمائر هي اللاحقة فاياء و ايا داعمة لها لتصير
 دسببها منفصلة قال الرضي و ليس هذا القول ببعيد من الصواب وقال
 سيديوه وهو المختار ان الضمير هو ايا وما يتصل به بعده حرف يدل على احوال
 المرجوع اليه من التكلم والغيبة والخطاب واختار النحوي في هذا مذهب
 سيديوه حيث قال (والمختار ان الضمير هو ايا والواحق) اى وما يتصل به بعده
 من الهاء والكاف والياء وغيرها (للدلالة على المتكلم) اى لتدل على انه متكلم
 كالياء في اياي ونا في ايانا (والمخاطب) كالكاف في اياك (والغيبة) كالياء في اياه
 (والافراد) كالياء و اياه (والتثنية) كالياء و اياها (والجمع) كالياء و اياهن و كالياء
 و اياكن (والتذكير والتأنيث) ثم قال بعض المحشين في بيان دليل هذا المذهب
 وذلك ان الواحق لو كانت اسما لزم اضافة التمييز اليها وهو امر لم يثبت
 في كلامهم كما تقدم فلم يبق الا ان يكون ايا هو الضمير والواحق المتصلة بحروف
 تدل على احوال المقصودين كما ان انا مشترك ثم شرع في بيان انواع الخماس
 الذي هو المجرور المتصل فقال (و) (التويع) (الخامس) اكن في الشارح
 ههنا بتفسير موصوف الخامس وهو قوله النوع ولم يذكر تفسيره كما ذكر
 في الاولين اظهروه وانحصاه في المتصل فقط واقول وهو ايضا قسمان قسم
 منهما متصل بالاسم المضاف كقول المصنف (غلامي) وهو خبر للخامس وقوله
 (مثال المتصل بالاسم) اى لفظ غلامي مثال المضمر المجرور المتصل الذي
 اتصل بالاسم المضاف الجار له لكونه متضمنا لمعنى الحروف الجارة وتأتيها
 متصل بالحروف الجارة كقول المصنف (ولى) وهذا معطوف على غلامي
 وقوله (مثل المتصل بالحروف) تفسيره اى لفظلى مثل للمضمر المجرور المتصل
 الذي اتصل باحد الحروف الجارة وهى اللام ههنا ثم ذكر الشارح سائر الضمائر
 من المجرور المتصل بالاسم حتى ينتهى الى ما ذكر المصنف من غاية القسمين
 فقال (غلامى) هذا مثال المجرور المتصل بالاسم للتكلم وحده (غلامنا)
 مثال للتكلم مع الغير (غلامك) مثال للمفرد المذكر المخاطب ثم ترك باقى
 الامثلة اظهروها وهي غلامكما - غلامك - غلاما - غلاما - غلامها - غلامها - هذا

نهايتها كما ذكره المصنف قوله (الى غلامهم) ثم ذكر بعض امثله اوسعهم
 فقال (ولى) هذا لما اتصل بالحرف للتكلم وحده (لنا) للتكلم مع اثنين
 (لك) لما اتصل بالحرف للمفرد المخاطب وكذلك لکم لک لکم لکن له لکم لکم
 لها لهما لهن وهذه نهايتها التي ذكرها المصنف بقوله (الى لهن) ثم لما كانت
 الاقسام الجائزة في الضمائر اكثر من التي وجدت في اللغات اراد الشارح ان يذكر
 وجه حصرها بما ذكر فقال (وكالقياس) اى الاصل في حكم الـ
 (ان يكون ضمائر كل من المتكلم) سواء كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا
 او منفصلا (والمخاطب) اى من المخاطب كذلك (والغائب) اى ومن الغائب
 كذلك وقوله (ستة) خبر لكان اى يقتضى ان يكون للمتكلم ستة صيغ
 المتكلم اما واحدا واثنتان او ثلاثة فصاعدا وكل منها امام ذكر او مؤنث
 معان ستة وكذا القياس في المخاطب والغائب (لكنهم) اى لكن اهل اللغة
 (وصعدوا للتكلم) اى لفهوم المتكلم اولن يتكلم (لفظين يدلان) بالاشارة
 المعنوية (على ستة معان كضربت وضربنا) اى مثل اللفظين الموضوعين
 لستة معان من الضمائر كائنه المرفوعة المتصلة بالفعل ونا المتصل به ثم فصله
 بتعيين الموضوع له لكل منهما فقال (فضربت وضربنا) وهو اثناء الضمومة
 (مشترك) اى لفظ مشترك بالاشتراك المعنوى (بين الواحد المذكر والمؤنث) يعنى
 ان لفظ ضربت اذا صدر من المتكلم المذكر يكون موضوعا لمذكر واذا صدر
 من المؤنث يكون موضوعا للمؤنث وهو مشترك بين هذين المعنيين وموضوع
 لهما بوضعين مستقلين (وضربت وضربنا مشترك بين الاربعة) اى ضربت وضربنا ايضا
 مشترك بين اربعة معان من السنة وقوله (المثنى) يدل بعض من الاربعة
 احد المعاني الاربعة التي وضع لها فط صرية هوقنية (المذكر والمثنى المؤنث) اى
 ثنية المؤنث (والجمع المذكر والجمع المؤنث) اى وثائهما الجمع المذكر
 ورابعها الجمع المؤنث وهذه الاربعة معان وضع لها لفظ ضربنا (ووضربنا)
 اى وضع اهل اللغة ايضا (للمخاطب خمسة الفاظ اربعة) من هذه الخمسة
 (غير مشتركة) وهى ضربت بالفتح وضربت بالكسر وضربتم وضربن لان كل
 واحد من هذه الاربعة موضوع لعنى مستقل (وواحد) اى وواحد من هذه
 الخمسة وهو لفظ ضربنا (مشترك بين المثنى المذكر) اذا كان ثنية ضربت
 وضربتم (والمثنى المؤنث) اذا كان ثنية ضربت وضربتم ثم سارع في بيان
 الغائب بطريق المقتضية فدل (واعطوا) اى اعطى اهل اللغة (الغائب حاتم
 المخاطب في ذلك) اى في ان تكون الاربعة موضوعة لاربعة معان والـ
 الواحد موضوعا للمثنى والمثنى ان ثنية الغائب ليس كثنية المخاطب والقياس

فيه قيس مع الفرق لان ثنية المخاطب لفظ واحد وثنية الغائب لابس كذلك
لهما لفظان مغاير ان اجاب بقوله (فان الضمير) وهو الالف فقط (في
منل ضربا) لثنية المذكر (وضربا) لثنية المؤنث (هو الالف المشترك
بينهما) اى بين المذكر والمؤنث والوحدة المتعبرة بانظر اليه (والتاء)
اى التى فى ضربا (حرف التأنيث) اى لبيان تأنيده لانها ضمير حتى يكون
ماذما لوحده والحاصل ان ما به الاشتراك غير ما به الافتراق فلا يكون
الثنان واحدا (وبقيت الانواع الخمسة) اى بقيت الانواع الخمسة المذكورة
احدها المرفوع المتصل وثانيها المرفوع المنفصل وثالثها المنصوب المتصل
ورابعها المنصوب المنفصل وخامسها المجرور المتصل وقوله (جارية) بالنصب
حارة من انواع اى بقيت الخمسة المذكورة حال كونها جارية (على هذا المجرى)
اى مجرى المرفوع المتصل ثم فسر بقوله (اعنى) اى اريد بقولى جارية هذا
سمى (ان للتكلم لفظين) يعنى من المعاني الستة للتكلم لفظان (وللمخاطب اى
عين للمخاطب المذكور مع مؤنثه (خمسة) اربعة منها متغايرة وهى المفرد
المذكر والمؤنث والجمع المذكر والمؤنث وواحد منها مشترك وهو ثنيته
(والغائب) اى وعين للغائب المذكور مع مؤنثه (خمسة) ايضا (فصار
الجمع) اى صار مجموع الالفاظ الموضوعات (اثنتى عشرة كلمة) يعنى
اثنتين للتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب وقوله (اثمانية عشر معنى)
صنفه للكلمة اى معينة اثمانية عشر معنى يعنى ستة للمكلم وستة للمخاطب
وسبعة للغائب (فاذا كان لكل) اى لكل واحد (من الانواع الخمسة) يعنى المرفوع
مع نصبه والنصب مع قسميه والمجرور المتصل (اثنتى عشرة كلمة لثمانية عشر معنى)
يعنى اللفظين المتكلمين والمخاطب الخمسة والغائب الخمسة (نكون جعلتها
ستين كلمة) بضرب الانواع الخمسة فى الكلمات الاثنتى عشرة (لتسعين معنى)
اى وضوعة لتسعين معنى لانا اذا ضربنا معاني الانواع الخمسة فى المعاني الثمانية
عشر يحصل تسعون معنى (وينتوا) اى بين اهل التصريف (لتلك الامور) اى
اربع كل لفظ معين لعين معين على حدة او باشتراك (مثلا) اى علة لتعيينه له
ومسببات (بين اللفظ والمعنى وهو عطف تفسير لاهل كذا قيل لكنه لما بين
فى محله الذى هو لابس من علم الحق قال (لان طول الكلام بذكرها) اى بذكر
الال لانها مذكورة مفصلة فى المراح وغيره فليجمع اليه ولما فرغ المصنف
من انضام البارات فى الانواع الخمسة شرع فى بيان المستترات فيها فقال
(المرفوع المتصل) وهو الذى يكون اما فاعلا او نائبه فى الافعال التامة
راسما للافعال الناقصة وقوله (خاصة) اما ضد العامة كفى القاموس واما مصدر

وزر العافية بان يكون اصله خاصة فادغمت فار كانت ضد العامة تكون
حالا من فاعل يستترو وهو الضمير الراجع الى المبتدأ او من المبتدأ على مذهب
من جوزه وان كانت مصدرا يكون مفعولا مطلقا للفعل المحذوف اى خص
خصوصا وهذه الجملة امام معترضة اوحالية بقدر المقدرة اى قد خص خصوصا
وتاؤه اما التأنيث اول النمل اول المناخة كما فصله المحشى عصام الدين وقوله (يعنى
لا المنصوب ولجرو و المتصلان) تفسير للقصر المستفاد من لفظ خاصة يعنى
ان القصر فيه اضافى بانظر الى المتصلات والى المنفصلات فعدم جواز
الاستتار فيه بين لان الانفصال يمنع فيه الاستتار والقصر فيه من قيل قصر
الصفة على الموصوف يعنى الاستتار مقصور فى المرفوع المنصل دون المنصوب
ولجرو ف قوله فالمر فوع مبتدأ وقوله (يستتر) خبره وقوله (لانهما دضلة)
دليل لعدم وجوزد الاستتار فى المنصوب والمجرو المتصلين يعنى انهما يستترهذان
النوعان لكونهما فضلة فى الكلام لاعمدة فيه وقوله (والمرفوع) بالنصب
عطف على اسم ان ودليل لاختصاص الاستتار بالمرفوع المنصل يعنى انما اختص
الاستتار بالمرفوع لان المرفوع (فاعل) لاتصاله بالفعل او شبهه بصفة المرفوعة
(وهو) اى والحال ان لفاعل (بجزء الفعل) لان الفعل مركب من ثلاثة
معان وهى الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما والفاعل الغير المعين جزء منه
والفاعل المعين لبس بجزء لكنه مشبه بالجزء فالفاعل يكون كالجزء والجزء
لا بد من ذكره فالفاعل لا بد من ذكره ولما كان محصل هذا الدليل وجوب ذكر
الفاعل ووجوبه يقتضى امتناع حذفه لزم على النحاة ان يذكروا دليلا يهدم هذا
الوجوب فذكره الشارح بقوله (فجوزوا) اى فجوز النحاة (فى باب الضمائر التى
وضعها للاختصار) وقوله وضعها على صيغة المصدر مبتدأ وللاختصار
ظرف مستقر خبره والجملة صلة لالتى وقوله (استتار الفاعل) بالنصب على انه
مفعول لجوزوا يعنى جوز النحاة استتار الفاعل مع كونه واجب الذكر متمتع
الحذف لان كون الضمائر موضوعة للاختصار كان معارضا لكونه واجب الذكر
لان الاختصار يقتضى عدم الذكر وهو متاف لوجوب الذكر اللازم لكونه فاعلا
وقوله (فاكتفوا بلفظ الفعل) عطف على قوله فجوزوا وبيان لعللة ترجيح
الاستتار اللازم للاختصار يعنى انما رجحوا جانب الاختصار دون جانب لازم
الفاعلية حيث اكتفوا بلفظ الفعل فقط دون ذكر الفاعل الذى هو كالجزء
لان حذف جزء الكلمة شئ فى كلام العرب حيث قال فى مقام الاستشهاد له
(كما يحذف فى آخر الكلمة المستهرة شئ) اى حرف من حروفه لعدم لزوم
القرائة بحذفه لدلالة الشمة عليه (ويكوز) اى ويوجد (فيما بقى) من الحروف

(دليل على ما) اى على الحرف الذى (الى) فعل مجهول من الالتقاء والمراد منه ههنا الحذف اى على ما حذف منه من حرف او من حرفين وقوله (على ماضى) لنقوية الاستشهاد وهو خبر للمبتدأ المحذوف يعنى حذف شئ في آخر الكلمة المستهرة منى على الجواز الذى سبق (في الترخيم) اى في باب الترخيم وهو حذف آخر الكلمة الجائز في المنادى من غير ضرورة وفي غيره بضرورة اعلم ان ههنا مقدمة مطوية لا بد من انضمامها وهي انهم عبروا عن الحذف بالاستتار كراهة تغيير الحذف في باب الفاعل كما اشار اليه الفاضل الحشى عصام الدين عصبه الله تعالى بقوله ظاهره يدل على ان الفاعل المستر هو محذوف وهو الذى ذهب اليه المصنف وقال الا ان النحاة لا يطلقون المحذوف على المستر كراهة التعبير بحذف الفاعل انتهى يعنى ان ظاهر كلام الشارح وهو قوله فيجوزوا الخ وقوله كما يحذف يقتضى ان الحذف جائز مع ان المطلوب ههنا جواز الاستتار فبعد انضمام هذه المقدمة يتدفع هذا بان المراد من الادلة اثبات جواز الحذف في الحقيقة لكنهم عبروا عن هذا الحذف بالاستتار للكرهية المذكورة ثم انه لما كان مقتضى هذا الدليل انه يجوز الحذف والاستتار في الفاعل مطلقا مع انه خاص في بعض صيغه اراد الشارح دفع هذا الوهم المتولد فقال (ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ) كما هو المفهوم من الدليل المذكور (بل) اى بل هو خاص في بعض الصيغ وهي ما ذكرها المصنف بقوله (في) (الفعال) (الماضى للغائب) وما كان قوله للغائب شاملا لشتيه وجهه ومؤنث الغائب وصفه الشارح للاحتراز عنهما فقال (الواحد) احترازا عن اثنية والجمع (المذكر) احترازا عن المؤنثة الغائبة لانها تذكر فيما بعد وقوله (اذالم يكن مسندا الى الظاهر) احترازا ايضا عن المذكر الغائب المسند الى الاسم الظاهر نحو ضرب زيد لانه غير مستتر فيه ومثال المستر (نحو زيد ضرب) لان ضرب ماضى معلوم غائب واحد وغير مسند الى ظاهر بل هو مسند الى ضمير مستتر تحته راجع الى زيد (و) (الواحدة المؤنثة) (الغائبة) قوله والغائبة بالجر عطف على قوله للغائب وقول الشارح فيما بين حرف العطف ومطوفه اعني الواحدة المؤنثة للاحتراز عن شتيه وجهه وعن المذكر الغائب كما احتراز في الاول ولكن قدم الشارح الاوصاف ههنا واخرها في الاول لتفتن في العبارة وقوله (اذالم تكن مسندة الى الظاهر) يحتز به كالاول عن نحو ضربت ههنا لانه غير مستتر فيه ومثال المستر (نحو هند ضربت) لان ضربت ماضى معلوم واحدة مؤنثة اسندت الى الضمير

المؤنث المستتر تحت راجع الى هند ولسا توهم ههنا ان الاستتار في المذكر الغائب
 مسلم لانه ليس فيه شئ زاد يمتثل الفاعلية ولكن كونه مستترا ههنا عبر
 مسلم ولم لا يجوز ان تكون التاء في ضريت ضميرا بارزا فاعلاله اراد ان يرفع هذا
 بقوله (فان التاء) اي انه مستر ههنا ايضا فان التاء الساكنة في آخره (علامة
 التأنيث لا الضمير المرفوع) اي لانه الضمير المرفوع وقوله (والالم يجتمع مع
 الفاعل الظاهر) دليل لقوله لا الضمير المرفوع يعني لانه لو كان ضميرا مرفوعا
 وفاعلا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر (في ضريت هند) لامتناع اجتماع
 الفاعلين لفعل واحد فلما اجتمع مع الفاعل الظاهر كما في هذا المثال علم انه ليس
 بفاعل قوله (وفي) (الفعل) (المضارع للتكلم مطلقا) عطف على قوله
 وفي الفأية يعني ان المرفوع المتصل يستتر ايضا في متكلم المضارع وقوله
 (سواء كان مثنى او مجموعا واحدا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا) تفسير
 لقوله مطلقا يعني يستتر في المتكلم حال كون المتكلم مطلقا اي سواء كان مثنى
 او مجموعا مع مذكرو مؤنث فيشمل اربعة معان وهي المثنى المذكر والمؤنث
 والمجموع المذكر والمؤنث فوضعت لهذه الاربعة صبغة المتكلم مع خبره وقوله
 واحدا يشمل معنيين اعني الواحد المذكر والواحد المؤنث مثال الواحد
 المذكر والمؤنث (نحو اضرب) لان فاعله ضمير مستتر تحت وهوا سواء كان عبارة
 عن المتكلم المؤنث او المذكر ومثال ما فوق الواحد الذي هو عبارة عن اربعة
 معان قوله (ونضرب) باه عطف على قوله اضرب فان نضرب موضوع للمثنى
 والمجموع المذكورين والمؤنثين اعلم ان النسخ المنقولة عن الشارح هكذا كما
 نقلناه عنه في تفسير المطلق ونوحه عليه بان قوله او فوق الواحد مستدرك
 بعد قوله مثنى او مجموعا ولذا قال المحشي عصام الدين عصمه الله ان هذا يعني
 قوله مثنى او مجموعا سهوس فلم النسخ ثم قال فالصحيح نه ليس في عبارة الشارح
 قوله مثنى او مجموعا بل الشارح اراد ان يغير عبارة الهندي اعني قوله مثنى
 او مجموعا الى قوله ما فوق الواحد فالتاسخ جمع بين اللفظ الغيبي وبين المتغير منه
 وما غيره الشارح لان لفظ المثنى لا يطاق على الاثنين في العرف بل يطلق فيه
 على لفظ مخصوص نحو رجال فاعلمه وقوله (و) (الواحد المذكر)
 (المخاطب) عطف على ما قبله اي يستتر المرفوع المتصل ايضا في المضارع
 للواحد المخاطب وانما فسر بالواحد لانه لو كان مثنى او مجموعا يكون الضمير
 فيهما بارزا وقوله المذكور قيد ايضا للمخاطب لانه لو كان مؤنثا يكون الضمير بارزا ايضا
 نحو نضربين ومثال المضارع الواحد المخاطب المذكر (نحو نضرب) فان

فأوله الضمير هوانت مستتر فيه (و) (للواحد) (الغائب والغائبة) وهما
 ايضاً معطوفان على ما قبله يعني ويستتر ايضاً في المضارع الواحد لغيره
 وانواحدة الغيبة لكن لما كان الاستتار فيهما غير واجب اجاز ان يكونا
 مسندين تارة الى الضمير الذي تحته وتارة الى الاسم الظاهر واراد السارح
 ان يقيد بان استتاره فيهما ليس مثل ما قبلهما بل الضمير مستتر فيهما (اذا
 لم يكونا) اي الواحد الغائب والغائبة (مسندين الى الظاهر) نحو يضرب زيد
 وتضرب هند ومثال الاستتار ما مثله السارح بقوله (نحو زيد يضرب وهند
 تضرب) فان الضمير المذكور في الاول والثاني مستتران فيهما وقوله
 (وفي الصفة مطلقاً) معطوف على ما قبله ايضاً يعني ان الضمير المرفوع مستتر
 في الصفة ايضاً وقوله مطلقاً حال من قوله في الصفة وتذكير مطلقاً مع وجوب
 مطابقة لذي الحال اما تأويل الصفة بالوصف او بانعتاوعلى عدم الاعتداد
 بتأنيث الصفة لكونها مصدراً هذا اذا كان مطلقاً اسم مفعول واما اذا كان
 مصدراً ميباً فهو مفعول مطلق افعال محذوف وهو اطلاق ثم فسر السارح
 بقوله (سواء كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعال التفضيل) وهذا
 تفسير المطلق بالنسبة الى نفس الصفة باعتبار انواعها وعلى تقدير كونه حالاً
 من الصفة وقوله (وسواء كان مفرداً او ثني او مجموعاً مذكراً او مؤنثاً) تفسيره
 ايضاً باعتبار افرادها ولا يخفى ان في حل المطلق الذي هو لفظ واحد على
 معنى هذين التفسيرين محل نظر والحق ما قاله المحشى عصام الدين في ما قال
 في اعراب مطلقاً بأنه ظرف زمان اي زماناً مطلقاً ليشتمل على تقدير التفسيرين
 يعني سواء كانت الصفة في زمان كونها اسم فاعل او غيره وسواء كان مفرداً
 او غيره والاحسن ما قال صاحب الوافية حيث خصص لفظ المطلق بالتفسير
 الثاني وحله عليه ثم فسر الاول بقوله ثم المراد بالصفة اسما الفاعل والمفعول
 والصفة المشبهة وافعل التفضيل ولما كان الاستتار جائزاً ههنا كذلك قيده
 بقوله (اذا لم يكن مسنداً الى الظاهر) ~~يعني ان الاستتار في الصفة ليس في جميع~~
 الاوضاع والازمان بل وقت عدم كونها مسندة الى الظاهر واما اذا كانت
 مسندة الى الاسم الظاهر (نحو اقام الزيدان) فلا يكون مستتراً فان اقام لكونه
 معتمداً على همزة الاستفهام يكون مسنداً الى الظاهر وهو الزيدان ثم مثل
 لما اسند الى المستتر بقوله (كقولك زيد ضارب) فان ضارب مسند الى مستتر
 تحته (وهند ضاربة) فان ضاربة مسندة الى ضمير المؤنث تحته (والزيدان
 ضاربان) فان ضاربان مسند الى ضمير الثنية تحته (والهندان ضاربتان)
 فان ضاربتان مسندة الى ضمير ثنية المؤنث ايضاً (والزبدون ضاربون)

مثال لما استند الى ضمير جمع المذكور (والهندات ضاربات) مثال لما استند الى ضمير جمع المؤنث تحته وقوله (وليست الالف) الخ يحتمل ان يكون اول مسئلة ويحتمل ان يكون جوابا لمقدر تقديره ان الاستنار في مقدرات الصفة مسلم ولكن في الثاني والجمعوع غير مسلم لم لا يجوز ان يكون الالف في الثانية والواو في الجمع المذكور ضميرين بارزين وفاعلين كما في الفعل فاجاب بان الالف (في ضاربان والواو في ضاربون) ليست (بضميرين لانهما ينقلان ياء في النصب والجر) اى في حالة نصبهما وجرهما (نحو رأت ضاربتين) وهذا مثال لحالة النصب (ومررت بضاربين) هذا مثال لحالة الجر ثم هذا ان المثالان ان قرئ باؤهما بالقح كنوان مثالين للثنية فيكون ياؤهما مقلوبا من الالف وان قرئ بالكسر يكون للجمع فيكون ياؤهما مقلوبا من الواو (واضمأرت لاتغير عن حالها) في جميع الاحوال (الا ان تغير عاملها) اى الا في حال تغير عاملها مثلا اذا اقتضى عاملها ثنية الفاعل يكون انما وان اقتضى جمعه يكون واوا وان اقتضى مخاطبة مفردة يكون ياء فتقول بضاربين ويضربون وتضربين وهذه التغيرات من اقتضاء العامل وهو الفعل الذى اقتضى هذه التغيرات (والعامل ههنا) اى في الصفة (ليس عاملا في الضمير) حتى يكون تغيرهما بسبب تغير العامل (وانما هو) اى انما العامل في الصفة (عامل في اسم الفاعل) اى في نفس اسم الفاعل مثلا (والضمير) اى والضمير الذى هو مستتر تحت الصفة (فاعل له) اى لاسم الفاعل مثلا وقوله (والضمير باق) خبر بعد خبر يعنى هذا الضمير باق (على ما) اى على الهيئة التى (كان عليه في الرفع) يعنى ان ضمير ضاربين في حالة رفعه وهو هما باق على ما كان عليه في ضاربين في حالة نصبه وجره فعندم تغيره دليل على ان ضميره هو ذلك الضمير الذى تحته لا الالف والياء وكذلك في ضاربون من ان الضمير هوهم لا الواو والياء لان العامل الذى هو اسم الفاعل اقتضى فاعلا مثنى في الاول وجمعا في الثاني فلذا كانت حال الضمير عدم التغير (فلو كانت) اى الالف والواو وغيرهما في الصفة (ضمائر لاتغير) اى يلزم ان لاتغير ثم ان هذا من الحبيب يحتمل ان يكون باطلا لاسند منع السائل وقوله (الا يرى) الخ تنمة للابطال يعنى بشهد على ما قلنا (ان الياء) اى التى هى ضمير فاعل (في تضربين والتون) اى وان التون (في تضربين) وكذا في يضربين (والواو) اى ان الواو (في يضربون) وكذا في تضربون (والالف) اى وان الالف (في يضربان) وكذا في تضربان (لاتغير فيهما) اى هذه الذكورات من الضمير لاتغير في الفعل المضارع في حالة رفعه ونصبه وجره وعدم تغيرها دليل على كونها ضمير وقوله (اى الالف) الخ تفسير لحاصل ما ذكر في الفرق يعنى ان الالف (والواو في الصفة حرف الشبهة

والجمع) اى الالف حرف دال على تذيئها والواو حرف دال على جمعها (وليستا)
اى الالف والواو المذكوران (بضميرين) اى على ان يكونا ضميرين كما
كانتا في الفعل يعنى حاصل الفرق انهما حرفان في الصفة واسمان في الفعل
والضمير من اقسام الاسم لامن اقسام الحرف ثم المصنف لما قسم الضمائر الى
المتصل والمنفصل اراد ان يبين ان ايهما من القسمين يصل في الضمائر وبأى
علة يعدل بها عن الاصل فقال (ولا يسوغ) وفسره الشارح بقوله (اى
لا يجوز) لان السواغ بمعنى الجواز ويقول (الضمير) لان فاعله هو قوله (المنفصل)
وموصوفه الضمير وفائدة التفسير في قوله (اى مر فوفا كان او منصوبا) تعميم
المنفصل الى النوعين يعنى ان الاصل في الضمائر ان يكون متصلا ولا يعدل
عنه الا لعلة او اذا كان الاصل فيها هو الاتصال فلا يجوز اتيان الرفع المنفصل
ولا المنصوب كذلك (لاجل شئ) من العمل (الانعذر المتصل) وقوله (اى
لاجل تعذره) اشارة الى ان اللام في تعذر اجلية والى ان الاستثناء مفرغ
والمستثنى منه محذوف وهو ما قدره الشارح فيما قبل بقوله لاجل شئ وقوله
(لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل) دليل لكون الاتصال اصلا (اعلم فيه)
وقوله (فحق امكن) تفريع لكونه هو الاصل يعنى اذا كان الاتصال اصلا
فحق امكن اى الاتصال الذى هو الاصل (لا يسوغ الانفصال) اى لا يعدل
عن الاصل الى الفرع الذى هو الانفصال الا في الموضع الذى يمتنع فيه اتيان المتصل
الذى هو الاصل ثم اراد ان يفصل مواضع تعذر الاتصال فقال (وذلك)
وقول الشارح (اى تعذر المتصل) تفسير للشارح اليه اى ذلك التعذر ثابت
(بالتقديم) وقوله (اى بتقديم الضمير) تفسير للمضاف اليه التقديم بان يكون
الالف واللام عوضا عن المضاف اليه الذى هو مفعوله وبيان للمقدم والمقدم
عليه هو قوله (على عاقله) يعنى اذا اريد تقديم ضمير الفاعل والمنصوب على
عامله تعذر الاتصال وقوله (لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به) دليل
للتعذر في تلك الصورة يعنى اذا قدم على عامله لا يمكن ان يتصل الضمير بعامله
وقوله (اذا الاتصال به انما يكون في آخر العامل) دليل للالزامه اى انما يلزم
عدم اتصال الضمير وقت تقدمه على عامله لان الاتصال المتعبر في الضمير انما يكون
باتصاله بآخر العامل لا باوله لان الاصل في العامل التقديم قوله (او بالفصل)
عطف على قوله بالتقديم وقول الشارح (الواضع) ظاهره انه لا صحيح يتعلق
اللام في قوله (لغرض) بقوله بالفصل وقال المحشى عصام الدين انه لا حاجة
الى تفسيره بها لانه لا يفيد الاتعلق اللام به وهو حاصل بغير هذا التفسير واقول

لعل فائدته الاشارة الى ان اللام انما يتعلق بالفصل مع تضمينه لمعنى الوقوع
 لان المقام مقام العدول عن الاصل ولا يعدل عنه الا بتحقيق الفصل لا بتوهمه
 يعنى ان تعذر المتصل لا يوجد الا بوقوع الفصل الذى يقع لغرض لا بوقوعه
 لا لغرض وقول السارح (لا يحصل الاية) للاشارة الى ان الغرض قد يحصل
 بالفصل وقد يحصل بغيره مثل ضربت زيدا اما فان الغرض وهو الاهتمام
 بشان زيد وان كان يحصل ههنا الا انه لم يتعين لهذا الغرض اذ يحصل بدونه
 ايضا كما يحصل بالتقديم نحو زيدا ضربت وجواز الانفصال مختص بالفصل
 الذى لا يحصل غرض المكلم الاية لانه لو حصل بغير الفصل لا يجوز الانفصال
 كما في ضربت زيدا انا وقوله (اذا فصل ينشأ الاتصال) دليل لقوله لتعذر
 الاتصال يعنى انما تعذر الاتصال لان الفصل اللازم للغرض ينشأ الاتصال
 اللازم للاتصال وقوله (وتركه يفوت الغرض) دليل لانتفاء اللازم يعنى ولان
 ترك الاتصال يقتضى فوت الغرض المقصود ومحصله ان فيه مقامين احدهما
 ترك الاتصال وثانيهما ترك الانفصال فالاول الاول والثاني الثاني ثم اعلم ان ذلك
 اغرض المقصود للانفصال وقوله (او بالحذف) عطف ايضا على ما قبله
 يعنى ذلك التعذر اما حاصل بسبب الفصل او الحذف وقول السارح (اى
 حذف عامله) تفسير الحذف بان يكون اشارة الى ان الالف واللام عوض
 عن المضاف اليه وهو مفعول الحذف وقوله (لانه اذا حذف عامله) الخ دليل
 على ان حذف عامل الضمير سبب للتعذر المذكور لانه اذا حذف عامل الضمير
 (لا يوجد ما) اى لفظ (يتصل) اى الضمير (به) اى بذلك اللفظ ولما تعذر الاتصال
 لعدم ما يتصل به تعين الانفصال وقال عصام الدين عصمه الله يذبح ان يراد
 حذف عامله دونه يعنى ان حذف العامل اعم من ان يحذف دون الضمير وان
 يحذف مع الضمير فالمراد ههنا هو الاول لانه اذا حذف العامل مع ذلك الضمير
 يكون الضمير المقدر متصلا بالعامل المقدر نحو زيدا ضربته لان عامل زيدا
 وهو ضربت محذوف مفسر مع فاعله الضمير المتصل به وهو ضمير الفاعل وقوله
 (او يكون العامل) عطف على ما قبله ايضا وقوله (اى عامله) تفسير ايضا
 للمضف اليه المعوض عنه بالالف واللام اى ذلك التعذر اما حاصل بسبب
 كون عامل الضمير (معنويا) بان يكون الضمير مبتدأ او خبرا وقوله (لامتناع
 اتصال اللفظ بالمعنى) دليل ايضا على كونه سببا للتعذر المذكور يعنى انما كان
 ككون عامله معنويا سببا للتعذر لانه حينئذ يلزم اتصال الضمير الملفوظ بالعامل
 الغير الملفوظ وهو ممنوع فتعين الانفصال ايضا والفرق بين كون العامل محذوفا
 وبين كونه معنويا هو ان العامل فى الاول هو الموجود وفى الثانى هو المعلوم

لان العامل في زيد اضربه هو نقطه ضربه الذي قدرتم حذف وفي زيد قائم
 هو عدم العامل اللفظي في اوله وقوله (او) (يكون عامله) (حرفا) عطف
 على قوله معاويا كما اشار اليه الشارح في اثباته بقوله او يكون عامله لانه يفيد انه
 عطف على خبر الكون ولما لم يكن سببه كون العامل حرفا على اطلاقه بل كان
 مقيدا بكون الضمير مرفوعا اراد ان يقيد بقوله (والضمير) اي والحال ان الضمير
 (المعمول له) اي لذلك الحرف العامل (مرفوع) وقوله (اذا الضمير المرفوع
 لا يتصل بالحرف) دليل لكون عامل الضمير المرفوع سببا للتعذر يعني انما كان
 هذا سببا للتعذر لان اتصال الضمير المرفوع بالحرف العامل وان كان ممكنا
 لكنه لا يتصل (لانه) اي لان الاتصال (خلاف اقنهم) انهم يوجد في لغة العرب
 شاهد على ذلك الاتصال فكان متعذرا بالنظر اليه وقوله (بخلاف المنصوب)
 دليل على تقييد المصنف يعني انما خص تعذر الاتصال بالحرف في المرفوع لانه
 غير متعذر في غيره لانه يوجد في لغتهم اتصال الضمير المنصوب بالحرف العامل
 (نحو انني واك) لانهما ضميران منصوبان متصلان بعاملهما الحرف وانما
 لم يذكر المجرور مع انه متصل ايضا لان الكلام دائرين جواز الاتصال
 والانفصال والمجرور ليس كذلك لانه غير جائز الانفصال وقوله (او يكونه)
 عطف ايضا على ما قبله وهو من اسباب التعذر وقول الشارح (اي كون الضمير
 تفسير للضمير الذي هو مضاف اليه لكون واسمه وقوله (مسندا اليه) خبره وقوله
 (اي الى ذلك الضمير) تفسير للضمير في اليه وهو ظرف لغو للمصدر وقوله (صفة)
 بالرفع نائب فاعل للمصدر ولا يضر كون المسند مذكرا لان تأنيث الصفة غير
 حقيقي وقوله (جرت) صفة للصفة وقوله (على غير من) اي صارت تلك
 الصفة صفة لغير الموصوف الذي (هي) وقول الشارح (اي تلك الصفة)
 تفسير لمراجع هي وقوله (كأنه) تفسير لمعلق قوله (له) وايدان يكون هي
 مبتدأ وله ظرفا مستقرا خبره يعني ان ذلك التعذر حاصل ايضا بسبب كون
 ذلك الضمير بحال يسند اليه صفة جرت على غير فاعلها وقوله (فانه لو لم ينفصل)
 الخ دليل على كون الاتصال متعذرا في تلك الصورة يعني اولم ينفصل (الضمير) في
 هذه الصورة (عن هذه الصفة لزم الالتباس) اي التباس غير الفاعل بالفاعل (في
 بعض الصور) اي في بعض صور هذا الباب وان لم يلزم في بعض صور اخرى مثال
 الصورة التي التبس فيها (كما اذا قلت زيد) وهو مبتدأ اول وقوله (عمر)
 مبتدأ ثان وقوله (ضاربه) خبر للمبتدأ الثاني والجملة خبره والضمير المتجوز
 راجع الى عمرو وقوله (هو) ضمير مرفوع منفصل عن انه فاعل للصفة التي هي
 جرت على عمرو الذي لبست هي له بل زيد ثم فصله الشارح بقوله (فانه لو قيل) اي

فلولم يتفصل الضمير الذي هو فاعل ضاربه بل اتصل واستتر فيه وقيل (زيد عمرو ضاربه) بلا ذكر هو (لا التباس على السامع ان الضارب زيد وعمرو) يعني التباس ان ضمير ضاربه الذي تحته هل هو راجع الى زيد بان يكون هو الضارب او الى عمرو بان يكون هو الضارب (بل المتبادر) الى الفهم (انه) اى مرجع ضمير ضاربه (عمرو لانه) اى لان عمرا (اقرب الى الضمير المستتر) من زيد اى الى الذى استتر تحت ضاربه (بخلاف) اى هذا قول فيه التباس بخلاف (ما) اى بخلاف الذى اذا قيل ضاربه هو) باراز الضمير فلا التباس فيه (فانه لما انفصل الضمير) عن مامله (على خلاف الظاهر) لان الظاهر ان يتصل به لما عرفت ان الاصل فى الضمير هو الاتصال (بعمرو ان مرجعه) اى مرجع الضمير (ما هو خلاف الظاهر وهو) اى المرجع الذى هو خلاف الظاهر (زيد) لان الظاهر فى باب الارجاع ان يرجع الى القريب منه الذى هو عمرو وهنا وقوله (والا لاجابة) اشارة الى ان مقتضى الانفصال ليس مثل الاسباب السابقة لانه لو لم يوجد الالتباس المذكور لاجابة (اليه) اى الى انفصاله هنا ثم الشارح لما قال ان الالتباس مختص ببعض الصور دون الاخرى اراد ان يذكر وجه شمول هذا الحكم فى غير هذه الصورة مع انعدام ذلك المذكور فيها فقال (واذا وقع الالتباس بدون الانفصال فى بعض الصور حل عليه) اى حل على ذلك البعض (ما) اى الصورة التى (لا) التباس (فيه طردالباب) اى لتكون الصورة التى لا التباس فيها والصورة التى التباس فيها على نسق واحد ثم ان الشارح اراد ان يذكر نكتة لاختيار المصنف للفظ من مع ان المناسب فيه لفظ ما لعمومه دون من فقال (وانما قال) اى المصنف (من هي له لا) اى لم يقل (ما هي له) وقوله (كما هو الظاهر) متعلق بقوله لا ما هي له اعنى انه متعلق بالمتقى اى لم يقل ما هي له بلفظ ما كما ان الاتيان به هو الظاهر وقوله (ليكون اشمل) متعلق بالمتقى دليل على كون لفظ ما ظاهرا يعنى ان وجه الظهور كونه اشمل للعقلاء وغيرهم وقوله (اقتصارا) علة لقوله وانما قال يعنى انما اختار لفظ من للاختصار (على ما هو الاصل) يعنى بالاصل هو العقلاء وقال المحشى عصام الدين ان كون العقلاء اصلا ممنوع لان الاصل هو الاكثر وهو غير العقلاء انتهى ويمكن ان ينصرف لجانب الشارح باثبات المقدمة المنوطة بدليل آخر بان يقال ان العقلاء هو الاصل لشرفه والله اعلم ثم شرع فى امثلة المنفصل الذى تعذر فيه الاتصال فقال (مثل اياك ضربت) (مثال) اى هذا مثال للتعذر (للتقديم الضمير على العامل) هكذا فى ما وجدته من نسخ الشرح لكن الاحسن ان يقال مثال للتقديم على العامل اول تقدمه على العامل كما لا يخفى (وما ضربك الا انا) وقوله (مثال انفصل) خبر للمبتدأ ايضا اى هذا المثال مثال

لتعذر الاتصال لتحقق الفصل بينه وبين عامله (لغرض وهو) اى الغرض
 (التخصيص ههنا) اى فى هذا المثال حيث اريد اخصار الفعل بالفاعل
 وذا لا يحصل الا بالفصل بالا او بمعناه نحو انما (واياك والشر) (مثال) لتعذر
 (لحذف العامل) والعامل المحذوف هو ما قدره بقوله (اى اتق نفسك والشر)
 فان الضمير الذى هو اياك لما حذف عامله الذى هو اتق ههنا حذفاً واجباً لكونه
 من باب التحذير كما تقدم تعذر اتصاله فان فصل لذلك (وانا زيد) (مثل كون
 العامل) اى مثال لتعذر المتصل بسبب كون عامله (معنويا) فان اتلما كان مبتدأ
 كان عامله معنويا فتعذر اتصال المفعول اللفظي بالعامل المعنوي (وما انت
 قائماً) (مثال كون العامل حرفاً) يعنى مثال لتعذر الحاصل بسبب كون
 عامل الضمير حرفاً (والضمير) اى والحال ان الضمير المذكور فيه (مرفوعاً)
 لكونه اسماً ما التى تسبه بليس وهو من المرفوعات (وهند زيد ضاربتة هى)
 (مثل الضمير الذى اسند اليه) اى الى ذلك الضمير وهى هى ههنا حيث
 اسند اليه (صفة) وهى ضاربتة (جرت) اى صارت تلك الصفة خبراً لزيد
 فكانت جارية (على غير من) اى على غير فعله الذى (هى) اى تلك الصفة
 (له) اى فاعل وصفته وهى هند ههنا كما قال الشارح (فانه) اى الشأن
 (اسند اليه) اى الى لفظه (الضاربة) اى الصفة (الجارية على زيد)
 وهو ضمير من هى له وانما جرت عليه (حيث وقعت) اى الضاربة (خبراله)
 اى لزيد (وهى) اى والحال انها (صفة لهند) فى الحقيقة (حيث قام الضرب
 بها) اى بهند فى الواقع لانها هى الضاربة لزيد ثم قال (وانما يصح ذلك) اى
 يصح ان يكون هذا المثال مثلاً لتعذر بكونه اسند اليه صفة (اذا كان هى)
 اى لفظه فى هذا المثال (فاعلاً) للصفة المذكورة (لاناً كيدا) اى لا يكون
 هذا المثال من هذا القبيل اذا كان لفظه هى تأكيذاً بان يكون فاعل الضاربة
 ضميراً متصلاً مستقراً تحته راجعاً الى هند ويكون لفظه هى تأكيداً لذلك الضمير
 المستتر (والا) اى وان صح ايضاً ان يكون مثلاً للصفة المذكورة على تقدير كون
 هى تأكيداً (لكان) اى هذا المثال (على ذلك التقدير) داخل فى صورة الفصل
 (لغرض التأكيذ) قوله (ولكنه) استداراك من قوله وانما يصح ذلك يعنى تولد توهم
 من قوله وانما يصح ذلك اذا كان فاعلاً لاناً كيدا بان هى فى هذا المثال هل هو
 فاعل على انه داخل فيما نحن فيه اوتأكيذ على انه داخل فى صورة الفصل فدفعه
 بقوله ولكنه اى ولكن لفظه هى ههنا (تأكيد لازم) اى لازم للتركيب (لفاعل)
 اى لا انه فاعل اسند اليه الصفة المذكورة (بدليل نحو الزيدون والعمرىون
 ضاربوهم نحن) فان قولهم نحن ليس بفاعل لضاربوهم لانه لما جمع بالواو علم

ان فاعله تحتة وهو ضمير جمع المذكر ولما كانت الصفة غير مختلفة بالنعبة والمخاطبة والتكلم احتمل ان يكون الضمير الذى فيه لفظ هم ولفظ انتم ولفظ نحن فان كان الاول يكون راجعا الى العمرون وليس كذلك لان المراد بالفاعل هو المتكلم فلزم ههنا ان يؤكد الضمير الذى تحتة وهو نحن بالافضل حتى لا يلتبس غير الفاعل (وروى عن الزنجشري) في هذا المثال (ضاربهم نحن) يعنى الزيدون والعمرون ضاربهم نحن اى بافراد لفظ ضاربهم (وعلى هذا) اى وعلى ما روى عنه بافراد ضاربهم (يكون) اى لفظ (نحن فاعلا) لان ضاربهم لما كان بلفظ الافراد لم يستتر تحتة ضمير لانه لو استتر لزم ان يكون مفردا مذكرا فالمرحمان وهما الزيدون والعمرون لا يساعدانه وقوله (كما قال) يحتمل ان يكون نقلا لتوجيه الزنجشري يعنى ان الزنجشري بعد ما مثله قال على طريق الاعتذار (واختار بالتمثيل صورة لا لبس فيها) يعنى الزنجشري اختار في تمثيل الصفة المذكورة بلفظ ضاربهم بالافراد ولا التباس في كون نحن فاعلا لتعينه في هذه الصورة بخلاف ضاربهم نحن بالجمع لانه لما كان بلفظ الجمع التباس فاعله وانما اختار صورة عدم اللبس (لثبت الحكم) اى حكم وجوب الانفصال (في صورة اللبس بطريق الاولى) يعنى اذا وجب انفصال المضمر في صورة لا لبس فيها فوجوبه في صورة اللبس اولى ويحتمل ان يكون قوله كما قال اشارة الى كلام المصنف يعنى كون نحن في هذا المثال فاعلا كما قال به المصنف في تمثيله في المتن بقوله هند زيد ضاربه هي لانه مثال لا التباس فيه لان ضاربه لما كانت بصيغة التأنيث تعين ان يكون فاعله راجعا الى هند لا الى زيد فعلى هذا يكون قوله واختار عطفًا على قوله قال فيكون توجيهها لاختيار المصنف هذا المثال ولما فرغ من مسائل الضمير من حيث وجوب الاتصال والانفصال شرع في مسأله من حيث جواز الاتصال والانفصال فقال (واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مر فوعا) ولما قيد المصنف في هذه المسئلة بقوله وليس احدهما مر فوعا اراد الشارح ان يبين وجه هذا التقيد فقال (احتراز) اى قوله وليس احدهما مر فوعا احتراز (عن نحو اكرمك) فان في اكرمك ضميرين احدهما ضمير المتكلم وهو ضمير مرفوع لكونه فاعلا والثاني الضمير المنصوب المخاطب فالاول متصل بعامله بالفعل وكذا الثاني لان اتصاله بالضمير الاول كاتصاله بنفس الفعل (اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكأنه) اى فصار كأنه (لم يتحقق الفصل بين الفعل) اى بين مجموع الفعل وفاعله (والضمير الثاني) اى وبين الضمير الثاني وهو كاف الخطاب (اصلا) فاذا تسابه هذا بالجزء (فيجب اتصاله) اى اتصال الضمير الثاني بالفعل لكون الاتصال اصلا ولا مانع فيه ثم شرع المصنف

في بيان حكمهما على تقدير عدم ذلك فقل (فان كان) وفيد الشارح هذه
 المسئلة بالقيدين احدهما قوله (على تقدير اجتماعهما) اى اجتماع الضمير
 وثانيهما قوله (وعدم كون) اى وعلى تقدير عدم كون (احدهما) اى احد
 الضميرين (مرفوعا) يحتز بالقيد الاول عن كون الضمير واحدا بالقيد الثاني
 عن كون احدهما مرفوعا لطابق الاجال بالتفصيل وقوله (احدهما) بالرفع
 على انه اسم كان وفسر الشارح ضمير التثنية بقوله (اى احد الضميرين) وقوله
 (اعرف) بالنصب خبر كان وفاعله راجع الى الاحد والمفضل عليه هو ما فسر
 الشارح بقوله (من الآخر) وكون احدهما اعرف من الآخر بان يكون احدهما
 متكلما والآخر مخاطبا او غائبا او يكون احدهما مخاطبا والآخر غائبا ثم بين فائدة
 التقيد باعرفية احدهما في اجراء حكم التحيز فقال (احتراز) اى فائدة هذا
 القيد احتراز (عما) اى عن الضميرين اللذين (اذ اتساويا) في التعريف بان
 يكون كلاهما متكلمين او مخاطبين او غائبين (نحو اعطاهما اياه) فان كلا الضميرين
 في هذا المثال غائبان وليس احدهما اعرف من الآخر فغير حكم التحيز فيدخل
 في الحكم الذى سأتى وهو قول المصنف والافهوه منفصل وذكره الشارح ههنا
 بقوله (حيث يجب الانفصال فى الثاني) اى فى ثنى الضميرين ثم بين الشارح علة
 حكم وجوب الانفصال فى صورة كون احدهما اعرف فقال (للتحرز عن
 تقدم) اى معنى انه انما وجب الانفصال فى الثانى فى هذه الصورة لتحيزه عن تقدم
 (احد المسأوين من غير مرجح) لان المرجح فى صورة اعرفية احدهما
 للتقديم الذى يقتضى جواز الانفصال والاتصال فى الثانى هو كون المقدم
 اعرف ولما انتفت هذه العلة المرجحة للتقديم تعين وجوب الانفصال انما منه
 وقوله (وقدمته) عطف على قوله ان كان اعنى الجملة الشرطية اى ان كان احد
 الضميرين اعرف وادت تقديم ذلك الاعرف وقوله (اى احد الضميرين) تفسير
 لضمير قدمته لانه راجع الى احد المضاف فى قوله احدهما ولما كان المتبادر
 من اضافة الاحد الى ضمير التثنية كون الاضافة فيه للاستغراق اشار الشارح
 الى انه ليس كذلك ههنا بقوله (الذى هو اعرف) يعنى ان الاحد الذى قدم
 معين واضافته للعهد الخارجى وهو اعرفهما وقوله (على الآخر) متعلق
 بقدمته اى قدمت الاعرف على غير الاعرف ثم اشار الى فائدة ضم هذا الشرط
 فقال (احتراز) اى قوله وقدمته احتراز (عما) اى عن الصورة التى (اذا كان
 الاعرف مؤخر) لئلا تقتضى تأخيرها اما بان يكون المقام مقتضى التقديم
 غير الاعرف فيلزم لاجله تأخير الاعرف او بان يكون مقتضى تأخيرها فى اول
 الوهلة (نحو اعطيته اياك) فان احد مقولى اعطيت ضمير غائب وثانيهما
 ضمير مخاطب والمخاطب اعرف من الغائب فوجد فيه الشرط الاول ولكن لم يرد

المتكلم تقديم المخاطب الذي هو اعرفها لان ضمير الغائب لكونه مفعولا اولاً
لاعطيت لزم تقديمه على المخاطب الذي هو المفعول الثاني له مع اعرفيته (فيلزم
انفصاله) اى انفصال الضمير الثاني وقوله ليستذر علة للزوم الانفصال ههنا
يعنى انما يلزم انفصاله (ليستذر المتكلم) اى ليصح اعتذار المتكلم (فى تأخير
الاعرف) مع وجود المرحح لتقديمه واذا قيل له لم اختر المؤخر الذى حقه
ان يتقدم لكونه اعرف فيصح له ان يقول اى وان اردت تقديمه ولكن انفصاله
مانع لتقديمه وقوله (ولا يلحقه) عطف على ليستذر اى ليستذر المتكلم ولثلاً
يلحقه (فى اول الوهلة طعن) وان كان لا يلحقه بعد التفكير لكونه مفعولاً ثانياً
يجب تأخيره وقوله (بإرادته) من قبيل التنازع لجواز تعلقه بقوله ليستذر
ويقوله لا يلحقه يعنى انما حصل اعتذاره او انما لا يلحقه طعن بسبب إرادته اى
اراد المتكلم ذلك الاعرف (على خلاف الاصل) اى الذى هو الاتصال وخلافه
اراده منفصلاً وهذا الذى اختاره المصنف من المذهب هو مذهب الجمهور
(وحكى سيويه تجويز الاتصال) فى صورة تقديم غير الاعرف (ايضاً) اى كما
مع الجمهور فى صورة تقديم الاعرف ويحتمل ان يكون قوله ايضاً اشارة الى جواز
الانفصال يعنى ان سيويه جواز الانفصال ايضاً كما جوز الجمهور الاتصال
(نحو اعطيته لك) ثم قوله وحكى سيويه اى وحكاها عن الحجة بالاتزام صحته كذا
فى العصام وقال بعض المحققين فى الاستدلال على ما حكاه سيويه لان النسائي
وان كان اعرف لكن الاول فيه معنى الفاعلية لكونه المفعول الاول وهو عبارة
عن الآخذ واذا كان كذلك فهو يستحق التقديم نظراً الى الترجيح المعنوى
الذى هو مغن عن الترجيح اللفظي كذا فى الحواشى الهندية وحكى العصام
ايضاً حكاية التضعيف عن سيويه حيث قال بعد حكايته عن الحجة انه فاسد
لانه لم يسمع امثله من العرب والله اعلم وقوله (فلك الخيار) جملة جزائية
مجزومة المحل على انه جزء الشرط اعنى قوله فان كان والجملة الشرطية
صغرى جواب لقوله اذا اجتمع ضميران وقوله (اى الاختيار) تفسير للفظ الخيار
على سابقاً لما فسره به صاحب القاموس فعلى هذا يجوز ان يكون قوله (فى)
(الضمير) (الثانى) طرفاً لغواً ومتعلقاً بلفظ الخيار وان جاز كونه طرفاً للظرف
المستقر وهو قوله فلك ثم فسر الشارح لفظ الخيار بقوله (ان شئت اوردته)
اى الضمير الثانى (متصلاً) ليكون توطئة لقوله (نحو اعطيتكه) وقوله
(باعتبار عدم الاعتماد بالفصلا) دليل وبيان لسبب جواز الاتصال يعنى
ان شئت اوردت الضمير الثانى متصلاً بسبب اعتبارك لعدم الاعتماد بالفصلا
عن العامل (بما هو) اى بسبب الضمير الذى هو (متصل) بالعامل وهو الضمير

المخاطب ههنا لانه لا قدم لاعرف فيه لزم ان يعتبر فيه زيادة فضيلة ومنه على
 غير الاعرف وتلك المزية اعتباره كالجزئية ثم فسر الشق المنفهم من قوله
 الخيار بقوله (وان شئت اوردته منفصلا) اى ويجوز ايراد الضمير الذاتى
 منفصلا كما مثل به المصنف بقوله (نحو اعطيتك اياه) حيث جعل الضمير
 الثانى من ضمير لمرفوع منفصلا ثم بين سبب الاراد بقوله (باعتبار الاعتداد)
 اى بما جاز فيه ان توردته منفصلا بسبب انه يجوز ذلك الاعتبار للاعتداد (بالفصل)
 اى بانفصال الذاتى (بـما هو) اى بسبب الضمير الذاتى (بفصل) اى بفصل بينه
 وبين عامله وذلك الضمير هو الضمير المخاطب الذى يفصل بين الضمير الغائب
 وبين العامل ههنا ولم كان الاعرف من الضمائر ضميرين احدهما المخاطب
 لكونه اعرف بالنسبة الى ائيب ونايهما المتكلم لكونه اعرف بالنسبة الى المخاطب
 ولما ورد المصنف فى الاول اراد ان يورد مثال الثانى فقال (و) (نحو) (ضربك)
 ثم اشارح اراد تطبيقه لذل بالمثل فقال (فانه) يعنى هذا المثال مطابق
 للاحوال (احمى فيه ضميران) احدهما الضمير المتكلم المحرور المصل لكونه
 مضانا اليه وثانيهما الضمير المخاطب المتصل فحينئذ قد وجد
 الشرط الاول وهو كون احدهما اعرف والشرط الثانى ايضا كما قال (وائيب
 احدهما) اى الضميرين من المتكلم والمخاطب (مرفرا) ولما توهم منه ان الضمير
 الاول لما كان فاعلا للمصدر يكون مرفرا فحينئذ يكون مخالفا لشرط الثانى
 اراد الشارح دفع هذا التوهم فقال (بل الاول بالاضافة ونصب الثانى بالفعولية)
 يعنى ان احدهما ليس مرفوعا كاتوهم لان الاول مجرور بالاضافة اى باضافة
 المصدر اليه وهو محله اقرب وان كان محله العبد مرفوعا لكونه فاعلا للمصدر
 والاضمار بمحل القريب فيزال له اية ضمير مجرور متصل والضمير الثانى منصوب
 متصل لكونه مفعولا للمصدر قوله (وقدم) عطف على قوله احمى وبيان
 لوجود الشرط الثالث وهو قوله وقدمته يعنى ان هذا المثال مطابق ايضا
 بالنسبة الى الشرط الثالث ايضا لانه قدم فيه (الاعرف) اى هو ضمير المتكلم
 واء قدم لكونه فاعلا ولكون الاصل فيه هر الاقدم فاذا وجدت الشروط
 الثلاثة المذكورة فيه (ذلك) اى فجاز لك (الوصل) اى اتصال اثنائى (باعتبار
 عدم الاعتداد) اى بسبب اعتبارك لعدم الاعتداد (بالفصل) اى بانفصاله
 (بالمتصل) اى بسبب الصمير المتصل (و) (لك) اى و جاز لك (الفصل) يجعل
 الضمير اثنائى منفصلا (نحو ضربى اياك) (للاعتداد) اى بسبب اعتبارك للاعتداد
 (بالفصل) اى بانفصاله بالمتصل ولما فرغ المصنف من المسئلة التى حكمها

السارح بقوله (اى وان لم يكن احدهما اعرف) بال تساويا في المعرفة ككونهما
 غائبين او مخاطبين او متكلمين وهذا اشارة الى انعدام الشرط الاول وقوله
 (اويكون ولكن ما قدمته) اشارة الى انعدام الشرط الثاني يعنى وان لم يكن
 احد الضميرين اعرف من الآخر او يكون احدهما اعرف ولكن ما اردت
 تقديم ما هو اعرف (فهو) وقوله (اى الضمير الثاني) تفسر للرجوع وقوله (على كل
 من التقديرين) قيد للجزاء وقوله (منفصل) خبر للبتداء والجملة جزائية
 وقوله (لا غير) تأكيد اى لا يجوز فيه غير المتصل كما يجوز الوجهان في الباب
 السابق ثم شرح السارح في ادلة وجوب الانفصال فعال (اما على التقدير
 الاول) اى اما تعين الانفصال على تقدير عدم كون احدهما اعرف ثابت (فتلا
 يلزم الترجيح في تقديم احد المتلين على الآخر) يعنى لو حاز الاتصال والانفصال
 على تقدير عدم اعرفية احدهما لزم ترجيح احد المتلين اى احد المتساويين
 في المعرفة (فيما) اى في اللفظ الذى (هو) اى ذلك اللفظ مع ما يتصل به
 (كالكلمة الواحدة) لكون الفعل الاول فاعلا في المعنى لانه الاخذ في باب
 اعطيت (بلا مرجح) لان المرجح في الصورة الاولى هو الاعرفية او تقدم المتكلم
 فاذا لم يوجد احد هذين الامرين لم يوجد مرجح يقضى بتقديم احدهما
 واتصاله فاذا لم يوجد مرجح يلزم اكتساب مرجح آخر لانهما اذا تعارضا
 تساقطا والمرجح جعل انى منفصلا حتى يتعين الاول للاتصال الموجب
 للتقديم (واما على التقدير الثاني) اى واما تعين الانفصال ووجوبه على تقدير
 كون احدهما اعرف ولكن ما قدمته (فلكراهتهم) اى فالانفصال لكراهتهم
 (تقديم الانفص) وهو الاعرف الذى لا يكون كالكلمة الواحدة لعدم كونه
 فاعلا اعطا كما في ضربتك او معنى كما في اعطيتك اياه وقوله (على الاقوى)
 متعلق بالتقديم وقوله (فيما هو كالكلمة الواحدة) سفة للاقوى اى على الاقوى
 الذى هو كالكلمة الواحدة لكونه فاعلا معنى لكون الضمير الغائب مفعولا
 اول لاعطيت ولكون المخاطب الاعرف مفعولا ثانيا له فانه وان كان اعرف
 وكانت الاعرفية مرجحة لتقديمه ولكن كون الغائب كالكلمة الواحدة مرجح
 تقديمه ولو قدم الاعرف ههنا يلزم تقدمه (بلا مرجح) اى زائد على الاعرفية
 فينبذ بورد منفصلا حتى يتعين الاول للاتصال ومنال ما لا يكون احدهما
 اعرف (نحو ريدا اعطيتك اياه) كما قال السارح (مثل) اى هذا مثال (لما) اى
 للضميرين اللذين (لم يكن احدهما اعرف) وقوله (اكونهما) دليل لعدم
 الاعرفية يعنى ان احدهما ليس باعرف في هذا المثال لكونهما ضميرين
 غائبين (او) (اعطيتك) (انك) وانا فسر السارح باعائية الاشارة الى ان قوله

اباك عطف على قوله اياه والتقدير (نحو اعطيتهم المال) اي هذا مثل (لما) اي
 للضميرين الذين (يكون احدهما عرف وهو) اي الاعرف (ضمير المخاطب)
 وهو اياك (ولكن ما قدمته) للتكئة السابقة ولما فرغ المصنف من المسائل
 التي تعين فيها احد الامرين من اراده متصلا ومنفصلا او تحير فيها التكلم
 في اراد ايهما شاء شرع في المسئلة التي اخير فيها احد الامرين مع جوازهما
 فقال (والمختار) اي الذي يكون مختار النجاة من الامرين (في خبر) (باب) (كان)
 اي اذا وقع الضمير خبر له وزاد السارح لفظ باب للاشارة الى ان المراد بالخبر ههنا عم
 من خبر كان وصار وغيرهما من الافعال التي قصة دفعا لايهام انه مخصص بكان
 ولذا فسر بقوله (اي خبر كان واخوانها) وقوله (اذا كان ضمرا) تطبيق
 لهذه المسئلة بمسائل الضمير والا فلا فائدة فيه وقوله (الانفصال) خبر لقوله
 والمختار ومثاله (كما نقول كان زيد قائما) اي مثاله قولك كنت اياه في اثناء مجموع
 قولك كان زيد قائما (وكنت اياه) وانما اورد قوله كان زيد قائما مع ان المثال وكنت
 اياه ليحصل مرجعا للضمير العائب حتى يصح به التركيب ثم شرع الشارح في
 بيان دليل كون الانفصال مختارا مع جواز الامرين بل المختار ان يكون متصلا
 لكونه هو الاصل فقال (لانه) اي انما اختاروا الانفصال ههنا لان خبر باب كان
 (كان في الاصل خبر المبتدأ) لكون باب كان من نواسخ المبتدأ (ويجب) اي
 وحينئذ يجب (ان يكون خبر المبتدأ ضمرا منفصلا) وقوله (لان عامله) علة
 لقوله يجب اي وانما يجب كون خبر المبتدأ منفصلا اذا كان ضميرا لان عامله اي
 عامل خبر المبتدأ (معنوي) وقد عرفت انه اذا كان عامل الضمير معنويا يجب
 الانفصال ولذا يختار الانفصال بالنظر الى اصله ثم شرع الشارح في بيان حلة
 جواز الاتصال فقال (ويجوز) اي جوازا مر حوفا (ان يكون) اي خبر باب
 كان (ضميرا متصلا ايضا) اي كما يجوز جوازا راجعا ان يكون منفصلا (نحو)
 كنته في قولك (كان زيد قائما وكنته) وانما جار ذلك (لانه) اي لان خبر باب كان
 (شبيه بالفعل) في وقوعه بعد الفعل وفاعله لا انه مفعول حقيقة لما عرفت
 (وضمير المفعول في مثل زيد اضربه واجب الاتصال في شبه المفعول ان لم يكن
 واجب الاتصال) لكون اللازم في المشبه وجود مزية على المشبه (فلا اقل)
 في فائدة التشبيه وثمرته وقوله (من ان يكون جائز الاتصال) بيان للمفضل عليه
 لقوله اقل يعني لاحكم اقل من جواز الاتصال لان الاقل من الجواز هو الامتناع
 ولو حكم به لم يبق فائدة للتشبيه ولو حكم بالوجوب كما هو حكم المشبه لم نحصل
 مزية المشبه على المشبه فروعى المجانين وحكم بالجواز ولما تولد من ههنا لما وقع
 المشابهة بالفعل واعتبر حلة للاتصال مع كونه اصلا فكان الانفصال مختارا

استدرك السارح بقوله (لكن الانفصال مختار) في خبر كاز (لان رعاية الاصل)
وهو كون مة ضي انفصالة كون اصله خبرا لمبتدأ (اولى من رعاية المشابهة
بالمفعول) المجوزة الانفصال يعني تعارض المبرحان احدهما يرجح الانفصال
والاخر يرجح الاتصال فرعاية الاول كان اولى ووجه الاوية ما ذكره المحنى
عصام الدين وهو ان الخبرة حقيقة لكونها لازم الذات وكونه مشابها بالمفعول
تشبيهة وهى لازم الصماء فرعاية الحقيقية اولى من رعاية التشبيهية ثم شرع
المصنف في بيان مسألة اخرى فقال (والاكثر) ولما كان استبعاد من الاكثراته
اكثر الماذهب اراد السارح ان يبين ان المراد بالاكثرية بالسنة الى الاستعمال
فقال (في الاستعمال) ولما انفهم منه ان الضمير الذي بعد اولا يجوز فيه
الانفصال والاتصال لكن اكثر الاستعمال هو الانفصال كما ستعرف من مثال
المتن الذي سيورده المصنف اراد السارح ان يذكر دليل الانفصال بقوله
(انفصل الضمير) اى وجه كون الضمير (المرفوع) الذي (يمدلولا) منفصلا
في اكثر الاستعمال ثبات (يكون ما) اى لكون الاسم الذى وقع (بعد لولا
مبتدأ) هذا بالنصب خبرا لكون وقوله (محذوف الخبر) صفة (تقول) (لولانت
الى آخرها) اى الى آخر الضمائر وفسر السارح قوله الى آخرها بقوله (يعنى)
اى يريد المصنف بقوله الى آخرها (لولانت لولا انما اولانت لولانت اولانت لولانت
لولانت لولاهو لولاهو لولاهو لولاهو لولاهو لولاهو لولاهو لولاهو لولاهو لولاهو لولاهو
الضمائر المتصلة بلولا كلها منفصلة لكونها مبتدأ واخبارها محذوفة وجوبا كما
سبق في بحث الخبر والخبر المحذوف هو موجود لكون الوجود مداولها وادخالها
في مفهومها لانها لامتناع السى لوجود غيره ثم المصنف لما ابتدأ في بحث الضمائر
من المتكلم وختم بالغائب على ترتيبها بحسب الاعرفية وابتدأ ههنا من المخاطب
اراد السارح ان يذكر له سكتة فقال (وكان الاوفق) اى وكان الاسلوب الاوفق
للمصنف وقوله (فيما سبق) متعلق بالاوفق اى الذى يوافق موافقة زائدة
على ما ابتدأ ههنا بالاسلوب الذى سبق في مقام تعداد الضمائر حيث ابتدأ
بالتكلم ثم المخاطب وانتهى بالغائب وقوله (ان يقول) خبر لكان اى كان
الاوفق له ان يقول المصنف (لولا انالولان) اى الابتداء بالتكلم ايضا
الى آخرها) اى الاتمء باغائب ولما كان هذا الاسلوب مخالفا لما سبق تولد منه
توهم انه لاوجه له استدركه بقوله (لكن) اى لكن المصنف (غير الاسلوب)
حيث ابتدأ ههنا بالمخاطب (تنبيهها) اى للتنبيه (على انه) اى الابتداء بالتكلم
(ليس بضرورى) يعنى انه امر ليس بواجب الرعاية بل يجوز الابتداء به
وبغيره ولما كان الاكثر في باب لولاهو الانفصال وفي باب عسى بخلافه شرع

الضمير في لولا كان في صورة المجرور المتصل ثم وقع موقع المرفوع المنفصل على عكس قوله كانت ثم شرع في بيان توجه سبويه في لولا فقال (وذهب سبويه الى ان لولا في هذا المقام) أي فيما اذا دخل على الضمير المجرور (حرف جر) أي بمعنى اللام التعليلية كان معنى قولك لولا كذا المكان كذا في معنى لم يكن كذا الوجود كما في حاشية العصام وقوله (والكاف) بالنصب عطف على لولا أي وان الكاف في لولا (ضمير مجرور واقع موقعه) لا موقع غيره كما ذهب اليه الاخفش ثم اشار الى الفرق بين المذهبين فقال (فالاخفش تصرف فيما بعد لولا) حيث انبى لولا على حاله وتصرف في الضمير بما تصرف وقوله (وسبويه) مرفوع على انه عطف على الضمير المتصل في تصرف وقوله (في نفسه) معطوف على قوله بعد لولا فيكون من قبيل عطف الشئين على معمولي عامل واحد واما ان عطف سبويه على قوله فالاخفش وفي نفسه على قوله بعد لولا يكون من قبيل عطف الشئين على معمولي عاملين مختلفين ولا يجوز يعني يحصل مذهب سبويه انه تصرف في نفس لولا حيث الحقه بالحروف الجارة وقدم الشارح مذهب الاخفش تنبيهها على انه هو المذهب المنصور لما قال المحسن العصام ان التصرف في ما بعد لولا اولى من التصرف في نفسه لانه معمول والمعمول محل تصرف الاعراب وايضا انه متأخر والمتأخر اولى في التصرف ولما فرغ من نقل المذهبين في ما بعد لولا على بعض اللغات شرع في نقلهما في باب عسى فقال (واما عساك فذهب الاخفش) على سياق ما ذهب اليه في لولا يعني (الى انه) أي الكاف في عساك (ضمير منصوب) في الصورة (واقع موقع المرفوع) لكونه فاعلا عسي (وسبويه) أي وذهب سبويه (الى ان عسى محمول على اهل) أي التي للترجي (لتقاربهما) أي لتقارب عسى واهل (في المعنى) أي في كونهما للطمع والاشفاق ثم ذكر محصل المذهبين ايضا بقوله (فهنا) أي في التصرف في عسى (ايضا) أي كالتصرف في لولا (الاخفش تصرف في الضمير) بناء على ما نقله من قاعده ان بعض الضمائر وقع في موقع بعض وقوله (وسبويه) ايضا عطف على المستتر في تصرف لما قلنا في ما سبق وقوله (في العامل) عطف على قوله في الضمير وهما معمولان تصرف ولما فرغ المصنف من المباحث التي تتعلق بالضمائر من حيث ذاتها ومن حيث صفاتها التي تلحقها بالذات كالاتصال والانفصال شرع في المباحث التي تلحقها بالواسطة فقال (ونون الوقاية) وازاافة النون الى الوقاية اضافة لازمة من قبيل اضافة السبب الى المسبب أي نون هي سبب الوقاية أو يانية أي النون التي هي الوقاية كذا في العصام وهو مبتدأ وقوله مع (الباء) ظرف مستقرا ما على انه حال من المبتدأ

او من الضمير المستتر في قوله لازمة وفسر الشارح الياء بقوله (اى ياء المنكلم)
وباعث التفسير طاهر وقوله (لازمة) بالرفع خبر المبتدأ وقال العصام ان خبر
المبتدأ هو قوله مع الياء ولازمة بالنصب حال من ضمير الظرف المستتر انتهى
واعل وجه التخصيص ان فائدة الخبر تظهر من جعل قوله مع الياء خبرا لان
المقام فيمن جهل ان نون الوقاية في ان وضع الضمائر يحتاج اليها واقاده بانها
يحتاج اليها اذا كان ما قبلها مع ياء المنكلم واما لزومها للكلمة وعدم لزومها
فمقصود آخر والله اعلم وقوله (في الماضي) متعلق بلازمة وتفسير الشارح
بقوله (اذا لحقه تلك الياء) بيان وتنبه على ان لزومها للماضي ليس بمقتد
بشرط بل لحوق ياء المنكلم سبب لزومه وواسطة له بخلاف المضارع كما سيأتي
انه مشروط بشرط لا شيء وهو علم نون الاعراب فيه وقوله (لتق) متعلق
بقوله لازمة اى لازمة لحفظ تلك النون (آخر الماضي) اى الآخر الذي هو مبنى
اما على الفتح كما في المفرد او فيما اتصل به نون الجماعة او ضمير المفرد المخاطب نحو
ضربني وضربني وضربني او الساكنون كما اذا اتصل به الواو والالف والناء في المفرد
لغاية نحو ضربتني وضرباني وضربوني او على الضم فيما اذا اتصل به ضمير المنكلم
نحو ضربتني او على الكسر فيما اذا اتصل به ضمير المخاطبة المفردة نحو ضربتني
ونون الوقاية تحفظ حركة هذه الاواخر في كل منها (عن الكسرة المختصة) اى
عن الكسرة التي هي مختصة (بالاسم) اى بالاسم العرب وقوله (التي) صفة ثانية
للكسرة واحترز عن وجوب المحافظة عن كل الكسرة يعني انما يجب المحافظة عن
الكسرة التي (هي اخت الجر) اى مشبهة بالجر في كونها في آخر الكلمة وعلم من هذا
الفيضان نون الوقاية نفسها لا تحتاج الى محافظة لان كسرتها ليست اخت الجر
لان وجه الشبه هو كونها في آخر الكلمة ولا يطلق على آخر حرف واحد مبنى
على الكسرة انه آخر الكلمة وقوله (ولهذا سميت) اى سميت تلك النون (نون
الوقاية) ببيان لوجه التسمية الذي فهم من مجموع قول المصنف والشارح
(نحو ضربتني) وكذا ضرباني وضربوني وضربتني وضربتاني وضربتني
وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني
وضربتني وقوله (و) كذلك نون الوقاية لازمة) اشارة الى ان قوله وفي المضارع
عطف على قوله في الماضي والمعطوف في حكم المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله
ولذا فصل الشارح بين حرف العطف والمعطوف بمافصل يعني كما ان نون
الوقاية لازمة في مطلق الماضي كذلك لازمة (في المضارع) واستدرك الشارح
بقوله (لكن لامطلقا) ليكون توطئة لما قبله لمصنف يعني ان لزوم نون الوقاية
للمضارع ليس على اطلاقه كما في الماضي (بل حال كونه) اى كون المضارع

(عرياعن نون الاعراب) وهي نون اثنية والجمع المذكر والمخاطبة المفردة نحو يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين واما نون جمع المؤنث فليست للاعراب فليزوم معها نون الوقاية لانها ثابتة في كل حال المضارع ولا تختلف بالشبوت والحذف باختلاف العوامل وقوله (اي عن نون هي الاعراب) اشارة الى ان اضامة النون الى الاعراب باضة فبائية لقوله (نحو اضربني) وكذا تضربني ويضربني واضربني وتضربني وانما لم تزل تلك النون في ذلك المضارع 'عاري' من نون الاعراب (نتي) اي تحفظ تلك النون (آخر المضارع ابضا) اي كما تحفظ آخر الماضي (عن تلك الكسرة) رهي الكسرة المختصة بالاسم يعني الكسرة التي تكون في آخر الكلمة المركبة من حرفين فصاعدا لان آخر المضارع اما مرفوع بالصفة واما منصوب بالفتحة واما ساكن بالجرز واما محذوف والكسرة مخالفة له على جميع التقادير وانما قيدنا الكسرة بما ذكرنا لكون نونته لقوله (بخلاف كسرة تضربين) على صيغة المفرد المخاطبة يعني كسرة ياء تضربين خارجة عن الكسرة التي يجب التحفظ عنها (لانها) اي لان كسرة ياء تضربين مثلا واقعة (في الوسط حكما) اي لاحقية لانها في الحقيقة في آخر الكلمة ولكن لما لحقت به ياء الضمير في كل حالة والنون في حالة رفعه كانت كسرة سبب لحوقهما في الوسط (وبخلاف كسرة لم يكن الدين كفروا) حيث كسرت النون لانقاء الساكنين (و) كسرة لام (قل الحق) لانها محذورة وان الثاني في حكم المجزوم وحركت النون واللام بالكسرة لكن تلك الكسرة ليست هي الكسرة التي يجب التحفظ عنها (لعروضها) اي لعروض الكسرة فيهما ولم يلزم نون الوقاية في امثالهما ولم يفرغ المصنف من بيان المواضع التي ائتم فيها اتيان الراء شرع في بيان المواضع التي لم يلزم فيها اتيانها فقال (واث مع النون) وما كان المراد بالنون ههنا هي نون الفعل المضارع وصفها السارح بقوله (الاعرابية) اي مع النون المنسوبة الى الاعراب وقوله (الكائنة) للتبينة على ان قوله (فيه) ظرف مستقر مجرور المحل على انه صفة للنون المعرف باللام وعلى ان الظرف المستقر وان كان نكرة لا يجوز كونه صفة للمعرف للزوم المطابقة بالترتيب لكن يقدر في امثال هذا المقام الاسم المعرف باللام وقوله (اي في المضارع) تفسر بالضمير المجزوم يعني اذا كان الفعل المضارع مع النون اعرابية ومع نون اثنية والجمع المذكر والمخاطبة (و) مع (لذنوار) (واخواتها) ثم فسر السارح اخوات ان قوله (يعني ان) بفتح الهجزة (وكأن) ولكن راعى (وانما فسر الاخوات بهذا لئلا يتوهم اختصاص

المبتدأ ولما كان التخيير عبارة عن استواء الامرين من غير ترجيح احدهما ارد الشارح ان يذكر امرين فقال (بين الايتان بنون الوقاية) ثم ان اختيار هذا الايتان لما احتاج الى مرجح اشار اليه بقوله (للمحافظة على الحركات البناية) يعني يجوز ذلك في هذه الكلمات الايتان بنون الوقاية في اواخرها وانما يجوز ذلك لتحصل المحافظة وتلك المحافظة في بعضها محافظة حركاتها وفي بعضها محافظة سكونها اما محافظة حركاتها (في غير لدن) من المضارع الذي فيه نون الاعراب وان واخواتها لان حركاتها البناية اما كسرة كما في يضر بان واما فتحة كما في البواقي واذا لم يلحق نون الوقاية يلزم ان يكسر للاقائها بياء المتكلم واذا كسر نزول الفتحة التي بنيت عليها (و) اما المحافظة (على السكون) فصائلة (في لدن) لانه لو لم تلحق النون به لزم تحريك نون لدن بالكسر فزول سكون آخرها ثم فسر الامر الآخر فقال (وبين تركها) يعني يجوز ترك ايتان بنون الوقاية في الكلمات المذكورة وانما يجوز تركه (تحرزا) اي لتحرز المتكلم (عن اجتماع النونات) والمراد بالنونات ههنا ما فوق الواحد لان النونات لم يجتمع في كل تلك الكلمات بل يجتمع في بعضها وهي ان وان ولكن وكأن واما في لدن فيجتمع فيها النونان وكذا في يضر بان ويضر بون ويحتمل ان يكون من باب التغليب ولما لم يتمش هذا الحكم في اعل وليت اشار الى تعميم هذا الحكم ليحصل السمول اليهما فقال (واو حكما) اي ولو كان ذلك الاجتماع اجتماعا حكما بيان يجتمع مع النون الحكمي (كما في اعل) لانه ليس في آخره نون بل فيه لام ولكن اللام في حكم النون (اقرب اللام) اي اقرب مخرج اللام (من النون) اي من مخرج النون وقوله (في المخرج) متعلق بالاقرب ثم اراد الشارح وجه جواز الترك في لبث فقال (وجلا على اخواتها) يعني وانما يجوز ترك النون في لبث مع عدم جريان علة الترك فيه لانه ليس في آخره نون ولا ما هو في حكمها بل فيه تاء ولا قرب لمخرجه من النون وجواز ذلك فيه ليس لجريان علة الترك بل جاز فيه جلا على اخواتها (كما في لبث) ثم استثنى منها ما يختار فيها احدا الامرين وان استويا في الجواز فقال (ويختار) وقوله (اي لحوق نون الوقاية) تفسير لثائب الفاعل المستتر في يختار يعني ويكون لحوق نون الوقاية مختارا على عدم لحوقها (في لبث) وقوله (من بين اخوات ان) حال من ليت اي مسيرا من سائر الحروف المشبهة وانما كان مختارا (لعدم مانع) وهو اجتماع النونات الذي هو علة الترك وهذه العلة معدومة (في ذاتها) اي في ذات لبث لانه ليس في آخره نون ولا ما هو في حكمها ثم اشار الى دفع المرح الذي يجوز الايتان بقوله (والحمل على اخواتها خلاف الاصل) ولا يصار اليه الا ضرورة صارفة عن العدول عنه ولا ينبغي

ان قوله ويختار بمنزلة الاستثناء من مسألة الخير (و) (في) (من وعن وقد فقط) اى ويختار لحوقها ايضا فى من وعن ولما كان لفظ قد محتملا للحرف الذى يختص بالفعل وهو قد التحقيقية والتقليدية اراد السارح دفع هذا الاحتمال فقال (وهما) اى لفظ قد و فقط يراد بهما ماهو (بمعنى حسب) اى الاسمان لان المراد بقده الحرف وهذا التفسير يحتاج الى بالنسبة الى قط لان قد ليس بحرف ل اسميته ظاهرة لا تحتاج الى التفسير بل يذكر استنباطا وانما كان اللوح مختارا فى الكلمات المذكورة (للمعاصرة على السكون) اى على سكون او احرها (اللازم انذى) اى السكون الذى (سوالا فى البناء) ولما انتقض هذا الدليل بكلمة لدن بان يقال ان هذا الدليل بعينه جار على كلمة لدن ليكون آخرها ساكنا اشار الى دفعه بقوله (مع قلة الحروف) بمعنى لان سلم جريان دليل الاختيار فى كلمة لدن لان تمام العلة هو انصاف قلة الحروف وحروف لدن كثيرة لكونها على ثلاثة احرف ثم اشار الى ماهو المختار فى لعل فقال (ونكسها) (اى عكس لبت) وهو مبتدأ وقوله (لعل) خبره وقوله (فى الاختيار) معلق بالعكس يعنى ان لبت ليست بالعكس فى معناها او فى غيره من الاحكام بل فى كون لحوق انون مختارا فيها ويكون العكس ههنا بمعنى الذى كما قال (فالمختار) يعنى ان معنى العكس هو ان المختار (فيها) اى فى لعل (ترك النون) الذى هو عكس الايمان وانما كان ترك النون مختارا فى لعل (للقيل التضعيف) وهو تسديد اللام فى آخرها بخلاف لبت لانه ليس فى آخرها تضعيف (وكثرة الحروف) اى لكثرة حروفه اى حصل من مجموع الامرين ثقل ليس فى غيرها ثم شرع فى مسألة ضمير الفصل فقال (ويتوسط بين المبتدأ) اى يقع او يدخل بين المبتدأ (والخسر) وقال بعض السراح وانما قال بتوسط للاحتراز عن الضمير الذى يتقدم او يتأخر انتهى فعلى هذا يكون قوله بين المبتدأ مستدركا لان التوسط لا يكون الا بين الشئين ولهذا يحمل التوسط على التجريد اى على معنى مطلق الوقوع او الدخول كما فسره بعض المحسنين وقوله بين مشترك بين الزمان والمكان فهنا متعين للمكان فتسأمل وقوله (قبل العوالم) اى قبل دخول العوالم اللفظية عليهما (مثل زيد هو التسام) لار هو دخلت بين زيد الذى هو مبتدأ الآن وبين القائم الخبر الآن (او بعدها) (اى) او يدخل (بعد) دخول (العوالم) اللفظية عليهما (نحو كنت انت الرقيب) فان انت دخلت بين اسم كان وبين خبره وهما وان كانا بعد دخول العوالم اللفظية اسما وخبراه لكنهما باقيا على حقيقتيهما وهى الابتدائية والخبرية حقيقة فيصح اطلاق المبتدأ والخبر عليهما كما فى العصام وعلمه بان المراد

بالمبتدأ والخبر ذاتهما لا توصفهما ولا شك ان الذات باقية فيهما وقوله (صيغة
 مرفوع) بارفع على انه فاعل يتوسط ولما كان الظاهر من التعبير ان يقول ضمير
 مرفوع فعدل المصنف عن هذا التعبير اراد السارح ان يبين وجسه العدول
 فقال (ولم يقل) اي المصنف (ضمير مرفوع) على مقتضى الظاهر والواو في
 ولم يقل اما عاطفة اي قال صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع ويحتمل ان تكون
 استئنافية بان يكون جوابا لسؤال مقدر (لما كان الاختلاف) اي لوجود
 الاختلاف بين الحاة في هذا المكان وقوله (في كونه) متعلق بالاختلاف اي
 في كون المتوسط بين المبتدأ والخبر (ضميرا) فعند اكثر البصريين وعند الخليل
 انه حرف وعند غير الخليل انه اسم لكن لا محل له من الاعراب وقال الكوفيون
 له محل ثم اختلفوا في ان محله بحسب ما بعده او بحسب ما قبله فقال الكسائي
 بالاول والفراء بالثاني وهذا هو الاختلاف الذي نقله ابن هشام والرضي نقله
 على خلاف ذلك فقال عند اكثر البصريين انه اسم وقال بعض البصريين
 انه حرف ولما تشعب هذا الاختلاف عدل المصنف عن التعبير بالضمير لان
 من جعله حرفا لم يكن ضميرا عنده لان الضمائر من اقسام الاسم فاورد ما هو
 المتفق عليه وهو التعبير بالصيغة لانه يطلق عليه لفظ الصيغة سواء كان ضميرا
 او لا وقوله (منفصل) بالجر صيغة مرفوع وهو انا الى هن كما سبق وقوله
 (مطابق) صيغة بعد صيغة وقوله (للمبتدأ) متعلق بالمطابق ثم اراد السارح
 ان يفصل المطابقة بقوله (افرادا) نحو زيد هو القائم وهذا هي القائمة
 (وثنية) نحو ازيد ان هما القائمان (وجما) نحو ازيدون هم القائمون
 (وتذكيرا وبأنيابا ونكاحا) نحوني انا القائم (وخطبا) نحو انك انت القائم
 (وغيبة) نحو زيد هو قائم ثم شرع في بيان اسم تلك الصيغة بين الحاة فقال
 (ويسمى) وقوله (هذا المرفوع) تفسير لثائب الفاعل المستتر في يسمى اي
 ويصطلح عليه بين اهل العربية ان تلك الصيغة التي هي على صورة ضمير المرفوع
 تسمى (فصلا) ولما احتمل ان يكون ليفصل سببا للتسمية وسببا للتوسط وكان الظاهر
 هو الثاني اراد السارح ان يحمل قوله ليفصل على ما هو الظاهر فقال (وذلك
 المتوسط) اي توسط ذلك الضمير وقوله وذلك مبتدأ وخبره قول المصنف
 (ليفصل) اي كي ان يفصل وفسر السارح الضمير المستتر في ليفصل بقوله
 (ذلك المرفوع المتوسط) وقوله (بين كونه) ظرف ليفصل وتفسير السارح
 بقوله (اي كون الخبر) تفسير للضمير المجرور في كونه اي انما يوقع ذلك المرفوع
 بين المبتدأ والخبر ليمر ذلك بين كون ما بعده (نعنا) لما قبله (وخبرا) اي
 وبين كون الخبر خبرا له يعني انه خبر لانعت ولما جرى هذا السبب في كونه سببا

للتمييز فيما يلبس الخبر بالنعث وفيما لا يلبس كما شهده الاستعمال اراد الشارح
 ان يبين بان كون المرفوع سببا للتمييز بين كونه نعتا وخبرا (فيما يصلح لهما) اى
 فى التركيب الذى يصلح ما وضع فى مقام الخبر ان يكون نعتا لما وضع مبتدأ
 بان يوجد فيه شروط كونه نعتا من التعريف وغيره فيلبس الخبر فى هذا التركيب
 بالنعت فيحتاج الى التمييز واما فى التركيب الذى لم يصلح فيه ماضع فى موضع
 الخبر ان يكون نعتا بان لم يوجد فيه شروط النعتية فهو ما قاله الشارح (ثم
 اتسع) اى اعطى الرخصة فى الاستعمال (فادخل) اى ادخل بسبب الرخصة
 لاسبب الاحتياج الى التمييز (فيه) اى فيما فيه الالباس وقوله (فيما) نائب
 فاعل لادخل اى ادخل فى انواع التركيب الذى فيه لبس التركيب الذى
 (لا لبس فيه وذلك) اى سبب عدم اللبس واقع (عند اختلاف الاعراب)
 كفى قوله كان زهدهو القائم لان القائم ما دام منصوبا على انه خبر كان لا يحتمل
 ان يكون نعتا لزيد المرفوع لما عرفت ان الصفة تابعة للموصوف فى الاعراب
 (وكون المبتدأ) اى وذلك عند كون المبتدأ (ضميرا) فانه لالبس فيه ايضا
 لان الضمير لا يوصف به (او غير ذلك) ككونه نكرة مع كون المبتدأ معرفة
 وقوله (بالمحل) متعلق باتسع اى اتسع ذلك بسبب جعل الصورة التى لالبس
 فيها (على صورة اللبس) اى على الصورة التى لها لبس من قبيل جعل النقيض
 على النقيض واعلم ان الشارح انما جعل قوله ليفصل على كونه سببا للتوسط ولم يحمله
 على كونه سببا للتسمية لقريته السياق لان السبب للتمييز بين كونه نعتا وخبرا
 انما هو التوسط لا التسمية ولذا قيل انه هو الظاهر وبعضهم جعله سببا لوجه
 التسمية حيث قال وانما تسمى فضلا لانه فصل بين كون ما بعده نعتا وكونه
 خبرا لانك اذا قلت زيد القائم جاز ان يتوهم السامع كون القائم صفة فينتظر
 الخبر فيجئت بالفصل لتعيين كونه خبرا وقال الخليل وسيبويه سمي فضلا لفصله
 الاسم الذى قبله عما بعده بدلالته على ان ما بعده لبس من تمامه بل هو خبره
 وما ل المعنيين الى شئ واحد الا ان تقديرهما احسن من تقديرهم والكوفيون
 يسمونه عمادا لكونه حفظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرة كالعماد فى البيت
 الحافظ لا يستغنى عن السقوط ولما كان جواز التوسط بشرط شئ لا مطلقا
 شرع المصنف فى بيان ذلك الشرط فقال (وشرطه) ثم فسر الشارح الضمير
 المجرور بقوله (اى شرط الفصل بذلك المرفوع) وانما فسر الضمير بهذا ولم يقل
 وشرط التوسط لان الفصل قريب والارجاع الى القريب اولى مع عدم المانع
 وشرط الفصل على ما ذكره احد امرين اولهما (ان يكون الخبر معرفة)
 فى تأويل المفرد وهذا خبر لقوله وشرطه اى وشرطه الاول كون الخبر معرفة

ثم ذكر الشارح هذه الاشتراط بذلك فقال (لان الفصل) يعني انما اشترط الفصل
بكون الخبر معرفة لان الفصل خلاف الظاهر وانما يصار اليه للاحتياج الى
شيء آخر والفصل الذي هو خلاف الظاهر (انما يحتاج اليه) اي الى الفصل
(فيها) اي في المعرفة وفي صورة كون الخبر معرفة وثاني الامر ين الذي هو
شرط له ايضا ما ذكره بقوله (وافعل من كذا) الخبر صيغة افعل التي
استعملت بمن لا بالالف واللام ولا بالاضافة وقوله (لاحقاه بالمعرفة) دليل
لاشترط الفصل فيه يعني انما اشترط الفصل فيه لان افعل اذا استعمل بمن
يكون ملحقا بالمعرفة فاعطى حكم المعرفة الملحق بها الذي هو الاحتياج
الى الفصل لهذا الاسم وقوله (لامتناع اللام) دليل للاحقاق يعني انما الحق
افعل من بالمعرفة لاشتراكهما في عدم جواز لام التعريف فيهما لان المعرفة
بعد كونها معرفة باحد اسباب التعريف لا يجوز دخول اللام فيها وكذا افعل
من بعد كونه مستعملا بمن لا يجوز دخول اللام فيه ثم مثله بقوله (مثل كان
زيد هو افضل من عمرو) ولما كان هذا القسم منقسما ايضا الى كون الفصل
داخلا قبل دخول العوامل اللفظية والى كونه داخلا بعد دخولها وترك
المصنف مثال الاول واقتصر على المثال الثاني احتاج الى بيان وجه الاختصار
وايضا يلزم على المصنف ان يوثق مثالا لكون الفصل مع كون الخبر معرفة فتذكره
ايضا اراد الشارح ان يذكر وجه ترك الاول فقال (واقصر) اي المصنف
في عبارته (على مثال) اي على اتيان مثال (افعل من بعد دخول العوامل) حيث
اورده بكان وقوله (دون المعرفة) اشارة الى الترك الثاني اي واقصر على مثال
افعل من ولم يوثق مثال الخبر المعرفة وقوله (ودون الخبر قبل العوامل) ناظر
الى الاختصار على تمثيل افعل من يعني وانما اقتصر في افعل من على تمثيل كون
الفصل داخلا بعد دخول العوامل لا يراده بكان ولم يوثق فيه مثال ما كان
داخلا قبل دخول العوامل بان يقول نحو زيد هو افضل من عمرو وقوله
(لاستغنائهما) دليل على الاختصار في البابين اي لاستغناء كون الفصل مع الخبر
المعرفة وكونه مع افعل من قبل دخول العوامل (عن المثال) اي عن التمثيل
لهما بالاستقلال وقوله (لكثرتهما) دليل الاستغناء اي لكثرة امثلة الخبر المعرفة
مطلقا اي قبل دخول العوامل وبعده ولكثرة امثلة مثال افعل من قبل دخولها
وقال العصام في توجيه ترك مثال الخبر المعرفة انه انما اقتصر على هذا لانه
لما احتاج الى الفصل في صورة افعل من مع عدم الالتباس فيه فاحتاجه اليه
في صورة كون الخبر معرفة بالطريق الاولى واقتصر المصنف فيه للاشارة
الى هذا فافهم ثم شرع المصنف في ذكر الاختلاف الواقع بين النحاة في محل

هذا المرفوع فقال (ولا موضع له) وقول السارح (اى للفصل) يعنى للمرفوع الذى يسمى فصلا وقوله (من الاعراب) بيان للموضع يعنى من موضع الاعراب من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات لالفاظا ولا تقديرا ولا محلا (عند التحليل) وانما ذهب التحليل الى الحكم بعدم التحلل من الاعراب (لانه) اى لان الفصل (عنده) اى عند التحليل (حرف) اى من نوع الحرف لكن لا على صورة من الصور المختصة به بل هو (على صبغة الضمير) اى على صورة الضمير الذى هو من نوع الاسم وقد عرفت ان الحرف من المبنى الاصل ثم نقل السارح مذهبا آخر فيه وهو المذهب الذى استبعده التحليل فقال (وعند بعضهم اسم) اى ان هذا المرفوع اسم (مبنى) كسائر الضمائر لكن (لا مقتضى فيه) من مقتضيات المذكورة (للاعراب) من الغائبة والمفعولية والاضافة ومن لواحقها وقوله (ولا عامل) اى وليس لهذا المرفوع عامل من العوامل اللفظية والمعنوية وهذا كالعلة لقوله لا مقتضى للاعراب لانه لما لم يوجد له عامل لم يوجد له مقتضى الاعراب كما سبق فى تعريف العامل بانه ما يقوم المعنى المقتضى للاعراب (لكن التحليل استبعد) اى نسب الى البعد (الغاء الاسم) اى جعل هذا الاسم لغوا معطلا بان لا يكون حاملا للمعنى من المعاني المتصورة على الاسم ففضى الى وجود واسطة بين قسمي الاسم بان يوجد اسم لا اعراب له افظا او تقديرا كما فى العرب او محلا كما فى المبنى منه (فذهب الى حرفيته) لان وجود الحرف على صورة الاسم اولى من وجود الاسم الذى لا اعراب له لفظا ولا تقديرا ولا محلا وهذه المذاهب التى ذكرها المصنف على تقدير ان لا يكون له محل ثم شرع فى نقل المذهب الذى على تقدير كونه اسماله محل من الاعراب فقال (وبعض العرب يجعله مبتدأ) اى بعض اهل اللسان من العرب ولما كان المراد من الجعل المسند الى بعض العرب ليس معناه الحقيقى بقرينة كون المراد من بعض العرب هم الواضعون وانت خير بان اصل العرب لم يسموا الالفاظ بالالقب التى اطلقها النحاة من المبتدأ والخبر وغيرهما بل اطلاق هذه الالقب على تلك الالفاظ بعد وضع علم النحو وهو متأخر اراد السارح ان يفسر الجعل بتفسير يصحح استاده الى العرب الواضحين فقال (اى يستعمله) اى بعض العرب يستعمل ذلك المرفوع المسمى بالفصل ملاسا (بحيث) اى بالحيثية التى (يحكم النحاة) اى يحكم النحويون الذين وضعوا فن النحو وسموا الالفاظ بالالقب بالخصوص قوله (بكونه) متعاقا بقوله يحكم اى يحكمون بكون ذلك الفصل (مبتدأ) لما رأوا فيه من المعنى الذى يقتضى الحكم بكونه مبتدأ ثم اشار الى القرينة الصارفة عن هذا بقوله (والا فالعرب) يعنى وان لم يكن الجعل بمعنى الاستعمال على ما فسر به وابقى

على معناه الحقيقي واستند الى العرب اسنادا حقيقيا فلا يصح هذا الاسناد لان العرب (لا تعرف المبتدأ والخبر) اى الاسم الذى وضع بالوضع الصنشى على افهم الذى يحصل فيه المعنى المقضى للاعراب فلا يصح هذا الاسناد واما اذا فسر الجعل بما فسر فاسناد الاستعمال للملابس بتلك الهيئة صحيح وقال العصام هذا التفسير انما يحتاج اليه اذا كان الجعل بمعنى الحكم بكونه مبتدأ واما اذا كان المراد بالجعل استعماله في افراد المبتدأ كما هو الظاهر فلا يحتاج الى تفسيره بهذا لان العرب سواء عرفوا اسم المبتدأ اولم يعرفوا استعماله والحقوه في عداد المفهومات التى وضع النحاة عليها اسم مبتدأ بعد وضع القرائتهى خلاصة ما في العصام ولما لم يظهر كون الفصل مبتدأ لعدم الاعراب فيه وظهر جعله مبتدأ بالاعراب الذى فيما ذكر بعد فقال (وما بعده) اى والاسم الذى بعد الفصل (خبره) اى خبر ذلك الفصل ثم شرع الشارح في بيان الاعراب الجائز في قوله خبره فقال (وقوله خبره) اى لفظ خبره في قول المصنف يحتمل اعرابين احدهما قوله (اما رفوع على انه خبر) اى خبر للوصول (والجملة) اى وجلة ما بعده خبره (حال) اى جملة اسمية حالية والواو فيها للحال من قوله مبتدأ يعنى بعض العرب يجعل الفصل مبتدأ حال كون ما بعده خبره ونأى الاعرابين ما قال (او منصوب) اى فقوله خبره اما منصوب (عطفا) اى حال كونه معطوفا (على ثاني مفعولى يجعله) وهو قوله مبتدأ فتكون الواو عاطفة والموصول معطوفا على المفعول الاول لقوله يجعله يعنى ويجعلون ما بعده الفصل خبرا له فهذا الاعراب جائز ايضا لكونه من قبيل عطف الشئين بحرف واحد على مفعولى عامل واحد ثم اراد الشارح ان يذكر العلامة التى يعرف بها جملة مبتدأ فقال (وانما يعرف) من العرب (جعله مبتدأ) مع ان العلامة التى هى الاعراب مفقودة في ذلك الفصل فلا يعرف في نفسه بل يعرف (رفع) اى رفعهم (ما) اى الاسم الذى (بعده) اى يقع بعد الفصل كما قرئ (في مثل قوله كنت انت الرقيب) رفع الرقيب وكما قرئ رواية شاذة في قوله تعالى وما ظلمتهم ولكن كانوا هم الظالمون رفع الظالمون وفي قوله تعالى ان ترن انا قل منك برفع اقل والمراد بقوله في مثل قوله ان توسط الفصل بعد دخول العوامل اللطيفة المنضية للتصنيف فما بعده فان الرقيب في هذا المثال يقتضى عامله ان يكون هو منصوبا لكونه خبر الكنت فاذا رفع على تقدير وجود قراءة الرفع فيه تعين كونه خبرا للمبتدأ الذى هو الفصل (وفي) مثل قولك (علمت هذا هو المطلق) لان المطلق في هذا المثال ان قرئ يا نصيب يكون مفعولا ثانيا لعلمت وان قرئ بالرفع يكون خبرا للمبتدأ الذى هو الفصل ولما كانت السخ مختلفة

بوجود الواو في بعضها وعدمها في البعض الآخر وكان ما ذكره الشارح
 من التوجيهين بناء على النسخة الواردة بالواو اراد ان يذكر التوجيه الذي تقتضيه
 النسخة الواردة بغير الواو فقال (وفي بعض نسخ المتن) اى وقع في بعض
 نسخه كذا (مبتدأ مابعد خبره بدون الواو) في اول قوله مابعد (وحيثئذ) اى
 وحين اذ كان بلا واو او حين اذ لم يكن بالواو (فالرفع) اى رفع قوله خبره (متعين)
 لانه لا يجوز حيثئذ كونه معطوفا على المفعول المنصوب لعدم اداة العطف فيه فتعين
 كون الموصول مبتدأ وخبره خبرا والجملة الاسمية حالية بدون الواو كما في قوله
 لكنه فوه الى في اقول وانما اختار الشارح النسخة الاولى مع كون الثانية اخصر
 لتصرف العبارة على الاستعمال القوي وهو استعمال الاسمية الحالية بذكره
 الواو على تقدير جعلها حالية وانما قدم كونه مرفوعا لمطابقته بالنسخة الثانية
 والله اعلم ولما فرغ المصنف من مسئلة ضمير الفصل شرع في مسئلة ضمير
 يقال له ضمير الشأن فقال (ويتقدم قبل الجملة) ولما اورد في الحواشي الهندية
 بان لفظ قبل حشوا فائدة فيه اذ الغرض يحصل بان يقول ويتقدم الجملة
 ضمير غائب اراد الشارح ان يدفع هذا الاراد فقال (وابراد لفظ قبل لتأكيد
 التقديم) يعنى انه ليس بحشوزائد كما قيل ولما كان الظاهر كون هذا التأكيد
 تأكيدا معنويا لكونه بعدم تكرير اللفظ الاول وكان فائدة التأكيد اما دفع توهم
 التجوز او عدم الشمول اراد الشارح ان يذكر بيان فائدة منه ههنا فقال
 (لان تقدم الضمير) يعنى انما يحتاج الى هذا التأكيد لدفع توهم التجوز
 في التقديم وانما توهم التجوز فيه لان تقدم الضمير (على مرجعه غير مفعول)
 ويكون هذا قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي للتقدم ثم ذكر وجهها
 آخر لدفع توهم كونه حشوا بحمله على ان تأسيس فقال (ولا يبعد) في دفع
 توهم الحشوا بان يحمل لفظ قبل على بيان الفائدة اللازمة هم: وهى (ان يقال
 معنى الكلام) اى معنى قوله ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب (ويقع) اى الضمير
 الغائب المسمى بضمير الشأن (متقدما) اى حال كونه متصفا بصفة التقديم
 وقوله (من غير سبق مرجع) ليس بداخل في المراد لدفع الحشوا وانما هو
 تخصيص آخر لدفع الانتقاض بخو الشأن هو زيد قائم كما سيصرح به الشارح
 بقوله لولم يحمل التقدم على ما ذكرنا انتقضت القاعدة بقولنا الشأن هو زيد قائم
 فلما قيد التقدم وخصص بكونه متقدما من غير سبق مرجع لم تصدق هذه
 القاعدة على مثل هذا التركيب الخارج عن افراد تلك القاعدة لان الضمير
 في ذلك التركيب وقع متقدما لكنه بسبق المرجع وهو لفظ الشأن (وذلك)

اى وقوع الضمير متقدما (بحسب المفهوم اعم من ان يكون) اى تقدمه (قبل
 الجملة اولا) اى قبل المفرد وان كان بحسب التحقق مختصا بقبله الجملة لكونه
 مفسرا بها (ولذلك) اى فلنكون اتقدم المذكور اعم بحسب المفهوم محتاجا
 الى قيد مخصوصه بالتقدم قبل الجملة (قيده) اى المصنف قوله يتقدم (بقوله
 قبل الجملة) ولا **كانت** الجملة المفسرة التى تقدم عليها الضمير حصة معينة من
 جنس الكلام كما سيأتى فى تفسيرها بحصة معينة اراد ان يفسر الجملة ههنا
 بقوله (اى قبل هذا الجنس من الكلام) واعلم ان العائدة فى تفسير الجملة فى قوله
 ويتقدم قبل الجملة بالجنس وفى تفسيرها فى قوله الا تسمى و يفسر بالجملة بقوله اى
 بهذه الحصة الممثلة انما هى لترية العائدة بذكر اثنى بالاسم اظهار اذا لظاهر
 فى العبارة ان يقول بفسر بها بعده ولما ذكر فى موضع الضمير الذى هو مقتضى
 الظاهر باسمها الظاهر الذى هو خلاف مقتضاه اشار الى ان الجملة فى الموضوعين
 متغايرة لان المراد بالاول جنس الجملة وبالثانى الحصة معينة منه ثم اعلم ان
 تصدير السارح على هذا التوجيه بقوله ولا يبعد ان يقتضى كون هذا التوجيه
 لا يبعد كل البعد لكونه وجها وحيها ولكن اعترض عليه العصام بان هذا التوجيه
 بعيد لانه غاية العبدلانه مستلزم لغير عبارة المصنف بوجوه الاول انه جعل صيغة
 التقديم على خلاف مقتضاه لانه لما فسر بقوله ويقع متقدما افتضى كون
 المتقدم متأخر او هذا التوجيه اخراج لمقتضى قوله ويتقدم عن مقتضاه والثانى
 انه لما قيد قوله متقدما بقوله من غير سبق مرجع جعل التقدم مجردا لا يسبق
 عليه المرجع وهذا ايضا خروج عن مقتضى التقدم اقول وهذا اذا جعل قوله
 من غير سبق قيد للتقدم وادخلا فى المراد فى دفع توهم الحشو وقد عرفت فيه
 انه لدفع انتقاض آخر والثالث انه جعل الجملة غير مضاف اليه للتقدم بل جعله
 بمعنى المتقدم مطلقا لانه جعل التقدم بمعنى عدم سبق المرجع وضافة التقدم
 الى الجملة هو معنى تركيب المصنف وهذا ايضا اخراج تركيبه عن مقتضاه
 انتهى ثم قال ولا يبعد ان يقال اراد بقوله قبل الجملة **ك**ونه قبل بلا فصل وذكر
 اى لفظ قبل ليعلم به عدم جواز الفصل بين ضمير السان والجملة بغير الضمير
 او بجملة معترضة وقال ايضا فى وجه تفسير الجملة فى قوله قبل الجملة بقوله اى
 قبل هذا الجنس من الكلام ان هذا التفسير من الشارح للرد على من وجه
 وضع الطاهر موضع الضمير بان تفسير الضمير بالجملة خلاف ما هو شأن الضمير
 فيتوهم فيه ان المراد بقوله يفسر بها اى يفسر بما يتعلق بها لانفسها فوضع
 الظاهر موضع الضمير حيث قال ويفسر بالجملة دفعا لهذا التوهم فرد الشارح هذا
 التوهم بان الجملة فى الموضوعين متغايرة فقال المحشى ان ما قيل اهون مما ارتكبه

الشارح من ادعاء التغير بينهما فافهم واختر ماشئت قوله (ضمير) فاعل
يتقدم وهو مضاف الى قوله (غائب) اضافة العام الى الخاص وقوله (يسمى
ضمير الشأن) ان كان داخلا في القاعدة فحملتها صفة للضمير وان كان غير
داخل فيها فاعتراضية واطافة الضمير الى الشأن من قبيل اضافة الدل الى
المدلول اى الضمير الذى يعنى الشأن (اذا كان مذكرا) تقييد للتسمية بضمير
الشأن وقوله (رعاية للمطابقة) مفعول له لتسمى فحذف فيها اللام ليكون التسمية
والرعاية فعلين لمن وضع هذا الاسم له يعنى اذا وقع الضمير مذكرا لسمى ضمير
الشأن لتحصيل الرعاية لمطابقة لفظ الشأن لذلك الضمير وقوله (لان الضمير
راجع اليه) لدفع التوهم الناشئ من وجوب مطابقة الضمير للرجع وهو عطف
على قوله رعاية وتصريح المحصر يعنى ان تسمية ذلك الضمير اذا كان مذكرا
بضمير الشأن انما هى للرعاية بين كونه مذكرا وبين تسميته للمطابقة في الجملة لا يكون
الضمير راجعا الى لفظ الشأن المذكور لتحصيل المطابقة بينه وبين مرجعه (و)
(ضمير) (القصة) مجرور على انه معطوف على الشأن كما اشار اليه الشارح بتوسط
لفظ الضمير بين حرف العطف وبين لفظ القصة وقول الشارح (اذا كان
مؤنثا) تقييد ايضا لتسميته بالقصة يعنى يسمى ذلك الضمير بضمير القصة اذا
كان الضمير واقعا على صيغة المؤنث رعاية للمطابقة في الجملة لانه لو سمي ايضا
بضمير الشأن وقت وقوعه مؤنثا لم توجد الرعاية لان لفظ الشأن مذكر
واما اذا سمي بالقصة وهى لفظ مؤنث وجدت الرعاية بين اللفظ والمعنى في الجملة
ولما لم يعين المصنف موقع ابراده مذكرا مؤنثا اراد الشارح ان يذكره فقال
(ويحسن تأنيثه) اى تأنيث الضمير الواقع قبل الجملة من غير سبق مرجع
(اذا كان العمدة فيها) اى في الجملة المؤخرة عنه (مؤنثا) والعمدة هى المسند اليه
لانه لكونه ذاتا وموضوعا كما في الجملة الاسمية اوفاعلا او ما يقوم به الفعل
كما في الجملة الفعلية يكون عمدة بالنسبة الى المسند الذى هو وصف او فعل
وقوله (لحصول علة المناسبة) دليل لقوله يحسن يعنى انما يحسن هذا التحصيل
المناسبة بين الجملة التى وقعت العمدة فيها مؤنثا وبين الضمير الذى وقع مبهما
ومفسرا بها وحاصلة بتحصيل المناسبة بين المفسر والمفسر مثال الاول هو
زيد قائم ومثال الثانى نحو قوله تعالى فاذا هى شاخصة ابصار الذين
كفروا ونحو قوله تعالى فانها لا تعصى الابصار وانما قال ويحسن ولم يقل ويجب
لان اختيار كونه مؤنثا امر استحسانى لا امر وجوبى لانه يجوز تدكيره ايضا
اذا كانت العمدة مؤنثا وانما لم يتعرض الشارح للشق الاخير وهو استحسان كونه
مذكرا اذا كانت العمدة فيها مذكرا لانه ان لم تتضمن الجملة مؤنثا لم يسمع تأنيثه

وان كان قياسا باعتبار القصة وانما اعتبرت العدة في استحسان هذا الاراد لانه لو كان المؤنث فضلا او كالفصلة نحو انها بنيت غرفة لانخار تأنيثه بل يكون الامر ان متساويين فيه ولما كان ذلك الضمير مبهما يحتاج الى التفسير اراد المصنف ان يذكر ما يفسره فقال (يفسر) على صيغة المجهول وقوله (ذلك الضمير الغائب) نائب فاعله والجملة صفة للضمير الغائب ان كان قوله يسمى اعتراضية او صفة بعد صفة ان كان صفة كما عرفت وقوله (لا بهامه) علة لاحتياجه الى التفسير يعنى يفسر ذلك الضمير الغائب المسمى بضمير الشأن او القصة لكونه ضمير امبهما لعدم سبق مرجعه ولا احتياجه الى التفسير (بالجملة) وقوله (المذكورة) صفة للجملة اى بالجملة التى تذكر (بعده) اى بعد ذلك الضمير وزاد الشارح لفظ المذكورة للاشارة الى ان قوله بعده ظرف مستقر على انها صفة للجملة بتقدير المتعلق معرفة وانما وجب ان يفسر هذا الضمير بالجملة لانها هى المرادة من ذلك الضمير وانما كانت بعد الضمير لوجوب كون مفسر الشئ بعده وانما اختير تقدم هذا الضمير على الجملة ليحصل التعظيم لمضمون الجملة والا جلال له لان ذكر الشئ مبهما ثم ذكره مفسرا اوقع في النفس تعظيها واجلالا وثلا يفوت الكلام عن السامع عند غفلته حتى انه لا يورد اذا لم يكن شأن للجملة فلا يقال هو الذباب يطير وانما يفسر الشارح قوله بالجملة بقوله (اى بهذه الحصة من الجنس المذكور) وهو جنس الكلام كما سبق لانه اذا حمل معنى هذه الجملة على معنى تلك الجملة المذكورة في قوله قبل الجملة بعينهما لم يكن بينهما تغاير في اللفظ والمعنى فيحتاج الى نكتة في اختياره الظاهر مقام الضمير كما عرفت في ضمن التوجيه الثانى الذى ذكره الشارح بعنوان ولا يعد لان هذا التفسير وان كان مذكورا في ضمن التوجيه لكنه مرضى الشارح العلامة ولما جاز كون جملة يسمى ضمير الشأن داخله في قاعدة ضمير الشأن بان تكون صفة وخارجة عنها بان تكون معترضة وكان الراجح عند الشارح ان تكون خارجة لكونه وجه التسمية عنده لثلا يتوجه عليه لزوم الاستدراك اراد الشارح ان يذكر ما هو الراجح منهما فقال (والظاهر) اى الراجح (ان قوله) اى قول المصنف (يسمى ضمير الشأن والقصة) هذا بدل من ان قوله وقوله (معترضة) اى جملة معترضة في اثناء القاعدة خبر ان وقوله (بيان للواقع) خبر بعد خبر اى ليس بقيد مخرج او مدخل وقوله (ليس داخلا في بيان القاعدة) كائنا كيد لم يلزم لكونه ابيان الواقع لان مالا يكون قيذا احتراز ياعن خروج فردا ودخوله يكون خارجا البتة في بيان القاعدة يعنى الراجح ان يكون جملة يسمى جملة معترضة وقيدا وقوعيا لا احترازيا وغبر داخل في الجملة

المينة لقاعدة ذلك الضمير ثم اثبت كون الراجع هذا التوجيه بامرين احدهما ما ذكره
 بقوله (فانه لا يدخل للتسمية في هذا الحكم) اى في حكم بيان القاعدة وقال المحشى
 العصام عليه بان لا نسلم ان كون عدم المدخلية في البيان مستلزم لعدم الدخول
 في القاعدة لان علة الدخول في القاعدة لا تنحصر في البيان والاثبات بل يجوز
 ان تكون للتقييد وغيره ويمكن ان يحجب عنه بان المراد بالمدخلية ما يكون على طريق
 البيان والاثبات لكون عامة الفائدة فيه وقوله (فانه ثابت سواء وقعت هذه
 التسمية اولاً) دليل اقوله فانه لا دخل الخ يعنى ان ما يكون له دخل في بيان القاعدة
 يشترط ان لا يكون ثابتاً قبل البيان ووقوع ذلك الضمير المقيّد بتلك القيود
 ثابت قبل التسمية فينتج ان ماله دخل في القاعدة غير التسمية من القيود
 ثم شرع في الدليل الثانى لاثبات عدم المدخلية فقال (وايضاً) اى كما يدل
 على خروج هذا القول من القاعدة كونه لبيان التسمية يدل ايضاً على خروج
 شئ آخر وهو لزوم الاستدراك يعنى انه لو دخل قوله يسمى ضمير الشأن
 في القاعدة (يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده) اى يلزم لدخوله ان يكون
 قوله يفسر بالجملة بعده مستدركا زائداً وما يلزم له الاستدراك باطل فكون
 هذا القول داخلاً في القاعدة باطل اما الصغرى فلانه لو كان قوله يسمى ضمير
 الشأن والقصة داخلاً في القاعدة يكون مقتنياً عن قوله يفسر بالجملة لان
 ما يسمى بضمير الشأن يكون مفسراً بالضرورة لانه لا بهامه يحتاج الى تفسير
 فجرد قوله يسمى ضمير الشأن افاد ما افاده قوله يفسر فيلزم ان يكون قوله
 يفسر الخ مستدركا زائداً بخلاف ما اذا قلنا ان قوله يسمى ليس بداخل
 في القاعدة لانه حينئذ لا يعلم كونه مبهماً لان الظاهر في الضمائر ان يكون لها
 مرجع يعين معناها فيحتاج الى قيديين كونه مبهماً وذلك القيد قوله يفسر
 الخ فلا استدراك على هذا التقدير ولما توجه على تقدير عدم دخول التسمية
 انتفاض آخر اراد الشارح ان يبين اندفاعه فقال (فعلى هذا) وانما في فعلى
 فصحة والجار متعلق بقوله انتفضت واسم الاشارة اشارة الى تقدير عدم مدخلية
 التسمية يعنى اذا اندفع لزوم الاستدراك بحمل قوله عدم المدخلية فيلزم
 على هذا الحمل محذور آخر فيحتاج لدفعه الى حل التقديم على معنى ان المراد
 بتقديم ذلك الضمير قبل الجملة كونه غير مسبوق المرجع لانه (لولا حمل التقديم)
 في قوله ويتقدم (على ما) اى على المعنى الذى (ذكرناه) في اثناء قوله ولا يبعد
 حيث قال متقدماً من غير سبق مرجع (انتفضت القاعدة) اى قاعدة ضمير
 الشأن (بقولنا الشأن هو زيد قائم) وانما يرد الانتفاض به اذ ابني هذا القول
 (على ان يكون هو) اى الضمير في هذا التركيب (مبتدأ راجعاً الى الشأن) اى

الى هذا اللفظ (و) ان يكون قوله (زيد قائم) اى جلته (خبر عنه) اى عن الضمير
(فانه) على هذا التقدير (يصدق عليه) اى على هذا الضمير (انه ضمير غائب تقدم
الجملة) يعنى بمعنى انه ذكر قبلها (مفسرا) اى حال كونه مفسرا (بالجملة بعده)
يعنى ان هذه القاعدة جارية بمعنىها على هذا الضمير مع انه لا يطلق عليه انه ضمير
الشان لانه خارج عن افراده قوله (فانه باعتبار رجوعه) هذا دفع لما ورد من جانب
المعلل لدفع التفتض وتقرير الدفع هو انا لانسلم جريان هذه القاعدة فان هذا
الضمير مادام انه راجع الى الشان لا يحتاج الى التفسير واذا لم يحتاج اليه فلا يصدق
عليه انه مفسر بالجملة بعده ولا تجرى القاعدة المذكورة على هذا الضمير
ثم ان هذا الايراد يحتمل ان يكون معارضة في المقدمة بان يقول ان هذا المثال
لا تجرى عليه القاعدة لان الضمير فيه غير مبهم وغير المبهم لا يحتاج الى التفسير
فالضمير فيه لا يحتاج الى التفسير فاذا لم يحتاج الى التفسير لا يكون مفسرا بالجملة
واذا لم يفسر بالجملة فلا تجرى عليه تلك القاعدة ويحتمل ان يكون معنا كما قررناه
بان يقول لانسلم جريانها عليه وانما تجرى اذا كان الضمير مبهما فالجاب عنه
بقوله فانه اى فان الضمير باعتبار رجوعه (الى الشان لا يخرج عن الابهام
بالكتابة) لان لفظ الشان مبهم ايضا لاحتياجه الى المضاف اليه وان خرج
عنه في الجملة بسبب كون المرجع معينا (بل انما يرتفع) اى الابهام الحاصل
في هذا الضمير (بجملة زيد قائم) لانه به يعلم ان مرجعه هو شان زيد قائم لاشان
غيره من الجمل (كما لا يخفى) اعلم ان هذا الدفع يكون معا للمقدمة القائلة
بانه غير مبهم فيكون قوله فانه الخ مسندا له ان كان السؤال الوارد مقرا
على طريق المعارضة ويكون ابطالا للسند ان كان مقرا على طريق
المنع وقوله لا يخفى يحتمل ان يكون اشارة الى وجه آخر لدفع الانتقاض بان يقول
ان ما دة التفتض يجب ان تكون محققة فلا ينتقض بالمثال المصنوع واليه مال
عصام الدين ثم شرع المصنف في بيان مسائل ضمير الشان من حيث انه يجوز
اتصاله وانفصاله واستناره وعدم استناره فقال (ويكون) وقوله (ضمير
الشان او القصة) تفسر لضمير يكون اكونه راجعا الى الضمير الذى قبله سواء
سمى بضمير الشان او بالقصة يعنى ويجوز ان يكون ذلك الضمير (متصلا
ومتفصلا) قوله (واذا كان متصلا يكون) اشارة الى ان قوله (مستترا وبارزا)
قسمان من التصل لانهما قسمان من مطلق الضمير وقوله يكون للاشارة
الى ان مستترا خبر بعد خبر ليكون وانما غير العبارة حيث ترك العطف ههنا
لكون المستتر والبارز قسم القسم يعنى قسم التصل وقوله (على حسب العوامل)
متعلق بقوله يكون واشارة الى ان تنوعه الى الانواع المذكورة انما هو
على ما اقتضته العوامل بان تقتضى العوامل اتصاله وانفصاله واستناره وبروزه

ثم فصله الشارح بقوله (فان كان عامله معنويا) ثم بين طريق كون عامله معنويا بقوله
 (بان كان) اى كون عامله معنويا انما يكون بكون ذلك الضمير (مبتدأ كان) اى يقع
 حينئذ ذلك الضمير (منفصلا) لتعذرا الاتصال كما عرفت (وان كان) اى وان كان
 عامله (لفظيا) وقوله (يصلح) صفة لفظيا وقوله (لاستتار الضمير) اى لاستتار
 الضمير (فيه) متعلق بـ يصلح (كان) اى يقع الضمير (مستترا والا) اى وان لم يكن
 العامل معنويا او كان لفظيا ولكن لا يصلح لاستتار الضمير فيه بان كان اسم باب ان
 نحو قوله تعالى وانه لما قام عبد الله او كان اول مفعولى باب علمت نحو قول الشاعر
 علمته الحق لا يخفى على احد (كان) اى يقع ذلك الضمير حينئذ (بارزا) لتعذر
 الاستتار (مثل هو زيد قائم) (مثال) اى هذا مثال (للمفصل) اى الذى كان
 منفصلا بسبب كونه مبتدأ وكذا قوله تعالى قل هو الله احد على رأى بعض
 المفسرين (وكان زيد قائم) (مثال) اى هذا مثال (للمفصل المستر) لان
 ضمير الشأن مستتر فى كان على ان يكون اسمها وجله زيدا قائما بفسره والقرينة
 عليه رفع قائم لانه لو لم يكن كذلك لكان حقه النصب (وانه زيد قائم) (مثال)
 اى هذا مثال (للمفصل البارز) لانه اسم ان وان العامل لفظي لكنه لا يصلح
 لاستتار الضمير فيه وقال فى الامتحان ان كان اسم باب كان او كاد كان مستترا
 وان كان اسم باب ان او اول مفعولى باب علمت كان بارزا مثال الاول كان زيد قائم
 ومثال الثانى نحو قوله تعالى ما كاد يزع قلب فريق منهم ومثال الثالث
 انه زيد قائم ومثال الرابع كما سبق فى بيت الشاعر اعلم انه بقى ههنا شئ وهو
 ان الحصر المستفاد من قول الشارح غير حاصر لاقسامه لانه حصر كونه
 منفصلا على كون العامل معنويا وليس كذلك بل اذا كان العامل اللفظي حرفا
 مشابها بليس يكون ايضا منفصلا ولذا قال العصام ان الشارح لم يأت بحق
 التفصيل وحقه ان يقال ان كان معنويا وحرفا وهو مرفوع كان منفصلا
 والافان كان مرفوعا يكون مستترا والافبارزا انتهى واقول لعل الشارح اراد
 ذكر ما هو متفق عليه وهو المبتدأ الذى عامله معنوى واما اسم ما فكونه
 مرفوعا بها ليس بمتفق عليه لانه مختص بلغة واما فى بعض اللغات فهو ايضا
 مرفوع والله اعلم ثم شرع المصنف فى بيان جواز حذفه وفى تساوته بالقوة
 والضعف فقال (وحذفه) وهو مبتدأ اى حذف ضمير الشأن ولما كان قوله
 وحذفه محتملا للحذف عن اللفظ مع بقاء التقدير والحذف عن اللفظ بلا تقدير
 اشار الشارح الى ان المراد به من الاحتمالين هو الاحتمال الاول فقال (عن اللفظ)
 ثم بين طريق الحذف عن اللفظ بقوله (باصمارة) وقوله (لانسيا منسيا) اشارة
 الى ان المراد بـ ليس الاحتمال الثانى بان يكون محذوفا عن اللفظ والتقدير وان يكون

نسيا وقوله (حال كونه) اشارة الى ان قوله (منصوبا) حال من الضمير
 المجزور في حذفه وهو مفعول المحذف وقوله (ضعيف) خبر لقوله وحذفه
 يعني ان حذف ضمير الشأن من اللفظ في حال كونه منصوبا جائز مع الضعف
 كما فسره الشارح بقوله (اي جائز مع ضعف) وقوله (بخلاف ما) للاشارة الى
 بيان الحكم للفهوم المخالف من قوله منصوبا يعني ان جواز الحذف مختص
 بكونه منصوبا بخلاف الحكم الذي (اذا كان) الضمير المذكور (مرفوعا فانه
 لا يجوز) حذفه (اصلا) اي لا بالضعف ولا بالقوة وانما لا يجوز حذفه اذا كان
 مرفوعا (لكونه) اي لكون المرفوع (عمدة) اي في الكلام لوقوعه مبتدا
 والعمدة لا يجوز حذفها الا باقامة القرينة في مقامها وحذفها بلا دليل عليها
 غير جائز (اما جوازه) اي اما جواز الحذف في المنصوب مع كونه عمدة
 ايضا لكونه اسم ان (فلكونه) اي فلكون المنصوب (على صورة الفضلات)
 لكونه ضميرا منصوبا صورة وان كان عمدة حقيقة والفضلة يجوز حذفها
 بلا قرينة (واما ضعفه) اي واما كون جواز حذفه ضعيفا (فلانه) اي فلان ذلك
 الحذف (حذف ضمير مراد) اي يلزم لحذفه حذف الضمير الذي براد اراده
 (بلا دليل عليه) اي بغير قرينة دالة على وجوده وارادته وقوله (لان الخبر كلام
 مستقل) دليل لقوله بلا دليل يعني ان هذا الحذف حذف بلا دليل لان الخبر
 الذي يفسره ليس بدليل عليه كما يتوهم لانه كلام مستقل مشتق على المسند اليه
 والمسند والضمير المذكور مفرد والكلام المستقل لا يدل على اللفظ المفرد
 ثم شرع في التمثيل استشهدا بقول الشاعر على جواز الحذف فقال (مثله) اي
 مثال المنصوب الذي حذف مع ضعف (ان من يدخل الكنيسة يوما *
 يلق فيها جاذرا وظاء) اي انه من يدخل فاسم ان ضمير شان ومن من كلم المجازاة
 ويدخل بكسر اللام فعل شرطه والكنيسة مفعول فيه له وقوله يلق مجزوم بحذف
 الالف في آخره على انه جراء الشرط والجاذر جمع جؤذرو وهو ولد البقرة والمراد
 ههنا قتيان يشبهن في الحسن والجمال باولاد البقرة الوحشية والظباء ومعنى
 البيت ان الشأن من يدخل معبد التصاري صادف هنك نساء يشبهن باولاد البقرة
 وانما علمت في ضمير الشأن المقدر لانه لولم يقدر بل اعلم ان في من لبطلت الصدارة
 لان كلمة من تقضي الصدارة فلهذا لما بدخل ان على كلم المجازاة ولما كان
 الجواز مع الضعف على تقدير كون الضمير منصوبا بان المشددة اراد ان يذكر
 حكمه في حالة كونه منصوبا بان الخففة فقال (الا) ولما كان هذا استثناء من
 المواضع التي يجوز فيها حذفه مع ضعف اراد الشارح ان يشير اليه بقوله (مع ان
 المفتوحة) يعني جاز حذفه في كل موضع يكون ذلك الضمير منصوبا على انه

اسم لان الامع كونه اسما لان المفتوحة (اذا خفت) اى فى وقت كون المفتوحة مخففة ولما كان المستنى منه مر كبا من الجواز والضعف وكلمة الاناظره اليهما وكان الجواز ههنا بمعنى الامكان الخاص وهو استواء وجوده وعدمه فيحتمل لاثبات الامتاع او الوجوب فقال (فانه) فسر الشارح الضمير المنصوب بقوله (اى حذفه بنية الاضمار) يعنى حذفه من اللفظ لامن النية كما سبق (ههنا) اى فى موضع يكون مع ان المفتوحة المخففة (مع كونه) اى مع كون الضمير (منصوبا) بان وعلى صورة الفضلات (لازم) اى المراد بنى الامكان الخاص الذى ليس طرعا ضروريين هو الوجوب لا الامتاع وان كلمة لا ليس لثنى الضعف بل لثنى الجواز ومثله فى التزيل (كقوله تعالى وآخروا دعواهم) اى آخر دعوى اهل الجنة وهو مبتدأ وقوله (ان) مخففة ان وانما فتحت لوقوعه خبرا عن اسم المعنى وهو الدعوة لانها لو كانت خبرا عن اسم الذات لكانت مكسورة نحو زيدانه قائم واسمه ضمير الشأن لان قراءة رفع الحمد تدل على ان لفظ الحمد ليس باسم لها وجلة (الحمد لله رب العالمين) خبر لها ومفسرة للشأن المقدر ثم شرع الشارح فى بيان وجه كون لزوم تقديره مع ان المفتوحة المخففة دون المشددة فقال (وذلك) اى ذلك اللزوم اعنى لزم تقدير الضمير المذكور ان المفتوحة المخففة ثابت (لانه) اى الشأن (قد خفت ان) بالكسر (وان) بالفتح او بالعكس وانما خفتنا (لثقلهما بالتشديد) اى بتشديد النون (الواقع فيهما) اى فى المكسورة والمفتوحة (وبعد تخفيفهما) متعلق بقوله (وجدوا) يعنى بعد اشتراكهما فى ايقاع التخفيف وفى العلة وجد اهل اللغة (ان المكسورة المخففة عاملة) اى حال كونها عاملة (فى المفوظ) ومؤثرة فيه بتأثيرها الخاص وهو كونها ناصبة له نصيا لفظيا (كما قال الله تعالى وان كلاما ليوفيهم) حيث قرئ ان فى التواتر بالتخفيف حال كونها عاملة فى كلا وناصبه له ولم يبلغ عملها بالتخفيف (ولم يجدوا المفتوحة المخففة عاملة) كذلك (فى المفوظ مع ان) اى مع ان لفظ ان (المفتوحة اقوى شبا) اى من جهة الشابهة (بالفعل من المكسورة) اى للمفتوحة مشابهة زائدة من المشابهات المشتركة بينهما وهى كون اولها مفتوحا ولم توجد هذه الشابهة فى المكسورة فاذا كانت المفتوحة اقوى مشابهة من المكسورة (فهى) اى المفتوحة (اجدر) اى اليق من المكسورة (بالعمل) اقوة المشابهة فيها دون المكسورة (فاذا لم جدوها) اى المفتوحة فى الاستعمال (عاملة فى المفوظ) اى فى الاسم المفوظ حال تخفيفها (قدر واعملها) اى عمل المفتوحة المخففة (فى ضمير الشأن) اى المقدر (والتزموا ثلاثين المكسورة عليها) اى على المفتوحة (عملا) اى من جهة العمل بان تعمل ان المكسورة فى حالة تخفيفها

في المفوظ مع نقصان مساوئيتها وتعمل المفتوحة مع زيادة مساوئيتها (مع انه)
 اى مع ان لفظ ان (اجدر) اى بالعمل ولم كان في المفتوحة المخففة حكمان
 احدهما كون الاعملا لازما وانتيهما كون حذف الضمير المذكور لازما وقديين
 وجه كون الاول لازما اراد ان يبين وجه الحكم الثاني، فقال (ولم يجوزوا) وهو
 معطوف على قوله وفدروا اى فاذا لم يجدوها كذلك قدروا عملها في ضمير الشأن
 ولم يجوزوا (اطهار ذلك الضمير) اى الضمير المقدر المعمول (للابغوث التخفيف
 المصابوب ههنا) اى لانهم اذا جوزوا اطهار ذلك الضمير يغوث الغرض من
 تخفيف ان لانها انما خففت لقل التشديد الذى حصل بحرف واحد واذا ظهر
 ذلك الضمير يحصل حرفان فيكون اثقل من الاول قوله (كابدل عليه حذف
 التون) لاثبات كون التخفيف مطلوبا يعنى بدل حذف احدى التونين على
 مطلوبة التخفيف في ان المشددة ولم كان قوله ولم يجوزوا بمعنى انهم لم يجعلوا
 الاظهار ممكنا وكان المراد من الممكن المنفي ههنا هو الامكان المسمى المقيد بجانب
 الوجود اعنى انى الضرورة عن الاظهار فقط كان عدم اطهاره ضروريا واجبا
 ولذا لم يكتبه الشارح قوله ولم يجوزوا حيث عطف عليه قوله وحكموا اى
 لما نقوا الضرورة عن الاظهار واحتمل كلامهم الذى ايضا عن عدم الاطهار
 مع ان ذلك ليس بمرادهم لزم على الشارح بيان مرادهم بالامكان المنفي فقال
 (وحكموا) اى انهم حكموا (بلزوم حذف ضمير السان مع المفتوحة) دون
 المكسورة فانه جائز الحذف فيه وانما التزموا حذفه (اذا خففت) اى حالة
 تخفيف المفتوحة بخلاف حالة تشديدها لانه واجب الاظهار ولما فرغ المصنف
 من بيان مسائل الضمائر من انواع المبني شرع في بيان مسائل اسماء الاشارة
 وانواعها فقال (اسماء الاشارة) وازدادة الاسماء الى الاشارة لامة لانه من
 قبيل اضافة الدال الى الماويل وما كان هذا التركيب دالا على كونه معرفة
 وكان تعريفه للعهد الخارجى بقريفة سبق ذكرها وليكون العهد الخارجى
 اصلا فى مقام التعريف ولا يعدل عنه الا بالضرورة اراد الشارح ان يذكر القيودات
 التى بها حصل تعريفه فقال (اى اسماء الاشارة المعدودة من المبنيات) قوله
 اسماء الاشارة اى الاسماء التى تدل على الاشارة شاملة للغوى واقره وقوله
 المعدودة من المبنيات يخرج منها ما لا يعد منها وقوله (بحسب الاصطلاح)
 بيان لكون هذا المعنى حقيقة اصطلاحية لا لغوية ومتعلق بالنسبة التى بين
 المبتدأ والخبر اعنى بين المحدود والحد لان قوله اسماء الاشارة مبتدأ وقوله (ما وضع)
 اى الموصول خبره يعنى اسماء الاشارة ما وضع ولما كان الغرض من التعريف
 ان يكون للماهية وكان اراد صيغة الاسماء بالجمع منافية له ولم يوجد له مفهوم كلى

يشمل اكل افراده لكون كل افراده موضوعا لمعنى مستقل كما هو شأن وصحة
 وكان المبتدأ على صيغة الجمع اراد الشارح ان يفسر لموصول بما يطابق المبتدأ
 والفرض فقل (اي اسماء) يعنى ان الموصول عبارة عن الاسماء لطابق المبتدأ
 لكن اس المراد به مجموع الاسماء الذى وضع لمعنى بل المراد به انه (وضع كل واحد
 منها) اى من الاسماء (لمشارايه) ولما كان المشار اليه ههنا عبارة عن المعنى بقريضة
 كونه الموضوع له ففسره الشارح بقوله (اي معنى مشارايه) يعنى ان كل واحد منها
 موضوع لمعنى يصدق عليه انه يشار اليه وقوله (اسارة حسية بالجوارح والاعضاء)
 قيد للاشارة التى دل عليها لفظ لمس و منصوب على انه مفعول مطلق للفعل
 المحذوف الذى يدل عليه قوله لمشار اليه اى يشار اليه اشارة حسية وانما حل
 الاشارة على هذا المعنى وخص به (لان الاشارة عند اطلاقها) اى عند ذكرها
 مطلقة (حقيقة فى الاشارة الحسية) واذا كان المراد الاشارة اشارة حسية لافهنية
 وكان احدهما اسماء الاشارة فى هذا المعنى حقيقة لكونه استعمالا فى معنى
 الموضوع له فى الاصطلاح (فليرد) على التعريف معنا (صغير الغائب وامثله)
 من المعارف بان يقال ان هذا التعريف منقوض لدخول ضمير الغائب فيه لانه
 ايضا موضوع لمعنى يشار اليه يعنى الى مرجعه وانما ليرد (فانها) اى فان الضمائر
 لبست موضوعا للمعنى المشار اليه بالاشارة الحسية بل هى موضوعات
 (الاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لاحسية) فانا اذا قلنا زيد هو قم
 فهو موضوع للاشارة الى زيد الموجود فى الذهن لالى زيد الموجود الحاضر
 المحسوس المساعد (ومثل قوله تعالى ذكركم الله ربكم) وكذا قوله تعالى
 تلك الجنة التى (بما) اى اسماء الاشارة التى (لبس الاشارة اليه) فيها (حسية)
 اى مثل ما فى هذه الآية لا يدخل فى افراد اسماء الاشارة التى يطلق عليها
 فى الاصطلاح حقيقة لوجود القرينة لما نعت فيه وهو عدم كون المشار اليه
 محسوسا مشاهدا بل مثل الاشارة فى هذا (محمول على التجوز) اى على المجازى
 على الاستعارة المصرحة بان يشبه غير المحسوس بالمحسوس المشاهد فى غاية الطهور
 ويطابق عليه انظر موضوع للمحسوس ثم بين الشارح عليه بناء اسماء الاشارة بقوله
 (وانما بنيت) اى اسماء الاشارة مع كون الاصل فيها الاعراب لكونها اسماء
 (اسمها) اى لمشايتها (بالحروف) التى هى مبنيّة الاصل فى احتياجها الى الصفة
 فى تعيين معانيها كما ان الحروف احتاجت الى المتعاقب فى الدلالة (كما سبق) وفائدة ذكر
 حلة البناء ههنا مع معلوميتها تعيين اسماء الاشارة فى النوع الاول من المسنى
 اعني انه داخل فى نوع ما ناسب معنى الاصل لافى النوع الثانى الذى هو غير

المركب ثم شرع في تفصيلها فقال (وهي) (أي اسماء الإشارة) (ذا) فقوله
هي مبتدأ ومجموع ذا وما عطف عليه خبر، وهذا هو التوجيه المرضي عند
السارح بقريضة أنه جعل قوله للذكر حالا خبرا حيث قال (حال كونها)
أي حال كون ذا (للمذكر) ولما كان المذكر اسم جنس شامل للثنائية والجمع
أراد السارح أن يبين أن المراد بالذكر (الواحد) لا المسمى والمجموع بقريضة
المقابلة ولما حمل السارح قوله للذكر على أنه طرف مستقر حال من ذا ورد
عليه أنه يلزم أن يكون حالا من الجزء أي من جزء الخبر وذلك خلاف ما ارتضاه
الجمهور ومنهم المصنف حيث عرف الحال فيما سبق بمتين هيئة الفاعل
أو المفعول به وحل كلام المصنف على خلاف ما ارتضاه غير مرضي فاجاب بقوله
(والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر) أي ذا (إلى المبتدأ) يعني هي
فيكون معناه نسبة ذا إلى هي ويكون لفظ ذا غائبا فاعل نسبة فكانت حالا
من الفاعل معنى وأعرض العصام على هذا التوجيه منع كون ذا فاعلا للنسبة
لأن ذا وحده ليس بحال للمبتدأ بل الخبر هو المجموع فيكون المنسوب إلى المبتدأ
هو المجموع لا ذا وحده وهذا يقتضي أن يكون فاعل النسبة هو المجموع مع
أن قوله للمذكر حال من ذا وحده ثم العصام بعد ما بين ركافة الشارح رشح
أن يكون خبر هي محذوفا أي خمسة وأن يكون ذا مبتدأ وللذكر خبره كما رجحه
صاحب الامتحان وزيني زاده وغيرهما أقول لعل رشح السارح هذا التوجيه
وتكلفه بما عرفت اسلامته من الحذف والله اعلم قوله (ولمناه ذن) معطوف
على ذا قبل الربط كما هو مرضي السارح يعني وذان حال كونها لمنى ذا ولما كانت
حالات الاعراب ثلاثا أصنى الرفع والنصب والجر وعين لتلك الحالات الثلاث
أعطين وهما ذان وذين أشار السارح إلى تعيين كل منهما بالحالات الثلاث
فقال (رفعا) أي ذان بالالف في حالة الرفع (وذين) بالياء الساكنة المقنوح
ما قبلها (نصبا وجرًا) أي في حالة النصب والجر ثم فسره بما يطابق به مرضيه
فقال (أي ذان وذين حال كونهما لمنى المذكر) ولما كان له طائفة حالا
وحقها أن تكون مؤخرة عن ذى الحال احتاج إلى نكتة تفديعه لكونه على خلاف
مقتضى الظاهر فقال (قدم) على صيغة المجهول أي قدم الثني مع أن رتبته
تقتضي تأخره (ليكون الضمير) أي ضمير المجرور الراجع إلى المذكر (أقرب إلى
مرجعه) مما يكون مؤخرًا عنه (وعلى هذا القياس في التراكيب الثلاثة الباقية)
وهي قوله للمؤنثنا وما عطف عليه ولمناه ثان وجمعها أولاه ثم صرح بذلك
الاعراب فقل (فقوله) أي قول المصنف (هي مبتدأ وقوله ذا) ليس وحده
بل (مع ما عطف عليه مقيدا لكل واحد منها) أي من ذا وما عطف عليه

(بحال) من كونه للذكر والمؤنث وغيرهما (كان) اى ذلك المجموع المركب من ذا وما عطف عليه (خبراله) اى اللفظى ولما كان فى لفظ ذان اثنان احدهما ما اختاره المصنف وهو كونه مبنيا على ما يرفع به اذا استعمل فى حالة الرفع وعلى ما ينصب به اذا استعمل فى حالة النصب والجروثايتيهما ان يكون مبنيا على ما يرفع به فقط اراد الشارح ان يذكره فقال (ويبنى فى بعض اللغات ذان) يعنى حال كونه مبنيا على لاف (فى جميع الاحوال الرفع والنصب والجر) وقونه (ومنه) خبر مقدم (قوله تعالى) مبتدأ مؤخر اى من هذا القبيل قوله تعالى (ان هذان سحران) اى على قراءة من قرأ بالتسديد حتى يكون هذان منصوب المحل اسماله ولذا قال (على احد الوجوه) اى وكونه من هذا القبيل على احد الوجوه المقروءة فى هذه الآية الكريمة وقال بعض المحشين ان المراد بقوله على احد الوجوه يعنى انه على احد التوجيهات فى قراءة التسديد مع قراءة هذان بالالف فان فيها توجيهات احدها هذا ونايتها ان ان ههنا بمعنى نعم وهذان مبتدأ وسحران خبره وثالثها ان ضمير الشأن محذوف والجملة خبر لضمير الشأن مفسر له كذا نقل عنه وانما دخل اللام فى خبر المبتدأ وان كان قليلا لانه يجوز مع قلة وهذا هو الاولى لانه نقل من الشارح نسخة مشتملة لهما (والمؤنث) (الواحدة) (تا) اى اسماء الاشياء حال كونها موضوعة للمؤنث الواحدة سبعة احدها فقط والاقوال بين النحاة فى اصالة احد السبعة ثلاثة الاول انه هو تافق فقط والثانى انه هو ذى فقط وثالث كلاهما اصلا وذكّر الشارح اقوال الاول بقوله (قيل هى) اى كلمة ناهى (الاصل) فقط (فى لغات المؤنث الواحدة) وهى اللغات السبع التى يذكرها المصنف (لانه) اى اصالتها ثابتة لانه (لم يبن) اى لم يكن مثنى من لفظها من اللغات (الاهى) اى الاتا (وذى) وهى ثابتة من السبعة الموضوعة للمؤنث الواحدة ثم ذكر القول الثانى من الاقوال الثلاثة فقال (وقيل هى) اى افسه ذى بالذال (الاصل) فقط فى اللغات المذكورة وانما يكون الاصل (لكونها) اى لكون ذى (بازاء ذا للذكر) اى لكونها بالذال المجعّة تكون بازاء اللغة الموضوعة للذكر وهى ذا (فيبنى ان يناسبها) اى فيبنى ان يناسب المؤنث لمقابلته من المذكر فى بعض الحروف مع ان الياء فيها يصلح ان تكون اداة التانيث كما فى تضرين ثم ذكر القول الثالث من الثلاثة فقال (وقيل هما) اى تا وذى كلاهما (اصلا) وبالباقى فروعات لوجود المرحح فى كل واحد منهما من غير زيادة فى احدهما ثم ذكر وجه تقديمهما على سائرهما فقال (وللقول) اى ولو وقع القول من النحاة (باصالتها) اى باصالة تا وذى (قد منا)

على سائرهما) اى على سائر اللغات المتنوعة للمؤنث الواحدة (لفرعيةها) اى
لفرعية سائر اللغات (وتى) (بقاب الالف) من تا (ياء) وهى ثالث اللغات (وته
وذه) وهى خامسها حال كونهما (بقلب الالف) من تافى ته (ولياء) اى يقلب
الياء فى ذى (هاء) فمكون تامقلوبة الى ته وذى مقلوبة الى ذه (بغير وصل الياء)
اى بغير جعل الياء موصولا (بهاء) اى بهاء ثابت فيهما بل الهاء فيهما مكدورة
بالقصر (وتهى) وهى سادس السبعة (وذهى) وهى سابعاها حال كونهما
(بوصل الياء) اى يجعل الياء موصولا (بهاء) بخلاف الاولين (ولتاء) (اى
لمثنى المؤنث) (تان) اى لفظتان حال كونه موضوعا لمثنى المؤنث (فى الرفع)
اى حالة الرفع وفى العبارة تمن حيث قال فى الاول رفعهما وهما مقيدان لمعنى
الواحد (وتين) بفتح التاء وسكون الياء (فى انصبب والجرح) اى فى حالة النصب
والجرح ولما اختص الثنية من اللغات المذكورة دون سائرهما اراد الشارح ان يذكر
وجه الاختصاص بهما فقال (ولا يثنى) اى ولا يورد الثنية (من لغائهما) اى
من اللفاظ السبعة المستعملة فى المؤنث الواحدة (الاتا) اى الالف تادون
اللغات السائرة وانما اختص هذا اليراد بهما (لكثرة دورها على الالف) اى
على السنة الخامسة بخلاف اللغات الستة البقية (وتوهم بعضهم) اى بعض
الخمسة (من اختلاف او اخر ذان وذين) فى ثنية المذكر (وتان وتين) فى ثنية
المؤنث وقوله (باختلاف العوامل) منع فى بقوله من اختلاف او اخر اى منسأ
التوهم هو الاختلاف الواقع فى او اخرهما حال كونه بسبب اختلاف العوامل
وقوله (انها معربة) مفعول توهم والضمير راجع الى المذكورات يعنى توهم
بعض النحاة ان اللغة المخصوصة فى ثنية ذاوتا وهى ذان وتان معربة وهذا
التوهم الذى يقتضى كونها معربة ناشئ من الاختلاف الواقع فيها بارادها
بالالف مرة وبالياء اخرى بسبب اختلاف العوامل كما فى ثنائى الاسماء المعربة
(والجمهور) اى وجهور النحاة ثابتون (على ان هذا الاختلاف) اى اختلاف
ذان وتان بان يكونا بالالف اذا اقتضى العامل رفعهما وبالياء اذا اقتضى نصبهما
او جرهما (ليس) اى ذلك الاختلاف (بسبب اختلاف العوامل) كما توهم
ذلك البعض (بل ذان وتان) بالالف (موضوعتان لمثنى المرفوع وذين وتين)
بالياء (لمثنى المنصوب والجرح ووقوعها) اى وقوع المذكورات
حال كونها (على صورة العرب اتصافى لا قصد الاعراب) اى لا از وقوعها
عليها لقصد الاعراب الدال على المسمى المعنوية حتى تكون معربة بمخالفة
لاخواتها فى الاعراب والبناء وانما حكم الجمهور بعدم كونها معربة (لوجود صلة
البناء فيها) اى فى المذكورات وهى المشابهة لمثنى الاصل الذى هو الحرف

ووجوب علة البناء محقق واتفاق بعض المنيات على صورة المعرب واقع والحكم
 الناشئ من هذا الوقوع وهمي مع ان الحكم بذاتها عقلا اوجود علة والسلوك
 الى ملك العقل اولى من السلوك الى ملك الوهم (ولجمعهما) (اى جمع المذكور
 والمؤنث) (اولاء مدا وقصرا) وتقدير السارح بقوله (اى مـ ودا او مقصورا)
 اشارة الى ان قوله مدا وقصرا حالان من لفظ اولاء يعنى من اسمه اشارة اولاء
 حال كونها موضوعة لكل واحد من جمع انذكر والمؤنث بالاشارة باللفظ
 وحال كون لفظ اولاء مقروا بالمد اى بوحود الهمزة المكسورة بعد الالف
 بار يكون مبنا على الكسر وباقصر بعدم الهمزة بعد هاء بار يكون مبنا
 على السكون ثم اشار الى الصورة الدالة على قصره بقوله (واذا كان) اى لفظ
 اولاء ومادته (مقصورا) يعنى اذا اراد ايراده على هيئة مقصور (يكتب باياء)
 على صورة كتابة الافات المقصورة كطاوى وقصوى ولما فرغ المصنف من مسائل
 اسماء الاشارة من حيث تجردها عن المخفقات شرع فى مسائلها من حيث لحوق بعض
 الحروف بابائها او بآخرها فقال (ويلحقها) وقوله (اى اسم لاشارة) تفسيره لرجع
 الضمير المنصوب ولما كان المحقق مشربا لكون فى الآخر اردان يفسره على وجه
 يدل على كونه فى الاول وايضا على وجه يدل على عدم الجزئية فقال (يعنى) اى يريد
 المصنف بقوله يلحقها يعنى (اى يدخل على اولها) بذكر المحقوق الاخص واردة
 الدخول الاعم او بذكر المقيد واردة المطلق دخولا مقيدا بقوله (على سبيل المحقوق)
 وانما قيده لان الدخول يشعر بالجزئية فاحترزه عن الدخول على سبيل الجزئية
 والحاصل ان قيد الدخول يعلى اوائلها للدلالة على العرض الاول وقيدته على سبيل
 المحقوق للدلالة على الثانى وقوله (والعروض) مصنف تفسيرا للمحقوق لان المحقوق هو
 العروض (بعد اعتبار اصلاتها) اى اصلها اسماء الاشارة يعنى لاعتبار كونها
 مركبة مع ما لحق بها وقوله (حرف انتبيه) فاعل يلحقها (وهى) اى حرف التنبيه
 كلمة (ها) وبأنيت هى باعتبار الخبر وقوله (فهو ليس فى الحقيقة منها) بيان
 لفائدة التنبيه بالمحقوق ودفع لما يتوهم من اتصاله فى الخط انه جزء منها والقاء
 فى فهو يذنى ان يكون للتفصيل اى والهاء فى كلمة هذا ليس جزءا من اسماء
 الاشارة فى الحقيقة وان كان جزءا منها فى صورة الخط (وانما هى) اى انما
 لفظها (حرف جى) بها) اى الحى يا وائل اسماء الاشارة (للتنبية
 على المشار اليه قبل لفظه كما جى بها للتنبيه) اى لافادة تنبيه المخاطب
 (على النسبة الاسنادية) اى على الاستماع والحفظ بمضمون الجملة التى بعدها
 لكونها من الامور التى يجب او يستحب الاعتناء بها (كقولك ها زيد
 قائم وهاال زيد قائم) وقال ايضا وى فى متن الاختصار ويدخل الهاء ما لم يلحق

اللام بينهما انتهى يعني ان هاء التبييد لا تدخل على كلمة ذلك وذلك فلا يقال
 هاذلك وانما لم يقيد المصنف بهذا الشرط يعني بقوله عالم يلحق اللام كما
 اشترطه البيضاوي في من الاختصان ولذا قال بعض شراح الكافية ان المراد
 بقوله يلحقها اى يلحق بعضها لان بعض اسماء الاشارة لا يلحقها حرف تنبيه
 ورد الشارح التجدواى عليه بان عدم دخول حرف التنبيه على بعضها من
 قبيل المخالف لم نع وجد في اجزاء القاعدة وتقييد القاعدة الكلية بعدم المنافع
 ليس بشرط والمانع في عدم الدخول اجتماع الحرفين الدالين على معنى واحد
 وهى افادة التبييد وقال العصام وانما لم يقل ويتصل بها الثلاثيونم عدم جواز
 الفصل بينهما وبين ذامع انه بكلمة انا وانتم وهو واخواتها اكثر منه قوله تعالى
 ها انتم اولادكم شرع في مسئلة اخرى من مسئل اسماء الاشارة فقال (ويتصل بها)
 ولما كان المراد من الاتصال ههنا اتصال لفظ بآخر وكان هذا لاتصال اعم
 من الاتصال بالاول وبلا آخر وكل الواقع ههنا هو انبأى اراد ان يفسر الضمير
 على وجه يطابق الواقع وهذا لا يحصل الا بحذف المضاف فقال (اى باواخر
 اسماء الاشارة) والباعث لهذا التفسير بيان الواقع والمصحح له هو شمول مصاق
 الاتصال للاتصال باآخر ويجوز ان يكون تفسيره به للاشارة الى المجاز
 بطريق ذكركم اسم الكل وارادة الجزء والله اعلم وانما جمع لفظ الاواخر لان
 اسماء الاشارة متعددة واكمل واحد منها آخر مخصوص فيكون داخلا
 في القاعدة المقررة بانه اذ قول الجمع بالجمع يراد به انقسام الآحاد على الآحاد
 وقوله (حرف الخطاب) فاعل يتصل اى حرف يخاطب به (وهو) اى الحرف
 الذى يتصل بالاواخر المسمى بحرف الخطاب (الكاف) اى مسمى الكاف
 وقوله (تنبيهها) مفعول له بقوله يتصل وانما حذفت اللام مع انه ليس فعلا فاعل
 الفعل المعلن لكونه صفة الحرف بخلاف اسمه فانه صفة المتكلم لكن
 الاتصال وان لم يكن نفسه صفة المتكلم لكن لكونه مطاوع اوصل يجوز
 ان يكون صفة له كانه قال اوصله المتكلم للتنبيه فانصل (على حال المخاطب)
 اى على حال الشخص الذى وقع به الخطاب بسماء الاشارة وقوله (من الافراد)
 ظرف مستقر على انه صفة للحال يعنى تنبيهها على الحال التى هى جزء من مجموع
 الافراد (والتنبيه والجمع والتذكير والتأنيث) مثلا اذا قلت ذلك يكون تنبيهها
 على حال المخاطب بانه مفرد مذكر والافراد والتذكير جزآن من مجموع تلك
 الاحوال ثم لما كان كاف الخطاب معدودة من الضمائر والضمير معدودة من
 الاسم وكان المناسب ان تكون الكاف اسم وقد جعل حرفا فاقضى وجهها
 للعدول وقد اطلق عليه انه حرف احتاج الى بيان كنهه لوجه العدول فقال

(وانما جعلت هذه الكاف في الاستماع رفع الظاهر موقوعها) فلا يلة ل ذابيد
(ولو كانت) اى تلك الكاف (اسماء يتبع ذلك) اى وقوع اظ هر موقوعها (مثل
ضربتك و) مررت (بك) حيب ببحر فقيهه " ان يقول ضربت زيدا و زيد و هذا
الاستدلال باطل لان الازم للاسمية وهو جواز وقوع الظاهر موقوعها وقيل عليه
انا لانسم كون جه از ذلك لوقوع لازما للاسمية لان الضمائر المستترة في الفعل ونفعل
ونفعل من المكملين والمخاطب اسماء مع انه لا يجوز وقوع الظاهر موقوعهما
لوجوب الاستمرار فيها واز كل حوز الرغيع لازما لامتنع انفكاك الاسمية عنه
فاجيب بتحرير المراد بان يقال امر ادنا من الاسم الذى يلزمه الجراز هو
الذى يكون من مقولة الصوت واللفظ والضمائر المستترة لتست من مقوله
الصوت فاجاب عنه اهمنى بان فيه دليل الاسمية وهو الاستد البسه فال
في الامتناع ولا يخفى ان هذا كلام على السند واللازم اثبات المقدمة المنوعة
وانى هذا واجب ايضا بتغير الـ ايل بان يقول وانما جعلت هذه الكاف حرفا
لكونها غير مستقلة بالمفهومية او معنى ذلك اثبت بسكون الياء فحينئذ
لا اشكال وهذا ما اختاره العصام وقيل والدليل على حرفيته عدم حظه من الاعراب
اذ لا يمكن جملة تابع الاسم الاشر ربنا يكون صفة اوبد لا ونا كيد لانه متباين ولا حمله
مضافا اليه لاسم الاشارة لعدم قصد ان اسم الاشارة لا يضاف لكونه معرفة
واذا امتنع الاعراب فيه يكون حرفا لكون الاعراب من لوازم الاسمية وهذا الدليل
هو ما احتاره صاحب الامتناع سر اليه العصام بتصوير ولا يبعد ثم شرع في بيان
انواعها فقل (وهى) (اى حرف الخطاب) وانما يفسر ليصح ارجاع الضمير
المؤنث حيث رجع الى الحروف الجمع نعم ان الضمير مبتدأ (وقوله) (خسة) خبره
وانما جئ في اسم العدد بالثناء مع ان الظاهر ان يكون خمس حتى يكون موافق
لمبتدأ لكون خبره حرفا والحرف يجوز تذكيره وتأنيثه وانما ترك ما هو الاولى
وهو اعتبار التأنيث ههنا حتى يكون مع الحرفية حروف الخطاب يحصل الموافقة
بقوله في خسة كذا في العصام (ولقياس) اى الاصل في بيان عدد حروف الخطاب
(يقتضى) ذلك الاصل (الستة) لكون الاحوال المعتبرة في الخطاب ستة ثلاثة
المذكر الخطاب وثلاثة للمؤنث الخطاب ثم ذكر وجه كونها خمسة بقوله (واشترك
خطاب الاثنين) اى ولما اشترك نسبة المخاطبين في اللفظ (فرجعت) اى وبهذا
السبب رجعت حروف الخطاب (الى خسة) وقوله (مضروبة) مجرور على انه صفة
لقوله الى خسة في تركيب الذارح لوجه قول المصنف بقوله ومرفوع على انه
صفة لقول المصنف خسة اى حروف الخطاب بحسب اللفظ خسة مضروبة

(في خمسة) اخرى حال كون تلك الخمسة التي ضربت حروف الخطاب فيها (من انواع اسماء الاشارة يعني) اى يريد من الانواع (المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي) اى واتواع اسماء الاشارة ايضا سنة لان المعنى فيها ستة ثلاثة للمذكر وثلاثة للمؤنث وهذه السنة (راجعة الى خمسة) كما رجعت حروف الخطاب الى خمسة لكن رجوع حروف الخطاب الى الخمسة لاشتراك ثنيتين ورجوع اسماء الاشارة (لاشتراك جمعهما) اى جمع المذكر والمؤنث حيث اشترك فيهما لفظ واحد وهو اولا ، ولما فسر الشارح الخمسة بالانواع مع ان الظاهر ان يفسر بالافراد اراد ان يبين باحث التفسير فقال (وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة) ولم نقل من افرادها (لان افراد المفرد المؤنث) من الانواع (ترتقى الى ستة) لان افرادها المفرد المؤنث على ما سبق من اللغات الواقعة فيه سواء كان بعضها اصلا وبمضها فرعا له او كان كلها اصولا برأسها سنة وهي تاوذي وته وذه وتهي وذهي فلو اعتبر الافراد فيها لكان افراد المفرد المؤنث ستة فيقتضى ان يكون المضروب فيه ههنا عشرة ستة للمفرد المؤنث وواحد للمفرد المذكر واثنان لثنيتينهما وواحد لجمعهما ولما اعتبر المصنف في المضروب فيه الخمسة علم ان مراده بحسب الانواع لا الافراد وانما اعتبر المصنف الانواع دون الافراد لانه في صدد تعدد الاسماء التي يدخل فيها حرف الخطاب لا في صدد مطلق التعداد ولا شك انه لا يدخل على كلها كما يشهد عليه موارد الاستعمال ثم القاء في قوله (فيكون) اما للتفصيل واما للجواب فعلى الاول يكون المراد به تفصيل الحاصل من الضرب وعلى الثاني تفريع الحاصل وعلى كلا التقديرين يرجع اسم فيكون الى الحاصل ولذا فسره الشارح بقوله (اى الحاصل من الضرب) يعنى فيكون الحاصل من ضرب حروف الخطاب الخمسة في مضروب انواع اسماء الاشارة الخمسة (خمسة وعشرين وهي) (اى تلك الخمسة والعشرون) (ذاك) بفتح الكاف اى ابتداءها ذاك منتهيها (الى ذاك) (يعنى) اى المصنف يقصد بقوله هذا ان تلك الخمسة والعشرين اولها (ذاك) بفتح الكاف (اذا اشترت) اى اذا اردت الاشارة (الى مذكر وخاطبت مذكرا) اى و اردت الخطاب الى مفرد مذكر ايضا (وذا كما اذا اشترت الى مذكر وخاطبت مذكرين) بفتح الراء وحيث اردت المعنيين قلت ذلك اللفظ (وذاكم) اى احدها ذاكم (اذا اشترت الى مذكر) اى الى مفرد مذكر (وخاطبت مذكرين) بكسر الراء (و) (على هذا القياس (ذاكم) وتوسط الشارح قوله على هذا القياس بين حرف العطف وبين ذاك لارادة مزج لفظ ذاك فيما قبله من بيان تعيين مواقع الاستعمال والا فهذا اللفظ في كلام المصنف

معطوف على قوله ذاك من قبيل عطف احد اجزاء الخبر على جزئه آخر فيكون
المعنى على ارادة الشارح وتقول ذاك على هذا القياس يعنى على القياس الذى
قلت بقولى اذا اشترت الخ وعن ارادة المصنف عطفه على ما قبله وهى ذاك
فى حالة الرفع (وذكىك) فى حالتى النصب والجر (اذا اشترت) اى اذا اردت
الاشارة (الى مذكرين) بفتح الراء (وخاطبت مذكرا) اى مفردا مذكرا
حال كونه منتهيا (الى ذانكن) فى حالة الرفع (وذكىكن) فى حالتى النصب
والجر (اذا اشترت الى مذكرين) بفتح الراء (وخاطبت مؤنثا) اى جمعا مؤنثا
(وكذلك البواقي) (يعنى) اى يريد المصنف بالوافق (تلك) اذا اشترت الى مفرد
مؤنث وخاطبت مفردا مذكرا منتهيا (الى تانكن) يعنى تلك تانكا تانك تانكا
تانكن والمشار اليه فى كلها مفرد مؤنث وقوله (وتيك الى تيككن) اشارة الى
ان كاف الخطاب انما يدخل فى اللفظين من اللغات الواقعة فى مفرد المؤنث
وهما تانكى لان تى مقلوب تانكا مروالى اللهنى اشار بقوله تيك يعنى تيك اذا اشترت
الى المفرد المؤنث وخاطبت مفردا مذكرا الى تيككن اى منتهيا الى تيككن تيك
تيكما تيككن تيك تيكما تيككن وقوله (وتانك) فى حالة الرفع (وتيك) فى حالتى
النصب والجر اذا اشترت الى ثنية المؤنث وخاطبت مفردا مذكرا منتهيا
(الى تانكن وتيككن) اذا اشترت الى مؤنثين وخاطبت مؤنثات يعنى تانك تانكما
تانكنم تانك تانكما تانكن (واولئك بالبد) بالهمزة بعد الالف اذا اشترت الى
المذكرين او المؤنثات (واولاك بانقصر) اى بغير الهمزة بعد الالف منتهيا
(الى اوئكن واولاكن) ولما وقع الاختلاف فى ذى بانه هل يتصل به حرف
الخطاب اولا ذكره الشارح بقوله (واما ذيك فقد اورده الزمخشري والمالكي
وفى الصحاح لا تقل ذك فانه خطأ) ولما فرغ من المسائل التى تتعلق باسماء
الاشارة من حيث ما يدخل فيها ويتصل بها شرع فيما يتعلق باستعمالها فقال
(ويقال) اى يستعمل (ذا) يعنى من غير اتصال حرف الخطاب ومن غير
زيادة اللام (للقريب) اى اذا اردت الاشارة الى المشار اليه القريب بالنسبة
الى البعيد (وذلك) اى ويستعمل لفظ ذلك باللام والكاف (للبعيد) اى
اذا اشترت الى المشار اليه البعيد بالنسبة الى القريب منه (وذلك) اى يستعمل لفظ
ذاك بالكاف بدون اللام (للتوسط) اى اذا اردت الاشارة الى المشار اليه الذى
يقع فى الوسط بالنسبة الى الطرفين ولما كان المناسب له ان يقول ذا للقريب
وذاك للتوسط وذلك للبعيد حتى يكون الوضع مطابقا للطبع لزم ان يبين نكتة
لهذا العدول فقال (واخر) اى المصنف (المتوسط) عن البعيد (لان المتوسط)
لكونه من الامور النسبية (لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين) من البعد والقرب

لكونه عبارة عن المختل بين الشئيين فاعتبر جانب التحقق ولما كان عادة المصنف في بيان المسائل هو ذكر احكامها من غير احالة الى قائلها من غير التصدير بلفظ قيل او يقال و عدل ههنا عن عادته حيث صدرها بلفظ يقال اراد الشارح ان يذكر نكتة عدوله فقال (ولما رأى المصنف كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلاث) اى ولما تتبع المصنف موارد الاستعمال وعلم ان كل واحد من ذا والاخوين يستعمل استعمالا كثيرا (مقام الاخرين منها) بان يستعمل ذا البعيد والمتوسط وذلك ايضا للقريب والمتوسط وذلك للقريب والبعيد (لم يتخذ) اى ولهذا لم يتخذ المصنف (هذا الفرق) اى فرق ذا من اخويه مثلا باستعماله في القريب (مذهب) اى مذهبها خاصا يستند الى الحق ويذبح لهم المصنف (واحاله الى غيره) اى نقل هذا الفرق عن غيره (فقال) في صدره (يقال) اى لفظ يقال ولم يقل وهى ذا للقريب ونحوه من العبارات كما هى عادته في غير هذا المقام ثم شرع في بيان احوال الكلمات التى تستعمل في البعيد ايضا فقال (وتلك) اى الموضوعات للمفرد المؤنث مقارنة باللام والكاف (وذاك) اى الموضوعات لثنائية المذكر مقارنة بالكاف (وتلك) اى الموضوعات لثنائية المذكر مقارنة باللام (حال كون هاتين الاخريين) تفسير لقوله (مشدتين) وبيان على انه حال من ذاك وتلك يعنى انهما انما تدخلان في هذا الحكم اذا كانت نونهما بانشديد (واولئك) اى الموضوعات لجمع المذكر والمؤنث بالاشتراك (باللام) اى اذا استعملت الاخيرة باللام المتوسط بين اولا وبين الكاف وقوله (اى هذه الكلمات الاربع) تفسير وبيان في ان قوله (مثل) (كلمة) (ذلك) خبر للبتداء وهو كلمة تلك مع ما عطف عليه وانما وسط الشارح بين مثل وبين ذلك لفظ الكلمة للاشارة الى ان لفظ ذلك ههنا يراد لفظه كما هو الظاهر لانه اذا اريد معناه كان اشارة الى كل ما سبق من ذا واخويه فيكون خلاف الواقع وقوله (في افادة البعد) تفسير لوجه الشبه بين ذلك وبين ما ذكر يعنى ان تلك المذكورات مثل كلمة ذلك في ان كل واحد منها اذا استعمل بتلك الصورة يفيد كون المشار اليه بعيدا ولما كان في قوله مثل ذلك احتمالات ثلاثة احدها ظاهر وثانيها غير جائز وثالثها بعيد اما الظاهر فهو كون المراد منه لفظه كما فسره واما الغير الجائز فهو ان يكون المراد به معناه ويشاربه الى المجموع واما البعيد فهو ان يكون المراد به معناه ويشاربه الى ذلك المذكور كما قلنا كلمة ذلك اراد الشارح ان يشير اليه اى الى هذا الاحتمال الثالث فقال (ولا يبعد) اى لا يبعد كل البعد بحيث يصير الى حد الامتناع اذا كان احتمالا بعيدا في نفسه فلا يرد بهذا ما يقال بان هذا الاحتمال بعيد فلا وجه في تصديره بقوله ولا يبعد

(ان يجعل ذلك) اى ان يراد بلفظ ذلك معناه بان يجعل (اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا) وهى ما ذكره بقوله وذلك لابعيد فيكون المعنى ان تلك الكلمات مثل المشار اليه الذى هو كلمة ذلك المذكور والاولى ان يقول الى لفظ ذلك لانه اذا اشير الى الكلمة يكون المناسب ان يقول تلك واما وجه البعد فاقاده العصام من انه لو كان المراد ذلك لكان على المصنف ان يقول هذا بدون اللام يعنى بما استعمل في المتوسط لان لفظ ذلك مذكور فيما سبق في الوسط ولما حصر المصنف الحكم المذكور في لفظ تلك وذلك وتلك المشددتين واولا لك حال كونها مقرونة باللام وكان حكم ما عداها مجملا اراد الشارح بيان احكام تلك وتلك والمخففتين واولا لك الغير المقرونة باللام فقال (واما تلك) اى حال كونها بغير اللام (وتلك وتلك) حال كونهما (مخففتين واولا لك واولا لك بغير اللام) وقوله (للمتوسط) خبر المبتدأ اى الكلمات المذكورة مستعملات للمتوسط وهذا من الشارح لبيان ما هو المفهوم من قول المصنف لكن لما كان المفهوم ههنا مجملا لاستعمل في القريب والمتوسط احتاج الى التعيين ثم شرع في بيان قاعدة فقال (وما هو للمتوسط) اى الالفاظ التى تعين استعمالها للمتوسط وبيان يكون مقارنة بالكاف دون اللام (بعد حذف حرف الخطاب منه يكون للقريب) نحو ذلك اذا حذفت الكاف منه يكون ذا فيكون للقريب وكذلك ذلك وتلك بعد حذف الكاف فان وتان فيكونان للقريب (واما ههنا) حال كون ههنا (بضم الهاء وتخفيف النون) (وههنا) حال كونه (بفتح الهاء وتشديد النون) قوله (وهو الاكثر) ناظر الى فتحة الهاء يعنى اشد النون كان فتح الهاء اكثر استعمالا من كسرها (وجاء) في بعض اللغة (بكسر الهاء) اذا شد نون (ايضا) اى كاجاء بفتح الهاء (فللمكان) اى ثمة وههنا بلفظه فوضوح الاشارة الى المكان وفسره الشارح بقوله (الحقيقى) للاحتراز عن المكان الشبهى المجازى وقوله (الحسى) للاحتراز عن المكان الذهنى وقوله (خاصة) اى حال كون الموضوع للمكان مخصوصا اى بملاحظة الاختصاص وهذا الاحتراز عن سائر اسماء الاشارة لانها ايضا الاشارة الى المكان كما يقال هذا المسجد وذلك البيت ونحوه لكنها ليست بموضوعة بصفة الاختصاص بل هى عامة للمكان وغيره كما اشار الى فائدة القبول بقوله (لا يستعمل) اى لا يستعمل ثمة واخواته (في غيره) اى في غير المكان المذكور وهذا ناظر الى فائدة توصيف الشارح للكلم بالحقيقى والحسى اى لا يستعمل في غير المكان الحقيقى الحسى سواء كان مستعملا في غير المكان او في المكان الغير الحسى (الاجازا) وقوله (على سبيل التشبيه) بيان لملاقاة المجاز يعنى انما تستعمل هذه الالفاظ في غير المكان مجازا على سبيل

الاستعارة المصروفة التبعية بأن يشبه الزمار كما في قوله تعالى هنالك الولاية
 او غيره كما يشار بها الى القواعد والمباحث على طريق تشبيهها بالمكان في القوة
 والتمكن فاستعمل فيه ما وضع للاشارة الى المكان وقرينته ما ذكر بعدها
 من الاوصاف وقوله (واما ماعداها) اشارة الى الفائدة تقييده بقوله خاصة بانه
 للاحتراز عن سائر اسماء الاشارة يعنى ان المذكورة من اسماء الاشارة موضوعة
 بالحقيقة للاشارة الى المكان خاصة واما ماعداها اي ماعدا المذكورات (من
 اسماء الاشارة) مثل هذا وغيره (فقد يستعمل في المكان) كالمذكورات ههنا
 في نحو هذا السجدة (وغيره) اي ويستعمل ايضا في غير المكان في نحو هذا الرجل
 وهذا محل الفرق بينهما والحاصل ان الفرق بينهما وبين سائر اسماء الاشارة
 ان هذه المذكورات تستعمل في المكان حقيقة وفي غيره مجازا بخلاف
 البواقي فانها مستعملة في المكان وغيره حقيقة وله فرق آخر ذكره العصام
 وهو ان هذه اللفاظ مستلزمة للظرفية فلا تكون مبتدأ او غيره واما الواقي فلا يلزم
 ظرفيتها فتكون ظرفا او غيره ثم شرع في مسائل الموصولات من المنى فقال
 (الموصول) وقوله (اي الموصول المعدود من المنيات) اشارة الى ان الالف واللام
 في قوله الموصول للمعد والخارجي وقوله (في اصطلاح النحاة) اشارة الى ان ما ذكر
 بعده من التعريف تعريف اصطلاحى لا لغوى والى ان المراد به اصطلاح
 التحويل لا اصطلاح غيره من الاقوام (ما لا يتم جزأ) وقول الشارح (اي اسم)
 تفسير لما اشار الى انه موصوف نكرة لا موصول معرفة حيث لم يفسره بالمعرفة
 لان المقام مقام التعريف والفائدة من التعريف هو الاعلام للجاهل للعالم
 ولو كان معرفة لزم معلومية وقوله (لا يتم) يتعلق به قوله (من حيث جزئيه)
 وفي هذا التعبير اشارة الى ان قوله جزأ تمييز من الذات المقدرة في نسبة لا يتم
 الى فاعله يعنى لا يتم جزئية وقوله (يعنى لا يكون جزأ تاما) تفسير على طريق
 بوضوح ان التامة صفة للجزء لان التمييز ههنا يعنى الفاعل وافاد ايضا ان النفي
 راجع الى القيد اعنى نفي التامة لا الجزئية وقوله (ان كان جزأ) اي تفسير
 التركيب بهذا ان كان لفظ جزأ (تمييزا) اي ان كان نصبه على التمييزية وهذا
 التفسير موافق لما عليه الجمهور من ان لا يتم ليس من الافعال الناقصة لان
 الافعال عندهم متحصرة في المعدودات منها ولفظ لا يتم خارج عنها واما عند
 من قال بعدم الانحصار فيجوز كونه من الافعال الناقصة على ان يكون بمعنى
 صار في نحو قولهم تم التسعة بهذا عشرة واليه اشار الشارح بقوله (او لا يصير)
 عطف على قوله لا يكون يعنى اما ان يفسر بما سبق او يفسر بان معناه لا يصير
 (جزأ تاما ان كان يتم) اي لفظه (من الافعال الناقصة) وقال العصام وبعد

جعله فعلا ناقصا جعله بمعنى صار غير ظاهر الظاهر انه بمعنى كان انتهى
 اللهم الا ان يقال لما كان في التمامية بعد التقصان تحول وانتقال فسر به تلك
 الاشارة اولاه لمفسره على التقدير الاول بلا يكون فسر في الثاني بلا يصير
 للتعين والله اعلم ثم قال (والمراد بالجزء التام) اى الذى اعتبر عدمه في الموصول
 (ما لا يحتاج) اى جزء الجملة الذى لا يحتاج (في كونه جزءا اوليا) فحل اليه (اى
 بحيث يفحل اليه (المركب اوليا) اى انحلالا اوليا لانه اذا انحل اليه انحلالا ثانويا
 يكون ذلك الجزء جزءا ناقصا لكونه جزء الجزء يعنى ان الجزء التام هو الجزء
 الذى لا يحتاج في كونه جزءا اوليا وان كان غير محتاج بعد انضمام سى اليه لكنه
 لا يحتاج قبل الانضمام (الى انضمام امر آخر معه) مثال الاول (كالمبتدأ
 والخبر والفاعل والمفعول وغيرها) من اجزاء الجملة سواء توقفت الجملة عليه
 من حيث الاسناد كما في المبتدأ والخبر والفاعل او من حيث التعلق كالمفعول
 فهذا المبتدأ مثلا جزء اولي للجملة وتحل الجملة اليه انحلالا اوليا فان لم يتنجس
 الى انضمام امر آخر نحو زيد في زيد قائم فهو جزء تام وان احتاج الى انضمام
 امر آخر في كونه جزءا اوليا فهو جزء ناقص نحو الذى فانه اذا كان مبتدأ يحتاج
 في كونه مبتدأ الى انضمام الصلة ثم لما كان الظاهر للعرف ان يقول في التعريف
 ما لا يكون جزءا لان المبتدأ اذا احتاج الى انضمام امر في كونه مبتدأ لا يكون مبتدأ
 فلا يكون جزءا اصلا فعدل المصنف عن هذه العبارة الطاهرة اراد السارح ان
 يبين وجه العدول فقال (وانما نفي) في التعريف (كونه جزءا) تاما بناء على ان النفي
 يرجع الى القيد (لاجزا مطلقا) يعنى سواء كان تاما اوليا (لانه) اى عدم نفي
 الجزئية ثابت لانه (اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب) بعد كونه
 جزءا تاما بانضمام الصلة اليه (يكون الموصول وحده) اى من غير ملاحظة الصلة
 (ايضا) اى كما كان المجموع (جزءا) اى من المركب فلما كان الموصول قبل
 انضمام الصلة اليه غير خارج عن الجزئية كان نفي الجزئية عنه نفيا للجزئية
 عما تحققت جزئيته وهو على خلاف الواقع (لكن لاجزا تاما) لكونه جزء الجزء
 (اوليا) اى ولا اوليا لانه اذا انحلت الجملة اليه تحل والى مجموع الموصول
 والصلة وثانيا الى الموصول وحده وبهذا ظهر فائدة تقييد الكون والاول بالانحلال
 بقوله اوليا قوله (الابصلة) استثناء مفرغ يعنى لا يتم بنسبة لا بصله (وعائد)
 ولما توهم توجه النقص على التعريف بانه باطل لكونه مامساكيا للدور حيث
 ذكر فيه الصلة الموقوفة على الموصول اراد الشارح منعه بغير المراد دفقا
 (والمراد بالصلة) اى المذكورة في التعريف (معناها اللغوى) وهو ما يتصل به
 (لا الاصطلاحي) اى ليس المراد به الموقوف على معرفة الموصول وانما يمكن

المراد به معناها الاصطلاحي (فان الاصطلاحى عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه) يعنى ان الاصطلاحى ليس بعبارة عن مطلق اتصال شئ باخر بل هو عبارة عن الاتصال المخصوص وهو اتصال الجملة المنتملة على العائد واذا كان الاصطلاحى عبارة عن هذا المعنى (فعرفتها) اى عرفة تلك الصلة (موقوفة على معرفة الموصول) لان قوله بعد الموصول مذكور فيه واذا كانت معرفتها موقوفة على معرفة الموصول (فلو عرف الموصول بها) اى بالصلة (لزم الدور) ولما توهم من جانب الناقض ان يقال لانسلم ان يكون المراد بالصلة معناها اللغوى اراد العرف ان يثبت المقدمة المنوعة بقوله (والقربة على ان المراد بها) اى بالصلة (معناها اللغوى لا الاصطلاحى هي قوله) اى قول العرف (وعائد فانه لو اريد بها) اى بالصلة (معناها الاصطلاحى لكان هذا القول) اى قوله وعائد (مستدركا) لكنه ليس بمستدرك فلا يكون المراد بها معناها الاصطلاحى وقوله (لانه لاخراج) دليل للمقدمة الاستثنائية يعنى ان قوله وعائد ليس بمستدرك لانه قيد لازم لاجراج (مثل اذوحيت) من تعريف الموصول لانهما ليسا بموصولين لانهما وان وجدت بعدهما جملة (و) لكن (ليس لهما صلة اصطلاحية) لعدم العائد فيها واذا كان لفظ عائد لاجراج شئ مغاير للعرف لم يكن مستدركا واذا لم يكن مستدركا يكون قيدالازما واذا كان قيدالازما لم يكن المراد من الصلة معناها الاصطلاحى لانه لو كان المراد بها الاصطلاحى لم يلزم ذكر العائد لكونه مندرجا فيه ثم شرع في احتمال جواب آخر عنه بتغيير التعريف فقال (ولقائل) اى ويجوز لقائل (ان يقول) في الجواب عنه (يمكن) اى لا يمتنع (ان تعرف الصلة بما) اى بتعريف (لا يتوقف عرفته) اى معرفة التعريف (على معرفة الموصول بان يقال) في تعريف الصلة (الصلة جملة متصلة باسم لايم) اى ذلك الاسم (جزأ الامع هذه الجملة) وقوله (المشتملة) صفة بعد صفة للجملة اى الصلة جملة متصلة مشتملة (على عائد اليه) اى الى ذلك الاسم (فعلى هذا) اى بناء على تعريف الصلة بهذا التعريف (يجوز ان يكون المراد بالصلة) في تعريف الموصول (معناها الاصطلاحى ولا يلزم الدور) المحذور فانه لما لم يكن الموصول مذكورا في هذا التعريف الذى عرف به الصلة لم يلزم الدور لانه لم يتوقف معرفة الصلة على الموصول في التعريف الذى عرفناها به ولما توجه على هذا التعريف ايضا انه وان ادفع بهذا التعريف لزوم الدور لكنه يبق فيه محذور وهو كون ذكر العائد مستدركا فانه لما اعتبر في الجملة التى اريد اتصالها بالموصول كونها مشتملة على العائد وكان العائد

ايضا مأخوذا في تعريف الصلة واذا اشتملت الصلة الاصطلاحية على هذا
 المعنى يكون ذكر العائد بعدها مستندركا لاحالة ليكون هذا التعريف مغنيا
 عن ذكره اجاب عنه بقوله (وذكر العائد مع انه مأخوذ في مفهوم الصلة
 الاصطلاحية) على تعريف هذا القائل ليس بمستدرك وانما كان مستدركا
 اذا لم يحصل منه فائدة اصلا وليس كذلك بل في ذكره مكررا فائدة وهي
 (تصريح بما) اي بالمعنى الذى (علم ضمنا) اي في ضمنه لامصرحا وقوله
 (مباغلة) مفعول له للتصريح اي قصد تصريحه بعدما علم في ضمن التعريف
 لقصد المباغلة (في الاحتراز) اي في الذى قد حصل في ذكره ضمنا (عن مثل اذ
 وحيث) اي عن الاسماء التى التزم ذكر الجملة بعدها وليست بموصول فان ذكر
 العائد في هذه الجملة التى وقعت بعد اذ وحيث ليس يلتزم وبهذا حصل
 الفرق بينهما وبين الموصول فخرجت امثال هذه الاسماء التى يلزمها الجملة
 بذكر العائد ولكن ذكره في التعريف على طريق الفضلة اعنى بقوله
 مشتملة على ما ذكره ثانيا للاهتمام بشئيه ومن الدين انه لا يلزم من ذكر الشئ
 مرتين بل مرات اذا كان للاهتمام استدراك منكر وقال العصام ولا يخفى
 ما في كلام هذا القائل الذى غير التعريف من التكلف ومع ذلك يلزم عليه
 ان يكون ذكر ما لا يتم جزءا في تعريف الموصول لغو دخوله في مفهوم الصلة
 يعنى في مفهوم الصلة التى عرفت بهذا التعريف فهرب هذا القائل من محذور
 ووقع في محذور آخر وهو استتمال تعريف المصنف للموصول على اللغو وهو
 ذكر ما لا يتم جزءا اذ لا يلزم عليه حيث ان يكتفى بقوله ما لا يكون الاصلة
 او ان يقول ما لا يذكر الا بصلته ثم ان قوله وذكر العائد من محول هذا القائل
 والظاهر ان هذا منع لزوم الدور والاستدراك على تقدير ارادة المعنى
 الاصطلاحى من الصلة يعنى انما لا يلزم لزوم الدور اذا اراد بالصلة معناها
 الاصطلاحى وانما يلزم اذا عرفت بالتعريف السابق واما اذا عرفناها بهذا
 التعريف فلا دور ولا نسلم ايضا لزوم الاستدراك بذكر العائد وانما يلزم لو كان
 ذكره من غير فائدة وليس كذلك وقوله (ولا كانت الصلة الى آخره)
 توطئة لقول المصنف وصلته وانما احتاج الى هذه التوطئة لدفع ايهام كون
 المقصود من قوله وصلته تعريفا للصلة لكونه في صدد التعريف حيث عرف
 اولا الموصول فيوهم كونه في صدد التعريف ان قوله وصلته شروع في تعريف
 الصلة لوجود التضايغ بينهما فاراد الشارح ان يدفع هذا الابهام بهذه
 التوطئة بان مقصود المصنف بقوله وصلته ليس تعريف الصلة كما توهم لانه
 لو كان كذلك لم يطلان التعريف بكونه غير مانع لكونه تعريفا بالاعم بل

المقصود من ذكره انه لما كانت الصلة اى المذكورة في تعريف الموصول بقوله
 الا بصلة (بمعنيها) اى بالعنيين الذين يجوز ارادة احدهما ههنا وهما معناها
 القوي ومعناها الاصطلاحى الذى عرف به القائل (اعم بحسب المفهوم)
 وان كانت مساوية بحسب التحقق لان الصلة لم تحقق في الواقع الا بالوصف
 المقصود واما بحسب المفهوم فهي اعم (من ان تكون) جملة (خبرية او خبرية)
 بان تكون انشائية طلبية او غير طلبية لذكر الجملة في التعريف مطلقة (ولا تكون
 بحسب الواقع) اى ولا يجوز ان تكون الصلة في الواقع (الا جملة) خبرية فان
 هذا التخصص لا يفهم من التعريف قوله (والعائد) عطف على والصلة
 اى ولما كان العائد المذكور في التعريف (اعم) ايضا بحسب الفهم (من
 ان يكون ضميرا او غيره) بان يكون الالف واللام او غيره من العائدات (واذا كان
 ضميرا) اى وايضا اذا كان العائد ضميرا (اعم من ان يكون) ذلك الضمير
 (للموصول) بان يكون راجعا اليه (او لغيره والواجب) اى والحال ان الذى
 وجب في الضمير الذى اشترط في الصلة (ان يكون ضميرا للموصول) وانما ذكر
 الشارح والواجب اهتماما بشأن كون الضمير ضميرا للموصول لانه متفق عليه
 بخلاف وجوب كون العائد ضميرا لانه مختلف فيه حيث ذهب المالكي الى جواز
 كونه اعم من الضمير لما ذكره في التسهيل بعدم الفرق ^{من} بان العائد الى التبتدأ
 اعم اتفاقا من ان يكون ضميرا او غيره واذا قيس عليه عائد الموصول بقى على عمومته
 ورجح العصام كونه عاما ههنا ايضا وتبعه صاحب الامتحان وقوله (عينها)
 جواب لما عني ولوجوب التخصيصات الغير المفهومة من التعريف عين المصنف
 الصلة (بقوله) (وصلته) وقوله (اى صلة ما لا يتم جزأ الا بصلة وعائد)
 تفسير لمرجع ضمير وصلته وانما فسر الضمير بهذا ولم يجعله راجعا الى الموصول
 كما هو الظاهر لانه قريب بالنسبة الى الموصول ولان السبب لتعيين الصلة انما هي
 الصلة التى ذكرت في تعريف الموصول والتصریح بها في المرجع انما يحصل
 بذكره مفصلا بذكره محملا ولا يحصل الذكر التفصيلي الا بالارجاع الى مذكور
 في التعريف وقوله (جملة خبرية) خبر للمبتدأ وهو صائته وقوله (وما في معناها
 كاسمى الفاعل والمفعول) كعطف التلقين الذى هو عطف قول القائل على
 قول القائل الآخر نحو قوله تعالى قال ومن ذريتي يعنى ان الصلة ليست
 منحصرة بالجملة الخبرية التى هي المركبة بالتركيب الاسنادى الخبرى بل مراد
 المصنف بها انه اعم من ان تكون مركبة بالتركيب الاسنادى الخبرى او بالتركيب
 الغير الاسنادى بقرينة قوله بعده وصلة الالف واللام اعم الفاعل واقتصار
 المصنف على الجملة الخبرية لكونها اصلا في الصلة لان الذى والى وضميرهما

من الموصولات وضعت لجلها صفة للمعرفة بواسطتها لان الجملة نكرة لا تكون صفة للمعرفة فعمل اخوات باب الذى عليها وانما وجب ان تكون خبرية لان الانشائية كالامر واسمى غير موضحة للموصولات والصلة يجب ان تكون موضحة لها وقوله (والعائد) مبتدأ وقوله (ضمير) خبره اى العائد الذى ذكر فى ضمن تعريف الموصول هو ضمير فقط وقوله (لا ضمير) تأكيد للقصير المستفاد من سوق الكلام اى المراد بالعائد هو الضمير لا غيره من العائدات وقوله (له) ظرف مستقر صفة للضمير اى ضمير كائن له وقوله (اى للموصول) تفسير لمرجع الضمير المجرور وقوله (لا لغيره) تفسير للتخصيص المستفاد من سوق الكلام لاجل التمينات الثلاثة احدها تعيين الصلة الجملة الخبرية فافاد بقوله وصلته وثانيها تعيين العائد للضمير فافاده بقوله والعائد ضمير وثالثها تعيين الضمير لكونه للموصول فافاده بقوله همناله واما كانت الالف واللام الداخلتان على اسم الفاعل او المفعول معدودتين من الموصولات لكونهما اسمين ولم تكن صلتها جلتين فى الحقيقة بل فى معنى الجملة اراد ان يبين صلتها فقال (وصلة الالف واللام اسم الفاعل او المفعول) وانما لم تكن صلتها جملة مع انها هى الاصل فيها (لان اللام الموصولة شبيهة باللام الحرفية) اى فى الصورة فتكون اسما فى الحقيقة وحرفا فى الصورة (فجعلت) لذلك (صلتها) اى صلة اللام (ما) اى افغذا (كان جملة معنى) لكونها مشتملة على المسند والمُسند اليه والاسناد التام لان اسم الفاعل مشتمل على الفاعل الراجع الى اللام وعلى الحدث المسند به وكذلك اسم المفعول مشتمل على نائب الفاعل المرفوع وعلى الحدث وكان اصل صورتها جملة فعلية لكن جعلت (مفردا صورة) اى من حيث الصورة اوفى الصورة (عملا بالحقيقة والشبه جميعا) اى ليحصل العمل بالحقيقة وبالشبه بان اعتبرت حقيقتها حتى جعلت صلة لان الصلة من افراد الجملة واعتبر افرادها فى الصورة لكون الموصول الداخلى عليها فى صورة الحرف وقال المصام ليس تعرض المصنف لصلة الالف واللام لعدم دخولها فى تعريف الصلة فانها داخلة فى تعريف الصلة لان هذا الاسم الذى هو فى صورة اسم الفاعل او المفعول جملة سبكت وصيغت على تلك الصورة بل تعرض لها لبيان ان صلة اللام الموصول هذه الجملة من بين الجمل والاولى للمصنف ان يقيد بقوله فقط لوجود الاحتراز عن اسم التفضيل والصفة المشبهة من بين الصفات لانها لم بعد هما عن الفعل لا يكونان صلة انتهى وحاصل مراده ان فائدة الخبر فى قوله وصلة اللام امر ان احدهما تعيين صلتها من بين الجمل وثانيها تخصيصه باسم الفاعل والمفعول فبستفاد الاول من كلام

المصنف على ما قرره والثاني من اشارة الكلام بمعونة القاعدة المقررة بان السكوت في محل البيان يفيد الحصر ولما سكت عن نحو قوله مثل اسم الفاعل وعن قوله او نحوهما او واما الهمزة ففهم منه الحصر ولذا قال المحشي والاولى ثم شرع المصنف في تعداد الموصولات فقال (وهي) وفسره الشارح بقوله (اي الموصولات) ثلاثيهم ارجاعه الى الصلصة في اول الوهلة وان لم يصح رجوعه اليها بعد ايراد الخبر (الذي) اي لفظ الذي حال كونه موضوعا (للفرد المذكر) (والتي) حال كونه موضوعا (للفرد المؤنث) (واللذان) حال كونه موضوعا (لثنائي المذكر) (واللتان) حال كونه موضوعا (لثنائي المؤنث) ولما توهم ان اللذان واللتان مثنيتان على الالف في كل الاحوال كما هو مقتضى كونهما من المثنيات اراد بيان حالهما فقال (ويكونان) اي ويكون لفظ اللذان واللتان مقارنتين (بالالف) وقوله (في حالة الرفع) تعيين لكونهما بالالف يعني لامطابقا بل اذا استعملتا في مقام الرفع (والياء) اي يكونان بالياء (في حاتي النصب والجر) (والاولى) ولما كان هذا اللفظ مرسوما بالواو بعد الالف والتبس بانه هل يقرأ الواو حتى يقرأ على وزن طوبى كما كانت عليه موث الاول اولا يقرأ الواو فيكون ارتسامه به لبيان ضمة الهمزة كما في اولئك اراد الشارح دفع هذا الالتباس فقال (على وزن العلى) يعني انه يضم الهمزة من غير وصل حال كونه موضوعا بالاشتراك (يلج المذكر والمؤنث) يقال الذي اللذان الاول والتي اللتان الاولى (الاية) اي لافرق بين الوضعين افرقا وهو ان لفظ الاول (في جمع المذكر) اي استعماله فيه (اشهر) من استعماله في جمع المؤنث (والدين) بالياء الساكنة المكسورة ما قبلها والنون المفتوحة وجاء الذون بالواو الساكنة المضوم ما قبلها وجاء الذين وكذا اللذان واللتان بمحذف النونات اذا طالت صلتها كذا في الامتحان ولد التبس لفظ الذين بلفظ اللذين في الغنية اراد دفعه بقيد قوله (كالثلاثين) وقوله (كلاهما لجمع المذكر) يعني الذين والثلاثين كلاهما لجمع المذكر لكن الاول جمع من لفظه والثاني جمع من غير لفظه كما قيل في الحاشية ان الثلاثين رفعاً ونصباً وجرّاً جمع الذي من غير لفظه ويحذف نونه فيقال الاثني بضمزة بعدهما ساكنة كالتقاضى وهو قليل وقد جاء اللاؤن رفعاً والثلاثين نصباً وجرّاً انتهى وقد اهمل الشارح ذكر هذا الثقل واهمل ايضا ما ذكره في الامتحان من ان الاولى والذين مختصان باولى العلم فلا يقالان في غيرهم ولا يخفى ان الشارح العلامة معذور في هذا الاهمال لاهمال المصنف له (والثاني) (بالهمزة والياء) اي حال كونه بالهمزة المكسورة والياء المدودة بعدها (واللاء) حال كونها (بالهمزة المكسورة فقط) اي من غير ياء بعدها (واللاي) (بالياء فقط) اي من غير همزة وقوله (مكسورة) يعني حال كون

تلك الياه (مكسورة اوسا كثة) اى وهما لغتان فيها لكن اللغة الثانية فرع
 للاولى ولذا قال (اجراء للوصل) اى وصل كلمة اللاي (بحرى الوقف) وهذا
 الاجراء جائز وواقع كما قرى متواترا قوله تعالى لقد كان لسبأ في مسكنهم بسكون
 الهمزة في لسبأ (لجمع المذكر والمؤنث) يعنى حال كون كل من الكلمات الثلاث
 موضوعة لجمع المذكر والمؤنث (الا انها) اى لكن استعمال تلك الثلاث (في جمع
 المؤنث اشهر) من استعمالها في جمع المذكر على عكس لفظ الاولى (واللاتى
 واللواتى) (لجمع المؤنث) يعنى حال كونهما موضوعتين لجمع المؤنث ومختصتين به
 (و) (جاء في اللاتى) (اللات) (بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء) وهذا فرع اللغة
 الاولى وقوله (و) (فى اللواتى) الخ فرع للثانية يعنى وجاء فى اللواتى (اللواتى) (بحذف
 التاء والياء معا) وحاصل ما ذكره الشارح ان المصنف قد ذكر ههنا ثمان لغات
 وهى الاولى والذين واللائين واللاء واللاى واللاتى واللواتى مع فروعات
 بعضها لفظان منها مختصان في جمع المذكر وهما الذين واللائين ولفظان
 منها مختصان في جمع المؤنث وهما اللاتى واللواتى واربعة منها مشتركة فيهما
 لكن يفرق بينهما بزيادة الشهرة وقلتها فان الاولى منها اشهر في المذكر واللاتى
 مع فرعيها اشهر في المؤنث (وما) عطف على ما قبله اى الموصولات ما اذا كان
 مقارنا (بمعنى الذى) اى معناه معنى الذى وهذا بيان ما به الاشتراك بين ماو بين
 من وهو كونهما بمعنى الذى وقوله (فيما لا يعقل) لبيان الافتراق بينهما وهو
 كون ما مستعملا فيما لا يعقل وقوله (غالبا) لتقييد الاستعمال فيما لا يعقل بانه اكثرى
 لا كلّى واما استعمال من فيما يعقل فكلّى وقوله (نحو عرفت ما عرفته) مثال
 للاستعمال الغالبى فيما لا يعقل لان معنى ما فى ما عرفته ليس من ذوى العقول
 واما مثال استعماله فيما يعقل فهو ما قال (وجاء فيما يعقل) اى وقد استعمل لفظ
 ما بعد كونه بمعنى الذى فيما يعقل (نحو والسماء وما بناها) حيث ورد في هذه
 الآية وما بناها مستعملا بجمع ان المقام يقتضى ان يستعمل فيها بمن لانه عبارة
 عن الله عز وجل (ومن) عطف على ما قبله وقوله (ايضا بمعناه) بيان لما به
 الاشتراك بينهما وهو كونهما بمعنى الذى وقوله (فحين يعقل) لبيان ما به الافتراق
 ايضا وهو كونه مختصا فحين يعقل ثم شرع الشارح في بيان احكامهما المشتركة
 بينهما فقال (ويستوى فيهما) اى فى ما ومن (المفرد والمثنى والجمع والمذكر
 والمؤنث) اى يكون كل منهما عبارة عن مفرد نحو وما آذاك حجرا واحدا وحجران
 او احجار وكذلك يقال ومن آذاك زيدا او زيدان او يذون او هندا او هندان
 او هندات (و اى) عطف على ما قبله ايضا وهو (بمعنى الذى) كما فى الاولين
 (نحو اضرب ايهم فى الدار اى اضرب الذى فى الدار) وهذا للمذكر (واية)

للمؤنث حيث قال (بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار اي اضرب التي في الدار)
 (وذو الطائفة) يعني لفظ ذو ايضاً من الموصولات ثم فسر الشارح لفظ الطائفة
 بقوله (اي المنسوبة الى بني طي) وانما نسبت اليهم (لاختصاص مجيئها) اي
 مجيئ ذو (موصولة) اي حال كونها موصولة كسائر الموصولات (بلغتهم)
 اي بلغة بني طي وهو ايضاً (بمعنى الذي) اذا استعملت صفة للمذكر (او التي)
 اي بمعنى التي اذا استعملت صفة للمؤنث (قال الشاعر * وبئر ذو حفرت
 وذو طويت) اوله * فان الماء ماء ابي وجدى * وقوله بئر عطف على قوله ماء ابي
 فيكون ذو صفة او مبتدأ او خبر له وذو في الموضعين اسم موصول بمعنى التي
 وحفرت صفة المتكلم صلته والعائد الى الموصول محذوف كما فسر بقوله
 (اي التي خفرتها) والموصول مع صلته خبر للمبتدأ وذو طويت عطف على
 ذو حفرت كما قال (والتي طويتها) ويقال طويت البئر اذا بنيتها بالحجارة ولا يخفى
 ما في قوله فان الماء ماء ابي وفي قوله وبئر ذو حفرت من الحصر الادعائي المستنزم
 للمدح كما هو الانسب لمقام الافتخار (وذا بعدما) اي بعض الموصولات افظذا
 حال كونه بعدما (الكائنة) اشارة الى ان قوله (للاستفهام) ظرف مستقر صفة
 لما بتقدير المتعلق معرفة مثاله (نحو ما ذا صنعت اي ما الذي صنعت) وسيأتي
 اعرابه في مقام التفصيل (والالف واللام) اي وبعض الموصولات الالف
 واللام و اشار الشارح بنفسيره بقوله (اي مجموعهما) الى ان المختار في الالف واللام
 الموصول هو كون مجموعهما اسم موصول كذا في شرح المفتاح للشريف
 والتفتازاني لانه اللام وحده على ما هو المختار في حرف التعريف فلي هذا فالوجه
 ان يقول وال كهل كذا في الامتحان ثم اشار الى معانيهما بقوله (بمعنى الذي) اي
 اذا دخلا على اسم الفاعل او المفعول المفردين المذكورين (او التي) او بمعنى التي
 اذا دخلا على مؤنثهما المفرد (او المثنى) اي بمعنى اللذان او اللتان اذا دخلا على
 تثنيتهما مذكراً او مؤنثاً (او المجموع) اي بمعنى الذين او اللاتي اذا دخلا على جمعهما
 مذكراً او مؤنثاً ايضاً ولما فرغ المصنف من تعداد اسماء الموصول اجاباً لا شرع
 في بيان مسائلها فقال (والعائد المفعول) (اي العائد الذي لا يتم الموصول)
 جزأ (الابه) وهذا اشارة الى ان الالف واللام للعهد الخارجى بان يكون المراد
 من العائد ما سبق ذكره صريحاً في تعريف الموصول الذي هو من شروط الموصول
 جزأ تاماً وقوله (اذا كان مفعولاً) اي اذا كان العائد مفعولاً للصلة قيد لجواز
 الحذف وقوله والعائد مبتدأ أو جملة (يجوز حذفه) خبره وقوله (اذا لم يمنع مانع)
 اشارة الى ان جواز الحذف مقيد بشرط وهو عدم المانع للمانع والحذف والمانع
 للحذف هو كون العائد ضميراً منفصلاً واقفاً بعد الانحو الذي ما ضربت

الا انه في حذفه اذ لو حذف لا يعلم ان العائد الى الموصول هل هو
 المنفصل الذي بعد الا او الضمير المتصل قبل الا فيفوت الغرض الذي لاجله
 الانفصال فعدم جواز الحذف ههنا لما منع وكذا عائد الالف واللام فانه لا يجوز
 حذفه لما منع وهو خفاء كونهما موصولا والضمير احد دلائل موصوليتهما
 واو حذف الضمير خفي علينا انهما موصول او حرف تعريف كذا في حاشية
 العصام ولهذا قيد بقوله اذا لم يمنع مانع ثل لا يرد ذلك وقوله (لانه فضلة) دليل
 لاختصاص جواز الحذف في العائد بالمفعول يعني انه انما يجوز الحذف في العائد
 بالمفعول دون غيره لان المفعول فضلة فلا يسأل بذكره مع ان الاجاز مطلوب
 وقوله (الا اذا كان فاعلا) دليل لعدم جواز الحذف في غير المفعول واسارة
 الى ان القصر المستفاد منه قصر اضافي يعني بالنسبة الى الفاعل لا الى غيره من
 المرفوعات والمجرورات وقوله (لكونه عمدة) دليل لعدم جواز الحذف في الفاعل
 يعني ان جواز الحذف يختص بالمفعول دون الفاعل لان الفاعل لما كان عمدة
 لم يجوز حذفه والمفعول لما كان فضلة يجوز حذفه وانما حل الشارح العلامة
 انقصر المستفاد من مفهوم كلام المصنف حيث قيد العائد بالمفعول لئلا يرد
 على القصر لزوم جواز حذف المبتدأ والمجرور لانه يجوز حذف المرفوع اذا كان
 مبتدأ بشرط ان لا يكون الخبر جملة نحو الذي هو زيد يقوم غلامه ولا طرفا
 نحو الذي هو في داره ويجوز حذفه ايضا اذا كان مبتدأ في صلة اي نحو قوله
 تعالى ابهم اشد على الرحمن اي ابهم هو اشد كما سيجي او اذا كان مبتدأ وطلات
 صلته كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله اي وهو الذي هو
 في السماء اله والمطلات الصلة بالعطف عليه جاز حذفه وكذا يجوز حذف المجرور
 بشرط ان ينجر بحرف متعين تطلبه الصلة وتعود به نحو قوله تعالى فاصدع
 بما توهمر ولما تعين توهمر في التعمدية بالياء تطلبه فمكان تطلبه قرينة للمحذوف اي
 بما توهمر به او بشرط ان ينجر باضافة صفة ناصبة له تنقدرا نحو الذي انا ضارب زيد
 فان انا مبتدأ وضارب زيد خبره والجملة صلة للموصول والعائد اليه محذوف
 وهو ضاربه واعلم ان تخصيص المصنف جواز الحذف في المفعول قطعاً ومنه
 لمعداه خلاف الواقع بل اللازم عليه ان يقول وحذف العائد بالمفعول كثير
 وحذف المبتدأ والمجرور قليل كما قال البيضاوي في من الامتحان حيث قال
 وكثر حذفه مفعولا وقل مبتدأ ومجرورا وصوبه شارحه البركوي في زيادة لفظ
 وكثر حيث قال في الامتحان وقد اصاب يعني المصنف في زيادة الكثرة اذ لو لاها
 لاوهم اختصاص الجواز واعتذار الشارح العلامة عن المصنف بحمل القصر
 على الاضافي بقوله الا اذا كان فاعلا لئلا يختص عدم الجواز بمعدا المفعول حيث

خصص عدم الجواز بالفاعل ليدخل حكم المبتدأ والمجرور المذكورين في جواز الحذف ولذا قال العصام ولا يخفى ان عذر التقييد ضعيف والاولى ان الحذف فيه اكثر انتهى ويمكن ان يعتذر بان مراد المصنف بالجواز بلا شرط وهو الجواز المترتب على كونه فضلة واما كثرة الوقوع وقلته فشيء آخر ولا شك ان الجواز فيما عداه مشروط بالشرائط المذكورة فان قلت ان الجواز في العائد المفعول مشروط ايضا بعدم المانع كما قيده الشارح قلت المانع الذي قيده به ليس بمانع الجواز لان علة الجواز وهي كونه فضلة باقية والمانع الذي يكون عدمه شرطا هو مانع الوقوع والوقوع اخص من الجواز ولا يلزم ان يكون شرطا لاخص شرطا للاعم بخلاف الشروط المذكورة للمبتدأ والمجرور لانها شروط للجواز كما افصحته عبارة العصام حيث قال وحذف المرفوع اذا كان مبتدأ يجوز بشرط ان لا يكون الخ حيث جعل الشرط متعلقا بالجواز والله اعلم ثم قال (نحو قوله تعالى الله يسطر الرزق لمن يشاء ويقدر اى لمن يشاؤه) يعنى ان المفعول العائد الى من محذوف في هذه الآية نعم المصنف لوسط مسئلة الاخبار بالذى بين مقام الاجال والتفصيل اتجاها للنحاة اراد الشارح بيان فائدة توسيطهم لها فقال (اعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذى) مع ما يلحق به كالتى (او ما يقوم مقامه) اى او ما يقوم مقام الذى يعنى به الاف واللام (ومقصودهم) اى مقصود النحاة (من وضعه) اى من وضع هذا الباب (تمرين المتعلم) وفي القاموس مرنه تمرينا فتمرين در به فندرب انتهى واتسدرب التعود اى اتقاه في المهالك حتى تعود الجراءة كما هو عادة افرسان في تعليم الفرس فعنى تمرين المتعلم تعوده في الجملة بالقاء فكره في المسائل العميقة كما قال (فكما تعلمه في هذا الفن من المسائل وتذكيره) اى لتذكير المتعلم (اياها) اى تلك المسائل لانه مبر ان يعلم به مراتب المتعلمين في الاستحضار والسرعة في الانتقال ولانه لا بد في الاخبار بالذى من تذكير كثير من المسائل مثلا لا بد من تذكير الحال والتجسير بانه يجب ان يكونا نكرتين حتى يعلم انهما لا يخبر عنهما وان المجرورين بحتى وكاف التشبيه لا يقعان مضمرين حتى يعلم انهما لا يخبر عنهما وان ضمير الشأن يجب تقديره لغرض الابهام قبل التفسير حتى يعلم انه لا يخبر عنه وعلى هذا فقس غيره (فانهم) اى فان النحاة (اذا قالوا لاحد) من المتعلمين (اخبر عن اسم الفلانى في الجملة الفلانية بالذى بعد يانهم) له لانه قبل البيان تجبز وهو غير جائز (طريقة الاخبار به) اى بالذى (لا بد له) اى لذلك المتعلم (من تذكر كثير من مسائل النحو) اى بما يجوز فيه التقديم والتأخير وما لا يجوز وما يجوز فيه الاضمار وما لا يجوز كما اشرنا في سابق الى نبذة منها (وتدقيق النظر) اى لا بد له ايضا من تدقيق

النظر (فيها) اى فى تلك المسائل (حتى يعلم) بسبب التدقيق (ان ذلك
 الاخبار فى اى اسم) من الاسماء (يصح وفى اى اسم) منها (يعم) كما سطلع
 عليهما واذا كان الامر كذلك (فاراد المصنف) لهنها السبب (الاشارة
 الى هذا الباب فقال) (واذا اخبرت) وتفسير الشارح لقوله اخبرت بقوله
 (اى اذا اردت ان تخبر) للاشارة الى ان اخبرت ههنا مجاز مرسل يجرى بذكر
 المسبب الذى هو اخبرت وارادة السبب الذى هو ارادة الاخبار وفائدة المجاز ههنا
 بيان قوة القصد والارادة للاخبار بانه لا يتخلف الفعل المراد عنها واما القرينة
 المنعنة عن ارادة معناه الحقيقى فهو ان اخبرت لما كان بصيغة الماضى افاد تحققي
 الاخبار والحال انه لم يتحقق بعد بل سيتحقق بعده هذا وقوله (عن جزء جملة)
 متعلق بخبر وتفسير للمخبر عنه بانه يكون جزء جملة كالمبتدأ والخبر والمفعول
 (بالذى) وتفسير الشارح بقوله (اى باستعانة الذى اوتى او الالف واللام)
 للاشارة الى ان الباء فى بالذى للاستعانة كالباء فى كتبت بالقلم من قبيل الاستعانة
 على الفعل بالآله وايضا فيه اشارة الى ان المراد بالذى اعم من التى وغيرها
 من الموصولات فكأنه قال اذا اخبرت باستعانة الذى واخواته وبما يقوم مقامه
 قال العصام ان قوله وما يقوم مقامه هو الالف واللام واما باقى الموصولات
 فلاظهاره انه يجرى هذا الاخبار فى كلها اى فى نحوہ التى والذات والذين وكذا ما
 ومن وقوله (فان الباء ليست صلة للاخبار) بيان اوجه حل الباء على الاستعانة
 دون الصلة وقوله (لان الذى) الخ علة لقوله ليست بصلة يعنى ان كون الباء
 فى قوله بالذى يحتمل ان تكون صلة لقوله اخبرت وان تكون الاستعانة لكن
 الظاهر انها ليست بصلة لانها لو كانت صلة يلزم ان يكون لفظ الذى مخبرا بها
 وليس كذلك بل مقتضى المقام ان الذى مخبر عنها لا مخبر بها فقوله لان الذى
 (مخبر عنها لا مخبر بها) دليل للمقدمة الاستثنائية الرافعة وانما قلنا ان الظاهر
 هذا لان المفهوم من كلام العصام جواز الحمل على الصلة بان يفسر قوله بالذى
 بقوله بما يعبر عنه بالذى يعنى ان المراد اذا اخبرت باسم الذى يعبر عنه بلفظ
 الذى فعلى هذا " يكون المخبر عنه الاسم الذى يعبر عنه بالذى فيكون الذى
 مخبرا به حينئذ يكون الباء صلة للاخبار وقوله (صدرتها) جواب لاذا (اى)
 اذا اردت الاخبار بالذى (اوقعت كلمة الذى او ما يقوم مقامها فى صدر الجملة
 الثانية) يعنى الجملة الحاصلة بعدها الاخبار وانما فسر صدرتها بقوله اوقعت
 الى آخرها لعدم تأنى معنى التصدير فى الحقيقة لان التصدير عبارة عن جهل شئ
 فى صدر شئ وفيه تعجب التصدير بارعاه الى الذى والى ما يقوم مقامه وتعين
 المضاف اليه الذى اضيف اليه المصدر المذكور فى ضمن التصدير (وجعلت

موضع الخبر عنه (قوله ا) اي في موضع ما هو (اشارة الى ان قوله مع موضع مفعول
 فيه جمعت وتفـ خبر الخبر عنه بقوله فـ ما هو (مخبر عنه) اشارة الى ان الما ادا بالخبر
 عنه هـ الذات الذي قصد الاخبار عنه حال كون ذلك القصد (ب) ماسة نة
 (الذي في الجملة الثانية) بجهة خبر معلومة في الجملة الاولى التي كان فيها قبل
 قصد الاخبار وان كان معلوما فيها بجهة اخرى وفي تفسير الخبر عنه بقوله
 بما هو مخبر عنه اشارة الى ان المراد به هو الذات التي تكون مخبرا عنه في الجملة الثانية
 وان اطلاق الخبر عنه عليه مجاز اولى باعتبار ما يؤل اليه لانه باعتبار وجوده
 في الجملة الاولى قبل الاخبار ليس بمخبر عنه فـ يمكن موضعه ايضا موضع الخبر عنه
 الحقيقي ثم اشارة الى كون هذا الوضع ليس بموضع الخبر عنه الحقيقي بقوله
 (يعني) اي يريد المصنف بقوله وجعلت موضع الخبر عنه (في موضعه الذي
 كان) اي ذلك الموضع (له) اي الذات الذي يكون مخبرا عنه في الجملة الثانية
 اي في المسأل وقوله (في الجملة الاولى) متعلق بكان يعني كان ذلك الموضع
 موضعاه في الجملة الاولى وقوله (ضميرها) مفعول ثان لجمعت وقوله (اي
 الكلمة الذي) تفسير لمرجع الضمير في لها مع التنبه على ان تأنيث الضمير تأويل
 الكلمة (واخرته) وقوله (اي المخبر عنه) تفسير لمرجع الضمير المنصوب
 في اخرته وقوله (عن الضمير) للاشارة الى المؤخر عنه اي اخرت اللفظ الذي
 يكون مخبرا عنه في الثانية حيث وضعت موضعه الضمير الراجع الى كلمة الذي
 (خبرا) (نفسه على الحال) اي قوله خبرا منصوب دلي انه حال من الضمير
 المنصوب في اخرته يعني اخرت الخبر عنه عن الضمير الراجع الى كلمة الذي حال
 كون ذلك المؤخر خبرا للبند الذي هو الموصول (او ضمن اخرته) يعني يحتمل
 ان يكون في نصب خبرا توجيه آخر وهو كونه مفعولا ثانيا لاخرته على تضمين
 اخرت يعني (معنى جعلته) لان التأخير عبارة عن جعل الشيء مؤخرا عن الشيء
 الآخر فجازان يريد به معنى جعلته (خبرا متأخرا) والحاصل ان الاخبار الذي
 يحصل بعده اشياء بتصدرته الذي وبوضعه الضمير الراجع الى الذي في موضع
 الاسم الذي اراد اخباره وتأخيرك لذلك الاسم عن ذلك الضمير وبجمله اياه
 خبرا عن ماصدر من الموصول ثم مثله مثلا لافعال (واذا اخبرت) وزاد الشارح
 همنا كلمة (مثلا) احترازا عن التخصيص في المفعول (عن زيد من) (جملة)
 (ضربت زيدا) والتفسير بتوسط الجملة بين من وبين مدخولها للاشارة
 الى ان المراد من ضربت زيدا الفظه ولما ذكر المصنف موضع التمثيل على طريق
 الاجمال اعتمادا على التفصيل السابق اراد الشارح ان يذكره تفصيلا فقبال
 (بكلمة الذي) يعني اذا اردت الاخبار عن زيد بكلمة الذي (او قضاها) اي

اوقعت كلمة الذي (في صدر الجملة الثانية) يعني الجملة التي تحصل بعد الجعل
 المتخصص (وجعلت في موضع ما) اي في موضع الاسم الذي (هو مخبر عنه)
 اي كان مخبرا عنه واخرته وبقي موضعه خاليا وذلك الموضع (في هذه الجملة)
 اي في الجملة الثانية التي اريد تحصيلها (اعني) اي اريد بذلك المخبر عنه الذي
 اخر وبقي موضعه خاليا (زيدا) اي لفظ زيدا اي الذي كان مفعولا في الجملة
 الاولى وهذا التفسير الثاني وهو قوله (والمراد بموضع) مبنی على ان المراد
 بموضع المخبر عنه (محله الذي كان) ذلك المحل (له) اي للمخبر عنه (في الجملة
 الاولى) يعني في جملة ضربت زيدا (وهو) اي ذلك المحل (محل المفعول
 من ضربت) فيكون المراد بالموضع محل الاعراب الذي وجد فيه المفعول
 لاذات المفعول والحاصل انك اذا جعلت في موضع ما هو مخبر عنه سواء كان
 موضع المؤخر في هذه الجملة او موضع زيد المفعول في الجملة الاولى (ضمير الذي)
 اي راجعا الى الذي (واخرت المخبر عنه اعني زيدا) في النسل المصنوع
 (وجعلته) اي وجعلت ذلك المؤخر (خبرا عن الذي) (قات الذي ضربته
 زيد) والواو في قلت ليس في نسخة الكافية لان قلت فيها جواب لقوله واذا
 اخبرت فلا يقتضي الواو واما اعتبار مزج الشارح للام المصنف مع كلامه فيقتضي
 الواو لانه على هذا معطوف على جماعته الذي هو بعض من كلام السارح
 ولما اختص الاختصار بالالف واللام في الجملة الفعلية من الجملة اراد المصنف
 ان ينبه عليه فقال (وكذلك) وفسره السارح بقوله (اي مثل الذي) للاشارة
 الى ان الكاف في كذلك بمعنى المثل والى ان اسم الاشارة اشارة الى لفظ الذي
 والكاف ان كانت حرفا تكون ظرفا مستقرا على انه خبر مقدم وقوله (الالف
 واللام) مبتدأ مؤخر كذا في المغرب ويحتمل ان تكون الكاف اسمية مع بقاء
 خبريه ويبعد ان يكون مبتدأ لان الفائدة من هذا الخبر افادة كون الالف واللام
 مثل ذلك لان الجهل في حكمهما في جواز الاخبار لا في نجس الامثال
 لكلمة الذي في هذا الحكم وقوله (في الجملة الفعلية) يجوز ان تكون ظرفا
 مستقرا مرفوعة المحل على انها عطف الالف واللام او ظرفا مستقرا منصوبة
 المحل على انها حال من الالف واللام كذا في زبني زاد وقوله (خاصة)
 حال من الجملة الفعلية يعني ان الالف واللام اللتين تدخلان في الجملة
 الفعلية حال كونهما خاصة فحكمهما في جواز الاخبار عن جزء من اجزاء
 تلك الجملة مثل حكم الذي في الجواز وفي الكيفية المخصوصة وهو بان تصدر
 الالف واللام وبان تجعل موضع المخبر عنه ضميرا للالف واللام وبان تؤخر المخبر
 عنه خبرا له مثالا اذا اردت الاخبار عن زيد في ضربت زيدا بالالف واللام

أبدلت الفعل الذى هو ضربت الى اسم الفاعل او الى اسم المفعول فتقول
 فى الاول الضاربة انا زيد وفى الثانى المضروب لى زيد وعلى جواز الامر بنى
 من اخذ اسم الفاعل ومن اخذ اسم المفعول بنى المصنف بصورة الدليل فقال
 (ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منهما) اى الجملة الفعلية والافليس
 من دأب المصنف لتعليل المسائل كناية عليه العصام ثم اللام فى ليصح متعلق
 بالاشتراط المتفهم من الكلام السابق يعنى انما يشترط كون صلتها جملة فعلية
 ثم اراد الشارح ان يبين علة اختصاص الالف واللام فى هذا الحكم بالجملة
 الفعلية فقال (فان صلة الالف واللام لا تكون الا اسم الفاعل او) (اسم المفعول)
 كما عرفت فيما سبق فلا تكون غيرهما من الاسماء والافعال والجمال صلة لهما
 فاذا انحصر جواز صلتها بهما لزم ان يكون ان كل ما يمكن ان يؤخذ منه اسم الفاعل
 او المفعول يجوز ان يكون صلة لهما وان لا يمكن اخذهما منه لا يجوز ان يكون
 صلة لهما والجملة الاسمية لا تجوز ان تكون صلة لهما لانها لا يمكن اخذها منه
 فان قلت يجوز ان يخبر عن زيد فى مثل زيد قائم وفى زيد اخوك فانه يجوز بناء اسم
 الفاعل منه قلت لا يجوز بناؤه بحيث يصح كونه صلة للالف واللام لانه انما
 يصح لو قال القائم زيد او المؤخيك زيد وليس كذلك بل يقال الهو قائم والهو
 مؤخيك والضمير لا يصح ان يكون صلة فعلى هذا لزم ان يقيد قولنا كل ما يمكن
 بقولنا بحيث يصح كونه صلة للالف واللام ولما كانت علة الجواز امكان اخذهما
 ولم يمكن الاخذ من كل الجمل بل من يعضها اراد الشارح ان يذكر شروط الامكان
 الاخذ فقال (ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من الفعل المبني للفاعل واسم المفعول)
 اى كذا يمكن ان يؤخذ اسم المفعول (من الفعل المبني للمفعول) لاطلقا
 بل بشرط ان يكون الفعل الذى تتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اى ما يجى منه
 الفاعل والمفعول بصفة مخصوصة وانما اشترط هذا (اذ غير المتصرف) اى
 لان الفعل الذى لا يتصرف (نحو نيم و بئس وحيد او عسى وليس لا يجى منه)
 اى غير المتصرف (اسم فاعل ولا مفعول) فاذا لم يجى منه باسم فاعل ولا مفعول
 لم يمكن اخذه منه واذا لم يمكن اخذهما منه (فلا يخبر بالالف واللام عن زيد)
 مثلا (فى ليس زيد منطلقا) ولا يخفى ان هذا شرط وجودى فشرع فى بيان
 شرط آخر عدى فقال (وبشرط ان لا يكون فى اول ذلك الفعل) اى الفعل
 الذى اريد الاخبار عن احد اجزائه بالالف واللام (حرف لا يستفاد من اسمى
 الفاعل او المفعول معناها) اى معنى تلك الحروف ومثال الحروف التى لا يستفاد
 معناها منهما (كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام عن
 زيد) اى الداخلة (فى جملة سيقوم زيد) وكذا سوف يقوم ولا يقوم وهلى يقوم

وانما لم يخبر بها من اجزاء هذه الجملة (فانه اذا بنى اسم الفاعل من سيقوم) اى مثلا (يكون) ذلك المسمى (قائما) اى دال على مجرد نسبة القيام الى الفاعل من غير دلالة على الزمان المستقبل ومن غير دلالة على معنى السين الدنى هو تقرب الاستقبال (فيفوت معنى السين) الدنى هو الغرض من تقدير المضارع به وفى حاشية العصام ان فيه بحثا لان السين تفيد التأخير كما ان صيغة المستقبل تفيد ذلك وصيغة الماضى تفيد التقديم فاذا لم يبالوا فى الاحبار بالالف واللام يفوت الزمان الدال عليه الجملة جازا لا يبالوا بفوت ما يفيد السين او سوف فانه بمنزلة الزمان ولانه يجوز ان يؤخذ من الفعل المنفى اسم الفاعل المعدول فيقال فى الاخبار عن زيد فى لا يقوم زيد لا قائم انتهى واقول حاصل بحثه ان الشارح لما اشترط جواز الاخبار بالالف واللام بعد كون الفعل محلى بالسين وسوف وحرف النفي وغيرها واثبت هذا الاشتراط بانه لو جاز كون الفعل على تلك الصفة واريد اشتقاق اسم الفاعل والمفعول منه لغات الغرض من تلك الحروف لانه لم يمكن اشتقاق احدهما من الفعل الدنى يتحلى بهذه الحروف مع بقاء المعنى المستفاد منها توجه عليه نقض بان يقال ان استدلال الاشتراط بهذا الدليل باطل لان هذا الدليل بعينه جار فى اسم الفاعل او المفعول المستقين من الفعل الماضى او المستعمل لانه لم يمكن ايضا اشتقاق احدهما من احدا الفعلين مع بقاء زمانيهما المعين مع انهما جازان واجيب بدعوى الفرق بينهما بان النحاة لم يبالوا بفوت ما يفيد الفعل من الزمان المعين ورد بانه اوجاز عدم مبالاةهم بفوت ما يفيد الفعل من الازمنة فلم لا يجوز عدم مبالاةهم ايضا بفوت ما تفيد تلك الحروف ويمكن ان يجاب بابطال الفوت اعنى فوت الغرض المستفاد من الازمنة فى الفعل المجرد بان اسم الفاعل والمفعول وغيرهما من الصفات المشتقة تدل على الزمان فى الجملة فاذا اشتقت من فعل تفيد البتة مقارنته بزمان واما التعيين فيجوز ان يستفاد من القرائن بخلاف ما يستفاد من الحروف المذكورة من التقريب والنفي لان الصفة لا تدل بذاتها عليها مع ان الغرض والمقصود من بناء الفعل المذكور اتما هو افادة ذلك المعنى المقيد بقيد مخصوص فلا يلاحظ فيه وجود القرينة الدالة على معنى السين والنفى ثم شرع المصنف فى فائدة ذكر القيود اللازمة فى الاخبار فقال (فان تعذر امر منها) وقوله (اى من الامور الثلاثة) تفسر لمرجع الضمير المجزوء فى منها وقوله (التي هى تقدير الموصول) صفة كاشفة للامور الثلاثة وهى تقدير الموصول (ووضع عائدا الموصول مقام ذلك الاسم وتأخير ذلك الاسم خبرا) وهذه الثلاثة هى اركان جواز الاخبار وانا حاز اجتماع كلها جاز الاخبار وان لم يجز واحد من الثلاثة (تعذر الاخبار) اى لم يجز

الاخبار المذكور سواء وجد جواز الامر بن الاخبار بن اولم يوجد ثم شرع
 المصنف في اثبات اشتراط وجود الامور الثلاثة بالاستدلال بحكمهم في امتناع
 الاخبار المذكور فقال (ومن ثمة) الجار متعلق باستماع المذكور بعدها على سبيل
 التنازع والمشار اليه بثمة هو مافسره الشارح بقوله (اى من اجل انه اذا عذر
 امر منها تعذر الاخبار) يعنى ان الحكم بامتناع الامر الاتى يلزم من ثبوت تلك
 القضية الشرطية وفي هذا التفسير اشارة الى ان من فى من ثمة تعليلية يعنى
 اللام والى ان المشار اليه بثمة هو تلك القضية ولا يخفى ما فى إطلاق الاسم
 الموضوع للإشارة الى المكان على القضية الكلية من المجاز فافهم (اشتهع
 الاخبار) وقوله (بالذى) قيد وقوعه (فى ضمير الشأن) ثم شرع الشارح فى تصوير
 جريان الاخبار بقوله (بان يكون) اى لو فرض الاخبار الممتنع بطريق ان يكون
 (ضمير الشأن مخبرا عنه) وقوله (لا متناع تصدر الجملة) دليل لامتناع الاخبار
 الذى يتوقف جوازه على جواز مجموع الامور الثلاثة فامتناعه يحصل بامتناع
 امر منها وههنا امتنع الاخبار بامتناع امر منها هو امتناع تصدر الجملة (بالذى)
 اى جعل الجملة الاولى مصدرة بالذى (وتأخير الخبر عنه خبرا) واعلم ان المنفهم
 من ظاهر هذا الكلام ان الممتنع الذى يقتضى الاخبار هو الشئان تصدر الجملة
 وتأخير الخبر عنه وانس كذلك بل هو امر واحد وهو تأخير الخبر عنه لانه استدلال
 على امتناعه بقوله (لوجوب تقديمه) اى تقديم ضمير الشأن (على الجملة) فيكون
 تأخيرها منافيا لهذا الوجوب واما ذكر التصديق فلكونه سببا موجبا للتأخير يعنى
 ان هذا الامتناع لرتب الامر بن المتأخرين على ضمير الشأن لانه ترتب على كونه
 ضمير الشأن تقديمه على الجملة وعلى كونه مخبرا عنه تأخيرها واجتماع هذين
 الامر بن هو اجتماع مقتضين لانه يلزم حينئذ ان يكون ضمير الشأن موجبا
 للتقديم والتأخير (و) (كذلك امتنع فى) اى الاخبار (الموصوف) اى فى الاسم الذى
 كان موصوفا بتوصيفه بصفة واريد بالاخبار بالذى عن هذا الموصوف فقط
 (بدون الصفة) اى بان لا يراد الاخبار به مع صفته لانه لو اراد بالموصوف مع
 صفته لم يمتنع وقوله (و) فى (الصفة) عطوف على قرله فى الموصوف اى امتنع
 الاخبار ايضا فى الصفة التى اراد الاخبار عنها (بدون الموصوف فلا يجوز
 فى ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذى عن زيد) اى عن الذى هو الموصوف
 (بدون العاقل) الذى هو الصفة (ولا عن العاقل) اى ولا يجوز ايضا ان يخبر
 بالذى عن العاقل فقط (بدون زيد) الموصوف لانه لا يجوز كل منهما وهو الاخبار
 عن الموصوف بدون الصفة والاخر هو الاخبار عن الصفة بدون الموصوف

(لاستلزامه) اى لاستلزام الاخبار (وقوع الضمير صفة) في الشق الثاني (او موصوفا في الشق الاول) وفيه لف ونسب منسوس كالابتنحي لانه لو امكن الاخبار عن زيد فقط. في المثال المذكور لزم تأخيرها عن محل خبر الموصول الذي صدر ولزم ايضا جعل محل زيد ضميرا وابقاء لفظه في محله لذللك الضمير بان يقال الذي ضربته العاقل زيد فحينئذ يلزم ان يكون الضمير موصوفا وهو غير جائز وكذا لو ارد الاخبار عن لفظ العاقل فقط يلزم تأخيرها واقامة الضمير في محله فيقول التركيب الى ان يقول الذي ضربت زيدا هو العاقل فحينئذ يلزم ان يكون الضمير صفة لزيد وهو غير جائز ايضا لان الضمير كما لا يجوز كونه موصوفا كذلك لا يجوز كونه صفة لما سبق في باب الصفة (بخلاف ما) اى الامتناع في صورتين حاصل ملابسا بخلاف جواز الاخبار (اذا اخبرت عن مجبو عهما) اى عن مجموع الموصوف والصفة يجعل المجموع مخبرا عنه (فيقال) اى فيجوز ان يقال (الذي ضربته زيد العاقل) فانه لا محذور في هذا التركيب من جعل الضمير موصوفا او صفة (و) (كذلك امتنع) في (المصدر العامل) اى كما امتنع الاخبار بالذي فيما ذكر امتنع ايضا في المصدر الذي يعمل بدون المعمول بان اريد الاخبار عنه فقط (بدون المعمول فلا يجوز) اى الاخبار (في نحو عجت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذي عن دق القصار) اى عن المصدر مع فاعله الذي اضيف هو اليه (بدون الثوب) اى بدون مفعوله الذي هو الثوب فيقول الى ان يقول الذي عجت منه الثوب دق القصار وانما امتنع هذا (لانه يؤتى الى ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق القصار) وهو الضمير المجرور في منه (عاملا في الثوب ناصباله) فلا يجوز اعمال الضمير (وبخلاف الذي عجت منه دق القصار الثوب) بان اريد الاخبار عن مجموع المصدر وفاعله ومفعوله فلا محذور فيه (و) (كذلك امتنع) في (الحال) اى كما امتنع الاخبار المذكور فيما ذكر من الموصوف وغيره امتنع ايضا في الحال اى في الاسم الذي وقع حالا لانك اذا اخبرت عن قائما في قولك ضربت زيدا قائما فقلت الذي ضربته زيدا اياه قائم يمتنع ان يقع اياه مقام قائما وانما امتنع فيها (لان الحال يجب ان تكون نكرة) كما قال في باب الحال واصلها ان تكون نكرة واذا وجب في الحال ان تكون نكرة (فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعه) اى في موضع الاسم الذي وقع حالا (بالحالية) اى بحمل الصفة التي كانت في الاسم المخبر عنه التأخر عن الضمير الذي جعل في موضعه فاذا حصل التساوي بين مقتضى الحالية وبين مقتضى الضمير امتنع ايضاع الضمير موقعا فاذا امتنع الايقاع المذكور امتنع الاخبار عنه لامتناع احده شروط الاخبار (و) (كذلك امتنع) في (الضمير المسحق اغبرها) يعني وكذلك امتنع الاخبار عن الضمير الذي هو مستحق اغبرها اى لغبر

كلمة الذي وفسر الشارح الضمير المؤنث اراجع الى الذي بالكلمة ليصح رجوع
 ضمير المؤنث اعني ضمير غيرها الى الذي وهذا كما اذا اردت الاخبار عن الضمير
 المنصوب المنصل اراجع الى زيد في زيد ضربته وصدرت الذي واخرت الضمير
 المنصوب عن محله وقلت الذي زيد ضربته هو امتنع هذا التركيب (لا امتناع
 تصدير الذي) وانما امتنع التصدير (لاستلزام ذلك) اي التصدير (عود الضمير)
 اي عود ضمير ضربته مثلاً (اليها) اي الى كلمة الذي واذا ارجع ذلك الضمير اليها
 (فيبقى ذلك الغير) وهو زيد (بلا ضمير) فامتنع ارجاع الضمير الواحد الى المستحقين
 فامتنع الاخبار (و) (كذلك امتنع) اي الاخبار في (الاسم المشتمل عليه) يعني
 في الاسم الذي يشتمل عليه (اي على الضمير المستحق غيرها) اي غير كلمة الذي
 (نحو قولك زيد ضربت غلامه) اي مثال الاسم المشتمل على الضمير نحو غلامه
 في تركيب زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه (لكونه اسماً مشتملاً
 على الضمير الذي يستحق زيد الذي هو غير كلمة الذي) بان يقل الذي زيد ضربته
 غلامه لانك اذا جعلت الضمير (اي الذي في غلامه) عائداً الى الموصول (اي الذي
 صدرته) (بقي المبتدأ) وهو زيد (بلا عائداً) وهو لا يجوز (وان جعلته عائداً الى المبتدأ
 بقي الموصول بلا عائداً وكل منهما) اي كل واحد من بقاء المبتدأ بلا عائداً وبقاء
 الموصول بلا عائداً (ممتنع فان كل واحد منهما مستلزم للعائد اما المبتدأ فمحذوف
 العائد اليه في الجملة شاذ واما الموصول وان جاز فيه حذف العائد المقول لكن
 فلا يجوز في باب الاخبار (وما الاسمية) الواو استئنافية وما مبتدأ والاسمية
 صفتها وما بعده من قوله موصولة وما عطف عليه خبره وانما قيدها بالاسمية لانها
 هي الموصولة (لا) ما التي هي (الحرفية فانها) اي فان ما الحرفية لا تكون موصولة
 لان الحرفية قسمان (اما كافية) اي مانعة لعمل ان وغيرها من أثر العوامل
 (نحو انما زيد قائم) وكذا انما بالفتح وانما ولكنما (واما نافية) اما داخلة على الفعل
 (نحو ما ضربت زيداً) اما داخلة على الاسم نحو (ما زيد قائماً) وكلاهما يستلزمان
 بموصولين قال العصام ان في ذكر المصنف لفظ ما وصف الاسمية وبيان معانيها
 التي هي غير كونها موصولة فالتين احدهما ان لفظه ما مشتركة بين الحرفية
 والاسمية حيث وصفها بالاسمية للاحتراز عن الحرفية ففهم منه انها كما تكون
 اسمية تكون حرفية وثانيتهما بيان ان ما الاسمية لا تختص بالموصول بل هي
 كما تكون موصولة كذلك تكون استفهامية وغيرها يحصل به الاستفناء عن وضع
 باب مخصوص اخره من المعاني وهذا عادة المصنف حيث استغنى بذكر باب اسماء
 الافعال عن ذكر باب مستقل لغير اسماء الافعال وادرج في باب ما ليس من اسماء
 الافعال هذا خلاصة ما في العصام وهذا البيان من العصام على ما ذكرنا

من حل كلام المصنف على هذا المعنى دفع لما نطن بعض الشراح بحمل مراده على انه اراد به بياناً لم ليس بموصول في بابهِ وليس كذلك اقوات القائلين فيه وقال ايضا ان في حصر الحرفية في الكافة والثانية نظرا لان المصدرية وكذا الزائدة حرفية ايضا ويمكن ان يقال ان مراد الشارح حصر الحرفية التي يعم دخولها على الفعل والاسم مع كونها موضوعا للمعنى واما المصدرية فمخصصة بالدخول على الفعل والزائدة لبس لها بمعنى والله اعلم وقوله (موصولة) خبر لما وحقاها من غير العقلاء (نحو عرفت ما اشتريته) ومن العقلاء نحو قوله تعالى والاسماء وما بناها وانما كتفى الشارح بمنال واحداشارة الى التمثيل بالاصل واستثناءه بتمثيله في الاجمال (والاستفهامية) اى ما الاسمية كما نكون موصولة كذلك تكون استفهامية يعنى انها منسوبة الى الاستفهام الذى هو جزؤه معناها من قبيل نسبة الكل الى الجزء كذا في الامتحان سواء كانت داخلية على الاسم او على الفعل مثال الاول (نحو ما عندك) مثال الثانى (نحو ما فعلت) ونحذف الفها مع الجار المضاف نحو كتابم عندك ومع الجار من الحروف نحو قوله تعالى عم يتساءلون للفرق بينها وبين الموصولة من نحو عما كانوا يعملون ولذا لا نحذف قبل ذا الموصول لاختصاصه بالاستفهام وتلحقها هاء السكت في الوقف كما وقد نستعار للمعنى من معان تناسب الاستفهام كالتحقير والتعظيم والتعجب والانكار (وسرطية) اى تكون بمعنى السرطولها حراء (نحو ما تصنع اصنع) وكذا قوله تعالى ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها (وموصوفة) اى بمعنى شئ (اما) موصوفة (بمفرد نحو مرت بما يحب لك اى بشئ) يحبك فان محب مفرد اى ليس بجمله (واما) موصوفة (بجمله) نحو * ربما كره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال (وفسره الشارح بقوله (اى رب شئ تكرهه النفوس) الاشارة الى ان ما بمعنى شئ والى انه مفعول لقوله تكره وقدم عليه للصدارة اللازمة لرب وجمله تكره صفتها فقوله فرجة بفتح الفاء وسكون الراء انفراج الغم وانكشافه والعقال بكسر العين جبل تشبیه الدابة ليمتصها عن القيام والمعنى رب امر تكرهه النفوس له انفراج سهل سريع كحل عقال الدابة بالسهولة فانه لا يحكم ربطه ثمة الاحكام بل يسند على وجه يكون حله سهلا وقوله فرجة جملته فعلية حاله متغيرة بالامر يعنى ورب ما تكره النفوس من الامر والحال انه قد حصل له الانفراج لانه قل الحل لم يدرك كونه مشدودا لسهولة الحل فلما انفرج بحل العقال علم في ذلك الوقت انه كان مشدودا به (وتامة) اى ما الاسمية تكون تامة يعنى غير محتاجة الى صلة ولاصفة كذا فسرهُ بعض الشراح وقال العصام قلت ولاموصوف انتهى يعنى انه كما يجب تفسيرها بانها غير محتاجة الى صلة ولاصفة يجب ايضا

ان يقول ولا موصوف لانه كما يجب الاحتراز عن الموصولة والموصوفة يجب الاحتراز ايضا عن الصفة كما سيحى بعد ها اقول بل يجب ايضا ان يحتراز عن الاستفهامية بان يقول ولا استفهام كافي الامتحان ويمكن ان يقال ان مراد الشارح الذى فسر ما به وحصر الاحتراز عن الامر بن لیس نفسيرا حقيقةا لها بل مراده منه الاحتراز عن بعض ماعداه ويحتمل ان يقال ان مراد بالاحتياج احتياج المندم الى المؤخر واحتياج الموصول والموصوف من هذا انقبيل واما احتياج الصفة الى الموصوف فن قبيل احتياج المتأخر الى المتقدم فتأمل وقوله (بمعنى شئ) طرف مستقر مرفوع محلا على انه صفة لتامة ولما وقع الاختلاف بين الحجة فى ان التامة هل هى بمعنى شئ النكرة والمعرف اراد الشارح ان يذكر هذين المذهبين فقال (منكر) اى التامة التى تكون بمعنى شئ اتمهى بمعنى شئ منكر (عنداى على والشئ المعروف) اى وافها بمعنى الشئ المعروف باللام (عند سدويه) ولما ذهب المصنف الى مذهب ابن على قدمه الشارح ومناه (نحو قوله تعالى فنعماهى) فاذا فسرت على المذهب الاول قبل (اى نعم شئ هى) بان يكون فاعل نعم هو ما وانما يجوز كونه فاعلا لكونه معنى الشئ المعروف بسيد كر الشارح سائر احوالها فى افعال المدح (وصفة) اى ما الاسمية صفة يعنى تكون صفة لنكرة لافادة الابهام فى تلك النكرة (نحو اضربه ضربه باما) ثم فسره الشارح بقوله (اى ضرب كان) يعنى فائدة توصيف تلك النكرة بما تعمم الضرب بانه باى ضرب تضربه يحصل المطلوب واختلف فى حال التى تلى النكرة من افادة الابهام وتوكيد التكرير فقال بعضهم انها اسم فعنى مثلا ما مثلا اى مل وقال بعضهم انها زائدة وقيل انها حرف للتقليل وفائدة ما هذه اما التحقير او التعظيم او التوزيع فعنى اضربه ضربه ما هو ضربه حقيرا او عظيما او نوعا من الضربات او ضربه قليلا وقوله (ومن كذلك) جملة اسمية معطوفة على جملة ما الاسمية موصولة الخ يعنى ان من التى من اقسام الاسم كفى كونها مشتركة بين ما ذكرت من المعانى وانما لم يقيد بالاسمية ولم يقل ومن الاسمية كما قال وما الاسمية لان من لا تجبى حرفا لا عند الصربية ولا عند الكوفية الا انها قد تزداد عند الكوفية بناء على تجوزهم زيادة الاسماء (اى يكون) من (موصولة) وهو ما نحن فيه (نحو اكرمت من جاءك واستفهامية) اى وتكون استفهامية (نحو من غلامك ومن ضربت) فن فى المثال الاول اما مبتدأ واما بعده خبره او على العكس وفى المثال الثانى مفعول لضررت (وشرطية) اى وتكون شرطية كما يكون ما كذلك (نحو من تضرب اضربه موصوفة) اى وتكون من موصوفة كما تكون ما كذلك (اما بمفرد) اى وبعد كونها موصوفة اما ان تكون

موصوفة بمفرد (نحو قوله) اى قول حسان بن ثابت رضى الله عنه في مقام الافتخار والابتهاج في كوننا من امة محمد صلى الله عليه وسلم اى نحو قوله من غيرنا في قوله (وكفى بنا فضلا على من غيرنا* حب النبي محمد ايانا* اى على شخص غيرنا) وحب النبي فاعل كنى وهو مضاف الى فاعله وهو النبي وايانا مفعوله وقوله فضلا حال من حب النبي وحب النبي وان كان مؤخرا لكنه مقدم في الرتبة لكونه فاعل كنى وقوله على من متعلق بالفضل ومن موصوفة وغيرنا بالجر صفة يعنى كنى حب نبينا محمد عليه السلام ايانا يعنى اصحابه وامته حال كون ذلك الحب فضيلة عظيمة على من غيرنا اى غير امة محمد عليه السلام من الامم (او) تكون موصوفة (بجملة نحو من جاءك قد اكرمه) فمن مبتدأ وجملة جاءك صفة وجملة قد اكرمه خبر وقوله (الا في التامة) استثناء من الظرف المستقر وظرفه اى ان لفظ من كائن مثل ما في جميع الامور المذكورة الا في التامة (والصفة) يعنى لا تكون من تامة ولا صفة كما قال السارح (فان كلمة من لا تجي تامة ولا صفة) و اشار بقوله لا تجي الى ان عدم كونها مستعملة في التامة والصفة انما هو لعدم ورودها في كلام العرب وقال العصام وفيه رد لابي على حيث اثبت مجي كلمة من في التامة وقال في القاموس انها تجي تامة فاختار المصنف عدم ثبوته حيث نصر عليه وفيه مباحث اهملها المصنف منها ان كلمة من خصت بما يعلم وخصت بما لا يعلم واما نحو قوله تعالى فذهب من عيسى على بطنه ونفس وما سواها حيث استعملت من في الآية الاولى فيما لا يعقل واستعملت كلمة ما في الآية الثانية فيما يعلم فقال صاحب الامتحان انها مجازان ومنها انها يقعان على الواحد والمذكر والمثنى والجمع والمؤنث ومنها ان لفظهما مفرد مذكر وقد يعبر بهما عن المؤنث والمثنى والجمع فيحمل تارة على اللفظ ويقال ضربت من قام من الانسانين او الاناسى او الهندين او الهنديات ويقال ايضا عرفت ما فعلته من الامر بن او الامور وقد يحمل تارة على المعنى فيقال ضربت من قام وقاما وقاموا وقامت وقن وعرفت ما فعلته وفعلتهما والحمل على اللفظ اكثر من الحمل على المعنى كذا في الامتحان (واى) اى حكم هذا اللفظ الذى كان معدودا من الموصولات حال كونه (للمذكر) اذا كان مجردا عن التاء (واية) اى وحكم لفظاية حال كونها (للمؤنث) اذا كان بالتاء (كن) اى حكمهما مثل حكم من (في ثبوت الامور الاربعة) وهي وقوعها موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة (وانتفاء التامة والصفة) اى في انتفاء التامة والصفة يعنى ان هاتين الكلمتين تقعان موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة ولا تقعان تامة وصفة ولا يخفى ان وجه الشبه متعدد من ثبوت الامور ومن انتفاء الامر بن لانه مركب منهما فلا يتوهم

ان المركب من التبت والاشفاء عديمى على انه يمكن ان يأخذه مركبا مع اندفاع
 التوهم بان الثابت غسبر المنتفى فافهم ولما اكتفى المصنف بالتشبيه ولم يتعرض
 لامثلها ارد الشارح ان يبين الامثلة فقال (فاى الموصولة) اى مثال كلمة اى التى وقعت
 موصولة (نحو اضرب ايهم لقيت) فاى بالنصب اكونه مفعول اضرب وهو
 مضاف الى ضمير الجمع وجملة لقيت عملتها (والاسفهامية) اى مثال هذه الكلمة
 التى وقعت اسفهامية (نحو ايهم اخوك وايهم لقيت) فاى مرفوع لفظا على انه
 مبتدأ ومضاف الى الضمير واخوك خبر، (والشرطية) اى ومثال كلمة اى التى
 وقعت شرطية (نحو قوله تعالى ايا ما تدعووا فله الاسماء الحسنى) فقوله ايا منصوب
 لفظا على انه مفعول لفعل الشرط وهو تدعو وما زائدة وجملة له الاسماء الحسنى
 جزاء الشرط ومعنى الآية اى اسم من الاسمين المذكورين وهما ما ذكرنا فى اول
 الآية من قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن فنداؤه تعالى بهم اجاز لان الله
 اسماء كثيرة حسنة (والموصوفة) اى مثال الكلمة التى وقعت موصوفة (نحو
 يا ايها الرجل) فاى منادى مبنى على ما رفع به وهو الضمة ومعرفة لكونه منادى
 والرجل صفة واختلفوا فى ان اى هل تكون موصوفة بالنكرة فالأخفش اجاز
 كونها نكرة موصوفة وخص الشيخ الرضى كونها معرفة بالنداء ولما توجه
 على هذا الحصر سؤال وجواب ذكره الشارح بقوله (قيل اى) اى كلمة اى
 (تقع صفة اتفاقا) بين النحاة فى قوله مررت برجل اى رجل فيلزم على المصنف
 ان يقول واى اى لافى التامة (فلم جعلها المصنف كمن التى لاتقع صفة اصلا
 واجيب بان ايا الواقعة صفة هى فى الاصل) ليست بصفة بل هى (اسفهامية)
 فى الاصل (لان معنى مررت برجل اى رجل) ليس معناه توصيف الرجل
 الاول باى بل معناه ان هذا الرجل (اى رجل عظيم يسئل عن حاله) اى حاله
 التى تكون سببا لعظمته لانه عظيم (لا يعرفه كل احد) وهذا الجهل يكون
 سببا للسؤال واذا كان معناه هذا (فنقلت) تلك الكلمة (عن الاسفهامية الى
 النصفة) فان سبب الاستفهام هو الجهل فى ذات المسؤل عنه اذ فى صفة وسبب
 الجهل توصيف الرجل بالعظمة فيكون من قبيل اطلاق المسبب على السبب
 (وهى) ولما كان هذا الضمير مفردا مع ان كلمة اى واية مشتركتان فى الحكم
 الا ترى ان الشارح ان يصحح ارجاع الضمير المفرد المؤنث ففسره بقوله (اى
 كل واحدة من اى واية) يعنى كل واحدة من هاتين الكلمتين (معربة) وقيد الشارح
 كونها معرفة بقوله (بالاتفاق) ليظهر فائدة التقييد بقوله (وحدها) يعنى
 ان تقييد المصنف بقوله وحدها وان القصر المستفاد منه انما هو قصر اضافى
 بالنسبة الى الاختلاف الواقع فى البواقي من الموصولات كما هو مقتضى تفسير

الشارح بقوله (لا يشاركها) أى لا يشارك كل واحدة من الكلمتين (فى الاعراب) أى فى كونها معرفة (غيرها) أى غير كل واحدة من الكلمتين حال كون ذلك الغير (من الموصولات) أى من باقى الموصولات (لاعلى الاختلاف) أى لا يشارك فى كونها معرفة مع وصف الاختلاف وتلك المشاركة (فى) كلمة (اللذان واللتان وفى) كلمة (ذواتية) يعنى اتفاق الحاة فى كون بعض الموصولات معربا محصور فى هاتين الكلمتين دون سائر الموصولات لان بعض الواقع من الموصولات معرب ايضا لكنه معرب بالاختلاف كما فى اللذان واللتان وذواتية الطائفة وقد سبق بيان الاختلاف الواقع فى الاعراب والبناء فى اللذان واللتان واما فى ذو فان منهم من يعربه مع لزوم صيغة الافراد والتذكير فى استعمال اية نحو قوله * فاما رجال موسرون ايتهم * فحسبى من ذى عندهم ما كفايا * يعنى اما الرجال الاغنياء الذين ايتهم فالذى يكفىنى من الذى حصل عندهم ما كفايا من المؤنة وغيرها فان قوله من ذى مجرور بالياء بالجار الذى هو من فاستعمل ذو معربا فى هذا القول وقال فى الامتحان وذو الطائفة مبنية فى أشهر اللغات لاتصرف تقول جافى ذو فصل وذو فعلا ورأيت ذو فعلا وقد تغير فى التذكير والافراد وغيرها أى التأنيث والثنية والجمع مع اعراب جميع متصرفاتها حلا على الذى يعنى صاحب نحو هذان ذوا اعرف وهاتان ذواتا اعرف وهؤلاء ذووا اعرف وذوات اعرف ومنهم من يقول ذوللذكر وذات مضمومة للمؤنث ويوحدا فى كل حال ومنهم من يقول فى جمع المؤنث ذوات مضمومة فى كل الاحوال انتهى واعرض العصام على الشارح على حل قوله وحدها على الحصر بالاعراب الاتفقى وثابت الاعراب الاختلافى لبعض الموصولات الناقية حيث قال نص المصنف بقوله وحدها على رد اعراب اللذان وذو الطائفة يعنى انها ليستا بمعربتين عند المصنف فقوله وهى معرفة وحدها محمول على ان مطلق الاعراب مخصص بهاتين الكلمتين دون سائر الموصولات ثم قال وقد وضع الشارح ما قصده يعنى ما قصد المصنف بجعل بيانه مختصا بما هو المتفق عليه ويمكن ان يجاب من طرف الشارح بان وجودا لاختلاف بين الحاة فى اللذان وذو الطائفة مشهور وان لم يذهب اليه المصنف ومع قيام جواز كون المصنف غير مكر لهذا الخلاف يكون حله على وجه لا يشعر بالانكار كما حله الشارح عليه اولى من حله على وجه يشعر بالانكار كما حله عليه الحشى فلذا اختار الشارح العلامة هذا الوجه الاول ثم شرع الشارح فى بيان وجه كونه الكلمتين معربتين من بين الموصولات فقال (وانما اعربت) أى انما اعربت كل واحدة من اى وابية مع ان الاصل فيهما هو البناء وكونهما معربين على

خلاف ما هو الاصل فيهما (لانه التزم فيهما) اى فى كل واحدة من كلمة اى واية (الاضفة) اى ايضا فتتهما (الى المفرد) وقوله (التى) صفة الاضافة اى الاضافة التى (هى من خواص الاسم المتكهن) اى الاسم المنصرف الذى يقبل الجر بالكسر بخلاف غير المنصرف وقوله (فلا يرد) تفريع على قوله لاضافة المفرد فحينئذ لا يرد التقص بكلمة (حيث واذا واذا) لانها وان كانت اسماء التزم فيها الاضافة لكن الاضافة المترتبة فيها هى الاضافة الى الجملة لا الى المفرد التى هى من خواص الاسم المتكهن وقوله (الا) استثناء مفرغ وقوله (اذا) ظرف لقوله مغربة وتوسيط الشارح قوله (كانت موصولة) ليحصل الاحتراز عما اذا كانت موصوفة لانهما اذا كانتا موصوفتين فهما مبنيتان مطلقا كما يجبى ولم يتعرض له المصنف لان سياق كلامه يدل على هذا القيد وهو قوله (حذف صدر صلتها) فان ذكر الصلة معن عنه يعنى ان كل واحدة من الموصولتين معربة فى جميع الاوقات الا وقت كونها موصولة وحذف صدر صلتها اى صلة كل واحدة من الكلمتين المعربتين ومثل حذف صدر الصلة (نحو قوله تعالى نم نزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا) وهذا (فين) اى فى قراءة من (قرأ) كلمة اشد (بالضم) على انه خبر للبتدأ وهو الضمير المرفوع المفصل فى التفسير الذى فسره الشارح بقوله (اى ايهم هو اشد) ثم شرع فى بيان وجه كونها مبنية فى هذه الصورة فقال (وانما بنيت اى انما بنيت كل واحدة منها حال كونها موصولة عند حذف صدر صلتها لتأكد شبهة) اى لوجود تأكد مناسبة المذكور (الحرف) لانها لما كانت موصولة كانت مشابهة للحروف فى الاحتياج وهو احتياجها الى الصلة ثم لما حصل لها المشابهة الاخرى (من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة) وهو حذف صدر الصلة زاد لها الاحتياج الآخر فتأكد الاحتياج القديم فاصبحت صلة الاعراب ولما كان الاصل فى المبنى ان يبنى على السكون احتاج الى علة اخرى للبناء على الحركة فقال (وبنيت) كل واحدة منهما (على الضم تشبيها لها) اى لجهلها مشبهة (بالغايات) نحو قبل وبعد وقوله (لانه حذف منها) اى من كل واحدة منهما بيان لوجه التشبيه يعنى انها مشبهة بالغايات فى الحذف فى كل منها ومن الغايات بعض ما يوضحها وينها لانه حذف منها بعض ما يوضحها وهو صدر الصلة (كما حذف من الغايات ما يثبتها وهو المضاف اليه) ثم شرع فى بيان الفرق بين كونها موصولة وبين كونها موصوفة حيث استثنى الاول ولم يتعرض للثانى فقال (ولم يستثنى اى وانما لم يستثن المصنف (الموصوفة) اى الحالة التى كانت كل واحدة منهما موصوفة مع ان استثناءها لازم ايضا (لبنائه) وعدم استثناءه مستلزم لدخولها

في المستثنى (مثل يايها الرجل) لان اي ههنا موصوفة مبنية (كما استثنى التي)
 اي كما استثنى المصنف الموصولة التي (حذف صدر صلتها لانه) اي لان المصنف
 (ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى) حال كونه (مفردا معرفة فهو مبني)
 سواء كان من لفظ اي وايه او غيرهما (وبناء الموصوفة) اي وبناء كل واحدة
 من الكلمتين حال كونها موصوفة (لهذا) اي لكونها داخله في المنادى المفرد
 المعرفة فاذا بنيت لكونها منادى حصل المقصود (فلا حاجة الى الذكر ثانيا)
 لانه حيثئذ يلزم تحصيل الحاصل ثم شرع المصنف في مسائل ماذا من حيث
 الاحتمالات الجارية في معناها ومن حيث ان تغير معناها يقتضي التغير في جوابها
 فقال (وفي) توسط الشارح بين الجار والجرور لفظ (قولهم) يفيدان استعمال
 (ماذا صنعت) ليس بكلام مخصوص بل شايع مشهور متداول في محاوراتهم
 ويحتمل ان تكون فائدة الزيادة تصحيح دخول الجار فيه بان يكون المراد من ماذا صنعت
 لفظه والحاصل ان في ماذا صنعت ظرف مستقر خبر مقدم وقوله (وجهان)
 مبتدأ مؤخر يعني ان في ماذا صنعت اي المركب من الاستفهامية الواقعة بعدها
 لفظة ذا الموصولة ومن فعل مخاطب غير مشتمل على ضمير المفعول الراجع اليه
 توجيهين في معنى ماذا (احدهما) اي احد الوجهين وتوسط الشارح قوله
 (ان معناه) (لاشارة الى ان قوله (مالذي) خبر لقوله احدهما لكن مجرد قوله
 مالذي لا يرتبط بالمبتدأ لان المبتدأ عبارة عن الوجه بمعنى التوجيه والتوجيه
 يقتضي ان يكون تصديقا لانه لا يقال وجهت زيدا بل يقال وجهت بان زيدا
 قائم اوقاعد فيقتضي ان يصحح قول المصنف بان يقال ان مراده من احد الوجهين
 ان معنى ماذا هو مالذي وقوله (على ان يكون) بيان لطريق التوجيه الاول
 بان يقول ان كون معنى ماذا بمعنى مالذي بناء على ان يكون (ذا) اي لفظا ذا
 وحده (بمعنى الذي فيكون التقدير) اي تقدير مجموع الكلام (اي شيء الذي
 صنعت) قوله اي شيء مأخوذ من ما الاستفهامية وقوله الذي مأخوذ من ذا
 ولما كان ذا على هذا التقدير موصولا وجلة صنعت صلتها فيقتضي العائد فسرره
 الشارح بقوله (اي صنعته) يعني العائد الى الموصول محذوف ثم اراد توجيهه
 اعراب ما ذابعد توجيهه معناه فقال (فما) اي كلمة ما في ماذا (مبتدأ وما) اي
 والكلمة التي (بعده) اي بعد ما وهو ذا بمعنى الذي ههنا (خبره) والجملة الحاصلة
 منهما جملة اسمية (او بالعكس) بان يكون ما الاستفهامية خبرا مقدما والموصول
 مبتدأ مؤخر اتم شرع في بيان كيفية الجواب المطابق لهذا التوجيه فقال (و)
 (حيثئذ) اي حين اذ كان ماذا بمعنى مالذي (جوابه) اي يكون المناسب في جواب
 السؤال (رفع) ولما احتمل ان يكون قوله رفع اسما وان يكون فعلا مجهولا حيث

يساعد الخاط على كلا الاحتمالين اختار الشارح الاحتمال الاول حيث فسر بقوله
 (اي مرفوع) وأشار العصام في حاشيته الى الاحتمال الثاني حيث قال ولك
 ان يجعله فعلا مجهولا انتهى بمعنى بان يكون رفع فعلا مجهولا ونائب الفاعل
 الذى تحته راجعا الى المبتدأ والجملة الفعلية خبرا له ولا يخفى ان ما اختاره الشارح
 اولى وان كان محتاجا الى جعل المصدر بمعنى المفعول لانه مفرد مطابق لما هو
 الاصل في الخبر ثم اشار الى المعنى المقضى للرفع بقوله (على انه) اى على ان لفظ
 (الذى يجاب به) خبر مبتدأ محذوف (كما اذا قلت) في جوابه (الاكرام) اى لفظ
 الاكرام بالرفع وتقدير الكلام مع المبتدأ المحذوف ما فسر بقوله (اى الذى) وهو
 المبتدأ وقوله (صنعت) بصيغة المتكلم صلته والضمير المنصوب في صنعه راجع
 الى الموصول وقوله (الاكرام) خبر المبتدأ وقوله (ليكون) دليل على كون
 الجواب مرفوعا بمعنى انما يكون جوابه رفع على هذا التوجيه ليكون (الجواب)
 مطابقا للسؤال في كون كل منهما (اى من السؤال والجواب (جملة اسمية) ثم
 شرع في بيان الوجه الآخر في جوابه المناسب فقال (و) (الوجه) (الآخر) (ان)
 وزاد الشارح كلمة الوجه ليظهر موصوف كلمة الآخر الذى هو اسم التفضيل
 اى الوجه الآخر من الوجهين (معناه) اى معنى ماذا مطلقا (اى شئ)
 ولما كان لفظ ماذا في الوجه الاول مركبا من ما ومن ذا فواحد يدل على معنى
 اى شئ من قبيل لفظ واحد دال على المعنى المركب وذا وحده يدل على معنى
 الذى فلم يبق في هذا الوجه احتمال كون ذا زائدة واما في هذا الوجه فيحتمل كونها
 زائدة كما قال الشارح (وههنا عبارتان) اى في هذا الوجه يحتمل العبارتين
 (احدهما) اى احدى العبارتين (ان ما ذابكما لها) اى بمجموع ما وذا يعنى
 بهيئته الاجتماعية (بمعنى اى شئ) اى بمعنى اى شئ مأخوذ من المجموع
 لان اى شئ مأخوذ من ما وحده كما في الوجه الاول (والثانية) اى العبارة الثانية
 من العبارتين المحتملتين (ان ما) وحده (معناه اى شئ) اى بمجموع اى شئ
 مأخوذ من ما كما كان في الوجه الاول (وذا زائدة) اى وجبئذ تكون ذا زائدة
 لانه لم يبق لها معنى حتى تدل عليه ثم قال (والظاهر) اى الراجع من العبارتين
 هى العبارة الاولى وهى (ان مؤداهما) اى مؤدى ما وذا (واحد) لا ينفك احدهما
 عن الآخر في الدلالة على هذا المعنى (فان معنى قولهم) اى معنى قول القوم
 (انها) اى كلمة ماذا (بكما لها) اى بمجموعها (بمعنى اى شئ) فالعنى المفهوم
 من هذا القول (انه) اى الشأن (ليس لكل منهما) اى من ما وذا (معنى
 بالاستقلال) بان يكون لما معنى مستقل ولذا معنى مستقل آخر وانما يمكن كذلك
 (لكون كلمة زائدة) ههنا فالعنى الدنى هو اى شئ ليس معنى ما وحده والا

لم تحصل المقابلة بين هذا الوجه وبين الوجه الاول فلا يحصل الفرق بينهما
ولا معنى ذا وحده لكونها زائدة ههنا فبين ان يكون معنى المجموع منهما
والله اشار الشارح بقوله (فالفهوم من مجموعهما اى شئ) وفي العصام والاولى
ان ذا الانجى موصولة ولا زائدة الابدما ومن الاستفهاميتين والاولى في ماذا هو
او من ذا هو خير منك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذى واما قولك من ذا
فأما فذا اسم اشارة لا غير ويحتمل في من ذا الذى ان تكون زائدة وان تكون اسم
اشارة كما في قوله تعالى ام من هذا الذى فان هاء التنبيه لا تدخل الا على اسم
الاشارة انتهى لمخصص شرع في بيان كيفية جواب هذا الوجه فقال
(و) (حينئذ) اى وحين اذ كان ما ذا بمعنى اى شئ (جوابه) اى يكون المناسب
في جواب السؤال بما ذا صنعت على هذا التوجيه منصوب لان جوابه
بالمناسب (نصب) (اى منصوب على انه) اى بناء على انه اى على ان اللفظ
الذى يجب به (مفعول افعال محذوف كما اذا قلت الاكرام بالنصب اى
صنعت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة
فعلية) اما في الجواب فظاهر واما في السؤال فلان ماذا مفعول للفعل الذى
بعده ولما لم تكن علة الرفع في الاول وعلة النصب في الثانى وهو مطابقة
الجواب للسؤال علة واجبة لوفوع الخلف فيها اشار الشارح بقوله (ويجوز
في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثانى رفعه على ان يكون
خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبره المصنف) حيث لم يقل والاولى في جوابه
او الاحسن واما لهما من العبارات الدالة على استحسان قوله (لان فوات
المطابقة بين السؤال والجواب معنى عنه) لان من المعلوم ان مراعاة مطابقة
الجواب للسؤال ليست بواجبة بل هي امر استحسانى لانه قد يخلف ولو كانت
واجبة لم يجز تخلفها ولما فرغ المصنف من مسائل الموصولات شرع في مسائل
اسماء الافعال التى هي معدودة من المبنيات فقال (اسماء الافعال) اى الاسماء
التى معانيها معانى الافعال وهو مبتدأ وقوله (ما كان) خبره وقول الشارح (اى
اسم كان) الاشارة الى ان ما عبارة عن الاسم بقرينة كونها من المبنيات العارضة
وانما فسرته بمفرد لكون المقام مقام التعريف الذى هو للجنس لا الافراد وقوله
(بمعنى الامر) خبر منصوب لكن اى اسم كان معناه المفهوم منه مقارنا بالمعنى
المفهوم من لفظ الامر كما سيحى وجهه وقوله (او الماضى) بيان لتوعى اسماء
الافعال يعنى ان اسماء الافعال نوعان احدهما ما كان مقارنا بمعنى الامر
والآخر ما كان مقارنا بمعنى الماضى ثم اشار الشارح الى دليل بناء هذه الاسماء
بصورة الصفة فقال (اللذين) بصيغة التثنية اى معنى الامر او الماضى اللذين

(هما) اى الامر والماضى (من اقسام مبنى الاصل) وكل اسم يكون معناه كذلك فهو مبنى فاذا كانا موصوفين بكونيهما من اقسام مبنى الاصل (فعلة بنائهما) اى علة بناء اسماء الافعال مطلقا (كونيهما) اى كون تلك الاسماء (مشابهة) اى مناسبة (لمبنى الاصل) فى وقوعها موقعه ولما وقع الاعتراض على التعريف بانتفاضة الاسماء التى ليست بمعنى الامر والمضى فيلزم ان يكون غير جامع دفعه بقوله (في قول) اى اذا انحصرت اسماء الافعال بكونيهما بمعنى احد الامر ين فقط فمحتاج فى دفع ما قيل (اف) يعنى ان لفظ اف لبس بمعنى الامر ولا معنى للماضى بل بمعنى المضارع لكونه (بمعنى المضجر) على صيغة التكلم للمضارع (واو) تشديد الواو يعنى وكذا لفظ اوه لبس بمعناهما بل هو بمعنى المضارع ايضا لكونه (بمعنى اتوجع) مع انهما من اسماء الافعال فحينئذ يحتاج الى ان تقول (فالمراد به) يعنى لانسلم لزوم عدم صدق التعريف عليهما وانما يلزم لو كان المراد بكل واحد من المضجر واتوجع معناهما الاصل الذى هو المضارع بل المراد بكل واحد منهما معنى الماضى فان المراد بـ (اف) معنى (تضجرت و) باتوجع معنى (توجعت) ولما كانت الفاعلة فى الانشائات فى نحو بعت واشترت ان يعبر عنها بالمضارع الحالى لوقوعها فى وقت الكلام (عبر عنه) اى عن كل واحد من تضجرت وتوجعت (بالمضارع) اى بالتضجر واتوجع (لان المعنى على الاذشاء) اى معناهما محمول على انشاء التضجر واتوجع (وهو) اى المعنى المحمول على الانشاء (انصب بان يعبر عنه) اى عن ذلك المعنى الانشائى (بالمضارع الحالى) اى بصيغة المضارع الذى يراد به الحال ثم شرع فى امثلتهما مع الاشارة الى التمثيل بنوعى افعال من اللازم والمتعدي فقال (مثل رويد زيدا اى امهله) وقوله (مثال) خبر للبند المخنوف اى مثل رويد زيدا امثال (لما) لاسم الفعل الذى (هو) مقارن (بمعنى الامر) وهو فعل متعد وهو معنى امهله (وهيهات ذاك) وفى هيهات ثلاث اغان احداها (يقبح التاء) وهو (فى لغة الحجاز وبكسرهما) اى ونائيهما بكسر التاء وهو (فى لغة بنى تميم وبالضم) اى ونائيهما بضم التاء وهو (فى لغة بعضهم) اى بعض بنى تميم او بعض العرب (اى بعد) (مثال) اى قوله هيهات مثال (لما) اى لاسم الفعل الذى (هو) مقارن (بمعنى الماضى) وهو فعل لازم ثم اراد الشارح ان يذكر وجه تقديم الامر على الماضى لتقدمه باطبع لكونه مشتقا منه فقال (وقدم الامر) اى وانما قدم المصنف الامر فى التعريف على الماضى (لان اكثر اسماء الافعال بمعنى الامر) يعنى ان اكثر ما وقع من اسماء الافعال ورد بمعنى الامر فتقدم فى التعريف للاشارة الى هذا ثم انه لما اختلفت اقوالهم فى هذا الباب فى ان اسماء الافعال هل هى موضوعة لمعنى يشبه معنى

الامر او الماضي بان يكون علما له اراد الشارح ان يبين مرادهم بما هو الظاهر
 من الاحتمالات فيه فقال (والذي) اى الامر الذى (جملهم) اى جل النحاة
 (على ان قالوا ان هذه الكلمات) من رويد وهيئات (وامثالها) من الاسماء
 التى يفهم منها معنى الفعل (لئلا بافعال) اى حقيقة بل هى اسماء
 (مع تأديتها) اى مع ان كلامها يؤدى (معانى الافعال) من الامر
 والماضى وغيرهما وقوله والذى مبتدأ وقوله (امر لفظى) خبره اى الذى جملهم
 على هذا القول امر لفظى حقيقى يعنى نفى الفعلية عنها ليس لعدم كونه
 معناها فعلا بل لامر آخر (وهو) اى الامر اللفظى الذى هو الحامل لهم
 على هذا القول (ان صيغها) اى ان صيغة هذه الاسماء (بخالفة لصيغ الافعال)
 اى لصوره الافعال المضبوطة بوزن معلوم من هيئة الماضى والامر الحاضر
 وقوله (وانها) عطف على ان صيغها كعطف التفسير او كعطف الخاص على
 العام يعنى وان هذا الامر الحامل على ان تلك الاسماء (لا تنصرف تصرفها)
 يعنى انها لا تقبل التنصرف كنصرف الافعال بان يكون لها مفرد وتثنية
 وجمع ومذكر ومؤنث وقوله (لانها) معطوف على قوله امر لفظى يعنى
 انه ليس مرادهم بقولهم فى مقام الاثبات مع تأديتها معانى الافعال ان اسماء
 الافعال وان لم تكن افعالا لكنها (موضوعة لصيغ الافعال) لكونها مؤدية
 لمعانيها (على ان يكون) اى بناء على ان يكون لفظ (رويد مثلا موضوعا لكلمة
 امهل) ثم ايد هذا بتزيف الشارح الرضى لهذا القول حيث قال (وقال الشارح
 الرضى وليس ما) اى ليس القول الذى (قال بعضهم) ناشئا عن التوهم من
 كون اسماء الافعال مؤدية لمعانى الافعال وهو (ان صه مثلا اسم للفظ اسكت
 الذى هو دال على معنى الفعل) وهو ما يدل بهيئته على الزمان وبمادته على
 الحدث كما هو شأن الفعل واذا كان لفظ صه اسما للفظ اسكت الدال
 على معنى الفعل (فهو) اى لفظ صه (علم للفظ الفعل) وهو اسكت (لالمناه)
 اى ليس اسما دالا على معناه فقوله ما قال اسم ليس وقوله (بشئ) خبره
 يعنى ليس ما قال هذا البعض بشئ معتبر مسموع فى هذا الباب لانه لو كان اسم صه
 علما موضوعا للفظ اسكت لفهم لفظ اسكت فى كل وقت من اوقات اطلاق اللفظة
 صه وليس كذلك (اذا العربى القمح) بضم القاف الخالص يعنى لان العربى
 الخالص (ربما يقول صه) ويفهم منه طلب السكوت من المخاطب (مع انه
 لم يخطر بباله) اى بقلبه (لفظ اسكت) ولو كان معناه يخطر بقلبه وقوله
 (وربما) ترقى يعنى وربما (لم يسمعه) اى ذلك العربى القمح لفظ اسكت
 (اصلا) فضلا عن ان يخطر بباله (ولهذا) اى ولكون اسماء الافعال غير

موضوعه لالفاظ الافعال (قال المصنف) في تعريفها (ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضي) ثم اراد الشارح ان يدفع الانتقاض الوارد على تعريف المصنف بان هذا التعريف صادق على مثل الضارب امس لانه بمعنى الماضي ايضا فاجاب عنه باننا لا نسلم ان هذا التعريف يصدق على مثل الضارب امس لان دلالة هذا ليست بدلالة وضعية اعني التي هي دلالة اللفظ المفرد لان الضارب وحده يدل على ذات يصدر عنه الضرب غير مقترن بزمان معين وامس وحده يدل على زمان معين بخلاف رويد وهيهات (والمتبادر) من قوله ما كان بمعنى الامر او الماضي (ان يكون هذا) اي كونه بمعناه (بحسب الوضع) بان وضع هذا اللفظ لمعنى هو معنى الفعل بمعنى وضع هذا اللفظ المفرد لمعنى مركب من الحدث والزمان واذا كان المتبادر منه ان يكون بحسب الوضع (فلا يرد مثل الضارب امس) حال كونه (نقضا على التعريف) لانه لا يصدق عليه انه اسم موضوع لمعنى هو معنى الفعل بل انه يصدق عليه انها اسمان وضع احدهما لمعنى والاخر لمعنى آخر ثم انه لما وقع الخلاف في ان وزن فعال من الثلاثي المجرد هل هو قياسي في معنى الامر او لا اراد المصنف ان يبينه بقوله (وفعال) بفتح الفاء (اي ما يوازن) يعني المراد من فعال لبس حصره في تلك المادة بل يعم كل ما يوازن (بفعال) وقوله (الكائن) اشارة الى ان قوله (بمعنى الامر) ظرف مستقر بتقدير المنعلق معرفة لكونه صفة للمعرفة وهو فعال فان المراد به اللفظ وقال بعضهم ان فعال مبتدأ و بمعنى الامر خبره ولعل ذلك البعض اخثار كونه خبر التحصيل الفاعلة وهو تعين معناه بخلاف كونه صفة لانه لافائدة في التوصيف بكونه بمعنى الامر لانه لم يوجد فعال بمعنى الماضي حتى يحرز عنه ويمكن ان يقال ان التوصيف للاحتراز عن كونه مصدرا او غيره كما سيبيح^ه وكذا قوله (المستق) للاشارة الى ان قوله (من الثلاثي) (المجرد) ظرف مستقر صفة للامر هذا ما اختاره الشارح والعصام وضعفه العرب المشهور بزني زاده واختار كونه صفة بعد صفة لفعال احوال واختار في الامتحان كونهما حالا وقوله فعال مبتدأ وقوله (قياس) خبره وفسره الشارح بقوله (اي قياسي) لتصحيح الجمل لان القياس بدون حرف النسبة لا ينجح بالمبتدأ فاحتاج الى التصحيح اما بالتزام حذف حرف النسبة حتى يكون معناه ان فعال بمعنى الامر منسوب الى القياس او بتقدير ذو اي كونه كذلك ذو قياس مثال ما كان كذلك (كنزال بمعنى ازل) مشتقا من النزول الثلاثي ولما وقع الخلاف بين سيبويه والمبرد في كون فعال بمعنى الامر قياسيا او مسموعا فقال سيبويه انه قياسي وقال المبرد انه مسموع لانه لو كان قياسيا لجاز ان يقال قوام وقعاد في قم واقعد

وليس لاحد ان يتدع صيغة لم تغلها العرب اراد الشارح ان يبين ان المصنف
اختار مذهب سيويه وانه كيف يجاب عن الابراد الوارد على سيويه فقال
(قال سيويه وهو) اى كون فعال بمعنى الامر (مطرر في الثلاثي المجرد ويرد
عليه) اى على كونه مطردا (انه لا يقال قوام وقعاد في قم واقعد) فيحتاج
الى ان يؤول قول سيويه وهو مطرد (فلهذا يؤول بعضهم) وهو الاندلسي
(قول سيويه) اى قوله مطرد (بانه) اى سيويه (اراد بالاطراد الكثرة) بمعنى بقوله
مطرر انه كثير الوقوع بمعنى انه مسموع كما قال المبرد لكن لما كثرت المسموعات
(فكانه) اى فبلغ في الكثرة حتى صار كانه (قياس لكثرت) وفي قوله فكانه اشارة
الى ان الاطراد ههنا مجاز عن كثرة الوقوع وقال العصام وصاحب الامتحان
انه لا يحتاج الى حل كلامه على المجاز ليندفع هذا الابراد لان كون الشيء
قياسا لا يقتضى ان يجي في جميع المواد فلا ينافي عدم وروده في مادة القيام والقعود
لكونه قياسا حتى يحتاج الى التأويل و زاد صاحب الامتحان اشترط كون الفعل
المذكور فعلا تاما فلا يجي نعم وكون انتهى ولما كان الخلاف في كونه قياسيا
اقما هو في مجيئه من الثلاثي اراد ان يبين ماهو حكمه من الرباعي فقال (واما
في الرباعي) اى واما حكمه في الرباعي (فاتفقوا) اى فاتفت النحاة من سيويه
وغيره (على انه) اى على ان اسم الفعل الكائن بمعنى الامر (لم يأت) اى لم يجي
(الانادرا) وهذا المعنى الذي حل عليه قوله على انه لم يأت الانادرا وما اختاره
العصام وغيره من المحشين في توجيه كلام الشارح لانه اذا حل على ظاهره وقيل
ان معناه ان فعال لم يأت من الرباعي الانادرا فلا يجوز لان فعال لم يتصور مجيئه
من الرباعي وما يجي نادر هو قرقار وعرقار وليس بوزن فعال بل مفعال وقرقار
بمعنى صوت من النصويت وعرقار بمعنى تلاعبوا ايها الصبيان بالعدرة وهى
لعبة لهم لان الصبي اذا لم يجد احدا رفع صوته فقال عرقرا فاذا سمعوا خرجوا
اليه وتلاعبوا بتلك اللعبة قال يدعوا وليدعهم بهاء عرقار قال المبرد قرقار حكاية
صوت الرعد وعرقار حكاية صوت الصبيان كما قال غاف غاف وقال السيرافي
في جواب المبرد ان الحكاية لا تغير فلو كانتا صوتين ل قيل قارقار وعارعار
بالاف وعند الاخفش ان فعال بمعنى الامر من الرباعي قياس والله اعلم ثم شرع
في بيان باق المعاني لهذا الوزن فقال (وفعال) وهو مبتدأ وزاد الشارح قوله
(حال كونه) للبيان في ان قوله (مصدرا) حال من الضمير المستتر في خبره الاسمي
اعني قوله مبني وقوله (معرفة) بالنصب صفة لقوله مصدرا وقوله (كفجار)
صفة اخرى للمصدرين حال كون هذا الوزن موصوفا بصفتين احدهما
المصدرية وثانيتهما التعريف ينبغى ان يكون قوله كفجار خبرا للمبتدأ المحذوف

بتقدير هو مثل فجار لكن زبني زاده قدم كونه صفة بمد صفة فأ مل ولما خفي
 كونه معرفة اُشار في تفسيره بقوله (بمعنى الفجرة او الفجور) يعني انهم
 يستعملون مثل هذا بمعنى الفجور او الفجرة المعرفة باللام بان يكون علما
 للمصدر المعرفة لا بمعنى فجرة او فجور و اُشار الشارح ايضا بقوله بمعنى الفجرة
 او الفجور الى وقوع التردد بين كونه مستعملا في المؤنث والمذكر وايده بما نقله
 عن الشارح الرضى حيث قال (قال الشارح الرضى هو) اى هذا الوزن
 (مصدر معرف مؤنث ولم يعم الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيثه)
 وانما قال هذا لان ادلتهم مرددة ومعارضة لان من كان مذهبه ان جمع اوزان
 فعل امر او صفة او مصدرا او علما مؤنثة فاذا سمي بها مذكر وجب عدم
 انصرافها ويجوز عند الحاجة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على التردد
 في كونها مؤنثة كذا في العصام ومحصل التردد في الدليل افهم ربما استدلوا
 على تأنيث اسم الفعل والمصدر الواقعين على وزن فعال بكونه مؤنثا في استعماله
 صفة وعلم الشخص طردا فانهما مؤنثان كما يجيى وهذا استدلال عجيب ثم قيل
 في الاستدلال على تعريفه بقرينة الواقع معرفة في قوله * انا فقسنا حظيتنا بيننا *
 فحملت برة واحتملت فجار وجه الاستدلال ان برة علم المرأة وفجار بمعنى
 الفجار ولما كانت برة معرفة لكونه علما حكم بتعريف فجار لكونه قرينة
 ولا شك ان هذا الاستدلال كالاول في الغرابة وحمل كلامه على الاخرى
 في التأنيث والتعريف مع عدم الاستدلال على ان المحمولة معرفة ومؤنثة بديع
 بل لو ثبت وصف فجار بالمؤنث المرف يفجار القبيصة مثلا حاز الاستدلال به
 على الامرين التأنيث والتعريف وقوله (و) حال كونه (صفة) عطف
 على قوله مصدرا وقيد الشارح بقوله (لمؤنث) اشارة الى قول الشارح
 الرضى حيث قال اشالت اى من هذا الوزن صفة المؤنث ولم يجيى في صفة
 المذكر (مثل يافساق) (بمعنى يافاسقة) وقوله (مبنى) خبر للبتداء وهو فعال
 مصدرا كما فسره الشارح بقوله (اى كل واحد من القسمين الاخيرين) وهما
 فعال مصدرا وفعال صفة هذا احتراز من القسم الاول وهو فعال معنى الامر
 لانه اسم فعل (مبنى) ثم ذكر وجه بناء هذين القسمين بقوله (لمشابهته) اى
 لمشابهة كل من القسمين (له) (اى لفعال بمعنى الامر) وهو القسم الاول
 كما سبق من انه مبنى لكونه بمعنى الامر ثم ذكر وجه المشابهة بقوله (عدلا ووزنة)
 وهما مجيران من الذات المقدرة في النسبة بين المشابهة وبين فاعله (امارنة)
 اى مشابهته من جهة الوزن (فظا هر واما عدلا) اى واما مشابهته عدلا
 (فلما) اى فثبت للذى (ذهب اليه الحاجة من ان فعال) اى ان هذا الوزن

في طرف المشبه به الذي هو (معنى الامر معدول عن الامر النعلى) يعنى ان نزل
 مثلا معدول عن انزل (للبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في الامر) هذا بيان
 لعلل المعدول اى انما عدل عن الامر الفعلى لقصد المبالغة في الامر ونظيره (كفعال)
 بفتح الفاء وتسديد العين (وفعول للمبالغة في فاعل) يعنى كما ان فعال وفعول يجشان
 لقصد المبالغة في فاعل كذلك يجشى فعال في مكان افعل وانما لم يبين وجه المعدول
 في طرف المشبه لكونه طاهرا فيه اما في فعال معنى المصدر فلكون نحو فجار معدولا
 عن الفجور او الفجرة وفي فعال صفة فلكون يافساق معدولا عن يافاسقة
 ثم اعلم ان المشابهة من جهة الزنة ظاهرة واما من جهة المعدول ففيها شئ
 على ما حكى الشارح بقوله (قال الشارح الرضى والذى) اى والرأى الذى (ارى
 ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاعل) بان يكون هيهات مثلا
 معدولا عن بعد ورويد معدولا عن امهل (شئ) اى حكم (لادليل لهم) اى
 للنخاة (عليه) اى على جوازه فضلا عن وقوعه (كيف والاصل) يعنى
 كيف يكون مع ان القاعدة (في كل معدول عن شئ ان لا يخرج) ذلك الاسم
 المعدول اليه (عن النوع الذى ذاك الشئ) اى المعدول (منه) اى من ذلك
 النوع يعنى ان كان من نوع الاسم فالواجب في المعدول ان يكون اسما ايضا
 فاذا كان الاصل في كل معدول ان يكون كذا (فكيف يخرج الفعل بالعدل)
 يعنى فكيف يجوز ان يخرج الفعل مثل بعد وامهل وامثالهما من المعدولات
 بسبب كونه معدولا (من الفعلية) اى من نوع الفعل (الى الاسمية) اى الى نوع
 الاسم حتى جاز بعد العدل ان يقال انها اسماء الافعال (واما المبالغة) واما تشبيه
 هذا القسم بفعال بمعنى الامر في كونه معدولا لتحصل المبالغة المقصودة به
 (فهى) اى فالمبالغة المقصودة لا يحتاج حصولها الى هذا التكلف لانها
 (ثابتة في جميع اسماء الافعال وبين) اى الشارح ارضى (وجهها) اى وجه
 حصول المبالغة في جميع اسماء الافعال وعدم اختصاصها في الصورة
 المخصوصة حيث بين هذا (في كلام طويل) وكان المناسب تركه لطوله (فن اراد
 الاطلاع عليه) اى على ذلك الكلام (فليرجع اليه) اى الى ما شرح الشيخ
 الرضى وقال العصام في حاشيته ويرد عليه يعنى يرد التنقض على قوله والاصل
 في كل معدول عن شئ ان لا يخرج عن النوع الذى ذاك الشئ منه بان يقال
 ان ثلاث معدول عن ثلاثة وثلاثة ثلاثة لفظ مركب وكل مركب ليس
 باسم فالمعدول اسم والمعدول عنه ليس باسم واجب عنه بان المراد ان الاصل
 ان لا يخرج عن نوع اصله او عن نوع ما التأم منه اصله ومادة التنقض من قبيل
 الثانى فلانقض (و) (فعال حال كونه) (علما الاحيان) وزاد الشارح بين حرف

العطف وبين قوله علما قوله فعال حال كونه للاشارة الى ان قوله علما حال من المستكن
 في معنى كاسيأتى ولما كان لفظ اعيان جمعا ولفظ فعال ليس بعلم لهذا الجمع فسره
 بقوله (اى لعين من الاعيان) اى لذات من الذوات ثم بين فائدة قوله علما وقوله
 للاعيان بقوله (انما قال) اى المصنف (علما ليخرج باب فساق) لانه صفة لاعلم
 (وانما قال للاعيان ليخرج باب بخار لانه وان كان علما كما قالوا) اى بناء على ما قال
 النحاة انه علم للنجرة او الفجور خلافا لما نقل عن الشيخ الرضى كما عرفت (لكنه)
 علم (للمنانى للاعيان) اى لانه للاعيان والذوات (وقوله) اى قول المصنف
 (مؤننا) بالنصب (صفة علما) اى صفة لفظ علما ثم بين وجه زيادة هذا القيد
 فقال (وذكره) اى انما ذكر المصنف لفظ مؤننا (للتنبيه) اى لقصد التنبيه
 (على انه لم يقع) اى لم يقع هذا العلم الذى هو علم للاعيان (الا كذلك) اى الاوقع
 علما مؤننا وان جاز وقوعه علما مذكرا عند العقل وحاصل التنبيه ان هذا القيد
 قيد وقوعى لا احترازى وشال ما وقع كذلك (كقطاع) (علما لمؤنث) اى
 لامرأة (وغلاب) (كذلك) اى انه علم لامرأة ايضا وقوله (مبنى) خبر للمبتدأ
 وقوله (فى) استعمال اهل (الحجاز) تقييد لكونه مبنيا وزاد الشارح
 لفظ استعمال ولفظ اهل للاشارة الى ان الاختلاف الذى حصل فى بنائه
 واعرابه انما هو بين اهل به معنى ان قوله فى الحجاز مجاز حذف كما فى قوله تعالى
 واسئل القرية لان الحجاز اسم ارض ولا يستعمل اليها الاستعمال والى انه مخافة
 فى الاستعمال لا فى الحقيقة ثم بين وجه استعمال اهل الحجاز بقوله (لمشابهة
 فعال بمعنى الامر) بمعنى استعملوه كذلك لكون هذا اللفظ مشابها باب
 فعال الذى هو بمعنى الامر (عدلا وزنة) اى من جهة العدل والزنة بمعنى
 ان قطاع مثلا معدول عن قاطعة كما ان نزال معدول عن ازل وقوله (ومعر)
 عطف على قوله مبنى بمعنى ان مثل هذا من فعال معرب (فى) (استعمال)
 (بنى تميم) ولا يحتاج ههنا الى تقدير الاهل لان بنى تميم اسم قبيلة لا اسم مكان
 كما فى الاول وقوله (الا ما فى آخره) استثناء من نائب الفاعل الذى استكن
 فى معرب بمعنى معرب كل ما كان على هذا الوزن عندهم (اى الا فى فعال) اى الا
 فى الوزن الذى وقع (علما للاعيان الذى) وهذا التفسير للفظ ما وقوله (يكون) الخ
 تفسير للفظ فى آخره واشارة الى انه ظرف مستقر صلة لما وقوله (راء) فاعل
 للظرف ويجوز ان يكون فى آخره خبرا مقسما وراء مبتدأ مؤخر والجملة الاسمية
 صلة للموصول كما جوزه صاحب المعرب زبني زاده لكن تفسير الشارح بهذا
 رأياه وقوله (فان بنى تميم دليل للاستثناء) بمعنى انما يستثنى من هذا الحكم
 ما فى آخره فان بنى تميم (اختلفوا فيه) اى فى ما يكون فى آخره راء (فاكترهم)

اى فاكتر بنى تميم (يوافقون الحجازيين فى بناءه) اى مافى آخره راء (واقفلهم) اى
 واقل بنى تميم (لا يفرقون) فى هذا الوزن (بين ذات الراء وغيرها) اى وغبه الراء
 (بل يحكمون) اى يحكم اولئك الاقلاون من بنى تميم (باعراب الكل) اى باعراب
 كل واحد من ذلك الوزن وقوله (نحو حضار) (علما لالكوك) مثال للمستثنى
 عند اكثرهم ثم اراد الشارح ان يبين وجه الفرق بين ذوات الراء وغيرها حيث
 حكم الاكثرون باعراب ما ليس فيه راء وبة مما فيه راء فقال (وجه الاكثرين) اى وجه
 حكم اكثر بنى تميم ببناء ما فيه راء هو (ان الراء حرف مستقل) وقوله (لكونه)
 صله لكونه مستقلا بمعنى انما حكم الراء بالثقل لكون الراء (فى مخرجه كالماكر)
 لوجود صفة التكرير فيه (فاختر فيه) يعنى فلكونه كالماكر اختبر فيه (البناء دفعا
 للثقل) العارض له بسبب التكرير (لانه) اى لان البناء اخف (من الاعراب
 وقوله) اذ سلوك طريقة واحدة (دليل على ان البناء اخف يعنى انما يكون البناء
 اخف لانه لعدم اقتضائه لاختلاف آخر الكلمة كان طريقة واحدة بخلاف
 الاعراب لانه لكونه مقتضيا لاختلاف الاواخر كان طرائق مختلفة والسلوك
 فى الطريقة الواحدة (اسهل من سلوك طرائق مختلفة) وهو بديهى وقال
 فى الامتحان وفيه نظر لان هذا يقتضى اختبار القمح على الكسر وقال العصام
 هذا وجه بديع ذكره الفاضل الهندى واوضحه الشارح والمشهور فى كتبهم
 وجه آخر وهو ان الامالة فى ذوات الراء مستحسنة والمصحح لها كسرها انتهى
 واما كانت الامالة مستحسنة لان بنى تميم احرص للامالة لاسما فى ذوات الراء
 (الاصوات) اى الاصوات التى عدت من المبنيات وهو مبتدأ خبره سيأتى
 وهو قوله كل لفظ ولما كان لفظ الاصوات الذى هو المعداد من المبنيات اخص
 من مطلق الاصوات احتاج الى مقدمة تبين بها انواعها وظهر من تلك
 الانواع ما هو معرب وما هو مبنى منها فاراد الشارح ان يذكر تلك المقدمة
 فقال (اعلم ان الاصوات) اى الاصوات الغير الموضوعة للمبنى (الجارية على
 لفظ الانسان) بل على لفظ العرب (اما مقولة) اى من الصوت (الى باب
 المصادر) وهى ايضا نوعان لانها اما مقولة الى المصادر (ولزمت المصدرية
 ولم تصر اسم فعل او) مقولة الى المصادر (لم تلزم المصدرية وصارت اسم
 فعل فالاول) وهو ما نقل من الاصوات الى المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر
 اسم فعل (مثل واها للنجب) فان واها اصله صوت ثم نقل الى المصدرية
 ولزم المصدرية وهو ليس باسم فعل (ولا حكمه) اى هذا النوع من الاصوات
 (حكم المصادر) فى انه يكون مفعولا مطلقا بانصب (والثانى) وهو ما نقل
 من الاصوات الى المصادر ولم تلزم المصدرية فصارت اسم فعل (مثل ما وصه

او حكمه (اى وحكم هذا القسم) حكم اسم الاصل من كونها مبتدأ و فاعلها
سايا مسد الخبر فتكون الجملة اسمية او كونها متفاعلة بجهة فعلية او غيرها من
الاحكام الجارية عند الحياة في اسماء الافعال وقال الرازي في بيان معنى هذه
الاقسام اصواتا وان كان غيرها من الكلام ايضا صوتا لان هذه في الاصل اما
اصوات ساذجة لحكاية اصوات العجاوات والجمادات واصوات مقطعة معتدة
على التصريح لكونها غير موضوعة لمعان كالانقاط الطبيعية مثل اح واف
لا بصوت به الحيوان فمبتدأها اسم صريح فاعلها هو صوت وقوله (واما
غير مبتدأ) فمعناها على قولهم اما بصوتها اى الاصوات التي لا تسمى
باصوات بل بغيرها (بل باقية على ما) اى على اللفظ الذي
(كانت) تلك الاصوات الصرفة (عليه) اى على تلك اللفظة وقوله (كونها)
كونها طرف لكانت اى على ما كانت عليه حين كون تلك الاصوات (اصواتا
ساذجة) اى صرفة (ولم نصر) تلك الاصوات الغر المنقولة (مصادر ولا اسماء
افعال وهى) اى والتي كانت كذلك من غير المنقولة (على انواع فنها) اى
فبعض تلك الانواع (ما) اى صوت (يعرض للانسان عند عروض معنى له)
اى للانسان من الدائمة من شئ او التعجب من شئ (كقوله التندم) اى من
تندم على ما التندم و اراد اطهارها (او التجسس) اى من غير شئ اذ ذلك اسم
غريب ونشأ منه التعجب فاراد اطهاره (وى) قال في الصحاح هو كطير
تجب ويقال وىك ووى عبد الله وقد دخل وى على كان الخففة والمشددة
تقول ويكان قال الخليل هى مفصلة تقول وى ثم تندم فتقول كان وقال
الكسائي هو وىك فادخل عليه ان وى منه المرها قول ومنه قوله تعالى ويكان
الله يسطر الرزق وقوله تعالى ويكانه (و) قوله (حينئذ) طرف لقوله (لا تقدر)
يعنى حين كانت الاصوات باقية على اصلها ولم تنقل الى المعنى الآخر لم تكن
مبتدأ ولا خبرا ولا فاعلا وغيرها لان المبتدأ ما يمكن ان تحكم عليه بشئ والخبر
ما يمكن ان تحكم به على شئ والامر ان محال ان ههنا لا يمكن ان تقدر (ان تحكم
عليه) اى على ذلك الصوت (شئ) حتى يكون مبتدأ (او) ان تحكم به)
اى بذلك الصوت (على شئ) حتى يكون خبرا وانما امتعت القدرة بذلك لان
وضعه لا يطهر التندم او التعجب او الوجود كما في اح وكذا وضع فاق لحكاية
صوت الغراب لا غير ونحوه للغير لاسماعه لهذا الصوت لجرى العادة
باناخهم فلم يخرج باعتبار المعنى الذى وضع له الى جزء آخر يركب معه حتى يحكم
عليه اوبه فان وقع شئ من هذا الباب مر كبا فانه يقصده اللفظ فتقول لا يخرج
صوت لانانة البعر وفاق حكاية صوت الغراب لا ما هو وضع الباب عليه من

حكاية الصوت أو تصويت الهائم أو اظهار الندم (ومنها) اى ومن الانواع
 التى بقيت الاصوات فيها على اصلها (ما يجرى على لفظ الانسان على سبيل
 الحكاية) اى هذا الجريان (بسبب ان يصدر عن نفسه) اى من تلك الانفس
 المتلفظ به (ما) اى لفظ (يشابه) ذلك اللفظ الصادر (صوت شجر) من
 الاصوات (كما اذا قلت فاق قاصد الاصدار ما) اى لاصدار لفظ (يشابه
 صوت الغراب عن نفسك وحيث لا تقدر) انت ايضا (ان تحكم عليه اوبه)
 الا اذا اردت لفظه وتقول قلت فاق واوقف فاق صوت غراب (ومنها) اى
 ومن الانواع التى بقيت الاصوات فيها على حالها (ما) اى صوت (يصوت به)
 اى يراد باصداره التصويت (لاجل حيوان) لا على قصد الحكاية ولا على
 قصد اظهار معنى يعرض له وقوله (اما زجر اودعاء او غير ذلك) يدل على من
 لاجل (كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وحيث لا تقدر) اى وحين اذا كان المقصود منه
 ذلك (ايضا) اى كالتصويت السابقين (لا تقدر ان تحكم عليه اوبه وهذه الاقسام)
 اى وهذه الاقسام الثلاثة التى هى اقسام لغير المنقولة (كلها مبنية على
 طياتها) اى فى تلك الاقسام فيصدق على كل منها انه غير مركب لعدم
 جعل كل منها محكوما عليه اوبه (واذا تلفظ بها) اى اذا اراد ان يجرى
 واحدا من هذه الاقسام (على سبيل الحكاية كما اذا قلت) فى النوع الاول (تلق
 زيد عندا تعجب وى او) اى اذا قلت فى النوع الثالث (عند) فقول
 البعير (قال زيد نخ او) اى اذا قلت فى النوع الثانى قال زيد (فاق عند حكاية صوت
 الغراب) وقوله (فهى) جواب اذا تلفظ اى اذا اراد ان يتلفظ بتركيب من تلك
 الاصوات مع العوامل فذلك الاصوات (فى هذه الحالة) اى فى حالة التركيب
 (ايضا) كما كانت غير مركبة (مبنية) من غير تفرقة بين كونها مركبة او غير مركبة
 فى كونها مبنية (لكن) اى لكن كون الاصوات المركبة مبنية (لا من حيث
 انها اصوات) كما كانت مبنية فى حالة عدم التركيب (بل من حيث انها) اى
 من حيث ان هذه الاصوات (حكاية عنها) اى عن الاصوات الساذجة المبنية
 (والمراد بالاصوات ههنا) اى فى القسم الذى عدم من المبنات (ما) اى اصوات
 (كانت باقية على ما) اى على حالها التى (هى) اى الاصوات (عليه) وهو
 قسم غير المنقولة بثلاثة انواعه المذكورة هذا احتراز عن القسم المنقول الى
 المصادر واسماء الافعال وقوله (من غير نقلها على سبيل الحكاية) احتراز عن
 حالتها التى ذكرها بقوله (واذا تلفظ الى آخره) يعنى ان المراد ههنا ما كانت باقية
 على التصويت ولم تنقل على سبيل الحكاية بان جعلت مقول القول وقوله
 (وهى بهذا الاعتبار) بيان لقرينة كون المراد بها هو ما كان كذلك معنى

يكون المراد بها ههنا ما لم تكن منقولة على تعميل الحكاية لانها باعتبار
 كونها حكاية (ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع) لان الاول كوى في التعجب
 والى الطبع وان الثاني كغاق حكاية للصوت واصداره على لسان الانسان
 ليس بها بشئ لا يخفى ان ليس بوضع وكذا الثالث لانه لم يوضع لاثاثة البصر وانما
 هو لجرى عادة الله تعالى باناخته عند اسماعه وما ليس باسماء ليس بمعنى لان
 المبنى الذي هو من اقسام الاسم اخص والاسم اعم منه وفي الاعم يستلزم في
 الاخص (وذكرها) جواب للسؤال السدوي ورد على قوله ليست باسماء بانها
 اذا لم تكن اسماء بقيت لان لا يتركب في عدد الاسماء فاجاب عنه بان ذكرها في غير
 الاصوات (في باب الاسماء) انما هو (لاجرائها) اي لاجراء
 تلك الاصوات (بجراها) اي بجرى الاسماء (واخذها) اي ولاخذ الاصوات
 (حكما) اي حكم الاسماء بان حكمت عليها بانها امر فوعة محال لكذا او منصوبة
 لكذا (ونقلت) يعني وبعد اجرائها بجرى الاسماء واخذها حكمها الحق
 بالسيات منها لا بالمربات (لجر بها) اي لجرى الاصوات (بجرى ما) اي بجرى
 الاسم الذي (لا تركيب فيمن الاسماء) ولما لم يكن كل الاصوات معدودا من الاسم
 فليس بها اسماء (اذا كانت منقولة الى المصادر وكان بعضها دخلا
 في الاسم فاما هذا الداخل فغيره كونهما بالآخر ايراد الشارح
 في المقدمة المذكورة بيان ما هو المراد من تعريف المصنف فقل
 (بالاصوات) هذا تعريفه بقوله والمراد بالاصوات وتطبيق لتعريف
 المصنف بالحدود التي ان تعريف المصنف انما يطابق بطلاق الاصوات
 لان الاصوات (بهذا الاعتبار) (كل لفظ) (انما قال) اي المصنف (لفظ)
 مع ان الاصوات من انواع الاسم (ولم يقل اسم) اي كل اسم (لعدم الوضع فيها)
 اي في الاصوات بهذا الاعتبار (كما عرفت) في قول الشارح بانها ليست باسماء
 لعدم كونها دالة بالوضع (حكي به) اي بهذا اللفظ (صوت) من اصوات
 الانسان (ومن الاصوات الحاصل من التصاق جسم بجسم او غيرها كما مثل لها
 في متن الامتحان بطرق بفتح الطاء وكسر هاء وسكون القاف حكاية وقوع الحجارة
 بعضها على بعض وفسر الشارح قوله حكي بقوله (اي صدر على لسان
 الانسان) لان الحكاية اما بنفس المحكي عنه نحو قال زيد غاق او قال زيد غاق
 واما بغيره فهو نحو قال الغراب غاق او غاق صوت الغراب غاق قاصدا
 اصداق ما يشبه صوت الغراب عن نفسك من غير تركيب ولما خص الشارح
 مراد المصنف بالتقسيم الاخير كما فصله سابقا فسر الحكاية به يعني ان الاصوات
 كل لفظ قصده اصداق صوت وقوله (تشبيها) مفعول له لقوله صدقوا في بيان

الغرض الاصدار ليحصل تشبيه لفظه (بصوت شيء) من اصوات الحيوانات
والجمادات ثم احوال الشارح صحيح تفسيره به الى ما بينه في السابق فقال (كما عرفت
في القسم الثاني من الاصوات) اي من الاقسام الثلاثة التي هي من الاصوات
(غير المنقولة) وهو قوله ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية
الح هذا ما اختاره الشارح والفاضل الهندي وقال في الامتحان وتخصيص
الحكاية بآخر القسم الثاني وهم لشمولها لكل معنى وحكما والغرض الاصل
من التحو معرفة التركيب فاخراج ما وقع فيها وادخال ما وقع غير معقول مع انه
حينئذ لم يخصر المبنيات فيما ذكر انتهى وقال العصام والحق ان المراد بالاصوات
وكذا بكل قسم من اقسام المبنى ما يشمل المراد به نفسه والمستعمل لما هو الغرض
منه والالكان يسان المبنيات في الكتب الحوية قاصر او تعريف الاصوات
يشمل كلها باعتبار الحكاية بها لانه يصدق على الجميع انه حكى به صوت ثم عرف
المصنف القسم الآخر من الاصوات فقال (او صوت به للبهائم) يعني القسم
الآخر من الاصوات كل لفظ صوت به للبهائم اي الحيوان الذي هو ذوات القوائم
الاربعة ولما اقتصر في التعريف على البهائم كان التعريف غير جامع فارد
ان يفسر كلامه بالمثل على التمثيل حتى يشمل فقال (يعني مثلا) اي يريد المصنف
بقيد التصويت بقوله للبهائم انه صوت به مثلا للبهائم وغيرها وقوله (اي لاختصاصها)
تفسير للتصويت يعني ان التصويت للبهائم يكون لاختصاصها كتح مشددة او مخففة
لاناخرة البعير (او زجرها او دعائها) كهس بكسر الهاء وبالسین المشددة وهي تقح
الهاء وسكون الجيم زجر الغنم ونحو بس بضم الواو وسكون السين لدعاء الغنم
(او غيره ذلك) نحو سع لح الابل وهدع لتسكين صغار الابل اذا تفرقت ثم بين
الباعث لتفسيره بقوله مثلا فقال (وانما قلنا مثلا) اي وانما فسرنا كلام المصنف
بقولنا مثلا (لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربعة) كالبعير والغنم دون
الطيور فاذا دخل البهائم على هذا المعنى المتبادر منها (فلا يتناول) اي التعريف
(ما) اي التصويت الذي (هو) اي ذلك التصويت (للطيور) اي لاجل الطيور
(بل لبعض افراد الانسان) اي بل لاجل بعض افراد الانسان (ايضا) كالا
يتناول ما هو للطيور (كالجائنين والصبيان) ثم ذكر افادة هذا التفسير للشمول
فقال (واذا كان ذكرها) اي ذكر البهائم (على سبيل التمثيل) لاعلى سبيل التقييد
والتخصيص (يتناول التعريف) اي تعريف هذا القسم من الاصوات (كلها)
اي كلا من الطيور وافراد الانسان (فالاول) اي مثال القسم الاول المعروف بقوله
كل لفظ حكى به صوت (كغاق) ولما كان للفظ غاق اعتباران احدهما اعتبار
كونه نفس المحكي عنه ولم يبق على الصوتية نحو قال زيد غاق وثانيهما اعتبار

كونه تشبيها لصوته بصوت الغراب نحو قال الغراب غاق والاول لبس بصوت
 عند الشارح اراد ان يحمل كلام المصنف على ما ارتضاء فقال (اذا صوت به)
 يعنى انما يكون لفظ غاق مثلا اذا صوت به (انسان) اى بصوته لا على سبيل
 الحكاية عن انسان بل عن الغراب نفسه (تشبيها له) اى لقصد تشبيه صوته
 (بالغراب) اى بصوت الغراب (والمانى) اى ومثال القسم الثانى المعروف بقواه
 صوت به للبهائم (كخنخ) حال كونها (مسددة او مخففة عند اناخة الجعر) وقال
 بعض النحاة ان هذا القسم داخل فى اسماء الافعال وارتضاء الرضى وقال
 صاحب الامتحان وارى انه الحق لدخوله فى حدها انتهى ولما ذكر الشارح
 فى الاصوات الغير المنقولة ثلاثة انواع فيما سبق وادخل كلاما من الثلاثة فى الاصوات
 البنيات حيث قال وهذه كلها مبنيات والمصنف لم يذكر الا تعربا بقا القسمين
 الاخيرين اراد الشارح ان يذكر وجه ترك لمصنف القسم الاول على طريق
 النقل فقال (ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو) اى القسم الاول المتروك (ما) اى
 صوت (كان) اى ذلك الصوت (صوت الانسان) لاصوات الحيوان والمجادات
 هذا احتراز عن مثل غاق وقوله (ابتداء من غير تعاقب بالغير) احتراز عن من نفع لانه
 وان كان صوت الانسان لكن المقصود به اناخة البهائم وغيره اذ يكون متعلقا بالغير
 بخلاف القسم الاول لانه صوت الانسان نفسه عند عروض المعنى له (قبل) اى فى
 تعليل تركه والقائل هذا هو الفاضل الهندى (ذلك) اى وجه عدم ذكر المصنف
 لهذا القسم ثاثة (لانه) اى الشأن (لما كان هذان القسمان) يعنى الاخيرين
 المذكورين (مع تعلقهما) اى مع تعلق كل منهما (بالغير) بان يكون المقصود
 بالاول حكاية الغير وبالثانى التصويت للغير فقوله مع تعلقهما متعلق بقوله ملحقين
 الذى هو خبر كان يعنى لما الحق القسمان اللذان وجد فيهما ما يأتى الخافهما
 (بالاسماء المبنية) وهو وجود التعلق بالغير فان البناء من خواص الاسماء وهذه
 الاصوات ليست باسماء كما مر لانها لم تعلق بغير الانسان بالنحاة يدرهم
 ذلك التعلق انه من جنس اصوات الحيرانات تتكلم فيما بينها وتحكى فيما
 بينها من غيرها التى ليست من الاسماء المبنية فقوله (كان) جواب لما اى لما كان هذان
 القسمان ملحقين مع وجود التعلق بالغير كان (كون ذلك القسم) اى القسم
 الاول الغير المذكور (كذلك) اى ملحقا بالاسماء المبنية (اولى) باللاحق من
 القسمين الاخيرين (لكونه) اى انما كان هذا الاولى باللاحق لكون القسم الاول
 (صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بغيره) من الحيوانات والمجادات كوى
 للتعجب فانه يلفظه بمقتضى الطبع من غير نظر الى الغير وما لم يتعلق بالغير

في غاية العدد من التركيب مع الغير فاذا لم يكن ما هو اقرب الى الغير معربا فما هو
 ابعد منه بالطريق الاولى ان لا يكون معربا ثم انه لا يخفى ان هذا التعليل على هذا
 التوجيه اتم ايدل ويثبت اولوية كون القسم الاول ابعد عن كونه معربا
 من القسمين الآخرين وكان حاصله اثبات البعدية عن الاعراب وهذا
 لا يستلزم إلحاقها بالمبنيات اذ يمكن لقائل ان يقول انما لا نسلم ان عدم كونه
 معربا يوجب إلحاقها بالمبنيات لجواز سقوطها عن درجة الاعتبار بحيث
 لا يكون اسما معربة ولا منبسة كما في العصام ولعل الشارح اشار الى ضعفه
 بصيغة لتضعيف ولم يقرمه واكتفى بالنقل والوجه الوجه لتركه ما عطله
 في الامتحان حيث قال يق قسم ثالث للصوت وهو لفظ غير موضوع صادر
 عن الانسان ودان عني معنى بالطبع كوى للتقدم وآه للتوجع واح للسعال
 وهذا القسم ليس بكلمة وحكم آخر على ما مضى الطبع فاذا حكى دخل
 في القسم الاول يعني بقوله كل لفظ حكى به صوت انتهى وافول ان حاصل
 التعليل ان اريد بالحكاية في ضمن حكى انه اعم من الحكاية بنفس المحكي
 عنه وبمسابهه كان مثل قال زيد وى داخلا في القسم الاول وان اريد بها
 الحكاية بما يشبه صوت غير الانسان كما تكلف له الشارح وحل الحكاية عليه
 يكون مثل هذا خارجا عن القسمين فيحتاج ان يقول في الحاقه بالمبنيات
 بانه علم الحقه من الحاقه قسمين الآخرين بالدلالة والله اعلم (المركبات)
 الظاهر انها مبتدأ وخبره ماسيا في من قوله كل اسم وفسرها الشارح بقوله
 (اى المركبات المعدودة من المبنيات) والمتبادر منه ان باعث التغير الاشارة
 الى ان اللام للعهد يعني ان المراد المركبات المذكورة سابقا وهى التى عدت
 في اقسام المبنيات اعم من ان يكون مبنيا بكلا جزئيه كخمسة عناصر باحد جزئيه
 كجعلك صرح بذلك في الفصل وقال العصام جعل اللام للعهد فحمل كل اسم
 عليها مما لا يصح فلا يصح تعريف لثوقهها على صحة الحمل وجعلها
 بتقدير هذا باب المركبات وجعل كل اسم تعريف محدود اى المركبات كل اسم
 لا يلائم جعل التعريف في اخواته المذكورات على ما هو ظاهر كلام المصنف
 وبيان الشارح وجعل اللام للجنس ومطله الجمعية لا يلائم جعل نظائرها
 معهودات فهذه العبارة من المصنف داعية الى حمل المذكورات على الاجناس
 لا المعهودات انتهى والحاصل ان جعل اللام على الجنس لاجل حمل التعريف
 عليه في المركبات وفي سبقي من اخواتها يكون اولي مما يشعر كلام الشارح به
 من جعلها على العهد بقرينة هذا التفسير ويمكن ان يقال ان مراد الشارح
 من قوله اى المركبات المعدودة من المبنيات ليس لبيان كون اللام للعهد بل

لتعيين المحدود وهو المركبات المعدودة من المبنيات لا المركبات المعدودة من
المعرب (كل اسم) أى المركبات كل اسم صريح وقوله (حاصل) للإشارة إلى أن
قوله (من) (تركيب) (كلمتين) ظرف مستقر على أنه صفة للاسم وزاد الشارح
لفظ التركيب للإشارة إلى أن حصول الاسم المركب ليس من ذات الكلمتين
بل من تركيبها وقوله من كلمتين فصل يخرج به الاسم المفرد فإنه اسم لكنه ليس
بمحصّل من كلمتين هذا هو المتبادر من العبارة ولكن الأولى أن يكون مجموع
قوله كل اسم من كلمتين جنسالا الاسم فقط حتى يرد عليه اعتراض الرضى بأنه لا حاجة
إليه أيضا كما في سائر المحدود المقدمة لأنه في قسم الأسماء وإن أجاب عنه العصام
بأنه لو لم يصرح كانت العبارة هكذا وهو قولنا كل ما عو من كلمتين وعدم صحة
جعلها قسما من الاسم يدعو إلى التصريح بقوله كل اسم وفائدة ضم الشارح
قوله (حقيقة أو حكما) سيذكرها وقوله (اسمين) لبيان الكلمتين أى سواء
كانت الكلمتان اسمين كعبلك وخسة عشر (أو فعلين) نحو ضرب يضرب
(أو حرفين) نحو من عن وقوله (أو مختلفين) لتشمل المركب من اسم وفعل
نحو أنا اضرب ومن اسم وحرف نحو من زيد ومن فعل وحرف نحو ضرب من
وقوله (وجعلها كلمة واحدة) ناظر لكل من الأقسام يعنى سواء لم يجعل كل
واحد من المركبات من الكلمتين كلمة واحدة أو جعلها كلمة واحدة بأن يجعل
المركب اسما واحدا أما بالعلمية كعبلك أو بغيرها كما في خسة عشر وإنما ذكر
الشارح هذا التعميم لتحصل الفائدة فيما قيده المصنف وهو قوله (ليس بينهما
نسبة) (أصلا) وقوله (لافى الحال ولا قبل التركيب) تفسر لقوله أصلا ثم ذكر فائدة
قوله حقيقة أو حكما فقل (وإنما قلنا) أى وإنما قيدنا الكلمتين بالوصف العام
الناظر للكلمتين سواء كانتا كلمتين (حقيقة أو) كلمتين (حكما لئلا يخرج) من
تعريف المركب (مثل سبويه) أى ما ترك من اسم ومن صوت لأنه إن كان
المراد من الكلمتين ما يكون كلمتين حقيقة باريكونا مرصو عتين لمعنى خرج منه
نحو سبويه (فإن الجزء الأخير منه) وهو لفظويه (صوت غير موضوع لمعنى)
كما هو شأن الأصوات فإذا كان صوتا (فلا يكون كلمة حقيقة) فلا يصدق
حيث تعريف المركب عليه (لكنه) أى لكن الجزء الأخير (فى حكم الكلمة
حيث أجرى) أى لأنه أجرى (مجرى الأسماء المبنية) كما عرفت فى الأصوات
(وقوله) أى قول المصنف فى التعريف (ليس بينهما نسبة) فصل للتعريف
أتى به (ليخرج) عن تعريف الاسم المركب المبنى (مثل عبد الله) أى مثل
العلم الذى أصله مركب بتركيبه فى بينهما نسبة اضافية (و) يخرج أيضا
مثل (بأبط شرا) أى مثل العلم الذى أصله مركب وبين تأبط وشرا نسبة

تعلية وقوله (لان بين جزئي كل واحد منهما) دليل لدخول هذين المركبين
في التعريف قبل هذا القيد لان بين جزئي كل من صمد الله وبأبى شرا (نسبة
قبل العلوية) وار اصححت النسبة بعد كونهما عليين فيصدق عليهما انهما
اسمان مركبان من الكتبتين لكنه لا يصدق عليهما المحدود فيقتضي اتيان
فصل حتى يخرجهما ثم ان قول المصنف ليس بينهما نسبة فصل يخرج
من الحد بذكره ما وجدت فيه نسبة قبل العلوية مثل صمد الله لكن يخرج به ايضا
مثل خمسة عشر فائد من فصل آخر حتى لا يخرج منه مثل هذا وقد قيد
في اصل الهمدي 'نسبة' المذكورة بقيد حتى لا يخرج هذا التركيب وهذا القيد
هو قوله ان المراد بالنسبة المقوية في قوله ليس بينهما نسبة هي ما ليست نسبة
اسند بخوريد قائم حال كونه ثلثا ولا نسبة اصافه نحو صمد الله ولا نسبة عمل
نحو تأبط شرا يدخل في التعريف نحو خمسة عشر فائد السارح الى ركابة
هذا القيد فقال (ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد) اي بقيد ليس بينهما نسبة
(مثل خمسة عشر) وكذا مل بيت بيت مما يتضمن الثاني منه معنى حرف العطف
او حرف الجر كما في بيت بيت لان الاول متضمن لمعنى خمسة وعشر والثاني متضمن
لمعنى من بيت الى بيت (عن الحد) اي عن حد المركب (مع انه) اي مع ان مثل
هذا التركيب (من افراد المحدود) اي من افراد الاسم المركب المني وكل حد
لا يصدق على كل ما صدق عليه المحدود ليس بحد صحيح فحد المركب ليس
بحد صحيح وقوله (لان بين جزئيه) المح دليل للصغرى يعني انما يخرج عن
تعريف كل التركيب لان بين كل من الجزئين الاذين احدهما خمسة والاخر
عشر (قبل التركيب) اي قل اتيانه بهذه الصورة (نسبة العاطف) لان اصله
خمس وعشر فثبت ان يصدق عا له قوله ليس بينهما نسبة لانه سالبة كلية
لكون لكرة في سياق النفي وقد صرح المصنف بقوله اصلا فصار نصا للساب
الكلية فوجب الحمل على ما جاء عليه السارح بقوله لافي الحال ولا قبل التركيب
ثم اسار الى رد قول الفاضل الهمدي كما عرفت آفا من تعيين النسبة المنفية بقوله
(وتعين النسبة على وجه آخر) اي على وجه لا يخرج عن الحد منه (يخرج
مها) اي من النسبة المنفية (هذه النسبة) اي مثل نسبة العطف وقوله وتعين
مبدأ وجهه قوله (اصعب من خراط القناد) ووجه الاصعوبة انه لا قرينة
على تخصيص النسبة ببعض افرادها فلا يكون خروج خمسة عشر قرينه لانه
يؤدي الى الدور مما سارح لما اراد اتوجيه بالتعيين اراد ان يبين توجيهها بوجه
آخر لا يخرج به (والاحسن) في توجيه هذا التعريف بوجه لا يخرج
(ان قل المراد بالنسبة) مع ما في المتنفة بقوله انس بين ما نسبة (نسبة)

مفهومة (اي المراد بها النسبة التي تفهم (من ظاهر هيئة تركيب احدى
 الكلمتين مع الاخرى) سواء كانت تلك النسبة باقية في المعنى المراد الآن
 او لم تكن (ولاشك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله) اذا
 كان علما (النسبة الاضافية) يعنى اذا دطر ناظر اليه يعلم انه قد كان في اصله
 تركيبا اضافيا (و) يفهم ايضا (من ظاهر الهيئة التركيبية التي في بابط شرا
 النسبة) (التعلقية) (التي تكون بين الفعل) وهو بابط (والفعل) وهو شرا فيشد
 يصدق على مثل عبد الله وتأبط شرا ان بينهما نسبة في الظاهر فيخرجان
 عن الحد (بمخلاف خمسة عشر فان هيئة تركيب احدى جزئيه مع الآخر لا تدل
 على نسبة اصلا) لان من نظر اليه لا يشاهد فيه التركيب العطفى لانه ليس
 فيه حرف العطف في الظاهر (كما ان هيئة تركيب احدى شطرى جعفر) يعنى
 الكلمة التي تركب من الحروف الهجائية من الجيم والعين (مع الآخر) اي مع
 الفاء والراء (لا تدل عليها) اي على الهيئة التركيبية (من غير فرق) اي من غير
 فرق بين تركيب خمسة عشر من الكلمتين و بين تركيب جعفر مثلا من جمع
 وفر (فانطبق الحد على المحدود طردا) اي جمعا وهو صدق القضية الثالثة به
 كلما صدق المحدود صدق الحد (وعكسا) اي منعا وهو صدق القضية الثالثة به
 كلما صدق الحد صدق المحدود اعلم ان المركب ثلاثة الاول ما كان على هيئة
 المركب النسبي نحو عبد الله وتأبط شرا وزيد قائم والناسى ما لم يكن على هيئة
 المركب النسبي وبنى الجزآن والثالث كذلك لكن لم يكن كلا الجزئين بل احدىهما
 فالاول خارج عن التعريف والاخيران داخلان فيه فاراد المصنف بيان
 التسمين الاخيرين الداخلين فيه فقال (فان تضمن) (الجزء) (الثاني حرفا)
 وانما زاد الشارح لفظ الجزء لبيان موصوف انشائي سواء كان الحرف
 المذكور الذي تضمنه الجزء انشائي (اي حرف عطف) اي حرف عطف كخمس
 عشر (او غيره) كيت يت هذا تفسير الحرف على وجه انعم (بذات)
 (اي الجزآن) ثم بين الشارح علة البناء في كل من الجزئين فقال (لاول) يعنى
 ان وجه بناء الجزء الاول ان (لوقوع آخره في وسط الكلمة) وقوله (من فئت)
 صفة للوسط اي في الوسط الذي (ليس محلا للاعراب) لان الاعراب يجرى
 في الآخر (والناسى) اي ووجه بناء الجزء الثاني واقع (لتضمنه) اي لتضمن
 الجزء الثاني (الحرف) كما سمى لهذا مبنى الاصل فوجب ابناء (كخمس عشر
 اي مثال المركب الذي تضمن الجزء انشائي فيه الحرف فبذا لذلك من خمسة
 عشر) فان اصله خمسة وعشرة) وعطف العشرة على الخمسة (حذفت
 الواو) اي واو العطف التي عطف بها الثاني على الاول ليحصل التركيب (وركت

عشر مع خمسة (تركيبا تعداديا) (و) (مثال) (حادى عشر واخواتها) (يوسبط
 الشارح لفظ المثل للاشارة الى انه معطوف على مدخول الكاف من كخمس
 عشر يريد ما دون العشر بن وفوق العشرة ولما احتمل ارجاع تخمير اخواتها
 الى التقريب كما هو المتبادر في الصغار والى مجموع المتأين ليكن شاملا لابراد السهاج
 ان يشير الى جواز كل من الاحتمالين فقال (يعنى) اى انما يريد المصنف من اخواتها
 (اخوات حادى عشر) فقط وهى (من ثانى عشر) متنها (الى تاسع عشر)
 وقوله (واخوات) شارة الى الاحتمال اثنى عشر معنى اخوات (كل من خمسة
 عشر وسدى عشر) ولما كانت عادة المصنف الاكتفاء بمثال واحد فى امثال
 هذا اعنى فى مقام لا يمتح فيه الى الاشارة الى نكتة ولم يكتف فى هذا الباب
 بمثال واحد اراد سارح ان يبين وجه ايراد المثالين فقل (وانما ورد) اى المصنف
 (مذائين) فى اسماء العدد المركبات (ليعلم) اى للاشارة الى ما يجب علمه وهو
 (ان البناء) اى كونه مبنيا ثابت (فى هذا المركب) اى فى التركيب العدادى
 (سواء كان احد جزئيه) اى جزئى المركب بالتركيب العدادى (العدد الزائد
 على العشرة) وهو (من احد عشر الى تسعة عشر اوصيغة الفاعل) اى او كان
 احد جزئيه صيغة لساعل المستند منه (فى من احد ومحوه) وهذا التعميم
 معنى قوله (ان البناء) اى كونه مبنيا ثابت (فى هذا المركب) اى فى التركيب العدادى
 صغرا كما فى (احد عشر واخوه) ظاهر كما فى حادى عشر اذ ليس المعنى حادى
 وعشر ولما كان تضمن التركيب اثنى عشر معنى الحرف غير ظهري وكان مدار البناء
 على ذلك انتصر وردا على ميل المصنف بالذات اثنى اراد الشارح ان يقرر
 ذلك الايرد وجوابه (ل) (وقل فيه نشر) اى فى التحميل للمنى بالثال التالى فطر
 (لان الثانى) اى لان الجزء الثانى (فيه) اى فى نحو حادى عشر (لا يمتنع
 الحرف) اى حرف العطف (لانه) اى عدم تضمنه ثابت لانه (لا يراد به) اى محادى
 عشر (حادى وعشر) اى مجموع الحادى والعشر كما يراد به فى نحو احد عشر
 بل يراد به الجزء الاخير منه فقط (وحوايه) اى جواب هذا السؤال (المراد
 بان يقال) (ان المراد بصيغة التثنية) اذا اشتق من اسماء العدد (اى من احد
 عشر واخواتها) (لا يمتنع) (لانه) (اى من احد عشر وثالث عشر انما يراد به) (واحد من المشتق
 منه) (لان المراد به هو المجموع كما هو وجه النظر وحاصله تسليم قوله لا يتضمن
 يعنى انما نسلم ان المراد به واحد من هذا العدد لا المجموع وانه لا يتضمن معنى
 الحرف (لكن لا نعلم) (يعنى لاننا) (ل) (لانه) (اى من احد عشر وثالث عشر انما يراد به) (واحد من المشتق
 احد مطلقا اى سواء رايته تركيبا مع العشر او لا) (ل) (لانه) (اى من احد عشر وثالث عشر انما يراد به) (واحد من المشتق
 اى باعتبار وقوعه فى عشر (بعد العدد السابق على المشتق منه) اى

بعد العدد الناقص منه يعني بعد تمام العدد العشرة بأن يراد عليه واحد وأريد
 أخيراً ذلك الواحد الزائد على العشرة ثم أراد أيضاً ذلك بقوله (فإن الثالث مثلاً)
 أى الواقع فى المرتبة ثانياً (واحد من الثلاثة) أى مجموع الثلاثة (لكن لا عطفاً)
 أى لكن لأنه واحد منه من غير اعتبار وقوعه فى المرتبة لأنه لو كان كذلك
 لا يقال فيه أنه أحد الثلاثة (بل) المراد به أنه واحد منه (باعتبار وقوعه) أى
 وقوع ذلك الواحد (بعد الاثنين) أى بعد تمام الاثنين السابق على الثلاثة
 (علاً أخذوا هذه الصيغة) أى صيغة اثنان (من المفردات) أى من الأحكام
 إلى العشرة (للدلالة) أى ليدل (على ما ذكرنا) أى على الواحد الذى هو
 آخر الأحداث فلك العدد الذى بلغ به ذلك المبلغ (أرادوا أن يأخذوا مثل ذلك)
 أى أرادوا مثل أخذهم فى المفردات أن يأخذوا (من المركبات) أى من أحد
 عشر إلى تسعة عشرة (ولا يتيسر ذلك) أى ولا يتيسر اشتقاق اسم لفاعل
 (من مجموع الجزئين) أى من مجموع الأحاد والعشر وأخواته وإنما يتيسر
 ذلك من المجموع (لأن صيغة فاعل لاتسع حروفها) أى حروفها الثلاثة
 الأصلية مع الألف الزائدة وقوله (جاء) حال من حروفها أى لاتسع حروفها
 بخلاف بقية الحروف بحيث تغيد صيغة واحدة معنى المجموع من الأحاد والعشر
 فأحتاج بالضرورة إلى الصيغتين وهما الحادى والعاشر فلو بنيت كذلك
 لحصل اسم الفاعل الدالان على المفردين فالتبس حيثئذ منه المقصود
 (فأقتصروا) أى فلذلك اضطروا إلى الاختصار (على أخذها) أى على أخذ
 تلك الصيغة المشتقة (من أحد الجزئين) أى من ابهاما كان (أذى فى أخذ
 بعض الحروف من كل جزء) أى وإنما اضطروا إلى الأخذ من أحدهما لامتناع
 أخذها من كل جزء من الجزئين لأن فى أخذها كذلك (مظنة الالتباس)
 أى التباس المقصود بغير المقصود لما عرفت من أن المقصود منه العدد الأخير
~~فقط فلو أخذنا من الجزئين يحصل منه الاسمان المشتقان وهما الحادى~~
 والعاشر وهما يدلان على العديدين الأخيرين وهو خلاف المقصود (فأختاروا)
 أى لاضطرارهم إلى الأخذ من الجزئين تعيين الأخذ من أحد الجزئين فثبت
 من هذا جواز الأخذ من أحد كل من الجزئين كما هو مقتضى الدليل ولكنهم
 اختاروا (الأول) أى اختاروا الأخذ من الجزء الأول وأن جاز الأخذ من الجزء
 الثانى بمقتضى الدليل (ليدل) أى ليدل الاسم المأخوذ (على المقصود)
 وهو إرادة الجزء أو أحد الأخير فقط (من أول الأمر) بخلاف الأخذ من الجزء
 الثانى لأنه لا يدل عليه من أول الأمر بل من ثانى الأمر وما يدل على المقصود
 من أول الأمر أولى مما دلالة عليه من ثانى الأمر ثم أشار إلى منسأخطة السائل

من التضمن لمعنى الحروف هو تضمن نفس تركيب الحادى
 عشر ونرى عليه السؤال وليس كذلك بل تحقيقه ما قال بقوله (فاخلوهم مثلاً
 من احد عشر المتضمن معنى حرف العطف حادى عشر بمعنى الواحد) الاخير
 (من احد عشر) لكنه اى مقابل (بشرط وقوعه) اى وقوع ذلك الواحد
 الاخير (بعد العشرة) واذا كان حادى مشتقاً من الاحد بشرط وقوعه
 بعد العشرة (فحادى عشر) اى فتركب حادى عشر (متضمن حرف العطف
 باعتبار انه مأخوذ من) مجموع (احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار)
 اى ليس تضمنه حرف العطف باعتبار نفسه بمعنى باعتبار (ان اصله حادى
 وعشر اذ لمعنى له) لانه لو كان اصله حادى وعشر يكون المقصود منه مجموع
 الحادى والعشر وليس كذلك كما عرفت (وعلى هذا القياس) اى وعلى قياس
 حادى عشر فى كونهما متضمنين لحرف العطف (الحادى والعشرون
 لا فرق بينهما) فى كونهما به عطف الجزء الثانى على الاول بشئ* (الايدى والواو
 فى الحادى والعشرون لكونهما معربين (وحذفه اى وبجذف الواو فى الحادى
 عشر باعتبار انه مأخوذ من احد عشر يعنى حذف الواو فى الثانى وبقي فى الاول
 وقوله (الاثنى عشر) استثناء من قوله خمسة عشر اى كل واحد من الاحد
 الى التسعة اذا تركب مع العشرة بنى الجزآن منه الاثنى عشر للمذكر ولما اكتفى
 المصنف بذكر مثال المذكر اراد السارح ان يبين ان مؤنثه كذلك بقوله (واثنى
 عشرة) ولا استثنى المصنف تركيب اثنى عشر من تركيب خمسة عشر الذى
 بنى فيه الجزآن احملاً حكم المستثنى ان لا يبنى الجزآن وان يبنى احدهما وبعب
 الآخر فاراد الشارح بيان حكم المستثنى بقوله (فانه لا يبنى فيهما) اى فى كل
 من اثنى عشر وثنى عشرة (الجزآن) اى الجزآن الاولان وهما اثنا عشر
 (بل يبنى الثانى المتضمن) منهما وهو العشر اى لتضمنه معنى حرف العطف
 (وعرب الاول) اى يعرب الجزء الاول. ^{١٦١} ~~منه~~ ^{١٦٢} ~~الجزء الاول~~ ^{١٦٣} ~~الجزء الاول~~
 (بالمضاف) اى بالثلاثة المذكورة ^{١٦٤} ~~وجواب~~ ^{١٦٥} ~~الجزء الاول~~ ^{١٦٦} ~~الجزء الاول~~
 ان يقال (ان المراد بصيغة النصف لان اصلها اثنى عشر) ^{١٦٧} ~~والثلاثان~~ ^{١٦٨} ~~والثلاثان~~
^{١٦٩} ~~بما فاشبهها سائر الثمن~~ ^{١٧٠} ~~بما فاشبهها سائر الثمن~~ ^{١٧١} ~~بما فاشبهها سائر الثمن~~
^{١٧٢} ~~بما فاشبهها سائر الثمن~~ ^{١٧٣} ~~بما فاشبهها سائر الثمن~~ ^{١٧٤} ~~بما فاشبهها سائر الثمن~~
^{١٧٥} ~~بما فاشبهها سائر الثمن~~ ^{١٧٦} ~~بما فاشبهها سائر الثمن~~ ^{١٧٧} ~~بما فاشبهها سائر الثمن~~
^{١٧٨} ~~بما فاشبهها سائر الثمن~~ ^{١٧٩} ~~بما فاشبهها سائر الثمن~~ ^{١٨٠} ~~بما فاشبهها سائر الثمن~~
^{١٨١} ~~بما فاشبهها سائر الثمن~~ ^{١٨٢} ~~بما فاشبهها سائر الثمن~~ ^{١٨٣} ~~بما فاشبهها سائر الثمن~~
^{١٨٤} ~~بما فاشبهها سائر الثمن~~ ^{١٨٥} ~~بما فاشبهها سائر الثمن~~ ^{١٨٦} ~~بما فاشبهها سائر الثمن~~
^{١٨٧} ~~بما فاشبهها سائر الثمن~~ ^{١٨٨} ~~بما فاشبهها سائر الثمن~~ ^{١٨٩} ~~بما فاشبهها سائر الثمن~~
^{١٩٠} ~~بما فاشبهها سائر الثمن~~ ^{١٩١} ~~بما فاشبهها سائر الثمن~~ ^{١٩٢} ~~بما فاشبهها سائر الثمن~~
^{١٩٣} ~~بما فاشبهها سائر الثمن~~ ^{١٩٤} ~~بما فاشبهها سائر الثمن~~ ^{١٩٥} ~~بما فاشبهها سائر الثمن~~
^{١٩٦} ~~بما فاشبهها سائر الثمن~~ ^{١٩٧} ~~بما فاشبهها سائر الثمن~~ ^{١٩٨} ~~بما فاشبهها سائر الثمن~~
^{١٩٩} ~~بما فاشبهها سائر الثمن~~ ^{٢٠٠} ~~بما فاشبهها سائر الثمن~~

القائمة مقام الفعل فسرر الشارح بقوله (اي وان لم يشتمل الثاني) اي الجزء الثاني
(حرفا) اي معنى حرف من الحروف (اعرب الثاني) اي اعرب الجزء الثاني
منهما وقوله (مع منع صرفه) لتقييد الاعراب الذي في الثاني بالاعراب الناقص
وقوله (ان لم يكن قبل التركيب نيا) قيد آخر لبيان ان اعراب الجزء الثاني
منهما مقيد بكونه معربا قبل التركيب فانه ان لم يكن معربا بل كان مبنيا
لم يعرب كما في نحو سبويه وانما قيد الشارح بقوله مع منع صرفه ليظهر
ما به الفرق بين الافصح والفصح لان اعراب الثاني متفق عليه في الفصح
والافصح والفرق بين الافصح وغيره انما هو في منع صرفه وفي صرفه
فالاول الافصح واثنى في غير الافصح وكذا فائدة القيد بقوله وان لم يكن الخ
لتطبيق قول المصنف على ما هو الاشهر والاولى لانه قد نقل الرضى جواز
اعراب الجزء الثاني المنى بعد التركيب كما هو ظاهر عبارة المصنف في هذا المقام
حيث اطلق اعراب الثاني وفي بحث غير المنصرف حيث اكتفى فيه ببيان
الشرطين في كون التركيب مانعا للصرف بقوله هناك وشرطه ان لا يكون
بإضافة ولا بإسناد ولم يتعرض لكونه غير صوت وقد وجه السارح كلامه هالك
عليه ^{في} تطبيقا لكلامه بما هو المشهور (كعليك وبني الاول) ولعل المصنف
قد علم المثال على بعض اجزاء الاحكام ليكون كالتقييد للاعراب بكونه كاعراب
عليك وهو اعرابه مع منع الصرف والله اعلم وقوله (لنوسط) بيان لوجه بناء
الجزء الاول وهو وقوع آخره في وسط المركب وقوله (المانع من الاعراب)
صفة كاشفة للتوسط بمنزلة عله كون الوقوع في الوسط موجبا للبناء وهو انه
لما لم يكن تركيب بعليك نسيبا وجعلنا كلمة واحدة لكونه علما وقع آخر الجزء الاول
في وسط الكلمة والوسط ليس محلا للاعراب فيكون مانعا له فتمين البناء
ولما كان الاصل في البناء هو السكون احتاج الى توجيه آخر لانه على الفتح
فعل ^{الاول} (وهي الفتح) اي وانما هي على الفتح (لانه) اي لان الترخيم بين الحركات
(اخف) قال في الامتحان وسكنوا آخر الاول ان كان حرف لين نحو ... ي
كرب وقبحه في غيره انتهى وانما لم يتعرض اشارح لعله الاعراب في الثاني
لكونه في غاية الطهور لان الاصل في الاسم هو الاعراب وقوله (في الافصح)
متعلق باعرب الثاني وبقوله بني الاول على سبيل التنازع فإيهما تعلق
حذف للمفعول من الآخر كذا في العرب لزيين زاده وتفسير الشارح بقوله
(اي اعرب الثاني مع منع الصرف) لبيان ما هو الافصح وانما منع الصرف
لوجود العتين فيه وهما التركيب والعلية (وبناء الاول انما هو في افصح اللغات)
وفي هذا التفسير نأيد كون قوله في الافصح من التنازع ثم شرع في بيان العتين

الغير المصنفين بقوله (وفيه) اي في مثل بعلبك من المركبات التي لا يتضمن الثاني فيها
 معنى الحرف (لغتان اخريان) اي فصيحتان (احدهما) ما يقابل قوله بنى الاول
 وهو (اعراب الجزئين معا) واطراف الاول الى الثاني ومنع الصرف في المضائق
 اليه (واخرهما) اي واخرى اللغتين الفصحيتين ما يقابل منع الصرف في الثاني
 وهو (اعراب الجزئين معا) واطراف الاول الى الثاني (وصرف الثاني) ولما فرغ
 المصنف من المركبات شرع في بيان الكنيات التي هي من جملة المبنيات فقال
 (الكنيات) وهو مبتدأ وخبره قوله كم وما عطف عليه ثم شرع الشارح في بيان
 التكنية في عدم تعرض المصنف لتعريفها فقال (جمع كناية) اي لفظ
 الكنيات جمع والراد به ههنا جمعيتها لان المقام ليس بمقام التعريف حتى
 يجمع فيه الى ان يقال بان جمعيتها مضمحلة (وهي) اي الكناية (في اللغة)
 والاسطلاح (ان يعبر عن شئ معين) اي غير مبهم (بلفظ غير صريح في الدلالة
 عليه) اي على ذلك الشئ المعين وانما لم يعبر عنه بلفظ صريح (لغرض من
 الاغراض كالابهام) اي وذلك الغرض مثل ارادة ابهام الشئ المعين (على
 السامعين) اما لمحافظة عن السامعين او بحفاظة السامعين عنه (كقولك
 جاني ثلاث وانت تريد زيدا) فانه يعبر فيه عن شخص معين بلفظ فلان ولم يعبر
 عنه باسمه الصريح الذي هو زيد لغرض ابهامه على السامعين لاحدى
 المحافظة فحينئذ لم توهم ههنا ان مراد المصنف من لفظ الكنيات ان كان تعريفها
 لزم عليه ان يعرفها وان لم يكن المراد تعريفها لزم عليه ان يذكر جميع الالفاظ
 المستعملة في الكناية فكذلك الالزامين متفقان ههنا اراد الشارح ان يفسرها
 بوجه يتدغم به هذا التوهم فقال (والمراد بها) اي بالكنيات (ههنا) اي في
 مباحث المبنيات (ما يمكن به) اي لفظي يمكن به (لا المعنى المصدرى) اي ليس المراد بها
 معناه المصدرى وهو التكنية والتعجب بقرينة اطلاقها على نفس الاسماء وبه يتدغم
 توهم لزوم التعريف على المصنف (ولاكل ما يمكن به بل بصفة) بقرينة ان كثيرا
 منها كانت كهن كناية عن الفرج او عن القبيح الذي يستهجن ذكره وفلان
 ودلالتها ايضا كثر منها ليس من هذا الباب كالمضمر الغائب ومن وماو به يتدغم
 توهم لزوم ذكر الجمع (ولاكل بعض) اي ولاكل بعض عام بمعوم الافراد وقال
 بعض المحشين ان في دلالة العبارة عليه خفا وقال العصام لافرق بينه وبين كل ما كنى به
 والصواب مبهم اي والصواب ان يقول ولا بعض مبهم (بل بعض معين) اي بل
 المراد بالكنيات بعض معين لا مبهم وقوله (فكانهم اصطالحوا) لبيان القرينة
 على تعيين ذلك البعض لان حاصل لامة ان العهد في قوله الكنيات هو العهد
 الخارجي فلا بد من قرينة واضحة ان النحاة اتفقوا (في باب المبنيات ان يريدوا

(أي على أن يردوا بالكنايات (ذلك البعض المعين) من الألفاظ المعينة
 التي قد ذكرت فيما بعد وقوله (ولذلك لم ينقل) بيان للقرينة على ذلك الاصطلاح
 بمعنى ولا اصطلاحهم على هذا لم يصدر المصنف لفظ البعض بأن يقول (بعض
 الكنايات كما قال) أي كما هو دأبه في مقام يراد به البعض المعين حيث صدروه على
 الظروف فقال (بعض الظروف) وتصديره في الظروف وتركه في الكنايات
 يدل على أن تركه للاعتماد على الاصطلاح (ويتعذر) أي حين إذا ريد بها
 البعض المعين لا يمكن (تعريضه) أي تعريف ذلك البعض المعين (الأبصار) أي
 مفصلاً (الابتنصريح) كل واحد من البعض المعين على طريق التفصيل لتعذر
 الجمع في لفظ واحد لاختلاف ألفاظه ومعانيه (لأن التعريف يكون للجنس لا
 للأفراد وقوله) (فذلك) (تفرغ على هذا التحقيق أي فلا يكون المراد بها
 البعض المعين (اعرض) أي المصنف (عن تعريفها) أي عن تعريف
 الكنايات مطلقاً وقوله (مطلقاً) يحمل أن يكون إشارة إلى الأعراس عن تعريف
 مطلق الكنايات من المبني والمعرّب وأن يكون إشارة إلى ترك مطابق التعريف
 من مطابق الكنايات ومن تعريف البعض المعين (وتعرض) أي فذلك تعرض
 المصنف (لذلك البعض المعين) أي لذكر اللفظ ذلك المعين مع التبيين لمعاني
 الكنايات (فقال الكنايات) (كم) ثم ذكر السارح وجه كونها مبنية فقال
 (وبناؤها) أي ووجه بناء هذه الكلمة لأحد وجهين (أما لكونها) أي
 لكون كلمة كم (موضوعة وضع الحروف) أي كوضع الحرف في كونها موضوعة
 على حرفين وهما الكاف والميم فاشبهت الحرف وهذا وجه مشترك بين الخبرية
 والاستفهامية وقوله (أولكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحروف) وجه خاص
 بالاستفهامية فاحتاج إلى وجه آخر بناء الخبرية فذلك قال (وحمل الخبرية)
 أي فوجه بناء الخبرية حملها (عليها) أي على الاستفهامية من قبيل حمل
 الظاهر على الظاهر (وكذا) أي ومن البعض المعين كلمة ~~كذا~~ (وبناؤها) أي
 ووجه بناء هذه الكلمة (لأنها) أي لأن هذه الكلمة (في الأصل) ذامر أسماء
 الإشارة أي التي من جملتها أسماء الإشارة (دخل عليها) أي على كلمة ذا (كاف التشبيه
 فصار المجموع) (منها) (بمنزلة كلمة واحدة) لكون المجموع موضوعاً للمبني
 الذي يلا بس (بمعنى كم) وهو العدد (ولقي ذا على أصل بنائه) فلا يحتاج
 إلى ذكر وجه آخر زائداً على أصل بنائه وقوله (وكل واحد منهما يكون)
 للإشارة إلى اشتراك معنيهما يعني وكل واحد من كم وكذا يكون موضوعاً (للعدد)
 وقوله (والكناية منه) إيبان أنهما ليسا بلفظين صريحين للعدد بل كفي
 بهما عن العدد ولما ذكر المصنف في معانيهما ما به الاشتراك أراد الشارح أن يذكر

معنى آخر للفظ كذا بحيث لم يوجد في كم فقال (وجاء كذا) أي وجاء لفظ كذا
 في القصة (كناية عن غير العدد أيضا) كما يجيء للعدد (نحو خرجت يوم كذا
 كناية عن يوم السبت) مثلا وقوله (أو غيره) بالجر عطف على قوله عن يوم
 السبت والمعنى حينئذانه يجيء أيضا كناية عن غير يوم السبت من الأيام الأسبوعية
 ويحتمل أن يكون مر فوعا على أنه عطف على قوله نحو خرجت ويكون المعنى
 أن غير العدد ما خرجت يوم كذا أو غيره نحو خرجت يوم كذا بل نحو كيت وذيت
 فإنه يجيء بمعنى كيت وذيت أيضا (وكيت وذيت الحديث) يعني ومن البعض
 المعين من الكليات لفظ كيت وذيت وهما الحديث يعني يقال إن زيدا قال
 كيت وذيت وقد سبق وجه التفسير بقوله (أي الكناية عن الحديث) وقوله
 (والجمل) عطف تفسير الحديث وهو للاشارة إلى أن المراد بالحديث هو
 الحديث الطويل الذي يطلق عليه القصة وقوله كيت وذيت بحركات التاء
 والفتح أشهر أي كذا وكذا وقال العصام وتفصيله أنهما في الأصل كينة وذينة
 على وزن المرة حذفت اللام وأبدل منهما تاء التأنيث كما في بيت ومن العرب من
 يستعملهما على الأصل والوقف عليهما حيث لا يتأد ولا يكونان الامتوحتين كذا
 في الرضى يعني أنهما إذا استعملتا على الأصل ووقف عليهما بالهاء لا تكونان
 الامتوحتين فلا ينافى ما نقل عن غيره من جواز حركات التاء كما سيجيء
 لأنه محمول على الاستعمال بكيت وذيت فافهم والله اعلم (وانما بيا) أي وانما
 بيا لفظ كيت وذيت (لأن كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي) أي
 الجملة (من حيث هي) أي من حيث كونها (جملة لا تنسحق اعرابا ولا بناء
 لانهما من خواص المفردات) بل استحقاقهما للادراب انما هو اذا وقعت موقع
 المفرد كما عرفت لأن الاعراب والبناء من خواص الاسم الذي هو من أنواع الكلمة
 التي هي المفرد ثم انه لا يخفى أن هذا التعليل انما هو لدفع كونه معربا واما الدليل لاثبات
 كونه مبنيًا فتقوله (فلو لم يقع المفرد موقعها) أي في قوله (ولم يجز خلوه) أي
 واحد من كيت وذيت موقعها أي موقع الجملة المذكورة (ولم يجز خلوه) أي
 خلوه الاسم المفرد (عنهما) أي عن الاعراب والبناء ثم انصاف ذلك المفرد
 بأحدهم (ورحم البناء الذي هو الأصل في الكلمة قبل التركيب) هذا جواب
 لما لأن للاسم حالتين أحدهما قبل التركيب والاخرى بعد التركيب والأصل
 في الأولى البناء وفي الثانية الاعراب قال الشيخ الرضى وبنا وهما على الفتح
 لنقل البناء كما في ابن وكيف وقال أيضا ويجوز : وهما على الضم والكسر أيضا
 تشبيها بحيث وجب ولا يستعملان الا مكررين بواو العطف نحو وقال فلان
 كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت اتهم وقد عرفت أن هذا التعليل منه

محمل على استعمالهما على خ لاف الاصل اى على خلاف كونهما امتدادين
 لانه على قوله فلا تكونان الامتدادين بقوله لنقل التشديد ولان كان الاثنى
 بالمصنف ان يذكر كلمة كاي فنزكها اراد الشارح العلامة ان يذكرها وان يذكر
 في وجه تركه نكتة فقال (ومن الكتابات) اى ومن جملة الكتابات التى بنيت
 (كاي) وهو يفتح الكاف وفتح الهجزة وتسديد الياء (واثماني) اى ذلك للفظ
 (لان) اى لان لفظة (كاف) التشبيه دخلت على اى (اى على لفظة اى بتسديد
 الياء ولما فرغ من بيان حال الكاف التى هى الجزء الاول من المركب شرع فى بيان
 حال الجزء الثانى فقال (ونى) اى لفظ اى (كار فى الاصل) اى فى اصل وضعه
 (معربا) كما سبق فى الاستفهام (لكنّه) اى لكن السان (محى) بضم الميم
 وكسر الحاء مجهول محاسن محو اى ازل (عن الجزئين) من الكاف ومن لفظ
 اى (منه هما الافرادى) اى معنى التشبيه من الكاف ومعنى الاستفهام من اى
 (فصار المجموع) من الالفين (كاسم مفرد) فى كون المجموع دالا على معنى
 مفرد وليس ذلك المعنى المفرد ملابسا بمعنى احد الجزئين بل (بمعنى كالتجربة)
 وهو الاحبار بالكثر (ومصار) اى فلذلك صار لفظ كاي (كاسم) بمعنى على
 السكون (لكونه بمعنى لاسم المنى الذى هو كالتجربة ومنسبا له فى البناء على
 السكون وقوله (آخره) مبتدأ اى آخر الاسم لمنى وقوله (نون ساكنة) خبره والجملة
 صفة بعد صفة للاسم يعنى صار ذلك الاسم مشابها للاسم المنى الذى
 آخره نون ساكنة (كما) اى كالنون الذى وقع (فى آخر من) بفتح الميم وهو الانسب
 لكونه اسما وقوله (لا تنوين تمكن) حطف عنى قوله نون ساكنة اى ليست
 النون الساكنة التى فى آخره تنوين تمكن كما كانت تلك النون الساكنة فى الاصل
 تنوين تكرر ثم استشهد على كونها نون ساكنة لا تنوين بقوله (ولهذا) اى واكونها
 نون ساكنة كما سار المنيات دالها لا تنوين (يكتب) فيه (بعد الياء) اى بعد
 اى (نون) فى الرسم يعنى النون على كونها نون ساكنة لا تنوين (كتبت
 بعد الياء نون) وقوله (مع ان التنوين لاصوة له) دليل على ان كاتبت بـ بانون
 علامة على عدم كونها تنوينا يعنى ان كلمة النون بعد ياء علامة على ان تلك
 النون الساكنة ليست تنوين لانها لو كانت تنوين لم تكتب على صورة النون
 لانه لاصورة للتنوين (فى الخط) واذا كانت تلك الكلمة المركبة مركبة من المنى
 والعرب وكانت الكسرة فيها كسرة اعاب وكان اصل النون نون (فرتبتها)
 اى فرتبة لفظه كاي (فى البناء منخطة عن اخواتها) لكون اخواتها مركبة
 من المنى الصرفة فلذلك اى فلا يحضاط رتبتها عن رتبة اخواتها (لم يذكره
 المصنف) اى ذلك اللفظ (بها) اى مع اخواتها وقال العاصم ويحتمل

ان لا يقول المصنف بيانه ثم شرع المصنف في تفصيل كل من كم الاستفهامية
 والخبرية وفي بيان الفرق بينهما وبين مبرمهم فقال (فكم الاستفهامية) وهو مبتدأ
 وقول الشارح (المتضمنة معنى الاستفهام) اشارة الى ان النسبة نسبة المتضمن
 بكسر الميم الى المتضمن بفتح الميم وقوله (مبرمها) اي مبرم الاستفهامية مبتدأ ثان
 وتفسير الشارح له بقوله (اي الذي يرفع الابهام عن جنس المسؤل عنه)
 للاشارة الى ان رفعه لا يهمل انما هو عن جنس الذي سئل عنه يعني ان المسؤل عنه
 من اي جنس ملك او انس رجل او امرأ وقوله (منصوب) خبر للمبتدأ
 الثاني والجملة الاسمية خبر للاول وقوله (على التمييز) لبيان المعنى المقضى
 بالاعراب وهو التمييزية وقوله (مفرد) اما خبر بعد خبر اوصفة للمنصوب شرع
 في وجه كون مبرم هذا القسم منصوبا مفردا فقل (لانها) وانما احتير لمبرمها
 النصب والافراد لان كلمة كم (لما كانت موشوعة للعد وكناية عنه) وكان
 لمبرم العدد ثلاثة انحاء كما سيحكي في اسمه العددان مبرم الثلاثة الى العشرة محفوض
 بمجموع ومبرم احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد ومبرم مائة الى مافوقها
 محفوض مفرد (ووسط العدد وهو من حصد عشر الى تسعة وتسعين مبرم
 مفرد منصوب جعل مبرم) وهو جواب لما ي جمل مبرمكم الاستفهامية (كذلك)
 كمبرم احد عشر وقوله (لانه وجعل) الخ داليل لاختيار حال العدد الاوسط
 يعني وانما جعل مبرمه كمبرم العدد الاوسط لانه لو جعل (كاحد الطرفين)
 بان جعل مجموعا محرورا كما في الطرف الاول او مفردا محرورا كما في الطرف الثاني
 (لكان تحكما) اي لكان دعوى بلا دلائل وترجيحا لا مبرح مساويا في الطرفين
 بخلاف الوسطية اذ ليس لهما مسا في الوسطية مع ن فيد رجحانا من وجه
 لانه خير الامور وخير الامور اوسطها ووجه انه ضد الهندي بان اختيار حال
 اوسط العدد لان هذا النوع من العدد اكثر من الطرفين ووجه الشيخ الرضي
 بالوسائل لا يعرف القلة والكثرة فعملها على الدرجة الوسطى اولى وقال العصام
 بعد نقله عنهما ودفعه عليهما والاوجه ان يقال نصب مبرمكم الاستفهامية لانه
 جعل مبرمكم الخبرية كالطرفين دفعه للتحكم فلو جعل مبرمكم الاستفهامية مثلها
 او مثل احدهم لانتبس بكم الاستفهامية فجعل كالوسط تمييزا ولم يعكس لار كم
 الخبرية متقدمة على الاستفهامية لكون الاستفهام فرع الخبر فجعلت كالطرفين
 لان الطرف مقدم على الوسط انتهى ولكل وجهة ثم شرع المصنف في بيان
 حال مبرمكم الخبرية فقال (و) (كم) (الخبرية) وقوله الخبرية مبتدأ اول وموصوفها
 محذوف وهو لفظكم وايه اشار الشارح بتوسطه بينه وبين حرف العطف
 والمستد الثاني محذوف واشار اليه الشارح بقوله (مبرمها) وقربته الحذف

عدم جواز كون قواه (مجرور) خبرا عن الخبرية لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم
 المطابقة للغة واما معنى فلعدم جواز الخن وقرينة المحذوف سياق الكلام
 والحاصل ان الجملة الصغرى خبر المبتدأ الاول وهو مع خبرية جملة اسمية كبرى
 معطوفة على الجملة الاولى هذا على ما ذكره الشارح على خلاف ما قدر به
 الفاضل الهندى لانه قد سدر لفظ المبتدأ حيث قال ومميزكم الخبرية مجرور ولكن
 الشرح اختار هذا المسلك ليحصل التطابق بينه وبين ما قبله و اشار الشارح
 بقوله (بالاضافة) الى الواسطة للجر وهي اضافة كم اليه وانما كان مميز الخبرية
 مجرورا لانها قبضة رب فحملت عليها في الخبر كذا في الامتحان وقوله (مفرد)
 من فروع على انه خبر بعد خبر اوصفة لقوله مجرور و اشار الشارح بقوله (تارة)
 الى انه لاتنافض بين قوله مفرد وبين قوله مجموع لانه مفرد تارة (ومجموع)
 (اخرى تقول كم رجل عندى) بالمميز المنفرد (وكم رجال) عندى بالمميز المجموع
 (كما تقول) فى المميز للمائة وما فوقها من اسماء العدد التى هى احد الطرفين
 (مائة ثوب) بالجر والافراد (و) تقول فى المميز ثلثة الى العشرة التى هى
 الطرف الآخر منهما (ثلثة اثواب) بالجر والجمع ثم اراد الشارح ان يبين وجه
 جواز كون مميز الخبرية مفردا ومجموعا فقال (وانما جاء) اى بمميز الخبرية (مفردا)
 اى حال كونه مفردا فى بعض الاستعمال ليوافق مميز العدد الكثير وهو مائة
 وما فوقها (لان العدد الكثير) وهو مائة وما فوقها (مميز) اى مميز ذلك العدد
 (كذلك) اى مفرد مجرور هذا وجه استعماله مفردا واما وجه استعماله مجموعا
 فقال (وانما جاء) اى مميز الخبرية حال كونه (مجموعا) فى بعض الاستعمال
 لانه صريح تكثيره الذى يحتاج فيه الى التصريح ولا يحتاج اليه فى اصل
 العدد (لان العدد الكثير) نحو مائة ثوب (فيه) اى حاصل فيه (ما) اى لفظ (بنى)
 اى يخبر عن كثرته اى عن كونه كثيرا (صريحا) اى ابناء صريحا لان لفظ المائة
 مثل بنى صراحة بكثرته (ولا كان هذا) اى ولما كان المذكور من كم الخبرية لكونه
 كناية عن العدد الكثير وليس بصراحة عنه (ليس) اى هذا المذكور من العدد
 الكثير بالكناية (مثله) اى مثل العدد المذكور المصرح بكثرته من لفظه (فى التصريح
 بالكثرة) فيحتاج الى لفظ ثوب عن التصريح فلذلك (جعل جمعية مميزه) اى قصد
 يجعل مميزه مجموعا ان يصير الجعل المذكور (كانها) اى مثل ان تلك الجمعية
 نصير (نابة) ثوب (عن معنى التصريح) وتقوم مقامه فى التصريح (بها) اى
 بالكثرة ثم شرع المصنف بعد بيان ما به الفرق بين الاستفهامية والخبرية بحسب
 التميز فى بيان ما به الاشتراك بينهما من المسائل فقال (وتدخل من) اى وتدخل
 لفظة من الجارة (فيهما) اى عليهما اى جوازا اذا لم يفصل بينهما وبين

منه هما بفعل متعد فانه لو اتصل به وجب دخول من عليهما لئلا يلبس المميز
 بمفعول نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات كذا في لامحار ولا احتمل ككون
 الضمير المحرور راجعا الى ذاتكم الاستفهامية والخبرية وهو خلاف الواقع
 اراد ان يفسر مرجع ضمير التثنية بقوله (اى في ميزكم الاستفهامية
 والخبرية) يعنى ان اضمير راجع الى قوله ميزها وهو وان كان مفرد بحسب
 كونه مدكورا مرة في كلام المصنف ولكنه مثنى بحسب الاضافة الى النوعين كما
 في قوله تعالى فمهم دست ثوبكم (تقول) في ميز الاستفهامية في مقام الـ قال
 سرى - لمصروب من لرحا (كم من رجل ضربت) ايها المخاطب وتقول
 ايضا في ميز الخبرية بطريق لاقتباس في مقام لاحساس عن كثرة ما اهلكت
 من اخرى (وكم من قرية اهلكناها) ولما انفهم من كلام المصنف المساواة
 في جواز دخول من في ميز الاستفهامية والخبرية على خلاف ما قاله الشارح
 الرضى اراد ان يرح علامته ان يبين ما هو الحق منهما فقل (قال الشارح الرضى
 هذا) اى دخول من (في الخبرية) اى في ميز الخبرية (كمن نحو وكم من ملك
 وكم من قرية) وهاتان في الايتين للخبرية اى كثيرا من ملك وكثيرا من قرية
 وقوله (وذلك) مبتدأ اى كونه كثيرا وقوله (لموافقته) طرف مدق خبره
 والموافقة مصدر مضاف الى فاعله وهو الضمير المضى اليه وهو راجع الى
 ميز الخبرية وقوله (حرا) مانصب مفعول المصدر وقوله (للمميز) متعلق بمجرا
 ويجوز ان يكون متزعا اخذ من اى في الجر متعلقا بواو تته وقوله للمميز صلة
 للموافقة وقوله (المضاف) بالخرصة للمميز والاغف واللام بمعنى الذى وقوله
 (اليه) راجع الى الموصول وقوله (كم) نائب الفاعل للمضاف يعنى ان وجه كثرة
 دخول من اليانية في ميز الخبرية انما هو لكونه موافقا في الجر للمميز الذى اضيف
 اليه لفظكم الخبرية (واما ميزكم الاستفهامية) يعنى واما حال ميزكم الاستفهامية
 (فلم اعتبر) اى فلم اطلع (عليه) اى على استعمال ذات لمميز (محرورا) اى حال
 كونه محرورا (بمس في نظم ولا اثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن)
 اى من كتب فن النحو والحاصل من كلام الشارح الرضى عدم حواز دخولها
 في ميزكم الخبرية فضلا عن وقوعه وكثرته ثم عارضه الشارح على قوله ولادل
 على جوازه كتاب من كتب هذا الفن بنحو ز الزمخشري في تفسير الآية فقال
 (لكن يجوز الزمخشري) يعنى ان قولك ولادل على جوازه باطل لان الزمخشري
 جوز (ان تكون كم) اى كلمة كم (في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آياتهم من آية
 يثية استفهامية وخبرية) مع ان من داخل فيها ثم ذكر المصنف مسألة اخرى
 مستكة بينهما فقال (ولها) بضمير المفرد المؤنث على النسخة التى وجدها

السارح بقريته ارجاعه الى كلمة كم حيث فسر به بقوله (اى لكم) ثم عمده بقوله
 (استفهامية كانت او خبرية) لانه لو كان ما وجد من النسخة منى للزم عليه
 ان يفسره بقوله اى لكم الاستفهامية والخبرية فعلى التمتين يكون طرفا مستقرا
 على انه خبر مقدم وقوله (صدر الكلام) مبتدأ مؤخر اما اقتضاء الاستفهامية
 للصدارة فتد (لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام) اى معنى الاستفهام (وهو)
 اى الاستفهام (يقتضى صدر الكلام) وانما اقتضى الاستفهام الصدارة
 (اعلم من اول الامران) اى الكلام الذى قصه الاستفهام به (من اى نوع من انواع
 الكلام) حتى يفرغ ذهن السامع لفهم ذلك الكلام وهذا فى الاستفهامية
 ظهروا فى الخبرة فاقال (والخبرية ايضا) اى كالاتفهامية (تدل على
 انشاء الكثير) كما ان رب تدل على انشاء انقل ولا يخرج الدلام الذى فيه
 احدهما عن الخبرية لان كونهما خبرين انما هو باعث راجع الى استكمال الحكم
 الخارجين كما به عليه العصام بقوله لان الانب راجع الى استكمال الحكم
 واستقلاله (وهو) اى الكلام الذى قصه به انشاء التشر (ضا) او كالكلام
 ادى قصده الاستفهام (نوع من انواع الكلام) واذا كان كذلك (فوجب ان يند)
 من الحكم (عليه) اى على انه من اى نوع من انواع الكلام (من اول الامر)
 كما يجب فى الاستفهامية ثم شرع المصنف فى بيان اعراب كل من الاستفهامية
 والخبرية فقال (وكلاهما) اى كلا الاستفهامية والخبرية ولما كان فى لفظ كلا
 ههنا اشكالان احدهما فى تذكره لان الظاهر ان كونه مؤنث والاخر فى ثلثه لار
 الخبر وهو قوله يقع مفردا والظاهر اما ان يقول كل واحد منهما يقع او يقول كلاهما
 يقع ليطابق الخبر بالمبتدأ اراد الشارح ان يبين هذين الاشكالين فقال (او قال)
 اى المصنف (كلاهما) بلفظ انوث (اكر) اى لكان هذا اللفظ (اوفى)
 من لفظ المذكور المذكور وان كان موافقا ايضا بتأويل اللطسين او الاسمين
 لى زيادة الموافقة فى ابراده مؤنثا (تأييد الاستفهامية والخبرية) هذا دليل
 اللاوقية يعنى انما كان الايراد بالتأنيث اوفى لان تأنيث كم شرع فى اسمة التامة
 اما وجه الموافقة فللاشارة الى ان تأنيثه بأويله منى سلى ماشع بين النواة
 وللذكور وجه ايضا ثم شرع السارح فى رفع الاشكال اشانى وهو
 ان الظاهر ان يكون لفظ كلا مفردا لان شرطه ان يكون مضاما الى الثنية
 والضمير المتشاف اليه ينغى ان يكون مفردا لان لفظ كم واحد بالذات ووجهه
 بقوله (فهو) اى فوجه ابراده بلفظ كلا الذى للثنية منى (على تأويل كلا
 هذين انوعين) يعنى ان لفظ كم وان كان واحدا بالذات لكنه اثنان بحسب
 النوع (وهما) اى النوعان (كم الاستفهامية والخبرية) وقوله (اى كل واحد

من كم الاستفهامية والخبرية) اشارة الى وجه افراد الخبر وهو قوله (يقع)
 ونقل زيني زاده في معرب الكافية قاعدة في استعمال كلا عن معنى اللب فقال
 وقد سئلت قد يما عن قول السائل زيد وعمر كلاهما قائم او كلاهما قائمان ايهما
 الصواب فكنت ان قدر كلاهما توكيدا قبل قائمان لانه خبر عن زيد وعمر وان
 قدر مبتدأ ما ووجهان واختاره هو الافراد فعلى هذا فاذا قيل ان زيدا وعمر اهل
 قبل كليهما قبل قائمان او كلاهما بالوجهان ويتمين مراعاة الاعطى نحو كلاهما
 محض احد لان ما كرهنا ان يرد على هذا القول منه يقتضى ان يكون الافراد
 في خبر محض واحد فلهذا في قوله (مرفوعا ومضمر) او (مجرورا) اما حال من
 مرفوعا اي في يقع او محض منصوب انه ان كان يقع بمعنى نصر (ثم بن) اي
 نصف (موقع كل واحد منهما) اي من الاستفهامية والخبرية وفي نسخة
 منه فيكون راجع الى الثلاثة من المرفوع والمنصوب والمجرور (بقوله) (فكل
 ما) ما شرنا من راجع بتفسير ما بقوله (اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية)
 الى ان اهل كل ههنا افراسي لا مجموعي لانه اذا دخل على المعرفة يكون مجموعا
 ولا دخل ههنا على ما المتوصله توهم انه مجموعي فدفع السارح هذا التوهم
 بهذا التفسير و اشار الى انه ليس بموصولة بل هو مذكورة بوصفة صارة عن افراد
 تسمى بمجموعة من افراد لا يجوز ان يكون مجموعا لانه لا يسمي
 رسوا كذا) اشارة الى قوله (بعده) (طرف من) فترد عليه ان يكون على صيغة
 لمصرع بمعنى يوجد والجملة صفة ما وقوله (فعل) مبتدأ مؤخر ثم السارح
 ارد به بنية قوله (او شبهه) على ان المراد بافعال ما بعده وشبهه يشمل نحو
 يوما انت سائر وكما رجلا انت صرب ووجه الزيادة بقوله (لفظ او تقدير)
 سلبته في بعد وقوله (غير مستعمل) بالرفع على انه صفة فعل وقوله (عنه)
 متعلق يستغن بتصميم معنى افراغ والضمير المجرور راجع الى ما وقوله (ضميره)
 متعلق ايضا بمستقل وصله له على اصل معناه يعني فكل من الاستفهامية
 ونظيره اذا وقع بعد كل من ما فعل غير فارغ عن عملها بسبب اشته له يكون
 بالضمير الراجع ولما كانت النسخة الصحيحة غير مشتقل عنه ولم يكن فيها تولد
 بضمير وكذا غير المستعمل اي الدرج عن عملكم اعم من ان يكون سبب فراعته
 سعاله بالضمير او متعلق به لم يخرج على هذه النسخة الى زيادة قوله او متعلق
 ضميره راجعا على النسخة التي زيد فيها قوله بضميره يعني تخصيص سبب الفراغ
 بالمتعلق بالضمير فاحتج الى زيادة قيد يندفع به توهم تخصيص سبب الفراغ
 بالضمير فقدم ردا زاد السارح قوله (او متعلق بضميره) فقال المسغول بالضمير
 نحوكم رجلا ضربه ومثل المسغول متعلق بضميره نحوكم رجلا ضربه غلامه

وانتم زاد السارح قوله (فهو من حيث هو كذلك) ليكون اشارة الى ان موافقه (كان منصوبا) حيز قوله بكل ما يعنى ان كل واحد من هذين التوحيدين لكم اذا كان مقصدا بهذه القيود يكون اعراجه نصبا (معمولا) لما وجد بعده من الفعل او شبهه (على حسبه) على اقتضائه ولما كان ضمير حسبه راجعا الى الفعل والفعل يعنضى معمولات كثيرة توهم منه ان كونه منصوبا معاق عن نفسه فقتضه ادخل مثلا اذا قلتم بوماضرت ونظرنا فيه الى اقتضاء الفعل كان اللائق في كم ان يكون مفعولا به للفعل وان نظرنا الى المميز الذي هو الطرف يكون اللائق به ان يكون مفعولا به فاراد السارح ان يفسر الضمير على وجه يدفع به هذا اتوهم فقل (على حسب عمل هذا الفعل) يعنى المراد باقتضاء الفعل انه بانصاء عمل هذا الفعل الذي وقع بعد هذا م كم حال كونه مضاعا الى هذا المميز ان كان المراد به لا نحوكم رجلاضرت بكون اقتضاء مفعولا به او كان طافا يكون اضمثته معمولا به وانس المراد به اقتضاء الفعل بلالمق من غير نظر الى المميز فسر السارح اتمل بخصوص من دون الفعل بقوله (وعمله لا يكون الا بحسب المميز) وقوله (وذلك الى ان كل واحد على قوله وعمله لا يكون الا بحسب المميز) اى ودل كونه كذلك انك (تقول كم بوماضرت) مثلا (وكم) في هذا التركيب (منصوب على الرفية) اى على كونه طرفا لضررت باقتضاء مميزه يكون كذلك (مع قضا الفاعل) من غير نظر الى المميز (المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المصوبات فتعينه) اى فكون كم ههنا معينا (لاحد لمنصوبات) وهو المفعول ذى (هو) اى اتعين (بحسب المميز) وهو اى يوم لانه اولم يكن كذلك بلزم ترجيح تعين الضعيف وهو المفعول به من معمولات الفعل على الاقوى المحتاج اليه وهو المفعول سيما اذا كان الفعل متعديا واعلم ان هذا لتفسير من السارح ووجه تسميه ساقه في الاستدلال على دفع ما اعترض عليه السارح الرضى بقوله ان الاولى اريد قول معمول على حسبه وحسب المميز معا وذلك انك تقول كم بوماضرت وكم منصوب على اضرفيه لاقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب الفعل والمميز انتهى ووجه الدفع انه لما فسر بتقييد عمل هذا الفعل لم يتح الى ما قاله الرضى لان عمل ضررت ههنا مثلا انما هو على وجه الطرفية لاعلى وجه آخر ثم شرع السارح في امثلة كل منها فقل (فالاستفهامية) اى مثال كم الاستفهامية المنصوبة وهو مبتدأ وقوله نحو (كم رجلاضرت) خبره وقوله (في المفعول به) متعلق بالنسبة (وكم ضربة ضررت في المفعول المطلق) وكم بوماضرت في المفعول لفة والتحدينا مثل كم

غلام ملكك وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت) لان كلام من هذه وقع بعده فاعل غير
 فارغ عن عملها بسبب الاشغال لعمل ضمها فاقضى كل من هذه الاعمال
 بحسب المبين ما اقتضى من المعدول به في الاول والمصدر في الساني والظرف
 في الثالث ثم اراد الشارح ان يبين وجه تقييد الفعل بقوله افعل او تقدير افعال (وانما
 جعلنا الفعل) اي وانما جعلنا الفعل المذكور في قول المصنف (او شبهه) اي وجعلنا
 قول (او شبهه) (اعلم ان يكون) اي ذلك الفعل الذي وقع بعده كم مع عدم اشتغال
 بصحة (ملفوظا) في نحوكم رجلا سرت (او قدرا) اي او كان الفعل الغير المستقل
 بالصحة را بعدكم اي وبينكم فعل المذكور المستعمل بالصحة في نحوكم رجلا
 سرت لانه اضطررت لقول الحق في هذه الصورة لانها حيث تدخل في قاعدة
 الزرع لانه لم يصدق عيها قاعدة الصب لكون الفعل الذي بعدهما ظم مستعلا
 بالصحة مع انهم صرحوا بجوار انصب في تلك الصورة ايضا ولذلك اثار
 الفاضل الهندي دخول هذه الصورة في قوله والا فرفع بمعنى انه يجوز رفعه
 وحل قول المصنف كان منصوبا على وحبو الصب يعني ان المنصوب نوعا
 نوع وحب نصه كما في نحوكم رجلا ضربت ونوع حاز نصه ورفعه كما في نحوكم
 رجلا ضربته وقال المصدر ورفعه ما ذكره الرضي انكم رجلا ضربت يجوز
 رفعه لكنه صعب انتهى يعني ان هذا الكلام من الرضي يتبع النوع الذي
 يجب فيه الصب بل يقتضي ان قول المصنف كان منصوبا على منصوبا حوازا
 وتكلف اسارح الرضي في نحوكم رجلا ضربته حيث جوز تقدير الفعل قبل كم
 وقال ولا منع من نصبه انما صفت قبل كم ثم دفع ما قيل انكم يقتضي الصدارة
 والتقدير قوله يمنع بقوله لان المصدر مودوم اعطى والتصدر اللفظي هو المنصوب
 انتهى فمقصود الشرح الجامي ههنا على وجهه لم يفتح الى ما يكلفه الماضيان
 من حمل الصب على الواحوب كما ذهب اليه الهندي ومن تفسير الفعل قوله
 كما ذهب اليه الرضي شعهم الفعل العبر المستعمل من الملقط والمقدر (ليدخل
 في قاعدة النصب مثل قولكم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على
 شريطة التفسير) وقوله (وقد رت بعده فعلا غير مستعمل عنه اي كم رجلا
 ضربت ضربته) لقوله اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير يعني
 ان طريق جملة من هذا العيب ان تقدير بعدكم فعلا غير مستعمل اي فارغ عن
 عمله بسبب الاشغال بالصحة وموضعت ههنا (فهو) اي قبل هذا التركيب
 يجوز رفعه لانه (من حيث ان بعده فعلا غير مستعمل عنه داخل
 في قاعدة الصب) فيجوز نصبه (وان لم يجعله) اي وان لم يجعل مثله (من قبيله)
 اي من قبيل الاضمار (ولم تقدر بعده) اي بعدكم (فعلا غير مستعمل عنه فهو)

اى فثله (من هذه الحثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع) ثم شرع المصنف
 في بيان المحل الذى يكون كم محرورا فيه فقال (وكل ما قبله) وفسره اشارح
 بقوله (اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية) للاشارة الى ان لفظ كل مضاف
 الى ما الموصوفة بالكثرة التى هى عبارة عن اشوعين من الاستفهامية والخبرية
 وقوله (وقع قبله) للاشارة الى ان قبله طرف مستقر صفة لما وقوله (حرف حر)
 فاعل للظف ومثال الاستفهامية (نحمدكم درهما اشترت) وقوله (اوكم
 رجل مررت) اشارة الى مثال الخبرية (او مضاف) اى او وقع قبله اسم مضاف
 مثال الاستفهامية (ان وقعت بعد الاسم المضاف) (نحو غلام
 كمرحلا ضرت و) مثل الخبرية (نحو) (عندكم رجل اشترت) فقوله وكل ما قبله
 مبتدأ والماء في قوله (فمجرور) حواوية وقوله محروور خبر للمبتدأ الذى تضمن
 معنى الشرط لدخول لفظ كل على موصوف بالطرف و اشار السارح بقوله
 (بحرف الجر او الاضافة) الى عاب المجرور وقوله (وانما حاز تقديم حرف الجر
 او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام) جواب للسؤال الذى ورد بان
 تقديم حرف الجر او الاسم المضاف على الاستفهامية او الخبرية منف
 لصدارة هما فاجاب بانهما للضرورة (لان تأخير الجر) سواء كان حرفا او اسما
 (من المجرور تمتع لضعف عمله) اى على الجار مطلقا واذا امتنع التأخير (فمجرور)
 اى وحب (تقديم الجار عليهما) اى على الاستفهامية والخبرية مع اقتضائهما
 الصدارة وهذا الجواب على تقدير اعتبار كون الجار كلمة منفصلة عنهما مع اعطاء
 حكم الصدارة لهما وقوله (على ان يجعل الجار) الجواب على اعتبار كل
 من الجار وما بعده كلمة واحدة فلا يلزم حينئذ ان يوطى حكم الصدارة للجار
 بمعنى مع التالخصاج الى ما قبله من الجوار للضرورة وانما نحتاج اليه اذا لم يكن
 الجار مع المجرور كالكلمة الواحدة مع انه جاز ان يجعل الجار (اسما كان او حرفا)
 فقدم السارح الاسم ههنا على الحرف ليكون اشارة الى ان الجعل المذكور
 فى الاسم ايه من الجعل فى الحرف فاذا جاز فى الابعد فمجرور فى البعيد الى
 (مع المجرور) اى مع محروور كل منهما (كلمة واحدة) اى مثل كلمة واحدة (مستحقة
 للصدر) فان الجار حينئذ يكون كجزئهما وقال الرضى حتى لا يسقط المجرور
 عن مرتبة ثم شرع المصنف فى الحكم ان لا من اعراب كل من الاستفهامية
 والخبرية فعال (والا) ولما كان قوله والاعارة عن انتفاء كل من الشروط المقدمة
 فسر السارح بقوله (اى وان لم يكن) واشربه الى ان الامر بكثرة من حرف
 الشرط والناحية يعنى وار لم يوجد (نعمه) اى بعد كل واحد من الاستفهامية
 والخبرية (لا لفظا ولا تدرا فعل ولا شبه فعل غير مشغل) اى غير فارغ (عنه)

بضميره او متعلق ضميره) بسبب الاشتغال باضمير كاهي شروط النصب (ولا قوله)
اي قبل كل منهما (حرف حراء مضاف) كاهي شروط الجرو زاد الشارح قوله
(كان محمدا عن العوامل اللفظية) ليكون جوابا حقيقيا للشرط وليكون كاهية
لقوله (فرفوع) يعني وان لم يكن كذلك فيكون مرفوعا كونه محمدا عن العوامل
اللفظية من الفعل المفعول او المتدر ومن الجار وانما فمصر الشارح بقوله (اي
فهو مرفوع) للاشارة الى ان الفاء جزائية داخله على الجملة الاسمية التي حذف
فيها المبتدأ فتكون جملتها جاء لقوله ولا لقوله (متبدا) خبر بعد خبرا وصفة
المرفوع بمعنى ان من هذا مرفوع على انه مبتدأ (ان لم يكن طرفا) اي ذلك
المرفوع يريد به المنصوب بتقدير في على طبق قوله في بحث وما وقع طرفا لاكثر
انه مقدر بجمله لا يابدل على مكان او زمان على طق قوله وطروف الزمان
كلها قبل النصب وظرف المكان ان كان مهما قبل والا فلا كذا في متن العصام
وقول الشارح (نحو من ابوك) تنظير لا تمثيل يعني كما ان من الاستفهامية
في قولك من ابوك مبتدأ وان كانت نكرة وخبره اعني ابوك معرفة كذلك يجوز
ان يكون كم مع كونه نكرة مبتدأ وما بعده خبره وان كان معرفة يجوز
ان يكون خبرا عنه نعم انه لما كان كوز النكرة مبتدأ لا يجوز في صورة كون
خبره معرفة عند غير سبويه من النحاة اراء ان يدرك ان يذكره فقال (وهذا)
اي كون كم مبتدأ على الاحلاق (يعني على مذهب سبويه) اذ يلزم حيث
البرام كون المبتدأ نكرة متضمنة استفهام ما مع كون خبره معرفة ولا يلزم ذلك
الا على مذهب سبويه (فانه يخبر عنه بمعرفة عن نكرة) لا طلقا بل عن نكرة
(متضمنة استفهاما) كم وما وكم (واما عند غير سبويه) من النحاة (فهذا) اي
النكرة المتضمنة استفهاما ليس مبتدأ عند غيره حتى يلزم ما ذكر بل هو في مثل
تلك الصورة (خبر مقدم على المبتدأ) وجوبه باولم يجوز كونه مبتدأ (لكونه نكرة و)
ليكون (ما بعده معرفة) وقوله (وخبر ان كان طرفا) عطف على قوله مبتدأ
(نحوكم يوما سفركم فكم) اي لفظكم (ههنا) اي في هذا المثال الذي كان مبره
طرفا (منصوب المحل) اي منصوب محله (اولا) اي اعتبار الاصل (داخل
تحت قاعدة النصب لكون شبه الفعل معه وهو كائن المحذوف) اذ هو غير
مشتغل عنه لان لفظ الكائن ههنا رفع للضمير الذي فيه على الفاعلية
وناصب لكم على الظرفية وهذا يدل على ان لفظ الكائن مقدر بعدكم وقوله
(باعتبار اعمال الكائن) متعلق بالمدخول الذي في ضمن قوله داخل اي دخوله
تحت هذه القاعدة باعتبار جعل الكائن عاملا (هـ) اي في كم وقال العصام
هكذا ذكره الرضي وهو غير مرضي في المرفوع فلا ليس كمال الجملة الطرفية

وهي الناقصة عن اخبر انتهى وقال ابن قاسم اعيادى ردا على العصام ان ما قاله
الرضي مرضى موافق للكلام المحنة كابن هشام لان الظرف لما ناب عن الخبر
ثبت له حكمه من الرفع انتهى واليه اشار الشارح بقوله (وداحل في قاعدة
الرفع) اي وكم ههنا كما يدخل في قاعدة التوسب باعتبار اصله داخل ايضا
في قاعدة الرفع لانه ليس بعده فعل او شبهه مشغول عنه لالقطا ولا تقديرا
ولا قبله جار (ثانيا) اي بعد اعمال الكائن فيه وانما دخل بهذا الاعتبار تحت
قاعدة الرفع (لقيامه) اي لقيام لفظ كم (مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ) لان
القاعدة هي ان الظرف اذا قام مقام عامله ثبت له حكم العامل والمفرغ المصنف
من بيان اعراب كم الاستفهامية والخبرية شرع في بيان احوال سائر اسماء
الاستفهام والنسب ولما كانت اكثر احكام اسماء الاستفهام والنسب مثل
احكامهما حال اتيان المذكور به (وكذلك) على احكام كم ، لما احتمل ان
يكون المشار اليه عبارة عن فرد كل باب ، وعن قوله وان اصدر الكلام فسمه
الشارح بقوله (اي منكم) سارة الى الكاف ، هي لما اشار الى الالف
الى كم لكن ليس وجه التسمية في جميع احكامها (في تأتي الوجه لارادة
الاعرابية) يعني احدها كونه منصوبا معمو لا على حسبه ونائبها كونه مجرورا
بحرف الجر والاضافة وثالثها كونه مرفوعا بالابتداء بشرط ان لا يكون ظرفا
ورابعها كونه مرفوعا بالخبرية بشرط ان يكون طرفا (بالشرائط المذكورة)
وهي اشتراط نصبه كونه مابعد فعلا واشتراط جره بكونه مدخول احد
الجارين واشتراط رفعه بكونه مجردا عنهما وقوله وكذلك طرف مستقر خبر
مقدم وقوله (اسماء الاستفهام والنسب) مبتدأ مؤخر ولما لم تأت جمع الوجوه
الاربعة في كل واحد من هذه الاسماء اوله الشارح بقوله (معنى انه ثنائي تلك
الوجوه الاربعة) يعني المراد بما ذكرنا في وجه التسمية بمعنى ان لك الوجوه ثنائي (في
يجموع هذه الاسماء) لاني كلها وهذا لا يتأني ان لا يوجد بعض الوجوه في بعض لك
الاسماء وهذا من الشارح تأويل لكلامه في وجه التسمية وهو المفهوم من تسميته
هذه الاسماء بما ذكر في كم من الاحكام الاعرابية فانه يفهم منه ان هذه الوجوه
الاربعة تجري في كل واحد من هذه الاسماء وليس كما فهم بل تجري في بعضها
ويجربانها في البعض يصدق عليها انها ثنائي في المجموع بالجملة (لا) المراد به
انها ثنائي (في كل واحد منها) اي من هذه الاسماء كما سيفصله الشارح وفي
العصام ان هذا التأويل من الشارح في طرف المشبه وهو قوله اسماء الاستفهام
حيث اراد بها ان ماشبه منها بكم جميعها من حيث المجموع لاكل واحد منها
وبعضهم اوله في التشبيه فقال ذلك البعض يعني وكذلك انها مثل كم في بعض

تلك الوجوه اوجبه اسماء الشرط والاسم استفهام ثم قال العاصم ولا يخفى ان
 في قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط حزا لانه لا بد ان يراد جميع اسماء
 الشرط وباقي اسماء الاستفهام انتهى ثم بين السارح ما هو مشترك بين الاستفهام
 والشرط وبين ما هو مخصص باحده فقال (وهي) اي تلك الاسماء المشبهة
 بكم (من) اي اعظم (وما داي وائي واين ومتى مشتركة) اي حال كون كل من هذه
 الستة مشتركة (بين الاستفهام والشرط واذا) اي وكلمة اذا حال كونها (مختصة
 بالشرط وبف) اي وكلمة كيف (وايان) حال كونها (مختصان بالاستفهام)
 ثم فصل السارح كل واحد منها من حيث يتأتى فيها بعض تلك الوجوه فقال
 (من وما اذا كانتا استفهاميتين يتأتى فيهما) اي في من وما وقت كونهما
 استفهاميتين (الوجوه الثلاثة الاولى) وهي كونهما منصوبتين بما بعدهما
 من افعول وكونهما محرورتين باحد الجارين وكونهما امر فوعيتين بالابتداء ومثال
 كونهما منصوبتين بما بعدهما في كلمة من (نحو من ضربت و) في كلمة ما نحو
 (ما صنعت و) مثل كونهما محرورتين في من بحرف الجر نحو (من مررت
 و بالاسم المضاعف نحو (غلام من ضربت و) مثل كونهما امر فوعيتين
 بالابتداء في كلمة من نحو (من ضربته و) في كلمة ما نحو (ما صنعت) ثم بين
 وجه عدم تأتى الوجه الآخر فيهما فقال (ولا يتأتى فيهما) اي في من وما (الرفع
 على الخبرية لامتناع ظرفيتهما) لانها شرط الخبرية كما مر (واذا كانتا) اي كلمة
 من وما (شرطيتين كذلك يتأتى فيهما تلك الوجوه الثلاثة اي كما يتأتى تلك
 الثلاثة فيما اذا كانتا استفهاميتين من النصب والجر والرفع بالابتداء (نحو)
 اي مثل النصب في من نحو (من تضرب اضرب و) في ما نحو (ما تصنع اصنع
 و) مثال المجرور بحرف الجر نحو (من تمر امر و) بالمضاف نحو (غلام من
 تضرب اضرب و) مثال رفعهما بالابتداء في من نحو (من يأتني فهو مكرم)
 وفي ما نحو قوله تعالى (وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يتأتى
 فيهما) اي في من وما اذا كانتا شرطيتين (بل لا يتأتى) في جمع اسماء الشرط
 سواء كانتا معدهما مشتركة نحو اي وابن او مختصة بالشرط نحو اذا وعلى
 كل تقدير فيها لا يتأتى (الرفع على الخبرية) وقوله (فانه لا يقع) اشارة الى
 ان عدم وقوعها خبرا ليس لعدم استعراذ تلك الاسماء للخبرية بل لانه لا يقع
 (بعدها) اي بعد تلك الاسماء (الا افعال) لكونها شرطية مستلزمة للدخول
 على الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء (الا شاذان نحو تسمع المعبدى او ما ولا
 بالاسم في نحو وان تصوموا) وما هو لازم للظرفية) اي والاسم الذي هو لازم
 ظرفيته وقوله (من هذه الاسماء) ان لما اي حال كون تلك الاسماء من الاسماء المذكورة

السابقة (كنى وإبار وكيف وانى واذا) قوله وما مبتدأ وقوله (ان لم يجرب)
 جملة شرطية خبرية ماضية ما هو لازم الظرفية من أسماء الشرطيات في وجهان
 من الوجوه الاربعة احدهما الجرب بحرف الجر ان دخل عليه وثانيهما النصب على
 الظرفية ان لم يدخل فان دخل عليه الجار مجرب به (نحو من اين) وان لم يدخل (فلا
 يد من كونها منصوبة على الظرفية ابتداء) باعتبار انه مفعول لمقدر (وعن بعضهم)
 اى ونقل عن بعض النحاة (ان اذا قد يخرج عن الظرفية) وقوله (ويقع اسما صريحا)
 كعطف التفسير لقوله قد يخرج عن الظرفية يعنى اذا خرج عن الظرفية يبقى اسما
 صريحا مجردا عن معنى الظرف (فى نحو اذا يقوم زيد اذا تعدعرو) وقوله (اى
 وقت قيام زيد وقت قعود عرو) تفسير واشارة الى ان اذا الاول مبتدأ واذا الثانى
 خبره وكلاهما بمعنى الوقت (فهى) اى كلمة اذا فى قوله اذا يقوم زيد (مرفوعة
 بالابتداء) وقوله (وقال السارح ارضى) الاشارة الى ان قول هذا البعض غير
 ثابت لانه قال (وان لم ارض) اى لم اطلع (ان هذا) اى لكون اذا مستعملا فى غير
 الظرف (على شاهد من كلام العرب) نضاً وسراً وهذا من السارح تأكيده
 لقوله فلا يد من كونها منصوبة على الظرفية يعنى لا يجوز استثناء اذا من هذه الاسماء
 لما نقله عن السارح الرضى من عدم الاطلاق لانه ينزع بعدم ثبوته فلا يجوز نقض
 القاعدة بمثل هذا وقال بعض المحشين ان قوله (وما هو لازم الظرفية) الخ داخل
 فيما نقل عن السارح المذكور يعنى والاسم الذى هو لازم الظرفية (يرتفع
 فى الاستفهام محلاً) وقوله فى الاستفهام احتراز عن الشرط اذ لا يتصور فيه
 التجربة كما تقدم قريباً وانما قيد الارتفاع قوله محلاً لانه اذا كان مبنياً صار له محلان
 احدهما الرفع وهو محله البعيد والثانى النصب على الظرفية وهو محله القريب
 كما اشار اليه بقوله (مع انتصابه على الظرفية) باراد مع فاته بدل على ان الانتصاب
 على الظرفية محله اقرب لان مع يدخل على المتبوع الدال على التقديم وقوله
 (انما كان خبر مبتدأ مؤخر) احتراز عما اذا كان بعد فعل كما تقدم (نحو متى
 عهدك لي بفلان) فان متى لكونه لازم الظرفية له محلان احدهما انتصابه على الظرفية
 بكونه طرفاً لمتعلق محذوف ولما احتمل ان يقدر المحذوف مقدماً ومؤخراً اراد ان
 يفسره بقوله (اى متى كائن عهدك) لافادة ان المتعلق قدر مؤخراً على وفق ما تقدم
 فى قوله وقد درت بعده فعلاً (واما اى) اى واما لفظ اى من هذه اللفاظ (فتأتى
 فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع فى محل الرفع بالتجربة ايضاً على تقدير
 انتصابه على الظرفية) من الجر والنصب ومن الرفع على الابتداء وعلى التجربة
 فاما رفعه بالتجربة فى هذا المثال وهو (نحو اى وقت مجيئك اى اى وقت) اشارة
 الى ظرفيته (كائن) اشارة الى المتعلق المؤخر للظرف وهو الخبر فى الحقيقة

(بحيث) مبتدأ مؤخر ثم فصله بقوله (فإى وقت على تقدير انتصابه) لفظا
 (بالظرفية) أى يكونه ظرفا (مرفوع المحل) أى مرفوع محله بالخبرية (يعنى
 أنه منصوب لفظا) كونه معربا ومرفوع محلا لكونه خبرا (والوجوه الباقية) وهى
 الوجوه الثلاثة الباقية أحدها النصب (مثل إيهم ضربتو) ثانيها الحر نحو
 (بإيهم مررتو) ثالثها الرفع على الابتدائية نحو (إيهم قائم) ثم شرع المصنف
 فى مسألة من مسئلتى كم بعد قياس سائر أسماء الاستفهام والشرط دها وهى
 حذائه هو الالة فيما يتل بطريق الاستشهاد (وفى مثل كم عمه لك
 يا حريه رخا) ثم فسر الشرح هذا المثل بقوله (يعنى فيما احتمال الاستفهام
 واختره وذكر الميز وحذفه) أى ريد المصنف بالمثل أنه فى التركيب الذى وقع
 فيه لفظكم واحتمل من حيث نفسه لأن يكون للاستفهام والخبر ومن حيث
 تميزه أن يكون ميمره مذكورا وأن يكون محدوفا فإن الحال فى تركب كم عمه
 كذلك فقوله فى مثل خبر مقدم وقوله (ثلاثة أوجه) مبتدأ مؤخر ثم لما اختلف
 السكتين عند الشارح فى بعضها وفى مثل كم عمه بحذف الميز كما هى مختار
 الشارح فإن النسخة تقتضى التعميم فى المسئلة من حيث ذات كم ومن حيث
 الميز كما سرب بإشارة العموم الى احتمال الاستفهام والخبر وذكر الميز وحذفه
 أراد أن هو . قوله ثلاثة أوجه على وجه يوافق الكل واحدة من السكتين
 فقل (هكذا) أى كما قلت وفسرت عليه يعنى بحذف لفظ الميز (فى كبر
 من النسخ) ثم بين النسخة ٦ أخرى بقوله (وفى بعضها) أى وفى بعض النسخ
 (وفى مثل تميز كم عمه) (يعنى بزيادة لفظ التميز) فيثبت يكون مراد المصنف
 بقوله فى مثل (أى ما هو تميز) باعتبار بعض الوجوه (أى فى مثل الاسم الذى
 وقع تميزا) يجزى فيه بعض الوجوه الثلاثة المذكورة وهو كون عمه منصوبا
 ومجرورا وأما إذا كان مرفوعا فلا يكون فيما وقع تميزا ثلاثة أوجه من الأعراب
 (فعلى النسخة الأولى) وهى النسخة التى اختار الشارح اعنى ما لم يذكر
 فيها لفظ التميز فبناء عليها (يحتمل) أى احتمالا عنده راجحا كما صرح
 (أن تعثر الأوجه الثلاثة) أى التى أرادها المصنف بقوله ثلاثة أوجه أى بجز
 أن تعتبر تلك الثلاثة إبارة (فى كم) أى فى ذاتها (أحدها) أى أحد الثلاثة
 (رفعه) أى جعل محل كم مرفوعا (بالابتداء) لعدم شرط النصب والجبر
 وعلى هذا التقدير يكون الميم مذكورا وعمه لفظ عمه ويحتمل أن يكون محدوفا
 مرفوعا بكم شخص أو مفعلا (والآخران) أى الوجهان الآخران من الثلاثة
 (فمصدق على الظرفية أو على المصدرية) أى الثانى من الوجوه جعله منصوبا
 على الظرفية ثالث منه فمصدق على المصدرية وهذان الوجهان على تقدير

كون الميم محذوفاً واء احتمال اعتبار الوجوه في كم (فانه) اى لان المصنف (اشار
 فيما سبق) في بيان وجوه اعراب كم (بقوله منصوباً معمولاً على حسبه الى صيغة
 وجوه انصب) حيث لم يقبل منصوباً بالمفعولية بل قال على حسبه ليع كل
 المنصوبات التي اقتضاها الفصل فيئذ يجوز ان يعتبر في هذا الباب على تقدير
 كون عمة ميم ان يكون مرفوعاً بالابتداء وخبره قوله حلت في المصراع الثاني
 وعلى تقدير كون الميم محذوفاً وكون عمة مرفوعاً بالابتداء ويحتمل ان يكون المحذوف
 زماناً او مصدراً فتقدير الاول كم زمان فيكون منصوباً لكونه طرفاً لقوله حلت
 وتقدير الثاني كم حلية فيكون منصوباً على انه مفعول مطلق لقوله حلت ثم اشر
 الشارح الى موافقة هذا التوجيه لما سبق من بيان المصنف فقال (ولا يخفى ان هذا)
 اى وحده اعتبار الوجوه الثلاثة في نفس كم (اليق) من الوجهين الآخرى
 (بما سبق) في كلام المصنف (من وجوه اعراب كم) وجه الالية ان في هذا
 التوجيه تخلصاً ككلام المصنف عن ورود لزوم الاختلال ذكره ما لم يذكر قوله
 ثم شرع السرح في بيان احتمال الترجيه الآخر في اوجوه الملائة من السبعة
 الاولى قل (وبحسب) اى احتمالاً من وجوه عند (اعتبار) اى لوجه
 الملائة المذكورة في ميمها (اى في ميم كلمة كم) اعني (اى ذلك ايمها)
 (عمة) اى كلمة عمة (فاحدة) اى فاحد الاوجه الثلاثة (الرفع) اى رفع عمة
 (بالابتداء) اى بكونه مبتداً وحلت خبراً له فحيث لا يكون ميماً لان الميم
 لا يكون مرفوعاً لمزم ارتكاب كون الميم محذوفاً ايضاً (استفهامية كانت)
 اى سواء ان يكون كلمة كم استفهامية فيكون ميمها المحذوف منصوباً مفرداً
 (او خبرية) فيكون المحذوف محموراً مفرداً او مجموعاً ولا يخفى ان الاعبر لا يكون
 في هذا التقدير الا بمحذوف الميم فلا يكون واحداً في الوجوه الثلاثة اللهم الا ان يقل
 ان المراد بقوله ان تعتبر الاوجه اى بعض الاوجه (والآخران) اى الوجهان
 الآخران (انصب) اى احدهما نصب كلمة عمة (على تقدير كونها) اى كون كم
 استفهامية بان تكون عمة تميزها (و) الآخر من الوجهين (الجر) اى جر عمة
 (على تقدير كونها) اى كون كم (خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه منى على اعتبار
 جواز حذف ميمها وهو غير مذكور فيما سبق) ولما كان اعتبار الوجه كما ذكره الشارح
 على جواز حذف الميم اراد ان يشير اليه بقوله (فكان الايق) اى على المصنف
 (ماخير هذا) اى تأخير قوله وفي مؤخر كم عمة الخ (عن قوله) اى قوله الا تى بعده
 وهو قوله (وقد يحذف في مثل كم مالت) حتى يكون قوله على الترتيب الايق
 وهو تقديم الاصل على الفرع وان جاز في بعض المواضع تقديم الفرع على الاصل
 ليكون توطئة للعدة فان قبل ان الوجه الاول منى ايضاً على ذلك الاعتبار
 لان الوجهين الآخرين اعني نصب كم على الظريه والمصدرية ميان ايضاً

على حذف الميم ولم خصص شارح الالفية بهذا الوجه الثاني فاجاب عنه
الفاضل الامير بان الوجه الاول لس فيه عكس الترتيب لان جميع الوجوه فيه
معتبرة في نفس كم موافقة لما سبق من الوجوه الاعرابية واما الوجه الثاني ففيه
عكس الترتيب لان الوجهين الآخرين فيه متعلقان بحذف الميم وقال العصام
بعد اثبات استحصال التمييز في الجمل على التبر في بعض الوجوه فالاولى ان يقال
المراد بالوجه ثلاثة نص عمدة وجرها مع الافراد وجرها مع الجمعية والمراد
بقوله وقد يحذف انه قد يحذف من ميمكم عمدة كما في باجرير وخالة فانه الذي ذكر
آما فيكون اشارة الى ثلاثة وجه اخر باعتبار الميم المحذوف ويكون نحوكم مالك
وكم ضمرت تنطيرا بحذف هذا التبر وتنبنا لاحتمال المحذوف بان يكون المحذوف
المصدر كما في كم ضمرت او المقدر كما في كم مالك انتهى وفيه ان الوجه الاخير منها
وهو حرجة مع الجمعية محتاج الى اثبات وقوع نسخة في اثبات المذكور بالجمع بان يكون
كم عجات وخالات ولعل الفاضل المذكور اطلع على ذلك السبعة ثم اراد الشارح
توجيه الوجوه المذكورة على النسخة التي ذكر فيها التمييز فمال (واما النسخة
الآخرى) اي واما اعتبار الوجوه على النسخة الاخرى وهي في مثل تمييز كم
عمدة زيادة ذكر التبر (ولان تحمل) اي فلان تحمل الاعتبار في الوجوه (الا الوجه
الاحمر) وهو اعتبار بعض الوجوه في عمدة على تقدير عدم كونه ميمًا وهو تقدير
رفعه بالابتداء بان يكون الميم محذوفًا واعتبار بعضه في عمدة ايضا على تقدير
كونه ميمًا ثم سارع في بيان معنى البيت المذكور بعد تطبيقه بما سبق فقال (والبيت
للفرزدق) هذا بيان له (يهاجروا) يعني مراده بهذا البيت ان يهاجرو
جريرا يترذيل اقراره (وتماه) اي وجه البيت (فدعا فدحلبت على عشاري)
ثم سارع في بيان بعض المفردات من حيث اللفظ والتعريف فقال (الفداء)
على وزن حرام مؤث الا فذع ومعناه (المعوجة الرسخ من البدأ والرحل) وفي شرح
الايات الفذع بالحرك صوح في المفاصل كأنها قد زالت عن اماكنها ويقال
رجل افذع وهو الموح لكف والذراع او اقدم والساق لان في مفاصله
انحرافا وانقلابا (فكون) حيث تد معنى الفداء (متقابلة الكف او القدم بمعنى
انها) اي الكف او القدم (لكثرة الخدمة) اي لكثرة خدمتها مع المهامة والترذيل
(صارث) اي رجعت كل واحدة من الكف والقدم بعد كونها مستقيمة سالمة
(كذلك) اي معوجة (او هذا) اي او معنى الانقلاب ان هذا الاعوجاج يعني
اعوجاج الاعضاء المذكورة (خلقة لها) اي للعمات والحالات (نسها)
اي نسب الساء في مقام المحسوسات حرر وخارته (الى سره الخلعة) من اول
الامر لا تدره انشء متحصلا منه المظلم في كل من الاعتسارين (واما

عدي) على صيغة المجهول (حلبت اى لفظ حلبت) يعلى) مع اى لاصل
 فيه ان يعدي باللام كما قلنا له ما شئت وههنا تعدي يعلى الاستعلائية
 (اضمة) اى لتضمن لفظ حلبت (معنى ثقلت) مبالغة في المهجو اى حانت
 وثقلت تلك الحلبه على م بين وحه كونه استغنى خدمتها بقوله (اى كنت كارهها
 لخدمتها) اسوء خلقها (مستكها منها) اى من خدمتها فخذ منى على كره
 منى واحتار) اى ولذلك الاكراه احتار (من انواع خدمتها الحلب لانه)
 اى لان الحلب (خدمة المواشى وهى) اى خدمة المواشى (ابلع فى الذم
 من خدمة الاناس) الخدمة مصدر مضاعف الى المفعول ومن متعلق بالبلغ
 اى خدمة المواشى بلغ فى الذم من الخدمة للانسان (والعسار) بكسر السين
 (جمع عسراء) انضم العين وقبح الشين (وهى) اى العسراء (التساقط التى اتى
 على حياها عسرة اشهر واحتارها) اى واحتار الساعر من المواشى خدمة
 الناقة الموصوفة دون خدمة اعم والمزوغهها من المواشى (لانها) اى
 لان ائمة الموسوفة (تأدى من الحلب) سداً دلياً (ولانطع) تلك التساقط
 لمن حلبها (سهولة) وان اطاعت بكرة وضرب واذا لم تصع سهولة فى (حلبها)
 اى فى حبل فى حلب الناقة (زيادة مسقة) لمن حباها وزيادة مسقة الحالب
 هى مقصود الشاعر لاستكراه من خدمتها (فى ذكر عمنه وخالته) اى
 فى ذكر الشاعر عمه جبرير وخالته من بين الاقارب (اشارة الى رذالة طرفه) وقوله
 (ايه واه) يدل من الطرفين لان العمه اخت الاب والخاله اخت الام يعنى
 ان نسبك يا جبرير رذيل مطلقاً لاشرف فى واحد من الطرفين وهذا المنع فى مقام
 الهجو المطلوب ثم شرع فى تطبيق لفظكم بالقصود على تقدير كونها
 استفهامية وخبرية فقال (فلا استفهام) اى الاستفاد من كم وهو مبتدأ وقوله
 (على تقدير نصب عمه) خبر للمبتدأ وقوله (على سبيل التهكم) خبر بعد خبر
 او احدهما خبر والاخر حال من فاعل الظرف فى الخبر يعنى الاستفهام ههنا
 ليس على حقيقته لان حقيقة الاستفهام تقتضى جهالة المتكلم وعالية المخاطب
 وههنا ليس كذلك لان المتكلم عالم وليس الغرض من سؤاله استفادة العلم
 بل غرضه الاستهزاء محاسن بلاقة الزوم لان كثرة السئ ملزوم للجمل فكانه
 من ذكر المألوم وارادة اللازم واليه اشار الشارح بقوله (كاه) اى كان المتكلم
 ههنا (ذهل) اى غفل (عن كفة عدد عمته وخالته) اى لكثرةتهما (وسأل عنه)
 اى من عدده وهذا ما اختاره الشارح العلامة وقيل الاستفهام يجرى على
 الحقيقة كانه قال اخبرنى اى عدد من العمات والخالات حلبت على عشارى اى
 ذلك كبير لا يعرف عدده فى الحقيقة وقوله (وكونها) مبتدأ اراد به بيان كونها

(خبرية) وقوله (على تقدير الجر) أى جرعة على التمييز (على سبيل التحقيق)
أى على سبيل الحقيقة (أى كثير من عمالك) باجرير (وخلافاً قد حلت على
عشارى) والمراد بكم على هذا التقدير الاخبار بكثرة الخدمة وهذان الوجهان
على تقدير كون عمة مميزاً منصوباً فى الاستفهامية ومجروراً فى الخبرية وأما على
تقدير كون المميز محذوفاً فعمة مرفوعة على الابتدائية وهو الوجه الثالث
من الوجوه الثلاثة واليه اشار الشارح بقوله (واذا حذف المميز) فنصب كم اما
على الظرفية واليه اشار بقوله (أى كم مرة) اولى المصدرية واليه اشار بقوله
(اوكم حلبة) بالنصب ايضا فتكون كم على هذين التقديرين استفهامية (على)
سبيل (انتهىكم) كما فت (اوكم مرة او حلبة) بالجر فيهما فتكون كم خبرية
على سبيل التحقيق وبقوله (على الكثير) اشار اليه تسامحاً (فارتفع عمة)
أى فى تقدير كون المميز محذوفاً وكون عمة مرفوعة يكون ارتفاعه (على الابتدائية)
أى على كونه مبتدأ ولما كان عمة نكرة احتاج الى تخصيص ما حتى يصح كونه
مبتدأ فقل (وصححه) أى صحح كونه مبتدأ (توصيفه) أى جعله موصوفاً
(بقوله لك) حتى يكون نكرة موصوفة (وخبره) أى خبر ذلك المبتدأ (قد حلت)
أى جملة قد حلت والعائد الى المبتدأ الضمير المستتر تحته راجعاً الى المبتدأ
(وكم) أى واعراب كم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة فى موضع
نصب (لكونه) دخلاً فى قاعدة النصب (لان الفعل الواقع بعدها) أى بعد كم
وهو حلت (مسلط عليها) أى على كم اعدم شغله بالضمير او غيره (تسليط
الظرفية) على تقدير المميز مرة (او المصدرية) او تسليط المصدرية على تقدير
بحالته كما مر (واذا رفعت عمة رفعت حالة وفداء) لانهم متابعان امة فان الاول
صاف عليه والثانى صفة له (واذا نصبتها) أى اذا نصبت عمة على التمييزية
على تقدير الاستفهام (نصبتها) أى نصبت حالة وفداء (واذا خفضتها)
أى واذا خفضت عمة على التمييزية على تقدير الخبرية (خفضتها) أى
خفضت حالة وفداء ايضا (وذلك واضح) ولما فرغ المصنف من مسألة كم
من حيث معناه ومن حيث اعرابه واعراب تمييزه شرع فى بيان مسألة مميزة من حيث
ذكره وحذفه فقال (وقد يحذف) قال فى العرب هذا عطف على المحذوف
وهو قد يكثر ذكر المميز فيكون من قبيل عطف بعض المسائل الشتى على
بعضها وتفسير الشارح بقوله (مميزكم) ابيان الضمير المستتر تحته يعنى ان نائب
الفاعل لفعل يحذف مستتر تحته وراجع الى مميزكم لا الى نفسكم وقوله
(استفهامية كانت او خبرية) لتعميم هذه المسئلة الى كل من النوعين (فى مثل
كم مالك) فى الجملة الاسمية (وكم ضربت) فى الجملة الفعلية ولما كان قوله فى مثل

إشارة الى تعميم هذه المسئلة فيما هو مشابه لهذين التركيبين فسر الشارح
 وجه المشابهة بقوله (اى فى كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف) ثم اراد
 الشارح ان يفصل توجه الاستدلال بالقرينة فقال (فانه) اى فى مثال المصنف
 قرينة دالة على الميز المحذوف وهى انه (اذا سئل عن كمية مالك) على تقدير
 كونها استفهامية (او اخبر عن كثرته) اى عن كثرة المال على تقدير كونها
 خبرية وقوله (فلما هو الحال) مبتدأ وقوله (قرينة) خبر والجمله الاسمية
 جواب لقوله اذا سئل عن المال او اخبر بكثرته فالقرينة للمحذوف قرينة حالية
 لان الظاهر حال التكلم (دالة على انه) اى السؤال بكم مالك (سؤال عن كمية
 دراهمك او دينارك) لان المال يطلق عليهما كما يطلق على غيرهما لكن العرف
 خصصه بهما هذا على تقدير استفهاميتهما (او اخبار) اى وظاهر الحال
 قرينة دالة على انه اى الاخبار بكم مالك اخبار (عن كثرتهما) اى دراهمك
 ودينارك وهذا على تقدير خبريتهما (فعنه) اى غنى تركيب كم مالك (كم درهم
 او دينار) ينصب التمييز فى الاستفهامية (او) معنى (كم درهم او دينار مالك) بجرهما
 فى الخبرية ثم شرع فى بيان اعراب كم فى مثال مالك غنى (فكم) اى انط كم
 (فى هذا المثال) اى فى مثال كم مالك بمعنى فى كل مثال يكون بعدكم اسم فكم
 (مرفوع على الابتداء) لكونه اسما صالحا للابتداء مع اقتضائه الصدارة
 (ومالك) مرفوع ايضا على انه (خبره) اى خبر لفظكم (واذا سئل عن
 ضربك) يعنى اذا قيل فى التركيب الثانى كم ضربت واريد به الاستفهام وسئل
 عن عدد الضرب بضم قرينة اخرى وهى ان يكون السؤال المذكور (بعد العلم
 بوقوعه) اى اذا سئل بعد علم المتكلم بوقوع الضرب من المخاطب لانه لو لم يعلم
 بوقوعه كان الظاهر ان يسأل عنه بالهمزة او بهل ويقول اضربت او هل
 ضربت ولكن لما سئل بكم كان ظاهره انه علم بوقوعه ولكن جهل عدده واذا
 سئل كذلك (او اخبره بالظاهر) اى اراجح فى المراد ان يقدر المرة او الضربة
 وان احتمل احتمالان رجوحا ان يقدر مفعولا كما سيحى (ان السؤال) حين كونها
 استفهامية (او الاخبار) حين كونها خبرية (انما هو) اى كل واحد منهما
 بالنسبة الى مرات ضربك اى كم مرة (ينصب الميز فى الاستفهام (او خبره)
 بالجر (ضربت) فى الخبرية (او الى ضرباتك) يعنى او بالنسبة الى ضرباتك
 (اى كم ضربة) بالنصب اذا كانت استفهامية (او ضربة ضربت) بالجر
 اذا كانت خبرية (فكم فى هذا المثال) اى فى مثال كم ضربت يعنى فى كل مثال
 دخلت لفظكم على فعل غير مشتغل عنه (اما منصوب على الظرفية) اى
 على ان يكون ظرفا للفعل الذى بعده (او المصدرية) اى او على ان يكون

مصدرا مفعولا مضمة له ولم كان المصدر الذى العدد مشتركا مع المرة في الدلالة
 على الكمية احتج الى الفرق بينهما فاراد افسارح ان يفرقه بقوله (والفرق
 بين الاثنين) اى بين جعله طرفا وبين جعله مصدرا (اذ كان المصدر) في قوله
 كم ضربة (النوع) بان يكون بكسر الصاد (فظاهرا) لانه حينئذ لا يشتركان
 لان المراد في مرة هو السؤال او الاخبار عن عدد الضربات وفي الضربة عن
 نوعها فلا اشتراك حينئذ حتى يحتاج الى التفریق (واما اذا كان للعدد) اى واما اذا
 كان المصدر للعدد بان يكون بفتح الصاد فحينئذ تشترك المراتب الضربة في السؤال
 عن العدد فتحتج الى الفرق حتى يجوز ان يستمر في الاول الظرفية وفي الثاني
 المصدر مع اتحاد ما يفرق بينهما باللاحظة (فالخوط في الظرفية) اى
 المعنى الذى لوحظ في جعله مصدرا على الظرفية (اولا) اى قبل ملاحظة
 كونه حدثا (الزمان) لان الحدث لا يتجاوز من ان يقع في زمان لكن المراد بذلك
 الزمان ليس هو الزمان الذى دل عليه الفعل بالتضمن بل المراد به هو الزمان
 (الدال عليه الالفاظ الموضوعية لازمان) نحو امس والآن وغدا لان هذه
 الازمان مدلولات لهذه الالفاظ لانها مدلولات الفعل ولعل الفرق بين الزمان
 الذى هو مدلول الفعل وبين الذى هو مدلول هذه الالفاظ هو ان مدلول الفعل
 لا يقبل التعدد بل هو واحد ممتد من وقت وجود الفعل الى انقضائه وما لا يقبل
 اتعدي يعاقل السؤال عن عدده بخلاف الزمان الذى هو اول هذه الالفاظ لان
 تكرر الضرب يقتضى تعدد ازمته والله اعلم (وفي المصدرية) اى لمعنى الذى
 لوحظ حين جعله مصدرا (اولا) اى قبل الزمان (الحدث) وليس المراد به
 ايضا الحدث الذى هو جزء الفعل لانه للجنس ولا يقبل النوعية والعدد بل
 المراد به الحدث (الدال عليه لفظ المصدر) لانه قال للعدد والنوع وهذان
 التوجيهان (في اعرابكم) اذا قدر المميز بالمرة او بالضربة ولما فرغ من بيان
 الاحتمال الراجح اراد ان يبين المرجوح فقال (ويحتمل ان يكون المال الثاني)
 وهو كم ضربت اى ما كان بعده فعل غم مستقل (بتقدير كم رجلا) بالنصب اذا
 كانت استفهامية (او رجل ضربت) بالجزم اذا كانت خبرية (فعلى هذا التقدير
 يكون كم مصدرا على المفعولية) لانه مقتضى الفعل بحسب المميز ولما فرغ
 المصنف من مسائل الكليات من المبنيات شرع في مسائل الظروف منها
 فقال (الظروف) ولما عبر عنها المصنف في تعداد المبنيات ببعض الظروف
 واسقط ههنا لفظ البعض احتج الى توجيه العهد الخارجى الاستعداد من
 حرف انحرى ف دفعنا توهم المغايرة فلذلك فسرنا الشارح بقوله (اى
 الظروف المحدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها) اى تعداد المبنيات

(بعض الظروف) يعنى اى الالف واللام للعهد الخارجى وادشارة الى ما ذكر
 فى تعداد المبنيات بعنوان بعض الظروف واذ كان العهد اشارة الى لالى مطلق
 الظروف يكون مغنيا (فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا) فكأنه قال الظروف
 المذكورة بعنوان بعض الظروف وقوله الظروف مبتدأ وقوله (منها) ظرف
 مستقر خيره وفسر الضمير المجزوء بقوله (اى من تلك الظروف) وقوله (ما)
 (اى ظرف) الموصول مع صلتها التى هى (قطع) على صيغة المجهول فاعل
 للظرف كذا فى العرب يعنى ان الظروف يكون بعضها الظرف الذى قطع
 (عن الاضافة) وبعضها غير ذلك وقوله (بحذف المضاف اليه)
 بيان لسبب انقطع يعنى ان سبب قطع هذه الظروف عن الاضافة هو حذف
 المضاف اليه (عن اللفظ) فقط (دور النية) اى دون الحذف من النية ونسيانه
 (فانه عند نسيانه اعراب مع التوين) يعنى انه اريد بالحذف الحذف من اللفظ دون
 النية لانه ان حذف من انية بان كان مسيالم يكن من الظروف المقطوعة التى
 عدت من المبنيات لانه حينئذ يكون معربا مع وجود التوين الذى هو من خواص
 المعرب (محو ر بعد كل خيرا من قبل) فانه لما حذف المضاف اليه منها
 فى اللفظ حذف ايضا فى النية لانه لم يرد خيرية بعدية شئ معين من قبله
 بل اراد بهما ان كل متأخر كان خيرا من متقدم ثم انه لما كان وجه التسمية لتلك
 الظروف بالظروف المقطوعة طاهرا وعب عنها باغايات ايضا اراد السارح
 ان يبين وجه تسميتها باغايات فقال (وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة
 غايات) كما سميت بالمقطوعة (لان غاية الكلام) اى غاية كل كلام صدر من
 العقلاء (كانت) تلك الغاية (ما) اى الاسم الذى (اضيفت هى) اى تلك
 الظروف (اليه) اى الى ذلك الاسم لان غاية الكلام فى كل امر نسيى يجب
 ان يكون فى ذلك المنسوب اليه اذ غاية الكلام فيما قصد اضافته يجب ان يكون
 فى المضاف اليه (فلما حذف ذلك لاسم الذى اضيفت هى اليه بلاعرض
 صرن) تلك الظروف المضافة (غايات) وقوله (ينتهى بها الكلام) صفة كاشفة
 للغايات اى معنى صيرورتها غايات انه ينقضى بها الكلام وانما قيد الحذف
 بلاعرض اذ لو عوض عنه لصار كانه لم تقطع فتعرب وهو فى غير الظروف كثير
 نحو قوله تعالى ولا ضربت له الامثال وفى الظروف قليل كما سيجى فى ما بعد من
 كلام السارح ثم شرع فى بيان وجه تسميتها فقال (وانما بنيت) اى انما بنيت تلك
 الغايات مع ان الاصل فيها هو الاعراب (لتضمنها) اى لتضمن تلك الظروف
 (معنى حرف الاضافة) فكون مناسب لبنى الاصل بهذا السبب والمراد بحرف
 الاضافة هى اللام والظاهر ان هذا سبب مستقل لبنائها (و) قوله (لشبهها)

شروع في بيان السبب الآخر فحينئذ ينبغي ان تكون الصفحة باو كما ضبط في بعض
 الحواشي المرتبة يعني ان سبب بنائها اما تضمنها معنى اللام الذي هو الاصل في
 الاضافة او لمشاكلة تلك الغايات (بالحروف) التي هي مبنى الاصل (في الاحتياج
 الى المضاف اليه) وان كان هذا الاحتياج باقيا في حال اضافته بالفعل لان
 في حال اضافته بالفعل مرجعا لاعرابه وهو وجود الاضافة التي هي من خواص
 الاسم هذا بخلاف حال الاضافة فانه حينئذ لم يوجد له عارض لمرجح البناء
 واما عدم اعتبار مرجح الاعراب في الاسم الذي اضيف الى الجملة فلعدم
 ظهور اعرابه في النصف انية لكونه جملة كذا في اقصام رمزه او اختير
 حذف على مدخول اى واما اختير (الضم) من بين القياس البناء (لجبر
 النقصان) لانه لما حذف المضاف اليه حصل للكلام نقصان فاراد جبره باختيار
 الاقوى من الانقباض وهو الضم لانه اقوى الحركات وقوله (كسبل وبعد)
 اما ظرف مستقر جبر للمبتدأ المحذوف اى هي كائن كقبل اوصفة للمصدر المحذوف
 اى قطع قطعاً كقبل وقول الشارح (وما اشبههما) تفسير للتشديد اى والذي
 كان مشابها بهما وقوله (من الظروف) بيان لما اى من الظروف (المسموع
 قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء) وفائدة التفسير
 بقوله من الظروف للاشارة الى ان وجه الشبه بين تلك المذكورات وبين قبل
 ليس هذه الطرفية ولا كونها من الجهات الست بل ما به الاشتراك بينهما هو كونها
 مستعملة بالقطع عن الاضافة ومسموعة به وانما قال (ولا يقاس عليها) اى
 على المذكورات (ها) اى ظروف ملابس (بمعناها) اى بمعنى المذكورات
 من مثل تحت وفوق وذلك نحو اليمين واليسار فاذا لم يقاس عليها بما معناها
 فعدم جواز القياس في غيرها اولى ولما كان في ما قطع عن الاضافة يجوز وجه
 آخر وقد تركه المصنف لقائه قال (ويجوز في هذه الظروف على قلادة)
 اى بناء على استعمال قليل (ان يهوض التوئين من المضاف اليه فتعرب)
 اى فيحينئذ تعرب الظروف المذكورة لعدم جريان ادلة البناء وهي
 ترك المضاف اليه بلا عرض ثم استشهد لهذا فقال (قال الساعاتر
 "فساغ الى السراب وكننت قبلا * اكاد اغص بالماء انمات) قوله
 فساغ اى سهل وقوله الى متاعق به والسراب فاعل فساغ رصير المتكلم
 في كنت اسمه وقوله قبلا منصوب لفظا على الظرفية والتوئين عوض عن
 المضاف اليه اى كنت قل هذا الزمان واكاد من افعال المرة واحدة واغص فعل
 مضارع من غص يغص غصة من باب علم اوقفح وهو يفتح الغين الهمزة والصاد
 المهملة منه السهولة وهو خير اكاد وجلة اكاد خبر كنت والفرات هو الماء

العذب بمعنى اصابت في فرح فسهل دخول الشراب في حلقه بعد انعم الذي اصابت
قبل هذا بحيث اكرن قريبا الى عدم دخول الماء العذب في حلقه لشدة غمى
وقصته انه قتل قريبا هذا الشاعر فصار من انعم وانفصة بحيث لم يجري
الطعام والشراب في حلقه من عدم التمكن من اقتصاص قوله ولم يتمكن من
قصاصة بل قتل قائله زال عنه انعم فسهل مدخله وقوله (فلا فرق) دفع
للاعتراض الوارد على هذه القاعدة بانه لا يمكن ان يكون قوله قبل ما عرض
فيه التنوين عن المضاف اليه فلم لا يجوز ان يكون من قبيل ما حذف فيه المضاف اليه
لفظا ونية فيكون من قبيل رب بعد كان خبرا من قبل كما تقدم فدفعه الشارح بايراد
السند بان يقول هذا ليس من قبيل ذلك لانه لا فرق في هذا المضاف اليه لفظا لانية
(بين ما عرب) اى بين الظروف التى اعربت حال كونها (من هذه الظروف
المقطوعة عنها) كما في قول الشاعر (وين ما بنى) اى وين الظروف التى بنيت (منه)
اى من تلك الظروف ولو كان هذا من قبيل الاول لم يندفع فيه المضاف اليه
ونسي انسيا منسيا وليس كذلك لانه وان كان المضاف اليه محذوف ههنا لكنه
منوى لهو من التنوين عنه حاصله انه لا فرق بين ما بنى وبين ما عرب في تضمنهما
معنى الاضافة (وقال بعضهم) ليس كون قوله وكنت قبل المعرب بالكونه معروضا
بالتنوين المرجح لجانب الاعراب (بل انما لم تعرب لعدم تضمنهما) اى الظروف
المذكورة (معنى الاضافة) كما لم تضمن الظروف التى تنزع عنها معنى الاضافة
كما سبق في قوله رب بعد الخ واذا لم تضمن لمعنى الاضافة ههنا كذلك (فعنى)
قبلا فى (كنت قبلا) فى هذا البيت (اى قديما) ثم اراد الشارح ان ينقل محكة
الشارح الرضى بين هذين المذهبين وترجيح احدهما فقال (وقال الشارح الرضى
والاول) اى عدم الفرق بين ما بنى وبين ما عرب فى كون المضاف اليه منصوبا (هو
الحق) ثم شرع المصنف فى بيان ما الحق بتلك الظروف فقال (واجرى
مجره) وفسر الشارح الضمير المجرور فى مجره بقوله (اى مجرى الظروف
المقطوعة عن الاضافة) للاشارة الى انه راجع الى الظروف المذكورة لكن
لا الى مطلق الظروف لانه يقتضى تأييده بل الى لفظ ما فى قطع عن الاضافة
وقوله (لا غير وليس غير) اى لفظهما نائب فاعل اجرى وقوله (فى حذف
المضاف اليه) اى وانما اجرى هذا ان اللفظان مجرى ما قطع من الظروف
(لاشتراكهما فى حالتين احدهما حذف المضاف اليه فى كل من اللفظين
ومن الظروف المذكورة والبناء على الضم) اى وثانيهما كون كل منهما
من الظروف مبنيين على الضم وقوله (وان لم يكن) الخ شروع فى حلة البناء
على الضم وحلة وان لم يكن اعتراضية يعنى وان لم يكن (غير) اى لفظ غير

في اللفظين (من المروف) أي معدودا منها لكنه بني على الضم (استهه)
 أي لسته غير (باغيات) وهي لفظ قبل و... استهه بها (لسته الابهام) أي
 لوجه لسته الابهام (لديوه) أي في لفظ غير لأن صفة الغريبة لا تختص بذات
 دون ذات حتى لا يكسب التعريف بالاضافة الى المعرفة وقال الرضى وهي
 اشد ابهاما من مثل فلهدا لم ين مثل على الضم (كا) أي كالا بهام
 الذي هو حاصل (فيعا) أي في اطروف لمطرعة (ولا يحذف منه) أي من لفظ
 (المضف اليه) في أي مرضع كان (اه بعد لا ولاس) أي في موضع كونه واقعا
 به لا راس (تحواصين) بحتم الامر والتكلم (هـ) الا غير وجاني زيد (س غير)
 وقال في شرح بلان في الأخير اثني المجلس وتقدير حاني زيد لا غير حاني زيد
 لا باق غير زيد ويجوز ان يكون التقدير جاء زيد لا غير زيد جاء وغير التي في
 ليس غير بمعنى الاوالاضاف اليه المحذوف هو المستسكى كانه قبل ليس الا كذا
 قاله الرضى وقال العصام في مثله واظهار ان غير في لا غير وليس غير على نحو
 واحد وليس في ليس غير والتقدير ليس غيره جأبسا كما ان لا غير تقديره لا غيره
 جاء وإنما خصص حذف المضاف اليه في حال وقوعه بعدهما (لكنه استعمل
 غير به هـ) بخلاف كونه خاليا عنهما (و) لما كان المضاف لفظ حسب اطروف
 مقطرعة (س لسته هـ) بغير فسر السراح بتوسطا كذلك اجري مجرى
 اطروف المفصولة عن الاضافة بين الماطف وبين قوله (حسب) أي كما اجري
 هـ غير وليس غير مجرى اطروف كذلك اجري لفظ حسب مجراه لكن
 ليس احراؤا مجرا لسته باعيات بل (استهها) أي لسته كلمة حسب (عمر)
 أي لفظ غير (في نزة لاس عمل) كما في غير هـ لا ولاس (وعدم تعرفها) أي
 وفي عدم اكتساب كلمة حسب للمعريف (بالاضافة) كما في غير مطاقا وقال
 العصام ولا يجب ان يقال ان حسب بمعنى لا غير اذا لفرق بين ان يقال جاء زيد
 فحسب وبين ان يقال جاء زيد لا غير والغفلة عن هذا الوجه اعجب وليت شعري
 انه لم لم يجعل حسب منساغيات في الابهام لانه لا بهامه لا يعرف كغير
 انتهى وحاصله اعتراض على الشاح في حل حسب على غير مع انهما متساويتا
 الاقدام (ومنها) (أي من اطروف المنيه) أي معدودة من المني وفي الامه ان
 ارتكبه قرأه ومنها انبى انتهى ولعل مراده ترجيح قول من قال ان حيث
 مستركة في علل البناء مع لا غير ومحوه ولا يحتاج الى كلمة منها لانها تقتضي التعابر
 (حيث) أي اقل حيث (للكان) وفي الصحاح ان حيث في المكان معزلة حين
 في الزمان وهو موضوع للكل في اللغة نحوقت حيث قام زيد أي مكان قيامه
 (وقال الاحفش قبل يتمم) أي استعمل لا ولا (الزمان) نحوقت حيث قام

زيد اى زمان قيامه (ولا يضاف) اى لا يضاف لفظ حيث الى شئ من شئنه ان
 يضاف اليه (الا) يضاف (الى جملة) وقوله (اسمية كانت) اى الجملة (لوقعية)
 تفسير للجملة النكرة فى قول المصنف نحو وقت حيث زيد قائم او حيث يقوم زيد
 وقوله (فى الاكثر) متعلق بقوله يضاف الى جملة يعنى ان اضافته الى الجملة
 (اى فى اكثر الاستعمالات) لافى اكثر اللغات ثم شرع فى زماها را لافى من الاستعمال
 فقال (ووجداه) اى وقد جاء هذا البيت وهو قوله (اما ترى حيث سهيل طاعا
 فئت) اى افظ حيث (فيه) اى فى هذا البيت (مضاف الى مفرد وهو) اى
 اليك المفرد (سهيل) وقوله (مفعول ترى) خبر بعد خبر اى افظ حيث مضاف
 الى مفرد مفعول ترى ثم فسره بقوله (اى اما ترى مكان سهيل طاعا آخره) اى
 آخر البيت (بجما بضى كالشهاب ساطعا) وقال بعض المحققين فعلى هذا
 يكون منه (ولا كما صرح بعضهم من اراد من ان حيث ليست بالازمة لطرفة فانها
 فى البيت لا تسمى مفعول ترى اى مكان سهيل كما فى قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل
 رساله منزه على ان نجما بالحركات ذكره شارح بدلائل سهيل وناظر
 ان حيزا من على الطرفيد وبجما بانصب مفعول وي كما قال بعض شراح
 النجيمات وطاعا اما حال من سهيل والمعنى اما ترى فى مكان سهيل حال كونه طاعا
 نجما ساطعا (كاشهات ثم شرع فى بيان وجه كونه مبيضا بقوله (وانما بليت) اى
 (لانها) حيث (على الضم كغايات اى كبناء الغايات المذكرة فيما سبق
 ن تلك الكلمة) (فامسح الاسفة) اى غاة اضافتها (الى الجملة)
 الاقل مضافا الى مفرد لانه نادر ولا يضرا لتأثيره. علة السكينة
 اى الاسم الذى يضاف (الى الجملة فى الحقيقة) مضاف الى المصدر
 ه الجملة فهى (ى كلة) حيث (وان كانت فى اطراف مضافة الى الجملة
 (باصفة كية حيث) (ليس) اى فى تلك الجملة المضافة الى المفرد
 (اصوة) يعنى وجد له مضافة مضافا اليه (فمبوت) كلة حيث
 المحذوف ما ضيفت معنى اليه) وقوله المحذوف بانصب صفة غايات على
 انفا بفتة جرت على غير من هى له لان قوره ما ضيفت اليه ثب زعمه اى
 التى حذف الاسم الذى اضيفت تلك الغايات اليه كقول وبعد (فليت)
 (اى حيث) (على الضم مثلهما) اى مثل الغايات فى البناء على الضم وهذا بالاتفاق
 (و) اما (مع الاضافة الى المفرد) ففيه قولان احدهم انه (بعره بعضهم
 نوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة) وان فى قوله على بناءه وناظر بقوله
 (الاشير غة) (و) علة حذف المضاف الى المفرد (على بناءه ليسود الاضافة
 الى) (لا تهمهم علة خروج) (رد من حكمها) (ومنها) (اى من)

زيد اى زمان قيامه (ولا يضاف) اى لا يضاف لفظ حيث الى شئ من شأنه ان
 يضاف اليه (الا) يضاف (الى جملة) وقوله (اسمية كانت) اى الجملة (او فعلية)
 تفسير للجملة النكرة فى قول المصنف نحو وقت حيث زيد قائم او حيث يقوم زيد
 وقوله (فى الاكثر) متعلق بقوله يضاف الى جملة يعنى ان اضافته الى الجملة
 (اى فى اكثر الاستعمالات) لا فى اكثر الاعمال ثم شرع فى بيان ما هو الاقل من الاستعمال
 فقال (وقد جاء) اى وقد جاء هذا البيت وهو قوله (اما ترى حيث سهيل طالعا
 الخيت) اى انضم حيث (فيه) اى فى هذا البيت (مضاف الى مفرد وهو) اى
 تلك المفرد (سهيل) وقوله (مفعول ترى) خبر بعد خبر اى لفظ حيث مضاف
 الى مفرد مفعول ترى ثم فسره بقوله اى اما ترى مكان سهيل طالعا آخره (اى
 آخر البيت) نجمضى كالتهاب ساطعا (وقال بعض المحسنين فعلى هذا
 يكون منزه لا كما صرح بعضهم ان ارد من ان حيث ليست بلازمة النظر فبقاؤها
 فى البيت مفعول ترى اى مكان سهيل كفى قوله تعالى الله اعلم حيث يحل
 رساله هذا البيت على رجبه - ركعات ذكره السارح بدلا من سهيل والظاهر
 ان حيث بنى على الخرفية ونجما بانصب مفعول ترى كما قال بعض شراح
 الايات وطالعا حال من سهيل ولعنى اما ترى فى مكان سهيل حال كونه طالعا
 نجما ساطعا كما شرع فى بيان وجه كونه مبذبا بقوله (وانما يثبت) اى
 وانما يثبت كلمة حيث (على انضم كغيات اى كبناء الغابات المذكورة فيما سبق
 (لانها) ان تلك الكلمة (نايصة المضاف) اى غايبة اضافتها (الى الجملة)
 وان كان الاقل مضافا الى مفرد لانه نادر فلا يضر النادر للقاء عدة الكتابة
 (و) اى الاسم الذى يضاف (ان الجملة فى الحقيقة مضاف الى المصدر
 الجملة غيبى) كما كانت فى الظاهر مضاف الى الجملة
 (و) مضافا حيث (اى الى تلك الجملة المأولة بالمفرد
 مضافا) يعنى مجرد مضافه اسماء المضافات (فسايت) كلمة حيث
 المحررف ما ضيفت اليه (رتواه المحذوف بانصب صفة لغيات على
 انه مضافة جرت على غير مفعول له لان قوله ما ضيفت اليه نائب فاعله اى
 انما الى حذف الاسم الذى اضيفت تلك الغيات اليه كقبل وبعد (فثبت)
 اى احيث (على انضم مثلا) اى سر الغيات فى البناء على انضم وهذا بالاتفاق
 (و) اما (مع الاضافة الى المفرد) ففيه قولان احدهما انه (يعرب بمضمرهم
 لرب الوال حسنة لبناء او المضافات والجملة) والى ثبوتها على ثبوتها واليه اشار بقوله
 (والمصدر) مضافا الى المفرد (على ثبوتها لاسيما) الاضافة
 (الى المفرد) منتهى مضافا مخرج نرد من حكمها (ومنها) (اى من

اى بين متقطع الجبلين المرتفعين (و) كذا فى قوله تعالى فى تلك القصة (حتى
 اذا جعله نارا) وفاعل كل من الافعال الثلاثة هو ذو القرنين وصدور هذه
 الافعال منه فى الزمان الماضى بالنسبة الى نزول تلك الآيات وهذا كله اذا استعمل
 محردا عن معنى الشرط واما استعماله فى الشرط فـ قال (وفيها) (اى فى اذا)
 يعنى فى كلمة اذا (معنى الشرط) يعنى تدل عليه بالدلالة التضمنية وان لم تكن
 موصوفة له ثم اراد السارح ان يبين معنى الشرط الذى تضمنته فقال (وهو)
 اى معنى الشرط (ترتب مضمون جملة) وهو مضمون الجملة الجزائية (على اخرى)
 اى على مضمون الجملة الاخرى التى وقعت شرطا فاذا قلنا مثلاً اذا غربت الشمس
 جئتك فبها ترتب مضمون جئتك وهو محمى المنكلم على مضمون غربت وهو
 غروب الشمس فاذا كان حال الجملتين اللتين وقعا بعدها كذلك (فتضمنت)
 اى فظهر منه انها تضمنت (معنى حرف الشرط) وهى كلمة ان هذا اشارة الى
 صورة الاستدلال وهى ان اذا تضمنت معنى الشرط لان بعدها جملتين يترتب
 مضمون احدهما على الاخرى وكل اداة شأنها كذلك ففيها معنى الشرط
 فكذا كلمة اذا فيها معنى الشرط ثم اراد السارح ان يشير الى فائدة اخرى مستفادة
 منها فقال (فهذا) اى فليبين بان كلمة اذا متضمنة لمعنى الشرط (على اخرى
 لبيانها) اى لبيان كلمة اذا مع العلل التى ذكرت فيما قبل من كونها منية ثم ابد
 المصنف كلامه بقوله (ولذلك) وهو يا و او واللام متعلق بما بعده فتبين الجملة
 حيث لا تكون معترضة او استئنافية وفى بعض النسخ بالفاء فتكون الجملة جوابية
 اى اذا كانت كلمة متضمنة لمعنى الشرط ويحتمل مع العاء للاعتراض او الاستئناف
 كما فى عرب زيني زاده ثم فسر السارح المسار الى بقوله (اى لكون معنى الشرط
 فيها) لتعين دله عدم وجوب الفعل بعدها وتقديم قوله لذلك على متعلقه للقصر
 يعنى ولتضمنها معنى الشرط فقط (لا لاصالتها فيه) كما فى كلمة ان (اختير) (اى جعل
 مختارا) وانما فسر به الاشارة الى ان اختير متضمن لمعنى جعل وقوله (بعدها
 الفعل) يعنى اختير ولم يجب يعنى ان اهل الكلام اعلم بجعلوا وقوع الفعل بعد اذا
 واجبا كما هو شان حروف الشرط بل جوزوا وقوعه بعدها وعدمه ثم اختاروا
 وقوعه على عدمه لكونها متضمنة لمعنى الشرط ولتخصسه ان ههنا دعوايين
 احدهما عدم الحكم بوجوب الفعل بعدها واثبتها اختيار الفعل وقوله لذلك
 دليل على الاولى على ما فسر به السارح وعلى ما يفهم من القصر المستفاد من التقديم
 يعنى انما لم يجب وقوع الفعل لعدم اصالتها فى الشرط وعلى هذا التقدير لا يجه
 عليه ما قال الفاضل العصام بان الاولى فيه ان يراد بقوله ولذلك ولكون معنى
 الشرط فيها غير قوى اختير الفعل ولم يجب كما فى متى واخواتها لانا جعلنا

القصر بالنسبة الى حروف الشرط الموضوعة للشرط بالنسبة الى سائر
 الظروف المتخذة لعنى اسرط ثم اراد الشارح ان يبين دليل اختيار الفعل على
 الاسم فقل (لناسبة الفعل الشرط) لان السرط يقتضى الفعل ثم اراد ان يبين
 الوجه الغير المختار فقال (وجوز الاسم) اى وجوزوا وقوع الاسم بعد اذا
 (ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها) اى لعدم كون كلمة اذا اصلا
 (فى السرط مثل ان ولو) اعلم ان فى هذا المقام اختلافا بين النحاة فقل ل ابن مالك
 فى نكت الكافية بل وقوع الفعل بعدها واجب لانها شرطية فوجب الفعل
 بعدها شرطية. رتبة. اى كمال الشرطية ولم يجوز بعدها الاسم الا الاحفش فانه
 يجوز رفوع الاسم بعدها. وعبرة الشيخ الرضى تقتضى ان يكون وقوع الاسم
 بعدها شذذا وفى شرح نجم الدين سعيد والذى يدل على تجوز الامرين الاطابق
 على جواز الرفع فيم. ضم طامله اذا وقع بعدها اى نحو اذا زيد ضربته ضربته
 ولو كان تقدير الفعل واجبا لم يجوز الرفع بحال لان تقدير الفعل حينئذ واجب
 فتعين انتصب انتهى واخااصل ان ما فهم من عبارة المصنف جواز الامرين
 واختيار الفعل كما هو مذهب الاحفش ثم اشار المصنف الى استعمال آخر فقال
 (وقد تكون) وقوله (اى اذا) تفسير لا ضمير فى تكرن وقوله (المفاجأة) ظرف
 مستقر على انه خبر تكون وانما اتى بتكون مصدرا بقدر للاشارة الى ان استعمال
 اذا فى المفاجأة قليل بالنسبة الى ما قبله من الطرفية الصرفة ومن الشرطية
 وانما قبله اسارح بقوله (مجردة عن معنى السرط) للاشارة الى المناقاة بين
 كونها للشرط وبين كونها للمفاجأة وليكون توطئة لقول المصنف بعده فيلزم
 المبتدأ بعدها ثم بين اسارح لغة المفاجأة بقوله (يقال فاجأ الامر مفاجأة)
 يعنى اذها من هموز اللام ومن باب المفاعلة مأخوذة (من قولهم) اى من قول
 العرب (جئت) بكسر الجيم على انه من باب سمع او بفقحه على انه من باب منع
 بمعنى هجمت عليه كذا فى القاموس (فتجاءة الضم والمد) اى بضم الفاء وانه قيد به
 لانه يفتح افع كالمضربة مصدر فجاءة من الحدس بمعنى اخذه بغتة والمراد
 اى بلفظ المفاجأة المأخوذة من فجئت فجاءة انذى تكون اذا بمعناه اى بمعنى
 (اذا قلت وانت لانشعر به) اى الملافة من غير شعور فى حضوره ههنا وقال الهندى
 ان نجاة كالمضربة بمعنى كسى رانكاه در بافن وبالمد بمعنى ناكاه رسيدين انتهى
 فيكون الاول بمعنى الوجدان والثانى بمعنى الوصول وقوله (فيلزم المبتدأ بعدها)
 عطف على قوله وقد تكون ويحتمل ان تكون الفاء جوابية للمحذوف كذا فى العرب
 وقول الشرح (فرقا بين اذاهذه) اى بين اذا التى للمفاجأة (وبين اذا الشرطية)
 لبيان هذه الفرق. المبتدأ يعنى انما يلزم المبتدأ بعد اذا المفاجأة لتحصيل الفرق

بين المفاجأة والشرطية ولما توهم المنافاة بين قوله فيلزم ههنا وبين عدم وجوب
 الرفع في باب الاضمار على شريطة التفسير اراد الشارح ان يدفعه بقوله (والمراد)
 اى مراد المصنف (لرؤم المبتدأ) اى قوله فيلزم المبتدأ به اذ المفاجأة انما هو
 (غلبة وقهره) اى وقوع المبتدأ (بعدها) اى بعد اذ المفاجأة ونفايته ان المراد
 بالارزوم هو الرزوم الكلى واذا كان كذلك (فلا ينافى) اى لا ينافى في قوله فيلزم
 (ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها) اى بعد اذ المفاجأة (في باب الاضمار
 على شريطة التفسير) وقال العصام وهذا بعيد يعنى حل الارادة بالارزوم
 على معنى الغلبة بعيد وقيل معنى الرزوم انه يلزم في باب الاضمار على شريطة
 التفسير وقيل ان في دعوى لزوم المبتدأ بعدها ردا على الكوفيين حيث جوزوا
 ان يكون المرموع بعدها فاعل الظرف على مذهبهم الذى لا يسترطون فيه الاعتماد
 على المبتدأ وغيره في عمل الظروف فاراد المصنف ان يرد عليهم بان المرفوع الذى
 بعدها يلزم ان يكون مبتدأ لا فاعلا للظرف ولم لم تعرض للردل اراد الشارح
 بيانه فقال (نحو خرجت) يعنى مثال كور اذ جاء نحو خرجت (فاذا السعوى
 فاذا السع حاضرا وواقف على حذف الخبر) اى على طريق حذف خبره واحمل
 في اذا هذه) اى اذا اتى للمفاجأة (معنى المفاجأة) هذا عند المصنف وقال بعضهم
 ان العامل هو الخبر المحذوف كذا في المتوسط اى المعنى الذى هو المفاجأة
 بان يشق منه فعل يتضمن معناه (وهو) اى العامل في اذا ههنا (عامل) اى
 من العوامل التى (لا يظهر) اى لا يجوز اظهاره كالعامل في التادى وغيره
 (وقد استغنوا عن اظهاره) اى عن اظهار العامل (بقوة ما) اى لقوة المعنى الذى
 (فيه) اى في هذا المعنى (من الدلالة عليه) اى من كونه مدلول على معنى هذا العامل
 لان معنى لمفاجأة يدل عليه لفظا (واما الماء) اى واما الفاء التى قبل اذا (فهى)
 اى تلك الفاء (التي سبقت ما قبلها) اى سبقت ما قبلها لما بعدها (فان مفاجأة السع)
 وهى المعنى المفهوم من اذا (مسببة) يعنى انها حاصلة (عن الخروح) المفهوم
 من خرجت (قيل) اى في تحقيق الفاء (والاقرب الى التحقيق انها) اى الفاء
 (للعطف من جهة المعنى) فلا ينافى افانها سببية (اى خرجت دفعا جاءت
 وحاصل المعنى) اى حاصل معناه حين كونها بالعطف (خرجت ففاجأت
 زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج) يعنى تقدير الزمان مبنى على مذهب
 الزجاج (اى ان اذا هذه) اى التى للمفاجأة (زمانية او) التقدير (مكان وقوف
 السبع كما ذهب اليه المبرد فانها) اى اذا هذه (عنده) اى عند المبرد (مكانية
 وقولنا زمان وقوف السبع) على ما هو مذهب الزجاج (لو مكانه) اى مكان وقوف
 السبع على ما ذهب اليه المبرد وعلى كلا التقديرين انه (مفعول فيه افاجأت

لا مفعول به والا) اى وان لم يكن مفعولا فيه بل كان مفعولا به (لم يتبق اذا ظرفية)
 وقوله (بل تصير اسمية) عطف على قوله يتبق وقوله (بل المفعول به محذوف)
 عطف على قوله لا مفعول به (اى فاجأت في زمان وقوف السبع اومكانه)
 وهذا تفسير لكونه مفعولا فيه (انا اى السبع) وهذا تفسير للمفعول به المحذوف
 ولما ذكر المصنف من استعمال كلمة اذا استعمالها لمعنى الشرط واستعمالها
 للمفاجأة ولها استعمال آخر لم يذكره اراد السارح ان يذكره فقال (وقد تكون)
 اى كلمة اذا (لجرد الزمان) اى على وجه الظرفية دون الشرطية والمفاجأة
 (نحو: سيكذبح السراى وقت احمرار البسر) فان كلمة اذا فى اذا احمر
 بمجرد ان زمان على وجه الظرفية لكونها مفعولا فيه ومنه قوله تعالى والليل اذا بغى
 كما فى الامحون (وقد يستعمل) اى كلمة اذا (اسما مجردا عن معنى الظرفية فى نحو
 اذا يقوم زيد اذا تعد عمرو) اى وقت قبلم زيد وقت قعود عمرو وقد منعه السرخ
 الرضى (وقد سقت اليه) اى الى جواز استعمالها ومنعه (الاشارة) فى باب
 الكائنات حيث قال الشيخ الرضى انالم اعترالخ وقد مر ان الراجح عند الشارح
 عدم ثبوته ولم فرغ من بيان اذا بالالف بعد الدال شرع فى بيان اذ بسكون الدال
 فقال (ومنها) (اى ومن الظروف لمية) (اذا) اى كلمة اذ بسكون الدال
 وقوا (الكائنة) اسارة اى ان قوله (لماضى) صفة لكلمة اذ نحو قوله تعالى
 واذمكرك الدين كفروا (وبناؤها) اى وجه بناء كلمة اذ حاصل (لما) اى الوجه
 الذى (مر) اى ذلك الوجه (فى حيث) اى فى كلمة حيث وهى اضافتها الى الجملة
 (او) زده بناءها (تكون وضعها) اى وضع كلمة اذ (وضع الحروف) اى مثل
 وضع الحروف اى كما ان الحروف وضعت لمعنى غير مستقل كذلك هذه الكلمة
 وان كانت اسما موضوعا لمعنى المستقل لكن استعمالها يحتاج الى ضم ضميمة
 وهى المضانف ايه (وقديجي) اى قديجي كلمة اذ (للمستقبل) اى مثل اذا بشرية
 مجازا (قوله تعالى فسوف يعلمون) اى الذين يجادلون فى آيات الله (اذا اغلال
 فى اعناقهم) اى فى الوقت الذى الاغلال فى اعناقهم والقرينة قوله فسوف
 يعلمون لانها للمستقل ولما كانت كلمة اذ ظرفا له تكون للمستقل ايضا ووجه
 استعمال اذ ههنا لتزليل المستقل مكان الماضى فى تحقيق الوقوع كما استعملت
 الافعال المضيات فى مثل هذا المقام فى المستقل نحو ونفخ فى الصور وقال العصام
 ويمكن منع كونه فى لاية للمستقل بجواز ان يكون لطلق الوقت كانه قبل فسوف
 يعلمون زمان الاغلال فى اعناقهم انتهى ويمكن ان يوجد فيه شاهد آخر نحو
 قوله تعالى واذا قال الله يا عيسى ابن مريم ائت قلى كما فى تفسير التفسير (وبقع
 بعدها) اى بعد كلمة اذ (الجلتان) وقوله (الاسمية والفعالية) تفسير للجمليتين

على طريق البدل وإنما احتج الى التفسير لانه يجوز ان يتوهم ان المراد من الجملتين
الماضية والاستقبالية كما في اذا يعني ان كلمة اذ تدخل على الاسمية والفعالية
الماضوية والاستقبالية وإنما يجوز وقوع الجملتين فيها (لعدم اشتغالها) اى
لعدم اشتغال كلمة اذ (على معنى الشرط) وقوله (المقضى) صفة للشرط
وقاعله راجع اليه وقوله (اختصاصها) بالنصب على انه مفعول لمقتضى لوجود
شرط العمل في المفعول وهو كونه باللام وقوله (بافعلية) متعلق بالاختصاص
وهذا اتوصيف كيان هذه اختصاص ماعدا اذ بافعلية يعنى ان اذ غير مختصة
بالفعلية لانها غير مشتملة على معنى الشرط وغيرها من نحو اذ مختصة بافعلية
لانها مشتملة على معنى الشرط وكل ما هو مستل على معناه مختص
بالفعلية لان الشرط يقتضى اختصاصها به (مثل كان ذلك) اى مثل قولك
كان ذلك (اذ زيد قائم) وهذا مثال لوقوع الاسمية (واذ قام زيد) وهذا مثال
لوقوع الفعلية وإنما صدر المثل بكان ذلك ليكون تخصيص لمعنى الماضى
على اصل وضعها وقد جمع في التنزيل وقوع الجملتين في آية واحدة في قوله
تعالى اذا خرجته الذين كفروا فاني اثنى اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه
ثم بين الشارح استعماله الآخر لم يذكره المصنف فقل (وقد يجيى) اى لفظ اذ
(المفاجأة) كما استعمل اذ فيها (نحو خرجت فاذا زيد قائم واقلة محيى) اى
محى اذ في المفاجأة (لم يذكره المصنف) والانصب في المثل نحو يدنا عند فلان
اذ زيد طالع حتى يوفق ما نقل عن الرضى من انه قد يجيى المفاجأة والاغلب
في جواب بينما اذ وفي جواب يدنا اذ ولا يجيى بعد اذ اذ الفعل الماضى وبعد
اذ لا بالجمله الاسمية والاكثر خلو جوابيهما عنهما وارا لا يستصحهما الاصمعي
في جوابيهما لكن خطي في نذر الفصاحة كذا في العصام وفي انحنان واتى
اذ المفاجأة فيدخل خبر الماضى ومثل بقوله بينه عند فلان اذ طلع زيد ولا يجيى
ان هذا مختلف لما نقل من انه لا يجيى بعدها الاسمية واع مراد من حصرها
في الاسمية انه في الاستعمال الاغلب ومراد صاحب الانحنان جوازه على
خلاف الاغلب ولعل الشارح لم يتعرض لوقوعها بينين وبين الاختلاف
الواقع بين الاصمعي وغيره واتى بالجمله الاسمية في المثل للتنبية على الاستعمال
الاغلب وقد يجيى لا عايل فهو بمعنى اللام دون الوقت كما تستعار اللام
لوقت تستعار اذ لتعليل قال الرضى الاولى جاءها حينئذ حرف وكاله للتردد
في الاسمية لم يذكره الشارح هنا (ومنها) اى من الظروف المبسطة (اب وانى)
ونوسيط الشرح قوله (فهما) بلاسرة الى اى قوله (لتمكن) خبر للبدء المحذوف
وانما فسر ههنا كذلك وفيما قبل بنوسيط الكاشفة للتعين بمعنى ان في مثل هذا

يجوز كون الظرف المستقر صفة وخبراً للمحذوف وكذا يجوز ان يكون حالاً كذا
في العرب وقوله (استفهاماً وشرطاً) يجوز ان يكون حالاً من الضمير المستكن
في الظرف المستقر وان يكون تمييزاً من نسبة الظرف المستقر الى فاعله اى من
حيث الاستفهام والشرط وان يكون منصوباً على الظرفية اى وقت الاستفهام
والشرط كما اختاره العصم بقرينة ما بعده وهو قوله ومضى للزمان فيها اى
في الاستفهام والشرط واختار السرخ اول الوجوه حيث فسره بقوله (اى
حال كونهما للاستفهام والشرط) لى لذتى استفهام وشرط كذا في العصام
اوطرقت تسمياتاً وهما ذاتهما اسم المدلول وهما معاً كذا في الامكان
تمييزاً وجد كونهما مابين بقوله (ربما وهما) اى وجه بناء كذا وانى حاصل
(تضمنهما) اى تضمن كل واحد من اى وانى (معنى حرف الاستفهام
وشرط) شى تضمن بن حرف الاستفهام (حواين زيدو) مثال تضمنها
حرف الشرط (اين تكن اكر) مثال تضمن اى حرف الاستفهام (اى زيدو)
مثال تضمنها حرف الشرط (اى تجلس اجلس) ثم اراد السرخ ان يذكرا استعمالاً
خاصاً بانى فقال (وقد جاء) اى جاء في الكلام تركيب (اى زيد) لابعنى الاستفهام
عن مكن زيد وابعنى الشرط (بمعنى كيف) نحو قوله تعالى ثأناً وحرثاً كرم
اى كرمه كرمته من اى جهة شتم كذا في البيضاوى والقريش
بمعنى كرمته كرمته من اى جهة شتم فعل بعده محذوف عن معنى الشرط
(و) جاء بضم فى الكلام (و) لقتل لابعنى السؤل عن مكانه بل (بمعنى متى)
بمعنى اسؤل سؤل زاده قال رضى ولا فى ثلاثة مع الاستفهامية كانت او شرطية
احدها بمعنى ان لا اين مع فى الاستعمال ظاهرة او مقدره ويجبى اى بمعنى
كرب نحو انى يكون ويجبى اى بمعنى متى ولا يجبى بمعنى متى وكيف الا وبعده
فعل انتهى قال ابن تيمس العبادى قوله ولا يجبى بمعنى متى وكيف الا وبعده فعل
مختلف له مثله اسارح بقوله اى زيد وانى القتل وقال سبى زاده والحق
ما قاله الرضى ثم قال بعد ما رشح قول الرضى بقى هذه شى وهو ان انى فى قوله
تعالى اى انهم اذ كرمى بمعنى كيف على ما صرح فى الكشف ولم يدخل على
الفعل نحو ان يمكن دفعه فليأمل اقول واعمل وجه التأمل انه يجوز ان يكون
افس مقدراً به انى فى هذه الآية وبشر بهذا تفسير البىض وى بقوله وكيف
يذكرون والله اعلم (ر) (منها) (متى) ووسط السرخ بين حرف العطف
وبين معنى بقوله منها الاسارة اى ان قوله متى عطى على قوله ومنها ان يعنى ومن
سبى زاده انى فى قوله المصنف اذ منها هذه الاسارة فى كتاب اتصل
سبى زاده انى فى قوله المصنف اذ منها هذه الاسارة فى كتاب اتصل

صفة لمتى بتقدير الكائنة او خبر للمعذوف بتقدير هو للزمان او حال منه **هي**
كائنة للزمان وقوله (فيهما) ظرف لبقوله للزمان يعني متى للزمان فيهما
(اي في الاستفهام والشرط) ومثال كونه في الاستفهام **(نحو متى اقتل و)**
في الشرط نحو (متى تخرج اخرج) (و) (منها) (بان) اي ومن الطرف
المنية ايان (للازمان) اي الكائنة للزمان او هي للزمان (استفهاما)
اي حال كونها للاستفهام وقوله (مثل متى) يريد به انه منه في كونه للزمان
وللاستفهام وهذا كلام يشير به الى مال كلام المصنف والى تعبيره بلفظ اخصر
منه مثاله (نحو ايان يوم الدين) فايان طرف زمان خير مقدم ويوم الدين مبتدأ
مؤخر (وافرق بينهما) اي بين متى وايان بعد وضع كل منهما للزمان
استفهاما (ان ايان مختص) اي مقصور (بالامور العظام) اي الامور التي
تعظم عند المتكلم لكونها هائلة وعامة للكل (وبالمستقبل) اي ومختص ايضا
بالزمان المستقبل (فلا يقال) اي اذا كان لفظ ايان مختصا بالامور العظام لانه ل
(ايان قيام زيد) لان قيام زيد ليس من الامور العظام (ولا يفتى لايضا) (ايان
قدم الحاج) للفظ الماضي لانه سؤال عن زمان قدوم الحاج في الماضي رئيس
هو سؤال عن الزمان المستقبل (بخلاف متى) اي ايان ملابس بخلاف متى
(فانه) اي لفظ متى (غير مختص) اي غير مقصور (بهم) اي بالامور العظام
وبالمستقبل بل يشتمل فيهما وفي غيرهما من غير الامور العظام ومن الزمان
الماضي فيقول متى هذا الوعد ومتى قيام زيد ومتى يقرب زيد ومتى قام زيد وكان
في ايان اختلاف بين اهل اللغة بينه السارح بقوله (والمشهور) اي في ايان
(فتح الهزرة والنون) اي فتح النون (وقد جاء) اي في غير المشهور (كسرهم)
اي كسر الهزرة، النون وهي لغة سليم (ايضا) اي كجاء فتحهما وقال العاصم
قوله وقد جاء كسرهما يتبادر من هذه العبارة ان محي كسرهما كجاء فتحهما
وليس كذلك انتهى يعني ان المتبادر منه ان كسرهما معاني لغوية واحدة وليس
الامر كذلك لعل عبارة الرضي هي ان كسرهما اللغة سليم وقال اللطاعي كسر
نونه لغة انتهى وقد يتبادر من هذه العبارة كلام اللطاعي متعلق باللغة
للمشهور اعني فتح الهزرة وحاصل ما نفقه عبارة السارح ان فتحهما لغة
مشهورة وكسرهم معالفة غير مشهورة ما نفقه عادة رضى ان اللغة المشهورة
فتح الهزرة مع فتح النون وكسرهما وان غير المشهورة شيئا كسر الهزرة
والنون والمتدر من حدي ابارتين مختلفا لا حدي (و) (منها) (كيف)
(الكائنة) (الحال استهزاء) والامر سارح متوسط الكائنة ههنا
ليكون استهزاء الى المقابلة بين متى وايان كيف في كون معناه للزمان في سبق

والحال في كيف ولما كان لفظ الحال موضوعا في اللغة للزمان اعني نهاية الماضي
وبداية المستقبل وحل بعض الشارحين وهو صاحب الوافية الحال ههنا على
هذا المعنى اراد الشارح العلامة ان يرد هذا الجمل بان يفسره بقوله (اى استقهما
الحال الشئ وصفته) يعنى المراد من الحال ههنا معنى الصفة ثم اشار الى باهت
التفسير بقوله (فالمراد بالحال صفة الشئ لازمان الحال كاتوهمه بعض الشارحين)
وهو صاحب الوافية حيث قال كيف لزمان الحال تقول كيف زيد وبنى لتضمنه
همزة الاستفهام وهو من ظروف الزمان عنده لانه سؤال عن حال المسؤول عنه
في الحل اى في حال التكلم بالسؤال انتهى ولعل منسأ التوهم كونه مستعملا
استعمل الظرف ثم ايد الشارح تفسيره به بالقل عن صاحب المفصل فقال
(قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف) لا ظرف (ومعناه السؤال
عن الحال) لانه السؤال عن حال المسؤول عنه في الحل كما هو المتوهم (تقول كيف
زيد اى على اى حال هو) وقال نجم الدين سعيد ما فاضه قال تليذ المصنف
كيف جار مجرى الظروف وليس بظرف اذ يبدل منه غير الظروف نحو كيف زيد
اصحح ام سقيم يعنى ولو كان ظرفا لا يبدل منه الظرف نحو متى يوم الجمعة ام يوم
السبت وهذا مذهب سيوره فانه عنده اسم لا ظرف وانما اجرى مجرى الظرف
لانه بمعنى على اى حال والجار والمجرور والطرف متقاربان وقال الاخفش وهو
خرف اذ تقديره بانه يقولك في اى حال مؤذن بذلك وترد عليه الحال يعنى الحال
الاصطلاحية النحوية فانها مقدرة بنى مع انها ليست بظرف ثم هو معارض
بمحجة تقديره بعلى وبانه يجب بالاسماء انتهى (وهى قد تستعمل) اى كلمة كيف
(للشرط) اى لمعنى الشرط لا مطلقا بل اذا كانت (مع ما على ضعف) اى على
استعمال ضعيف (عند الصيرين) يعنى شرطية المقارنة بكلمة ما في استعمالها
في الشرط عند الصيرين (نحو كيفما تجلس اجلس اى على اى هيئة
تجلس اجلس ومطلقا) وهو عطف على قوله مع ما يعنى استعمالها في الشرط
غير مشروط بمقارنة ما (عند الكونيين نحو كيف تجلس اجلس) وسيجي
في بحث الحروف ان كون كيفما من كلم المجازاة شاذ غير موجود في كلام البلغاء
ثم فصل الشارح اعرابها فقال (فان كان) اى ان وجد (بعده) اى بعد لفظ
كيف حال كونه للاستفهام (اسم فهو) اى فلفظ كيف (في محل الرفع بالخبرية)
اى بسبب كونه خبرا (عنه) اى عن ذلك الاسم مثاله ما مر وهو قوله كيف زيد
(وان كان) اى وان وجد (بعده) اى بعد لفظ كيف (فعل مثل كيف جئت
فهو) اى فلفظ كيف (في محل النصب على الحالية على اى حال جئت ازاكا
ام ماشيا) (ومنها) (اى من الظروف المبنية) (مذومند) وانسخة التى اختارها

الشارح الهندي ليس فيها لفظ منها وقال في الامتحان ذكرهما يعني مذ ومنذ في الظروف وان لم يكونا ظرفين لمشابهتهما في الدلالة على الزمان انتهى وسيجيئ في قول الشارح ايضا بقوله اعلم انهما الخ ما يؤيد التمهيد التي اختارها الهندي ومقاله صاحب الامتحان (بنيا) اي بني مذ ومنذ مع انهما اسمان عند المصنف لكونهما طرفين وان الاصل في الاسم هو الاعراب (لموافقةهما مذ ومنذ حرفين) اي لموافقة مذ ومنذ حال كونهما اسمين لمذ ومنذ حال كونهما حرفين في اللفظ والمعنى وهما شبه شيء بالحروف لكونهما مثل الحرف صورة ومعنى وكذا لفظ عن وعلى والكاف اذا وقعت اسماء اعلم ان مذ مبنى على السكون واذا التقي الساكن يضم آخره فيقال مذ اليوم بضم الذال وفي بعض اللغات مضموم بالدا وكسر ميمه وميم من ذلفة سلمية والله اعلم وقول الشارح (ويكونان تارة) توطئة لقوله (بمعنى اول المدة) وبيان بانه ظرف مستقر خبر للكون وقوله تارة للاشارة الى انهما يكونان بمعنى آخر كما سيجيئ يعني يكون هذان اللفظان في بعض الاوقات مستعملين بمعنى اول المدة (اي اول مدة زمان الفعل المنقسم عليهما) اي الفعل الذي تقدم عليهما وهو ما رأيت في قوله (نحو ما رأيت مذ ومنذ يوم الجمعة) بالرفع في يوم الجمعة (اي اول زمان عدم رؤيتي) وهو مبدأ (يوم الجمعة) بالرفع خبره والضمير في قوله عدم رؤيته راجع الى المفعول على ان الرؤية مصدر مضاف الى المفعول وفاعله محذوف اي عدم رؤيتي اياه وليس الضمير راجعا الى الراي الذي هو فاعل ما رأيت ليطابق المفسر المفسر وهذا خلاصة ما قال العصام من ان الضمير في قوله في التفسير اي اول زمان عدم رؤيته كضمير رأيت اي في المفسر وليس فاعلا ولا ينجد ان الظاهر اول مدة زمان عدم رؤيتي كما يتوهم انتهى ثم اراد المصنف ان يحصل حكم ما كان بهذا المعنى فقال (عليهما) وقوله (اي يقع بعدهما) تفسير بالاول وهو وقوع شيء بعده شيء من غير فصل وقوله (اي بعد مذ ومنذ) تفسير لضمير الثانية والفاء في عليهما للتفصيل وقوله (المفرد) فاعل لقوله يليهما يعني اذا كانا بمعنى اول المدة يقع بعدهما المفرد (اي الاسم المفرد) وهذا تفسير لموصوف المفرد احترازا عن الفعل المفرد وقوله (لا المتني ولا المجموع) لبيان ان المراد بالمفرد ههنا ما ليس بشئ ولا بمجموع ولما فسر الشارح المفرد ههنا بما يقابل المتني والمجموع توهم ان ما وقع المتني بعدهما من المثال غير صحيح فاحتاج الى تأويل لفظ المفرد بما يشمل ما وقع فيه المتني فقال (حقيقة) يعني المراد بالمفرد المقابل للمتني والمجموع اعم من ان يكون مفردا حقيقة (كالمثال المتقدم) يعني قوله ما رأيت مذ يوم الجمعة لان الاسم الذي وقع بعدهما في هذا المثال يوم الجمعة وهو مفرد حقيقة (او حكما) اي او يكون

المتفهم من الفعل ثم شرع في بيان استعمال ثان ففهمها فقال (و) (نارة يكون)
 (بمعنى جميع المدة) وقوله بمعنى عطف على قوله بمعنى اول المدة ولذا وسط
 الشارح بين العاطف والمعطوف بقوله نارة يكونان وقوله (اي جميع مدة زمان الفعل
 المتقدم) للاشارة الى ان المراد بجميع المدة جميع مدة زمان الفعل المتقدم عليهما
 كما تقدم يعني يكون مذوم منذ نارة بمعنى جميع المدة كما يكونان بمعنى اول المدة (فليهما)
 (اي مذوم منذ) اي فيئتذ يليهما (المقصود) وتفسير الشارح بقوله (اي الزمان
 الذي قصد بيانه حال كونه ملتصقا) (بالعدد) للاشارة الى ان الالف واللام
 في المقصود موصول والى ان الباء في قوله بالعدد ليست بصلة للمقصود ولا ظرف
 لغرض بل ظرف مستقر حال من الضمير الذي هو نائب الفاعل الراجع الى الموصول
 والى ان المضاف محذوف اي بيان ذلك الزمان لانه هو فعل القاصد لان الباء
 في قوله بالعدد للمصاحبة يعني بمعنى مع يعني يلي مذوم منذ الزمان الذي قصد بيانه
 مع العدد وهذا التفسير مأخوذ من قول الرضي حيث قال ولو لم يؤل بهذا
 لكاتب العسارة فيايبهما المقصود به العدد انتهى وتحقيق هذا ان المتبادر من
 كلام المصنف من دخول الباء في العدد ان المقصود من العدد وهو بيان الزمان
 وفيه اشكال لان المقصود ههنا هو البيان المذكور والعدد معا افراد الرضي
 ان يدفع الاشكال عن العارة بحملها على المعنى الغير المتبادر وتبعه الشارح
 العلامة واما القاضل العصام فدفعه بابقاء العبارة على المتبادر يعني على كون
 الباء صلة والتجريد بان المراد بالعدد اسم العدد يعني يليهما الزمان الذي قصد هو
 باسم العدد بقرينة جعله مقصودا به والكون مقصودا به شان اللفظ وانما شان
 المعنى كونه مقصودا انتهى ثم قال واختار يعني المصنف المقصود بالعدد يعني
 انه قال المقصود بالعدد ولم يقل باسم العدد ليشمل المعنى والجموع والمفرد المقيد
 بالوحدة نحو ما رأيت مذوم منذ يومين وما لانهما يست باسم العدد هي اعداد
 لكونها تفيد المقصود بالعدد من تقييد الاحاد (اي بعدده المستغرق) اي بعدده
 الذي يستغرق (جميع اجزائه) اي جميع اجزاء زمان الفعل اسين وانفسر
 اشاره قوله بالعدد بهذا التفسير لبيان الفرق بين ما كل بمعنى اول المدة وبين
 ما كان بهذا المعنى لان المراد في قولنا ما رأيت مذوم منذ يومين بالجمعة بالمعنى السابق
 ان الرؤية منقطعة في يوم الجمعة بعدل تكون متصلة في حزمته بخلاف ما رأيت به
 بهذا المعنى لانه يراد به ان الرؤية منقطعة في جميع اجزاء يوم الجمعة فالعدد مستغرق
 في الثاني دون الاول نعم أكد الاستغراق بقوله (بحيث لا يشذ) اي لا يخرج
 (منه) اي من العدد المذكور (شيء) نحو ما رأيت مذوم منذ (اي جميع
 اجزاء مدة زمان عدم رؤيتي) تفسير لمعنى مذوقوله (يومان لا يزيد ولا ينقص)

بيان لاستغراقه وفرق صاحب المتوسط بين الزمان الذي في السابق وبينه
ههنا بيان الزمان الذي في الاول هو الزمان الذي يصلح ان يكون جوابا لمتى
والزمان الذي في الثاني ما يصلح ان يكون جوابا لكم يعني اذا قيل متى عدم
رؤيتك تقول ما رأيته منذ يوم الجمعة واذا قيل كم عدم رؤيتك تقول منذ يومان
فمسئل في الاول عن حد الزمان وفي الثاني عن عدده ولما فرغ المصنف من
بيان الاستعمال المشهور لمذ ومنذ شرع في بيان بعض الاستعمالات القليلة
فقال (وقديقع) ولما ذكر ههنا لفظ الوقوع وهو اعم من الولي وغيره وفسره
الشارح بقوله (بعدهما) اي بعد مذ ومنذ سواء كانا بالمتن الاول او بالمتن الثاني
ليخص الوقوع بمعنى الولي (المصدر) (نحو ما خرجت مذ ذهابك) فتقديره
على المعنى الاول اول مدة زمان عدم خروجي زمان ذهابك وعلى الثاني جميع
مدة عدم خروجي مدة ذهابك (او الفعل) اي وقد يقع بعدهما الفعل (نحو
ما خرجت مذ ذهبت) فالتقدير على الاول ايضا اول مدة عدم خروجي زمان
صدور الذهاب منك وعلى الثاني جميع مدة عدم خروجي زمان صدور الذهاب
منك يعني اوله مع اول الذهاب وآخره مع آخره وقال الصمام الاولى او الجملة
ليعلم ان الزمان المقدر مضاف الى الجملة لا الى مجزء الفعل كما توهمه عبارته (وان)
ولما كان مراد المصنف بهذه الكلمة لفظا شاملا لما هي المثقلة والمخففة
بقرينة جواز الاستعمال بكل منهما فسر الشارح بقوله (اي ما كتب) يعني
ليس المراد بان هي ما كانت مثقلة داخلية على الاسمية او مخففة داخلية على الفعلية
على التعيين لاحدهما بل المراد به ما كتب (على هذه الصورة) يعني بالهمزة
والتون (مثقلة كانت) بان قرئت بشديد التون (او مخففة) بان قرئت بسكونها
لاشراكهما في الانقضاء لتأويل ما بعدهما من الجملة بالمفرد ولا شك ان تلك
الصورة شاملة لهما ومثال المثقلة (نحو ما خرجت مذ انك ذاهب) وتقديره
على المعنى الاول اول مدة عدم خروجي زمان ذهابك وعلى الثاني جميع مدة
عدم خروجي زمان وقوع الذهاب منك ومثال المخففة قوله (او ما خرجت مذ
ان ذهبت) والتقدير في الوجهين كالاول وانما اورد المثال ههنا ياودون الواو كما
هو الظاهر للاشارة الى ان حل هذه الصورة على هذين الوجهين اعني على المثقلة
او المخففة انما هو بالتزديد لانه لا يمكن الحمل عليهما جميعا ولما كان في هذا الباب
وجه آخر وهو وقوع الجملة الاسمية بعد بلا دخول حرف من حروف
المصدر اشار الشارح اليه بقوله (او الجملة الاسمية) اي اوقع بعدهما الجملة
الاسمية (نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره) اي لم يذكر المصنف وقوع
الاسمية (لقلتها) بالنسبة الى وقوع غيرها ثم عطف المصنف قوله (فيقدر)

على قوله يقع اى قد يقع بعدهما المذكورات من المصدر وغيره فيقدر حينئذ
 (بعدهما) اى بعد مذكور (زمان) اى لفظ زمان او بعينه نحو ساعة او وقت
 او يوم اولى لو ساعدتهما القرينة فلذ انكر الزمان ولم يقل فيقدر الزمان
 المضاف كذا في حاشية العصام (مضف) (الى احد هذه الامور) من المصدر
 وان والفعل وانما يقدر ذلك (ليصح جلما) اى حل المصادر التى (بعدهما)
 اى بعد مذ ومنذ (عليهما) اى على مذ ومنذ جلا متواطئان مذ ومنذ
 عبارتان عن الزمان فلا يحمل عليهما الا ما هو بمعنى الزمان حتى يوجد الانحدار
 الخارج بينهما (فكان التقدير فى) تركيب (ما خرجت مذ ذهابك) ان تقول
 (مذ زمان ذهابك) قس (على هذا القياس فيما بقى) من قولك ما خرجت
 مذ ذهبت وما خرجت مذ ذهابك اومذ ان ذهبت وظل ابن مالك فى نكته
 وتقدير هذا فى المصدر وان صح لانهما مفردان فحذف المضاف واقرب
 المضاف اليه مقامه واما تقديره قبل الفعل فليس مذهب سيويه لان الزمان
 حينئذ يكون مضافا الى الجملة لان الفعل اذا وقع بعد ما كان جملة فيلزم
 حذف المضاف واقامة الجملة المضاف اليها مقامه كالمضاف اليه وقيام الجملة
 مقام المفرد والمضاف اليه ضعيف لقلة الاضافة الى الجملة فلا يلحق بالكثير
 المطرد انتهى ولما فرغ المصنف من بيان اقسام مذ ومنذ واقسام ما بعد هما
 شرع فى اعرابهما واعراب ما بعدهما مع التنبه على وقوع الاختلاف بين
 الجمهور والزجاج فى التعيين فقال (وهو) (اى كل واحد من مذ ومنذ) حال كونهما
 (اسمين) اى لاحرفين وانما فسرهما بكل واحد ليصح افراد الضمير الراجع اليهما
 (مبتدا) وقوله (وهما معرفتان) جواب للمفرد يعنى كانه قبل لم يجوز ان يكونا
 مبتدئين مع ان شرط المبتدا ان يكون معرفة او نكرة مخصوصة اجاب عنه بان
 شرط المبتدا موجود فيهما لانهما وان لم يكونا معرفتين بالنظر الى ذاتهما
 لكنهما معرفتان بالنظر الى ما لهما (لكونهما فى تأويل الاضافة لانهما
 اما بمعنى اول المدة او) بمعنى (جميع المدة) كما عرفت وعلى التقديرين يكونان
 معرفتين بالاضافة (وخبر ما بعده) وقوله (اى خبر كل واحد منهما) تفسير
 لم يرجع ضمير وخبره وقوله (ما يقع بعده) اى بعد كل منهما تفسير لصلة ما
 بانها لفظ بعده يتقدربقع (خلافا للزجاج) اى بخلاف هذا القول
 خلافا للزجاج يعنى بعد الاتفاق على ان احدهما من كل واحد منهما
 ومن بعدهما مبتدا وخبر لكن المبتدا عند الجمهور مذ ومنذ وخبره ما بعده
 وعند الزجاج على العكس وانما خواف هذا القول (فانهما) اى لان مذ ومنذ
 (عنده) اى عند الزجاج ليسا بمبتدا بل هما (خبر المبتدا والمبتدا ما بعدهما) وورد

(عليه) أي على الزحاج من طرف الجمهور (أنه) على هذا التقدير (يلزم أن يكون المبتدأ في مثل قولك مذ يومان نكرة) وهو يومان (والخبر) وهو مذ أو منذ (معرفه) لكونه أما بمعنى أول المدة أو بمعنى جميع المدة كما سبق (وذلك) أي كون النكرة مبتدأ والمعرفة خبراً (غير جائزاً لاتفاق) وكما ورد عليه هذا يرد عليه أيضاً أنه غير جائز من حيث المعنى أيضاً لأن المقصود هو إخبار عن أول المدة أو جميعها بأنه يوم الجمعة أو يومان لأن المقصود هو إخبار عن يوم الجمعة بأنه أول المدة أو جميعها - ولم يرد على المصنف أن يبين كلامه مخالفة من جهة أن مذ ومنذ كانا ظرفين على ظهريه ونهها مذ ومنذ وهذا يقتضي أن يكونا خبرين لا مبتدئين لأن الطرف إذا وقع في التركيب يتعين للخبرية فقوله وهو مبتدأ يخالف هذا أراد المصنف أن يدفع هذا الإيراد بقوله (واعلم أنهما) أي مذ ومنذ (إذا كانا مبتدأ وخبراً فلهما اسمان صريحان لا ظرفان) لأنهما ليسا بتقدير في وإذا كانا كذلك (فلا يصح عددهما) أي عدد مذ ومنذ (من الظروف المنية) كما سبق النية عليه بأنه على النسخة التي اختارها الشارح (الأن يراد بطرفيهما كونهما من أسماء الزمان) يعني أن المراد من عددهما في عداد الظروف كونهما اسمين صريحين وضعا لزمان (لأنهما يقعان ظرفين) يعني أن أغنى في مقدرتيهما كما في سائر الظروف وقوله (في تراكيبهم) متعلق بـ يتبعان (ومنه) (أي من الظروف المنية) (لدى) (ولما) في لدى لغات أشارت إليها المصنف فأحدها لدى (بالألف المنصورة) (ولدن) (بفتح اللام وضم الدال وسكون النون) وقال الرضي لدن مثل عضد ساكنة النون هي المسهورة ومعناها أول غاية أو مكان نحو ولدن صباح ومن لدن حكيم ومعناها أول غاية زمان أو مكان وفلما تفرقها من فإذا اضيف إلى الجملة تخضت للزمان ثم قال ولدى بمعنى لدن إلا أن يقال لدن ولغائتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء فكذا يلزمها من أما طرفة وهو الاغلب أو مقدره فهو بمعنى من عند وأما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء انتهى ولكن فيهما أصليان في الجميع وأكثر لغة فرق بينهما وبين ما بعدهما بقوله (وقد جاء لدن) (بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون) (ولدن) (بفتح اللام والدال وسكون النون) (ولدن) (بضم اللام وسكون النون) وهذه كلها بالنون وقد جاء بغير النون وهو قوله (ولدن) (بفتح اللام وسكون الدال) (ولدن) (بضم اللام وسكون الدال) (ولدن) (بفتح اللام وضم الدال) وهذه سمعنا مع ن فيهما ثمان لغات ففي شيبان المخرج هذه ن بفتح اللام وكسر الدال لكونه في صدد التقييد وأما المصنف فلهذا شيبان بفتح اللام بفتح اللام من غير أسارة إلى ذلك كات الدال

فيحمل التقيد بالفتح والكسر في الدال وانما لم يكتب في يـ ن اذ ن بضم الدال
 ايضا بالتقيد بان يقيد الدال بحركات ثلاث مثلا يفوته التبيه على اصالة
 لدن بضم الدال كذا في العصام ثم شرع الشارح في وجهه ثم افتعال (ونه وءه).
 اى بناء لدى وما بعدها وانما فسرنا الضمير كـ ذلك لما قال بعض المحشين
 ان ضمير بنائها راجع الى لدى وما بعدها كما يدل عليه قوله الا تى والفرق الى آخره
 بمعنى ان الشارح مثل في يـ ان لفرق بقوله لدى زيدا ولدن زيدا واوخصص الضمير
 بلدى لكونها اصلا لمية اسب التمثيل بلدن بمعنى بناء المجموع حاصل (لوضع
 بعضها اى لكون بعض لغاتها وهى لدولدولد يعنى ما كانت بغير التثون
 والالف موضوعات (وضع الحروف) في كونها موضوعات على حرفين كن
 وعن وان كانت مشتركة في المعنى بخلاف لدى وادن فانها موضوعات كوضع
 الاسم يعنى انها على ثلاثة احرف (وحمل البقية) اى وحمل ما بقى من هذه
 الثلاثة من البعض الذى لم يكن على وضع الحرف (عليه) اى على البعض الذى
 وضع وضع الحرف من حل النظر على النظر في المعنى ثم اشار الى اشتراك الكل
 في المعنى بقوله (وكلمها) اى وكل واحدة من اللغات المذكورة (بمعنى عند) اى
 ملائمة بمعناه في الجملة وانما قد بنا بقولنا في الجملة لئلا يرد عليه بيان الفرق فان معنى
 قوله وكلمها بمعنى عند في اصل اللغة والفرق بينهما في الاستعمال حيث
 قال (والفرق) اى الفرق بين كل منهما وبين عند (انه يقال) اى فى عند (المال
 عند زيد فيما) اى فى المال الذى (يحضر عنده) اى فى كيسه ويتسه (وفما)
 اى ويقال ايضا فى المال الذى لبس عنده بل (فى خزانته) اى فى خزانة زيد
 (وان كان) اى ولو كان ذلك المال (غائبا عنه) اى عن حضور زيد (ولا يقال)
 اى ولا يجوز في باب لدى ان يقال (المال لدى زيد وادن زيدا لا فيما) اى فى المال
 الذى (يحضر عنده) لا فيما يكون غائبا او فى خزانته ولذا يقال عند الله ولا يقال
 لدى الله لا بها مع المكان (وحكمها) اى وحكم كل من اللغات بحسب العمل
 (ان يجز) على صيغة المجهول ونائب فاعله تحته راجع الى المجزور لمفهم منه
 وقوله (بها) اى بكل من اللغات المذكورة متعلق بقوله يجز والباء سببية وقوله
 (على الاضافة) ايضا متعلق به يعنى حكم كل واحدة من اللغات المذكورة
 فى الاعراب بحسب ما بعده ان تكون مضافة الى ما بعدها وان يكون ما بعدها
 محرورا عنها على الاضافة (نحو المال لدى زيد) وهذا الحكم فى اكثر لغات العرب
 (وقد ينصب فى بعض لغات العرب بلدن) اى بلفظ لدن من بين لك المذكورات
 خاصة اى خص النصب بلدن لا بغيره من البقية وقوله (عدوة) نائب
 الفاعل لقوله ينصب يعنى ينصب لفظ عدوة (خامسة) على اتمية

(سماعاً) أى حال كون ذلك التصب من جهة السماع من العرب (تسميها
لنونها) أى لتثبيد نون لندن (بنون التثوين فى مثل رطل زيتا) فصار لدن كأنها
اسم تام بالتثوين فصار عاملاً وناصباً لتثبيد نونها وهولفظ غدوة قال الرضى فنصبها
تسميها بالتثبيد 'وتثبيد' بالمفعول فى نحو ضارب زيداً انتهى وفى نكت ابن مالك
أن انصب على التثبيد وكذا نقله الدمامينى عن المفسى لابن هشام واخساره
الشارح العلامة ثم أراد السارح أن يبين دليلاً على كون نون لندن كالتثوين
فقال (ولذلك) أى (ليكون نون لندن كالتثوين) (تحذف) على صيغة المجهول
أى (نور عنهما) أى عن كبدلدر (ونشت) وكذا هذا على صيغة المجهول
أى تحذف نون زية ونشت أخرى حال كونها مع غدوة كما هو شأن سائر
الاسماء المأثورة مع التثبيد اعلم أن الاصنام ذكر فيه توجيهها حاصله أن حذف
التثوين من قوله لدن غدوة أن كان قبل مقارنتها بغدوة يحذف على حذف
التثوين كما فى سائر الاسماء المأثورة لثباتها فى الأسماء النامية
بعد مقارنتها بغدوة يحذف على أن حذفها كحذف التثوين فى الاسماء النامية
المأثورة انتهى يعنى أن حذف التثوين منه جاز فى كل حال سواء حذف بعد كونه
اسماً تاماً وقبله وقوله (وليكون غدوة) عطف على قوله ولذلك يعنى أن حذف
التثوين واجباً من أفعال لدن عند مقارنتها بكلمة الغدوة كما يكون جازاً لكونها
مسببة للتثوين كذلك يجوز لكون غدوة (أكثر استعمالاً من سحرة) بضم
السين وسكون الهمزة وهى السحر الأعلى يعنى أن لدن إذا نصبت به لفظ سحرة
وقبل لدن مسحرة لم يحذف التثوين منها (وغيرها) أى وغير السحرة وهذا
يشعر أن حذف التثوين بعد مقارنتها بغدوة لأن كثرة الاستعمال كانت كالدليل
على تعيينه التثبيد (ومنها قط) ترك السارح ههنا تفسير مرجع الضمير فى قوله
ومنها وأصل وجه تركه عدم تلك الكلمة فى النسخة التى وصلت إلى السارح
كما هى أكثر النسخ التى وصلت إلى غيره من السراخ ويحتمل أن يكون لفظها
من كلام السارح وإنما زاده لتصحیح عطف قوله على قوله لى كما هو الألبق
ههنا لقوله منها خبر مقدم وقط مبتدأ مؤخر ولما اختلف اللغات فى لفظ قط
وحتمز ما ذكره 'لصنف الكل' أراد السارح أن يفسره على وجه يشمل الكل
فقال (مفتوح الف) أى حال كون اللفظ الذى يشمل الف والطاء مفتوح
الف (ومضموم الصاد) أى ومضموم ما طؤه (المسددة وهذه) أى وهذا اللفظ
بهذه الصفة (أشهر لغات) أى لغات قط ولكونه أشهر يحتمل كلام المصنف
على هذا ثم شرع فى بيان لغات الأخر فيه بقوله (وقد يخفف الطاء) المضمومة
فصار قط لفتح الف وضم طاء مخففة (وقد يضم القاف) أى قاف كل

من اللغتين وصار بضم القاف واطاء مخففة (اتباعا) يعنى لا لاص لهما بل لجعل
القاف في كل منهما تابعا (لضمه الطاء المسددة) كافي اللغة الاولى (او المخففة)
كافي اللغة الثانية فيحصل منها اربع لغات الاولى اللغة الاشهر والثانية الغير الاشهر
وهما اصلان والثالثة فرع الاولى الاشهر والرابعة فرع الثانية الغير الاشهر
ثم ذكر لها لغة خامسة غير اصل ولا فرع لاحد الاصاين فقال (وقد جاء قط)
حال كونها (ساكنة الطاء) من غير تشديد وانما جعل الشارح بيان حركة القاف
لكونها معلومة في الجملة من قوله (مثل قط الذي هو اسم فعل) فانه يفتح القاف
كقولنا جاءني زيد فقط (فهذه خمس لغات فيه كلها) يعني ان هذه اللغات الخمس
وان كانت مختلفة في التكلم لكنها ليست بمختلفة في المعنى لان كل واحدة من
اللغات الخمس مستعملة (للماضى المنى) وقوله للماضى تعيين للمخبرة في الكلام
الشارح لتقديره كلمة كلها واما في تركيب المصنف فيجوز ان يكون حالا او صفة
او خبر المحذوف وانه فسر الشارح بقوله (اي لاجل انفصال الماضى المنى)
للاشارة الى ان اللام لاجل اللصة وانما جعل اللام عنده لانه لو كان للصلة
لزم ان يكون الفعل معناه الموضوع له وليس كذلك فان معناه هو زمان لا فعل
ومعنى كونه للفعل ان يكون مذكورا في عطفه ليعيد معنى الاستغراق في الزمان
الذى في وجود الحدث فيه وهذا التفسير على تقدير كون الماضى صفة للفعل
واما اذا كان صفة للزمان فاليه اشار بقوله (الزمان الماضى المنى) فعلى هذا
تكون اللام للصلة لانه موضوع للزمان الماضى المنى فقوله المنى صفة للماضى
في اللفظ وجار عليه واما في الحقيقة فالمنى هو (وقوع شئ) اي حدث (فيه) اي
في ذلك زمان فيكون قوله ووقوع شئ فيه مرفوعا على انه نائب الفاعل لقوله المنى
والفرق بين التفسيرين انه في الاول اشارة الى ان كون لفظ المنى في قول المصنف
صفة للماضى حقيقة لكونه مستندا الى افع الماضى وفي الثاني اشارة الى ان كونه
صفة للماضى ومستندا اليه محراز على لانه لا معنى لاني الزمان بل المنى ووقوع حدث
فيه وايضا ان الاول على عدد تقدير كون الماضى موضوعا له والثاني على تقدير
كونه موضوعا له هذا اللفظ وقوله (ليستغرق اني) الاشارة الى علة زائدة هذا
اللفظ وقادته يعنى انما اتى بهذا اللفظ مع اقادة الفعل السابق لم يفيد لبيستغرق
التي المستفاد من الفعل السابق (جميع الازمنة الماضية) لان هذا الاستغراق
لا يستفاد من الفعل المنى السابق (نحو ما رأيتك قط) يعنى ان في الرؤية
مستغرق في جميع الازمنة الماضية وكذا نحو هل رأيتك انثب قط فانه ايضا
بمعنى ما رأيتك ثم شرع في بيان وجه البناء فقال (وبناء المخففة) يعنى ان وجه
بناء ما كانت مخففة من هذه الخمس (اوضاعها) اي لكون ذلك اللفظ موضوعا

ومطبوعا (وضع الحرف) اى منه به لبعض افراد الحرف في كونه على حرفين
وفي سكون آخر* مثل عن وهل بخلاف المشددة منها فانها على ثلاثة احرف
مثل وضع الاسم فحينئذ لم تنسب له المشددة الحرف بلا واسطة فيخرج الى بيان
سبب آخر في بناءه واذا قال (وبناء المشددة لمشا بهتها) اى لكونها مشابهة
(لاختها المخففة وقبل) في وجه بناء المشددة انه (جاء على اخنها عوض)
في كونه لاستغراق التني ولما نى عوض لكونه مقطوعا عن الاضافة كما سيجي* بنى
قط ايضا لكونه محمولا عليه من قبل حل الضمير على الظير (و) (منها)
(عوض) وتوسيط اسرارح لفظ منها لتصحيح العطف كما سبق وقوله (بفتح
العين وضم الصاد تفسير تصحيح اللغة وهو اما حال او خبر مبتدأ محذوف
وكونه بضم الضم دهي اللغة المسهورة (وقد جاء) اى وجاء في عوض (فتح
الصاد) في لغة (وكسرها) اى وكسر الصاد في اللغة الاخرى وقوله (للمستقبل
الماضي) اما حال او صفة او خبر مبتدأ محذوف كما سبق في قوله للماضى (اى لاجل الفعل
المستقبل) وهذا اذا كان قوله للمستقبل صفة للفعل وكان قوله (الماضي)
مستندا في الحقيقة الى المستقبل وعلى تقدير كون اللام للاجل لا تالصة وقوله
(او الزمان المستقبل الماضي فيه وقوع شئ*) تفسير على تقدير كون اللام للصلة
وكون المستقبل صفة للزمان الموضوع له وكون اسناد الماضي الى الزمان مجازا
عقليا كما عرفت فيما سبق وقوله (للمستغرق التني جميع الازمنة المستقبلية) بيان
ايضا لفائدة زيادة اللفظ كما عرفت (نحو لاراه) بفتح الهمزة (عرض) يعنى انه
لا يتعلق به رؤيتي في جميع الازمنة المستقبلية (وبناء عوض) اى ووجه بناء
عوض (على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد) وقد عرفت
ان ما قطع عن الاضافة من الظروف مشابه للحرف في الاحتياج والباء في قوله
(بدليل اعرابه) للاستعانة يعنى انما حكم على عوض بانه مقطوع عن الاضافة
باستعانة دلالة كونه معربا اذا كان (مع المضاف اليه نحوه عوض العائضين اى)
يعنى انه بمعنى (دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذى) اى معناه ما هو
الموجود الذى (يبقى على وجه الدهر) واكثر ما يستعمل عوض في مقام القسم
وقال الصمام ان الاستدلال بكونه معربا على انه مقطوع عن الاضافة تحكم
لجواز ان تكون الفتحة التى ترى في لفظ الدهر في قوله دهر الداهرين فتحة بناء
لا فتحة اعراب لانه كما سبق يجوز بناؤه على الفتح والكسر بخلاف نحو قبل وبعد
لانه لم يسمع بناؤهما كذلك فتعين فتحهما للاعراب ثم شرع في بيان احكام
مضروف المضافة الى الجملة ضم مقطوعة عن الاضافة والى لفظ اذ بعد بيان
احكام ما قطع عن الاضافة فقال (والظروف المضافة الى الجملة او) (الى كلمة)

(اذ) وقوله (المضافة) بالجذر صفة لكلمة اذ وفيه اشارة الى ان هذا الحكم الى الظروف المضافة الى اذ ليس على اطلاقه بل هو مبسوط يكون هذه لكلمة مضافة (الى الجملة) فقوله الظروف مبتدأ وقوله (يجوز بناؤها) خبره اى يجوز بناء هذه الظروف كما يجوز اعرابها كما بينه الشارح وقول الشارح (لا اكتسابها) دليل لجواز بنائها يعنى وانما يجوز بناؤها لا اكتسابها اى لا اكتساب الظروف المذكورة (البناء من المضاف اليه) وهى الجملة التى هى مبنى الاصل ولما ظهر الاكتساب المذكور فى الظروف المضافة الى الجملة ولم يظهر فى الظروف المضافة الى كلمة اذ اشار الشارح اليه بقوله (واولى واسطة) يعنى المراد من الاكتساب اعم من الاكتساب بلا واسطة كما فى اعدا او بواسطة كما فى كلمة اذ وقوله (على الفتح) متعلق بالبناء وقوله (للحقة) دليل لتعيين الفتحة من بين القاب البناء (نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم) هذا مثل للظرف المضاف وهو يوم الى الجملة وهى جملة ينفع (وقوله تعالى من خزى يومئذ) وهذا مثال للظرف الى كلمة اذ المضافة الى الجملة وهى جملة كان كذا لحذفت جملة كان كذا وعوض عنها التوین وقوله (فيمن قرأ بالفتح) متعلق بالملذين يعنى ان هذين المثالين انما يجوز كونهما مثالين لما بنى على الفتح فى قراءة من قرأهما بالفتح كما قرئ به فيهما فى القراءة المتواترة واما فيمن قرأهما بالرفع فى الاول وبالجر فى الثانى كما هى التواترة ايضا فيكونان مثالين لكونهما معربين ولما لم يتعرض المصنف لمقابلة جواز البناء لكونه معلوما لاصانته اراد الشارح ان يذكره فقال (ويجوز اعرابها) يعنى انه كما يجوز بناؤها على الفتح يجوز اعرابها (ايضا لكونها) اى لكون الظروف المذكورة (اسماء مسحقة للاعراب) بالنسبة الى ذاتها لبقاء الظرفية ولعدم ثبوت الاحتياج الى شئ وهذا يسان لمرجح الاعراب وقوله (ولا يجب اكتساب المضاف الى المبنى للبناء منه) اى من ذلك المبنى اثبات لمرجح الاعراب برد مرجح البناء يعنى ان الاضافة الى المبنى وان كانت موجودة حين كونها معرفة لكن لا يجب اعتبارها حتى يجب البناء لغير الاعتبار يقتضى الجواز لا الوجوب (وكذلك) وفسر الشارح المشار اليه بقوله (اى كالمذكور من الظروف) يعنى انه اشارة الى الظروف وتأويل المذكور لانه لو لم يؤل به لكان اللائق فى العبارة ان يقول ومثلها وقوله (فى جواز البناء على الفتح والاعراب) بيان لوجه التشبه (مثل وغير) وتوسيط الشارح قوله (المذكورين) للاشارة الى ان قوله (مع ما وان) حان من مثل وغيره صفة لهما ثم ان ما اختاره الفاضل الهنسى وعصام الدين من نسخ هذا مع ما وان وان بزيادة الالف والنون الاخرين فلا يحتاج الى التقييد بقوله مشددة ومخففة اذ لفظهما معن عنه

اكررهما فيها واما النسخة التي اختارها الشارح فالالف والنون ليس بمكرر
 فيجب عليه حينئذ ان يؤله بقوله (مخففة) وهي التي تدخل على الفصل
 (او مسددة) وهي التي تدخل على الجملة الاسمية وان يؤل ايضا قوله وان ربما
 يكتب على هذه الصورة (مثل قياسي مثل ما قام زيد) هذا مثال للفظ مثل
 المذكور مع ما المصدرية (وقياسي مثل ان يقوم زيد) وهذا مثال مثل المذكور
 مع ان المخففة المصدرية (او) قياسي (مثل انك تقوم) وهذا مثال ما ذكر من لفظ
 المن مع ان المسددة و ما عطفه بالان النسخة التي اختارها الشارح هي ما لبس
 الف والنون مكررا فيها فيقتضي ان يدل مثلا ان سواء كانت مسددة او مخففة
 فلا يجتمعان في مادة واحدة فيكون المثل احدا الامرين فيقتضي ان يأتي في المداين
 باو او اخله على احد الامرين كما ذكرنا في امثاله ثم شرع الشارح في توجيه وجه
 جواز البناء والاعراب في المذكورات فقال (لمسا بهتاما) اي وانما الحق مثل وغير
 حال كونهم في هذه الصفات بالظروف المضافة في حواز البناء والاعراب لكونهما
 مشاهدين (الظروف المضافة الى الجملة) في كونهما مضافين في المعنى الى المصدر
 مع وقوع المنى وهو ما وان مسددة ومخففة بموقع المضاف اليه نحو اذا وحيث
 يعني ان الظروف المضافة الى الجملة وهي التي كال مثل وغير مسا بهين لها (نحو اذا
 وحيث) وقوله (وبهذه المسابغة) يعني بسبب هذه المسابغة لا بغيرها من الاسباب
 (ذكرهما) اي المصنف (في بحث الظروف) مع انهما ليسا بظرفين (و يجوز
 اعرابهما) اي ويجوز بناؤهما يجوز ايضا اعرابهما (لكونهما اسمين مسحقين
 للاعراب) كما هو التوجيه في اعراب الظروف المذكورة وقال السيخ الرضى ان
 قوله والظروف المضافة الى الجملة يجوز بناؤها ينبغي ان لا يكون على اطلاقه
 لان الظروف المضافة الى الجملة على ضربين واجبة الاضافة اليها وهي حيث
 في الغلب واذا واما اذا ففيها خلاف هل هي مضافة الى شرطها او لا وجائزة
 الاضافة وهي غير هذه الثلاثة فالواجبة الاضافة اليها واجبة البناء واما جائزة
 الاضافة اليها فهي ايضا على ضربين لانها اما ان تضاف الى جملة ما هيصة
 المصدر فيجوز بالاتفاق بناؤها و اعرابها واما ان لا تضاف الى الجملة المذكورة
 وذلك بان تضاف الى الفعلية التي صدرها مضرع او الى الاسمية سواء كان
 صدرها معربا او عربيا في اللفظ نحو جئتكم يوم انت امير اذ لا بد له من الاعراب
 محلا فتعدي بهض البصريين لا يجوز في منته الا الاعراب في الظروف المضافة
 وعند الكوين و بعض البصريين يجوز بناؤه انتهى ملخصا (المعرفة والكرة)
 اي المتداوران في اسنن النحاة وكثره ذكرهما فيما تقدم من المباحث قائمة مقام
 ذكرهما صريحا و لازم لكثرة الاحتياج اليهما ان يقدم بكنهما على بحث

غير المنصرف لكن لما كانت انواع المعرفة من اقسام المنى كانت معرفتها موقوفة على معرفة المنى فلهذا اخرهما المصنف عنه كذا في العصام ثم فسر السارح بقوله (اى هذا بيان المعرفة والذكرة) لبيان ان هذين اللفظين خبر للمبتدأ المحذوف وهو هذا مستترا الى ما سيحكي من المسائل المستحضرة وقدركلة الباب للاشارة الى ان مباحثهما مباحث مستقلة ليست من مباحث المنى بقرينة ترك العاطف كما هي مادة المصنف حيث اقام ترك العاطف مقام الباب والمقادير لبيان ان لا يلزم اتحاد المبتدئين بالكسر بالعين بالفتح ولما قدر البيان كان المعنى ان المسائل التي كانت جزءا من الكتاب مبنية للمسائل التي كانت جزءا من الفن وقوله (من اقسام الاسم) للاشارة الى انهما من اقسام الاسم مطلقا لاسم الاسم المنى لان الاسم تقسيمات متداخلة باعتبارات مختلفة فتقسيمه تارة الى العرب والمنى باعتبار اختلاف آخره بالعامل وعدم اختلافه وتقسيمه الى المعرفة والذكرة باعتبار الاسارة الى معين وعدم الاسارة اليه وتقسيمه الى المؤن والمذكر باعتبار وجود علامة انثى وذكورة وعدم وجودها وتقسيمه الى المنى والمجموع والمفرد باعتبار دلالة على اثنين او اكثر وعدمها وتقسيمه الى المنصرف والجزء باعتبار الاشتقاق وعدمه ثم يقسم المنصرف الى المصدر وغيره كذا في الامتحان ولما كان تعريف المعرفة وجوديا والذكرة عدديا قدم تعريف المعرفة فقال (المعرفة) يعنى ماهيتها على ان يكون اللام المجنس كما هو الايقى بمقام التعريف وهو مبتدأ وقوله (ما) اعنى الموصول مع صلته خبره وتفسير السارح بقوله (اى اسم) (وضع) تفسيره بانه عبارة عن المقسم وهو الاسم المطلق ولما كان للوضع اقسام اربعة عقلا وهى ان الوضع اما عام واما خاص وعلى التقديرين فالמושوع له اما عام واما خاص فامتنع من هذه الاقسام قسم وهو كون الوضع خاصا والموضوع له عاما فبقى ثلاثة اقسام منها امتنعت الاول الوضع العام مع الموضوع له العام وهو وضع اكلبات لافرادها كوضع الانسان لزيد وعمر وبع وضعه للحيوان الناطق الموجود فيهما والثاني الوضع الخاص مع الموضوع له الخاص وهو وضع الاعلام الشخصية والجنسية والنات اوضع امام مع الموضوع له الخاص وهو وضع الحروف والمضمرات واسماء الاشارات وغيرها كما سيحكي اراد السارح ان يفسر الوضع على وجه يشمل الاعلام وغيرها من المعارف فقال (بوضع جزئى) كوضع الاعلام (اوكلى) كوضع غيره والوضع الجزئى ان يتصور الواضع مفهوما جزئيا للاسم بازائه كوضع زيد لذاته يتصور مشخصاته المتحصرة له وكوضع الاسامة لماهية الاسد بان يتصور ماهيتها من حيث خصوصها لا من حيث كايتهما وصدقها على كثيرين فهى بمنزلة المفهوم

الجزئي لا تحتل غيرها والمراد بالوضع الكلي ان يتصور المفهوم الكلي سواء
جعل ذلك المفهوم آلة للملاحظة الجزئية فوضع اللفظ بازاء كل واحد من
تلك الجزئيات بان يكون الرضع عاما والموضوع له خاصا ولم يجعل ذلك المفهوم
آلة للملاحظة الجزئية بل وضع اللفظ بازاء ذلك المفهوم بان يكون الوضع
والموضوع له كلاهما عامين فالمعرفة منها ما كان الموضوع له خاصا سواء كان
الوضع خاصا ايضا كما في الاسلام او عاما كما في البواقي من المعارف وانكرة ما كان
الموضوع له عاما فافهم هذا فانه نافع جدا والام في قوله (اشئ) متعلق
بوضع وصلة له ووسط الشارح قوله (ملتبس) ليكون قوله (بعينه) صفة
لشيء والصغير انجزور في قوله بعينه راجع الى الشيء فقوله ما وضع بمنزلة الجنس
فتمريف المعرفة يشمل الاسماء المعارف والتكرات وقوله اشئ بعينه بمنزلة
الفصل اخرج التكرات اذ هي لم توضع لشيء بعينه ثم الشارح اراد تفسير الشيء
الملتبس بعينه فقل (اي بذاته العينية) فتراد بظاهره ان الشيء اذا قيد بعينه
يراد به ذاته المتعينة يعني شخصه اعتما على ما شاع بين الادباء من استعمال
امثال هذا التركيب اعني تعييد هم للشيء بقولهم بعينه يريدون به ذاته
العينية الشخصية والافحى العين بمعنى الذات العينية مما لم تساعد عليه اللغة
اذ ما يناسب هذا المقام من معانيه هو ذات الشيء ونفس الشيء كما في قولهم
جاءني زيد نفسه وجاءني زيد بنفسه بالباء الزائدة فيكون معنى المعرفة ما وضع
لشيء نفسه لا لآخر متعلق به وهو حينئذ يتناول كل لفظ موضوع لشيء اذا ما
من موضوع لشيء الا وهو موضوع لذلك الشيء نفسه فيشمل جميع الالفاظ
الموضوعة بالنسبة الى معانيها الحقيقية فلا يوجد الاحتراز عنها فضلا عن
النكرة كذا في العصام وقد سمع من بعض الاسانذة انه لا يرد على الشارح ما اورده
العصام من انه اذا لم يحمل هذا التفسير على ما هو الشائع بين الادباء لم المحذور
المذكور اعني الالتباس لان المراد من الشيء المذكور هو الذات وهو مع قطع
النظر عن التوصيف بالتعيين اعم من المتعينة وغيرها ولما وصف بقوله الملتبس
بعينه يراد به تعيين ذاته فيكون بعد التوصيف ذاتا متعينة لا قبله انتهى ما سمع
منه رحمه الله تعالى وقوله (المعلومة للتكلم والمخاطب) بالجر صفة بعد صفة لتو
بذاته وكذا قوله (المعهودة بينهما) صفة ثالثة للذات (فالشيء) يعني
انما قيدنا بهذه لان الشيء المذكور في التعريف حال كونه (مقيدا بهذه
المعومة) وهي كونه معلوما لهما (والمعومية) وهي كونه معهودا
بينهما (اذا وضع له) اي لذلك الشيء (اسم فهو) اي فذلك الاسم هو
(المعرفة واذا وضع له اسم) يعني اذا وضع لذلك الشيء (باعتبار ذاته

مع قطع النظر عن هذه الحثية) وهي كونه من حيث انها معلومة ومعهودة
(فهو) اى فذلك الاسم الموضوع لذلك الشئ باعتبار ذاته فقط هو (النكرة
فهو ما وضع لشيء) مع قطع النظر عن معلومته ومعهودته (شامل للمعرفة
والنكرة وقوله بعينه) مع القبول المذكورة (يخرج به النكرة) ثم شرع المصنف
في تعداد انواعها فقال (وهي) (اى المعرفة) وقوله هي مبتدأ وخبره في تركيب
المصنف قوله المضمرات الخ وفي تركيب الشارح قوله (سنة انواع) وانضمير
راجع الى المعرفة بما ذكر لكنهما من حيث افرادها النوعية كما سبق
في اول الكتاب في قوله وهي اسم الخ وقوله (بالاستقراء) اشارة الى ان الحصر
في هذه الانواع الستة ليس بعقلي ولا جعلي بل هي منحصرة فيها بحكم الاستقراء
ثم قال (و اشار) اى المصنف (بترتيبها) اى بترتيب تلك الانواع يجعل كل واحد
منها في مرتبة بان ذكر بعضها اولاً وبعضها ثانياً بعده (في الذكر) اى حال
كون ذلك التركيب ذكراً (الى ترتيبها) اى الى ترتيب تلك الانواع (بحسب المرتبة)
ان كان بعضها اعرف من بعض وبعضها اعلى مرتبة في الاعرفية والحاصل
ان المعرفة بالنسبة الى افرادها **كل** مشكك فان بعضها اعرف من بعض
وبعض الاعرف اعلى من الاعرف الآخر الى آخره وقيل الى مرتبة ليس فوقها
اعرف منها وقيل الشارح تبع في ذلك الفاضل الهندي لان الترتيب الذكري
ليس مطابق للترتيب الرتبي في الاعرفية فان المبهات منها ما يساوى ذا اللام
والمضاف الى احدها ومنها ما يساوى المعرفة باللام ومنها ما يفوته فاجيب بان
ما ذهب اليه الشارح هو المشهور من مذهب سبويه صرح بذلك في المتوسط
ثم قال وفيه اختلافات وسيصرح به الشارح ايضاً واختار المصنف ما هو المشهور
من مذهب سبويه فلا يعترض بان الشارح تبع في ذلك الفاضل الهندي وليس
كذلك وكون المهمات مساوية لذي اللام والمضاف الى احدها هو غير المشهور
من مذهبه (فالاول) مبتدأ وقوله (المضمرات) خبره يعنى اول انواع المعرفة هي
المضمرات وهي اعرف باقى الانواع (فانها) اى انما كانت المضمرات معرفة
مع انها وضعت بوضع كلى لانها (موضوعة بازاء معان معينة منحصرة) وكل
لفظ شانه كذلك فهو معرفة فالمضمرات معرفة بحسب تعيين الموضوع له
وتشخصه لكن ذلك الوضع ليس باعتبار امر حزن كفى الاعلام بل (باعتبار امر
كل كامر) لكن ذلك الامر الكلى الغير المعين ليس هو الموضوع له للضمير بل هو آفة
للا حفظه (فان الواضع لاحظ اولاً) اى قبل الوضع (مفهوم المتكلم الواحد)
لكن لا من حيث كونه زبداً ولا من حيث كونه متصفاً بصفات اخرى بل (من حيث
انه) اى من حيث ان المتكلم الواحد (يحكى عن نفسه مثلاً) بان يقول اتا فعلت

كذا (وجمله) أى وجعل الواضع ذلك المفهوم بعد ملاحظته بهذه الحيلة
 (آلة للملاحظة افراده) من المتكلمين الحاكين عن أنفسهم (ووضع) بعد ذلك
 من الملاحظة (لفظا بازا، كل واحد من تلك الافراد بخصوصه) مثلا اذا قال
 زيد انا قائم وضع لفظ انا لزيد واذا قال عمرو انا قائم وضع لفظ انا لعمرو مع ملاحظة
 كل منهما متكلما واحدا يحكى عن نفسه (بحيث لا يضاف ولا يفهم الا واحد
 بخصوصه) يعنى لا يغير لفظ انا فى انا قائم مثلا اذا قاله زيد الا انه وفى التركيب انا
 انه ولا يفهم منهما الا انه زيد فى الاول وعمرو فى الثانى (دون القدر المشترك)
 يعنى لان الواضع لاحظته اوضح لفظ انا لذلك القدر المشترك بين الافراد وهو
 مفهوم المتكلم الواحد قوله (فيتعمل ذلك المشترك) اما مصدر مضاف مبتدأ
 وقوله (آلة) خبره وهذا اولى لافادته الحصر لان المصدر المضاف اذا كان
 مبتدأ يكون محصوره على الخبر فى كلامه حصر بقرينة قوله لانه الموضوع له
 واما على صيغة الماضى المجهول او المضارع المجهول فيكون قوله ذلك المشترك
 نائب فاعله وقوله آلة بالنصب حال منه يعنى تعقل الواضع اذ لك القدر المشترك
 انما هو (لوضع) وقوله (لانه الموضوع له) عطوف على قوله آلة بتقدير اللام
 يعنى ان ذلك التعقل لكونه آلة لالانه الموضوع له فالوضع كلى اى اذا كان الحال
 كما قررنا (فالوضع) فى المضمرات وامثالها (كلى) للملاحظة المفهوم الكلى
 (والموضوع له جزئى مشخص) وهو زيد المتكلم وعمرو المتكلم المشخصان
 وموضعه علم الوضع (و) (الثانى) (الاعلام) اى اذنى الانقاص من مرتبة
 المضمرات فى العين هو الاعلام (الشخصية) يعنى سواء كانت تلك الاعلام
 شخصية (كما اذا تصور ذات زيد) مع جميع صفاته (ووضع لفظ زيدا بازا) اى
 بازا زيد المتصور (من حيث معلوميته) للمتكلم والمخاطب (ومعهوديته) اى
 معهودية ذلك المتصور بينهما (او الجنسية) عطوف على الشخصية يعنى
 وسواء كانت تلك الاعلام جنسية (كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان
 المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته) بين المتكلم والمخاطب
 وبعد تلك الملاحظة وضعه (لفظ اسامة فهذا اللفظ) اى لفظ اسامة (بهذا
 الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسى ومعرفة) واعطى له احكام المعرفة حيث
 استعمل بمنع الصرف للعلمين فيه وهما التأنيث والعلية ولا يجوز ايضا دخول
 حرف التعريف عليه كما فى زيد (بخلاف) اى وضع لفظ اسامة للحيوان المفترس
 ملايس بخلاف (ما) اى بخلاف وضع كائن (اذا وضع لفظ الاسد بازا هذا
 المفهوم الجنسى) اى مفهوم الحيوان المفترس (مع قطع النظر عن معلوميته
 ومعهوديته فانه) اى فان لفظ الاسد (بهذا الاعتبار) وهو قطع النظر عن

معلوميته ومعهوديته (نكرة) اعلم ان النحاة اتفقوا على علية نحو اسامة للاسد
ولفظ سحران للتسبيح لكن اضطربت اقوالهم في ان غرق بينه وبين الاسد
مع اشتراكهما في الوضع المفهوم الكلبي فادعى بعضهم ان الفرق بينهما ان استعمال
الاسد في افرادة حقيقة واستعمال اسامة مجاز ففقه صاحب الامتحان والحق
ما قاله ابن الحاجب والرضي من ان تعريف مثلها تقديرى كعدل عمر لامور لفظية مثل
امتناع اللام ومنع الصرف وبقي ههنا ما قاله العصام حيث قال وبشكل تصور
العلم الشخصي بانه تصور الذات بعينه ووضع اللفظ بازائه بلفظة الله تعالى فان لم
يمكن تصوره تعالى لغيره بشخصه فلا يمكن وضعه ان كان الواضع غيره وان كان
اباه تعالى فلا يمكن معرفة وضعه لغيره حتى تترتب فائدة الوضع العلي وهو فهم
الشخص بعينه انتهى اقول ان اقوال النحاة في هذا الاسم الشريف كثيرة فقال
الفاضل العالم الافكرماني في شرح لطيف على الخطبة ان الاظهر انه وصف في
اصله بدليل كونه صفة للاسم الاخر الشريف في قوله تعالى الى صراط العزيز
الحمد لله الذي على قراءة من قرأ بالجر على انه صفة وان امكن الجواب عنه بجواز
كونه عطف بيان لكن القول بانه وصف غلبة بحيث لا يستعمل في غيره وصار
كالمعجم مثل الثريا والصعق اجري مجراه في اجراء الاوصاف عليه وامتناع
الوصفيه وعدم تطرق احتمال الشركة اليه لان ذاته تعالى من حيث هو بلا
اعتبار امر آخر خفي غير معقول للبشر فلا يمكن ان يدل عليه بلفظ ولانه لودل
على مجرد ذاته المخصوصة لما افاد ظاهره قوله تعالى وهو الله في السموات معنى
صحيحا ولان معنى الاشتقاق هو كون احد اللفظين مشاركا لآخر في المعنى والتركيب
وهو حاصل بينه وبين الاصول المذكورة انتهى ولا يخفى ان توجيه الافكرماني
وان كان توحيفا اذعيا لكنه لا يكون سببا للتخلص عما اشكك به العصام (و)
(الثالث) اي الذي في المرتبة الثالثة من مراتب التعريف هو ما ذكره المصنف
في المرتبة الثالثة في الذكرو وهو (المبهجات) (بمعنى) اي يريد المصنف بالمبهجات
(اسماء الاشارات و) (اسماء الموصولات) فعلى هذا يكون قوله والموصولات
عطفًا على قوله اسماء لا يراد به بصيغة الجمع (وانما سميت) اي تلك الاسماء
(مبهجات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم) اي عند المخاطب (وكذا
الموصول) اي كما ان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم فالموصول ايضا (من
غير صلة مبهم) صرح به الرضي حيث قال لان بحضرة المشير اشياء متعددة كل
يحمل ان يكون مرجع الاشارة ثم قال وانما لم يجعل الضمير انغائب من المبهجات
لان ما يعود اليه متقدم فلا يكون مبهما عند المخاطب عند النطق به وكذا
ذوالالام العهدية بخلاف اسم الاشارة والموصول (وهذا القسم) وهو المضمرات

وليهم من مخالف لقسم العلم لان قسم العلم من قبيل الوضع الخاص والموضوع له الخاص بخلاف هذا القسم من المعرفة فانه (من قبيل الوضع العام والموضوع له) اى والحال ان الموضوع له (الخاص) وقوله (فانها) دليل للمجموع يعنى وانما يكون الوضع فى هذا القسم عاما والموضوع له خاصا لان الفاظ الاسماء المبهمة (موضوعه بازاء معان معينة معلومة معهوده) وهى هذا الحجر والذى خرج من الدار مثلا لان الاول حجر معين معلوم وكذا الشخص الذى فى الثانى معلوم ومعهود بعنوان الخارج من الدار فلفظ هذا فى الاول والذى فى الثانى موضوعان لهذا الحجر المعين والخارج المعين (من حيث معلوميتها ومعهوديتها) يعنى بعد ملاحظة التعيين لكن لا بملاحظة تخصص هذين اللفظين لهذين المعنيين كما فى العلم حتى يكون الوضع ايضا خاصا بل هما موضوعان لهما حال كون ذلك الوضع (وضعا عاما) اى شاملا لهذا الشجر ولهذا الانسان وللذى دخل وللذى اكل مثلا (كلية) اى حال كونه وضعا كلية غير مانع من وقوع الشراكة بين كثيرين (فان الواضع) اى وان كان الوضع عاما كلية لان الواضع (اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكور) وتعمل ايضا المشار اليه المشترك المذكور او المجموع المذكور وقس عليه المفرد المؤنث والمثنى والمجموع المؤنثين (وعين افظا اى لفظ هذا وهذان وهؤلاء وغيره. بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم) اى من افراد المشار اليه المفرد المذكور فدخل فيه كل مفرد مذكر المشار اليه فاذا وضع اللفظ بملاحظة هذا المفهوم (كان هذا) اى هذا الوضع (وضعا عاما) وقوله (لان التصور) داليل للملازمة يعنى وانما يكون اذا كان حال الواضع كذلك وهو الوضع للمعين مع ملاحظة المفهوم يلزمه الامر ان اعنى كون الوضع عاما وكون الموضوع له خاصا اما لزوم الاول فثبت لان التصور (المعتبر فيه) اى فى هذا الوضع (عام وهو) اى ذلك العام المعتبر هو (المشترك) اى هو المفهوم الذى اشترك (بين تلك الافراد) اى افراد مفهوم المشار اليه المفرد المذكور مثلا حيث دخل فيه كل معنى مشار اليه مفردا مذكرا (والموضوع له خاص) يعنى اما لزوم كون الموضوع له خاصا فثبت (لانه) اى لان الموضوع له (خصوصية كل واحد من تلك الافراد) مثل خصوصية المشار اليه بالحجر غير المشار اليه بالشجر وقوله (لالمفهوم المشترك) عطف على قوله خصوصية يعنى الموضوع له ليس هذا المفهوم المشترك (بينها) اى بين تلك الافراد حتى يكون الموضوع له عاما بخلاف وضع مثل الانسان لانه موضوع للحيوان التاسطى المشترك بين افراد (و) (الرابع والخامس) (ما عرف باللام) يعنى الرابع من المعارف هو الاسم الذى عرف باللام والخامس منها ما عرف

بالنداء اى الاسم الذى عرف بالنداء وسيجىء وانما جمع الشـ
 بقرينة عطف المصنف فى ما سيجىء فى قوله او النداء باو وانما
 بينهما لانهما مشتركان فى كون التعريف الواقع فيهما من خارج بخلاف البواقي
 ولما كان اللام له معان اربعة اراد السارح ان يفسر اللام على وجه يعنى كلا
 من المعانى الاربعة فقال (العهدة او الجنسية او الاستغراقية) يدلى سواء
 كانت اللام التى عرف بها الاسم لاماً تفيد العهد او الجنس او الاستغراق وسواء
 كان العهد خارجياً او ذهنياً كما عجمه الفاضل الامير فى حاشيته وقال
 صاحب الامتحان فى تعليقه انه ان اريد بالجنس من حيث هو هو فاللام
 لام الحقيقة نحو الانسان نوع والعسل حلوان اريد من حيث وجوده فى ضمن
 كل الافراد فلام الاستغراق كقوله تعالى ان الانسان لى خسر الا الذين الآتية
 وان اريد من حيث وجوده فى بعض الافراد بلا تعيين فلام العهد ذهنى
 نحو اشترا اللحم حيث لا عهد فتكون اللام الجنسية المطلقة منقسمة الى الحقيقة
 والاستغراق والعهد ذهنى فعلى هذا لا يرد على السارح انه جعل قسم لشيء
 وهو الاستغراق قسم له اى للجنس كما اورده عصام الدين لانه يجوز ان يندرج
 العهد ذهنى ههنا فى اللام العهدية كما نقلناه عن الفاضل الامير وان يراد
 بالجنسية لام الحقيقة القسمية للاستغراق لامعناها الاعم منهما (وانما لم يقل)
 اى المصنف (مادخله اللام) حيث عدل عنه اى قوله ما عرف الخ (لئلا يدخل
 فيه) اى المعرف باللام (ما) اى الاسم الذى (دخله اللام الزائدة لتحصين
 اللفظ) فانه لو قال مادخله اللام يصدق على اللام التى دخلت لتحصين اللفظ
 دون افادة التعريف ولما قال ما عرف باللام لم يصدق على مثل هذا اللام فيخرج
 منه وهو المطلوب ثم انه لما كان للمصنف فى حق العبارة ان يقول ما عرف باللام
 والميم حتى يدخل فيه ما عرف بالميم لانه معرفة ايضا اراد السارح ان يذكر وجهها
 لتركه فقال (والميم) اى الميم التى (فى) قوله عليه السلام (لبس من امير
 اعصيام فى امسفر) فى مقام لبس من البر الصيام فى السفر حيث اجاب عليه
 السلام اسائل جبرى سأل بلغته بابدال اللام الى الميم فقال امن امير امصيام
 فى امسفر وانما لم يذكرها المصنف لان تلك الميم (بدل من اللام) فكان ذكر
 اللام مغنيا عنها واذا كان ذكر اللام مغنيا عنها لكونه بدلا منها (فلا بد ما) اى
 لا يعد الاسم المعرف الذى (دخلته) اى دخلت الميم اياه نحو نطق برونق صيام
 (قسما آخر) اى قسما آخر غير القسم الذى دخلته اللام (من المعارف) بان
 يقال ما عرف باللام والميم وقال العصام فيجئ ذسة طما ذكره فى قوله ومن خواصه
 دخول اللام انه لو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم انتهى يعنى

ان بين قول الشارح ههنا وبين قوله هناك تناقضا لان اللازم لقوله لو قال دخول
 حرف التعريف لكان شاملا هو ان يكون الميم فردا آخر للتعريف كالام
 فلا يكون بدلا منه واللازم لقوله هنا هو ان الميم ليس فردا آخر للتعريف بل هو
 بدل من اللام فاللازمان متناقضان وكذا الملزومان ويمكن ان يرفع التناقض
 من طرف الشارح بان يقال اننا لانسلم التناقض لان ما ذكره المصنف في اول الكتاب
 بيان خواص الاسم ولا شك ان اللام والميم يشتركان في كونهما من خواصه
 فيكون المراد من التعريف هناك ما يكون خاصة للاسم فيلزم حينئذ شمول
 التعريف للميم لانه يكون من افراد ما هو الخاصة وما ذكره ههنا تعريف الميم
 باللام ولا شك ان دخول الميم في افراده ليس بقطعي حتى يحكم انه من افراد
 كالام فاحتمل ان يكون خارجا بدلا من اللام فحملة الشارح ههنا على البدلية
 لعدم القاطع في دخوله والله اعلم (او) (عرف) (بالنداء) وانما وسط الشارح
 قوله عرف بين العطف والمعطوف للاشارة الى ان قوله بالنداء معطوف على
 قوله باللام والى ان او ههنا لتقسيم المحدود حيث ذكر ما به الاشتراك بينهما
 كاهي اشارة لكونه لتقسيم المحدود وبؤيده عد المصنف كلا منهما نوعا على حدة
 حيث قدر الشارح بقوله والرابع والخامس وقد اشرنا اليه ايضا في تفسيره
 (نحو يارجل) ولما كان الميم بالنداء مشتركا بين كونه نكرة وبين كونه معرفة
 احتاج الى قرينة تعين ما هو المعرفة من المنادى وما هو النكرة منه فاراد الشارح
 ان يبين تلك القرينة فقال (اذا قصد به معين) يعني انما يكون نحو يارجل مثالا
 للمعرفة اذا قصد بالنداء نداء لمعين (بخلاف نحو يارجلا) اي اذا قصد به النداء
 (لغير معين فانه) اي فان قوله يارجل مع هذا القصد (نكرة) فلا يكون مثالا للمعرفة
 ولما ذكر المصنف الميم بالنداء والمتقدمون من النكارة تركوا ذكره في كتبهم
 حيث اكتفوا بذكر الميم باللام اراد الشارح ان يذكر وجه تركهم فقال (ولم يذكره
 المتقدمون) اي انهم لم يذكر المتقدمون هذا النوع (لرجوعه) اي لرجوع هذا النوع
 (الى ذي اللام) بان يكون من قبيل رجوع الفرع الى اصله كما بينه (اذاصل)
 اي لان اصل قولنا (يارجل) هو قولنا (يا ايها الرجل) لان اتحاد المعنى الذي قصد
 من قولنا يارجل للمعنى الذي دل عليه قولنا يا ايها الرجل (و) (السادس) (المضاف
 الى احدهما) اي النوع السادس من المعارف هو الاسم الذي يضاف الى احد
 المعارف المذكورة ولما توهم من عدم جواز الاضافة في القسم السادس اعني
 ما عرف بالنداء انه لا يجوز ارجاع الضمير الى جميع ما سبق من انواع المعرفة
 اراد الشارح بيان صحة ارجاعها الى كلها (اي الى احد الامور الخمسة)
 يعني ان مراد المصنف بقوله والمضاف الى احدها هو المضاف الى احد

الامور الخمسة (المذكورة) دلويا بالجملة قوله (ولا تستلزم ادفع لمستأ التوهم
 وهو ان الضمير المذكور لو كان راجعا الى الخمسة المذكورة يقادير منه ان تصح
 الاضافة الى كل منها مع انه لا تصح الاضافة الى ما عرف بالنداء فاجاب عنه
 انه لا تستلزم (صحة الاضافة الى احدها صحتها) اى صحة الاضافة (بالنسبة
 الى كل واحد) منها (فلا يرد) اى فيثبت لا يرد (انها) اى الاضافة (لا تصح
 الا بالنسبة الى الاربعة الاول) وهو الاعلام والمضمرات والمبهمات وما عرف
 باللام بالنسبة الى النادى كما ارجعه الفاضل الهندى كذلك (فان النادى
 لا يضاف اليه) وقال العاصم لا يخفى ان ارجاع الضمير الى الكل ودفع استلزام
 الصحة لصحة الاضافة تكلف واهذا جعل الهندى المرجع الامور الاربعة
 وهو وان كان بعيدا فى اللفظ لكنه عارض التكلف فى المعنى ولان عبارة المتقدمين
 الذين لم يذكره ابتداء لم يسبق فى كلامهم زيادة على هذه الاربعة فلما زاده
 المصنف واورده هذه العبارة اختار الضمير انتهى فكان السارح ذهب الى ان القضية
 المستنبطة من قوله الى احدها فى قوله احدا الامور الخمسة المذكورة يضاف اليه
 وهذه القضية المستنبطة وهى الموجبة الجزئية هى اعم من الموجبة الكلية
 القائلة بان كل واحد من الامور يضاف اليه ومن السالبة الجزئية القائلة بان بعض
 الامور لا يضاف اليه والاعم لا يستلزم الاخص والله اعلم ثم كان المتبادر من قوله
 والمضاف الى احدها هو الاسم الذى يضاف الى احدا المذكورات بلا واسطة
 مع انه اعم من المضاف بالذات وبالواسطة ورد على تركيب المصنف نقص
 بانه ضمير شامل فاشار اشارح الى هذا النقص مع جوابه فقال (قبل) اى على
 المصنف (كان عليه) اى كان واجبا عليه (ان يقول والمضاف الى المعرفة)
 يعنى سواء كان ذلك المعرفة مكتسبا ام يعرفه من الامور المذكورة او من المضاف
 الى احدا المذكورة وانما كان الواجب عليه ذلك (ليدخل فيه) اى فى النوع السادس
 (المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا) اى كما دخل فيه المضاف الى المعرفة
 بالذات (مثل غلام ايك) فان الغلام فى هذا التركيب مضاف الى الاب والاب
 مضاف الى الضمير الذى هو من المعارف المذكورة فاكتسب الاب من الضمير
 تعريفا فصار معرفة ثم اكتسب الغلام من الاب لكونه مضافا اليه (والجواب)
 اى عن هذا اليراد بتحرير المراد وهو (ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من
 ان يكون) اى ذلك المضاف مضافا (بالذات) كقولنا غلاما (او بالواسطة)
 كقولنا غلام ايك اعلم ان هذا السؤال نقص شبهه تقريره ان عبارة المصنف
 باطلة لانها عبارة غير شاملة للاسم المضاف الى المضاف وكل عبارة شأنها
 كذلك فهى باطلة والجواب منع الصغرى يعنى لا بد ان يكون غير شاملة لم لا يجوز

ان يكون المراد منه اعم منهما ولما كان بعض الاسماء مستثنى من تلك القاعدة وقد ذكره الشارح في بحث الاضافة اراد ان يبينه عليه ههنا فقال (ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق) اى في بحث الاضافة (ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او النسبة فهو) اى ذلك اللفظ (مستثنى من هذا الحكم) اى حكم كون المضاف معرفة بالاضافة الى احد الامور والاولى ان يقيد قوله والمضاف بقوله ان لم يتوغل كما يقيد به صاحب الامتحان ولعل المصنف اهمل هذا القيد ههنا وفي بحث المصنف لان اتوغل امر زائد ولا تنقض القاعدة بمثله والله اعلم وقوله (معنى) قيد للمضاف الذى اكتسب التعريف بالاضافة الى احد هذه الامور وهو مفعول ما اتى محازى لقوله والمضاف اما بتقدير المضاف اى اضافة معنى او بتقدير الموصوف اى اضافة معنوية ويحتمل ان يكون مفعولا فيه بحذف مضافين لقوله او المضاف اى وقت افادة معنى وان يكون مفعولا له بحذف مضاف اى لا فائدة معنى وهذه الوجوه الاربعة نقلها زبني زاده من الحواشى الهندية ثم قال والاول اظهر واختاره الشارح ايضا حيث فسره بقوله (اى اضافة معنى) ثم فسره بقوله (يعنى اضافة معنوية) لا علام بان اضافة الاضافة من قبيل اضافة المنسوب الى المنسوب ايه ولما كان تفسير الشارح بقوله اضافة معنى ثم تفسيره بقوله اضافة معنوية موهما بكون المختار عنده ان يكون من قبيل حذف الموصوف اراد ان يبينه على ان مراده منه حذف المضاف فقال (وقوله) اى فتقول المصنف (معنى) بدل منه وقوله (مفعول مطلق) خبر لقوله فقوله وقوله (بحذف مضاف) متعلق بالنسبة يعنى ان قوله معنى مفعول مطلق بطريق حذف المضاف لا بطريق حذف الموصوف كما ترى (واحترز اى المصنف به) اى بقوله معنى عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية) نحو حسن الوجه وضارب زيد وانما احترز عنها (لانها) اى الاضافة اللفظية (لا تفيد تعريف) بل تفيد التحقير في اللفظ فقط كما سبق في بحث الاضافة ولما ترك المصنف تعريفات المعارف وعرف من بينها العلم لا غير اراد الشارح بيان وجه تركه فقال (ولما سبق) في بحث المعنى (تعريف المضمرات والمبهمات) يعنى الموصولات واسماء الاشارات وقوله (ومعنى المضاف الى احدها) حال من فاعل سبق اى والجمال ان معنى المضاف الى احدها (معنى ظاهر) وكذا قوله (والمعرف بالام او التداء مستغن عن التعريف) حال ايضا يعنى لما سبق تعريف النوعين الاولين من ظهورا قسم السادس واستغناء القسم الرابع والخامس عن التعريف وقوله (خمس العلم) جواب لما وقوله (بالتعريف) متعلق بنحو والباء داخلة على المقصور فيكون خص بمعنى امتاز يعنى امتاز العلم من بين المعارف المذكورة

تعريفه فقط وقوله (فقال) عطف على خصص اي حصص المصنف وقال (العلم)
ولما كان المراد بالعلم المعروف ههنا هو العلم الشامل لا قسمه الثلاثة يصدق
تعريفه عليها اراد الشارح ان يفسره بحيث يشملها فقال (اسما كان) اي سواء
كان العلم اسما بمعنى غير كنية ولقب (اولقا او كنية) وقال اعصام هذا معنى
ثالث للاسم اخص من العلم فله معان ثلاثة مرتبة في العموم انتهى يعني ان لفظ
الاسم يطلق في الاصطلاح على كلمة دلت على معنى مستقل وعلى اسم غير
صفة وعلى علم غير لقب ولا كنية فالاول اعم من الثاني والثاني اعم من الثالث
(لانه) اي لا بالعلم (ان صدر بالاب) نحو ابو بكر (او الام) نحو ام ايمن (او الابن)
نحو ابن عامر (او البنت) نحو بنت عمرو (فهو) اي فذلك لعل (كنية والا)
اي وان لم يصدر بما ذكر فهو قسمان (فان قصد به مدح) نحو صالح (او ذم)
نحو طالح (فهو) اي فذلك العلم (لقب ولا) اي وان لم يصدر ولم يقصد به
مدح او ذم (فهو) اي فذلك العلم (الاسم) نحو زيد وعمرو وقال بعضهم
ان تخصيص الكنية بـ مصدر بالامور الاربع للاتباع لما قال القدماء والا
فالتخصيص غير لائق لان ما صدر بالاخت والاخ خارج عنه واورد عليه ايضا
ان قوله والا فان قصد فضة مباينة للكنية لان المفهوم منها ان الكنية
ما لم يقصد به المدح والاذم مع ان بعض الكنية صدر بالاب والام مع قصد المدح
كابي الخير وام الخير فان قيل ان بينهما عموما وخصوصا من وجه وانهما
قد يتصادقان قلنا فحينئذ يلزم ان يكون التقسيم غير حقيق والمخلص ان يلجأ
الى ما حققه الرضي من ان الفرق بينهما معنوي وهو ان اللقب يمدح الشخص
او يذم بمعناه والكنية لا يعظم بمعناها بل لعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس
تألف من ان تخاطب باسمها فقوله العلم مبتدأ وقوله (ما وضع لشيء بعينه)
في مقام الجنس خبره اي اسم وضع لشيء معين (شخصا) اي سواء كان ذلك
الشيء شخصا (او جنسا) لان الشيء المعين اما شخص كزيد واما حقيقة مستقلة
متبينة في الذهن عينا كاسماء حقيقة الاسد المتعينة عند العقل عينا عند
دخول لام الجنس (واحتراز) اي المصنف (به) اي بقوله بعينه (عن التكرات)
لانها وان وضعت لشيء لكنهما لم توضع له مع ملاحظة التعيين ولما ذكر الوضع
ههنا توهم خروج الاعلام التي لم يكن اختصاصها لمعين من الوضع بل من غلبة
الاستعمال فاراد الشارح ان يدفع هذا لتوهم فقال (والاعلام الغالبة التي تعينت)
اي لم يكن التعيين فيها من الوضع بل تعينها (لفرد معين بغلبة الاستعمال) اي
بسبب غلبة استعمال المستعملين (فيه) اي في ذلك الفرد كالجم حيث تعين للثريا
بغلبة الاستعمال فكل تلك الاعلام (داخلة في التعريف) اي في تعريف العلم

لان غلبة استعمال المستعملين) اذا كانت ملاسة (بحيث اخفى العلم القلب
 بمفرد معين) تكون الغلبة ملاسة (بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هؤلاء
 المستعملين وضواؤه) اى اذلك المفرد المعين (فذلك) الاسم يعنى ان الاستعمال
 المعين مشابه الوضع المعين في كونه لمعين فصار هؤلاء المستعملين مشابهيين
 للواضعين فيصدق على تلك الاعلام انها وضعت بعينها وقوله (غير متناول)
 بان نصب حال من الضمير الذى في وضع وقوله (غيره) بالنصب ايضا مفعول
 متناول كما اشار اليه الشارح بقوله (اى حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه
 غير متناول غير ذلك الشيء) وقوله (بالاستعمال فيه) بيان للتناول اى تناول
 والتناول لغير المعين مع كونه موضوعا له انما يكون بسبب استعمال ذلك الاسم
 الموضوع لمعين في غير ذلك المعين يعنى ذلك تناول لا يتناقى ذلك الوضع
 (واحترز) اى المصنف (به) اى بقوله غير متناول غيره (عن المعارف) اى
 التى سوى العلم (كلها) من المضمرات والمبهمات وما عرف باللام او النداء
 ومن المضاف الى احدها فان كلامها وان وضعت بخصوصيات كل من افرادها
 المعينة كإقرارها الا انها اذا استعملت فيها تناول غيرها وتحتمله كانا ومن وهذا
 فانها وان وضعت لتكلم معين ولم اشار اليه معين لكن تناول بهذا الوضع غيره
 من المتكلمين لكون وضعها عاما بملاحظة القدر المشترك فان قيل هذا لا يتأتى
 في المعرف بلام الجنس فانه لا يتناول غيره قلنا يمكن ان يقبل المعرف باللام
 وضع الجنس من حيث هو بعينه ويتناول غيره كالجنس الاستغرافي كذا
 في حاشية ابن قاسم السبدي (وقوله) هو مبتدأ اى وقول المصنف في تعريف
 العلم (بوضع واحد) وتفسيره بقوله (اى تناول بوضع واحد) للاشارة الى ان
 قوله بوضع ظرف مستقر منصوب محلا على انه صفة لمصدر محذوف اى تناول
 كائنا بوضع واحد وقوله (لئلا تخرج الاعلام المشتركة) خبر للمبتدأ وهو قوله
 يعنى ان هذا القيد في التعريف قيد مدخل لا يخرج لان المراد من قوله غير
 متناول ليس هو عدم تناول المطلق بل عدم تناول بوضع واحد فلا يتناقى
 هذا تناوله بوضع آخر غير الوضع الاول فان من وضع زيدا لشخص معين
 لم يتناول ذلك زيدا آخر بذلك الوضع بل يتناوله بوضع آخر لان زيدا علم مشترك
 بين الاشخاص المعينة فهو صفة لشخص بعينه غير متناول لشخص آخر
 مسمى يزيد لان الاوضاع مختلفة وقال العصام دفعا لما ورد على الشارح من انه
 يلزم عليه ان يقول ليدخل بدل قوله لئلا يخرج لانه يوهى ان الاعلام المشتركة
 داخله قبل هذا القيد وليس كذلك لانها تخرج بقوله غير متناول فاحتاج الى
 ادخالها بقوله بوضع واحد كما ذهب اليه صاحب الامتحان ووجه الدفع انه

لأنهم خرجوها بقوله غير متناول وإنما تخرج إذا كان المراد بها الغير المتناول
 المطلق بمعنى سواء كان بوضع واحد أو بأوضاع لم لا يجوز أن يكون المراد به الغير
 المتناول المقيد بوضع واحد فينبذ لا تخرج عن التعريف لأن الأعلام المذكورة
 أيضاً غير متناولة غيرها بوضع واحد وإنما تذكروا بوضع متعددة ثم أشار الشارح
 إلى توطئة لقوله وأعرفها فقال (ولما أشار) أي المصنف إلى ترتيب أنواع المعارف
 في الأعرافية بترتيبها (أي بسبب جعل كل من الأنواع في مرتبتها في الأعرافية
 (في الذكر) أي في ذكر الأعراف من الأنواع أولاً وما دونه ثانياً وهكذا كما سبق
 (إراد) أي المصنف (التنبيه) ههنا (على ترتيب اصنافها) بمعنى المضمرات
 نوع واحد ومحتجتها اصناف ثلاثة وهي المنكلم والمخاطب وأغائب وبين كل من
 الاصناف الثلاثة مرتبة في الأعرافية لكن ليس مراده بيان الترتيب في كل من
 الأنواع مما سوى المضمرات بل (فما) أي في النوع الذي (يكون فيه) أي في اصناف
 ذلك النوع (هذا الترتيب) في الأعرافية كما فيما بين اصناف المضمرات (فقال)
 (وأعرفها) (أي أعرف المعارف) أي أعرف كل من اصناف تلك الأنواع وقوله
 (بمعنى أقلها لباساً) تدبر لسبب أعرافية بعضها من الآخر مع اشتراكها في الوضع
 للمعين بمعنى أن التفاوت بين المعارف في إفاضة عدم الالتباس فإنها تفيد تقليل
 الشركاء مع التعيين أكثر مما تفيد الأخرى فهي أعرف لكن المعبر في إفادة عدم
 اللبس ليس عدم اللبس عند المنكلم أو غيره بل المعبر بعدم اللبس (عند المخاطب
 من حيث اصنافها) لأن من حيث أنواعها وإنما قيد بالحكمة فإن أعرفها من
 حيث أنواعها هو المضمر مطلقاً كما عرفت وقوله (المضمر المنكلم) خبر لقوله
 أعرفها وقوله (بعد وقوع الالتباس فيه) دليل الأعرافية فإن المنكلم إذا قال
 أنا وسمعه المخاطب لم يقع الالتباس في كون أن الموضوع له لا ما هو المنكلم المعين
 (ثم) (المضمر) (المخاطب) أي ثم أعرف بعد المضمر المنكلم هو المضمر المخاطب
 وإنما كان المخاطب انقص معرفة من المنكلم (فانه يتطرق) أي يحدث (فيه)
 أي في المخاطب (ما) أي طريق يسلك إليه ويكون ذلك الطريق سبباً لوقوع
 الالتباس المانع لكمال التعريف بخلاف المنكلم فانه (لا يتطرق) ذلك السبب
 (في المنكلم) وإنما فسرنا التطرق بهذا لأنه في الأصل حدوث الطريق وكلما كثرت
 حدوثه كثر سبب الالتباس له فيكون من قبيل ذكر السبب وإرادة المسبب
 ثم أراد الشارح بقوله (الآثرى أنك إذا قلت أنا لم يلتبس) أي لفظاً (بغيره) أي بغير
 من يقوله ويتكلم به (وإذا قلت أنت جاز أن يلتبس بآخر) فانه يجوز أن يكون
 في حضورك أشخاص يكون كل منها قابلاً للمخاطب (فيهم) أي بسببه
 (أن الخطاب له) أي لغير من يخاطب فينبذ يحتاج إلى قرينة لفظية أو حالية

على تعيين المخاطب الذي يراد بقولك أنت فأقول كيف يكون المضمرة المتكلم
أعطف معاته وربما يكون ملتبساً بغيره أيضاً كما إذا قيل أنا من وراء الجدار فإنه لا يعلم
عنه أنه دلال واجب بأن احتمل من خاطب به في أنت شائع بخلاف أنا فإن الاحتمال
فيه يعارض حيولة الجدار أقول وهذا الجواب مبني على أن المعبر في الاعرفية
أن لا يوجد الالتباس أصلاً وهذا الاعتبار غير معلوم فإن تفسيره فيما قل بقوله
يعني أقلها لباساً عند المخاطب ويقول (وليس المراد بالاعرفية ألا يكون المعرفة)
أي التي يعتبر فيه الاعرفية (أبعد من اللبس) دلال على خلافه فحينئذ يجوز
أن يوجد اللبس في المضمرة المتكلم وفي المخاطب لكن يكون اللبس الذي
يوجد في المتكلم قل من الذي في المخاطب ولما بقي حكم صنف المضمرة الغائب
أراد الشرح أن يذكره فقال (ثم المضمرة الغائب) أي المضمرة الغائب أدون منهما
في الرتبة وقوله (ولم يذكره) إشارة إلى وجه عدم ذكر المصنف ذلك الصنف أي
وأن لم يذكر المضمرة الغائب لتعنيه بعدم الاعرفية التي بالنسبة إليهما (لأنه علم
من اعرفية المتكلم والمخاطبانه) أي المضمرة الغائب (أدون منهما) أي من
المتكلم والمخاطب ثم أراد الشرح أن يذكر وجهها لاقتصار المصنف في بيان
النسبة على اصناف المضمرة فقال (واقصر) أي المصنف في مقام بيان
النسبة بين اصناف الأنواع الستة: (على بيان النسبة بين اصناف المضمرة)
وترك بيان ما عداهما (فإن سائر المعارف) من غير المضمرة (لا تفاوت بين
اصنافها إلا المضاف إلى أحدها) يعني أنه لا تفاوت بين اصناف المعارف الباقية
من غير المضمرة إلا بين اصناف المعرفة التي تعرفها بسبب الإضافة إلى أحد
المذكورات (فإن فيه) أي في المضاف (تفاوتاً) بين أصنافها لكن ليس ذلك
التفاوت باعتبار نفسه بل (باعتبار تفاوت المضاف إليه) مثلاً أن الغلام
المضاف إلى المكلم أعرف من المضاف إلى المضاف إليه المخاطب (ولهذا)
أي ولكون التفاوت بين اصناف المضاف إليه باعتبار تفاوت المضاف إليه
(ما ثبت) أي لم يثبت المصنف (التفاوت بين اصنافه) أي بين اصناف المضاف
مع وجود التفاوت فيها (بعدياً) أي بعد بيان التفاوت (بين أنواع المضاف إليه)
من المضمرة والمبهمات وغيرهما (واصنافه) أي وبعد بيان التفاوت بين
اصناف بعضها يعني المضمرة ثم أراد الشرح أن يشير إلى أن الترتيب الذي ذكره
المصنف بين المعارف ليس متفقاً عليه فقال (وهذا الترتيب الذي ذكره)
أي المصنف (أعني) أي هذا الترتيب (مذهب سيبويه) وعليه جمهور النحاة
كما سبق في بحث البعث (فإن فيه) أي في هذا الترتيب (اختلافات كثيرة) بين
النحاة فائدة: الخلاف تطهر في الوصف فقط لأن الوصف يجب أن يكون

احص من الصفة ارمس ويا لها فاي منها يقيم موصوفاً لا آخر يكون اعرف
 بالنسبة اليه (والتكرة) اى الاسم التكرة (ما) اى الاسم الذى (وضع لشي)
 اى لمعنى (لابعينه) وقوله (اى لا باعتبار) تفسير لقوله بعينه التنى يعنى انه
 وضع لشي لكن لا باعتبار (ذاته) اى ذات ذلك الشي (المتعينة المعلومه
 المعهودة من حيث هو كذلك) كما كان ذلك الوضع فى المعرفة كذلك بالهو
 موضوع لمعنى من غير اعتبار تعينه ومعلوميته سواء كان ذلك الاسم منقولاً
 او من تجل مفرداً او مركباً لقباً او كنية موضوعاً لمعين او معنى حدثاً او وقتاً
 او لفظاً يؤذن به او مراداً به او محض عدد فانه اذا لم يعتبر التعيين فى كل منها يكون
 تكرة واما نحو ادخل السوق فعرفة وان وقع على فرد غير معين لان وضعه
 باعتبار وضع اللام الجنس للماهية المعينة ووقوعه على غير معين لعارض وكذا
 وقوع اسامة على فرد غير معين لا بوجوب التكرة لعدم الوضع ولا بد نحو وجهك
 ورأسك لان ذلك وضع لشي لا بعينه وان وقع على معين لعارض انتهى
 ما فى شرح الفضل الهندي ثم اراد الشارح ان يبين فائدة قيد التعريف فقال
 (فقوله) اى قول المصنف فى تعريف التكرة (ما وضع لشي) جنس (شامل
 للمعرفة والتكرة) فيكون ما به الاشتراك بينهما (وقوله) اى بقول المصنف
 (لابعينه خرجت المعرفة) من تعريف التكرة فيكون هذا القول اشارة الى
 ما به الامتياز بينهما (اسماء العدد) وهو اما مبتدأ خبره محذوف اى اسماء
 العدد ماسياتى او خبر مبتدأ محذوف اى هذا البحث بحث اسماء العدد او مبتدأ
 وقوله ما وضع الخ خبره ولما كانت اسماء العدد من جملة الاسماء احتاج الى وجه
 تخصيصها بالذكر فاراد الشارح ان يبين وجه اختصاصها فقال (انما
 افرد ها) اى انما افرد المصنف اياها (بالذكر) اى بذكرها من بين الاسماء
 ولم يدرجها فيها (لانها) اى لاسماء العدد (احكاماً خاصة ليست) اى تلك
 الاحكام (لغيرها) من الاسماء الباقية فحصل لها نوع استقلال ولما بعد ذكر
 المبتدأ بتوسط ذكر وجه الافراد اراد الشارح ان يبينه على كون اسماء العدد
 مبتدأ بذكر الضمير المرمى عند الشارح لكون اسماء العدد مع حذف المزة الاخر
 جملة مستقلة فحيث يكون قوله ما وضع خبر المبتدأ المحذوف كما اثبتنا اليه
 واليه اشار بقوله (وهى) اى اسماء العدد (ما وضع) وانما فسر الشارح
 الموصول بقوله (اى الفـاظ وضعت) ولم يقل اسماء وضعت مع انها
 من نوع الاسم للاشارة الى ان بعضها مركب وبعضها مفرد فان مثل خمسة
 عشر ليس بكلمة واحدة بل هى كلمتان فاذا لم يكن كلمة لم يكن اسماً فحيث
 لو حمل الموصول عبارة عن الاسم لم يشمل التعريف مثل خمسة عشر فلذا

فمصره السارح بلفظ اعم من الكلمة حتى يشمل التعريف لثل هذا من الالفاظ
الركبة (لكمية آحاد الاشياء) يعنى انها الفاظ وضعت للفظ اجيب بها عن
السؤال بكم يعنى عن السؤال من المعارض التي تعرض للاشياء من حيث
آحادها (منفردة كانت اى تلك الآحاد) كما كانت في لفظ الواحد (او مجتمعة)
كما في قوله وانما فسر السارح به ليكون اشارة الى جواب الفاضل الهندي للاشكل
الذى اورده السارح الرضى بان التعريف غير شامل للواحد والاثنين لانهم لم يصنعا
لكمية الآحاد بل لكمية الواحد والاثنين فاجاب عنه الفاضل الهندي بان المراد
من الآحاد اعم من ان تكون منفردة او مجتمعة فتسمل الواحد والاثنين ثم ذكر
السارح المعنى المراد من الاشياء والآحاد والكمية فقال (فالاشياء) اى المراد
بالاشياء (هى المعدودات) كرجل ورجلان ورجال (وآحادها) اى المراد
بآحاد الاشياء (كل واحد واحد منها) اى من الاشياء (وكمية الآحاد) اى المراد منها
(ما) اى لفظ (يحجب به) اى بذلك اللفظ اذ اسئل عن واحد واحد وعن اكثر
وقوله (من واحد) متعلق باكثر وقوله (من تلك المعدودات) ظرف مستقر صفة
لواحد وقوله (بكم) متعلق بسئل يعنى اذ اسئل بكم عن واحد واحد اى على حدة
منفردة واسئل عن اكثر من الواحد الذى هو من تلك الاشياء المعدودات حال كونها
مجتمعة وهذا هو المراد من الآحاد (والالفاظ الموضوعه) اى المراد من الالفاظ
الموضوعه (بانه تلك الكميات) نحو واحد واثنان وثلاثة (بان يكون) اى بطريق
ان يكون (كل واحد منها) اى من تلك الالفاظ (موضوعا لكمية واحدة منها)
اى من تلك الآحاد وقوله والالفاظ الموضوعه مبتدأ وقوله (اسماء العدد) خبره
يعنى المراد باسماء العدد هى تلك الالفاظ ثم بين السارح بالصراحة دخول الواحد
في التعريف في اصطلاح النحاة فقال (فالواحد) اى لفظ الواحد (موضوع
لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت) اى اذا اخذت الآحاد (منفردة فاذا سئل) اى
فعلى هذا اذا سئل (عن معدود منها) اى من الاشياء (بكم هو) اى بكم آحاد
هو (يحجب الواحد) ان كان شيئا واحدا هذا اذا اخذت منفردة واما اذا اخذت
مجتمعة فينبها بقوله (والاثنين) اى لفظ الاثنين مثلا (موضوع لكميتها)
اى لكمية آحادها (اذا اخذت) اى تلك الآحاد حال كونها (مجتمعة متكررة
مرة واحدة) فانه اذا تكرر الواحد مرة حصل الواحدان فيقال اثنان (فاذا سئل
عن معدودين يحجب الاثنين وهكذا الى ما لانها يلقه) يعنى اذا تكرر الواحد مرتين
يحجب بالثلاثة واذا تكرر ثلاث مرات يحجب بالاربعة وقس عليه ما فوقها (فظهر
من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما
من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا) اى الواحد والاثنان (عند بعض اهل

الحسبان من العدد) يعنى انهما داخلان عند بعض اهل الحساب وغير داخلين
 عند بعض والاثنان داخل عند بعض دون الواحد والحاصل ان في دخولهما
 وعدم دخولهما ثلاثة مذاهب الاول انهما داخلان في اسماء العدد وهذا
 مذهب النحاة لاطباقهم على عددهما في الاصول كما سيأتى والثانى انهما ليسا
 من اسماء العدد لان العدد عندهم هو نصف مجموع الحاشيتين اى الطرفين
 فالواحد ليس له الاحاشية واحدة وهو الاثنان فالواحد ليس بعدد لان
 الحاشيتين ولم يكن الفرد الاول وهو الواحد عدداً ينبغى ان لا يكون الزوج
 الاول وهو الاثنان ايضاً عدداً وهذا هو مذهب بعض اهل الحساب واشتات
 ابن الواحد ليس بعدد لعدم صدق تعريف العدد عليه ولكن الاثنان عدد
 لان العدد عند ذلك البعض ما يقع نصف مجموع الطرفين فاحد طرفي الاثنان
 هو الواحد وطرفه الآخر هو الثلاثة فالواحد مع اثلاثة اربعة وهو مجموع
 الحاشيتين فالاثنتان نصف الاربعة التى هى مجموع الحاشيتين فيكون عدداً
 وهذا هو مذهب بعض اهل الحساب فحصل ان الواحد ليس بعدد عند
 اهل الحساب اتفاقاً والاختلاف في الاثنان عندهم وقول الفاضل الشارح
 ينطبق على المذهب الثالث كما اشار اليه العصام ولما توهم ان تعريف اسماء العدد
 صادق على مثل رجل ورجلين لكونهما موضوعين للكمية في الجملة مع
 ان امثالهم ليست من العدد اراد الشارح ان يبين التعريف المذكور بحيث
 يتدفع منه هذا التوهم فقال (ولما كان المتبادر من هذه العبارة) اى من قوله
 ما وضع للكمية الخ (ان نفس الكمية) اى من غير ان يضم اليها شئ آخر
 من بيان الجنس وغيره (هى) اى نفسها (الموضوع له) فقوله هى ضمير فصل
 لتصر الموضوع له على نفس الكمية فالقصر فيه قصر افراد اضافى واليه
 اشار بقوله (من غير اعتبار معنى آخر معه) يعنى به معنى الجنسية فان المعنى الموضوع
 فى نحو رجل ورجلين مركب من الكمية وجنس الرجالية فيكون الرجل مثلاً
 موضوعاً على رجل واحد والرجلان موضوعين للعدد والجنس معاً فلا يكون
 موضوعاً للكمية فقط بل تكون دلالة عليها با تضمن اختلاف وضع اسماء العدد
 فالكمية فيها هى الموضوع له وقوله (لانتقضى التعريف) جواب لما اتى فحيث
 لا ينتقض تعريف اسماء العدد معنا (بمثل رجل ورجلين) هذا مثل لكون المعنى
 الاخر جنساً (وذراع وذراعين) هذا مثل لكونه مساحة (ومن ومنين)
 هذا مثال لكونه مقداراً مخصوصاً فان هذه المذكورات وان وضعت للكمية
 لكنها لم توضع للكمية فقط بل وضعت لها مع اعتبار معنى آخر (حيث لا تفهم)
 اى لانها لا تفهم (منها اى من هذه الكلمات (الوحدة والاشيئية فقط) بل يفهم

منها معنى آخر وكل شئ شأنه كذلك ليس بداخل في تعريف اسماء العدد (اصولها) (اي اصول اسماء العدد) هذا تفسير للضمير (التي يتفرع منها) اي من تلك الاصول (ياقها) اي باقى اسماء العدد هذا تفسير للاصول بان المراد بها ههنا ما يتفرع عليه الغير يعنى انها ما تقابل الفروع لا المراد بها معانيها الاخر وقوله (اما بالحق تاء التأنيث) الخ تفصيل للفروع يبيان اسباب تفرعها من الاصول يعنى انها يتفرع منها اما بسبب الحاق تاء التأنيث (كو واحدة واثنتان) لان اصلهما واحد واثنتان (او باسقاطها) اي واما يتفرع باسقاط تاء التأنيث (كن ثلاث الى تسع) فان اصولها ثلاثة الى تسعة (او بالثنية) اي يتفرع منها بسبب جعل ذلك الاصل ثنية (كاثنتين والفين) فان اصل الاول مائة واصل الثاني الف (او بالجمع) اي ما يتفرع بحمله جمعا حقيقة (كمئات والوفو) مشابهة نحو (عشرين) واخواته (او بالتركيب) اي او يتفرع منها بسبب كونه مركبا من اصلين (اضافيا كان) اي سواء كان ذلك التركيب تركيبا اضافيا بان يكون احد الاصلين مضافا الى الآخر (كمثلاثمائة) فانه تركيب اضافي حيث اضيف فيه الثلاث الى المائة (او امتزاجيا) بان لا يكون بينهما نسبة من الاضافة او العطف (كخمسة عشر) فانه مركب من الاصلين اللذين ليس احدهما مضافا او معطوفا في الحال وان كان الثاني معطوفا في الاصل (او بالعطف) اي او يتفرع منها بسبب عطف احدهما على الآخر (كخمسة وعشرين) لان هيتسها الاجتماعية التي لها وحدة اعتبارية فرع لكل جزء من الخمسة مفردة ومن العشرين كذلك فقوله (اثنا عشرة كلمة) حبر لقوله واصولها يعنى ان اصول العدد هذه الكلمات وقوله (واحد الى عشرة) اما بدل من اثنا عشرة او خبر للمحذوف اي هي لفظ واحد منتزعا الى عشرة او مع العشرة يعنى واحد اثنان ثلاثة اربعة خمسة ستة سبعة ثمانية تسعة عشرة فهذه عشر كلمات (و) الحادى عشر منها (مائة و) الثانى عشر (الف) قال في الامتحان فان قل لا امتداد في ثلاثة فلا انتهاء وانه يلزم ان يخرج عشرة من الحكم لعدم تناول صدر الكلام له على سبيل القطع كقوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل وانما الدخول في تناول القطعي كقوله تعالى وايدبكم الى المرافق فالتقدير الكلام وثلاثة والزائد عليها اليها فلا امتداد والتناول قطعان فتكون العاية لاسقاط ما وراءها لالمد الحكم اليها الذي هو حكم عدم تناول القطعي الملابس انتهى واقول هذا السؤال والجواب اشارة الى المسئلة الاسولية وهى ان الغيبة قد تكون داخلية في المعيا وقد لا تكون فان كانت الممتدة زائدة محاذرة للمعيا كقوله تعالى وايدبكم الى المرافق لان اليد تطلق من رؤس

الاصابع الى العضدين فالمرافق داخله في اليد فتناول اليد اليهم افتكون المرافق
 داخله وان كان المتمد متقطعا كالنهار المتقطع عند الغروب فلا يتجاوز بحث
 تناول الليل كما في قوله تعالى اتوا الصيام الى الليل فلا تدخل الغاية فيها فالسائل
 بنى سؤاله على اسماء العدد من قبيل التي فاعترض بخروج العشرة والتجيب
 اجابه بناء على ان اسماء العدد من قبيل الاول لان الزائد يتناول ما فوق العشرة
 فالعشرة داخله فيه كما في المرافق وقد اشترنا اليه في لتفسير ثم شرع المصنف
 في بيان كيفية تفريع كل فرع منها على اصوله فقال (تقول) ولما كان هذا القول
 من المصنف مجمولا اراد الشارح ان يفصله بقوله (في الاعداد) الظاهر انه
 بكسر الهمزة على انه مصدر اعد لانه الملائم لما يكون ظرفا له وهو تقول فانه
 فعل المخاطب والاعداد يناسب ان يكون كذلك لانه يفصحها على انه جمع العدد
 يعني انك تقول حين قصدت استعمال كل منه ل حال كون تلك الكلمة (مذكرة
 ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة) (واحدان) (في المفرد المذكور وتثنيته)
 اي الواحد في المفرد المذكر والانسان في ثنية المذكر (واحدة اثنتان
 او ثنتان) (في المفرد المؤنث وتثنيته) يعني ان الراحدة في المفرد المؤنث واحد
 اللفظين وهما اثنتان وثنان في ثنية المؤنث وقوله (على ما هو القياس)
 اشارة الى ان هذه اللفاظ خارجة عن القاعدة وهي ان ذوات التاء للمؤنث وانجرد
 عنها للمذكر فيكون المجرد منها أصلا وما ياء فرعا (و) (تقول) في فيما زاد على
 الاثنين على خلاف القياس يعني انك تقول (في المذكر) (ثلاثة الى عشرة) يعني
 ثلاثة اربعة خمسة ستة سبعة ثمانية تسعة عشرة حال كون كل منهم ملازمة
 (باتاء) وقوله (لجماعة المذكر) اشارة الى تصحيح دخول اتياء فيها وهو كون
 اثلاثة وما فوقها جمعا مذكرا فانت كلها باتاء (اعتبارا لتأنيث الجماعة نحو
 ثلاثة رجال الى عشرة رجل) (ونلات الى عشر) فقوله ثلاث بالرفع على الحكاية
 منصوب محلا على انه معطوف على ما قبله والهاء ظرفية ركنا في المعرب لانه زاده
 اي ثلاث اربع خمس ست سبع ثمان تسع عشر حال كون كل منهم (بدونهم)
 اي بدون التاء (لجمع المائت فرقا بين المذكر والمؤنث) يعني وان تدرت اتياء فيها
 مع ان كلها للمؤنث يحصل الفرق بين المذكر الذي اتي باتاء وبين المؤنث لان
 المذكر لما كان أصلا اتي باتاء لما سبق فيجب ان يفرق بينه وبين ما يفرع عليه
 من المؤنث فذلك لفرق يحصل بتركها (نحو ثلاث امرأة وعشر نسوة
 ولم فعل الامر) يعني واتى فعل الامر (بالعكس) بان يكون مذكرا غير لاء
 ومؤنثه بها كما هو القياس (ليكون المذكر اسق) اي من المؤنث فاذا كان ما هو
 اسق في الاخر غير اتياء يكون مؤنث باداء المائت كما كان في نحو ناسرة ناصرة

والواحد والاثنان واذا كان مذكراً بالهاء يكون مؤنثه بحذفها والاصل ههنا
 بعكس السابق يعنى ما بالهاء اصل وما بتركها فرع ثم شرع المصنف فى بيان
 احوال ما فوق العشرة فقال (و) (تقول اذا جاوزت عشرة) قدره الشارح
 كذا للاشارة الى ان قوله (احد عشر) وما بعده مفعول لمقدر وهو تقول يعنى
 اذا جاوزت العشر تقول احد عشر (اثنا عشر) (فى المذكر) اى اذا كان
 معدوده ونميمة مذكرا فانها بحذف الالف فى احدى وبحذف التاء فى اثنا
 وبحذفها فى الجزء الثاني ايضا (نحو احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا)
 (احدى عشرة نذ عشرة او اثنا عشرة) اى وتقول كذا بزيادة الف المؤنث
 فى الاول وبزيادة اثناء فى اثنا واثنا وبزيادتها فى الجزء اشائي (فى المؤنث) اى
 اذا كان معدوده مؤنثا (نحو احدى عشرة امرأة) حال كونها (على الاصل)
 اى على القاعدة الجارية ثم بين تلك القاعدة بقوله (بترك المذكر) كما فى الاولين
 (وأنث المؤنث) كما فى الاخيرين قوله (وغير الواحد) جواب لما يرد عليه
 من ان الاحد ليس من الاصول بل المذكور فيها هو الواحد فاجاب عنه بان
 اصل الاحد هو الواحد واصل الاحدى هو الواحدة لكن الواحد غير (الى
 احد والواحدة) غيرت (الى احدى للتخفيف) ولا يستعمل الاحد ولا الاحدى
 الا فى التركيب كما سبق فى احد عشر واحدى عشرة او مضافين نحو احدهم
 واحدا هن ولا يستعمل واحد وواحدة فى التركيب الا قليلا وايضا تحذف التون
 فى اثنان واثنان واثنان حين التركيب وفى العظام ان اصل الاحد وحده على
 وزن حسن صفة مشبهة من وحدي قلبت واوه الفاء على سبيل الشذوذ
 عند الجميع وفى احدى كذلك عند غير المازنى واما عده فقلبت الواو المكسورة
 فى الاول قياسا كالمضمومة (و) تقول (ثلاثة عشر الى تسعة عشر) يعنى
 اربعة عشر وخمسة عشر وستة عشر وسبعة عشر وثمانية عشر وتسعة عشر
 بانه فى الجزء الاول وبحذفها فى الجزء الثاني يعنى تقول كذا (فى المذكر نحو ثلاثة
 عشر رجلا) وقوله (ثلاث عشرة الى تسع عشرة) معطوف على قوله ثلاثة عشر
 بالمعطف المقدر يعنى وتقول كذا (فى المؤنث نحو ثلاث عشرة امرأة) وكذا
 ما فوقها من اربع عشرة وخمس عشرة وست عشرة وسبع عشرة وثمانى عشرة
 وتسع عشرة حال كون كلها بحذف التاء فى الجزء الاول وبانثتها فى الجزء الثاني
 (ابقاء) اى لقصد الابقاء (الجزء الاول فيها) اى فى النوعين المذكورين من
 ثلاثة عشر وثلاث عشرة (بحال) اى ابقاءه مع حاله التى كان عليها (فى التركيب)
 وحال الجزء الاول قبل التركيب كون مذكراً بالهاء ومؤنثه بتركها وهكذا يجعل احد
 التركيب بان يكون بغير تاء فى المؤنث لانها لما نزلت من اسم واحد صار آخر

الاول كانه وسط الكلمة فصار ذلك الآخر محفوظا عن التغيير ثم اراد ان يذهب على
 توجيه كون الجزء الثاني بترك التاء في المذكر وبإبقاءها في المؤنث فقال (وتذكير
 الثاني) اى جعل الواضع الجزء الثاني وهو عشر بغير التاء كما هو الاصل (كراهة
 اجتماع تأنيذين) اى كراهة ذلك الواضع لاجتماع ادائى تأنيث (من جنس
 واحد) بان يكونا تاء (فيما) اى فى المركب الذى (هو كالكلمة الواحدة) يعنى
 ان تركيب ثلاثة عشر مثلاً وان كانتا كلمتين لكنهما لمسا اعتباراً واحداً كأنما
 كالكلمة الواحدة وحدة اعتبارية بخلاف احدى عشرة يعنى ان اجتماع التأنيذين
 من جنس واحد كذلك انما يلزم فى المذكر واما احدى عشرة واثنان عشرة
 أو كذا اثنان عشرة فلا يلزم فيهما هذا المحذور فان التأنيث فيهما اى فى كل
 من احدى واثنان مع العشرة من جنسين فان الجزء الاول فى احدى عشرة مؤنث
 بالالف والثاني والثاني بانه فيكونان من جنس واحد ولما كانت علامة ترك التاء فى الجزء
 الثاني لزوم اجتماع التأنيذين اورد عليه بان الجزء الثانى فى احدى عشر واثنان عشر
 بغير اداء يضم عدم اجتماع لتأنيذين فيهما ما عا جاب عنه بقوله (واما تذكرة اثنى)
 اى تذكرة الجزء الثانى (فى احدى عشر واثنان عشر فمحذول) اى فليس للاحتراز
 عن المحذور المذكور بل تذكرة فى التركيبين محذول (على التذكير) اى على تذكرة
 الجزء الثانى (فى ثلاثة عشر) لكونه من نوع واحد ثم اورد على قوله من
 جنسين بان يقال ان كون التأنيذين فى احدى عشرة من جنسين مسلم لكن
 كونهما فى اثنان عشرة من جنسين خبر مسلم لانهم من جنس واحد لكون كل منهما تاء
 فاجاب عنه بآيات المقدمة المبنوعة فقال (والذات فى ثنات) ليست اداة التأنيث
 بل هى (بدل من لام الكلمة) لان اصله ثنوا فاذا كانت كذلك (فلم يتمحض)
 اى ذلك التاء (للتأنيث) اى لم يكن ذلك التاء لمحضى التأنيث بل هو مشوب بين البدلية
 والتأنيثية (وانذا) اى واعم كونه لمحضى التأنيث (حكمة اعياه) اى على
 هذا التاء (بانه) اى بان تأنيثه (جنس آخر من التأنيث) مخفف لسائر الاجناس
 من التاء التى لمحضى التأنيث ومن الالف كذلك وفطره الواو التى فى اواخر الاسماء
 الستة نحو ابوك فانها ليست لمحضى الاعراب ولا تمحض جوهر الكلمة ولما اورد
 عليه النقض بان يقال ان اتاء فى اثنان للتأنيث لاعم للبدل لان البدل من لام
 الكلمة هى الهمزة التى للوصل فى اول الكلمة فمورد المحذور وهو اجتماع
 علامتى التأنيث من جنس واحد اجاب عنه بقوله (وفى ثنات) اى والتاء فى كلمة
 اثنان (وان كانت للتأنيث) اى لمحضى التأنيث لاعم للبدلية (الا انها) اى لكن
 تلك الكلمة (حلت على ثنات) فى ابقاء التاء هذا ما افاده الشارح وقال صاحب
 الامتحان وتاء ثنات وثنان لما لزمنا الوسط لعدم مفرديهما وكانتا بدلين من لام

اسكامة وهمزة الوصل الابتداء لا للتعويض كالتا كجنس آخر انتهى حاصله
 عدم التفريق بين ثنتان واثنتان في هذا الحكم ثم اراد ان ينفه على وجه اتيان التاء
 في المؤنث فقل (واما تأنيث الجزء الثاني) اي الجزء الثاني وهو عشرة (في المؤنث)
 اي في نحو ثلاث عشرة امرأة ثابت (فلانه) اي الشأن (لما وجب تكبير ضمير المذكر)
 وهو حذف التاء من الجزء الثاني في المذكر يعني في ثلاثة عشر رجلا (لما عرفت)
 من كراهة اجتماع علامتي التأنيث من جنس واحد فبقا هو كالكلمة الواحدة
 (وحب تأنيثه) اي تأنيث الجزء الثاني بالتاء (بالمؤنث) في نحو ثلاث عشرة امرأة
 (لا يتلفه مدفع وهو) اي المانع المشتق (عدم الفرق بين المذكر والمؤنث) يعني انه
 لم يسبق ان قلنا حذف التاء من آخر العشرة في المؤنث اذا استعملت مفردة هي
 الفرق بين المذكر الذي بالتاء وبين مؤنثه لانه ذاقيل عشرة نسوة بالتاء لم يحصل
 الفرق بينه وبين عشرة رجال فحذفت التاء في مذكره ليحصل ذلك الفرق واما
 اذا ركبت العشرة مع ثلاثة ونحوه فقبيل في المذكر ثلاثة عشر وفي المؤنث
 ثلاث عشرة فقد حصل الفرق بينهما لان الجزء الاول بالتاء في الاول وبتركها
 في الثاني ولما حصل الفرق الذي هو انتفاء عدم الفرق وجب تأنيثه بناء على
 القاعدة ثم اراد المصنف ان يبين اختلافا في شين عشرة من الكسرة والاسكان
 بين تميم والحجاز فقال (وتميم) اي قبيلة تميم (تكسر الشين) بضم التاء من
 الاكسار اي يجعلها مكسورة بار تبدل فتحتها الى الكسرة وانما زاد الشارح قوله
 (عند التركيب) للاحتراز عن الانفراد لانه لا خلاف في فتحتها وقيد المصنف
 بقوله (في المؤنث) للاحتراز عن المذكر فانه لا خلاف فيه ايضا وتفسير الشارح
 بقوله (اي من عشرة) لبيان محل الشين وقوله (تحرزا) علة لقوله تكسر يعني
 ان تلك القبيلة يبدلون فتحه الشين من عشرة الى الكسرة ليحصل الهرز عن
 احدا الامرين اما (عن نوالي اربع فتحات مع نقل التركيب في احدى عشرة واثنتا
 عشرة) لانه اجتمعت في كل منهما اربع فتحات وهي فتحه العين وفتحه السين
 وفتحه الراء وفتحه التاء (او) الهرز عن نوالي (خمس فتحات في ثلاث عشرة
 الى تسع عشرة) فانه اجتمع في كل من التركيب التي ابتداء وثلاث عشرة واثنتا وثما
 تسع عشرة خمس فتحات متوالية وهي فتحه ما قبل العين وفتحها وفتحه
 الشين وفتح الراء وفتح التاء (والحجازيون يسكنونها) اي يخففون فتحه
 الشين باسكانها لا بكسرها (وهي) اي لغة الحجازيين هي (اللغة الفصحى)
 كما ورد به في القرآن في قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا يسكنون الشين
 في القراء المتواترة وان قرئ بكسرها في السواد وقوله (لان السكون) متعلق
 بقوله يسكنونها يعني انما اختار الحجازيون الاسكان في التخفيف دون الاكسار

لان السكون (اخف من الفتحة) بالنسبة الى الكسرة فانها وان كان مفيدة
 في دفع المحذور لكنها ليست اخف من الفتحة بل الامر بالعكس ثم شرع المصنف
 في بيان العقود الثمانية يعني فيما زاد على تسعة عشر من الاعداد ثم اشار الشارح
 بقوله (و) تقول الى ارقوله (عشرون) معطوف بعاطف مقدر على ما قبله
 من مفعول تقول يعني وتقول فيما زاد على تسعة عشر عشرون (واخواتها)
 اى اخوات كلمة عشرون من العقود الثمانية ولم يظهر الاعراب في كلمة اخواتها
 المعطوفة على عشرون ولم تكن النسخة التي رويت عن المصنف مضبوطة
 احتمل الاعراب في اخواتها ان تكون بالضمه رفعا وبالكسرة نصبا وجرا لكن
 الجر على تقدير الكسرة ليس بصحيح لكون المتبوع غير محتمل للجر قعين الضمة
 رفعا والكسرة نصبا وما اختاره الفاضل الهندي هو الاول على ان يكون
 اخواتها مبتدأ وخبره محذوف اى واخواتها مثلها فالجمله حينئذ معترضة
 ولما كان الاعراب المختار عند الشارح هو النصب بالعطف على ما قبله اشار
 الى ما اختاره على خلاف الهندي فقال (بكسر التاء) يعني ان لفظ اخوات
 ينبغي ان يكون بكسر التاء ثم انه لما كانت كسرة التاء في جمع المؤنث السالم
 مشتركة بين النصب والجر بينه بقوله (لانه منصوب) يعني ان كونه بكسر التاء
 لكونه منصوبا لا يجزوا ثم بين المعنى الذي افترض النصب له بقوله (بالعطف
 على عشرون) اى نفسه بسبب كونه معطوفا على عشرون (المنصوب) اى الذي
 نصب (محلا لولي القول) بسبب كونه مفعولا للفظ تقول المقدر المعطوف
 على لفظ تقول الذي في كلام المصنف حيث صدر به اعلم انه انما يصح ان يجعل
 عشرون وما عطف عليه مفعولا للقول اذا كان القول بمعنى الذكر لان مفعول
 القول ههنا مفرد وهو لفظ عشرون ومفعول القول يكون مر كبا لكون القول
 بمعنى المركب كذا قيل في بعض الحواشي ثم فسرت الاخوات بقوله (وهى
 ثلاثون واربعون وخمسون الى تسعين) اى مشبها الى تسعين يعني به ستون
 وسبعون وثمانون ولما كانت تلك العقود مشتركة بين المذكر والمؤنث نه المصنف
 عليه بقوله (فيهما) (اى) تقول كذا (في المذكر والمؤنث) حال كون ذلك اللفظ
 (من غير فرق) في اللفظ بان يزداد فيه حرف في المؤنث او ينقص كما يفرق في غيره
 ثم نبه على اصطلاح آخر فبد بقوله (وهى عقود ثمانية) يعني كما يقال لهذه
 الالفاظ انها اخوات عشرون يقال لها ايضا عقود ثمانية مع ضم عشرون لها
 وايضا يقال لها باب نوع عشرون وباب عشرون كما هو المذكور في متن الامتحان
 ثم شرع المصنف في بيان احوال الاعداد التي بين العقود المذكورة وفسره
 الشارح ايضا بقوله (وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر)

للتبعية على ان قوله (احدى وعشرون) معطوف بعاطف مقدر على لفظ عشرون
 وفيه الشارح قوله (في المذكر) لانه يقول احدى وعشرون بتجريد الجزء الاول
 من علامة التانيث في المذكر وتقول (احدى وعشرون) بالحقائق التانيث
 بالجزء الاول (في الموث) وقوله (ولما غير الواحد والواحدة) الخ بيان من الشارح
 لنكتة في تغير المصنف لعبارة ههنا حيث لم يقل مثل ما سبق من ذكر ابتداء
 عدد في كل نوع وانتهائه حيث قال احدى عشر الى تسعة عشر ولم يكنف
 ههنا بذكر الانتهاء بقوله الى تسعة وتسعين بل زاد قوله ثم بالعطف فاحتاج
 الى نكتة الزيادة ههنا وهي انه لما غير الواحد الى لفظ احدى وغير الواحدة الى لفظ
 احدى (ههنا) اي في استعمالهما مع احدى العقود الثمانية حال كون كل منهما
 مفردا (بدون التركيب) اي بدون ان يكون كل منهما جزءا من التركيب بخلاف
 نوع احدى عشر واحدى عشرة فان تغير الواحد الى احدى والواحدة الى احدى
 كان في حال التركيب لافي حال الانفراد وقوله (لان المعطوف) الخ علة لتغيرهما
 ههنا مع كونهما غير مركبين يعني انما غير ههنا مع عدم التركيب بالفعل لكون
 المعطوف وهو عشرون مثلا (والمعطوف عليه) وهو احدى او احدى وان لم يكونا
 مركبين بالفعل لكنهما مركبان بالقوة لكون اجتماع المعطوف مع المعطوف عليه
 (في قوة التركيب) وقوله (لم يكن استعمالهما) جواب لما (بالعطف)
 يعني انه لم كانت حال كل واحد من لفظ الواحد ولفظ الاحدى مخلفة لحال
 غيرهما مما استعمل مع العقود المذكورة من الاتحاد بسبب التغير لم يكن استعمال
 افعلى الواحد والاحدى حال كون استعمالهما بعطف العقود عليهما وقوله
 (على صورة) متعلق بالاستعمال والصورة مضاف الى (لفظ) الذي هو مضاف
 الى (ما تقدم) يعني انهما لم يستعملا في حال العطف على صورة لفظ الاعداد
 الذي تقدم استعمالا مثل استعماله (بعينه) اي بعين ما تقدم من كون مذكرهما
 باثاء وموشهما بحذفها (فلذلك) اي فليكون استعمال هذين التركيبين
 من احدى وعشرون واحدى وعشرون مخالفا لاستعمال ما فوقهما (لم يدرجهما)
 اي لم يجعل المصنف هذين التركيبين مندرجين (في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم)
 كافي ثلاثة عشر لذكر باثاء وفي ثلاث عشرة للموث بحد فها فان قاعدة العطف
 على ما سيبي ان العقود الثمانية اذا عطف على الزائد يستعمل ذلك الزائد
 على القاعدة المتقدمة اعني انه باثاء للمذكر وبحد فها للموث (بل) اي بل
 المصنف (خصهما) اي قصر تلك القاعدة (بما عداهما) اي بما عدا احدى
 وعشرون او احدى وعشرون ولم يكنف بقوله احدى وعشرون الى تسعة
 وتسعين بل توسط بعد ذكرهما بذكر حكم اعدادهما (فقال) (ثم بالعطف)

قال العصام والنصر مح بقوله احد وعشرون واحدى وعشرون نكتة اخرى
سوى ما ذكرها وهو انه اراد التنبيه على ان المراد بقوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم
عطف العقود على الزائد عليها فصرح بصورة العطف فقال بالعطف
لتبادر منه تلك الصورة ولهذا لم يصرح في مائة والف بصورة العطف المطلق
الاغم من عطف الاكثر على الاقل والعكس هذا على طبق ما ذكره الشارح
متابعة لما في حواشي الهندي اما على ما ذكره الرضى من ان عطف الاقل
على الاكثر جائز في الكل والعكس اكثر فلا تتم هذه النكتة انتهى كلامه وحاصل
هذه النكتة انه قال ههنا ثم بالعطف بافظ ما تقدم بالباء وقال في المسئلة الآتية
ثم بالعطف على ما تقدم يعلى للاشارة الى ان عطف الاكثر على الاقل مطابق
بصورة ما تقدم من نحو خمسة عشر حيث تقديم الاقل على الاكثر فيه واجب
فلا يعكس في المسئلة الآتية فيجوز فيها الوجهان بمعنى عطف الاكثر على
الاقل او عكسه والله اعلم فتقوله ثم عاطفة وقوله بالعطف عطف على ما قبله
بحسب المعنى فكانه قال تقول هكذا ونقول هكذا ثم تقول بعطف احد هما
على الآخر كما استفيد من تفسير الشارح حيث قال (اى عطف تلك العقود)
من عشرين وثلاثين مثلا (على الزائد) متعلق بقوله عطف اى على العدد الزائد
(عليها) متعلق بقوله الزائد اى الزائد على العقود من ثلاثة الى تسعة ولا يخفى
ان هذا التفسير يفيد انه لا يجوز عكسه ههنا كما هو في حواشي الهندي وتبعه
الشارح وقوله (كما شاذ ذلك الزائد) اشارة الى ان قوله (بلفظ ما تقدم) ظرف مستقر
حال من المعطوف عليه المفهوم من لفظ العطف وليس بصلة للعطف لانه
لو كان ظرفا لغوا متعلقا بقوله ثم العطف توهم ان ما تقدم من نحو ثلاثة واربعة
معطوف على العقود وليس كذلك بل الامر بالعكس كما عرفت يعنى انك تقول
في هذا النوع فيما عدا المذكورين بعطف الاكثر من العقود على الاقل الزائد
عليها حال كون ذلك الزائد المعطوف عليه ملابسا بلفظ العدد الذى تقدم
كما هو المفهوم من تفسير الشارح بقوله (اى من اسماء العدد) وهذا بيان لما
المراد من قوله ما تقدم هو من اسماء العدد المذكورة من ثلاثة الى تسعة في المذكر
وثلاث الى تسع في المؤنث حال كونه (بعينه) وقوله (بغير تغيير) عطف
تفسير لقوله بعينه يعنى المراد بكونه بعين ما تقدم انه لا يتغير بصورة اخرى
بخلاف الواحد والواحدة لانهما ليسا بصورة ما تقدم كما عرفت وانه على
القاعدة السابقة في كون اثنان بغير الاء في المذكر وبالثاء في المؤنث وفي كون
ثلاثة وما فوقهما الى تسعة بعكسه كما فصله الشارح بقوله (فتقول اثنان وعشرون
في المذكر) اى تقول فـه كذا كما تقول فيما تقدم اثنا عشر فيه (و) تقول

الزائد الذي عطف على عدد المائة والالف او عصفها هما عليه وقعا
 ومنعجلا على صورة اتي تقدمت من اسماء الاعداد من غير تعبير وتبيين
 يعني على ما كانت عليه قبل العطف من كون الواحد والاثني للذكر والواحدة
 والاثنتان بالناء للمؤنث ومن كون ثلاثة اى تسعة بالناء للذكر وحذفها للمؤنث
 كما صله الشارح بقوله (فنقول مائة وواحدة وواحدة ههنا ما وقع زائد
 الاقل معطوفا على المزيد عليه الا ترمد كرام مؤنث وقوله (ومائة وثمانون)
 معطوف على قوله واحد يعني المئ تقول مائة وثمانون والواحد مائة وثمانون
 للمؤنث وهذه الامثلة لما كان الزائد فيها على القياس وقوله (ومائة وثلاثة رجال)
 في المذكر في الناء (او ثلاث) اى مائة وثلاث (نسوة) مثال لما كان الزائد فيها
 عددا مفردا حال كونه معطوفا على الاكثر وعلى هذا القياس وقوله (ومائة
 واحد عشر رجلا او احدى) اى او مائة واحدى (عشرة امرأة) مثلا كان
 الزائد فيها عددا مكررا حال كونه معطوفا على الاكثر وعلى هذا القياس وقوله (ومائة
 واحد وعشرون رجلا او احدى) اى مائة واحدى (وعشرون امرأة) مثلا
 واثنان وعشرون رجلا او اثنان) اى مائة واثنان (وعشرون امرأة) مثلا
 لما كان الزائد المعطوف على الاكثر عددا مكررا بقوة وعلى هذا القياس في اعداد
 الزائد وقوله (ومائة وثلاثة وعشرون رجلا او ثلاث) اى او مائة وثلاث
 (وعشرون امرأة) مثلا لما كان الزائد معطوفا كذا مع كونه على خلاف
 القياس بان كان مكررا بالناء ومؤنثا بمجدها وقوله (الى مائة وتسعة وتسعين
 رجلا او تسع وتسعين امرأة) ببيان لم ينتهي هذا الحكم وقوله (وكذا الحال
 في نسبة المائة الى مائتين (والالف) اى في الالف (وثنائيه) اى في ثنائية الالف
 اى الفين بانه حكمه لا يتفرع اليها كحكمه في الالف وثنائية الالف في الالف
 هذه السخنة بعد قوله والالف بانه حكمه لا يتفرع اليها كحكمه في الالف وثنائية الالف
 في حاشية العاضل الامراء اذ قال اطاهر لانه قد روي عن ثمانية وثمانين
 على قوله في نسبة المائة لعل المائة ووجهه ان سائر ما ورد في الالف
 المذكورة مثلا لفظ المائة المفردة فاسمها الالف المنفردة فحينئذ
 لا يكون نسبه وثنائية على ما في بعض النسخ من سائر ما زاد الار في ذكره
 هكذا فائدة ما بالجملة ثم ذكر حكم ما كان اكثر منه معطوفا على الأقل فقال
 (ويجوز ان ينعكس العطف في الكل) اى بان يعطف الاكبر على الأقل
 (وقول واحد ومائة لآخر ما ذكرناه) ثم شرع في تصنيف في بين المعطاة مائة
 الجملة في تركيب مخصوصين وبما هو لاصل منها وما هو شاذ منها
 فقال (و) (الاسل) (في) (الجراء) (في) (ثمنى) (مائة) (في) (ثمنى)

اذا كان مستحجلا في الموثق وانما وسد الشارح قوله الاصل للتيه على اصالة
 هذا الوجه بالنسبة الى اسكانها لما دل عليه قول المصنف حيث قال جاء فان
 دل هذه العبارة وتصديرها بجاء يدل على هذا وانما كان فتح الباء اصلا (لباء
 صدور الاعداد المركبة) اى اجزاءها الاولى من الاعداد التى تركبت من اخواتها
 وقوله (دلى الفتح) متعلق بالبناء (كثلاثة عشر) لان آخر الجزء الاول الذى
 في صدر التركيب معنى دلى الفتح وهو اتمام لما بين ما هو فرع عقبه بقوله (وجاء
 اسكانها) (اى اسكان الباء) وانما عدل عن الفتح الذى هو الاصل الى الاسكان
 (لثقل المركب) اى لمصوّل الشاقل في هذا التركيب التعددى (بالتركيب)
 اى بسبب كونه مركب مع امكان اسكان آخر الجزء الاول لكونه باء (كما) اى كما اسكن
 آخر الجزء الاول (في معنى كرب) يعنى كما ان الشاقل في معنى كرب يوجب
 اسكان الباء كذلك يجزئ فيسأ نحن فيه وانما فسرناه هكذا لما قال العالم
 ان تشبيه ثمانى عشرة في اسكان بانها بتركيب معنى كرب انما هو في الشاقل علة
 للاسكان مع قطع النظر عن كونها علة موجبة او موصصة والا فلا يصح التشبيه
 لعدم القدر المشترك لان الشاقل في معنى كرب علة موجبة وفي ثمانى عشرة علة
 موصصة فان الاسكان واجب في الاول وجائز في الثانى ثم شرع في بيان الوجه الشاذ
 فقل (وشدحدها) (اى حذف الباء) هذه النسخة التى بتقديم شد هي
 ما اختاره السرح واما النسخة التى اخذها الفاضل الهندى فهى وحدها
 بفتح النون شد فتكون الجملة حينئذ اسمية يعنى خرج حذف الباء في ثمانى عشرة
 حال كونها (بفتح النون) عن القياس وقوله (لانها اذا حذف الباء) علة لقوله
 شد يعنى انما شد فتح اثون بعد حذفها لان الباء اذا حذفت في اواخر امثله
 (فالوجه) اى فالقياس بقاء الكسرة كما في قولك جاءنى القاضى اذا حذفت
 الباء (اى للتخفيف وقسوله (الا ان الدنى) الخ شروع في بيان وجه العدول
 ههنا عن القياس الدنى هو الكسر الى غير القياس الدنى هو الفتح يعنى انه وان
 كان اقياس ههنا بقاء الكسر لكن الوجه الدنى (يدوخ) اى يجوز (ذلك)
 اى الفتح (فيه) اى في لفظ ثمانى بعد حذف بانها (كونه) اى كون ثمانى
 (مركبا) اى مع عشرة لان زيادة الباء في آخره تقبل في مثال القاضى منفردا
 لوجود سبب واحد من اسباب الشقيل لكن حدوث التركيب يكون سببا آخر له
 فزاد في ثمانى سبب على اصل السبب ولهذا عدل عن القياس (فروى زيادة
 استنقله فجعل) اى فلذلك الرعاية جعل (موضع الكسرة فتحة) ثم نقل ما رتضاه
 الرضى بقوله (قال الشارح الرضى ويجوز كسرهما) اى كسر النون في ثمان
 عند التركيب مع العشرة (ليدل) ذلك الكسر (على الباء المحذوفة لكن الفتح

اولى) اى من الكسر (ليوافق) اى ذلك التركيب يعنى ثمان عشرة (اخواتها)
 من ثلاث عشرة وغيرها (لانها) اى لان اخواتها (مفتوحة الاواخر) اى
 مفتوحة او اخر اجزائها الاولى فى كلها حال كونها (مركبة مع العشرة) اعلم
 ان توجيه الشارح للكلام المصنف مخالف لما نقله عن الرضى يقضى ان لا يجوز
 الكسر فى التون فانه يكون اصلا مرفوضا على ما يفهم من تقريره ولذا قال
 عصام الدين ان الشارح به بذلك على ان ما يبادر من عبارة المصنف لا يرتضيه
 الرضى فان المتأدبر من كلام الرضى ان حذف الباء مع الكسرة غير شاذ بل
 واقع من غير شذوذ انتهى ملخصا اقول والحق مع الرضى فان الشذوذ فى كلام
 المصنف راجع الى التقييد وهو فتح التون يعنى ان الشذوذ مجموع الحذف والفتح
 ولا يلزم منه ان لا يجوز الحذف مع الكسر على القياس ولذا قال فى الامتحان
 وجاز الحذف مع كسر التون وضرف مع فتحها والله اعلم (ولما فرغ من بيان
 حال اسماء الاعداد) تمهيدا لقوله الاسنى وميمر الثلاثة الخ وتنبه على ان مسائل
 التمييز غير مسائل اسماء العدد لكن لما كان بينهما نوع اتصال (شرع) المصنف
 (فى بيان حال ميمراتها) اى ميمرات اسماء العدد بعد بيان احوال انفسها وهذا
 بيان وجه ذكر الميمر ثم نبه على وجه الابتداء من ميمر الثلاثة ووجه ترك الواحد
 والاثنتين فقال (وابتدا) اى انما ابتداء المصنف (من الثلاثة) اى من بيان حال
 ميمر الثلاثة (لانه) اى الشأن (لا ميمر) للواحد والاثنتين كما سيصرح المصنف به
 اى بعدم وقوع الميمر لهما (فقال) (وميمر الثلاثة) متبها (الى العشرة)
 فى المذكر (والثلاث الى العشرة) اى فى المؤنث (مخفوض) (اى مجرور)
 بحسب الاعراب (ومجموع) بحسب الكلمة وهو خبر بعد خبر وقوله (لفظا)
 اما حال من الضمير المستكن فى قوله بمجموع اى سواء كان ذلك الذى يكون ميمرا
 مجموعا بحسب اللفظ (نحو ثلاثة رجال) فان لفظ الرجال فيه جمع فى اللفظ
 (او معنى) اى او كان مجموعا بحسب المعنى (نحو ثلاثة رهط) فان الرهط مفرد
 فى اللفظ وجمع فى المعنى لانه يطلق على ما دون العشرة من الرجال ثم بين الشارح
 وجه كونه مخفوضا مع ان الاصل فيه هو النصب فقال (اما كونه) اى اما وجه
 كون ميمر هذا النوع من العدد (مخفوضا) فثبت (فلانه) اى الشأن (لما كثر
 استعماله) اى استعمال ميمر هذا النوع من العدد فان استعمال العدد كثير مع
 ان احتياجه الى التمييز اشد وقوله (آثروا) بعد الهمزة جواب لما سألوا
 (فيه جبر التمييز) وقدموه على النصب الذى هو مقتضى معنى التمييز لان الجبر
 انما يكون (بالاضافة) والاضافة البقية (للتخفيف لانها) اى لان الاضافة
 تسقط التون والتونين او يحذف التون يحصل تخفيف فى اللفظ وهو المطلوب
 فيما كثر استعماله ثم شرع فى بيان وجه كونه مجموعا فقال (واما كونه مجموعا)

[illegible]

الذي هو في صورة المجموع لفظ (عشرين) منتهيا (الى تسعين) فانه يقال
فيها عشرين درهما فاذا لم يجر في المذكر السالم وصار مكرها في المؤنث السالم
(فاقتصر) اي التميز (على المفرد) اي على افظ المائة ديون المئين والمئات (مع
كونه) اي مع قطع النظر عن عدم جوازه او عن كراهته لان ما يجمع بالجمعين
لمذكورين يكون لافراده فائدة اخرى وهي كون المفرد (اخصر) من الجمع
مشرع في بيان حال ميم نوع آخر من اسماء العدد فله (ميم واحد عشر)
في المذكر منتهيا (الى تسعة وتسعين) ولما اکتى المصنف في ذكر ميم هذا النوع
لمذكره اضرب السارح بقوله (بل الى تسع وتسعين) لبيان ان ميم مؤنثه
كذلك يعني احدى عشرة اي تسع وتسعين (منصوب مفرد) بقوله منصوب
بالرفع خبر لقوله وميم وقوله مفرد خبر ثم شرع السارح في بيان علل كل
من كونه منصوبا ومفردا فقال (اما نضه) اي نصب الميم اما (في العقود)
الثمانية واما فيما بينه من الاعداد المركبة اي في محو سرس. (لین) (ولمدر
الاضافة) اي لامتدح اضافة عقودا متناحيا عاليا لى تميز. (حتى يكون
محرورة وانما تعدرت الاضافة (اذ) اي لانه (لا يستقيم) (نور) اي نون يقع
في آخر كل من العقود (معها) اي مع الاضافة ولا يستقيم انهاء نون مع
انها ليست بنون الجمع (ادهي) اي لان نون الواقعة في العقود المذكورة
وان لم تكن نون حقيقة حتى يمتنع بها وهما مع الاضافة ولكنها (في صورة
نون الجمع) وقوله (ولا حدها) (بالرفع معطوف على قوا ابناء النون اي ولا يستقيم
حذف النون ايضا بان تكون تلك العقود مضافة الى تغير انهم (اذ) اي لان
النون في اواخر العقود (ليست هي) اي النون المذكورة (في الحقيقة) اي
في نفس الامر (نون الجمع) حتى يجرى بهم ما جرى في نون الجمع من الاحكام
فاذا امتنع اسما المذكوران تعسقه وهما مع غير الاضافة مذنوعين عدم
الاضافة امتنع الجر فتمين النصب (واما في عراه) اي و ما نصب التمييز في عدم
العقود من الاعداد المركبة فيما بين العقود (لذلك) اي ولا ريب (كراهي)
اي جعلوا مكرها فيما بينهم (اي صمرو) اي ان يجعلوا ثلاثة مكرها
اتميز والعدد ان للذان نصهما المركب اعددي (كالاسم الواحد) من
العددين لما تركبا جعل كلا اسم واحد فيكون الاسم الواحد باوحد لا اعتدابة
مركبا من اسمين فاذا اريد اضافة ذلك لمركب ما عده يلزم ان يكون الاسم
او احدهم كاملا لثلاثة اسماء لانه حيث يكون تركيبا ضافيا قوله (ولا رد عليه)
جواب للنقض الوارد على هذا الدليل بان هذا الدليل وهو جعل ثلاثة اسماء
كالاسم الواحد عينه حار في التركيب الصحيح فيما بينهم وهو تركيب (خسة عشر)

بإضافة خمسة عشر) إلى كاف الخطيب مع ان حكم المدعى مختلف وهو
صكر اهتهم لذلك الجمل فاجاب عنه بمنع الجريان بان يقول لا تسلم جريان
الدليل المذكور على هذا التركيب لان خمسة عشر ك ليست من قبيل جعل ثلاثة
اسماء كالاسم الواحد (لان المضاف اليه) الوقع (فيه) اى فى تركيب خمسة عشر ك
(لما كان) اى ذلك المضاف اليه (غير العدد) لكونه كاف الخطيب (لم يمتزج) اى
مع العدد المضاف (امتزاج ذلك المميز) اى امتزاجا مثل امتزاج المميز الواقع فى
خمس عشر رجلا الذى كرهوا اضافته اليه (فلم يلزم) اى اذا لم يمتزج ذلك مثل
امتزاج العدد مع ممبره لم يلزم منه المحذور المذكور وهو (صيرورة ثلاثة اشياء شيئا
واحدا) قوله (وانما جوزوا) جواب لما ردد على اصل الدعوى بانهم ان كرهوا امتزاج
المميز بالعدد المركب يلزمهم ان يكرهوا ايضا اضافة ثلثمائة الى ممبره لانه مركب
ايضا من ثلاثة اسماء فاجاب عنه بانهم انما جوزوا تركيب (ثلثمائة امرأه مع
ان فيها) اى فى كلمة ثلثمائة (صيرورة ثلاثة اشياء) يعنى ثلاث ومائة وامرأة
(شيء واحدا) اى اعتبار شي واحد وليس هذا التجوز لعدم المحذور المذكور بل
(ليطرد) اى ليكون التركيب الذى تركب من لفظ المائة مع الثلاث مطردا
(بمائة امرأة) اى بالتركيب الذى ذكر فيه لفظ المائة مفردا ولا يخفى ان كراهية
شيء لعله لا ينافى تجوز لفظه اخرى ثم شرع فى بيان وجه افراد ممبره هذا النوع
فقال (واما افراده فلانه) اى واما جعل ممبره هذا النوع مفردا فبغنى على كونه
منصوبا لانه (لما صار) اى المميز فى هذا النوع (منصوبا صار فضلة) لان النصب
علم المفعولية التى هى الفضلة فى الكلام (فاعتبروا افراده) اى افراد ذلك المميز
المنصوب (لتكون الفضلة قليلة) بسبب كونه مفردا لان المفرد اقل حروفا
من الجمع لفظا واقل معنى ايضا بخلاف كونه جمعا لانه اكثر حروفا من المفرد
غايبا واكثر معنى منه ايضا لكونه جمعا لثلاثة آحاد او اكثر فى كلمة واحدة وقال
العصام الطهرانى يكون لفظ قليلا مؤنثا لان موصوفه مؤنث ثم شرع المصنف
فى بيان احوال ممبره المائة والالف اللذين من الاصول فقال (ومبر مائة
والف و) (مميز) (تثنيتهما) اى تثنية المائة والالف يعنى به المائتان والالفان
(و) (مميز) (جمعه) (اى جمع الف) وانما زاد الشارح لفظ المميز فى الموضعين
للاشارة الى ان قوله تثنيتهما وقوله جمعه معطوفان على قوله مائة ولما غير المصنف
عبارته فى قوله وجمعه حيث افرد الضمير فيه اراد الشارح ان يذكر
وجهه فقال (وانما لم يقل) اى المصنف (وجعهما) يعنى لم يقل
بتثنية الضمير (كما قال وتثنيتهما) لانه لو قال كذلك لكان خلاف الواقع (لان

استعمال جمع مائة) وهو مثنى او مئات كما مر (مع مبرها) أى حال كون ذلك الجمع مستعملا مع المبر (فى الاعداد) أى فى باب الاعداد وهو ينقسم الهمزة جمع عدد (مرفوض) أى متروك ثم بين هذا المرفوض بقوله (فلا يقال ثلاث مئات رجل كما يقال) أى كما يجوز ان يقال (ثلاثة آلاف رجل) فإنه لا يجوز فى الاول ويجوز فى الثانى هذا (بخلاف الثانية فإنه يقال) أى يجوز ان يقال فى ثنية المنة (مائة رجل) بحذف النون لكونه مضافا وقوله (مثل الفارجل) بـصب المثل على أنه مفعول مطابق تشبيه لقوله يقول أى يجوز فيه ان يقال قولا مماثلا فى الجواز لقوله الفارجل وقوله (مخفوض) خبر لقوله ومبر مائة وقوله (مفرد) خبر بعد خبره الظاهر من كلام المصنف والشارح ان هذا الحكم اعنى كونه مخفوضا مفردا على سبيل الوجوب ولكن قال فى حاشية العصام ان مبر المائة قد يجمع مخفوضا فى نحو مائة رجال وقد يفرده ويأى فى قوله * اذا عاش الفتى ما عين تاما * فقد ذهب للذاذة والفتاء * انتهى وانما اورد مبر هذا النوع (لانه) أى الشأن (لما كانت مائة والف من اصول الاعداد) كما عرفت فى صدر الباب (كالأحاد) أى كما كانت الاحاد العشرة من واحد الى عشرة من الاصول (ناسب) جواب لما أى لما شتر كما ع بالآحاد فى كونهما من اصول الاعداد ناسب (ان يكون مبرهما) أى مبر المائة والالف جاريا (على طبق مبرها) يعنى انه ناسب للاشتراك بينهما ان يكون مبر هذين اللفظين مطابقا فى الاحوال المسيرة الاحاد والاسماء اقتضت هذه المناسبة ان يكون مبرهما مجموعا مع انه لم يكن ذلك مخذرا استدراك الشارح عنه بقوله (لكنه) أى وان كان المناسب ان يكون مبرهما مجموعا كالأحاد لكنه ترك كونه مجموعا ههنا لانه (لما كانت الاحاد) واقعة (فى جانب اقله من الاعداد والمائة والالف) أى وكانت المائة والالف واقعتين (فى جانب الكثرة منها) أى من الاعداد وقوله (اختبر) جواب لما أى لما كان بينهما فرق بوقوع الاحاد فى جانب القلة و بوقوعهما فى جانب الكثرة جعل الفرق بينهما مخذرا فى مبرهما ايضا بان يختار (فى مبرها) أى فى مبر الاحاد (الجمع لموضوع كثره) بان يختار (فى مبرهما) أى فى مبر المنة والالف (المفرد الدال على اقله) وقوله (رطبة للتعادل) مفعول له لقوله اختيارى اختيار ذلك نهض الرطبة للتعادل المطلوب وهو ذكر مادل على الكثير فى موضع القليل وذكر مادل على القليل فى موضع الكثير ثم شرع المصنف فى بيان قاعدة يجوز فيها الوجهان فقال (واذا كان المعدود) سواء كان مذكورا بطريق التيسير نحو ثلاثة اشخص او بطريق الموصوف نحو اشخاصا ثلاثة ولهذا التعميم لم يقل واذا كان المبر (مؤثرا للفظ) أى وكان اللفظ (المعبر عنه) أى الذى يعبر بهذا اللفظ عنه

وعله اقدم اراد تمييزهما معهما يعني انما لا يميزان لحصول الاستغناء (بلفظ تمييز)
وانما فصره الشارح بقوله (اى الصالح) ليكون اشارة الى ان المراد بلفظ تمييز
المستغنى به هو التمييز بالقوة لا التمييز بالفعل بمعنى ما من شأنه (لا يكون تمييزا اعلى
تقدير ذكره) اى ذكر ذلك اللفظ الصالح (معهما) اى مع لفظ الواحد والاثنين
بمعنى انه ليس مذكورا معهما بالحقيقة بل اذا قدر ذكره معهما يكون صالحا
للتمييزية لو حود رفع الابهام عنهما فيه وقوله (الدال) صفة اخرى للتمييز
اى اللفظ الذى يدل (بجوهره) اى بحروفه الاصلية (على الجنس و) يدل
(بصيغته على الوحدة) فى نحو رجل (او) على (الاثنينية) فى نحو رجلان
فصحة يكون لفظ الرجل والرجلين اللذين هما التمييزان المستغنيان مستغنيا
(عنهما) (اى عن الواحد) اى عن ذكر الواحد بعد ذكر ميمره (اذا كان
التمييز) اى هذا اذا كان التمييز (مفردا و) مستغنيا (عن الاثنين) اى عن ذكر
لفظ الاثنين وهذا (اذا كان) التمييز (مثنى) ومنهما المصنف بقوله (مثل
رجل ورجلان) اى مثال التمييز المستغنى به عن لفظ لواحد لفظ رجل وعن
لفظ الاثنين لفظ رجلان وقوله (فان من صيغة رجل) دالة لصحة التمثيل بهما
ومن متعلق بقوله (بفهم الجنس) يعنى يصح التمثيل بـ رجل ورجلان فانه يفهم
من صيغة رجل الجنس الذى هو الرجولية كما هو مدلول جوهره (و) يفهم ايضا
من كونه واحدا (الوحدة) التى هى مدلول صيغته هذا فى لفظ الرجل واما
فى لفظ الرجلان فافاده بقوله (ومن صيغة رجلان يفهم) اى وكذا يفهم من
جوهر صيغة رجلان (الجنس و) من صيغته الدالة على الشئ (الايدية
هذكرهما) متعلق بقوله (استغنى) يعنى بذكر هذين اللفظين الدالين على
الجنس والعدد المقصود كل الواحد والاثنان مستغنيين (عن الميمر) وفى بعض
نسخ السرح استغنيا بصيغة انسية وهذه النسخة تدل صريحا على ان المستغنى
هو الواحد والاثنان (فارقلت) هذا شروع فى تقريره مع ورود على قوله استغناء لفظ
التمييز فقال (هب) هذا اللفظ امر من وهب يهب واله دة افهم يصدر عنه على
سؤالهم الذى يرد على التسليم المصر الى شق وعلى لمنع بانظر الى شق آخر وهو
ههنا (ان يميز الواحد من شئ) يعنى ان كون ميمر لفظ الواحد مستغنيا عن
ذكر لفظ واحد مسلم (لانه لا يميز ان يميز الاثنين) اى لانسلم ان كون ميمر لفظ
الاثنين مستغنيا (كذلك) اى كميمر الواحد وقوله (نعم) اشارة الى تسليم استغناء
شق فى الاثنين ايضا يعنى انه (اذا كان ميمر) اى ميمر لفظ الاثنين (مثنى) كافى
الا مثله المذكورة (يعنى) اى بالاستغناء بلفظ التمييز عن لفظ الاثنين مسلما كمن
لا مطالعا بل اذا كان ميمر مثنى ايضا وقوله (لم لا يجوز ان يكون) اى الميمر (مفردا
كما يقال اثنان رجل) سندا للمع والدليل على جواز كون ميمر الاثنين مفردا اورده

في الشعر وهو اثنا رجل خطئ كذا في العصام وقال ايضا من اسأله المتع الذي ذكره الرضي نحو واحد رجال واثنا رجل انتهى فعلى هذا يكون الاستغناء في الواحد غير مسلم ايضا ثم شرع الشارح في الجوابين عن طرف المصنف لانراثة صحة كلامه فقال (قالت لما التزموا الجمعية) هذا تقرير الجواب الاول باثبات المقدمة المبنوعة يعني ان ميم لفظ الاثنين مستغن عن ذكر الاثنين كذا في بعض الحواشي واقول يحتمل ان يكون هذا الجواب بابطال السند وهو انه لا يجوز ان يكون التمييز مفردا ههنا لانه لما التزموا الجمعية يعني لما جعلوا ان يكون ايمير (في ميم سر الواحد) مجموعا يعني في ثلاثة الى عشرة على وجه انه يوم غير مخدع عنه كما عرفت ههنا (ينحى) جواب لما يعني انه ينبغي انهم (ان يعتبر فيه) اي في التمييز الذي (لم تعتبر الجمعية فيه) اي في ذلك التمييز لكونه تمييز الاثنين لانه لو جمع تمييز فيه ايضا يكون مخالفا لما يميزه من العدد وقوله (ما واقرب) ثابت فعل لقوله ان يعتبر اي ينبغي في تمييز الاثنين الاسم الذي يدل على المعنى الاقرب (اليها) اي الى الجمعية من المفرد لان اللاتق عند تعذر شيء هو المصير الى ما هو الاقرب (وهو) اي وذلك المعنى الاقرب الى الجمعية (الاثنيتي) لا الافراد لانه ابعد منها باسمة الى الاثنيتي ثم شرع في جواب آخر فقال (ولا يبعد ان يقال) اي ولا يبعد ان يحسب عنه بغير المراد بان يقال (معنى الكلام) يعني ان مراد المصنف من قوله بلفظ الميم في قوله (انه لا يميز واحد ولا اثنين استغناء لفظا تمييز) ايس انهما مستغنيان عنهما بذكر تمييز آخر غير لفظهما بل مراده منهما انه مستغنيان عنهما بلفظ التمييز (اي بحواجر حروفه) اي حروف التمييز (المتصورة) التي صورت بصورة (بهيئة خاصة) نحو رجل على هيئة الواحد ورجلان على هيئة الثنية الدالتين على الافراد والثنية اللتين هما بعينهما هو المعنى الذي افاده لفظ الواحد والاثنين وقوله (القابلة) بالجر صفة بعد صفة للحروف او صفة المتصورة اي التي صورت بصورة قابلة (المحووق علامة الافراد به اعني) اي بتلك العلامة (التنوين او علامة الاثنيتي) اي القابلة المحووق علامة الاثنيتي (اعني) بتلك العلامة (حرفي الثنية) وهما الالف والياء والتون (فاذا اعتبر) اي ذلك التمييز (مع علامة الافراد) وقيل رجل بالتون (استغني) اي ذلك التمييز (به) اي بذكر رجل بالتون (عن ذكر الواحد على حدة) فانه حينئذ يكون مستندركا وحشوا لا فائدة للتون لما افاده الواحد (واذا اعتبر) التمييز يعني الرجلان مثلا (مع علامة الثنية) وهي افعال الالف والتون (استغني) اي كان التمييز مستغنيا (به) اي بلفظه ابدال على نسبة (عن ذكر الاثنين على حدة) فاذا تردد الامر بين ان يستدل

عليه بصورة الكلمة ويذكر الواحد والاثنان سلكوا الى طريق اخف من الاخر
(فاختاروا لحوق العلامة التي هي اخف من ذكرهما) اى على الطريق التى
هى الاستدلال عليه بذكر الواحد والاثنين ولما كان اخفية الطريق الاول
لديه بابه عليه بقوله (ولا شك ان رجلا) اى الاستدلال على الاثنية بعلامة
الثنية فى رجلا (احف من اثنى رجل) اى من الاستدلال عليه بنظ اثنى
ثم شرع المصنف فى بيان دليل الاستغناء وبه عليه اشرح بقوله (وذلك
الاستغناء) يعنى استغناء ذكر التميز الصالح للتمييزية عن ذكر العدد الدال
على الافرادية والثنية (انما يكون) ذلك الاستغناء (لافادته) اى لافادة نطق
التمييز (اى ما من شأنه يجوز ان يكون تميزا وهو رجل ورجلان مثلا بقوله لافادته
مفعول له لقوله استغناء وهو مصدر مضاف الى فاعله وهو ضمير التميز وانما
لم يحذف اللام لعدم كونه فعلا لفاعل الفعل المعطل لان الاستغناء فعل المنكلم
والافادة فعل التميز وقوله (النص المقصود) وانما فسر الشارح ان نص بقوله
(اى النصيب) للتبني على ان المراد به هنا س معناه الاصطلاحى الاصوى
وهو ما سبق له الكلام بل المراد به معنى المصدرى اعنى بمعنى حصل اسى
منصوص (على العدد) وقوله (والتصريح به) اى بذلك العدد عطف على قوله
التنصيص عطف تفسير يعنى لافادته التصريح به (الذى قصد ذلك التنصيص
والتصريح) وهذا هو المفهوم من قوله المقصود وفيه اشارة الى ان قوله (بالعدد)
متعلق بالمقصود يعنى التنصيص الذى قصد بذلك العدد وانما فسر الشارح
بقوله اى بذكر اسم العدد للتبني على ان نفس العدد هو المقصود لا المقصود به
وانما المقصود به هو ذكر اسم العدد اذ المقصود مذكور والمقصود به متروك
ثم اشار الى النتيجة بقوله (فلما افاد التميز ذلك التنصيص) وحصل به المقصود
(استغنى فى افادته عن ذكر العدد على حدة) ثم شرع فى سببه اخرى من مسائل
اسم العدد فقال (وتقول) على صيغة المخاطب كنيه عنه فى الحاشية الهندية
بقوله وتقول انت وتركه الشارح اكونه معلوما بقرينة ما ذكر فى صدر الباب وهو
قوله تقول واحد اثنان الخ وانما قيده بذلك اى فى سياق وقوعه فى نسخته
او لاختاره من الافاضل كذلك والافضل ان يكون على صيغة الغائبة المؤنثة
وان يرجع ضميره الى العرب كذا فى المصاحم يعنى انه لما كان بين حكم اسم الفاعل
من العدد باعتبار قصيره وبين حكمه باعتبار تذكيره وتأنيده فرق ظهر
فى الاستعمال قال وتقول (فى المفرد) وهو متعلق بتقول وقوله (من المتعدد)
ظرف مستقر اما صفة المفرد بتقدير المتعلق المعرفة اى الكائن من المتعدد
واما حال منه اى حال كونه من المتعدد ثم فسر الشارح المفرد بقوله (اى فى الواحد)

الإشارة الى ان المراد من المفرد هو اللفظ النال على العدد الواحد سواء كان
 بلفظ الواحد او اثني او غيره وقوله (من المتعدد) ليس بداخل في باعث التفسير
 لكنه ذكر تبعاً للواحد ويحتمل ان يكون له فائدة ايضاً وهى التصريح لزوم
 كون واحد جزءاً من المتعدد وقوله (باعتبار تصيره) اما طرف مستقر على
 انه حال من المستقر في تقول فتكون الباء للابسة اى تقول حال كونك ملابساً
 بتصيره واما مفعول مطلق من تقول اى قولاً باعتبار تصيره فيكون بياناً لثبوته
 واما طرف لغو متعلق بتقول فتكون الباء سببية وهذا الاخير اختاره الشارح
 حيث فسره بقوله (اى بسبب اعتبار تصيره) وهذا تفسير للباء وقوله اى
 تصير (ذى المفرد) تفسير للتصير لمجرور بان التصير لكونه مصدراً من صير
 يصير تسديد اليه معنى جعل مضاف الى فاعله وقوله (عدداً انقص) مفعوله
 الاول وقوله (اريد عليه بواحد) اى على ذلك الانقص مفعوله الثانى يعنى
 باعتبار جعل ذلك المفرد العدد الذى ضم ذلك المفرد اليه ازيد عليه بسبب
 ضم ذلك الواحد اليه (الثانى) بحذف اداة التأكيد (فى المذكر) اى اذا اعتبرت
 تذكر معدوده (فقوله) اى قول المصنف وهو مبني وقوله (الثانى) يدل منه
 وقوله (مفعول القول) خبر للمبتدأ اى واغرض من هذا بيان كون لفظ الثانى
 فى كلام المصنف مفعولاً لقول وقوله (وذلك القول) شروع فى تطبيقه
 على الممثل يعنى لاشك ان لفظ الثانى (انما هو) اى انه يعبر بالثانى (باعتبار
 تصيره) اى باعتبار جعل ذلك الواحد الذى يطلق بالثانى (الواحد) اى العدد
 الانقضى الذى هو الواحد (اثنين) اى ازيد على ذلك الواحد (بانضمامه)
 اى بانضمام الواحد اذى هو فى المرتبة الثانية (اية فيكون معنى ثانى
 الواحد مصيره بالضماء اليه اثنين) اى الواحد الذى هو مذكور فى المرتبة
 الاولى (وانه ابتداء) اى المصنف (من الثانى) اى دون الواحد (اذ)
 اى لانه (ليس قل الواحد عدد) فى الواقع (حتى يكون الواحد) اى حتى يكون
 وقوع ذلك العدد من الكون الواحد (مصيره) اى جاء ذلك العدد الواقع قل
 الواحد (واحداً) بانضمامه اليه وقوله (والثانية) عطف على قوله الثانى اى تقول
 الثانية بالهاء (فى المؤنث) اى اذا اعتبرت المعدود مؤنث (على هذا اقياس) اى باعتبار
 تصيره للواحدة ثانية بانضمام الواحدة اليه (وهكذا ، اى مثل ما فى الثانى
 وانتهى تقول الثالث والثالثة والرابع اذ الرابعة حال كون سلسلة المذكر منتهية
 (الى العشر) (فى المذكر) (والعاشرة) اى وحال كون سلسلة المؤنث منتهية
 الى العشرة (فى المؤنث) (لا غير) قوله (اى لا تقول غير ذلك) اشارة الى ان الحصر
 راجع الى ما تحت الالسين والى ما فوق العشرة حيث فصله بقوله (ولا يجرى ذلك)
 اى ذلك اقول بهذا الاعتبار (فم) اى فى العدد الذى هو (تحت الاثنين لما عرفت)

يعني الواحد كما عرفت وجهه (ولائي) اي ولايجري ايضا في العدد الذي
(فوق العشرة) من الحادى عشر وغيره (اذ) اي وجه عدم جريانه فيما فوقه
لان (فوقه) اي فوق العدد العاشر (مركبات) من العشرة ومن الوحدات
التسعة (لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها) اي من تلك المركبات فلا يمكن
ان يشتق اسم فاعل واحد يدل على ذلك المركب ثم شرع في بيان استعمال
اسم العدد الذي على صيغة اسم الفاعل باعتبار المرتبة ل (و) تقول في المفرد
(باعتبار حاله) اشار الشارح بتوسط قوله تقول في المفرد بين العاطف والمعطوف
الى ان قوله باعتبار معطوف على باعتبار الاول يعني وتقول في المفرد من المتعدد
باعتبار حاله ثم فسر الشارح قوله حاله بقوله (اي مرتبته) يعني باعتبار المرتبة
الثلاثة بذلك المفرد من سائر الاحاد من العدد (وقوله) من غير اعتبار معنى
التصيير) بيان لفائدة قيد باعتبار حاله وتفصيل المقابلة بينه وبين ما قبله به
يشترط ان لا يترههنا معنى التصيير وقال العصام لا يخفى ان التصيير للمفرد
حال من احواله فلا تحسن المقابلة لانها معلقة بالعام بالخاص واجيب بان المقابلة
بينهما حاصلة لان التصيير من مقولة الفعل لانه يعتبر فيه التأثير بخلاف الاعتبار
الثاني لانه باعتبار حاله ووضعه في نفسه فيكون من مقولة الكيف فظهر الفرق
وحسن المقابلة وانما فسر الشارح بالمرتبة لان المصنف لو قصد باعتبار
حاله بمعنى انه واحد من ذلك المعدود من عبر بيان مرتبة يقال واحد من الثلاثة
وستعرف انه قال ثالث الثلاثة وقوله (الاول والثاني) عطف على قوله الثاني
والثانية الذي هو مقول القول كما ان قوله باعتبار حاله معطوف على مقوله ايضا
فيكون من قبيل عطف الشبثين بحرف واحد على معمولي عامل واحد
وهو جائز بالاتفاق يعني تقول باعتبار حاله الاول والثاني (اذا وقع) اي ذلك
المفرد (في المرتبة الاولى او الثانية في المذكور) (والاولى) اي وتقول الاولى
(والثانية) اذا وقع كذلك (في المؤنث كذلك) حال كون قصده (من غير اعتبار معنى
التصيير) ثم انه لما غير المصنف قوله الواحد الى الاول والواحدة الى الاولى
اراد الشارح ان يبين وجه العدول عنهما فقال (وانما لم يقل ا واحد والواحدة)
بل قال الاول في الذكر والاولى في المؤنث لان المقصود ههنا هو اللفظ الذي
يدل على المرتبة لاعلى واحد من الوحدات سواء كان (في مرتبة الاول
وفي ثنائها اوفى آخرها) لفظا الواحد والواحدة لهما كذلك (لانهما لا يدلان
على المرتبة) بل على واحد غير معين واذا لم يدل على المقصود (فابدل
منهما) اي من الواحد لفظ (الاول) من الواحدة لفظ (الاولى) للدلالة
اي له لالة كل من لفظ الاول والاولى (عليها) اي على المرتبة المقصودة

(وهكذا) أى وتقول هكذا من الثانى والثانية كما قلت فى الاعتبار الاول بحيث ينتهى مذكرة (الى العاشرو) ينتهى مؤنثه الى (العاشرة والحادى عشر) أى وتقول فيما فوق العشرة من المراتب بهذا الاعتبار كذلك باسكان الجزء الاول اذا كان ياء ويحذف التاء فى الجزء الثانى حال كونه (فى المذكر) والحادية عشرة (أى وتقول كذلك بالنساء فى الجزئين ويتجهما حال كونه (فى المؤنث) (و) (كذلك) أى كما تقول فى لفظ الحادى فيما فوق العشرة كذلك تقول فى المرتبة الثانية عشرة (اثنتى عشر) فى المذكر (والثانية عشرة) فى المؤنث بحيث ينتهى مذكروه (الى تسع عسرو) ينتهى مؤنثه الى (التسعة عشرة) ولما كان حكم اسم اعداد فى تذكره والتأنيب اذا وقع على صيغة اسم الفاعل مخالفا لحكمه اذا لم يقع كذلك اراد السرح ان يذنه عليه فقال (واعلم ان حكم اسم الفاعل حال كونه (من اعداد سواء كان) أى ذلك اسم افعال مستملا (بمعنى المصير) كما فى الاعتبار الاول (اولا) أى اول يمكن كذلك بل كان مستملا باعتبار حاله فعلى التقديرين حكمه (حكم اسماء الفاعلين) من غير العدد (فى التذكير) أى بان يكون مذكروه بغير التاء (والتأنيث) بان يكون مؤنثه بالنساء على القياس (فتقول فى المذكر اثنتى والثلاث والرابع) متتهيا (الى العاشرو فى المؤنث) أى وقول فى مؤنثه (الثانية والحادية والرابعة) متتهيا (الى العاشرة) وكذا فى جميع المراتب (فوق العشرة) من (اعداد المركب) بالتركيب التعدادى كما ذار كمالا (مع اعداد السرح) والمعطوف (أى ومن اعداد المركب به طاف الاحاد على احاد عقود) نية مثل الاول (نحو الثانية عشرة) بالتأنيث فى الجزئين ثم بين كونهما بانه ثين بقونه (توثب لاسمين) أى يجعل انت هذين الاسمين اللذين احدهما عشرة والاخر اسم الفاعل مأخوذ مما قصدته من اسماء الاعداد الاحاد مؤنثين بانه (فى المركب المؤنث كما تذكرهما) أى كما يجعل ذينك الاسمين اذا اردت بهما مذكرا مجردين من التاء (فى المذكر نحو الثالث عشر) ثم بين وجه تذكير الاسمين ههنا على القيس مخلصا لما اخذ هو عنها من الاصول السابقة فقال (وانما ذكروا الاسمين) أى اذا كان على صورة اسم الفاعل (لانه) أى لان التاء بلا (اسم لواحد مذكر) وهو العدد الواحد الذى بعد اثنين لانه اسم لمجموع الاحاد لانه اذا كان اسم لواحد لا للمجموع (فلامعنى للتأنيث فيه) لعدم داع يقتضى اعتبار التأنيث فيه من كون العدود مؤنثا ومن كونه اسميا للمجموع الصحيح لاعتبار التأنيث (بخلاف ثلاثة عشر رجلا فانه) أى فان هذا الاسم (سم للمجموعة) أى لمجموع الوحدات الثلاثة عشر فناسب فيه اعتبار التأنيث (ويقول فى المعطوف التث والعددون) بترك التاء فى المذكر

واثلاثة والعشرون) بآباء في الجزء الاول في المؤنث ثم شرع المصنف في بيان
 الفرق بين الاعتبارين بقوله (ومن ثمة) وفسره الشارح بقوله (اى ومن اجر
 اختلاف الاعتبارين) للاشارة الى ان من اجلية بمعنى الالام والى ان ثمة ههنا
 مجاز بطريق الاستعارة المصروفة لان اصل وضعه للاشارة الى المكان
 واستعمل ههنا للاشارة الى ماسبق من الفرق بين الاعتبارين يعنى بهما
 (اعتبار قصيره واعتراض حاله) وقوله (اختلفت اضفتها) مقدر ههنا ليعنى
 به الجار حتى يكون قوله من ثمة مفعولاله يعنى انما اختلفت الاضافة في الاعتبارين
 لاجل ما تقدم من الاختلاف وقوله (فلا خلاف اضفتها) للاشارة الى ان
 قوله (قيل في الاول) معلل باختلاف الاضافة وهو معلل باختلاف الاعتبارين
 والى ان قوله من ثمة متعلق بقيل بالواسطة يعنى من اجل وقوع الاختلاف حصل
 الاختلاف في الاضافة ومن اجل حصول الاختلاف في الاضافة قيل في الاول
 وفسر الاول بقوله (اى في لمفرد من المتعدد المقول باحتمار قصيره) وقوله
 (وثالث اثنين) نائب فاعل لفظ قيل اى اذا اريد باعدد لا خبر انذى يصير باسم
 الفاعل معنى كونه حاعلا لالتقص الذى اضيف اليه قيل فيه ثالث اثنين ورابع ثلاثة
 وخامس اربعة وقس عليه (بالاضافة) اى باضافة ذلك الاسم الذى عبر به عن
 العدد (الى الانقص بدرجة) اى بواحد ومضاه (اى مصيرهما) وقوله (اى الاثنين)
 تفسير لصير الثنية وهو مفعول اول اقوله مصير مفعوله الثانى قوله (ثلاثة) وهو
 محذوف من كلام المصنف اى ذلك الواحد جاعل الاثنين الانقص منه واحدا
 ثلاثة ثم بين المصنف ما يستحق الثالث منه فقار (من) اى هو مأخوذ من (قوهم)
 (ثلثهما) (بالتخفيف) اى يخفف الالام من الثلاثى وثالث قيد به الشارح
 لانه ليس بمأخوذ من ثلثهما تعدد الالام من السبب لانه حيث يكون مأخوذ
 من قولهم مثلث بالشديد وهو السراب الذى صبح حتى ذهب ثلثه بل انه مأخوذ
 من قولهم ثلث القوم كما قال فى الصحاح وثلثهم من باب ضرب اذ كل بابهم
 وكلهم ثلاثة بنفسه (اى صيرت الاثنين ثلاثة وهو تفسير لمجموع) قوله (و)
 (قيل) (فى الثانى) عطف على قوله فى الاول وايه اشار الشارح بتوسط
 اقط قيل بين العاطف والمعطوف ثم فسر اشياء بقوله (اى فى المفرد) اى
 فى العدد المفرد (من المتعدد المقول) الذى اريد الاخبار به (باعتبار حاله) وهو يتبدل
 (ثالث ثلاثة) (اى اربعة) اى رابع اربعة (او خمسة) اى خامس خمسة (بالاضافة)
 اى باضافة اسم الفاعل (الى عدد يسوى) اى ذلك الضيف اليه منه (عدد)
 اى عدد ذلك الاسم وما أخذ استغفقه كما كان فى ثبات ثلاثة (او يكون)

اى اوباضه فله الى عدد يكون ذلك المضاف اليه عددا (فوقه) اى فوق ما حذ
 اشتقاقه كما كان في ثلث اربعة او خمسة او ستة ومعناه (اى احدها) اى المراد
 من الثالث احد ما مضى اليه من الاعداد المذكورة وماتوهم من قوله احدها
 ان المراد من احد تلك الاعداد هو احدها سواء اعتبر وقوعه في مرتبة او لا
 واراد الشارح ان يقيد بحيث يندفع عنه ذلك التوهم استدرك فقال (لكن
 لامطلقا) اى ليس المراد منه انه احد من آحادها (بل باعتبار وقوعه) اى
 وقوع ذلك المفرد في مرتبة من المراتب كوقوعه (في المرتبة الثالثة او الرابعة
 او الخامسة والا) اى وان لم يرد به هذا الاعتبار بل اريد به على اطلاقه (يلزم حواز
 ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة) لانه يصدق عليه انه احد العشرة مع انه
 ليس عاشرها بل اولها (وذلك) اى وذلك الجواز (مستبعد جدا) اى قطعنا
 يعنى كونه منه من المراد قطعى ثم شرع في بيان ما فوق العشرة بالاعتبار
 الثاني فقال (وتقول) (في اضافة ما زاد على العشرة) يعنى في اضافة المفرد الذى هو
 في مرتبة من المراتب التى هي ما فوق العشرة (حادى عشر احد عشر) (باضافة
 المركب الاول) وهو حادى عشر الى المركب الثانى (وهو واحد عشر وقوله
 (اى واحد) تفسير للمركب المضاف وقوله (من احد عشر) تفسير للمركب
 المضاف اليه مع الاشارة الى ان الاضافة فيه بيانية بمعنى من وقوله (متأخر) بالرفع
 صفة للواحد وتفسير على ماسبق من ان المراد بالاحد ليس على اطلاقه بل
 باعتبار وقوعه في المرتبة الاخيرة بمعنى انه واحد متأخر مسوق (بعشر درجات)
 اى عشر وحدات سابقة على ذلك الواحد الاخير وذلك الاخير في مرتبة اخيرة
 بعد انقضاء العشرة وقوله (به) بالنصب للاشارة الى ان كلمة (على) متعلق به
 لكونه مفعولا له لقوله قول يعنى تقول كذلك فيما فوق العشرة وانما يجوز ان تقول
 كذلك لانه على الاعتبار (الثانى) لانه يقال كذا في الاعتبار الاول لانه لا يجوز
 فيه دون الاثنين ولا يجاوز العشرة كما سبق الاشارة اليه في قوله الى العاشر
 والعشرة لا غير (وهو) اى الاعتبار الثانى الذى يجوز فيه قيام دون الاثنين وما فوق
 العشرة (باعتبار بيان الحال) كما ان المراد باعتبار الاول هو اعتبار التصدير
 وقوله (خاصة) (لان الاعتبار الاول) منصوب اما على انه حال من الثانى واما على انه
 مصدر مفعول من تقول يعنى ان الابتداء من الحادى والتجاوز الى ما فوق العشرة
 مختصرص بهذا الاعتبار الثانى دون الاول وهو الاعتبار بالتصدير (لا يتجاوز
 العشرة كما عرفت) فقه له لا غير ثم اشار المصنف الى جواز وجه آخر
 فقال (وان شئت قلت) وقيد الشارح بقوله (في اداء هذا المعنى) للاشارة
 الى اداء هذا المعنى كما يكون بالقول الاول يكون ايضا بقوله (حادى احد

عشر) فالمعنى باق في الصورتين ثم اشر السارح الى محل الفرق بين القول الاول وبين هذا بقوله (يحذف الجزء الاخير) وهو قوله عشر (من المركب الاول) بمعنى حادى عشر فان الجزء الاخير ثابت فيه وقوله (استغنى عنه) بانصب معموله لقوله يحذف اى انما يحذف الجزء الاخير من الاول لوجود الاستغناء فارغا عن ذكره وقوله عنه يان المستغنى عنه وقوله (بذكره) يان المستغنى به بمعنى لفظ عشرة فرع من ذكره في المركب الاول بسبب ذكره (في المركب انى) ثم اشار المصنف الى منتهى ما يقال في اداء هذا المعنى بضربى حذف الجزء الاخير وفسره السارح بقوله (وهكذا تقول) ليكون قوله (الى ناسع تسعة عشر) مقبلا ويكون قوله حادى احد عشر مقبلا عليه يعنى وقس على حادى احد عشر من ثانى اثنى عشر منتهيا الى ناسع تسعة عشر وانما قال كذا لئلا يتوهم الاختصاص في الجواز بتركيب حادى احد عشر ثم اراد المصنف ان يبين الفرق في حكم الاعراب بين القول الاول وبين القول الثانى فقال (يعرب) (الجزء) (الاول) (يعنى) اى حذف الجزء الاخير في مركب لاول يكون سببا لاعراب الجزء الاول اى في منه وقوله (من المركب الاول) يوضح المراد من الجزء الاول الذى اعرب لان الجزء الاول يحتمل ان يكون المراد به الجزء الاول من المركب الاول ومن المركب الثانى فللاحرار عن الاحتمال الاول فيده بقوله من المركب الاول وانما يعرب (لانتفاء التركيب) وقوله (الموجب) بالجر صفة كاشفة للتركيب اى لانتفاء التركيب الذى يوجب (البناء) وقال عصام الدين ويظهر الفرق بين الاعراب والبناء في اللفظ فيما ليس في آخره حرف علة في غير حالة النصب فانه في البناء ساكن الآخر وفي الاعراب ساكن الآخر ايضا الا في حال النصب انتهى يعنى اذا قلت جادى عشر احد عشر عشر فجدى عشر منى بسكون اياء واذا قلت جادى عشر احد عشر فجدى معرب بسكون اياء لفظا وبضمهم تقديرا فالتفرض في صورتين بسكون اياء لكنه منى في الاول ومعرب تقديرا في الثانى واما في حالة انصب قلت في الاول رأيت حادى عشر احد عشر بسكون الماء مبنيا وفي انى رأيت حادى عشر احد عشر بفتح اياء منصوبا ولتبيين حال الجزء الاول من تركيب الاول على تقدير حذف الجزء الثانى منه وبقي حال الجزئين من التركيب الى فى مهمما اراد السارح ان يبين حالهما فقال (وبنى الجزآن السابقان) احدهما الاحد وانيهسا العشر من التركيب الثانى (لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب) اى لوجود وصف موجب البناء في الجزئين وذلك موجب هو التركيب ولا فرغ لمصنف من مباحث اسماء العدد التى هي قسم من اقسام الاسم شرع في مبحث قسم آخر منها

فقل (المذكر والمؤنث) فقله المذكر اما مبتدأ خبره محذوف اى بحث المذكر
 ماسيحي او خبر محذوف المبتدأ اى البحث الا تى بحث المذكر ثم بين السارح وجه
 ذكر مباحثهما عقيب بحث اسماء العدد فقال (ذكرهما) اى انما ذكر المصنف
 المذكر والمؤنث (بعد باب العدد لانجرار مباحثه) اى مباحث اسم العدد الى ذكر
 التنكير والتأنيث (بان كان عدد المذكر بدون اثناء وعدد المؤنث بهما كفى ما عدا
 باب الثلاثة اى اشارة او بالعكس بان كان مذكوره بالتاء ومؤنثه بدونها فتناسب
 ايراد مباحثهما بعد بحث اسم العدد بخلاف مباحث سائر اقسام الاسم
 وتسمى (رتبة تنكير) اى مذهب تنكير مذكرهما اى وانما قدم المصنف المذكر
 في تنكيره عن رتبة (تنصير) اى يكون المذكر اصلا لانه لا يحتاج الى علامة
 تأنيث لا غير ولا تنكير بخلاف المؤنث فيه يحتاج اليها لفظا او تقدير او غير
 المحتج اصل بالنسبة الى المحتج فكل المؤنث فرطه والاصل مقدم طعا
 فلان سبب تطبيق التنكير بانطبع وقوله (واخر) عطف على ما قبله اى وانما اخر
 المصنف (تعريفه) اى تعريف المذكر عن تعريف المؤنث على عكس السابق
 (لانه) اى لان تعريف المذكر (عدمي) لكونه عبارة عن عدم وجود علامة
 التأنيث فيه (وتعريف المؤنث) اى مفهومة (وجودي) لكونه عبارة عن ما وجد
 فيه علامة التأنيث (رتبة تنصير) اى مذهب تنصير لان الاعداد تعرف
 بمكتوبات تنصير اى تنصير عن صور البصر لكونه عبارة عن عدم
 تنصير عنه اى مذهب تنصير عن صور المذكر مؤخر عن تصور المؤنث
 لكونه تنصير عن عدم التنصير من سنده ان يكون مؤنثا م شرح في تعريف
 المؤنث اوحده تنصير (مؤنث) هو مبتدأ وقوله (مافيه) وهو الموصول
 والموصوف خبره وبعد ان افلح ما ههنا يحتمل ان يكون موصولا وان يكون
 موصوفا كمراسرحة فسر بقوله (اى اسم) اشار به الى ان المختار عنده هو
 ان يكون موصوفا لانه لو كان موصولا لكان الواجب عليه ان يقول اى الاسم
 لاسم التعريف وقوله (كان فيه) للاشارة الى ان قوله فيه ظرف مستقر مقدر بفعل
 جاءه والجمع فيه وانما رجع السارح جانب الموصوفية لوقوعه خبرا في مقام التعريف
 وقوله (علامة التأنيث) مرفوع على انه فاعل الضرف والجملة صفة لما وقوله
 (عطف) منصوب على انه حال من العلامة بالتأويل باسم المفعول كما فسر السارح
 بقوله (اى ملحوظة كانت تلك العلامة) وقوله (حقيقة) بالنصب خبر بعد خبر
 كانت اى كون تلك العلامة ملحوظة اما حقيقة بان تكون العلامة مذكورة في اللفظ
 حقيقة ومعنى ايضا ما مؤنث حقيقة او غير حقيقة فالحقيقة اما من العقلاء
 (كمنسوبة) اى منسوبة الى تلك العلامة راقية) اما غير حقيقة فهي (عرفة او حكم)

اى اوكون تلك العلامة ملحوظة حتما (كمقرب) فان علامة التأنيث ملحوظة فيه لكنها ليست ملحوظة بالحقيقة لانها ليست فيه العلامة في اللفظ بل فيه حرف حكمه حكم علامة التأنيث (اذا الحرف الرابع في المؤنث) وهو ياء في المقرب (في حكم تاء التأنيث ولهذا) اى ولكون الحرف الرابع في حكم تاء التأنيث (لانظهر اثناء في تصغير الرباعى من المؤنث السماعية) يعنى ان تصغير الثلاثى كذا مثلا يقال فيه تورية فتظهر فيه اثناء بخلاف تصغير الرباعى منها فانه لا يقال في تصغير مقرب عقيرة بل يقال فيه عقير وقوله (وتقديرا) عطف على قوله لفظ (اى مقدره) يعنى سواء كانت علامة التأنيث مقدرة يعنى انها (غير ظاهرة في اللفظ) وذلك في الالفاظ التى استعملت في كلام العرب مؤنثة ولم تظهر فيها علامة التأنيث لا في التصغير في الثلاثى حقيقة وفى الرباعى حكما كما عرفت مثالها من الثلاثى (ككدار ونار ونمل و قدم وغيره من لمؤنثات السماعية) وجهها ابن الحاجب رحمه الله في قصيدة وهى هذه

نفسى القداء اسائل وادنى * بمسح فاحت كروض جنان
اسماء تأنيث بغير علامة * هى يفتى في عرفه صربان
قد كان منها ما يؤنث ثم ما * خبرت فبدى اختلاف معان
اما الذى لا بد من تأنيثه * ستون منها العين والاذنان
والنفس ثم الدار ثم الساوم * اعدادها واسن والكتفان
وجهن ثم السعير و مقرب * والارض ثم الاست والعضدان
ثم الجحيم ونارها ثم العصا * والريح منها والظي وبدان
والغول والفردوس وانكالت * فى البحر تجرى وهى فى القرآن
وعروض شعر والذراع ودهلب * والملح ثم الفأس والوركان
والقوس والمجنيق وارنب * والخمر ثم ثرو فخوذان
وكذلك فى ذئب ودهر * كهم * ابد وفى غرب بكل سكان
والعين للنبوع والرع اتي * هى من حيدة سواها قدمان
وكذلك فى كبد وفى كرس وفى * سنرو منه حرب وانعلان
وكذلك فى فرس وفى كاس وفى * افعى ومنها سمس والعقربان
والعنكون تحوك والموسى معا * ثم اسمين واصع الانسان
والرجل منها والسر اوبل التى * فى الرجل كانت زينة العريان
وكذا السمال من الازس ومثلها * ضع ومنها الكفا والسفان

وانما فسر الشارح قوله تقديرا بقوله اى مقدرة غير مطاهرة في اللفظ للاشارة الى ما قال المصنف في الايضاح ان التاء مقدرة في الجميع في الثلاثى كثر

وفي رباي كعقرب وار كانت في الثلاثي اوصح وقال الرضي واما لرائد على الثلاثي
فحكموا فيه ايضا بتقدير انه قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل وقد وردت اثناء
فيه ايضا شذائحو قديمة في تصغير قدام وورثة في تصغير وراء فظهر
ان ادخال نحو عقرب في اللفظي مخالف للعقل وانقل كذا قال في الاختصار
ثم شرع في تعريف المذكر فقال (والمذكر بخلافه) وفسره السارح بقوله
(ي اسم) الاشارة الى ان قوله المذكر مبتدأ وخبره محذوف وهو اسم بقرينة
المثالة وقوله (ملتر) بلاشارة الى ان الساء في قوله مخالفه للملابسة وقوله
(بخافه مؤنث) اسرة اي الضمير المنجور راجع الى المؤنث والى ان الخلاف
يعني مخافة سمعته كك قل في الصحاح ان الخلاف بمعنى الخلف
كما قول الله تعالى فرح الخافون وعقروهم خلاف رسول الله اي مخالفة رسول الله
ففي هذا يكون مضى الى معمول يعنى المذكر بخلاف مؤنث ثم فسر المخالفة
بقوله (ي لم يوجد فيه) اي المراد من مخافة المذكر للمؤنث انه لم يوجد في الاسم
الذي يكون مذكرا (علامة لتأنيث لافظا ولا تقدير) ولما توقف التعريف
على معرفة علامة التأنيث وجودا وعندما تعرض المصنف لبيانها فقال
(وعلامته) وقوله (اي علامة التأنيث) تفسير للضمير المنجور (اثناء والاف)
وقوله (حال كونها) اي حال ككون الالف اشارة الى ان قوله (مقصورة)
بالاصح حال من الالف وقوله (كسلي) مثال للمؤنث الذي بالالف المقصورة
من الاسم وقوله (وحلي) مثال له من الصفة وقوله (او ممدودة) معطوف
على قوله مقصورة ك اذ قوله (كحجاء) مثال للممدودة من الاسم وقوله
(وحجاء) مثال لها من الصفة ثم اذاد السارح ان ذكر فيه ما زعم فيه بعضهم
فقال (وقد زاد بعضهم) اي زاد بعض النحاة انضمام (الياء) بان يجعله علامة
ايضا فيقال انها من جملة علامات التأنيث (في قولهم) في مثلث اسم الاشارة
(ذوق) حيث انها يستعملان في مؤنث ذاوتنا (وزعم) اي ذلك البعض
(انها) اي الياء في هاتين الكلمتين (للتأنيث) لان مذكرهما بدون الياء ولولا
الياء للتأنيث فيهما لما كان كذلك واراد السارح ان يرد استدلال ذلك البعض
بقال (وليس ذلك) اي ليس استعمال الكلمتين المذكورتين بالياء في المؤنث
(بحجة) على ان الاء علامة من علامات المؤنث لان اللمحة انما تصح اذا لم يكن احتمال
في خلافها وههنا ليس كذلك (لجواز ان يكون) اي لاحتمال ان يكون كل واحد
من الكلمتين (صيغة موضوعة للمؤنث مثل هي وانت) بكسر اثناء فانهما ضميران
موضوعان للمؤنث لانهما فرعان لهو وانت بفتح التاء وقل في الاختصار وفي هذا
اعرف ان ك ان اردنا انما ما صرنا في الوقف نخرج نحو صافات

واخت وبت لانهم تاء التانيث مع انه لا يوقف عليها بالهاء . وان اريد المطاق
اي سواء كانت هـ في الوقف اولا فلا بد من التقييد بعدم الاصلية وايضا ان
لم يقيد بالآخر دخل محو ثراث وتكلا ن مع انهما ليسا للتانيث لان اصلهما
الواو وار قسيدا الآخر بالآخر الحقيقى خرج نحو ضاربين لانهما للتسايث
وليس في الآخر الحق في وان قيد الآخر اخفى بالآخر اكان بعد اصول
الحروف خرج اخت لان التاء فيها ليست بعد الاصول بل هي من الاصول
وان اريد ان المراد من التاء هو تاء التانيث لا مطاق التاء لزم الدور لتوقف تاء
التانيث على معرفة المؤنث ولو توقف هو على معرفة تاء التانيث لزم الدور والبحت
اشاقى ان من المؤنث صيغا موضوعة كهي في الضمير المنفصل وهما في الضمير
المنصل وان تكسر التاء ونحو ياء تضر بن ونون ضربن وتاوته وهذه وهذى
وكلا وثنان وكلها خارجة عن المؤنث وداخلية في المذكر والبحث انساب
ان الالف قد يكون الالف في فان اريد بالالف التانيث اذ الالف مطلقة فلا يكون
التعريف مانعا لدخول الف نحو موسى وعيسى فيلزم كونهما مؤنثين وان
اريد بها الف التانيث يلزم الدور ايضا والجواب عن الاول ان ترد بانها مع
الاصم من الحقيقى نحو اخت والكون بعد الاصول نحو فاطمة وعن الثاني ان قدر
التاء في الامثلة المذكورة من نحو هي وغيرها ولا نسلم التانيث با صيغة طرد السب
وحفظا للماعدة ونسهيلا للضبط وعن الثالث ان يزيد بالالف الالف الذي
صار مـ سنة فلا في منع الصرف فهو موسى مؤنث بهذا المعنى وذلك معلوم
باستعمال العرب ويمكن ان يقال التعريف لفظي يراد به التعيين لا انه تعريف
حقيقى يراد به التحصيل فلا دور انتهى ما في الامتحان لمخصا واجاب بعضهم
بان الماعرف خص اي المؤنث الذي سوى ما ذكر اعلم ان مذهب سيدي في الالف
المعدودة انها في الاصل مقصورة زدت قبلها الف زيادة لمدا لال الالف
لازومه صار كلام الفعل فج زت زيادة المـ قوله كما في كتاب وغلام فاحتمت امر
فلو حذف احدهما لصار الاسم مقصورا كما كان وصح العمل فقلت تانيته
الى حرف يقبل الحركة دون الاولى اتبني على مذهبهم وادخلت همزة دون الواو
والهـ لانها لو قلت الى احدهما لا يخرج لي قلبها ايضا كما في سررودا ركذا في المنهل
وقال الجاردي في شرح النافية ان الالفين معا للتانيث فعلم من ذلك ان الالف
المعدودة هي الالفان معا دون الهمزة فقط فلا يرد ما ورد 'عصم' من ان الالف
التي تعد هي التي قبل الهمزة وعلامة التانيث الهمزة اجمعا ففي قوله الالف
معدودة نظ انتهى ثم شرع المصنف في بيان اقسام المؤنث فقال (وهو) (اي
المؤنث) (حقيقى ولفظي فالحقى ما) وقوله (اي اسم) تفسير لما واشاره الى انها

موصوفة كامر (بازائه) وقوله (اى فى مقابلته) تفسير لكون الازاء بمعنى المقابلة
 والباء فى اوله بمعنى فى اى اسم حاصل فى مقابلة ذلك الاسم (ذكر) هو بالرفع
 فاعل الظرف وقوله (من) (جنس) (الحيوان) بيان للمواظاف الشارح لفظ
 الجنس لا يرد عليه ان للخلقة ايضا ذكرا مع ان تأنيثها ليس بحقيقى اذ يقال
 فيه اشقي نخله اتى وقيد الجنس اخرجها عن التعريف اذ الخلقة ليست من
 جنس الحيوان وقوله (كمرأة) (فى مقابلة رجل) مثال للمؤنث الحقيقى من
 المعتل وقوله (مائة) (فى مقابلة حل) سؤال له من غير العقل ثم شرع فى تعريف
 اللفضى فقال (يعطى خلافة) (اى ملتبس بمخافة المؤنث الحقيقى) واعرابه
 وباعث التفسير بل مامر وقوله (اى لبس بازائه) اى حال تعريف التأنيث
 للفضى هو انه اسم مؤنث لبس بازائه ومقابلته (ذكر من الحيوان بل تأنيثه)
 اى كونه مؤنثا (منسوب الى اللفظ) فلذا اطلق عليه اللفضى وانما نسب الى
 اللفظ (لوجود علامة التأنيث فى لفظه) فقط حقيقة كما فى عرفة (اوحكما)
 كمعرب (او تقدير) كعين حال كون كل منها (بلا تأنيث) اى بلا وجود تأنيث
 (حقيقى فى معناه) اى فى معنى كل منها (كظلمة) (مثال) اى هذه الكلمة
 مثل (للتأنيث اللفضى حقيقة) لوجود علامة التأنيث حقيقة (وعين)
 (مثال) اى وهذه مثال (للتأنيث اللفضى تقدير) وانما كان مثالا للتقدير
 (فان شاء) تأنيث مفردة فيها) اى فى كلمة العين (بدليل تصغيرها) اى اذا ارد
 تصغير كلمة عين تصغر (على عينه) باظهار التاء فيها ولما كان اللانق بالمصنف
 ان يمثل ائمة ثلاثة لانواع الالامة مع انه اقتصر على التمثيل للثنتين اراد الشارح
 ان يبين وجه الاختصاص رعايهما فقال (ولم يورد) اى المصنف (مثالا للمؤنث
 للفضى الحكيمى كمعرب لفظه وقوعه) بالنسبة الى النوعين الآخرين ولما فرغ
 المصنف من تعريف المؤنث وتقسيمه شرع فى مسأله بالنسبة الى اسناد الفعل
 اليه فقال (واذا اسند الفعل) اى الفعل الاصطلاحي وانما قيده الشارح بقوله
 (بلا فصل) اى بلا ادخال شئ غير المستدالىد بينه وبين الفعل لان الحكم
 لا يأتى مختص بالاسند بلا فصل وقوله (كما هو فى الاصل) اشارة الى قرينة حذف
 مصنف هو ان قيد يعنى لا احتياج الى هذا القيد لانه ظاهر لكونه اصلا
 كما قال فى بحث اقتصر والاصل ان يلى فعله يعنى انه اذا ارد اسناد فعل مع ربابة
 ما هو الاصل فيه عم ان المراد منه بالفعل الفعل وشبهه وبعبارة متى الامكان
 شمل منه حيث قال وواسد المشتق وايضا ان المراد بالفعل بالفعل المتصرف
 فخرج منه بيب بعد ونسي (اليد) (اى الى المؤنث) وقوله (مطلقا) اشارة
 الى ان المراد من هذا حكم اعنى حكم الاسناد وهو وجوب التاء اعم من ان يكون

المؤنث (حقيقيا) نحو امرأة (اولفعليا) نحو ظلمة (مظهرا) اي سوء كان
مظهرا نحو ضربت امرأة وظهرت ظلمة (او مضرا) نحو امرأة ضربت
وظلمة ظهرت والفاء في قوله (فالتاء) جوابية وفسره الشارح بقوله (اي فذلك
الفعل) الاشارة الى ان قوله بالتاء ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر للمبتدأ
المحذوف وقوله (ملتبس بالتاء) اشارة الى ان المتعلق المحذوف مأخوذ من معنى
الباء التي للملابسة وقوله (وحويا) منصوب على المصدرية اي لتبسا وجوبا
يعني ان الفعل اذا استند الى المؤنث كذلك يجب كونه ملايسا بالتاء واقرينة على
كونه واجبا قوله فيما سيأتي وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار وقوله (ايذانا)
بأنصب مفعول له لقوله ملتبس اي انما يجب ان يكون ذلك الفعل ملايسا بالتاء
للاعلام (بتأنيث الفاعل من اول الامر) وان كان تأنيثه معلوما في غايته الامر
وذلك الوجوب حاصل في كل من الصور (الا اذا كان) اي الفاعل (مستندا) وقوله
(الى ظاهر) متعلق به ومضاف الى قوله (غير) وهو مضاف الى قوله (الحقيقي)
وقوله (فانه) علة الاستثناء يعني انما استثنى هذه الصورة لانه (حيث نلت حيز
في الحق التاء وتركه) وكل ما هو شأنه ذلك فهو ليس بواجب وما ليس بواجب
لا يدخل في القاعدة المذكورة وقوله (والى هذا) متعلق بقوله (اشر) اي
اشار المصنف الى استثناء هذه الصورة (بقوله) (وانت في ظاهر غير الحقة في
بالخيار) فقوله انت مبتدأ وقوله بالخيار ظرف مستقر خبره اي انت محذر
في الحق التاء وتركه في الفعل المستند الى الاسم الظاهر المؤنث الغير الحقيقي ولما كان
هذا القول على صورة المسئلة المستقلة مع انه تخصيص للقاعدة كما يخصص
قوله تعالى فاقتلوا المشركين بقوله عليه الصلاة والسلام وتقتلوا اهل الذمة
اراد الشارح ان يشير اليه بعد تقريره لصورة الاستثناء فقال (فهو) اي
فهذا القول من المصنف (بقرينة استثناء من هذه الصورة) وانما قال بقرينة
استثناء ولم يقل انه استثناء لانه ليس باستثناء في حقيقة لانه الاستثناء
الحقيقي يكون باداة مخصوصة وهو ليس كذلك ثم مرع السرح في تسميتي
الامثلة فقال (فلك) اي في زمانك (ان تقول في) مثل (ضمت الشمس)
استند فيه الفعل الى الاسم الظاهر المؤنث بتأنيث غير حقيقي يجوز لك ان تقول
طلعت بالتاء وان تقول (طلع الشمس) بغير التاء وهذا ان استند الى ظاهر منه
(بخلاف الشمس طلعت) اي فحينما استند الفعل الى ضمير راجع الى المؤنث المفعلي
(فانه لا يجوز فيه الشمس طلع) ترك التاء وقوله لكون التأنيث على جوار
الامر ين فيما استند الى ظاهر يعني ان يجوز فيه الامر ان (اكون تأنيث فيه)
اي فيما استند الى الظاهر الغير الحقة في (بنفيا) كاشمس له حقيقة كما مره وقوله

(واستغناء) بالجذر عطف على اكون اى ولاستغناء ذلك الموثق في العلم بكونه موثقة (عن الخافق اثناء) غطه المسند وقوله (لما في لفظه) متعلق بالاستغناء وعلة له اى انما استغنى عنه للحالة التى في لفظ ذلك الموثق (من الاشعار) اى الاعلام (به) اى بانه موثق وهذا الحكم ملائس (بخلاف) حكم (منصره) يعنى اذا اسند الى الضمير الراجع الى الموثق اللفظي يجب ان يكون الفعل المسند بانه (اذ) اى لانه (ليس فيه) اى فيما اسند الى منصره (ما يستلزم) اى علامة تعلم (ثابته) فيخرج الى علامة اخرى ليسم بها تأنيث فاعله لان الفاعل حثيذ يكون تحت فيجوز ان يكون ضمير راجع الى مذكور اذ لا يجب ارجاعه الى امرئ انى تقدم ذكره فستنه الامر فوجب الخافق اثناء بفعله حتى لم ين اول الامر ان الضمير انى تحت راجع الى الموثق الذى تقدم ذكره ولم كان توجه لشرح في ارجاع الضمير المجزور في قول المصنف وذا اسند الى اليه مخافا توجه به بعض الشارحين يعنى صاحب الواقفة اشار لشارح الى وجه العدول عنه فقول (وحمل بعض الشارحين ضمير اليه) اى الضمير الذى في لفظ اليه في قوله واذا اسند الفعل اليه (راجعا الى الموثق الحقيقى) حيث قال ذلك البعض في تفسيره اى الموثق الحقيقى (اوضح الموثق اللفظى) يعنى اذا اسند الفعل الى ظاهر الموثق الحقيقى نحو ضرت فاطمة او اسند الى الضمير الراجع الى الموثق اللفظى نحو ضلت طهرت وعين حرت فحكمه في كل منهما وجوب الخافق اثناء وانما جعله ذلك البعض كذلك (قرينة) اى باعانة قرينة (قوله) اى قول المصنف (واثبت في ظاهر غير الحقيقى باختيار) لان المستفاد من التركيب الاضافى قيدان احدهما غير الحقيقى والثانى ظاهر ففى في مخالفته ايضا قيد ان احدهما الحقيقى والثانى ضمير غير الحقيقى اعنى اللفظى فاذا كان حكم ظاهر غير الحقيقى اعنى ظاهر اللفظى هو الخيار يكون حكم مقابله هو الايجاب فمقابله قسمان احدهما الحقيقى مطلقا اى سواء كان مسندا الى ظاهره او الى ضميره وثانيهما ضمير غير الحقيقى وغاية الامر في هذا التوجيه ان الضمير في ليه راجع الى ما سوى ظاهر غير الحقيقى فهو قسمان كما عرف فحينئذ لا يحتاج الى الاستثناء لان قوله اذا اسند الخ وقوله واثبت في ظاهر الخ حكمان مستقلان ليس احدهما داخلا في الآخر وافرق بين توجيه ذلك البعض وبين توجيه الشارح ان الاول جعل المستثنين من مقالتين والشارح جعل الثانية مستثناة من الاولى بهد تعميم الاولى ثم تخصيصها بحيث جعل الضمير راجعا الى الموثق مطلقا ولذا بقى صورة لم يستثنها المصنف به شارح عايم قال (راوكان) اى المصنف (يستثنى من هذه القاعدة) وهى قاعدة اسند الفعل الى الموثق مطلقا او حسب الخافق اثناء في مسنده (صورة

(الفصل) اى صورة وجود بقدر بين المنه والمنة ايه (ايضا) ي كما ستنى
 صورة الاستناد الى ظاهر غير الحقيق بان يقول وانت في ظاهرا غير لطيف وفيها
 سواء اذ فصل بالاختيار وقوله (مثلا يحتاج) متعلق بقوله يستنى يعنى ان غنة
 الاستثناء انه لا يحتاج حيث (الى التقييد) الى ان تقييد المساعدة (بقوتها بلا
 فصل) لانه لو استثنى منها صورة فصل لم يبق في المساعدة شئ منه حتى يحتاج
 الى اخراجه بهذا القول (لكان) اى كلام لمصنف (احسن) من كلامه لى
 لم يستثنى فيه صورة الفصل وقوله (استثناء) بانصب تميز من ذات القدرة
 في نسبة احسن الى فاعله اى لكان الكلام احسن من جهة كونه وافيا (لاحكام
 جميع الاقسام) اى اقسام المؤنث وانما قال احسن لان في كلامه هذا احسن
 في الجملة لاشدته الى استثناء هذه الصورة بتقييد القاعدية اعتمادا على المتبادر
 كما عرفت في توجيه الشارح ثم اراد الشارح ان يبين وجه الاحتياج الى الاستثناء
 فقال (في صورة الفصل) يعنى ان حكم صورة فصل (ايضا) اى كحكم
 ظاهر غير الحقيق (لك المبرر) اى حائز (احتياط) فى شئ من شئ
 وفي تركه تفقير اى فكما تقول (حضرت تضى) بتدريج فتقول و...
 (امرأة) بازفع فاعله ولد وقع الفصل بين فعل وبين فاعله معقول جار مجاز
 الذى حضرته وان كان انظر امرأة مؤنة حقيقة وتركه كما تقول (وحضرته غنى
 امرأة) فكلما التركيبين جائزان هذا مثال لوقوع اسناد مع الفصل الى المؤنث
 الحقيقى وقوله (وطلعت ليوم الشمس وضاع اليوم الشمس) مثال للمؤنث
 اللفظى التقديرى مع الفصل ايضا ثم استثنى منه صورة اخرى فقال (الاذا كان
 المؤنث الحقيقى) اى الحكم فى كل صورة الفصل كذلك الا فى صورة كون
 ذلك المؤنث الحقيقى (مقر لا ي) اى من اعمه الذى (يغلب الاستعانة) (فى التسمية
 المذكور كزيد) مثلا (ذميت به) اى زيد (مرتبة) اى ذميت به من هذه (مع
 الفصل يجب ان يثبت) اى اثبت انما فيه (نحو) اى من زيدا اى من هذه (مع
 زيد الذى هو لغايب فى التسمية المذكورة وانما يجب به تسمية (الزيد) (الزيد) (الزيد)
 الحاصل من غلبة انضائه اسم رجل وقيل (نحو) اى من رجل رجوب يثبت
 مقيد بما اذا لم تكن قرينة تدل على تأنيث فلا يجب ان جاءت اليوم زيد الكريمة
 انتهى وقد يقال ان اثناء فى الكريمة يمتنع ان يكون للدق كما فى الالة لا يثبت
 فلا يعتبر عمل هذه القرينة واعلم ان يلزم من انه انما يحسب ان يثبت فى طمنا
 وحائثي طلحة مع كونه سمى كونه مؤنثا لظهور خلاف مشهور من
 المتصور ترك التثنية فى (بذوعى) (بذوعى) (بذوعى) (بذوعى) (بذوعى)
 وجعل المفعول هو المفعول (بذوعى) (بذوعى) (بذوعى) (بذوعى) (بذوعى)

(حكم طهر غير) (الموت) (الحلقى) بالرفع خبر مبتدأ الذي هو قوله وحكم
ظاهر الجمع اى حكم ظاهر الجمع مثل حكم الاسناد اى الاسم الظاهر غير احقن
ثم فسر ذلك الحكم بقوله (فانت باختيار) ثم فسر اخذ بقوله (ان شئت اخذت
التي به وان شئت تركتها نحو جاء رجل وجاء الرجال) ثم شرع في بيان حكم
الاسناد الى ضمير انه قين فقال (ضمير) بالرفع مبتدأ وتوسيع شرح قوله (وجمع
الذكر) بيان موصوف قوله (قلين) (اى جمع المذكراة قل) برفعه (من جيع
التكسير) تفسيره ان بان العاقلين مخصوص بقوله (غير) (جمع) لمذكر (اسمهم
وانما استثنى جمع المذكر السالم من هذا الحكم) فانهم (اى عرب اذا جمعوا
سالما) اى اذا ارادوا ان يجمعوا اليه قلين باواو وانون (بان ضميرهم) اى الضمير
الراجع الى ذلك الجمع (اووا لاغير) اى لاغيره من هي ونحو (يقال الزيدون
جاؤا ولا يقال) الزيدون (حاء) وهذا احكم مخالف للحكمة التى يجيى فتقوله
وحكم ظاهر الجمع مبتدأ وقوله (نعمت) خبر بخبر المضاف (ي) (حكم
ضمير فعلت وهو) اى ذلك الضمير (المستكن) ورسى كى مستكن (وبـ)
اى فى لفظ فعلت وقوله (لمفرون) بالرفع صفة لمستكن (افعيل مستكن
الذى كان مقرونا) بـ (افعيل مستكن) حال كونه مستكن (تأنيث) (وحال
كون ذلك التأنيث) بتأويل الجمع نحو الرجال جاءت) فان جاءت اسناد
الى ضمير المؤنث المفرد المستكن تحته الراجع الى الرجال بتأويل الجمع اى
جاءة الرجال جاءت قوله (وهوا) موطوف على قوله دعاءت (اى) حكمه
كذلك (ضمير فعلوا يعنى) بالضمير (اووا) وهو الضمير البارز للمستكن كما كان
فى فعلت ولان تأويل ههنا كفى فعلت يقال الزيدون جاؤا وما قارا كذلك
لانه هو الاصل (اكون) اى لكرر ثمة اوو (مرصعة ههنا) انواع من الجمع
وهو نوع جمع المذكر السالم بين ثم شرع في بيان جمع حكمه من الموت وفي جمع
من ضمير العقلاء فقيل (وسماء) وجمع الموتى (اسماء) (اى جمع
من غير العقلاء فتقوله) وانساء مبتدأ وضمير ما سيجيى عن قوله نعمت وههنا
اى ضمير النساء وما) اى وضمير الجمع اى (اسماء) (اى يكون ههنا) (فى كونه)
اى فى كون ذلك المماثل (جمع الموتى) كاسماء (واللم يكن) اى ولولا يكن
ذلك الجمع المماثل لها (من العقلاء) وفيه اشارة الى جملة تسيديت النساء
وبين مماثلها كونه جمع الموتى فقه سواء كان من العقلاء كاسماء او من غير
العقلاء (كالعبود) وهو جمع تعين لموتى سمع قوله (وضمير الايام) (وصف
على قوله اى ضمير النساء اى حكم ضمير الجمع الذى هو جمع كالاياه (وما)
اى وضمير الجمع الذى (بماها) اى كونه ههنا كلمة الايام (فى كونه) اى فى كون

المحدث (جمع المذكور غير العقل) والحاصل ان حكم ضمير هذين التوعين (فعلت
ويعمل) نفس الاول بقوله (اي ضمير فعلت مقرونا بثناء المأثبات بأول الجماعة)
وقسرا في قوله (وصمير فعلى) ولما كان الضمير في فعلن هو البارز فسره بقوله
(اي بامور) بخلاف معات فان الضمير فيه لم يكن بارزا بل كان مستكننا تحت
وكانت علامة فسه بقوله مقرونا بتمجبه السارح على وجه التخيير بين
الذين فعل (اما في جمع المؤنث) اي اما كونه بالنون في جمع المؤنث كالنساء
ويثبت (طاهر) كونه على لاصرا (اي من موضوعه) اي الجمع
في جمع المذكور (اي من جمع المذكور) (اما كونه بامور) في جمع
المؤنث (اي من جمع المؤنث) (اي من موضوعه) اي الجمع
في جمع المذكور (اي من جمع المذكور) بان يكون ضمير مخصوص ووضعه
بما وضع ورتبته بما قبله ورتبته بجمع المؤنث وقوله (فبراعى حقه في التذكير)
على صيغة مجهول واغناء لسببه وهو معطوف على حلة لاصل له وهو داخل
في المنى اي لم يوجد له اصل يكون سببا لمراعاة حتى ذلك لاصل والفاء في قوله
(فاجرى) تفرعية لان قوله اجري على صيغة المجهول تفرع على قوله
اصل له ودخول في انفي اي اذا لم يكن هذا الجمع اصل ولم يجب ان راعى
في رتبة ترتيب (بحري للمؤنث) لانه مناسب للمؤنث
في رتبة ترتيب المذكور اعقل لان في الثاني كايين دور الاول فان
الاول هو دور كونه من غير العقل ايسر له كمال
الامر ما يندرج من رتبة ان الامر ههنا على ثلاثة اوجه ماله اصل
في التذكير وماله اصل في التأنيب وما ييسر له اصل منها فالواو موضوعة الاول
واثور موضوعة في واسعه اه في الوجه اثبات كونه جاريا بحري المؤنث وهذا
مخالف في الخواشي الهندية لار ما ذكر فيه يوحى الى كون الامر ههنا على وجهين
حتمية (في الخواشي الهندية) قال كون ما فيها (موافقة لسرح ارضي) وهو
(ان النون) اي ضمير المصل (موضوعة لجمع غير العقلاء) سواء كان مؤنثا
او ذكرا (اي كايان وار) وضعت لجمع اقلين (وحاصل تقسيمه ان
يجمع ما جمع العقلاء كالسالمون او جمع غير العقلاء كالنساء والامام (فاستعمالها)
يؤيد وسعت النون اخير للعقلاء طلقا ليكون استعمال تلك النون (في النساء)
اي في قول الله تعالى ايسر لهما مؤثلا (الحمل) اي لجل نحو النساء
(اي جمع غير العقلاء) اي على نحو الايام والعبور على عكس ما وجهه
في قوله تعالى غير العقلاء (اذ لانث) اي لان الاثبات وقوله

(لتفصل عهولهن) متعلق بقوله (يجرى) أى الناجزيت الاث (محرى غير
العقلاء) ولم يجر محرى العقلاء لكون عقولهن ناقصة فحصل من هذا اختلاف
ان ابنون موصوفة بجمع المؤنث على ما حقه السارح وغير العقلاء على ما حقه
الهندي تبع للرضى فهو الايام مضين بس حقيقة عند اسارح لكنها
است بثبوت وحقيقة عند اسارح الرضى لانه من غير عقلاء ولم يفرغ لمصنف
من مسائل المؤنث سمرع في بيان مسائل المتني فهل (المتني) أى الاسم الذى
يصلق عليه المتني وهو فى اصطلاح الصاة (ما) أى اسم (لحق آخره)
ولم يرجع ضمير آخره الى ما وكانت كلمة ما عبارة عن نفس المتني وكان آخره
هو التون اللاحقة احتاج لسارح الى تقدير يصح ما هو المراد فقال (أى آخر مفردة)
يعنى المراد باللاحق ما لحق آخر مفردة لا آخر المتني نفسه وهذا لتوجيه
(تقدير المضاف) بين فاعل الآخر وبين الضمير المحرر (وقدر) أى اتوجه
في تفكيح المراد انه ليس بتقدير مضاف لـ (قدر) وهو رنون مكسور
قواسم مع الواو حقه (ولعن على لـ) يرولر لى صيغة ن
ركبت من المفرد ومن المضافات ومن المفرد جر منه خارج عنه وعلى
التقدير الباقى ان المتني هو المفرد والواحق أى مجموعهم فيكون المراد بالآخر
هو آخر المتني هال الاول ان المتني كل مفرد لحق آخره الف اوياء مع نون مكسورة
ومأل الذى ان المتني اسم فى آخره الف اوياء مع نون مكسورة ثم اراد ان يبين وجه
الاحتياج الى التقدير فقال (والا) أى وان لم يقدّر المضاف وقوننا مع الواو حقه
(لا يصدق التعريف) أى تعريف المتني على فرد من افراد (لا على مثل مسلم)
أى على لفظ مسلم المراد الذى هو جزء (من) لفظ المتني الذى هو لفظ (مسلم)
ملا فى حالة رفع (ر) لفظ (مسلمين) فى حالة نصب والآخر (كما لا يخفى)
لان المضافات الى المحق بالآخر فـ (مسلمان) أى عبارة عن مفرد غير
داخل فى افراد الحدود فلا يكون تعريف منه وهو رنون مكسور
المتني عبارة عن الاسم الذى يلحق بالآخر أى بالآخر فـ (رنون)
الف اوياء فـ (لم) ان يوجد اسم يلحق به لالف (رنون) بالآخر فـ (رنون)
ولا يخفى انه لم يوجد اسم مثله فـ (رنون) يكون لى هو (رنون) والمسلمين
وكذا ناصراتا وضربا فلا يصدق تعريف على شئ ولا كل الاحتياج
الى هذين التقديرين الا عند عدم الاكتفاء بظهور المراد لا احتياج اليه عند
اظهار المراد اراد السارح ان يشير الى جواز هذا لا يتم فقال (ولو كن)
أى فى تعريف المتني (بظهور المراد لاستغنى عن هذه الكلمات) يعنى ان عبارة
المصنف ان وقعت هكذا اكن ناقصة وذا هو ظاهر هو ان يكون فى آخره الف

ونور كما عرفه الفاضل في كتاب اللب فيحيث لا يحتاج الى هذا التقدير الذين
هنا من اتكف ومعلوم انهم جعلوا المقصود الاظهر في كثير من المواضع
قرينة على الرد واعلم ان ههنا بحثا من وجوه الاول انه على تقدير المضاف
استكمل انه يصدق تعريف لثني حيثذ على نحو مسلمون ومسلمين لانه يصدق
عليه انه مالحق آخر مفردة واوايا مع انها جاع لامسي فلا يكون تعريف مانعا
واجيب عنه بغير المراد بان المفردة هي ايراد ما هو مفرد للثنية كما راد به في الجمع
ما هو مفرد للجمع لا مفرد يصاق بالثنية لانه لا يقابل الثنية وعلى ما يقابل الجمع
عنه لا يصدق بالثنية لانه لا يقابل الجمع بالثنية لانه لا يقابل الجمع
كما لا يصدق بالثنية لانه لا يقابل الجمع بالثنية لانه لا يقابل الجمع
والثنية لا يصدق على نحو مسلمون لانه لم يلحق بمفردة الف دون لان مفردة
من حيث ايراد جمعها بس بمفردة المثنى انما هي على تقدير قوا المع لواحقها يصدق
على المثنى ان يصدق لانه بالاضافة في نحو مسلمة لانه على هذا التقدير يكون
المثنى مجموع المفرد والالف واوايا والثون والاثون في مثل هذا المثنى واجيب عنه
بان المراد به اصل الوضع وحذف الثن عند الاضافة لانه في كونها جزءا من الدال
لانه كالترسيم وقد اجيب عنه بان الثن مفردة ورد بان الثن في حال الاضافة
كثونين فكما ان تقدير ثن مع اضافة كريك لا تقدير اثن مع اضافة كريك
فان كان ثن في الحركة لانه قد يس مع اضافة ر في لسان الثون والحركة
توجد مع التركيب مع ما دللنا ان الالف فانها توجب لتركيب
وهو معنى جمع هو معنى حركة والثنون كما في الامتحان وسيجي
في كثر من راجع ما جده من جعلها عوضا عنها الباء ان الاستعانة من
انكسرت على تقدير الاكثف يظهر المراد انما يتم اذا لم يكن في التعريف
الحرف كالمكان في عبارة اللب متن الامتحان اما على عبارة المصنف
حيث ادخل الحرف في كثر يظهر المراد قرينة له نظر الا ان راد من قوله
الحق انه على وجه الحق على ان يكون في قبيل ضيق في البر فقوله (الف)
بارفعنا من خلق وشراسد رتبة وله (حالة ارفع) اي في حالة كونه المثنى
مفردة لانه ارفع في قوله (اوايا فتوح) لنفسه بم المحدود يعني المثنى
منه ما كان آخره الف ههنا كما كان مرفوعا والاخر مالحق آخره باء
وهو ما كان منصوبا ومحروفا كما فسره فيما سيجي ولا كانت الباء مشتركة
بينين الجمع اذ ان يحزر عن التي في الجمع بقوله مفتوح (ما قلها) ثم اراد
ان يفسر بفتح (ي مفتوح حرف) فقوله حرف ففسره او قوله (كان)
منه لانه قد فسره بفتح (ي مفتوح حرف) فقوله حرف ففسره او قوله (كان)

ذلك المفرد وقوله (في العدد) ببيان لوجه التشبيه المتفهم من قوله منه بمعنى
 ان المراد بالمثله بين المفرد وبين ما انضم اليه من مفرد آخر حتى يكون مجموع
 منهما معنى هي الماثلة في العدد (بمعنى) بالعدد هو العدد (واحد) وقوله
 (حال كون ذلك المثل) اشارة الى ان قوله (من جنسه) حال من قوله منه وقال
 في العرب ان قوله من جنسه صفة لانه ولا يجوز ان يكون حالا لانه على تقدير
 كونه طرفا مستقرا حالا يحتاج الى عامل فكون معنى التحقيق لمستفاد من لفظ
 ان عاملا لها مخالف لما سمع من العرب انتهى وقوله (اى من جنس مفردة)
 اشارة الى ان ضمير جنسه راجع الى المضاف المقدر في التعريف وايضا اذا لم يقدر
 المضاف يكون راجعا الى ما اكمله ولما كانت المجانسة بين شيئين تطلق على
 معنى ان هذين الشيئين يكونان تحت مفهوم واحد اراد السارح ان يبين انهما
 مجانسان (باعتبار دحوله) اى دخول كل واحد من المفرد ومما هو مماثلة اى دخول
 المماثل (تحت جنس الموضوع له بوضع واحد) وقوله (المسترك) بالجر صفة للموضع
 بمعنى ان المفرد وللفرد الذى ضم اليه داخلان تحت المفهوم الذى يسترك
 (بينهما) اى بين المفرد وبين ما ضم اليه من الافراد مثلا اذا قلنا مسلمان ومسلمين
 ففيه فردان احدهما الفرد الذى لحق به الالف والنون والياء والنون وهو
 مذكور بجوهره والثاني الفرد الاخر الذى دل عليه المجموع وهو غير مذكور
 بجوهره وكل منهما داخلان تحت مفهوم المسلم الذى هو عاقل يقل الاسلام
 وهو مفهوم مشترك بصدق على ككل منهما بطريق الحقيقة وفي العظام
 ان قد له تحت جنس الموضوع له بشكل يمثل اسدين بمعنى شجاعين فانهما
 لم يدخلتا تحت جنس الموضوع له اى الاسد بل تحت جنس المراد بالاسد وهو
 الشجاع وكذلك ابوان على ما بينه فان التثنية باعتبار ارادة المسمى بالاب
 وهو ليس المرصو له الاب فيمنع ان يقار باعتبار دحوله تحت المرادة ولا يمس
 ان يقال المراد بالموضوع له اعم من موضوع له حقيقة او حكما او معنى المجازى
 في حكمه ويجعل ما ذكره في التقرين والابوين كاشفا عنه انتهى واعلم ان تفسير
 اشرح المماثلة بقوله في العدد بمعنى في الواحد بـ الواحد قول المصر حيث زاد بعد قوله
 مثله قوله من جنسه واولم يفسر بهذا كان قوله من جنسه زائدا مستدرا كالان اسم
 الجنس المفرد النكرة حامل للمعينين احدهما الوحدة وا في الجنس ولما زاد بالمثلة
 المماثلة في العدد بقى المماثلة في الجنس فاماده بقوله من جنسه ثم اشار الى السبق
 الآخر بقوله واوار بد بقوله مثل ما اى اراد به الاسم المفرد الذى (بماده) اى بمثل
 المفرد (في الوحدة والجنس جيبا لاستغنى) اى كل التعريف مغنيا (عن قوله
 من جنسه) لكونه مستلزما امر لفظ مثله ثم اراد به بعض اقواله (وقوله)

اى قول المص (لبدل) ليس بقيد مدخل ولا يخرج بل هو (اشارة الى فائدة
 لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد) وهى المعنى الذى فهم من لحوق الالف
 او الياء والنون (و) ايضا هو اشارة (الى انه لا يجوز تنبئة الاسم باعتبار معنيين
 مختلفين) بان يكون لفظه موضوعا لمعنيين مختلفين بالنسب بوضعيين مستقلين
 مثل القمر فانه لفظ واحد موضوع للطهر والحيض بالوضعيين ولا يجوز تنبئة
 القمر (فلا يقل قرآن و يراد بها) اى لفظه قرآن (الطهر والحيض) يعنى بان يراد
 باحد فردى هذه التنبئة معنى الطهر وبالاخر معنى الحيض) اذ ليس هناك المعنى
 الموضوع له بوضع واحد حال كونه مشتركا بينهما كما فى الرجلين والقمرين
 لان الموضوع له ههنا متعدد بعدد اوضاعهما لان القمر وضع للطهر ووضع
 ايضا بالوضع الآخر للحيض بخلاف الرجلين والفرسين لان الرجل والفرس
 مثلا وضعا لمعنى مشترك بين افراد الرجل والفرس بوضع واحد (بل يراد بها)
 اى بل يجوز ان يقال قرآن و يراد به هذه التنبئة (طهران او حيضان على
 الصحيح) اى عند مذهب الجمهور من مذهب الحنفية (خلافا لبعضهم) ثم انه
 لما ورد النقض عليه بسبب التغليب اراد السارح تقرير ذلك النقض ثم تقرير
 جوابه فقال (فان قلت هذا) اى هذا الكلام الذى تقرره وهوانه لا يجوز تنبئة
 الاسم باعتبار معنيين مختلفين (بشكل) اى ينقض (بالابوين) اى لا يجوز
 اطلاق لفظ الابوين للاب والام) اى من حيث يراد به الاب والام (و) ينقض ايضا
 (بالقمرين الشمس والقمر) فانه ثنى فى الاول باعتبار تغليب الاب على الام اشرفه
 وفى الثانى باعتبار تغليب القمر على الشمس لكون القمر مذكرا والشمس مؤنسا
 سماعيا وكذلك سائر باب تغليب كالقمرين كما استعرف ما فيه وانما ينقض به
 لصدق هذا الكلام عليه مع تخلف الحكم (فانه ثنى الاب) ههنا (باعتبار معنيين
 مختلفين هما) اى ذلك المعنيان احدهما (الاب و) الآخر (الام) مع انه يجوز
 ذلك وشايع فى الكلام (وكذلك) فى تقرير النقض انه ثنى القمر باعتبار معنيين
 مختلفين هما) اى ذلك المعنيان احدهما (القمر و) الآخر (الشمس قلنا)
 فى جواب هذا النقض بجمع الجريان وصدق هذا الكلام عليه بان نقول لان سلم
 ان الاب والام والشمس والقمر معان مختلفة حتى لا يجوز التنبئة فيهما لانه (جاز
 ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما) اى بين الاب والام
 وكذلك جاز ان يجعل الشمس مسماة باسم القمر (ثم يؤل الاسم) اى اسم الاب
 (يعنى المسمى به) اى يعنى من سعى بالاب (ليحصل مفهوم) وهو من يسمى
 بالاب يتساواهما) اى هذا المفهوم الذى يشمل الاب الحقيقى والاب الادعائى
 الذى هو الام فاذا كان الامر كذلك (فيتجانسان) اى فيكون الاب والام اللذان

يصدق عليهما مفهوم من يسمى بالاب جنسا واحدا فاذا كانا من جنس واحد
(فيثني) اى فيجوز ان يثنى (باعتباره) اى باعتبار جعلها كالاب ادعاء (فيكون)
اى فيجوز ان يكون (معنى الابوين) معنى (المسمين بالاب وكذا الخال في الشمس
بانسبة الى القمر) اى بان يعتبر الشمس قرا و يطلق عليهما اسم القمر ادعاء
فيكونان داخلين تحت مفهوم من يسمى بالقمر ثم اورد على هذا الجواب بابطال
السند بدليل لازم التناقض فقال (فان قلت) ان بين التأويل في مثل الابوين
وبين عدم جواز التثنية في مثل القرين تنافيا لانه لو جاز اعتبار هذا التأويل
في مثل الابوين (فليعتبر مثل هذا التأويل في القرء ايضا) بل هو اولى لانه
في الاول احتاج الى ادعاء كون الام ابا وانه في مثل القرين (بلا احتياج الى ادعاء
اسميته للطهر والحيض) اى الى ادعاء الاسمية لاحدهما بان يكون اسم القرء
موضوعا لاحدهما كما في الاب ويكون الآخر ادعاء (فانه) اى لان اسم القرء
(موضوع لكل واحد منهما) اى من الحيض والطهر (حقيقة) لادعاء والحقيقة
اقوى من الادعاء في جواز الاطلاق (وليأول) اى وليأول مفهوم انقرء بهذا
الاعتبار (بالسمي به) اى بالقراء (ليحصل به مفهوم يثنوا لهما) اى الحيض والطهر
(فيثني باعتباره) اى باعتبار هذا التأويل ويقال قرآن بمعنى الحيض والطهر
(قلنا) اى في جواب هذا الابطال يمنع ملازمة الشرطية الفسائلة بانه لو جاز
الاعتبار هناك للزم جوازه ههنا بانه لان سلم لزوم هذا الجواز لانه (لاشبهة في صحة
هذا الاعتبار لكن الكلام) ليس في هذا بل (في جواز تثنيته) اى في أنه هل
يجوز التثنية (بمجرد اشتراك اللفظي بينهما) اى بين الاسمين (وهو) اى هذا
الجواز (الذى اختلف فيه) بين المص وغيره من الأئمة والمص اخذ
عدم جوازه) بدليل انه لم يوجد مثله في كلامهم بالاستقراء والجزوى والاندلسى
وابن مالك اخذوا جوازا تثنية بمجرد الاتفاق في اللفظ دون المعنى قال الاندلسى
يقال العيان في عين الشمس وفي عين الميزان (و) قوله (بهذا الاعتبار) متعلق
بقوله (صح) والتقديم للعصر والمراد به تقرير مذهب المصنف يعنى ان المص
لم يجوز تثنية الاسم وجعه بمجرد الاشتراك في الاسم كل حكمه بانه صح (تثنية
الاعلام المشتركة حقيقة) نحو زيد (او ادعاء) نحو عمرين (وجعهما) اى والحكم
بصحته جمع تلك الاعلام انما هو باعتبار معنى يشترك بينهما كالسمي به حتى يكون
الاشتراك معنويا لالفظيا (فزيد مثلا اذا كان علما) فقوله فزيد مبتدأ وقوله
(لكثرة) اى لكثرة الاشتراك متعلق بقوله (يؤل بالسمي بزيد) يعنى ان صحة
قولنا زيدان وزيدون مثلا انما هي لاشتراك كل من الاشخاص التي وضع لفظ
زيد لها باوضاع متعددة في المفهوم الذى هو من سمي بزيد لانها مشتركة

في لفظ زيد كما في مختار المخالفين المصنف وانما احتاج الى هذا التأويل والاعتبار
 لكون الاعلام كثيرة الاشتراك في التسمية فيقول اولا بالمسمى زيد (ثم يثنى
 ويجمع) هذا حال الاعلام المشتركة حقيقة واما حال الاعلام المشتركة ادعاء
 فقره (وكذلك عمر اذا صار علما ادعيا لابي بكر) فقوله اذا صار ظرف لقوله
 (يؤل بالمسمى بعمر) يعني ان صحة قوله عمرين مثلا انما هي لاطلاق لفظ عمر
 على ابي بكر ادعاء فصل من هذا الاطلاق شخصان مسمىان بعمر احدهما
 حقيقة والاخر ادعاء (ثم يثنى) فيقال عمرين (ويجمع) وهذا الاعتبار انما هو
 نسبة كسر الاستعمال فقط وكفاية هذه الامة في الاعتبار مشتركة بين الاعلام
 المشتركة وبين اسماء الاجناس (ورده بعضهم) اى قال بعضهم ان بين الاعلام
 المشتركة وبين اسماء الاجناس فرقا لان في الاعلام المشتركة علتين احدهما
 كثرة الاستعمال والثانية كون الحقة مطلوبة فيها (ولهذا قال) ذلك البعض
 (الاولى ان يقال الاعلام) وقوله الاعلام متدا و قوله لكثرة استعمالها وكون
 الحقة مطلوبة فيها (متعلق بقوله (يكتفى) وقوله (لتثنيها) اى لصحة جملتها
 مئة متعلق بقوله يكتفى وقوله (وجعها) اى لصحة جملتها مجموعة عطف
 عليه وقوله (مجرد الاشتراك) بالرفع على انه فاعل يكتفى يعنى انما يكتفى بمجرد الاشتراك
 اى مجرد الاشتراك في اللفظ والاتفاق (في الاسم) في صحة ثبوت الاعلام ووجهها
 كثرة استعمالها وكون الحقة مطلوبة فيها فلا يحتاج الى اعتبار معنى مشتركة بينهما
 كما في التكلف المصنف (بخلاف اسم الاجناس كالقرء) فانه يشترط فيها
 الاشتراك في معنى ايضا فلذا لا يثنى القرء فيحتاج الى اعتبار معنى يشترط بينهما
 (فعلى قول هذا البعض) اى البعض انما يكتفى بمجرد الاشتراك في الاسم
 (يثنى ان لا يذكر في تعريف التنية قوله من جنسه) بخلاف المصنف لانه غير
 قائل بكفاية ذلك بل يشترط عنده اشتراك كل من افراد التنية في معنى وان كانت
 علما كما عرفت ثم اراد الشارح ان يذكر مقدمة قاله المصنف من قوله والمقصود
 الخ فقال (ولما كان آخر الاسم المفرد الذى لحقه علامة التنية في بعض المواد)
 وقوله (مما) خبر كان اى مما وقع آخر الاسم المفرد في مادة من المواد من
 الاخر الذى (يتطرق اليه التغير) لحكم فن التصريف من كون آخره الفسا
 مقصورة او ممدودة حيث يتمتع مع وجودهما الحاق الالف (اراد المصنف ان
 يبين حكمها) اى حكم المفرد الذى اراد ثنته مع انه (يتطرق) ويعرض (اليه)
 الى ذلك الاسم (التغير) وانما خص بيان حكم ما يتطرق اليه التغير ولم يتعرض
 لحكم ما وراءه (لان حكمها) اى حكم المفرد الذى (وراءه) اى وراء حكم ما يتطرق
 اليه التغير (يعلم من تعريف التنى) لكون ذلك الاخر قابلا للحركة التى اقضتها

الالف بغير تغيير يقتضيه فن انصرف (فقال) لاجله (فالقصور) وهو
 مبتدأ والجملة الشرطية بعده وهو قوله ان كان الفه عن واو وهو ثلاثى قلبت
 واواخيره يعنى وحكم القصور ولما كان القصور فى اصطلاح الخويسين مشتركا
 بين الاسم الذى اشتق على الالف المقصورة وبين ذات الالف التى لبس بعدها
 همزة تقتضى مدها فسر الشارح بقوله (اى الاسم المقصور) للايدان بان
 المراد به ههنا هو المعنى الاول بقرينة كونه مذكرا لانه لو اريد به المعنى الثانى اقل
 والمقصورة ثم عرف الاسم المقصور بقوله (وهو) اى الاسم المقصور
 فى اصطلاحهم (ما) اى الاسم الذى (فى آخره) اى يقع فى آخر ذلك الاسم (الف
 مفردة) اى غير مقرونة بهمزة كحمراء (لازمة) اى غير زائدة كالالف الذى
 فى آخر زيد فى نحو ضربت زيدا اذا وقفت عليه ولما كان القصير فى اللغة يطلق
 على ضد المد وعلى الحبس وعلى ضد الطول فى نحو زيد قصير اراد الشارح
 ان يبين ان المناسبة بين المعنى الاصطلاحي وبين المعنى اللغوي يحتمل المعنيين
 الاول فقال (وتسمى) اى ذلك الاسم (مقصورا لانه ضد المدود) اى ضد
 ما فى آخره الف ممدودة فيكون حينئذ من الاضداد (او) اى او يسمى مقصورا
 (لانه) اى لان ذلك الاسم (محبوس عن الحركات والقصر) فى اللغة هو
 (الحبس) وقال المصمم ولك ان تجعله مأخوذا من القصر على وزن الغب بمعنى
 خلاف الطول فان المدود طويل بالنسبة الى المقصور يقال قصر ككرم فهو
 قصير وقصره كضربه جعله قصيرا كل ذلك فى القاموس انتهى واشيرنا اليه
 آنفا ايضا (ان كان الفه) اى الف الاسم المقصور وهو بالرفع اسم كان وانما زاد
 الشارح قوله (منقلبة) للاشارة الى ان قوله (عن واو) خبر لكان وتذكير
 كان لكون لفظ الالف مذكرا وانثى منقلبة للاشارة الى جواز اعتبار
 التأنيث فيه باعتبار كونه كلمة وفيه اشارة الى انه ان اسند الى الظاهر يختار
 التذكير فى امثاله كما اختاره المص وان اسند الى الضمير يختار التأنيث فيه
 كما اختاره الشارح فى قوله منقلبة لكونه مستندا الى الضمير الذى يرجع الى الالف
 ولما كان الانقلاب عن الواو على نوعين احدهما ظاهرا والاخر غير ظاهري فسر
 بقوله (حقيقة) ليكون اشارة الى انه مستعمل على النوعين يعنى سواء كان انقلاب
 الالف عن الواو انقلابا عنه فى الحقيقة بان يكون انقلابه عنه ظاهرا (كصوان)
 ثنية عصا اسم ما يعتمد عليه من الخشب او غيره وانما عرف كون اصله واوا
 لانه لم يرسم بالياء ولم يسمع فيه الامالة (او حكما) اى سواء كان انقلابه عنه
 فى الحكم اى فى الاثر المترتب على كونه واويا (باركان) ذلك الحكم بطريق
 كون ذلك الالف (مجهول الاصل) اى لم يعرف كون اصله واوا واويا ولم يعمل

اى ولم يسمع من نغاتهم امالته فانه ان سمع فيسه الامالة الحق باليساقى لان الامالة
 امارة الياء (كالوان) بكسر الهمزة وباء اللام المفتوحة ثنية الى بكسر الهمزة
 وباء اللام المقصورة وهو اسم مقصور وان كان اصله من الحروف الجارة فان المراد
 ههنا استعماله (في المسمى) اى فى الشخص الذى سمي (بالي) يعنى كونه علماله
 لاقى استعماله فى اصل وضعه فانه حينئذ لا يثنى وفى حاشية العصام انه يثنى
 ان يقول ولم يعمل او اميل وكان لامالته سبب غير انقلاب الالف عن الياء فان الرضى
 شرطه فى قلب عديم الاصل ومجهوله بان يكون مما سمع فيه الامالة ولم يكن هناك
 سبب الامالة غير انقلاب الالف عن الياء انتهى يعنى اذا كان لامالته سبب
 غير انقلاب الالف عن الياء كالربوا فانه اميل لكن سبب امالته كسر الراء
 انتهى قلبه فهو حينئذ واوى حكما وان كان مما اميل ولما كان هذا الحكم ليس
 على اطلاقه بل بشرط كونه ثلاثيا قيد الانقلاب المذكور بقوله (وهو ثلاثى)
 وفسره الشارح بقوله (اى والحال ان ذلك المقصور ثلاثى) للاشارة الى كون
 الواو للتحل والى ان الجملة حالية من الضمير المجرور فى اللغة الراجع الى الاسم
 المقصور اى حال كون ذلك المقصور ثلاثيا ولما كان الثلاثى يطلق على الثلاثى
 المجرد وعلى الثلاثى الاعم من المجرد ومن المزيد فيه ففسره بقوله (اى غير ما فيه
 اربعة احرف فصاعدا) يعنى ان المراد به ههنا هو الثلاثى المجرد المقابل للرابعى
 والخامس للاثلاثى الاعم وقوله من فى (من الرابعى) بيانية لما فى قوله غير ما يعنى
 ان اراد بما فيه هو الرابعى اى المجرد (والثلاثى المزيد فيه) وهو شامل للرابعى
 المزيد على الثلاثى وللخماسى والسادس المزيدين عليهما وقوله (قلبت)
 جملة جزائية يعنى ان كانت حال المقصور كما ذكر فتحكمه اذا اريد ان يثنى ان تقلب
 (الفه) (واوا) يمكن الحاق الف التثنية وانما قلت واوا (اعتبارا) اى للنظر
 (للاصل) الذى هو اصله (حقيقة) اى فى الحقيقة (او حكما) اى وفى الحكم
 كما مروى فى نسخة لاعتبار الاصل باظهار اللام حينئذ يستقيم عطف قوله
 (وخفة الثلاثى) بالمرعطف على قوله لاعتبار واما على النسخة التى لبس
 فيها اللام فيحتمل ان يكون بالتصبي على انه معطوف على قوله اعتبارا وان يكون
 محرورا معطوفا على قوله للاصل يعنى انقلاب الفه واوا للنظر الى اصله الذى
 هو الواو مقطوعا وموهوما واختصاص ذلك الحكم بالثلاثى لكون الثلاثى
 خفيفا بالنسبة الى ما فوقه من الرابعى فصاعدا وهذا التحفيف ملابس (بخلاف ما)
 اى بخلاف المقصور اذى هو (فوقه) اى فوق الثلاثى فى ان يكون اكثر حروفا
 (حيث لا يرد) اى لانه لا يرد الواو ولا يقلب الالف (فيه) اليه لانه لو لم يرد الالف
 الى اصله اجتمعت الانفان فوجب حذف احدهما فلبس بالمفرد ولا يقال

يفرق بينهما بنون التثنية لا نقول حال الاضافة تسقط النون ايضا (لمكان
 الثقل) اى للممكن النقل وثبوتها فيما كان زائدا عليه لكونه اكثر حروفا وقوله (والا)
 عطف على قوله ان كان (اى وان لم يكن) ذلك المقصور (كذلك) اى كما ذكر
 وذلك (بان كان الفه) اى كونه مخافا بطريق كون الف ذلك لمقصور (منقلة
 عن ياء) وذلك الانقلاب اما بان يكون اصله ياء (حقيقة كرحيان فى رضى)
 لان الالف التى فى آخر كلمة رضى منقلة عن ياء فى الحقيقة ومعلوم الاصل (و)
 يكون اصلها ياء فى الحقيقة بل يكون اصلها ياء (حكما) اى فى الحكم (بان كان)
 يعنى ان يكون المقصور يائيا فى الحكم اتماما بسبب كون المقصور (مجهول الاصل)
 اى لم يعرف له اصل من الواو والياء وذلك فى الممكن الاصل كخسا بمعنى قرد
 (او عديمه) اى كان سبب كونه حكما كون اصله معدوما وذلك بان لا يكون
 منقلة عن واو او ياء بل هى اصلية كتنى وعلى من الحروف الجارة فان الالف
 فى الاسماء العربية البناء اصل كذا فى الرضى وقوله (وقداميل) جملة حالية من قوله
 مجهول الاصل اى ان كان مجهول الاصل او عديم الاصل حال كونه ممالا وقوله
 كتيان مثال لما هو معدوم الاصل ممالا وهو فتح الميم والله بعدهما مفتوحة
 وبعد الياء الف اى وتقول متيان بقلب الف مفردة ياء (فى متى) اى فى تثنية متى
 فانه معدوم الاصل وقداميل فى قراءة متواترة واليه اشار بقوله (حيث جاء متى ممالا)
 اى وقد جاء مفردة الذى هو اسم متى بالامامة واما الى وعلى من الحروف الجارة
 واركانا مكتوبتين بالياء لم يكن لم يرد فيهما الامالة ولم تكونا مثل متى وقوله (او كان)
 عطف على قوله بان كان يعنى ان الداخلى فى الحكم الذى يثبته بقوله والا هو ما كان
 الفه مقلوبة عن ياء حقيقة او حكمه او المفرد الذى كان مبني (على اربعة احرف
 فصاعدا) اصلية كانت الالف كالف الاعلى والمصطفى فن الفهما اصلية
 لان كلمة الاعلى اسم تفضيل مبنى على اربعة احرف واخره افعال ككلمة المصطفى
 اسم مفعول مبنى على الالف ولكن الفهما ليست بمقلوبة عن ياء فان الاعلى من
 العلو والمصطفى من الصفوة وهما واويان (او زائدة) سواء كانت الالف
 التى فى آخر هذا الرباعى زائدة (كحلى) فان نفعه حرف سائيت وليست من
 الكلمة وقوله (قبليات) جملة جرائية لقوله والافاق تدبر (اى فافه مقابرة بالياء)
 يعنى ان كانت حال المفرد المقصور كذلك فيقلب لغه فى التثنية ياء فيقال
 رحيان ومتيان واعليان ومصطفيان وقوله (اعتبارا لا اصل) يسان لوجه
 انقلابه بالياء فى النوعين وعلة لقوله فافه مقابرة وقوله (فيا اصله الباء حقيقة
 او حكما) متعلق بقوله اعتبارا يعنى ان وجه الانقلاب فى المفرد الذى كان اصل
 الفه ياء حقيقة او حكما هو الاعتبار بالاصل والرجوع اليه وقوله (وتخفف فسا)

سطف على قوله اعتبارا اى وجه الانقلاب (فيما زاد على ثدئة احرف) هو
 التخفيف كما عرفت ولما فرغ من حكم الالف المقصور شرع في حكم الممدود اذا
 اريد تثيته فقال (و) (الاسم) (الممدود) وانما اوصط الشارح لفظ الاسم بين
 المعطوف وبين الحرف العاطف للاشارة الى انه معطوف على قوله المقصور
 واعلم ان الهمزة التي في الاسم الممدود اما اصلية واما للتأنيث واما ليست كذلك
 فشرع في بيان حكمه الاول بقوله (ان كانت همزته اصلية) ثم فسر الشارح الهمزة
 الاصلية بقوله (اى غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة) يعنى ان المراد بالاصلية
 هي الهمزة التي ليست بزائدة ولا منقلبة عن همزة اصلية ولا عن همزة زائدة
 (ثبت) اى ان كانت همزته اصلية ثبتت تلك (الهمزة) على طريق الوجوب
 (في الاشهر) يعنى بخلاف ما حكاه ابو على عن بعض العرب كما سيذكره وقوله
 (لاصلاتها) متعلق بقوله ثبت يعنى ان وجه ثبوت الهمزة كونها اصلية ومثاله
 (كقراء) اى من لفظ القراء (بضم القاف وتثنية الراء) وهذا اللفظ
 اما موضوع (لجيد القراءة) اى لمن حسن تجويد القرآن (او) موضوع
 (لمتنك) اى لمن يعبد وعلى كلا الوضعين فهو مأخوذ (من قرأ اذا تنسك) يعنى
 انه يقل قرأ فلان اذا تعبد بقراءة القرآن فتكون لكلمة مهوزة اللام فالهمزة
 من جوهر الكلمة وقال العصام ان هذا سهو وفي القاموس القراء ككان الحسن
 اقراءة وجهه قراؤن لا يكسر وكرمان انما سلك المتعبد كالقارى والمتقري
 وجهه قراؤن وقوارى انتهى وعلى كل من التقديرين ليست همزته
 زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة فتكون اصلية واذا اريد ان تثبت فيقال
 قرأ آن ثم اراد ان يبين غير ما هو الاشهر فقال (وحكى ابو على) يعنى السمراني
 عن بعض العرب قلها) اى قلب الهمزة الاصلية في تسينه (واوا نحو قراوان)
 وهذا خلاف الاشهر وان كان مشهورا في نفسه ثم شرع في بيان الحكم الثاني بقوله
 (وان كانت) (الهمزة) (للتأنيث) ثم فسر الشارح بقوله (اى منقلبة عن ا ف
 اتأنيث) للاشارة الى ان قوله للتأنيث خبر كانت والى ان معنى كون الهمزة للتأنيث
 انها منقلبة عن ا ف اتأنيث لان الهمزة ليست بموضوعة للتأنيث بل هي
 منقلوبة عن الحرف الذي للتأنيث وهو الالف (تكمره) يعنى مؤنث اجتر
 (فان اصلها) اى اصل كلمة حراء (كان) اى ذلك الاصل (حرا بالفين) ثم
 فصل الالفين بقوله (احدهما للمد في الصوت) يعنى ان كلا الالفين ليسا للتأنيث
 بل الالف الذي بعد الراء ليس بل لاعتنى بل مجرد رفع الصوت وده (والذنية)
 اى لالف ثنائية موضوعة (للتأنيث فقلبت) الالف (الذنية) التي للتأنيث
 (همزة) لا لزوم احتياج الساكنين او لغيره بل (لوقوعها) اى لوقوع تلك

الالف (طرفاً) أى فى آخر الكلمة حال كونها (بعد لف زائدة) وهى لالف
 الاولى كما ان الواو ياء اذا وقعت بعد الالف الزائدة تقلبان همزة فائدة لالف
 اذا وقعت بعد الالف الزائدة تقلب همزة وقوله (قلت واوا) جملة جزئية
 لقوله ان كانت للتأنيث يعنى ان الاسم الممدود ان كانت همزة للتأنيث قسبت
 تلك الهمزة فى تأنيثه واوا على طريق اليجناس (فيقول فى تأنيثه جراء
 جراوان) وانما قلبت واوا ولم تجعل ثانية كما فى الاصلية ولم يحذف فيها الامر ان
 كما يحذف (لان الهمزة) مطلقاً (حرف ثقيل) لسكونها من اقصى الخسفى
 الذى لا يخرج بعده . ولكونها من الحروف الشديدة ولذا تبدل فى الاكثر وتسهل
 وبعد الحرف الذى قبلها ان كان حرف مد ويسكن ان لم يكن كذلك وقوله
 (من جنس الالف) اما حال من الضمير الذى فى افظ ثقيبن او خبر بعد خبر يعنى
 انها حرف ثقيل حال كون ذلك الحرف من جنس الالف او حرف ثقيل كان
 من جنس الالف ومعنى كونها من جنس الالف ان الهمزة اما لالف متحركة
 او ساكنة تبدل على الاول ان الالف اذا تحركت به سبب همزة كج فى جراء
 وانما اختار ذلك لان مجرد كونها حرفاً ثقيلاً لاوجب ذلك لتب من قوله
 (فينبغى ان لاتقع بين الالفين) مفرع عليه يعنى اذا كانت الهمزة كذلك فوجب
 ان لاتقع تلك الهمزة بين الالفين احدهما الالف الممدودة والثانية لالف استثنية
 ولما توجه عليه ان حال الهمزة الاصلية كذلك فلم تثبت تلك وقبضت هذه اراد
 ان يشير الى علة تقتضى القلب ههنا فقال (مع انها) أى مع ان همزة التأنيث (غير
 اصلية) فان علة اثبتت هى كونها اصلية فلما افقدت علة اثبتت وقعت
 علة لانتقال وقوله (والواو اقرب) جملة حالية واسارة الى علة وجوب الانتقال
 الى الواو يعنى والحل ان الواو اقرب (الى الهمزة من الالف لثقلها) أى لثقل الواو
 بانفسه انى اليك ست الواو . جملة واشتركا فى الثقل بخلاف الالف لثقلها
 بحرف بالتسبة الى الواو وهذا بين لعلة ان الواو اقرب من الالف وقوله (وبها
 قلبت) تأييد لافريقية (الواو الى الهمزة) يعنى كون الواو اقرب من الهمزة من الالف
 يعنى اذا وقعت فى اول الكلمة مضومة قلبت الواو ليهـ (فى مثل ففت) من ففعل
 (و) فى مثل (اجوء) من الامعاء والمراد من امعاءهم ان تكون الواو مضومة فى
 اول الكلمة فان اصل الاول وقت وهو ما مضى مجهول من التوقفت وهو مثال واوى
 واصل الثانى وجوه جمع الوجه ولكن الاغلب فى الاول الهمزة وفى الثانى الواو ولما
 اختار المصنف مذهب الجمهور وهو قلب الهمزة لم تأنيث الواو وجوبا وفيه مذهبان
 آخران من غير الجمهور اراد اسدح لبيتهم فقط (وربما صححت) يعنى ان
 من بعض ثبوت تلك الهمزة كما ثبتت فى الاسماء (فتنين) فى تأنيث جراء (جراآن)

[illegible]

اى حكم صاحب هذه الترجمة (بشتهره) حيث قال لكن المسهور وقوله (غير
 ما وقع) بالنصب صفة لقوله اربعين فاجدنا ترا غير الاثر الذى وقع (فى شرح
 الرضى) وقوله (من انه) بيان لما اى الواقع الذى وجدناه فى كلام الرضى هو انه
 (قد تغلب المبدئة من اصل) وقوله تغلب انما ينبنى عن ضعف هذا الوجه لاعت
 قوته وشهرته كزعمه صاحب الترجمة يعنى انه اذا اريد ثنية ما فى آخره هبرة ليست
 باصية بل مبدئة من اصل آخر سواء كان ذلك الاصل واوا او ياء قد تغلب تلك
 المبدئة (ب) ودرج بـ كـ رضى نعم قل الذاريح (وهذا) اى قوله المبدئة
 من اصل رضى من سبكون هذا الاصل واوا) نحو كساء (ارياء) نحو راء فيكون
 الحاصل من ذهب الائمة وجهه الاول لا يثبت والتى قامها واوا سواء كان
 اصلها واوا او ياء وهما انوجهان اللذان ذكرهما المصنف والوجه الثالث
 وهو الذى ذكره الشيخ رضى بقوله وقد تغلب وادعى صاحب الترجمة شهرته وهو
 انه ان كان اصلها واوا تغلب اليه فقط وان كان ياء تغلب ياء كناية وادعى
 السارح بالنفل عن كلام الرضى واما لمحتشى العصام عصمه الله عن الآتام
 فقد نقل عبارة كل من لفصل وغيره حيث قال كتب يعنى السارح فى الحاشية
 فعارة لفصل هكذا وما فى آخره هبرة لا يخلو اما ان يسبقها الالف او لا فى سبعة
 الالف على راسد اصبر كقراء ومقدمة عن حرف اصلى كـ رداء وكساء
 اوز بـ فى حكم الاصلى كقراء ومنقلة عن الف نأيت كقراء فى هذا الاخير
 تغلب واوا غير كسر وان واقى ان لا تغلب وقد اجيز القلب ايضا
 وعبرة بفتح هكذا واما امدة فاذا كانت لا أثبت قلبت همزتها واوا والام
 تغلب سواء كانت اصاية كقراء او مقبلة عن حرف اصلى ككساء او من جار مجرى
 الصحيح وهو ان تكون لالحق كـ لباء وقد رخص فى القلب وعبارة اللب بـ وفق
 ما فى المتن هذا كلامه فى الحاشية اقول ولعل السارح اخذ عبارة الرضى لكونها
 بصيغة قد الداخلة على المضارع حيث قال وقد تغلب وهو اكثر فى افادة الضعف
 واما عبارة غيره فبقد الداخلة على الماضى فلا تفيد التثنية والله اعلم ثم شرع
 المصنف فى بيان مسألة اخرى من مسائل المنى فقال (ويحذف نونه) (اى
 نون التثنية) (لاضفة) وقد فسر السارح بقوله (اى لاجل الاضافة) بلاشارة
 الى ان اللام فيه اللام الاجاية فانه مفعول له ليحذف لان اللام فيه للتوقيت
 ان يكون مفعولا فيه كما فى العرب بم بين علت حذفها باضافته الى آخر فقال
 (انثنون) اى لان نون التثنية وقوله (انعامها مقام التثنية) متعلق بقوله
 (تخرجتم الكلبة) وجاهه توجب خبر لقوله اذ التثنية وقوله (وانقطاعها)
 بالنصب اى نقص الكلبة هو عطف تفسير التمام وقوله (والاضافة) بالرفع

عطف على النون وقوله (توجب لاتصال) محص على توجبه قوله (مترج) عطف تفسير للاتصال ايضا يعني ان بين وجود انون وبين الاضافة متصلة لان النون تقتضي الانقطاع والاضافة تقتضي الاتصال واذ احصر بين الارمين منسافة حصل بين الملزومين كذلك (فيتد فيان) اي فيساق في انون والاضافة ولم كان القيس في يث في لاسم اي آخره تاء انثيثة ان تحذف تلك لتاء وقد وقع بعض الثانية على خلاف ذلك القياس وفي باقيها على القيس اراد المصنف ان يذكر ما وقع على خلافه فقال (وحذفت تاء تانيث) ولما احتمل ان يكون هذا الحذف موافقا للقياس ومخالفاه وصفه الشرح بقوله (التي قياسها ان لا تحذف من آخر المثنى كشجرتان وتمرتان) ليكون اشارة الى ان حذفها (في خصين واليان) (على خلاف القياس) يعني ان تاء اثنيث حذف في هذين اللفظين على خلاف القياس لان القياس فيها خصية واليتار بالتاء قبل الف الثانية انكر لا وجوب (معجوار به تاء) اي اثنيث تترك التاء (فيها) اي في هذين اللفظين (على قياس نفا) اي تعفو على جود الاثبات انه قائم بنا اشارح نكتة تخصيص الاول عن هيس هذين اللفظين فقال (ووجه حذفها) اي حذف التاء (فيهما) اي في هذين اللفظين دون غيرهما (ان كل واحدة من الخصيين والايين) وان كانا مثنى لفظا ومعنى بان يكون كل منهما معسافة من العضوين المخصوصين لكنهما (لا اشتد تصالهما بالاخري) اي اتصال كل واحدة من مفرد الخصيين والايين بالمفرد الآخر من كل واحدة منهما يعني ان الخصية متصلة بالخصية الاخرى والالية متصلة بالالية الاخرى (بحيث) اي تصلا لا يلاص بحيث (لا يكن الانزعاج) اي بكل واحدة من الخصيد او الالية (بدونيه) اي بدون خصية لاخرى او الالية الاخرى وقوله (صدرتا) حوطة اي يعني ان تصالهما صدرتا اي صدرتا كل واحدة من اللفظين المذكورين (بمنزلة) اي في منزلة (مفرد) وركابته مع كونهما مثنى في منزلة مفرد يكون آخرهما بنون وواو اثنيث تدخل في الآخر والازم منه ان يقول خصيته واييه ولم تقع لتاء في الآخر على مقتضى هذا اللازم تعين وقوعها قل ان التنية وهما خلاف التاء من لته قل عرفت ان التاء في المفرد تقع في آخر وكذا في مثنى همت وهما وقع في وضا الكلمة اي في حشره (وتاء اثنيث لا تقع في حشوه) اي في حشوما هو بمنزلة لمفرد ثم نقل الشارح وحما آخر في حذفها منهما فقال (وقيل) ان اصل الاختلاف ههنا ليس منيا على نفس وعلى الاول عنيه بل هو مني على

اختلاف اللغة في مفرداتها بين الكلمتين فان فيهما لغتين احدا هما خصبة
 والية بالناء وهو الاكثر فيكون تثنيتهما خصبتين واليتين بالناء وثانيتهما
 (خصي والي) بغير ناء وهما (مستعملان وهما لغتان في خصبة والية وان كانتا)
 اى ولو كانت هاتان اللغتان (اقل استعمالا منهما) اى من اللغتين اللتين بالناء
 فيثبت تكون تثنيتهما على مقتضى اللغتين خصيتين واليتين بغير ناء فيهما
 فيكون الحذف منيا على اللغة القليلة والناء منيا على الكثيرة وهذا مراد
 هذا القائل ولكن ضعفه السارح اعتمادا على ما هو الظاهر المتبادر من كلام
 المصنف حيث قال وقد حذف ولم يقل وقد يحذف والمتبادر من دخول قد
 على الماضي ان تكون للتحقيق وهذا يشعر بان الحذف هو الاكثر وما فهم
 من قول هذا القائل مشعر بقلته ويتبين من اعادة ثم اراد السارح ان يبين نكتة
 فيما بين المسئلتين من تعابر العبارة حيث قال في المسئلة الاولى وقد يحذف بصيغة
 المضارع وفي المسئلة الثانية وقد حذفت بصيغة الماضي فقال (ولما كان حذف
 النون) اى نون التثنية في حال الاضفة (قاعدة مستمرة) فيما بين اللغات (اى)
 اى اى المصنف (في بيانه) اى في بيان حذف النون (بالفعل المضارع المقيد)
 اى الذى يفيد (للاستمرار) وهو المطلوب ههنا وهذا بخلاف حذف ناء التانيث
 في الكلمتين (اذ ليس له) اى لانه ليس لذلك الحذف (قاعدة) فضلا عن المستمرة
 (بل وقع) ذلك الحذف (على خلاف القياس في مادة مخصوصة) وهى مادة
 الخصبة والالية (فلذا) اى فلو قوع هذا الحذف على خلاف القياس (اى)
 اى المصنف (في بيانه) اى في بيان هذا الحذف (بالفعل الماضى) لكون دالا
 على عدم الاستمرار ولما فرغ المصنف من تعريف التثنية واحوالها شرع في بيان
 تعريف الجمع واحواله فقال (المجموع) اى تعريف الاسم الذى يقال له المجموع
 (مادل) ولما كان في المجموع اعتباران احدهما مجموع حروف مفردة مع الزوائد
 لتي تلحقه وثانيتهما مجرد حروف مفردة فبالاعتبار الاول تكون الزوائد حروف معنى
 اى لهما معنى تدل تلك الحروف عليه فيثبت لا يكون اسما لكونه ليس بكلمة بل
 هو مركب من كلمتين فيكون لفظا وبالاعتبار الثانى تكون الزوائد حروف معنى
 لاحروف معنى فيثبت تكون كلمة فيكون اسما كذا في شرح اللب والمراد هو الاعتبار
 الثانى بقرينة ذكر المجموع في ابواب الاسماء فسمه السارح بقوله (اى اسم)
 واورده معه لفظ (دل) لكون قوله (على) متعلما بديل يعنى ان المجموع اسم دل
 (على جملة) (آحاد مقصودة) وانما قيد السارح الآحاد بقوله جملة لئلا يتوهم
 ان استعماله في هذا التعريف كاستعماله في تعريف اسماء العدد في كونه اعم
 الآحاد جملة او تفرقة طائفة او اثنين اثنين او واحدا واحدا فدخل

في قوله ما دل على آحاد بحـ ورجل ورجلان هكذا في العصام وقوله
 (ايتعلق) تفسير لقوله مقصودة يعني على آحاد وافراد يتعلق (بهما) اي بتلك
 الآحاد (القصد) اي قصد القائل (في ضمن ذلك الاسم) يعني الاسم المجموع
 وسبغ ان هذا القيد مع قوله (بحروف مفردة) للاحتراز عن اسماء الاجناس
 وانما فسره الشارح بقوله (اي بحروف هي مادة) ليكون اشارة الى ان اضافة
 الحروف الى المفرد بيانية والمراد ان الآحاد مقصودة بالحروف التي هي مادة
 (المفردة الذي هو) اي ذلك المفرد (الاسم الدال على واحد واحد من تلك
 الآحاد) مثلا ان الرجال اسم يدل على رجل متعدد تعلق ان قصد بتغير جملة
 تلك الآحاد باسم احد مشتمل على حروف هي مادة رجل وقوله (حال كون تلك
 الحروف متبسة) للاشارة الى ان قوله (تنغيرا) حال من الحروف والى ان البناء
 للملابسة وما صفة للتغير ذكر الالبهام يعني بتغير اي تغير كان بعد كونه (بحسب
 لصورة كما اشار الشارح الى هذا التعميم بقوله (لما زيادة) اي سواء كان ذلك
 التغير بزيادة حرف واحد او حرفين و بحروف (او نقصان) كتحذف اثناء من المفرد
 (او اختلاف) يعني او كان بسبب اختلاف (في الحركات والسكنات) و سواء كان
 ذلك الاختلاف (حقيقة او حكما) كلفظ الفلك كما سيجي واما قال هذا البدخري
 الحمد لله هجان بكسر الهاء فان لفظه حال الافراد كلفظه حال الجمع يقال في مفردة
 نافقة هجان وفي جمعه نوق هجان لكن حركته في الافراد مخالفة لحركته في الجمع
 تقديرها قال الهجان حال كونه مفردا كحمار وحال كونه جمعا كرجال والاختلاف
 بينهما في الحكم لاقى الحقيقة ثم تعرض اليك رح لاعرابه وبيان فائدة قيوده فقال
 (فالجاء في قوله بحروف مفردة) وهو البناء (اما متعلق بقوله مقصودة) اي فقط
 (او بقوله دل) اي فقط (او بهما) اي او هو متعلق بقوله مقصودة وبقوله دل حال
 كون الوجه الاخير (على سبيل التذرع) بان يجعل معمول لا احدهما ويجعل معمول
 الاخير محذوف اي ملل بحروف مفردة على آحاد الحروف التي تقصد تلك الآحاد
 بحروف مفردة واعلم ان العصام رشح الاول من الوجوه الثلاثة وزيف الاخيرين
 لان مادة مفردة كما هي مادة لمفردة مادة ايضا لجمع والمركبة في اند لانية
 كما كانت للحروف كانت للهيئة ايضا كما لا يخفى والمراد بحروف مفردة اعم من
 حروف مفردة المتحق في رجال ومن حروف مفردة المتعذر كما في نسوة فانه بقوله
 مفردا لم يوجد في الاستعمال وهو نساء بضم النون على وزن غلام قال فغلة
 بكسر الفاء من الاوزان المشهور للجمع الذي مفردة على فعال بضم الفاء ثم
 قال واما ما في الحواشي الهندية من ان المراد بالآحاد اعم من الآحاد حقيقة
 كرجال او اعتبارا كسوة في جنس امرأة تليق بشي اذا من جنس الاو يقصده

اتحاد حقيقة واما انه من المجموع في تحقيق لمرد وتقديره اما في لمصام
 فعلى هذا لا مدخ للخراف في لدلالة اسفلا لا حتى يجوز تعلق الجار بقوله دل
 بل لها مدخ في مقصود انحاء استعماله (وقوله) اي قول المصنف في التعريف
 (تغير ما طرف مستقر حال من الحروف) كما سبق في تفسيره واراد به ان البناء
 يست بمنفعة بما قبلها كما في الباء الاولى ثم بين التغير بالزيادة فقال (ودخل
 في قوله تغير ما جاء سلامة يعني بهما جمع لمذكر السالم وجمع المؤنث السالم
 (لان لو وون في آخر اسم) اي في آخر الاسم الذي هو جمع لمذكر السالم
 ا. تمهيد لا ا. او عوض عن الحركة الاعرابية وانور عوض الثون وكلاهما
 من نية الاسم وليس بحدين (وكـ لالف وانه) في جمع المؤنث السالم وذا كانا
 كـ (فتعبرت كلمة) اي كلمة لمفرد (بهذه الزيادة الى صيغة اخرى) لان مفردة
 عرب بالحركة وتم باتنين بخلاف صيغة الجمع (وقوله) اي قول المصنف
 (مادل على اتحاد جنس) في التعريف (يشمل المجموع) التي هي الافراء (واسماء
 الاجناس) اي ويسمى ايضا اسماء الاجناس التي هي من الاغيار (كتر ونخل
 قالها) اي فان اسماء الاجناس اتى كتر ونخل (واراد بدل عليها) اي على الاتحاد
 (وضه) اكونه غير موضوعه له (فتد بدل) اي ولكنه بدل (عليها)
 اي على الاتحاد (استمر) فانه كما يجوز ان يدل في واحد من اتم هذا اثر يجوز
 ريقه ايضا في ثمر متعددة دائر وكذا النخل وهو شجر الثمر وقوله (واسماء
 المجموع) بانصاف على قوله واسماء الاجناس اي ويشم قوله مادل على اتحاد
 الاسماء التي هي مفردة رايته (تطلق الاعلى جباة) كرهط ونفر (وقوله
 (وبعض اسماء العدد) عطف ايضا على ما قبله يعني يشمل هذا الجنس ايضا
 بعض اسماء العدد يعني غير الواحد والاثين (كثلاثة) وهو اقل ما يجوز اطلاقه
 عليه (وعشرة) وقوله (وبقوله مقصودة بحروف مفردة) متعلق بقوله (خرجت
 اسماء الاجناس) يعني ان قوله في تعريف مقصودة بحروف مفردة بمنزلة فصل
 يخرج من تعريف المجموع اسماء الاجناس التي هي من الاغيار ولما كانت اسماء
 اجناس حاله لعينين احدهما الجنس اعني مثل الرجلية في نحو رجل والآخر
 معني لآخر (وكان قوله مقصودة بحروف مفردة مركبا من قديين احدهما مقصودة
 والاخر بحروف مفردة وكان خروج اسماء الاجناس بعينه نظرا الى التيقين
 اراد السارح ان يفصله ويسميه فقال (فاذا قصد بها) اي باسماء الاجناس (نفس
 الجنس) يعني نفس الرجلية مثلا في رجل (لا افراد) وهو بكسر الهمزة مدر
 اي كونه رايته ان قصد بها احد المعنيين الذي هو الجنس ولم يقصد المعنى
 الواحد من دون مفرد (وقوله مقصودة) يعني في بناء نوح اسماء الاجناس

بقوله مقصوده دون قوله بحروف مفردة فانها حينئذ وان دبت على آحاد لكونه
فردا مشرا وشاملا لكل من انصف بهذا الجنس لكن تلك الآحاد ليست
بمقصوده بل المقصود منها فرد من افراد هذا الجنس بل المعنى ارجسية
مثلا (واذا قصد بها) اي باسم الاجزاء (لافراد) اي كونه مفردا (استعملا)
اي على ما وقع عليه الاستعمال (فتقوله) اي فخرج اسماء الجنس من التعريف
بالفرد الآخر وهو قوله (بحروف مفردة) لان الافراد الذي قصد باسم الجنس
ليس مقصودا بحروف مفردة لانه ليس له مفرد حتى يقصد تغيير ما واما قال
استعمل لان دلالتها على معنى الافراد ليست بوضعية (وكذلك) اي وكما خرج
بقوله بحروف مفردة اسماء الاجزاء (خرجت) به ايضا (اسماء المجموع) كرهط
وقوم ونفر (واسماء العدد) نحو ثلاثة لان دلالة كل واحد منها على الآحاد ليست
بحروف مفردة اذ لا مفرد لها ولم وقع الاختلاف في اسماء الاجزاء التي يفرق بينها
وبين واحد بانه وفي اسم الجمع باسما جمع اولا ذكر انصاف ما هو الصواب عنده
من ادعاء فقال (فخوثر) والفاء للتفريع بمعنى انه فرع هذا الكلام على
تعريف الجمع يعني اذا عرف المجموع بهذا التعريف فمخوثر وركب اسم بجمع
وفسره السارح بقوله (بما عوالف رق) ومن في قوله مما يند وما وصولة وقوله
انفسار مبدأ وخبره قوله التاء والجملة صلة ما يعني المراد بنحو عمر هو الاسم الذي
يفرق (ينه) اي بين ذلك الاسم (وبين واحده) الذي هو من لفظه (التاء) يعني
من غير تغيير في لفظه فان اتم مثلا اسم جنس كما يعلق على متعددا يطلق ايضا
على واحد فاذا اريد واحد يلحق التاء بالحره فيقول تمرة (و) (نحو) (ركب)
واراد السرح لفظ نحو الاشارة الى انه مطوف على ثمر يعني ونحو ركب ايضا (٢)
اي من الاسماء التي (هي اسم جمع) وليس بجمع على الاصح) وهو مذهب سيويه
كما يبيحى ما ضرب اسم رح عن قول المصنف قوله (ل الاول) اي نحو عمر
(اسم جنس وان في) اي نحو ركب (سم جمع كالمجموعة) يعني كان لفظ الجماعة
اسم مفرد دال على الجماعة كذلك الركب اسم الجماعة الركان من غير ان يقصد
جميعه الركب عليه وانما وقعت الموافقة في الحروف اتفاقا من غير قصد وقوله
(وقد علمت انما خارجا عن حد المجموع) لاشتهار وجه التعريف يعني
ان نحو عمر ركب ليس بجمع لان الاول اسم جنس و... في اسم جمع وقد علمت
من قيود التعريف انها ايضا بجمع فتخرج انهم بجمع ثم راد... ان
بين الفرق بينهما قتل (واغرق بينهما) اي بين اسم الجنس واسم الجمع هو
(ن اسم الجنس يقع على واحد و... بين و...) كونه موصوعا على حقيقة
وكما جدت لك الحقيقة حار اطلاقه عليهما سواء وجدت في ضم فردا في دن

او افراد (بخلاف اسم الجمع) فانه لا يقع على الواحد ولا على الاثنين ولما وقع
 الاعراض على هذا الفرق باننا انكلم اراد ان يدفعه فقال (فار قيا) انكلم
 لا يقع على الكلمة والكلمتين) يعني ان قولك في الفرق بينهما بان اسم الجنس يقع
 على الواحد والاثنين متعوض لان لفظ الكلم لا يتجاوز اطلاقه على مفرد
 الذي هو الكلمة وعلى مناه الذي هو الكلمتان (وهو) اى والخال انه (جنس)
 فاجاب عنه بالرفع فقال فانه ذلك (قيل ذلك بحسب الاستعمال) يعني انه لا يلزم عدم
 اطلاقه على الكلمة والكلمتين لان مرادنا تجاوز اطلاق ما هو بالوضع وحسب الاطلاق
 عدم اطلاقه بحسب الاستعمال لم لا يجوز ان يكون عدم وقوعه عليهما بحسب
 الاستعمال (لا بالوضع) اى لا بحسب الوضع ثم ترى بالامسلاوة فقال (على انه
 لا ضمير) يعني اناسلما ان يكون عدم وقوعه على الواحد والاثنين بحسب الاستعمال
 مانعا ايضا لكن لانسلم ان الكلم اسم جنس لانه لا ضرر (في التزام كون الكلم
 اسم جمع ايضا وانما قال) اى وانما قيد المصنف قوله ليس يجمع بقوله (على
 الاصح وهو) اى والخال انه (قول سيويه) بخلاف الجمهور مع ان ذلك
 المصنف ان يذهب الى ما عليه الجمهور (لان الاخفش قال جمع اسماء الجوع
 التي لها آحاد من تركيبها كجمال) وهو جمع جل (وبائر) وهو جمع بقر (ركب)
 وهو جمع راكب وكل واحد منها (جمع) اى داخل في المجموع وقال فيمن قال عنه
 وكذا في القاموس البحر زوج الناقة والجمال التطيع من الابل مع رعايه واربائه
 والبقر اسم جنس والبقرة تقع على الذكر والانثى والهساء للواحد من الجنس
 والباقر جمعة من المرقع مع رعايتها والركب اسم لجماعة الركبان من غير ان يفسد
 جمعة الركاب عليه وانما وقع للموافقة في الحروف اتفاقا من غير قصد وهذا
 مذهب الاخفش في ان امسال هذه الاسماء التي هي من اسماء الجوع كلها داخله
 في افراد المجموع فانه يصدق على كل منها انها دالة على جملة آحاد مقصودة
 بحروف مفردة بتغيير ما واما اسماء الاجناس فاءت بدا خاتمة في الجنس عند
 الاخفش بل اتفق فيها مع سيويه (وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس) يعني
 كان اسماء المجموع داخله في افراد الجمع كذلك اسماء الاجناس داخله فيه
 لوجود مفردة فيها (كثر وثمره وفشل ومثله) يعني التي يفرق بينها وبين واحدها
 بالناء فحصل من هذا ثلاثة مذاهب الاول انهما ليسا بجمع وهو مذهب
 سيويه وهو مختار المصنف والثاني ان البعض اسماء المجموع داخله في اسماء
 الاجناس وهو مذهب الاخفش والثالث ان بعضهما داخلان وهو مذهب
 الفراء ثم ذكر مانئه الاتساق بقوله (واما اسم جنس اوجع لا واحداه من لفظه
 نحو ابل وغنم فليس يجمع بالاتفاق) لعدم وجود المفرد فيها من القساظها

شرع في بيان ماهو من الافراد وبصدق عليه التعريف فقال (ونحو فلانك)
 (١٤) اى حال كونه من الاسماء التى (الجمع والواحد فيه) اى في ذلك الاسم
 وقوله الجمع مبتدأ وقوله (متحد فيه بالصورة) خبره والجملة صلة لما يعنى ان الجمع
 الذى نكون صورته وصورة مفردة واحدة (جمع) (لصدق الخلد) اى حذا الجموع
 (عليه) اى على مثل لفظ الفلك (فان التغيير انما اخوذ فيه) اى في تعريفه قيد
 معتبر (اعم) اى والحال ان ذلك التغيير اعم (من ان يكون بحسب الحقيقة
 او بحسب التقدير) قريبة ذكره مطلقا كما فسر السارح بما ذكره فيما قبل واذا كان
 التغيير اعم وغير مختص بالتغيير الحقيقى (فضمة فلك اذا كان مفردا) اى اذا
 استعمل مفردا كما في قوله تعالى في الفلك المشحون فانه مفرد لا تصافه باللفرد
 الذى هو المشحون وقوله فضمة متبداً وقوله (ضمة فقل) خبره يعنى ان ضمة
 فاء الفلك اذا استعمل مفردا تكون كضمة القفل الذى هو وزن المفرد (واذا كان)
 اى لفظ الفلك اذا استعمل (جمعا) كما في قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك
 وجريتم بهيم فان جريتم جمع مؤنث ضمير الجمع راجع الى الفلك فيكون جمعا
 فضمته (ضمة اسد) اى جمع الاسد والحاصل ان وزن فعل بضم الفاء
 وسكون العين من الاوزان المشتركة بين المفرد والجمع ولما فرغ من تعريف المجموع
 شرع في بيان انواعه فقال (وهو) (اى المجموع نوعان) (صحيح ومكسر)
 اى النوع الاول جمع صحيح والثانى جمع مكسر (فالصحيح) اى الجمع الصحيح تارة
 يكون (لمذكرو) (تارة يكون) (لمؤنث) وانما فسر بقوله تارة ثلثا لانه
 من العطف بالواو انه يكون لمذكر ولمؤنث معا بان يكون مشتركا بينهما (ف)
 (الجمع الصحيح) (المذكر) وذلك السارح في التقدير مسلك الهندى حيث
 قدر الموصوف للمذكر وقدر بعضهم الصفة وفسره بالذكر الجمع صحيحا وكلا
 التقديرين جائز كما في المعرب (ما) اى هو جمع (لحق آخره) (اى آخره مفردة
 واو) وهو فاعل لحق وقوله (معصوم) بالرفع صفة لواو وقوله (ما قبلها) نائب
 فاعل له وقوله (في حالة الرفع) اشارة الى كون الواو علامة للرفع وقوله (او باء
 مكسور ما قبلها) معطوف على قوله واو ومكسور صفتها ايضا وكل من الصفتين
 صفة جرت على غير من همى له ولذا ذكر في الموضعين مع كونهما صفتين للمؤنث
 لوجوب الموافقة في مثلها الى ما بعدها في التذكير والتأنيث وكلمة او ههنا لتقسيم
 المحدود وهو جمع المذكر ليعنى انه على قسمين وقوله (حالى النصب والجر)
 يعنى ان كون ذلك الجمع بالياء مشترك بين الحالتين وقوله (ونون) بالرفع معطوف
 على كل واحد من النوعين اى واو ونون وباء ونون وقوله (عوضا) بالنصب حال
 من النون يعنى حال كون تلك النون عوضا (عن الحركة) فقط تارة (او التوبين

اى او عوضا عن التنوين فقط تارة اخرى وقوله (على سبيل منع الحلو) اسر
 الى ان هذه المنفصلة عازمة الحلو يعنى انه لا تخلو النون في الجمع عن ان تكون
 عوضا عنهما بان تكون الشئ آخر منهما بل واكن يجوز جمعهما بان تكون
 عوضا عنهما معا فان الجمع المذكور على ثلاثة انواع احدها المعروف باللام نحو
 الضاربين والنون فيه عوض عن الحركة فقط اذ لاتنوين في مفردة الدنى هو
 الضارب وثانيها لمضاف الى ياء التكلم نحو ضاربى اذ لا حركة في مفردة لكونه
 مضافا الى ياء المتكلم بل هي عوض عن التنوين فقط دون الحركة والثاني نحو
 ضاربين يعنى غير اللام فانها عوض عنهما في مثله لان مفردة ضارب بالحرثة
 والتنوين وقوله (مفحوة) بالرفع صفة النون وقوله (لنه ادل خفة القنمة نقل
 الواو واخنة) علة وتوجيه لكون النون مفحوة يعنى انما خفت النون في الجمع
 لتكون خفة القنمة عدلا لنقل الواو المضموم ما قبلها بخلاف النون في التثنية
 كما عرفت فيما مر وقوله (لبدل) اتمام للتعريف بذكر علته الغاية يعنى انما لحق
 تلك الواو حتى لبدل (ذلك المحوق) اى المذكور ضمنا في لحتى (او اللاحق فقط)
 بدون ملحوقه (او مع المحوق) اى او اللاحق مع المحوق (على ان معه) (اى
 مع مفردة) وانما فسر به وبقوله (الواحد من حيث معناه) (ايوحدا تة بل بينه
 وبين قوله (اكثر منه) لان مقابل الكثرة هي الوحدة لا الافراد وقوله من حيث
 معناه للاشارة الى ان الوحدة ههنا ليست بوحدة حقيقة بل المراد منها هي
 الوحدة الاعتبارية ولما ترك المصنف في تعريف الجمع المذكور التقييد بقوله من جنسه
 اراد الشارح ان يذكر نكتة لتركه ههنا فقال (ولم يقل) اى المصنف (من جنسه)
 بان يقول لبدل على ان معه من جنسه اكثر منه (اكفاء) اى لارادة الاكتفاء
 (بما) اى باللفظ الدنى (ذكر) اى ذكره (في التثنية) يعنى ان قيد من جنسه كما هو
 لازم في التثنية لازم ههنا كذلك لكن تركه للاكتفاء لانه لم لزومه ههنا ولزومه
 هناك ولما كان لفظ الاكثر صيغة تفضيل وكان قوله منه اى من المفرد مفضلا
 عليه والقاعدة تقتضى ان توجد الكثرة في المفضل عليه ايضا اورد عليه سؤال
 يحتاج الى الجواب فقرر الشارح هذا السؤال مع جوابه فقال (فان قيل اسم
 التفضيل) يعنى ان القاعدة مقررة في ان اسم التفضيل (يوجب) اى يقتضى
 (تبوت اصل الفعل) وهو الكثرة ههنا (في المفضل عليه) وهو المفرد (ولا كثرة)
 اى والحال انه لا كثرة (في الواحد) لكونه مقابلا لها (قيل) في جوابه (تجب اصل
 الفعل) اى في المفضل عليه على فسمين (اما ان يكون محققا) نحو قولك زيد
 اعلم من عمرو (او على سبيل العرض) بان يفرض فرضا عقليا بوجود اصل
 الفعل في المفضل عليه حتى يطابق القاعدة (كقوله فلان افقه من الجار واعلم

من الجدار) فانه وان لم يكن المفضل عليه ههنا مما ليس من شأنه ان يوجد فيه
 افقه او العلم لكونهما حارا وجدارا لكن يجوز ان يكون فقهما وعالما بحسب
 الفرض يعنى لو فرض ان يوجد الفقه في الجار والعلم في الجدار لكان فقهما فلان
 وعلمه اكثر منهما وكذلك ههنا وان لم توجد الكثرة في المفرد تحقيقا لكن توجد
 فيه فرضا ثم شرع المصنف في بيان بعض التغيرات الطارئة بتوقع الياء والالف
 في آخر مفرد ، فقال (فان كان آخره) وهو بارفع اسم كان وفسره السارح بقوله
 (اى آخر مفردة) ليكون اشارة الى انه يحذف المضاف وقوله (ياء) بالنصب
 حبر كان وقيد السارح بقوله (ملفوظة كالقاضي) يعنى الاسم المفرد الناقص
 الذى هو معرف باللام (او مقدرة كقاض) يعنى الذى هو غير معرف باللام اشمل
 هذا الحكم النوعين من المنقوص وقوله (قبلها كسرة) صفة للياء يعنى الياء التى
 وقعت قبلها كسرة وقوله (حذفت) (اى الياء) جراء السطر يعنى ان كان
 كذلك حذفت منه الياء التى في آخره فان قلت كيف يصدق في النسائي اى الياء
 المقدرة قوله حذفت فيذنى ان يخص بالياء المذكورة قلت تعود الياء المحذوفة
 يحذف التنوين للاحق واوالجمع اوياء ثم يحذف لاتقاء الساكنين بين علامة
 الجمع وبينها وليس على حذفها الذى كان قبل لان علامة الحذف السابق لتقاء
 الساكنين بين الياء والتنوين وعلامة الحذف بعد لاحق لتقاء الساكنين بين الياء
 وعلامة الجمع كذا في العصام وتقريرا لـ اول ان قوله حذفت ليس في محله لان الياء
 في مثل قاض لبست مذكورة في جمعه حتى يطلق عليها الحذف وتقريرا لجواب
 ان علامة الحذف في المفرد غير علته في الجمع لان سبب التقاء الساكنين في المفرد
 هو التنوين وفي الجمع سكون واوالجمع (مثل قاصون) بضم الصاد (جمع قاض
 فان اصله قاضون فنقلت ضمة الياء الى ما قبلها) وهو الضاد (بعد سلب حركة
 ما قبلها) وهى كسرة الضد (طاء التخفيف) لان انكسرة قبل ضمة الياء
 ثقيلة (وحذفت الياء) اى الساكنة (لاتقاء الساكنين) احداهما الياء والنسائي
 واوالجمع الساكنة وهذا في حالة الرفع (وعلى هذا القياس) اى وقع على هذا
 القياس في الحذف لاتقاء الساكنين (حال التنصب والجزم) قاضين فان اصله
 قاضيين) يعنى يباينين بعد الضاد احداهما ياء الكلمة وثانيتهما ياء الاعراب
 (حذفت كسرة الياء لقل اجتماع الكسرتين) احداهما كسرة الضاد وثانيتهما
 كسرة الياء وهما الكسرتان الحقيقيتان (والباينين) اى ولثقل اجتماع اليائين
 وهما الكسرتان التقديريةتان (فسقطت) اى ياء الكلمة بعد حذف كسرتها
 (لاتقاء الساكنين) احدهما الياء الاصلية التى اسكنت والنسائي الياء الاعرابية
 التى هي علامة الجمع وقوله (وان كان) عطف على قوله فان كان يعنى ان كان

(آخره) (اى اخر الاسم الذى اريد جمعه) وفسر السارح الضمير بالبرور ههنا
مخالفا لتفسيره فى الاول للفنن اعلم ان قوله آخره ليس موجودا فى نسخ لمقتن ابن
اختارها صاحب المتوسط وصاحب المعرب واما فى النسخ التى اختارها
السارح الجامى فهو موجود فعلى النسخة التى اختارها الاولان فامراجع
الى الاسم الذى اريد جمعه او الى آخر ذلك الاسم كما فى المعجم وقال صاحب
المعرب اعنى زيني زاده والاول هو الاختصار لان المقصور والممدود من انواع الاسماء
المتكئة وجعل الآخر مقصورا امام سبعة او ثلث من فنى العدد على اسطلاح
النحاة واما قراهم فى هؤلاء هؤلاء ميسور ، وسورع اسماء من الاسماء
المتكئة لكونها مبين انتهى وتفسير السارح قوله (ميسور) واه (اى الم
مقصورة) يدل على اننا نختار ان يكون المراد بالمقصور معناه اللغوي وقوله (مذكوت
الالف) جزائية وقوله (لالتقاء الساكنين) اشارة الى عللة الحذف بعنى ان كان
آخره كذلك حذفت تلك الالف فى الجمع لالتقاء الساكنين من تلك الالف
ومن الواو والياء اللتين للجمع (وائى) (بعد الحذف) اى بعد حذف الالف
وقوله (ما قبلها) فاعل بقى وفسره السارح بقوله (اى حرف) للاشارة الى ان لفظ
ما هو موصوف وعبرة عن الحرف وقوله (كل فل الالف) للاشارة الى ان قوله
قائما طرف من قرصنا اسألى ابن الضمير المتحرر المرث راجع الى الالف
وقوله (على ما كان عليه) نفسير ابنى وقوله (ممتوحا) بالصب حال من فاعل
بقى وهو الموصوف وقوله (ولم يعبر) على صيغة المبهمل وبأنب الفاعل راجع
الى ما يعبر واعلم بغير ذلك الحرف الذى قبل الالف (لتدل الفحة) اى الفححة التى
بقيت بعد حذف الالف (على الالف) اى على ان فى آخره الفاحدة لعللة
فانه لو غير من الفحة الى حركة اخرى لم يعلم كون آخره الف (مثل مصطفىون)
بالواو الساكنة المفتوح ما قبلها فى حالة الرفع (ومصطفين) بالياء الساكنة
المفتوح ما قبلها حال كقول ذلك اللفظ (فى حالتى التثنية والجر فان اساهما)
اى اصل هذين اللفظين الذين فتح الفاء (مصطفىون) بتثنية الفاء وضم الياء
(ومصطفين) بفتح الفاء وكسر الياء (قلب الياء) فيها (افما تحركها) اى
لكون الياء فى اللفظين مقركة بالضم فى الاول وبالكسرة فى الثانى (واحتاج
اى ولافتتاح) ما قبلها وحذفت الالف) اى المقلوبة منهما (لالتقاء الساكنين)
من تلك الالف ومن الواو والياء الساكنين ولما كان الاسم الذى اريد جمعه بالواو
والنون على نوعين واسكن منهما شرط اراد ان يبين شرط كل منهما ففصل
(وشرطه) (اى شرط الاسم الذى اريد جمعه) اى اريد بوجه واحد منهما ففصل (جمع

الصحيح) بالنصب مفعول مطابق نوعي حذف فعله وجوبا لتضمن قوله جمعيته
اي اريد ان يجمع ذلك الاسم جمع الصحيح (المذكر) من انواع الجمع ولما اختلفت
الاقوال في كون هذا السرط شرطا لتدبيره او شرطا لجمعيته حيث قال بعضهم
انه شرط التدبير وهو المصنف وقال بعضهم ان شرط ما جمع بالواو والنون
ان يكون مذكرا خائفا اراد السارح ان ينه عليه فقل (يعني) اي يريد المصنف
بقوله وشرطه (شرط صحة جمعيته) اي ان اريد ان يجمع جمعا صحيحا فله شرط
فانه (ان كان) (ذلك الاسم) اراديه ما يقابل الفعل والحرف وهو الاسم بالمعنى
الاعم وبقوله (اسما) اراد به ما يقابل الصفة وهو الاسم بالمعنى الاخص ولذا
فسره السارح بقوله (اي اسما محضا من غير معنى ووصية فيه) فحينئذ لا يرده عليه
ان اسم كان وخبرها متحدا فلا يجوز الحمل ما كان اسما فهو الاسم بالمعنى
الاعم وما كان خبرا فهو الاسم بالمعنى الاخص فلا اتحاد بينهما ذهنا وقوله
ان كان اسما شرط وقوله (فذكر) الغاء فيه جزائية وهو خبر المتشدد المحذوف
وقوله (علم) خبر بعد خبر اوصفة للتذكر وفسره السارح بقوله (اي فكونه مذكرا
علما) اشارة الى المبتدأ المحذوف وجمله (يعقل) صفة للعلم او المذكر قال
العصام اشار السارح بهذا التفسير الى دفع اعتراض الرضي على كلام المصنف
حيث قال قوله وشرطه ان كان اسما فذكر علم يعقل عبارة ركيكة وذلك لانه
لا يجوز كون شرطه مبتدأ او ما بعده خبره من كان السرط والجزء لان قوله فذكر
في معنى فهو مذكر والصبر راجع الى الاسم فيبقى الخبر الجملة بلا عائد الى المبتدأ
ولم يكن لهذا الكلام معنى كما لا يخفى على الناظر الى المعنى بل المعنى الصحيح
ان شرطه ان يكون مذكرا علم يعقل ان كان اسما ثم قال وفيه محذورات ثلاثة
الاول دخول الغاء في خبر المبتدأ الذي لم يتضمن معنى السرط وهو ضعيف على
مذهب الاخفش وناتى بها جعل المذكر والعلم بمعنى الكون مذكرا والكون علما
وليس في العبارة ما يجعلها مصدرين وثانها الغاء السرط المتوسط بين المبتدأ
والخبر وهذا يجوز في السعة فاجاب السارح بقوله ان قوله مذكر بمعنى كونه مذكرا
وهو خبر قوله شرطه بلا تقدير ولم يلتفت الى ما اورده الرضي من انه ليس في العبارة
ما يجعله مصدرا لانه يتدفع بقيد الحثية اي فذكر علم من انه مذكر علم
فيعود الى كونه مذكرا علما في انه يلزم الغاء السرط المتوسط بين المبتدأ والخبر
في السعة وكان السارح لم يلتفت اليه لانه منع الهندي اختصاصه بالسعر وبقى ايضا
انه هل يسمع منع الهندي لما ادعى الرضي من غير سند وهو يوق به كذا في العصام لخصا
ووجه الفاضل الهندي هذه العبارة بان قوله شرطه مبتدأ وخبره محذوف اي
شرطه ما سيدكر وقوله فذكر جرحه جزائية لقوله ان كان اسما كما في قوله تعالى الزانية

والزاني باطلا والكاسي في صدر الدنيا وميدان روحه في الدنيا
 حجب مسماه لاسم (بمفهوم) ليندفع بهما توهم من ان كبر
 اللفظ ركونه بالاصفة المعنى والابحيز، نصف علم بقراءة
 انه الى ان هذا او في من في و. في اللفظ في اللفظ
 وجه هذا الاشتراط فقال (وانما اشترط ذلك) اي لما كان كونه في
 للعلم شرط في صحة جمعه بالجمع الصحيح اذا كان اسم (او نون) بناء على
 الجمع الصحيح (اشرف الجموع) وانما كان اشرف (اشرف) في
 تمييزه بفرده (فيه) اي في ذلك الجمع بخلاف الجموع النكرة
 بناء على ما فيه ذلك ما ليس فيه تمييز فهو اشرف مما يدل فيه تمييز
 الصحيح اشرف من الجمع المكسر (والمدكر العلم انه قل اشرف من غيره) ان
 من المؤنث وغيره قل واذا كان كذلك (ما عطي الاشرف) وهو الجمع الصحيح
 (الاشرف) وهو المذكر العلم انه قل (ما عطي) على ما يفهم له هو
 وجد اي وان لم يوجد (فيه) اي في الاسم الذي امدجوه بهم الصحيح (الكل)
 اي كل من الشروط الثلاثة بان يكون مؤنثا (او نون) (او نون) (او نون)
 مؤنثا على اسم العلم بالاشتراط في (او نون) (او نون) (او نون)
 الشرط المذكور وقوله (او نون) في كل قول التلخيص وان لم يوجد
 الا من من الشروط (كالرأه) فاذ كان كانت موضوعا اعاد الى ان لم يوجد
 فيها الشرط من الآخران وما اشد كبر الممد (او واحد) اي او واحد في
 الشرطان ولم يوجد الشرط الآخر (مواويع في الملامح) بناء على ما
 لانه قال في القاموس اعوج باللام فرس له فيكون حيث عوجها لفرس
 خاص لكن لم يوجد فيه الشرط الآخر وهو كونه حائلا للعاقل وبناء على انه
 اذا فقد شرط منهما (لم يجمع هذا الجمع) اي لم يجران يجمع بهذا الجمع لجمع
 اما يجمع التكسير فيجمع العين بالهون او الالف وانما ياد في جمع اعوج
 اعوجيات ولمساورد الرضي في كلامه ليعتقد بادلها ان قول بلدي
 فذكر ان يقول نمرود عن اسائه لثلاثين من يدخل حوضه وحده
 سأل ووراء اراد ان يرح ان يجب بغير مراد لمصنف بقوله فذكر في
 (واراد) اي المصنف (ما ذكر) في قوله فذكر (ما يكون) اي اسم
 (مجردا عن التسمية لفرطه او مقدرة) اي سواء كانت التسمية في حصة
 او مقدرة في نحو نار وغرها من المؤنثات السماء يدوانا وجه مراد به اتوبه
 (ايخرج منه) اي من اسم الكرم (او طلبة) فانه لا يجمع اوارة (او)
 يصدق عايدانه من كماله على معناه في زنيهم او او الوان فيندرجوا

خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهما اتفقا في جواز الجمع نحو طلحة بالواو والنون
 اختلفا في الجمهور اكنهما اختلفا في انه بسكون اللام او بفتحها (فانهم) اى
 لكوفيين (اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان) اى واجاز ابن كيسان
 (بفتحها) اى بفتح اللام وقوله ابن كيسان بارفع عطف على الضمير المرفوع
 المتصل في اجازوا وهو جاز بلا ما كسد بالفصل في وجود الفصل وقد وجد
 الفصل ههنا وقوله (ويدخل) عطف على قوله لتلايخرج يعنى انه حمل مراد
 المصنف على هذا ليدخل (فيه) اى في هذا الحكم (نحو ورقاء) بالالف المدودة
 (وسلي) بالالف المقصورة حال كونهما (اسمى رجلين فانهما) اى نحو ورقاء
 وسلي اذا سمى بهما رجل كانا مذكريين (يجمعان بالواو والنون) فيقال ورقاؤن
 وساؤن (اتعافا) من التحاء مع انهما ليسا بمذكرين باعتبار لفظهما لكنه لما اريد
 بالمذكر ما يكون غير التاء سواء كان بالالف ممدودة او مقصورة دخلا في الحكم
 المذكور وقوله (لان علم التأنيث) يذبح ان يكون علة للاتفاق في جواز الجمع
 في الاسم الذي فيه الالف دون ما فيه التاء يعنى انهم اتفقا في جواز الجمع بالواو
 والنون فيما هو بالالف دون ما هو بالتاء لان علم التأنيث (هو التاء لا الالف) يعنى
 ان التاء والالف وان اشتركتا في كونهما علامة التأنيث لكن منزلة الالف
 ليست كمزلة التاء (فلا يمنع) اى اذا لم يكن المؤنث بالالف ~~كما~~ المؤنث
 بالتاء لانهما كان مؤنثا بالالف (من الجمعة بالواو والنون لان المدودة) نحو ورقاء
 نقلت (اى همزة (واوا) اذا اريد جمعته كما مر من القاعدة فيقال فيه ورقاؤن
 (فتسمى) وهو بفتح التاء وسكون النون مضارع من الانحاء وهو قول المحو
 اى اذا انقلت الهمزة في الجمع واوا تكون (صورة علامة التأنيث) قابلة
 للمحو وان كان اصل التأنيث ثابتا فيها هذا حال المدودة (والمقصورة) اى
 وحال الالف المقصورة نحو سلى (تحذف وسقى الفتحة) التى (قلها) حال
 كونها (دالة عليها) اى على الالف المحذوفة هذا توحىه الشارح وقال العصام
 فيما اجاب به عما ذكره الرضى انه كان عليه ان يقول بدل قوله هذا كرفجرد عن
 التاء يخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلى وورقاء على رجلين ولا يخفى ان هذا
 الجواب ضعيف انتهى وفي شرح اللب ان المراد بالذكر هو المذكر اللغوى
 يعنى ما كان معناه مذكرا لا الاصطلاحى الذى هو ما ليس فيه علامة التأنيث
 فلا استدراك فيدخل نحو ورقاء وسلى اسمى رجلين فانهما يجمعان هذا
 الجمع بالاتفاق ونحو طلحة يجمع على طلحون بسكون اللام عند الكوفيين
 وبفتحها عند ابن كيسان فكان المصنف احتار قولها واما كون المراد من
 المذكر ما يكون محردا عن التاء ولو مقدرة ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو ورقاء

وسلي فبعد كونه مخالفا للغة والاصطلاح خبر مفهوم من اللفظ اصلا اعم
القرينة انتهى ولعل السارح اركب هذا لكاف لتدقيق كلام المصنف
للجمهور بقدر الطاقة والله اعلم ثم شرع في بيان شرط النوع الثاني فقال
(وشرطه) (اي شرط الاسم الذي يريد به جمع المذكر الصحيح) (ان كان)
اي ذلك الاسم (صفة) (من الصفات) وقوله (غير عام) بانصب خبر بعد
خبر او حال من اسم كان وقال المصنف ان قوله شيء يتل لادائه فيه ولعله ان يقول
انا لا نسبائه لافادة في ذكره اصلا بل فيه فائدة ما ان بعض الصفات شرط صالح
وطاهر اذا كان علما يخرج من هذه القاعدة ويسمع بالواو والنون لا ترد شيئا
من شروط كونه صفة ويحتمل ايضا ان السارح تبع لمفصل ان الصفة غير
مقابل للاسم فالاولى ان يقول وان كان غير اسم كذا قل ولكن هذا التوحيد
غير موافق لما قيل فانه لو كان كذا فانه ان يقول غير اسم (كما سمي الفاعل والمفعول)
(فذكر يعقل) قال في شرح اللب ولو قال يعلم بدل يعقل لتناول فهو قوله تعالى
فنع الماهدون اذ لا يطلق العاقل نايه تعالى انتهى ولما كارهه شروط اخر
اشار السارح بقوله (اي له) اي لصحة جمعه بالواو والنون (شروط) بعضها
وجودى اي بشرط شيء وبعضها عدى اي بشرط لاشي (فالشرط الاول)
وجودى وهو (كونه مذكرا يعقل) كما مر (و) (الشرط الثاني) مع ما عطف عليه
كلها عدى وهو مع كونه مذكرا عادلا (ان لا يكون) (ذلك الاسم ان كان صفة)
(افعلا فعلا) (اي مذكرا) (يعني ان لا يكون مذكرا) (غير مستوفى صيغة الصفة)
وقوله (الكائن) بالجر صفة جرت على غير من هي له للصفة لكون فاعله مذكرا
وهو قوله (ذلك الاسم) وقوله (اي له) خبر لقوله الكائن وراجع الى الصفة وقوله
(مع المؤنث) طرف مستوفى وهذه القيود كلها المستوفى المسمى لانها قيود لا غير
المستوفى لان الصفة نوعان احدهما ان تكون صفة مذكرا مساوية لصفة
مؤنثها نحو ضارب ضاربة وانما يوجد الفرق بينهما بانساء وعدمها وانما
ان تكون صيغة مذكرا غير مساوية لصفة مؤنثها بل تكون صيغة كل منهما
صفة مستقلة كاحر المذكر الدنى صفة مؤنثه غير مساوية بل لها صيغة
مستقلة وهي حراء وكذلك وزن فعلاان غير مساوية مؤنثه الدنى هو ففلى
فأراد المصنف ان يخص صفة الجمعية بالواو والنون بانواع الاول واراد السارح
ان يفسره على مراد المصنف وحاصل التفسير ان لا تكون تلك الصفة هي
الصفة التي يكون مذكرا غير مساوية في صيغة الصفة التي هي صيغة مؤنثها
بل الشرط ان تكون تلك الصفة هي الصفة التي يكون مذكرا مساوية لصفة مؤنثها
في الصيغة التي كانت صيغة مؤنثها فعلى هذا يكون قوله (بل يكون المذكر

على صيغة افعال والمؤنث على صيغة فعلاء) اضربا عن قوله غير مستو
اي لا يكون المذكور في افعال فعلاء مساويا بل يكون المذكور فيه على صيغة افعال
والمؤنث على صيغة فعلاء (نحو اجر حرا) فانه لا يصح ان يجمع اجر بالواو
والتون فلا يقال في جمعه اجر وون لان صيغته غير مستوية مع صيغة مؤنثه وقوله
(للفرق) بيان اعملة كون هذا الشرط شرطه يعني وانما لا يصح ان يجمع ليحصل
الفرق (بينه) اي بين وزن افعال الذي غير اسم التفضيل (وبين افعال التفضيل)
اي وبين وزن افعال الذي للتفضيل (كافضلون) في جمع افضل اذا كان للتفضيل
فلا يجوز في جمع اجر اجر وون ليحصل الفرق بين كونه للتفضيل وبين كونه لغيره
وقوله (ولم يعكس) جواب للسؤال المقدر فكانه قبل واذا كان المطلوب من هذا
الاشتراط العدمي تحصيل الفرق بينه وبين اسم التفضيل ودفع الالتباس عنه
مع ان هذا الفرق يحصل على عكس الامر بان لا يجوز الجمع في افعال التفضيل
وان يجوز في مثل اجر ولم لم يعكس فاجاب عنه بانه لم يعكس (لان معنى الصفة
في افعال التفضيل كامل لدلالته) اي لدلالة افعال التفضيل (على الزيادة)
وما يدل على معنى مع الزيادة كامل بالنسبة ان ما يدل عليه بلا زيادة فاعطى للكامل
من الجمع تحققا للمناسبة (و) (الشرط اشاث) العدمي (ان) (لا يكون) (ذلك
الاسم) (فعلا فاعلى) (اي) (والشرط الثالث ان لا يكون) (مذكرا غير مستو
في تلك الصفة مع المؤنث) ووزن فعلا نلس مساو (بان يكون المذكور على صيغة
فعلا ن والمؤنث على صيغة فاعلى) (مثل سكران سكرى) (فانه لا يقال فيه
سكرانون) وانما لم يصح ههنا (للفرق) اي لتحصيل الفرق ودفع الالتباس
(بينه) اي بين وزن فعلا ن الذي مؤنثه فاعلى (وبين فعلا ن) اي وبين
وزن فعلا ن الذي مؤنثه فعلا ن بالتاء (كندمانون) فان مؤنثه بالتاء فانه كان
وزن افعال من الاوزان المشتركة بين افعال التفضيل وبين غيره كذلك وزن فعلا ن
مستترك بين ما كان مؤنثه فاعلى وبين ما كان مؤنثه افعلا ن (ولم يعكس) اي وانما
لم يعكس ولم يجعل الحكم بالعكس ورجع عدم الصحة في الاول دون الثاني مع
ان الفرق المقصود يحصل به ايضا (لان فعلا ن وفعلا ن اصل في الفرق بين المذكور
والمؤنث) وانما كان اصلا (لانه فيه بالاء وعدمها) هكذا وجدنا التسخ التي
اطاعت اعليها لان في غير الضمير وفي بالتاء بالباء واظن انه سهو من قلم الناسخ
فيثبني ان يكون التسخحة الصحيحة هكذا لانه فيها اي بالضمير المتصل المنصوب الراجع
الى الفرق فيكون المعنى لان افرق فيه اي في ندمان ندمانة بين مذكوره ومؤنثه
بالتاء وعدمها اي صيغة مذكوره مساوية لصيغة مؤنثه وهو الاصل في باب التذكير
والتأنيث لان التاء اصل في علامة التأنيث وما هو مشتق على الاصل فهو اصلا

فأعطى الكامل من الجمع للأصل بخلاف إعلان فعلى فانه مشتمل على الالف اتي
ليست بأصل في علامة التأنث (و) (الشرط الرابع) العدمي (ان لا يكون)
(الاسم المذكور مذكرا) (مستويا فيه) اى في هذه الصفة وتدكير صميم فيه
انما هو (بتأويل الوصف) والافيلزم فيه التأنث لكونه راجعا الى الصفة (مع
المؤنث) ظرف لمستويا ايضا فيكون المعنى وان لا يكون الاسم الذى هو الصفة
مذكرا مستويا في تلك الصفة مع المؤنث وقال الرضى هذه العبارة استخف من العبارة
السابقة لان ضمير ان لا يكون عاد الى الوصف المذكور فيكون المعنى وان لا يكون
الوصف المذكور المذكور مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام
فكيف يستوى الشئ في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا به المذكر مع المؤنث
لكان حسنا ويكون المعنى وان لا يكون الصفة يستوى فيه المذكر مع المؤنث
بان يكون كلاهما على صيغة واحدة واجاب الهندي بان ضمير ان لا يكون عاد
الى المذكر لا الى الوصف ولا يلزم ما ذكر من وجه السخافة فالشارح فسر العبارة
على ما اجاب به الهندي ولم يلتفت الى شبهة الرضى كذا في العصام وقال بعضهم
فاذكره الفاضل الهندي وغيره من الشارحين يتدفع به الاشكال واماما ذكره
الشارح بقوله ان الشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور اى الدنى اريد جمعه
مذكرا مستويا فيه اى في الصفة مع المؤنث فلا يتدفع به الاشكال لان الاسم المذكور
والصفة واحد فيلزم استواء الشئ في نفسه مع غيره الا ان يحمل على حذف
المضاف ويكون المعنى ان لا يكون مسمى الاسم المذكور مذكرا يستوى ذلك
المذكر مع المؤنث في تلك الصفة اى الاسم اتم اولان وزن الفاعيل اذا كان
بمعنى المفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث وان وزن المفعول بالعكس يعنى اذا كان
بمعنى الفاعل يستويان فيه ايضا فقوله (مثل جريح) مثال الاول فانه بمعنى المجروح
(وصبور) مثال للثاني فانه بمعنى الصابر (يقال رجل جريح) اى مجروح وصور
اى صابر هذا في المذكر (وامرأة جريح) اى مجروحة (وصبور) اى صابرة وهذا
في المؤنث (فلا يجمع) اى ذلك الاسم المستوى (بالواو والتون) بان يكون جمعا
مذكرا صحيحا (ولا بالالف والتاء) بان يكون جمعا مؤنثا يعنى لا يجمع بالجمع الصحيح
اصلا فانه لما لم يخص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا
باحدهما اى بالمذكر او بالمؤنث فيكون نظيرا لخشي الشكل الذى لم يحكم بذكورته
ولا بانوثته (بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان) اى يستوى المذكر والمؤنث (فيه)
اى في ذلك الجمع والذى يستويان فيه هو وزن فعلى (مثل جرحى وصبرى)
(و) (الشرط الخامس) العدمي (ان لا يكون) الاسم المذكور (مذكرا) وقوله
(ملتبسا) الاشارة الى ان الباء في قوله (يتاء التأنث) للملابسة وذلك (مثل علامة)

فانه اسم ملابس بناء التأنيث مع انه مذكر فخل هذا الاسم لا يجمع بالواو والواو
فلا يقال علانون وقوله (كراهة) بالنصب مفعول له للفعل المنفهم من هذا
اشترط يعني وانما لا يصح جعله كراهة (اجتماع صبغة جمع المذكر وتاء التأنيث)
فانه لما اختص هذا الجمع بالمذكر الخالص لزم ان لا توجد فيه رابطة التأنيث
وقوله (ولو حذف التاء لزم اللبس) كاللذليل للمقدمة الرافعة يعني اذا امتنع الجمع
بذكر التاء لزم حذفها لكن الحذف لا يجوز ايضا لانه لو حذف لزم اللبس فانه
لو حذف انشاء فليل علانون لم يعرف انه جمع فعال اوجع فعالة وقيل هذا
الشرط غير محتاج اليه لان اشتراط التدكير وعدم المساواة يعني عنه فان العلامة
يستوى فيه المذكر والمؤنث فيكون مثل جريح وصور كذا في العصام وذكر بعضهم
ان وجه ذكر المصنف لهذا الشرط بيان ان المراد بالتدكير اعم من المدكر معنى
ولفظا فهو جريح من المدكر لفظا ومثل علامة من قبيل المدكر معنى كذا قيل
(ونحذف نونه) (اي نون الجمع) (بالاضافة) (كما مر في التنية) من صلة
حذفه وغيره من الاحكام يعني انه يجب حذف نونه بالاضافة (وقد شدد)
اي خرج عن القياس (نحو سنين) وانما قيده الشارح بقوله (بكسر السين
جمع سنة بفحها) للتنبه على ان هذا الجمع ليس بجمع سلامة حقيقة لانه
لو كان جمع سلامة حقيقة لفحكت السين كما في مفردة (وارضين) (بفتح الراء)
وقيده ايضا للتنبيه على ان هذا الجمع جمع على غير قياس او جلا على ارضيات
(وقد جاء اسكانها) اي وقد جاء في بعض اللغة اسكان الراء كفردة وعلى
التقديرين هو (جمع ارض بسكونها) اي سكون لراء (وانما حكم اسنوذهما)
اي بشدوذ سنين وارضين (لانتفاء التدكير والعقل) اي لانتفاء الشروط
المذكورة في صحة الجمع بالواو والنون وهو كونه مدكرا وعاقلا وقوله (وعدم)
بالجر عطف على الانتفاء اي ولعدم (كونهما) اي كون هذين اللفظين (علما
اوصفة) وقال في حاشية اعصام ان شدوذ سنين من وجهين احدهما انه قد
لا يحذف نونه بالاضافة نحو * دعاني بن نجد فان سنينه * وانيهما ظاهرو بهذا
علم انه لا يجه ان حق بيان الشدوذ ان يقدم على بيان حذف النون لانه لا يتعلق له
الابدال ذكر قبل حذف النون ولا يتعلق له بحذف النون انتهى ونعم اليت * لعين بنا
شيئا وشيننا مرءا * فان نون سنينه معتقب الاعراب ولذا لم يحذف بالاضافة
وهذا ايضا يخالف لما في الباب حيث قال فيه وقد يجعل النون فيه معتقب الاعراب
فابقي في الاضافة على خلاف القياس كما في هذا البيت وفي قوله * وماذا تبني
اشعرا مني * وقد جاوزت حد الاربعين * فان نون الاربعين معتقب الاعراب
ولذا جعلت مكسورة ونعم ان الحكيم بشدوذهما انما هو رأي الجمهور ومنهم

المصنف (وقد ادرج) اى ادخل (صاحب الباب) وهو اسم كتاب في النحو
(بعض هذه الاسماء) وهو الارضون والسنون والحرون والاوزون والشبون
والقلون ونحوها من الجموع التي وقعت بالواو والوزن (تحت قاعدة كلياتها
من الشذوذ منها) اى من الجموع التي اخرجتها القاعدة المذكورة من الشذوذ
(سنيين وامثاله) من الشبون وهو جمع اثبة بمعنى وسط الخوض وبمعنى الجماعة
(وابقى) اى وابقى صاحب الباب (بعضها) اى بعض تلك الجموع (على الشذوذ)
لعدم اندراجها تحت القاعدة التي ذكرها (منها) اى من الجموع التي
ابقاها (ارضين) جمع ارض (وامثاله) فمن اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه
اعلم ان عبارة الباب هكذا والزيادة في نحو ارضين واوزين عوض عن نقص
الكلمة افظا كارضون او توها كاوزون انتهى وقيل في شرحه ان المراد بنحو
ارضين هو ما لم يكن مذكرا عاقلًا ويعنى بقوله كارضون ان الواو والنون في امثاله
عوض عن التاء المحذوفة من ارض فان اصله ارضة دليل ارضة اى في تصغيره
ثم قال في الشرح وكذا في سنون ونبون وقوله او توها كاوزون فان الزيادة فيه
عوض عن نقصان الحركة بالادغام وانما قال توها لانه لا يجب ان يكون اصل
اوزبا لادغام اوزز بفكه وبتحريك الزاى الاولى حتى يكون نقصانه تحقيقا
لا توها انتهى ما قال في الباب وما قال في شرحه واقول ان في قول الشارح
العلامة في هذا النقل نوع مخالفة لان صاحب الباب بعد ذكر تلك
القاعدة اخرج كلاما من الارضين وامثاله عن الشذوذ كما اخرج نحو السنيين فلا فرق
في دخول الارضين والسنيين تحت تلك القاعدة فحيث يكون بين قوله
اخرجتها من الشذوذ منها سنيين وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله
وبين نقله واحالته على المراجعة نوع مخالفة ولا قال وابقى بعضها على الشذوذ
منها قلون وحرون مما لم يكن في اصله تاء لكن النقل صحيحا موافقا للنقول
والله اعلم والله در صاحب الوا فيه حيث قال ان قول المصنف وقد شذخ
جواب عن سوء المقدور مكانه قيل في صورة النقص لقوله وشرطه كونه
مذكرا عاقلًا ان هذا منقوض بنحو السنيين جمع سنة والارضين جمع ارض
والاوزون والحرون والقلون والشبون مع انتفاء الشروط المذكورة فاجاب عنه
بقوله وقد شذخ نحو سنيين ثم قال وقد تكلف قوم في توجيهها ومحملها ان الواو
والياء والوزن فيها ليست للاعراب بل هي عوض عن تاء التانيث المقدرة كما
في ارض او عن الاعلال والادغام كما في سنة وحره وهو في غاية السماجة انتهى
ملخصا ولا يخفى ان هذا موافق لما في الباب فقله (المؤنت) بالرفع معطوف
على قوله فالذكر الصحيح وهو شروع في مباحث النوع الثاني من الجمع

الصحيح وفسره اشارح بقوله (اى الجمع الصحيح المؤنث) للاشارة الى ان قوله
 المؤنث صفة الموصوف المحذوف كما مر ما فيه وقوله (مالحق) شروع
 في تعريفه وقوله (اى جمع لحق) اشارة الى ان الموصوف عبارة عن الجمع وانما
 فسره ههنا ولم يفسره في تعريف المذكر الصحيح للاهتمام به بعد المسافة ههنا
 بخلاف الاول (آخره) (اى آخر مفردة) اى مفرد ذلك الجمع (الف ونا)
 وشرطه (اى شرط الجمع الصحيح المؤنث) (يعنى ان الصيغة الجمع بالالف والنا)
 ايضا شروطا متوعة بحسب مفردة لان مفردة اما صفة واما اسم فان كان صفة
 فاما صفة لها مذكروا اما صفة ليس لها مذكروا فحينئذ (ان كان) فقوله كان
 من الافعال الناقصة اسمه ضمير مستتر تحته راجع الى المفرد وفسره السارح
 بقوله (اى مفردة) وقوله (صفة) بالنصب علم انه خبره والواو في قوله (وله)
 حالية وله خبر مقدم (اى لذلك المفرد) وقوله (مذكر) مبتدأ مؤخر والجملة حالية
 من اسم كان يعنى ان كان مفرد ذلك الجمع صفة ذات مذكر (فان يكون) اى فشرطه
 ان يكون (مذكرا) (اى مذكر ذلك المفرد) وقوله (ج - ج) ماض مجهول ونائب
 فاعله تحته راجع الى ذلك المذكر والجملة خبر ان يكون يعنى ان كان كذلك فشرطه
 ان يكون ذلك المذكر بما يجمع (بالواو والتون) بان استجمع فيه الشروط المذكورة
 في الجمع المذكر الصحيح وحيشئذ لم يجوز جمع مثل صحراء وسكرى وفيل بمعنى
 المفعول وفعل بمعنى الف عل ومفعال بمعنى مفعيل هذا الجمع لامتناع جمع مذكرا
 بالواو والتون وانما اشترط هذا (ثلثا يلزم) اى لكرهه ان يلزم (مزبة الفرع)
 وهو المؤنث (على الاصل) وهو المذكر لانه لو لم يجمع مذكرا بالواو وجع كجمع
 التكسير كفلاء اقبل مثل حراء وفدلى فلان كعطشى عطشان وجع مؤنثه
 بالالف والنا ولم يجمع مؤنث الفرع مزبة على المذكر الاصل حيث جمع هو بالجمع
 الصحيح ولم يجمع مذكرا به وتوله (وان لم يكن) معطوف على قوله ان كان يعنى
 ان لم يكن (له) اى لمفرده يعنى المفرد الذى هو صفة وليس له (مذكر) وقوله
 (جمع بالواو والتون) اشارة الى ان التنى في قوله لم يكن عائد الى القيد الاخير
 يعنى ان لم يكن لذلك المفرد الصفة مذكرا يجوز جمعه بالواو والتون كما في حراء
 وعطشى وقال العصام لوجه تنقييد كلام المتن بما قيده بل المراد انه ان لم يكن
 لمفرده مذكرا اصلا لان ما يكون له مذكرا لم يجمع بالواو والتون قد علم حكمه
 من قوله فان يكون مذكرا جمع بالواو والتون انتهى ولعل السارح اراد به هذا
 التقيد تحصيل المقابلة بين التنى والاثبات مع انه لا تنافي في مثل هذا اذ راد به
 نفي القيد والمقيد معا (فان لا يكون) وقوله (اى فشرط صحة جمعته) تفسير
 وفيه اشارة الى ان قوله ان لا يكون خبر للبند المحذوف والجملة جزائية بمعنى

ان لم يكن لذلك المفرد مذ كر كذلك فسرط صحة جمعيته شيء عديم وهو
 (ان لا يكون) ذلك المفرد (مجردا عن تاء التانيث كحائض) فانه اعدم اطلاقه
 على المذكر ليس له مذكر لكنه لكونه مجردا عن تاء التانيث لا يجوز ان يقال
 في جمعه حائضات وكذا الطامث فلا يقال في جمعه طامثات بل يقال فيه حوائض
 وطوامث لا غير فان الحائض والطامث مجرد عن التاء بمعنى من ثبت له الحيض
 والطمث في الجملة ويكون بمعنى اشوت والصفة التامة ما لا يختص بزمان دون
 زمان والجارية على الفعل تختص بزمان دون زمان نحو الآن او غدا بخلاف
 حائضة بالتاء (لانه يقال في جمع حائضة حائضات) وكذلك في جمع الطامثة
 طامثات فانهما اذا كانتا بالتاء تطلقان على من حدث لهما الحيض والطمث
 كذا في شرح اللب فيكون مشابهها للفعل في اللفظ والمعنى لانه بمعنى الحدث
 كالفعل فالحق به علامة جمع المؤنث (فلو قيل في جمع حائض ايضا) بمعنى الذي يغير
 التاء (حائضات لزم الاتباس) اي التباس الصفة التي لم يعتبر فيها الحدوث
 بالصفة التي اعتبر فيها الحدوث لما عرفت من انه اذا لم يتر الحادوث بل اعتبر
 فيها النسوت يجمع الحائض على حوائض لتقصان مشابهته للفعل واذا اعتبر
 فيها الحدوث يقال حائضة لكمال مشابهتها للفعل ويجمع على حائضات
 والحاصل انه اذا قيل في جمعه حائضات فهو جمع الحائضة لاجمع الحائض
 واذا قيل حوائض فهو جمع الحائض دون الحائضة ثم شرع في بيان النوع الذي
 يصح فيه ان يجمع بالتاء والالف بلا شرط شيء فقال (والاف) (عطف) اي قوله
 والاف معطوف (على قوله ان كان صفة) وانما اشار الشارح اليه لدفع توهم انه
 معطوف على قريبه الذي هو قوله وان لم يكن لانه لا يجوز ان يعطف عليه لان قوله
 وان لم يكن من اقسام الصفة وهذا الشرطية قسيميا وقوله (اي وان لم يكن
 المؤنث صفة) اشارة الى ان لفظ الامر كب من حرف الشرط ومن الحرف
 الفاسم مقام الجملة بقرينة المقابلة وقوله (بل كان اسما) اضراب عندها ان كان
 مفردة اسما مقابلة للصفة وقوله (جمع) على صيغة المجهول جواب ان في الاوائب
 فاعله تحتها اما راجع الى مصدره كما في قوله تعالى وحيل بينهم اورا جمع
 الى المفرد وتفسير الشارح له بقوله (هذا الجمع) يحتمل هذين الامرين اما الاول
 فظاهر واما الثاني فيجحد في المضى اي مفرد هذا الجمع وقوله (مطلقا) مفعول
 مطلق محاذي اي جمع جمعا مطلقا وقوله (اي من غير اعتبار شرط) تفسير
 لمطلقا يعني ان صحة جمعية هذا النوع بالالف والتاء ليست بمشروطة بشروط
 مذكورة من اشراط ان يكون له مذكر وان لا يكون مجردا وذلك الجمع (مثل
 طلمات وزينات في جمع طلمة) اي الذي تأنيثا لفظي (و) في جمع (زينب)

أى الذى تأييده معنوى ثم نقل السراح اعتراض الشارح الرضى المصنف فى قوله
 مطلقا فقال (وقد شرح الرضى ان هذا الإطلاق) أى قوله مطلقا (ليس بحدود)
 لانه مشروط بكونه مسموعا من العرب بقرينة تخلف الجملة فى بعض المواد (لان
 الاسماء المؤنثة بناء مقدرة) (بمعنى المؤنث اسماء حية كالأرواح ونحوها) (لأن
 الاسماء التى تأنيدها غير حقة لا يطردها) (أى فى تلك الاسماء المؤنثة الغير الحقيقية
 (الجمع بالالف والتاء) فلا تلى نارات وشمسات (بل هو) أى الجمع بالالف والتاء
 (فيها) أى فى تلك الاسماء (مسموع) أى مقصور على السماع (كالسموات)
 فى جمع السماء (والكائنات) فى جمع الكائن (وذلك) أى ووجه كونه مقصورا
 على السماع ثابت (لخفاء هذا الأثر) (وأنما خفى تأنيذا) (لانه) أى لأن هذا التأنيث
 (ليس بحدوثي) بأن يكون من الحيوانات التى بازائها مؤنث بل تأنيدها حكمى يعرف
 باسمه (بأنه مؤنث) (ولذا ظهر العلامة كمرسلى) (بالنصب عطوف على خبر
 ليس يعنى تأنيدها ليس طرعا) (بأنه كفى فى طرعه) قوله ولا ظاهر السلامة إلى
 هذه الكلام الرضى لانه وقع فيه بدل قوله كمرسلى رخصه كذا ونادى عقرب
 وعين ووقع ايضا فيه بعد قوله وانكاسات والسموات فى الرياح غاصل مراد
 الرضى التفضيل للكلام المص يعنى ان قوله مطلق ليس بصحيح ويمكن ان
 يحاسب من هذا التفضيل ان يقال انه يحتمل ان يكون مراده بالمطلق هو المطلق
 الاضنه فى معنى بالنسبة إلى الشروط المذكورة يعنى انه جمع مطلقا من غير اعتبار
 شرط من الشروط المذكورة فى الصفة فلا ينافى ان يكون له شرط آخر من كونه
 سماعيا أو غير سماعيا ولو قال من غير اعتبار شرط من الشروط المذكورة فخلص من
 الاعتراض والله اعلم بما فرغ المصنف من تعريف النوع الاول من المجموع
 ومن مما مر من تعريف النوع الثاني فقال (جمع التكسير) أى تعريف
 الجمع المكسر الذى يقال له جمع التكرير أى النوع الثانى من المجموع
 (ما ذكره) واستخذ التى اختارها السراح ياد ضمير ان يكون مجزئ المضاف
 من غير يفرق والاسم التى اختارها صاحب السراح فتح تسمى انه ماض
 معلوم من التأنيث غير ضمير السراح بقوله (أى جمع تعبير) (الاستعارة إلى ان لفظها
 موصوف وتغير عدة فعل) الجملة التى اختارها السراح يكون قوله (بناء واحدا)
 مرفوعا على انه نائب فاعل تغيير وعلى النسخة الاخرى يكون فاعلها وقيد
 السراح بقوله (من حيث نفسه) وأمره الداخلة فيه) (ليكون إشارة إلى دفع
 ما ذكره الرضى من ان جمع الاسماء بالواو والياء وكذا بالالف والتاء تعبير بناء
 واحد المضاف إلى الياوين) (بأنه ليس ببناء مستألفا بل مفرد صار كاسم
 آخر بذلك كما ان الثانية مثلا اذا جمعت اليها اثنين صارت عشرة ويكون

المجموع الثاني غير المجموع الاول وهذا هو التغير فقد تغير ايضا في جمع السلامة بناء الواحد ولهذا قال في حد الجمع بتغير ما انتهى فاراد الشارح ان يدفع هذا بان مراد المص بالتغير المذكور في تعريف جمع التكسير غير التغير الذي ذكره في تعريف مطلق الجمع لان مراده بالتغير هنا هو التغير من حيث نفسه يعنى من حيث الامور التي دخلت في نفس المفرد من الحروف والحركات والسكنات بان يقع التغير في نفس المفرد فلا يبقى نفس البناء على ما كان عليه وقيد الحثية معتبر في التعريفات وقوله (كما هو المتبادر) اشارة الى قرينة قيد الحثية يعنى ان المتبادر من لفظ التغير ان يجعل الشيء الثاني غير الاول وذلك لا يحصل الا بتغير نفس المفرد وبغير حروفه (فلا ينقض) اى فاذا اراد من التغير هذا المعنى المتبادر لا ينقض تعريف جمع التكسير معنا (بجمع السلامة اى بدخول جمع السلامة فانه حينئذ لا يدخل فيه لان تغيره ليس بتغير نفس بناء واحده بل تغيره (لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجية الزائدة) وقوله (به) متعلق بالحق اى بلحوقها بذلك الواحد ثم انه لمساتوهم الاتقضى بالجمع الصحيح الذى حصل تغير واحد بحذف آخره اراد ان يدفعه ايضا بقوله (وايضا المتبادر) وكما لا ينقض التعريف بجمع السلامة لا ينقض ايضا بما غير بناء واحده بعد الجمعية لان المتبادر (من تغيره) اى من تغير واحده ليس التغير الذى عرض عليه بعد حصول الجمعية بل المتبادر منه (تغير يكون لحصول الجمعية) اى بسبب حصول الجمعية او مع حصول الجمعية (فلا ينقض) اى تعريف جمع التكسير (ايضا) اى كما لا ينقض جمع السلامة معنا (بمثل مصطفون) من المجموع السالفة التى يكون آخر مفرد ه بالالف المقصورة او بالياء المكسورة ما قبلها كفاضون (فان تغير الواحد فيه) اى فى مثله (يلزم) اى بحكم قاعدة التصريف (بعد حصول الجمعية) اى بعد الحاق الزائدتين لاقبله ثم انه لمساتوهم منه انه ان كان المتبادر من لفظ التغير هو التغير في نفس الواحد فلم يحمل على المتبادر نظيره الذى هو التغير المذكور في تعريف مطلق الجمع اراد الشارح دفعه فقال (واما التغير المذكور في تعريف الجمع) حال كونه (مطلقا) اى سواء كان سالما او مكسرا (فهو) اى فهذا التغير (اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد) كما كان فى جمع التكسير (او من حيث الامور الخارجية الزائدة) كما كان جمع السلامة وقوله (كما يدل عليه ما لا بهامية كالشاهد على خروج التغير من معناه المتبادر فى تعريف مطلق الجمع يعنى يدل على ارادة المعنى الاعم ايراد كلمة ما المنسوبة الى الابهام (المفيدة) اى تفيد تلك الابهامية (لا محوم فى قوله) اى فى قول المصنف (بتعديما) حيث وصف

التغير بما فالوصف بالتغير ههنا وتركه في تعريف الجمع التفسير يدل على ان
المراد بالاول غير المراد بالثاني وقوله (سواء كان) اشارة الى تصرف آخر
في التعريف لانه لما حمل التغير ههنا على المتبادر وكان المتبادر منه هو التغير
الحقيقي خرج عن التعريف جمع التفسير الذي تغيره تغير اعتباري كالفلك مع ان
امثاله داخله في جمع التفسير فيقتضي ان يقتض التعريف جمعا فاضطر الى
اخراج التغير عن المتبادر حتى يدخل فيه مثل فلك فاشار اليه بقوله سواء اى المراد
من التغير في تعريف المكسر ليس معناه المتبادر بل اعم منه يعنى سواء كان
(ذلك التغير حقيقيا) (كرجاء وافراس) لان الواحد في الاول مغير حقيقة
بكسره راءه وادخل الالف بين الجيم واللام وفي الثاني بادخال الهجمة في اوله
واسكان الفاء وادخل الالف بين الراء والسين (واعتباريا) اى او كان ذلك
التغير اعتباريا بالتغير في بناء واحد (كفلك كامر) من انه داخل في مطلق
الجمع ولما لم يصدق عليه تعريف النوع الاول تعين ان يكون داخل في النوع
الثاني وانما حمل اللفظ الواحد على المتبادر بالنسبة الى منع الجمع السالم ثم حمل
على غير المتبادر بالنسبة الى ادخال الاعتباري لان الفاعلة ان اللفظ اذا اطلق
يحمل على معناه المتبادر فلا يخرج عن الحمل عليه الا لوقوع ضرورة تقتضى
حمله على غير المتبادر فههنا لما لم تكن داعية الى اخراجه عن المتبادر اعني
بالنسبة الى اعتبار اموره اللاحقة اتى على اصله المتبادر ولما اضطر الى حمله
عليه واخراجه عنه في الثاني اعني بالنسبة الى التغير الاعتباري ليدخل فيه
نحو فلك اخرج عن معناه المتبادر كذا في العصام ثم قال بعد دفع هذا الاشكال
بقى ان تغير نحو افراس ايضا باعتبار اللاحقة من زيادة الالفين وسكون الفاء
ثم دفعه بقوله الان يقال لا ينكر في افراس التغير باعتبار اللاحق. لكن فيه التغير
باعتبار الامور الداخلة حيث عرض للفاء سكون وصيرورته حرفا ثانيا بعد ان
كان اولا والفصل بين الراء والسين بعد ان كان متصلا به وهو الفرق بين التفسير
والصحح باختصاص التفسير بالتغير باعتبار الامور الداخلة وهو المعبر في تعريفه
يعنى بخلاف تعريف الصحيح فان التغير لم يعتبر في تعريفه ثم قال والاوجه ان
يقال المراد بالتغير هو التغير بغير الحق الواو والتون والياء والالف وانه يعنى
ان الاوجه اعتبار التغير في التعريفين وارادته في الثاني غير ما اريد في الاول
بقريئة المقابلة قال التعريف الاول ما غير بالحق الزوائد الخصوصية ومأل
الثاني ما غير بغير الحق المذكور ثم قال لاحاجة الى التكليف في اخراج الجمع
السالم لان الجمع السالم يتغير مفردة بتغير آخره لا بتغير صيغة ~~لكن~~ ما يطرأ
على الآخر لا يتغير الصيغة فقوله ما تغير بناؤه اى صيغته لاخراج الجمع السالم

فانهما صادران عن الضارب والمأثى (اولم يصدر عنه كالطول والقصر) فانه اذا قيل طال زيد او قصر فانه بمعنى ان الطول او القصر قائمان به لا بمعنى انهما صدرانه اذ ليس الالوان والطول والقصر والحسن وغيرهما حدثا اذ السواد بمعنى سياهي ليس يحدث بل بمعنى سياه بودن فهو المعنى التام بغیره من حيث انه قائم كذا في العصام وكذا المراد من قوله هو المعنى الفاسم اذ هو المعنى المقابل بالعين بل المراد به هو الامر المعنوي سواء كان من مقولة الفعل كالكسر او من مقولة الاتفعال كالانكسار ولما كان المراد بالمصدر ههنا هو المصدر الذي يتم مفعولا مطلقا لا المصدر الذي ههنا خذ الاسقاق مع ان قوله اسم الحطب سائل له اراد ان يحترز عن المعنى السابق (الجاري على الفعل) يعني ان المراد بالحطب في تعريف المصدر هو الحطب الذي يجري على الفعل لا الحدث المطابق في الشارح فسر الجريان المذكور بقوله (والمراد بجريانه على الفعل ان يقع) للاشارة الى ان المراد بجريان الحطب على الفعل ان يقع الحدث (بعد استتاق الفعل منه تأكيداً) اي لذلك الفعل (اوپينا لتوضعه اوعدده) اي لنوع الفعل اوعدده (منل جلست جلوسا) وهذا للتأكيد (اوجلسة) فتح الجيم لبيان عدد الجلوس (اوجلسة) بكسر الجيم لبيان نوع الجلوس اعلم ان الجريان في اصله لا يهم يستعمل لمعان منها جريان الشيء على ما يفهم ذلك الشيء مبتدأ او موصوفا او ذالحا او متوفا فيقال ان الخبر جار على المتدأ والصفة جارية على الموصوف والحال جارية على ذي الحال والصلة جارية على الموصول والمعطوف جارية على المعطوف عايه رمنه قولهم صفة جرت على من هي له او على غير من هي له ومنها جريان اسم الفاعل على الفعل بمعنى مرارته نياه في حر كانه وسكناته فيقال ان الماصر مثلا جار على نصراي موازله ومنها جريان المصدر على الفعل اي ان يقع به بعد الاستتاق منه تأكيداً كانه او يينا لتوضعه اوعدده ولما كان المراد ههنا هو المعنى الاخير مسروده وما يجب ان يعلم ايضا ان كلا من هذه المعاني مسهوه عندهم في مقامه فلا يلزم الترابية والابهام في تعريف وانما يلزم لولم يكن مسهوها في احدهما كذا في العصام ولما اعتبر في هذا الجريان امر ان احدهما ان يستق منه الفعل زالت في ان يقع يينا خرج عنه المصدر الذي لم يوجد فيه احد الامرين المتعبرين او كلاهما فاسار اليه الشارح اقوله (خلل القادرية والعالية) اي مما يوجد في آخره اليه المصدرية الدالة على معنى المصدر وهذان المشلان منل للاسم الذي لم يوجد فيه كلا الامرين المتعبرين لان القادرية وامسالة مما يكون مصدرا بالياء لا يستق منه الفعل لكون اصله اسم فاعل ولا يبع مفعولا مطلقا وقوله (ومل و لاله وويحله) معطوف على قوله في القادرية اي من المصادر التي

لم يوجد به فعل يشتق منه بان حال واح ويصح او وائل يوبل وقوله (لم يستق
 الفعل منه) بيان لكل من الامثلة الاربعة لانها مشتركة في عدم اشتقاق الفعل
 من كل منهما فقوله فخل القادرة مبتدأ وقوله (لا يكون مصدرا) خبره اى
 فخل هذه الاربعة من النوعين لا يكون مصدرا في اصطلاح النحويين لانعدام
 الامرين في النوع الاول ولانعدام عدم الاشتقاق في الثاني واليه اشار بقوله (وان كان
 الاخير ان اى ولو كان مثل ويلاله وويله بالانصب (مفعولا مطلقا) يعنى وان وجد
 فيهما الامر الثاني من الامرين المتعبرين لكن لما لم يوجد فيهما الامر الاول الذي
 هو اشتقاق الفعل لم يكونا مصدرين لعدم صدق الجريان المتعبر عليهما واعتراض
 عليه العصام بانه ان اراد جواز وقوع لفظ الويل والويلج مفعولا مطلقا فلا يخص
 هذا الجواز بهذين المثالين بل يجوز في مثل العالمية ايضا لان شرط وقوع
 المفعول المطلق كون اللفظ دالا على فعل اى على حدث لا كونه مفعولا من صغ
 المصدر وان اراد جواز وقوع نحو الويل مفعولا مطلقا فدرده قوله تعالى ويل
 للمطففين يعنى ان لفظ الويل لم يقع ايضا مفعولا مطلقا لوقوعه في هذه الآية
 مبتدأ انتهى لمخصا وبه عليه بقوله فتأمل فلعل وجهه انه يمكن ان يجاب عنه
 بخبر المراد بان يقال ان الظاهر انه اراد جواز وقوعهما مفعولا مطلقا في كلامهم
 واستعسا لانهم يعنى التجوز العادى لا التجوز العقلى الشامل للاولين ونحو
 العالمية وان حاز وقوعه عقلا لكن لم يجز وقوعه مفعولا مطلقا في كلامهم
 اذ لا يقال علم عالمية ولما كان المصدر على نوعين بحسب الحكم احدهما
 انه يحكم عليه بانه سماعى والاخر يحكم عليه بانه قياسى شرع المصنف في بيان
 انه اى نوع نه يحكم عليه باحد هذين الحكمين فقال (وهو) (اى المصدر)
 والصحيح المرفوع مبتدأ وقوله (من الدلائل) (المحرر) خريف مستمر حال احامن
 الضمير المرفوع المستكن في الخبر وهو قوله (سماع) فانه لما ماز اوله بالصفة
 جاز وقوع الضمير فيه كما ستعرف وامامن المبتدأ على قول ابن مالك وامامن
 الضمير المجرور في عليه في الكلام المذموم من هذا القول يعنى حكمت عليه بانه
 سماع فلي التذكرة يكون معناه حال كون ذلك المصدر من الثلاثي المجرد وانما
 قيد السماع بقوله المجرد لئلا يدخل الثلاثي المزدوج فيه في هذا الحكم وانما فسر
 قوله سماع بقوله (اى سماعى) للاشارة الى ان المقصود منه اما بحذف المضاف
 اى ذو سماع او المصدر بمعنى المفعول مجازا اى مسموعا وبس المراد بتفسيره
 بالسماعى انه على حذف ياء النسبة منه لان ياء النسبة لم يثبت حذفها في كلامهم
 في امثاله كذا في العصام (ويرقى تدديد) اى عدد المصدر الثلاثي السماعى
 (الى اثنين وثلاثين كما بين في كتب التصريف) يعنى في المراح وغيره على

[illegible]

على معام لعدم تقدم المحرور اذ قوله من الثلاثي منصوب المحل وهذا لا يجوز عند المصنف خلافا للفرأ فانه لم يشترط تقدم المحرور فيجوز هذا العطف عنده كذا في المعرب (اى غير الثلاثى المجرد يعنى) اى يريد المصنف بذلك الغير (الثلاثى المزيد فيد والرابعى المجردو) الرابعى (المزيد فيه) (قياس) (اى قياسى كما تقول) ولما اكفى المصنف باراء الامثلة فقط بعد قوله كما تقول اراد الشارح ان يفصل مراده فقال ان مراد المصنف من القياس انه يجوز لك ان تقول يجوز (كل ما كان) اى كل مصدر (ماضيه) اى ماضى ذلك المصدر (على افعال) اى ما يكون على وزن افعال (فصدره) اى فصدر ذلك الفعل يكون (على) وزن (افعال) بكسر الهمزة (وكل ما) اى كذلك تقول كل مصدر (ماضيه) اى ماضى ذلك المصدر يكون (على) وزن (استعمل فصدره) ككون (على) وزن (استفعال) وقس عليه كل ما هو مصدر غير الثلاثى (مثل اخرج اخرج واستخرج استخرجا) اى تقول اخرجا فى مصدر اخرج واستخرجا فى مصدر استخرج قاعدة مطردة (الى غير ذلك مما علمته فى علم التصريف) اى تقول كذلك فى سائر المصادر التى هى مصدر غير الثلاثى من الاوزان التى حفظتها بها فى فن التصريف ولما فرغ المصنف من بيان تعريف المصدر وتقسيمه شرع فى بيان كونه تاملا فقال (ويعمل) (اى المصدر بالقطع) اى يعمل المصدر نفسه من غير احتمال ان يكون العمل له اولفعله وانما قيده ليحصل التقابل بين القسمين اللذين سيجيئان وبين هذا القسم لان فى هذه المسئلة ثلاثة احكام الاول ان العمل للمصدر فقط دون فعله والناتى ان العمل للفعل فقط دونه وانما ان انه يجوز ان يكون العمل له اولفعله وقوله (عمل فعله) بالنصب على انه مقبول مطلق تسميه اى ان نوع عمل المصدر من انواع عمل الفعل الذى يناسب المصدر وقوله (استقى منه) اشاره الى تلك المناسبة وهى مناسبة الاشتقاق اى فعله الذى يشتق ذلك الفعل من ذلك المصدر وقوله (حال كونه) اشارة الى ان قوله (ماضيا) حال من الفعل اى حال كونه ذلك العمل الذى اشتق من المصدر واخذ المصدر منه العمل ماضيا (نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس) فان الضرب مصدر اشتق منه ضرب الذى هو الماضى لكونه مقيدا بامس ولما كان فعله ههنا ماضيا متعديا رفع الفاعل ونصب المفعول الواحد وذلك المصدر رفع محل زيد الذى هو فاعله وقد اضيف اليه ونصب عمرا الذى هو مفعوله وقوله (او) عاطفة ووسط الشارح قوله (حال كونه) بينها وبين قوله (عبره) (الاشارة الى انه معطوف على قوله ماضيا) اى غير الماضى) اى حال كونه ذلك الفعل غير الماضى وقوله (مستقبلا) تفسير للغير اى مستقبلا (كان)

اى ذلك الغير (اوحالا) مثال المستقبل والحال (نحو اعجبنى اكرام عمرو خالد اعدا
 او الان) يعنى ان قيده بغدا يكون مثالا للمستقبل وان قيده بالان يكون مثالا
 للحال فان الاكرام ههنا مصدر اشتق منه يكرم وهو فعل مشترك بين المستقبل
 والحال فان كان مقيدا بغدا يكون عاملا بعمل المستقبل وان كان مقيدا بالان يكون
 عاملا بعمل الحال وقوله (وذلك العمل) اشارة الى الواسطة التى يعمل بها المصدر
 يعنى ان حلة عمل المصدر كعمل فعله (لمناسبة الاشتقاق) التى بت (بينهما) اى
 بين المصدر وبين ذلك الفعل (لبااعتبار النسبة) كما هو واسطة بينه وبين اسم الفاعل
 وغيره من الصفات (فلهذا) اى فاعدم كون المشابهة واسطة فى عمل المصدر
 (لم يترط فيه) اى فى المصدر (الزمان) اى كونه للزمان المستقبل او الحال
 بل اعدم ذلك الاشتراط يع الماضى وغيره (كاسمى الفاعل والمفعول) اى كما اشرط
 الزمان فى اسمى الفاعل والمفعول بار عملهما مشروط بكوفهم مقارنين للمستقبل
 والحال فلا يجوز اعمال المقارنين للماضى فانهما يعملان لمشابهتهما للفعل
 لفظا ومعنى وذلك لا يتحقق الا اذا كانا بمعنى الحال والاستقبال اذ لو كانا للماضى
 كانا مشابهين للفعل الماضى معنى لا لفظا وللمضارع لفظا لا معنى فحطت
 قوة المشابهة فلم يعمل عمل واحد منهما وقوله (اذا لم يكن مفعولا مطلقا)
 قيد لقوله ويعمل عمل فعله مع اعتباره بالقطع كما فسر السارح بقوله (يعنى
 عمل المصدر) اى يريد المصنف من هذا التقييد ان عمل المصدر (عمل فعله
 باقطع) ليس يجاز على اطلاقه بل ذلك العمل (مشروط بان لا يكون) ذلك
 المصدر (مفعولا مطلقا صرفا من ذبح اعتبار ابداله من الفعل فانه) اى
 المصدر (اذا كان مفعولا مطلقا) نحو ضربت ضرب زيد عمرا (صرفا فسيء
 حكمه) فلا يدخل فى العمل القطعى ومما يجب اريعلم ههنا ان المراد
 بالفعل المطلق الذى اشترط عمل المصدر بعده هو المفعول المطلق حقيقة
 سواء كان ناكدا او بينا للنوع او العدد واما اذا كان مفعولا مطلقا محزيا فعمل
 حينئذ مثل عمل فعله كما فى العصام نقلا عن الرضى ثم اراد المصنف ان يذكر
 بعض المسائل المتعلقة بهذا النوع فقال (ولا يتقدم معموله) (اى معمول
 المصدر) فسر به الضمير ثلاثه ارجاعه الى الفعل او غيره (عليه) اى على
 المصدر وانما لم يجز تقديم معموله عليه (لكونه) اى لكون المصدر (بتقدير الفعل
 مع ان) يعنى ان الضرب بتقدير ان يضرب (وشئ) اى ومعمول من المعمولات
 التى وقعت (فى جيران) اى فى مكان هو من الامكنة التى بعد ان المصدرية
 (لا يتقدم عليه) اى على لفظ ان المصدرية (فلا يقال) اى حينئذ لا يجوز ان
 يقال اعجبنى عمرا ضرب زيد) بان يتقدم عمرا على عامله الذى هو الضرب
 لانه حرف مصدرى والحرف المصدرى موصول ومعمول المصدر فى الحقيقة

معمول الفعل الذي هو صلة الحرف المصدرى ومعمول الصلة لا يتقدم على
الموصول لان الموصول حق الصدارة اعلم ان في جواز تقديم معموله عليه
وعدم جوازه اختلاف بين جمهور النحاة وبين الرضى حيث قال ان معمول المصدر
اذا وقع ظرفا يتقدم عليه نحو قوله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وقوله تعالى
فما بلغ معه السعي لان المنع للتقديم تأويله بان مع الفعل كما عرفت ولبس المؤل
بشيء في حكمه من كل وجه مع ان الظرف كالمتم للعامل الملايسته له في الاغلب
فيدخل فيما لا يدخله الاجانب وانه معمول ضعيف يكتبه رابعة الفعل حتى
يعمل فيه حرف النفي نحو قوله تعالى وما انت بنعمة ربك بمجنون والجمهور منعوا
مطلقا ومنهم المصنف وقدروا العامل فيما ذكر من اليتين ونحوهما كذا في شرح
اللب و اشار اليه المصنف ثم شرع في بيان مسألة مخصوصة بالمصدر دون فعله
فقال (ولا يضر) وهذا فعل مجهول يقتضى نائب فاعل ونائبه اما ضمير مستتر
تحت او انظر الى الاقوى و اشار السارح بقوله (اى معموله) اى الاول يعنى ان نائبه
مستتر تحته وراجع الى معموله يعنى لا يجوز ان يضر معمول المصدر من الفاعل
فيكون على هذا التفسير قوله (فيه) مفعولا فيه لقوله لا يضر اى لا يضر معمول
المصدر فى المصدر وقوله (اوىكون) اشارة الى التوجيه للثاني يعنى اولا يكون
نائب فاعله مستترا بل يكون (الظرف) وهو لفظ فيه المذكور (مفعول مالم يسم
فاعله) اى نائب فاعل لقوله لا يضر وقوله (لانه لو اضر) دليل لعدم جواز
الاضمار يعنى انه لو جاز ان يضر الفاعل (فيه) اى فى المصدر المفرد (لا يضر
فى المثنى والمجموع) اى لزم ان يجوز اضمار الفاعل فى مثنى المصدر ومجموعه
يعنى فى لفظ ضربان وضربات (قياسا على الواحد) لان كل ما يجوز الاضمار
فى واحد من الفعل ولصفة يجوز الاضمار فى مثله وجعله لكن الاضمار فى مثنى
المصدر وجعله غير جائز لان الاضمار اذا كان جائزا فيهما (فيلزم اجتماع
الثنتين والجمعين) فى صيغة واحدة احدهما (نظرا الى المصدر و) الاخرى
نظرا الى (الفاعل) اعلم ان هذه المسئلة تتوقف على مقدمتين احدهما ان تنبئة
المصدر وجعله با نظر الى نفسه ونائبتهما ان تنبئة الفعل والصفة وجعهما بالنظر
الى فاعلهما لكن الفرق بينهما ان الضمير فى الفعل بارز وفى الصفة مستتر ف اشار
الى المقدمة الثانية بقوله (ولما كان تنبئة الفعل وجعه راجعة فى الحقيقة الى
الفاعل) بان يكون ضميرا بارزا فى نحو ضربا وضربوا (وكذا) اى كالفعل
(فى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة) اذا يقع عليه اسم الفاعل هو ما يقع
عليه من نوعه قوله (لا يلزم) جواب لما كان كذلك لا يلزم (فيها) اى فى المذكورات
من الفعل وغيره من الصفات (محذور) وهو اجتماع الثنتين والجمعين لانهما

مقصود ان بالنظر الى الفاعل في ما ذكر ثم اشار بقوله (بخلاف المصدر) الى المقدمة الاولى يعنى ان ثنية المصدر وجعه ليس بالنظر الى الفاعل (فانه) اى للمصدر (في نفسه) اى في معناه الذى يدل عليه بالمطابقة (ثنية وجعا) فانا اذا قلنا ضرب اردنا به وقوع حدث واحد واذا قلنا ضرب بان اردنا به الخدين الواقعين المختلفين اما بالتويع او بالعدد وقوله (ولا شبهة) اشارة الى دفع ما يرد على المصنف بانه يلزم عليه ان يقيد الاضمار بالاستتار لان الاضمار المطابق شامل للبارز والمستتر وعدم الجواز محصور في الثاني لان الاضمار بالبارز جائز كما في نحو ضربني زيدا فاجاب عنه باننا لانسلم ان كلام المصنف خال عن هذا القيد فانه لا شبهة (ان الاضمار) اى الذى دل عليه قوله لا يضمر مقيد بقوله (فيه) والاضمار المقيد بكونه داخلا فيه (يستلزم الاستتار) يعنى وان لم يال مطلق الاضمار على الاضمار بطريق الاستتار بالمطابقة لكنه لما كان مقيدا بلفظ فيه دل عليه بالالتزام (فانه اذا كان) اى الضمير (بارزا) كما سبق في ضربني زيدا (لم يكن ذلك البارز) (مضرا فيه) فانه لا يدخل تحت الفعل او نحوه حتى يصدق عليه انه فيه فانا اذا قلنا ضربنا نقول ان فاعله ضمير بارز واذا قلنا ضرب بان نقول ان فاعله ضمير فيه اى مستتر فيه وهو هما فيكون التغير بانه مضمر فيه مقصودا بالضمير المستتر فلا يشمل الضمير البارز لانه لا يكون مضرا فيه (بل) يكون (مضرا مطلقا) والمطابق مصروف الى السكامل والكامل في باب الضمار هو البارز وقوله (فلا حاجة) تفريع لما قبله اى ولما قبل قوله لا يضمر بقوله فيه لا حاجة (الى اعتبار قيد الاستتار على حدثه) وقوله (ليخرج) متعلق بالحاجة المقتضية وعلة لها يعنى ان الحاجة الى اعتبار هذا القيد انما هو ليخرج عن قوله لا يضمر (نحو ضربني زيدا حاصل) فاذا لم يصدق عليه هذا القول لم يتحجج الى اعتبار قيد لاخر اجه اعلم ان توجيه عدم جواز الاستتار في المصدر بهذا التعليق هو ما اختاره شارح العلامة رحمه الله لكن قال شارح اللب ان في التعليل بحسن اما اولا فلان منع قياس ثنية المصدر وجعه على الواحد لوجود المانع في الثنية والجمع المقتضين دون الواحد فكان كالفعل واما ثانيا فلانه لا يجري في التأكيده واما ثالثا فانهم ان ارادوا الاجتماع في اللفظ حقيقة فبأطل اذ الكلام في الاستتار انه لا بد من علامته في استتار ضمير المثني والمجموع ولما اتحد في الصفة اكفى بتثنيهما فلم يلزم الاجتماع بخلاف المصدر فمع لزومه او اسند اليه اسم الفعل والحال ان التعاميل العارضة عن هذه المنوعات ما حلل به شارح اللب بانه اعمال لا يجوز اضمماره في المصدر وجاز في الفعل والصفة لان النسبة الى المرفوع مأخوذة في وضع الفعل والصفة فيحكم بالاستتار عند عدمه واما المصدر فالواضع نظر في وضعه

الى ماهية الحدث فقط لالاي مقام به فاقضوا المرفوع عقلي لاوضعي فلا يحتاج
الى الامر الحكمي انتهى ثم شرع في ذكر مسألة مختصة بالمصدر ايضا دون
فاعله فقال (ولا يلزم ذكر الفاعل) (اي فاعل المصدر) وهذا التفسير للاشارة
الى ان الالف واللام في الفاعل للعهد الحاربي والقرينة فيه ان الفاعل وان
لم يذكر صراحة لكنه مذكور ضمنا لانه لما كان المصدر عاملا كفاعله كان المفهوم
منه انه يكون عاملا في الفاعل فيكون من قبيل قوله تعالى وليس الذكر كالانثى
وقوله (لا مظهرها ولا مضمر) تفصيل للذكر او عدم اللزوم يعني انه لا يلزم ذكره
حال كونه مظهرا ولا حال كونه مضمرا لما عرفت انه لا يضمر فيه (نحو اعجني
ضرب) بالتون (زيدا) فان الضرب في هذا المثال مصدر لم يذكر فاعله
لا مظهرها ولا مضمرا وان كان له فاعل في الحقيقة وقوله (لان النسبة) علة لقوله
لا يلزم يعني وانما لا يلزم ذكر الفاعل لان نسبة المصدر (الى فاعل ما غير
ماخوذة في مفهومه) اي في مفهوم المصدر واذا لم تؤخذ النسبة في مفهومه
(فلا يتوقف تصور مفهومه) اي مفهوم المصدر (عليه) اي على فاعل ما
(بخلاف الفاعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة) فانه لما كانت النسبة
الى فاعل ما ماخوذة في مفهوم كل منهما فلا بد لها من ذكر فاعل اما حقيقة
او حكما ثم شرع في مسألة اخرى للمصدر بالنسبة الى فاعله فقال (ويجوز
ضافته) اي اضافة المصدر (الى الفاعل) كما يجوز عدم اضافته بان يكون
متونا عاملا في فاعله ولما كان عمل المصدر في فاعله قسمين احدهما عمله فيه حال
كون المصدر متونا نحو اعجني ضرب زيد بتونين صرب ورفع زيد والآخر
عمله فيه حال كونه مضافا الى فاعله بغير تونين وبلا رفع زيد لفظا ويجوز كالاثنين
لكن اختلفوا في اولوية احدهما فاشار الشارح الى ان الاولى من احد الامرين
هو القسم الاول كما قال (مع ان اعلم) اي عمل المصدر (متونا) اي حال كونه
متونا (اولي) منه حال كونه غير متون يعني مع الاضائية واستدل عليه بقوله
(لانه) اي لان المصدر (حينئذ) اي حين كونه متونا (اقوى مشابهة للفعل)
منه حال كونه غير متون ومضافا وقوله (لكونه) دليل على زيادة قوة المشابهة
حين كونه كذلك يعني انما يكون حال كونه غير متون اقوى مشابهة لوقوع المتون
(نكرة) ومشابهة النكرة للفعل اقوى من مشابهة المعرفة له لان الفعل يدل
على حدث نكرة مثلا ان ضرب يدل على ضرب لا على الضرب المعرفة فانه
مع التونين منصوص بتكراره بخلاف حاله مع الاضافة فانه قد يكون معرفة (نحو
قوله تعالى ولولا دفع الله الناس) وهذا مثال لاضافة المصدر الى فاعله وفيه
اشارة ايضا الى ان المصدر ههنا حال اضافته معرفة باضافته الى المعرفة وهذا

ما اختاره الشارح تبعاً لصاحب الوافية وقال العصام هذا خلاف ما عرّح به
 رضى فانه قال واذا اضيف المصدر الى معموله الارجح جعل ذلك تابعاً للمفظة
 وجاز جعله تابعاً لمحله ايضاً عند الأكثر انتهى والمراد بمعموله الارجح هو الفاعل
 يعنى اذا اضيف المصدر الى معموله الاشرف يجعل المصدر تابعاً للفظ الفاعل
 بان يكون معمولاً مرفوعاً وهذا يقتضى عدم الاضافة ثم قال وجاز جعله تابعاً
 لمحله ايضاً يريد به ان جعل المصدر تابعاً لمحله المفعول الارجح بان يكون مرفوع
 المحل لوجود المنافع عن ارفع لفظاً وهو كونه محموراً بالاضافة هو الاولى لانه
 كذلك عند اكثر النحاة او عند أكثر الاستعمال وقوله عند الأكثرية: نضى ان
 الاضافة اولى من عكسه اقول ايراد الشارح فى الاستشهاد مثلاً بنحو قوله
 تعالى دفع الله الناس يشير الى عكس ما ادعاه لانه فى هذه الآية مضاف باتفاق
 اقراآت والله اعلم ولما بين مسئلة اضافته الى الفاعل اراد ان يبين مسئلة اضافته
 الى غير الفاعل ومن المفعولات فقال (وقد يضاف) (اي المصدر) (الى المفعول)
 اورد هذه المسئلة بقدر ليكون اشارة الى قلة اضافته الى المفعول ولما كان الطاهر
 من ايراد المفعول بغير التقييد شمّله بجميع المفعولات اشار الشارح الى عمومته
 بقوله (سواء كان) (اي ذلك المفعول الذى اضيف اليه المصدر) (مفعولاً او) (كان
 ظرفاً او) (كان مفعولاً) وقوله (على قلة بالنسبة الى الفاعل) اشارة الى قلة
 هذه الاضافة كما هو المستفاد من قد كما عرفت وقوله (نحو ضرب اللص الجلاذ) مثال
 لاضافته الى المفعول به وهو اللص وفاعله الجلاذ بالرفع (و) (نحو) (ضرب يعم الجماعة)
 مثال لاضافته الى المظرف (و) (نحو) (ضرب الأديب) مثال لاضافته الى المفعول له
 ولما فرغ من بيان ماكثر اعمال المصدر فيه شرع فى بيان ماقل فيه اعماله فقال
 (واعماله) (اي اعمال المصدر) وقوله (ملتبساً) (للاشارة الى ان قوله) (باللام)
 حال كونه من الضمير المجزور فى اعماله والى ان البناء فيه اللابسة وتفسر اللام بقوله
 (اي اللام التعريف) ثلاً بظن ان المراد بهما هى اللام الجرة او الابتدائية وقوله
 (قيل) (خبر لقوله واعمله يعنى ان استعمال المصدر المعروف باللام عاملاً قليل
 وقوله (لانه) (دليل لقلة اعماله فى هذه الصورة يعنى وانما كان عمله قليلاً بين
 التباسه باللام لا ر المصدر) (عند عمله) (اي عند كونه عاملاً ليس من ذاته بل هو
 (مقدر بان) (اي المصدرية حال كونها) (مع الفعل) (يعنى ان معنى فوناً عجنى
 ضرب زيد هو ان يضرب زيد حتى تحقققت المشابهة للفعل وهذا التقدير
 يقتضى ان لا يدخل عليه ما لا يدخل على الفعل فاذا دخل ضعف العمل واذا
 كان كذلك (فكما لا يدخل لام التعريف على ان) (المصدرية حال كونها) (مع

الفعل يذخي ان لا يدخل) اى اللام (لام التعريف على المصدر المقدر به) اى على
 المصدر الذى قدر ان مع الفعل ثم انه لم توهم من ان مقتضى هذا الدليل وان اللازم منه
 ان لا يجوز اعماله اصلا ومقتضى لفظ القليل ان يجوز اعماله وان كان مع قلة
 استدرك عليه بقوله (ولكن جوز ذلك) اى اعماله مع اللام (على قلة فرقا) اى
 ليحصل الفرق (بين الشئ) وهو ان مع الفعل ههنا نحو ان يضرب (وبين
 المقدر به) اى وبين المصدر الصريح نحو الضرب فان ان يضرب اصل والمضرب
 فرع والاولم يفرق بينهما لزم مساواة الفرع الاصل وهو غير مرضى عنه ثم نقل وجهها
 ضعيفا في زعمه فتسال (قيل لم يأت في القرآن شئ من المصادر المعرفة باللام
 عاملا في فاعل او مفعول صريح) بل قد جاء في الشعر وهو قوله * ضعيف انكابة
 اعداءه * فان النكابة مصدر معرف باللام وقد عمل في اعداءه كذا في الوافية (بل
 قد جاء) اى في القرآن عاملا بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء
 فان قوله بالسوء منه اق بالجهر المرفع باللام وهو عال فيه ثم شرع في ثلثه ع الذى
 يكون العمل للفعل فقط فقال (فان كان) (اى المصدر) (مفعولا مطلقا)
 ولما كان قوله مفعولا مطلقا شاملا لما يأتى من كونه بدلا من الفعل مع ان حكمه
 يخالف لما ههنا فسر به بقوله (صرفا) اى وان كان مفعولا مطلقا محضا وهو
 ان يكون (من غير اعتبارا بداله) اى كونه بدلا (من الفعل) فانه اذا اعتبر كونه
 بدلا من الفعل لم يكن مفعولا مطلقا صرفا بل يكون حكمه ماسيد كرواما ان كان
 صرفا (فاعمل للفعل) وقوله (من غير تجوز ان يكون) اى العمل (للمصدر)
 احتراز عما سيجي من تجوز ان يكون له او للعامل وقوله (اذ لا يجوز) علة لعدم
 تجوز عنه مع وجود الفعل بمعنى وانما لم يجوز اعماله مع وجود الفعل لانه لا يجوز
 (اعمال الضعف) اى المصدر (مع وجدان القوى) اى الفعل (سواء كان
 الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوف فافقير لازم) واء اقيد المحذوف
 بقوله غير لازم للاحتراز عما اذا كان المحذوف لازما بان يكون من المواضع التى يجب
 حذف فعله فيها كما سبق فان حكمه ماسيحي فان حذف فعله نوعان احدهما
 واجب الحذف نحو سقيا وشكرا والاخر غير واجب الحذف (نحو ضربا زيدا)
 فان فعل المفعول المطلق ههنا محذوف لكن حذفه ليس بلازم لانه ليس
 من المواضع التى وجب الحذف فيهما ثم شرع في بيان ما يجوز فيه اوجهان فقال
 (وان كان) وقوله (اى المصدر) تفسير للضمير المستتر في كان وهو اسمه راجع
 الى المصدر وقوله (مفعولا مطلقا واقعا) اشارة الى ان قوله (بدلا منه) خبره
 منصوب والى ان المراد به ليس البديل الاصطلاحي الذى هو من النواع الخمسة
 بل المراد به بمعنى الضاعى وقوع ذلك المصدر المرفع ههنا يعنى الذى هو

المفعول المطلق (بدلا) أى عوضا (منه) (أى من الفعل وهو) أى المصدر
 الذى وقع عوضا من الفعل (ما) أى المصدر الذى (كان حذف فعله لازما نحو
 سقياله ورعيه وشكراله وحده) فإن كل واحد من المصادر المذكورة وقع مفعولا
 مطلقا مع لزوم حذف أفعالها اعنى سقيت ورعيت وشكرت وحذفت حذفًا لازما
 سماعيا وجعلت المصادر المذكورة عوضا عن الأفعال المحذوفة (فوجهان) (أى
 فيجوز فيه) أى فى أعمال هذا النوع (وجهان) أحدهما (عمل الفعل) بأن يكون
 اللام فى هذا المثال اعنى فى سقياله متعلقا بالفعل المحذوف وإن يكون مفعولا له
 وإنما أعطى العمل إلى الفعل (لا صالحة) وهذا مذهب السبكي فى أى لكون
 الفعل أصلا فى العمل كما أعطى فيما لم يلزم حذفه (و) الوجه الآخر (عمل
 المصدر) يعنى سقيا ونحوه بأن يكون الجار متعلقا به ومفعولا له وإنما جاز إعطاء
 العمل للمصدر مع تقدير الفعل (للنيابة) أى لكون المصدر ههنا نائبًا عن الفعل
 وعوضا عنه وقيامه مقام الفعل لا مصدرية وكونه مقدرًا بأن مع الفعل
 وهذا مذهب سيويه حيث جوز تقديم معموله عليه واستتار الضمير فيه فجعله
 كالظرف العامل (وقيل) أى قال بعضهم إن المراد بالوجهين هو العالمان
 لعمل المصدر لا العلمان اللذان أحدهما عمل الفعل والآخر عمل المصدر
 كما هو المختار عند السارح بل العمل للمصدر فقط كما كان فى النوع السابق وإنما
 المراد بقوله وجهان هو التوجيهان فى عمله أحدهما (عمل المصدر للمصدرية)
 أى لكونه نائبًا عن الفعل كما مر (و) الآخر (عمله للبديهة) أى لكونه
 مصدرًا فقط لا لكونه نائبًا عن الفعل (فى قوله) أى فينبذ يكون فى قول
 المصنف (فوجهان) فقوله فوجهان أى فقط وجهان بدل من القول فى قوله
 وقوله (وجهان) أى توجيهان مبتدأ مؤخر عن الظرف اعنى فى قوله
 أحدهما إن يراد به عمل المصدر وعمل الفعل والآخر عمل المصدر رئيسًا به
 ولمصدرية أعلم إن السارح تبع فى نقل هذا التوجيه صاحب الواقعة حيث قال
 ويمكن أن يقال إن معناه جاز أن يكون المصدر من حيث هو مصدر عاملا وراز
 أن يكون المصدر من حيث أنه بدل من الفعل عاملا انتهى وإن كان هذا التوجيه
 ليس بوجيه كما قال العصام لأن المصنف لما صرح بالبديهة بقوله بدلا منه لم يلزم
 حل كلامه على أن عمل المصدر للمصدرية ولما وقع فى كلام المصنف فصل
 بين قسمي المصدر أراد السارح أن يبين وجه الفصل فقال (وإنما فصل)
 أى المصنف (بين قسمي المصدر اعنى) أى أريد بالقسمين (ما) أى المصدر
 السنى (لم يكن مفعولا مطلقا وما كان) أى والقسم الآخر هو المصدر الذى
 كان (آياه) أى مفعولا مطلقا (بالجل المتضمنة) وهى قوله ولا يتقدم معموله

وقوله ولا يلزم ذكر الفاعل وقوله يجوز اضافته وقوله وقد يضاف الى المفعول
 وانما فصل بين المثلين بذكر تلك الجمل مع ان المناسب ان يذكرهما متصلتين
 وان يذكر تلك الجمل بعدهما (ليسان) اي لتقصصهما (وبعض احكام عمل
 المصدر) وهو عدم جواز تقدم معموله (لان عمه في القسم الاول) اي في المصدر
 الذي لم يكن مفعولا مطلقا (اكثر واظهر) من القسم الثاني الذي كان مفعولا
 مطلقا (فلا واخرت) اي لواخرت تلك الجمل (عن القسمين) بان ذكرت بعدهما
 (لنوهم تعلقه) اي تعلق ما ذكر من القواعد المستفادة من الجمل (بالقسمين
 على السواء) بان لم يكن في احدهما اظهروا كثرة وقال العصام ان مراد الشارح
 من هذا التوجيه هو الجواب عن سؤال تقريره ان هذه الاحكام مشتركة بين قسمي
 المصدر فينبغي ان تؤخر عنهما فاجاب بان ذكره عقيب القسم الاول مع الاشتراك
 بينهما على ان له مزيد اختصاص بالقسم الاول ثم قال وفيه ما عرفت من ان امتناع
 تقديم معمول بخنص بالقسم الاول انتهى اقول واعلم الشارح اشارة بقوله لبيان
 بعض احكام الجمل الى هذا اعني ان المشترك بعضها لاجمعها والله اعلم ثم شرع
 في بيان اسم الفاعل فقال (اسم الفاعل) وهو مستند وقوله (ما) مع صلته التي
 هي قوله (اشتق) خبره (اي اسم اشتق) (من فعل) وهو يسكون العين مع كسر
 الفاء الفعل اللغوي كما اشار اليه الشارح بقوله (اي حدث) يعني المصدر
 فان سيويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثا وفيه اشارة الى انه ذهب
 الى مذهب غير السيرا في فان مذهبه ان اسم الفاعل ليس بمشتق من المصدر
 بلا واسطة بل اشتق من الفعل الا صلاحي الذي هو ضرب
 ويضرب وهما مشتقان من المصدر واما مذهب غيره فانه مشتق من المصدر بلا واسطة
 وقوله (موضوعا لذلك الاسم) للاشارة الى ان اللام في قوله (لمن) متعلق
 بالاشتق بتضمينه معنى الرضع والى انه حال من الضمير المستتر في اشتق يعني
 راجع الى الاسم يعني حال ككون ذلك الاسم المشتق موضوعا لعني وهو من
 (قام) (اي الفعل) وهو الحدث وقوله (به) متعلق بقام وقوله (اي لذات)
 تفسير لمن وقوله (ما) صفة لذات للاشارة الى ان الذات مبهمه وقوله (قام بها
 الفعل) للاشارة الى انه ليس بموضوع لذات مبهمه من غير قطع النظر عن
 الحدث بل هو موضوع بعد قيام الحدث به ليحصل الفرق بين اسم الفاعل
 وبين الفاعل لان اسم الفاعل صفة عبارة عن الذات مع الفعل واما الفاعل
 فهو عبارة عن الذات المجرد واعترض عليه الرضي بانه اخرج هذا التيسر عن
 التعريف مثل زيد مضارب عمرو وتقرب من فلان او متباعد عنه ومجتمع معه
 فان هذه الاحداث نسب لا تقوم باحد المنتسبين معيها دون الاخر وقال

العصام ويمكن دفعه بان معنى المضارب ليس المتصف بالضرب بل المتصف
بضرب متعلق بشخص يصدر عنه ضرب متعلق بفاعل الضرب الاول هذا
معنى ما قيل باب المفاعلة لحدث مشترك بين الاثنين فالمضارب مشتق من
مصدر هو المضاربة لمن قام به المضاربة اى ضرب متعلق بمضروب يصدر عنه
ضرب متعلق بمضربه وكذلك الاقتراب معناه القرب من شخص هو ايضا
متصف بقرب الشخص الاول فكل منهما مقرب بمعنى انه قام به قرب متعلق
بمن قام به قرب من هذا الشخص واما قوله لا يقوم باحد المتنسبين معنا دون
الاخر فلا معنى له اذا حدث لابد ان يقوم بمعنى ولا معنى للقيام بسى الاعلى
التعين انتهى ما حققه العصام جوابا لاعتراض الرضى وهو مفيد للطالعين
ولما كان نغظ من مختص بالعلاء وكان اسم الفاعل شاملا له ولغيره كان اللائق
بالمصنف ان يعبر بعبارة شاملة واسرار اليه الشارح بقوله (ولو قال)
اى المصنف (لما قام به الفعل) بدل لمن (لكان) اى لكان هذا القول (اول)
من قوله لمن قام ثم اشار الى وجه اولوته بقوله (لان ما جهل امره) اى لان
الشيء الذى لم يعلم كونه عاقلا او غير عاقل (بذكر) اى يعبر عن ذلك الامر المجهول
(بافظ ما) وقوله (ولعله) شروع فى تأويل كلام المصنف وفى وجه تعبره باولى
يعنى وانما قلت انه اولى ولم اقل انه باطل لان قوله قابل للتصحیح بانأويل يعنى
ان المصنف (قصد) بقوله لمن (التغليب) اى تغليب العقلاء على غير العقلاء
كما فى قوله تعالى رب العالمين وقوله (بمعنى الحدوث) حال من المستتر
فى اشتق اى ملتبساً ذلك الاسم المشتق بمعنى الحدوث لابعنى الثبوت (يعنى) اى
المصنف (بالحدوث) فى قوله بمعنى الحدوث (يتجدد وجوده) اى وجود الحدث
(له) اى لذات مبهمة وقوله (وقيامه به) عطفت تفسير اى قيام ذلك الحدث بذلك
الذات ليس بمطابق بل (مقيدا باحد الازمنة الثلاثة) اما فى الحال فحقيقة
بالاتفاق وفى الاستقبال مجاز بالاتفاق وفى الماضى مخلف فيه ثم شرع فى بيان
فوائد القبول وفى بيان وقوع المخالفة بان بيان المصنف فى شرحه على كافيته
وبين بيان غيره من الشراح فقال (قال المصنف فى شرحه) فالشرح اما
مضاف الى فاعله وهو المصنف او الى مفعوله وهو التعريف كما اشار اليه العصام
فى تفسير الضمير المجزور بقوله اى المصنف او التعريف (قوله) اى قول من
عرف اسم الفاعل بهذا التعريف (ما اشتق من فعل يدخل فيه) اى يدخل
بهذا القيد فى تعريف اسم الفاعل (المحدود) وهو اسم الفاعل (وضميره) اى
ويدخل ايضا غير اسم الفاعل وقوله (من اسم المفعول) بيان للغير وهو اسم المفعول
(والصيغة المسببة وغير ذلك) من اسم التفضيل فان كلا منهما يستق من الفعل

فكما صدق هذا الحد على الحدود صدق ايضا على غيره من الاغيار فاحتج الى
قيد يخرج ماعدا الحدود (وقوله لمن قام به يخرج ماعدا الصفة المشبهة) ويعني
بما عدا اسم المفعول والصفة المشبهة (لان الجميع) اي لان ماعدا الصفة المشبهة
(ليس لمن قام به وقوله) اي وقول المصنف ايضا في شرحه ان قول المصنف
بمعنى الحدود (قيد) يخرج (اي ذلك القيد) (الصفة المشبهة) من تعريف
اسم الفاعل وانما خرجت بهذا القيد (لان وضعها) اي وضع الصفة المشبهة
(على ان تدل) اي مبني على قصد ان تدل تلك الصفة (على معنى ثابت) اي غير
متجدد بل مستمر ودائم وهذا بخلاف وضع الحدود الذي هو اسم الفاعل
كما عرفت ثم انه لما كانت عبارة المصنف في شرحه مخالفة لما قال به بعض
الشارحين في اسناد خروج اسم التفضيل حيث اسندوه الى قوله بمعنى الحدود
واسنده المصنف الى قوله لمن قام قال (والطاهر) اي الاستفادة من كلام المصنف
ههنا حيث اسند خروج غير الصفة الى قوله لمن قام فاستفيد منه (ان اسم
التفضيل داخل في الجميع) اي فيما عدا الصفة المشبهة (الذي) اي الجميع الذي
(حكم عليه) اي على ذلك الجميع (بانه) اي بان مجموع ماعدا الصفة من اسم
المفعول واسم التفضيل (ليس) اي ليس موضوعا (لمن قام به) ثم صرح الشارح
حقيقة كلامه في الاسناد فقال (والحق) اي الاسناد المطابق لنفس الامر
(ذلك) اي قول المصنف لا قول بعض الشارحين المخالفين له فيما سيأتي
ثم بين حقيقته بقوله (لان المتبادر من قوله) اي من قول من عرف اسم الفاعل
وهو قوله (ما اشتق لمن قام به) والذي يتبادر منه (ان يكون) اي اسم الفاعل
المحدود (موضوعا لمن قام به ويكون) اي والمتبادر منه ايضا ان يكون قوله
لمن قام به (من قام به تمام المعنى الموضوع له) قوله (من غير زيادة ونقصان) بيان لتمام
اي يعني بتمام المعنى كونه من غير زيادة ونقصان وهذا ظاهر في اسم الفاعل لان
الناس صرنا انما اشتق لذات قام به التصريح ولم يعتبر فيه زيادتها على غيره
ولانقصانها منه فخرج اسم المفعول منه ظاهر لانه ليس موضوعا لمن قام به بل
لما وقع واما خروج اسم التفضيل منه فلما بينه بقوله (فلو ضم الى اصل الفعل)
اي الى تمام معنى الفعل لذي قام بالفاعل (معنى آخر) اي معنى غير داخل في تمامه
واصله (كالزيادة فيه) اي كإصم في اسم التفضيل يعني لوجه تلك الزيادة
مضمومة الى اصل المعنى (ووضع له) اي لذلك المعنى المستعمل على تلك الزيادة
(اسم) وقوله (لا يصدق) جواب لو اي فحينئذ لا يصدق (على هذا الاسم)
اي الموضوع لذلك المعنى المستعمل وقوله (انه) فاعمل لا يصدق اي لا يصدق
عليه ان ذلك الاسم (موضوع لمن قام به الفعل) اي الى تمامه (بل) يصدق

عليه انه موضوع (لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل) فيثبت يكون
الحق ان خروج اسم التفضيل مسند الى قوله لمن قام كفاعله المصنف لا الى قوله
بمعنى الحدوث ثم ذكر الاسناد الغير الحق بقوله (وخالف اكبر الشارحين المصنف
واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا) اي الشارحون
المذكورون (اخراج الصفة المشبهة اليه) اي الى قوله بمعنى الحدوث ثم بين
موضع غلطهم بقوله (ظنا منهم) اي لحصول الظن منهم (ان الاشتقاق)
اي المذكور في ضمن قوله ما استق (لمن قام به) شامل لاسم التفضيل (اي مجردا
عن القيام وعن ملاحظة الموضوع له) ولم ينتهوا (اي ذلك الظن فاسد لانهم
لم ينتهوا لما هو معلوم وهو (ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت) اذ مجرد
الاشتقاق من غير الوضع غير موجود فكل ما هو مشتق فهو بلا حظة الوضع
واذا كان كذلك (فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به) مجردا عن الزيادة
(بل) هو موضوع (له) اي لمن قام به (مع الزيادة) ولما كان قوله لمن قام قيدا
مخرجا لاسم التفضيل من تعريف اسم الفاعل على ما قرره من اسناد المصنف
خروجه الى هذا القيد دون قيد الحدوث وان كان صحيحا بالنسبة الى اسم
التفضيل لكن يكون مضرا من جهة اخرى اراد السارح ان يسير اليه مع جوابه
فقال (ويحدثه) من الحديث ضمنه هنا معنى الجرح والمراد به انه يتوجه على هذا الكلام
شيء ودفعه بادنى سعي وهو انه ان كان المراد من قوله لمن قام مجرد تمام المعنى من
غير زيادة ولا نقصان يرد عليه (ان صيغة المبالغة) مثل نصار (على هذا التقدير) اي
على تقدير كون خروج اسم التفضيل مبنا على وجود الزيادة فيه (تخرج) اي على
هذا التقدير تخرج صيغة المبالغة (من التعريف) اي من تعريف اسم الفاعل لان قيام
النصرة في مثل نصار انما هو مع اعتبار المبالغة فيه وقوله (ولا يبعد) اشارة الى
ازالة تلك الخدشة بمعنى لا يبعد (ان يلغز ذلك) يعني ان نقول ان خروج صيغة
المبالغة من التعريف ليس بمضر لتأنيل خروجها لازم وقوله (ويدل عليه) معطوف
على (ولا يبعد) من قبيل عطف الدليل على المدلول يعني يدل على خروجها منه
(حصره صيغ اسم الفاعل) اي يدل على ان مراد المصنف اخراج صيغة المبالغة
من التعريف حصره صيغ اسم الفاعل (فيما حصره) اي في الصيغة التي حصره
المصنف فيها في قوله الاتي وهو قوله وصيغته من الثلاثي المجرد على فاعل
ومن المزيد فيه على صيغة اسم الفاعل وقوله (وجعل) بسكون العين مصدر
وهو بالرفع عطف على قوله حصره يعني يدل عليه حصره وجعل (احكام

صبيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل) حيث قال بعد ذكر احكام اسم الفاعل
وما وضع منه للمبالغة كضرب وضروب ومضروب وعليم وحذر مثله فدل
بمجموع ذلك على ان صبيغ المبالغة لبست من اسم الفاعل وانما قال ولا يبعد
الاشارة الى ان في خروجها خفاء ما وجه الخفاء من وجهين احدهما
ار قوله منه يدل على ان صبيغ المبالغة من اسم الفاعل داخل فيه فال لظاهر
ان كلمة من للبيان ويمكن دونه بان صيغة المبالغة وان جاز عدها من اسم الفاعل
باعتبار انها من قام به اصل الفعل لكنها اخرجت منه بالتعريف والثاني انه انما لم يزم
ذكرها بعد خروجها منه لزم خروج المثني والمجموع منه ايضا لانه ذكرها ايضا
بعد فقال والمثني والمجموع منه فلذلك خفي علينا مراد المصنف ولما لزم الشارح
خروجها بكلف فيما بعده بحمل المثني والمجموع على مثني المبالغة ومجموعها كما اشار
اليه العصام ثم السارح اراد ان يؤيد كلامه بما ذكر في الترجمة الشريفة بقوله
(وفي الترجمة الشريفة ما معناه) اي وقع في الترجمة الشريفة كلام معناه (ان صيغة
اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقازر وماس وأكل) قوله (وكل)
مبتدأ وقوله فهو وليس خبره يعني وفيها ايضا ان كل (ما اشتق من مصادر الثلاثي)
حال كونه مشتقا موضوعا (لمن قام به لا على هذه الصيغة) اي ليس على صيغة
فاعل (فهو وليس باسم فاعل بل هو اما صيغة مشبهة او افضل التفضل او صيغة
المبالغة كحسن واحسن وضارب) يعني ان هذا الكلام يدل على خروج صيغة
المبالغة منه ثم شرع في بيان صيغة من النوعين اعني الثلاثي المجرد وغيره فقال
(وصيغته) (اي صيغة اسم الفاعل) والاولى عند العصام ان يقول اي صيغة
اسم يقال له اسم الفاعل بان يكون تركيبا اضافيا ويجعل علماءه بخلاف توجيه
المصنف في شرحه بان المراد انه اسم يكون له مزيد اختصص بالفاعل وقوله
(من مجرد ثلاثي) طرف مستقر حال من المبتدأ او من الضمير المستكن في الخبر
واضافة المجرد الى الثلاثي من قبيل جرد قطيفة بعني من قبيل اضافة الصفة
الى موصوفها كذا في العرب اي صيغة الذي يقال له اسم الفاعل حال كونه
من الثلاثي المجرد المثني (على) (زنة) (فاعل) وقوله (ومن غيره) عطف
على قوله من مجرد ثلاثي اي صيغته من غير الثلاثي المجرد ثم فسر ذلك الغير
بقوله (اي ثلاثيا) وهو وما عطف عليه منصوب على انه حال وانما فسر به هذه
الصورة لطابق التفسير المفسران لان المفسر معطوف على قوله من مجرد الثلاثي
يعني حال كون ذلك الغير الثلاثي المجرد ثلاثيا (مزيدا فيه او رباعيا مجردا او)
رباعيا (مزيدا فيه) وقوله (على صيغة المضارع) وقوله (المعلوم) بالجر على انه
صفة للمضارع وانما فسر المضارع به للتصريح بار المراد ان اسم الفاعل مشتق

من المضارع المعلوم لامن المجهول وانما اهل المصنف هذا القيد لان قوله (بيم) الى آخره مغن عنه كما لا يخفى يعنى انها على صيغة المضارع لكن حال كون صيغة اسم الفاعل مقارنا بيم وفسره بقوله (اى مع بيم) الاشارة الى ان الباء المصاحبة وقوله (مضومة) بالجر صفة ليم ثم بين السرح موضع تلك الميم بتوصيفها بقوله (موضوعة فى موضع حرف المضارعة) ثم فسر حرف المضارعة بقوله (سواء كان حرف المضارعة مضمر او لا) ليشمل مضارع الرباعى لان حرف المضارعة مضموم فيه مثل يكرم ويدحرج او مقنوحا كما فى الخماسى والسداسى مثل يفعل ويستعمل وقوله (و) (مع) (كسر ما قبل الاخر) عطف على قوله بيم ولذا وسط السارح قوله مع قوله (وان لم يكن) وصلية اى بكسر الحرف الذى قبل الحرف الاخير فان وجد فى ذلك الحرف كسر فيها ونعمت وان لم يوجد (فيما) اى فى الحرف الذى (قبل آخر المضارع كسر) اى يحل مكسورا ايضا (كما) فى الابواب الثلاثة وهى (فى يفعل ويتفاعل ويتفعل) يعنى ما فى اول ما ضيه ناء زائدة فيكسر فيها ايضا ذلك الحرف ثم شرع فى بيان امثله من غير الثلاثى المجرد فقال (نحو مدخل) فانه اسم فاعل من ادخل يدخل ومثال (فيما) اى فى اسم الفاعل الذى (وضع الميم موضع حروف المضارعة) وقوله (المضمومة) بالجر صفة الحروف اى موضع الحروف التى هى مضمومة فى مضارعه فان حروف المضارعة مضمومة فى مضارع الرباعيات اى رباعى كان (ومستغفر) اى ونحو مستغفر فانه اسم فاعل من استغفر يستغفر ومثال (فيما) اى فى اسم الفاعل الذى (وضعت) اى الميم (موضع حروف المضارعة المفتوحة) فان حروف المضارعة فى مستغفر مفتوحة فى المعلوم واعلم ان اشارح تفنن فى كلمة وضع حيث ذكره فى الاول وثبتها فى الثانى مع انها فى الموضعين مسندة الى الميم فانها فى الاول اسندت الى طاهرها فجاءت **الذكيرة** والتأنيث اذا اسند الفعل الى ظاهر الغير الحقيقى واما فى الثانى فاسندت الى ضميرها فحيث وجب تأنيثها وانما فسر المثاليين بحيث عين الاول فى الحروف المضمومة والثانى فى المفتوحة لانه لو لم يكن مراد المصنف فى التمثيل كذلك لوجب عليه ان يذكر امثلة اخرى يعنى ان يذكر مثالا للخماسى المزبد على الثلاثى وعلى الرباعى ومثالا للرباعى المجرد ثم قال (ولو اقيم) اى ولو اقام المصنف (متفاعل) اى مثالا من باب التفاعل (مقام مستغفر) اى فى مقام كلمة مستغفر يعنى التى من باب الاستفعل وقوله (كان) جواب لو اقيم يعنى لو اقيم كذلك كانت الفائدة اتم بما ذكره لان متفاعل كما يكون مثالا لما وضعت فيه ليم مقام حرف المضارعة المفتوح يكون (مثال الكسر الغير الواقع فى آخر المضارع ايضا) والمناسب ان يقول فيما قبل

آخر المضارع كالأخفى اللهم الا ان يقال ان المراد من الآخر في هذا حرف قابل للاعراب بمعنى آخر الحروف التي ثبت والله اعلم فلواقيم كذا كان مثل هذا القسم ايضا (مذكورا) في المتن وانما كان تم لانه لو كان كذلك (فكما يكون) فقوله كما يكون (لكل من قسمي الميم مثال) متعلق بقوله (يكون لكل من قسمي الكسر ايضا مثل) يعني يكون كلام المصنفاتم لانه لو قيم كذا يوجد مثال لكل من قسمي الكسر احدهما الكسر الغير الواقع في آخر المضارع وهو متفاعل وثانيهما الكسر الواقع في آخر المضارع وهو مدخل لان لا اقسام ثلاثة الاول الميم الموضوعة موضع الحرف المضموم فيكون ما قبل الاخير مكسورا هنا البتة ولم يوجد المفتوح منه والثاني الميم الموضوعة موضع الحرف المفتوح والثاني ايضا على قسمين احدهما مكسور ما قبل الآخر والثاني مفتوح ما قبل الآخر فحومدخل يكون مثلا للقسم الاول ونحو متفاعل يكون مثالا للقسمين الاخيرين واما المصنف لماورد نحو مستغفر مما فكان مما الاخير غير مذكور ثم شرع في بيان عمل اسم الفاعل وبيان شروطه فقال (ويعمل) (اي اسم الفاعل) وقوله (عمل فعلة) بانصب مفعول مطلق تشبيهي يعني يعمل مثل عمل فعلة ثم بين الشارح وجه التشبيه على وجه التفصيل بقوله (فان كان فعلة) اي فعل ذلك الاسم (لازما) اي خيره متعدي الى المفعول الصريح (يكون هو) اي ذلك الاسم (ايضا) اي كفعلة (لازما) فلا يعمل في المفعول الصريح (ويعمل عمل فعلة اللازم) كلفظ خارج فان فعلة خرج وهو لامر فيعمل لفظ الخارج كعمله (وان كان) اي فعلة (متعديا الى مفعول واحد) كضرب يكون هو ايضا) اي اسم فاعله الذي هو ضارب (متعديا الى مفعول واحد) تقول انا ضارب زيد كما تقول ضربت زيدا (وان كان) اي فعلة (متعديا الى الاثنين) اي الى مفعولين كاعطى واعلم (كان هو) اي اسم فاعله الذي هو معطى وعالم ايضا اي كفعله (كذلك) اي متعدي الى مفعولين فكما يجوز ان تقول اعطيت زيدا درهما يجوز ايضا ان تعطى زيدا درهما (وكان فعلة) اي وكما ثبت ان فعل ذلك الاسم (يتعدى الى الظرفين) يعني ظرف الزمان والمكان (والحال والمصدر) اي المفعول المطلق (والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات) اي الى سائر ما هي فضلة اي غير الفاعل والمفعول به الصريح (كذلك يتعدى هو) اي اسم الفاعل (اليها) اي الى المذكورات ولما يكن اسم الفاعل ما لا لاصالته بل كان عاملا لمشا بهته للفعل كان عمله بشرط شيء وعينه المصنف بقوله (بشرط مع) يعني الحال او الاستقبال (ولما كان قوله بشرط حاله عند الشارح ففسره مع الاشارة الى عاملها وصاحبها فقل (اي يعمل) وهو اشارة الى عامل الحال وقوله (اسم الفاعل

اشارة الى ذى الحال وقوله (حال كونه) اى حال كون اسم الفعل اشارة الى كونه
 حالا وطرفا مستقرا متعلقا بقوله (ملتبسا بشرط) وقوله (اى بسى بشرط)
 تفسير للشرط يعنى انه يشترط (عمله) اى عمل اسم الفاعل (به) اى بذلك
 الشئ وقوله (من معنى) يشار لذلك الشئ وقوله (هو) اظهار لذلك المعنى
 اى وذلك المعنى الذى يشترط به هو احد الزمانين اما (زمان الحال او)
 زمان (الاستقبال) فاطهران هذه المنفصلة حقيقة لانهم لا يجتمعان ولا يخلو
 الاستراط عنهما ولما كان زمان المضاف غير ساين للحل والاستقبال المضاف
 اليهما اولي مجاز بكون الاضافة لامية اراد الشارح ان يسر اياه بقوله (فالاضمان)
 اى احديهما اضافة زمان الى الحال والاخرى اضافته الى الاستقبال (بينان)
 يعنى ليستا بلامين حتى يلزم مسايتهم ابل اضافتهما من قيل اضافة خاتم فضة
 يعنى من فكون معهما انه زمان هو الحل وزمان هو الاستقبال ثم شرع
 فى بيان وجه الاشتراط فقال (وانما اشترط احدهما) انما جعل وجود احده زمان
 الحال وزمان الاستقبال شرط فى عمله (لان عمله) اى عمل اسم الفاعل ليس
 بالاصالة كالفعل بل (لشبهه المضارع) اى لكون اسم الفاعل مشابها للفعل
 المضارع بالسابقة التامذ يعنى لفظا ومعنى واستعمالا اما لفظا فلوازنته واما معنى
 فلقبول الشبوح والخصوص واما استعمالا فلوقوعهما صفة للكرة فاذا كان عمله
 لمسايتها المضارع (فيلزم) حيثئذ (ان لا يخالفه) اى لا يكون اسم الفاعل
 مخلفا للمضارع (فى الزمان) ايضا لانه لو كان مخلفا لكان فى الزمان بان يكون زمانه
 ماصيا لقصة المساهمة بينهما ثم ادرج مثالهما فى مثال واحد فقال (نخوزيد
 ضرب غلامه الآن) هذا مثال لما كان يعنى الحال وقوله (او غدا) اشارة
 الى مثال ما كان يعنى الاستقبال يعنى او نخوزيد ضرب غلامه غدا فان
 المضارب فى المثالين عمل فعله حيث رفع فاعله وهو غلامه ونصب مفعوله
 وهو غراما لاعتداده على المبتدأ وليكونه معنى احد الزمانين وما كان المتدبر من كونه
 مقاما لاحد الزمانين اى يكون مقارناله فى الحقيقة كان على ذلك المتسادر فهو
 قوله تعالى وكلهم باسط خارجا المقصود اراد الشارح ان بين المراد على
 وجه لا يخرج منه نحوه فقال (والمراد بالحال او الاستقبال) ليس بمختصا بما كان
 بالحقيقة بل هو (اعم من ان يكون) اى احد الزمانين (تحقيقا) نحو ما مر من
 زيد ضرب الآن (او حكاية كقوله تعالى وكلهم) اى نطب اصحاب الكهف
 (باسط ذراعيه باوعيد) اى بعتبة القبر (فان باسط ههنا) اى يلى تلك الآية
 عاملا فى مفعوله الربى هو باسط مع انه يعنى الماضى بالسبب الى ربوب الآية لكنه
 (وان كان ماصيا) تحقيقا (لكن المراد به) ليس معناه الماضى بل المراد منه (حكاية

الحال ومعناها (اى ومعنى تلك الحكاية على وجهين احدهما (ان يتقدر المتكلم باسم الفاعل العامل) وهرهنا الباسط الذى (بمعنى الماضى) بالنسبة الى وقت الاخبار لكن المتكلم الذى هو اصدق القائلين قدر ذاته (كانه موجود فى ذلك الزمان) اى زمان بسط الذراعين فيكون زمان التكلم مقانا لزمان البسط وقوله (او يتقدر) شروع فى الوجه الثانى لمعنى الحكاية وهو ان يتقدر ذلك المتكلم (ذلك الزمان) اى زمان البسط الذى وقع فى الماضى (كانه) اى كان ذلك الزمان الماضى (موجود الآن) ثم لا يخفى ان المفهوم من كلام المصنف ان شرطية زمان الحال او الاستقبال عام فى مطلق العمل وقبل ان هذا الاشتراط فى نصب المفعول به لافى الفاعل مضرا او مظهرا ولا فى الطرف كذا فى شرح اللب وحكى عصام الدين عن الرضى انه قال وظاهر كلام النحاة ان شرط معنى الحال والاستقبال ايضا اذا وقع بعد حرفى التثنية والاستفهام ثم قال الاول ان لا اشتراط فى ذلك لقرة معنى الفعل فيه بسبب الحرفين كالا يستقر ذلك فيه اذا دخل اللام هذا اللام الرضى ثم قال العصام اقول لا بد ان يكون هذا ظاهر كلام النحاة لانه انما يكون كذلك اذا عطف قوله او الهزلة او ما على قوله على صاحبه واما اذا كان معطوفا على قوله على معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على صاحبه فحينئذ يكون مقابلا لاشتراط احدهما انتهى لمختصا ثم شرع فى بيان آخر للعمل فقال (و) (بشرط) (الاعتماد) وانما قدر الشارح لفظ بشرط للاشارة الى ان قوله والاعتماد مجرور معطوف على قوله معنى الحال اى ويعمل بشرط الاعتماد بقوله (اى اعتماد اسم الفاعل) للاشارة الى ان اللام فيه عوض عن المضاف اليه اوالى انها للعهد الخارجى وان المراد بالاعتماد هو اعتماد اسم العامل بقرينة انحصاره فى هذا الباب كما كان الانحصار قرينة للعهد فى ركب الامر وقوله (على صاحبه) متعلق بقوله الاعتماد والمراد بالاعتماد عليه وجود العلاقة بينهما واستناده عليه كذا فسر العيني وفسر الشارح لفظ الصاحب بقوله (اى على المنصف به) اى على الاسم الذى انصف ذلك الاسم باسم الفاعل (وهو) اى الاسم الذى ينصف باسم الفاعل (المبتدأ) وذلك بان يكون اسم الفاعل خبرا عنه وذلك اعم من ان يكون مبتدأ حالا او مستحلا بدخول التواسخ عليه نحو كان زيد ضاربا عمر او ان زيد ضارب عمر وعلت زيد اضارب عمر (او الموصول) عطف على المبتدأ ثم انه يرد على الشارح ان فى ذكر الموصول ههنا تكرارا لان مراد المصنف من صاحبه غير الموصول لانه يرد عليه بقرينة ما سياتى من قوله فان دخلت اللام يستوى الجمع لان الموصول فى اسم الفاعل لا يتصوره بغير اللام كما فى شرح اللب حيث حذر كلام الشارح

على الوهم واقول ولعل ذكره هنا الاستطراد اول بيان ان هذه عدم الاسطراد
فيما دخلت فيه انما هي لوجود الاعتماد فلا توهم والله اعلم (او الموصوف)
بان يكون اسم الفاعل صفة اصطلاحية لذلك الاسم ويكون ذلك الاسم
موصوفاه (او ذي الحال) بان يكون اسم الماعل حالا من الاسم ويكون
ذلك الاسم متصفا به لكونه صاحبه وقوله (لتقوى فيه جهة الفعل) هذه
للإشتراط أي انما بشرط في العمل كونه معتد اعلى صاحبه لتكون جهة
الفعل اقوى من جهة الاسمية وقوله (من كونه) بيان تلك الجهة أي حال كون
تلك الجهة ناسئة من كونه اسم الفاعل (مسند الى صاحبه) اعلم ان الفعل
يقتضى شيئا لا مسند اليه لكونه دال على فاعل ما بالانتماء وان الاسم لا يقتضى
شيئا ما يقرر في عم الوضع ولما كان اسم الماعل ونحوه من اسماء الصفات عاملا
لمسابقة العمل كان له جهتان جهة الاسمية وهو مسند الاسناد وجهة الفعلية
وهو اقتضاء الاستناد ولزم في العمل ان تكون جهة الفعلية اقوى من جهة
الاسمية ثم شرع في اشد له كل منهما فقال (نحو ضارب ابوه) هذا مثال
الاعتماد على البدأ (و) نحو (جاء الضارب ابوه) وهذا مثال الاعتماد على
الموصول (و) نحو (جاء رجل ضارب ابوه) وهذا مثال الاعتماد على الموصوف
(و) نحو (جاء زيدرا بكاء عرسا) وهذا مثال الاعتماد على ذي الحال واما
للعسائل في الصيغ المستمرة وفي المفعول كان مسند بانصب منعزلة وماعل راكبا
مستتر تحه راجع الى ذي الحال وقوله (او) (اعتماد) (على الهزلة) عطف
على قوله على صاحبه واما وسط السارح بين العاطف والمعدوف لفظ الاعتماد
ولما كان هذا الحكم غير مصر في الهزلة فسرهما السارح بوصفها بوصف
(الاستفهامية) واساراى عدم انحصاره بقوله (ونحوه) أي وكذا الاعتماد
على نحو الهزلة ثم بين فط النحو وقوله (من الالف ظ الاستفهامية) سواء كان
حرما كهل او اسمائا حو من وما نحو من خالف الخالدان بما صانع الكران وقوله
(او ما) عطف على الهزلة او على صاحبه يعني او سطر الاعتماد على ما
فسرهما السارح بوسطها بقوله (انافية) بالاحتراز عن الاسمية الموسولة
والموصوفة ثم قال (ونحوها من حروف التي كالاوان) بكسر الهمزة أي
انافية وانما فسر النحو في الاول بالالفاظ وفي الثاني بالحروف لان الاستفهامية
توحيد في الحروف وفي الاسم والوقال من الحروف لم يوجد اسمول واما التي
وجدت في الفرس تكتب من الحرف كالأول ولم يدخل النع في هذا الحكم
في الحرف وانما عدم نصيب في ذكر الهزلة وذكر ما لم يقل او الاستفهام
او ان في كمال غير للاشارة الى اسالة الهزلة في الاستفهام والى اصالة ما

في التثنية ثم شرع في بيان توجيهه علته لاشتراط واحد منهما حين انه - دام الاول
 لم يحصل قوة الفعلية بجهة اخرى فقال (لان الاستفهام وانثي) وقوله
 (بالفاعل) متعلق بقوله (اولي) وهو خبر ان يعني ان دخول الاستفهام والتثنية
 على الفعل اولي من دخولهما على الاسم كايين في تحله ولما دخل احدهما على اسم
 الفاعل (فازداد بهما) اي بسبب دخول احدهما على اسم الفاعل (شبهه) اي
 شبه اسم الفاعل (بالفعل) نحو قائم زيد وقائم زيدان وقائم زيد وقائم زيدان (
 وزاد بعضهم الاعتماد على النداء نحو ياط لعا جبلا لعا طاله عمل في جبلا لا اعتماد
 على حرف النداء كإرادته صاحب اللب وقال شارحه ان هذا عند ابن مالك
 واعترض عليه ابنته وابن هشام بانه ليس كالاستفهام والتثنية في التقريب من الفعل
 لان حرف النداء مخصوص بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل وقالا اعتماد
 في مثله على الموصوف المتدبر في باب اعيان جلا طاله وهذا ما اختاره ابن الحاجب
 ثم قال السارح المذكور ان قول نصرة لابن مالك رحمه الله ان حرف النداء قائم مقام
 ادنو فهذا يكفي في التقريب ولو اجيز الاعتماد على الموصوف المصدر للغسا
 شرط الاعتماد اذ لا بد لكل سفة من صاحب تجرى عايه مفعول او مقدر
 انتهى لمختصائهم اما كان اسم الفاعل اما زمان الحال او الاستقبال او الماضي
 وفرغ من بيان حاله في الاول شرع في بيان حاله في الثالث فقال (فان كان)
 وفسر السارح اسم كان بقوله (اسم الفاعل) للاشارة الى ان اسمه ضمير مستتر
 تحته وراجع الى اسم الفاعل واورده وصفه بقوله (المتدبر) للاشارة الى ان
 الخلاف في هذه المسئلة في وجوب اضافته الى المفعول وهو انما وجد في المتدبر
 (الماضي) وما كان كونه الماضي على وجهين احدهما بالاستقلال والاخر بوجوده
 في الاستمرار اشارة السارح اليهما مواه اي للزمان الاضي بالاستقلال) يعني سواء
 كان المراد بكونه للماضي انه مقرر الزمان الماضي دون الحال والاستقبال نحو انا
 ضارب زيد امس (او) وجد ذلك الماضي (في ضمن الاستمرار) بان يراى استمرار
 وجوده ووجود الماضي في ضمنه نحو انا ضارب زيد ثم السارح ضم قوله (واراد ذكر
 مفعوله) الى قوله فان كان للاشارة الى انه لم يذكر مفعوله لم يتم حكم المسئلة
 (وجبت الاضافة) (اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله) (معني) وفسره بقوله
 (اي اضافة مفعولة) الاشارة الى انه مفعول مطلق مجازي للاضافة وليبان
 نوع تلك الاضافة وقوله (افرات) الخ علته لعدم كون تلك الاضافة لفظية مع
 انها صفة مضافة الى معمولها يعني انما كانت تلك الاضافة مفعولة لافعالية
 لانعدام (شرط الاضافة اللفظية) وهو كون الصفة مضافة الى معمولها
 فاسم الفاعل ههنا ليس بمضاف الى مفعوله لعدم شرط العمل فيه وهو كونه

الحال أو الاستقبال ومثله (مثل زيد ضارب عمرو امس) فان المضارب في هذا
المقال لم كان للمعنى الماضي لكونه مقيداً بلفظ امس وهذا عند الجمهور بناء على
الاشتراط في عمله بكونه مقارناً للحال أو الاستقبال (خلافاً للاستق) اى خولف
خلافاً وذلك المخالف لهم هو الكسائي (فانه) اى الكسائي في (ذهب الى عدم
وجوب اضافته اى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وانما تجب الاضافة عنده
(لانه) اى اسم الفاعل (يعمل) اى يعمل في مفعوله (عنده) اى عند الكسائي
بلا شرط (سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال) وانما اخر المسال عنهما
لكونهما ذات الطرفين فزمان الحل راى كان مقدماً على الاستقبال في الوجود
لكونه مؤخر عنه في الملاحظة فروعته هنا الملاحظة للنون (فجزى) اى
واذالم تجب الاضافة يجوز (ان يكون) اى مفعوله (منصوباً) اى اعطى (على
المفعولية) ويجوز ان يكون مضافاً الى مفعوله (وعلى تقدير اضافته) كما هي
الجائزة عنده ايضا (ليست) اى تلك الاضافة (اضافة معنوية) كما كانت عند
الجمهور (لانها) اى وانما لم يكن تلك الاضافة معنوية عنده لان تلك الاضافة
(عنده) اى عند الكسائي (من قبيل اضافة الصفة الى معمولها) وكل
اضافة شأنها كذلك فهي اضافة لفظية فاذا كانت لفظية لم يكن معنوية
(وتمسك الكسائي) اى استشهد على الحكم بعدم وجوب الاضافة (بقوله
تعالى وكلهم بسط ذراعيه) حيث كان البسط عاملاً في مفعوله وباصبه مع كونه
بمعنى الماضي ولولم يجزأ عنه مع كونه للماضي لم يقع المفعول منصوباً في هذه الآية
وقد مر الجواب (من طرف الجمهور) عنه (اى عن قوله تعالى بالاول بالحكمة
ثم ذكر المصنف تصرف الجمهور فيما اذا وجد لذلك الفاعل معمول آخر منصوباً
فقال (فان كان له) (اى لاسم الفاعل) اى وان وجد لاسم الفاعل الذى كان
للماضى (معمول آخر) وقوله (غير ما اضيف) صفة كاشفة للمعمول الآخر
اى المراد بذلك المعمول الآخر هو غير المعمول الذى اضيف (اسم الفاعل
اليه) من نحو المفعول الثانى لما اعطيت او عمت (بفعل مقدر) (اى فانتصابه)
اى فانتصاب ذلك المعمول وكونه منصوباً انما هو (بفعل مقدر) وقوله (لا باسم
فعل) للاشارة الى ان القصر المستند من اضافة الانتصاب فصر قلب
لان الكسائي قائل بان انتصابه باسم الفاعل (نحو زيد معطى عمرو درهما امس)
(فدرهما) اى فان لفظ درهما في هذا المثال (منصوب باعطي المقدر) اى بفعل
اعطى الذى قدر بعد قوله زيد معطى عمرو بان يكون جملة مستأنفة وجواباً
لسؤال نشأ مما قبله (فانه لما قبل معطى عمرو قيل) اى سئل بقوله (ما اعطى)
فقيل درهما اى (فاحب عنه بانه) (اعطاه درهما) ولما فرغ من مسائل

(فان دخلت اللام) واورد الشرح وصفاتها بقوله (الموصولة) للخصيص
 يعني المراد بدخول اللام (على اسم الفاعل) هي اللام الموصولة وقال العصام
 ان السارح قيد اللام بالموصولة احترازا عن لام التعريف فانه اذا دخل على
 اسم الفاعل لا يغيثه عن شرط من شرط انط العمل صرح به الرضي ثم قال
 ولا يخفى ان قوله فان دخلت اللام استثناء في المعنى من قوله بشرط معنى الحال
 والاستقبال والاعتماد على مساحبه انتهى م ذكر رحمة الله قاعدة وهي ان
 اسم الفاعل والمصدر المتعديين الى مفعول به بافهما قربا بقرين باللام ونسبي
 لام التقوية في خبر نحو علم وعرف ودرى وجهل وفي اسم افعال من هذه
 الافعال يكور التقوى بالاء بلوا زيدا تفهما مع افعالها ايضا فيقال علمت بارزيدا
 قائم كذا في الرضى وقوله (استوى الجميع) جراه لقوله فان دخلت يعني
 اذا كان كذلك استوى (اي استوى جميع الازمنة) من المصلى والحل والاستقبال
 ولم يشترط في عمله افتراءه بالحال او الاستقبال ولا اعتماده على شيء من الصواحب
 (فقول) اي خبر بدخول مجوز ان قول (مررت بالضارب ابو زيدا امس) اي حال
 كونه مقارنا لاضى (كاقول) اي كاي مجوز ان قول (مررت بالضارب ابو زيدا امس)
 او غدا) وقوله (لانه) عليه الاستوى الجميع وعدم الاشتراط حال دخول اللام الموصولة
 عليه يعني انما لم يشترط في العمل مقارنته باحد ازمنة الحل والاستقبال فان علة
 الاحتياج الى اشتراط احدهما متفية ههنا لان علة الاحتياج انما هي لتقريبه
 من الفعل ولتقوية مشابهته ولما دخلت الموصولة عليه ههنا كل اسم الفاعل
 صله والصلة (فعل بالحققة حينئذ) اي حين كونه صله لان اصل الضارب
 الذي ضرب والمابدل فط الذي الى صورة اللام (عدل عن صيغة الفاعل)
 اي ضرب مثلا (الى صيغة اسم الفاعل) وهو ضارب وانما عدل عن هذا لاصل
 (لكرا هتهم) اي لكرهه العرب (ادخال اللام) اي الذي هو من خواص
 الاسم (عليه) اي على الفعل ثم شرع في بيان احكام صيغة المبالغة فقال
 (وما وضع) اي حكم الاسم الذي وضع (منه) (اي) حال كونه (من اسم الفاعل)
 ولما كان في دخول صيغة المبالغة في تعريف الفاعل تخديش بناء على ما في الترجمة
 الشريفة وجه الشارح قوله منه على وجه يقتضى خروج صيغة المبالغة فقال
 (بتغير) اي وضع تفسير (صيغته) اي صيغة اسم الفاعل (الى اخرى) اي
 الى صيغة اخرى حال كون ذلك التغير ملابسا (ببحث يخرج) اي ذلك الاسم
 الموضوع (عن حد اسم الفاعل) بتغير صيغته الاصلية وبضم المبالغة في معناه
 وقوله (للمبالغة) متعلق بوضع ولما كان في المبالغة احتمال كونها في الفاعل

كما تكثير الـدي في باب التفعّل اراد الشارح ان يدفع هذا الوهم بتفصيل المبالغة
 بقوله (في الفعل المشتق منه) يعني ان تلك الاسماء موضوعة للمبالغة الحاصلة
 في الفعل الذي استق ذلك الاسم من ذلك الفعل واوزانها المتفق عليها ثلاثة
 فعال تشديد العين وفعل ومفعّل بكسر الميم وزاد سبويه فعلا وفعلًا بكسر
 العين وسلك المصنف مسلكه فقال (كضرب وضروب ومضرب) حال كون
 تلك الثلاثة ملائمة (بمعنى كثير الضرب) يعنى للمبالغة في الفعل كما اشار اليه
 (وعليه) (بمعنى كبر العلم) (حذر) (بمعنى كبر الحذر) ركوز هذين الاخيرين
 للمبالغة عند سبويه وقوله (مثله) (باروخ) حبر الرسول اعنى ما رجع وقوله (اى
 مثل اسم الفاعل) تفسر بالخبر المجزوء قوله (في العمل واشترط ما يشترط به
 عمله) تفسيره بيان اوجه شبه يعنى ان ما وضع للمبالغة كاسم الفاعل في كونه
 عاملا كفعله وفي اشتراط الوجوه لئلا يشترط بها عمل اسم الفاعل ولما كان
 ظاهر كلام المصنف منبأ على خروج صيغ المبالغة من حد اسم الفاعل كما فصله
 الشارح في سقى حمل الشارح عذره عليه وفسره به الى هنا واراد ان يبينه
 ان كلامه قابل ايضا لاحتمال ان يكون داخلا في الحد فقال (هذا) اى حملنا
 لفظ المفعّل على المثلية في العمل والاستراك (على تقدير ان نكون صيغ المبالغة
 خارجة من حد اسم الفاعل) ولم يكن منه معنى الدخول في افرادة يعنى المراد
 بذلك الاستراك هو الاستراك في الحكم لا الاستراك في المفهوم (واما) اى اما
 توجيه كلام المصنف (اذا كانت) اى صيغ المبالغة (داخله فيه) اى في حد
 اسم الفاعل واستركه معه في المفهوم (بمعنى هذه العدة) اى فيكون معنى قوله
 مثله (ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت) اى وقت كون اسم الفاعل (للمبالغة)
 اى ذاك الفرد منه (مثله) اى مثل اسم الفاعل (اذا لم يكن) اى مثل الفرد
 الذى لم يكن (للمبالغة) نحو زيد ضرب ابوه عمرا الآن اوغدا) يعنى فلا يجوز
 ان يقول امس كما لا يجوز في صارب وهذا مآل لوجود الاعتماد على المبتدأ
 ولوجود احاد المعنيين من الحال والاسقبال (و) نحو (مررت زيد الضرب
 عمرا الآن اوغدا وامس) وهذا ما دخلت عليه اللام الموصوفة واستوى فيه
 جمع الازمنة وقوله (وما فيه) اى واسم الفاعل الذى حصل فيه معنى (من معنى
 المبالغة) اى قام ذلك المعنى (مناب ما) اى مقام المعنى الذى (فات من المساهمة
 اللفظية) التى كان اسم الفاعل عاملا بتلك المساهمة وهى موازنة له في الحركات
 والسكنات وقد فات ذلك بتفسيره الى صيغة المسالفة فبقيت المساهمة المعنوية
 والاستعمالية ولما زيد معنى المبالغة بعد جبريه ذلك النقصان لقيام مقامه اعلم
 ان في قوله (ما لم يمسك) الاشارة الى الراوى من الصريين الكافين فقال

الكوفيون ان ما كان المدحمة اس مثل اسم الفاعل لا يعمل مثله لعون السابيه
بتغير الصيغة وارجاء بعده منصوب يكون منصوبا فل مقدر وقال الصريون انه
حامل مثله فاجابوا عن قولهم بانه فانت المسابهة اللفظية بان معنى المبالغة جارية فانت
من المشابهة اللفظية فاضار السارح الى ذلك الجواز بقوله ومات ورد العصام
بان المبالغة كالزيادة التفضيلية انما تحمل الاسم بعيدا من مشابهة الفعل فكيف
يكون حارا وقال في شرح الابو يعنى ان يدفع بان المبالغة في ادل التفضيل الزيادة
على الغيرة فلا حظلة الغيرة التي بدت من المشابهة واما مجرد الزيادة والمبالغة
في الحدث فمقرب لكونه بمنزلة التجدد الغير المتساوي للمعاني ولمسا لم يخاف المفرد
من اسم الفاعل والمثنى والمجموع في هذا الحكم اشار المصنف الى عدم الفرق بينهما
فقال (والمثنى) وهو مبتدأ وقوله مثله خبر اى المثنى (من اسم الفاعل) وما وضع منه
للمبالغة (مخوضا ربان وضربان) ولما لم يكن للمثنى انواع اقسام بخلاف المجموع
حيث ثبت له الاقسام اشار اليه وعرفه عن المثنى بقوله (و) (كذلك) (المجموع)
(منها) (اى من اسم الفاعل) ومما هو للمبالغة واسار السارح الى تميم هذا الحكم
لاقسامه بقوله (مكسرا كان) اى سواء كان ذلك المجموع منها ~~مكسرا~~ مضاربون
ومضاربون (او مكسرا) كضربة (مثله) (اى مثل اسم الفاعل) وقوله (اذا كان
مفردا) قيد لاسم الفاعل المقس عليه وقوله (فى العمل وشروطه) اشارة الى
وجه السبب وقوله (لعدم تطرق) اشارة الى عدم الفرق بين وانما لم يفرق بين
مفردة وبين مشاء وجه لعدم عروض (خلل) مانع عن عمله (الى صيغة المفردة
من حيث ذاتها) اى ذات الصيغة المفردة (بالحاق) اى بسبب الحاق (علامتى
التثنية) من الالف والون او من الياء والون (والجمع) اى وعلامة الجمع من الـ
والون او الياء والون المقاصصة المفردة فيهما (تقل الزيدان مضاربان او الزيدون
ضاربون عرا الا ن اوعدا او امس) هذا اشار الى اعتماد على البتة للتثنية والجمع
وقوله (الزيدان الضاربان والزيدون اضاربون عرا الا ن اوعدا او امس) وهذا
مثال لهما حين دخلت اللام عليهما وحين استوى الجمع وقال العصام ان هذه
العلة يعنى قوله لعدم تطرق انما تبنى لوجه عمل المصحح لانه لا تغير صيغة مفردة
فيه واما فى عمل جمع المكسر فلاننى لانه يتغير صيغة مفردة الان يعتبر معه قصد
اطراد السك وقال الرضى ان جمع المكسر محمول على الواحد لانه اصله انتسب
(و يجوز حذف النون) وتفسير السارح للنون بقوله (اى نون المثنى والمجموع)
اشارة الى تميم تلك المثلة فى نون المثنى والمجموع وقوله (مع العمل) متعلق
بمحور وطرفه وقوله (فى معموله بنصبه على المنعوية) تحصل لكيفية العمل
وصورتها يعنى ان حذف النون حاز فى الصورة التى عمل اسم الفاعل فى معموله

بسبب نصب اسم الفاعل العامل لذلك المفعول على المفعولية نحو نحن
الضاربون زيداً وزيد وعمرو الضاربون بأكبراً ويجوز أيضاً ذكر النون في هذين
المثالين وقوله (بخلاف ما إذا كان) بيان لفائدة قيد الجواز بقوله مع العمل يعني
انما قيد المصنف جواز حذف النون بقوله مع العمل للاحتراز عن خلافه وهو
اسم الفاعل الذي كان (مضافاً إليه) الى مفعوله بان يجزى بالاضافة (فان
حذفها) اي حذف النون حيثئذ (واجب) لكونه مضافاً فلا يجوز ذكرها وقوله
(و) (مع) (التعريف) بالجر مطوف على قوله مع العمل والمذاوسط الشارح
لفظ مع فيكون من قبل عطف شرط شيء على شرطه الاخر يعني استرط
لجواز حذف النون شيئاً أحدهما كونه عاملاً والناثي كونه مع التعريف ثم ذكر
عله جوازاً لحذف بقوله (تخفية) وأشار السارح بقوله (مفعوله المحذف) الى
ان المقصود هو التخفيف واليه أشار بقوله (اي يجوز حذفها بوجود هذين
السرطين) يعني العمل والتعريف (لقصد مجرد التخفيف) وقوله (اطول
الصلة) اشارة الى علة ذلك انصد يعني انما قصد التخفيف في هذه الصورة
لوقوع انقل بكون الصلة طويلة (بهما) اي بسبب النون اذا كانت مدكورة من
اسم الفاعل اذا كان باللام يكون صله له واذا كان ناسباً لمفعوله تكن الصلة
مستقلة للفاعل والمفعول والمستقلىهما يكون اطول وهو مستعمل للفاعل فقط
فيوجب التخفيف واما اذا لم يكن عاملاً انصب انفصالاً كان مضافاً الى ذلك
المفعول فانه يوجد التخفيف المقصود بالاضافه واذا لم يكن باللام لم يكن صلة
ولا يضر تطويله (كقراءة من قرأ) اي كقراءة القارئ الذي قرأ قوله
تعالى (والمقبي الصلوة) في سورة الحج (ينصب الصلوة على المفعولية) بخلاف
القراءة المتواترة التي هي بجر الصلوة باضافتها اليه واعلم ان القارئ بهذا هو
المطوحي في احد وجهيه وفي الوجه الاخر قرأ زيادة النون وهذه قراءة شاذة غير
متواترة مع ان زيادة النون مخففة للرسم ثم اشار الى ضعف حذفها اذا لم يكن مع اللام
فقال (واما على تقدير التكبر) اي واما حذف النون على تقدير كونه نكرة (مثل قوله
تعالى لداثعوا العذاب الاليم) اذا قرئ لفظ الاليم (بالنصب لحذفها) اي لحذف
النون على ذلك التقدير (ضعيف) قوله لان اسم الفاعل اشارة الى علة الضعف
يعني انما يكون حذفها ضعيفاً على ذلك التقدير (لان اسم الفاعل لم يقع صله اللام
حيثئذ لا يضر وقوعه طويلاً حتى يحتاج الى التخفيف هذا بيان لضعفه دراية
وقوله القراءة جواب للسؤال المفسد وكان قائلاً يقول لم يكون صعباً مع وجود
القراءة فيه فاجاب بان قراءة النص ليست بمتواترة (والقراءة الغير المتواترة
ملا اعتماد عليه) فلا يرد حيثئذ على السارح ما اعترض به بعض المحسنين بان

قوله العرابة مما لا اعتماد عليه ليس مما ينبغي لأن القراءة أصل في العمل اورودها
 من معدن البلاغة فإن مراده في الاعتماد على الغير المتواترة واقرافه ينصب العذاب
 في الآية المذكورة لم توجد في المتواترات ولم يفرغ المصنف من مسائل اسم
 الفاعل شرع في مسائل اسم المفعول فقال (اسم المفعول) (هو) (ما اشتق
 من فعل) (أو حدث موضوعا) (لمن وقع) أي ذلك الحذب (عليه) (أي اذات
 ما) يعني أنه اسم اشتق من حذب حال كونه موضوعا للذات الذي وقع ذلك
 الحدث عليه وفي العصام أن قوله لمن وقع عليه بشكل يخرج نحو مضروب
 في قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والأدب مضروب له فإن المضروب في هذين
 المثالين لا يصدق عليه أنه موضوع لمن وقع عليه الضرب بل لمن وقع فيه
 الضرب أرمان وقع له الضرب وقد يجاب عنه بأن المضروب في المثالين المذكورين
 المفعول به وإن ذكرت كذا في واللام للطرفية والدية لانه جاء وضع للمسا
 لأن المضروب ليس يوم الجمعة ولا التأديب بل هو شخص آخر وقع له الضرب
 في يوم الجمعة وللتأديب فيصدق عليه حيث أنه موضوع لما وقع عليه الفعل وهو
 الشخص أو يقال إن الاستعمال على خلاف الوضع تنزيل الظرف والسبب
 منزلة المفعول وقوله (من حيث وقوع الفعل عليه) للاحتراز عن اسم التفضيل
 الذي صيغ للمفعول نحو أشهر وأعرف يعني المشهور والمعروف فانهما موضوعان
 لما وقع عليه السهرة والمعرفة لكنه ليس بهذه الحيلة لانه من حيث أنه وقع
 عليه زيادة الفعل على الغير كذا في بعض الحواشي ولكن اختصاص قيد الحيلة
 في تعريف اسم المفعول لاخراج اسم التفضيل وعدم احتساره في تعريف
 اسم الفاعل وتكلفه فيه مما يكلف ليس بظاهر الواضح وقوله (مضروب)
 شروع في تطبيق السند بالأفراد يعني أن لفظة مضروب من الاسم مفعول ويصدق
 عليه تعريفه لانه (موضوع لذات ما) أي اذات من الذوات لا لذات معين
 وقوله ما صفة لذات وقوله (وقع عليه ا ضرب) صفة بسند صفته أي
 للذات البهجة التي وقع عليها الضرب (واعتذار اقامة من) أي الاعتذار
 من المعارف لا قامة لفظ من حيث قال لمن وقع (مقام ما) أي ولم يقل لما وقع
 مع أنه الظاهر لعموم ما أي هو أنه عتذار الذي (مر في اسم الفاعل) فلا يلزم
 تكراره (فنوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة) وقوله (من المصدر)
 متعلق بالمشتقة لانه لبيان الامور المشتقة يعني بالامور المشتقة كل اسم مشتق
 من المصدر وهو اسم الفاعل والمفعول والصفة المسبهة واسم التفضيل
 (وقوله لمن وقع عليه) فصل (يخرج) أي من هذا التعريف (ما عدا المحدود)
 أي غير المحدود الذي هو اسم المفعول وذلك الغير (كاسم الفاعل والصفة

المشبهة واسم التفضيل) فان اسم الفاعل موضوع لمقام به الفعل والصفة
 المشبهة لما كانت مستتمة من الفعل اللازم امتنع فيها وجرد ما وقع عليه الفعل
 لان وجود ما وقع عليه الفعل انما هو المتعدي ولما كان لاسم التفضيل جهتان
 جهة كونه بمعنى الفاعل وجهة كونه بمعنى المفعول اشار الى خروج كل منهما
 بهذا القيد بقوله (مطلقا) وفسر ذلك المطلق بقوله (سواء وضع) اي سواء
 وضع (اسم التفضيل لتفضيل الفاعل) نحو اعلم (اول تفضيل المفعول) نحو
 اشهر فتلاهما خارجا بهذا القيد (فانه) اي فان اسم التفضيل مطلقا ليس
 بمنق من فعل لموصوف مطلق بل هو (منق من فعل لموصوف زيادته على
 الغير في ذلك الفعل واسم المفعول) بخلافه فانه (موضوع لموقع عليه الفعل
 فقط) اي من غير اعتبار زيادته ثم شرع في بيان صيغته من الثلاثي وغيره فقال
 (وصيغته) اي صيغة اسم المفعول حال كونه (من الثلاثي المجرد على) (زنة)
 (مفعول) (كضروب) (ومن غيره) (اي غير الثلاثي المجرد) من الثلاثي
 الزيد فيه اوالرابعي المجرد اوالرابعي الزيد فيه (على صيغة اسم الفاعل) اي
 على صيغة اسم المفاعل لهذا الباب ولكن بين كون تلك الصيغة لاسم المفاعل
 وبين كونها لاسم المفعول فرق وهو ما ذكره بقوله (بفتح) اي حال كونه
 تلك الصيغة في اسم المفعول ملازمة بفتح (ما) اي الحرف الذي (قبل الآخر)
 وانما اختيرت الفتحة فيما قبل آخر اسم المفعول (خلفه الفتحة) اي لكونها اخف
 الحركات (وكثرة المفعول) اي ولكن اسم المفعول اكثر استعمالا بالنسبة الى
 اسم المفاعل لان لفعل فاعلا واحدا سواء كان لازما او متعديا الى واحد او الى
 اثنين ارالى ثلاثة ولكن يوجد له مفعولات ولذا اختيرت الفتحة حتى تكون
 خفتها معادلة للنقل الحاصل من الكثرة (كمنخرج) وهذا مثال له حال
 كونه (بفتح الراء) ثم شرع في بيان عمله فقال (وامره) (اي شانه وحاله) وقوله
 وامره مبتدأ مشبه وقوله كامر خبره مشبهه وقوله (في العمل) متعلق بالامر
 كذا في المعرب وبيان لوجه الشبه ولما كان عمله في نائب فاعله غير مشروط
 بشئ اختص احتياجه الى الشرط في عمل غير نائب الفاعل فاشار اليه الشارح
 بقوله (اي في عمل النصب) وقوله (والاشتراط) بالجر عطف على قوله في العمل
 فاشار الشارح بتفسير الاشتراط بقوله (اي اشتراط عمله) الى ان الالم في الاشتراط
 للعهد الخارجي وليس المراد منه اشتراط آخر بل الاشتراط الذي ذكر في اسم
 الفاعل وهو انه يشترط عمله في المفعول به (باحد الزمانين) اي الحال والاستقبال
 (والاعتماد) اي اشتراط عمله بالاعتماد (على صاحبه او الزمته) اي او الاعتماد
 على الزمته (او) على افتلا (ما) (كاسم المفاعل) (اي مثل شانه وحاله)

وقال العصام نقلًا عن الرضى ان قوله وامره كاسم الفاعل موافق لكلام
 المتأخرين كابن على ومن بعده فانهم صرحوا باشتراط عمله بزمان الحال او
 الاستقبال كاسم الفاعل واما المتقدمون فلبس في كلامهم ما يبدل على اشتراط
 عمل اسم المفعول باحد الزمانين ثم قال واواكثي بقوله وامره كاسم الفاعل
 في العمل لكفى انتهى ثم ذكر الشارح باقى الحال والشأن بقوله (واذا كان) اى
 اسم المفعول (معرفا باللام) نحو المضروب (يعمل بمعنى الماضى) اى اذا كان
 بمعنى الماضى (ايضا) اى كما يعمل بمعنى الحال او الاستقبال او كما يعمل اسم الفاعل
 اذا دخلت عليه اللام (فهو) اى اسم المفعول (رفع ما) اى المفعول الذى
 (يقوم) ذلك المفعول (مقام الفاعل) فيكون نائبه عند حذفه (فلو كان) اى
 بعد رفعه لذلك المفعول بانائبه اما ان لا يوجد مفعول آخر او يوجد فان وجد
 (هناك مفعول آخر) اى غير المفعول الذى جعل نائباً (يبقى) اى ذلك المفعول
 الآخر (على نصبه) اى على نصب الاول على المفعولية وهذا الكلام من الشارح
 توطئة لما مثل به المصنف بقوله (تحوز يد معطى غلامه درهما) فقوله معطى
 بفتح الطاء اسم المفعول رفع الغلام الذى هو مفعوله الاول وبقى درهما منصوباً
 على حاله وقيد الشارح المثال بقوله (الا ان اوغدا) وقد امله المصنف لظهوره
 واهمل ايضا بيان ما كان معرفاً باللام ولذا ذكره الشارح بقوله واذا كان معرفاً
 باللام واورده مثلاً بقوله (او المعطى غلامه درهما الا ان اوغدا او امس) ثم
 شرع فى بيان الصفة المشبهة فقال (الصفة المشبهة) يعنى الصفة التى ليست
 باسم الفاعل ولا باسم المفعول ولكنها شبهة (باسم الفاعل من حيث انها)
 اى تلك الصفة (تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث) كما يثنى اسم الفاعل ويجمع
 ويذكر ويؤنث فقوله الصفة مبتدأ وخبره قوله (ما اشتق) اى اسم اشتق (من
 فعل لازم) وهذا القول (احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين) اى
 المشتقين من متعدى نحو ضارب ومضروب ولبس باحتراز عما اشتق من اللازم
 نحو قائم وذاهب ونحو مجروره وكذا يخرج عنه افعال التفضيل من متعدى نحو
 زيد اعلم من عمرو وكذا فى الوافية (لمن) اى موضوعا لمن وفسره بقوله (اى لما)
 اختصارا يعنى ان اصل التعبير فى امثاله ان يكون بما فسد عنه المصنف فى
 التعاريف الثلاثة واعتذر عنه والاعتذار المذكور ههنا كذلك (قام به) وقال فى
 الوافية ايضا ان قوله لمن قام به يخرج عنه اسم الزمان والمكان والآلة ولم
 يتعرض له الشارح العلامة ولما دخل فى تعريف الصفة المشبهة اسم الفاعل
 والمفعول اللذين اشتقا من اللازم اخرجهما بقوله (على معنى الثبوت) يعنى
 انها موضوعة لما يستمر ويلزم (لا يعنى الحدوث) كاسم الفاعل او المفعول وهذا

(احتراز عن نحو قائم وذاهب) أي عن اسم الفاعل الذي من اللازم وأشار إليه
 بقوله (ما اشتق) وهو بيان للحق في خوقائهم يعني المراد بنحو قائم كل اسم اشتق
 (من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه) أي فإن ذلك الاسم (اسم الفاعل)
 لكونه بمعنى الحدوث (لا صفة مشبهة) لعدم كونه بمعنى الثبوت وفي الوافية وكذا
 يخرج بقوله بمعنى حدوث أفضل التفضيل الذي اشتق من اللازم نحو أفصل الخ
 وفي العصام أن المراد بالثبوت في كلام المصنف هو الثبوت المقابل للحدوث
 على تفسير المصنف وأشار إليه الشارح أيضا بقوله لا بمعنى الحدوث بخلاف
 ما حققه الرضي فإن المراد بالثبوت عنده هو الثبوت المشترك بين الحوادث
 والمستمر المجرد عن الحدوث والاستمرار فانه قال والذي أرى أن الصفة المسبوبة
 كأنها ليست موضوعا للحدوث بلست موضوعا للاستمرار في جميع
 الأزمنة لأن الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيهما فليس معنى
 نحو حسن في الوضع أنه ذو حسن سواء كان في بعض الأزمنة أو في جميع
 الأزمنة ولا دليل في اللفظ على أحد القيدين فهي حقيقة في القدر المشترك
 بينهما وهو الاتصاف بالحسن ولكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الأزمنة أولى
 من بعض ولم يتجدد نفسه في جميع الأزمنة كلك حكمت بآفته فلا بد من وقوعه
 في زمان كان الظاهر وقوعه في جميع الأزمنة الآن تقوم قرينة على تخصيصه
 ببعض ما كما تقول كان هذا حاسقنا أقول فهم ثلاثة أسماء الأول المتجدد
 وهو المراد بالحدوث باتفاق بين المصنف والرضي والثاني الجدد المستمر في جميع
 الأزمنة وهذا القسم باعتبار تجدد حادثه وباعتبار استمراره في جميع الأزمنة
 مستمر والمستمر بهذا المعنى غير مجرد عن الحدوث والثالث المستمر الغير المتجدد
 والمراد بالثبوت عند المصنف والشارح هو هذا القسم وعند الرضي هو القسمان
 الآخران وأما علم وقد فصله الشارح بقوله (واللازم) أي المراد من قوله من فعل
 لازم (أعم من أن يكون لازما ابتداء) أي حين وضعه نحو حسن فانه مشتق
 من حسن أي من الباب الذي اختص باللازم (أو عند الاتفاق) أي سواء كان
 لازما حين الوصف أو لم يكن بل عرض كونه لازما عند استقامته من العارض
 عند الاشتقاق (كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين) فعند كونه في هذا الباب
 ليس باللازم يقال رحم زيد عمر فلم يكن ما اشتق منه صفة مشبهة بل اسم فاعل
 فبقال فيه راحم وإن أراد اشتقاق الصفة المشبهة منه لم يجز استقامته مادام
 باقيا في ذلك الباب فانه لم يصدق بغيره حينئذ صلي بل اشتق الصفة المشبهة
 التي هي كلمة رحيم (بمنقلبه) أي نقل رحم من الباب الذي بكسر العين (إلى رحم)
 أي إلى الباب الذي (بضمها) أي بضم العين حتى يكون لازما منقلبه ويصدق

عليه تعريفه وبما ز من الزاحم الذي هو اسم الفاعل فاذا كان كذلك (فلا يقل)
اي فلا يجوز ان يقل (رحيمة) حال كونه صفة مشتقة من رحم بكسر
العين (الا) اي غير ان يقال انه مشتق (من رحم بضم الحاء) ثم فسر الجواز بنقله
بقوله (اي صارت الرحمة طبيعة له) اي طاع الفاعل عليه يعني انه اذا نقل الى هذا الباب
يكون معناه كذلك لكون هذا الباب موصوعا للطائع فان كل فعل يحى من الباب
الذي يضم العين في الماضي والغابر يستفاد منه ان هذا الحذب يكون طبيعة لما قام به
مثاله (ككرم) او فانه فعل ماض بضم العين (معنى صار الكرم طبيعة له) اي
لما قام به الكرم (والمراد بكونه) اي كور المذكور من افراد الصفة المشبهة
ملايس (بمعنى الثبوت انه) اي المراد كونه (يكون كذلك) اي كونه (مشتقا)
من فعل لازم (بحسب اصل الوضع) سواء كان اصله كذلك او بعد نقله حين
اشتقاقه حتى لا يكون في اصل وضعه وحسن اشتقاقه مشتقا بمعنى الحدوث
ثم عرض الدوت في الاستعمال (فيخرج عنه) اي ع الازم بهذا المعنى
فلا يكون صفة مشبهة (نحو ضامر) وهو اسم فاعل يطلق على نافذة ضا مرة
اي مهزولة ضعيفة فكان في اصل وضعه بمعنى الحدوث (وطائى) اي ويخرج
عنه ايضا لفظ طائق فانه ايضا اسم فاعل يطلق على من وقع منه الطلاق
(لانها) بحسب اصل الوضع للحدوث ثم عرض لهما) اي لهذين اللفظين
(الثبوت بحسب الاستعمال) حيث كان الاول يجري مجرى الاسم للنافذة وان
لم تكن مهزولة حتى يستوى فيه التذكير والتأنيث وكان الثاني للرجل الذي
يطلق امرأته وار لم يصدر عنه الطلاق ثم شرع في بيان صيغتها العينة فقل
(وصيغتها) (اي صيغة الصفة المشبهة) وهذا تفسير للضمير وقوله (مع اختلاف
النوعين) للإشارة الى ان نفس الصيغة غير مختلفة بل الاختلاف حاصل من
تنوعها بان يكون باللام نحو الحسن وجهه او بان صافه نحو حسن الوجه او مجردة
عنهما نحو حسن وجهه بالتثنية وانما عبرتلك الانواع فان حرككم كل
منها مخاف حركهم الآخر قوله صيغتها مبتدأ وقوله (مختلفة) (بكسر اللام خبره
وقوله (الصيغة) (اسم) (الفاعل) متعلق بمختلفة ولما كان لفظ الفاعل الذي
اضيفت اليه الصيغة يحتمل ان يكون بمعنى انه صيغة على وزن المضارع
مع اليتم المضمومة وكسر ما قبل الآخر فيكون بهذا المعنى شاملا لصيغ الثلاث
ولغيره ويحتمل ان يكون بمعنى انه على صيغة وهي لفظ الفاعل فيجئخص حينئذ
بصيغة الثلاثي المجرد اشار السارح بتوسيط لفظ الاسم الى الاحتمال الاول
وبقوله (او لصيغة الفاعل الذي هو ميراث اسم الفاعل من اسلائي المجرد)
الى الاحتمال الثاني يعني ان المراد بقوله اصيغة الفاعل هي لفظ الفاعل وقوله

الذي هو لبيان الاعتذار عن ترك غير الثلاثي يعني انما اعتبرت المخالفة مخصوصة بصيغة الفاعل دون غيره من صيغ اسم الفاعل لان الفاعل اصل بالنسبة الى غيره لانه الذي هو ميزان وزن اسم الفاعل من الثلاثي المجرد الذي هو اصل بالنسبة الى ما فوقه من الرباعي وقال العصام انه رد على التوجيه الاول مع حذف شرط الاسم ان صيغة الصفة المشبهة من غير الثلاثي المجرد على وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك في التسهيل انتهى واقول يحتمل ان يريد الشارح بهذا الترجيح اشارة الى مذهب غيره من الجمهور وبقره (فلا تجزئ صيغة من صيغة يحصل على هذا الوزن قطعا) اي للاتفاق في التوجه الثاني يعني اذا كان المراد من الفاعل وزنا مخصوصا بالثلاثي المجرد يكون الحكم بالخالفه حكما قطعيا كما عرفت وقوله (على حسب السماع) للاشارة الى ان صيغتها سماعية وليس لها وزن مخصوص كاسم الفاعل وقوله (اي كائنه) للاشارة الى ان قوله على حسب السماع ظرف مستقر حال من المستكن في مخالفة حيث قدر المتعلق مؤثرا وقوله (على قدره) للاشارة الى ان الحسب ههنا يعني المقدار وقوله (بحيث لا يتجاوز) تفسير للمقدار يعني ان الصيغ المخالفة لصيغة الفاعل على مقدار السمع لا يتجاوز تلك الصيغ ذلك المقدار السمع وقوله (فاعطف) شروع في بيان الاعراب الجائر في قوله على حسب السماع يعني ان الطرف المستقر منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة) وهذا هو الاعراب الذي اختاره الشارح لما عرفت من تفسيره (اوصفة) اي واخطف المستمر منصوب على انه صفة (المصدر محذوف اي مخالفة كائنه على قدر ما يسمع) وفي العصام انه رد على قوله اي كائنه على قدره او وزن افضل من الالوان نحو احمر ومن العيوب نحو اعور واعني من الثلاثي قياسي في اسم الفاعل مع انهما مخالفتان لصيغة الفاعل فاجاب عنه بقوله الا ان يقال يحتمل ان تكون مع ذلك في غير الثلاثي سماعية بان لا يكون مجيئها من غير الثلاثي قياسيا مقصورا على ما سمع انتهى ولما خصص المصنف المخالفة بصيغة الفاعل مع انها مخالفة لصيغة المفعول ايضا اراد الشارح ان يبين وجهها لذلك التخصيص فقال (وخص مخالفتها) اي مخالفة صيغة الصفة المشبهة وقوله (لصيغة اسم الفاعل) متعلق بالمخالفة وقوله (بالبيان) متعلق بخص والباء داخله على المقصور ههنا يعني ان المخالفة متارة بين الصيغة اسم الفاعل دون بيان صيغة اسم المفعول (مع انها) اي مع ان صيغة الصفة المشبهة (مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا) اي كما انها مخالفة لصيغة الفاعل واللازم على المصنف حينئذ ان يقول مخالفة لصيغتي الفاعل والمفعول دون ان يخص البيان بالاول لكنه عدل عنه (لزيادة

اختصاص (اى لوجود زيادة الاختصاص (لها) اى للصفة المشبهة (باسم
الفاعل) ولم يجد ذلك الاختصاص الزائد باسم المفعول وذلك الاختصاص
الزائد (لكونها) اى لكون الصفة المشبهة (مشبهة به) اى باسم الفاعل
فى كونها صفة لما قام به الحدث المنتقة هى منه فهى بمعنى ذو مضافا الى
مصدرها فحسن بمعنى ذو حسن كما ان اسم الفاعل للحدث المشتق هو منه
فضارب بمعنى ذو ضرب لافرق بينهما الامس حيث الحدث او الاطلاق كما ذكرنا
كذا فى (لرضى) ولا يخفى ان هذا الوجه يصلح نوجها لزيادة الاختصاص
بخلاف الوجه الاخير فانه مشترك بين اسم الفاعل واسم المفعول (وليكون عملها)
اى وايضا ان ذلك الاختصاص حاصل لكون عمل الصفة المشبهة انما هو
(لمشا بهتها) اى لمشا بهتها تلك الصفة (اياه) اى اسم الفاعل (فيما ذكر)
فى الاوصاف التى ذكرت واسم المفعول بخلافه وقوله (تحسن) مع ما بعده
خير للمستد المحذوف اى وتلك الاوزان المسبوقة نحو حسن بفتح الحاء والسين
(وصعب) بفتح الصاد وسكون العين (وشديد) ولها اوزان اخر وقد جمعها
بعضهم فى بيت * هزده آمد بنظم وزن صفات * حسن وضيق شجاع وجبان *
احول وشكس وصاب وصغر وسليم * وبس خلوع وخشن وجنب
وعطشان * نفسا آمد ودر كرم * لس امام ونس دكر حسان * ثم شرع
فى بيان عملها فقال (وتعمل) اى الصفة المشبهة (عمل عملها) اى
كعمل فعلها الذى هو الفعل اللازم وقد عرفت ان عمل الفعل اللازم هو
رفع الفاعل فقط ولا ينصب المفعول وقال فى العصام اعلم انه يزيد عملها على
فعلها فانها تنصب المشبه بالمفعول دون فعلها فانه لا ينصب مفعولا وشبهه
انتهى واقول ان عبارة المصنف مطابقة لما سأتى من ان النصب على التشبيه
انما هو مذهب البصريين واما عند الكوفيين فهو منصوب على التمييزية
فعمارة مطابقة لمذهبهم وقوله (مطلقا) منصوب على انه حال من المستكن
فى عمل اى تعمل الصفة المشبهة حال كونها مطلقة وانما ذكر المطلق باعتبار
الوصف كذا فى العرب فسر السراح المطلق بقوله (اى من غير اشتراط زمان)
اى من الازمنة اثلاثة كما اشترط فى اسم الفاعل وقوله (لكونها) علة لعدم
الاشتراط يعنى انها انما لا تشترط بالمرور للزمان لكون الصفة لمشبهة (يعنى النبوت)
لا يعنى الحدث المقضى للزمان لكونه متجددا فاذا كانت بمعنى النبوت
(فلا معنى) اى فلا فائدة (شترط) اى لا اشتراط الزمان (فيها) اى فى الصفة
المشبهة فانها لكونها معنى النبوت لا تقتضى الزمان الذى هو عبارة عن التجدد
وقوله (واما اشتراط الامة) للاشارة الى ان قوله مطلقا مصروف الى اشتراط

الزمان فقط واما اشتراط الاعتماد اى على صاحبه (فمعتبر فيها) اى فى الصفة
المشبهة ايضا (الا) اى لكن بينهما فرق آخر وهو (ان الاعتماد على الموصول
لا يتأتى) اى لا يحصل ولا يقع (فيها) اى الصفة المشبهة كإثباته معتبر فى اسم
الفاعل وانما لم يحصل (لان انلام الداخلة عليها) اى على الصفة المشبهة
نحو الحسن وجهه (ليست) اى تلك اللام (بموصولة على الاتفاق) بخلاف اسم
الفاعل فان اللام الداخلة عليه قد تكون موصولة وقد تكون غير موصولة كما
اذا كانت بمعنى انبوت العارض له فى نحو الضامر والخاص كما عرفت تحققة
واعلم ان قوله بموصول باتدبير فى اكثر التسخيعات خبر لقوله ليست واعلم وجهه
كون لفظ الموصول خارجا عن الوصفية الى الاسمية ولما كان للصفة المشبهة
اقسام ولكل قسم منها حكم مغاير للآخر عنوانه بقوله (وتقسيم مسألها)
ولم يقل وهى اما كذا واما كذا وفسر الشارح لفظ التقسيم بقوله (اى جعلها
قسما قسما) وفيه اشارة الى ان التقسيم ههنا هو المصدر بمعنى الفاعل وفاعله
مخذوف فانه لو اراد معنى المفعول لقال اى كونها كإثبات المتعارف فى تفسير المصدر
المبنى للفاعل والمبنى للمفعول يعنى ان الجاعل جعل كل قسم منها مذكورا
بالاستقلال وقوله (وبيان) عطف على قوله وجعلها وانما زاد هذا لان المسئلة
عامة عن قضية كلية فحينئذ لا بد لها من موضوع ومحمول فقوله وجعلها ناظر
الى الاول وقوله وبيان (حكم كل قسم) ناظر الى اثنى يعنى ان الجاعل المذكور
بعد جعلها اقساماً بين حكم كل قسم من تلك الاقسام وقوله (ويسمى)
شروع فى وجه التسمية وانما يسمى المصنف (كل قسم مسئلة) ولم يقل قاعدة
مع انها قواعد ولم يقل ايضا واقسامها (لانه) اى لان الشان (بسأل عن حكمه)
اى عن حكم كل قسم (ويبحث عنه) اى ويحمل عليه حكمه فكل قضية
كذلك حاز ان تسمى مسئلة اى من حيث يسأل عنها وقوله (ان تكون)
(الصفة) خبر لمبتدأ يعنى ان لها اقساماً بحسب ذاتها وبحسب معمولها وبحسب
اعراب معمولها وقوله (ملتبسة) للاشارة الى ان الباء فى قوله (باللام) للابتناس
والى انه ظرف يستقر خبر لقوله ان تكون يعنى ان اقسامها بحسب ذاتها على
قسمين فانها اما ان تكون ملتبسة باللام نحو الحسن (او مجردة عنها) اى او تكون
مجردة عن اللام نحو حسن ثم شرع فى تسميتها الثانى بحسب الممول وانما زاد الشارح
قوله (و) (على كل من التقديرين) ليكون اشارة الى ان هذا التقسيم تقديم
ثان لها يعنى ان الصفة المشبهة على تقدير كونها باللام وعلى تقدير مجردها
عنهما يكون (معمولها) نى معمول تلك الصفة وزاد الشارح لفظ (اما)
على قوله (مصاف او) ليكون مقابلاً لقوله (مانيس) (باللام او مجرد

عنهما) فقلوه معمولها عطف على اسم ان تكون وقوله مضافا عطف على خبره وقوله (اى عن الالم والاضافة) تفسير الضمير المحرور المنى في عنهما واثناء في قوله (فهذه) فلذلك بمعنى ان انقسمت الصفة كذلك فهذه (اقسام ستة) (حاصلة من ضرب الاثنين) وشما ~~ك~~ وفيهما بالالم او مجردة (في الثلاثة) وهى كون معمولها مضافا او بالالم ~~ا~~ تفسير الاضافة والالم ثم شرع في قسميها بحسب الاعراب فقول (والمعمول) وفسره بقوله (اى معمول الصفة المشبهة) للاشارة الى ان الالم في المعمول لاهد الخارجى وقوله (في كل واحد) ظرف مستقر صفة للمعمول بتقدير الكائن اى المعمول الكائن في كل واحد (منها) (اى من هذه الاقسام الستة) وهى الحسن وجهه او الحسن الرجى او الحسن وجهه او حسن وجهه او حسن الوجه ارجى وجهه فالمعمول الذى هو الوجه مثلا ثلثة اقسام (مرفوع) (تارة) (ومنصوب) (تارة) (ومحذوف) (اخرى) اى تارة اخرى وزاد التارخ قيا (على هذا) ليكون توطئة لقوله (صارت) اى فبناء على ~~ك~~ بن الله وللمذكور معربا لا عارب الثالثة صارت (اقسام مسائلهما) اى تحركات وارتفعت اقسام مسائلهما (ثمانية عشر قمما) (حاصلة) اى تلك الاقسام حاصلة (من ضرب الاقسام الثلاثة التى للمعمول من حيث الاعراب) وهو كونه مرفوعا ومنصوبا ومحذورا (في الاقسام) اى في الاقسام الستة (الحاصلة من قبل) اى عن الاقسام التى ذكرت قبل هذه الاقسام ثم شرع في بيان الوسطة في كل من الاعراب الجازز فيها فقال (فالرفع) اى الحاصل الجازز (في المعمول) (على الفاعلية) (اى فاعلية الصفة المشبهة) بمعنى بناء على كون ذلك المعمول فاعلا لتلك الصفة (والنصب) اى وكون المعمول منصوبا ~~بني~~ (على التثنية) (اى تشبيهه) اى معنى على جعل (معمول انصفة) تشبيها (بالمفعول) رقرله (في) (المعمول) (المعرفة) ظرف للظرف المستتر اعنى على التشبيه اى كونه منصوبا على التشبيه انما هو اذا كان المعمول معرفة نحووا الحسن الرجى او حسن الوجه وقوله (وعلى التمييز) معطوف على قوله على التشبيه وانما زاده هنا قوله (اى جعل معمول الصفة تمييزا) للاشارة الى منسابة الاعتبارين لان النصب في الاول انما هو على التشبيه بالمفعول وليس في المصولات معمول معين يقال له التشبيه فليس فيه الجمل وامامهما فلما كان التمييز معمولامينا اعتبر به الجمل (في) (المعمول) (الذكرة) (هذا) اى الفصل بين كون الممول المنصوب معرفة وبين كونه نكرة بان يكون نصب في الاول على التشبيه وفى الثاني على التمييز (عند البصر بين

حيث فرقوا بينهما وتبعهم المصنف (وقال الكوفيون بل هو) أي المعمول
 المنصوب للصفة المشبهة (على التمييز) أي منصوب على التمييز (في الجميع)
 أي في جميع الضررين اللتين أحدهما كونه معرفة وانتيه بكونه مكرة ولما كان
 حكم الضررين بكونه منصوباً على التسمية في الصورة الأولى منسباً إلى عدم
 جوار التمييز معرفة حيث اضطروا إلى الحكم بالثبوت إذا أراد السارح إرباب
 أن الضررين مضطرون إلى هذا العدد حوازا لتمييز معرفة منسبهم راكن
 الكوفيين لم يحتجوا إلى هذا الحكم بل شرب (لا) أي لا يرد
 الكوفيين (يحدرون تمييزاً) أي كهم جردون التسمية ثم
 ذكرنا روح مذهبهم أحرفاً (وقال بعض النحاة على السبب أن هذا)
 يحكمون بأن نصب (في الجميع) أي في جميع الضررين (وقال ابن روح الرضي)
 أي حكم ابن روح الرضي بين المذاهب الثلاثة فقال (والأولى) أي الأخرى
 والأثبت (الفصل) أي مذهب فيه انفصيل وهو مذهب البصريين حيث
 فصلوا وقالوا أن كان المعمول معرفة فنصبه على التسمية وإن كان مكرة فنصبه
 على التمييز فقوله (والجواب) بالرفع عطف على الرفع البعيد أو على نصب القريب
 (أي الجواب في المعمول) أي في معمول الصفة المنسوبة (على الاستقامة) أي
 إضافة الصفة إليه (أي إلى ذلك المعمول إضافة له طية ثم شرع في تفصيل
 الأقسام فقال (وتفصيلها) ولما احتمل إرجاع الصمغ إلى اليمين وإلى
 الأقسام أراد أن يفسره بقوله (أي تفصيل هذه الأقسام) الإشارة إلى أن إرجاعه
 إلى المسائل سهو طاهر وقوله (في ضمن) جواب لمن قال أن الصمغ الجرد
 راجع إلى المسائل لأنها هي المذكورة فيما قبل ورده بأن الإرجاع إلى المسائل
 بأية السياق ولأن التفصيل إنما ينتهي في الجزئيات والمثبتات وتفصيل
 المسائل إما أن يكون بذكر أحكامها فلذلك ذكرنا حكمها فيما بعد بل الحق أنه راجع
 إلى الأقسام الثمانية عشر فاهوا ولم تكن مذكورة مجمعة واحدة واحدة لكنها
 مذكورة في ضمن (أمثلة حرة قونا) أي تفصيلها من أدق وأوفى (حسن وجهه)
 خبره وقوله (بنو الصمغ) بيان أن الصمغ من اليمين إذا قرأت الصفة بالتثنية
 انقطع احتمال الإضافة فتكون الصفة مذكورة عن الاسم وعن الإضافة وقوله
 (ورفع) بالرفع عطف على التثنية إذ قرأت معمولها الذي هو
 (وجهه) برفع من فوقاً (بالبناء) أي بكونه فاعلاً للصفة (أو نصبه) أي
 أو قرأت ذلك المعمول بنصبه (على أنه مفعول) وأوردته ناعلي حيث قال
 على التثنية وفي الأول بالبناء حيث قال ناعلي عليه التحصيل الأسارة إلى أن إرجاعه
 معنى مستقل لاقتضاء الإضراب بخلاف الذي قاله أمر اعتاري من أفعالها

بين الحسنة وقوله او تحذف التووين وجروجهه (معطوف على قوله بتووين
 الصفة يعي واذقرأت الصفة المذكورة بحذف تنوينها تكون الصفة من قسم
 المضف فتكون مضافة الى معمولها الذي هو وجهه فيكون وجهه محرورا
 (بالاضافة) اي بسبب اضافة الصفة اليه ثم اورد الشارح قوله (فهذا التركيب)
 لدق قوله (ثلاثة) حتى يكون خبرا لمبتدأ المحذوف (اي) تركيب حسن وجهه
 يكون (ثلاثة اسئلة) حال كونها (من الامثلة المتصودة) الى التي قصد (ذكرها)
 اي ذكر تلك الامثلة وقوله (بنو شريح الاقسام) متعلق بالمقصود وعللة لا قصد
 المذكور يعني انه قصد ذكر الاسئلة لتكون الاقسام واعضتها (باعتبار اختلاف معمول
 الصفة رفعا ونصبا وجرا) (وكذلك) وهذا شروع في بيان امثلة اخرى فقوله
 (اي مثل هذا التركيب) اشارة الى المثار اليه والى ان الكاف بمعنى المثل وقوله
 (في كونه اثنه ثلاثة) سارة الى وجه السبب هي تركيب (حسن الوجه) بغير
 تنوين الصفة ومعرفة الماهية لـ مثل تركيب حسن وجهه (بالاوجه المذكورة) اي
 حال كونه ملائما بالوجه المذكورة من رفع معنونه واصله اذقرأت بالتووين
 ومن جره اذقرأت بحذفه فيحصل ثلاثة ايضا فيكون هذا مثلا للصفة التي
 هي مجردة من اللام والاضافة حين كون معمولها مرفوعا ومنصوبا والصفة التي
 بالاضافة حين كون معمولها محرورا (وحسن وجهه) (طريف) اي هذا التركيب
 معطوف (على) تركيب (حسن الوجه) قوله (اي هو ايضا) تفسير بصورة
 العطف يعي ان تركيب حسن وجهه ايضا حال كونه (بالوجه المذكورة) فقوله
 هو مبتدأ وخبره (امثلة ثلاثة) فالله ط حسن حين كون معموله مرفوعا يكون
 مثلا للصفة المجردة المرفوع معمولها حسن كون معموله منصوبا يكون مثلا
 لصفة المحذورة المنصوب معمولها حسن كون معموله محرورا يكون مثلا للصفة
 لمضافة محرورا معمولها فيحصل اثنه ثلاثة وهو (الحسن وجهه) تركا او
 معطوف ايضا بالعاطف المقدرك اني لم ارب حال كون هذا التركيب (بادخل
 اللام على الصفة ورفع) اي ويرفع (وجهه بافعالية) اي بسبب كونه فاعلا
 (او منصبه) اي او يصعد (بالشبهه) اي تشبيها (بالمفعول) فعلى هذين
 التقديرين يكون مثلا للصفة المنسبة باللام المرفوع معمولها والمنصوب معمولها
 (او جره بالاضافة) اي او يجر معمولها بسبب كون الصفة المذكورة مضافة اليه
 فيكون مثلا للصفة المنسبة باللام وبالاضافة المحرورا معمولها عان هذه الاضافة
 لكونها اضافة لفظية لا بمتنع جدها مع اللام اذ لا يسترط نجر يدها عنهما
 كما سبق ثم ان المصنف لما غير الاسلوب حيث اتى في الامثلة السابقة ذكر العاطف
 واتى في الامثلة اللاحقة بحذفه اراد ان يبين وجهها لذلك ان غير فقال

(وانما اختر) اى المصنف (الاسلوب) اى طريق التركيب (بتلك العاطف) اى
بشيئ تركه (اشارة) اى لتحصيل الاشارة (الى انه) اى الى ان قوله الحسن وجهه
(شروع فى قسم آخر من الصفة المشبهة) اى مغاير للقسم السابق وقوله (لان
الامثلة السابقة) علة لتكون هذا القسم منها مغايرا للاول منها يعنى هذه الامثلة
مغايرة للامثلة السابقة لان الامثلة السابقة (كانت) اى كانت مثالا (للصفة
المجردة عن اللام وهذه) اى وهذه الامثلة كانت مثالا (لصفة ذات اللام)
فيكون هذا المثال ايضا مثالا اوجوه ثلاثة احدها للصفة المنبثقة باللام مع رفع
معمولها والثاني للصفة باللام مع نصب معمولها والثالث للصفة باللام مع جر
معمولها (الحسن الوجه) حال كونه اى بالوجوه الثلاثة (فى معمولها) يعنى الرفع
والنصب والجر مع كون المعمول باللام ايضا (الحسن وجه) (ايضا) اى
كأن التركيب السابق (بهذه الوجوه) اى برفع المعمول او نصبه او جره مع كون
المعمول مجردا عن اللام ولم يطابق تفصيل المصنف للاجبال اراد الشارح
ان يبين لاختياره وجهها فقال (وانما قدم) اى المصنف (الصفة الكائنة باللام
فى اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة عنها لان مفهوم الاول) اى لان
مفهوم الصفة الكائنة باللام (وجودى) لدلالته على وجود اللام (والثاني) اى
ومفهوم الصفة المجردة عن اللام (عدمى) لدلالته على عدم اللام فهو وجودى
مفهوم على العدمى طاعا فراد المصنف تطبيق الاجبال بالترتيب الطبيعى وقوله
(وعكس) بصيغة الماضى المعلوم عطف على قدم اى وانما عكس (الترتيب فى
تفصيلها) حيث قدم امثلة الصفة المجردة واخر امثلة الصفة باللام (لان اقسام
الصفة المجردة اشرف) من الاقسام الكائنة باللام وانما كانت اشرف (لان قسمها
واحدا منها يختلف فيه) وهو حسن وجهه كاسيأتى (وسائر الاقسام) منها
(صحيح) وهو حسن الوجه وحسن وجه (بخلاف اقسام ذات اللام فان
قسمين منها) وهما الحسن وجه والحسن وجه (متمتع) اى كل واحد منهما
وقسم منها صحيح فالقسم المشتمل على الصحيحين اشرف من القسم المشتمل
على الصحيح الواحد وقوله (كما قال) تطبيق كلام المصنف بكلامه فانه لما قال
فان قسمين منها متمتع تصادق كلام المصنف وهو قوله (اثنان منها) لكلامه
يعنى ان اثنين منها (اى من تلك الاقسام) يعنى من اقسام الصفة الكائنة
باللام (متمتعان) اى متمتعان بالامتناع العادى دون الامتناع الذاتى فان
امتناعهما لوجود المخالفة للقياس (احدهما) اى احد الوجهين المتمتعين
(ان تكون الصفة) وقوله (باللام) صفة الصفة وخبر تكون هو قوله (مضافة)
اى تكون الصفة الكائنة باللام مضافة (الى معمولها) وقوله (المضاف) الجذر

صفة المعمول يعني ان تكون الصفة الكائنة باللام مضافة الى معموها الذي يضاف ذلك المعمول ايضا (الى ضمير الموصوف) اى الى الضمير الزاجع الى موصوف تلك الصفة (بواسطة) اى سواء اضيف بواسطة المتناق (او بغير واسطة) اى او اضيف بغير واسطة المتعلق ولما اتى المصنف في مثال ذلك القسم الممتنع بالمثال الذى اضيف بغير الواسطة حيث قال (مثل الحسن وجهه) ضم اليه الشارح المثال الذى اضيف بواسطة ليكون البيان تاما فقال (والحسن وجهه غلامه) وانما امتنع هذا القسم (لعدم افادة الاضافة) وهى اضافة الحسن الى وجهه او الى وجهه غلامه (فيه) اى فى هذا القسم (خفة) فان اضافتها الى معموها اضافة لفظية وقد تقرر ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا التخفيف اما فى المضاف فقط او فى المضاف اليه فقط او فيها معا فلم يوجد ههنا شئ من الثلاثة (لان الخفة فى الصفة المشبهة ما يحذف التنوين) اذا كانت مفردة (او يحذف التنوين) اذا كانت نشبة او جعلا ساء (كحسن وجهه) اى كما وجدت الخفة فى هذا التركيب اذا قرئ (بالاضافة) اى باضافة لفظ حسن الى معموله فانها لما كانت مضافة وحدثت الخفة المطلوبة فى المضاف فقط فوجد شرط الاضافة اللفظية وقوله او يحذف معطوف على قوله او يحذف التنوين يعنى الخفة فى الصفة المشبهة اذا لم توجد فى الصفة فلا بد ان توجد فيما اضيف اليه من المعمول (او يحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة) وهو لفظ وجهه فى المثال الاول (او) يحذفه (مما اضيف اليه الفاعل) اى من متعلقه الذى اضيف اليه الفاعل وهو لفظ الوجه فى المثال الذى اتاه الشارح وهو لفظ غلامه وقوله واستناره) بالجر معطوف على كل واحد من قوله يحذف ضمير ومن قوله يحذفه (مما اضيف اليه يعنى بان يحذف ضمير الموصوف الاول ويجعل اللام عوضا عنه او بان يحذف الضمير الذى اضيف اليه متعلق الفاعل ويجعل اللام عوضا عنه ايضا ويار يستر الضمير ان المزبور ان (فى الصفة مثل الحسن الوجه) فان اصله الحسن وجهه فحذف الضمير الزاجع الى الموصوف وعوض عنه اللام واستتر ذلك الضمير تحت الحسن (و) ثل (الحسن وجهه الغلام) فان اصله الحسن وجهه غلامه فحذف الضمير الذى اضيف اليه متعلق الفاعل وهو الغلام وعوض اللام عن المضاف اليه فى الغلام وجعل ذلك الضمير مستترا فى الحسن بان يكون فاعلا له فثبت وجد التخفيف المطلوب فى هذين التركيبين من جانب المضاف اليه وقوله (او يحذفهما معا) يعنى ان الخفة فى الصفة المشبهة تكون يحذف التنوين من الصفة ويحذف الضمير من المعمول فوجدت الخفة على ذلك التقدير فى الجائين نحو حسن الوجه بالاضافة يحذف التنوين

من الصفة ويحذف الضمير من الوجه فان اصله حسن وجهه وقوله (ولا خفة)
في معرض ابطال كل شق من الثلاثة فكأنه قال ان الخفة اما في المضاف فقط
او في المضاف اليه فقط او فيهما معا ولا خفة (فيه) اي مثل الحسن وجهه
(بواحد منها) اي من التخفيفات الثلاثة فكل تركيب اضافي باضافة
لفظة لم يوجد فيه التخفيف ممنوع فهذا التركيب ممنوع وقوله (و) (بايهما) معطوف
على قوله احدهما اي ونافى الوجهين المتسمين (ان تكون الصفة) اي الكائنة
(باللام مضافه الى معمولها المجرد) اي الى معمولها الذي تجرد (عن اللام)
وهو ايضا اما بلا واسطة (مثل) (الحسن وجهه) (او) بواسطة متعلقه بحرف الحسن
(وجه غلام) وانما ممنوع هذا (لا اضافة الحسن) يعني الصفة الكائنة باللام
(الى وجهه) اي الى معمول ذكره (وان) اي ولو (اكانت) اي لا اضافة
(التخفيف) من جانب المضاف اليه (يحذف الضمير) فان اصله الحسن
وجهه حيث حذف الضمير المجزور الراجع الى الموصوف (واستأثره) اي باستأثر
ذلك الضمير (في الصفة) كما حذف واستتر في الحسن الوجه (لكنهم) اي
لكن النحاة (لم يجوزوها) اي لم يجوزوا تلك الاضافة كما حذروا في الحسن الوجه
(لان اضافة المعرفة) يعني الصفة ذات اللام (الى الكثرة وان كانت) اي
ولو كانت اضافة المعرفة الى النكرة (لفطية منبذة للتخفيف) حيث خفت
ماضيف هو اليه وكان ذلك التخفيف كائنا في الاضافة اللفطية لعدم اقتضاه
اكتساب التعريف او التخصيص (لكنها) اي لكن تلك الاضافة (في الصورة)
وهي اضافة المعرفة الى النكرة (نسبه) اي صارت تلك الصورة مشابهة
(عكس المعهود من الاضافة) لا للمعهود المعروف في الاضافة اضافة النكرة
الى المعرفة لا اضافة المعرفة الى النكرة وكل تركيب يشبه عكس المعهود ممنوع
فهذا التركيب ممنوع ولم يفرغ من القسمين المحكوم عليهما بالامتناع شرعا في بيان
ما هو مختلف فيه فقال (واختلف في) اي وقع الاختلاف بينهم تحكيم الامتناع
والجواز (صورة كانت الصفة فيها) اي في تلك الصورة (مجردة عن اللام
مضافة الى معمولها المضاف) اي الى معمولها الذي هو ايضا مضاف (الى
ضمير الموصوف) وانما وسط السارح قوله في صورة الخ بين حرف الجر الذي هو
لفظ في وبين محروره الذي هو قوله (مثل حسن وجهه) لتحقيق ان لفظ
المثل اشارة الى ان الاختلاف ليس مقصورا على شخص هذا التركيب بل هو شامل
لصورته النوعية فلذا اورد بلفظ المثل ولم يقل في حسن وجهه ثم اراد السارح
اي بين وبين الذين اختلفوا فقال (فيديوه وجميع البصريين يجوزونها)
اي يحكمون بجواز تلك الصورة (على قبح) اي جوازها كائنا مع قبح ولا يجوزونها

مع ح بن وقوله (في ضرورة الشعر) متعلق بقوله يجوز فيها اي انما يجوز ونها
مع فكها في ضرورة الشعر لافي السعة ولا في ضرورة الشعر مع حسن وقوله
(والكوفون) عطف على فسيويه اي والكوفيون (يجوز ونها) اي تلك
الصورة (بلافتح في السعة وجه الاستقحاح) اي وجهه حكم الاولين بقبحه
(انهم) اي الحق (انما ارتكبوا الاضافة) اي اضافة الصفة المنسوبة اي تلك
الصورة من صورها مع وجود الصورين الاخرين لها وقوله (لقصد التخفيف)
متعلق بقوله انما ارتكبوا اي انما احتاروا صورة الاضافة مع وجود غيرها لتحصيل
الانصاف الى التخفيف واذا كان ارتكابهم لها لذلك القصد (فتقتضي الحال)
اي حال العاصدين (ان يرفع) اي التخفيف (الى قصي) اي اعلى (ما يمكن منه)
اي تخفيفا لا تخفيف اعلى منه وقوله (ويصح) بالاصب عطف على ان يرفع اي
يقتضي تلك الحال ان يتبع (ان يرفع على اهل التخفيف) اي على اسفله
وقوله (اعني) تفسير لاهون التخفيف اي اريد باهون التخفيف (حذف
التون) اي من الصفة المضافة فقط دون حذف الضمير المعمول الذي
اضيفت اليه تلك الصفة (و) قوله (لا يتعرض) بالانصب عطف على قوله
ان يقتصر اي يفتح مجموع الامرين وهما الاقتصار على اهون التخفيف وعدم
التعرض (لا عظمه) اي لا عظم التخفيف (مع امكانه) اي مع كون التعرض
او مع كون اعظم التخفيف ممكنا ههنا لكون المعمول وجهه (وهو) اي واعظم
التخفيف (حذف الضمير) اي الضمير المجزوء في قوله وجهه او في قرأه غلامه
(مع الاستثناء) اي مع وجسود كون التركيب مستعيا (عنه) اي عن ذلك
الضمير المجزوء وقوله (بما) متعلق بالاستثناء لا بوجود الاستثناء يقتضي شيئين
احدهما المستغنى عنه وهو الضمير ههنا والثاني المغنى عن سبب الاستغناء وارا د
ان يذكره بقوله بما (استكن في اصة) اي سبب كونه مستغيا عن الضمير امكان
ان يجعل الضمير مستكن تحت الصفة حتى يفيد ما يفيد المحذوف وهذا دليل مذهب
المصريين وقوله (والذي احازها الخ) دليل الكوفيين وقوله (بلافتح) متعلق
باجارها وقوله والذي مبتدأ وقوله (انظر) خبره يعني والداعي الذي دعا الى احازة
مثل هذه الاضافة بلافتح نظره واعتاره (الى حصول شيء من التخفيف في الجملة
وهو حذف التون) وان كان ذلك التخفيف اهون فلا يقتضي عدم التعرض
الى اعظمه لاستقحاح هذه الاضافة ثم شرع المصنف في بيان احكام سائر
الاقسام فقال (والواقى) اي الاقسام التي بقيت (من الاقسام الثمانية عشر)
وقوله (التي خرجت) للاشارة الى ان المراد من البواقى التي من الثمانية عشر
هو ما بقيت منها بعدما خرجت (منها لاقسام الثلاثة المذكورة) اي بعدما

خرجت الاقسام الثلاثة التي انما تمتع بها واحد من مختلف في (وهي)
 اى التي بقيت بعد خروج الثلاثة (خمس عشرة) واحكام هذه الخمسة
 عشر ثلاثة احسن وحسن ومحوقة له والواقى مبتدأ اول وقوله (ما كان في)
 ضمير واحد، مبتدأ ثانٍ بعده ما سأل من قوله من يعنى ان الله اى على ثلاثة
 انواع الاول الكثرة ضمير واحد والثاني ما كان وهو ضمير اول وثالث ما ضمير
 فيه وموله (فهي) لثبوت حال من الاول وثالث (اى من الله)
 الدقيق (تغير) التبريد ما سأل من قوله (ما كان في) (وهي)
 له ما ارى ابتداء من قوله (ما كان في) (وهي)
 وصيغته (ما كان في) (وهي) (ما كان في) (وهي)
 اى في قسم منها من الضمير واحد في الصفة اى قسم منها من
 في المعقول (ما كان في) اى ذلك الضمير الواحد اما من شانه ان يوجد
 في نفس الصفة دون معمولها (وهو) اى القسم الذى يوجد في الصفة (وهو)
 اقسام من الاقسام الخمسة عشر احدها (الاحسن) ما كان (بنصب)
 المعول (ما كان في) هذا القسم ان الصفة لا تدل على ان يكون معمولها
 لكونه منصوبا فيقضى ان يكون عامله ضمير واحد في وجهه (وهو)
 (ما كان في) (ما كان في) (ما كان في) (ما كان في) (ما كان في)
 وكان الصفة باللام منه (ما كان في) (ما كان في) (ما كان في)
 اى ايضا ضمير واحد (ما كان في) (ما كان في) (ما كان في)
 رفق (ما كان في) (ما كان في) (ما كان في) (ما كان في) (ما كان في)
 الصفة من مجردة عن اللام والاعنة فمعه معمولها منصوبا على انسيبه (و)
 رابعها (حسن الوجه بوجه) اى يتركب الوجه وهذا القسم الذى كانت فيه الصفة
 مضافه الى معمولها وباعلاها ايضا تكون تحتها (و) خامسها (الحسن وجهها)
 بنصبها (اى كون الصفة باللام تكون معمولها منصوبا على التمييزية (و)
 سادسها (حسن وجهها بنصب) اى تتركب الصفة بنصب معمولها على التمييزية مع كون
 الصفة مجردة عن اللام والاعنة (و) سابعها (حسن وجهها) اى بان تكون
 الصفة مضافة الى معمولها مجردة عن اللام في كل من هذه الاقسام السبعة
 ضمير واحد مستتر في الصفة وقوله (واما في المعقول) عطف على قوله (ما كان في الصفة)
 اى ذلك الضمير الواحد ما يوجد في معمولها غير بارز ارجع الى قوله (ما كان في)
 تلك الصفة اى مثل حسن وجهي والحين وجهي (اى وجهي) (وهو)
 وقوله (رفه) غللا في الماين اى مال كور الله دل مرثوا بافا عليه
 (ما كان في) (ما كان في) (ما كان في) (ما كان في) (ما كان في)

وضرب محردة عنهما في الثاني (وهما) أي اللذان يكون الضمير الواحد في المعلوم
 (قسمان) أي هذان القسمان من الواقي الخمسة عشر (أو المجموع) أي
 المجموع من التسعة مع القسمين (تسعة) أي ما فيه ضمير واحد تسعة أقسام
 وهذه التسعة (أحدهن) أي يحكم بأنهما أحسن الوجوه فانشعت منها تسع
 مسائل بأن يتركب مثلًا تركيب الحسن الوجه أحسن لأنه تركب فيه ضمير واحد
 وكل تركب فيه ضمير واحد أحسن فهذا التركيب أحسن فقس عليه الواقي
 فكبرى هذا القياس مسألة موضوعها قسم من الأقسام الخمسة عشر ومجولها
 حكم من الأحكام الثلاثة وقوله (لأن الضمير) دليل لأحسنية القسم الذي
 فيه ضمير واحد أي وإنما كان ما كان فيه ضمير واحد أحسن الوجوه لأن الضمير
 (فيه) أي في هذا القسم كاش (بقدر الحاجة) لأن الحاجة إنما هي الضمير الواحد
 الراجع إلى الموصوف سواء كان فاعلاً مستترًا تحت الصفة أو ضميرًا مجرورًا
 يضاف إليه المعلوم في تلك الأقسام يوجد ذلك الضمير المحتاج إليه (من ضمير
 زيادة) أي من غير زيادة ضمير آخر عليه (ولا نقصان) أي ومن غير نقصان من المحتاج
 إليه بأن تكون متروكة الضمير بالكسبة كما كانت في الأقسام السبعة وكل تركب
 يكون مساويًا بالمحتاج إليه حسن لأن الزيادة من غير الاحتياج تطويل والتقصان
 منه إحلال وكل منهما منقطع عن درجة الأحسن في الالاف ثم شرع فيما يحكم
 بأنه حسن فقال (وما كان) وهذا معطوف على الجملة الصغرى يعني الواقي
 ما كان أي التركيب الذي وجد (فيه ضميران منها) أي من تلك الواقي ولما
 امتنع ههنا أن يوجد الضميران في الصفة معًا أو في المعلوم معًا أشار إلى ما هو
 الواقع بقوله (أحدهما) أي الواقع الممكن ههنا أن يوجد أحد الضميرين
 (في الصفة و) الضمير (الآخر في المعلوم) لانهما يوجدان معًا في الصفة
 أو في المعلوم فإنه يتمتع (مثل حسن وجهه والحسن وجهه) وقوله (بتنصبه)
 قيد للمالين أيضًا أي حال كون المالين ملاسين نصب المعلوم وقوله (فبهما)
 متعلق بالنصب أي في هذين المالين ولما كان المعلوم ههنا مشتاعًا على الضمير ولم يجعل
 فاعلاً للصفة لكونه منصوبًا بالفعولية احتاجت الصفة إلى فاعل فاستتر فاعلها
 فيها فيكون المالان مستقلين على الضميرين أحدهما في الصفة والآخر في المعلوم
 وكل منهما راجع إلى الموصوف الواحد (وهما) أي وهذان المالان (قسمان)
 من الأقسام الخمسة عشر ومستلان على الضميرين وقد عرفت أن كل قسم
 كذلك فهو (حسن) وإنما كان حسناً لأنه بين الحسن وبين القبح لأنه (لاشتماله)
 على الضمير المحتاج إليه) يكون حسناً أي غير قبيح لأنه لو لم يشتمل على ذلك الضمير
 المحتاج إليه كان قبيحاً وقوله (وغير أحسن) بالرفع معطوف على كلام المصنف

يعنى هو حسن لاشتمله وغير احسن (لاستماله على الضمير الزائد على قدر الحاجة)
 ثم شرع في الحكم عليه بالتمحيص فقال (وما لا ضمير فيه) أى والقسم الذى لا ضمير
 فيه (منها) أى من تلك النواقي الخمسة عشر (وهو) أى الذى لا ضمير فيه أصلا
 لا فى الصفة ولا فى المعمول مع الحاجة اليه (اربعة اقسام) احدها (الحسن
 الوجه) أى الصفة الكائنة باللام والرافعة للفاعل الظاهر المعرف باللام (و)
 ناتيها (حسن الوجه) أى الصفة المجردة عن اللام والراضية للفاعل اظها
 العرف (و) ناتيها (حسن وجه) أى الصفة المجردة عن اللام والرافعة
 للظاهر النكرة فالصفة منونة فيها لكونها غير مضافة (و) رابعها (الحسن
 وجه) أى الصفة الكائنة باللام والرافعة للفاعل المجرد عن اللام وقوله (بربعة)
 قيد للاربعة أى حال كون المعمول (فيها) أى فى الامثلة الاربعة من فوعا
 بالفاعلية ولما كانت الصفة رافعة للظاهر لم يجوز تقدير الضمير فيها ولما كان المعمول
 مجردا عن الاضافة فى كل منها لم يشمل الضمير فبقى كل منها بلا ضمير فهذا
 القسم (فصح) (لعدم الرابطة) أى لعدم وجود العائد الذى يربط الصفة
 (بالموصوف لفظا) وان وجد معنى ثم اراد السارح ان يذكر توطئة لقوله ومتى
 رفعت فقال (ولما كان وجود الضمير غير طاهر فى الصفة) فانه اذا قبل الحسن
 الوجه لم يظهر لنا ان تحت لفظ الحسن ضميرا مستترا لا بعد تأمل وقوله (مثل
 ظهوره) بالنصب مفعول مطلق محارى لقوله طاهر وداخل فى المنفى لما لم يكن
 وجود الضمير فى الصفة طاهرا كظهوره (فى المعمول) فاما اذا قلنا الحسن وجهه
 فالضمير المجزور فى وجهه طاهر وقوله (احيى) جواب لما (الى قاعدة) أى
 احتج المصنف الى ذكر قاعدة (بظهورها) أى بسبب الملكية الحاصلة بتلك
 القاعدة (وجوده وعدمه) أى يظهر الحكم بان الضمير موجود فى هذه الصفة
 وغير موجود فى تلك الصفة (فقال) أى فلذلك قال المصنف (ومتى رفعت)
 أى متى رفعت ايها المخاطب وزاد السارح قوله (معمول الصفة) للاشارة الى
 ان مفعول رفعت محذوف وهو معمول الصفة فحذف معلوميته وقوله (بها)
 متعلق برفعت والباء سببية والضمير راجع الى الصفة يعنى وكل زمان اذا قرأت
 المعمول من فوعا بالصفة بسبب كونه فاعلا لها كما كانت فى الاقسام الاربعة
 التى يكون المعمول فيها من فوعا بالفاعلية (فلا ضمير فيها) (أى) فهذه علامة
 طاهرة على انه لا ضمير (فى الصفة لان معمولها) أى لان معمول الصفة (حينئذ)
 أى حين كان من فوعا بالفاعلية (فاعل لها) أى لتلك الصفة اذا لم فوع غير
 الفاعل (فلو كان فيها) أى وبعد كون فاعلها طاهرا لو كان للصفة المذكورة
 (ضمير) مستكن تحتها بان يكون فاعلا لها (يلزم تعدد الفاعل) احدهما الفاعل

الظاهر والآخر الضمير المستتر واللازم باطل فكذا الملازم الذي هو وجود الضمير واذا كان للصفة فاعل ظاهر (فهى) (اى تلك الصفة) يعنى الصفة التى ترفع المفعول (حينئذ) اى حين رفعها لفاعلها الظاهر (كالمفعول) اى تكون كالمفعول الذى يرفع الفاعل الظاهر (فكما ان الفاعل اذا رفع الفاعل الظاهر (لا يثنى ولا يجمع) اى كما لا يجوز فيه ان يجعله مثنى ولا يجمعا (بتثنية فاعله الظاهر) بسبب كون فاعله الظاهر مثنى (وجعه) اى وبسبب كون فاعله الظاهر جمعا حيث يجب ان يقال ضرب الرجلان او الرجال ولا يجوز فيه ان يقال ضربا الرجلان وضربوا الرجال للزوم تعدد الفاعل (كذلك الصفة) اى الصفة التى ترفع الفاعل الظاهر كالفعل فى هذا الحكم حيث (لا يثنى ولا يجمع بتثنية معمولها) اى بسبب كون معمولها المرفوع ثنية (وجعه) اى وبسبب كون المفعول جمعا فلا يقال الحسنان الوجهان ولا الحسنون الوجوه بل يجب ان يقال الحسن الوجهان والحسن الوجوه وقوله (والا) عطف على قوله متى رفعت (اى وان لم ترفع) ايها المخاطب (مفعول الصفة بها) اى تلك الصفة (بل تنصب) بان جعلت ذلك المفعول منصوبا على التثنية بالمفعول او على التثنية (او تنجر) بان جعلت الصفة مضافة الى معمولها (ففيها) فقوله ففيها طرف مستقر خبر مقدم وقوله (ضمير الموصوف) مبتدأ مؤخر اى فيحذف ويوجد فى تلك الصفة ضمير راجع الى الموصوف (ليكون) اى ذلك الضمير (فاعلا لها) اى تلك الصفة فاذا وجد الضمير المستكن فيها (فتؤنث) وفسره الشارح بقوله (انت) للاشارة الى ان قوله فتؤنث صيغة مخاطب كما كان رفعت كذلك وانما خص الشارح التفسير به مع ان المناسب ان يفسر رفعت به ايضا لظهور كون رفعت مخاطبا بقرينة قوله بها فان وجد بها قرينة قوية على انه لا يجوز ان يكون قوله رفعت مفعلا غائبا مع استتار ضمير الصفة فيه فانه حينئذ يكون المعنى رفعت الصفة بالصفة واما ههنا فلا قرينة مثلها والله اعلم اى فاذا وجد الضمير تحت الصفة فيجوز انك ان تؤنث (الصفة) ايضا (بما ثبت الموصوف فتقول هند حسنة وجه) باضافتها الى معمولها فيحذف لم يرفع المفعول فاذا لم يرفع فنعلم ان الضمير راجع الى هند مستتر تحتها (او) اى او تقول هند (حسنة وجهها) اى بنصب معمولها على التثنية لكونه نكرة فالضمير ايضا مستتر فيها وقوله (وتثنى) عطف على قوله فتؤنث (اى) وتثنى انت (الصفة اذا كان الموصوف ثنية مثل الزيدان حسنا وجه) باضافة الصفة الى معمولها (او حسنان وجهها) اى الى زيدان حسنان وجهها تنصب المفعول على التثنية ايضا وكذا قوله (ويجمع) عطف على

احدهما اى وتجمع انت (ايضا الصفة اذا كان الموصوف جعاً مثل الزيدون
 حسنوا وجه) اى بالاضافة (او حسنون) اى والزيدون حسنون (ووجهها) ولما
 كان حكم اسم الفاعل واسم المفعول اللذين ليسا متعديين يحكم الصفة حل
 مسئلتها على مسئلتها فقال (واسما الفاعل والمفعول) فقوله اسما تنبئة
 مرفوع بالالف على انه مبتدأ اضيف الى ما بعده فحذفت نونه للاضافة فاجتمع
 الساكنان من الالف واللام التى فى الفاعل فحذفت الالف لفظاً فصار اعرابه
 تقديره وقوله (غير المتعديين) بالرفع صفة لذلك الاسم (اى اسم الفاعل الغير
 المتعدي الى مفعول) ولما كان بين اسم الفاعل وبين اسم المفعول فرق ههنا
 اراد ان يفصل مسئلة الفاعل عن مسئلة المفعول بقوله (واسم المفعول) الخ
 وذلك الفرق هو ان اسم الفاعل لما جاز اشتقاقه من كل من الفعل اللازم
 والمتعدي يكون المراد من اسم الفاعل الغير المتعدي ما هو مشتق من الفعل اللازم
 الغير المتعدي الى مفعول اصلاً بخلاف اسم المفعول فانه لما لم يجز اشتقاقه من
 الفعل اللازم بل كان هو مشتقاً من الفعل المتعدي لاحتالة يكون المراد من اسم
 المفعول الغير المتعدي ما لا يكون متعدياً الى غير المفعول الواحد يعنى ان حكم
 اسم المفعول (الغير المتعدي ايضا) اى حكم اسم الفاعل الغير المتعدي لكن
 اسم المفعول اذا تعدى (الى مفعول) واحد وانما كان التعدى معتبراً فى اسم
 المفعول (لاشتقاقه) اى لانه مشتق من الفعل اللازم الذى لا مفعول له اصلاً فانه
 لم يتصور فيه لما عرفت (فاذا نى) اى فحينئذ اذا اريد بناء (اسم المفعول منه) اى
 من الفعل المتعدي الى مفعول واحد (اقيم ذلك المفعول) بعد حذف الفاعل
 (مقام الفاعل فيبقى) اى فيبقى اسم المفعول المذكور (غير متعد الى مفعول)
 كما كان اسم الفاعل المشتق من اللازم غير متعد له والحاصل ان اسم الفاعل المشتق
 من الفعل اللازم وان اسم المفعول المشتق من الفعل المتعدي الى مفعول واحد
 (مثل الصفة) اى حكمهما حكم الصفة (المشبهة) (فى ذلك) (اى فيما ذكر من
 الاقسام الثمانية عشر) اى فى الاحكام التى ذكرت من كون بعضها بمنعها
 وبعضها محتلفاً وبعضها جائزاً مع قبح وبعضها جائزاً مع حسن وكون بعضها
 احسن من البعض ثم فصله الشارح بقوله (فيرفعان) اى فيرفع كل (الفاعل) اى
 ان كان الرفع اسم فاعل (والمفعول ما لم يسم فاعله) ان كان الرفع اسم مفعول
 كما رفعت الصفة المشبهة فاعلها (وينصبافهما) ويجوز ان ينصب اسم
 الفاعل واسم المفعول ما يذكر فى مقام الفاعل فى الاول وفى مقام ما لم يسم فاعله فى
 الثانى على التشبيهة بالمفعول او على التمييز بما كان فى الصفة المشبهة فيكون

فاعله ونائب فاعله مستترين (ويضافان) اى ويجوز ان يضافا (اليهما) اى ان كان اسم فاعل الى فاعله وان كان اسم مفعول الى نائب فاعله فيكونان ضميرين مستترين ايضا (تقول) فى اسم الفاعل (زيد قائم الاب) اى قائم ابوه كما تقول زيد حسن الوجه (و) فى اسم المفعول زيد (مضروب الاب) اى مضروب ابوه (رفع) لفظ (الاب) فيهما فيثبت لضمير فيكون قبيحا (ونصبه) اى وينصب لفظ الاب فيهما على التشبيهية بالمفعول لكونه معرفة فيكون الضمير مستتر فيهما (وجره) اى ويجر لفظ الاب بالاضافة فيكون ضمير الفاعل ونائبه مستترين ايضا فعلى تقديرين الاخيرين يوجد ضمير واحد فيكونان حسنا واذ قلنا زيد قائم ابوه او قائم اباه او قائم ابيه فالأخيران بالضميرين فيكونان احسن والاول بالضمير الواحد فيكون حسنا هذا اذا كانا لازمين واما اذا كانا متعديين فاذا ذكره بقوله (واذا كانا) يعنى واما اذا كان اسم الفاعل والمفعول (متعديين) لا يجوز اضافتهما) اى اضافة اسم الفاعل المتعدى واسم المفعول المتعدى الى زيد من مفعول واحد (اليهما) اى الى فاعله ان كان المضاف اسم فاعل الى نائب فاعله ان كان المضاف اسم مفعول (ولانصبهما) اى ولا يجوز ايضا نصب اسم الفاعل للمفعول الذى هو فاعله ولا نصب اسم المفعول للمفعول الذى هو نائب فاعله وانما لم يجزا اضافتهما ولانصبهما على التشبيهية بالمفعول او على التمييزية (لتلايزم الالتباس) اى التباس الفاعل فى الاول ونائبه فى الثانى (بالمفعول) كما اذا قلنا مثلا) فى اسم الفاعل المتعدى (زيد ضارب اباه) فى اسم المفعول المتعدى الى المفعولين (زيد معطى اباه لم يعلم ان) لفظ (اباه) اى المنصوب (فى المثال الاول) هل هو (مفعول الضارب) على ان فاعله مستتر تحته (او) هو (فاعل له) اى للضارب لكنه (نصب تشبيها) اى جعل منصوبا على التشبيهية (بالمفعول) هذا فى اسم الفاعل (و) كذا لم يعلم (فى المثال الثانى) اى فى قوله زيد معطى اباه (انه) اى ان لفظ اباه هل هو (مفعول ثان لمعطى او) هو (مفعول اول) اى الذى (اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها) اى ولكنه جعل منصوبا على التشبيهية (بالمفعول والمفعول الثانى) اى على تقدير جعله نائب فاعل منصوب بالتشبيهية فمفعوله الثانى (محذوف) ولما كان الاسم المنسوب ملحقا بالصفة فى الحكم المذكور واهمله المصنف اراد الشارح ان ينبه عليه بقوله (وكذلك) اى وكما كان اسم الفاعل واسم المفعول المذكوران (مثل الصفة المشبهة) كان (المنسوب) ايضا كذلك (تقول زيد تميمى الاب) حال كون الاب (مرفوعا) على انه فاعله (ومنصوبا) بالتشبيهية وفاعله مستتر (ومجرورا) بالاضافة ولما فرغ المصنف من مسائل اسمى الفاعل والمفعول

ومن مسائل الصفة المشبهة شرع في مسائل اسم التفضيل وفي تعريفه وموضع عمله فقال (اسم التفضيل) ومعنى الاضافة انه اسم دال على تفضيل احد الامرين على الآخر ومعناه في الاصطلاح انه (ما اشتق) وقوله (اي اسم اشتق) اشارة الى ان ما موصوف وجلة اشتق صفته اى اسم جعل مشتقا (من فعل) (اى حدث) و اشار بهذا الى ان المراد من الفعل هو الفعل اللغوي المذهب عنه بالحدث يعنى المصدر وقوله (لموصوف) ظرف مستقر حال من ضمير اشتق اى اشتق ذلك الاسم حال كونه موضوعا لذات موصوف اى لذات وصف بالفعل او وصف بالزيادة على غيره كذا في العصام وسيجيء ولما كان الموصوف اعم من الفاعل نحو اعلم ومن المفعول نحو اشهر على تقدير جعل الموصوف بمعنى انه موصوف بالزيادة اراد الشارح ان يفسره على وجه يعهما فقل (قام به الفعل) كما كان في اسم التفضيل الذى يعنى الفاعل (او وقع عليه) اى او الموصوف وقع عليه اى الفعل ثم بين وجه تفسيره على قصد التعميم فقال (والنعميم) اى جعل قوله لموصوف على وجه العموم (لقصد شمول قسمي اسم التفضيل) اى لوجود قصد المصنف شموله على القسمين من اسم التفضيل (اعنى) اى اريد بالقسمين (ما) اى اسم تفضيل (جاء للفاعل) نحو اعلم (و) القسم الآخر (ما جاء للمفعول) نحو اشهر واعرف وقال العصام معترضا لهذا التعميم ان المتبادر من الموصوف بالشئ ما قام به الشئ لا ما وقع عليه الشئ فالتعميم لا يأتى الا على تقدير جعل صلة الموصوف الزيادة يعنى ان كان المراد بالموصوف المذكور في تعريف المصنف ذاتا موصوفا بالزيادة فحينئذ يجوز ان يراد به القسمان واما ذا ريد بصلة الموصوف الفعل بان يكون المعنى انه موضوع لذات يوصف باصل الفعل فيكون المتبادر منه ما قام به لا ما وقع عليه ثم قال والاولى ان يقال المنصف بزيادة على غيره او معنى الفعل المنصف بالزيادة سواء وصف بها او لا انتهى وقال في اللب ان قياس اسم التفضيل ان يكون للفاعل وقد جاء سماحا للمفعول كما شهر وقال في شرحه وانما كان القياس كذلك اذ لو كان لهما اكثر الاشباه فجعله قيا سا في الاكثر وهو الفاعل انتهى وكذا المصنف قال في ما سيجيى ومع وجود هذا في كلام المصنف لم يناسب التعميم المذكور والله اعلم (بزيادة على غيره) والمراد بالغیر سوى الموصوف سواء كانت المغيرة حقيقة او اعتبارية كما في قولهم هذا بسرا طيب منه رطبا لان الموصوف بالزيادة ههنا هو الواحد المشار اليه وهو موصوف بزيادة الطيب باعتبار كونه بسرا على اعتبار كونه رطبا فالمغيرة فيه اعتبارية كذا في العصام وتفسير الشارح رحمه الله بقوله (في اصل ذلك الفعل) للاشارة الى ان الجار والمجرور محذوف ههنا والتقدير

بزيادة على غيره فيه والاحتياج الى تقدير الجار والمجرور يخرج نحو زيد زائد
 علما فانه اشتق لموصوف بزيادة على غيره لكن في المستق منه كذا وجهه العصام
 ثم قال لا فائدة لادراج لفظ الاصل ويمكن ان يقال ان فائدة الادراج تجوز ان يكون
 للتأكيد والله اعلم ثم شرع الشارح في بيان اعراب المتن وفي بيان فوائد القبول فقال
 (والباء في قوله بزيادة اما طرف او لموصوف) فيكون المعنى (اي لذات مبهمة متصفة
 بتلك الزيادة) فعلى هذا التفسير يجري التعميم على ما مر لان الزيادة اعم من ان توجد
 في جانب ما قام به او في جانب ما وقع عليه وقوله (او طرف مستقر) بالرفع عطف
 على قوله اما طرف لغو اي الباء فيه اما طرف مستقر فيكون المعنى (اي لموصوف
 مكتسب بتلك الزيادة) ولا يخفى ما نيسه من المسامحة فان الباء ليس بظرف لغو
 ولا مستقر بل الجار مع مجروره فتدبر ثم شرع في بيان فوائد القبول فقال (فقوله
 ما اشتق من فصل شامل لجميع المستقات) اي من اسم الفاعل والمفعول والصفة
 المشبهة وكذا من اسماء الزمان والمكان والآلة (وقوله لموصوف يخرج اسماء
 الزمان والمكان والآلة) وانما يخرج (لان المراد بالباء صوف ذات مهمة متصفة بالزيادة
 والابهام في تلك الاسماء) فان قولنا مسجد مثلا اشتق لموصوف معين وهو المكان
 الذي وقع فيه المسجد وقال العصام انه لاحاجة في الاخراج الى حل الموصوف
 على ذلك لان اسماء الزمان والمكان والآلة لم توضع لزمان او مكان او آلة موصوف
 بل لزمان او مكان او آلة مضاعف يعنى ان المجد موضوع لمكان المسجد والمطلع
 لزمان الطلوع والمفتاح لآلة الفتح انتهى وانتصر بعض المحققين لجانب
 الشارح بما صرحوا ان اسمى الزمان والمكان موضوعان للزمان والمكان باعتبار
 وقوع الفعل فيهما ولا يخفى ان اسم الفاعل موضوع لذات باعتبار وقوع الفعل عليه وكل منهما
 لموصوف فلا بد وان يكون كل من اسمى الزمان والمكان لموصوف فظهر لك
 من ذلك ان كلا من اسماء الزمان والمكان والآلة لموصوف فلا بد من العناية
 ليخرج ان انتهى فحيث سقط ما قال العصام من انه لاحاجة في الاخراج الى حل
 الموصوف على ذلك (وقوله) اي قبل المصنف في التعريف (بزيادة على غيره
 يخرج) اي هذا القيد (اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة) فان لا منها
 ليس بموضوع لموصوف ملاس بالزيادة على غيره في اصل الفعل بل كل منها
 موضوع لموصوف ملاس باصل الفعل كما مر وقال العصام ان قوله يخرج
 اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يكفي في كون التعريف مانعا ما لم يتعرض
 لخروج صبغة المبالغة وليرجل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل
 شاملا لدفع خروجه لانه موضوع للموصوف بالزيادة يعنى زيادة المبالغة على اصل

الفصل الا ان يقال لم يوضع بالزيادة صلى الغير ولم تعتبر اضافة رياء صلى الغير
ولذا وجب ذكر المفضل عليه في اسم التفضيل دونه اذ لم يكن المراد الزيادة
المطلقة او التفضيل على جميع ما عداه فانه لا يذكر المفضل عليه للاستعناء
عن الذكر بالفهم انتهى ولما فرغ من تعريف اسم التفضيل شرع في بيان
صفته وشروط بناءه وعمله فقال (وهو) وقوله (اى اسم التفضيل) تفسير
لمرجع الضمير وقوله (من حيث صيغته) قيد للموضوع يعنى ان هذا الكلام
ليبانه من حيث الصيغة (افعال) اى صيغة وزن افعال حال كونه (للمذكور) وزن
(فعلى) بضم الفاء حال كونه (للمؤنث) ولما خصص الصيغة على هذا الوزن
واشبهه بخروج بعض ما غير من تلك الصيغة اشار السارح الى دفع توهم الخروج
بمحرر المراد فعل (وان كان) اى ولو كان هذا الوزن (بحسب اصل الوضع)
يعنى وان كان مغيرا من هذا الاصل (فيدخل) اى فحين اذ كان المراد هو الاعتبار
لاصل الوضع يدخل (فيه) اى في وزن اسم التفضيل لفظ (خبرو) لفظ (شر)
فانهما من اسم التفضيل (لكونهما) اى لكون هذين اللفظين (فى الاصل
اخير واشهر فمحققا) اى فارىد تخفيف هاتين الكلمتين (بالمحذف) اى بحذف
الهزة من اولهما (لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل) وقال العصام
لا يكتفى بمجرد ذلك لدخول خير وشر مؤنثين لانهما ليسا فى الاصل اخير واشهر
بل خورى وشرى على مقتضى قوله وفعلى للمؤنث وتحققه ان افعال قد يكون
بجميع الامور وقد يكون للمذكر وفعلى للمؤنث والنية للنسبة والجمع للجمع وخبر
وشر مغيرا اخير واشهر للجمع لانهما مغيرا اخير واشهر المستعملين عن انتهى
ثم شرع في بيان شرط بناءه فقال (وشرطه) اى وشرط اسم التفضيل
من حيث بناءه (ان يبنى) بصيغة المجهول ونائب فاعله راجع الى اسم التفضيل
(اى) ان يجعل (اسم التفضيل) منيا (من) (حدث) اى من مصدر (ثلاثى)
وقوله (لارباعى) قيد للثلاثى يعنى ان بناءه مقصور على الثلاثى ولا يجوز ان يبنى
من الرباعى (مجرد) وقوله (لامتزيد فيه) ايضا قيد للمجرد يعنى المراد من اشتراط
السلامى هو ان لا يبنى على الثلاثى الذى زيد عليه حرف آخر وقوله (لا يكثر
البناء) (اى بناء افعال وفعلى منه) اى من الثلاثى المجرد يعنى انما اشتراط لبنائه
ان يكون منيا من الثلاثى المجرد ليحصل امكان بناءه منه (اذ البناء) اى فان بناء
افعال للمذكر وبناء فعلى للمؤنث حال كونه (من الرباعى) اى المجرد نحو دخرج
(والثنائى) اى ومن اثنائى (المزيد فيه) اى من نحو اكرم واكتب واستخرج
حال كونه (مع المحافظة على عام حروفه) اى من غير حذف حرف منه (متعذر)
اى غير ممكن (لان هذه الصيغة) وهى افعال وفعلى (لاتسع) اى لا تتحمل

(الزيادة على ثلاثة احرف) فانه اذا زيد حرف آخر او حرفان يزول هذا البناء (ومع اسقاط بعضها) اى والهاء اصل انه اذا زيد بنسائه من الرباعى فصاعدا يجب اى يلزم احد النسقين احدهما محافظة اصل الحروف بتمامها والاخر اسقاط بعضها فالاول متعذر والثانى ممكن لكن غير جائز فانه لو سقط حرف او حرفان من الرباعى او من المزيد فيه لتصحج بناؤه (يلزم الالتباس) اى الالتباس ما يبنى من الرباعى مثلاً بما يبنى من غيره وانما يلزم الالتباس باختيار النسق الثانى (فانه لا يعلم انه) اى افعال او فعلى (مشتق) اى هل هو مشتق (من الرباعى او) هو مشتق من (الثلاثى المجرد او) هو مشتق من الثلاثى (المزيد فيه) يعنى اذا قيل اخرج على وزن افعال من د ح ر ج باسقاط داله لم يعلم انه مشتق من د ح ر ج او من خ ر ج وكذا لو قيل اخرج على وزن افعال من استخرج باسقاط زائده لم يعلم انه مشتق من اخرج او من استخرج (فان هذه الحروف الثلاثة) وهى الخاء والراء والهاء متلافي اخرج (محتمل ان تكون تمام حروف ثلاثى مجرد) بان يكون اسم تفضيل من خ ر ج (او بعض) اى ويحتمل ان تكون بعض (حروف رباعى مجرد كلها اصول) لكن اسقط الدال من د ح ر ج فبقى ثلاثة احرف بان يكون اسم تفضيل من د ح ر ج (او تكون) اى ويحتمل ايضا ان تكون (من حروف المزيد فيه امان اصوله) يعنى احتمال كون الحروف الثلاثة من المزيد فيه على نوعين اما احتمال ان تكون الحروف الثلاثة التى ركب منها اسم التفضيل من الحروف الاصلية باسقاط الزوائد كلها (او من زوائده) يعنى او الحروف الثلاثة من الحروف الزوائد باسقاط الحروف الاصلية كلها (او ممتزجان منهما) اى من الاصول والزوائد بان يكون بعض الثلاثة المذكورة من حروفه الاصلية وبعضها من الزوائد والكل محتمل فحينئذ يلزم الالتباس المحذور منه (فلا يتبين ماهو المشتق) اى الاصل الذى يستق اسم التفضيل (منه) اى من ذلك الاصل واذا لم يتبين (فلا يتبين المعنى) ايضا يعنى فلا يعلم ان اخرج هل هو بمعنى زيادة خروج او زيادة اخراج او زيادة استخراج وقوله (ليس بلون) صفة للثلاثى المجرد ولذا فسر السارح بقوله (اى من ثلاثى مجرد ليس بلون) اى شرطه ان يكون من الثلاثى المجرد الذى ليس دالا على لون من الالوان كالخمر والصفرة (ولا عيب) اى ولا دالا على عيب (طاهرى) يعنى من عيب طاهرى وسيجيئ فائدة القيد بالظاهرى وانما اشترط بعد كونه ثلاثيا مجردا ان لا يكون لونا ولا عيبا ظاهريا (لان منهما) فاللام فى لان متعاقب ليس وقوله منهما اى من اللون والعيب متعلق بمحذوف وهو (اشتق) وعلى هذا التقدير يكون قوله (افعصل) نائب فاعل لاشتق وعلى هذا يكون اسم ان ضمير الشأن المحذوف يعنى ان وزن افعصل الذى

اشتق من اللون والعيب يكون (غيره) (اي غير اسم التفضيل) يعنى لاسم الفاعل (كاسجروا عور) فان الوزن الاول من الحجرة التى هى لون من الالوان والثانى من العور الذى هو عيب من العيوب الظاهرة كلاهما على وزن افعال لكنهما لغير اسم التفضيل (فلوا اشتق) اى فحيث اشتق (اسم التفضيل) (ايضا) اى كما اشتق اسم الفاعل الذى على هذا الوزن (منهما) أى من الحجرة والعور (لا تبس) اى التبس اسم التفضيل بغيره ولم يعلم (ان المراد) اى بوزن احمر ذو حرة (و) بوزن عور ذو (عور) بفتح الواو على ان يكون اسمي فاعل (او) اى والمراد بوزن احمرانه (زائد الحرة او) بوزن اصورانه زائد (العور) ولما كان المتفهم من قوله لان منهما افعال غيره ان بناء افعال للصفة مقدم على بناءه للتفضيل اراد الشارح ان يقرر منعما يجوز ان يورد على هذا افعال (وهذا التعليل) اى جعل علته امتناع بناءه من اللون والعيب كون هذا الوزن معينا لغير اسم التفضيل فان بنى التفضيل منه ايضا زعم الناس (انما بنى) اى هذا التعليل (اذ اتين) اى ظهر (ان افعال للصفة مقدم بناؤه) اى بناء افعال للصفة (على افعال التفضيل) بان يعين هذا الوزن للصفة اولا (وهو) اى وكون بناءه للصفة مقدما على كونه للتفضيل (كذلك) اى الواقع هو (لان ما يدل على ثبوت مطابق الصفة مقدم بالطبع) اى بتقديم طبعي (على ما يدل على زيادة على الآخر فى الصفة) فان الاول هو المزيد عليه والثانى هو المزيد والمزيد عليه مقدم على المزيد (والاولى موافقة الوضع) وهو اعتبار كون هذا الوزن للصفة مقدما على اعتباره للتفضيل (الطبع) يعنى لكون الاعصار الاول الطبيعي مقدما على الاعتبار الثانى الوضعي ثم اراد ان يثبته بقوله (مثل زيد افضل الناس) وقوله (فان الافضل) لبيان ان هذا المثال مطابق للمحل فان لفظ الافضل (اشتق من ثلاثي مجرد) وهو لفظ الفضل الذى من فضل يفضل والنسب والوجودى الذى هو كونه مستقما من الثلاثي المجرد موجود وكذا شرطه العدمى فان الافضل المذكور (ليس بلون ولا عيب وهو) اى الحدث الذى اشتق منه لفظ الافضل (الفضل) وهو ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وكل ما هو شانه كذلك يصح ان يكون مثلا له فهذا المثال يصح ان يكون مثلا له ثم شرع في بين اسم انفضيل الذى اراد معناه بغير هذا اللفظ مع انه ليس بثلاثي مجرد او يكون من لون او من عيب فقال (فان قصد غيره) وفسر الشارح الضمير المجرور المضاف اليه للغير بقوله (اى غير الثلاثي المجرد) وفسر القصد بقوله (بان يراد) يعنى ان طريق قصد غير الثلاثي المجرد بطريق ان يراد وقوله (ان يدل) نائب فاعل يراد يعنى ان يراد الدلالة باللفظ الذى هو غير وزن افعال (على ان لا حد) اى على معنى

وهو ان لاحد (زيادة قيد) اى فى هذا الفعل (على غسبه) اى على غير ذلك
الاحد ولا شك ان هذا المعنى بعينه هو معنى اسم التفضيل ولكن يمتنع ان يشتق
منه الوزن المخصوص الذى هو افضل لكون المشتق منه غير الثلاثى المجرد
اول كونه اونا او عيبا فحينئذ ان قصد هذا المعنى بغير افضل (توصل اليه) اى
الى غير الثلاثى المجرد (باشد) اى بلفظ اشد (ونحوه) اى توصل ايضا بنحو
لفظ اشد من لفظ اكثر واسرع يعنى اذا امتنع اشتقاق لفظ افضل من مادة الحدث
الذى قصد الزيادة فيه جعل لفظ اشد ونحوه سببا لوصلة هذا المعنى وفى العاصم
ان اللام فيما يفسره الشارح من قوله الى غير الثلاثى المجرد للعهد اى غير الثلاثى
المجرد المصمود اى الموصوف بما ليس بلون ولا عيب فحينئذ لا يرد على الشارح
ان مرجع الضمير ليس مجرد الثلاثى بل اخص منه وهو الثلاثى المجرد الذى ليس
بلون ولا عيب ثم اورد المصنف اسئلة ثلاثة على ترتيب اللف المرتب فقال (مثل
هو اشد منه استخرجا) واراد الشارح ان يعين هذا المثال بقوله (مثال) اى هذا
مثال (لثلاثى المزيديه) وهو الاستخراج يعنى انه لو اريد ان يدل لفظ على ان
استخراج زيد مثلا زائد على استخراج عمرو مع ان اشتقاق لفظ افضل من
استخراج ممنوع توصل الى هذا المعنى بآراء لفظ الاشد لئلا على زيادة الاستخراج
الذى هو مرجع ضمير هو فى هو اشد و مرجع الضمير المستتر فى اشد الاستخراج
الاشد و مرجع الضمير المجزور فى منه الاستخراج المفضل عليه وجعل الحدث
المطلوب تمييزا له فحصل المفضل وهو فا حل لفظ اشد والمفضل عليه وهو
مجزور ومن وقوله (واكثر بيضا) معطوف على قوله اشد فى المثال الاول يعنى
اذا قصد بيان زيادة بياض احد على زيادة بياض الآخر قيل فيه هو اكثر بيضا
منه وهذا المثال (مثال للون) وقوله (وعنى) عطف على قوله بياضا اى وهو اكثر عنى
منه وهذا المثال (مثال للعيب) ولما قيد الشارح قوله ولا عيب بقوله ظاهرى اراد ان يبين
وجه الاحتياج الى هذا التقيد فقال (وحيث قيدنا العيب) اى لفظ العيب المنفى الواقع
فى كلام المص (بأظهري) اى بقولنا الظاهري حيث خرج منه العيب الباطنى الذى
هو الجهل والبلادة ونحوهما وبقي فى جواز البناء منه (لا يرد) اى لا يرد النقص على كلام
المص (مثل اجهل وابلد) وتقرير النقص ان قوله يشترط فى البناء ان لا يكون عيبا باطلا
لانه جار على نحو اجهل وابلد وحكم المدعى متخلف فانهما جائزان فيلزم وجود
المشروط بلا شرط فيجيب عنه بتحرير المراد باننا لانسلم ان قوله ولا عيب جار على امثاله
فان مرادنا بالعيب المنفى هو العيب الظاهري كالعمور والعشى والعرج واما
مثل الجهل والبلادة فهو عيب باطنى فيجوز البناء منه وقوله (ولكن) استدراك
على قوله لا يرد يعنى ان التقيد بهذا التقيد يدفع ما يرد عليه من التخصيص المذكور

ولكن لا يدفع الايراد الآخر الذي يرد على هذا التقييد فانه (يرد عليه انه صح على هذا التقدير) بمعنى صحة البناء على تقدير كون العيب باطنيا تستلزم ان يصح (اشتقاق) لفظ (احق) على معنى التفضيل) اى اذا قصد بهذا الاشتقاق دلالة على زيادة حقاقة احد على غيره بان يقال زيد احق من عمرو (فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والجهل) اى وبين الحق (فاذن صح الاولان يلزم ان يصح الاخير ايضا وقوله (ولكنهم) اشارة الى المقدمة الاشثنائية فيه يعنى لو صحا صح اشتقاق الاحق لكن صحة اشتقاق الاحق غير جائز لانهم (حكموا بسدوده) اى بسدود اشتقاق الاحق الواقع (فى نحو احق من ابن هنيئة) فانه لو كان صحيحا بناء على كونه من العيوب الباطنة لم يحكموا بسدوده فان اللفظ الجارى على القياس لا يكون شاذا ولكنهم حكموا بسدوده فيلزم ان لا يصح اشتقاقه واذا لم يصح اشتقاقه لم يصح اشتقاق امثاله ايضا وقال فى القاموس فى القاف وكملمس الاحق والقصير وهنيئة لقب ذى الودعات يزد بن وثران فجعله لقباً لا كنية (والجواب) اى والجواب عن النقض (بان المراد) يعنى حاصل الجواب بمنع الجريان بتعريف المراد من لفظ الاحق فى نحو احق من هنيئة يعنى لانسلم ان العيب فيه غير ظاهرى كالجهل فان المراد (بالحق) اى المذكور فى ضمن الاحق فى نحو احق من هنيئة ليس بالحق الغير الظاهرى الذى يصح البناء منه قياسا بل المراد منه الحق الظاهرى الذى لا يصح البناء منه فان المراد به (ما يبدو) اى ما يظهر (من اثر البلادة) وقوله (فى الطاهر) متعلق بيبدو فيكون حيث ذهبنا ظاهريا فلا يكون على القياس (كما حكى) اى ويؤيد كونه عيبا ظاهريا ما حكى (عن ابن هنيئة من تعليق خرزات) اى حكى عنه انه علم فى خرزات (عظام وخبوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل) اى هنيئة (عن ذلك) اى عن التكلفات المذكورة من التعليق المذكور (فقال) اى هنيئة فى جوابه (لا عرف) اى تعليق هذه الاشياء انما هو تحصيل عرفانى (بها) اى تلك المعلقات (نفسى ولا اضل) اى ولا اضل نفسى وقوله (وتقلد) تأيد لكمال حماقته الطاهرة بانه تقلد (ذات ليله اخوه) اى اخوه هنيئة (بقلادته) اى بقلادة اخيه هنيئة (فلما اصبح) اى فلما دخل هنيئة صباحا ورأى ان قلادته فى عنق اخيه (قال) اى لاخيه (يا اخي انت انا) يعنى انت هنيئة لكون القلادة الدالة عليه فبك واذا كان كذلك (فن انا) لاني لو كنت انا لكانت القلادة فى م اعترض السارح على الجيب بهذا الجواب فقال (ففيه) اى فى هذا الجواب (شائبة من حق) اى حصة فى الجيب من حقاقة (ابن هنيئة) والمراد بالجيب هو الفضل لهندي (فانه) اى فان الحاصل من هذا الجواب (يقتضى جواز اشتقاق احق) اى

لفظ الاحق (من حق) اى من الحق الذى (لمن لا يكون بهذا الظهور) اى
 كظهوره فى هبة (قياسا) لكونه حقا غير ظاهرى (وان يكون) اى ويقضى
 ايضا ان يكون (اشتقاقا جهلا وابلدا لمن يكون آثار جهله وبلادته) فقوله
 (ظاهرة) بالنصب خبر لقوله يكون فى لمن يكون وقوله (على سبيل الشذوذ) خبر
 لقوله وان يكون الثانى يعنى يقتضى ان يكون هذا الاشتقاق لمن يكون فيه الجهل
 الظاهر والبلادة الظاهرة مستقنين على سبيل الشذوذ لاعلى سبيل القياس لكونهما
 عيبا ظاهريا (ولا يقول بذلك) احد (عاقل) اى هذا الجواب فاسد لانه لا يحكم
 بذلك عاقل بل يحكم به مثلك ايها المجيب فى عدم العقل فانه لم يقل احد
 ولا يقول ايضا بان الجهل والبلادة نوطان احدهما انهما فى الباطن فيكون الاشتقاق
 قياسا والاخر انهما فى الظاهر كالحاقة الظاهرة فى هبة فيكون اشتقاقه شاذا
 كنهه بل قال كل واحد من العقلاء ان مثل اشتقاق اجهل وابلد قياسى لكونهما
 عيبين غير ظاهرين وقال العصام وقد شنع الشارح رحمه الله تشنعا شنيعا
 على الفاضل الهندى وذلك لانه كان منه امرا بدعيا ولا يرضى بمثله عن مثله
 مثله وقد اخذ كثيرا من فوائد شرحه هذا من حواشيه واعجب منه انه ليس
 ما نقل من الهندى مرضياله كيف وقد كتب فيه فيه اشارة الى القدح فيه كما هو
 دأبه انتهى يعنى ان الفاضل الهندى لم يلتزم صحة هذا حيث اشار اليه
 بقوله فيه واذا لم يلتزم فلا يلحق التشنيع بهذا والله اعلم ثم الشارح اراد ان
 يؤيد كلامه بما حكى عن الشارح الرضى فقال (والشارح الرضى عد احق) اى
 عد لفظ احق من ما يستق قياسي على انه (من قبيل المد) مشتقا من البلادة
 (حيث قال) اى حيث قال الرضى (ويذنى ان يقال) اى ينبغى للمصنف ان
 يقول فى بيان الاشتراط (من الالوان والعيوب الظاهرة) يعنى ان يقول مقيدا
 للعيوب الظاهرة (فان الباطنة) اى فان العيوب الباطنة (يبنى منها) اى يصح
 ان يبنى منها (افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحق منه) ولما فرغ
 المصنف من بيان شروط بانه شرع فى بيان ما يستق على القياس وما يستق
 على خلافه فقال (وقياسه) وهو مبتدأ وقوله (اى القياس الواقع فى اسم
 التفضيل) تفسير لمرجع الضمير المجرور المضاف اليه وقوله (اشتقاقه) اشارة
 الى خبر المبتدأ يعنى ان خبره محذوف والى ان قوله (للفاعل) متعلق بذلك
 المحذوف على انه ظرف لقوله وانما فسر الشارح الضمير المجرور بقوله اى قياس
 الواقع ولم يقل اى قياس اسم التفضيل للاشارة الى ان هذا القياس ليس قياس
 نفس اسم التفضيل ونفس كونه اسم تفضيل بل هو قياس وقوع لفظ افع
 اسم التفضيل يعنى اذا وقع لفظ افع اسم تفضيل فقياس وقوعه ان يكون مشتقا

للفاعل اى دالا على زيادة قيام الفعل بفعله على غيره (لالمفعول) اى ليس
قياس الواقع فيه ان يكون مستقادا لا على وقوع الفعل على احد زائدا على غيره
واما كان القياس كذلك (فانه لو اشتق) اى اسم التفضيل (لكل منهما) اى من
الفاعل والمفعول (قياسا) اى استقافا على القياس (مطردا) اى غير مختلف
بان كان لفظ افعال مشتركا بين ان يكون الفاعل وبين ان يكون للمفعول (لكن
الالتباس) اى للزم كثرة الالتباس فانا اذا قلنا زيد اعلم من عمر وابتس لنا انه هل
المراد به زيادة العالمية او زيادة المعاومية واما اذا علمنا القياس المذكور فعلم ان
المراد به زيادة العالمية (فاقصروا) اى ولدفع هذا الالتباس اقتصروا
وحصروا القياس في واحد منهما ثم رجحوا الاقتصار (على الاشرف) اى على ما هو
الاشرف منهما وهو الفاعل لانه اشرف من المفعول ثم اشار الى جواز وقوعه على
خلاف القياس فقال (وقد جاء) اى اسم التفضيل (للمفعول) اى مشتقا للمفعول
حال كونه (على خلاف القياس في مواضع قليلة) وحمله على معنى المفعول بمعونة
القرائن (نحو اعذر) مستقفا (لمن هو اشد معذورة) لانه هو اشد معذورة
(والوم) لمن هو اشد ملومة (لمن هو اشد لائمة) (و) على هذا القياس (اشغل)
(واشهر) (واعرف) وانما وسط الشارح قوله على هذا القياس بين العاطف
والمعطوف لانه ترك تفسير هذه الكلمات الثلاث وفسر الكلمتين الاوليتين اعنى
اعذر والوم يعنى ان تفسير الثلاث الاخيرة مقبوس على تفسير الاوليتين بان يفسر
الاشغل بقولك لمن هو اشد مشغولة والاشهر بقولك لمن هو اشد مشهورة
والاعرف بقولك لمن هو اشد معروفة وكذا احب اى اكر محبوبية واخوف اى
اكثر مخوفية وغير ذلك مما سمع من العرب فان محي اسم التفضيل لتفضيل
المفعول سماه كافى الرضى الا انه قال فى العفة هذا كثير مطرد اذا امن اللبس
امالا انه لم يستعمل الامنيا للمفعول نحو احب وبقط فى يده وعنى بكذا على صيغة
المجهول واما القرينة نحو اشغل من ذات التهيين كافى التكت للسيوطى وفى شرح
العصام اذا قصد فى هذه الامثلة التفضيل للفاعل توصل باشد ونحوه قال الله تعالى
والذين آمنوا اشد حبا لله لان احب شاع فى المفعول واذا قصد التفضيل للفاعل
فيمالم يحى له افعلى توصل به كذلك انتهى كذا فصله وحكاه زبني زاده فى
المعرب للكافية ثم قال بعد ما حكاه فاحفظه فانه من الفائس واللسان ثم
شرح المصنف فى بيان القياس فى استعماله فقال (ويستعمل) (اى اسم التفضيل)
(على احد ثلاثة اوجه) وقيد العصام بان استعماله على احسد تلك
الثلاثة اذا لم يجعل معدولا كافى آخر اولم يجعل اسما كافى فى الدنيا او اذا لم يخرج
عن معناه نحو آخر بمعنى غير فتقول جاءنى رجل آخر انتهى وانما اهمل الشارح

ذكرها لكونها خارجة عن الاصل ومعدولة عنه والخارج لا يحتاج الى الاخراج
 بقيود ولذا لم يذكر العصام هذا المذكور على سبيل الاعتراض عليه باهماله
 بل على سبيل التنبيه والتعظيم للفائدة ولما ذكرت الواجهة الثلاثة في تركيب المدن
 واراد السارح ان يذكر وجه الحصر في الثلاثة اراد ان يذكر الوجوه الثلاثة
 قبل ذكر المصنف فقال (وهي) اي الوجوه الثلاثة (استعماله) اي استعمال
 اسم التفضيل (بالاضافة او من) وهو اصل استعماله (او اللام) اي استعماله
 باللام ولما كان ما آل هذا الكلام الى تركيب قضية شرطية منفصلة بان يقال
 ان اسم التفضيل اما مستعمل بالاضافة واما مستعمل بمن واما مستعمل باللام
 وكانت القضية المنفصلة على ثلاثة اقسام وهي المنفصلة الحقيقية بمعنى مانعة
 الجمع والخلو معا ومانعة الجمع فقط ومانعة الخلو فقط اراد السارح ان يذكر ان هذه
 المنفصلة من اي قسم من الاقسام الثلاثة فقال (على سبيل الانفصال الحقيقي) يعني
 ان بين هذه الاستعمالات اشلالة منافاة في التحقيق والانتفاء بمعنى انهما
 لا يتفقان بان لم يوجد واحد منهما لا يجتمعان بان وجد الا ستمه لان في كلمة
 واحدة بل يتحقق واحد منهما فقط وقوله (فلا بد من واحد منهما) تفريع
 على كونها على سبيل الانفصال الحقيقي يعني اذا كان هذا التقسيم على هذا
 السبيل فلا بد من تحقق واحد من الاقسام الثلاثة المذكورة في اسم التفضيل
 وقوله (لان وضعه) على لوجوب تحقق واحد منها ولا متناع خلوه عن واحد
 منها اي انما لم يحز الخلو عن احدهما لاروضع اسم التفضيل (لتفضيل الشيء
 على غيره) لما عرفت في تعريفه فكان اسم التفضيل امرا نسبيا يقتضي ان ينسب
 احد الشيئين الى الآخر اعني انتساب المزيد على المزيد عليه واذا كان امرا نسبيا
 (فلا بد فيه) اي في اسم التفضيل (من ذكر العبر الذي هو المفضل عليه) يعني
 بالمزيد عليه ويسمى المزيد عليه في الاصطلاح بالمفضل عليه كما يسمى المزيد
 المفضل ولما كان ذكر المفضل عليه متفاوتا في الظهور بان يكون لزوم ذكره
 بديهيا في بعض من الثلاثة ونظريا في بعض آخر اراد ان يبين عليه بقوله (وذكره)
 اي ذكر المفضل عليه حال كونه (مع من و) مع (الاضافة ظاهر) اي وجوب ذكره
 فيهما ظاهر لا يحتاج الى البيان فانه اذا قلت زيد اعلم من عمرو وزيد اعلم عمرو
 فالمفضل عليه الذي هو عمرو مذكور فيهما بابداهة (واما مع اللام) اي واما
 وجوب كونه مذكورا حال كونه مع اللام (فهو) اي المفضل عليه (في حكم
 المذكور ظاهرا) اي في حكم المحقق الذي يذكر ظاهرا وقوله (لانه يشار) على
 لكونه في حكم المذكور يعني انما يكون عدم ذكر المفضل عليه في صورة كون
 اسم التفضيل باللام كالذكر في الحكم لان المشار اليه (باللام) انما يشار (الى معين

كما هو وضع التعريف فاسم التفضيل المعين الذي ينسار اليه هو المعين (بتعين
المفضل عليه) وقوله (مذكور) بالجر صفة معين يعني الى المعين المذكور (قبله) اي
قل اسم التفضيل (لفظا او حكما) وقوله (كما اذا طلت شخصا) شروع في تصوير
كونه مذكورا لفظا يعني اذا قلت او لا شخص من الاشخاص بان يكون
شخصا مبهما غير معين (افضل من زيد) فالفضل هو الشخص والمفضل
عليه هو زيد وقد استعمل اسم التفضيل ههنا بمن ثم اذا ذكرت حال كونه
مبهما و اردت ان تعين ذلك الشخص (قلت عمرا والفضل) بان تستعمله
بالام مريدا لتعيين ذلك الشخص وترك المفضل عليه خروجا من الطويل
وقوله (اي الشخص الذي) تفسير للارادة المذكورة يعني انما يصح التصور المذكور
اذا اردت بعمر والشخص الذي (قلنا انه افضل من زيد عمرو) لا غير الشخص
الذي قلنا فانه حينئذ لا يصح التصور المذكور واما تصوير كونه مذكورا حكما
كما اذا تصورت في نفسك طلب شخص افضل من زيد فوجدته عمرا وقلت بعد
بأمل يا عمر والافضل فان الانسان قد يتفكر في مطلب غير فاد الا حظه تصدى
الى الجواب عنه نفسه ويترك نفسه منزلة ذلك الغير فيكلم كان الغير حاضرا
ثمة فيكون العهد بين الاثنين حكما كذا قال المحسى محمد العيني ثم قال ان مقصود
الشارح من هذا التكلف توسيع دائرة الاحتمال ثم جعل قوله (فعلى هذا لا يكون
اللام في افضل التفضيل ل الالعهد) تفريعا على قوله كما اذا قلت يعني اذا كان
المراد بعمر والافضل هو الشخص المذكور لفظا في قوله شخص افضل من زيد
او متصورا كما كان في المذكور الحكمي يجب ان يكون اللام في اسم التفضيل
المستعمل بها للعهد الخارجي والا يلزم ان يكرن المفضل عليه غير المذكور فيبطل
ارادة الزيادة التي هي لازمة له وقوله (فيجب) تفريع على كون التقديم انفصالا
حقيقيا مستلزما لعدم الحلو يعني انه اذا كان اسم التفضيل غير خال عن احد تلك
الاستعمالات يمتنع خلوه عن احدها وايضا انه تمهيد وتنبه على ان مراد المصنف
بقوله اما مضافا او بمن او معرفا باللام انه يجب (ان يستعمل) (اما مضافا) وهو
وما بعده منصوب على انه بدل من محل قوله على احد وتؤيد تقدير قوله ان يستعمل اي
مضافا الى المفضل عليه ومثال الذكر الذي استعمل مضافا (نحو زيد افضل الناس)
(او بمن) اي او استعمل بمن الداخلة على المفضل عليه (نحو زيد افضل من
عمرو) (او معرفا باللام) اي او استعمل معرفا باللام الداخلة على نفس
اسم التفضيل (نحو زيد افضل) كما عرفت ما هو المراد منه فالفاء في قوله
(ولا يجوز) تفصيلية وفاعل لا يجوز لفظ نحو زيد افضل فانزع الشارح
من هذا الكلام ان مراده منه يسان عدم جواز الجمع بين الثلاثة ومزح ذلك

المشترج بكلام المصنف وجعل قوله (الجمع بين الاثنين منها) فاعلا لقوله لا يجوز
 يعني ان الانفصال بين الثلاثة حقيق فانه كما لا يجوز خلو اسم التفضيل عن احد
 منها لا يجوز ايضا الجمع بين الامر منها شاء على قول المصنف (نحو زيد
 الافضل من عمرو) يعني لا يجوز هذا التركيب لانه جمع فيه بين الاستعمالين
 وهما كونه باللام وكونه بمن (والا) اى وان جاز هذا التركيب الجامع لهما
 (يكون) احدهما الحرفين لغوا اما (ذكر اللام) يكون لغوا ومن مفيدا
 (او) يكون ذكر (من لغوا) فيكون اللام مفيدا للقصد ولما توجه
 على المصنف نقض بوقوع استعمالهما معا في قول الاعشى اراد السارح وقع
 هذا النقض بقوله (واما قوله * ولست بالاكثر منهم حصي * وانما العزة للكأثر)
 حيث وقع الجمع في لفظ الاكثرين اللام وبين من يعنى في قوله منهم (ف قيل)
 اى ما جيب عنه بتأويل هذا البيت حيث قيل (من) يعنى ان هذا البيت ليس
 مادة النقض لانه قيل ان لفظ من (فيه) اى في هذا البيت يعنى في قوله منهم
 (لست) اى تلك الكلمة (تفضيلية) اى لست من التفضيلية التى هى من
 نفسها نفس اسم التفضيل وما استعمل فيه (بل) كلمة من في هذا البيت (للتبعض)
 (من يعنى) لست بالتفضيلية (اى لست) يعنى ان معنى البيت لست
 يا علقمة (من بينهم بالاكثر حصي) وهذا البيت من قول الاعشى فانه كان يفضل
 عامرا على علقمة فقال لعلقمة ولست بالاكثر منهم حصي اى عددا يعنى اتباع
 عامر اكثر من اتيالك وانما العزة للكأثر وهذا المثال من المصنف اشارة الى عدم
 جواز الجمع بينهما ثم اشار الى عدم جواز خلو ص احد الاستعمالات الثلاثة
 بقوله (ولا) الواو فيه عاطفة ولا زائدة للاشارة الى انه معطوف على قوله فلا يجوز
 والمعطوف في قول المصنف قوله نحو زيد افضل وفي قول الشارح هو قوله
 (يجوز خلوه) اى خلو اسم التفضيل (عن الكل) اى كل من الاستعمالات
 الثلاثة (ايضا) اى كما لا يجوز جمع الاثنين منها وانما لا يجوز الخلو (لقوات
 الغرض) وهو بيان زيادة الفضل في احد على غيره وذلك لا يتحقق الا بذكر
 الفضل عليه كما عرفت وقوله نحو (زيد افضل) معطوف على المثال الاول
 اى كما لا يجوز المثال الاول الذى يقدر فيه جمع الاثنين كذلك لا يجوز هذا المثال
 الذى خلافه اسم التفضيل من الكل فان افضل ههنا لم يستعمل باحد الثلاثة
 ولا غيرها فلا يعلم ان زيادة فضيلة زيد على فضيلة اى شخص فحينئذ قات
 الغرض وقوله (الا ان يعلم) استثناء معرغ من المفعول فيه المحذوف لستعمل
 اى يستعمل اسم التفضيل باحد من الاستعمالات الثلاثة في جميع الاوقات الا وقت
 ان يتم الحصول الغرض فقوله يعلم فصل مجهول ونائب فاعله مستتر راجع الى

(المفضل عليه) ولذا فسر الشارح بقوله المفضل عليه ومثال ما علم فيه المفضل عليه ولم يحتج الى ذكره (مثل الله اكبر) لانه لما كان المفضل هو الذات الواجب علم ان المراد به الزيادة على ما سواه ثم اختلفوا في التقدير في مثله انه على اى استعمال من الثلاثة فلما امتنع الاول وهو تقدير اللام تعين الآخر في الجواز ولذا قال الشارح (ويجوز ان يقال في مثله) اى فيما يجوز ان يستعمل خاليا عن الوجوه الثلاثة لكونه معلوما (ان المحذوف هو المضاف اليه) وقوله (باعتبار انه) حال من قوله ان يقال يعنى يجوز ان يقال كذلك حال كون هذا القول بسبب اعتبار ذلك القائل على اسم المفضل في مثل الله اكبر (مستعمل بالانصبغة اى الله اكبر كل شئ) اى كل موجود سواه ثم حذف المضاف اليه وهو جائز كافي قبل وبعد قوله (اوانه) معطوف على قوله ان المحذوف اى يجوز ان يقال ان المحذوف في مثل الله اكبر لفظ (من مع محوره اى الله اكبر من كل شئ) يعنى باعتبار انه مستعمل بمن قال الصام انه اورد على قوله الله اكبر كل شئ في التقدير الاول انه لا بد من تعويض المضاف اليه يعنى انه لا يجوز التقدير الاول لكون المحذوف بلا تعويض واجب بانه لم يوضع لان المضاف غير منصرف وهو منف للتوئين ثم اورد على هذا الجواب ان توين العوض غير منافي لغير المنصرف بل المنافي له توين التمكن كما سبق ولو سلم فاي مانع يمنع من تعويض الضمة عنه كافي قبل وبعد من الغيات ثم قال واعلم انه ر بما يجي بعد اسم التفضيل ما هو في صورة المفضل عليه بمن ولبس بمفضل عليه لعدم صحة قصد التفضيل وعدم قصد المشاركة مع المفضل عليه في اصل الفعل تحفيقا نحو زيد افضل من عمرو وتقديرا نحو زيد اعلم من الحمار ونحو زيد اكبر من الشعر فانه ليس القصد الى تركيب الشعر وزيد وتفضيل زيد في الكبر بل افعال التفضيل يخرج عن معناه التفضيلي الى التجاوز والتباعد الذي يلزمه فان التفضيل بعد المفضل عن المفضل عليه فكأنه قال زيد متباعد من الشعر ويجوز استعمال اسم التفضيل عاريا عن الوجوه الثلاثة بجعله يعنى اسم الفاعل قياسا عند المبرد وهو الصام وغيره وهو الاصح ومنه قوله تعالى وهو اهن عليه اذ ليس شئ اهن عليه تعالى من شئ وما كان بهذا المعنى فلروم صيغة افعال اكثر من المطابقة اجرا له محرى الاغلب الذى هو الاصل اى افعال من انتهى ويمكن ان يجاب ان قوله بجعله يعنى الاسم الفاعل يدل على ان باب المجاز مقنوح فلا يلزم منه انتقاض كلام المصنف مع ان كثيرا من الاوصاف الالهية وافعالها غير مقيس على القواعد التى نبت للامور الحادثة كما قيل في تعريف لفظة الجلالة والله اعلم ثم شرع في بيان القواعد المنصوصة بكل من الاستعمالات الثلاثة فقال (فاذا اضيف)

(اى اسم التفضيل) يعنى ان فى كل من الثلاثة مسألة مخصوصة اما المسئلة التى اذا استعملت بالاضافة فانه اذا كان اسم التفضيل مستعملا بالاضافة (فله) اى فيجوز ان يكون لذلك (معنان) اى جائز ان ياد واحد منهما (احدهما) اى احد المعنيين الجزين وقوله (وهو الاكثر) جملة معترضة داخلة بين المبتدأ الذى هو قوله احدهما وبين الخبر الذى هو قوله (ان يقصده) وأشار بتلك الجملة الى كون هذا المعنى أكثر استعمالا من الآخر الذى سيجئ يعنى احد المعنيين ان يقصد باسم التفضيل الذى اضيف الى المفضل عليه (لزيادة) ولما كان لفظ الزيادة مجعلا بانها بابى شئ قامت ارادة السارح ان يفسر مجموع الكلام بقوله (اى احدهما) للاشارة الى ان قوله ان يقصد خبره وبقوله (زيادة موصوفة) للاشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه وهو موصوف اسم التفضيل وقوله (المقصودة) بالرفع صفة للزيادة للاشارة الى ان قوله ان يقصد فصل مجهول مأل باسم المفعول وقوله (به) متعلق بالمقصودة والخمير المجرور راجع الى اسم التفضيل وانما فسر به ليصح الجمل بين المبتدأ الذى هو احدهما وبين الخبر الذى ان يقصد لان المبتدأ عبارة عن المعنى والخبر عبارة عن القصد يعنى المفعول اى المقصودية وهو صفة للمعنى الذى هو الزيادة فصفة الشئ لا يكون مجعولا قبل حل موصوفه فلامعنى لان يقال ان احد معنى اسم التفضيل هو المقصود بل المعنى الصحيح ان يقال ان احد المعنيين الزيادة المقصودة كذا فى الخواشي الهندية وقال بعضهم ان الاولى ان يفسر بزيادة وصف موصوفه اى لان زيادة الموصوف غير معقولة بل المعقول زيادة الوصف وذكر العصام وبهوها ثلاثة فى تصحيح الجمل اذ ذكر احدها جعل ان يحذف المضاف اى قصد احدهما وثانيها جعل ان يقصد محذوف الجار اى احدهما حاصل بان يقصد وثالثها جعله محذوف المضاف اى ذوان يقصد ثم قال والشارح اسار الى دفعه اى الى دفع السؤال الوارد على الجمل بقوله احدهما بزيادة موصوفه المقصودة به وكأنه جعل ان يقصد مصدرا مضافا الى الزيادة بحسب المأل وبهذه معنى المفعول وجعل الاضافة بيانية ولا يخفى انه تكلف بل تعسف انتهى ما قال المحشى العصام وقوله (على من) متعلق بالزيادة (اضيف اليه) وفسره الشارح بقوله (اى على ما) للاشارة الى ان من بمعنى ما بشمل غير العقلاء وقوله (اضيف اسم التفضيل) للاشارة الى ان نائب الفاعل فى اضيف مستقر وراجع الى اسم التفضيل وقوله (الـهـ) راجع الى الموصول وقوله (باعتبار تحقده فى ضمن بعضهم) اشارة الى بيان وجه جواز ارادة الزيادة على غيره حيث يقتضى هذا القصد ان يتحقق الفعل فى الزم عليه والباء متعلق بالقصد

والضمير في تحققة راجع الى ماوفي بعضهم راجع اليه ايضا باعتبار افراده بمعنى
ان قصد الزيادة على الغير بسبب اعتبار القائل لتحقيق المعنى الذي يوجد في ضمن
بعض افراد ذلك المعنى والمراد بالعض الذي وجد ذلك المعنى في ضمنه هو
ماعداء المفضل ولا يخفى ما في تركيب السارح من الاضطراب في افادة المعنى المراد
وهو ان معنى اسم التفضيل وجد في الطرفين لكن في المفضل زائد على المعنى
الذي وجد وتحقق في المفضل عليه ووجه المحيى محمد العيسى كلامه بما ذكرناه
ولذا قال المصمم الاول في ضمن ماعداء بمعنى الاول لا سارح ان يقول في ضمن
ماعداء اى ماعداء المفضل عليه لان يقول في ضمن بعضهم السلاية وهم انه
يصح قصد التفضيل باعتبار اى بعض كمال انتهى وقوله (والا) بيان لسهولة
توجيه السارح لكلام المصنف بان هذا القصد اعم يصح بهذا الاعتبار لانه
ان لم يعتبر تحقق ذلك المعنى فيما عداه وانقضى على اطلاقه بمعنى سواء تحقق في
المفرد الذي يوجد في المفضل او في المفضل عليه (يلزم تفضيل الشيء على نفسه)
فانه اذا قيل زيد افضل الناس واريد وجود التفضيل في زيد وفي افراد الناس
على السوية فيصدق على زيد لكونه من افراد الناس وداخلهم لان فضيلته
زائدة على فضيلتهم بخلاف ما اذا اعتبر في الناس انه الذي ماعداء زيد فيكون
زيد خارجا عن اعم اراد ان يبين وجه الاكثية فقال (وانما كان هذا الاستعمال)
اى استعمال المضاف مع قصد هذا المعنى (اكثر) اى من المعنى الذى سيجي
(لان وضع الفعل لتفضيل الشيء على غيره) كما عرفت في تعريفه واذا كان وضعه
لذلك (فالاولى) اى المعنى الموافق للوضع (ذكر الموصوف) وهو الغير الذى اريد
بقوله على غيره وكل استعمال يوافق التعريف يكون اولى مما لم يوافق وكل
ما هو اولى فهو الاكثر فهذا المعنى اكثر اراد تفصيل اشتراط هذا الاستعمال
فقال (فبشرط) (في استعماله) اى في استعمال اسم التفضيل المضاف (بهذا
المعنى) اى بمعنى ان يقصد به الزيادة على غيره (ان يكون) وهو تأويل المصدر
فائب فاعل بشرط وفسر السارح الضمير المستتر في يكون بقوله (موصوفه)
الاشارة الى انه راجع الى الموصوف المذكور في ضمن قوله الزيادة لانه في معنى
زيادة موصوفه كما عرفت يعنى ان يكون موصوف اسم التفضيل (بعضا) (منهم)
شرط في هذا الاستعمال ولما كان كون الشيء بعضا من شيء اعم من ان يكون
داخله فيه بحسب المفهوم او بحسب الارادة اراد ان يعبر بينهما بان المراد بكون
المفضل الموصوف بعضا من المفضل ان يكون (داخلهم) بحسب مفهوم
اللفظ فان لفظ الناس بحسب المفهوم صادق على زيد الموصوف (وان كان)
اى ولو كان اى الموصوف (خارجا عنهم) اى من لا يصدق عليه لفظ الناس

بحسب الارادة لانه لو كان داخلا ايضا (بحسب الارادة) يلزم تفضيل الشيء على نفسه كما عرفت وقوله (لان المقصود) بيان لعل الاشتراط اى وانما اشترط لهذا الاستعمال بهذا المعنى كونه مضافا منهم لان مقصود المستعمل (من استعماله بهذا المعنى) حيث قال زيد افضل الناس ولم يقل افضل غيره فقوله من استعماله مصدر مضاف الى فاعله وقوله هذا مفعوله وقوله تفضيل موصوفه (بالرفع خبر لان يعنى ان مقصود من استعمال هذا التفضيل بهذه الصورة هو ارادة تفضيل موصوفه (على مشاركيه) اى على مشاركي ذلك الموصوف (في هذا المذهب العام) وهو مفهوم الناس الشامل لذلك الموصوف واغيره من الناس (مثل زيد افضل الناس) (اى افضل من مشاركيه في هذا النوع) اى في نوع الناصية يعنى فضيلة زيد رائدة على الفضائل الموجودة في المشاركين له في كونهم ناسا وهذا مثال لما وجد فيه شرط الاستعمال وقوله (فلا يجوز) تفريع على ما لم يوجد فيه الشرط المذكور وانما قيد السارح عدم الجواز بقوله (بهذا المعنى) للاشارة الى انه يجوز التركيب الا ترى اذا قصد به المعنى الذى وقوله (قولك) للاشارة الى ان قوله (يوسف احسن اخوته) مثال مصنوع لانه استشهد من كلام المتكلم ولان الاشتراط المزبور بناء على عدم جواز هذا التركيب بل الامر بالعكس يعنى ان عدم جواز هذا التركيب لانعدام السرط وقوله (لخروجه) اشارة وتنبية على ما قلنا من توهم العكس يعنى انما لا يجوز هذا القول لانعدام السرط الذى يشترط به الاستعمال بهذا المعنى وهو دحل موصوف اسم التفضيل فيمضى بضاف اليهم وههنا لبس كذلك لان يوسف الذى وصف بالا حسنية خارج عنهم) (اى عن الاخوة) وقوله (باضافتهم) متعاق بقوله لخروجه وبيان لسبب الخروح يعنى ان كون يوسف خارجا عنهم بسبب اصافة الاخوة (اليه) اى الى الصميم الراجع الى يوسف وهو الصميم المجزئى اخوته لان حكم الاضافة ان يكون المضاف مائنا للمضاف اليه ولو كان يوسف داخلا في الاخوة لزم اضافة الشيء الى نفسه فيكون المعنى ان يوسف ومن معه اخوة يوسف وهذا محال كما لا يخفى ثم شرع في ثابى المعين فقال (واما ان تقصده) اى باسم التفضيل (زيادة مصادقة) وقوله (اى ثابى معنييه) اشارة الى ان قوله والثابى مبتدأ والى انه معطوف على قوله احدهما يعنى على الاحد المضاف الى الصميم المنسب الراجع الى معنيان والى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه وانما فسر به هذا ولم يفسره بحذف الموصوف اعنى بقوله اى المعنى الثانى لتحصيل المقابلة بين المعطوف والمعطوف عليه وقوله (زيادة) للاشارة الى ان الانحاد بين المبتدأ الذى هو عبارة عن المعنى وبين الخبر الذى هو قوله ان يقصد انما يقع بان يحمل عليه لفظ الزيادة لانه هو المعنى والى ان قوله ان يقصد

انما حمل على المعنى محاذ بان يراد به ذوان يقصد كما عرفت ثم فسر قوله ان
 يقصد بتقدير جعله صفة المعنى بقوله (مقصودة) وهو بالرفع صفة الزيادة
 وقوله (مطلقة) بالرفع صفة بعد الصفة لزيادة وقوله (غير مقيدة) بالرفع صفة
 كاشفة للمطلقة اوردها ليصحح تماق قوله (بان تكون) يعنى معنى كون الزيادة
 المقصودة مطلقة هو انها غير مقيدة كونها زائدة (على المضاف اليه وحده)
 لا على غيره كما قصد في المعنى الاول بل المقصود منها ان هذه الصفة زائدة
 في الموصوف سواء كانت الزيادة على المضاف اليه او على غيره وقال العصام
 ان قوله غير مقيدة بان تكون على المضاف اليه وحده يوهى ان معنى الاطلاق انها
 غير مقيدة بهذا القيد يعنى كونها زائدة على المضاف اليه فقط بحيث لا ينافى هذا
 لكونها زائدة على المضاف اليه وليس كذلك بل معناه الاطلاق بمعنى الزيادة
 على جميع من سواء يعنى يوهى قوله وحده كون المقصر اصافيا لاحقة بما وليس
 كذلك بل المقصر ههنا حقيقى صرح به الرضى ثم قال لانه يشه ان يكون بجميع
 ما سواه يعنى ان تصرح الرضى بان المراد منه جمع ما سواه وان كان ظاهره
 ارادة المقصر الحقيقى لكن المتبادر منه انه قصر عن ان يراد بالجمع
 هو الجمع الذى من شانه ارادة الزيادة عليه اذ لا معنى لان يقول يوسف ان
 اخوته وبقصد به ان زيادة حسنه ليست بمقيدة بكونها على اخوته بل بخلافه
 على غير اخرته من الخير والسجى وهذا ليس بمراد بل المراد منه ان حسنه
 على غيره من الناس سواء كان اخوته او غيره وهذا خلاصة ما اورده العصام
 ثم نسا من بيان المعنى الثانى سؤال وهـ انه اذا لم يقصد به الزيادة على من اضيف
 اليه فما الفائدة في الاضافة فاراد المصنف ان يبين فائدة اضافته الى ما بعده
 فقال (ويصف) وهو فعل محمول وفسر الشارح نائب فاعله بقوله (اي اسم
 التفضيل) وفسر ما اضاف اليه بقوله (الى ما اضيف اليه) وضح هذا التفسير
 ليكون الاضافة المذكورة في ضمن قوله يضاف من الاسماء النسبية المستلزمة
 للطرفين اعنى المضاف والمضاف اليه واهمل المصنف ذكرهما معا ومبتهما
 يعنى ان اسم التفضيل اذا استعمل في المعنى الثانى يضاف الى ما بعده (للتوضيح)
 يعنى فائدة الاضافة هو التوضيح وفسره الشارح بقوله (اي لتوضيح اسم
 التفضيل) للاشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه ولى انه مصدر
 مضاف الى مفعوله وان فاعله محذوف اى توضيح الفاعل لاسم التفضيل
 (و) قوله (تخصيصه) بالجر عطاف على قوله للتوضيح وهذا العطف بمنتمل
 ان يكون عطف تفسير حيث قال العصام زاد قوله وتخصيصه لان الاضافة
 اذا كانت الى اشكارة تكون للتخصيص ثم قال بعد بيان وجه الذكر وفيه نظم

اذلاوجه الى ذكره لان الاضافة اذا كانت للتوضيح تشمل التعريف والتخصيص
ولا تقابل بين الاضافة للتخصيص والاضافة للتوضيح وانما لتقابل بين الاضافة
للتعريف والاضافة للتخصيص انتهى واقول يمكن ان يحمل وجه الذكر
على تخصيص التوضيح والله اعلم وقوله (كما يضاف سائر الصفات) للاشارة
الى ان لك الاضافة لتلك الفائدة شبعة مستعملة في سائر الصفات وليس باستعمال
غريب (نحو مصارع مصر) فان قوله مصارع بضم الميم اسم فاعل من
المصارعة ففائدة اضافته الى مصر انه هي تخصيص المصارع بمصارع مصر
كما قوله (حسن القوم) يعنى ان اضافة الحسن الى القوم ليست باضافة
لفظية لانه ليس بضاف الى معموله بل اضافة معنوية يعنى انه ليس المراد
باضافة المصارع الى مصر وباضافة الحسن الى القوم ان المضاف ليس
بداخله مضاف اليه بان يكون من اضافة المساب الى المساب بل المراد بها
توضيح المصاح فيجوز دخول المصارع في اهل مصر ودخول الحسن في القوم
وقوله (مما لا تفضل فيه) بان قوله سائر الصفات يعنى المراد بسائر الصفات
الصفات التى هى غير اسم التفضيل وقوله (فلا يشترط) تفرع على قوله وبضف
للتوضيح يعنى انه لما لم يصبه الزيادة على المضاف اليه ل قصد بالاضافة
توضيح اسم التفضيل لا يشترط (كونه) اى كونه الموصوف (بعض المضاف
اليه) وقوله (فيجوز) عطف على قوله فلا يشترط ويجوز ان يكون تفرعا
عليه يعنى اذ لم يكن كونه بعضا من المضاف اليه شرطا فيجوز (بهذا المعنى)
اى بالمعنى الثانى (ان يضيفه) اى ان يجعل اسم التفضيل مضافا (الى جماعة)
قوله (هو) مبتدأ راجع الى موصوف اسم التفضيل وقوله (داخل فيهم)
اى فى الجماعة خبره والجملة صفة للجماعة يعنى انه يجوز ان يضاف اسم التفضيل
الى الجماعة الذين كان ذلك الموصوف واحدا فيهم كما يضاف المصارع الى
المصارعين الذين هو واحد منهم وكما يضاف الحسن الى القوم الذين هو واحد
منهم واعلم ان هذا المعنى لما كان بحكم الجواز مستلزا على ثلاثة انواع لانه اما ان
يضاف الى جماعة او يضاف الى غير جماعة فالاولى اما داخل فيهم او غير داخل
فيهم ولما اختصر المصنف فى التيسيل بما هو مضاف الى جماعة غير داخل فيهم
اراد السارح ان يستعمل في الانواع فذكر النوع الذى هو ان يضيفه الى جماعة هو
داخل فيهم بقوله (نحو قولك بينا صلى الله عليه وسلم افضل قر يش) فان لفظ
افضل مضاف الى جماعة قر يش والموصوف بالافضية وهو نبينا عليه السلام
داخل فيهم ولكن المراد بالزيادة ليس زيادة مقيمة بكونها على قر يش فقط
بل المراد بها زيادة مطلقة شاملة لجميع الناس ولذا قال (اى افضل الناس
من بين قر يش) ثم مهد لما ذكره المصنف بالتشبيه فقال (وان يضيفه) يعنى

يجوز ايضا بهذا المعنى أن يضيف اسم التفضيل (الى جماعة من جنسه) اى من جنس الموصوف وقوله (وليس داخلا فيهم) صفة للجماعة ايضا بمعنى الى الجماعة التى ليس الموصوف داخلا فيهم وان كان من جنسهم ثم صرح بمثال المص فقال (كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف) اى مثال المص مطابق لهذا النوع فان الموصوف الذى هو لفظ يوسف (لا يدخل) اى لا يجوز ان يدخل (فى جملة اخوة يوسف لان المضاف اليه خير المضاف) لما بين من ان اضافة الاخوة الى ضمير راجع تمنع جواز دخوله فيهم ثم ان هذا المثل بالنسبة الى كلام المص فاعل لقوله فيجوز وبالنسبة الى كلام السارح دل من قوله كقولك ثم شرع السارح فى بيان النوع الآخر الجائز الذى اعلمه المص ايضا فقال (وان تضيفه) اى فيجوز بهذا المعنى ايضا ان تضيف اسم التفضيل (الى غير جماعة) اى الى غير الجماعة التى اريد تفضيله عليهم (نحو فلان اعلم ببغداد) فان اعلم ليس بمضاف الى الجماعة التى اريد تفضيله عليهم كما فسر بقوله (اى اعلم بمساواه) بمعنى المراد به انه اعلم بمساواه (وهو) اى لكن المراد بالاضافة ان ذلك الفلان (مختص) اى يمتاز من سائر الاعلمين (ببغداد) اى بكونه مضافا اليها (لانها) اى لان بادة بغداد اما (منسأة) بال ولدهيها (ارمسكنه) يعنى هذه الاضافة افادت تخصيصا ما لانها افادت تخصيص الاعلية باعلامها ثم شرع فى بيان الفرق الآخر بين النوعين فقال (ويجوز فى) النوع (الاول) ثم فسره السارح بقوله (من نوعى اسم التفضيل المضاف) فان الاول فى كلام المص يحتمل ان يراد به القسم الاول من الاقسام الثلاثة المستعمل بها وان يراد به النوع الاول ولذا قدر السارح موصوف الاول بالنوع اجمالا واراد تفصيله بالتعيين بان المراد بالنوع الاول هو اول النوعين من اسم التفضيل المضاف ثم عينه بقوله (وهو الذى) اى النوع الذى هو الاول من النوعين هو النوع الذى (بقصده) الزيادة على من اضيف اليه) يجوز فيه الاستعمالان أحدهم (الافراد) والآخر المطابقة (اى افراد اسم التفضيل) يعنى المعنى المراد بالافراد ان يجعل اسم التفضيل مفردا (وان كان) اى ولو كان (موصوفه) اى موصوف اسم التفضيل (مثنى او مجموعا) وقوله (كذا التذكير) يعنى يجوز ايضا تذكير اسم التفضيل (وان كان) اى ولو كان (موصوفه) اى موصوف اسم التفضيل (مؤنثا) وامثلة الافراد (نحو زيد او الزيدان او الزيدون) وامثلة التأنيث (او هند او الهندان او الهندات) وقوله (افضل الناس) متعلق بالكل يعنى يحتمل قوله افضل حال كونه مفردا مذكرا على كل واحد من المذكورات فيقال زيد افضل الناس والزيدان افضل الناس وكذا يقال هند افضل الناس والهندان افضل الناس ثم شرع فى صفة

هذا الحكم بقوله (وهذا) أي جوار افراد اسم الفضل وتذير، وسدم تطبيقه
 بالموصوف ثابت (لايه) أي له أن اسم التفضيل الذي يستعمل مصفاً (يسابه
 افعل من) أي يسابه اسم التفضيل الذي يستعمل بمن (الذي) صفة لافعل من
 يعني افعل الذي (ليس فيه) أي في يستعمل بمن (الا افراد، والتذكير)
 كما ينبغي حكمه وقوله (في كون المفضل عليه مذكوراً معاً) بيان لوجه الشبه
 يعني أن ما هو مستعمل بالاضافة مسابه لما هو مستعمل بمن في كون المفضل عليه
 مذكوراً مع كل واحد منهما لأن في قولنا زيد افضل اناس وزيد افضل من عمرو
 بذكر المفضل عليه بخلاف ما يستعمل باللام أعني قولنا زيد الانضل فال المفضل
 عليه ليس بمذكور فيه صراحة وقوله (والمطابقة) بالرفع معطوف على قوله
 الافراد أي يجوز فيه المطابقة أيضاً ولما كان لفظ المطابقة مصدراً بفتح
 فاء لا أعني المطابق بكسر الباء ومفعولاً أعني المطابق بفتحها وما به المطابقة
 أعني صورتها أشار السارح بقوله (أي مطابقة اسم التفضيل) إلى فاعله
 وبقوله (افراداً) وتثنية وجهاً وتذكيراً وأينما إلى صيرته ورا ذكر المصنف
 بقوله (لمن هو) أي مطابقة وإنما أورده باللام مع أن طابن متعد بنفسه لأن
 من الاستعمال المقر ان الفعل أن كان متعد بيا بنفسه ثم ابدل إلى صورة المصدر
 بدخل في مفعوله اللام التقوية فكذا هذا يعني أن يطابق اسم التفضيل
 من هو (أي اسم التفضيل) (صفه) والضمير المجرور في قوله راجع إلى الموصول
 وهو من يعني الموصوف (نحو زيدان افضل الناس والزبدون) أي ونحو الزبدون
 (افضلهم) أي افضلوا الناس وهذا المثلان للمطابقة في التثنية والجمع وقوله
 (وهذا فضلي النساء) واندان فضليانهن والهندات فضلياتهن) أي فضليات
 النساء وهذه الامثلة الثلاثة للمطابقة في التأنيث وإنما حاز المطابقة لموصوف في صورة
 الاضافة (لمسا بهن) أي لمسا بهن مستعمل بالاضافة (ما) أي اسم التفضيل
 الذي (فيدالاف واللام) من جهة أخرى (في كونه) في كون ما هو المستعمل
 بالاضافة (معرفة) باضافته إلى المعرفة يعني أن المستعمل بالاضافة مسابه بوجه
 لما يستعمل بمن وبوجه آخر مسابه لما يستعمل باللام فيجوز الاعتبار في كل من
 الشبهين في حيث كونه مسابه بالاول يأخذ حكمه الذي هو الافراد ومن حيث
 كونه مسابه الثاني يأخذ حكمه الذي هو المطابقة ثم شرع في بيان حكم النوع الثاني
 بقوله (واما) (النوع) (الثاني) حال كونه (من نوعي اسم التفضيل المضف) (وهو)
 اثنان النوع الثاني من نوعين (الذي يقصده زيادة مطابقة) وقوله (و) (القسم)
 (المعرف باللام) عطف على المبدأ وإنما قدر الموصوف في الاول بالرفع وفي الثاني
 بالقسم ليخلص الفرق بينهما لأن الاول من اقسام الاستعمل بالمضف والثاني من
 اقسام ما لا يستعمل لكن المراده ههنا هو المعرف الذي يكون من الثاني

وأشار الشارح إليه بقوله (منه) أي من النوع الثاني يعني أن حكم اسم التفضيل
 الذي يقصده زيادة مطلقة وحكم المعروف الذي يقصده زيادة مطلقة واحد
 وهو قوله (ولا بد) أي لا بد (فيهما) أي في النوع الثاني وفي المعروف منه (من المطابقة)
 وأما أورد الشارح قوله فيهما لبيان العائد المحذوف من الجملة خبرية إلى المبتدأ (أي
 مطابقة اسم التفضيل لموصوفه) أرادوا ثنية وجمعاً وتذكيراً وأنيباً) وباعت النفس
 مأمراً سابقاً وقوله (للزوم مطابقة) بيان لعلها وحب مطابقة (لصفة لموصوفها)
 وإشاع عدمها يعني أنما وجب تطبيق التفضيل لموصوفه في هذين الاستعمالين
 لكن تطبيق الصفة لموصوفها في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث
 أصلاً لا يبدل عنه (مع عدم قيام المانع وهو) أي المانع الذي يصح العدول عن الأصل
 عند قيامه (امتزاجه) أي لروم كون اسم التفضيل ممدحاً (عن التفضيلية لفظاً) كافي
 المستعمل بمن في نحو زيد أفضل من عمرو (أو معنى) كافي المستعمل بالاضافة التي هي
 بمعنى حرف الجر في نحو زيد أفضل الناس لأنه بمعنى أنه أفضل من الناس بخلاف النوع
 الذي يقصده الزيادة المطلقة والذي هو المعروف باللام لأنه لم يوجد هذا المبع
 فيهما (لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما) أي بعد النوع الثاني والقسم المعروف
 باللام منه وإذا لم يذكر المفضل عليه فلا يتصور وجود من فيهما لأنه لو كان
 موجوداً اقتضى محروراً أو ملاحاً لا محروراً لا جازله وأما عدم كون المفضل عليه مذكوراً
 في المعروف باللام فظاهر وأما النوع الثاني فإنه لم يقصده زيادة على من أضيف
 إليه لم يكن لمصنف إليه مفصلاً عليه بل هو شيء آخر كما مر (و) سم التفضيل (أدى)
 استعمال (بمن مفرد مذكور لا غير) (أي لا غير المفرد المدكر لكر اعتبارهم لحوق أداة تثنية
 والجمع والتأنيث المختصة بالآخر) هو في حكم الوسيط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية
 لكونها الفرقية بينه وبين باب آخر فكانها من تمام الكلمة) ولما فرغ المصنف
 من بيان مسائل اسم التفضيل ومبادئه وأقسامه شرع في بيان شروط عمله فقال
 (ولا يعمل) أي لا يعمل (اسم التفضيل) وقوله (في) (اسم) (مظهر) متعلق
 بلا يعمل وظرف لقوله وهذا بيان لمعوله الذي فرض عمله ثم نفى وزاد الشارح
 قوله (الرفع بالفاعلية) وهو بالنصب مفعول لا يعمل للإشارة إلى أن المراد بالفي نفى
 عمل الرفع حال كونه بالفاعلية وإنما فسر به (بقريئة الاستثناء) يعني أن الاستثناء
 بقوله إلا إذا كان قريئة دالة على أن المراد بالفي ههنا نفى رفعه بالفاعلية
 وقال العصام وجه كون الاستثناء قريئة أن العمل في المستثنى بالرفع على الفاعلة
 يعني أن وجهه كون المستثنى مثبتاً للعمل على طريق كونه رافعاً لمعوله بالفاعلية
 يعني أنه مقيد به فقطضي هذا أن يكون النفي المفهوم من المستثنى منه أيضاً مقيداً
 به ثم قال وفيه بحث لأنه لا يصح الاستثناء مع بقاء أصل العمل على عمومه

لا يعمل اصلا في مظهر بقاعليته والعمل في هذا المظهر لا يتصور الا بالفاعلية
 انتهى ولا يخفى ان في عبارة السارح مخالفة لسائر الشراح فانهم قالوا ان المعنى انه
 لا يعمل في مظهر الا اذا كان الخ والكلام في مقام التثني والاثبات في عمله في المظهر
 لا في رفعه بالفاعلية مع ما يوهوم جواز رفعه بغير الفاعلية والله اعلم ثم اراد بيان
 وجه تخصيص اثني بالمظهر فقال (وانما خص) والظاهر انه على صيغة المعلوم
 يعني وانما خص المصنف (الماهر) بالذكر ولم يقل ولا يعمل في الفاعل (لانه)
 اي لان اسم التفضيل (يعمل في المضمر بلا شرط) وانما كان عمله بلا شرط (لان
 العمل في المضمر ضعيف) وقوله (لا يظهر) صفة قوله ضعيف قائم مقام عمله
 الحكم بصعفه يعني انه ضعيف لانه لا يظهر (اثره) اي اثر العامل (في اللفظ)
 لكون المضمر منيا فاعرابه بحلي واذا كان عمله في المضمر ضعيفا (فلا يحتاج) وهو
 بصيغة المجهول (الى قوة العامل) اي الى تقوية عمله بضم الشروط واعتراض
 عليه العصام بان ذكر المضمر بالاطلاق غير مرضي وليس كذلك لان السارح
 الرضى فيه المستر فلا يجوز هند زيد افضل هي منه وما ذكره من التعليل انما يتم
 في المستتر كيف والمراد بهدم ظهور اثر العمل في المضمر انه لا يظهر في لفظه
 اثر العمل والالجاز عمله في سائر المبنيات انتهى يعني ان قوله في المضمر يوهوم ان
 ضعف عمله في المضمر لكونه مضمر لا لكونه مبني فحصل من الحصر في العلة عدم
 ضعف عمله في سائر المبنيات وقوله فلا يجوز هند زيد افضل هي منه يقتضي
 ان يكون المراد بالمظهر هو معناه اللغوي يعني الذي ظهر في اللفظ سواء كان
 اسم ظاهرا او ضميرا لان لفظ هي في هذا المثال اسم ظاهر بالمعنى الاول ثم شرع
 في بيان وجه تخصيص التثني بالفاعل فقال (وانما خص) اي المصنف (بالفاعل)
 يعني اراد الكلام بين عمله في الفاعل وعدم عمله فيه ولم يتعرض لغير الفاعل
 من المفعولات (لانه) اي لان اسم التفضيل (لا ينصب المفعول به سواء كان)
 اي المفعول به (مظهرا او مضمرا) ثم ترقى في اهتمام عدم عمله فيه بقوله (بل ان
 وجد بعده) اي بعد اسم التفضيل وقوله (ما يوهوم ذلك) نائب فاعل وجد
 يعني ان وجد بعده لفظ يوهوم كونه مفعولا به لاسم التفضيل (فافعل دال) اي
 فعين وجد ان ذلك اللفظ كذلك لا يكون لفظ افعل عاملا في ذلك اللفظ الذي
 يوهوم كونه مفعولا به بل يكون افعل قرينة دالة (على الفصل) المحذوف
 (انصب له) اي لذلك المفعول بالمفعولية (كقوله تعالى هو اعلم من يضل عن
 سبيله) فان من يضل يوهوم كونه مفعولا به لا علم لكنه ليس كذلك لان المعنى
 اي اعلم من كل احد واقط اعلم يدل على الفعل المحذوف وهو (يعلم من يضل)
 ثم شرع في بيان حال عمله في سائر المتعلقةات فقال (واما الظرف والحال والتمييز
 فيعمل) اي اسم التفضيل (فيها) اي في هذه المتعلقةات (ايضا) اي كما انه يعمل

في المضمر (بلا شرط) واما لم يشترط العمل بسبب في هذه المذكورات (لان
 الظرف ^(الشرط) اي هذين الاثنين من الثلاثة (بكليتهما) اي في كليهما (راخذ
 من الفعل ^(فلا يشترط) يحتاج الى تقوية مشبهة عامليهما بالفعل باشرط شي * مثلهما
 (نحو زيد احسن منك اليوم راكباً) فان احسن عمل بلا شرط في الطرف
 الذي هو اليوم وفي الحال التي هي راكباً (والتمييز) وهو بان نصب عطفاً على قوله
 لان الطرف اي واما يعمل في التمييز بلا شرط لان التمييز (ينصب ما شاء) اي
 ينصبه العامل الذي يلزم (عن معنى الفعل انما) اي كما نصب الفعل راكباً .
 وبمثل الذي ينصب الله راكباً كونه خابراً عن معنى العمل (شرطية) بان
 عامل التمييز في هذا العمل هو افتراضه لكونه اسماء بهما تاماً هر حال عن معنى
 الفعل وعن راحته ثم سمع في بيان عمله عدم عمله في الفاعل فقال (واما
 لم يعمل) اي اسم التفضيل مع بقاء معنى الزيادة فيه (الرفع بافعالية) ويحتمل
 ان يكون قيد الرفع بالفاعلية قيداً وقوعياً لا احرازياً كما نشأ عن الصام / انه
 لم يتصور رفعه بغير الفاعلية حتى يكون فائدة القيد احترازاً عنه (لان هذا
 العمل) اي عمل اسم التفضيل في الفاعل المذكور (بالانصاف) اي حال كون
 ذلك العمل بالاصالة لا بالاشتباه (انما هو) اي ذلك العمل الذي بالانصاف
 (عمل الفاعل) اي عمل العمل بما لا العمل الذي في غيره فله انما - بل لان واما
 كسرت مع انهما في قوله لم يحرك لان كون مادة الالف والثون اذا وقع - براءتهما
 وجهان احدهما ووجهها اخر عن اسم العين - وزيادته فاعلم والآخر وقوعياً
 عن اسم المعنى فكسر في الاول وفتح في الثاني وفيه المفعول ودمت مبراسين
 اسم العين وهو قوله هذا العمل (وهو) اي والحال ان اسم التفضيل (لم يعمل
 عمل الفعل) اي العمل الذي بالاصالة ولم يعمل عمل الفعل (لانه) اي الشأن
 (ليس له) اي لاسم التفضيل (فعل بمعناه) اي فعل وليس معنى اسم التفضيل
 (في الزيادة) بان يوجد فعل يكون دالاً على اصل المصدر مع معنى الزيادة عليه
 وقوله (لم يعمل) متعلق باسم بانفي معنى اسم له فعل كذلك حتى يعمل اي اسم
 التفضيل بمسابهة ذلك الفعل الدال على الزيادة (عمله) اي كعمل ذلك العمل
 بخلاف اسم الفاعل وغيره من الصفات عامة بعمل عمل فعله اساساً بهته بافعا
 لانه لم يوجد فيه معنى الزيادة المنفعة عن المتشابهة ولما يعمل انما لكونه عاملاً
 بمسابهة للفعل بطل كذلك مشابته لاسم الافعال فاراد السارح ان يذكر
 حالة الثاني ايضا بقوله (ولانه) اي وانما بطل مسابهة باسم العامل لان اسم
 التفضيل (لما كان) فكان يحتمل ان يكون بافصه وناذهان كانت الاولى فاسمها
 ضمير مستتر راجع الى اسم التفضيل وقوله (هي هو الاصلية) متعلق به وقوله
 (وهو استعماله من) جملة مترسفة فحينئذ يكون قوله (لا شيء) وما بعده - برأته

يعنى لـ كان اسم التفضيل في استعماله الذى هو الاصل في اسم التفضيل لا يثنى
(ولا يجمع ولا يؤنث) ون كان الاحتمال الثانى فقوله لا يثنى وما عده حالات منه
اى لما وجد اسم التفضيل في استعماله الذى هو الاصل فيه غير مثنى وقبر
بمجموع وغير مؤنث (بعد مسابقتها) يعنى لما كان كذلك كانت مسابقتها
بعبدة (عن اسم الفاعل) واذا كانت بعبدة (فلا يعمل) اى اسم التفضيل
(بمسابقتها) اى بسبب منه بهته لاسم الفاعل (ايضا) اى كالم يعمل بمسابقتها
للفعل وقوله (الا اذا كان اسم التفضيل) استثناء مفرغ يعنى لا يعمل في الفاعل
المتعلق في وقت من الاوقات الا وقت كونه (صفة) وفسر الشارح الصفة بقوله
(اذا كان سماسيا) اى وصفا لا يكون فاعله ما جرى عليه بل يكون ذكر ما جرى
عليه كمتعة الذى هو فاعله فيكون الوصف سديا منصوبا الى سبه
الذى هو المتعلق وقوله (وهو في اللفظ) تمهيد لقوله (لسمى) واشارة الى ان
تعلق الصفة لسمى تعلق لفظى والى انه مقال لما صرح المصنف بقوله الاتى
وهو قوله وهو فى المعنى يعنى ان اسم التفضيل اذا كان صفة لسمى فى اللفظ ثم
فسر كونه صفة لسمى بقوله (وهذا سله) اى معنى كونه صفة له كونه معتبرا على
ذلك النسيء فى اللفظ ثم فسر طرق الاعتماد وسبه بقوله (بان يقع فعلاه) يعنى
ان اعتماد اسم التفضيل على ذلك النسيء اما ان يكون نعت له اى كذلك النسيء
(او) يكون (خبراعنه) اى عن ذلك النسيء (او) يكن (حالا) من ذلك النسيء
ولما بين تعلقه اللفظ شرع فى بيان تعلقه المعنى بقوله (وهو) الواو فيه حالية
يعنى اذا كان اسم التفضيل صفة لشيء فى اللفظ والحال انه (فى المعنى) (صفة)
(المسبب) رابع ان العاصم حكى عن الرضى ان الاشهر فى اصطلاحهم تسمية
المتعلق سدا لامسنا وقال الهندى اتى بغير السهور للتبديع على صحته وتحققه
ونحن نقول المسبب ما جعل سدا ولهذا يقال للواجب مسبب الاسباب اى حائل
الاسباب اسبابا فالاسباب حيث كانت سدا وانما ساعدل عن اسب الى المسبب
للمتبدع على انه لا يلزم ان يكون فى المعنى للسبب الواقع لـ يكتفى ان يكون لـ جعله
المتكلم سدا لصحبا كان جعله اوسمى انتهى ما قال العاصم ملخصا وقار بعضهم
المشهور فى اصطلاحهم ان يطلق على المتعلق اسم لمسبب دون السبب
ولامتنافسة فيه واعبه سماه مسببا لان الكمال فى هذا المنزل من مسبب عين الرجل
وعين زيد لان عينهما سبب الكمال وهو مسبب لهما انتهى وحاصل التوجيه
الذى ذكره فى نكتة العدول عن التعبد بالتعلق او بالسبب ان اطلاق
المسبب على المتعلق ارفع السبب اطلاقا محازى وفائدته الاشارة الى كون المسبب
جعليا بمعنى انه محمول السبب وانما قدر السارح قوله صفة للاشارة الى الحصر

المحذوف وإلى ان قوله لمسبب صفة للصفة اى هو فى المعنى صفة كاشفة لمسبب وقوله (مشارك) بالجر صفة تفسيرية للمسبب الاشارة الى ان شرط ذلك المسبب ان يكون مشتركا (بين ذلك الشيء) وهو ما يكون اسم التفضيل صفة له فى اللفظ وجاريا عليه (وبين غيره) اى بسين غير ذلك الشيء وسيأتى قوائد القيود وقوله (مفضل) يفتح الضاد الشدة وبالجر صفة لمسبب ونائب فاعله مستتر تحتته وهو راجع الى ما فسرته الشارح بقوله (ذلك المسبب) وقوله (باعتبار الاول) ظرف مستقر على انه حال من المستتر فى مفضل كذا فى المعرب واما تفسير الشارح بقوله (اى باعتبار تقييده) ههنا وفى قوله باعتبار غيره فيقتضى ان يكون المراد تعديق البين بقوله مفضل واسترض عليه الرضى بانه كيف تعاق باعتبار الاول وقوله باعتبار الثانى بالمفضل وقد اتفق الحكماء على انه لا يتعدى الفعل بحرين متدئين الى اسمين من نوع فلا يقال جلست فى الدار فى البحر او يقال جلست فى الدار فى اليوم نعم لو صح جعل الثانى بدلا من الاول صح كايه ل فى البلد فى الدار فيبدل البعض من الكل واجاب بار قوله باعتبار الاول حال من مرفوع مفضل وقوله باعتبار اشافى حال من قوله على نفسه كذا نقل الصام عنه ومن ثم احتار زيني زاده الحالاية قال التفسير فى ذلك المسبب اعتبارين احدهما اعتباره مفضلا والاخر اعتباره مفعلا عليه فاما الاعتبار الاول فهو اعتبار تقييد ذلك المسبب (بذلك الشيء الذى اعتبر اولاً) وهو جريان صفة عليه فى اللفظ فقوله اعتبر اولاً اشارة الى ان الاولية ههنا اعتبارية لا ذاتية فانه ان اعتبر جانب الاعمط يكون الاول اولاً وان اعتبر جانب المعنى يكون الثانى اولاً والمراد بالشيء الذى قيده به المسبب هو ما ذكر بقوله اشافى فكون اعتبار الاول اولاً كان مبنياً على اعتبار كون الشيء اولاً وقوله (على نفسه) متعلق بقوله مفضل وقوله (اى على نفس ذلك المسبب) تفسير للضمير المجرور اى ذلك المسبب كما كان مفضلاً باعتبار جريانه على الشيء يكون هو ايضا مفضلاً على نفسه حال كونه (باعتبار غيره) (اى باعتبار تقييده) اى تقييد ذلك المسبب (بغيره) اى بغير ذلك الاول وهو التقييد باشافى (فيكون) اى المسبب (باعتبار الاول مفضلاً وباعتبار الثانى مفضلاً عليه) وقوله (منفياً) (خبر بعد خبر لكان) يعنى اذا كان صفة كذلك منفياً (او) انه منصوب على انه (حال من اسمه) اى اسم كان وهو ضمير راجع الى اسم التفضيل (او) منصوب على انه صفة (لمصدر محذوف اى تفضيلاً منفياً) فيكون مفعولاً مطلقاً مجازياً لقوله مفضل وقال زيني زاده فى معرب الكافية ان كونه مفعولاً مطلقاً انصب لقوله الا تى وهو قوله لانه بمعنى حسن ان المقصود باشتراط كونه منفياً هو تحصيل كونه بمعنى حسن ولا يحصل هذا الا تى التفضيل اما بلا واسطة

او بالواسطة وعدم الواسطة انما يكون الاعراب الاخير وفي الاولين بواسطة
 اسم التفضيل والله اعلم (مثل ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه
 في عين زيد) (فرجلا) اي لفظ رجلا (هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل)
 وهو احسن (في اللفظ) لكونه بالنصب صفة لرجلا وقوله في عينه متعلق
 باحسن والضمير المحرور راجع الى رجلا ويجوز ان يكون حالا من الكحل (والكحل)
 بالرفع على انه فاعل لاحسن وهو (مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين
 زيد) اي وبين غيره الذي هو عين زيد وقوله (مفضل) بالرفع خبر لقوله
 والكحل اي ذلك الكحل كما كان سببا ايضا كان مفضلا (باعتبار عين الرجل مفضل
 عليه) اي هو ايضا مفضل على نفسه (باعتبار عين زيد) ولا يخفى على المتفطن
 ما فيه من التسامح في قوله باعتبار عين الرجل وباعتبار عين زيد لانه في الحقيقة
 ليس الموصوف بالفضل وبالمفضل عليه هو عين الرجل وعين زيد بل الموصوف
 بهما هو الكحل الذي في عينه ما وامل العدول عن الحقيقة للاشارة الى ان علة لغابر
 الاعتبار هي تغابر العينين والله واعلم ثم شرع الشارح في بيان وجه الاشتراط بقوله
 (وانما اشترط ان يكون) اي اسم التفضيل وقوله (في اللفظ) متعلق بقوله (ثابتا)
 اي انما جعل كون اسم التفضيل ثابتا في اللفظ (شيء) رجلا بعليه (و) ايضا
 كونه ثابتا (في المعنى لمسه) شرط في عمله في الفاعل الظاهر (ليحصل له)
 اي لاسم التفضيل (صاحب) اي موصوف (يعتمد) ذلك اسم التفضيل
 (عليه) اي على ذلك صاحب بان يكون خيرا او سفيا او حالا كامر
 (ويحصل له) اي وايضا ليحصل لاسم التفضيل (مظهر متعلق بذلك
 صاحب) حتى تكون اصفة به وصف سببا لانه بالاعتماد تحصل المباشرة
 ويكون وصف سببا يحصل كون فاعله مظهرا لانه لو لم يكن سببا كان فاعله
 مضمر او مستتراد اليه اشار بقوله (حتى يتيسر عمله) اي انه ففسد تحصيل
 هذين الامرين ليقع بذلك يتيسر عن اسم التفضيل (فيه) اي في المصهر وقوله
 (كصفة المشبهة) اشارة الى دفع ما يتوهم من ان اشتراط الاعتماد كاف في عمله
 كما كان كافيا في اسم الفاعل حيث لم يشترط فيه كون المتعلق متعلق الموصوف
 و اشار الى دفعه بان اسم التفضيل كصفة المشبهة في عدم الكفاية المذكورة
 (لانحطاط رتبة اسم التفضيل والصفة المشبهة عن رتبة اسم الفاعل
 فانه) اي لان اسم الفاعل (يعمل في المظهر) اي في الظاهر الذي يقع بعده
 سواء كان (اي ذلك الظاهر) من متعلقات الموصوف (محرر يدضرب
 غلامه) (اولم يكن) اي اولم يكن ذلك الظاهر من متعلقات الموصوف (مثل زيد
 ضارب عمرا) فان عمرا وقع مفعولا ظاهرا له نفسه الضارب مع انه لم يكن من

متعلقات زيد واهذا الفرق الحاصل بينهما وبين اسم الفاعل اشتراطيهما كون
 الطاهر من متعلقات الموصوف ولم يشرط ذلك في اسم الفاعل وانما قيل ان يقول
 ان الكلام في عمله في الادل انطأ هو وما قاله السارح في عمله في المفعول الطاهر
 وقد وقع الالتباس في عمل اسم التفضيل والصفة المسمية في المفعول فان قيل
 ان مراده من متعلق الموصوف ما كان فاعلا من غيره ما كان فاعلا لئلا يحل كلام
 مثل الله رح على هذا المعنى الذي لا يثق والله اعلم ثم شرع الشارح في بيان
 فائدة تقييد اسم الاستراك فقال (وانما شرط اي في العمل ان يكون ذلك
 المسمى مشتركاً بفضلا من وجه مفضل لا عام من وجه واحد) (انما بالذات)
 يعني ان المفضل والمفضل عليه وان كانا يتحدان بالذات لكن اشترط في اونه عاملا
 اعتبارا في غير بينهما بالوصف وهو كونه مفضلا ومفضلا عليه فان اعتبراه مفضلا
 غير اعتباره مفضلا عليه ففائدة ذلك الاستراك (ليخرج عنه) اي عن اسم
 التفضيل الذي ذكرناه (مثل قولك مارأيت رجلا احسن لكل عينه من لكل عين
 زيد) فانه غير جائز صرح بذلك في الحواشي الهندية ثم ذكر السارح وجه خروجه
 بقوله (فانهما مختلفان) اي انما اخرج مثل هذا القول لان الكحل في هذا التركيب
 لا ذكر مكررا كما يختلفان (بالذات بخلاف الكحل المحطوط) (انما) اي سواء كان
 في عين لرسول او في عين زيد يعني ان الكحل الواحد المحطوط في السئلة السابقة
 مستعمل لا يتغير مفضلا ومفضلا عليه لانه المحطوط (المدانة) اي يكونه
 في عين الرجل وتارة ذلك) اي كونه في عين زيد (فانما) اي انما الكحل المحطوط
 الذي بالاعتبارين (واحد بالذات ومختلف بالاعتبار) بخلاف المذكورين في هذا
 المثال فانه مختلف بالذات فقوله فانهما الخ دليل الخروج وقوله (وثلاثين) دليل
 لقصد الاخراج يعني ان قصد اخراج هذا المثال منه حيث فيد بتأخذهما بالذات
 ثلاثين اي لتحصيل انعدام بقاء اسم التفضيل (على ما) اي على الاستعمال
 الذي (هو الاصل في اسم التفضيل وهو) اي وذلك الاسل (العامة) بالذات
 بين المفضل والمفضل عليه) وقوله (يسهل) دليل لقوله ثلاثين يعني ان
 اعتبر اخراجه عما هو اصل في استعماله ليكون (اخراجا) اي اخراجا اسم
 التفضيل (عن المعنى انفضلي بالنفي) سهلا (كما ستخرج فائدته) اي فائدة
 الاخراج وانما كان اخراجه بهما التقدير سهلا لعدم قوة المعنى التفضيلي لكونه
 ناشئا من وجه دون وجه لعدم تحققه باعتباره اتحاد الذات وان كان متحققا باعتبار
 الاختلاف بالاعتبار ثم شرع في بيان وجه اشتراط العمل المذكور كونه منفيسا
 قبل او انما شرط ان يكون اسم التفضيل متبعا (اي له) اسم التفضيل (عند
 قوله) انما يكون بمعنى العمل ويعمل (له) اي انما اخرج هذا الدليل تمهيدا

لكلام المصنف فقال (وأما قلنا أنه عند كونه منفيا يكون معنى الفعل) ليوجد ربط
كلامه وهو قوله (لأنه) بقوله منفيا يعني إنما قال المصنف منفيا لأنه (أي) لأن
(أحسن في هذا المثال) أي في المثال الذي أورده المصنف وهو قوله ما رأيت رجلا
الح (بمعنى حسن) ثم أشار إلى تعميم هذا الحكم بقوله (وكذا) أي كما أن لفظا أحسن
الذي من مادة الحسن إذا سُلط عليه التثني يكون معنى حسن كذلك (كل أفعِل)
أي كل ما هو على وزن أفعِل (في المواد الأخر) أي سواء كان مستقما من الحسن
أو من غيره من المواد نحو **أكرم** وأعلم إذا سُلط عليه التثني يكون (بمعنى فعل)
مثلا إذا قلنا ما رأيت رجلا أكرم من زيد وأعلم من زيد يكون بمعنى كرم وعلم لتثني
الزيادة فيه وفي بعض الحواشي أنه يظهر من ذلك أن كونه بمعنى الفعل يثبت
بقيد كونه منفيا لا بجميع السروط كما هو مقتضى ظاهر عبارة المنين وأن الشرط
الأول لتحقيق الاعتماد أو السروط الأول لتحقيق الثاني ليحصل له مظهر يتعلق
بذلك الصاحب حتى يعمل في المظهر ولقد أحسن السارح في بيان القيد
والسروط انتهى ولما كان توجه التثني على اسم التفضيل تحتلا معنيين أراد
السارح أن يشير إلى ذلك الاحتمال فقال (وهذه العبارة) أي عبارة قوله ما رأيت
رجلا أحسن في عينه الح (تحتل معنيين أحدهما) أي أحد المعنيين المحتملين
(أن يكون أحسن) أي لفظا أحسن وقوله (مثلا) للإشارة إلى أن أحد هذين
الاحتمالين غير محصور في لفظ أحسن بل هو شامل لكل ما هو على وزن أفعِل
واقعا في حيز التثني فقوله أحسن اسم أن يكون وقوله (بعد التثني) حال منه وقوله
(بمعنى حسن) ظرف مستقر خبره يعني أن كل ما هو على وزن أحسن إذا وقع
بعد التثني يكون بمعنى حسن أي فعلى ذلك الوزن وإنما يكون كذلك (لأنه)
إذا استولى التثني على اسم التفضيل بوجه (التثني) (أي قيده) أي إلى قيد اسم
التفضيل (الذي) أي القيد الذي (هو الزيادة في قيد) أي يفيد هذا التركيب
مع استيلاء التثني على زيادته معنى وهو (أنه ليس حسن بكل عين رجل زائدا
على بكل عين زيد) وإذا توجه التثني إلى القيد الذي هو الزيادة الزائدة على أصل
الفعل فقط لا على مجموع القيد والمقيد (فيقي) فحيث بقي (أصل حسن
بكل عين رجل) حال كون ذلك الحسن الباقي (مقيسا إلى زيد) أي إلى حسن
الكامل في عين زيد وقياس الحسن إليه في زيد بحسب ما يفيد هذا التركيب يجوز
بوجهين (ما بان بساوه) أي يساوي حسن بكل عين الرجل المقس حسن
بكل عين زيد بحيث لم يكن في أحدهما زيادة على الآخر (أو بان يكون) أي
أو بان يكون حسن بكل عين الرجل (دونه) أي منقطعا عن حسن عين زيد
(والمساواة) أي الاحتمال الأول الذي هو كون كل من الكملين مساويا للآخر وإن كان

جائزاً بحسب ما يقبده التركيب لكنه غير ملائم في هذه المسئلة لانه (بأياه) أي يرد
 ارادته (مقام المدح) لان المقصود ههنا مدح الكحل الذي في عين زيد (فرجع
 المعنى) يعني فاذا لم يكن ارادة المساواة متساوية وملائمة لقرينة المقام رجع معنى
 هذا التركيب (الى انه حسن في عين كل واحد) سوى زيد (الكحل) يعني بقي
 بعد النفي اصل حسن الكحل الذي في عين من سوى زيد لكن الحسن الباقى
 (دون حسنه) أي منقطع عن الحسن الذي (في عين زيد) واذا كان المعنى كذلك
 فينقاب المعنى (فيكون) لفظ (احسن) حال كونه (مع النفي) أي اعتباراً باستلزامه
 الى من سوى زيد (معنى حذر) أي بالمعنى الذي هو اصل الفعل فاذا لم يقصد
 المساواة يكون باعتبار استلزامه الى كسر عين زيد بمعنى احسن أي مع الزيادة (وبانيهما)
 أي باني المعنيين اللذين تحتلها هذه العبارة (هو ان يحمل احسن قبل تسليط
 النفي عليه محذوراً عن الزيادة) يعني ليس المراد من قوله رأيت رجلاً احسن انه احسن
 من غيره وان حسنه زائد على غيره وهذا المعنى الذي جرد فيه من الزيادة مع قطع
 النظر عن النفي جائز (عرفاً) وان لم يجز لغة وانما جاز ذلك في العرف (لان نفي الزيادة
 لا يلائم المدح) لان المقصود بالمدح انبات الزيادة لحسن زيد وهذا المقصود
 لا يحصل بنفي زيادة الحسن عن غيره لان نفي زياده الحسن عن غيره اعم
 من ان يكون مساوياً وان يكون بدونه والاعم لا يدل على الاخص الذي هو المقصود
 وهو انبات ان يكون بدونه (مقياً) أي فحينئذ بنفي (اصل الحسن) قبل توجه النفي
 للمهر من التجريد قبل النفي (وتوجه النفي الى حسن رجل) مقيداً بكونه (مقبساً
 الى حسن زيد) يعني ان النفي يتوجه الى القياس يعني ان حسن احد لا يقاس الى حسن
 زيد ولا منسبته فيه وذلك القياس الذي قصد تنفيقه (اما بالمساواة) بان يكون المعنى
 ما رأيت حسن رجل حال كونه مساوياً لحسن زيد (او بكونه دونه) بان يكون المعنى
 ما رأيت حسن رجل هو دون حسن زيد (والقياس) أي قياس حسن رجل الى
 حسن زيد (بكونه) أي يكون حسن رجل (دونه) أي دون حسن زيد (لا يناسب
 المقام) لانا اذا قلنا ما رأيت الرجل الذي حسنه دون حسن زيد لا يقتضي كون
 حسن زيد زائداً ليقضي اما كون حسن الرجل مساوياً له او احسن منه وهذا مناف
 لقصد المدح واذا لم يجز السقي امتساق تعين السقي الاول وهو نفي قياس المساواة
 (فرجع المعنى) أي معى هذا التركيب (الى ما رأيت رجلاً احسن في عينه الكحل
 حسنه) أي كحسن الكحل الذي (في عين زيد فالتنفي) أي فتح اتنفي (المساواة والزيادة)
 أي اذا اتنفي المساواة فانتفاء الزيادة (بإطريق الاولى) ولما كان انتفاء المساواة
 شاملاً لما يكون ناقصاً وزائداً اراد ان يضم اليه معونة اقضاء المذام فقال
 (لما انتفاء المذام) يعني ان جعل نفي المساواة على نفي الزيادة لامر اقتضاه مقام المدح

ثم شرع في بيان الوجه الآخر الذي يجوز حمل الكلام عليه فقال (ولا يبعد
 ان يقصد بنفي المساواة) يعني في قولك لبس حسن عين الرجل مساويا لعين زيد
 حيث يجوز ان يقصد بهذا النفي (نفي الزيادة ايضا) اى كما قصده نفي المساواة
 بمعنى بلا احتياج الى ضم المقام اليه لان نفي المساواة على هذا التقدير مستلزم
 لنفي الزيادة فبدل قوله لبس بمساو على نفي المساواة بالمطابقة وعلى نفي الزيادة
 بالالتزام وانما يدل عليه بالالتزام (لان في الزائد على شئ) فقوله في الزائد خبر
 مقدم لان وقوله (ما يساويه) اسمها وقرله (مع زيادة) حال من المستتر اراجع
 الى الموصول في يساويه يعنى انه يوجد في النفي الزائد على شئ الشئ الذي يساوى
 ذلك الزائد مع شئ زائد على ذلك الزائد مثلا اذا قلنا الثمانية ليست بمساوية للعشرة
 فكما بدل هذا الكلام على نفي المساواة بدل ايضا على نفي الزيادة في مقام المجازفة
 لان في العشرة شئين احدهما الثمانية التي هي مساوية للمائة الاولى وثانيهما
 الانسان الذي هو زائد على المائة التي في ضمن العشرة وبهما تكون العشرة
 عشرة فرجع معنى قولنا الثمانية ليست بمساوية الى انه ليس فيه المائة التي في ضمن
 العشرة ولا الاثنان الزائدان عليها وقوله (فيصح) تفريع لقوله لان في الزائد يعنى
 اذا صح وجود المساوى مع الزيادة يصح (ان يقصده عرفا نفي المساواة مطلقا ولو
 في ضمن الزائد) يعنى يصح ان يقصد بمعونة العرف نفي المساواة سواء كان المساوى
 هو المساوى الذي في ضمن الزائد او المساوى الذى لبس في ضمنه يعنى يصح ان يقصد
 بقولنا مثلا ان الثمانية ليست بمساوية للعشرة انها ليست بمساوية للمائة التي وقعت
 جزأ للعشرة وللأثنين الذي هو جزء زائد عليها وقوله (فالتنفي) تفريع لقوله فيصح
 يعنى اذا صح هذا القصد في العرف فنفي قولنا ليس حسن رجل مساويا لحسن
 زيد يجوز ان ينتج (الزائد ايضا) اى كما انتج المساواة وقوله (فيحصل) تفريع
 للمجموع يعنى اذا صح هذا المجموع يحصل (من جميع ذلك) فيمكن فيه
 (ان حسن كل عين كل رجل دون حسن كل عين زيد) فانه لما انتج الشقان
 من المساواة والزيادة تعين قصد الشق الثالث الذي هو النقصان (وذلك)
 اى وذلك القصد (كمال المدح) فوجه الكمال ان فيه مخالفة من جهة ان حسن
 عين زيد لا يقاس بحسن احد غيره ولو فرض وجود حسن مساو له في احد
 لا يكون ذلك المساوى ايضا مساويا له في كميته وان كان مساويا في كميته (فان قلت
 لو كان زوال الزيادة التعضيلية بالنفي يقتضى جواز عمل اسم التفضيل في المظهر
 ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رأيت رجلا افضل او من زيد جائزا) وهذا
 السؤال وارد على قوله متغيا بطريق التفضيل الحقيقي يعنى ان قولك الا اذا كان
 صفة لشئ آه جار مبنية على قولنا ما رأيت رجلا آه لان لفظ افضل وقع صفة

الكحل اجنبيا اقتضى جواز الفصل به على تقدير وقوعه خير اجنبى و اشار اليه بقوله
 (بخلاف ما) اى ان الاجنبية المذكورة انما حصلت اذا لم يكن احسن مما لا فى الكحل
 او كان عاملا لكن لا من حيث كونه اسم تفضيل و اما (اذا عمل) اى احسن (فى
 الكحل بالفاعلية) اى يكونه فاعلا له (فانه لم يبق) اى الكحل (احببا حينئذ) اى حين
 اذا كان فاعلا لا احسن و اء لم يبق اجنبيا (لانه) اى لا الكحل حين كونه فاعلا له (من
 معمولاته) اى من معمولات احسن (من حيث انه اسم تفنيل) لا من حيث انه خبر
 قوله (و لو قدم قوله منه) اشارة الى شبهة نقلت عن المصنف وهى انه لو قدم لفظ منه
 (فى عين زيد على الكحل) فيقال ما رأيت رجلا احسن منه فى عين زيد الكحل (لم يلزم
 الفصل) المحذور منه والمهرب عنه وهو الفصل (بين احسن و معموله) وهو قوله
 منه فى عين زيد بالاجنبى الذى هو الكحل فانه على هذا التقدير مؤخر عنه و حال كون
 ذلك الممول معموله (من حيث انه اسم تفضيل) فيحذف لا محذور فى هذه الصورة مع
 انهم حكموا بعدم جواز هذه العارة فنقل عن المصنف جواب عنه بان لو قدم لم يلزم عود
 الضمير بمعنى الذى هو ضمير منه الى ما لم يذكر لفظا و رتبة بمعنى الكحل لانه لو اخرج مع كونه
 مبتدأ يلزم ارجاع الضمير اليه فاجاب الهندي معتزضا على المصنف بانه لا نسلم الركافة
 حينئذ فان الكحل اذا وقع مبتدأ مؤخر ايجوز ارجاع الضمير المقدم اليه فانه وان كان
 مؤخر العطا لكنه لكونه مبتدأ فهو مقدم رتبة فلا ركافة فيه و لا يلزم بلفظ السارح
 الى الجواب المنقول عن المصنف فاجاب فى دفع هذه السبهة بان ترجيحهم اعمال
 سم التفضيل الذى هو العامل الضعيف على كونه مبتدأ فى هذا التركيب الذى
 يخص عن المحذور ليس هذا الترجيح للروم الاضمار قبل الذكر فان كون الكحل
 مبتدأ جازفه فلا يقتضى ترجيح اعمال العامل الضعيف (ولكن فى معناه) اى لكن
 حصل بهذا التغير من التقديم والتأخير فى معنى ذلك التركيب (تعقيد ريك)
 اى تعقيد منافى للفساحة والتعقيد فى نفسه محل بالفصاحة و اذا كان ريكبا زيدا
 احلاله فان التعقيد ان كان فى النظم فقط بان قدم بعض اجزائه على بعض فهو
 تعقيد لفظى وان كان فى الانتقال الى المقصود فهو تعقيد ريك و ههنا كذلك اما
 فى النظم فمسب القديم والتأخير و اما فى الانتقال فلان الانتقال من الملزوم الى اللازم
 غير طاهر ثم قال (وكذا) اى كما وردت الشبهة ودفعت بلزوم ركافة لم تمت السبهة
 المذكورة ايضا (او قبل) اى لو عبر هذا المعنى الذى هو معنى العارة المشهورة (بهذه
 العارة) وهى قوله (ما رأيت رجلا احسن من الكحل فى عينه) هو (بارى الكحل
 بالضمير و اريد به (اى الكحل فى عين زيد) وقوله (لا يخلو) جواب او اى لو عبر كذلك
 لا يخلو هذا القول (عن ركافة وتعقيد ايضا) اى كما لا يخلو القول الاول عنهما
 (مع انهما) اى ان العاريتين المذكورتين مع وجود التعقيد والركافة محلقتان

المقصود لان المقصود هو الاستدلال بالعمارة المشهورة وانهما (لبسان من قبل العمارة
 المشهورة الواردة في اداء مل هذا المقصود) والعمارة المشهورة هي مسألة الكحل
 (والكلام) اى والحال ان الكلام (فيها) اى في العمارة المشهورة وقال العاصم
 هكذا ذكره الهندي ووافقه الشارح وهو ما يقتضى منه لانه كيف يجاب به القدح
 فيما ذكر من وجه اعمال العرب اسم التفضيل الضعيف في العمل فان حاصل الوجه
 ان العرب كانوا مضطرين في اعماله وحاصل القدح مع الاضطراب انه يمكنهم تقديم
 لفظ منه فلا توحيه لدفعه بانه لو قدم لم يبق التركيب على ما هو المشهور واورد
 الرضى ايضا بان هذا الوجه يجري في الاثبات ايضا كان يقال رأيت رجلا احسن
 في عينه الكحل منه في عين زيد واجاب الهندي بانه لم يسمع وهو كالسابق منه
 فلا يلتفت اليه واجب بانه في النفي بضعف المعنى التفضيلي فيعمل اقل مع
 الاضطراب بخلاف ما اذا كان المعنى التفضيلي قويا فانه لا يعمل مع الاضطراب
 ايضا انتهى ولما ذكر المصنف عمارة اخرى يجوز ان تغير العمارة المشهورة اليها اراد
 السارح ان يذكر مقدمة فائدة تكون قائمة مقام التوجيه لذكره فقال (ولما قرر) اى
 المصنف (مسئلة الكحل) اى مسئلة يجوز عمل اسم التفضيل في المظهر
 (بين شرائطها) اى شرائطها التي تعمل في المظهر باجتماع تلك الشرط
 (وما عبر عنها) اى وبين ايضا عبارته التي يعبر بها عن تلك المسئلة (على وجه)
 اى على طريق من طرق التعبير (بطبق) اى يطابق ذلك الطريق (المقصود)
 اى المعنى المقصود (بلا زيادة ولا نقصان) اى بلا احتياج الى حذف شئ والى
 اثبات شئ بل هو عمارة تؤدي المقصود على طريق المساواة (اراد) اى ولما كان
 كذلك اراد المصنف ههنا (ان يذكره على ان التعبير عنها) اى عن المسئلة المذكورة
 (نبر فخصر في ذكره) يمكن ان يعبر عنها) اى عن تلك المسئلة (بعبارة اخصر
 منه) اى بلا اخلال يحصل في العمارة وبنته (ونها) (وعلى ترتيب) اى يمكن
 ان يعبر عنها مرتبا على ترتيب (غير ترتيبه) بان يقدم بعض اجزائه على بعض
 مع بقاء الاداء وقوله (ويثقل) بالنصب معطوف على ان منه اى واراد ايضا ان
 ينتقل (بهذا التقريب) اى بذكر ما يقرب به (الى ما) اى الى شعر (انتهى سبويه
 واستشهد به) اى بهذا الشعر او بهذا الانساب وجعل هذا البيت شاهدا (في اثبات
 هذه المسئلة ويطبق) اى وان يطبق (بعض هذه الصور) اى الصورتين اللتين
 سيذكرهما المصنف (عليه) اى على ذلك البيت (فقال) اى المصنف (ولك)
 اى وجاز لك (ان تقول ما آيت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد)
 اى بحذف لفظه بمعنى الجار والجار مجرور معا وقوله (باقاة) بيان لسبب جواز الحذف
 لانه لفظ منه مفضل عليه ولا يجوز حذفه لانه لو حذف لزم خلو اسم التفضيل

من احد الاستعمالات الثلاثة ولذا قال ان جواز حذفه بسبب اقامه (من عين زيد
مقام منه في عين زيد) يعنى يحذف في من في عين زيد ويحذف الضمير المجرور
في منه فاقيم العين مقام الضمير المجرور بان ادخل الجار عليه واوله (وهو اخصر
منه) بيان لانه اذا اريد اختصار هذا التركيب باخراجه عن المساواة الحاصلة
قبله جاز حذف منه فيكون التركيب اخصر من التركيب الاول المساوى للقصود
وقوله (بمقدار ضمير منه وكلمة في) يعنى ان الاختصارية تحصل بحذف كلمتين
في الجملة احدهما ضمير منه والاخرى كلمة في من في عين ولما انفتح باب الاختصار
اراد ان يشير الى جواز وجه اخصر من الاول فقل (ولورفع) اى ولواريد
الاختصار بطريق اخصر من الاول ورفع (لفظ العين من الين) وازيل منه
(واكتفى) اى واريد الاكتفاء (بمن زيد كان) اى هذا التركيب (اخصر) من تركيب
من عين زيد لانه حذف ههنا ثلاث كلمات وهى الضمير وكلمة في كما في الاول وكلمة عين
وكما كثر الحذف كثر الاختصار وقوله (مع ظهور المعنى المقصود) اشارة الى جوازه
يعنى ان هذا التركيب مع حذف الكلمات الثلاثة لعدم اخلال الحذف
بظهور المعنى المقصود فان ظهور المعنى المقصود لو لم يكن باقيا مع الحذف
لم يجز حيثئذ حذف شئ منه وقوله (وعلى كل تقدير) اشارة الى وجه بقاء المعنى
يعنى وانما بقى ذلك لانه على كل تقدير اى على كل من ارتكاب الحذفين
المذكورين (المعنى) اى فالمعنى الظاهر المقصود باق (على ما) اى على الظهور
الذى (كان) اى ذلك المعنى (عليه) اى على ذلك الظهور الذى كان (قل
هذا التعبير) وانما بقى المعنى على اصله مع ان المفضل عليه فى اصل التركيب
المشهور هو الكحل الذى هو مرجع ضمير منه وما اقيم مقامه هو عين زيد
فحل الشارح تلك السبهة بقوله (لان اصله) اى اصل هذا التركيب ليس هو
التركيب المشهور بل اصله (من كحل عين زيد) يعنى اذا قرر بذكر المفضل
والمفضل عليه على اصله الذى هو تغايرهما بالذات فيرجع الاصل على هذا
الى قولنا ما رأيت رجلا احسن فيه الكحل من كحل عين زيد ولما اراد التعبير عنه
بالعبارة المشهورة جعل الظاهر ضميرا راجعا الى الكحل حتى يتحد المفضل
والمفضل عليه لقصد اخراجه عن اصله كما مر (والمعنى) اى المعنى الاصلى
على هذا التقرير يستنبط من لفظ من عين زيد (على حذف المدناف) وهو لفظ
الكحل وهو شائع فى كلام لعرب وقوله (فانه) بيان لوجه العدول عن هذا الاصل
فى العبارة المشهورة يعنى انما عدل عن هذا الاصل الى العبارة المشهورة لانه
(لو كان كذلك) اى لو بقى على هذا الاصل لا يحصل المقصود الذى هو اخراج
اسم التفضيل عن استعماله الاصلى وهو تفضيل الشئ على غيره مغايرة ذاتية

والمقصود بـ جلافة وهو تفصيل الشيء على نفسه ولو كان باقياً على أصله (لا يكون)
 أي اسم التفضيل حيثئذ (من قبيل تفضيل الشيء على نفسه إذ يمدد الكل
 حيثئذ) يعني وإنما لا يكون كذلك لأنه لو اتى على أصله لتعدد لفظ الكل
 ولا يكون من القبيل المذكور ولمّا فرغ من جوازه وبقاء ظهوره بالتغيير بالحذف
 وقال المصنّف لم ينته المصنّف إلى الوجه الآخر الذي ذكره السارح بقوله
 ولورفع بناء على عدم تحقّقه في كلام العرب وإن لم يوجد المانع عنه قياساً انتهى
 سرع في بيان جواز تغيير آخر بالتقديم وأراد الانتقال عنه إلى ذكر الشعر المذكور
 فقال (نال قدمت) (على ذكر اسم التفضيل) (ذكر العين) أي إن أردت تفسير
 العبارة المشهورة بتقدم ذكر العين (التي كان الكل فيها) أي في تلك العين
 حال كونه (مفصلاً عليه) وفيه إشارة إلى أن المراد بالعين المقدمة هي العين التي
 كانت طرفاً للكل المفضل عليه واحترز به عن العين التي كانت طرفاً للكل
 المفضل كما ستعرفه (قلت ما رأيت كعين زيد أحسن فيها للكل) ثم ذكر السارح
 أصل هذا التركيب فقال (كان أصله ما رأيت عينا أحسن فيها للكل منه
 في عين زيد) يعني بتقدير الموصوف لاسم التفضيل وبذكر الضمير في مقام عين زيد
 (فلما ذكر عين زيد) حال كونه (مقدماً عليه) أي على أحسن (استغنى) أي حصل
 الاستغناء (عن ذكره) أي عن ذكر قوله منه (ثانياً) أي بعد قوله أحسن بأن يقال
 كعين زيد أحسن منه فيها للكل ثم أراد السارح أن يشير إلى جواز كون كعين
 زيد في هذا التركيب الذي أورده المصنّف صفة لعين وإلى جواز كون الكاف
 اسمية بمعنى المثل رداً على ما في شرح الرضي قول (وتقديره) أي نقصد بقوله
 ما رأيت كعين زيد إلى آخره (ما رأيت عينا) فقوله عينا بالنصب مفعول أول
 لقوله ما رأيت وقوله (ثم ثلثة عين زيد) إشارة إلى كون الكاف بمعنى المثل وإلى أن قوله
 كعين زيد صفة لقوله عينا وقوله (في أصل الكل) إشارة إلى وجه التشبيه يعني
 أن الشيء وارد على هذا القيد وإن المراد به نفي أصل الكل وإذا اتى الأصل
 انتهى مساواته وزادته فلا يرد ما ذكره الرضي من الاحتياج إلى حذف المعلوم
 في الموضعين وستعرفه وقوله (أحسن فيها للكل من عين زيد) فقوله أحسن
 بالنصب أما مفعول ثانٍ لقوله ما رأيت أن كان من أفعال القلوب بمعنى علمت
 أو حال من مفعول رأيت أن كان بمعنى ابصرت بخلاف ما قدر الرضي حيث قال أن
 قوله كعين زيد مفعول رأيت وقوله أحسن فيها للكل بدل الكل من الكل ثم استدل
 عليه بأن معنى ما رأيت كعين زيد ما رأيت كعين زيد ولا زائدة عليها ومعنى أحسن
 فيها للكل أحسن فيها للكل ولأنه ما حذف المعلوم في الموضعين اعتماداً
 على وضوح المعنى فقال ولا يجوز أن يكون أحسن فيها للكل صفة لقوله كعين

زيد لانه يكون المعنى مارأيت عينا مثل عين زيد في حسن الكل فيهما رائدة
على عين زيد في حسن الكل فيهما ثم اورد سنداً لقوله ولا يجوز بقوله وكيف
يكون مثل الشيء زائداً عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة انتهى فالسراح
اشار الى انه لا مانع من جعل احسن صفة لقوله كعين زيد ان كان الكاف اسماً
الا انه لم يرض بكونها اسماً لان الظاهر كونها حرفاً فجعلها مع احسن صفة
موصوف محذوف لان التناقض الذي ذكره الرضي في السند مندفع اما بـ «لـ»
المسألة بمعنى المسألة في اصل الكل لاقى الفضل في حسنه واما بـ «لـ»
المسألة بمعنى المسألة في الفضل ويلزم منه المقصود على الوجه الابلغ واشار
الى اننى بقوله (اوتقول) يعنى اندفاع التناقض الذى ذكره الرضى اما بما ذكرنا
في التقدير الاول اوبان نقول (معناه) اى معنى قوله مارأيت كعين زيد الى آخره
(مارأيت عينا كعين زيد) فقوله (في كونها احسن) اشارة الى ان وجه التشبيه
ههنا هو الاحسنية وهو الفضل المنفى والضمير في كونها راجع الى العين وقوله
(فيها) متعلق باحسن والضمير الى العين ايضا وقوله (الكل) بالرفع فاعل احسن
وهو الفضل وقوله (منه) اشارة الى الفضل عليه وقوله (في غيرها) اى في غير
حال من الكل ثم اشار الى طريق استخراج المعنى المقصود وهو نفي المماثلة
المساوية بقوله (ويلزم من هذا) اى من نفي الحسن الزائد (على اباغ وجه)
لكونه على طريق الكناية التى هى ابلغ من الصريح يعنى انه يلزم من عدم رؤية
عين متصفة بالاحسنية من غيرها بمماثلة لعين زيد عدم رؤية عين مماثلة لها
في الحسن ناقص منها فيلزم (ان للكل في عين زيد حسناً ليس في عين غيره) فيلزم
انتفاء الحسن المساوى ايضا بالبرهان وقوله (وانما جازت هذه الصورة) الى آخره
جواب سؤال مقدر يرد على قوله ولو قدمت ذكر العين الى آخره بناء على عدم لزوم
المحذور المذكور وتقرير السؤال انه لا ضرورة في اعمال اسم التفضيل في هذه
العبارة اذ يمكن ان يكون احسن مرفوعاً على انه خبر والكل مبتدأ حيث لا يلزم
الفصل بين احسن ومعموله باجنبي اذ لا معمول لاحسن في هذه العبارة وهو منه
فاجاب عنه بقوله وانما جازت هذه العبارة (وان لم يكن) اى ولولم يكن (فيها)
اى في هذه الصورة (فصل طاهر) اى لزوم فصل بالاجنبي بين احسن ومعموله
في الظاهر وان كان ذلك اللزوم ايضا باقيا ههنا في الحكم وقوله (لورفت
افعل) قيد لقوله فصل طاهر يعنى ولولم يكن ههنا الفصل الظاهر الذى يلزم
من كون افعل مرفوعاً (بالابتداء) كما لم في العبارة المشهورة (لانها) اى لكان
جوز هذه الصورة شئ آخر وهوانها (فرع الاولى) لانه قد مر ان اصله مارأيت
عيناً احسن فيها الكل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدماً عليه استغنى

عن ذكره ثانياً فالضرورة حيث مذمومة حكماً في هذه الصورة أيضاً اعتباراً
بإصلها وقوله (ولان) آه جواب آخر بعد تسليم انعدام الفصل يعني ان الفصل
المقتضى لا يضطر ان يكون الكل معمولاً لا حسن موجود في هذه الصورة أيضاً
لان (من التفصيلية مع مجرورها) وهو لفظ منه (مقدرة فيها) اي في هذه الصورة
(ايضاً) اي كما كانت ملفوظة في العبارة المشهورة (كما ذكرنا) اي بقولنا وتقدره
او بقولنا كان اصله فيلزم حيث الفصل بالاجبي تقديراً وقال العصام ان المصنف
فرق بين التركيب الاخير وبين تركيب تقديم العين بالإشارة حيث قال في الاول
فلك ان تقول وقال في الثاني فان قدمت ذكر العين ولم يقل وان تقول بعطفه
على قوله فلك ان تقول لان التركيب الاول متعين بتقدير العبارة المشهورة بخلاف
الثاني فانه يحتمل ان يقدر بوجه بطابق الاول كما اشار اليه الشارح بقوله وتقدره
وان يقدر بوجه لا يطابق الا باصبارات كما اشار اليه بقوله او تقول الى آخره ثم
المصنف استشهد على التركيب الاخير بقوله (مثل ولا اري) ثم اراد الشارح بيان
اعرابه بقوله (مثل) اي لفظ مثل ههنا (منسوب على انه صفة مصدر محذوف)
تقدره (اي قلت ما رأيت كعين زيد الخ قولاً مماثل قول الشاعر وانما ترك) اي
المصنف (صدر البيت) وهو كما سيأتي قوله مررت على وادي السباع (ليكون)
اي تركه لفظاً ان يكون المصنف (مبتدأ) اي باللفظ الذي (هو مبتدأ المماثلة)
اي به سبل ثلثة قوله لقول الشاعر فان مماثلة قوله وهو كعين زيد حاصلة لقوله
كوادي السباع في ان يكون بالكاف ومقدماً على اسم التفضيل وقوله (وترك)
عطف على قوله انما ترك ولا ينبغي مغايرتهما بمغايرة المفعولين فحيث يصح
العطف يعني ان المصنف كما ترك صدر البيت في قول الشاعر ترك ايضاً (موصوف
احسن في المثال) فان موصوفه في المثال هو قوله عينا كما كان في الشعر قوله
وادياً فالمماثلة الكاملة ان يذكر الموصوف في المثال ايضاً لكنه تركه (وان كانت)
اي ولو كانت (المماثلة الكاملة في ذكره) اي في ذكر الموصوف في المثال وقوله
(ان هو) دليل اوجود المماثلة الكاملة في ذكره اي المماثلة المذكورة انما
كانت بذكر الموصوف لان موصوف احسن وهو قوله عينا (في مقابلة قوله)
اي قول الشاعر وقوله (وادياً) بدل من قوله (وهو) اي والحال ان اللفظ
المقابل في الشعر باللفظ المقابل في المثال وهو لفظ وادي (مذكور) في قول
الشاعر واللازم على المصنف ان يذكر في المثال ايضاً ما يقابله ولكنه تركه
في المثال ولم يقل ما رأيت عينا كعين زيد (لانه) اي لان المصنف كان
في مقام بيان الاختصار (وقوله في المثال المذكور) مفعول فيه لترك
وقوله (اولاً) مفعول فيه ايضاً لكن الاول مكاني والثاني زمانياً يعني

ان المصنف لما كان قائلاً في مقام الاختصار اراد ان يشير الى المقام في الوصفين
 فرجح ترك الموصوف في المثال في الذكر الاول (و) ترك (تمام البيت مع ما) اي
 مع اللفظ الذي (يليه) في الشعر ثانياً (و) تمام البيت الذي تركه (هو) قوله
 (مررت على وادي السباع ولا اري * كوادي السباع حين يظلم واديا * اقل به ركب
 اتوه نبتة * واخوف الاما في الله ساريا) ثم اراد لشارح قطبته باصل المثال
 الذي ذكره المصنف فقال (كان اصله) اي كان اصل هذا البيت (لا اري واديا
 اقل به ركب) فقوله لا اري اشارة الى متدأ الذي وقوله واديا مفعوله وقواه اقل
 اسم التفضيل وهو بالانصب صفة لواديا ره في اللزخ جار على واديا رقبته منعاق
 باقل والخير راجع الى الوادي وقوله ركب بالرفع فاعل اسم التفضيل وهو بالتسبيبة
 الى الركب الموجودين في الوادي مفضل وبالنسبة الى قوله (منهم) اي من الركب
 المذكورين حال كونهم واقعين (في وادي السباع) وهذا الاصل بعينه كاصل
 المثال السابق دقوله (فقدم) اشارة الى بيان المدلول عن هذا الاصل يعني اريد
 الاختصار بان قدم لفظ (وادي السباع) يعني الذي ذكره الا بقوله في وادي السباع
 فغير الى قوله كوادي السباع فصار الى قوله لا اري كوادي السباع (واستغني) اي
 فلما قدم استغني (عن ذكره ثانياً) اي بقوله في وادي السباع كما تقدم وجهه في تقديم
 لفظ كمين زيد في المثال السابق ثم سرع في بيان بعض لغته فقال (الركب) يعني
 بفتح الراء وسكون الكاف (اسم جماعة الركبان) يعني انه اسم جمع لاجمع (وهو)
 اي الركب في العرف (مخصوص براكبي الابل) وان كان في اللغة عاملاً لركبين
 على شيء مطلقاً كما ان الدابة شامل في اللغة لكل من يدب على الارض ثم حصص
 في العرف بذات انقواء الاربع (الثنية) وهو بفتح الشاء وبعدها همزة مكسورة
 وبعدها الهمزة ياء مشددة اصله تأنيف بسكون الهمزة وبعدها الياء المكسورة التي
 بعدها ياء مخروجة مصدر من ابى يؤي كعدى يعدى تعدية وهو مشتق (من ابى)
 يعني بفتح الهمزة وبالياء كاهي لغة في اماناله نحو جى بفك الادغام (او) من (اي)
 يعني بالادغام وهو جاز ايضا وقوله (كالتحية) خبر يعني ان لفظ التنية ثلاثية من
 ابى او اى على وزن التحية التي هي مصدر (من حي) بفك الادغام (اوحى) يعني
 بالادغام وفري بها في قوله تعالى ويحيي من حي عن بينة (وهو) اي معناه في اللغة
 (المكث والتأني وساريا) اي وقوله ساريا باراء والياء يعني انه اسم فاعل مشتق
 (من السرى وهو) اي معناه في اللغة (السير في الليل) ومنه قوله تعالى سبحان الذي
 اسرى بعده (فقوله اري) يعني المنفي بقوله لا اري فانه متكلم معلوم (اما) مستق
 (من روية الصر) بان كان بمعنى ابصرت متعدياً الى مفعول واحد (او) هو مشتق
 (من روية الثلب) بان كان من افعال التاوب بمعنى اعلم متعدياً الى مفعولين (فول)

(الاول) اى فعلى تقدير كونه من رؤية البصر (يكون واديا مفعوله وكوادى)
 اى ويكون كوادى (السباع حال منه) اى من المفعول الذى هو الوادى
 ويكون المعنى لا ارى واديا حال كونه مماثلا لكوادى السباع (وقدم عليه) اى على
 تقدير كونه حالا يقتضى ان تقول انه قدم على واديا لان هذا التقديم واجب
 لكون صاحبه انكرة (وعلى الثاني) اى وعلى تقدير كونه من رؤية القلب بكون
 (واديا مفعوله الاول) يكون (كوادى السباع مفعوله الثاني) وقال العصام
 وهناك احتمال ثالث ابلغ بحسب المدعى وهو جعل ارى مجهولا اى لا اظن ونفى
 الظن ابلغ من نفى الرؤية البصرية والعلمية انتهى واقول لعل السارح لم يلتفت
 الى هذا الاحتمال لكونه مقتضى لقراءة ارى بضم الهمزة وهو غير موافق للرؤية
 فانه لو وجدت الرؤية انبه عليها (وعلى التقديرين حين يظلم) اى يكون لفظ
 حين يظلم (طرف التشبيه المستفاد من الكاف) يعنى ان المراد من تشبيه
 الوادى المرتى بوادى السباع تشبيهه به وقت ظلامه حتى يكون مؤديا للظوف
 لا بالخوف انما يقع في وقت الظلام لافي النهار (ولو او) اى الواقعة (في ولا
 ارى اما اعتراضية) كذا قال الرضى وتبعه السارح (او) اى الواو الواقعة في
 ولا رى واو (حالية) وسبجى ترجيح الحلية (واقل) يعنى قوله اقل بالنصب
 صفة واديا والجار (اى الباء الجارة الواقعة) (في) قوله (به) متعلق باق (والجورور)
 اى والضمير الجورور (عائد الى واديا وركب) بالرفع (فاعل اقل) وهذا محل الاستشهاد
 (وجله اتوه) مرفوعة المحل على انها (صفة) اى للركب (ونبة) بالنصب على انه
 (تمييز عن نسبة اقل) اى انه تمييز عن نسبة واقعة من نسبة اقل (الى ركب) اى الى
 فاعله الذى هو ركب (او) اى اوله ظنبت (منصوب على المصدرية) اى على
 انه مفعول مطلق محاذى لان اصل المفعول المطلق هو قوله ايتانا لكونه بمعنى
 فعله الذى هو اتوه وقوله نية صفة لذلك لمصدر فاقمت الصفة مقام ذلك
 المفعول (فسره بقوله) (اى ايتانا نية) يعنى ان الركب الذئب يأتون اتوا ذلك
 الوادى بنوع ايتان وهو الايتان على طريق التاني (واخوف) وهو اسم تفضيل
 ايضا وهو بالنصب (عطف على اقل وهو) اى لكن هذا واقع على خلاف القياس
 كما مر من انه اذا كان بمعنى المفعول يكون على خلاف القياس فان الاخوف (بمعنى
 المفعول) اى زيادة مخوف (استند) اى استند لفظ اخوف (الى ضمير واديا) اى
 الى المستتر الزاجع الى الوادى (والمعنى) اى المعنى الحاصل للبيت بالنسبة الى
 موضع الاستشهاد اعنى الحاصل من كون اسم التفضيل صفة لواديا ومن كون
 الركب فاعلا له ومن تعلق الجار في به اقل (واديا) يعنى ولا ارى واديا (اقل به ركب
 منهم) اى من الركان (بوادى السباع واخوف منه) اى ولا ارى ايضا واديا

مخوفيته زائدة من مخوفية وادي السباع ثم شرع في اتمام اعراب البيت فقال (وما)
 يعني ان كلمة ما الواقعة (في) جملة (ما وفي الله مصدرية) اي مفيدة للمعنى المصدرية
 لا دخلت عليه من الفعل يعني يكون معنى وفي الله بعد دخولها وقاية الله (وساريا)
 اي ولفاء ساريا لتفسيره بقوله (اي راكبا ساريا) تفسير لعنائه وقوله (مفعول وفي)
 تفسير لاعرابه يعني لفظ ساريا حال كونه بمعنى الراكب السائر بقية الراكب مفعول
 قوله وفي (والمستثنى) اي المستفاد المصرح بقوله الاما وفي الله (مفرغ) يعني
 انه مستثنى من عموم الاوقات بقرينة كون السني مصدرا بما المصدرية التوقيفية
 ولما كان مستثنى من عموم الاوقات ركان عموم الاوقات محذوفا كان المستثنى مفرغا
 (اي واديا) وهذا تفسير له بعد التصرف بالنسبة الى المستثنى يعني يكون معنى
 مجموع البت لا اري واديا (اقل واخوف في كل وقت) وهذا اشارة الى ان المستثنى
 منه محذوف والى انه عموم الاوقات لتصديره لكل والى انه مفعول فيه لا خوف وقوله
 (الاي وقت وقاية الله ساريا) مستثنى وقال في العرب هذا التوجيه يعني كون
 المستثنى مفرغا عند الجمهور وقيل ما معنى اسم موصول كافي قوله تعالى وما بناها
 فيكون ما منصوب المحل على الاستثناء من الركب او من المستكن في اخوف وجملة
 وفي الله لا محل لها صلة ما والعائد الى الموصول محذوف اي وقاية الله تعالى وقيل
 ما مصدرية غير وقتية والمستثنى منقطع اي لكن وقاية الله ثبته (يقول مررت
 على وادم نسوب الى السباع لكثرةها فيه) وقوله (والحال اني لا اري) اشارة الى
 ان الواو في ولا اري حالية والى ان جملة لا اري مضارع متني حال من فاعل مررت
 وقوله (مثل وادي السباع) اشارة الى ان الكاف في كوادي بمعنى المنزل وفيه اشارة
 الى ان الشارح اختار كون جملة ولا اري حالية وما اختار ما قاله الرضي من انها
 اعتراضية وقوله (حين احاط به الظلام) اشارة الى معنى حين يظلم (واديا) وقوله
 (يكون توقف الركب به) اشارة الى ان توقف الركبان امر عادي حين وقوع
 الخوف فالقرينة تكون هي العادة وقوله (اقل من توقفهم وادي السباع) اشارة
 الى ان زيادة الاقلية ونقصانها بالنسبة الى توقفهم لا التوقف لازم من الخوف
 وقوله (ويكون ذلك الوادي) اشارة الى انه لما سئل الثاني على الزيادة في اقل
 واحرف انت الزيادة والمساواة فبقي المعنى ان ذلك الوادي اي الوادي الذي
 مررت به يكون (اخوف من وادي السباع) اي مما عدا هذا الوادي من الاودية
 الموصوفة بتلك الصفات (في كل وقت الا وقت وقاية الله سبحانه ركبا ساريا سارا
 بالليل فيه من الآفات والنخافات) اي مواضع الخوف ولما كان ما يبرره هذا المعنى
 طرفين احدهما جعل المفضل عليه الركبان كما هو المفهوم من العبارة التي هي
 اصله وثانيهما جعل وادي السباع كافي عبارة المصنف بعد تغير هذا الاصل

اراد ان يشير الى العاريتين المذكورتين فقال (ولو عبرت) ان لو اردت ان تسبر معنى
 البيت (بالعارة الاولى) اى بالعارة التى هى الاصل (لقلت) اى فى تفسيره بان تقول
 ان المراد به انه (ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه منه) اى من الركب الذى (يوادى
 السباع) فان الاقل صار صفة للوادي ومسندا الى الركب بالنسبة الى الوادى
 الذى ليس يعرئ بل الرؤية منفية بالنسبة اليه وضمير منه راجع الى الركب ايضا بالنسبة
 الى وادى السباع المرقى المثبت فيكون المفضل والمفضل عليه هو الركب لا الوادى
 (ولو عبرت بالعارة الثانية) اى بالعارة التى وقع فيها التصرف بـ تدوم وادى
 السباع كما هى عبارة المتن (لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه من وادى السباع)
 وهذا اللفظ الآخر هو ما به يحصل الفرق بين العاريتين حيث عبر في الاولى بلفظ
 وادى السباع وعبر ههنا بمن وادى السباع فانه لم يقدم كوادى السباع ههنا وجعله
 مفعولا او حالا لقوله لا ارى واستغنى به عن ذكر مند ما نيا جعل المفضل عليه
 هو الوادى الذى تقدم فادخلت من التفضية على وادى السباع وهذا آخر
 ما قصدنا تحشيتها من مباحث الاسم وتم بعناية الله تعالى وبعد هذا نشرع فى تحشية
 القسمين السابقين من الكلمة اعنى قسمي الفعل والحرف واسأل الله تعالى ان
 يعيننى بعد هذا ايضا بالعناية التى اعاننى بها بلطفه وكرمه فاقول ولم اراد
 الشارح ان يذكر مقدمة لما قاله المصنف من قوله الفعل قال (ولما قسم المصنف)
 وهو بخفيف السين واما التشديد فقير مستعمل فى كلمة قسم ماضيا (الكلمة)
 اى المذكورة فى صدر الكتاب حيث قسمها بعد التعريف (الى اقسامها الثلاثة)
 حيث قال وهى اسم وفعل وحرف (على وجه) اى تقسيما مذكورا على الطريق
 الذى (علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها) والمراد من دليل الانحصار
 قوله بعد التقسيم لانها اما ان تدل على معنى فى نفسه الح عم قال وقد علم بذلك
 حد كل واحد منها قوله (ولم يكنف) معطوف على قوله قسم يعنى ان اظهر
 من قوله وقد علم الح ان يكنفى بذكر تعريف كل من الثلاثة فى صدر الكتاب
 لكنه لم يكنف (بهذا القدر بل صدر مباحث الاسم تعريفه) حيث قال الاسم
 مادل على معنى الى آخره (فلما وصلت التوبة) اى بعد انعام مباحث الاسم
 وفراغها (الى مباحث الفعل سلك) اى المصنف فقوله سلك جواب لما فى
 ولما قسم (تلك الطريقة) وهى طريقة مباحث الاسم (وصدرها) اى وصدر
 ايضا مباحث الفعل (بتعريفه) اى بذكر تعريف الفعل (فقال) اى المصنف
 رحمه الله (الفعل مادل) وفسره الشارح بقوله (اى كلمة) اشارة الى ان ما وصوفه
 عبارة عن الكلمة وبقوله (دلت) الى ان تذكر دل باعتبار رجوع ضميره الى مطلقا

والافهم راجع الى الكلمة ونوطهر المعنى الذي هو عبارة عنه لنزيم بالثبته (على معنى)
متعلق بقوله دل وقوله (كائن) بالجذر لاشارة الى ارقوله (في نفسه) طرف مستقر
محور ومجلا على انه صفة لمعنى وقوله (اى في نفس مادل) اشارة الى ان الضمير
المجروح في تركيب المصنف راجع الى لفظ ما لا الى معناه كما هو الظاهر لفظا لكن
الراجح ان يرجع الى ما ويكون المعنى ان المعنى الاول في نفس الكلمة وقوله
(يعنى الكلمة) للاشارة الى ان المصنف وارجع الضمير الى ماقرينة ايراده
مذكرا لكن يريد بقوله في نفسه في نفس الكلمة ان يكون ما عبارة عنها والكار المأل
ان المعنى في نفس الكلمة اراد ان يذهب الى تفسير ذلك المأل فقال (والاراد كون
المعنى في نفس الكلمة دلالة لها) على معنى حاصل منسب للطرفية وهو دلالة
الكلمة (عليه) اى على معناه اى حال كون تلك الكلمة المفهومة منها (من
غير احتياج) اى غير محتاجة (الى ضم كلمة اخرى اليه) اى تلك الكلمة الدالة
كما حثا بت في دلالتها في الحرف كما سيجي * وانما لم ينتج الى الضم (لاستقلاله)
اى ليكون المعنى المذكور مستقلا (بالمفهومية) اى بكونه مفهوما من تلك الكلمة
فيكون اللفظ منسبا للطرف والمعنى منسبا للمطروف وكما ان المطروف
اذا استقر في مكانه لا يحتاج الى ضم مكان آخر اليه كذلك المعنى اذا كان في مفهومه
من تلك الكلمة غير محتاج الى الضم شيء ثم شرع في بيان توجيهه فيكون ههنا
بلا عدول عن طهر اللفظ فقال (ويمكن ارجاع ضمير في نفسه الى المعنى) ترجيحها
للقب وموافقة في التذكير كما هو الظاهر في اللفظ (وحينئذ) اى وحينئذ رجع
الضمير الى المعنى (يكون المراد بكون المعنى في نفسه مستقلا) اى كون ذلك
المعنى مستقلا (بالمفهومية) اى بكونه مفهوما من اللفظ (فرجع كون المعنى
في نفسه) كما هو التوجيه الثاني (وكونه) اى ومرجع كون المعنى (في نفس الكلمة)
كما هو التوجيه الاول يعنى يرجع مأل التوجيهين (الى امر واحد وهو) اى الامر
الواحد الذي رجع اليه (استقلاله بالمفهومية) اى كون المعنى مستقلا بالمفهومية
اما ان كان المراد بكون المعنى في نفس الكلمة مظهرا اذ لا معنى لكون المعنى
في نفس الكلمة الا ان يكون مفهوما منها مع قوله ان عن غيرها وهو معنى
دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها واما ان كان المراد بكون
المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فلانه لا معنى لكون المعنى حاصل في نفس
المعنى الا انه لا يحتاج في حصوله الى شيء آخر بل يكون آلة لملاحظة غيره حتى
يحتاج في حصوله الى نبي آخر حيث لا يمكن حصوله بدون حصوله كان الحرف
ثم السارح سارح من الارجاء ين رجع اذا حاع الى الكلمة وام رجع الوجه
الذي هو الظاهر بحسب اللفظ تريثا قد ورد كونه حيث لا يتج ٥ اى اى صرف

اراد ان ينبه على وجه الترجيح فقال (لكن المطابق) يعنى ان ارجاع الضمير الى المعنى وان كان مطابقا للمراد لكن التوجيه الذى يطابق (لما ذكره) المصنف (فى وجه الحصر) وهو قوله فى صدر الكتاب لانها امان تدل على معنى فى نفسها حيث اورد الضمير هناك بالتأنيث (ارجاع الضمير الى مادل كما لا يخفى) فتعين ارجاعه الى الكلمة اى فيكون الوجد المطابق لما ذكره ارجاعه الى مادل فى التعريفات الثلاثة ولما كان للفعل معان بعضها مستقل بالمفهومية كالاسم وبعضها غير مستقل بها كالحرف اراد ان ينبه على ان المراد بالمعنى ههنا هو المعنى المستقل بالمفهومية حتى لا يرد على التعريف نقض بالحرف فقال (اعلم ان الفعل) يعنى انه يخاف لاخويه لان الاسم مشتمل على معنى واحد مستقل والحرف مشتمل على معنى واحد غير مستقل والفعل ليس كذلك بل هو (مشتمل على ثلاثة معان احدها الحدث الذى هو معنى المصدر وثانيها الزمان ماضيا كان او حالا او مستقبلا) وثانيها النسبة الى فاعل ما (اى الى فاعل غير معين وبعد تمام دلالة الفعل يحتاج الى تعيينه بذكر لفظ آخر اعلم ان نسبة الفعل على نوعين احدهما نسبة الحدث الداخلى الذى هو مدلول الفعل وهذه نسبة الافعال التامة فاذا قلنا ضرب زيد نسبنا الضرب الذى هو مدلول ضرب الى زيد وثانيهما نسبة حدث خارج عن الفعل الى مرفوعه وهذه نسبة الافعال الناقصة لانا اذا قلنا كان زيد قائما فقد نسبت القيام الخارج عن كان الى زيد فان الحدث الداخلى فى كان لبس هو القيام بل الكون واذا عرفت هذا فان كان مراد السارح بقوله النسبة الى فاعل ما ادخال نسبة الافعال الناقصة وجهنا كلامه بتعميم النسبة بان نقول سواء كانت النسبة الى فاعل ما هى نسبة الحدث الذى هو مدلول الفعل او نسبة حدث خارج عنه وان كان مراده عدم الشمول بل التخصيص بنسبة الافعال التامة كما هو المتبادر من كلامه حيث قال الى فاعل ما قلنا ان نسبة الافعال الناقصة تعلم منه بطريق الدلالة بقى ههنا اشكال ينشأ مما قال به بعضهم ان المشهور فيما بينهم كاذك السارح انها ثلاثة لكن التحقيق ان الفعل مشتمل على اربعة معان ثلاثها ما ذكره ههنا ورابعها تقييد الحدث او النسبة بالزمان وهو ايضا معنى حرفي غير مستقل انتهى واجيب عنه بانه اعلم القوم انما يلتفتوا الى الرابع لاستلزام دلالة العقل على مجموع ما سواه والله اعلم (ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي) اى غير مستقل بالمفهومية (هو آلة لملاحظة طرفيها) اى طرفي النسبة يعنى ان المقصود بالذات هما الطرفان والنسبة حالة بينهما يلاحظ بها الطرفان ويعرف حالهما بان احدهما مسند والاخر مسند اليه واذا كانت النسبة المذكورة كذلك (فلا تستقل بالمفهومية) واذا لم يستقل

بالمفهومية (فالمراد بالمعنى في نفسه ليس تلك النسبة) فانه لو اريد به تلك النسبة
لزم الخلف وايضا ينتقض تعريف الفعل بالحرف ولما بطل ارادة المعنى الثالث بقى
صحة ارادة الاولين فاراد ابطال ارادة الثانى ايضا فقل (ولما وُصف ذلك المعنى)
اى المعنى المراد بدلالة الحكمة عليه (بالاقتران بالزمان) حيث قال على معنى
مقترن باحد الزمتة يعنى ان المفهوم من الوصف المزبور انه لا يريد بالمعنى المعنى
المطابق بل المعنى الموصوف بالاقتران والمعنى الموصوف بالاقتران ليس بمسقل
ولما خرجت الدلالة عن كونها مرادة بقيد في نفسه لم يبق الا الحدث والزمان فلما
خرج الزمان عن كونه مرادافيا للاقتران بالزمان (فمعين ان يكون المراد به) اى
بقوله على معنى في نفسه (الحدث) ولما انجز الكلام الى ارادة الحدث من المعانى
الثلاثة وكان الحدث جزءا من مجموع المعانى الثلاثة اورد عليه انه يلزم على هذا
ان يوجد مجاز في التعريف لانه اذا اريد من الكلمة الموضوعية للمعنى الثلاثة معنى
معين منها تكون دلالة تلك الكلمة على ذلك المعنى مجزا بذكر الكل وارادة الجزء
وايضا اذا اريد بالمعنى في قوله ما دل على معنى معناه المطابق مع ان التبادر عند
اطلاق المعنى فلا تصح ارادته لان معناه المطابق لى ليس بمسقل في نفسه لكونه
مركبا من المستقل ومن غير المستقل فالركب منهما يكون غير مستقل واذا اريد به
معناه التضمنى يلزم تخلف الفعل عما اريد في الاسم والحرف لان تعريفهما
ايضا ما دل على معنى فلا يجوز ارادة التضمنى منه فيهما لما يلزم من لزوم عدم
الاطراد بين الاقسام الثلاثة للكلمة واذا اريد معناه الاتزانى يلزم ككون
الحرف غير دال على معنى اصلا فلما كان بطلان ارادة الاخيرين ظاهرا تعرض
لبطلان الاول فقط فقال (فالمراد بالمعنى) اى في قوله على معنى (ليس معناه
المطابق) اى لى المراد به المعنى الدال على المعانى الثلاثة (بل) المراد بالمعنى
(اعم) اى سواء كان مطابقا او تضمنيا لتكون دلالة على المجموع وعلى جزء
منه حقيقة ولما اورد عليه ايضا بانه اذا كان موضوعا على المعنى الاعم عاد المحذور
ايضا حين اريد به الحدث فانه حيث يذكون من قبيل ذكر العام وارادة
الخاص استدرك السارح بقوله (لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمن) يعنى انه
لا يلزم منه المجاز لانه انما يلزم لو كان المراد بالمعنى الاعم هو المعنى الاعم مطلقا
لا بشرط شئ وليس كذلك بل المراد منه الاعم الذى اشترط تحققه في ضمن
التضمنى وقوله (فخرج بهذا القيد) تفريع لقوله في نفسه يعنى انه لما قيد المعنى
في تعريف الفعل بكونه في نفسه بمعنى انه مستقل بالمفهومية واريد بالمعنى معناه
الاعم المتحقق في ضمن التضمنى خرج (الحرف) عن تعريف الفعل (لانه) اى
لان الحرف (ليس مستقلا بالمفهومية) كما سيحى في بحثه لكن كان الاسم

داخل في التعريف لانه ايضا مستقل بالمفهومية ولذا قيد المعنى بقوله (مقترن)
 (وضعا) اي اقترانا وضعيا لا عقليا وسيجي فائدة زيادته (باحد الازمنة الثلاثة)
 وقوله (في الفهم من لفظه الدال عليه) للإشارة الى ان مفهومية احد الازمنة
 منفهم مع انفهام المعنى الموصوف بالاقتران من لفظ الفعل الدال الموضوع
 للدلالة على الحدث المقارن بذلك الزمان يعني ان مجموع اللفظ بهيئته ومادته
 دال على معنى اعم لكنه بشرط الدلالة بهيئته على الزمان المدين ومادته على
 ذلك الحدث المقارن (فهو) اي لفظ مقترن (صفة بعد صفة للمعنى) وهذا
 تفريع على كونه قيداً مخرجاً يعني اذا توارد القيدان المخرجان على ذات يكون
 كل منهما صفة له فالصفة الاولى للمعنى قوله في نفسه وهو قيد مخرج للحرف والصفة
 الثانية له قوله مقترن (يخرج به) اي بهذا القيد (الاسم عن حد الفعل) فان
 الاسم وان كان دالا على معنى موصوف بكونه في نفسه لكنه غير مقترن باحد
 الازمنة ثم اراد الشارح ان يذكر فائدة زيادة لفظ وضعا حيث غفل المصنف
 عنه فقال (وبقولنا) وهو معطوف على قوله وبه يعني انه خرج بقوله (وضعا يخرج
 اسماء الافعال) نحو ههنا ونزال (لان جميعها منقولة) يعني ان اسماء الافعال
 ليست دلالتها على احد الازمنة الثلاثة بحسب الوضع الاول لان مجموع تلك
 الاسماء من الاسماء المنقولة اما منقولة (عن المصادر او غيرها) اي او منقولة عن
 غير المصادر (كاسبق) في بحثها فهي وان دلت على الزمان لكن دلالتها عليه
 ليست في اصل معناها الموضوعية له بل دلالتها عليه بعد نقلها الى معنى آخر
 فقوله (ودخل) معطوف على متعلق بقولنا يعني ان قولنا وضعا كما خرج به اسماء
 الافعال التي من الاغيار دخل به (فيه) اي في حد الفعل (الافعال المتسلطة
 عن الزمان نحو عسى وكاد) وانما دخلت (لاقتران معناها) اي معنى الافعال
 المتسلطة عنه (به) اي باحد الازمنة (بحسب الوضع) وان انسلخت عنه في
 الاستعمال وقال الصمام وكذا الافعال المتسلطة عن الحدث تدخل به في
 حد الفعل لان الافعال الناقصة تامة في اصل الوضع منسلخات عن الحدث
 صرح به بعض المحققين في القوائد الغياثية انتهى يعني ان كلامنا من الافعال
 المتسلطة والناقصة موضوع على الحدث مع الزمان فيكونا حيثن داخلين
 في حد الفعل فيصدق عليهما انهما دالان على حدث مقارن باحد الازمنة
 فلا يضر طريان الانسلاخ عليهما في الاستعمال قوله (ويصدق) اشارة
 الى ما توهم من ان المضارع لما دل على الزمانين اعنى الحال والاستقبال توهم
 خروجه عن حد الفعل فاراد الشارح دفعه فقال ان تعريف الفعل يصدق

(على المضارع) لانه يصدق عليه (انه) اى المضارع (مقترن باحد الازمنة الثلاثة) لانه اقترن بالزمانين كجهالاته لما دل على الزمانين لم منه دلالة على احدهما (لوجود الاحد فى الاثنين) وهذا اشارة الى ان وضع المضارع لمعنى الحال والاستقبال من قبيل عموم المشترك يعنى انه وضع بالاشتراك على كل واحد منهما والجامع لهما هو الاثنان (ولانه) اى ويصدق على المضارع ايضا انه اقترن باحد الازمنة لان المضارع (مقترن بحسب كل وضع) اى باعتبار كل واحد من الرضعين حال كونه مستقبلا مع قطع النظر عن الوضع الاخر انه مقترن (بواحد) اى بواحد من الزمانين فانه من حيث كونه موضوعا للحال يدل عليه دون الاستقبال ومن حيث كونه موضوعا للاستقبال يدل عليه دون الحال (وان عرض) اى ولوعرض (الاشتراك) يعنى الاشتراك الذاتى (من تعدد الوضع) ثم شرع بعده بتحديدته فى بيان خواصه كما هي عادته فقال (ومن خواصه) (اى بعض خواص الفعل) (دخول قد) وانما كان دخول قد مختصا فى الفعل ولا يوجد فى غيره من اقسام الكلمة (لانها) اى لان كلمة قد (انما تستعمل) يعنى استعمالها مقصور على احد المقاصد الثلاثة اما (لتفريت الماضى) اى لقصد جعل الزمان الماضى قريبا (الى الحال) وهذا احد المقاصد الثلاثة (اولا قبل الفعل) اى لقصد اخبار قلته وهذا ثانيها (او لتحقيقه) اى اوله قصد اخبار تحقيق الفعل وثبانه وهذا ثالثها (وشيء من ذلك) اى وكل واحد من المقاصد الثلاثة (لا يتحقق الا فى ضمن الفعل) وما لا يتحقق الا فى الفعل بوجد فيه ولا يوجد فى غيره فدخول قد خاص بالفعل (و) (دخول) (السين وسوف) وانما كانا من خواص الفعل (لدلالة الاول) اى لدلالة السين (على الاستقبال القريب والثانى) اى ولدلالة سوف (على الاستقبال البعيد) وزمان الاستقبال فى كل منهما جزم من الموضوع له والاستقبال لا يوجد الا فى الفعل فهما لا يوجدان الا فى الفعل وقال العصام ان دلالة الاول على الاستقبال دلالة عليه مع التأكيد صرح به المحقق التفتازانى فى شرح التلخيص انتهى وقال شارح اللب ان فى قوله لدلالتهما على الاستقبال الذى لا يوجد الا فى الفعل نظر لانه ان اريدانه لا يمكن وجوده فممنوع وان اريدان وجودهما فى غيره ممكن لكن لا يدل فقسيم لكنه غير مفيد للمطالع الذى هو دعوى اختصاصهما اذ لا يلزم من عدم الدلالة فى غيره عدم وجدانهما فيه الا ترى الى قولك ضربى زيد اخذ امرادى قال فالصواب فيه وفى امثاله الاستدلال بالاستقراء انتهى وقال الرضى واما السين وسوف فسماهما سبويه حرفى التنفيس ومعناه تأخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التنفيس فى الحال يقال يقال نفست الخناق اذا وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين وقيل

ان السنين منقوص من سوف لدلالة تقليل الحرف على قرب الفعل انتهى
 (و) (دخول) (الجوازيم) بمعنى ومر خواصه دخول الجوازم عليه وانما خص
 دخولها عليه دون الاسم (لانها) اى الجوازم (وضعت اما نفي الفعل كـ ولمـ)
 فانهما وضعتا نفي الحدث الذى فى مدخولهما (او) اى او وضعت تلك الجوازم
 (اطلبه) اى اطلب الفعل (كلام الامر او) وضعت (لنهي عنه) اى عن الفعل
 (كلا التاهية) وهذا فيما عملت فى الفعل الواحد (او) وضعت تلك الجوازم (لتعليق
 الشئ) اى سواء كان ذلك المعلق فى ضمن الجملة الفعلية او فى ضمن الجملة الاسمية
 (بالفعل كادوات الشرط) سواء كانت حرفا مثل ان او اسما كـهما ومتى (وكل من
 هذه المعاني) اى من نفي الفعل وطله ونهيه عنه وتعليق الشئ به (لا يتصور
 الا فى الفعل) وزاد العصام فى التعليل بان العمل اماراة الاختصاص لان الشئ
 مالم يخص الشئ لم يعمل فيه واعترض عليه شارح اللب باننا لانعلم ان اختصاص
 العمل اعنى الجزم يستلزم اختصاص الدخول لم لا يجوز ان يختص عملها لانفسها
 الا ترى ان ما ولا يختصان بالفعل ولا يعملان فيه انتهى ويمكن ان يجاب من
 طرف العصام بان مراده من قوله مالم يخص الشئ لم يعمل فيه ان المزموم
 اخص واللازم اعم وكل شئ يعمل فهو مختص بدون العكس بمعنى وبعض
 ما خص لم يعمل وما ولا من هذا القبيل والله اعلم (ولحقق تاء التأنيث) ولما غير
 المصنف عبارته ههنا بذكر الحق اشار الشارح الى مراده بقوله (عطف)
 يعنى ان الحق بارفع معطوف (على) قوله (دخول قد) فانه اذا عطف على
 لفظ قد يلزم كـون الحق مدخولا للدخول فلامعنى له (وانما خص به)
 اى وانما اقتصر على الفعل (لحق تاء التأنيث) وامتااز الفعل به عن الاسم (لانها)
 اى لان تاء التأنيث (تدل) اى لا تدل الا (على تأنيث الفاعل) ولما لم يكن هذا
 التعليل كافيا لانتفاضة بالصفات ضم اليه قوله (ولا للحق) اى لا للحق النساء
 المذكورة ايضا (الا بما) اى باللفظ الذى (له فاعل) اى باللفظ الذى لا بدله
 من فاعل او نائبه وذلك هو الفعل لا غير (والصفات) اى الصفات التى لا بد لها
 من فاعل ايضا كاسم الفاعل والمفعول لا يكون نقضا علينا فان تلك الصفات
 (استغنت عنها) اى عن تاء التأنيث (بما) اى بسبب شئ (لحقها) ان لحق
 لتلك الصفات (من التاء المتحركة الدالة على تأنيثها) اى على تأنيث تلك الصفة
 (و) على (تأنيث فاعلها) اى فاعل تلك الصفات فان التاء المتحركة فى قائمة
 مثلا لما دلت على تأنيثها وعلى تأنيث فاعلها استغنت عن ذكر تاء تدل على
 التأنيث واذا كان كذلك (فلا جرم اخص) اى لحق تلك التاء (بالفعل)
 لان الفعل غير مستغن عنها وقوله (ساكنة) بالنصب (حال من تاء التأنيث)

لكونها واردة بالذكرة (و) قوله (احتراز) بالرفع عطف على قوله حال اى
هذا اللفظ حال واحراز (عن) التاء (الحركة لاختصاصها) اى الاختصاص
الحركة (بالاسم) كما عرفت (و) (لحوق) (نحو تاء فعلت) يعنى من خواصه
ايضا لحوق التأت التى شبهت بالتاء المضمومة التى فى المتكلم الماضى ثم فسر مراده
فقال (اراد) اى المصنف (ينحو) اى بقوله نحو (تاء فعالت الضمائر المتصلة
البارزة بالتحركة المرفوعة) وقوله (فتدخل) تفرع لهذا التعميم الحاصل من
كلمة نحو يعنى فحيث تدخل (فيه) اى فيما يختص بالحوق (تاء فعالت) اى التاء
المفتوحة الدالة على المخاطب والمكسورة الدالة على المخاطبة (ايضا) اى كما تدخل
تاء المتكلم وقوله (وذلك) شروع فى بيان وجه اختصاص المذكورات بالفعل
يعنى كون المذكورات مختصة بالفعل بابت لان (ضمير الفاعل لا يلحق الابدان) اى
الابدان الذى (له فاعل) فان تلك التأت ليست دالة على التأنيث كما كانت التاء
الساقطة فتعين لحوقها لبيان الفاعل فحيث يلزم وجود الفاعل فيما لحقته
(و الفاعل) انما يكون للفعل وفروعه) يعنى من الصفات التى هى فروع الفعل
فى العمل مثل اسم الفاعل والمفعول (وخط) بصيغة المجهول اى ولما كان رتبة
الفروع منقطة عن رتبة الاصل حط لذلك (فروعه) اى فروع الفعل (عنه) اى
عن ذلك الفعل (بمع) اى بسبب منع (احد نوعي الصبر) اى البارز والمستقر
فان الفعل لكونه اصلا جامع لهما ولو كانت الفروع جامعة للنوعين ايضا يلزم
تساوى الفرع للاصل فلزم منع احد النوعين (نحرزا) اى لقصد التحرز (عن)
لزوم تساوى الفرع مع الاصل (ولما كان هذا التعليل مستلزما لمنع احد النوعين
من غير تعيين ولم يكن مستلزما لمنع البارز اشار الى بيان وجه ترجيح البارز للمع
على المستكن فقال (وخص) اى امتاز (البارز بالمنع) عن المستكن (لان المستكن
اخف) لكونه غير مذكور لفظا (واخصر فهو) اى اذا كان المستكن اخف من
البارز واخصر منه فترجح المستكن بكونه شاملا (بالتعميم البق واجدر) من
البارز يعنى اختص البارز بالفعل وعم المستكن الفعل وفروعه ولما فرغ المصنف
من تعريف الفعل ومن بيان خواصه شرع فى بيان انواعه وتعرف بـ كل
نوع منها مع بيان مسئلة مخصوصة بهذا النوع فقال (الماضى مادل) قوله
(اى فعل دل) اشارة الى ان ما موصوفة وعبارة عن الفعل ومنزلة منزلة
الجنس وقوله (بحسب اصل الوضع) اشارة الى ان المراد بالدلالة ههنا هى
الدلالة الوضعية لا العقلية وقوله (فانه المتبادر من الدلالة) اشارة الى قرينة
حمل قوله دل على الدلالة الوضعية يعنى انما فسرنا الدلالة بهذا التفسير لان
المتبادر من اطلاق الدلالة هى الدلالة الوضعية وقوله (على زمان) متعلق بدل

وقوله (قبل زمانك) ظرف مستقر مجرور محلا على انه صفة للزمان يعنى على الزمان الذى يحصل قبل زمانك وفسر الزمان الثانى بقوله الحاضر الذى للإشارة الى ان المراد بقوله قبل زمانك يعنى ما كان مضافا الى المخاطب وهو قائل الكلمة هو الزمان (الحاضر الذى انت فيه) اى فى هذا الزمان عند تكلمك بالفعل الماضى وقوله (قبلية ذاتية) تفسير لكلمة قبل فان القبلية اما ذاتية كقبلية العلة على المعلوم او زمانية كقبلية الامس على اليوم فالمراد بقوله على زمان قبل زمانك هى القبلية الذاتية لكن لا مطلقا بل الذاتية التى (تكون) وتوجد (بين اجزاء الزمان) وانما فسر به للإشارة الى دفع ما قيل ان قبل ظرف زمان فيلزم ان يكون للزمان زمان لان معنى التقدم الزمانى ان يكون المتقدم فى زمان سابق والمتأخر فى زمان لاحق والكلام فى ذلك الزمان فيلزم التسلسل فاراد الشارح ان يدفع هذا السؤال بقوله تكون بين اجزاء الزمان يعنى ان المراد بتقدم الزمان على الزمان ههنا هو تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض (فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض) وان كان تقدما بالزمان لكنه ليس تقدم زمان آخر بل هذا التقدم (انما يكون بحسب الذات) ومن ثمة قال قبلية ذاتية (لا بحسب الزمان) فانه لو كان بحسب الزمان لزم المحذور المذكور فاذا لم يكن ذلك التقدم الحاصل بين اجزاء الزمان زمانيا (فلا يلزم) اى منه (ان يكون للزمان زمان) اعلم ان هذا الإشارة الى مسألة حكمية وتحقيقها ان الحكماء ذهبوا الى ان الزمان لا بداية له ولا نهاية له بدليل انه لو كان له بداية يلزم وجود قبل فى ابتداءه وذلك قبل زمان ايضا فيلزم التسلسل فاجيب بانه انما يلزم التسلسل لو كان ذلك التقدم زمانيا يحتاج الى زمان بل زمان ذلك الزمان هو نفس ذلك الزمان فالتقدم عارض آخر للزمان بالذات ولغيره بواسطتهما لان التقدم والتأخر ناشئان من ذواتهما فان ماهية الزمان هو المحدد اعنى عدم الاستقرار فاذا فرض فيها اجزاء عارضة لها يكون التقدم والتأخر لذاتها هذا ثم اعلم ان المراد ههنا بالتقدم بالذات ان يكون منسأ الذات لا التقدم بالطبع فانه يعنى آخر فان المتقدم بالطبع يجمع فيه التقدم مع التأخر وههنا ليس كذلك فان الامس لا يجامع اليوم كذا فى بعض الحواشى وفيه مباحث آخر والوجه فى تركها ما قال العصام ولتحقيقه علم آخر ولغهمه مخاطب آخر ثم شرع فى بيان فوائده فبود التعريف فقال (فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال) اى من المضارع وغيره فانه يصدق على كل منهما انه فعل دل فكان هذا القول بمنزلة الجنس (وقوله قبل زمانك بخرج ما عداه) فان ما عدا الماضى اما دل على الحال واما على المستقبل فلا يصدق قوله قبل زمانك على واحد منهما فان الحل هو زمانك والمستقبل هو زمان بعد زمانك ولما توهم ان تقاض التعريف

منعاً بأنه يصدق على لفظ الامر فانه دل على زمان قبل زمانك مع انه لا يصدق عليه المعرف لكونه اسماً اجاب عنه بقوله (والمراد بما الوسولة) يعنى ما في قوله مادل (الفعل) كما فسره الشارح بقوله اى فعل واذا كان المراد بالموصول فعلاً (فلا ينتقض منع الحد) اى حد الفعل (بمثل امر) اى من الاسماء التى وضعت على الزمان الماضى فانه لما قال فعل خرج عنه ثم اراد دفع توهم آخر بالانتقاض بالمنع في قوله لم يضرب فانه مضارع مع انه يصدق عليه انه فعل دل على مان قبل زمانك وبالجمع بالماضى الذى وقع شرطاً وجزءاً فانهما ماضيان يعنى يصدق عليهما الحدود مع انه لا يصدق عليهما الحد فانهما يدلان على المستقبل لاعلى زمان قبل زمانك فاجاب عنهما بقوله (والمراد بالدلالة ما هو بحسب الوضع) يعنى المراد بالدلالة التى في ضمن دل هى الدلالة التى بحسب الوضع فاذا اراد بها هذا المعنى (فلا ينتقض منه) اى منع الحد (لم يضرب) فانه ليس موضوعاً باصل الوضع للماضى بل معنى الماضى عرض عليه فلا يصدق عليه انه على زمان قبل زمانك بحسب كونه موضوعاً له بل وضعه للمستقبل او الحال ودلالته على الماضى بحسب الاسم ال (وجسه) اى وكذا لا ينتقض جمع الحد بان لم يكن جاءها الافراد (بان ضربت) فيما وقع في حيز السطر (ضربت) اى فيما وقع في حيز الجزاء فانهما موضوعان للماضى عرض لهما الاستدلال بسبب وقوعهما في حيز السطر والجزاء ثم شرع المصنف في الاشارة ببعض خواصه المتناز بهما عن اخواته من الافعال لان اخواته معرفة بعد الفراغ من حده فقال (منى على الفتح) و اراد الشارح بيان اعراب لفظ المنى فقال (خبر مبتدأ محذوف اى هو يعنى) اى يرجع الضمير (الماضى) وهو بالنصب مفعول يعنى (منى على الفتح لفظاً نحو ضرب) يعنى اذا كان آخره حرفاً صحيحاً (او) هو منى على الفتح (تقدراً نحو رمى) يعنى اذا كان آخره حرف علة ثم شرع الشارح في بيان وجه كونه منبياً على الحركة فقال (واما البناء على الحركة) ثم انه ترك التعرض لوجه نفس البناء لظهوره فان وجهه ان الاصل في الفعل البناء لفقد المعانى الموجبة للاعراب في الفعل بخلاف الاسم فان المعانى الموجبة للاعراب معقورة عليه وهى القاعلية والمفعولية والاضافة ولاشئ منها موجود في الفعل واذا كان الاصل فيه البناء ولا مقتضى للعدول عنه وهى المشابهة كما في المضارع ابنى الماضى على الاصل فلذا ادار الكلام بين كونه منبياً على الحركة وبين كونه منبياً على السكون فقال واما وجه كون الماضى منبياً على الحركة اى التى خير الاصل في المنى (دون السكون الذى هو الاصل) اى ترك ما هو الاصل (في المنى فلما شبهته) اى مشابهة الماضى (المضارع) الذى هو متحرك لكونه معرباً في (وقوعه)

أى وقوع الماضى موقعا الاسم نحو زيد ضرب فى موضع زيد مسبب (وب) فان ضرب
 ههنا وقع فيما يجوز وقوع المضارع فيه وهذا الموقع من مواقع الاسم (و) قوله (شرطا
 وجزاء) بالنصب معطوف على قوله موقع الاسم يعنى ان الماضى مشابه للمضارع ايضا
 فى وقوع الماضى شرطا وجزاء كارتفع المضارع (تقول) أى يجوز ان تقول
 (ان ضربتني ضرتك فى موضع ان تضربني اضربك واما الفتح) أى واما وجه
 كونه مبنيا على الفتح بعد اختيار الحركة على السكون (فدكونه) أى فلكون الفتح
 (اخف الحركات) ولما كان كونه مبنيا على الفتح مسروبا ينسرب لا شىء اعنى
 بشرط عدى قال (مع غير الضمير المرفوع المحرك) (فانه) أى فان الماضى
 (مبنى على السكون معناه) مع الضمير المذكور نحو ضربت (وهو الجمع المؤنث الغائب
 الـ ضربت) او متنبها الى نفس المتكلم مع الغير يعنى طرفى الصبيح التمنى معلوما
 ومجهولا وهى ضربت وضربت وضربت وضربت وضربت وضربت وضربت
 وضربت فان الضمير المتصل بكل منها ضمير مرفوع متحرك بخلاف ضربت وضربت
 وضربت وفوله (كراهد) بالنصب معقول له لقوله فانه مبنى على السكون يعنى انه
 المنبى على السكون لالكون السكون اصلا مودولا يمنع منه مانع فزال المانع
 ههنا فاعاد الاصل بل بناؤه على السكون لمرجح آخر وهو كراهد (اجتماع اربع
 حركات متواليات فى) أى حاصلة من اللفظين اللذين (هو) أى احدهما مع الآخر
 (كالكلمة الواحدة) يعنى اجتماع اربع حركات ليس بكريه اذا كان موضعهما
 ظنين ليس اتصال احدهما بالآخرى شديدا بحيث تجعل كالكلمة الواحدة بل
 هو كربه فى الموضع الذى حصل اجتماعها من الكلمتين اللتين كان اتصال
 احدهما بالآخرى شديدا بحيث تجعل احدهما مع الآخرى كالكلمة الواحدة
 وانما جعل ههنا كذلك (لئلا اتصال الفاعل فعلة) يعنى انه لما كانت تلك
 الضمير فاعلا كان اتصالها بالفعل شديدا لكونها ماعلا متصلا بفعله اسدا اتصال
 لكونه مدولا للفاعل دلالة الترابية كما عرفت (وانما قيد) أى المصنف (الضمير
 المرفوع بالمحرك احترازا) أى لقصد الاحتراز (عن مثل ضربت فانه) أى فان فعل
 ضربا يعنى الفعل الماضى الذى هو ضرب (ايضا) أى كقوله (مبنى على الفتح)
 لكون الضمير المرفوع غير متحرك فيه وقوله (و) (مع غير) (الواو) معطوف على
 قوله الضمير فاشار السارح اليه بتوسط لفظ مع غير بينه وبين العاطف يعنى ان كون
 آخر الماضى مبنيا على الفتح مشروط بشرطين احدهما ان لا يكون مصاحبا
 للضمير المذكور والثانى ان لا يكون مصاحبا لواو الجمع المذكور (فانه) أى لان الآخر
 (بضم) أى يجعل مضموما (معها) أى مع كلمة الواو وقوله (لجئنا) بيان لوجه
 ترجيح الضم على الفتح يعنى ان آخر الماضى فيما كان مبنيا على الضم اذا كان
 مع واو الجمع ليكون الواو من جنس الضمة من الحركات (لفظا) يعنى انه يظن لفظ

(كضر بوا) يعني اذا كان الحرف الاخير صحيحا (او تغدبرا) او يضم تغدبرا
يعني انه كان مضموما في الاصل ثم عرض له الاعلال فصار مائة مائة نوحا (كرموا)
يقع الميم يعني اذا كان الحرف الاخير حرف علة فان اصل رموا رموا وما قبل الواو
منى على الضم ايضا لكن لم يبق ذلك في اللفظ وفي بعض الحواشي ان هذه العبارة
من الشارح موافقة لعبارة الرضي وغيره من كتب النحو الطاهر ان المراد يبنى على
الضم لقصد محاسبة الحرف لما صرح به في المهل وغيره انتهى ولما فرغ من
بيان خواص الماضي وتعيينه شرع في بيان حد المضارع وخواصه فقال
(المضارع ما شاءه) يفتح الهيرة على صيغة المعلوم وقوله (اى فعل) تفسير لما
وصير (الله) راجع اليه وقوله (الاسم) بالصب مفعوله وقوله (باحد حروف
نابت) طرف مستقر منصوب محلا على انه حال من فاعل اشبهه كما فسره بقوله
(اى حال كونه) اى كون ذلك الفعل (ملتبسا باحد حروف نابت) وفيه اشارة
الى ان البناء للملابسة ويحتمل ان يكون الظرف لغويا بان يكون البناء متعلقا بـ (الله)
والبناء حينئذ تكون للسببية كما قدم زيني زاده في معرب الكافية وقوله (فى اوائله)
حال من الحروف او صفة له بمعنى حال كون تلك الحروف فى اوائل المضارع
(يعنى) اى المصنف بحروف نابت (الحروف التى جمعتها كلمة نابت) وانما عدل
المصنف عن تركيب اين لان فيه تفريقا بين حرفي التكلم وتة بما حرف الخطا
على حرف العمية وهو خلاف الترتيب اذ العائت متوسط والمخاطب منتهى الكلام
بخلاف هذا كذا فى بعض الحواشي واعلم ان ترتيب صيغ الفعل فى علم الصرف
مخالف لترتيبها فى علم النحو فان ترتيبها فى الصرف من الف ت الى المتكلم فيكون
المخاطب متوسطا وفى النحو من المتكلم الى المخاطب فيكون الغائب متوسطا
وايضا الكلام التى جمعت تلك الحروف ثلاث ائين ونابت ونأتى فالابتداء فى الاول
متكلم وحده ثم المخاطب ثم الغائب ثم المتكلم مع الغير ولا موافقة لاحد من الترتيبين
والكلمة الثانية من المتكلمين ثم الغائب ثم المخاطب وفى هذا موافقة لترتيب الله
فى الجملة ولذا اختارها المصنف والله اعلم ثم اورد الشارح قوله (وهذه المشاهدة
انما يكون) للاشارة الى ان اللام فى قوله (اوقعه) متعلق بفعل محذوف وقال
صاحب العرب ان اللام فيه متعلق بقوله اشبهه ثم قال ان تغدبرا متعلق بكلف انتهى
واقول لعل ارتكاب الشارح هذا التكلف لبيان ان المصنف فى صدد بيان وجوه
المسابهة بين المضارع والاسم وهذا انما يكون بتغيير الكلام الى ما ترى وفسر
الضمير المجرور بقوله (اى اوقع ذلك الفعل) للاشارة الى ان الضمير راجع الى
الفعل المضارع والى انه مضاف الى فاعله وقوله (مشتركا) مفعوله يعنى ان تلك
المشاهدة لكون الف ل المذكور من الافعال التى تسترك بين المعنيين يعنى (بين

زما في الحال والاستقبال) وقوله (على الصحيح) إشارة الى ان في استعمال المضارع
 في الزمانين قولين احدهما انه حقيقة فيهما يعني انه من الالفاظ المشتركة والثاني
 انه حقيقة في الحال ومحاذ في الاستقبال فالصحيح منهما هو الاول وهو انه مشترك
 (كوقوع الاسم مشتركين المعاني المتعددة كالعين) اي كلفظ العين فانه اسم
 وقع مشتركين الذهب والسمسم وغيرهما (وتخصيصه) وهو (بالجر عطف على
 قوله لوقوعه) وقوله (اي تلك المشابهة) الخ لبيان الاهتمام في تفسير مراد المصنف
 كما قلنا يعني ان المضارع مشابه للاسم وتلك المشابهة : انما تكون) اي لا تكون
 ثابتة الا (لوقوع الفعل) مشتركا (وتخصيصه) اي ولكونه مخصوصا (بواحد
 من زما في الحال والاستقبال) بعد كونه موضوعا ههنا او مشتركا بينهما بحسب الوضع
 وانما اتى الشارح به ليحصل صلة قوله وتخصيصه لان التخصيص انما يتعدى
 باحد الزمانين وقوله (يسمى الاستقبال) تفسير لقوله بواحد يعني ان المراد
 بالواحد الذي يخصص افعلا به ههنا هو معنى الاستقبال وقوله (بالسين) متعلق
 ايضا بقوله وتخصيصه والباء سببية يعني ان تخصيص المضارع بالاستقبال
 بسبب دخول السين عليه وقوله (فانه للاستقبال القريب) بيان لوحده كون
 السين سببا للتخصيص وهو كون السين موضوعا للاستقبال القريب (وسوف)
 اي وتخصيصه بالاستقبال بسبب دخول سوف عليه (فانه) اي فان لفظ
 سوف (للاستقبال بعيد كما مر) في بيان الخواص وقوله (كان الاسم يخصص
 باحد معانيه بواسطة القرائن) تقرير للمشابهة بينهما فان شرطها ان تصاف
 كل من الطرفين بوجه السمة ولما عرف ان تصاف المضارع من مبنى المصنف
 اكل الشارح بيان ان تصاف الاسم ايضا فانه اذا قلنا طلعت العين يكون العين
 مختصا بالشمس التي هي احد معانيه بقربة ذكر طلعت ان المصنف لما عدل عن
 تعريفه المشهور وهو ما وضع للحال والاستقبال او بما في اوله حرف من حروف
 اتين اراد الشارح ان يبين وجه عدوله فقال (واء اعرف) اي المصنف
 (المضارع بمشابهة الاسم) حيث قال ما اسبه ليكون التعريف مطابقا للفظ
 المضارع (لانه) اي لان هذا الفعل (لم يسم مضارعا الا لهذا المعنى) اي لكونه مشابها
 (اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة) وقوله (مستقمة) بالتصحيح حال من
 المضارعة وفيه إشارة الى ان كونه بمعنى المشابهة منقول عن معنى آخر وهو كونهما
 مستقيمة (من الضرع) وقوله (كان كالا لشبهين) إشارة الى ان اطلاق المشابهة
 على المضارعة من قبل تسمية اسم السمة به المشبه فان الشبهين المشابهين شهما
 بالاخوين الذي (ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا) ثم شرع
 المصنف في بيان تعيين كل واحد من الحروف الاربعة بصيغة مخصوصة فقال

(فالههمزة) وقوله (من تلك الحروف) اما صفة احوال يعنى المراد بها الههمزة
الكاشفة من تلك الحروف (الاربعة) يعنى حروف بايت قاله في قوله فالههمزة
تقص له والههمزة بالرفع مبتدأ وقوله (للتكلم) ظرف مستقر خبره وقوله (مفردا)
بالنصب على انه حال من المتكلم يعنى ان الههمزة معبودة النفس المتكلم حال كونه
مفردا (مذكرا) اى سواء (كان) ذلك المفردا المتكلم مذكرا (او مؤنثا) مواضرب
ولا يخفى ان المصنف غير ترتيب اذكره في الاحمال الدالة على ايت - حيث
قدمه اوزن وقد علم هذه الههمزة للاشارة الى ان الريب الالف واللام الالف
هو تقدم الههمزة لان الابتداء فيه من التكلم المفرد مع التكلم مع العبر كاشرا
اليه ولما قال (واما الهمزة) (اى للتكلم المفرد) الذى سبق مع تعميمه
المذكر والمؤنث لكن لانه اذا كان وحده سواء كان كلهم مذكرا او كلهم مؤنثا
او مختلطا بل (اذا كان) اى ذلك المفرد (مع غيره) (واحد اكان) اى سواء كان
(ذلك الغير) واحدا فيكونان اثنين (او اكثر) فيكون جمعا (مثل نضرب)
فان لفظ نضرب منسبك بين كون المتكلم اثنين وبين كونه جمعا فلم توصع
لذكره ومؤنثه ولانشاء وجهه صيغة تخرج حصة لتؤلف القرية في التكلم حال
السامع ان كان من هذا التكلم يعنى بالضرورة افراده وذكيره بالغاية وان كان
سا معا من وراء الخطاب يحصل له ايضا علم ضرورى من ربه صوته وخطبته
ومن صوت الواحد وضده فاما ان كانوا الصيغة بين كما هو مفسر في كتب
الصرف وقوله (وكاذا) اى وجه ترجيح الههمزة للمفرد والاولى للتكلم يعنى
طس ان الههمزة في اضرب والثرن في نصرب (ما خوذان) اى الههمزة ما خوذة
(من) همزة (اماو) الثون ما خوذة من نون (نحن) (والثاء للمخاطب)
(واحد اكان) اى سواء كان ذلك المخاطب واحدا (او منى او مجموعا مذكرا)
اى سواء كان ذلك المنى والمجموع مذكرا اى سواء (كان) كل من الواحد
والثنى والمجموع مذكرا نحو نضرب ونضربان ونضربون (او مؤنثا) نحو
نضربين ونضربان ونضربن وقوله (والثا) عطف على قوله للمخاطب
اى التاء معبنة للثا ايضا وقوله (الواحد) صفته المؤنث ولما علم وحدته من
صيقته ومن ذكره في مقالة قوله (والمؤنثين) تركه المصنف ولما كان قوله
(غيبه) بالنصب حالا وشرط الحال ان تكون مبنية للهيمزة اراد ان يفهمه
الشارح على وجه يجوز وقوعه حالا فقال (اى حال كون الثوب والمؤنثين
غائبات) وهذا تفسيره تأويله مستقاه وقوله (او ذوى غيبه) تفسير على وجه يحمل
عليه نحو نضرب ونضربان (والاى للعائب وغيرهما) وقوله (اى غير القسمين)

تفسير لضمير غير ههنا اي المراد بغيرهما غير القسمين (المذكورين) وقوله (وهما)
تفسير للقسمين يعني المراد بالقسمين احدهما (واحد المؤنث والغائبة) الآخر (معداه)
ففي اليساء من صغ انما ثبت اربع صغ لان الغائب ثلاثة والغائبة ثلاث فالمجموع
ست صغ ولما تعين القسمان منهما لثلاثة بقي اربعة اقسام وهي الغائب المفرد
وتثنيته وجعه وجمع المؤنث الغائبة نحو يضرب ويضربان ويضربون ويضرن
(فقوله غيرهما اي غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغائب) وانما حاز
كونه بدلا (لانه) اي لان فقط غير (وار لم يضرب بالاضافة) اي لم يضرب بسبب
اضافته الى ضمير (معرفة لكنته) اي انك الساراه (خرجت بها) اي بالاضافة
(عن التكرار الصرفة) واذا خرجت كلمة الضمير عن التكرار الصرفة (فهو)
اي لفظ غير (في قوة التكرار الموصوفة) وانما اورده السارح ههنا وجوز كونه
بدلا واشار بذلك الى الرد على من قال انها صفة الغائب بانه لا يجوز ان يكون صفة له
لان غير لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة فلا يصح صفة للمعرفة ثم اورد عليه بانه
لا يجوز ان يكون بدلا منه ايضا لان التكرار اذا كانت بدلا من المعرفة فالاعت واحد
مثل بالناسبة ناصبة كاذبة فاحاب عنه بقوله لانه الخ يعني انه انما يحتاج الى التوصيف
اذا كانت التكرار نكرة صرفة كافي في الصفة واما اذا كانت نكرة مخصصة وحدها
فلا يحتاج الى التوصيف وقوله (او بالتص) اشارة الى احتمال اعراب آخر
على تقدير نصبه وهواته (حال) من الغائب ثم رحمه فقال (ر هو الاولى) اي
ان الاولى من الاعرابين هو كونه حالالا كونه بدلا وقوله (لموافقة الساق) بيان
وجه انحصار الاولوية في كونه حالالا يعني ان كونه اولى لحصول الموافقة والماسبة
للسابق وهو قوله غيبة فانه كما عرفت لا يكون حالا ولا يجوز كونه بدلا وفيه اشارة
الى تمام الرد المذكور يعني وجه اولوية كونه حالالا ليس بصفة كونه بدلا كما توهم
بل وجه آخر ثم شرع في مدح حروف المضارعة في (وحروف المضارعة)
اي الحروف التي تحصل بها المضارعة والمشاكلة بينه وبين الاسم (مضمومة
في الرباعي) ولما كان المتبادر من لعل الرباعي هو الرباعي المجرد اراد السارح
ان يفسره على وجه براد به معناه الاعم فقال (اي في) اي في المضارع الذي
(كان ماضية) مبنيا (على اربعة احرف اصلية) اي سواء كانت تلك الاربعة
مجردة عن الزوائد (كبد حرح اولا) اي اولست جمع الاربعة اصلية بل كان
احدها زائدا وذلك في الثلاثي المزد فيه (كيجرح و) كدائبة تل ومنها الانواب
الستة التي اطلقت بالرباعي المجرد (مفتوحة) اي حروف المضارعة مفتوحة
(فيما سواه) (اي في) اي في المضارع الذي (سوى ما) اي هو غير المضارع الذي
(ما عدا) يكون مبنيا (على اربعة احرف) بل كان ماضية على خمسة احرف

(مثل بحد حرج) على ستة احرف مثل (يستخرج ونحوهما) اى نحو بحد حرج
ويستخرج وهو ما كان ماضيه على ثلاثة احرف منسل ينصرف ويضرب اما وجه
كونها مضومة في الرباعى فلانه لما فتح اول الماضى يذنى ان يحذف المضارع كان
التباين والتعابير بينهما واما وجه اختصاص الضم بالرباعى فلان الثلاثى لما كان
كثير الاستعمال استندت كثرة ان يخفف بالفتحة واما غيره من الخماسى
والسداسى فلانه لما كان كثير الحروف حصلت فيهما الثقل المستندة للتخفيف
ايضا كذا في بعض الحواشى (ولا يعرب من الفعل غيره) (اى غير المضارع)
واعلم يعرب غير المضارع (اعدم علة الاعراب) وهى المشابهة اقامة الاسم
(فيه) اى في ذلك العبر ولما توجه على عبارة المس انه لم يجر تعلق قوله اذالم يتصل به
بقوله لا يعرب اراد السارح ان يهدد مقدمة يدفع بها ذلك الاتجاه فقال (ولما كان
هذا الكلام) الخ واما الاتجاه فهو انه اذا تعلق قوله اذالم يتصل به بقوله لا يعرب
يكون حاصله ان غير المضارع من الافعال لا يعرب بشرط عدم اتصال
نون التأكيده واما اذا اتصلت به يكون معربا ولا يخفى بطلان هذا المعنى لان المراد
اى غيره لا يعرب اصلا سواء اتصل به النون او لم يتصل فلزم صرف عبارته
الى وجه يوافق المراد وهو انه لم يتعلق بنطوق الكلام كاتوهم بل هو متعلق
بفهمه فانه لما كان قوله لا يعرب من الفعل غيره (في قوة قوله) واما يعرب المضارع
بقوله (صح) جواب ما اى لما كان في هذه القوة صح (ان يتعلق به) اى بقولنا لا يعرب
(قوله) (اذالم يتصل به نون) فانه لما نى اعراب غير المضارع اتفهم منه اثبات اعراب
المضارع فانه يكون من قبيل قولنا ما جاءنى غير زيد فانه يقتضى انحصار المجبة
في زيد يبنى ان اعراب المضارع بشرط ان لا يتصل بذلك المضارع نون
(ما ليد) (ثبته كانت) اى تلك النون نحو يضربن بفتح النون المشددة
(اوحدة نحو يضربن) بسكونها وقال العصام وفي توجيه الشرح بما صاحب
الواقفة نظر فان قوله ولا يعرب من الفعل غيره في قوة انما يعرب المضارع بمعنى
ما يعرب المضارع لدخول انما عليه فيكون اتصال الطرف به تقييدا لحصر
الاعراب فيه فبقيت الشبهة بحالها وانما تدفع الشبهة اذا كان هذا القول
تقييدا لحصر اعرابه في وقت عدم الاتصال وليس كذلك حتى تدفع الشبهة
ثم قال فالحق ان قوله اذالم يتصل متعلق بمعنى المغايرة وقيد لها اى يعرب مغايرة
في وقت عدم الاتصال فالتقييد يكون لتعميم الغير بحيث يشمل المضارع المتصل به
احد النونين انتهى ملخصا واقول ان هذا التوجيه مع ما فيه متعقب المعنى
غير موافق لما هو المتبادر من مراد المصنف فانه في صدر بيان حال المضارع
لا في صدر بيان غيره والله اعلم بالصواب (ولانون جمع المؤنث) اى وانما يعرب

المتعارف اذ لم يتصل به نون جمع المؤنث نحو بضربن وانما لم يعرب باتصال
 تينك النونين (لانه اذا اتصل به) اى بالمضارع (احدهما) اى نون التأكيـ
 د او نون جمع المؤنث (يكون) ذلك المضارع (مسيا) وانما يقتضى اتصال احدهما
 كونه مبيدا (لان نون التأكيـد لسدة اتصاله) اى لكون اتصاله بالفعل اتصـالا
 شديدا تكون النون المذكورة (بمـزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب) يعنى اذا كان
 بمـزلة جزء الكلمة يمتنع دخول الاعراب عليه فانه لو دخل اى ما دخل الاعراب
 (قبلها) اى قبل النون او يدخل على النون فان دخل قبلها (يلزم دخوله)
 اى دخول الاعراب (فى وسط الكلمة) لكون النون المذكورة بمـزلة آخر الكلمة
 (ولو دخل) اى الاعراب (عليها) اى على النون (لزم دخوله) اى دخول
 الاعراب (على كلمة اخرى حقيقة) فان محل الاعراب هو نفس المضارع
 واما النون وان كانت بمـزلة الكلمة لكنها كلمة اخرى فى الحقيقة ولم امتنع دخوله
 على كل تقدير امتنع كون المضارع معربا وقوله (ولان) الخ لعدم كونه معربا
 مع نون جمع المؤنث لان (نون جمع المؤنث فى المضارع يقتضى ان يكون ما قبلها
 ساكنا) وانما يقتضى ذلك (لمساها تها) اى لمساها بـه نون جمع المؤنث الداخـله
 فى المضارع (نون جمع المؤنث) الداخلة (فى الماضى) يعنى فى كونها لجمع المؤنث
 ولما اقتضت سكون ما قبلها (فلا يقبل) اى المضارع الذى اتصل به نون جمع
 المؤنث (الاعراب) ولمـا ثبت كون المضارع معربا وقد كانت انواع الاعراب
 مختلفة شرع فى بيان تعيينه فقال (واعرابه) اى اعراب المضارع انواع ثلاثة
 احدهم (رفع و) ثانيها (نصب) (يشارك) اى يشارك المضارع (لاسم فيهما)
 اى فى كون كل منهما مرفوعا ومنصوبا (وجزم) اى وثالث الانواع جزم (بمـخص)
 اى يكون الجزم مـختصا (به) اى بالمضارع (كالمـر) اى كالـجر مـختصا (بالاسـم)
 حيث قال فى صدر الكتاب ومن خواصه الجر كما قال ههنا ومن خواصه دخول
 الجوازم وقال العصام ان قوله واعرابه رفع لايـمعنى الرفع الذى هو علم الفاعلية
 بل يعنى ضمة او نون وان اقتضاء العامل لايـمعنى ما به يقوم المعنى المقضى للاعراب
 بل يعنى ما اوجب كون آخر الكلمة على هيئة مخصوصة فان اعراب الفعل
 ليس لمعنى وكذا قوله ونصب وجزم يعنى به بمعنى السكون او حذف نونه
 او حذف حرف اقتضاء العامل انتهى ثم شرع المصنف فى بيان انواع المضارع
 بحسب الاعراب اللفظى والتقديرى كما بينهما فى الاسم فقال (ما الصحيح) (منه)
 اى من المضارع ولمـا كان فى تعريف الفعل الصحيح فرق بين الصـرفيين بين الـهاء
 وهو انه فى اصطلاح الصـرفيين ما سلم جميع حروفه من حروف العلة وعند التـحـة
 ما سلم آخره من حروف العلة فيسمى له قص فوط اشارة الشارح بقوله (وهو)

اى الصحيح (عند النحاة) لا عند المصريين (ما) اى لفظ لم تكن حروفه الاسمية
 حرفي عليه) سواء كان لاسمه او عينه او كلامه سا حروف علة وعلته واد ويسر
 صحيحان عند النحاة وغير صحيحين عند المصريين وانهما اقال حروفه
 الاحدية ولم يقل لاسمه لانه لا يضاف الاصل للاحسين لدوله فالحكيم متدا وخرجه
 الا تى قوله بالضم (مجرد) بالرفع صفة الصحيح وجرله (عن سائر حروفه)
 معلق بالمجرد وزد السراح قوله (متصلة) ليدخل فيه قوله وما ضرب
 الاسماء بصرق عليه اياه لا يضرب لم يرد عن السمرالدر المنزوع لانه فاسله
 الضمير الذى ذكر به عند امره بارجعانه من الصحيح المجرد اذ اية المرفوع
 بالانصاف يصدق عليه انه مجرد عن الفصل وقال العصام والاشبه انه لاحاذ
 اى قوله متصل به فان معنى الجريد عن الضمير ان يتصل به يدل عليه قوله
 المنصل به ذلك انتهى وقوله (للثنية) صفة ثالثة اقوله الصحيح يعنى الصحيح
 المجرد الكائن للثنية (مذكرا كان) اى ذلك الثنية (او مؤنثا) وقوله (متصل
 بضربان وتضربان) اشارة الى تعميم الثنية للعائب وهو ضربان والغائب
 والمخاطب والمخاطبة وهو تضربان وقوله (والجمع) بالجر عطف على الثنية وزا
 السراح وصفه قوله (المذكر) لحصل تعميم الجمع للمذكر والمؤنث وقوله
 (من يضربون وتضربون) اشارة الى اعم آخره يعنى سواء كان ذلك الجمع
 جمعا مذكرا غائبا او مخاطبا (و) بمرله (المؤنث) بالجر عطف على قوله المذكر اى
 الجمع ايضا شامل للجمع المؤنث (من يضرب) وهو ثنية (وتضرب) وهو
 للمخاطبة وقوله (والمخاطب) بالجر عطف على ما قبله وصفه بقوله (المؤنث)
 لخصص بالمخاطبة (من يضرب) ولما سطر المحكم الذى سببه ان يكون
 الصحيح هو مجردا عن الضمائر المذكورة فرع عليه قوله (وهذه اربع صيغ)
 يعنى انه بعد اشراط المذكورات بقي في الحكم اربع صيغ احدها (يضرب
 فى الواحد الغائب المذكور) ثانيا (تضرب) حال كونه (فى موضعين فى الواحد
 الغائب المؤنث والواحد) اى فى الواحد (المخطوب المذكور) باليه (اضرب)
 بفتح الهمزة حال كونه (فى التكلم الواحد) رابعا (تضرب) حال كونه
 (فى المنكلم مع غيره) بالصيغة خبر المبتدأ يعنى ان اعراب الصحيح الذى
 يكون مجردا عن الضمائر المذكورة بالصيغة (فى حال الرفع) (واهية) (فى حال
 النصب) (لفظا) وقوله (اى حال كون الضمة والعلة لفظيتين) اشارة الى
 ان قوله لفظا حال من كل منهما وقوله لفظا موجود فى النسخ التى حدها الشارح
 وليس بموجود فيما وجد منه حب الوافد وزنه زاده (والاول) اى بالسكون
 (فى حال الجزم) مما قال له عصام لم يده بقوله لفظا كما قيد احويه لان السكون

لا يكون اللفظا بخلاف الحركة وهناك نظر لان الرفع قد يكون بالضمّة تقديرا
 كذلك النصب اذا وقف على المضارع والجزم قد يكون بالسكون تقديرا اذا حرك
 المجزوم للساكنين نحو لم يضرب القوم انتهى واعترض بعضهم على هذا
 التوجيه بان يكون هذا ناشئا عن عدم الفرق بين اللفظي والتعديري فالباء في قوله
 لم يضرب القوم ليس بساكن تقديرا بل ساكن في الاصل ثم حرك لعارض ولم يعتبر
 القوم التقديري في السكون كما اعتبروه في الحركات الثلاث تأمل ومثال كونه
 معربا بالضمّة (مثل يضرب) (و) مثال كونه معربا بالفتحة (لر يضرب و) مثل
 كونه معربا بالسكون (لم يضرب) فان يضرب فعل صحيح مجرد عن الضمير
 البارز المرفوع المتصل وقال العصام ان المصنف اكتفى بمثال المرفوع وترك
 الآخرين فأنهما الشارح واعل وجهه انه اراد ان يمثل للصحيح المجرد عن الضمير
 البارز المرفوع لانه اراد ان يمثل لاعرابه حتى يكون التمثيل قاصرا والمتبادر من
 كلام الشارح انه صرف كلامه الى تمثيل الاعراب فأنه بما الحق به انتهى ملخصا
 (و) (المضارع) (المتصل به) فقوله المتصل مرفوع على انه مبتدأ وخبره
 ما سيأتي من قوله بالنون وموصوفه محذوف وهو المضارع كما قدره الشارح
 والالف واللام موصول عبارة عن المضارع الموصوف وقوله به متعلق بالمتصل
 والضمير المجرور راجع الى الالف واللام وقوله (ذلك) فاعله وقوله (اي ذلك الضمير
 البارز المرفوع) تفسيره وقوله (وذلك في خمسة مواضع) جملة معترضة اوردها
 الشارح في تعيين عدد مواضع ذلك المتصل يعني المضارع الذي يتصل به ذلك
 الضمير البارز المرفوع يكون اعرابه (بانون) وقوله (حالة الرفع) ظرف للنسبة
 اي كونه بالنون في حالة كونه مرفوعا (وحذفها) (اي بحذف النون)
 للاشارة الى ان قوله وحذفها بالجزم معطوف على قوله بالنون والى ان الضمير
 المجرور راجع الى كلمة النون وقوله (حالي الجزم والنصب) طرف له ايضا يعني
 ان اعراب هذا القسم ناقص حيث اعطي حذف النون الى حالته وقوله (ان
 النصب فيه) اشارة الى انبيه على ان حذف النون اعراب له في حالته والى تعيين
 التبع والمتبوع الاصل منهما يعني ان الجزم اصل فيه والنصب (تابع للجزم كما ان)
 اي كما ثبت ان (النصب في الاسماء تابع للجزم) يعني انما اعراب بحذف النون حال
 الجزم لانه بمنزلة الحركة في المفرد فكما تسقط الحركة في المفرد حال الجزم فكذلك
 النون وانما تسقط النون حال النصب فيه لان الجزم بمنزلة الجر في الاسماء فكما
 ان النصب فيهما تابع للجر فكذلك النصب فيه تابع للجزم واما وجه اعراب
 المذكورات بالحروف فلما شبهتها بصورة المثني والمجموع في الاسماء كذا في بعض
 الحواشي ثم شرع في بيان امثله فقال (مثل يضربان) وهو ثنية الغائب حيث

رفع بالتون واثم الشارح بقوله (وتضريان) يعنى وكذلك ثنية الغائبة والمخاطب
والمخاطبة (ويضربون) مثال لجمع الغائب (و) كذلك (تضربون
وتضربين) مثال المفرد المخاطبة وهذا كله في حالة الرفع واما حالة الجزم فهو
قوله (ولم يضربا و) حالة النصب فهو قوله (لن يضربا الخ) يعنى لم يضربا
ولم تضربا ولم يضربوا ولم تضربوا ولم تضربى وكذلك النصب ولما فرغ من بيان
اعراب المضارع الصحيح شرع في بيان اعراب المعتل منه فقال (و) (المضارع)
(المعتل الآخر) اى اعراب المضارع الذى يكون آخر حروفه حرفا من
حروف العلة ولما كان بين كونه معتلا بالالف وبين كونه معتلا باحويه فرق اشار
الى ان هذا الحكم يختص بما يعتل آخره (بالواو والياء) لا بالالف كما سيجئ حكمه
يعنى انه اذا كان كذلك يكون اعرابه (بالضمة تقديرا) (في حال الرفع) وانما كان
تقديرا لا لفظا لان الضمة يعنى لما كان آخره واوا او ياء وكانت الضمة (على
الواو والياء ثقيلة) عند اهل الصرف تحذف انت الضمة المذكورة (تقول) فيما
وقع فيه الواو (يدعوو) فيما وقع فيه الياء (يرى) فيكونان مرفوعين بالضمة
التقديرية (والفحصة) يعنى ان اعراب ذلك المعتل بالفحة (لفظا) (في حال
النصب) وانما كان لفظا (لحقة الفحصة) اى لعدم كون الفحة ثقيلة عليهما
(نحو) اى مثاله من الواوى نحو (لن يدعو) من اليائى نحو (لن يرى)
(والحذف) وتفسيره بقوله (اى يحذف الواو والياء) للاشارة الى انه بالجر عطف
على قوله بالضمة والى ان الالف واللام في اوله عوض عن المضاف اليه وقوله
(في حال الجزم) تعيين الحالة التى يكون اعرابه بحذف الاخر فيها وانما كان اعرابه
يحذف الحرفين في حال الجزم (لان الجزم لما لم يجد حركه) في آخره (اسقط
الحرف المناسب لها) اى للحركة لان حرف العلة مناسب للحركة في كونهما
قابلين للسقوط كذا في العصام نقلا عن الرضى وفي بعض الحواشي انه اهل وجه
المناسبة كون حرف العلة بمنزلة الحركتين يعنى فالواو بمنزلة الضمتين والياء
بمنزلة الكسرتين والالف بمنزلة الفتحتين فسا مل (نحو) اى مثال المجزوم
من الواوى (لم يغزو) من اليائى (لم يرم) وقوله (و) (المضارع) (المعتل) (الآخر)
شروع في حكم المعتل بغيرهما يعنى ان المضارع الذى يعتل آخره (بالانف)
يكون اعرابه (بالضمة والفحصة تقديرا) وانما لم يكن لفظا بالفحة كما كان اخواه
(لان الالف لا تقبل الحركة) بخلاف الواو والياء (تقول) في حال رفعه (يرضى و)
في حالة نصبه (لن يرضى) (والحذف) (اى يحذف الالف في حال الجزم)
كما كان في الاولين (تقول لم يرض) ولما فرغ من بيان ما حمله من ذات الاعراب
شرع في بيان المواضع التى حمله فيه نوعا من انواعه فقال (ويرتفع) وقوله

(المضارع) تفسير للضمير المستتر في يرتفع وهو فاعله وقوله (اذا تجرد عن الناصب والجائز) ظرف مكان او زمان لقوله يرتفع به-نى انه يقبل الرفع بماعين له من علامات الرفع وقت كونه مجردا عن الناصب والجائز بمعنى جنسهما (نحو) اى مثل التجرد المرتفع (يقوم زيد) ولما وقع اختلاف بين النحاة في العامل للمضارع فقال بعضهم هو التجرد وقال الآخر هو وقوعه موقع الاسم جل الشارح كلام المصنف على الاول بقريئة ما يتبادر من كلامه فقال (سواء كان العامل) يعنى انه مرفوع محقق سواء كان المعنى الذى يمل-ل (فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته) اى من عبارة المصنف (وذلك) اى كون عامله معنى التجرد (مذهب الكوفيين) اى اكثرهم اذ الكس فى منهم يجعل العامل حروف اتيان وان الشارح تبع فى ذلك الرضى حيث قال كما هو المتبادر الا انه اورد التبادر مكان لفظ الاءاء وعبارة الرضى هكذا ولم يصرح بان عامل الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفراء للاءاء الى ذلك المذهب انتهى ووجه التبادر والاءاء ان المصنف ذكر فى ارتفاع الفعل المضارع لفظ التجرد الذى هو العامل عند بعض النحاة وقال ويرتفع حين التجرد ولم يقل اذا لم يدخله الناصب والجائز فيبادر منه ان العامل هو التجرد كما هو مذهب البعض وانه اختار مذهب البعض كذا فى بعض الحواشى ثم ذكر مذهبه بقوله (وسواء كان العامل) يعنى ان عبارة المصنف ليست بصريحة باختياره احد المذهبين بل محتملة لاختيار واحد منهما لكن المتبادر هو الاول والحاصل ان يقوم فى يقوم زيد مرفوع لكونه مجردا عن التواصب والجائز لكن ذكر التجرد لابين اختيار المذهب الاول بل يوى اليه ويتبادر منه لانه لم يجعل الرفع له التجرد كيف وقد قال فى بيان المنصوب منه وينصب بان الخ وفى بيان الجزوم وينجزم بل الخ ولو كان مراده ان يجعل العامل فى المرفوع التجرد لقال ويرتفع بالتجرد ولما لم يقل ههنا كذلك بل قال ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجائز يتبادر منه انه لم يجعل العامل التجرد فيحصل ان يكون مراده المذهب الثاني وهو كون العامل (فيه وقوعه) اى وقوع المضارع (موقع الاسم كما فى زيد يضرب) حيث وقع فيه يضرب فى موقع الاسم (اى ضارب او مرت رجل يضرب) حيث وقع حال من زيد وهو موقع ضارب ايضا (اورأيت رجلا يضرب) حيث وقع صفة وهو موقع ضارب ايضا فان قيل اذ كانت عبارته محتمة لهذا المذهب في وجه دلالة عبارته اعنى قوله ويرتفع اذا تجرد على هذا المعنى قيل فى وجه دلالتها انه وان لم يدل قوله ويرتفع اذا تجرد على وقوعه موقع الاسم صراحة لكنه يدل عليه التزاما لان تحقق العامل اما يكون وقت التجرد لانه اذا تحقق الناصب والجائز عتبع

وقوع الاسم موقعه لان الاسم لا يدخله ناصب ولا جازم ففي لم يضرب لا يصح ان يقل لم ضارب وكذلك التواصب فحينئذ يلزم وقوعه موقع الاسم اقله ويرتفع اذا تجرد وانما لم يقل المصنف ويرتفع بوقوعه موقع الاسم لان وقوعه موقع الاسم حتى في كثير من المواضع فلا يتميز به المرفوع عند المبتدى بسهولة والمقصود الاصل في هذا المقام غير الاقسام الثلاثة بعضها من بعض لا يان العامل انتهى ملخصا من حاشية الفاضل العصام ثم انتم الشارح هذا المذهب حيث تعرض لتفصيله وتحققه فقال (وانما ارتفع او قوعه) اى المضارع (موقع الاسم لانه) اى المضارع (اذن) اى على تقدير وقوعه كذلك (يكون كالاسم) لاشراكه معه في هذا النوع واذا كان كالاسم (فاعطى) اى اعطى حينئذ للمضارع (اسبق اعراب الاسم) اى اعرابه الذى هو اسبق من النصب والجر لانهما بواسطة العوامل اللفظية (واقوا) اى لكون ذلك الاعراب اقوى من النصب لكونه علامة المسند اليه من الفاعل والمبتدأ اذهما العمدتان في الكلام (وهو) اى وذلك الاعراب الذى هو اسبق واقوى (ارفع وذلك) اى وكون العامل في المضارع المرفوع وقوعه موقع الاسم (مذهب البصريين وهو المذهب الذى اختاره المصنف في غير من الاحكام واورد عليه) اى اورد بعضهم على مذهب البصريين بان كون عامل الرفع في المضارع كونه واقعا في موقع الاسم باطل بدليل (انه) اى المضارع (يرتفع في مواضع) يعنى انه كما يقع مرفوعا في المواضع التى يقع فيها موقع الاسم كذلك يقع مرفوعا في المواضع التى (لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة) اى ومنها وقوعه مرفوعا في الصلة (نحو الذى يضرب وفي نحو سيقوم) اى ومنها وقوعه مرفوعا بعد دخول حرف التنفيس التى هى من خواصه في نحو سيقوم (وسوف يقوم وفي خبر كاد) يعنى ومنها وقوعه مرفوعا في خبر كاد وهو ايضا من خواصه (نحو كاد زيد يقوم) وانما خص خبر كاد مع ان خبر صى كذلك لكون الاصل في كاد ان يكون مجردا عن ان وان استعمل مع ان ايضا بخلاف صى فان الاصل فيه عكسه والايراد المذكور مبنى على تقدير تجرده (وفي نحو يقوم) اى ومنها وقوعه في موضع يمتنع وقوع الاسم فيه ولا يجوز في موضع يقوم (الزيدان) ان يعبر عنه باسم مفرد بان يقال الزيدان قائم فان المفرد لا يصح ان يكون خبرا عن المشئى (واحيب) عن هذا الايراد من جانب البصريين (عن الذى يضرب) اى عن الواقع في الصلة (ويقوم الزيدان) اى وعن المفرد المنسند الى التثنية (بانه واقع موقعه) وهذا اشارة الى منع قوله لا يقع فيها بانا لان سلم عدم وقوعه موقع الاسم وقوله (لاك تقول) اشارة الى سند المنع بصورة الدليل يعنى انه

اتملم يقع اذالم يجز قولك (الذى ضارب هو) بان يكون جواز مبداء (على ان ضارب
 خبر مبتدأ) وهو الضمير المرفوع حيث كان ضارب خبر مبتدأ (مقدم) بالجر
 صفة مبتدأ اي ان ضارب خبر المبتدأ الذي قدم ذلك الضارب (عليه) اي
 على ذلك المبتدأ فيكون جملة اسمية صلة واذا جاز ان تغزل كذلك يحكم انه وقع
 موقع ضارب (وكذا) اي يجوز ايضا ان تقول (قامان الزيدان) بان يكون قائمان
 مسندا الى المستقر تحته ويكون خبرا مقدا ما والزيدان مبتدأ مؤخرا (ويكفي ما وقعوه)
 اي وقوع المضارع (موقع الاسم) في هذين الموضعين في الجملة وهذا يكتفي في
 وظيفة المانع (وان كان) اي ولو كان (الاعراب) اي اعراب يضرب ويقوم
 وهو الرفع لكونهما مضارعين (مع تقديره اسما) يعني مع كون يضرب على تقدير
 ضارب وكون يقوم على تقدير قائم (عبر الاعراب مع تقديره) اي مع تقدير كل واحد
 من يضرب ويقوم (فعلا) فانهما حين كونهما فعلين يرتفعان بالمضاربة وحين
 تقدير كل منهما اسما يكون مرفوعا بالخبرية ولا يضرن تلك المفعولة (وعن نحو سيقوم)
 اي واجب عن سيقوم (ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده)
 يعني انه لم يجز انه يقوم منفردا عن الفعل قوله (والسين) بالرفع مبتدأ اي والحل
 ان السين (صار كاحد اجزاء الكلمة) وقوله (وسوف) جواب لسؤال مقدر
 يعني ان قيل ان عدم قيام السين منفردا مسلم لكن سوف بخلافه فانه يقوم وحده
 فاجاب عنه بان سوف وان جاز قيامه وحده في الحقيقة لكنه (في حكم السين)
 الذي هو بمعنى في الحكم بانه لا يقوم وحده يعني انه لا يقوم حكما كما ان السين لا يقوم
 حقيقة (وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه) اي في خبر كاد (الاسم وانما عدل
 عن الاصل) الى الفعل الذي هو غير الاصل (لما) اي الوجه الذي (يجي) اي ذكره
 (في باب افعال المقاربة) ان شاء الله تعالى (وينصب) (اي المضارع) يعني
 يقبل المضارع النصب (بان) وقوله رملقوطة) بالنصب حال من كلمة ان وانما فيده
 لان المضارع اذالم يقع بعد الحروف التي يجوز فيها تقدير ان كما سيجي لا تكون
 مقدرة فكله قسمها الى قسمين احدهما ملفوظة والثاني مقدرة و اشار السراح
 بالقيد الى ان المراد ههنا هو القسم الاول (ولن) اي وينصب ايضا بكلمة لن
 واختلفوا في اصلها (قال الفراء اصله لا) اي النافية بقرينة كونها لن في الاستقبال
 (ابدل الالف نونا) ورد بانه لامناسبة بين الالف والتون الا ان يقال التون الخفيفة
 تغلب في الوقف الفا وكذا التثوين كذا في حاشية العصام (وقال الخليل
 اصله لان) اي انها مركبة من النافية والمصدرية (فقصر كائش) يعني انه
 حذفت الالف من لا والهمزة من ان ووصلت اللام المقنوعة بالتون يعني البقي
 حرف من اوله وحرف من آخره كاقصر (في اي شيء) يعني في استهتام ماهية

الشيء فابقى من الكلمة الاولى الهزئة والياء ومن اثنائية الشين فصار ايش وقيل
 فيه انه ضعيف بانه لو كان كذلك لزم ان يمتنع تقديم معمول الفعل الذي دخلت
 فيه عليه لان ما في خبر ان لا يجوز تقديمه عليها لكونها موصولا حرفيا وقد حكي
 سيبويه تقديم المتعذر عليه عن بعض العرب في قوالهم عمرا ان اضرب ويمكن
 ان يقوى مذهب الخليل واجيب عن هذا الرد بانه لا يلزم من ان يكون الشيء
 مركبا من شيء وغيره كون حكمه حكم جزءه لان الحروف تتغير احكامها ومعها
 عند التركيب اذ هو وضع مستأنف الا يرى ان لفظه لو اذارت مع لا يطل معنى
 او ومعنى لا فيحدث فيه معنى التضيض نحوه لولا اخرتي كذا في بعض الحواشي
 (وقال سيبويه انه) اي لفظ ال (حرف رأسه) يعني ليس مركبا من الحرفين
 ولا مأخوذا من لا واحد حدث العصام مذهب آخر بقوله اقول لن مركب من لا
 وانون الخفيفة التي حقهما ان تلحق الفعل الا انه الحق به لا للتصريح بانه لنا كيد
 الثاني بل لنا كيد الفعل المنفي حتى يفد اللفظ في التأكيد فلن عمل ليكون آخر الفعل
 على هيئة يكون مع النون ولذا خص لن من بين حروف النفي بتأكيده النفي انتهى
 والله اعلم (واذن) وهو ثالث النواصب (قيل اصله اذان فحذف) يعني انه مركب
 من اذالطرفة التي للماضى ومن ا المصدرية هذا عند الجمهور (وقيل اصله اذا)
 يعني بكسر الهزئة وبالا ف بعد الذال وهي (الظرفية فون عوضا
 عن المضاف اليه) كما نون اذ حين حذف المضاف اليه في مثل يومئذ وحينئذ
 والمعنى في نحو اذا اكرمك لن قال انا آتيك اكرمك وقت اتيائك (وكى) وهي رابعة
 اى وينصب بكى والمفرغ من النواصب الملقطة شرع في بيان جواز تقدير
 بعضها في مواضع مخصوصة فقال (وبان) واعاد الجار ههنا لدفع توهم التكرار
 وتبدله بقوله (مقدرة) لدفع توهم العينية لانه لما قيدته بالمقدرة بقي المعطوف
 عليه ملفوظة والملفوظة غير المقدرة بمعنى انه كما ينصب بان حال كونها ملفوظة
 ينصب بها ايضا حال كونها مقدرة لكن لا مطلقا بل اذا وقع المضارع
 (بعد حتى) (نحو سرت حتى ادخلها) يعني سرت الى ان ادخل البلدة (و)
 (بعد) اى وكذا اذا وقع بعد (لام كي) يعني بعد اللام التي معنى كي (نحو سرت
 لا دخلها) اى سرت كي ادخل البلدة (و) (بعد) (لام الجود) اى بعد اللام
 التي اكسد بها النفي السابق (وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي)
 اى بحرف من الحروف الثافية (نحو) اى نحو قوله تعالى (فان كان الله ليعذبهم)
 وائما قدر ان بعد المذكورة (لان هذه الثلاثة جوار) اى حروف
 جارة والجر من خواص الاسم (فيمتنع دخولها) اى الحروف الثلاثة (على
 الفول) بحار (الا ان يجعله) اى يتصرف في ذلك الفعل بان يجعله (مصدر) بتقديم (ان)

اى بسبب تقديران (المصدرية) حتى يكون الجاردا خلافا لاسم (و) (بعد)
 (الفاء) اى وكذلك ينصب المضارع اذا وقع بعد الفاء العاطفة (نحو زرني
 فاكرمك) (و) (بعد) (الواو) اى الواو العاطفة (نحو لا تأكل السمك وتشرب
 اللبن) (و) (بعد) (او) (نحو لا زمنك او تعطيني حتى) وانما كان منصوبا
 بعد الفاء والواو (فان الفاء والواو) ههنا (عاطفتان واقعتان بعد الانشاء) يعنى
 ان الفاء والواو لما دخلتا عاطفتين على المضارع الذى هو الخبر وكاتسا واقعتين
 بعد الانشاء كاتسا لعطف الخبر على الانشاء (وقد امتنع) اى والحال انه قد امتنع
 (عطف الخبر على الانشاء) اى بغير تأويل واحد بما يوافق الآخر (فجعل)
 اى ولدفع ذلك الامتناع وتقريبه الى الامكان والجواز قصد ان يجعل المضارع
 (مفرد اليكون من عطف المفرد) اى الذى فهم من المضارع (على المفرد
 المفهوم) اى على المفرد الذى فهم (من ذلك الانشاء) حتى يسقط الامتناع
 ويحصل الجواز (فيكون المعنى في زرني فاكرمك) انه (ليكن منك زيارة فاكرام
 مني اياك) يعنى طلب المتكلم ان توجد الزيارة من المخاطب وان يوجد عقيبها
 اكرام منه للمخاطب (وفي لا تأكل) اى فيكون المعنى في لا تأكل (السمك وتشرب
 اللبن) انه (لا يكتن منك اكل السمك وشرب اللبن معه) يعنى ان المتكلم طلب
 من المخاطب ترك الجمع بين اكل السمك وشرب اللبن واما اوفهى ههنا اما يعنى
 الجار اذا كانت بمعنى اى ان فيكون المعنى لا زمنك الى ان تعطيني حتى او بمعنى
 الان فيكون المضارع مستثنى بمعنى لا زمنك في جمع الاوقات الاوقت ان تعطيني
 فعلى التقديرين يكون حكمه حكم المفرد ولما فرغ المصنف من تعداد التواصب
 اجب لا شرع في تفصيل المسائل المختصة بكل منها وشروط نصبها
 فقل (فان) بفتح الهمزة وسكون النون يعنى (التي ينصب بها المضارع)
 (مثل ان يدان تحسن الى) (مثال النصب) اى هذا مثل لكون المضارع منصوبا
 بها (بالفحة) (و) (مثل) (ان تصوموا خير لكم) (مثل النصب) اى هذا مثال
 لكون المضارع منصوبا (بمحذوف النون) اى نون الجمع اعلم ان قوله وان تصوموا
 من القرآن وكان اللازم عليه ان يقول قوله تعالى ولاعه له تركه ليكون من قبيل
 الاقتباس صيانة للطلاب عن ترك حرمة كلام الله بالمرس بلا طهارة او بالتأويل
 بالراى لما فيها من الخطر والله اعلم ومثال النصب بمحذوف نون التثنية مثل ان يصلم
 بينهما وتركه المصنف واعمله الشارح لظهوره ثم اراد ان يبين اماراة الفرق بين
 المصدرية وبين الخفيفة من المسددة بقوله (و) (كلمة ان) (التي تقع بعد العلم)
 وقوله (اذالم يكن بمعنى الظن) قيد للعلم يعنى ان المراد بالعلم ههنا هو العلم الذى
 لا يكون بمعنى الظن اى اذا كان العلم مستعملا في معناه الاصلى وهو الاعتقاد

الجازم الذي يكون بمعنى التحقق والتيقن لا اذا كان مستعملا في معنى الظن الذي هو الاعتقاد الراجح المحتمل خلافاً كما ينبغي حكمه وقال العصام وهذا يشعر بان العلم جاء بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل الا في اليقين ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا بل ما يدل على اليقين سواء كان لفظ العلم او الرؤية او الوجدان او الظن او غير ذلك انتهى واجاب عنه بعض الاساتيد بفهم محييه بمعنى الظن من الرضى وسائر النشروخ وصرح به الفاضل الهندي فقال وان التي بعد العلم الغر المأول بالظن وان اول به !صح وقوع المصدرية فيجوز علمت ان يخرج زيد بالنصب بمعنى ظننت الخ ثم قوله ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا الخ ليس بشئ اذ كور المراد منه الفعل وما في معناه كعرف وظهر وتحقق وغير ذلك لا يتنافى صحة التقييد اذ يكفي في صحته مجيء بعض منها بمعنى الظن كما لا يخفى وعلى انه المراد لان لم ان المراد منه العلم وما في معناه بل المراد منه العلم فقط ويعلم حال ما في معناه منه انتهى وقوله والتي مستأ وقوله (هي) مبتدأ ثان وزاد الشارح لفظ (ان) للاشارة الى انها موصوف لقوله (الخفيفة) وهو خبر للبند الثاني والجملة خبر الاول يعني ان كذا ان التي ودعت بعد لفظ مشتق من العلم هي الخفيفة (من) (ان) (الثقل) وهي التي من الحروف المسبوبة بالفعل لانها المصدرية واما كان كذلك (لان الخفيفة) موضوعة (للتحقيق) اي لتحقيق نسبة خبرها الى اسمها واذا كانت للتحقيق (فتناسب العلم) لانه لكونه بمعنى اليقين يكون مخبراً عن التحقيق (بخلاف الناصبة) اي هذا بخلاف المصدرية الناصبة للمضارع (فاليها) اي لان المصدرية الناصبة ليست للتحقيق والتيقن بل هي موضوعة (للارجاء والطمع) وهما بالان على ان ما بعدهما غير معلوم التحقيق والعلم يدل على ان ما بعدهما معلوم التحقيق واذا كان كذلك (فلاتناسبه) اي لا تناسب المصدرية معنى العلم نعم لما افاد المصنف ان ما وقعت بعد العلم هي الخفيفة اراد ان يثبت هذا الكلام بابطال تقيضه بالاستسناد فقال (ولست) وقوله (اي ان الواقعة بعلم) تفسير للضمير المستتر وهو اسم ليست وقوله (هذه) منصوب المحل خبره وقوله (اي ان الناصبة) تفسير للنسار اليه اي انها مخففة لانها لو لم تكن مخففة لكانت مصدرية اذ لا احتمال الى غير القسمين ههنا ولو كانت مصدرية لما لايم دخول السين اوسوف او قد او حرف النفي عليها لكن دخلت المذكورات على المضارع المذكور فلا يناسب كونها مصدرية وانما يناسب كونها مصدرية ثبت كونها مخففة واليه اشار بالتسليم بقوله (نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم) ثم شرع فيما يحتمل الوجهين فقال (و) (ان) (التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان) يعني كونها مصدرية ومخففة و

يصح فيها الوجهان (لان الظن باعتبار دلالة) بمعنى ان الظن يلازم التيقن من وجه وعدم التيقن من وجه آخر لانه يدل على الاحتمال العاقل باعتبار دلالة (على غلبة الوقوع) اى كون جانب الوقوع غالباً على عدمه وليس المراد بغلبة الوقوع كثرة كاهو المتبادر كذا صححه العصام (بلايم ان المخففة الدالة على التحقيق) وبهذا الاعتبار تكون مخففة من المتقلة فتعمل حيثشذ في ضمير الشان وتكون الجملة المضارعية بعدها خبرها فالباء في قوله باعتبار دلالة متعلق بقوله بلايم ههنا وكذا في قوله (وباعتبار عدم التيقن يلازم ان المصدرية) بمعنى ان الظن لم يدل على الاعتقاد الجازم الذى لا يحتمل التيقن بل دل على الاعتقاد الراجح الذى يحتمل المرجوح بالاحتمال العقلى دل على عدم التيقن فيلايم الرجاء والطمع وما يدل عليه هو ان المصدرية واذا وجد في الظن استعداد الاعتبارين (فيصح وقوع كليهما) اى من المخففة والمصدرية واذا صح وقوع كل منهما (فيجربى في ان) اى في كلمة ان (التي) وقعت (بعده) اى بعد الطن (الوجهان) اى كونها مخففة ومصدرية (ولن) وهى ثانية التواصب وهو مبتدأ وقوله (مثل لن ابرح) خبره والجملة معطوفة على جملة فان مثل اريد ان نحسر بمعنى كلمة ان مثل ما وقع في لن ابرح (ومعناها) (اى معنى) كلمة (لن) (نفي المستقبل) اى نفي الفعل الذى وجد في الزمان المستقبل وقوله (نفساً مؤكداً مؤبداً) يحتمل ان يكون منصوباً على المصدرية وان يكون على الحالية بمعنى ان معناها الذى وضعت تلك الكلمة له هو نفي الفعل نفياً مؤكداً لانفياً مجرداً عن التأكيد كافي لا يقوم ولا نفياً مؤبداً كما قاله بعضهم ورده الشارح بقوله (والا) اى وان كان المراد بالنفي نفياً مؤبداً (يلزم) التناقض المتأني لكلام الله تعالى بل للكلام العقلاء لانه ان كان مؤبداً يلزم (ان يكون) اى ان يوجد (في قوله تعالى) حكاية عن بعض اخوة يوسف عليه السلام (فلن ابرح الارض) اى ان ازال في الارض اى ارض مصر (حتى ياذن لي) اى الى ان ياذن لي (اى) وهو يعقوب عليه السلام يعنى فاذا اذن ابى في السراح عنها ابرح ولو كان مراد هذا السائل من قوله لن ابرح نفي البراح في المستقبل مؤبداً بان يكون مراده لن ابرح ابداً لكان المستقبل شاملاً لوقت اذن ابيه وعدم اذنه فيلزم حينئذ ان يوجد (تناقض) في كلامه وهو التأيد وعدمه (لان لن) على ما زعمه (نقض التأيد) لانه فرض عليه وقدره على صحة قول من قال به وهذا يدل على التأيد (وحتى) اى واتيان لفظ حتى يقتضى عدم التأيد لان حتى (نقض الانتهاء) والانتهاء مناقض للتأيد ومنه ظهرت فائدة اختيار المصنف في التمثيل هذه الكلمة القرآنية (واذن) وهى ثالث التواصب وهى مبتدأ وخبره قوله مثل اذن تدخل الجنة كما سياتى وقوله (التي ينصب

بها المضارع) صفة احترازية يعنى ان لها حالين احدهما كونها ناصبة للمضارع
 والاخرى كونها غير ناصبة له والمذكورة ههنا التى هى ينتصب بها المضارع وانما
 ترك الشارح هذا القيد فى ان لانها لم توجد الا ناصبة ولهذا لم يذكر فيها الشرط الذى
 ذكرت فى الثلاثة الباقية وقوله (اذ لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها) اما ظرف
 الانتصاب المفهوم يعنى انتصابها له وقت عدم ذلك الاعتماد او ظرف مستقر خبر
 للمبتدأ المحذوف فتكون الجملة معترضة وقوله (اى ان لم يكن ما بعدها) تفسير للاعتدال
 يعنى ان المراد بالاعتماد المنى هو ان لا يكون ما بعد كلمة اذن من الفعل المضارع
 (معمولاً) اى للعامل الذى وقع (قبلها) او قبل كلمة اذن بان يسبق المبتدأ مثلاً ما
 ويكون ما بعدها خبراً له كما ستعرف وانما اشترط فى نصبها عدم ذلك الاعتماد (فانه)
 اى لانه (اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب) اى لا يكون المضارع الواقع
 بعدها منصوباً بها وانما لا ينتصب (لانها) اى لان كلمة اذن (لضعفها) اى لكونها
 عاملة ضعيفة (لا تقدر) اى كلمة اذن (ان تعمل) اى ان تكون مؤثرة (فيما) اى فى
 المضارع الذى (اعتمد على ما) اى على العامل الذى (قبلها) اى قبل كلمة اذن فانه
 اذا وجد عامل صالح لان يكون عاملاً يلزم تنازع العاملين احدهما اذن والاخر
 ما قبلها فرجع الاول للعمل لقوته واضعف الثانى واذا كان المضارع معمولاً للعامل
 الذى قبلها (فصار كأنه) اى صار المضارع مشابهاً لما كان سابقاً على كلمة اذن
 (سبقها حكماً) اى سبقاً حكماً بان حكم عليه انه سابق على اذن والمسبوق
 لا يكون عاملاً للسابق عليه لكونه عاملاً ضعيفاً (وكان) (عطف على لم يعتمد)
 ولما كان الظاهر حين كونه معطوفاً على لم يعتمد ان يرجع اسمه الى فاعل لم يعتمد
 والحال انه ليس كذلك اراد ان يفسره على وجه يوافق المراد فقال (اى ينتصب بها
 المضارع اذ لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان) (الفعل) (المذكور) وهو
 الفعل المضارع الذى ذكر (بعدها) اى بعد اذن (مستقبلاً) وقوله (لكونها جواباً
 وجزاء) بيان لوجه الاشتراط لكون المضارع خاصاً بالاستقبال يعنى انما يشترط
 فى النصب كونه مستقبلاً لكون كلمة اذن واقعة للجواب والجزاء (وهما) اى
 والحال ان الجواب والجزاء (لا يمكنان) اى لا يمكن وقوعهما فى زمان من الازمنة
 الثلاثة (الافى الاستقبال) فان الجواب هو القول المقابل للقول والجزاء هو الفعل
 المقابل للفعل والمقابل لا بد وان يكون بعد المقابل له فيكونان فى الزمان الاتى
 الذى هو المستقبل (فان فقد) اى عدم (احد الشرطين) من عدم الاعتماد
 وكون المضارع مستقبلاً بان يكون معتمداً على قوله (نحو انا اذن احسن اليك)
 او بان لم يكن للمستقبل (و) هو (كقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذباً وكلاهما)
 اى او عدم كلا الشرطين بان اعتمد مع كونه غير مستقبل (و) هو (كقولك لمن يحدثك

انا اذن اظنك كاذبا) فان المضارع في المثال الاول كان خيرا عن المبتدأ وهو انا
 فكان معمولاً لمعنى الابتداء او المبتدأ فانعدم الشرط الاول وان وجد الشرط
 الثانى وهو كونه مستقبلا وفي المثال الثانى وان لم يكن معمولاً لما قبله لكن كان بمعنى
 الحال فان قوله اذن اظنك لا وقع حين التحديث بدل على معنى انى اظنك في حال
 التحديث ولا يدل على معنى انى لم اظنك في الحال بل اظنك فيما يأتى وفي المثال
 الثالث وجد الاعتماد مع كونه بمعنى الحال وقوله (وجب الرفع) جواب ان فقد
 يعنى اذا انعدم احد الشرطين او انعدم كلاهما وجب رفع المضارع الذى وقع
 بعدها وفي العصام ان في تعليل الشارح الشرط الثانى بقوله لكونها جوابا
 وجراهما وهما لا يمكنان الا في الاستقبال بحثا لانا لا نسلم وجوب كونهما مستقبليين لان
 جواب كلام القائل لا يكون الا بعد كلامه ولا يجب ان يكون مستقبلا وكذا الجزاء
 يجوز ان يكون فيما مضى نحو قولك في جواب من قال اسلمت صار جزاؤه اذن
 عصم مالك ودمك ثم قال فالوجه ان يقال اذن اضعفها لاتقدر ان تعمل في
 الحال الذى هو جار للماضى الذى هو مبنى الاصل انتهى واجاب عنه بعضهم ان
 مراد الشارح الفاضل انحصاره بالاستقبال اذا كان مدخولها مضارعا كما يفهم من
 كلام الرضى فحصل كلامه ان اذن التى ينصب بها المضارع اذا لم يعتمد وكان
 المضارع مستقبلا لاحالا وانما شرط كون المضارع مستقبلا لكون اذن التى
 ينصب بها المضارع وقت دخولها على المضارع يكون جوابا وجزاء اى على
 الاغلب وهما في المضارع لا يمكنان الا في الاستقبال اذ لا مدخل للجزاء في الحال
 فاشترط بموجب ما كان على الاغلب والله اعلم (مثل) (قولك لمن قال اسلمت)
 وانما قدره الشارح ليظهر كون قوله (اذن تدخل الجنة) صريحا في الجواب
 السابق عليه وقوله (مثل بمثال) بيان لوجه اختيار المصنف في التمثيل مادة
 دخول الجنة يعنى ان المصنف اختار مثالا (لا يحتمل الا الاستقبال) اى لا يحتمل
 المضارع الذى اختاره وهو تدخل الجنة حيث لم يقل تدخل البلد او تعصم
 دمك ونحوهما مما يحتمل الحال ثم شرع في بيان الاعراب فقال (فقوله) اى
 قول المصنف (اذن) حيث براده اللفظ والكلمة (مبتدأ وقوله اذا لم يعتمد
 ظرف) اى لغو (الاتصاف المحفوظ معها) اى مع كلمة اذن (كما اشرنا اليه) وهو
 قوله التى ينصب بها المضارع (وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ) وقوله
 (فتمثيل اذن) اشارة الى دفع ما يتوهم من ان المصنف عدل ههنا عن عادته
 في اخواتها وذكر المثال خيرا من غير فصل حيث قال فان مثل ان تحسن ولن
 مثل لن ابرح ولم يقل ههنا واذن مثل اذن تدخل الجنة بل وسط بينهما وبين مثالها
 بيان الشرط فاراد الشارح ان يشير الى دفعه بقوله ان تمثيل المصنف لكلمة اذن

(بهذا المثال) ليس بمعدول عن الطرق السوابق بل هو (على طريقة تمثيلات اخواتها) وهي ان ولن (الاته) اى لكن الشان (لما كان انتصاب المضارع بها) اى بكلمة اذن (مشروطا بشرطين اشار) اى اراد ان يشير (اليهما) اى الى الشرطين (فيما بين) اى معترضة فيما بين (المبتدأ) وهو اذن (والخبر) وهو مثل (واذا وقعت) (اى اذن) (بعد الواو والفاء) يعنى العاطفتين (فالوجهان) فقولہ (جائزان) للاشارة الى ان قوله وجهان مبتدأ وخبره محذوف والجملة اسمية جوابية ثم فسر الوجهين بقوله (النصب بناء على ضعف الاعتماد) للاشارة الى ان الالف واللام في الوجهان للعهد والمراد بهما ما سبق من النصب والرفع وقوله بناء مفعول له للجواز يعنى ان جواز النصب للبناء على ضعف اعتماد ما بعدها على ما قبلها (بالعطف) اى بسبب وجود العطف وقوله (لاستقلال المعطوف) علة لضعف الاعتماد يعنى ان كون العطف سببا للضعف لكون العطف دالا على الاستقلال وانما يكون المعطوف مستقلا (لانه) اى لكون المعطوف (جملة) والجملة من حيث هي جملة تكون مستقلة بنفسها وقوله (والرفع) عطف على قوله والنصب يعنى اما جواز كونه مر فوما (باعتبار الاعتماد) اى بسبب الاعتبار والنظر لعدم استقلال الجملة لكونها معتمدة على ما قبلها (بالعطف) اى بسبب العطف من وجبه (وان ضعف) اى ولو كانت جهة الاعتماد ضعيفة من الاستقلال (وكى) وهي رابعة النواصب وقوله (التي ينصب بها المضارع) الاشارة الى ان عملها ايضا ليس على اطلاقه كما عرفت فيما سبق وهو مبتدأ وقوله (مثل اسلمت كى ادخل الجنة) بالرفع خبره وقوله (ومعناها السببية) جملة معترضة بين المعطوفين ولما كانت السببية نسبة تقضى سببا ومسببا فسرهما بقوله (اى سببية ما قبلها) وهو مضمون الفعل الذى ذكر قبل كى (لما بعدها) وهو مضمون المضارع الذى دخلت فيه (كسبية الا سلام) اى فى هذا المثال وهو قوله اسلمت الذى ذكر قبل كى (لدخول الجنة فى المثال المذكور) (وحتى) (التي ينصب بها المضارع بعدها بتقدير ان) فقله حتى متدأ وخبره ما سأتى من قوله مثل اسلمت وقوله (اذا كان) (اى المضارع) (مستقبلا) ظرف لغو للانتصاب المحوظ كما سبق يعنى كون المضارع منصوبا بهما وقت كونه مستقبلا (بالنظر الى ما قبله) وقوله (وان كان) وصلية يعنى ولو كان ذلك المضارع (بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا) (يعنى كى) (اى حال كون حتى يعنى كى) وقوله (السببية) ظرف مستقر صفة لكى يعنى كى كى الكائنة للسببية (اوالى) اى او كان حتى يعنى كى الى الكائنة (لانتها الغاية) وانما قيد كى بكونها للسببية وقيد الى بكونها لانتها الغاية للاحتراز عن كى المصدرية والى التى يعنى مع فلا يرد

ما قال انصم انه لا فائدة لتقييد كي بقوله للسببية سيما وقد علم معنى كي قبل ذلك لكن تقييد الى بمعنى انتهاء الغاية للاحتراز عن الى بمعنى مع انتهى واورد على الثاني بان الى حال كونها بمعنى مع لانتهاء الغاية ايضا وقوله (مثل اسلمت حتى ادخل الجنة) خبر للمبتدأ الذي هو حتى بمعنى حتى التي ينصب بها المضارع مشر ما وقعت في هذا المثال وفيما سيحي من المذاين (مثال) اى وهذا مثال (لحتى بمعنى كي ولاستقبال) اى ومثل ايضا وقوع (المضارع) ههنا مستقبلا (بالنظر الى ما قبله) وهو وقوع الاسلام الذي هو مضمون اسلمت (و) مثل لكونه مستقبلا (بالنظر الى زمان التكلم ايضا) اى كما كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله بمعنى ان مضمون قوله ادخل الجنة وهو دخول الجنة يقع مستقبلا ومنأخرا عن الاسلام لكونه سببا له وقد وجدت صحة الانتصاب بهذا القدر مع انه مستقبل ايضا بالنظر الى زمان التكلم لوقوع التكلم في الدنيا ووقوع الجنة في العقبى وقوله (و) (كنت) (سرت حتى ادخل البلد) مجرور تقديره على انه معطوف على المثال السابق (مثال) اى هذا مثال (لحتى) حال كونها (بمعنى كي) اى اذا اردت به اخبار كون دخول البلد سببا لسيرك لكونه خروجا ومقدما لك على السير في الذهن (او) بمعنى (الى) اذا اردت به اخبار كون دخول البلد نهاية سيرك في الخارج (ولاستقبال المضارع) اى ومثال ايضا لكون المضارع مستقبلا (بالنظر الى ما قبله) فقط كما هو الشرط (واما بالنظر) اى واما المضارع الذي هو مدخول حتى ههنا حال كونه بالنظر (الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا) اذا خبرت بهذا الكلام بعد السير والدخول (او حالا) اذا خبرت به حال الدخول بعد انقضاء السير (او مستقبلا) اذا خبرت قبل الدخول وحال السير (واسير حتى تغيب الشمس) (مثال) اى وهذا مثال (لحتى) حال كونها (بمعنى الى) فقط فانه لا يحتمل ان تكون غيوبة الشمس سببا للسير فانه انما يكون سببا لما قبله اذا كان ما قبله محصلا وسببا لوجوده كما كان الدخول في المثال السابق حاصل بالسير بخلاف هذا المثال لان غيوبة الشمس ليست بمحالة من السير (ولاستقبال المضارع) اى ومثال ايضا لكون (ما بعدها) اى ما بعد كلمة حتى وهو المضارع الذي هو تغيب مستقبلا (تحقيقا) اى محققا لان الغيوبة تقع بعد السير اراد المصنف ان يفرع على تقييد المضارع بكونه مستقبلا فقال (فان اردت) يعنى اذالم ترداها مخاطب (بالفعل الذي دخله) لفظ (حتى) مستقبلا بل اردت به (الحال) وفسره الشارح بقوله (يعنى زمان الحال) للاشارة الى ان المراد بالحال ههنا هو الحال الذي بمعنى الزمان لا الحال الذي هو من المعمولات (تحقيقا) وقوله (اى بطريق التحقيق) اشارة الى ان قوله تحقيقا تمييز من الحال فانه لو كان حالا من الحال لفسره

بقوله محققا فسر طريق التحقيق بقوله (بان يكون) اى الحال (هى زمان التكلم بعينه وسيجئ مثله) وفى تخصيص هذا المثال بقوله تحقيقا ضبط لجواز ان يكون الحال بالظن الى زمان التكلم كذا فى بعض المواشى (وحكاية) (اى بطريق الحكاية عن غيره) فقوله ان اردت شرط وحراره ماسيجئ فى قوله كانت حرف ابتداء ولما كان كلام المصنف خاليا عن بيان التحقيق فى تصور طريق الحكاية اراد الشارح ان يذكره فقال (كناقول) يعنى ان مثال ما يراد فيه الحال بطريق الحكاية مثل ما تقول (كنت سرت امر حتى ادخل البلد) ياراد افظ كنت الدال على وقوع كل من السير ودخول البلد فى الزمان الماضى (مادخل) اى فان لفظ ادخل وهو مبتدأ (فى هذا الموضع) اى فيه قرينة دالة على وقوع كل من مضمون ما قبلها وما بعدها فى الماضى وقوله (حكاية الحال الماضية) خبره يعنى ان لفظ ادخل باعتبار مضى مضمونه ماض فصارته اللاتقة له اى يقول حتى دخلت ولكن لما عدل عنها قل حتى ادخل كانت عبارته دالة على اعتبار مناسب لللفظ وهو انه (كانك كنت فى زمان الدخول) يعنى تحيلت زمان الدخول الواقع فى الماضى بحيث انك قدرت نفسك فى ذلك الزمان (هأت) بتشديد الياء وسكون الهمزة على صيغة الماضى المخاطب وقوله (هذه الامارة) مفعوله اى جعلت هذه العبارة موافقة لهيئت السابغة فى التعبير (ونحكيها) اى كانتك تحكى الحال الماضية مع هيئتك فيها (فى زمان التكلم) حال كونك (على ما) اى على هيئة (كنت هيأته) اى على هيئته واذا كان اعتبارك كذلك (فكان ما) اى المضارع الواقع (بعد حتى) وقوله (فى هذه العبارة) متعلق بقوله (مرفوعا) فانك اذا كنت دخلت البلد وكلمت بهذه العبارة عند الدخول يكون زمان دخول البلد هو زمان الحال تحقيقا فالعبارة التى تؤدى هذا المقصود هو ادخل بالرفع فاذا اردت ان تحكى ذلك الزمان فى زمان التكلم وتقرضه موجودا فيه فكانك هيأت تلك العبارة وتحكيها (فابقيته بعينه على ما كان عليه) من الرفع (وحكيته) اى حكيت ما وقع بعينه من غير تبديل شئ منه واعترض العصام على هذا التوجيه بان الشارح جعل حكاية الحال يعنى حكاية اللفظ الدال على الحال وهو خلاف الطاهر والظاهر ان المراد زمان الحال المحكية من حيث انه حال بار تبرزه فى نظر السامع فى معرض الحال انتهى فاجاب عنه بعض المحسنين بان مراد الشارح فى هذا الكلام توجيه الرفع عند الحكاية لانه معنى حكاية الحال لانه يريد حكاية اللفظ الدال على الحال فانه حينئذ يكون مخلافا لعبارة المصنف وقوله (فى زمان الحكاية) كالعلة لما كان قبله يعنى انما تعين الرفع فى زمان الحكاية لانه (ايضا يكون مرفوعا) فى زمان الحكاية

كما كان مرفوعا في زمان الوقوع (اذ) اى لانه (لا يمكن حينئذ) اى حين اذكار مراده حكاية الحال (نقدر ان) اى المصدرية (لانها) اى لان المصدرية (علم الاستقبال) واذا نصبته يكون منصوبا يان فيتبادر الذهن الى ارادة الاستقبال فهى مناسبة لارادة الحال الماضية (كانت) جزاء لقوله فان اردت فقوله (اى حتى) اشارة الى ان الضمير المستتر في كانت راجع الى حتى وتأويل الكلمة وقوله (عند هذه الارادة) قيد لكونها (حرف ابتداء) (لاجارة) اى لم تكن جارة حتى تكون بمعنى الى ان (ولا عاطفة) حتى تقتضى تأويل المضارع بالمفرد ثم ان المتبادر الى الوهم ان التسمية لها بحرف الابتداء تقتضى وجود المبتدأ بعدها فاراد ان يفسر معنى الابتداء فقال (ومعنى كونها) اى كون كلمة حتى (حرف ابتداء) ان يبتدأ بها (على صيغة المجهول) نائب فاعله قوله (كلام مستأنف) اى ان يهأ الكلام المستأنف بكلمة حتى (لان يقدر) اى ليس معنى كونها حرف ابتداء ان يقدر (بعدها) مبتدأ يكون الفعل (اى المضارع الذى وقع بعده) اى بعد المبتدأ (خبره) اى خبر ذلك المقدر وانما يقدر المبتدأ على زعمه (لتكون حتى داخلية على اسم) وهو المبتدأ المقدر (كقولهم بعضهم) واذا كانت حتى حرف ابتداء عنده هذه الارادة وامتنع تقدير المصدرية (فيرفع) (اى ما بعد حتى) وهو المضارع الواقع بعدها وانما يرفع (لعدم التاصب والجزاء) (وتجب السببية) (اى كون ما قبلها) اى ما قبل حتى (سببا لما بعدها) هذا بخلاف كى فان ما بعدها سبب لما قبلها كما عرفت وانما تجب السببية (ليحصل الاتصال المعنوي) وهو سببية احدهما للآخر (وان فات) اى ولو فات (الاتصال اللفظي) وهو تعلق حتى الجارة حين كونها جارة وما اف ما بعدها على ما قبلها حين كونها عاطفة ولما لم تكن جارة ولا عاطفة فان ذلك التعلق يقتضى للاتصال اللفظي ولما فات ذلك الاتصال احتاج الى تحصيل اتصال آخر وهو الاتصال المعنوي ليكون جارا لما فات حتى لا تخلف حتى لوضعها لانها وضعت لافادة اتصال ما قبلها بما بعدها لفظيا ومعنى عاطفة وجارة (مثل مرض فلان حتى لا يرجونه) وزاد السارح قوله (الآن) ليطهر التصريح بالمراد بهذا المضارع هو معنى الحال (مثال) اى هذا مثال (لما) اى لمضارع (اريد) بذلك المضارع (الحال) اى الدلالة على زمان الحال (تحقيقا) وانما كان مثالا له (فانه) اى لان المكلم (قصده) اى بقول لا يرجونه (نفي الرجاء في زمان التكلم) حيث رفع المضارع بالنون ولو اراد به الاستقبال اقال حتى لا يرجوه بمحذف النون ويجب فيه ان يقصد كون المرض سببا لنفي الرجاء وقال العصام ان هذا المنال كما كان مثالا لما اراد به الحال تحقيقا يتمل ايضا ان يكون مثالا لما اراد به الحال حكاية

انتهى لكن الشارح خصصه بالتبديل لما يريد به تحقيقا واورد لما يريد به حكاية
ما سبق من قوله كنت سرت امس حتى ادخل البلد (ومن غمة) فالجار متعلق
بما سياتى من قوله امتنع وجاز على سبيل النزاع وقوله (اي ومن اجل هذين
الامرين) اشارة الى ان من ههنا اجلية والى ان غمة اشارة الى الامرين وقوله
(اي كون حتى عند ارادة الحل حرف ابتداء) تفسر الامرين بمعنى ان احدهما
كونها حرف ابتداء (و) الآخر (وجوب سببية ما قبلها لما بعدها) وهذان
الامر ان موجودا في هذا المثال كما عرفت واذا لم يوجد احدهما امتنع الرفع ولذا
(امتنع) (نظر الى الامر الاول) وهو كون حتى للابتداء ولم يصح كونها
للابتداء امتنع (الرفع) (اي رفع ما بعد حتى) (في) (فولك) (كان سبى حتى
ادخلها) وقوله (في) (وقعت حصول كان) (الناقصة) (في هذا القول)
فيد لا متاع الرفع بمعنى انما امتنع الرفع في هذا المثال اذا جعلت كان في كان سبى
ناقصة (بارتجال) كلمة (كان فيه ناقصة لاتامة) كما نجعل في المثال الجز الذي
سببى فانه حينئذ اقتضى امما وخبرا فيكون سبى اسم له وحتى ادخلها خبره فيكون
معناه كان سبى منتهيا الى دخول البلدة واما امتنع الرفع على هذا التقدير (لانها)
اي لان حتى (لو كانت حرف ابتداء) بمعنى انه او فرض كونها حرف ابتداء لزم
فساد المعنى فانها على تقدير كونها حرف ابتداء (انقطع ما بعدها) اي لزم انقطاع
ما بعدها وهو المضارع (عما قبلها) وهو كان لكن انقطاع ما بعدها عما قبلها
غير صحيح ههنا فانه لو صح الانقطاع المذكور امتنع تعلق المضارع المذكور بكان
(فتى) اي فيحينئذ تنى (الناقصة) التي لانتم الانخير منصوب (بلا خبر)
اذ لا تعلق لها من حيث الاعراب بما قبلها وان كان لها تعلق معنوى فلا يقدر
لها عامل فلا يكون حتى ادخلها بالرفع قرينة على المحذوف بخلاف ما اذا كانت
جارية فانها تعلقت تعلق الجار والجرور فلا بد ان يقدر قبلها الفعل العام فلا يتوجه
ما قيل ان الخبر في صورة النصب ليس حتى ادخلها بل الفعل العام المقدر فلان
تقدره بقرينة صحة حتى ادخلها بالرفع على تقديره كذا في بعض الحواشي جوابا لما
اعترضه العصام واذا بقيت لا خبر (يفسد المعنى بخلاف ما اذا كانت تامدة فانها
لا تقتضى الخبر) وانما خص الشارح الامتناع في هذا المثال بالنظر الى الامر الاول
فان الامر الثاني وهو كون ما قبلها سببا لما بعدها محقق ههنا لانه يجوز
ان يكون السبب سببا للدخول في البلد (و) (امتنع الرفع نظر الى الامر الثاني)
وهو كون ما قبلها سببا لما بعدها ولم يصح تقدير السببية امتنع الرفع (في) قولك
(اسرت حتى تدخلها) اي بهمة الاستفهام انما امتنع السببية في هذا المثال
(لانه حينئذ) اي حين اذ كان حتى حرف ابتداء (يكون ما بعدها) اي ما بعد

حتى وهو قوله تدخلها (خبراً مستأنفاً موقوعه) يعني لكونه تلاماً مستأنفاً
 يكون اخباراً عن الدخول الذي قطع الحكم بوقوعه (وما قبلها سبب لما بعدها
 وعموم سكوك فيه) بمعنى لو فرض حدث أن ما قبلها سبب لما بعدها لزم جعل
 المسكوك فيه سبباً للامتناع به وإنما كان ما قبلها مسكوكاً فيه (لوجود حرف
 الاستفهام) وهو الهمزة التي في اسرته إذا جعل كذلك (فيلزم الحكم بوقوع
 المسبب) وهو دخول البلد (مع النك في وقوع المسبب) وهو السير (وهو) أي
 الحكم بوقوع المسبب مع النك في السبب (محال) قوله (وحاز) عطف على قوله
 امتنع أي ومن ثم جاز رفع المضارع الذي بعده (في) (وقت حصول كان
 التامة) وفاعل جاز قوله (كان سبباً حتى ادخلها) أي بتقدير حتى ابتدائية
 وبتقدير ما بعدها كلاماً مستأنفاً لا يلزم تعلق ما بعدها بما قبلها تعلقاً لفظياً
 (فان معناه) أي معنى كان سبباً (بذات سبب) ومعنى حتى ادخلها (فاننا ادخل الان)
 بتقدير المبتدأ المحذوف وبارادة معنى الحذف من المضارع (ولا فساد فيه) من الفساد
 التي تلزم لما سبق وهو منافاة كون حتى ابتدائية لما اقتضى تعلقها لما قبلها (و)
 (جاز) (ايهم سار حتى يدخلها) أي وجاز الرفع ايضاً في التركيب الذي يصدر
 بكلمة أي إلى الفاعل على العموم وقوله (بالرفع) متعلق بقوله جاز أي جاز هذا التركيب
 رفع المضارع الواقع بعده حتى لانتفاء المحذوف الثاني فيه وهو كون المسكوك سبباً
 للمحقق (لان السير في هذا المقام محقق) لانه قال ايهم سار فكانه قال ان السير
 من أي فاعل صدر يكون سبباً لدخول البلد (والنك إنما هو في تعيين الفاعل
 فيجوز أن يكون المسبب) وهو الدخول (محقق الحاصل) فكانه قال السير
 المحقق الحاصل الذي هو سبب الدخول المحقق سائر أي هو (قوله) أي قل
 المصنف (ايهم عطف) أي معطوف (بتقدير جاز) أي على قوله جاز (في التامة)
 على طريق عطف الجملة على الجملة (الاعلى كان سبباً) أي لا يجوز أن يكون
 معطوفاً على قوله كان سبباً (حتى ادخلها) بأن يكون من قبيل عطاف مثال
 على مثال وإنما لم يحذف (لعدم صلاحية تقييده) يعني له صلاحية هذا التركيب
 لان يكون مقيداً (بقرائه في التامة كالعطف) أي كما كان المعطوف (عليه)
 صالحاً فاق في المعطوف عليه لفظ كان وجرد فيصيح المقيد وأما في المعطوف
 فلم يكن فيه فاعل كما لم يكن صالحاً لتقييداً (وفي بعض النسخ)
 أي نسخ الكاف (مكداً) أي وقع مكداً وهو قوله جاز في كان سبباً حتى ادخلها
 في التامة) أي بخبر تامة (بجواز رفع في هذا التركيب في وقت حصول
 كان التامة فعلى هذا) أي على بعض النسخ (فانهم سار عطف) أي يجوز
 أن يكون قوله ايهم سار معطوفاً (على) تركيب (كان سبباً ولا فساد فيه) أي

في كونه معطوفا على فاعل جاز لان القيد اذا تأخر عن المعطوف عليه لا يسرى
 في المعطوف بخلاف ما اذا تقدم على المعطوف عليه فإنه يسرى فيه ذكره
 العلامة النفذاني في شرح الكشاف ولهذا عطف في الصفحة الاولى بتقدير
 الفعل (ولام كي) وهو مبتدأ وقوله (التي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان)
 اشارة الى انتصاب المضارع الذي بعد تلك اللام ليس باللام بل ان المقدرة وقوله
 (مثل اسلمت لادخل الجنة) خبره اي اللام الجارة التي تكون بمعنى كى وينصب
 المضارع الواقع بعدها بتقدير ان مثله مثل لادخل في اسب لادخل الجنة
 (وانما تقدر ان بعدها) اي بعد تلك اللام (لانها) اي تلك اللام (جارة)
 وامتنع دخول الجارة على الفعل لكون الجر من خواص الاسم (ولام الجود)
 (التي ينصبها المضارع) وزاد الشارح قوله (هي) للاشارة الى ان قوله
 (لام تأكيد) خبر للبتدأ المحذوف لاقوله لام الجود فان خبره مثل
 وما كان الله وقوله (لنفي) بيان لمؤكد اللام لان المؤكد بالكسر يقتضي مؤكدا
 بالفتح وقوله (بعد الثاني) ظرف للتأكيد وقوله (لكان) اي للفظ كان
 متعلق بالثاني اي بعد الثاني الذي قصده نفي كان بمعنى ما كان مشتقا من الكون
 وقبل ان فيه بحثا لان معناه على تقدير تعلق قوله لكان بقوله بعد الثاني هي لام
 التأكيد بعد الثاني للفظ كان وهو غير صحيح لان الثاني لا يتعلق باللفظ بل بالمعنى
 واجيب انه صحيح بتقدير المضاف اي بعد حرف التي الموضوع لدخول كان
 او بعد لثني لمعنى كان فيحينئذ يستقيم المعنى انتهى ولما كان المراد بمعنى كان هو
 المعنى الماضي المدلول له وكان ذلك المعنى تارة متفهما من لفظ كان وتارة اخرى
 متفهما من لفظ آخر اراد الشارح ان يبينه عليه بقوله (لفظا) اشارة الى الاول
 يعني ان المثال الذي اورده المصنف مثال لما ينفهم من لفظ كان وهو قوله (مثل
 وما كان الله ليعذبهم) وقوله (او معنى) اشارة الى الثاني ومثله (نحو لم يكن ليعقل)
 فان قوله لم يكن ليس بلفظ كان بل المعنى المذكور مدلول لما معنى كان (وهي)
 اي لام الجود (ايضا) اي كلام كي (جارة ولهذا) اي ولوكونها جارة (تقدر
 بعدها) اي بعد تلك اللام (ان) اي كلمة ان ثم انه لما كان لفظ الجلالة في قوله
 وما كان الله اسم كان وقوله ليعذبهم خبر الله واشترط في الخبر اتحاده مع الاسم
 وحي الاتحاد ههنا اراد الشارح ان يدفع هذا الخفاء فقال (فان قيل اذا صار
 الفعل) اي الواقع بعد لام الجود سواء كان في المثال المذكور في المتن او فيما اورده
 الشارح (بمعنى المصدر بان المقدرة) فان يكون الضموم وما كان الله تعذيبهم
 ولم يكن زيد فله (فكف) اي فيحينئذ كيف (يصح الجمل) اي حل التعذيب
 والفعل على الاسم (قيل) اي اجيب منه (على حذف المضاف) يعني انه

وان لم يحز حمله بالجمال المتواطئ بالاحذف لكنه يصح مع تقدير المضاف اما
 (من الاسم) اى من جانب الاسم (اى ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر)
 اى من جانب الخبر (اى ما كان الله ذا تعذيبهم) وقوله (او على تأويل المصدر)
 معطوف على قوله او على حذف المضاف يعنى ان توجه العبارة وتصححها
 طريقين احدهما طريق المجاز بالاحذف والاخر طريق المجاز فى الكلمة وقوله
 على حذف المضاف اشارة الى الاول وقوله او على تأويل المصدر (باسم الفاعل)
 اشارة الى الثانى (اى وما كان الله معذبهم) وقال العصام موردا على الشارح
 بان الاول فى التقدير فى جانب الاسم ان يقدروا ما كان فعل الله تعذيبهم واجاب
 عنه بعضهم بان تقدير وما كان صفة الله اول من تقدير فعل الله لانه انفى للتعذيب
 لانه اذا لم يكن صفة الله تعالى تعذيبهم لا يتصور منه التعذيب فلا يفعل التعذيب
 اعسلا انتهى اقول ولعل الفاضل العصام اوردناه نظرا الى ان التعذيب من صفات
 الفعل وهذا المحجب المعاون للشارح نظر الى جانب البالغة فى التنى ولكل وجهة
 (والفاء) وهو مبتدأ خبره قوله بشرطين و اشار الشارح بقوله (التي يتصب
 المضارع بعدها بتقديران) الى صفة مميزة لهذه الفاء عن غيرها من الفئات وقوله
 (فتقديران بعدها لاتنصب المضارع) للوطئة بان قوله بشرطين متعلق بقوله
 مشروط وهو للمبتدأ وبارز الجملة فى قوله بشرطين انما يصح بتقدير لفظ المبتدأ
 اى تقديران بعد الفاء لاتنصب المضارع (مشروط) (بشرطين احدهما
 السببية) (اى قصد سببية ما قبلها لما بعدها) يعنى احد الشرطين كون ما قبل
 الفاء سببا لما بعدها الذى هو مضمون المضارع وقال العصام ان قوله فتقدير
 ان حيث جعل خبر الفاء جملة محذوفة المبتدأ لاضرورة داعية اليه ومع ذلك
 لا وجه للفاء فى قوله فتقديران والاولى ان تقدير الكلام ناصبة بشرطين وانما اشترط
 فى كون المضارع منصوبا بعد الفاء السببية (لان العدول عن الرفع) اى الذى
 هو الاصل فى المضارع (الى النصب) اى الذى هو ليس باصل فيه (للتصيص)
 اى ليكون النصب نصبا (على السببية) اى على ان المقصود هو السببية
 (حيث يدل تغير اللفظ) وهو جعل المضارع منصوبا (على تغير المعنى) وهو
 قصد السببية يعنى ان تغير المعنى يحتاج الى تغير اللفظ حتى يدل على قصد
 ذلك المعنى وقوله (فاذا لم يقصد السببية) كالدليل على ما قبله يعنى اذا قصد
 السببية يحتاج الى تغير اللفظ فانه اذا لم يقصد السببية (لا يحتاج الى الدلالة)
 اى دلالة الملفوظ (عليها) اى على تلك السببية المقصودة (والثانى) اى
 الشرط الثانى للاتنصاب بالفاء (ان يكون ما قبلها) (اى قبل الفاء) فقوله
 فلها ظرف مستقر خبر ان يكون واسمه فى قول المصنف قوله امر او انتهى الخ

ر في قول النرج قوله (احد الاشياء السبعة) واء الاشتراط يوجد
 احدا لاسم (المعد) اي اكد، المضارع بعيدا (بفتح الهمزة) اي
 تعديم الانشاء (او ما في منه) اي او لم يستدعي شي هو جمع الانشاء (من
 الن) وهو بيان لما ودوله (المستدعي) صفة للشيء ومارلونه كرس التي بمعنى
 الانشاء وهو افتضاء كل من الانشاء والشيء (جوازا) وه له (مترسمهم كود)
 ما بعد دسا) معطوف بمرله اسعد يعني انه لما مضارع استب - دم - ا -
 وما بعد دسا عليه عن قوله كرس ما بعد دسا، ما - ا - ا - ا - ا - ا - ا - ا -
 ا - ا - ا - ا - ا - ا - ا - ا - ا - ا - ا - ا - ا - ا - ا - ا - ا - ا -
 ليهام المردد - ا - ا - ا - ا - ا - ا - ا - ا - ا - ا - ا - ا - ا - ا - ا - ا - ا -
 - ا - ا - ا - ا - ا - ا - ا - ا - ا - ا - ا - ا - ا - ا - ا - ا - ا -
 الاشياء واما اذا كان المضارع من حكم المفرد بتقدير ان المستدعي يكون من
 ميبيل عطف المفرد فيقول المندورقه له (امر) بالرفع اسم ان يكون وهو من
 الاشياء الستة يعني ان يوجد قبل الماء امر (فترزني فاكرك) بالاص (اي
 ليكن منك زيارة فاكركم) يعني ان يكون له عاكركم هو الاكرام معطوف
 على مضمون قوله زرني رهو الزيارة (اولهي) اي او يوجد ذاهبا هي (نحو
 لا تسمى فاضرك اي لا يكن منك شئ وضرب من) وقراه (ه يندرج ولسا)
 الخرج اسكال ره رانه مانال المصنف ترك (الدهاء) بارادته بانه يدحج الامر
 والهي (الدهاء امرى ماسون) وه ادعاء بتدور الامر (ولا تأخذني
 طاهيك) وه ادعاء بانه يدحج امرى ماسون (او اسعد ام) اي اريكرن عليها
 استفسام (نحو هل عندك ماء فاسره) اي هل يكون منك ماء فاسره معنى
 (اولي) اي او يكرن باها اني (نحو ما تأني فتحدثنا اي لسن منك آتيان قصده
 مناو يندرج فيه) اي في التي (التمضيض) اي تحريض المحاط على فعله سأل
 في بحث الحروف (نحو) قوله تعالى - كذا - من الامم - الا ان - كذا - ام
 على الى ول - له السلام (ذلك دكر) بالفتح اي يكون ذاك الملك المدرك
 (مع) اي مع الرسول (بذيرا) وانما كان المناسبات ادراج التخصيص في النهي
 (لا اراد) اي اكون التخصيص مستلزما (ان دلي) وه راء الازاله وكن كرس
 الملك نذر امع الى ول يعني ان يندرج واحد منه فاذا دل التخصيص على نهي
 بالانزاع (فيندرج) اي فليس ان يندرج (في التي) او امر) اي او كرس في
 تمن (نحو اني ما فافقه اي ليت لي بهت مال فانقاي مي ويد - ل - اي
 في التي (ما) اي اعني الذي (وقع على صيغة النرجي) وه ا - ا - ا - ا - ا - ا - ا - ا -

حكاية عن فرسبون (على افعال اسباب) وادته الى (اسماء) (ت) مدر من
الاسباب وقوله (فالمطلع بانصب على قراءة حفص) وهو بالهاء الهلالية وبالياء
وبالصاد المهملة اسم لاحد راوى عاصم الكوفي (او عرض) اى او يكون
قلمها همة عرض (نحو الاينزل فتصيب حبرا اى الا يكون منك نزول فاصبة
خير منى) ثم اراد احوال الكل بقوله (فى جملة هذه المواضع) فقوله فى متعلق
بالنسبة التى بين المبتدأ الذى هو قوله (معنى السببية) وبين الخبر الذى هو قوله
(مقصود) وقوله (والفاء تدل عليها) جملة معطوفة على الجملة السببية
مقصودة يعنى ان السببية مقصودة يعنى ان فى هذه المواقع التى وقعت الفاء
بعدها والفاء حرف دال على السببية (وما) اى المضارع الذى (وقع بعدها
فى تأويل المصدر معطوف) اى بالفاء (على مصدر آخر مفهوم) اى فهم ذلك
المصدر الآخر (مما) اى من الفعل الذى (وقع قبل الفاء) اى مذكر من
الانسيات ولحقها (واما نحو قوله) اى قول اساعر (سائرته) اى تميم
والحق بالحجاز فاستريحنا) يعنى ينصب المضارع ادى سوا يريح وهو متكلم
من الاستراحة والمعنى سائرته المنزلة الذى كان اى تميم راصد يريحها
بالحجاز لا كون مستريحاً وقد وقع فى هذا الت المضارع الذى بعده الفاء منصوباً
حال كونه (بدون تقديم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر) اى هذا
القول محمول على ضرورة الشعر وقال العصام جعله لضرورة الشعر ومع ذلك
توجيه العطف بقولنا سيقع مترك منزلى والحق بالحجاز بالاستراحة ويمكن توجيهه
بما يخرج عن الضرورة وهو ان يجعل سائرته والحق من معنى الامر اى لا ترك
ولا الحق فاستريحنا انتهى (والواو) (اتى) اى كلة الواو التى (ينصب بعدها المضارع
بتقدير ان متقدرا ان بعده اسرط) وحمل السارح على ما قوله واو مسدداً لا تقدير
كافى انشاء واستخدمه العصام (بشرطين) (احدهما) اى احداً من رطين
(الجمعية) ولما كان على المصنف ان يقول كونهما للجمع رعدة دللته على الجمعية
بالياء المصدرية اش رايه الشارح بقوله (اى مصاحبة ما داهما) يعنى ان اراد
بالجمعية امر نسبي وهو كرم ما دل الراو مصاحبا (لما) اى لمصمون المضارع
الذى (بعده) وليس المراد منه كونهما للجمع حتى يترجم عليه ان يقول كذلك
(والا) اى وان لم يكن المراد بالجمعية هذا المعنى (ما واو للجمع) يعنى يلزم ان يكون
اشتراط الواو بها حشاً لا الواو للجمع (دائم) سواء كان داخل على المضارع
او صلى غيره اعلم ان كون الواو للجمع اعم من ان يكون ما قبلها وما بعدها مجتمعاً
فى زمان واحد او لا واراد المصنف ان يشير الى ان المراد بالاستراط اشتراط كونه
للجمع بالعنى اننى اعنى اجتماعهما فى زمان واحد لا بالعنى الاعم وكأنه قال

ان اتصا به بعد الواو مشروط بكون الواو مستعملا بالمعنى الثانى فميشد
لا حشوفيه وانما اشترط هذا لما قال بعض الشارحين من ان الواو للعطف كالفاء
فاضمر ان بعدها تعلم الجمعية اى مصاحبة ما قبلها لما بعدها بمعنى احتمه
فى زمان وانما دل النصب على هذا الاختصاص لان تغيير اللفظ من الاصل
الذى هو الرفع الى الفرع الذى هو النصب يدل على تغيير المعنى الذى هو موطن
الجمع ويلزم منه جعل الفعل الذى قبله فى تقدير المصدر ليكون عطف الاسم
على الاسم كذا فى بعض الحواشى (و) (ثانيهما) اى وثانى السرطين (ان يكون
قبلها) وفسره الشارح بقوله (اى قبل الواو) للاشارة الى ان الضمير النحور راجع
الى الواو والى اى قبلها اسم لان يكون وقوله (مثل ذلك) خبر منصوب له ويؤيده
انا وجدنا فى بعض نسخ الشروح هكذا اى ما قبل الواو بزيادة لفظ ما وايضا
يؤيده تفسيره بقوله (اى ما يماثل الواقع) يعنى ان الشرط الثانى ان يكون اللفظ
الذى وقع قل كلمة الواو لفظا يماثل اللفظ الذى وقع (قبل الفاء) وقوله (فى كونه)
اشارة الى وجه المماثلة وهو كونه (احد الاشياء الستة المذكورة) يعنى من الامر
والثمنى وغيرهما (وامثله) اى امثلة ما وقع بعد الواو (امثلة الفاء بعينها) لكن
(بايدال الفاء الواو كما تقول مثلا زنى واكرمك اى ليجمع الزيارة والاكرام) وهذا يدل
ما وقع قبلها امر (ولان اكل السمك وتسرب اللبن اى لا يجتمع منك اكل السمك مع
شرب اللبن وعلى هذا القياس) اى وقس عليهما الاستفهام نحو هل عندك ماء واشربه
والثنى نحو ما انايتا ونحذثنا والثنى نحو ليتى ما لا وافقه والعرض نحو لا تنزل وتصيب
خبر (واو) (التي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان) فقوله او اى كنهها مبتدأ
وقوله (بشرط) طرف مستقر خبره اى ~~كونها~~ ناصبة للمضارع الذى بعدها
بشرط وجود (معنى الى ان او) وجود معنى (الان) ولما توهم من ظاهر عبارة
المصنف انه بشرط كون كلمة او دالة على معنى الجار او الا استثناء مع ان دلالتها
عليهما لالة تضمنية اراد ان يبين ما هو المراد منها بقوله (اى بشرط ان يكون)
اى لفظ او ملابسا (بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة) اى المصدرية
الواقعة (بعدها) اى بعد او يعنى المجردتين من ان (لا) اى ليس المراد به (ان ان
ايضا داخلة فى مفهومها) اى فى مفهوم او (والا) اى ولو لم يكن المراد هذا
بل كان المراد به انها بمعنى الى او الامع ان (يلزم من تقدير ان بعدها) اى بعد او
(تكرار) يعنى ان يكون لفظا ان مكررا احدهما انه ذكر فى ضمن او والاخر انه
قدر فى المضارع وليس كذلك بل هى مقدرة فى المضارع فقط (نحو لا زمتك
او تعطينى حتى) (اى الى ان تعطينى حتى او الا ان تعطينى حتى) وانما قدرنا
فى قوله معنى الى ان بقولنا وجود معنى الى ان لما قاله زنى زاده فى معرب الكافية

من ان المراد بقول المصنف معنى الى ان او الا ان وجود هذا المعنى في التركيب
لا يكون نهجا معنى او كافى الامتحان انتهى وفي بعض الحواشي وانما يلزم تقدير ان
لانها اما بمعنى الى او الا والاول حرف جر لا يدخل الاعلى الاسم ولا يدخل على
الفعل فوجب اضممار ان يصح دخولها على الفعل والثاني كلمة استثناء وهى
لا تنصب المضارع فليزىم تقدير ان انتهى ولما وقع بين الجمهور وبين سيويه
اختلاف في تقدير او في انها بمعنى الا او بمعنى الى اراد الشارح ان يذكر كلاما من
المذهبين فقل (فسيويه يقدرها) اى يقدر او (بالا) اى بمعنى الا وقوله (بتقدير
مضاف) اى بتقدير اسم اضيف الى مضارع مصدر بان (اى لازمك) بمعنى
معنى قولنا لازمك اوتعطى حتى هو لازمك فى كل وقت (الوقت ان تعطى
حتى وغيره) اى وغير سيويه من النحاة (يقدرها) اى يقدر ذلك الغير كلمة او
(بالى) اى بمعنى الى (بتأويل مصدر مجرورا والتي بمعنى الى اى لازمك) اى
معنى قولنا لازمك اوتعطى حتى عند غير سيويه هو لازمك (الى عطاك
حتى) فقوله (والعاطفة) مجرور معطوف على حتى فى قوله وبان مقدرة بعد
حتى يعنى ان المضارع ينصب بان المقدرة بعد حتى وبعد الحروف العاطفة
ولما ذكر بعض الحروف العاطفة من الواو والقاء واو وتبادر الى الذهن ان المراد
بها ههنا هى ما عدا ما ذكر للقاعدة المقررة وهى اذا ذكر العام بعد الخاص يراد به
ما وراء الخاص مع ان المراد ههنا ليس كذلك اراد الشارح ان ينبه عليه بقوله (اى
الحروف العاطفة مطلقا) يعنى ان المراد بالعاطفة ههنا الحروف العاطفة مطلقا
(سواء كانت) تلك العاطفة (من الحروف العاطفة المذكورة) من الواو والقاء واو
(اولا) اى اولم تكن من المذكورة (كشم) فانها لم تذكر فيما قبل (واذا كانت) اى العاطفة
(منها) اى من غير المذكورة (فمن غير اشتراط ما ذكر) فى كل منها (من الشروط)
فان كلمة ثم مثلا كانت من غير المذكورة لم يشترط لها الشروط السابقة (لصححة
تقدير ان ما بعدها) اى بعد غير المذكورة (اى ينصب) اى فيجئ بذية تنصب (المضارع)
الذى بعدها (بها) اى بتلك العاطفة (بتقدير ان) وقوله (اذا كان المعطوف)
ظرف للمقدرة المحوطة بواسطة العطف يعنى ان كلمة ان تقدر بعد العاطفة
اذا كان المعطوف (عليه اسما) (صريحاً نحو اعجبني ضربك زيد او تشتم)
بالنصب اى وان تشتم (او تشتم) اى فن تشتم (او تشتم فتم) اى فلفظ
نعم ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والقاء ليس مشروطا باسروط
المذكورة اى بالشروط التى ذكرت (فيهما) اى فى الواو والقاء وقال المصنف
ان الشارح قيد الاسم بالصريح ليخرج نحو اعجبني ان يضرب زيد فتشتم فانه حينئذ
لا تقدير ان لجواز عطفه على مدلول ان ونصه بكلمة ان السابقة ثم قال وفيه نظر

(به واسطه) يعنى انه ليس كذلك عنه خلاف اواضع لانه ليس الحكم المذكور (في الواقع مخصوصا به) اى بما ذكر (كما سبق من حرياته) اى حيا الحكم (في مباحثه) اى بحرياته فيما ذكر (ويرد عليه) اى فحين تخصيص الحكم ماذكره على ذلك الخصوص (انه كان المناسب حيثئذ) اى حين اذار يذهب التخصيص كان المناسب (ذكرها) اى ان يذكر كلمة العاطفة (مرتين مرة في الاجمال) وهو الذى وقع بقوله والعاطفة (ومرة في التفصيل) بان قول وبار مقدرة بعد الواو العاطفة والغاء العاطفة واو العاطفة (كسائر ما ذكرنا) وقال العصام ويمكن ان يجاب عنه بان العاطفة في تقدير ان على نحوين احدهما امتياز بعض عن بعض في الشرط والثاني اشتراك الحمل فيه فعد اولا الخصوصيات بالسرط لتضبط وفصل عقيبها شرائطها ثم اتم العد بذكر تناسب المشتركات في الشرط مرة واحدة لعدم احتياجها الى التفصيل ومع العاطفة اى مع العاطفة مطلقا اذا قدران بعدها بالشرط المشترك بين الكل بخلاف العاطفة المقدران بعدها بشرط مخصوص كما فصل في حتى واخواتها وهو من قوله والعاطفة الى هذه الحروف التى ذكرت بهذه العبارة حين بيان الشرط المشترك بين الكل فتأمل انتهى ثم لما فرغ المصنف من بيان المواضع التى ينصب المضارع فيها بان المقدرة شرع في بيان ما يجوز فيه اظهارها وما يجب فقال (يجوز اظهار ان مع لام كي) اى كما يجوز تقديرها (نحو جئت لان تكرمنى) وقوله (ومع ما لحق) معطوف على مع لام كي في كلام المصنف ويسمى هذا عطفا تافهيا وهو عطف قول احد القائلين على قول القائل الآخر وانما سمي تلقينيا لما فيه من تلقين السامع الى المتكلم بهذا العطف كقوله تعالى قال ومن ذريتي يعنى انه كما يجوز اظهار ان مع لام كي يجوز ايضا اظهارها مع ما لحق (بها) اى بالام كي (من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم) فان اللام فيه زائدة (و) (مع الحروف) (العاطفة) (نحو اعجبتني قيامك وان تذهب) فان قوله وان يذهب معطوف بالواو على قوله قيامك وقوله (لان هذه الثلاثة) علته لقوله ويجوز اظهار ان يعنى انما جاز اظهارها في ما وقع مع لام كي ومع الحروف العاطفة ومع اللام الزائدة لان هذه الثلاثة (تدخل على اسم صريح) ومثل اللام الداخلة على الاسم الصريح حال كونها بمعنى كي (نحو جئت لا كرامك و) مثال العاطفة الداخلة عليه نحو (عجبتني ضرب زيد وغضبه و) مثال اللام الزائدة الداخلة عليه نحو (اردت لضربك) فانه معنى اردت ضربك وقوله (فجاء) تفريع لقوله تدخل يعنى اذا كانت عادة هذه الثلاثة ان تدخل على الاسم الصريح وهي ما نوسة به غير مستوحشة منه جاز (ان يظهر معها) اى مع تلك الثلاثة (ما) اى حرف (بقاب الفعل الى الاسم الصريح

وهو) اى الحرف الذى يقرب الفعل الى الاسم الصريح (ان المصدرية) ثم لما خفص جواز اظهارها مع هذه الثلاثة دون ما عداها اراد بيان وجه الاختصاص فقال (واما لام الجحود) يعنى وجه عدم جواز اظهارها لام الجحود (فما) اى فنابت لان لام الجحود لما (لم تدخل على الاسم الصريح) ولم تكن معقودة به (لم يظهر بعدها) اى ملام الجحود (ان) اى لفظان ولم يجوز ان يقول ما كان لان يقول (وكذا) اى كلام الجحود (حتى) يعنى اذها ايضا لم تدخل على الاسم الصريح (لان الاغلب فيهما) اى فى حتى (ان آسنعمل يعنى كى) اى وان كان الاستعمال الغالب فيهما غيره (وهى) اى حتى حال كونها ملازمة (بهذا المعنى) اى معنى كى (لادخل على اسم صريح) حل عايتها) اى حل على (حتى) التى بمعنى كى (التى) اى حتى التى (بمعنى الى) وانما حل عايتها (لان المعنى الاول) هو معنى (اغلب) اى من معنى ان (فى حتى) اى فى كلمة حتى (التى يلها المضارع واما الواو والفاء واو) يعنى واما وجه عدم جواز اظهارها بعد هذه العواطف الثلاثة (فلانها) اى فشابت لان العواطف الثلاثة (لما اقتضت) اى لما اوجبت (نصب ما) اى المضارع الواقع (بعدها) اى بعد العواطف الثلاثة المذكورة (للتبصيص) اى الغرض ان يكون نصبا (على معنى السببية) اى كفى الفاء (والجمعية) كفى الواو (والانتهاء) اى كفى او (صارى) اى تلك الثلاثة (كموامل النصب) حتى عدها بعضهم من التواصب لعدم الخلف فى النصب (فلم يظهر الناصب بعدها) حتى لا يجتمع الاسمان الناصبان احدهما ان المقدرة والاخر احدهما الحروف التى توهمت عامله ولما فرغ من بيان ما يجوز اظهارها فيه شرع فيما يجب اظهارها فيه فقال (ويجب) (اى اظهار ان) (مع لا) (الداخله) اى حال كونها مع كلمة لا التى دخلت (على المضارع المنصوب بها) اى بان قوله مع لا يجوز ان يكون طرفا ليجب او حالا من المسكن فى يجب وكذا قوله (فى) متعلق بيجب بتقدير المضاف اى يجب الاظهار فى (صورة) (دخول اللام) حال كونه تلك اللام ملازمة (بمعنى كى) وقوله (عليها) كفى نسخة الجامى متعلق بالدخول المقدر (اى على ان) وانما يجب اظهارها (لاستكراه اللامين المتولين) احدهما (لام كى و) الآخر (لام لانحو قوله تعالى للابعلم) ولما كان لا ضمرا ان مواضع اخر غير هذه المواضع اراد الشارح ان ينبه عليها فقال (واعلم ان ان الثابته تضر) اى وقت مضرة (فى غير المواضع المذكورة كثيرا) اى وقوتا كثيرا لكنها لا تضر حال كونها عاملة وناصبه له بل تضر حال كونهها (من غير عمل لضعفها) اى لضعف ان المضرة فى العمل ولذا اشترط فيما سبق من المواضع التى تكون

صامته مع اضمارها شروط اقتضت النصب (نحو قولهم تسمع بالمعدي خير من
 ان تراه) فان قوله تسمع فعل مضارع مبتدأ وقوله خير خبره ووقوع الفعل مبتدأ
 بلا تأويله بالاسم لا يجوز فحيث قد تقرر ان حتى يكون ما ولا بالفرد فيكون معناه
 سماعك بالمعدي خير من رؤيتك اياه ولكن لم تنصب تلك المضمره للمضارع
 بل سمع بالرفع وقوله (ومع العمل) عطف على قوله من غير عمل يعني اضمارها من
 غير عمل كثير ومع العمل واقع (على السندوث كقوله الا اي هذا الاثمي احضر الوغي)
 فقوله احضر فعمل مضارع متكلم وهو مبتدأ وبيل المصدر مفعول الاثمي والوغي
 هو محل الخصومة يعني ايها الذي يكون لاثما لخصوري موضع الخصومة وكونه
 على السندوث (في رواية النصب) اي نصب احضر واما في رواية الرفع فليس
 بشاذ فانه يكون حيث كالت اول وقوله (ولكن) استندرك من المجموع يعني
 ان اضمارها سواء كان يعمل او غير عمل (ليس بقياسي كافي تلك المواضع) اي كما
 كان قياسيا في المواضع السابقة (ولذلك) اي وليكون ذلك الاضمار خيريقيسي
 (لم يذكرها) اي لم يذكر المصنف هذه المواضع الاخيرة ولما فرغ المصنف من
 بيان النواصب شرع في بيان الجوازم فقال (ويجزم) (اي) يكون (المضارع)
 مجزوما (لم ولما ولا الامر ولا) (المستعملة) (في) (معنى) (التهى) وقال
 العصام اضاف اللام لانها قاطبة للاضافة ولم يضاف لانها علم لنفسها فلا
 تقبل الاضافة وجعل الشارح قوله في التهى صفة لافا يحتاج الى تقدير المعرفة
 والمشهور تقدير الظرف بانكرا فالما في المشهور ان يكون التقدير ولا مستعملة
 في التهى يجعل في التهى حالا الا ان الانسب بالمعنى تقدير المعرفة فافعله ارجح
 لان رعاية جانب المعنى اعم من رعاية جانب اللفظ انتهى وفي بعض الحواشي واما قال
 المصنف ولا في التهى ولم يقل لا انتهى بالاضافة تفننا في العارة لالعدم الجواز كما قال به
 العصام فانه لو حل كلامه على ما حل عليه العصام لورد على قوله فيما بعد
 ولا انتهى بانه غير جائز فالاولى ان يحمل على التفنن والله اعلم (احترزا) اي
 تفصيلا لا بقوله في التهى للاحتراز (عما) اي عن لالتى (استعملت في معنى الثاني)
 نحو لا ينصر فانها استعملت في معنى الثاني وهو اخبار في صدور النصر بخلاف
 التهى فانه اطلب ترك الفعل كما سيحيى وكذا وقع الاحتراز عن لالتى لم تستعمل
 في شيء من التهى والثاني نحو لا قسم (وهذه لكلمات) اي الحروف الاربعة
 المذكورة (تجزم فعلا واحدا) واما ترك المصنف هذا البيان اعتمادا على
 قرينة المقابلة فانه لما قال فيما سيحيى وكل المجازاة تدخل على الفعلين علم
 منه ان غير هذه الكلم لا تدخل على الفعلين وقال العصام يلزم ان يقيد قوله
 تجزم فعلا واحدا بقوله بالاصالة فانه قد يتعدد مجزوءها بالعطف فتقول

لا تضرب وتفعّل انتهى (وكلم المجازاة) بالجر معطوف على ما قبله فقوله (اى) وينجزم المضارع بكلم المجازاة) تفسير لاعرابه وقوله (اى كلمات الشرط والجزاء) تفسير للفظ المجازاة وهى مصدر من باب المفاعلة اصله بحزبة قلبت الياء الفاء وتكتب تأوّه قصيرة لا طويلة لكونها مصدرا لاجمعاً وقوله (التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا) توجيه لاختيار لفظ الكلم على لفظ حروف المجازاة واسماء المجازاة يعنى لكون بعضها من الحروف وبعضها من الاسماء (اختصار) اى المصنف (لفظ الكلم) فانه شامل للحرف والاسم (والجزوم بها) اى تلك الكلم (فعلان) تيسيجى يعنى قد يكونان فعلين كذا فى العصام (وهى) (اى كلم المجازاة) (ان ومهما واذا وحين) ولما كان بين المذكورات فرق فى الجزم مطلقاً وفى الجزم بالمقارنة اشارة اليه بقوله (فاذوحث يجر زمان المضارع) اذا كانا (مع ما واما بدونها) اى بدون كلمة (فلا) اى فلا يجر زمان (واين ومتى) (وهما يجر زمان المضارع مطلقاً سواء كانا) مقارنين (مع ما اولاً) اى اول بساغة رنين لها (وما ومن واى) بالنون (واى) وهذه الكلمات انجزم المضارع بها قياس (واما) (انجزم المضارع) (مع كيف ما واذ) اى مجرداً من ما (مصاد) وقوله (لم نجى فى كلامهم على وجه الاطراد) صفة كاشنة لقوله شاذم شرع فى وجه عدم الاطراد فيهما فقال (امامع كيف ما) اى وجد كور الجزم شاذم مع كيف ما (فلان معناه) اى معنى كيف ما (عوم الاحوال) وهو يتألف التعلق اللازم للمجازاة (فاذا قلت كيف ما تقرأ اقرأ) اى بالجزم فيهما (كان معناه على اى حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ دللها) اى على تلك الحال (ومن المنعذر استواء قراءة قارئى فى جميع الاحوال والكيفيات واما) اى واما وجه كون الجزم شاذاً (مع اذا فلان كلمات الشرط) اى مما عدا ان فانها هى الاصل فى الشرط ودلالتها عليه بالمطابقة بخلاف ما عداها من كلمات الشرط فان معناها فى الاصل ظرف او استفهام او غيرهما ومحض هذه المعانى لا يقتضى الجزم وكلمات الشرط (انما يجرم) اى تلك الكلمات (لتضمنها) اى لتضمن تلك الكلمات (معنى ان التى هى موضوعة للايهام) لالتحقيق واليقين المقطوع به (واذا) اى والحال ان اذا بخلافها فانها (موضوعة الامر المقطوع به) (وبان مقدرة) اى حال كونها مقدرة وهو (عطف على قوله بلى) وينجزم المضارع بان مقدرة وسيجيى بيانه ان شاء الله تعالى) ولما ذكر الكلمات الجازمة على وجه الاجال شرع فى بيان تفصيل كل منها مع ما يختص بكل منها من المعانى والاحوال فقال (فلم) اى كلمة لم موضوعة (لقلب المضارع ماضياً وتنفية) (اى تنفى

المضارع) المراد من المعنى المقلوب هو الزمان اى ينقلب زمان المضارع الى زمان
 الماضى ومن المعنى المنسقى الحدث اى تنفى المضارع الذى يقارن بزمانه المقلوب
 الى زمان الماضى هذا على تقدير ارجاع الضمير فى تنفيه الى المضارع كما فسر به
 السارح ثم اشار الى الاحتمال الآخر الذى يجوز بحسب المعنى ويناسب بحسب
 اللفظ فقال (ولا يتبع) اى الجمل الذى يذكره بقوله (لوجعل الضمير) اى الضمير
 المنصوب فى تنفيه (راجعنا الى ما) اى الى مرجع (هو اقرب اعنى) اى بالمرجع
 الاقرب (ماضيا) فمبنيذ يكون المراد انها تنفى الحدث الماضى فالتجسس الاول
 بانظر الى المقلوب وانسانى بالنظر الى المقلوب اليه (ولما) اى كلمة (مثلها)
 (اى مثل) كلمة (لم فى هذا القلب والتنى) اى فى كون كل منهما لقلب المضارع
 ماضيا ونفيه وهذا ما به الاشتراك وامامه الامتياز فهو قوله (وتختص) اى تمتاز
 (لما) مر لم (بالاستغراق) والباء ههنا ما دخل على المقصور لان الاستغراق
 مقصور على لما لان المقصورة على الاستغراق فيكون من قبيل واختص بوا
 وقوله (اى استغراق ازمنة الماضى من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بل) تفسير
 للاستغراق بحسب المشمول اليه يعنى المراد به كون الازمنة مستغرقة بالتنى
 من وقت كونه منقيا الى وقت التكلم بكلمة (لما) وانما اختصت بالاستغراق لازدياد
 معناها زياده ما كما قالوا ان لما كان فى الاصل لم زيدت عليه ما (تقول ندم فلان
 ولم ينفعه الندم اى عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها)
 اى بكلمة لم (واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك)
 اى انتفاء الندم (الى وقت التكلم بها) اى بكلمة لما فعلى هذا جاز ان يقول
 فى آدم عليه السلام انه ندم ولم ينفعه الندم وفى ابليس انه ندم ولم ينفعه الندم
 ولا يجوز ان يعكس ويقول ندم آدم ولا ينفعه وندم ابليس ولم ينفعه فثما مل
 (وجواز حذف الفعل) وقول السارح (اى وتختص ايضا لما) الى آخره اشارة
 الى ان قوله يجوز بالجر معطوف على قوله بالاستغراق اى كما تختص لما وتتماز
 من لم يكونها بالاستغراق تختص ايضا (بجواز حذف الفعل المنفى بها) اى لما
 وهذا الحذف ليس بجائز فى لم لكن جواز الحذف ليس بمطلق بل (ان دل عليه
 دليل) اى قرينة على المحذوف نحو شارفت) اى قاربت (المدينة ولم اى ولما
 ادخلها وتختص) اى لما (ايضا) اى كما تختص بما ذكره المصنف من الوجهين
 وتمت زمن لم (بعد دخول ادوات الشرط عليها) اى على لما (فلا يقول) اى
 فلا يجوز ان يقول (ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول) اى كما يجوز ان تقول
 (ان لم يضرب ومن لم يضرب) ثم ان وجه اختصاصها بعدم دخول ادوات
 الشرط لما كان غير ظاهر اراد ان يذكر له وجهها ظاهرا فقال (وكأن ذلك) بتشديد

اللون يعني ظن ان وجه ذلك الاختصاص هو الاحراز عن الفصل بفصل قوى
 بين العامل ومعموله فان ذلك الفصل حاصل في لما (لكونها) اى تكون كلمة لما
 (فاصلة قوية) تفصل (بين العامل) الذى هو اداة الشرط (و) بين (معموله)
 الذى هو الفعل المجزوم بخلاف لم فانها وان كانت فاصلة في الجملة لكنها اذلة
 حروفها بالنسبة الى لما ليست بقوة في الفصل كقوة لا فيه وقال المصنف ان فيه
 بحثين لان ان في ان لم اضرب مثلاً ليس عاملاً في اضرب ولا فعل اضرب
 معمولاً له فانه ليس بمجزوم باداة الشرط بل هو مجزوم بل فاجزى فيه انما هو ان لم
 لان ان فاران في مجموع لم اضرب انتهى واجيب عنه بما لا بد ان الفعل المنفى
 ليس بمعمول لاداة الشرط لان معمول ان وقد خوله ان لم اضرب هو الفعل المنفى
 بل لا تركيب لم اضرب فالمعمولة تطلق على الفعل لا على الحرف
 وعلى الفعل مع الحرف مأمول (وتختص) اى لما (ايضا) كما تختص بالمذكورات
 (باستعمالها) اى باستعمال كلمة لا (غالبا) اى في غاي الاستعمال
 (في المتوقع) اى في الامر الذى ينظم وقوعه (اى في هذا) اى بلما (فعل)
 اى حدث (متوقع مترقب قول لم يتوقع) وينظر (دكوب الامر)
 اى تسعمل قبل ما تقول (لما يرك الامر) ولا تقول لم يرك وقوله (وقد تسعمل)
 اشارة الى فائدة قوله غاي بمعنى الاختصاص استعمال الغاي لا المطلق
 الاستعمال فانها قد تسعمل قبل لا بالنسبة الى الاستعمال الاول (في غير المتوقع)
 ايضا نحو ندب السلطان ولما يقع الندم) لانه لا يتوقع نفع ندمه ولما قل ان يقول
 ان ذلك الاستعمال القليل في قوله ولما يقع الندم انما هو لعدم جواز استعمال لم فيه
 فان المسادة مادة الاستغراق فلا يجوز فيها استعمال لم يضطر لاستعمال لما
 وليكون الاختصاصات التى ذكرها السارح فاعية لم تعرض المصنف لهما
 واكتفى بما ذكره من الوجهين (ولام الامر) وهو بالرفع مبتدأ وزاد السارح
 قوله (هى) لتكون فاصلا بين كون قوله (لام) خبر للمبتدأ وبين كونه صفة
 فكأنه اشار به الى ان اللام خبر لصفة كما هو شأن ضمير الفصل وقوله (المطوب)
 بالرفع صفة اللام وقوله (بها) متعلق بالمطلوب والضمير راجع الى الالف
 واللام لكونه بمعنى التى وانما كان المطوب مذكرا لكون نائبة مذكرا وهو قوله
 (الفعل) بمعنى ان لام الامر التى يجزى بها المضارع هى اللام التى طلب بها
 افعلى اى الحدث ولما كان الامر من الاعلى ولم يطلق على الدماء
 ولم يكن الدماء داخلا في الامر اشار بقوله (تدخل فيها) لام الدعاء الى انه
 وان لم تدخل بهذا الاعتبار لكنها تدخل باعتبار صورتها (بحوليفر الله اثنا)
 ثم شرع في بيان ثنائها فقال (وهى) اى لام الامر (مكسورة) للفرق بينها وبين

لام الاشتاء التي دخلت على المضارع ولا نه لما كانت عاملة مفعولاً بالفاعل شبهت
باللام الحرة التي تعمل عملاً مخصصاً بالاسم فكسرت كما كسرت كذا في بعض الحواشي
(وفتحها) أي وفتح لام الامر (لغة وقد تسكن) أي قد تجعل ساكنة اذا وقعت (بعد الواو
والفاء ونم) مثال الواو والفاء (نحو) قوله تعالى (ولأتأت طائفة أخرى) هذا مثل الواو
(ولم يصاوا فليصاوا) هذا مثل الفاء وهذا في آية واحدة (ونم ليقضوا) هذا مثل تم
وقد قرئ الأخير بالكسر أيضاً وانما اسكنت مع هذه الحروف للتحفيف كما اسكنت
في باب كنف وكتف لأن سكون العين قياس في نحو كتف وكشف وكشف بكسر العين
وسكونها كذا في النافية ويجوز اعتبار وزن فعل من بعض اجزاء المركب نحو
وليصاوا تأمل (ولا انتهى) بالاضافة وفي بعض النسخ ولا انتهى كذا في المغرب
مبتدأ (هي لا) (المطلوب بها الترك) خبره كما مر وقوله (أي ترك الفعل) للاشارة
الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه أي يطلب بهما ترك الفعل الذي
هو حدث مدخولها فلا بد خل فيها نحو ترك فانه لم يطلب الترك لا اطلب ترك الترك
فان ما هو من الافراد هو لا تترك كما حقق في محله (وفي بعض النسخ) أي نسخ
الكافية (ولا انتهى ضدها أي لا انتهى التي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب بها
ترك الفعل) وقال العصام ان لا علم لانتهى فلا يصح اضافة العلم وانه نكرة وجعل
النهى مرفوعاً صفة لكلمة لا يعني لا انشابة انتهى وفي شرح اللب ولا انتهى
بالاضافة بتكبر المضاف او بنحو يزحوزد الشجاعة والوصف والبيان بتأويل
الدال على النهى ثم انه لما كان فرق بين لام الامر ولا انتهى يجوز الدخول
في جميع انواع المضارع وفي بعضها اراد ان يثبت عليه فقال (وهو) أي النهى
وفي بعض النسخ وهي أي كلمة النهى (مدخل) بالياء على النسخة الاولى وبالنساء
على الثانية (على جميع انواع المضارع) وقوله (لمنى للفاعل والمفعول) بالجر
بدل من الانواع او بالرفع - بـه - للبتدأ المحذوف أي تلك الانواع وبالصب
مفعول اعنى أي لا انتهى بجور دخوله على المضارع الذي بنى للفاعل وبنى
للمفعول وبعد شمول دخوله على الوعين يجوز ايضا دخوله عليهما سواء كان
(مخاطباً) غائباً أم كلياً - محذوف لا تنصر لانصر الخ وهذا بخلاف الامر فانه
ان كان الفعل مبنياً للمفعول لزمته مطاقاً واما ان كان مبنياً للفاعل فلم يمتد
الى المتكلم والفتة تقول لينصر لينصر اليه نصره لا تنصر لنصره واما في غيرهما
فنا - ر - كقوله تعالى فبدلك فلفر حوا فانه اذا اريد الخط فالتعبير به بالامر بغير
اللام تقول انصر انصر انصر انصر انصر انصر انصر انصر انصر انصر انصر انصر انصر
والامر مشترك بدخول لام الامر فار كان غائباً تدخل اللام وان كان حاضراً
فدخولها نادر كما سيجي حال الامر بغير اللام (وكلم المجازاة) أي الكلمات التي

به ل لها كالم المجازة . واء كانت حرفا واسما وقرله (المذكورة من قبل) اى الى
 ذكرت في الاجمال ولتفصيل من الكلمات المخصوصة المذكورة ، انما اوردها
 مظهرافاه لوقال وهى بمعنى الضمير لثوبهم رجوعه الى النهى لقرنه وهو مبتدأ
 وقرله (تدخل) خبر اى كالم المجازة التى ذكرت من قبل انما تدخل (على الفعلين
 السببية) اى لقصد سببية (الفعل) (الاول ومسببية) (الفعل) (الثانى) ولا كان
 السبب اعم من السبب الحقيقى ومن السبب الجاهلى وكان المراد به هذا الاعم
 ولم تساعد عبارة المصنف في كافيته لافادة المراد اراد ان يفسر مراده فقال (اى
 لجعل الاول سببا والثانى مسببا) وقرله (وفي شرح المصنف) الاشارة الى قرينة
 التفسير يعنى انما عساه به هذا لان المصنف نفسه قال في شرحه (وكلم المجازة
 مائد مل على شئين) يعنى فعلين (لتجعل الاول سببا للثانى) وهذا قرينة على
 ان مراده بالسببية هو المعنى الاعم يعنى سواء كان سببها في الحقيقة او في اعتسار
 المتكلم ولما استند أجمع الى تلك الكلم اشار الى ان استناده اليها محمض فقل (ولا شك)
 اى من البداهة (ان كالم المجازة لا تجعل الشئ سببا للشئ) واذا بين عدم جواز
 استناده اليها (فالمراد بجعلها) اى يجعل كالم المذكورة (الشئ سببا يعنى)
 في عبارة المصنف في شرحه هو (ان الحكم اعتبر سببية شئ للشئ) وقوله
 (بل ملزومية شئ لشيء) اشارة الى ما حققه الرض بان ارادها كالم الاول
 ملزوما للثانى لثلا برد نحو وما بكم من نعمة فمن الله اى شئ اتصل بكم من نعمة
 فمن الله وقوله (و-) مصنف على اعتبار يعنى ان المتكلم اعتبر السببية بين
 الفعلين وجعل (كالم المجازة دالة عليهما) اى على ملك السببية (ولا يلزم ان يكون
 الفعل الاول سببا حقيقيا للثانى لا خارجا ولا ذهنا) ليدخل ان يعتبر لكلم بينهما
 اى بين مضمونى الفعلين انفسه يصحهما) اى تلك النسبة المعتبرة (ان يورد عها)
 هو فاعل يصح اى يصح تلك النسبة المعتبرة اراد الفعلين (في صورة ال- ب
 والمسبب بل الملزوم) اى دل في صورة الملزوم (والارم) كما هو تحقيق الرضى
 وان لم يكن بينهما ملازمة في الحقيقة (كمواك ان تستمى اكرن فالتسم) اى
 فان التسم الذى هو مضمون الفعل الاول (ليس سببا حقيقيا الاكرام) وقوله
 (والاكرام) معطوف على الضمير المرفوع المستتر فى ليس يعنى وليس الاكرام
 ايضا (مسببا حقيقيا لاهنا) اذ التسم في الحقيقة سبب للاهنة في الذهن
 (ولا خارجا لكن الحكم اعتبر تلك النسبة بينهما) اى بين التسم والاكرام
 (اطهارا) اى لقصد الاظهار (لمكارم الاخلاق يعنى انه) اى يريد المتكلم بهذا
 الجعل افادة ان تصبر نفسه (منها) اى من المكارم (بمكان) اى بمنزلة (نصير
 التسم الذى هو سبب الاهنة عند الناس سبب الارام عنده) اى عند المتكلم

المذكور (ويسمى ن) (أو هذان الفعلان) اللذان اعتبرت السببية بينهما (أو أهمهما)
 (شرطاً) وأما سمي الأول شرطاً (لأنه) أي لأن الفعل الأول (شرط لتحقيق
 الثاني) فقوله أو أهمها إشارة إلى أن الضمير البارز الذي هو نائب فاعل يسمى
 يكون تثنية وكان مقتضى الواو في قوله وجزاء أن لا يعتبر الترتيب فافتضى التوزيع
 والتفصيل يعني أن الفعلين اللذين يسمى أحدهم شرطاً والآخر جزءاً أو أهمهما
 يسمى شرطاً (و) (ثانيهما) يسمى (جزاء) فقوله (من حيث أنه) إشارة
 إلى وجه التسمية يعني أن تسمية الثاني جزءاً ناشئ من أجل كون الثاني (ينتهي
 على الأول ابتداء) أي مثل ابتداء (الجزاء على الفعل) يعني أنه من قبيل تسمية
 المسبب باسم المسبب به (فإن كانا) شروع في تفصيل العملين اللذين وقعا شرطاً
 وجزءاً وفي بيان حكم كل من أنواعهما (أي الشرط والجزاء) يعني
 أن كان النحل الذي وقع شرطاً والفعل الذي وقع جزءاً (مضارعين) (نحو
 أن تترنى أترتك) (أو الأول) أي أن كان الفعل الأول الذي وقع شرطاً
 (فقط) أي دهن الثاني فقوله أو الأول بالرفع معطوف على الضمير البارز المرفوع
 الذي هو اسم كان ولا حاجة إلى تأكيده بالتفصيل لوجود الفصل وخبره
 محذوف قدره الشارح بقوله (مضارعاً نحو أن تترنى فقد ذرتك) وهذا من
 قبيل صطف الشبثين بحرف واحد على معمولي عامل واحد وقوله (فالجزم)
 مبتدأ وخبره محذوف وهو قوله (واجب) والجملة جزائية يعني أن كان الفعلان
 مضارعين أو الأول مضارعاً فالجزم واجب (في المضارع) أي الواقع شرطاً
 وجزءاً أو شرطاً فقط (لدخول الجازم عليه) أي على ذلك المضارع الواقع
 (وهو) أي ذلك الجازم الداخلة عليه (أن) أي الحرف الذي هو أصل
 في الشرط (أوما) أي أو الكلمات التي يتضمها (أي يتضمن معنى كلة أن مع
 صلاحية المحل لكون المضارع معرباً فلا للجزاء) أي مع كون الفعل الواقع صالحاً
 لقوله لفظاً أو تقديرًا وهو المضارع بخلاف الماضي فإنه أسـ صالح لقوله لفظاً
 أو تقديرًا لـ صالح لقوله محلاً لتثنية الأصلي (وإن كان أنى) وهو معطوف على
 قوله أن كانا وخبره محذوف حيث أشار إليه الشارح بقوله (مضارعاً) والأول ماضياً
 (أو الوجهان) (أي فقيه) أي فيجوز في الثاني الواقع (الوجهان) أحدهما الجزم
 (لتعلقه بالجزم) مع عدم انظر لضعفه (وهو) أي ذلك الجازم الذي يتعلق ذلك
 المضارع به لكونه جزءاً (أداة الشرط) من كلة أو أخيرها (و) تأتي
 الوجهين (الرفع لضعف التعلق) أي بالنظر إلى ضعف تعلقه به وذلك لضعف
 (لحيلة الماضي) أي لكون الماضي الذي وقع في موضع الشرط حالاً بينه
 وبين الجازم (والفصل) أي ولوقوع الفصل بينه وبين عامله الذي هو الجازم

(بغير المفعول) أي غير المفعول الذي ليس صالحا لقبول العمل لفظا أو تقديرًا
 وهو الماضي فإنه ليس بمفعول لذلك الجازم بخلاف الفصل في الصورة الأولى
 أعني التي وقع في محل الشرط منها ضارعه فإنه وإن كان فصلا لكنه ليس فصلا
 مضرا أعني العمل بغير المفعول بل هو فصل بالمفعول (نحو إن أتاني زيد آت) يعني بالجزم (أو) إن أتاني زيد (آتية) يعني بالرفع ولما فرغ من المسائل التي تتعلق
بوجوب الجزم وحده از شرع في المسائل التي تتعلق بوجوب ادخال الفاء وجوازه
 وامتناعه فقال (وإذا كان الجزاء ماضيا) فقولاه (بغير قد) طرف مستقر صفة
 لقوله ماضيا أي ماضيا كائنا بلاتين كلمة قد ولا يجوز أن يكون حاله لكونه نكرة
 وقوله (لفظا) منصوب على أنه حال من فاعل الظرف أي ماضيا كائنا بغير قد
 حال كون ذلك الماضي ماضيا لفظا واليه أشار الشارح بقوله (تفصيل لماضي)
 أي قوله لفظا تفصيل لماضي ومثل ما وقع لفظا (نحو إن خرجت) بضم التاء
 أو بتحقيقها (خرجت) بفتح التاء على تقدير ضم الأول وبضمها على تقدير فتحه
 فإن خرجت ماض لفظي (أو معني) أي أو كان ماضيا معنويا (نحو إن خرجت
 لم أخرج) فإن لم أخرج ماض في المعنى لكونه مجدا ماضيا وإن كان مضارعا
 لفظا (وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ) أي قوله لفظا أو معني (تفصيلا لقد أدى لم يقترن) أي
 ذلك الماضي الواقع جزاء (بقد سواء كان) أي لفظ (قد مفعولا كقوله تعالى
 إن يسرق فقد سرق أخاه من قبل أو منوبا) مقدرا (قوله تعالى إن كان قبضه
 قد من قبل فصدقت أي فقد صدقت) والحاصل أن الجزاء إن كان كذلك
 (لم يجز الفاء) أي لم يجز ادخال الفاء (في الجزاء) أي في الجزاء الواقع كذلك وإنما
 لم يجز (لتحقق تأثير حرف الشرط فيه من جهة المعنى) وذلك (لقلب) أي لتأثير
 الحرف الجازم في قلب (معناه) أي معنى ذلك الماضي (إلى الاستقبال) وإن لم يتحقق
 تأثيره لفظا ما في أن ضربت ضربت فظا هر واما في أن خرجت لم أخرج
 فلان الجزم لم لا بأن أقرب لم وعدم سبق أن لان أن دخل على لم أخرج لا على أخرج
 حتى يكون سابقا في الطلب ويتصور فيه التنازع وإذا تحقق تأثيره لفظا في الشرط فيه
 (فاستغنوا فيه) أي في ذلك الجزاء (عن الرابضة الدالة على كونه جوابا) وهي الفاء
 (كقولك) في الماضي المفعول (إن أكرمتني أكرمتك و) في الماضي المعنوي (إن لم
 تكرمني لم أكرمتك) وإنما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المتحقق الذي لا يستقيم
 أن يكون للشرط تأثير فيه) حاصل بأن (كقولك إن أكرمتني أكرمتك فاستغدا أكرمتك
 أمس) فإنه لما قبل الأول بأحوال والد في الماضي لم يتحقق تأثير الشرط فيه (وإذا
 لم يتحقق تأثيره لم يكن حكمه كحكم السابق فيقتضي أن يخرج ذلك من هذا
 الحكم) (أو جوب دخول الفاء فيه) أي في الماضي المشارن بقدمه مفعولا ومقدرا

(وان كان) (اي الجراء) (مضارعا ثبتا ومنه مبلا) (احتران) اي قوله بلا احتراز
(عما) اي عن المضارع (اذا كان) اي ذلك المضارع (منفيا بل) وانما واجب
الاحتراز عنه (فانه) اي فان المضارع المنفي لم (مترجعا سابق) اي فيكون
حكمة عدم جواز الادخال فيه (اكونه) اي لكون المنفي لم (ماضي معنى) وقوله
(اوبلن) معطوف على قوله اذا كان منفيا بل بمعنى كما يكون قوله او منفيا بلا
احتراز عن المني لم كذلك هو احتراز عن منفي بلن (حيث) اي لانه (يجب فيه)
اي في المنفي لم (الفاء لعدم تأثر اداة الشرط فيه معنى) لان معنى الاستقبال حاصل
بلن فلا دخل لتأثير ان فيه والحاصل انه ان كان الجزاء كذلك (فالوجهان)
احدهما (الاتيان بافء) ثاني الوجهين (تركها) واما وجه جواز اتيانها بالفاء
فقوله (لاراداه الشرط لم تؤثر) اي لم تكن مؤثرة (في تفسير معناه) اي معنى
ما ذكر من المضارع اثبت وان المنفي لم (كالتأثير) اي كما كانت مؤثرة (في المعنى)
واذا لم تكن مؤثرة (فيؤثر) اي فيثبت بجواز بلن (بالتأثير) واما وجه تركها
فقوله (لا يؤثر) وهو معطوف على قوله لم تؤثر يعني ان اداة الشرط لم كانت
لها صفة التأثير من وجه وهو تأثيرها (في تغيير المعنى حيث خصصت)
والظاهر انه بتشديد اللام من التخليص يعني جعلت تلك اداة المضارع الذي
دخلته خالصا وخالصا (لمعنى الاستقبال) لانها كانا صالحين للحل والاستقبال
لان لاصالحه لهما على الصحيح ولما وقع في حيز الشرط اختصاصا بمعنى الاستقبال
(فيترك الفاء) اي فيثبت جازان يترك الفاء (لوجود التأثير فيه) اي لكون تأثر اداة
الشرط موجودا (من وجه) وهو تأثيرها في المعنى (وان لم يكن) اي ولو لم يكن
(التأثير في المعنى قويا) اي كتأثيرها في اللفظ فحال الترك (بحق قوله تعالى وان
يكن منكم الف يفتابوا الذين) وذلك الاتيان بغير قوله تعالى (ومن عاد فينتقم الله
منه) فان يقولوا في المثال الاول ويا قوم في المثل الثاني مضارعا عن سبب ان يرفع
جزاء فترك الفاء في الاول وذكرت في الثاني وقال العصام ينبغي ان يقيد
المضارع المثبت بغير المجزوم بلام الامر نحو وان تذكرم زيد فليكرمك لانه يلزم الفاء
اعدم تأثير حرف الشرط فيه معنى اكونه مستقبلا بلام الامر وينبغي ايضا
ان يقيد بغير الدعاء والتمنى فانها مستقبلاان تحققتا قبل دخول ان فلا تأثير لها
فيهما معنى وكذا الا ففهام على ما سيجيء ينتهي (والا) اي وان لم يكن
الجزاء الماضي او المضارع المذكورين اي لم يكن ماضيا ولا مضارعا او كان
ما مضيا بقدا ومضارعا منفيا بلن (فالفاء) (لازمنة فيه) اي في ذلك الجزاء
(لان الجزاء حينئذ) اي حين اذ كان ماضيا ممسا (اما ماض بقدا لفظا كما تقول
ان اكرمتني اليوم فقد آرتك امس او قدبرا كما تقول ان اكرمتني اليوم فآرتك

امس) حال كون الثاني (تقديره قد اكرمك وعلى كلال التدبيرين) اى من كونه
 بقدر لفظها وبقدر تقديرها (لا تأثير) اى لا يوجد جنس التأثير (لحرف الشرط
 فى الماضى) اما فى افظه فظاهر واما فى معناه فلانه لما كان مقارنا بقدامتى ان اراد
 به الاستقبال واذا كان كذلك (فاحتاج) اى ذلك الجزاء الواقع ماضيا كذلك
 (الى رابطة) تربطه الى اداة الشرط (وهى) اى تلك الرابطة (الفاء) وقوله
 (واما جلة) معطوف على قوله 'اما ماضى' يعنى ان الجزاء اذا لم يكن مثل ما ذكر
 فهو اما جلة (الاسمية) نحو ان تكرمنى فانت مكرم (او امر) نحو ان تكرمنى
 فليكرمك زيد (او نهى) نحو ان نكرمك فلا يستكبر احد (او دعاء) نحو ان
 نكرم منى فاكرمك الله (او استفهام) نحو ان لم يضربك زيد انضربه
 (او مضارع منى بما) نحو ان لم يضربك فاضربه (او لم) تضربه (او لم ي) تضربه
 تضربه (الى غير ذلك) كالتسنى والعرض وفى جميع هذه المواضع لا تأثير لحرف
 التشرط فى الجزاء (فاحتاج) اى الجزاء (الى الفاء) اما عدم التأثير فى الاسمية
 فظاهرا واما فى الامر والنهى والدعاء والتسنى والعرض والمنى بلن فلان زمان
 المذكورات هو الاستقبال قبل دخول حرف الشرط واما فى الاستفهام فلانه
 يبقى على حاله لا يصلح للتصير الى الاستقبال كالجلة الاسمية واما المنى فلانهما
 لثنى الحال صريح فيه ويكون المراد بالثنى بما الحال مع كونه جوابا للشرط وقوله
 (ويجى اذا) استنافية وقوله (التي المفاجأة) تفسير لانا وصفة احترازية
 لها وقوله (مع الجلة الاسمية) طرف ليجى وقوله (التي وقعت جزاء) قيد للجلة
 للاحتراز عما وقعت غير جزاء وامل المصنف هذين القيدين لظهورهما فى بنية
 المقام وكذا قوله (موضع الفاء) ظرف ليجى يعنى انه يجوز ان يستعمل اذا التى
 للمفاجأة فى موضع الفاء الجزائية اذا كان الجزاء جلة اسمية وانما لم يقل
 ويكتفى باذامع الجلة الاسمية مع انه اخصر ليكون اشارة الى ان الفاء واذا لا يجتمعان
 كذا فى حاشية للعصام وانما استعملت موضعها (لان معناها) اى معنى اذا
 (قريب من معنى الفاء) ونما كان قريبا منه (لانها) اى لان اذا للفعل
 (تنبي) اى تفيد وتخبر (عن حدوث امر بعد امر) فاذ قيل خرجت فاذا
 السمع يكون مفهومه انه حدث حضور سبع بعد خروجي واذا كان المفهوم
 منها ذلك (ففيها) اى فيحصل فى اذا (معنى الفاء التعقيدية) لان غاية التعميق
 ان يحدث امر عقيب امر وهما مشتركان فى تلك الافادة (ولكن الفاء اكثر)
 اى اكثر استعمالا فى هذا المعنى من اذا (وانما اشترط اسمية الجلة الجزائية)
 فى كونها موضع الفاء (لاخصاصها) اى لكون اذا المفاجأة مخصصة (بها) اى
 بالجلة الاسمية ومقصودها عليها وانما اختصت بها (لان اذا السطرية) اى التى

كان معناها الظرفية مع تضمن الشرط غير المفجأة (مختصة) اى منصورة
(بالفعلية) ولما وجب ان يفرق بين ما كانت شرطية وبين ما كانت واقعة في
موضع الجزاء فرق بينهما باختصاص احديهما بالفعلية وباختصاص الاخرى
بالاسمية ولما اختلفت الشرطية بالفعلية (فاختصت هذه) اى التى للمفاجأة
(بالاسمية فرقا) اى لقصد الفرق (بينهما) اى بين لشرطية والمفاجأة (نحو قوله
تعالى) يعنى مثال ما وقعت اذا المفاجأة موضع الفاء الجزائية قوله تعالى (وان تصعبهم
سبئة بما قدمت ايديهم اذا هم يفتنون اى فهم يفتنون) فالقوله هم يفتنون
جمله اسمية وقعت جزاء ويلزم ان تكون بالفاء حتى تربطها بالشرط فكان
اصلها فهم يفتنون بالفاء فجاء في التنزيل باذا موضع الفاء ولما فرغ من مسائل
الجزاء شرع فيما يكون الجازم مقدرا فقال (وان) ولما جاز فيها اعرابان احدهما
كون ان مبتدأ وكون قوله مقدرة خبره وكون بعد الامر ظرفا لغوا للمقدرة
والثانى ما اختره السارح وهو ان مبتدأ وفسرها السارح بقوله (التى
ينجزم بها المضارع) وقوله (حال كونها) للإشارة الى ان قوله (مقدرة) بالنصب
حال من المبتدأ ومن الضمير المستكن في الخبر وقوله (انما كانت مقدر) للإشارة
الى ان قوله (بعد الامر) خبر للمقدر وهو كانت وقال العصام لاحاجة الى هذا
المتقدير بل التوجيه العارى من التكلف هو الاعراب الاول ومثل ما كانت مقدرة
بعد الامر (نحو زنى اكرمك) فالشرط مع الجازم مقدر (اى ان تزنى اكرمك)
(و) (بعد) (النهى) (نحو لا تفضل اسيرى كن خيرا لك اى ان لم تفعله يكن
خيرا لك) (والاستفهام) اى وبعد الاستفهام (نحو هل عندكم ماء اشربه
لان المعنى ان يكن عندكم ماء شربه) (واتمنى) اى وبعد التمنى (نحو ايتنى ما لا
افقه لان المعنى ان يكن لى مال افقه) (والعرض) اى وبعد العرض (نحو لا تنزل
تصب خيرا اى ان ينزل تصب خيرا) وانما فيه بقوله (اذا كان المضارع الواقع
بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون سببا لما تقدم) لان قصد السببية
موقوف عليه لانه لو لم يكن للمضارع صلاحية لان يكون سببا لم يحز قصد
السببية وقال العصام لاحاجة في تقدير ان الى اشتراط الصلاحية بل يكفى
قصد السببية فان تحققت السببية كان الكلام صادقا والا كان كاذبا انتهى
وقوله (اذا قصد السببية) ظرفى للانجرام المفهوم اى انما تجزى المضارع
وقت قصد السببية (اى سببية ما تقدم) وهى الاشياء الخمسة (له) اى للمضارع
الذى ينجزم بان يكون سببا له (فحينئذ) اى فحين اذ قصد ان يكون المضارع
الذى اريد انجزامه سببا لما تقدم (تقدرا) اى التى للشرط (مع مضارع)
اى مع المضارع الذى (بوخذ) اى ذلك المضارع (بما تقدم) اى من مادة ما تقدم

من الامر والتهنى ومن متعلقات مدخول الاستفهام والتمنى والعرض وغيرها
مثلا يؤخذ المقدر في زنى اكر مك لفظ زرنى وفي لا تفعل النمران لا تفعل وهكذا
قوله (ويجعل) عطف على قوله تقدر اى فحذت تقدران مع مضارع ويجعل
(المضارع الواقع بعد هذه الاشياء) اى الخمسة (محزوما بها) اى بان المقدرة
وجزاء للشرط المقدر فتكون الاشياء المذكورة قرينة على ذلك المقدر وتكون
السببية قرينة للشرط فانه لو لم تقصد السببية لم يحز الجزم بل يرفع فيكون
امامصفة او حالا او استنافا (وانما اخضع تقديران بما بعد) اى وانما كان تقديران
مقصورا على المضارع الذى وقع بعد (هذه الاشياء لانها) اى لان الاشياء
الخمسة المذكورة (تدل على المطلوب) اى طلب الفعل او طلب التزم فى الامر
والتهنى وطلب العلم فى الاستفهام وطلب الوقوع فى التمنى والعرض (والطلب
غالبا) اى فى الاغلب (يتعلق) اى العلب (بمطلوب) يعنى ان الطلب الصادر
من العاقل يتعلق بمطلوب البتة لكن الغالب فيه انه يتعلق بمطلوب (يترتب عليه)
اى على ذلك المطلوب (فائدة) لانه يتعلق بمطلوب مطلقا اعنى سواء ترتب
عليه فائدة ام لا وقوله (يكون) صفة لفائدة يعنى انه يترتب عليه الفائدة التى
يكون (ذلك المطلوب سببا لها) اى تلك الفائدة (وهى) اى الفائدة (مسبب له)
اى لذلك المطلوب انما قال غالبا لار الطلب قد يتعلق بمطلوب يكون هو مقصودا
لذاته (فاذا كان المضارع الواقع بعده) اى اذا كان مضمون المضارع الذى
وقع به الاشياء المذكورة قوله (تلك الفائدة) خبر كان ذلك يعنى اذا كان المضارع
الواقع عين تلك الفائدة المترتبة على ذلك المطلوب قوله (وقصد) على صيغة
المجهول عطف على قوله كان يعنى ومع ذلك اذا قصدت (سببية الفعل المطلوب
بتلك الاشياء لها) اى لتلك الاشياء (فسر) جواب اذا يعنى اذا كان الامر ان احد
كون المضارع تلك الفائدة وثانيهما قصد السببية لزم ان يقدران (مع ذلك الفعل)
يعنى مع الفعل الشرط (ويجعل) عطف على قدر اى وبعد تقدير الحرف مع
فعل الشرط يجعل (المضارع المذكور الواقع بعده) اى المذكور اذى وقع
فى اللفظ بعد الاشياء الخمسة (جزاء) اى يجعل جزاء للشرط المقدرة قوله
(فينجزم) عطف على يجعل اى بسبب الجعل المذكور يكون المضارع الذى
ذكر بعده محزوما (بها) اى بان المقدرة (محو اسم تدخل الجنة) بكسر اللام
فى تدخل لكونه محزوما على حد لم يكن الذين وهذا المشان يصح ان يكون مشالا
للمحل المذكور (فان المطلوب باسم) اى بالامر الذى يدل على طلب الفعل
وذلك الفعل المدلول هو المطلوب الذى (هو الاسلام وهو) اى الاسلام
(مطلوب وفأدته دخول الجنة فهو) اى الاسلام (سبب لها) اى تلك الفائدة

وقصد اداء تلك السبية) اى قصد بهذا التركيب افادة كرس الاسلام سببا
 لدخول الجنة وكون دخول الجنة هو المطلوب الاصلى (فقدر) اى فذلك
 القصد قدر (ان مع الفعل المأخوذ من اسم وجعل تدخل الجنة حزامه) اى
 لذلك المقدر (فقبل ان تسلم تدخل الجنة) وهذا من اجل ما وقع بعد الامر (و)
 (نحو) (لا تكفر تدخل الجنة) وهذا من اجل ما وقع بعد النهى (اى ان لا تكفر
 تدخل الجنة) وانما قدر الشرط بان لا تكفر ولم يقدر بان تكفر (لان النهى قرينة
 للفعل المنفى) وهو لا تكفر (لا الملبث) اى لانه قرينة للعامل الملبث حتى يقدر
 بالملبث (و) (لهذا) (امتنع) فقوله امتنع عطف على ما قبلها بحسب المعنى
 وكأه قبله جاز التركيبان الاولان وامتنع تركيب (لا تكفر تدخل النار) فانه تمتنع
 (عند الجمهور) (حلا مالا سائى) (فانه) اى السائى (لا يمتنع ذلك) اى مثل هذا
 التركيب مما يكون المقدر متساع وقوعه بعد ان يهوى رسده) اى عند الكسائى
 فانه يجوز ههنا ان يقدر ان تكفر تدخل النار بمجموعة انقضى قوله (فامتناعه) اى
 فامتناع مثل هذا التركيب ان يكون (عند الجمهور) ليكون قوله (لا التقدير)
 دليلا للجمهور يعنى انهم اما حكموا بامتناعه ليكرن تفسير عندهم (على ما عرفت)
 اى من قولنا فى تقدير الاربيل وهو قوله لان النهى قرينة للعامل المنفى لا لبث
 وقوله (ان لا تكفر تدخل النار) خبر ان يعنى انه لما انحصر التقدير عندهم فيما وقع
 به من النهى بالمتى كان تقدير هذا التركيب كذلك (وهو) اى هذا التقدير (ظاهر
 الفساد) فان عدم الكفر ايسر بسبب ادخول النار بل هو سبب لدخول الجنة
 كما هو التركيب الجبر هذا تقدير دليل الجمهور وهو امتناعه (واما عدم امتناعه
 عند الكسائى فدلالة) اى الكسائى (يفرض معناه) اى معنى هذا التركيب (بحسب
 العرف) يعنى بالنسبة عرف السابعة (ان لا تكفر تدخل النار) فاعرف فى هذه
 المواضع قرينة السطر الملبث) وان كان النهى قرينة للشرط المنفى (ولا عرف
 قرينة دويقة) اى لا تعارضها قرينة النهى يعنى ان فى هذا التركيب تعارض
 مدلول القرينتين احدهما قرينة النهى فتضاه الامتناع و اخرى قرينة لعرف
 فتضاه الجواز معتبر الجمهور الاولى والكسائى السابعة (هذا) اى هذا
 الحكم الذى هو انجزام المضارع حائل (اذا قصدت السبية) اى المذكورة فيما قبل
 (واما اذا لم تقصد) اى السبية (لم يجز الجرم) اى فى المضارع الواقع بعد
 تلك الاشياء الخمسة (قطعا) اى عدم جواز مقطوع عند الكل (بل يجب)
 حيث (ان يرفع) اى ذلك المضارع الواقع (اما بالصفة) اى ارتفاعه اما لكونه
 صفة (ان كان) اى ذاك المضارع (صالحا للوصفة) بار يوجد تالفا يكون
 ذلك المضارع صالحا للوصف بذله (كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثي

في (اي في قراءة من (قرأ) اي قرأ لفظ (يرثي مر فوعا) اي واه وارثا مني فـ اي يرثي
 وقع بعد الامر وهو فهب لي لكنه يجوز ان يقصد كون الهبة سببا للارث فيكون
 التقدير ان فهب لي يرثي فيجوز ان يكون محزوما ويجوز ايضا ان لا يقصد به السببية فيجوز
 ان يكون يرثي صفة لقوله وليا يعني ان المقصود ان يهب له وليا وارثا والقراءتان
 متواترتان فقراءة الجزم على الاول والرفع على الثاني (او بالحل كذلك) اي او يجب
 ان يرفع الحال (كقوله تعالى فذرهم) اي اترك الكافرين (في طعنهم يعمهون)
 اي يعمهون فان يعمهون مضارع واقع بعد الامر الذي هو فذرهم لكنه
 لما لم يقصد ان يكون التوكيد سببا للجملة لم يجز ان يجزأه بل يجب ان يكون مر فوعا
 لعدم وقوع القراءة بخذف النون بان تكون الجملة منصوبة المحل على ان يكون
 حالا عن مفعول ذرهم (اي عمهين) يعني اتركهم يخصموني في طعنهم
 (او بالاستئناف) اي ويجب الرفع حيث بان يكون مستأنفا (كقول الشاعر * وقال
 رائدكم ارسوا نزل اولها * فكل حثف امرى يجري بقدر) فان نزاولها مضارع واقع
 بعد امر وهو ارسوا لكنه لما لم يقصد السببية لم يجز ان يجزأ بل يجب ان يكون
 مر فوعا بان يكون جملة مستأنفة ومعنى البيت ان رائدكم هو من يتقدم لطلب
 الماء والكلاب ارسوا امر من الارساء وهو ارساء السفينة اي حبسها ونزاولها
 من المزاولة وهو المعالجة والمحاولة وخبر نزاولها راجع الى الحرب اي قال رائد
 القوم وهو مقدمهم اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجي بمقداره اي بقدره الذي
 قدره الله لا الجبن بخبره ولا الاقدام يديه وفيه دليل على الصبر لا فيينة وقيل للحرب
 فالامر بالارساء لم يقصد به سببية للمعالجة والمحاولة ولما فرغ المصنف من
 مسائل الفعل المضارع بانواعه شرع في مسائل الامر فقال (الامر) قال
 الناح (هكذا في بعض النسخ وفي بعضها) اي وفي بعض النسخ (مثل الامر)
 اي زيادة لفظ المثال كما هي في شرح المصنف ثم اراد ان يوجه السجدة الثانية
 فقال (وكان المراد) اي اظن ان مراد المصنف بقوله مثل الامر (صيغة الامر
 فانهم) اي فان الحاجة (يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون) اي
 بالامثلة (صيغهما) اي صيغ الماضي وصيغ المضارع وقال العصام اقوى الشاهد
 على ارادة الصيغة انهم يقولون لهذا الامر الامر بالصيغة فقوله مثال الامر
 بمنزلة قولهم ثم الامر بالصيغة انتهى وفي شرح اللب ان الامر بالصيغة مقابل
 الامر باللام افرده بالذكر لكونه قسما من الفعل برأسه مقاررا للمضارع لانه
 ومعنى وحكما بخلاف النهي والامر باللام فانهما مع الحرف ليس بقسمين من الفعل
 كما في ودونها كالمضارع لفظا وحكما انتهى ثم نقل توجيهها آخر وقال (وفي
 بعض السمرح) وانظرا هـ شروح الكافية في بيان الكيفية لزيادة لفظ المثال

(انما قال) اى المصنف (مثال الامر ولم يقل الامر لان الامر) اى لان لفظ الامر (كما اشتهر) اى استعمال ذلك اللفظ (فى هذا النوع من الافعال كذلك اشتهر) اى استعماله (فى المعنى المصدرى ايضا) يعنى من ان امرى يأمر امرأ (فاراد) اى المصنف (النص على المقصود) اى ما يكون نصا على المراد به فى هذا المقام هو هذا النوع من الافعال (وهو) اى لفظ الامر (فى اصطلاح انحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كما ذكر المصنف فى شرحه) والحاصل ان عبارتهم فيه مختلفة فبعضهم قال صيغة الامر وبعضهم قال الامر بالصيغة وقال العصام ان ما قيل فى بعض النسخ من انه انما قال مثال الامر ليندفع توهم كونه بمعنى المصدر توهم بعدد على انه لا يندفع به لانه يجوز مع ذلك ان يكون الامر بمعنى المصدر صيغة الامر كما قال لام الامر والوجه ان يقال الامر فى السنة الصرفين يشمل الامر بالام وهو الاصطلاح المنتهز فيما بين المحصلين فحقاق ان يحمل الامر عليه فزاد المثال ليكون فى قوة التعبير عنه بالامر بالصيغة انتهى واقول ان هذا التوجيه يسان للكنة الاخرى فلان فى بين تعدد الثكات وقوله (صيغة) الرفع خبر للمبتدأ اى الامر او مثال الامر صيغة (يطلب بها) اى تلك الصيغة (الفعل) (شاملا) اى قوله يطلب بها الفعل جنس شامل (لكل امر غائبا كان) نحو لينصر (او مخاطبا) نحو انصر (او متكلما) نحو لا نصر لنصر (معلوما) اى وسواء كان ذلك المجموع معلوما نحو لينصر انصر (او مجهولا) نحو لينصر لنصر مع ان افراد الحدود منها هو المخاطب المعلوم (من الفاعل) (احتراز) اى هذا القول بمنزلة الفصل للتعريف احتراز به (عن المجهول مطلقا) اى غائبا ومخاطبا ومتكلما (فانه) اى انما حصل به الاحتراز لان المجهول (يطلب به الفعل من المفعول لاس الفاعل) (المخاطب) (احتراز) اى هذا فصل آخر يمتد به (عن الغائب والمتكلم) فانه يطلب بهما فى الاول من الفاعل الغائب وفى الثاني من الغائب المتكلم والباء فى قوله (يحذف حرف المضارعة) متعلق بقوله يطلب ايضا لكن الاول مطلق والثانى مقيد لان الاول متعلق به باعتبار مطلق الطلب والثانى متعلق به باعتبار الطلب بالصيغة من قبيل اكث من ثمره من تفاسيره فلا محذور (احتراز) اى وهذا القول يستتر به (عن مثل قوله تعالى فذلك فلتفرحوا فحين قرأ على صيغة الخطاب) فانه يصدق عليه انه صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب لكن هذا الطلب ليس يحذف حرف المضارعة وانما قال فحين قرأ على صيغة الخطاب فانه فحين قرأ عليه صيغة الغائب يخرج بقوله من الفاعل المخاطب (وعن مثل) اى قوله يحذف احتراز ايضا عن من (صه) معنى اسكت (ورويد) بمعنى امهل فانهم ا

وار صدق عليهما انه يطلب بهما الفعل من افعال المحط لكن هذا الطاب
ليس بحذف حرف المضارعة ثم شرع في بيان حكم هذا الامر من الاعراب
والبناء فقال (وحكم آخره) (اي آخر الامر) هذا تفسير للضمير المجزوم والاراد
بالحكم هو الاثر الحاصل في آخر الكلمة وقوله (في الحقيقة) تفسير للعطف الحكم
بمعنى انما قال وحكم آخره ولم يقل انه مجزوم لان هذا الامر في الحقيقة ليس
بمجزوم (عند البصريين) بل هو (الوقف والبناء على السكون) وانما لم يكن
مجزوما (لانتهما) اي لانتفاء السبب الذي (يقضي اعرابه وهو) اي السبب
المقتضي الاعراب هو (حرف المضارعة لان مسابقتها) اي مسبهة المضارع
(للاسم المنتهية) اي المشابهة التي تقتضي (الاعراب) هي (اي تلك المساهمة
حاصلة) (اسببه) اي بسبب ذلك الحرف فادا تنفي السبب انتفى السبب ايضا
وقوله (وفي حكم الصورة) معطوف على قوله في الحقيقة يعني انه في الحقيقة
منى وفي حكم الصورة حكم آخره (حكم المجزوم) وقوله (اي من حكم المضارع
المجزوم) اشارة الى ان قوله حكم المجزوم خبر للبتداء والى ان الحمل انما يصح بتقدير
المضارع وهو تشبيه بليغ والى ان موصوف المجزوم محذوف وهو المضارع
وقوله (في اسكان الصحيح) اشارة الى وجه مساهمة الاري في المنى لآثر المجزوم
يعني ان اثر الامر المنى على الوقف كآثر المضارع المجزوم في كور آخره ساكتا عند
كون الآخر صحيحا (وسقوط) اي وفي سقوط (نون الاعراب) وهي نون
الثنية وجم المذكر والنخبة (وحرف العلة) اي وفي سقوط حرف العلة اذا
كان آخر الكلمة حرف علة وانما كان حكمه كذلك (لانه) اي الامر باصيغة (لما
شابه) اي ذلك الامر (ما) اي امر الغائب الذي (فيه اللام) اي لام الامر حال
كور ذلك الامر الذي باللام (من المجزوم) اي من المضارع المجزوم (معنى) اي من
جهة المعنى في كونهما للالتصاق (اعطى له) جواب لما اي لما كان كذلك اعطى
ذلك الامر الحاضر المنى (حكمه) اي حكم الامر العائت المجزوم (تقول اضرب)
بسكون الياء (اضربا اضربوا) بسقوط النون فيهما وكذلك في اضربي
واضربا (واخش) اي وتقول ايضا اخش بسقوط الالف في آخره (واغروا رم)
بسقوط الواو والياء فيهما (كما تقول) اي في المجزوم (لم يضرب لم يضربا
لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم رم) ههنا مذهب الصريين وذهب اليه
المصنف (وذهب الكوفيون الى انه) اي الامر باصيغة معرب مجزوم بلام مقدرة
فانهم قالوا ان حذف حرف المضارعة مع عدم اللام مقرر لذلك كثرة اسم مال
المخاطب في محذوراتهم بخلاف الامر الغائب فله اقل اسم لا وبني مجزوما
بتلك اللام المقدرة وقال في شرح اللان وجه بناء الامر الحاضر عند الصريين

على السكون في المعرد الصحيح وجمع المؤنث لكونه أصلا في البناء وحذفه عند
لحوق ضمير الفاعل الساكن بحركة مجانسة وأما حذف الآخر في المعتل فالتخفيف
فيما ذكر استعماله وهو السبب في تجريد الصيغة لهذا الأمر دون الغائب والمكلم
ثم قال إن بعضهم استحسن ما قبل أن أصل الفعل لتفعل بالاتفاق إذا طلب
مفهوم من اللام لكونها منوبة مقدرة عند الكوفة فيكون مجزوما ومنسية عند
البصرية فيكون موقوفا فلا حذف في الفرع وإنما لم يعد بعد زوال الجازم لما مر
انتهى وأقول خذ ما صفا والله أعلم ولما فرغ المصنف من بيان حكم آخر هذا
الأمر شرع في بيان حكم أوله فقال (ما كان) الفاء تفصيلية يعني أن في حكم
أوله تفصيلا لأنه إما أن يقع بعد حرف المضارعة حرف متحرك أو حرف ساكن
ولما كان المصنف مترضا للشق الثاني فقط كان على بيانه أن يكون اسم كان
قوله الثاني ساكن وأراد الشارح أن يذكر الشق الأول مازجا لقول المصنف
بأن يحصل اسم كان في قوله إن كان (بعده) أي بعد حرف المضارعة أو بعد
حذفه (متحرك) أي أن كان بعد حرف المضارعة الذي يريد حذفه
أو بعد حذفه بأفصل حرف متحرك (ساكن) أي حكمه أنه ساكن (آخره)
فقط (وجعل ما في) من جوهره (أمر أقول في تعدد) بعد حذف إتياء منه
(عد) لأن العين التي وقعت بعد الإتياء متحركة (وفي تضارب) أي وتقول في
تضارب من المضارعة بعد حذف تأه (تضارب) ثم أراد أن يعتذر من طرف
المصنف لتترك بيان هذا الشق بقوله (ولم يذكر المصنف هذا القسم) يعني ما كان
بمده متحرك (اظهوره) لعدم احتياج تصرف ومعالجة فيه بخلاف القسم الآخر
ثم أوصل الشارح قوله (وإن كان بعده) (حرف) لقوله (ساكن) إلى قوله فإن كان
بعده والواو في قوله (وليس) حالية وفسر اسمه بقوله (المضارع) وقوله (رباعي)
حيزه والجملة منصوبة المحل على أنها حال من قوله ساكن يعني أن كان بعد حرف
المضارعة أو حذفه حرف ساكن حال كون ذلك المضارع غير رباعي زيدت همزة
الوصل أعلم أن الواو بط الحال لدى الحال في هذه الجملة هو الواو فقط فانه ليس
في الجملة ضمير راجع إلى ذي الحال الذي هو قوله ساكن كذا في العرب وفيه أيضا
لم يقدم المحل على ذي الحال مع أن ذا الحال نكرة محضة لكونه مقترنا بالواو
لأن الحال إذا اقترنت بالواو كما في جاءني رجل والشمس طالعة لم يجوز تقديم الحال
على ذي الحال فضلا عن الوجوب رعاية لأصل الواو الذي هو العطف كما
صرح به عمام الدين في الحاشية انتهى ولما كان قوله رباعي شاملا للرباعي
المزيد على الثلاثي والمجرد بوجههم شموله ههنا وليس كذلك فإن الرباعي المجرد
من القسم الذي وقع بعده محذوف فأراد الشارح أن يفسر الرباعي ههنا فقال

(والمراد بالرباعي) اى المنقح (ههنا) اى فى علم النحو (ما) اى رباعى (يكن ماسية على اربعة احرف) حال كونه (من المزيد فيه) لامن الجرد هذا تخصيص للرباعي من المزيد على الثلاثى وهو ابواب ثلاثة اعنى الاعدل والتفصيل والمفاعلة وقوله (وانما هو باب الافعل لا غير) تخصيص آخر يعنى ان المراد بالرباعي هو باب الافعال لا غير كذا خصصه الرضى وتبعه السرخس وقال العصام وفى قوله من المزيد فيه نظر لان الرباعي لا يخص المزيد. وقوله انما هو باب الافعال ايضا لا يتم لان تقاضيه بفعل وفعل الا ان يتكافؤ لانه ضميرها لا يعود الى الرباعي بل الى الرباعي الذى بعد حذف حرف مضارعة ساكن. وكذا قوله ههنا ليس بمضارع رباعي بعد حذف حرف مضارعة ساكن انتهى وقوله (زيدت) جواب ان يعنى ان كان بعده ساكن كذلك فكلمه انه تزداد (همزة الوصل) (على ما) اى على جوهر اللفظ الذى (بقى) ذلك الجوهر (بعد حذف حرف المضارعة) عليه واء زيدت تلك الهمزة (لينوصل بها) اى بتلك الهمزة (الى النطق بالساكن) لتعذر الابتداء بالساكن وقوله (حال كون تلك الهمزة) اشارة الى ان قوله (مضمومة) بالانصب حال من الهمزة وقوله (ان كان بعده) قيد لقوله مضمومة يعنى ان كون الهمزة مضمومة انما هو عند كون ما بعده (اى بعد الساكن) (ضم) يعنى من الباب الذى نكون عين فعل مضارع مضمومة وانما كانت مضمومة وام تكن مفتوحة (دفعا) اى لقصد الدفع (للالتباس) اى الواقع (بالمضارع) اى بسبب وجود المضارع (المعلوم المتكلم) على تلك الهيئة ايضا (على تقدير الفتح) اى على تقدير كونها غير مضمومة فانها حينئذ اما مفتوحة او مسكورة فان كانت مفتوحة يلزم ذلك الالتباس فانه اذا قيل فى اقل (بضم الهمزة) اقل بفتح التاء وفتح الهمزة (التباس بالواحد المتكلم المجهول) اعلم ان نسخة الجامى ههنا هكذا فانه اذ قيل فى اقل اقل بفتح التاء وقال العصام وهذا يعنى قوله بفتح التاء الى آخره سهو من قلم الناسخ لان الكلام فى ابطال فتح الهمزة وكسرها لتعين الضمة ولا معنى للتكلم فى ابطال فتح التاء وكسرها على انه لا يظال احديهما لم يفتح التاء ولم يكسر حتى يكون لبيان الفائدة والنصواب انه اذا قيل فيه اقل بفتح الهمزة التباس بواحد المتكلم المعروف فى حالة الوقف واذا قيل اقل بكسر الهمزة لم يخرج من الكسرة الى الضمة وهو ثقیل انتهى فعلى هذا يكون قوله (وبالماضى المجهول من الرباعي وبالمضارع المعلوم من الرباعي اذا قيل اقل بكسر التاء) سهوا ايضا فانه يقتضى صرف كلام المصنف الى ما لا يريد فى الظاهر وقوله وتحزنا عن الخروج من الكسرة الى الضمة يعنى انها انما ضمت لانه يلزم على تقدير فتحها الالتباس فاريد دفعه ويلزم الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسر اى على تقدير كسر الهمزة وقوله

(ومكسورة) بالنصب معطوف على قوله مضمومة (فيما سواه) وقوله (اي سوى ساكن) تفسير الضمير المجزور يعني انها زيدت همزة الوصل على ما بقى حال كونها مكسورة في صورة ساكن سوى ساكن (بعده ضمة) وانما قلنا في صورة ساكن لان الهمزة لاتزاد في نفس الساكنين ولا معنى لان يقال انها زيدت في ساكن كذا في بعض الحواشي وقال العصام انه ليس كسر الهمزة فيما سوى ساكن بعده ضمة بل فيما سوى امر من المضارع بعده ساكن فيه بعد حرف المضارعة ضمة فضمير سواء الى صيغة الامر الذي من مضارع بعد حذف حرف المضارعة فيه ساكن بعده ضمة او كلمة ماعبارة عن الوقت اى في وقت سوى وقت يكون بعد الساكن ضمة انتهى فاذا كان ماعبارة عن الصورة استغنى عن التكلف وقوله (سواء كان بعده) اشارة الى شمول الحكم المذكور الصور بمعنى ان كسر الهمزة اذا كان بغير الصورة التي لم يقع بعد الساكن فيها ضمة يشمل ما كان بعده (كسرة او فتحة فانه) يلزم التباس في كل صورة منها فانه (لو صحت) اى الهمزة (في مثل اضرب) يعني فيما وقع بعد الساكن كسرة (لا لتبس) اى ذلك الامر (بالماضى المجهول من الاضرب ولو فتحت) اى الهمزة على تقدير كسرها وقع بعد الساكن ايضا (لا لتبس بالامر منه) اى من الاضراء (ولو ضمت) اى الهمزة (في اعلم) يعني فيما وقع بعد الساكن فتحة (لا لتبس بالمضارع المجهول للمتكلم ولو فتحت) اى الهمزة على ذلك التقدير ايضا (لا لتبس بالماضى الرباعى) (حوا قتل) (مثال لما) اى للامر الذي (يكون بعد حرف المضارعة ضمة) (واضرب) (مثال لما يكون بعده كسرة) (واعلم) (مثال لما يكون بعده فتحة) وهذا كله اذا لم يكن رباعى (وان كان رباعى) اى من باب الافعال (مفتوحة) فقوله (اى فالهمزة مفتوحة) اشارة الى انها خبر للمبتدأ المحذوف والجملة الاسمية جزاء السرط يعني ان كان المضارع المذكور مضارعا من باب الافعال فالهمزة بعد حذف حرف المضارعة مفتوحة وهمزة قطع وانما كانت كذلك (لانها) اى لان تلك الهمزة (همزة اصل) اى داخلية في حروف الكلمة قوله (ردت) على صيغة المجهول اما حصة للهمزة واساسا فية بمعنى انها هي الهمزة التي كانت في اصل الكلمة وهي همزة فعل وكانت محذوفة لكنها صارت مدودة الآن (لارتفاع موجب حذفها) اى لارتفاع المانع الذي يوجب ويقتضى حذفها (وهو) اى ذلك الموجب (اجتماع همزتين في المتكلم الواحد) وهو **اكرم** وقوله (لاهمزة وصل) عطف على قوله همزة اصل بمعنى ان تلك الهمزة ليست بهمزة وصل لان همزة الوصل انما تزاد للابتداء بالكلمة لا لافادة معنى زائد على اصل المادة وهذه الهمزة ليست كذلك بل هي تزاد لافادة معنى زائد على المعنى الذى افاده

اثلاثي المجرد من المتعدي وغيره من معاني باب الافعال وقوله (مقطوعة) بالرفع
 خبر بعد خبرا وصفة للمفتوحة وقوله (لذلك بعينه) اشارة الى ان علة كونها
 مقطوعة هي بعينها علة كونها مفتوحة وهي كونها اصلية فان كل همزة هي
 اصل في الكلمة لازمة لاجل شيء فهي همزة قطع وليا كانت صيغة الفعل
 المجهول مخالفة لصيغة المعلوم شرع في بيانه فقال (فعل مالم يسم فاعله) يعني
 الفعل المجهول وقوله (اي فعل المفعول الذي) اشارة الى ان ما في قوله مالم يسم
 موصولة وعبرة عن المفعول وقوله (لم يذكر فاعله) اشارة الى ان لم يسم بمعنى
 لم يذكر لانه فعل لم يكن له فاعل لانه محل والمراد من المفعول هو نائب الفاعل
 الذي ذكر تعريفه في المرفوعات بقوله مفعول مالم يسم فاعله وقوله واضافة
 الفاعل شروع في تصحيح اضافة الفاعل الى الضمير الراجع الى الموصول الذي
 هو عبارة عن المفعول كما هو الظاهر فقال (واضافة) لفظ (الفاعل اليه) اي
 الى الضمير الذي يرجع اليه (لادنى ملازمة) فان الفاعل انما يضاف الى الفعل
 لا الى المفعول وانما يضاف اليه بلا بسة فعلة ووقوع ذلك الفعل عليه وقوله
 (او على حذف مضاف) معطوف على قوله لادنى ملازمة يعني هذه الاضافة
 انما تصح اما بحماها على كونها لادنى ملازمة او على حذف مضاف اي بين
 الفعل والضمير في قوله فاعله (اي فاعل فعلة) وقوله (الواقع عليه) للاشارة الى
 ان اضافة الفعل الى الضمير الراجع الى المفعول ايضا لادنى ملازمة وهي مناسبة
 وقوعه عليه وهذا التوجيه انما يحتاج اليه اذا كان الموصول عبارة عن المفعول
 واما اذا لم يكن عبارة عنه بل كان عبارة عن الفعل فلا يحتاج الى هذين التوجيهين
 واليه اشار بقوله (ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله) فحينئذ
 يكون المراد من المضاف هو الفعل العام ومن المضاف اليه الفعل الخاص
 فيكون المعنى فعل الفعل الذي لم يذكر فاعله (وتكون اضافة الفعل) اي العام
 الشامله ولغيره (اليه) اي الى الفعل الخاص بالمجهول (بيان) نحو خاتم فضة
 وهذا عند البعض واما عند الجمهور فهي اضافة لامية من قبيل اضافة العام
 الى الخاص كقوله الا حد كذا في المع لادنى زاده فقوله فعل مالم يسم فاعله
 مرفوع على انه مبتدأ (و) قوله (هو) الضمير فصل ان كان ما موصولة وقوله
 (ما حذف) خبر ان قوله فعل او يكون هو ضمير امر فوعا منفصلا مبتدأ ثانيا
 وما حذف خبره والجمله خبر للمبتدأ الاول هذا على النسخة التي ليس فيها الواو
 في هو كما هي النسخة التي اختارها صاحب العرب واما على النسخة التي وجدناها
 في بعض نسخ المتن وهي هكذا وهو ما حذف فاعله فيكون حينئذ قوله فعل
 مالم يسم مبتدأ محذوف الخبر وهو ماسيا في اوجوه وجمله هو ما حذف تكون

جملة اخرى فتأمل يعني ان فعل المالم ليسم فاعله هو فاعل حذف (فاعله) اى
 فاعل ذلك الفعل ولم يذكر ظهرا ولا مضرا بارزا ولا مستكنثا وضم السارح
 قوله (واقم المفعول مقامه) الى قول المصنف لكونه مراد به ثم اعنذر عن
 المصنف لتكره فقال (ولم يذكر) اى المصنف (هذا القيد) اى قولنا واقم
 المفعول (ههنا) اى فى تعريف المجهول وقد ذكره فى تعريف نائب الفاعل
 مع انه المراد فى كل من الموضعين (اكتفاء بذكره) اى بذكر المصنف او بذكر
 ذلك القيد (فيم سبق) فى تعريف نائب الفاعل حيث قال كل مفعول حذف
 فاعله واقم هو مقامه وقال العصام ولك ان تقول لم يذكره اعني دا على اشتها
 انه لا يجوز حذف الفاعل بدون اقامة المفعول مقامه انتهى ثم شرع فى تعصيله
 من حيث التغير فقال (فان كان) وقوله (الفعل الذى) تفسير للضمير المستتر
 فى كان معنى ان ذلك الفعل اماماض او مضارع فان الفعل الذى (اريد حذف
 فاعله واقامة المفعول مقامه) وانفسر حذف وقيم بقوله اريد حذف واقامة
 لانه من قبيل واذا قرأت القرآن يعنى بذكر الفعل ورا د سبه (ماضى) وجواب
 ان فى كلام المصنف هو قوله ضم اوله ولكن لما كان الجزاء فى الحقيقة هو التفسير
 وكل الضم سبب له قدره السارح بقوله (غيرت صيغته دفعا للبس) اى للبس
 المجهول بالمعروف واشار بقوله (بالضم اوله) الى ان صلة التفسير هى دفع
 اللبس والضم سبب له فاقم السبب مقامه وقوله (وكسر ما قبل آخره) عطى
 على ضم اى غيرت بان يجعل الحرف الاول منه مضموما والحرف الذى يقع قبل
 آخره مكسورا (مثل ضرب) بضم الضاد وكسر الراء (ودخرج) بضم الدال
 وكسر الراء (واعلم) بضم الهمزة وكسر اللام ثم ذكر الشارح وجه اختيار
 التغير فى المجهول مع انه اذا كان المعروف فى هذه الصورة يحصل المقصود فقال
 (واختير هذا النوع) وقوله (من التغير) بيان لجنس النوع يعنى ان للتغير
 الذى اندفع به اللبس الواحا يحصل بها المقصود لكنهم انما اخذوا هذا النوع
 وهو ضم الاول وكسر ما قبل الآخر مع انه ان علس الامر بان كسر الاول وضم
 ما قبل الآخر حصل المقصود (لان معناه) اى معنى المجهول (غريب) اى معنى
 غريب وهو اسناد الفعل الى المفعول والاصل اسناد الفعل الى الفاعل (فاخترناه)
 اى للدال على المعنى الغريب (وزن غريب) وقوله (لم وجد) صفة كاشفة
 للغريب لان الوزن الغريب هو وزن لم يوجد (فى الاوزان) اى المتداولة عند
 البلغاء وانما كان هذا الرزن غريبا غير موجود (لخروج الضمة) اى لوجود
 لخروج فيه من الضمة (الى الكسرة) وقوله (ووزن فعل) جواب عن سؤال
 وهو ان وزن فعل بكسر الفاء وضم العين ايضا غريب فلم اختره الاول عليه

فاجاب عنه بان هذا الوزن الخ وقوله (بالخروج من الكسرة الى الضمة) متعاقب
بقوله (وان كان) يعنى ان هذا الوزن وان كان (شريفا) بسبب وجود الخروج
من الكسرة الى الضمة مع حصول المقصود وهوانه (يدل على غرابة المعنى ايضا)
اى كما يدل الوزن الاول (لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل) اى من عكسه
واذا كان انقل من الاول (فلا ضرورة فى اختياره) اى فى اختيار الانقل على النقبل
(بعد حصول المقصود) اعنى دلالة غرابة اللفظ على غرابة المعنى (باخف منه)
اى بالنقبل الذى هو اخف بالنسبة الى الاثقل قوله (ويضم) بحركات الميم فصل
مضارع مجهول ومجزوم كافى لم يعمد لانه معطوف على ضم بسنى على الجراء يعنى
ان كان الفعل المجهول ماضيا يضم اوله وكسر ما قبل آخره ويضم (الثالث)
اى الحرف الذى وقع ثالثا (مع همزة الوصل) اى انما يضم الثالث اذا وقع ذلك
الماضى بهمزة الوصل (نحو انطلق) يضم الهمزة والطاء الذى هو الحرف
الثالث وبكسر اللام الذى هو ما قبل الاخير (واقتدر) يضم الهمزة والتاء
التي هي الدال وبكسر الدال (واستخرج) يضم الهمزة والتاء التي هي الثالث
وبكسر الراء وانما يضم الحرف الثالث مع همزة الوصل (اثلا يلبس فى الدرج
بالامر) الذى (من ذلك الباب) يعنى لواقعة صر على ضمة الهمزة بهي همزة
وصل تحذف فى الوصل لالتبس حينئذ بصيغة الامر من ذلك الباب فى الوقف
بخلاف غير حال الدرج وضم حال الوقف فانه يتميز بحركة الهمزة وحركة
الآخر وقوله (و) (يضم) (الثانى مع التاء) اعنى قوله وانما فى معطوف على قوله
الثالث وانه اشار الشارح بزيادة يضم يعنى ان المجهول الذى ضم اوله وكسر
ما قبل آخره اما مصدر بالهمزة او بالتاء فال كان مع الهمزة يضم الحرف الثالث
وار كان مع التاء يضم الحرف الثانى (مثل تعلم) يضم التاء والحرف الثانى الذى
هو العين وبكسر اللام الذى هو ما قبل الاخير (ونحو هل) يضم التاء والجيم
وبكسر الهاء مجهول فيما هل قلت الالف واوا فى المجهول لانضمام ما قبلها
(وتخرج) يضم التاء والدال وبكسر الراء وانما يضم الحرف الثانى اذا وقع
مع التاء (اثلا يلبس) اى ذلك الماضى الواقع مع التاء اذا كان مجهولا (بصيغة
مضارع علمت وجاءت ودرجت) يعنى انهم لواقعة صروا فى التمييز على ضم
التاء وقالوا فى مجهول تعلم اعنى بفتح التاء تعلم يضم التاء وفتح العين لالتبس بمجهول
المضارع من علم يعلم فانه اذا كان مع التاء وضم تاؤه فى مجهول يكون يضم التاء
وفتح العين ولم يعلم انه هل هو مجهول تعلم الماضى او مجهول تعلم المضارع وكذا
فيما هل يجاهل اذا قبل بجاهل لم يعلم انه هل هو مجهول تعلم الماضى ام هل
يجاهل المضارع وكذا اذا قبل فى مجهول ماضى تخرج انضم التاء وفتح الدال

لم يعرف انه هل هو مجهول تدحرج الماضي او مجهول المضارع من دحرج وانما
غير العبارة ههنا حيث اورد بقوله ويضم ولم يقل وضم للاشارة الى ثبوت ضم
اول الحرف في جميع صور الماضي المجهول وحدوث ضم الثالث او الثاني في بعض
الاحيان و اشار السارح ايضا بايراد علمت وجاءت ودحرجت بالناء الى كونها
نصا في الماضي وقوله (خوف اللبس) بالنصب مفعول له ليضم واليه اشار بقوله
(هذا علم لقوله ويضم الثالث والثاني) وفصله السارح كما عرفت ولما كان
في الماضي المجهول من الناقص لغات اراد ان يذكر ما هو الاصح منها وما هو
غير ذلك فقال (ومعتل العين) وهو مبتدأ اول وخبره جملة الاصح فيه قيل
وبيع ولما كان معتل العين شاملا للمعتل العين وحده ومع اللام اراد ان يفهم
على وفق المراد فقال (اي ما يكون عينه فقط معنلا للارد عليه مثل طوى وروى
من اللقيف) يعني المراد منه ما يكون عينه معنلا لا ما يكون عينه ولا معنلا
فان الحكم الاتي خاص بالاول ولولم يكن كذلك يرد عليه ان مجهول طوى
هو طوى بضم الطاء وكسر الواو وان مجهول روى هو روى بضم الزاى وكسر
الواو ورد عليهما انهما من معتل العين مع انهما لا يتبن منهما صيغة مثل بيع
يرقىل بكسر الفاء (فانه لا يعل عينه) بان قلب واوهم باء وان تكسر فاوهم
لوقوع الياء بعدها كما كان في بيع وقيل وانما لم يعل عين اللقيف (ثلايفضي) اي
لثلا يكون اعلال العين موصلا (الى اجتماع اعلالين في بروى ويطوى) اي
في مضارعهما المجهول فانه اذا اعل طوى مثلا بان يحذف ضمة الطاء قبل كسرة
الواو ثم تنقل كسرة الواو الى الطاء ثم يقلب الواو ياء لم ينزل ان يوجه في مضارعه
اعلالان احدهما قلب الياء التي هي لام الفعل الفاء والثاني نقل حركة الواو التي
هي عين الفعل الى ما قبلها ثم قلبها الفاء بخلاف مضارع بيع مثلا وهو يباع فانه
ليس فيه اعلالان بل فيه اعلال واحد فقط اكونه صحيحا (فيل الاصوب) اي
اورد صاحب الرواية على عبارة المصنف بـ الاصوب فيها (ان يقال معتل العين
المنقلبة عنه الفاء) يعني بزيادة قوله المنقلبة عنه الفاء حتى يخرج عن الحكم
المذكور المعتل الذي لم يقلب عينه الفاء (ثلا يرد عليه) يعني لانه لو كان شاملا
للذي لم يقلب عينه يرد عليه (مثل عور) بضم العين وكسر الواو (وصيد) بضم
الصاد وكسر الياء فانه يصدق عليهما انهما معنلا العين مع انه لا يجوز ان يقال
عليهما عور وصيد ولو قد بهما القيد لم يردا عليه فان عينهما لا تنقلب الفاء (وانما
اخص معتل العين) اي امتاز من بين المتلات (بالذكر) اي بذكره مع حكمه
دون سائر المتلات (لزيادة غرض واختلاف في المبني للفعل منه كما ذكر
وبتبيينه ذكر معتل العين في المبني للفعل وان لم يكن فيه ما ذكرناه) اراد به

ان المصنف انما ذكر معتل العين دون معتل الفاء ومعتل اللام لوقوع زيادة
 القموض والخفاء ولو وقع زيادة الاختلاف في اللغة دون سائر المعتلات اما
 زيادة القموض فلما فيه من نقل الكسرة الى ما قبلها ثم ابدال الواو بـياء بخلاف
 نحو رمي ودعى فانه لا نقل ولا ابدال في رمي ولا نقل في دعى واما زيادة الاختلاف
 فلا اختلاف اللغات فيه على ثلاث لغات كما سيحكي ولا اختلاف في غيره وفيه
 ايضا فائدة اخرى وهي انه يذكر بتبعيته ومناسبته احكام معتل العين في المني للمفعول
 كما سيأتي وهو قوله وباب الماضي المجهول الخ وقال العصام ار في كلام الشارح
 اختلافا فصوابه ان يقول واما خص معتل العين بالذكر لمزيد غموض واختلاف
 في الماضي كما ذكر وبتبعيته ذكر مضارعه وار لم يكن فيه ما ذكرنا انتهى يعني بهذا
 الاختلال ان ماد كره ليس المني للفاعل منه بل الماضي المني للمفعول وعلى هذا كلن
 حق العسارة ان يقول في الماضي بدل قوله في المبني للفاعل منه والله اعلم وقوله
 (الفصح) مبدأ وقوله (فيه) ان لم يكن في المتن كما في نسخة يكون من تقدير الشارح
 وانما زاده ليحصل العائد من هذه الجملة الى المبدأ الاول يعني الفصح في ماضي
 معتل العين ان يقال في الواوى (قبل و) في الباقي (يبع) يعني بكسر الاول بكسرة
 خالصة وسكون محض الباء (اصلهما) يعني اصل قبل (قول) بضم القاف وكسر
 الواو (و) اصل الثاني (يبع) بضم الباء وكسر الباء (نقلت الكسرة من العين) يعني
 كسرة الواو في الاول وكسرة الياء في الثاني (الى ما قبلها) اى الى حرف واقع قبلها
 وهو القاف في الاول والياء في الثاني (بعد حذف حر كته) اى بعد حذف حركة
 ما قبلها من القاف والياء لاستعمال الضمة قبل الكسرة (فصارا) اى فحذف
 صار الثاني (يبع) بكسر الباء وسكون الياء فانه لم يفت في الاول (و)
 صار الاول (قول) بكسر القاف وسكون الواو (فادل واو قول ياء لسكونها)
 اى لسكون الواو (وانكسار ما قبلها فصار) بعد ذلك القلب (قبل) ثم شرع
 في بيان اللغة الثانية فقال (وجاء الاشتمام) يحتمل ان تكون هذه الجملة مرفوعة
 المحل على انها معروفة على الجملة الصغرى بتقدير العائد اى ومعتل العين جاء
 الاشتمام فيه ويحتمل ان يكون استثنائية او اعتراضية كذا في العرب ولما كان المقابل
 للافصح لفتين اصنى الاشتمام ومحض الواو توهم بقرينة المقابلة ان كلا منهما
 فصيح فاراد الشارح ان ينسب الى الفرق بين اللتين فقال (وهو فصيح) يعني
 الاشتمام فصيح بخلاف الواو الخالصة فانها على ضعف ككاسية شير اليه وقوله
 (في نحو قبل وبع) يوهم ان فصاحة الاشتمام محصورة فيهما دون ما سيحكي
 ثم اختلفوا في حقيقة هذا الاشتمام باقوال ثلاثة واثار اليه بقوله (وفي شرح الرضى
 حقيقة هذا الاشتمام ان نحو) اى ان تميل (بكسرة فاعمل نحو الضمة) اى

جاثب الضمة (فتبيل) أى وبعد إمالة الكسرة الى الضمة تميل (الىء الساكنة
 بعدها) أى بعد الضمة (نحو الواو قليلا) أى ميلا قليلا لا الى حد تكون واوا
 خاصة (اذهى) يعنى انما اميلت الياء نحو الواو لان الياء (ناصة لحركة ما قبلها)
 يعنى ان كان ما قبلها مفتحة تغلب الفساوان كان كسرة استراحت في حالها وان
 كان ضمة اضطربت حالها (هذا) أى ما قرره الرهجي من معنى الاشتم بأنه عبارة
 عن مجموع الميلين اعنى الكسرة والياء هو (مراد النجاة والقراء بالاشتم في هذا
 الموضع) أى في نحو قيل وبيع كذا في شيء وحيى وحيل ونحوها مما وردت به
 الرواية في القراءة المتواترة (وقال بعضهم الاشتم ههنا) في هذا الموضع (كلاشتم
 حالة الوقف اعنى) به (ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا) يعنى من غير
 إمالة في الفاء لا في الياء بل هو عبارة عن ضم الشفتين حال القراءة (وهذا) أى
 قول هذا البعض (خلاف المشهور عند الفريقين) يعنى النجاة والقراء فانه
 لارواية عند القراء بتلك القراءة (وقال بعضهم الاشتم هو ان تأتي بضمة
 خاصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا) أى هذا القول (غير مشهور) كما في القول
 الثاني (عندهم) أى عند النجاة والقراء بل لم يقل به احد من أئمة القراء (والغرض
 من الاشتم الايدان) أى الاعلام (بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف)
 يعنى الحروف التى تقع في فاء الكلمة من ماضى معتل العين (و) (جاء) (الواو)
 فقوله (الواو) بارفع معطوف على الاشتم ولذا اشار اليه الشارح بتوسيط جاء
 بين العاطف والمعطوف يعنى وجاء الواو (ايضا) أى كما جاء الاشتم لكنه
 (على ضعف) أى لا على لغة فصيحة كالأشتم (فتبيل) أى فاذا اريدان بقرأ
 على هذه اللغة قيل فيها (قول وبيع بالاسكان) أى باسكان الواو (بلا نقل)
 أى من غير نقل حركة فاء الفعل الى الكسرة (وهذا) أى محض الاسكان
 (ظاهر في الاول) اعنى في الواوى واماقى الثاني فيحتاج الى تصرف واليه اشار
 بقوله (وحمل الياء واوا السكونها) أى لسكون الياء (وانضمام) أى ولا انضمام
 (ما قبلها) ثم شرع المصنف في بيان ما قيس على ما سبق في هذا الحكم فقال
 (ومثله) (أى مثل باب الماضى المجهول في المعتل العين من الثلاثى المجرد) فقوله ومثله
 مبتدأ وخبره باب اختير ولكن الشارح من جهة بقوله (باب) (الماضى المجهول
 من معتل العين في باب الافعال والانفعال نحو) (اختير) وهو الماضى المجهول
 من باب الانفعال (وانقيد) وهو الماضى المجهول من باب الانفعال وقوله
 (في بحى* اللغات الثلاث فيه) اشارة الى وجه المماثلة وقوله (اذخبر وقيد) بيان
 لوجه المماثلة يعنى ان معتل الدين الواقع في مجهول الماضى من هذين البابين
 بحى* (فيهما) اللغات الثلاث لان ماضيهما من الثلاثى المجرد منه (مثل قيل وبيع

(متعلق به) اى بالفاعل وإنما لا يقال فى اصطلاحهم كذلك (فان التعلق) اى لفظ التعلق مخصوص به (نسبة الفعل الى غير الفاعل) لانه مطلق النسبة يعنى سواء الى الفاعل او غيره وبقرينة هذا الاصطلاح فسر التعلق بغير الفاعل وقوله (والحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم) شئ (غير الفاعل فهو المتعدى) تمهيد لتطبيق قوله (كضرب) الى الممثل واشارة الى ان قوله **كضرب** خبر للبند الذى المحذوف ثم اشار الى وجه تطبيقه فقال (فان فهمه) يعنى ان كون ضرب من الالتهدى صحيح لان تعلق فهم الضرب الذى هو مضمونه (موقوف على تعقل المضروب) فان الضرب اذا تعقل بدون المضروب يكون ضربا غير واقع فعوله (لكن لا يمكن تعقله) اى تعقل الضرب (الا بعد تعقله) كاليان لقوله موقوف على تعقله وليكون توطئة لقوله (بخلاف الزمان) فان المقابلة بين المفعول وبين غيره هو امكان التعقل وعدم امكانه وتوقف الفهم وعدم توقفه عليه لازم له يعنى ان المراد بالتوقف وعدم التوقف هو امكان التعقل بدونه وعدم امكانه فان المتعدى كضرب لا يمكن تعقله بدون المضروب ويمكن تعقله بدون الزمان (والمكان والغاية) يعنى المفعول له (وهيئة الفاعل والمفعول) يعنى الحال (فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن) (وعبر المتعدى بخلافه) (اى بخلاف المتعدى به نى) اى يريد بقوله بخلافه انه (لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل) ويمكن تعقله بدون تعقله ومثاله (كفقد) ويصح ان يكون مثالا لغير المتعدى (فانه وان كان له تعالى بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل **كس** فهمه) اى تعقل القعود (مع الغفلة عن هذه العلاقات جازى) اى ممكن ثم شرع فى بيان الاسباب التى يكون غير المتعدى متعديا بها فقال (وغير المتعدى بصر) اى يتقلب ويتحول (متعديا) باسباب (اما بالهمزة) اى ينقله الى باب الافعال (نحو اذهب زيدا او بتضعيف العين) اى ينقله الى باب التفعيل (نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة) اى ينقله الى باب المفاعلة (نحو ماشى به او سين الاستعمال نحو استخرجته او بحرف الجر) اى يدخل حرف الجر على ذلك المتعلق مع بقاء الفعل فى تجرده (نحو ذهت يزيد) اعلم ان الصرفيين لم يذكروا الف المفاعلة وسين الاستعمال من اسباب التعدية ولعلمهم لم يذكروا هما اكتفاء بذكر غيرهما والا فلا فرق بينهما وبين التضعيف والهمزة **ككذا** فى بعض الحواشى والمتعدى يصير ايضا لازما بخون الانفعال نحو انقطع وبناء التفعيل نحو تدرج ثم شرع فى اقسام المتعدى بحسب التعدى الى واحد والى زائد فقال (والمعدى) ذكره بالمظهر مع ان المقام مقام الضمير لئلا يتوهم رجوعه الى غير المعدى

في أول النظر وان لم يجز عقلا يعني ان التعدى (يكون متعديا الى) مفعول
 (واحد كضرب) (وهذا) اى التعدى الى الواحد (في الكلام كثير) بالنسبة
 الى التعدى الى الاثنين والثلاثة (والى اثنين) ولما كان هذا القسم نوعين
 كما اشار اليه المصنف بالثلاثين اراد الشارح ان يبين كل نوع منهما بمنزلة الثلاثين
 فقال (ثانيهما) يعني ان التعدى الى اثنين امام تعدى الى المفعولين اللذين ياتيها
 (خبر الاول) (كاعطى و) امام تعدى (الى اثنين ثانيهما عين الاول) لا بمعنى
 ان مفهوم احدهما عين مفهوم الاول بل بمعنى انه عين الاول (فيماسدق
 عليه) يعني ان الثاني يصدق على ما صدق عليه الاول نحو (علم) فقال
 للنوع الاول بل اعطيت وللثاني باب علمت (والى) (مفاعيل) (ثلاثة) اى
 ونوع منه متعد الى ثلاثة مفاعيل (كاعلم وارى) حال كون ارى (بمعنى اعلم)
 يعنى بمعنى رؤية البصرة لا بمعنى رؤية البصر (وهما) اى اعلم وارى (اصلا
 في هذا القسم) اى في القسم الذى يتعدى الى مفاعيل ثلاثة وانما كانا متعديين
 الى الثلاثة (فاليه) اى فان هذين الفعلين (كانا قلا ادخل الهمزة) اى حين
 كانا ثلاثيين كانا متعديين الى مفعولين قلا ادخلت عليهما الهمزة (اى قلا
 نقسلا الى باب الافعال (زاد مفعول آخر يقدح له) اى للمفعول الآخر الزائد
 (المفعول الاول) فانا اذا قلنا علم زيد عمر افاضلا قلنا علم زيد بكر افاضلا
 فالزائد ههنا هو بكر ولما كان مقصود الشارح ان يفرق بين الافعال التعدية
 الى الثلاثة بما هو اصل فيها وبما هو ليس كذلك مرجع كلام المصنف بكلامه
 وأشار الى ما هو الاصل منها فاراد ان يشير الى ما ليس باصل منها فقال (و)
 (اما الافعال الآخروهي) اى جعلتها (أباً ونبأ واحبر وحبر وحدث)
 (فلبست) هذه الافعال الخمسة (اصلا في التعدية الى ثلاثة مفاعيل
 بل تعديتها) اى تعدية الخمسة (اليها) اى الى الثلاثة (نهي) اى تلك التعدية
 (بواسطة استعمالها) اى استعمال الخمسة (على معنى الاعلام) يعنى انها اخفت
 في بعض استعمالها باعلم التعدى ولم يلحق سبويه من هذه الخمسة الا بـأ
 ولما فرغ من بيان انواع التعدى شرع في بيان احوال المفاعيل بالنسبة لبعض
 منها الى بعض آخر فقال (وهذه) وفسره الشارح بقوله (الافعال التعدية الى
 ثلاثة مفاعيل) للاشارة الى ان قوله هذه اشارة الى القريب وهو مبتدأ وقوله
 (مفعولها الاول) مبتدأ ثان وقوله (كقوله) (باب) (اعطيت) خبر للثاني
 وبالجملة خبر الاول وقوله (في جواز لاقصا ر عليه) بيان اوجه الشبه يعنى ان
 حكم لمفعول الاول لها كحكم المفعولين لباب اعطيت بحجب يجوز ان يقتصر على
 ذلك الاول ويحذف الاخران (كقولك اعلمت زيدا) فانه اقتصر فيه على ذكر

المفعول الاول فقط وحذف الاخيران وقوله (والاستغناء) بالجر معطوف على
قوله الاقتصار يعني وفي جواز الاستغناء (عنه) اي عن المفعول الاول بان يحذف
و يكتب في بذكر الاخيرين (اقولك اعلمت عمرا منطلقا) فانه ذكر المفعول الثاني
والثالث ولم يذكر المفعول الاول وهو زيد وكذا في عدم جواز كونه مع الفاعل
ضميرين لنسي واحد فكما لا يجوز ان يقال اعطيتني درهما لا يجوز ايضا ان يقال
اعلمتني عمرا فاصلا وكذا في العصام ثم شرع في بيان حكم الاخيرين منها فقال
(والثاني) وهو معطوف على قوله الاول يعني مفعولها الثاني (والثالث) ومن
في قوله (من مفعولها) بيانية لانه يصيبه ولدا لم يقل من معا عليها (كمفعول
علت) (في وجوب ذكر احدهما عند الآخر) يعني انه اذا ذكر احدهما وجب
ذكر الآخر فلا يجوز ان يقتصر على احدهما فكما لا يجوز ان يقال علمت
زيدا بدون ذكر المفعول الثاني وعلمت منطلقا بدون ذكر الاول لا يجوز ايضا
ان يقال علمت زيدا عمرا بدون ذكر الثالث واعلمت زيدا منطلقا بدون ذكر
الثاني وقوله (وفي جواز تركهما معا) بالجر معطوف على قوله في وجوب يعني
ان حكمهما حكم مفعولي علمت فيما ذكر وفي جواز تركهما معا فانه كما جار
ان يقال علمت بدون ذكر المفعولين معا يجوز ايضا ان يقال علمت زيدا
بذكر الاول فقط وترك الاخيرين معا وهذا ما فهم بعينه من قوله والاستغناء
عنه وقار العصام لا وجه لتخصيص بيان الصنف بل هما مشابهان في
خصائص احزاب علمت ايضا فانه يجوز تعلق علمت قل اللام والاستغناء
والتي تقول علمت زيدا للمرو قائم او هل عرو قائم او ما عمرو قائم وانما يكون
المفعول الثاني مع العاقلين ضمير نيسي واحد فتقول زيدا اعلمتني فاعدا انتهى
ولله در شارح اللب حيث لم يخص بل قال ونحوهما ثم شرع في بيان افعال
القلوب وفي احكامها المختصة فقال (افعال القلوب) يعني الاعمال التي تصدر
من القلب لامن الاعضاء الظاهرة (وتسمى افعال الشك واليقين ايضا)
يعني كما انهم سموها بافعال القلوب سموها ايضا بافعال الشك وبافعال اليقين
والما كانت تسميتهم بافعال الشك محال توهم اشار الى ذلك بقوله (وكأنهم)
يعني اظن انهم اي التهمة (ارادوا بالشك الظن) اي الشك الذي اعتبرت اليه
الافعال ارادوا به الشك بمعنى الظن يعني بمعنى رجحان احد الطرفين واحتمال
الطرف الآخر خلاف اليقين الذي هو عدم احتمال الطرف الآخر على ما في
القاموس لاي معنى الشك الذي هو خلاف الظن (والا فلا شيء) اي وار لم يكن
مرادهم بالشك معنى الظن بل كان مرادهم به معنى الشك الذي هو نسي
الطرفين يجوز تسميتهما بافعال الشك لانه لا ينافي (من هذه الافعال بمعنى)

الشك المقتضى) اى بمعنى الشك الذى يقتضى (تساوى الطرفين) فقوله افع ل القلوب
 مبتدأ وقد ر الشارح قوله (وهى) (الاشارة الى ان قوله (ظننت) وما عطف عليه خبر
 للمبتدأ وانما قدره كذا الوقوع بعدين المبتدأ والخبر (وحسنت وخت) بكسر الحاء
 (وهذه الثلاثة للظن) (وزعت) (وهى) اى زعت (تكون تارة للظن وتارة للعلم)
 اى بمعنى اليقين (وعلمت ورأيت ووجدت) (وهذه الثلاثة للعلم) فقوله (تدخل) (اى
 هذه الافعال) اما خبر بعد خبر او استئنافية اى تدخل هذه الافعال (على الجملة
 الاسمية) يعنى على اسمين اولهما مبتدأ وثانيهما خبره فيجعل ما هو المبتدأ مفعولا واولا
 وما هو الخبر مفعولا ثانيا وقوله (ليبان ما) متعلق بتدخل وعلة له يعنى ان هذه الافعال
 انما تدخل على تلك الجملة لتكون مبنية للكيفية التى (هى) (اى تلك الجملة من حيث
 الاخبار بها) اى تلك الجملة وقوله (ماشئة) بالرفع خبره هى وقوله (عنه) متعلق
 ضمير راجع الى الموصول وقوله (من الظن والعلم) بيان للموصول واسارة الى انه عبارة
 عن معنى الافعال لداخلة يعنى ان الاخبار على الجملة ينسأ اما عن الظن او العلم لانه يعلم
 او يظن اولاً ثم يخبر عنه بالجملة (كما اذا قلت علم زيد قائماً فقوله علمت لبيان
 ان ما) اى لبيان معنى وهو ان ما اى المعنى الذى (نسأت هذه الجملة عنه) اى
 عن هذا المعنى (حين تكلمت بها) اى تلك الجملة (واخبرت بها) اى تلك الجملة
 (عن قيام زيد) اى عن هذا المضمون فقوله (انما هو العلم) خبر ان يعنى البيان ان
 هذا المعنى المرصوف هو العلم (واذا قلت ظننت زيداً قائماً فقوله ظننت لبيان
 ان منسأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقي الافعال) اى من الزعم
 والوجدان والرؤية وغيرها هذا ما اختار الشارح حيث ارجع ضمير عنه
 الى الموصول وجعله عبارة عن مضمون الافعال الداخلة وجعل مضمون تلك
 الجملة ناشئاً عنه وقال اعصام الاظهر ان المراد لبيان ما هى اى الجملة المذكورة
 عنه اى عبارة عنه يعنى يجعل الموصول عبارة عن مضمون الجملة وارجاع ضمير
 هى الى الجملة وضمير عنه الى الموصول الذى هو عبارة عن مضمون الجملة ثم قال
 وهذا الكلام سواء كان بمعنى ما ذكره الشارح او بمعنى ما ذكرناه يقتضى ان يكون
 هذه الافعال لبيان كيفية الجملة الاسمية وعزلة ان الداخلة على الجملة لبيان انه
 امر محقق فلا تغيد مع فواعلها فائدة ثامه ولا يصح السكوت عليها مع انها
 خلاف ما عليه الاستعمال فالأوجه ان يقال معنى الكلام لبيان ما هى اى الافعال
 عبارة عنه والمقصود من ذلك التنبيه على انها ليست من توابع الجملة الاسمية
 بل مذكورة لبيان معانيها وهى مناط الفائدة لا الجملة المدخولة وليست كسائر
 دواخل الجمل فافهم انتهى ما مالاه اعصام فقوله (فتنصب) معطوف على
 قوله تدخل (اى) تنصب (هذه الافعال) عقيبها (الجزئين) (اى جزئى الجملة

الاسمية السند والسند اليه على افعهما) اى نصبها لهما بناء على انهما اى
الجرئين (مفعولان لهما) اى تلك الافعال ثم شرع في بيان خصائص تلك الافعال
فقال (ومن خصائصها) (وهي) اى الخصائص (جمع خصيصه وهي)
اى الخصيصه (ما) اى معنى واكيفية (يختص بالنسبة ولا يوجد في غيره) وهذا
تفسير للفظ الخصائص وقوله (اى ومن خصائص افعال القلوب) تفسير للضمير
يعنى ان المعنى الذى لا يوجد في غير تلك الافعال كثير وبعضها (انه اذا ذكر
احدهما) اى احد مفعوليهما (ذكر الآخر) وقوله (فلا يقصر) بيان اللازم
يعنى انه اذا وجب عند ذكر احدهما ذكر الآخر يلزمه ان لا يجوز الانفصال
(على احد مفعوليهما) وان جاز ان لا يذكر معا كقوله تعالى ويوم يقول نادوا
شركاؤكم الذين زعمتم اى زعموهم اياهم وقال العصام ان مراده ان هذا هو
النساع وخلافه قليل على ما فصله الشارح ثم قال اقول هذا يقتضى ان لا يصح
علمت زيدا قائما وعلت كل رجل وضيعته فاحد المفعولين ضمير مذكور
في المثالين فان الاول بمعنى علمت ان هذا الضرب واقع فيكون تقديره علمت
ضربى واقعا والنسبة بمعنى علمت كل رجل وضيعته حاضر ابل يجب في المثالين
ان يقتصر على ذكر احدهما لكون الخبر فيهما محذوفا وجوبا كما مر فعلى هذا
ان الحكم بوجود ذكر احدهما عند ذكر الآخر بعيد جدا فكأنه اريد انه اذا ذكر
احدهما ذكر الآخر او ما يتوب مثابه انتهى ولعله اراد بقوله ما يتوب مثابه القرينة
الدالة عليه كذا في شرح الب (وسبب ذلك) يعنى سبب وجوب ذكر احدهما
عند ذكر الآخر (مع كونهما) اى مع كون المفعولين لهذه الافعال (في الاصل
مبتدأ وخبر او حذف) اى والحال ان حذف (المبتدأ والخبر غير قليل لان المفعولين
معا) اى سببه ان المفعولين (بمزالة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به
في الحقيقة) وهو مصدر الثاني المضاف الى الاول اذ معنى علمت اخاك زيدا
علمت زيدا اخيك (فلو حذف احدهما) اى فحينئذ لو حذف احد المفعولين
عند ذكر الآخر (كان) اى ذلك الحذف (كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة)
في انعدام المعنى عند حذفه وقوله (ومع هذا) اشارة الى جواز حذف احدهما
بقريته يعنى انه مع عدم جواز هذا (فقد ورد ذلك) اى حذف احدهما مع ذكر
الآخر (مع القرينة على قلة) اى نادر في الاستعمال لابعنى انه ضعيف (اما حذف
المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يخجلون بما آتاهم الله من فضله
هو خيرا لهم على قراءة) يعنى حذف المفعول الاول بناء على قراءة من قرأ
(ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اى لا يحسبن هؤلاء) يعنى الذين
يخجلون وهو اشارة الى فاعله وقوله (بخجلهم) هو المفعول الاول الذى حذف

وقوله (هو خير الهم) مفعوله الثاني الذي ذكر (فمحذوف بخلهم الذي هو المفعول الاول) بقرينة افضلية وهي يخلون وانما قال على قراءة فانه على قراءة الخطاب لم يكن مما نحن فيه فانه حيثئذ لا يقتضى فعلا ظاهرا لاستناره في الفصل وهو انت فيحيثئذ يكون الذين يخلون مفعولا اول وهو خير الهم مفعولا ثانيا فلا حذف على هذه القراءة (واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر * لا تخلصنا على غرائك ا * طالمافد وشي بنا الاعداء) فقوله لا تخلصنا من خال يخال بمعنى الظن ومفعوله الاول الضمير المنصوب المتصل ومفعوله الثاني محذوف (اي لا تخلصنا جازعين على اغرائك الملك بنا فيحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني) ونقل عصام الدين عن الحاشية اي لا تخلصنا جازعين على اغرائك الملك بنا اذ قدوشى بنا قبل ذلك الوشاة يعني لا تطن انا جازعون اي خائفون لا اغرائك اي لا تبايك الملك ولكنك حالتنا اليه لانه قدوشى بنا وانما اليه قبل ذلك الوشاة والتمامون عند الملك فلا بضرنا (بخلاف) اي هذا الحكم كائن بخلاف (باب اعطيت) (فانه يجوز فيه) اي في هذا الباب (الاقصا على احدهما) اي على احد المفعولين (مطلقا) اي سواء قدر ذلك المحذوف اوله بقدر يعني كان منسيا (يقال) اي يجوز ان يقال (فلان يعطي الدنانير) يصني بذكر المفعول الثاني الذي هو المعطى فقط فيجوز هذا الذكر (من غير ذكر المعطى له) يعني المفعول الاول ومن غير تقديره وهذا مثل لحذف الاول وذكر الثاني وقوله (او يعطي الفقراء) مثال لحذف الثاني وذكر الاول وهو المعطى له فيجوز هذا (من غير ذكر المعطى) وهو الدنانير والدرهم (وقد يحذفان معا) اي المفعولان معا (كقولك فلان يعطي ويكسو) بمجرد اسناد الاعطاء والكسوة الى فلان من غير ذكر المفعولين (اذ يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين) يعني ان حذف المفعولين مما كان من باب اعطيت يفيد فائدة ناشئة من ذلك الحذف ولا توجد تلك الفائدة في ذكرهما او في ذكر احدهما (بخلاف مفعول باب علمت) فانه لا يستفاد من حذف مفعوليه تلك الفائدة (فانك لا تحذفهما) اي المفعولين (نسبا منسيا فلا تقول علمت وظننت) يعني لا يجوز ان تقول كذلك (لعدم الفائدة) اي في ذكر الفعلين المذكورين بلا تقدير مفعول (اذ من المعلوم) يعني وانما لم يوجد فيه تلك الفائدة لان من المعلوم (ان الانسان لا يخلو عن علم وظن) اعلم ان هذا التفريق بين السابيين مما لا يخلو عن تأمل وقال شارح اللب واما حذف المفعولين معا فاشترك بين باب اعطيت وبين باب علمت تقديرهما كان نحو من يسمع يخل وسأل زيد عمرا درهما فاعطى اونسيا كقوله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وفلان يعطى ويمنع ثم قال وهذا هو الصحيح ثم خطأ من خالف بقوله وقال بعضهم لا يجوز الحذف نسبا في مفعول

باب علمت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يتجاوز عن علم وظن وهذا لا يفيد نفي الجواز عند ارادة الخبير من مضمونه الحق في الاترى ان علماء المساني اوردوا الآية السابقة منالا للتنزيل منزلة اللازم فلو قيل العلم في الآية بمعنى المعرفة فنقول العلة مشتركة وقد يبق العلم بضرب من التجوز انتهى وهذا التفريق اذا حذفنا نسبيا بغير قرينة (واما مع قياس القرينة) اى واما حذف مع تحقق قرينة دالة على المفعولين (فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع يخل اى يخل مسموعه صادقا) ولا يحمله على الكذب (ومنها) (اى من خصائص افعال القلوب) (جواز الالغاء) والالغاء بالغين المجبة مصدر الغنى يلقى اى جعله لغوا وفسره بقوله (اى ابطال عملها) افظا ودمنى اما لفظا فظاهر واما معنى فلكون كل من المفعولين راجعا الى اصلهما فى الالغاء بخلاف التعليق كما سيحى* ولعل الشارح اهمل هذين القيدين اعتمادا على ما سيذكره فى تفسير التعليق كما سيحى* ولما كان المراد بالالغاء ههنا الابطال بعراض لا الالغاء مطلقا وكان هذا العارض المصحح له التوسط والتأخر قيده المصنف بقوله (اذا توسطت) اى جواز الالغاء انما هو اذا توسطت تلك الافعال (بين مفعوليهما نحو زيد قائم ظننت) (او تأخرت) اى تلك الافعال (عندها) اى عن المفعولين (نحو زيد قائم ظننت) وقوله (وانما يجوز الالغاء على التقديرين) للإشارة الى ان قوله (لا استقلال الجزئين) متعلق بالجواز وعلته وقيد الجزئين بقوله (الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا او مفعولين لها) وقال الصمام الظاهر الواو دون او (كلاما) تميز عن نسبة الاستقلال الى الجزئين احوال من الاستقلال وانما قيده الشارح بقوله (انما) ليصلح قوله لاستقلال علة الجواز بالالغاء لولم يكن تاما لم يجز الالغاء فانهما حينئذ لا يكونان صالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا كذا قيل وقال عصام الدين لا تظهر فائدة فى وصف الجزئين يعنى بالصلاحيه لهما وكذا لفائدة فى تقييد الكلام بالتام وكلاميته غير مفيدة فى تقدير الاول لانه كلام على تقدير مفعوليهما ايضا الان يجعل الكلام اخص من الجملة على خلاف ظاهر كلام المصنف انتهى وقوله (على تقدير الالغاء) قيد لقوله كلاما تاما يعنى تماميته معتبرة على تقدير ابطال عملها وقوله (وجعلهما) بالجر عطف تفسير للالغاء اى ذلك الالغاء باق بجعلهما (مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها) فذلك الضعف (بالتوسط) اى بسبب توسط تلك الافعال (او تأخر) وقد نقل الالغاء عند التقديم اى عند كون الفعل باقيا فى محله الاصلى (ايضا) اى كما جاز عند التوسط وتأخر (نحو ظننت زيد قائم) لكن هذا الجواز مع قبح ذلك لضعف عمل افعال القلوب لان تأثيرها ليس بظاهر كالعلاج (لكن الجمهور على انه لا يجوزون) لانها قوية

بالتقسيم ولان عامل النصب افضى فمع تقدمها يغلب العامل المعنوي ثم شرع
 في بيان احوال هذه الافعال حين كون عملها لغوا فقتال (وهذه الافعال) اى
 افعال القلوب التى يجوز لغاؤها واعمالها تكون (على تقدير الغائها) اى ابطالها
 (فى معنى الظرف بمعنى زيد قائم ظننت) يعنى على حالها التى الغيت بسبب التأخر
 (زيد قائم فى ظنى) يعنى يكون زيد مرفوعا على انه مبتدأ وقائم بالرفع خبره
 والجملة استئنافية وقوله فى ظنى ظرف للنسبة (وفى قوله جواز الالغاء) اى وحصلت
 فى قول المص جواز الالغاء حيث قال ومنها جواز الالغاء ولم يقل ومنها الالغاء حصلت
 منه (اشارة الى حوار اعمالها ايضا) اى كما حصلت الاشارة الى جواز الابطال (على
 تقدير التوسط والتأخر) لكن من غير اشارة الى اولوية احد الطرفين (وفى بعض
 الشروح) اراد به شرح الوافية اى وقع فيه اشارة الى الاولوية حيث قال (ان الاعمال اولى
 على تقدير التوسط) مع جواز الاعمال واستفيد منه ان الالغاء اولى على تقدير التأخر
 (وفى بعضها) اى وفى بعض آخر من الشروح (انها) اى الالغاء والاعمال
 (متساويان) يعنى على تقدير التوسط (والالغاء اولى على تقدير التأخر) وانما
 كما متساويين لان هذه الافعال متقدمة من وجه ومنأخرة من وجه فهى
 مستولية على الجزء الثانى كما ان الابتداء مستول على الجزء الاول ثم ذكر الشارح
 وقوع الالغاء فى صورة اخرى ولم يذكرها المصنف فقال (وقد يقع الالغاء فيها)
 اى فى هذه الافعال (اذا توسطت) اى تلك الافعال (بين الفعل) اى
 بين فعل من افعال الجوارح (ومرفوعه) اى وبين مرفوعه (نحو ضرب
 احسب زيدا) حيث توسط احسب بين ضرب وبين مرفوعه ويكون معناه
 ضرب زيدا فى حسابى وظنى (وبين اسم الفاعل) اى ويقع الالغاء ايضا اذا
 توسطت بين اسم الفاعل (ومفعوله) اى وبين مفعوله (نحو است بمكرم
 احسب زيدا) حيث توسط احسب بين المكرم وبين مفعوله الذى هو زيد
 ومعناه ايضا انى است بمكرم زيدا فى حسابى (وبين مفعولى ان) يعنى بين
 اسمها وخبرها (نحو ان زيدا احسب قائم) حيث توسط احسب بين اسمها وخبرها
 (وبين سوف ومفعولها) يعنى انه يقع الالغاء ايضا اذا توسطت تلك
 الافعال بين سوف وبين ما كانت مصاحبة وداخله عليه من الفعل
 (نحو سوف احسب يقوم زيد) حيث توسط احسب بين سوف وبين ما دخلت
 عليه وهو يقوم (وبين المعطوف) اى ويقع ايضا اذا توسطت تلك الافعال
 بين المعطوف (والمعطوف عليه نحو جانى زيد واحسب وعمر) حيث توسطت

ههنا بين زيد وعمرو فغناه جاء في زيد في حسائي وطني وعمرو يعني ان يجي زيد
محقق ويجي عمرو معه مضمون (ولاشك ان الغناه) اي الغناء تلك الافعال
(في هذه الصور واجب) يعني في صور توسطها بين الفعل وفاعله وبين اسم
الفاعل ومفعوله وبين مفعولي ان وبين سوف ومدخولها وبين المعطوف
والمعطوف عليه فانه يمتنع الاعمال ههنا لانه لم يوجد في تلك الصور اسم صالح
للمعمولية لها (ولهذا) اي فليكون جواز الاعمال مختصا بالتوسط بين المفعولين
لا بين الاجنبيين (قيد) اي المصنف (جواز) اي جواز الالغاء (المنجي) اي لفظ
الجواز الذي يخبر (عن جواز لاعمال ايضا) اي كما هو مني عن جواز الالغاء
حيث قيد (بقوله اذا توسطت) يعني به توسطت تلك الافعال (بين مفعوليهما
اوتأخرت) يعني به ايضا آخرها (عنهما) اي عن المفعولين لها وبالجملة ان قيد
التوسط والتأخر بالمفعولين يكون احتراز عن التوسط والتأخر بالنسبة الى خبرهما
من الاجنبيات فحصل الاحتراز عن الالغاء السوابج كما في تلك الصور
وحصل به الاحتراز ايضا عن صورة التقدم فانه لا يجوز ابطال العمل فيه بل
يجب اعماله عند الجمهور ولما كان للالغاء معنيان احدهما الالغاء المقيد بعارض
وهو التوسط والتأخر كما اشرنا اليه وهو الالغاء الجاز والتأني الالغاء المطلق اعني
سواء كان بعارض التوسط والتأخر او بعارض آخر كما كان فيما ذكره الشارح
من الالغاء الواجب ولما خصه المصنف بالاول اراد ان يشير الى وجهه فقال
(وانما خص) اي امتاز (هذا الالغاء الخاص بالذكر) من ذكر مطلقه (مع ان
مطلقه ايضا) اي كقيد (من خصائصها) وقوله (للبوعه) متعلق بخص
يعني ان وجه الاختصاص بذكره لكون المقيد شائعا (وكثرة وقوعه) اي
وكثرة وقوع المقيد في الكلام (ومنها) (اي من خصائص افعال القلوب)
(انها) اي افعال القلوب (تعلق) يعني يحكم عليها بانها تعلق يعني يعرض لها
ما يقال له التعلق في اصطلاحهم وهو قوله (وتعلقها) يعني المراد من تعلقها
(وجوب ابطال عملها لفظا) بان لم تؤثر في نصب الجزئين (دون معنى) بان ابقيا
على ما هما عليه من معنى المفعول وقوله (بسبب وقوعها) اشارة الى ان المعبر
في اصطلاحهم انه بسبب مخصوص ذكره المصنف بقوله (قبل) (معنى)
(الاستفهام) وقوله (بلا واسطة) اشارة الى انه يشمل التسمين يعني سواء كان
بلا واسطة مضاف (كايحيى مثاله او بواسطة كما اذا كان) اي اذا وقع ذلك
الفعل (قبل المضاف) اي قبل اسم اضيف (الى ما) اي الى لفظ (فيه)
اي في ذلك اللفظ (معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت) فقوله علمت
متعلق مع ان يندسه وبين ما فيه معنى الاستفهام وهو من واسطة وهو الغلام

المضاف الى من وقال العاصم فيه بحث بمعنى لا حاجة الى هذا التعميم لان
 علمت واقع قبل الاستفهام بلا واسطة ايضا في هذا المثال الذي اوردته الشارح
 لان المضاف الى ما فيه الاستفهام وحروف الجر الداخلة عليه يمتزجان معه
 امتزاجا ما بحيث يرى الاستفهام في المضاف وحرف الجر وبصير معبرا
 قبلهما ولذا اجاز تقديمها على كلام تضمن الاستفهام انتهى (و) (قبل)
 (التي) (الداخل) يعني ويعرض التعليق ايضا بسبب وقوعها قبل التي
 الذي يدخل (على معمولها) اي معمول تلك الافعال (و) (قبل) (اللام)
 اي وبسبب وقوعها قبل اللام (اي لام الابتداء الداخلة على معموليها)
 (مثل علمت ازيد عندك ام عمرو) (مثال للتعليق) اي هذا مثال للتعليق
 الواقع (بالاستفهام) فان علمت لما دخل على همزة الاستفهام بطل لسبب
 ذلك عمله في زيد وعمرو ولكنهما في المعنى مفعولان له ايضا (وترك) اي
 المصنف (مثل اخويه) اي اخوي الاستفهام من التي واللام (بالمقايسة)
 اي بسبب سهولة تخريجهما بالمقايسة (فقال التي علمت ما زيد في الدار)
 فان علمت فيه معلق بسبب دخوله على حرف التي الذي دخل على معموليه
 (ومثال اللام علمت لزيد منطلق) فان علمت معلق بسبب دخول لام
 الابتداء على معموليه ثم ادار اربيعين وجه اختصاص التعليق بالاسباب
 الثلاثة فقال (وامما تعلق) اي اعرض التعليق لهما بسبب وقوعها
 (قبل هذه الثلاثة) يعني الاستفهام والتي واللام (لان هذه الثلاثة) اي
 لان خصائص هذه الثلاثة هي انها (تقع في صدر الجملة وضعا) فلا يجوز
 مخالفة ما هي موضوعة له فاذا كان كذلك (فاقتضت) اي هذه الثلاثة (بقضاء
 صورة الجملة) اي برفعيتها من المبتدأ والخبر على حالهما قبل دخول
 تلك الافعال (وهذه الافعال توجب تغييرها) اي تغيير الجملة (بنصب
 جزئيهما) على المفعولية لهما لكونها عاملة لفظية فحيث تعارض
 المقتضيان وامتنع جمعهما (فوجب اتوفاق) اي التوفيق بينهما (باعتبار
 احدهما) اي احد المقتضيين (لفظا والآخر) اي وباعتبار الآخر (معنى
 فن حيث اللفظ روعي الاستفهام والتي واللام الابتداء) بان ابقيت الجملة على
 حالها بابطال مقتضى الافعال من العمل (ومن حيث المعنى رويت هذه
 الافعال) بان جعل الجزآن مفعولين لهما في المعنى ثم شرع في بيان المعنى
 العربي للتعليق وفي بيان وجه المناسبة بين هذا المعنى وبين المعنى الاصطلاحي
 فقال (والتعليق مأخوذ من قولهم امرأه معلقة اي) يعني انهم يقولون كذا
 معنى انها (مفقودة الزوج) وبسبب كون زوجها مفقودا (تكون) اي تلك المرأة

(كالشيء المعلق) أى كالشيء الذى يتوقف وقوعه على شيء آخر وتلك المرأة
(لاعم الزوج لفقدها) أى لعدم حضوره عندها حتى يجوز لها الخروج من
بيتها لمؤنة بيتها (ولا) إنها (بلا زوج تجوزها) أى لاعتقاد تلك المرأة (وجوده)
أى وجود زوجها لعدم يقينها بموته أو بتطليقه (فلا تقدر) أى فحينئذ لا تكون
قادرة (على التزوج) أى بزواج آخر (فالفصل المعلق) وفى نسخة فإن العمل
المعلق يعنى فالعمل الذى علق (بمنوع) أىضا (من العمل لفظا) لكونه كالعمل
الذى ليس له مفعول حاضرا (عامل) أى وهو عامل (معنى وتقدر) لا يمكن
إعماله فى الجنة (لأن معنى علمت لزيد قائم) هو أنه (علمت قيام زيد) ولما كان هذا
المضمون موافقا للمعصود فهو (كما كان) أى المعنى (كذلك) وهو تعلق العلم
بقيام زيد (عند انتصاب الجزئين) أى عند كونه ناسبا للجزئين فى حال كونه غير
معلق فإن معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد وهذا بهينه مضمون معنى المعلق
(ومن ثمة) أى ومن أجل عدم الفرق بين مضمون ما هو معلق و بين مضمون
غير معلق (جاز عطف الجملة المنصوب جزأها) أى بالمفعولية لعدم المانع
(على الجملة التعليلية) أى على الجملة التى وقع فيها التعليل (نحو علمت لزيد
قائم) حيث جاز عطف قوله (وبكر أقامدا) على قوله لزيد قائم مع أن المعطوف
ينصب الجزئين وأن المعطوف عليه برفع الجزئين حيث عطف جزئى الشئ
على محل جزئى الأول ولولم يكن الجزآن للمعلق مفعولية معنى لما جاز هذا
العطف ثم بين ما بين الألفاء والتعليل من الفرق فقال (والفرق بين الألفاء
والتعليل) مع كونهما مستترين فى معنى الإبطال (من وجهين أحدهما) أى
أحد الوجهين اللذين هما ما به الامتياز هو (أن الألفاء جائز لا) أنه (واجب
والتعليل) بخلافه فإنه (واجب والثانى) من الوجهين (أن الألفاء إبطال
العمل فى اللفظ والمعنى والتعليل) بخلافه فإنه (إبطال العمل فى اللفظ لا
فى المعنى) وقال العصام فيه بحث لأنه لو كان الألفاء جائزا لكان قوله ومنها جواز
الألفاء استدراكا يعنى لكون الجواز داخلا فى مفهومه والأصح ما تقدم من
أن الألفاء واجب فى الصور المفصلة يعنى فإنه يفضى الى أن يقال إن الجائز واجب
وهو لغو نعم قال وغاية ما يمكن أن يقال أنه لم يرد الفرق بين مفهوم الألفاء والتعليل
بل أراد أن يقال الفرق بين خصصى الألفاء والتعليل فى هذا السبب بأن الألفاء
جائز ولذا قيد بالجواز والتعليل واجب ولذا لم يقيد بالجواز بل ساقى الكلام
فيه بحيث يقوله الوجوب فتدبر انتهى أقول فكان المحشى أراد أن يوضحه مراد
الشارح من قوله الألفاء جائز يعنى أن الألفاء مختص وممتاز من التلخيص بالجواز
وأن وحدها وجوب فى بعض أفرادها كما فى الصور المفصلة ولذا قيد بالجواز

في كلام المصنف قيد بخواصده التي يمتاز بها من التعليق والله اعلم (ومنها) (اي
 ومن خصائص افعال القلوب) فقولها منها مبتدأ او خبر مقدم وقوله (انه يجوز
 ان يكون فاعلها) في تأويل المفرد خبره او مبتدأ يعني ومن خصائصها جواز
 كون فاعلها (اي فاعل افعال القلوب) (ومفعولها ضميرين) (متصلين)
 (لشيء واحد) (وانما قلنا) اي قيدنا قوله ضميرين قولنا (متصلين لانه اذا كان
 احدهما) اي احدا الضميرين (منفصلا) لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون الآخر
 (كحياتك ظلمت) يعني بفتح التاء على صيغة الخطاب فان اياك ضمير منصوب منفصل
 على انه مفعول ظلمت والضمير المرفوع المتصل بالفعل فاعله مع ان الضميرين
 عدا رتان عن شيء واحد وهو المخاطب فجاء هذا مع ان الفعل ليس من افعال القلوب
 (مثل عنتي منطلقا) فان فاعله ومفعوله الاول ضميران متصلان بعبارة عن التكلم
 (وعليك) بفتح التاء (منطلقا) وهذا ما نل كونه اعباريتين عن المخاطب
 (ولا يجوز ذلك) اي كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشيء واحد (في سائر
 الافعال فلا يقال) اي فلا يجوز ان يقال (ضربتني وسمعتني) يعني بضم التاء
 فيهما (بل يقال) اي بل اذا ارد ان يعبر عن هذا المعنى يقال فيه (ضربت نفسي
 وسمعت نفسي وذلك) يعني ان وجه عدم الجواز في غير افعال القلوب وان وجه
 العدول الى لفظ نفسي حين اراد الاداء بهذا المعنى (لان اصل الفاعل) اي الاصل
 في الفاعل (ان يكون مؤثرا) وقوله (والمفعول به) بارفع معطوف على المستتر
 المرفوع في ان يكون وذلك جائزهنا لوجود الفصل يعني لان الاصل في الفاعل
 ان يكون مؤثرا وان يكون مفعوله (مأثرا واصل المؤثر ان يغيرا المتأثر) وانما كان
 التغاير اصلا فيه لتغاير اكثر افراد المؤثر والمتأثر اي وان لم يكن هذا واجبا عقليا
 لكن لكون اكثر افرادهما كذلك بحكم الاستقراء حكمنا عليه بان الاصل فيهما
 التغاير ولا يتحقق الاتحاد اي اتحاد المؤثر والمتأثر الا نادرا واذا كان كذلك
 (فال اتحاد) اي فحينئذ ان اتحاد المؤثر والمتأثر (معنى) بان كانا متكلمين او مخاطبين
 (كره) على صيغة المجهول اي استكره (تفقهما لفظا) اعتبارا للاصل الذي
 هو التغاير في الجملة (فقصده) عطف على كره اي وبسبب استكره الاتفاق
 في اللفظ (مع اتحادهما معنى) اي في صورة كونهما متحدتين (تغايرهما لفظا)
 بان يجوز احد الضميرين معبرا بالاسم الظاهر المتبني عن التغاير (بقدر الامكان
 من جهة) اي ولاجل قصد التغاير (قالوا) اي عبروا في الصورة التي اتحد فيها معنى
 بقولهم (ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني) وانما عدلوا عن تعبير المفعول
 بالضمير الى تعبيره بالنفس حيث لم يقولوا ضربتني (فان الفاعل والمفعول به ليسا
 بمتغيرين) اي في قوة اضربتني (بقدر الامكان) يعني في اللفظ (لاتفاقهما) اي

اكونهما متفقين (من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا) والحال انه
 اعتبر تغايرهما لفظا بقدر الامكان هذا خلف (بخلاف ضربت نفسي) يعنى
 انه يوجد فيه التغاير بقدر الامكان (فان النفس باضافتها) اى بسبب كونها
 مضافة (الى ضمير المتكلم صارت) اى تحولت الى الحال التى شابهت (كانها)
 اى بحال انها اى النفس (غيره) اى غير المتكلم مع انها عينه فى الحقيقة وانما
 صارت كذلك (لغلة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار) اى فيحصل حصول
 المقصود الذى هو اعتبار التغاير بقدر الامكان لانه حينئذ صار (الفاعل والمفعول به
 متغايرين بقدر الامكان) هذا فى غير افعال القلوب (واما افعال القلب فان المفعول به)
 اى فلا يقصد فيها اعتبار تغايرهما بقدر الامكان لان المفعول به (فيها)
 اى فى افعال القلوب (ليس) اى المفعول به (النصب الاول) اى الذى وقع
 منصوبا والا (فى الحقيقة) حتى يجرى فيه ما يجرى فى خبرها من الافعال من اصالته
 تسير الفاعل والمفعول به (بل) اى المفعول به فى الحقيقة (مضمون الجملة)
 فان المفعول به فى قولك علمت زيدا قائما ليس زيدا فقط بل هو مجموع قيام زيد فكان
 قولنا علمتني قائما بمنزلة علمت قيامي وهو بعينه كقولنا ضربت نفسي (فجاز)
 اى فيحصل جاز (اتفا قهما) اى اتفاق الفاعل والمفعول الاول فى كونهما
 ضميرين (لفظا لانهما) اى لان الفاعل والمفعول به (ايسا فى الحقيقة فاعلا
 ومفعولا به واحدان) اى ومن بعض الافعال التى اجريت (بجرى افعال
 القلوب) فى جواز كون الفاعل والمفعول به ضميرين لشيء واحد وهو فعل (فقدنتى
 وعدمتنى) بضم التاء فيهما وانما اجرى مجراها (لانهما) اى لان هذين الفعلين
 (نقضا وجدنتى) بضم الهمزة (فمحلا) اى ولكونهما نقضه محلا (عليه) اى
 على وجدنتى (حل النقض على القبض وكذلك) اى وكما جرى هذان الفعلان
 بجرى افعال القلوب (اجرى مجراها) ايضا (رأى البصرية) اى من حيث
 جاز فيها رأيتنى بمعنى ابصرتنى (والحلمية) اى رأى الحلمية اى ما رأى فى النوم
 حيث جاز فيها ارانى فى النوم (على رأى القلبية) اى حلا على رأى القلبية التى
 بمعنى العلم (فجوز) اى بسبب كونهما محمولين على رأى القلبية جوز (فيهما)
 اى فى رأى البصرية والحلمية (ما جوز فيها) اى فى رأى القلبية وقوله (من كون)
 بيان لما يعنى ان ما جوز فى رأى القلبية هو كون (فاعلهما) اى فاعل رأى البصرية
 والحلمية (ومفعولهما ضميرين لشيء واحد) كقول الشاعر ولقد ارانى للراح درية
 من عن يمين تارة وامامى * هذا شاهد لما وقع فى رأى البصرية وقوله الدرية
 يهمن ولا بهمن الحقة التى تعلم عليها الطعن وهو مفعول لارى ومن عن يمينى
 اى من جانب يمينى فمن اسم معنى الجنب وانما اقتصر على ذكر اليمين للعلم

بان الدسار كاليين واما الظاهر فان الفارس لم يتمكن من اخذه ومعنى البيت والله
 لقد رأيت نفسي مرارا كثيرة للرماح بمنزلة الحلقة التي يتعلم عليها الطعن فتأينني
 من الجوانب كلها ثم سلمت ورجعت من الحرب (وكقوله تعالى اني اراي اعصر
 نخرا) مثال لرأى الخلمية يعنى اني اراي في المنام ولما كان بعض افعال القلوب
 متعديا الى مفعول واحد على خلاف ما هو الاصل فيه اشار الى التنبيه عليه
 فقال (ولبعضها) (اي لبعض افعال القلوب) وهذا تفسير للضمير المجرور وقوله
 (ماعدا حسبت وخات وزعت) تعيين لذلك البعض وهو اما بدل من بعضها
 او خبر مبتدأ محذوف يعنى وذلك البعض ماعدا هذه الافعال الثلاثة فقوله
 ولبعضها خبر مقدم وقوله (معنى آخر) مبتدأ مؤخر وقوله (قريب) بالرفع
 صفة بعد صفة للمعنى يعنى ان ذلك المغاير لمعناها ولكنه ليس بعيد
 بل قريب (من معانيها: الاول) بضم الهمزة جمع الاول (وهي) اي تلك
 المعاني القريبة (اما العلم والظن) يعنى انها اثنان فحيث يكون المراد من المعاني
 على ما وقع في بعض النسخ ما فوق الواحد كذا في حاشية العصام وقوله
 (بحيث) قيد للقريب يعنى ان قريبها ملابس بحيث (يمكن ان يتوهم) في اول
 الوهلة (انه) اي ذلك الفعل (بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين) كما كان
 في معناه الاول ثم بعد النظر الدقيق يتفطن انه ليس بمعناه الاول وانه بهذا
 المعنى خبر متعد الى مفعولين (وانما قيدنا بذلك) اي انما قيدنا المعنى الاخير بقولنا
 انه قريب بهذه الحثية (ثلاثا يقال) اي ثلاثا يرد على قول المصنف بانه (لاوجه
 للتخصيص ببعض) اي بما عدا هذه الثلاثة (لان اكل واحد منها) اي من افعال
 القلوب (معنى آخر فان قلت جاء بمعنى صرت ذاخال وحسبت) اي جاء (بمعنى
 صرت ذا حسب وزعت) جاء (بمعنى كفلت) اي كنت كفيلا له ومنه قوله تعالى
 وانا به زعيم ووجه الدفع ان هذه المعاني ليست بقريبة من معناها الاول
 ولا يتوهم منه انه متعد الى مفعولين لكونها بعيدة من العلم والظن وقوله
 (يتعدى به) صفة بعد صفة للمعنى يعنى ان ذلك البعض يكون به (اي بذلك
 المعنى الآخر) متعديا (الى) (مفعول) (واحد) (لاثنين) اي كما هو المنوهم
 من قريه ثم فصله بقوله (فظننت) اي والعمل الذي هو ظننت يكون (بمعنى
 اتهمت) مشتقا (من الظنة بمعنى التهمة فظننت) اي فيقال ظننت (زيذا
 بمعنى اتهمته اي اخذته مكانا الوهمي والوهم نوع من العلم) يعنى انه قريب
 منه (ومنه) اي ومن هذا القبيل (قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين) اي
 على قراءة من قرأ بالطاء فظننت بمعنى المفعول (اي بتوهم) بفتح الهاء يعنى
 ان محمدا عليه السلام ليس بتوهم في خبره عن الغيب بان يتوهم انه يخبر كخبر

الكاهن الذي يخبر عن الغيب حتى يكون منهما (وعلمت) اى فعل علمت يكون
 متعديا الى واحد اذا كان (بمعنى عرفت) (تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه
 وهو) اى العرفان (العلم) اى معناه علم ايضا لكنه علم (بنفس شئ من غير
 حكم عليه) فانه اذا كان علما به مع الحكم عليه يكون متعديا الى المفعولين
 (ورأيت بمعنى ابصرت) (ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة) اى
 بالحاسة البصرية (ومند) اى من هذا القليل (قوله تعالى فانظر ماذا ترى)
 اى ما الذى تبصرون فى كون قوله تعالى فانظر من هذا القليل فطر فانه لبس
 من رؤية البصر لانه لم يأمر برؤية شئ ولا من رؤية القلب لانه يطلب مفعولين
 على قراءة التخي وثلاثة على قراءة الضم بن هو بمعنى الراى الذى هو الاعتقاد
 والمشاورة كذا فى كتب وجوه القراءات (ووجدت بمعنى اصبت) (تقول وجدت
 الضالة اى اصبتها وعلمتها بالحاسة) ثم السارح اراد اى يبين ان تفسيره
 مطا بق لمراد المصنف بالاستدلال بالسياق فقال (ولما كان مراده) اى مراد
 المصنف بقوله ولبعضها معنى آخر (ان لها معانى اخرى قريبة من معنى العلم والظن)
 كما فسرناه به لان مراده منه ان لها معنى آخر مطلقا (لم يتعرض) جواب لما
 اى لم يتعرض المصنف (اعلم) اى لفعل علم حال كونه (بمعنى صار مشقوق
 الشفة العليا) فانه بعيد من معنى العلم (ولو وجدت) اى ولم يتعرض ايضا لفعل
 وجدت اى لمعاني الثلاثة احدها وجدت (جدة) ثانيا (وجدت موجدة) و
 ثانيا (وجدت وجدا اى استغثت) يعنى معنى الاول استغثت (و) معنى الذى
 (غضبت و) معنى الثالث (حزنت) وانما لم يتعرض لها (لانها) اى لان تلك
 المعانى (ليست بمعنى العلم والظن) اللذين هما من معانيها القريبة يعنى ان عدم
 تعرضه دليل على ان مراده ما فسرناه (الافعال الناقصة) (انما سميت) اى
 تلك الافعال (ناقصة لانها) اى لكون تلك الافعال (لا تتم بمرفوعها) بل تحتاج
 الى ذكر الحدث القائم بمرفوعها ولبست (كالافعال الغير الناقصة) فانها تتم
 بمرفوعها لئلا مادة الفعل على الحدث الخاص القائم بالمرفوع وقال العمام
 وفيه نظر لانهم لا يسمون افعال المدح والذم ناقصة مع نقصان مدلولها عن
 غيرها بالزمان ثم قال ولك ان تقول سميت بها لنقصان عددها بالنسبة الى الافعال
 التى تتم بمرفوعها وفيه ما فيه انتهى وقال فى الانحسان والسمية بالفعل اصطلاح
 جديد والمناسبة كون بعض افراده وجزء بعضها فردين للفعل القديم يعنى
 الفعل الذى سبق تعريفه انتهى فقوله الافعال مبتدأ وقوله (ما وضع) خبره
 (اى افعال وضعت) وانما فسر الموصول بالجمع ليحصل التطبيق بين المبتدأ
 والخبر واللام فى قوله (لتقرير الفاعل) متعلق بوضع اما صلته فيكون بيانا

للموضوع له واما للتعليل كما سيفصله الشارح وقوله (على صفة) متعلق بالتقرير
 والمراد بالفاعل هو اسم الفاعل في الناقصة الذي اصله المبتدأ والتعبير بالفاعل
 هو اصطلاح بعضهم ومنهم المصنف والمراد بالصفة خبر تلك الافعال والمعنى
 انها وضعت لتقرير الفاعل وبيان تمكنه لحدث المفهوم من الخبر فحيث لا فرق
 بينها وبين الافعال التامة فانا اذا قلنا قام زيد وقلنا ايضا كان زيد قائما فعنى
 الكلام ان القيام ثابت لزيد في الزمان الماضي فاراد الشارح ان يفسره على وجه
 يحصل به الفرق فقال (اي العدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير
 الفاعل على صفة) يعنى ان الصفة وتقرير الفاعل عليهما معتبر في الفعل كلها
 لكن الفرق بين الناقصة والتامة هو كون احد المعبرين عدة فالعدة في الناقصة
 هو التقرير وحده وفي التامة هو التقرير مع الصفة وقوله (ولاشك ان هذه الصفة)
 جواب عما ورد عليه وهو انه اذا كان ما في ما وضع عبارة عن الفعل والفعل لا يخلو عن
 الحدث والفاعل والزمان لكونها اجزاء له فيكون ذكر الفاعل والصفة مستدركا
 فاجاب عنه بان هذه الصفة (خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العدة في
 الموضوع له) اى للافعال الناقصة (لان ذلك التقرير) اى الذى هو العدة
 (نسبة) اى عبارة عن النسبة التى (بين الفاعل والصفة) اى بين القيام
 وبين زيد (شكل من طرفيها) اى من طرفي النسبة وهو القيام وزيد في قام زيد
 (خارج عنها) اى عن تلك النسبة (فخرج) اى فبهذا التفسير لمراده خرج
 (عن الحد) اى عن حد الافعال الناقصة (الافعال التامة لانها) اى لان الافعال
 التامة (موضوعة لصفة) اى لحدث (وتقرير الفاعل) اى ونسبة الفاعل
 (عليها) اى على تلك الصفة (فكل من الصفة والتقرير عدة في) اى في
 المعنى الذى (وضعت) اى تلك الافعال الناقصة (له) اى لذلك المعنى على السوية
 بلا ترجيح احدهما (لا التقرير وحده) اى العدة ليس التقرير وحده كما في الافعال
 الناقصة (وانما جعلنا التقرير المذكور) يعنى النسبة التى بين الفعل
 والصفة (عدة للموضوع له في الافعال الناقصة لا التامة) حيث لم يقل في تفسير
 ان التقرير هو تمام ما وضعت له بل قال هو العدة فيما وضعت له لانه لو جعلناه
 كذلك لكان حمل الكلام على خلاف الواقع لان الموضوع له ليس بتمام
 بمجرد التقرير (لاشتمالها) اى لكون الافعال الناقصة مستقلة (على معان زائدة
 على ذلك التبرير كالزمان في الكل) اى في كل من تلك الافعال (والانتقال
 والدوام والاستمرار في بعضها) فبان صار للانتقال وكان للدوام وما برح
 الاستمرار كما سيجي وقوله (ولو جعل الموضوع له) اشارة الى تصحيح الحد في

معاني الافعال الناقصة وجعلها مجرد التقرير بدعوى خروج ما زاد على التقرير عن معناها وكونها قيودا لها يعنى انه لو جعل الموضوع له (جزئيات ذلك التقرير) ولم يحل زائدا وخارجا منه كما جعلنا (فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال) اى على طريق انتقال الفاعل (اليه) اى الى المذكور في مقام الصفة (في الزمان الماضي) وفي بصير في الزمان المستقبل (وكذا في كل فعل منها) اى من تلك الافعال الناقصة وقوله (فلا شك) جواب لو يعنى لو جعل كذلك لاخلل الحد لانه لا شك (ان كل جزئى من تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو الموضوع له والصفة) اى وار الصفة (خارجة عنه) اى عن تمام ما وضع له (فخرج الافعال التامة منها) اى من الافعال الناقصة فان الصفة التى هى الحدث والنسبة الى فاعل ما ليست بخارجة عن تمامه كذا وجهه الشارح على تقدير جعل اللام في تقرير الفاعل صلة لوضع وقال العصام ولا يخفى انه مع ذلك ايضا لا يكون تمام الموضوع له مع ان جعل الزمان خارجا عن هذه الافعال داخلا في الافعال التامة تكلف وتحكم انتهى ثم اراد ان يوجهه على تقدير جعل اللام للتعليل فقال (ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله انتقرير الفاعل للغرض لاصلة لوضع) كافي السابق وقوله (ولا شك) اشارة الى ان هذا التوجيه غير بعيد عن التوجيه السابق لانه لا شك (ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات) والصفة خارجة عن الغرض ايضا (بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها) اى من وضع التامة (بمجموعهما) اى مجموع التقرير والصفة (لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت) اى الافعال التامة (عن حدها) اى عن حد الافعال الناقصة هذا ما وجهه الشارح للحد على التقديرين وفي الامتحان شرح اللب انه لا يجوز ان تكون اللام صلة لوضع والا فلا يشمل صير بالشديد بمعنى جعل معلوما ومجهولا ثم قال ولما كان تعريف الكافية شاملا للفعل التام فان ضرب مثلا وضع لاثبات الضرب وتقريره لفاعله تكلف الشرح في الجواب فبعضهم يعنى الفاضل الهندى خص الصفة بالخبر اى يحدث خبر الفعل الناقص وبعضهم يعنى الشريف خصها بالخارجة عن مدلوله وبعضهم يعنى صاحب المتوسط والسيد عبدالله خصها بغير مدلول مصدره وشئ منها لا يفهم من اللفظ التقييد بالخروج اعتراف بفساد الحمد مع انه يمتنع كونه جامع للخروج ليس حيث دلالة ليس لتقرير الفاعل على الصفة بل على نفيها ولو اريد بالمصدر الموجود في الاستعمال لدخل نحو تعدل بل اسماء الافعال كلها وقد عرفت فساد جعل ما عارة عن الفعل ثم رد

ماقاله الجاحظ بقوله وبعضهم قال معنى الحدان العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو التقرير المذكور لا غير بخلاف الفعل الثام فان الصفة فيه عمدة ايضا وجعل الزمان والانتقال والدوام ونحوها غير عمدة وهذا التوجيه بعد عدم تمسثته في لبس وكونه تحكما يجعل التقرير عمدة بخلاف الزمان لا قرينة له يعتد بها عليه فلا يلتفت اليه في الحدود ولو يدل الفاعل بالابتداء او بالاسم وفسر بالابتداء بعد دخول الفاعل عليها ما كان اقرب انتهى لمخصا ورده العصام ايضا حيث قال جعل التقرير بمعنى النسبة يحتاج الى تقرير الافادة لان الغرض من وضع اللفظ افادة المعنى لانفسه ثم قال والادوجه عندي ان المراد بالتقرير ما اشتهر في بيان فائدة التأكيذ والافعال الناقصة موضوعات لغرض تقرير افعال على صفة ونأ كيد انصافه بالصفة فانها موضوعات للنسبة وكيفية لها من الزمان وغيره والتزام دخولها على الجمل الاسمية الدالة على النسبة المدولة بها فتأ كيد النسبة المدولة للجمل بدخولها عليها ولا ريب في ان الغرض افادة الزمان ايضا غايته ان العمدة افادة التقرير بمعنى التأ كيد هذا على تقدير كون الام للصلة واما على تقدير جعلها للغرض فعلى فيه ايضا انه على هذا التقدير ايضا لابد من حل قوله ما وضع لتقرير الفاعل على ان العمدة تقرير الفاعل انتهى ما في حاشية العصام وانما حكيت ما قاله القاضى في هذا المقام لكونه من مشكلات ذوى الافهام فخذ ما هو الادوجه فيه (فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال التامة اصلا) (وهى) (اى الافعال الناقصة) (كان وصار واصبح واصب واضى وظل وبات وأضى) بعد الهمة (وعاد وعاد وراح وما زال وما انفك وما فتى) (بالهمة) يعنى بعد التاء المكسورة (وقيل بالياء) يعنى المفتوحة بعد التاء (وما برح وما دام وليس) وهذا مذهب الجمهور (ولم يذكر سيويه منها) اى من المذكورات (سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال) اى سيويه (وما كان نحوهن) يعنى انه لم يحصر تلك الافعال على المذكورات بل ذكر بعضها واشار الى عدم الانحصار بقوله وما كان اى والافعال التى كانت نحو هى اى مثل كان وصار وما دام وليس وقوله (من الفعل) بيان للنحو وقوله (بما لا يستغنى) بيان للفعل اى من الافعال التى لا تستغنى (عن الخبر) يعنى لا يتم برفوعه كلاما (والظاهر) اى الراجع من المذهبين اعنى الانحصار وعدمه (انها) اى الافعال الناقصة (غير محصورة) وقد يضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول ثم التسعة بهذا عشرة) وقال العصام التضمن ملاحظة معنى الفعل اللازم بمعنى فعل مع ملاحظة معناه واعماله اعم له بهذه الملاحظة ولا يراه في مقام التفسير طريقان جعل الاصل ثابتاً والتضمن حالاً فيقال في تفسير ثم التسعة بهذا عشرة يتم بهذا صائرة عشرة وثانيهما عكس هذا يعنى بان يجعل الاصل

حالا والمنضمين تأيما انتهى وقد اختار الشارح في التفسير الطريق الثاني حبس
 جعل الاصل الذي هو تم حالا وجعل التصن اصدلا فقال (اى نصير عسرة
 تامه) فالتامة هو المخرج من الاصل الذى هو تم لانه صفة العسرة كما توهم وكذا
 اختار في قوله (وكل زيد عالما اى صار زيد عالما كاملا) حيث اخذ من كل لفظ
 الكامل وجعله حالا واقام مقام كل لفظ صار وجعل زيدا اسماله وعالما خبراله
 (وقد جاء) (في قولهم) وفي نسخة في قولك وجاء فعل ماض وقوله (ما جاءت
 حاجتك) المراد منه لفظه وهو فاعل جاء وجلة وقد جاء معطوفة على ما قبلها
 فكانه قيل قد جاءت الافعال المذكورة ناقصة وقد جاء ما جاءت حاجتك (ناقصة)
 اى حال كون كلمة جاء ناقصة (ضميرها) يعنى ان الضمير المؤنث المستتر تحنها
 (اسمها) اى اسم كلمة جاءت (وحاجتك) بالنصب (خبرها) اى خبر تلك الكلمة
 الناقصة ثم وجه الشراح هذه العبارة بتوجيهات وقد اشار الشارح اليها بقوله
 (اما بان تكون) يعنى كونها من الافعال الناقصة اما بطريق ان تكون (ما)
 اى لفظ ما فى ما جاءت (نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها) اى وفي تلك الكلمة
 (ضمير لما تقدم) اى راجع لما تقدم (من الغرارة) بالغين المججمة من الغرورية
 (ونحوها) اى ونحو الغرارة من حالة تدل على الغفلة (اى لم تكن) يعنى فعناه
 على هذا التقدير انه لم يكن (هذه) اى الغرارة (على قدر ما يحتاج اليه) اى الى
 هذا القدر فقوله (او استفهامية) معطوف على قوله ما نافية اى واما بان تكون
 ما فى ما جاءت استفهامية (والضمير) اى المستتر (فى ما جاءت يعود اليها) اى
 الى ما (وانما انت) اى وانما جعل ذلك الضمير مؤنثا مع كون مرجعه مذكرا (باعتبار
 خبرها) وهو لفظ الحاجة فانه مؤنث لفظا ثم استشهد على جواز تأنيث الضمير
 باعتبار الخبر بقوله (كما فى من كانت امك) فان من فى من كانت استفهامية مرفوعة
 المحل على انها مبتدأ وكانت من الافعال الناقصة اسمها مستتر راجع الى من
 وخبرها امك والجملة خبر المبتدأ وانت ضمير كانت باعتبار خبره الذى هو الام
 وكذا هذا التركيب وهذا التوجيه هو ما اردناه استخ الرضى فحينئذ حاجتك
 بالنصب خبر جاءت وتكون الجملة خبر المبتدأ (ومعناه اية حاجة صارت حاجتك)
 وفيه وجوه اخر ذكرها زبني زاده وهى ان تكون ما الاستفهامية منصوبة المحل
 خبر مقدم لجاءت وحاجتك مرفوعة فاعله ثم ان الاحتمال فى حاجتك من الرفع
 والنصب ليس الاحتمال العقلى بل هو مبنى على الرواية قال فى معنى اللبيب روى
 يرفع حاجتك فالجملة فعلية وينصبها فالجملة اسمية وذلك لان جاء بمعنى صار فعلى
 الاول ما خبرها وحاجتك اسمها وعلى الثانى ما مبتدأ واسمها ضمير ما وانت
 حالا على معنى ما وحاجتك خبر ما انتهى وهذا الكلام اول من قاله الخوارج

قالوا لا بن عباس رضي الله تعالى عنهما حين جاء إليهم رسولا من امير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه (و) (جاء) ايضا فعدت (ناقصة في قولهم ارهف سفرة) اي حدة سكينه (حتى قعدت) (اي صارت السفرة) وفيه اشارة الى ان الضمير المستكن في قعدت راجع الى السفرة بفتح السين وهي السكين العظيم وقوله (كأنها) حرف تشبيه وهي مع اسمها الذي هو ضمير الموثث وخبرها الذي هو قوله (حربة) خبر لقوله قعدت وقوله (اي رمح قصير) تفسير للحربة والمعنى انه حدد سكينه حتى صارت تلك السكين مشهذ بارمح القصير ولما انفهم من كلام المصنف كون قعدت وجاء مستعملا ناقصا في هذين التركيبين فقط وان المصنف ذهب الى مذهب من قال انه لا يتجاوز اشار الى المذهبين فقال (قال الاندلسي لا يتجاوز جاء وقعد عن الموضع الذي استعملهما العرب فيه) اي في ذلك الموضع (خلا فالفرأ) فانه قال يجوزهما الموضع الذي استعملهما العرب فيه قال المصنف الاولى اطرا جاء في مثل جاء البر فقيرين قل الرضى واجازه المصنف وقبل هو حال قال الرضى وليس بشئ لانه لا يراد ان البر جاء في حال كونه فقيرين ولا معنى له ثم قال المصنف يعني في بعض تصانيفه واما قعد فلا يطرده وان قلنا بالطرده فأنما يطرده في الموضع الذي استعمل فيه اولا يعني قول الاعرابي ولا يقال قعدا كما قيل يقال قعد كأنه سلطان لكونه مثل قعدت كأنها حربة كذا في بعض الحواشي والحاصل ان المصنف اختار قول الاندلسي وصاحب اللب اختار قول الفراء (و) قوله (تدخل) اذا وقع بغيره واو كافي اكثر النسخ يكون خبرا بعد خبر اي وهي تدخل وقوله (هذه الافعال) اشارة الى مرجع المستتر وقوله (وما كان نحو هن) الى عموم هذا الحكم يعني الافعال الناقصة وكذا الافعال التي كانت منزهة في كونهن واسمى المبتدأ والخبر من افعال القلوب وغيرها تدخل (على الجملة الاسمية) وقيد بها الشارح بقوله (امر كنه من المبتدأ والخبر) للاحتراز عن مثل اقام زيد وما قام زيد فانهما جلتان اسميتان لكنهما ليستا بمرتبين من المبتدأ والخبر بل هما مر كنهان من المبتدأ والفاعل وقوله (لا عطاء الخبر) متعلق بدخل ومفعول له ولذا فسر بقوله (اي لاجل اعطائها) اي اعطائها تلك الجملة وهو اشارة الى ان فاعل الاعطاء محذوف والمضاف اليه وهو قوله (الخبر) مفعول الاول وقوله (حكم معناها) بالنصب مفعول الثاني وقوله (اي معنى هذه الافعال) اشارة الى ان الضمير المحرور راجع الى الافعال لا الى الجملة وقوله (يعني اره المترتب عليه) اشارة الى ان المراد بالحكم اثر الذي ترتب على ذلك المعنى يعني ان تلك الافعال انما تدخل على تلك الجملة لاجل تحصيل المقصود وهو ان تعطى تلك الافعال خبر

تلك الجملة اثره الذي ترتب على معناه (مثل صار زيد غنياً بمعنى صار) وهو الفعل
الداخل ههنا معناه (الانتقال وحكم معناه اي اثره المترتب عليه) اي اثر الانتقال
الذي ترتب على ذلك المعنى (كون الخبر) وهو الغنى (متقلاً اليه) اي
من المعنى الذي كان متصفاً به الى المعنى الذي هو اثر معنى الانتقال (فلما دخل)
اي ذلك الفعل (على الجملة الاسمية اعني) بتلك الجملة (زيد غني وافاد حكم)
ان ذلك الفعل (معناه الذي هو الانتقال ادطى) جواب لما يعني ولما دخل
وافاد ادطى ذلك الفعل وهو قاعله وقوله (الخبر) بالنصب مفعوله الاول وقوله
(الذي هو غني) تفسير للخبر وقوله (اثر ذلك الانتقال) بالنصب مفعوله الثاني وقوله
(وهو كون الغنى متقلاً اليه) تفسير الاثر وكان السارح اشار به الى ان اضافة
الحكم الى المعنى في قوله حكم معناه اضافة بمعنى اللام فمعناه كل من الحكم ومعناه
معنى على حدة وقبل الاضافة بانية ومعناه لاعطاء الخبر حكماً هو معناه
والفاء في قوله (فترفع) عاطفة وقوله ترفع مطلق على تدخل من قبل عطف
المسبب على السبب يعني انه بسبب دخول هذه الافعال على الجملة الاسمية
ترفع (هذه الافعال الجزئية) (الاول) (لكونه) اي لاجل كون الجزئية
الاول (فاعلا) (وتنصب) (الجزئية) (الثاني) (لنبهه) اي ليكون الجزئية
الثاني مسابهاً (بالمفعول به في توقف الفعل عليه) يعني كان الفعل المتعدي
موقوف في تحقق معناه على المفعول به كذلك هذه الافعال موقوفة على الخبر
في كونه كلاً ما تاماً (مثل كان زيد قائماً) وانفاه في قوله (فكان) تفصيلية يعني
ان المصنف اراد تقسيم كان الناقصة الى اقسام ثلاثة احدها ما كانت هي
لثبوت خبرها افعالها ماضياً والثاني بمعنى صار والثالث ما فيه ضمير النسيان
ففسر في بيان القسم الاول فقال ان كلمة كان (تكون ناقصة) ففسد
الشراح كلمة (كائنة) للاشارة الى ان قوله (اثبت) ظرف مستقر منصوب
المحل على انه صفة لقوله ناقصة يعني انها تكون الناقصة التي هي لبيان ثبوت
(خبرها) اي خبر كلمة كان وقوله (لاسمها) متعلق باثبت وقوله (ثبوتاً) للاشارة
الى ان قوله (ماضياً) مفعول مطلق لاثبت وفسره بقوله (اي كائناً في الزمان
الماضي) للاشارة الى ان المراد بوصف الثبوت بالماضي كونه في الزمان الماضي
ولذا قل العصام والاولى جعل ما ضياً مفعول فيه ووجه تنكيره لبيان انه
ليس لزمان معين من الماضي وقوله (دائماً) بالنصب على انه صفة ماضياً للتقسيم
يعني ان يكون ثابتاً في الزمان الماضي اما ان يكون ماضياً دائماً يعني بالدوام انه
(من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلاً) ومنه
امثال قوله تعالى و كان الله عليهما حكيماً وقوله (او منقطعاً) عطف على قوله

دائما بمعنى واما ان يكون منقطعا (نحو كان زيد غنيا فافتقر) يعنى انقطع
 غناه بعد ثبوته في الزمان الماضي ولا يخفى ان القسم الاول مختص بالواجب لله
 لان العدم السابق والانقطاع اللاحق محال في حقه عز وجل واما ما سواه
 فكله مسبوق بالعدم ولاحق الانقطاع اذ كل شئ هالك الا وجهه والله اعلم
 ثم شرع في القسم الثاني فقال (و بمعنى صار) (عطف) يعنى ان قوله بمعنى
 معطوف (على قوله لثبوت خبرها) اى كان يعنى كلمة (تكون ناقصة كاشية
 بمعنى صار) يعنى بمعنى دال على الانتقال من صفة الى صفة لا بمعنى ثبوت الخبر
 للاسم واذا كان كذلك (فهو) اى هذا العطف (من قبيل عطف احد
 القسمين على الآخر) يعنى من قبيل عطف احد القسمين على القسم الآخر
 (لا) انه من قبيل عطف القسم (على ما) اى على القسم الذى (هو) اى
 المعطوف (قسم منه) اى من المعطوف عليه اراد به دفع توهم كونه معطوفا
 على احد القسمين اللذين هما قسمان لكونها للثبوت اعنى قوله دائما ومنة طوعا
 (كقول الشاعر * بنهها قفر والمطى كانها * قطا الحزن قد كانت فراخا
 بيوضها) والباء فى بنهها بمعنى فى والتهاء بفتح المشاة الفوقية وسكون الياء
 التهية وبالمد المفازة والفقر بفتح القاف وسكون الفاء المكان الخالى والمطى
 جمع مطية وهو المركب والعطا جمع قطاة وهى طائر سريع الطيران والحزن
 بفتح الحاء المهمل وسكون الزاى ما غلظ من الارض وارتفع وكانت بمعنى
 صارت يعنى بمعنى الانتقال من صفة الى صفة لا بمعنى ثبوت الاسم مع الخبر
 والبيوض جمع بيض والمعنى كنت بمفازة بخبر فيها السالك والحال ان المطايا
 فى سرعة سيرها كانها قطا الحزن اى كانها الطائر الذى يبيض فى المكان
 المرتفع قد كانت بيوضها فراخا متسرع اليها وقوله (اى صارت بيوضها
 فراخا) اشارة الى ان اسم صارت هو قوله بيوضها وقوله فراخا بانصب خبره
 فقدم على اسمه وقوله (فان بيوضها) اشارة الى قرينة كونها بمعنى صارت فانها
 لو كانت بمعنى كانت يقضى كون البيض باقيا فى وقت كونها فراخا
 وليس كذلك فان بيوضها (لم تكن فراخا) ولا يجوز ان يقال البيض فراخ
 فان الفراخ لاتلد على البيض (بل) اى بل المعنى الجائر انها (صارت
 فراخا) اى انتقلت من البيضية الى الفراخية فلبقى البيضية بعد كونها
 فراخا ثم شرع فى القسم الثالث فقال (و يكون) وقوله (فيها) خبر ليكون
 وقوله (صير الشأن) اسمه (هذله) اى قوله يكون (ايضا) اقوله بمعنى صار
 عطف على قوله لثبوت خبرها اى كان تكون ناقصة و يكون فيها ضمير

الشان اسمائها والجملة الواقعة) اى وكانت الجملة التى وقعت (بعد ها) اى
بعد كلمة كان (خبرا مفسرا للصير) وقال الاصمغامي ذكر السارح قوله هذا
ايضا عطفاً مع كونها غير خارجة عما هو معنى صار ومقابلته لانه مختلف فيه
فعمد بعضهم انها تامة والجملة تفسير للصير الشأن وهو فاعلها فصرح بما هو
الحق عنده ثم قال والاطهر انه عطفاً على تكون ناقصة والاول ببيان لها
باعتبار معناها والثاني ببيان لها باعتبار عدم ظهور علمها في جملة بعد ها بالانقاس
وان اختلف في كونها ناقصة او تامة ولذا جاعل معهما اكون نهما تامة وزائدة
بجسماء عدم ظهور العمل في جملة بعد ها انتهى (كقوله * اذا مات كان الناس
صنفان شامت * وآخر من بالذى كنت اصنع) والفرقة كون قوله صنفان
ماخوذاً بالالف فانه لو لم يكن فيه صير الشأن لكان بالياء لكونه لما كان بالالف
اقتضى ان يكون اسم كان ضمير تحتها وان يكون قوله الناس مبتدأ وصنفان
بالرفع خبره والجملة مفسرة للضمير وقوله شامت بالرفع خبر للصنفان من الشماتة
وهو الفرح بمصيبة العدو ومن اسم فاعل من اثني عليه بالخبر والمعنى اذا مات
كان الناس نوعين نوع يفرح ونوع يحزن ويبنى مذكر الذى كنت اصنعه
في حياتي ولما فرغ من بيان اقسامها حال كونها ناقصة شرع في كونها
تامة فقال (ويكون تامة) (عطفاً على قوله تكون ناقصة) فان كونها تامة
مقابل لكونها ناقصة (اى كان) يعنى كلمة (تكون تامة) وقوله (تتم بالرفع)
صفة كاشفة يعنى ان معنى كونها تامة انها تتم برفعها (من غير حاجة
الى منصوب بها) اى الى خبر منصوب بهين عادة الفعل المذكور وقوله
(بمعنى ثبت) صفة للنسبة اى ملازمة بمعنى ثبت (او وقع) فان مصدر كان
هو الكون وهو مرادف لمعنى الثبوت والوقوع واذا انفهم هذا المصدر الثابت
على مرفوعه من لفظها لا يحتاج الى ذكر منصوب يدل على المصدر
الثابت عليه (كقولهم كانت الكتاة) اى ثبت ما ثبت ووقع ما وقع (و) كقولهم
(المستدر كائن) اى ما بدر في الازل ثابت وواقع (وكقوله تعالى كى ويكون)
اى اطهر واوجدو قال الاصمغامي ان قوله كن في موقع الاستصحاب بمعنى ثبت
فمعناه اذا قلنا اوجد فوجد وفي موقع جعل شئ موصوفاً بنسبة بمعنى كن
كذا بل يحتمل ان تكون في الجميع ناقصة وتكون بمعنى الاستصحاب وايضاً بمعنى
كن موجوداً انتهى (و) (تكون) (زائدة) وانما وسط السارح قوله تكون
للاشارة الى انه معطوف على قوله تامة يعنى ان كان كما تكون تامة تكون ايضاً
زائدة (وهى) اى الزائدة التى وجودها نوعها سواء وقوله (لا يخل)
صفة كاشفة لها يعنى ان معنى كون وجودها وعددها سواءان وجودها

وعدمها لا يخل (بالمعنى الاصلى) اى المعنى الذى استنفى من مدخوله قبل زيادتها يعنى ان اصل المعنى لا يزيد بزيادتها ولا ينقص بنقصها بل هو اق على الحائين (كقوله تعالى) حكاية عن قول قوم عيسى عليه السلام (كيف نكلم من كان فى المهد صبيا اى كيف نكلم من هو فى المهد حال كونه صبيا) وفى هذا التفسير اشارة الى ان قوله صبيا حال لانه خبر منصوب (فكان زائدة) اى هنا (لحسين المفظ) للافادة معنى زائدة وقوله (اذلبس المعنى على المضى) دليل على كونها زائدة يعنى انها لو لم تكن زائدة ادل على المعنى الذى وجد فى الزمان الماضى ولودل على هذا المعنى لكان المراد انه كان فى الزمان الماضى فى المهد لافى حال التكلم وليس كذلك فانه فى المهد حال التكلم وليس المراد انه كان فى الزمان الماضى فى المهد فانه خلاف المقصود (وانما ذكر) اى المصنف (هذين القسمين) اى كونها تامة وزائدة (مع كونها) اى مع كون لفظه كان فى القسمين (غير ناقصة) وهذا اشارة الى دفع توهم الاستدراك فى ايراد المصنف هذين القسمين يعنى ان المقصود من المقام بيان كونها ناقصة فكونها تامة او زائدة ليس بمقصود فلم يذكرهما المصنف فاجاب بقوله وانما ذكرهما (استيفاء للجمع حالها واستمع لها) اى ليكون الذكر مستوفى بحيث لا يبق حال او استعمال لم يذكر ههنا سواء كان مقصودا من الباب اولا وفى العاصم ان كونه زائدة مخصص بلفظ كان اى بلفظ ماضيه بخلاف ماضى سابق يعنى من كونها تامة وغيرها فانها شاملة للجمع تصاريفها من مضارعها وامره واسم فاعله ولما فرغ من بيان معنى كان واقسامها شرع فى بيان معانى سائر اخواتها فقال (وصار) يعنى ان كلمة صار يكون (للانتقال) اى لبيان ان مفعولها انتقل الى منصوبها ثم فصل ذلك للانتقال فقال (اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما) يعنى انتقل من صفة الجهول الى العلم (واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا) انتقل من حقيقة التينية الى حقيقة الخرفية (ويكون) اى وكلمة صار كما تكون بادصة تكون ايضا (تامة بمعنى الانتقال) اى اذا اراد به الانتقال (من مكان الى مكان) من غير تحول الفعل (او من ذات الى ذات) فتكون حينئذ بمعنى انتقل وذهب (وبعدى حينئذ بالي نحو صار زيد الى بلد كذا) اى ذهب وهذا مثال للانتقال من مكان الى مكان (او من بكر الى عمرو) اى انتقل هذا من ذات الى ذات ثم ذكر ملحقة بقوله (ويلقى بصار مثل آل) بعد الهمزة (ورجع واستحل وتحول وارتد قال الله تعالى فاراد بصيرا) اى صار بصيرا يعنى انه انتقل من صفة كونه غير بصير الى صفة البصير التى هو كان عليها من قبل يعنى ان يعقوب عليه السلام كان بصيرا ثم ابضت عيناه بالحن على يوسف فلما الى عليه قبضه رجع بصيره

الاول نزوال الايضاض ، لذا عبر بارتد الاشارة الى بصره القديم وزوال العارض
 والله اعلم بالصواب (وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة * وقال * فيالك
 من نعمي تحولن البؤس) قوله تستحيل اى تصير لعداوة مودة اى تنقل منها
 اليها وقوله من نعمي بضم النون اى النعمة وكذا الوئس بضم الباء جمعه الوئس
 من قولهم يوم وئس ريوم نعم كذا فى الصحاح وقوله فيالك استغاثه من اجل
 تحول النعمي بالضم وهى انعمة وضمير تحولن اليه لارادة المتعددة بالمقدر كذا
 فى العصام وكان المعنى انه قال ان العداوة التى بينى وبينك تنقل الى المودة
 فاجاب بقوله فيالك انت اخبرت خلاف ما اطلب فان العداوة كانت نعمة
 والمودة كانت بؤسا ونقمة واذا كمال الامر كما قلت تحولت النعم التى هى العداوة
 الى النعم التى هى المودة والله اعلم ثم شرع فى بيان صنف آخر من الافعال الناقصة
 فقال (واصبح وامسى واضهى تكون لاقتران مضمون الجملة باوقاتها) وقوله (المداور
 عليها) بالجر صفة للاوقات يعنى ان الافعال الثلاثة موضوعة لاجل بيان اقتران
 ثبوت منصوباتها لمرفوعها بالازمنة التى دلت تلك الافعال على تلك الازمنة
 (بموادها) وهى الصباح والمساء والضهى (لا) انها لا اقترانها بالاوقات اى
 دلت عليها (بصورها) لان الاوقات التى تدل عليها بصورها مشتركة فى جميع
 الافعال سواء كانت ناقصة او لا اعنى الزمان هو مدلول الفعل (مثل اصبح زيد
 قائما وامسى زيد مسرورا واضهى زيد حزينا فالتال الاول) وهو اصبح (يدل على
 اقتران مضمون الجملة وهو) اى المضمون (قيام زيد) يعنى التيام الذى دل عليه
 التمام ثم اى زيد مقارن (بوقت الصباح) الذى دل عليه اصبح بمادته (وعلى هذا
 القياس التالان الاخيران) يعنى بهما امسى واضهى فمضى امسى زيد مسرورا ان سرور زيد
 مقارن بوقت المساء ومعنى اضهى زيد حزينا ان حزنه مقارن بوقت الضهى (و) (يكون)
 اى تلك الافعال (بمعنى صار) (نحو اصبح او امسى او اضهى زيد غنيا اى صار)
 يعنى معناه صار زيد غنيا وأشار بقوله (وليس المراد) الى انه اذا كانت تلك الافعال
 بمعنى صار لا يكون المراد منها (انه صار فى الصباح او المساء او الضهى على هذه
 الصفة) يعنى انه مضمون الجملة ليس مقارنا بالاوقات المذكورة كما كانت كذلك فى
 الاول بل المراد منها حيث انها لا تدل على هذه الاوقات اصلا والام يحصل
 الفرق بين الاعتبارين (و) (يكون) كائنة (بمعنى الدخول فى هذه الاوقات تفصول
 اصبح زيد اذا دخل فى الصباح) والفرق بين كونها ناقصة وبين كونها تامة
 مع ادلاله على الاقتران بتلك الاوقات انها اذا كانت ناقصة يكون معنى الدلالة

على دخول الخبر في هذه الاوقات فاذا قلت اصبح زيد عالما كان المعنى ان العلم
منسوب الى زيد في وقت الصباح دون غيره من الاوقات واذا كانت تامة يكون
معناها ان فاعلها داخل في هذه الاوقات كذا ذكره المصنف في شرح المفصل
ثم شرع في بيان صنف آخر منها فقال (وطن ويات لاقترا مضمون الجملة
بوقتيهما) فاذا قلت ظل زيد سائرا فعنا ثبت له (اي زيد) (ذلك) (اي سير
(في جميع نهاره واذا قلت يات زيد سائرا فعنا ثبت له ذلك في جميع ابله) (و بمعنى
صار) اي ويكون هذان الفعلان ملا بسين بمعنى صار (نحو ظل زيد غنيا ويات
زيد فقيرا اي صار) زيد غنيا ويات فقيرا يعني بلا دلالة على هذين الوقتين ايضا
(وقد يجيء هذان الفعلان) اي ظل ويات (تامين ايضا) يعني كاجاءت الافعال
الثلاثة الاولى (نحو ظلات بمكان كذا اوبت ميتا طبيا) اي دخلت في النهار ودخلت
في الليل بميت طيب (لكن لما كان محييهما) اي محي الفاعلين اعني ظل ويات حال
كونيهما (تامين في غاية القلة جعله) جواب اما اي اما كانا كذلك جعل
المصنف محييهما تامين (في حكمه العدم ولذلك) اي ولكونه في حكم العدم
للقلة (لم يذكرهما) اي لم يذكر المصنف ايهما (تامين) كما ذكر في الثلاثة الاولى
بل اكتفى بذكر محييهما للمعنيين فقط (وفصلهما عن الافعال الثلاثة السابقة)
مع كونهما مشتركين في المعنى ولما ترك المصنف ايضا ذكر افعال اخر من الافعال
الناقصة اراد الشارح ذكرها وبيان وجه تركها فقال (وآض) بمدهزة (وعاد
وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار) يعني لهذه
الاربعة معنيان احدهما معنى صار واذا كانت بمعناه تكون ناقصة وثانيهما
كونها تاما ذواله اشار بقوله (وتامة) اي هي تامة اذا كانت بمعنى الرجوع (في مثل
فولك آض او عاد زيد من سفره اي رجع وغدا) اي وكذا غدا او راح يكونان
تامين اذا كان معنى غدا (اذامني في وقت الغداة) ومعني (راح اذامني
في وقت الراح وهو) اي وقت الراح (ما بعد الزوال الى الليل) والحاصل انه
اذا كان الاولان معنى رجع والاخيران بمعنى مني تكون تامة وقوله (واسقط
المصنف) بيان لكثرة تركه يعني ان المصنف اسقط (ذكر هذين الافعال الاربعة)
يعني آض وعاد وغدا وراح (من الين) اي بين الافعال الناقصة (في مقام
التفصيل) اي مقام تفصيل كل واحد منهما بالوجود المختصة بها (مع
ذكرها في مقام الاجال) مع انه لم يسقط سائر ما ذكره في الاجال فانها هر
ان يذكرها ايضا (فكان الوجه) بتشديد التون يعني اظن ان الوجه (في ذلك)
اي في اسقاطها (انها) اي الافعال الاربعة ليست معدودة منها بالاصلة
بل هي (من المحقات ولذا) اي والشاهد على كونها من المحقات (انه لم يذكرها

في بيان وجه دلالة لك الاعمـال (على الاستعمال) اما دلالتها (اي وجود
 دلالة لك الاعمـال) (حسب الاستمرار والان الذي اخذ) اي فلا يكون التي
 مأخوذاً (في معاني هذه الافعال) وهو ظاهر (فاذا ادخلت ادوات التي
 عليها) اي على لك الافعال (كانت معانيها) اي معاني تلك الافعال (نفي
 التي) لان معاني كل منها دالة على النفي وهو الزوال والانفصال فاذا دخلت
 عليه حرف النفي يكون نفي النفي اعني نفي الزوال والانفصال (ونفي النفي) اي
 التامعة العقلية ان نفي النفي (استمرار الشبوت) وذلك ان استمرار الشبوت لا يفر
 الى سبب خلاف استمرار الوجود مقولاً (واعتماد السلاحيية) شروع في
 بيان فائدة قوله مذوله يعني كانه قيل ان استمرار مدلول تلك الافعال وبما
 ظهر واما دلالتها على الصلاحية فلاست بداولها ولا اعتبارها فقال
 واعتبار الصلاحية (والقابلية معلوم عقلاً) اي بمعونة العدة والحاصل ان الفرق
 بين الداليتين هو ان الاولى وضعية اي دالة والثانية عقابية اي خارجة
 وقال المصنف وجعل هذه الدلالة خارجة عن لوضع مع نه ظاهر عبارة المصنف
 بما لا يقتضي له انتهى يعني ان المصنف لما قيد بقوله مذوله اقتضى عدم
 التفريق بين الداليتين لاعتباره القيد مع القيد ويمكن ان يجاب ان مراده تحقيق
 للواقع لا تغيير للكلام المصنف يعني انه في الواقع انما (ويلزمها) اي هذه الافعال
 (الاربعة) تدبر للضمير المنصوب وقوله (اذا اريد بها استمرار الشبوت) اشارة
 الى ان ذلك الروايس يلزم انما هو لازم لارادة الاستمرار منها وحين كونهما
 افعالا تامصة (التي) وسر بالروح فاعل بلزمها ثم اشار الى تعميم النفي بقوله
 (بدخول ادواته) اي ادوات النفي (عليها) اي على تلك الافعال (لفظا وهو)
 اي وكونه لفظاً (ظاهر) كما كانت الافعال على صورة ما ذكرت في المتن
 (او قد يراى كقوله تعالى) حكاية لكلام اخوة يوسف لبيهم بموت عليه السلام
 (فانه تفتأ تذكر يوسف اي لا تفتأ) ولا تزال وانما ازم النفي (فانه لو لم تدخل
 ادوات النفي عليها) اي على تلك الاعمـال (لم ازم نفي النفي المستلزم للاستمرار
 المقصود منها) (وما دام) وهو مبتدأ اي كلمة مادام وقوله (توقيت امر)
 طرف مستمر خبره وقوله (اي تعينه) نذير للتوقيت يعني المراد بالتوقيت تعيين
 امر اي امر خارج عن افعال مذكور قبلها مدة ثبوت خبرها (اي ضمنون خبر
 ذلك الكلام وقوله) (ما علم) (تتأني بان شرت اعني) كلمة مادام لافادة
 بيان وقت امره وتعيينه وقت امتداد كونه المستلزم بالافعال (بان به مات
 لك المدة فان زمانه) (ان ازال الامر) وذلك لاي افادة ذلك المراد

دلائلها على ارفق حاله (لا افضما) في مادام (مصدرية فيهي)
اي كلمة ما (مع ما يندفع في تأويل المصدر) يعني ان ما لمصدرية موصولة
حرفية وما يندفعها من الفعل صلتها وانوصل مع الصلة في تأويل المصدر
(وتقدير الزمان فل المصدر كبيرة اذا قدر الزمان قبله) اي قبل افضما فلا بد
هناك من حصول لام ، اي لزم هناك حصول كلام مركب من المجموع بحيث
(يفيد فائدة تامة) والى هذا اشار بقوله اي مفيد لما اراده المتكلم وقال عصم
الدين رحمه الله ان قوله وتقدير الزمان الخ يفيد ان تقدير الزمان لكونه من
المصادر وليس كذلك بل تقدير الزمان من خواص كلمة ما في دام لكونه مصدرا
فان مادام صار علما في تقدير الزمان حتى يمتنع ذكر الزمان معه وائس الامر
بهذه المناسبة في شيء من المصادر انتهى بقوله (ومنه) متعلق بقوله احتساج
(اي ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبت خبرها فاعلمها) (احتساج) اي
احتساج لفظ مادام (ال) (وجود) (كلام) (مستعمل بالعادة) وقوله (لانه)
متعلق باحتساج اي انما احتساج اليه لان لفظ مادام (حيثشذ) اي حين كونها كما
ذكرنا (مع اسمها وخبره) (ظرف) اي لذلك الامر (والظرف فضائية) اي ليس
بعمدة في الكلام وقوله (غير مستعمل بالعادة) صفة كاسفة للفظة او خبر بعد
خبر (مثل اجلس مادام زيد جالسا) فقوله اجلس هو الامر الذي اريد تعينه
وقوله مادام ظرفية (اي اجلس مدة دوام جلوس زيد) والغناء في قوله (فادام)
تفريضة (لم يشفع اجنس بمادام) وفي هذا الكلام ظرافة ظهيرة فان المراد
بمادام الاول عنه وقوله لم يشفع على صيغة المجهول من التشفع وهو جعل
لسي زوجا لا آخر وقوله مادام المراد له ما وهو نائب فعل يشفع والجملة
صلته ما في مادام الاول وهو ظرف اقرب لا يبعد بقوله (باجلس) متعلق لم يشفع
وقوله (ولم يحصل من المجموع كلام مستقل) عطف على لم يشفع عطف
بيان وقوله (لا يفيد) هو الامر الذي اريد ترقية يعني ان قوله في المذكور
وهو مادام زيد جالسا لا يفيد (فائدة تامة) وقت عدم تزويج فمادام بلفظ
اجلس وترقيقه وقوله (بخلاف الافعال المصدرة) اشارة الى الفرق بين
مادام وبين سائر الافعال فان سائر الافعال التي تصدر (بحرف النفي)
ليس كذلك وقوله (فانها) اشارة الى محل الفرق وهو ان سائر الافعال (مع اسمائها
واخبارها كلام مستقل بالعادة) واذا كان مستقلا (فلا حاجة الى وجود كلام) اي
آخر منها (وراءها) اي وراء تلك الافعال (وائس) وهو مبتدأ في الصحاح ان ليس
كلمة نفي وهو فعل ماض واصله ليس بكسر الياء فسكنت استعقالا ولم تنقلب لئلا انما

لا تصرف من حيث استعملت بلفظ الماضي الحمال والدليل على انها فعل قولهم لست ولستما ولستم كقولهم ضربت وضربتما وضربتتم انتهى وقوله (لثني مضمون الجملة) ظرف مستقر خبره وقوله (حالا) بالاصب على انه مقول فيه لانني (اي في الحال) يعني ان لفظ ليس الذي هو معدود من الافعال النقصية كائن لثني مضمون الجملة التي فيها امر فرعه ومنصوبه في زمان الحمال يعني هو المتأخر منه سواء كان مثبتا في الماضي والمستقبل اولا (مثل ليس زيد قائما) فان مضمون الجملة هو قيسام زيد وهو منفي في الحذل (اي الآن وهذا) اي تعيين وضعه وتخصيصه في زمان الحمال هو (مذهب الجمهور) اي غير سيبويه واختاره المصنف (وقيل) وقوله (هي لثني مضمون الجملة) اشارة الى ان قوله (مطلقا) معطوف على قوله حالا والى ان محمل الخلاف هو فقط لامع ما قبله وقوله (ولذلك) اشارة الى دليل ذلك القائل يعني ان كلمة ليس لكونها غير دالة بخصوصها بزمان الحال (يقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله مثله) فان الخلق المنفي ماض من وقت التكلم وليس بممتد الى وقت الاخبار (وتارة بزمان المستقبل نحو قوله الى اليوم يا تبهم ليس مصروفا عنهم) فان نفي الصرف في يوم القيامة وهو استقبال بالنسبة الى وقت النزول (وهو) اي هذا المذهب (مذهب سيبويه) ثم شرع في بيان مسئله منقسمة الى انواع تلك الافصال وهي جواز تقديم اخبارها على اسمها لها وعلى انفسها فقال (وبجواز تقديم اخبارها) (اي اخبار الافعال الناقصة) وانما قصر الضمير للاشارة الى شمول هذه المسئلة حيث اكد المصنف هذا السمول بقوله (كلها) وقوله (على اسمائها) متعلق بتقديم وقوله (اذ ليس فيها) اشارة الى دليل الجواز يعني ان جواز تقديمها لعدم المانع للتقديم المذكور لانه ليس في هذه المسئلة (الاتقديم المنصوب على المرفوع فيما) اي في المعولات التي (عامة فعل) وهذا غير مضر بل هو جاز في ما بين سائر معمولات الفعل ولما احتمل الجواز ههنا معنيين احدهما الامكان الخاص والآخر الامكان العام اشار الى انه ان اريد الاول يحتاج الى قيد وان اريد الثاني يحتاج الى قيد آخر فقال (فان اريد بجواز تقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه) اي ان اريد به استواء الطرفين على ما هو مقتضى الامكان الخاص (فينبغي ان يقيد) اي الجواز (بمثل قولنا ما لم يمرض ما يقتضي) يعني انه بجواز تقديمها ما لم يمرض شيء يقتضي (تقديمها) اي تقديم اخبارها (عليها) اي على اسمائها وانما ينبغي ان يقيد به ليجوز ما اذا عارض ما يقتضي التمسك والتأخر لانه حينئذ يكون التقديم والتأخير واجبا لا جازا فيبطل ارادة

ذلك الامكان اعني استواء الطرفين لانه حين وجود ذلك لم ينضى يجب تقديمها
و يمنع تأخيرها على الاصل (نحوكم كان مالك) فان كلمة خبر كان فيجب تقديمها
على نفسها فضلا عن اسمها لاقتضاءها الصدارة فحينئذ لم يجوز تأخيرها وقرأته
على الاصل وقال العصام الظاهر ان هذا بمنزل عما هو فيه اذا التلالم في تقديم
الخبر على مجرد الاسم وهذا المثال داخل في تقديم الخبر على نفس الفعل نعم
هذا ينبغي على قوله قسم يجوز انتهى وقوله (او تأخيرها عنها) بان نصب مطرف
على قوله تقديمها يعني اولم يعرض ما يقتضى تأخيرها (نحو صار عدوى صديق)
فانه لما اتى في اعراب الجريين وانتفتت القرينة ايضا وجب تقديم اسمائها على اخبارها
فوجب التأخير وامتنع التقديم (وان اريد به) اي بالجواز (نفى الضرورة عن جانب
العدم فقط) يعني لاعتز جانب الوجود على ما هو مقتضى الامكان العام المقابل
للامتناع لا بمعنى الامكان الخاص المقابل للوجوب (فينبغي ان يقيد) اي
الجواز (بمثل قوانا اذا لم يمنع مانع) يعني لا يحتاج الى التقييد بما ذكر لان الصورة
المدكورة ايضا من صور الجواز بالمعنى المذكور لكن ينبغي ان يقيد بمالم يمنع
(من التقديم) مانع (وحينئذ) اي حين اريد بالجواز نفى الضرورة عن جانب
العدم باعتبار القيد المذكور اعني مالم يمنع مانع (يجوز ان يكون واجبا كالم
المدكور) يعني نحوكم كان مالك وامثله ويجوز ان يكون جائزا كما اذا لم يعرض
هذا المقتضى وقال العصام يمكن ان يختار الشق الاول و يراد به تجوز تقديم
اخبارها على اسمائها يعني انها لا تمتنع عن التقديم والموانع العارضة قد علم
حكمها فلا حاجة الى التعرض لها ههنا انتهى قلت ولهدم الميزكر صاحب اللب
هذه الامثلة وقال في شرحه انه لم يذكر جواز تقديم الاخبار على الاسماء لظهوره
اذ لو نظر الى الاصل فتقدم جواز تقديم الخبر على المبتدأ ولو الى الحال فقد علم
جواز تقديم المفعول على الفاعل فكذا شبهه انتهى ما وجهه صاحب الامتحان
ولما فرغ المصنف من تقسيم الافعال الناقصة بحسب ذاتها شرع في بيان
تقسيمها بالنسبة الى جواز تقديم اخبارها عليها وعدم جوازها فقال (وهى)
و فسر الشارح مرجع ذلك الضمير بقوله (اي الافعال الناقصة) وترك ما هو الانسب
وهو رجوعه الى الاخبار من قوله وهو من كان الى راح يقتضى ان يصرف الارجاع
اليها كذا في العصام يعني انه لو رجع الضمير الى الاحبار لم يجوز حينئذ ارجاع
ضمير هو الى القسم لان المقسم خلاف القسم لان المقسم ان كان خبرا لم يجوز
ان يقال ان قسما من الخبر هو كان واخواتها لان كان ليس قسما من الاخبار بل هو
قسم من الافعال وقوله (في تقديمها) متعلق بالخبر هو وقوله على ثلاثة اقسام
(اي في تقديم اخبارها) و فيه اشارة الى مناسا هذا التقسيم يعني انها

منقسمة عليها بسبب تقديم اخبارها (عليها) (اي على تلك الافعال)
وقوله (واقعة) اشارة الى ان قوله (على ثلاثة اقسام) خبر للمبتدأ وقوله (قسم)
بالجر يدل بعض من ثلاثة اقسام بحذف العائد او بالرفع اما لكونه خبرا
عن المبتدأ المحذوف اي الاول قسم واما لكونه مبتدأ بتقدير الصفة اي كان
منها فحيث ان يكون قوله (يجوز) خبرا له كما كان على التقدير الاول صفة له يعني
ان قسما من الثلاثة يجوز (تقديم اخبارها) اي اخبار تلك الافعال (عليها) اي
على تلك الافعال (وهو) اي ذلك القسم وهو مبتدأ وقوله (من كان) ظرف
مستقر خبره اي من لفظ كان متنها (الراح) (وهو) اي هذا القسم (احد
عشر فعلا) يعني بها كان وصار واصبح وامسى واضمحى وظل وبات واخض وعاد
وغدا وراح وقوله (لكونها) بيان لعل الجواز يعني انما يجوز تقديمها في المذكورات
لكون المذكورات (افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال)
يعني ان ذلك الجواز لا يحتاج الى علة فان كون تقديم المنصوب على المرفوع
جائزا بدني (لقونها) اي لكون الافعال قوية في العمل لاصالتها وقوله
(وقسم) بالجر او بالرفع عطف على القسم الاول اي وقسم من الثلاثة (لا يجوز)
(تقديم اخبارها عليها) اي يمنع (وهو) (اي هذا القسم) (ما) اي فعل
(في اوله) اي وقع في اول ذلك الفعل وهو ظرف مستقر صفة اصله لما وقوله
ما فاعل الظرف والمراد به كنهه واليه اشارة بقوله (اي كلمة) (ما) وانما فسر
بالكلمة ولم يقل لفظ ما شايته بقض بما الزائدة فانها واقعة في اول تلك الافعال
وار قال لفظ ما كان شاملا له لكون اللفظ شاملا للمهمات وكذا لو قال حرف ما
لم يكن شاملا للمصدرية ولو قال اسم ما لم يكن شاملا للنافية وانما ضمير السامل لهما
هو الكلمة و اشار اليه بقوله (بافية كانت او مصدرية) يعني ان كلمة ما الواقعة
في اولها سواء كانت نافية كما في نحو ما زال او مصدرية كما في ما دام تمنع جواز تقديم
اخبارها عليها (اما) يعني اما منعهما (اذا كانت) اي تلك الكلمة (نافية فلا تمنع
تقديم ما) اي تقديم المفعول الذي يقع (في حيز النفي) اي في محل بسده يعني
للقاعدة المقررة وهي تقديم مفعول ما تقع في حيز النفي ممنوع وانما يمنع ذلك
(لانه) اي لكون حرف النفي (يقضي التصدر) اي يجب ان تصدر في الكلام
ولو قدم الخبر على الفعل يلزم تقديمه على ما ايضا لا تمنع الفصل بينه وبين
مدخوله فحيث يلزم تقديمه على ما وجب له الصدارة (واما) منعهما (اذا كانت)
اي تلك الكلمة (مصدرية فلا تمنع تقديم مفعول المصدر على نفس المصدر)
ولما كان هذا الحكم متفقا عليه للجمهور ولم يخالفهم الا ابن كيسان اراد المصنف
ان يذكر ذلك الخلاف وقدر الشارح قوله (وتخلاف هذا الحكم) ليكون اشارة

الى ان قوله (خلافاً) في قول مصابي حذف فعله ومراد لسارح به قوله (بابتا)
 الاشارة الى ان اللام في قوله (لاين كيسان) متعلق بنائب المفعول لانه متعلق
 بالخلاف فانه لو كان متعلقاً به يلزم ان يكون الجمهور مخلاً ما و ان كبس من مخففة
 وليس كذلك بل الامر بالعكس فتقطعت كما اشار ايه بقوله (ان يكون هذا الخلاف
 واقعا ظهرا من جانب) اي من جانب ابن كيسان (لان من جانب الجمهور كما يقتضيه)
 اي كما يقتضي كون الخلاف من الجانبين (باب المساعلة) وهو تعبير بالخلاف
 بمعنى المخالفة ولم يعبر بالاختلاف كما في القسم الاتي فان باب المساعلة للشارح
 فيكون كل من الفاعل والمفعول شريكا في اصل الفعل وقوله (لقد مهم) اشارة
 الى دليل كون ابن كيسان مخالفا للجمهور لانه باعكس يعني انما كان المخالف
 هو كون الجمهور منزه ما عليه ومتفقا على ذلك الحكم (فكانه) يعني نصار ذلك
 الخلاف مشبهها بحكم (لا يخالفونهم) اي من احد من الجمهور (وذلك
 الخلاف) اي الذي ذكره المصنف او الذي وقع (منه) اي انما صار من كيسان
 وقوله (في غير مادام) اما متعلق و طرف قوله بابتا لان كيسان او خبر للمعدوف
 يعني هذا الخلاف الذب في غير مادام يعني في الافعال التي في اولها اما التناقض لافيا
 وقع في اولها اما المصدرية فان ابن كيسان مع الجمهور فيها في عدم جواز التقدم
 وانما فرق ابن كيسان وجوز التقييم في ما اتنا فيه ولم يجوز في المصدرية (لان اداة
 النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي) يعني زال وانك وانفصل كما عرفت
 (افادت) اي تلك الاداة (لنبوت) لما مر من ان نفي النفي اثبات فتكون تلك
 الافعال افعالا ثبوتية لانني قبلها فيكون معنى مازل واخوته معنى ثبت واستمر
 (فصار بمنزلة كان) اي صار ذلك المجموع من اداة النفي والفعل الذي بمنزلة
 فعل نبوت واذا كانت احوالها كذلك (فلا يلزم تقديم ما في خبر النفي) اي
 فلا يجري هذا الدليل عليها حتى يلزم التقدم المتمتع واما يلزم تقديم ما في خبر
 اثبات عليه وهو جائز جدا لان تلك الافعال وان كانت في ظاهرها متفية
 بحسب اللفظ لكنها ليست بمنفية (بحسب المعنى) بخلاف غيرها فانها ليست
 كذلك فيجري عليها الدليل السابق والحاصل ان مني دليل الجمهور انهم اطلقوا
 على تلك الافعال افعالا متفية نظرا الى اللفظ ودليل المخالف انه اطلق عليها
 افعالا مثبتة نظرا الى المعنى (وقسم) وهو الضم بالجواب بالرفع معطوف على
 ما قبله اي قسم من الثلاثة وقوله (مختلف) بفتح اللام اسم مفعول اما الجز
 صفة قسم واما بالرفع صفة او خبر ونائب فاعله قوله (فيه) اي في هذا
 القسم وقوله (ظهر فيه الخلاف) تفسير اقوله مختلف يعني ان قوله مختلف
 يدل بدلالة ظاهرة على ان هذا الخلاف ليس كما سبق بل انه ناشئ (مر الجمهور)

وخلاف بينهم يعنى المخالف والمخالف له هو دار فى ما بينهم كما قال (من
بعضهم مع بعض) اى يضمهم مخالف الآخر منهم فى الجواز وعدمه وقوله
(فان الافتعال) دليل لدلالة هذا للفظ ودفع لما قيل ان هذا اللفظ من باب
الافتعال فلا دلالة على المشاركة فكيف يدل على الخلاف المشترك فيما بينهم
فكانه اجاب عن بيان الافتعال وارلم يدل عليه لكده دل عليه (ههنا) فان
المراد به ههنا (يعنى الفا على مقتضى المشاركة امرين فى اصل الفعل
صريحا) يعنى كادل لفظ مخالف لكونه من باب المفاعلة على المشاركة صريحا
بالدلالة الرضائية يدل لفظا مختلف عليها ايضا بالدلالة العقلية لان الاختلاف
لم يوجد الا بين اثنين فصاعدا ومختلفة بعضهم لبعض استلزم مخالفة الآخر (وهو)
اى القسم المختلف فيه (كلمة) (ايس) الانسب والاولى ان يقول فعلى ليس ثم
فصل السارح الاختلاف المذكور وعين المخالفين منهم فقال فالبرد
والكوفون وابن السراج والجرجاني ثابتون على انه اى تقديم خبر ليس
على نفسها (لا يجوز مرادة) اى لقصد الرعية (لنى) الواقع فى ليس
(اذ يمتنع) يعنى انما راعوا النفي لانه يمتنع (تقديم معمول النفي عليه) اى على ذلك
العامل الدال على النفي وكانهم قالوا ان هذا مطلق يعنى سواء كان النفي مستغادا
من الخارج اولا (والصريون وميدويه والسيرافى والفارسي) ثابتون (على
انه) اى التقديم (يجوز بناء على انه) اى لفظ ليس (فعل) وقوله (جواز) بالجر
عطف على مدخول على اى بناء على انه فعل وبناء على جواز (تقديم معمول
الفعل عليه) اى على الفعل المعامل (وبين الضائقين) اى الداخلتين فى
جله الجمهور (فى حكم هذا القسم) وهو مالم يكن فى اوله مامع كونه للنفي
(معارضة ومجادة) اى بهذا) اى بهذا البيان الصادر منى (اندفع ما) اى
اعتراض (قيل) وهوانه (كان من الواجب على المصنف ان يجعل ما) اى
القسم الثانى الذى (فى اوله ما التناقضية من القسم المختلف فيه) وانما كان
الواجب ان يجعله كذلك (لوقوع الخلاف فيه) اى فى القسم الذى ليس فى
اوله ما (من ابن كيسان) كما وقع الخلاف منه فى القسم الثانى وفى التفرقة
بينهما انساب لافائدة فيه كان وجه الدفع ان المراد بالخلاف عدم اجتماع
لخافين وتأخر المخالف والمراد بالخلاف كون الخافقين معاصرين منازعين
دل عليه قوله بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبته لامن جانب
الجمهور كما يقتضيه باب لمفاعلة تقديمهم وحاصل الكلام ضعف جانب
المخالف فانه كمخالفه الاجماع وعدم ضعف جانبته فى الاختلاف لانه ليس فيه
خلاف ما قرر كذا فى العصام ثم قال ويمكن وجه آخر لتبرئ النس من

لأفعال المنية أحدهما ان المراد بالمتخلف فيه ما اختلف فيه اهل اللغات لاما
 اختلف فيه النحاة فجعل المصنف اختلاف النحاة في لبس من قبيل اختلاف
 اهل اللغات ورفع الاختلاف بينهم بخلاف مخالفة ابن كيسان فانه المتخالف
 في اللغة وثانيهما انه لم يبين المتخلفون عند المصنف في لبس بخلاف النافية
 انتهى ما قاله العصام ولما فرغ من بيان الاعمال الناقصة الغير المقاربة شرع
 في بيان نوع آخر منها وهو افعال المقاربة فقال (افعال المقاربة) ثم شرع
 في تعريفها بحيث يحصل الفرق بينها وبين الافعال الناقصة فقال (ما وضع)
 (اى فعل وضع) وقال العصام اشار الشارح بتفسير الموصول بالفرد الى
 ان التعريف لعمل المقاربة اذا تعريف للمساهمة بدون الافراد فقوله افعال
 المقاربة بتقدير هذا باب افعال المقاربة وما وضع خبر للعائد الى فعل المقاربة
 اى هو ما وضع انتهى فكأنه اشار الى ما يمكن ان يورد على تفسير الشارح
 للموصول بالفرد بانه يلزم منه حل المفرد على الجمع فاراد المحسى دفعه بانه اراد
 اشارة الى ما هو اللائق في باب التعريف وهو الافراد واما ضرورة الجملة فدفعه
 بافتراق الجنتين كما انفهم من تقريره واللام في قوله (لدنو الخبر) متعلق بوضع
 (اى للدلالة) واما فسر به للاشارة الى ان اللام ليس بصلة لوضع بل هي
 لام افتراض كما اشار اليه في قوله لتقرير الفاعل بقوله ولا يبعد فارجع اليه وقوله
 (على قرب حصوله للفاعل) اشارة الى معنى الدنو والى انه مضاف الى فاعله
 وهو الخبر والى ان المراد بقرب الخبر قرب حصوله للفاعل فاذا قلنا مثلا عسى
 زيد ان يخرج فلفظ عسى موضوع لمعنى ان الخروج يقرب حصوله لزيد
 وقوله (رجاء) اشارة الى انه على ثلاثة انواع لانه امان الدلالة رجاء او حصول
 او اخذ (منصوب) اى لفظ رجاء منصوب (على المصدرية) اى على انه
 مصدر او مفعول مطلق مجازى (بتقدير المضاف اى دنو رجاء) ثم اشار الى
 تفصيله بقوله (بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم) وفيه اشارة الى ان
 الرجاء فعل المتكلم (وطعمه) بالجر عطف تفسير للرجاء وقوله (حصول
 الخبر) بالنصب مفعول للطعم بمعنى ان المتكلم طمع في حصول الخبر (له) اى
 للفاعل وقوله (بالجزم) يجوز ان يكون حالا من فاعل طعمه يعنى حال كون
 المتكلم غير جازم (به) اى بالحصول (فعسى في قولك عسى زيد ان يخرج
 يدل) اى فعل عسى (على قرب حصول الخروج) وهو مضمون الخبر (زيد)
 وهو فاعل عسى (بسبب انك ترجو ذلك) اى الحصول (وتطمع فيه لانك
 جازم به) ثم اشترط الى النوع الذى منها بقوله (او) قد عرفت ان لفظة او لتقسيم
 الحدود يعنى ان نوعا منها (وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل) وفيه اشارة

الى ان قوله (حصولا) عطف على قوله رجاء وانما قال قرب ثبوته ولم يقل
 قرب حصوله لانه لافتن فانه لم يحصل بتصریح المصنف غير العبارة الى
 الثبوت فان الثبوت والحصول مراد فان (اى دنو حصول بان يكون اخبار
 المتكلم) بكسر الهمزة مصدرا خبرا (بذلك الدنو لاشراف الخبر) اى اكتمال
 قرب به فان الاشراف اشارة الى النزول من اعلى وهو اسرع حصولا من الصعود
 فاذا شرع المحر في الهموط يجزم بحصوله وكذلك مضمون الخبر لما كان قريبا
 الى الحصول ونبذة الاشراف ابر المتكلم بانه سرف (على حصوله) اى
 مضمون الخبر (للفاسل فكاد في قوله كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول
 الخروج لزيد لجرمك بقرب حصوله) بخلاف الوجود الاول فانه في الهموط بعد
 وائس فيد جزم (او) وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاسل (امدافيه)
 (اى دنو اخذ) وفوله (ومذروع في الخبر) بلجر عطف تفسير لالاخذ يعنى انه يعنى
 السروع فان اخذ اذا عدى بى يكون بمعنى شرع فيد واليه اشعار بقوله (بان
 يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بسروع الفاعل في نحو) والبناء في سبب
 متعلق بالجرم ايضا لكنها بمعنى السببية يعنى ان الجزم بالسروع بسبب كون
 الفاعل (متصديا) ومتعرضا (لما يفضى اليه) اى الاسباب التى تكون مفعلة
 وموجهة الى السروع (فطفي في قولك طفي زيد يخرج بدل) اى ذلك الفعل
 (على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بسروعه) اى بسروع
 الفاعل (فيما) اى في السبب الذى (يقضى) اى يوصل (اليه) اى الى خروجه
 ثم شرع في بيان تعيين لانه من الموصوفه ليس من المسمى باللائمة فـ
 (فالاول) (اى ما) يعنى الفعل الذى (وضع لدنو الخبر رجاء) (يعنى) اى اقله
 وهذا عند الجمهور (قال سيبويه عسى) يعنى ان لفظا عسى محسوب كون انصاف
 الفاعل بالخبر نوطان الاول (طمع و) السانى (اشفاق فالطمع) مستعمل
 (في المحبوب) اى في الانصاف الذى يشبه الحكم (والاشفاق) مستعمل
 (في المكروه) اى الانصاف الذى يخاف المكروه وقوعه منسأل الاشفاق (نحو
 عسى ان اموت) لان انصاف المتكلم الذى اخبر بدنو الخبر لفاعله هو الموت
 وهو امر مكروه للمتكلم (ومعنى الاشفاق الخوف) كقوله تعالى والذين هم من
 عذاب ربهم مستفقون اى خائفون وقال المصنف وعلى هذا يخرج عن تعريف
 افسال المقار به عسى للاسقف فيد بى ان يقول رجاء واشفاقا لا يقول عسى
 الا انه اتيه موصوفا لدنو الخبر حاء لا نأقول انه الحمية مراد وكيف رافعال
 المقار بى فيكون له معنى لا يكون له معنى انتهى يعنى ان مدوى ان
 خروج الاسقفية معنى على اسم اعصار فية الحية رادا اعتبر لا خروج مع ان

ترك القيد التبتد مضر للزوم خروج اسم من تعريف الممارقة والله اعلم (وهو)
 اى لفظ عسى (غير متصرف) (حيث لا يجى) الخ تفهيم لمعنى غير المتصرف
 يعنى المراد بغير المتصرف انه لا يجى (نه) اى من عسى (مضارع ومجهول)
 اى وماض مجهول (وامر ونهى الى غير ذلك من الالة) من اسم الفاعل
 والمفعول واعتبر تصرف فى بعض صيغ الماضى المعلوم صيغتان لا فرب وهم عسى زيد
 وعسى هند وثلاث للخطب وثلاث المحاطة بثلاث عسيت عسيتا عسيتهم عسيت
 عسيتا عسيتين وواحدة للمتكلم يقال عسيت (وان لم يتصرف فى عسى) مع انه فعل
 (لتضخمه انشاء الطامع والرجاء كعمل والانشاءات فى الاعلى من معانى الحروف)
 وان كانت من معانى الافعال فى بعض الاحيان كالامر والنهى (والحروف) اى
 ومعلوم ان الحروف (لا يتصرف فيها) وكذا الافعال التى بمعنىها لا تتصرف
 تصرف الافعال اغير الاندبه ولا استعمال لفظ عسى بحسب تقدم اسمه على
 خبره وتأخير عنه اور المصنف ذابن مسيرتهما الى الاول قال (تقول)
 (الى احد استعماله) (عسى زيد ان يخرج) وهذا هو الاستعمال الاول (وهو)
 اى الاستعمال الاول (ان يكون) اى يوجد (بعده) اى بعد عسى (اسم) وهو
 زيد ههنا (ثم) يوجد (فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية) وانما صدر
 المضارع بان (تقوية) اى قصد التقوية (لمعنى الترجى الذى هو توقع) اى
 انتظار (وجود الفعل) وهو مضمون يخرج اعنى الخروج المندوب الى زيد ههنا
 (فى الاستقبال) اى فى زمان الاستقبال ولما كمال المضارع المجرى محتملا الحال
 والاستقبال اكده بالانتهى هى مخصصة له بالاستقبال (فزيد اسم عسى وان
 يخرج فى نحو الصب بالخبرية اى عسى زيد الخروج) اى قرب اتصاله بالخروج
 حال كون استعماله روضة الجملة (بتقدير مضارع) وذلك بتقدير (امافى
 جاب الاسم نحو عسى حار زيد المرح) فان الخروج اى يشج زجده بحيث
 يخرج على حال زيد لا على نفسه فلا يقبل زيد خروج بل يقال حال زيد خروج
 (او) ذلك بتقدير (فى حالى الخبر اى عسى زيد ذا الخروج) وانما تقدير كذا
 (اوجوب صدق الخبر) اى خبر الافعال انشاء قصة (على الاسم) اى على اسمها
 (وعلى هذا) اى وعلى هذا التكلف من تقدير المضارع فى احد الطرفين
 (عسى نافصة) وهذا توجيه هو الموافق بكون الفعل المارة من الافعال
 التساقصة ثم نقل اوجه الآخر الذى يقتضى ان يكون عسى من الافعال
 الثامة فقال (وقيل المضارع) اى الذى وقع بعد عسى حال كونه (مع ان) اى
 المصدرية (مشبه بالمفعول وايمر بخبر) كما كان فى التوجيه الاول وانما
 لم يجعله حرا (لعدم صدق) اى صدق ان يخرج (على الاسم) اى على زيد

ههنا بالواطأة فلا يقسم ان زيدا هو ان يخرج (وتقدير المضاف) اى يصح
الجل (تكلف وذلك) اى وجه كونه تكلفا (لان المعنى الاصلى) يعنى المعنى
الذى هو اصل فى عسى هو قوله (قارب زيد ان يخرج اى الخروج) فلو بقى عسى
فى هذا المعنى الذى هو اخبار مفعلة - اربعة زيد الخروج كال لفظ ان يخرج مفعولا
لقارب لكه لم يبق على هذا المعنى كما بينه بقوله (ثم تنقل الى انشاء الطمع)
فصار عسى زيد ان يخرج مفعولا من اصل معناه الذى هو اخبار المقاربة الى معنى
الانشاء فكان التكلم قال انا انشأت طمعى بهذا اللفظ (فالمضارع) اى فحين
كونه مفعولا الى الانشاء فالمضارع لذى (مع ان وار لم يبق) اى واولم يبق (على
المفعولية) اى على كونه حاملا لمعنى لمفعولية (فى صورة الانشاء فهو) اى ذلك
المضارع (مشبه بالمفعول الذى كان فى صورة الخبر فانتصب) اى واذا بقيت
الصورة بعد زوال المفعولية كان ذلك لمضارع قابلا للنصب (لشبهه بالمفعول)
اى فى الصورة (وعسى على هذا تامة) فزيد فاعله وان يخرج منصوب بمشابهة
المفعول (وقال الكوفون ان) اى المصدرية (يجعل) اى مع فله الذى هو
المضارع ليس بمنصوب بالخبرية فى التوجيه الاول ولا بمنصوب بهمة المفعول كما
فى التوجيه الثانى بل هو (فى محل الرفع) اى مرفوع محلا سال كونه (بدلا
من قبله) وهو زيد (بدل الاستعمال) وانما كان بدل الاستعمال (لان فيه اجمالا) وهو
ذكر زيد مجردا عن احواله (ثم تفصيلا) وهو ذكر الخروج بعده وكل لفظين
اذا قصد الاجمال بالاول واتفصيل بالثانى يكون الثانى بدل الاشتمال من الاول
وقوله (وفى ابهام النسي) بيان لقاعدة البدل وهى ان فى ذكر النسي مبهما (ثم
تفسيره) اى ثم يفسر ويكشف (وقع عظيم) اى ابقاع عظيم (لذلك النسي
فى النفس) بخلاف ما يذكّر تفصيلا فى اول مرة لحصوله بعد الانتظار (وقال
الشراح الرضى والذى ارى) من الوجوه الثلاثة (ان هذا) اى توجيه الكوفيين
(وجه قريب) لكونه - لما من تقدير المضاف ومن اعتبار نصبه بالتشبيهة
وجعله بدلا لطريق شائع ورد ابن هشام فى معنى المليب قول الكوفيين بانه حينئذ
يكون بدلا لازما يتوقف عليه فائدة الكلام وبس هذا شأن البدل واجاب عن رده
ابن مامنى فى شرحه حيث قال لهم ان يقولوا اى ما نفع يمنع من وقوع
البدل لازما فى بعض الصور مع محجى مثل ذلك فى بعض التوابع كوصف
مجرور رب اذا كان ظاهرا او البدل اولى بذلك لانه مقصود بالحكم ثم شرع فى بيان
الاستعمال الثانى بقوله (و) (تقول على الاستعمال الآخر) (عسى ان يخرج
زيد) (بان) يكون (يذكّر مرفوع فقط) فانه حينئذ يكون زيد فاعلا يخرج وهو
فى تأويل المفرد فاعل عسى (وهو) اى ذلك المرفوع المذكور (ما) اى مفعول

كان منصوبا في الاستعمال الاول) وهوان يخرج (فاستغنى) اى انه **ك** ان لفظ
 عسى في هذا الاستعمال مستغنيا (عن الخبر) فانه لو قدر له الخبر قدر افظ
 الخروج المنسوب الى زيد وهو حاصل فيه (لاشتمال الاسم) وهوان يخرج (على
 المنسوب والمنسوب اليه) وهو زيد لكونه فاعلا له (كما استغنى) اى نظيره الاستغناء
 الحاصل المعتبر (في علمت) اى في باب علمت (ان زيد اقام) بارىكون ان مع اسمه
 وخبره مفعولا اول له فان المفعول الاول هنا **ل** مستثنى على زيد الذى هو مفعوله
 الاول وعلى قائم الذى هو مفعوله الثانى كان علمت مستغنيا (عن المفعول الآخر)
 الذى هو مفعوله الثانى (فاقيم) اى لاستغنىه عن الآخر اقيم مضمون ان زيدا
 قائم (مقامهما) اى مقام المفعولين كما هو التقدير الراجح في باب علمت فان بعضهم
 بقدر فيه المفعول الثانى كاشبوت والحصول كما عرفت (فهى) اى كلمة عسى
 (في هذا الاستعمال ناقصة) كما كانت في استعمال الاول بتقدير المضاعف فانها
 في هذا الاستعمال لمّا قدر ان يخرج مع فاعله اسمها وانها مستغنىة عن الخبرية
 واقيم هو مقام الخبر فتضى هذا التوجيه كونها ناقصة (وان اقتصر) يعنى
 بخلاف ما اذا قصد فيها الاقتصار (على المرفوع من خبر قصد اقامته مقام
 المرفوع والمنسوب) حال كونها (بمعنى قرب خروج زيد فهى) اى فينبذ
 كلمة عسى (تامة) لعدم اقصد الى ملاحظة الخبر ههنا ثم قال (وههنا) اى
 في صورة عسى ان يخرج زيد (احتمال آخر) اى غير الاحتمالين المذكورين (وهو
 ان يكون زيد مرفوعا) اى حال كونه مؤخر (بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير)
 اى مستتر (يعود الى زيد) اى المؤخر الذى هو اسم عسى ولا يلزم الاضمار قبل
 الذكر الذى هو مضر في اللاحقة فان زيدا او كان مؤخر لفظا لكنه مقدم
 رتبة لكونه اسمها (وان يخرج) اى ويكون ان يخرج (في محل النصب بانه
 خبر عسى) قوله (وآخر) معطوف على قوله احتمال آخر يعنى **وههنا** احتمال
 آخر ايضا (وهوان يجعل ذلك) اى ذلك التركيب المركب من المجموع
 (من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد) فان عسى اقضى اسم مرفوعا
 ويخرج اقضى فاعلا مرفوعا ولفظ زيد صالح لهما فتازما به (فان عمل
 الاول كان زيد اسم عسى و) كان (ان يخرج خبرا له متدا عليه) فينبذ بقدر
 فاعل يخرج مستكنا راجعا الى زيد المؤخر لفظا وللمقدم رتبة (وان عمل الثانى)
 بان يكون زيد فاعل يخرج فتى عسى مجر دا عن الاسم فينبذ (كان اسم عسى ما)
 اى الضمير الذى (استكن فيه) اى في عسى (من ضمير زيد) يعنى حال **ك**ونه
 ضميرا راجعا الى زيد (وخبره) اى وكان خبره (ان يخرج زيد) بمجموعه (فهى)
 اى كلمة عسى (على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا) اى كما تكون ناقصة

في الاحتمال السابق اعلم ان انتر حيه الاول تتوقف على ثبوت عسى ان يخرج
 الزيدان بذية الفاعل وجهه وبموافقة ان يخرج جالرجه وايضا انه لو كان
 كذلك كان بذى ان يجوز عسى يخرج زيد بحذف ان فانه حينئذ لا حاجة
 الى تأويله المفرد وان التوجيه الثاني تتوقف صحته على ثبوت عسى ان يخرج
 الزيدان ولو كان الاستعمال عسى ان يخرج الزيدان فلا سيما على مذهب
 المصريين من اختيار افعال الثاني فانه اذا كان الزيدان فاعلا لم يخرج عسى فاعل
 عسى فيلزم ان يكون عسى بالتثنية كذا في العصام ثم شرع في بيان الاستعمال
 الاقله فقال (وقد يحذف ان) (من افعال) وقوله (المضارع) بالجر صفة
 كاسفة للفعل وقوله (في الاستعمال الاول) احتراز عن الاستعمال الثاني فانه
 لا يجوز ان يحذف ان منه بان يقال عسى يخرج زيد وقوله (تسبها اهابكاد)
 مفعول له افعوله يحذف يعني ان الحذف لقصد تسببه كذا عسى بكلمة كاد لا يحتاج
 الى تقدير شيء وقوله (فكما ان كاد زيد يخرج لم يذ كر فيه ان) تفصيل
 للاحتمال يعني كما حذف ان في المضارع الواقع بعد كاد لم يذ كر فيه (كذلك
 عسى زيد يخرج لا يذ كر فيه ان) وفيه اشارة الى رجه التثنية وهو عدم ذكر ان
 (كفواهم عسى الهم الذي امست فيه * يكون راءه فرح قريب * كان
 الاصل) اى الاستعمال الاعلى فيه ان يقال عسى الهم السى (ان يكون
 وراءه حذف ان) وانما حاز حذف ان في الاستعمال الاول (دون الاستعمال
 الثاني لعدم مساواة قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج) وقال
 العصام هذا واضح على تقدير ان يكون زيد فاعلا يخرج اما لو كان زيد اسم
 عسى وان يخرج خبره او يكون اسم عسى ضمير زيد كما جوزه فاعله به فمفعلة
 كما كانت في الاستعمال الاول * اعلم اننى عسى صورته احديهما عسى زيد
 ان يخرج بتقديم المفعول على الفعل الاخرى عسى ان يخرج زيد بعكسه
 فهى في الصورة الاولى اماتا ذرا اما قصة فاعل كانت تامة فزيد فاعله وان يخرج
 في محل انصب على انه مساه بالمفعول او في محل الرفع على انه بدل اسم لمر زيد
 وعرقول الكوين وان كانت ماضية وزيد اسمها وان يخرج في تأويل المفرد
 خبرها بتقدير لمصاف باحد الطرفين وفي الصورة الثانية فهى ايضا
 اماتا واما ناقصة فاعل كانت تامة فان يخرج في أول المفرد مفعول على انه
 فاعل عسى وزيد مفعول على انه فاعل ان يخرج ان كانت ناقصة فاعل يخرج
 في تأويل المفرد اسم عسى وزيد بالرفع فاعل ان يخرج ولا خبر لها حيث يذ
 لاستوائها عند اسمها زيد وخبرها ان يخرج مستتر تحتها راجع الى زيد
 او انها مر باب التنازع فان كان زيد اسم عسى فاعل ان يخرج مستتر تحتها

وان كان فاعل ان يخرج فاسم مستتر تحته فخذها (واشائي) اى
النوع الثانى من افعال المقررة (ما وضع) يعنى ان النوع الثانى هو ما رضع
(لذنو الخبر ذو حصول) (كاد) اما كلمة كاد (تقول كاد زيد بجي) (فتخبر)
اى فقصه من هذا الكلام ان تخبر به (عن ذو الخبر) اى مضمونه وهو
المجى ههنا (بإشرافه) اى بسبب طوع الخبر لك (على الحصول للفاعل)
رقوله (في الحال) متعلق بتخبر يعنى حصول الخبر لذ في الاستقبال طام عليك
باماراته القوية وتخبر في الحال انه قريب من ان يحصل (ففاعله) اى اسم كاد
(اسم محض كما هو الاصل) اى في الفاعل وهو ان يكون اسم محضا لا مأولا به
كما هو الجاز ايضا (وتخبره) اى خبره كاد (فعل مضارع يدل) اى ذلك
المضارع (على قرب حصول الخبر) وقوله (من الحال) متعلق بقرب اى يدل
المضارع المجرد من حرف الاستقبال على كور الخبر الحاصل في الاستقبال
قريبا من الحال التى هي زمار التكلم (باعتبار احد معنييه من خبر ان) اى
معنى المضارع اجرد فانه اذا كان مجردا من حرف الاستقبال يدل على احد
زمانين فتقوله من خبر ان مناط الفائدة لتركها في باب كاد وقوله (ادلائه) متعلق
تفهوم الكلام يعنى انما احتير المضارع مجردا من ان لانه لو كان مصدرا
بار كما كان في خبر عصى لدل ذلك المضارع (على الاستقبال المتناهي للحال)
ولا يحمل حيث دل على الحال فضلا عن ان يكون قريبا منه حيث لا يحصل
المقصود منه ولا الفرق بين الاخبار بارجاء والحصول هذا ما اختاره النصارح
من الوجوه المذكورة في ترك ان في باب كاد واعترض عليه في شرح الباب انه
يتوقف على بيان ان كاد لا يدل على الحال وعلى بيان ان كلمة ان المصرية تدل
على الاستقبال العيد ولو تم هذا استوى الاستعمال في اوشك مع كونه
من التسميات الدنى هو اقرب الى الحال من كاد بل الوجه الوجه عدد ارب
المصدرية على الرضاء وهو مناسف للجزم المقصود والله اعلم (وفيدل ان
على خبر كاد تشبيهه بعصى) اى يريد بالتشبيه (كما انه) اى ان (يحذف
ان من خبر عصى تشبيهه بكاد) كذلك يدل هو على خبر كاد ايضا بناء على
هذه المشبهة لاعلى شئ آخر فان عصى لا يشابه كاد في معنى المقاربة
المشتركة لزم ان يشابه كاد له ايضا لا يتقاربا في هذا المعنى (كقولهم) وقال
بعض المحققين ان الصواب ان يقال كذوله لانه قول الشاعر لا قول العرب (قد كاد
من طول البلى ان يصحها) واسم كاد ضمير راجع الى رسم الدار والبلى كسر
السااء مصدر بلى بلى كرسى يرضى ويصيح مضارع مصحح البلى مصححا بمعنى
ذهب وانقطع والاف ليس للتثنية بل للاسراع والاطلاق وهو خبر كاد وقد

دخل عليه ان والمعنى قد قرب رسم الدار ان يذهب وينقطع من ط ل الى
 (فلما كان كل واحد منهما) اى من كاد عسى (مشابها للاختراع على لكل واحد
 منهما حكم الآخر من وجه) (واذا دخل اننى على كاد فهو) (اى كاد)
 (كالأفعال) وفسر الماشرح بقوله (اى كسائر الافعال) يعنى انه كباقي الافعال
 وقوله (فى افادة ادوات النفي مضمونها) بيان لوجه التشبيه بينه وبين باقى
 الافعال يعنى انه كما افادت اداة النفي الداخلة على باقى الافعال ان مضمون
 ذلك الفعل منى كذا اذا دخل عليه النفي افاد نفي المقاربة التى هى
 مضمونه وقوله (على) (القول) (الاصح) متعلق بالتشبيه المفهوم يعنى كونه
 كباقي الافعال على القول الاصح وقوله (ماضيا) كان (او مستقبلا) اشارة الى
 تحقه فى المقابلة بين الاصح وبين غيره بانه لا فرق فى الاصح بين الماضى
 والمستقبل بخلاف القول الغير الاصح فعنى ما كاد زيد ان يخرج انه ما قرب زيد
 ان يخرج ومعنى لا يكاد زيد يخرج انه لا يقرب ثم شرع فى بيان غير الاصح
 من القوانين فقال (وقيل نفيه) (اى نفي كاد) ليس كباقي الافعال بل (يكون)
 اى نفيه (للاثبات) وقوله (مطلقا) اشارة الى ان نفيه قولين احدهما انه
 الاثبات (ماضيا كان او مستقبلا) كما كان كونه للنفي مطلقا فى القول الاصح
 فعنى قوله اما كاد زيد يخرج على الاصح انه لم يقرب للخروج فضلا عن ان
 يخرج وعلى القول الثانى انه لم يقرب بل خرج (اما فى الماضى) يعنى اما كونه
 للاثبات فى الماضى (فكقوله تعالى وما كادوا يغفلون) اى وما كاد اهل البقرة
 من قوم موسى عليه السلام يغفلون ما مروا به من ذبح بقرة موصوفة بما
 وصفه الله تعالى لهم فعنى على القول الاصح انه لم يقربوا لفعل الذبح
 فضلا عن ان يذبحوها وقال المخالف انه ليس المراد به هذا المعنى (فان المراد
 اثبات الفعل لانفيه) اى اثبات مضمون الخبر للفاعل وهو الفعل والمراد بالفعل هو
 الذبح فاذا ثبت الفعل له صح ان نفي المقاربة نعم من اثبات الفعل ومن نفيه
 الى تعيين معنى الاثبات (بدليل) قوله قلها (فذبحوها) فانه لو كان المراد به
 نفي الفعل لزم التناقض بين اثبات ذبحهم بقوله فذبحوها اى البقرة وبين نفيه
 بقوله وما كادوا يغفلون (واما) اى واما كونه للاثبات (فى المضارع فللمخطئة
 الشعراء اى فحمل الشعراء (قول ذى الرمة) وهو الشاعر المشهور على الخطأ وهو
 قوله (اذا غر الهجر المحبين لم يكدر سبس الهوى من حب مية يبرح) يعنى ان بعض
 الفصحاء خطأ ذا الرمة فى قوله هذا فقوله سبس الهوى بالرفع اسم لم يكدر
 وان سبس يقال لقيمة الشيء وقوله من حب مية اما حال من السبس يعنى حال
 كونه باقية من محبة مية او متعلق بقوله يبرح مية بتشديد الياء اسم امرأه وقوله

يبرح بمعنى يزول وهو خبر لم يكذب والمعنى لم تقرب بقية الحجة حال كونها باقية
 من حجية نزول يعنى لم تقرب من الزوال بل زالت وهذا المعنى مناف لقام اظهر
 العشق الذى هو مراد الشاعر ولولم يكن المضارع المنى مفيدا لهذا المعنى لم يكن
 كلامه خطأ ولما وقعت الخطئة من الفصحاء وسلم ذوارمة تلك الخطئة حيث قال
 (فانه يدل على زوال ريسس الهوى وتسليه) اى ذى الرمة (تخطئتهم) اى
 تخطئة الفصحاء (وتغيره) اى وتغير ذى الرمة بعد ظهور خطائه (قوله لم يكذب قوله
 لم اجد) حيث قال لم اجد ريسس الهوى من حجية يبرح ليوافق الكلام مراده
 (فاولا كان نفي كادللابتات لما خطأوه ولما غيره لخطئتهم) بل يقول لهم حيث
 انه لا خطأ فى كلامي فان الاستفساد من قوله لم يكذب نفي القرب من الزوال وهو
 يقضى البعد منه لا اثباته ولكنه لم اعلم انه كما قالوا سلم تخطئتهم واعتزف
 بخطائه وحججه بالتغير (واجيب عن الاول) بدفع التناقض الوارد عليه بقوله
 (بان قوله وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه فى وقت ما
 وقوله فذبحوها ساقية) حيث اورد بصيغة الماضي الدال على حدوث
 الذبح (تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه) لا على ان الذبح استمر في جميع
 الازمنة (و) على (انتفاء القرب منه) اى من الذبح فى الوقت السابق
 (ولا تناقض بين انتفاء الشيء فى وقت وثبوته) اى وبين ثبوت ذلك الشيء
 (فى وقت آخر واما عن الثاني) اى واجيب عن الثاني بان الخطئة من بعض
 الفصحاء وتسليم ذى الرمة تلك الخطئة وتغير كلامه بناء على تخطئته خطأ
 (فالتخطئة بعض الفصحاء مخطئ ذى الرمة) اى الفصحاح الذى حبل كلامه
 على الخطأ (وذا الرمة ايضا) اى كما ان مخطئه فى الخطأ فى الخطئة كذا
 ذورمة ايضا فى الخطأ (فى تسليمه تخطئته) ثم قرر ذلك بقوله (روى عن عتبة)
 وهو على وزن طلبة من الاسماء العربية (انه) اى عتبة (قال قدم ذو الرمة
 الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة) وهو المخطئ له (فغيره) اى ذوارمة
 كلامه لتسليم تخطئته (فقال عتبة) اى المخطئ له (حدث ابى)
 وهو ابو عتبة فصيح مشهور (بذلك) بان ابن شبرمة خطأه وسلم ذوارمة
 كلامه وغيره لاجل ذلك (فقال) اى ابى (اخطأ ابن شبرمة فى انكاره
 عليه) اى ذى الرمة (واخطأ ذوارمة حين غيره) بل كلامه الاول صواب
 (وانما هو) اى هذا الكلام المشتمل على لم يكذب (كقوله تعالى لم يكذب يراها)
 اى كلام الله المشتمل عليه بعينه فان كان المراد به اثبات الفعل فاما مقر بخطئتي
 وغيره الى لم اجد وان كان نفيه فكلامى على الصواب (وانما هو) يعنى المراد
 بالفعل الواقع خبر الكاد حال كونه منفيًا مضارع ما انما هو التثنية فانه فى معنى

لم يرهنا فان المراد بتلك الآية تمثيل حال الكفار بمن كان في ظلمات جهنم
 وبلغت في العظمة مبلغا ليس فوقها ظلمات اذا اخرج اى ذلك النسل من يده
 اى اعضائه التي هي اقرب من ريسانه لم يكذبها اى لم يقرب لروية يده فضلا
 عن روية ما هو ابعده منها حيث يكون نفعه هائلا (لم يرها) وهو مني ولو كان المراد به
 الروية فهو في ظاهر الفساد (وقيل) وهو شروع في القول الداث وهو الف في
 دين المضي والمضارع عند ذلك القائل ان (يكرن) (اى انفي الداخل على
 كاد) نحو وما كادوا يفعلون (وما يستق منه) يحولم يكذبوا (في الماضي)
 يعنى ان كان في الماضي يكون (للاثبات) اى لا ثبات من الخبر لفاعله
 كقولهم تعالى وما كادوا يفعلون وهذا هو معنى (وفي الاستل) يعنى وان كان في المستقبل
 يكون ذلك (كالافعال) (اى كسائر الافعال في افادة النفي) اى الداخل عليه
 (بى مضمونه) اى مضمون ذلك الفعل وهذا موافق للقول الاول وقوله
 (تمسكا) ان كان مصدرا للسميعة يعنى التمسك بفتح السين يكون معولاله
 لقل وان كان مصدرا للمعلوم يكرن معولاله لقوا والمقدر بالازم لقييل يعنى
 لتمسكهم (في الدعوى الاولى) يعنى في كونه لاني في المضي (بقوله تعالى
 وما كادوا يفعلون) (وقد عرفت وجه التمسك) وهو ان المراد اثبات الفعل
 اى الدخ لا بعبه بل بديل فذكر نحوها (والجواب) ان عرفت الجواب (عنه) اى عن هذا
 التمسك وهو ان الدخ يعلم من قوله في نحوها لا من انفي الداخل على كاد
 وقال العصام لا يخفى على احد ان ما كادوا يفعلون لثن العرب وكان وجه قول
 من قال انه في الماضي لاثبات انه انما خفي به في الماضي اذا استعقب انتفاء القرب الوجود
 دلايقال ما كاد زيد يفعل الا ان كان فعله بعد ان كان بعد ان فعل يؤيده انه قال
 واثباته نفي اذ لا معنى له الا ان اثبات القرب يستلزم نفي الفعل فيثبت وجه التمسك به
 تام والجواب عنه ضعيف انتهى (و) (في الدعوى الثانية) وهى قوله انه في
 المضارع كسائر الافعال وتمسكنا فيها (قول ذى الرمة) اذا غر الهجر المحين
 لم يكذب ريس الهوى من حب مية يبرح) (حين اراد) يعنى هذا التمسك
 حاصل حين اراد اى ذى الرمة (بالنفي الداخل على كاد انتفاء قرب ريس
 الهوى عن البراح) اى الزوال (فانفي الداخل على كاد كالنفي الداخل على
 سائر الافعال) فانه لو كان للاثبات لزم اثبات زوال بقايا المحبة وهو مناف لما راده
 ثم اراد ان يزيل قول القائل بالمدح بالناس حيث تمسك في الدعوى الاولى
 بعوله تعالى وما كادوا يفعلون وفي الدعوى الثانية بقول ذى الرمة وتمسكهم عليه فيه
 قول (وهذا) اى التمسك بهذين الامرين (مسلم) يعنى لو قلت انه في الماضي

للاثبات لقوله تعالى وما كانوا يفعلون وفي المضارع كسائر الافعال لوقوع
الخطأ في قول ذي الرمة لأجل استئناسه الاثبات المتأ في موضعه (لكن
لا يثبت مدعا) أي مدعى ذلك المقارن بين الماضي والمضارع (بمجرد ذلك)
أي بمجرد التمسك بالهولين (ما لم يثبت) أي ما لم يقع الاثبات منه (دعواه
الاولى) وهي ان كونه للاثبات في الماضي ثابت مسرلا كون كاد الاثبات فيه كاده ا
يفعلون مسلم بناء على وجود القرينة التي هي فذخوها ودلائلها على ذلك
أيضا مسلمة (وقد عرفت وجه القدر في تمسك عليها) أي في تمسك
السائل انساني على دعواه حيث اجبب عن التمسك الاول مما اجبب ولم يكن
كونه للاثبات بناء على استدلاله بقوله فذخوها مسلما بل كان في حيز المنع
لم يثبت به لمدعى وحاصله ان القائلين الاخيرين لم يثبتادعواهما ولذا قال المصنف
انه كسائر الاله مال مطلقا في الاصح م ش ر ع في بيان انواع ثلث من الافعال
المقارنه قول (واثلاث) (وهو ما وضع لئلا يخلو خبره) أي ثبوت
مضمون الخبر (للفا عل) وهذا هو الامر المشترك في الانواع الثلاثة وقوله (دنو
اخذ وشروع في الخبر) بالنصب مفعول مطلق واشارته الى ما به امتياز
فما بين هذا لنوع وبين الاولين يعني ان هذا النوع هو كلمة (طفق) حال كونه
(بمعنى اخذ) أي شرع (في الفعل يقال طفق يطفق) بكسر المعين في الماضي
وفتحها في المضارع (كسليم يعلم) ومصدره يجي * (طفقا) على وزن نصرأ
(وطفوقا) على وزن دخول (وقد جاء في بعض اللغة (طفق يطفق) بفتح
المعين في الماضي وكسرها في المضارع (كضرب يضرب) (وكر) (بفتح
الراء) حال كونه (بمعنى ضرب) كرت الشمس اذا قرنت للغروب (وجعل)
(بمعنى طفق) (واحد) (بمعنى شرع) (وهي) (أي هذه الافعال الاربعة
في الاستعمال) (مثل كاد) واستأرأ وحده اليه بقوله (في كون خبرها) أي خبر
تلك الاربعة المضارع بغير ان (تقول طفق زيد او اخذ او كرب بفعل او جعل
زيد يقول) فالمراد بقوله قول في المضارع الاول معناه يعني انك تقول كذا في مناله
وفي الموضع الثاني لانه لانه جزء من المنال ولمساو واحد في انزيل مثل الفعل الاول
اورده بقوله (وقال الله تعالى وطفقا) أي آدم وحواء شرعا (بخصفان) (واوشك)
حال كونه (بمعنى اسرع عطف على) قوله (طفق) (وهي) (أي) كلمة (اوشك)
(مثل كاد وعسى في الاستعمال) يعني فتارة تستعمل استعمال عسى على وجهه
يعني على وجه تقديم اسمه على خبره وعلى وجه تقديم خبره على اسمه (نحو اوشك
زيد ان يجي) وهذا هو الاستعمال الاهل (واوشك ان يجي زيد) وهذا هو الاستعمال
انثاني (وتارة تستعمل استعمال كاد بدون ان) وبما ع تقدم الخبر على الاسم

(نحو ابو شك زيد بجي) ثم شرع في بيان نوع آخر من انواع الفصل وهو فعل
 التعجب فقال (فعل التعجب ما وضع) اي فصل وضع (لانساء التعجب كونه
 النسخة التي فيها ايراد الفعل مفردا لا عبار فيها لان الاصل في التعريف هو الجنس
 والاصل في الجنس الافراد بخلاف النسخين الاخرين حيث وقفنا على
 خلاف الاصل فيحتاج الى بيان نكتة مقتضية للعدول عنه فاراد السارح ان يشير
 اليها فقال (وفي بعض النسخ) القليلة (وافعال التعجب) يعني بالجمع (وفي اكثر النسخ
 فعلا التعجب بصيغة التثنية) وانما قيد هذا بصيغة التثنية ولم يقيد الاول بقوله
 بصيغة الجمع لان صيغة الجمع لا يتصور فيها الالتباس بالمفرد والتثنية بخلاف
 صيغة التثنية فانها وان لم تنس في الرسم لكنها تنبس بالمفرد في اللفظ بخلاف
 الاثني لالتقاء الساكنين ثم صرح بنكتة كل من الثلاثة فقال (فاراد الفصل
 بالنظر الى ان التعريف للجنس) ولا يخفى انه لا يحتاج الى ايراد نكتة للافراد لانه
 الاصل كما عرفت الان يقال انه ذكر استطرادا (وجهه) ووجه ايراده بالجمع كما
 وقع في بعض النسخ (بالنظر الى كثرة افراد) اي افراد الصيغتين (وتثنيته)
 اي وارباده بالتثنية كما وقع في اكثر النسخ (بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كلا
 التقديرين) اي الاخيرين (فالتعريف) فيكون التعريف (الجنس المفهوم)
 يعني لاما منع لكونه للجنس واراد ان يبين مذكورا بالافراد صريحا لكنه مذكور (في
 ضمن التثنية والجمع ايضا) اي كما كان مذكورا مصرحا واذا كان كذلك (فهو
 ما وضع اي فعل وضع) يعني ما اعتبر في النسخين الآخرين للمفرد المذكور في
 ضمن التثنية والجمع كان المال هو ما وضع يعني الى المفرد فلا يضر العدد ول
 عن الاصل في التعريف اعلم ان السارح اراد بهذا التوجيه ان يزيل الجواب
 المذكور في الحواشي الهندية بان يقال ان اضافة التثنية كاضافة الجمع يجعل
 المضاف جنسا كذا اجيب عنه في تلك الحواشي لكن فيه نظر لانه لما احال
 اضافة التثنية على اضافة الجمع في جواز كونها للجنس لم ان تكون افادة الجمع
 للجنس على نسق واحد وليس كذلك فانهم صرحوا على انه ليس بمنسق
 وان صرحوا في بعض المواضع واما كون التثنية كذلك فلم يصرح به احده
 ولذا عدل السارح عن هذا التوجيه ثم السارح اراد ان يشير بتفسير الموصول
 بقوله فعل الى انه فاع التقص الوارد على تعريف فعل التعجب بدخول ما هو
 مستعمل في التعجب وليس بفعل تعجب بقوله (لان الكلام) هذا اشارة الى باب
 صحيح للتفسير يعني انما فسرنا الموصول بقولنا اي فصل وخصصناه به بقريضة
 كون الكلام (في قسم الافعال) واذا كان المراد كذلك (فلا ينقص الحسد)
 اي حذف فعل التعجب معا (بمثل لله دره فارسا) والتعجب من حسن صديقه على انه

يخرج بغير الوضوء فيه لغة وهو المتبادر من الوضوء (و) (مثل) (واهاه) فانه صوت
يتلفظ به عند التعجب خارج عن التعريف يجعل الوصول ههنا رة عن الفعل
(لكن فانه من بحوقالنه الله من شاعرو) بنحو (لاشل عشره) فانه يصدق
على قوله فانه وعلى قوله ولاشل انهما فعلا ن وضعا للتعجب فان الاول
مستعمل فيما اذا تعجب من قول الشاعر فقوله من شاعر بمن الجارة على ما هو
السموع وليست من الاستفهامية للتعجب لان من الاستفهامية تدخل على المعارف
لاطلب التعيين غالبا ولا تدخل على التكرار كدافي بعض الحواشي وقوله ولاشل الشال
الليس في اليد واذها سبها يقال شلت معروفا ومجهولا والمراد بالاعشر الاصابع
وهذا التعجب من حسن الرمي وقوله (فانه فعل وضع) اشارة الى دليل الانتفاض
يعني ان التعريف يقتض منعا بهذين الاخيرين لانه يصدق على قائله ولاشل
ان كل واحد منهما فعل وضع. (لانشاء التعجب) وقوله (وليس) جواب لما قيل
انه لا يقتض لا بالانسيا له وضع لانشاء التعجب بل انه وضع للدعاء ما اراد دفعه
بقوله ان كونه للدعاء لا يدفع انتقض لانه ليس (لمحض الدعاء) بل مركب من التعجب
والدعاء وقوله (الا ان يقال) اشارة الى جواب النقص والى ضعفه يعني انه لا يدفع
الا بالانسي (هذه الافعال ليست موضوعا للتعجب بل) امثال هذه الافعال
لمب اوقع للدعاء مع التعجب (استعملت لذلك) اي للتعجب (بصد الوضع) اي للدعاء
وقوله (او المراد) معطوف على قوله هذه الافعال اوتى ل في الجواب بتحرير المراد
يعني انه لا يقتض لان المراد بالوضع المذكور في تعريف التعجب انه (ما وضع
لانشاء التعجب فحسب) يعني اختص ذلك الوضع بالتعجب (بحيث لا يستعمل في
غيره) وهذا التعريف بهذا القيد لا يصدق الاعلى فعل التعجب (وما ذكر من مواد
النقص) وان استعملت في التعجب احيانا (وكثيرا اما تستعمل في الدعاء) وما يستعمل
في الدعاء ليس يختص بالتعجب بهذا المعنى فهذا الحد لا يصدق على تلك
المواد بهذا المعنى وقال العصام ويمكن ان يجاب يعني لدفع النقص بنحو قائله ولاشل
بان المراد ما وضع لانشاء التعجب في نفس مصدر هذا الفعل وهذا لا يجري في قائله
وشل لان التعجب فيهما ناشئ من حسن صتيه لامن لفظ قائله وشل انتهى لمخصائهم
شرح في بيان صيغته وحصر هاتى عدد دقل (وله) وفسر الشارح مرجع الضمير
بضمير واحد هما (اي لفعل التعجب) والاخر قوله (اولما وضع لانشاء
التعجب) فالاول منى على انه راجع للمحدود والثاني منى على انه راجع للمحد
ولا سيما بان في امثاله فانه اذا قيل الانسان الحيوان الناطق وهو ضاحك
يخسور لان ربيع ضمير هو الى الانسان والى الحيوان والى الناطق فانه صيغ ورجع
العصام الوجه الاول حيث قال الوجه هو الاول لان تعريف الشيء ينشأ في

للحكم عليه لالحكم على التعريف فقوله وله خبر مقدم وقوله (صفتان)
 مبتدأ مؤخر ثم اشار الى مابه الاشتراك في الصيغتين والى مابه الامتياز فيهما
 فقال (احدهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب) (ما فاعله و) (اخرهما
 صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب) (افعل به) فالفعل التضمن يقض الميم وهو مابه
 الاشتراك والتضمن بكسر الميم هو هذان التركيبان المتعارضان احدهما بصيغة
 الماضي والاخر بصيغة الامر ولم نوههم من قوله صيغتان على تقدير الارجاعين
 انهما صفة وجود فسل موصوع لاسماء التجب وهذا الفعل لا يجب وجوده
 في ضمن هاتين الصيغتين وادالم يجب لم يجب اخصره ههنا اشار الى دفعه بقوله
 (اسرطان يكونان في هذين التركيبين) يعني ان دعوى الحصر اثبتا في اشتراط
 وجود ذلك الفعل في ضمن ههنا الصيغتين ثم شرع في بيان حال الصيغتين
 بالخواص من سائر الالات (الاولى) (اي فعلا التجب) يعني هاتان الصيغتان
 لانهن تضمنتا فعل التجب (غير متصرفين) وفسره بقوله (فلا يتصرفان) يعني ان
 المراد بكونهما غير متصرفين انهما لا يعبران (الى مضارع) معارفا (وتدبته) ولا
 (ويجهول) اي ولا الى ماض مجهول (وبانين) اي ولا الى مرثى بدل كلا
 معلوم غائب مذكور في الصيغة الاولى وامر حاء مفرد مذكور في الثانية
 ابدا (وي بعض النسخ وهي) يعني بدل وهما فيثبت كل راجعا الى موث
 والتقدير (اي ههنا التجب غير متصرفه) راسب ان يقول وفي بعض
 النسخ وهي خبر متصرفه بدل قوله (وما غير متصرفين فاعله اكتفى بذكره
 في التقدير وهذه النسخة موافقة للنسخة الواردة بالجمع كما سبق (سل ما احسن
 زيدا واحسن زيدا) وهذه لمسئلة هي الخاصة الواحدة ثم شرع في بيان خاصة
 اخرى له فقال (ولا ييبان) (اي فعلا التجب) يعني ان فعلي التجب الموجودين
 في ضمن الصيغتين لا يجوز ساوئهما من مابه (الا) اي يجوز ان يبا حينئ (عمالي)
 اي من المادة التي يجوز ان ي (وه العمل التمسيل) (لساوتيهما) اي لوقوع
 مشبهة هاتين الصيغتين (له) اي لافعل التفضيل وقيله (من حيث) اشارة الى
 وجه السه الواقع المشترك فهما يعني انهما متساوية من حيثية (ان كلامهما)
 اي من فعل التجب وافعل التفضيل يقعان (للغة والتأكيذ) اما كون اسم
 التفضيل للمماثلة والتأكيذ فلما فيه من الريادة في الفعل المستلزم لتقدير الفعل
 لان المزيد يقضى المزيد عليه بشبوت الزيادة موجب لاثبات اصل الفعل
 بالضرورة ففيه تأكيد وتقرير لاهل الفعل واما كون فعل التجب
 للمبالغة والتأكيذ فلا يجب من الشيء الا اذا زاد على غيره في الصفة

وتجسأ وزجده اشكاله فلا جرم يكون فيه من الزيادة المستازمة الأكيدة اصل الفعل
وتقريره كذا في بعض الحواشي يعني ان التجب وهو ادراك امر قريب حصص
من جهل سبب الفعل الواقع من لفاعل ولا جرم ان ثبوت الادراك فرع
لثبوت ذلك الامر الغريب فكأنه اثبت اصل الفعل باثبات لازمه الذي هو
الادراك فافهم والحق السارح قوله (وكذا لا يثبت) الى كلام المصنف
يعني أنهم لا يثبتون ايضا (اللفاعل) يعني تفعل على صيغة المعلوم
ولا يفتقر على صيغة المجهول المنة للمفعول (كافعل المضميل) كما وقع
افعل التفضيل كذلك (وقد شد) اي حكم بشذوذا وقع محمولا قوله
(ما انتهى الطعام) بصيغة المجهول يعني يجب ان الطعام غير مستهني وقوله
(وما مقت الكذب) بصيغة المجهول ايضا اي لم يصر الكذب المذكور
مفوضا لنا كما ان اسم التفضيل يعني المفعول محكوما بشذوذه ولما حكم
باعتناع بناء فعل التجب مما منع فيه بناء اسم التفضيل اراد ان يسير الى طريق
بنائه في ذلك فقال (ويتوصل في) (افعل) (المتنع) فتوله يتوصل فعل
مجهول من التوصل وموطلب الوصلة الى شيء بتكلف وقوله في المتنع نائب
فاعله ووسطا اسارح قوله الفعل لانه موصوف المتنع ولما كان المتنع
صيغة الفعل لانه غير مسند اليه لى متعلما اشار الى ذلك المتعلق بقوله
(بناء صبغي التجب منه) اي من ذلك الفعل وقوله (من رباعي) بيان
لفعل الذي يمتنع بناء التجب منه وهو ما يمتنع منه بناء فعل التفضيل فانه يمتنع
بناؤه من فعل رباعي فصاعدا (او ثلاثي من يده فيه او ثلاثي مجرد مما فيه او ن
او عيب) بل يجب بناؤه من ثلاثي مجرد غير لون وعيب فاذا اراد ان يبين من
الرباعي فصاعدا او ثلاثي فيه لون او عيب يوصل (مثل ما شهد استخرجه
واشهد باستخرجه) فانه لما اراد بناءهما من استخرج استخرج افعلا
بناؤهما منه فانه فعل يمتنع منه البناء لكونه غير ثلاثي يوصل الى
المطلوب باشد واسرع ومحوهما مما يجوز بناؤه منه واليه اشار بقوله (اي
يتوصل بينهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه) وهو اشد ههنا فانه منق
منه شديد وهو ثلاثي غير لون وعيب (وجعل المتنع) اي وجعل الفعل
الذي يمتنع منه وهو استخرجه (مفعولا) في الصيغة الاولى (او محرورا بالبناء)
في الصيغة الثانية ثم اشار الى خاتمة اخرى اهمه قل (ولا يتصرف فيهما)
(اي في صبغي التجب) يعني ومن خواصه انه لم يميز ان يتصرف في صبغي
التجب (بتقديم) (ي تقديم حائر فيهما صبغي التجب) من الافعال من
ان يميز الجائر في سائر الافعال (كتقديم المفعول او الجار والجور على الفعل)

فانه مما يجوز في سائر الافعال مع انه متمتع ههنا (وتأخير) (اي بتأخير جاز فيهما
عداهما) يعني ولا يجوز التصرف ايضا بتأخير يجوز فيما هذا فعلى التعجب
من الافعال مثاله (كتأخير الفعل عنهما) (اي عن الجار والمجرور ثم اشار الى
قاعدة تقبيل التقديم والتأخير بالجواز فقال) (وانما قبيلنا التقديم والتأخير) (اي
فسرناهما بالقيد (بما قبيلنا) وهو الجاز منهما) (ليكون عدم التصرف فيهما) (اي
بالتقديم والتأخير (من خواص صيغتي التعجب) وانما جعلناهما على الوصف
المخصوص بهما بقريئة المقام (فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة
بهما) لبيان الاحكام المشتركة بينهما كعدم جواز تقديم الفاعل فانهما
مشتركان في امتناعه وقوله (فلا يقال) تبرع لقوله ولا يصرف يعني انه لما
لم يجوز التصرف فيه بالتقديم والتأخير فلا يقال به اي تحيئذ لا يجوز ان يقال
(ما زيد احسن) بتقديم المفعول (ولا زيد احسن) بتقديم المجرور كما يجوز ذلك
في سائر الافعال وانما لم يجوز فيهما (لانهما) (اي لان هاتين الصيغتين) (بعد النقل)
اي بعد نقل الاولى من الماضي والتاسية من الامر (الى التعجب) (اي لانشائه
(جرى) اي كان هذان اللفظان جار بين (يجرى الامثال) واذا جري بما جرى
الامثال في الاخراج عن موضوعها الاصل الى غيره وانما قال جرى الامثال
ولم يقل انه من قبيل الامثال فانه لو قال كذلك لزم ان يكررا من قبيل
الامثال حقيقة ولبسا كذلك لان المثل هو القول السائر الممثل مضر به بمورده
(فلا يغيران كما لا تغير الامثال) لانه لما شبه المضرب بالمورد صار المضرب
كأنه المورد فلا يغير ذلك اللفظ من تذكيره وتأنيته وافراده وثنيته وجمعته
عند استعماله في المضرب بل يبنى على طريقة واحدة كما ان الامثال تكون على
طريقة واحدة عند استعمالها في المورد ولما ورد الاعتراض على تغيير
المصنف بلزوم زيادة قوله وتأخير اشار اليه والى دفعه فقال (قيل) (اي على
المصنف) (عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتأخير وبالعكس)
يعني ان عدم التصرف بالتأخير يستلزم عدم التصرف بالتقديم ايضا وانما
يستلزم التعبير باحدهما الآخر (لان تقديم الشيء) (اي على الغير) (يستلزم
تأخير غيره) وكذا (تأخير) (اي تأخير الشيء عن الغير) يستلزم تقديم غيره
عليه (لان بين التقديم والتأخير تقابل التضاد) (فلو اكتفى باحدهما لكان
وما وجه ذكر كلمة زائدة) (واجب بان ذكر التأخير انما هو للتأكيد) (اي
تأكيد معنى من فهم مما قبله ضمنا) (لالتأسيس) (اي لانه ذكر لافادة معنى
جديد غير مفهم مما قبله حتى يلزم ما ذكر من لزوم الاكتفاء فورد السؤال
قوله وتأخير ونسأله ظن السائل بانه للتأسيس وهذا الجواب منع للنقض

وتقرير السؤال ان تركيب لمصنف باطل لانه مستلزم الاستدراك وكل ماهو
 كذلك فهو باطل فاجاب عنه اولاً بجمع الصغرى سنده كونه للتأكيدي يعني
 اننا لا نسلم لزوم الاستدراك وانما يلزم لو كان ذكره للتأسيس وليس كذلك لـ هو
 للتأكيدي وقوله (على اكل واحد منهما) شروع في جواب آخر بالعلو يعني
 مع اننا لو سلمنا كونه للتأسيس لا يضره لا يستلزم منه الاستدراك المضر لان كل واحد
 من التقديم والتأخير (وان لم يفصل) اي ولم يفك احدهما (عن الآخر
 بالاحسود لكنه) اي لكن احدهما (بفصل عنه) اي عن الآخر (باقصد)
 اي بكونه مقصود التكلم اذ قد يكون قصد التكلم الى تقديم المعمول فلا يكون
 تأخيره مقصودا وقد يكون الى تأخير الفعل فلا يكون تقديمه مقصودا (فكانه)
 اي اظن ان المصنف (اعتبر القصد) وبنى كلامه على انفصال احدهما عن الآخر
 فيه فذكر كلامهما على حدة لعدم احتجعهما في القصد وقال العصام لا يخفى
 على الفطن ان شيئاً من الجوابين ليس ممسك والماء السارد لا يحصل من هذه
 لموارد والاحسن ان يقال ان المراد منه لا يقدم لفظ احسن يعني في ما احسن
 زيدا على ما يعني الاستفهامية ولا يؤخر عما بعدها لما نفي فعل التعجب عن هذا
 التصرف وان كان هناك مانع آخر من تقديم احسن على كلمة ما فقطض انشئي
 ولا يخفى ان هذا الوجه جار في الصيغة الاولى فقط واجاب به مضهم بانه يجوز
 ان يكون المراد تقديم شيء وتأخير، بالنسبة الى شيء آخر كتقديم زيد على
 ماوجب تأخيره عنه بحيث يتقدم على نفس الفعل فقط كما يقال زيدا ما احسن
 او ما زيدا احسن وتقدم احسن على الكل او بأخبر عنه كما يقال احسن
 ما زيدا او ما زيدا احسن وان يكون المراد تقديم المعمول على عامله سواء تقدم
 على كلمة ما او ذكر بعد ها ولا يخفى ان ذكر التقديم على هذه التقدير لا يفني
 عن ذكر ان تأخيره ولا باعس ورد على هذا الجواب ان هذا الحكم جار في الصيغة
 الثانية والمقصود شموله لكلا الصيغتين وايضا عدم التصرف بالتقديم على كلمة ما
 و أخبرها لخصوصية له بصيغة التعجب فانه يجوز مطلقا والكلام فيه له
 خصوصية اقول والاوجه ما نقله الشارح من الجوابين والله اعلم شرع
 في بيان خاصة اخرى لفعل اتعجب فقل (ولا) وفسره الشارح بقوله (يتصرف
 فيهما بايقاع) الاشارة الى ان قوله (فصل) محروص معنوف على قوله بتقديم
 او على قوله وتأخير بخذف مضاف وهو الايقاع لان الفصل عبارة عن كلمة
 وفعل المتكلم المتصرف انما هو ايقاعه وقوله يتصرف للاشارة الى ان الباء
 في بايقاع متعلق بمتعلقه لمطوف عليه ولا زائدة بمعنى انه كما لا يجوز
 ان يتصرف في فصل التعجب بتقديم وتأخير كذلك لا يجوز فيه ان يتصرف

بإيقاع كلمة تفصيل (بين العامل) أى الذى هو فعل التعجب (و) بين (المفعول
 أى الذى هو زيدا فى الصيغة الاولى ويزيد فى الصيغة الثانية) (نحو ما أحسن
 فى الدار زيدا واكرم اليوم زيدا) حيث فصل فى الاولى بقوله فى الدار وفى الثانية
 بقوله اليوم فلا يجوز هذا فى التركيبين (لأجرائهما) أى لكون هذين المتساين
 جار بين (مجرى الامثال كما سبق) من ان التعبير كما استع فى الامثال امتنع ابضسا
 فيما حرى مجراها وهذا مذهب الجمهور حيث لم يجوزوا ذلك التصرف مطلقا
 أى سواء كان بالظرف او بغيره (واجاز المازنى فصل بالظرف) (لسمع من العرب
 قولهم ما أحسن بالرجل ان يقصد) حيث وقع الفصل بين ما أحسن وبين مفعوله
 الذى هو ان يقصد بقولهم من الرجل ولولم يكن جائزا لما سمع هذا التركيب منهم
 ولما كان قوله من الرجل ظرفا يعنى جارا ومجرورا خص الجواز بالظرف عنده
 وفى هذا الاستدلال رد على ما استدلل صاحب الوافية بان يجوز المازنى للاتساع
 فى الظرف ثم اشار الى مذهب آخر لم يذكره المصنف وهو قوله (واجاز الاكثرون
 الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا) حيث وقع الفصل بين ما وبين احسن
 بكلمة كان (ومعناه) أى معنى الحب الذى فصل بين ما واحسن بكلمة كان
 (انه كان له فى الماضى حسن واقع دائم) لمدل عليه كلمة كان (الا انه)
 أى لكن ذلك الواقع فى الزمان الماضى (لم يتصل بزمان التكلم) بل زال
 ذلك الحسن الآن (بل كان دائما قوله) أى قبل زمان التكلم ثم شرع فى بيان
 اعراب الصيغتين بالنظر الى الاحل قبل النقل الى التعجب فقال (وما) أى انظر
 ما فى ما أحسن (ابتداء) (أى مبتدأ) ، انما فسر الابتداء بالمبتدأ فاراد المصنف
 بالابتداء هو المبتدأ بقرينة عدم جواز الحمل فانه لا معنى لقولنا ان ما ابتداء بل يجوز الحمل
 عليه اذا كان المراد به المبتدأ وانما عبر المصنف عن المبتدأ المراد بالابتداء ببناء
 (على ان يكون المصدر) وهو الابتداء (بمعنى اسم المفعول) أى الذى هو المبتدأ
 كما فسر به (او ذواب ابتداء بتقدير المضاف) وهذا اشارة الى تفسير آخر يعنى ان تركيب
 المصنف يكون صحيحا بتصرفين احدهما لتصرف فى نفس الكلمة كالتفسير
 الاول فيكون مجازا لغويا والاخر باقائه على مصدريته وتقدم مضاف فيكون
 مجزا احذفا وفيه احتمال آخر لم يذكره الشارح وهو ابقاء المصدر على حاله فيكون
 من قبيل رجل عدل مبالغه كما فى العرب وهذا على اكثر الاسخ (وفى بعض النسخ
 وما ابتدائية) أى بالياء النسبية (ومعناه طهر) يعنى خير محتاج الى ان يصار
 الى المجاز باحد الوجهين وقوله (نكرة) خير به بدخبر حال كونها (بمعنى شئ)
 انما حمل ما على النكرة (لان النكرة تناسب التعجب لانه) أى لان التعجب

(يكون فيما) اى فى الفعل الذى (خفى سببه) وقوله (عند سبويه) متعلق
بالنسبة بين المبتدأ والخبر يعنى ان كون ما نكرة انما هو عند سبويه (وما بعدهما)
(اى ما بعدهما) يعنى الفعل الذى بعد لفظ ما (الخبر) اى خبر ذلك المبتدأ وهو
احسن ههنا فتكون الهمزة فى احسن للتعدية وقوله (من باب شراهر ذانا)
اشارة الى سؤال ورد على كون ما مبتدأ مع كونها نكرة فانه لا يجوز ان يكون
المبتدأ نكرة الا اذا تخصصت بوجه ما فاجاب بانه نكرة مخصوصة من قبيل هذا
التركيب الجائر نفسه الكل وقال المصام وهذا عند من جعل المعنى شرا عظيم
اهر ذانا لا شرا حقير فالمعنى شئ خفى احسن زيدا لا امر جلى وامام من جعل
معنى قوله شرا هر ذانا لا خبر فلا يصح ان يكون معنى ما احسن زيدا من قبيله
لانه يكون المعنى ما احسن زيدا شئ الاشئ فيلزم استثناء الشئ من نفسه ثم
قال فى تصحيح مذهب سبويه بوجه آخر وهو قوله ولا يبعد ان يقال ما مبتدأ
نكرة للمعوم فان المعنى كل شئ احسن زيدا وهو مناسب لمقام التعجب جدا
انتهى كلامه اقول وفى قوله لا يبعد بحث كما لا يخفى على الفطن وقال ارضى
مذهب سبويه وان اختاره المصنف لكنه ضعيف من وجه وهو ان استعمال
ما نكرة غير مضافة نادر نحو فعمسا هي وفى بعض الخواشي انه لم يسمع مثله فى
مبتدأ فعلى هذا يكون من باب شرا هر ذانا فى مجرد كون المبتدأ نكرة وما بعده
خبره انتهى ما فى بعض الخواشي فيكون مراد ذلك القائل تضعيفه بوجه
آخر وتوجيه مراد الشارح من قوله من قبيل شراهر الخ فلا يرد عليه ما حكى
عن المصام من عدم جوازه بالقياس الى المعنى التام وقوله (وموصولة)
عطف على قوله ابتداء وهذا شروع فى مذهب آخر غير مختار للمصنف (اى ما)
فى ما احسن (موصولة) (عند الاخفش) فتكون جملة احسن صلته وهو مع
صلته يكون مبتدأ (والخبر) اى وخبر ذلك المبتدأ (المحذوف) (اى الذى)
احسن زيدا) وهذا اشارة الى معنى الموصول وقوله (اى جعله ذا احسن)
اشارة الى ان الهمزة فى احسن للصيرورة وقوله (شئ عظيم) اشارة الى الخبر
المحذوف ثم شرع فى توجيه آخر لم يذكره المصنف فقال (وقال الفراء ما) اى
لفظ ما فى مثل ما احسن (استفهامية) ومبتدأ بمعنى اى شئ (وما بعدهما) اى
افعل الدنى به . كلمة ما هو احسن مع فاعله ومفعوله (خبرها) اى خبر ما
الاستفهامية (قال الشارح الرضى وهو) اى توجيه الفراء (قوى من حيث
المعنى) واتما يكون قويا (لانه) اى المتكلم كان جهل اى جاهلا (سبب حسنه)
اى حسن زيد (فاستفهم) اى فطلب فهم السبب فسأل (عنه) اى عن
السبب والتعجب انما يكون فيما يحتمل سببه ثم اكده بقوله (وقد يستفاد)

يعنى يؤيد كون ما استفهامية دالقة على التعجب وقوع الاستفادة (من الاستفهام معنى التعجب نحو قوله تهـ الى وما ادر يك ما يوم الدين) وقال العصام وانما لم يلتفت اليه المصنف لانه لم يكن حينئذ احسن فعل التعجب بل يكون التعجب من فوائد الاستفهام فالقول يكونه فعل التعجب لا يجامع هذا التوجيه انتهى ثم شرع في يسأل للذهاب في توجيه الصيغة الثانية واراد السارح تمهيد مقدمة فقال (واما احسن يزيد فافعل) يعنى صبغته امر من باب الافعال في جميع الصيغ فاشار الى ان كونه امر الباس امر حقيقة بل (صورته امر ومعناه الماضى من افعل) كما في الصيغة الاولى (عني صار ذا فعل) يعنى معناه ماض وهمزته للصيرورة (كالجم اى صار ذا الجم) وهذا محل الاتفاق وما ذكره المصنف بقوله (وبه) محل الاختلاف يعنى ان كون احسن دلي صورة الامر وكونه يعنى الماضى متفق عليه لكن في توجيه المجزور اقوال احدها انه (اى مجزوره) (فاعل) (لهذا الفعل) وذلك (عند سبويه) فقال (والباء زائدة) (كفى كفى بالله (لازمة) اى لا يجوز حذفها بقوله (الا اذا كان التعجب منه) استثناء من قوله لازمة يعنى انه لا يجوز حذفها في وقت الاوقت كون المجزور الذى نشأ منه التعجب لفظ (ان) اى ان المصدرية الموصولة (مع صلتها) حينئذ تكون مع صلتها مفعولا (نحو احسن ان تقول اى بان قول) وانما جاز حذفها بناء (على ما) اى على الاصل الذى (هو القياس) يعنى جواز حذف حرف الجر من ان وان كما عرفت وقوله (فلا صير) اشارة الى ما توهم ان هذا التوجيه محل بالمساعدة فان افعل لما كان امر في الصورة فقتضى كون فاعله مستترا تحته على انه غير مخاطب وقد سبق الاتفاق على وجوب استناره واذا كان المجزور فاعلا يلزم التعدد وهو غير جائز فدفعه بانه لا ضمير تحته مستترا (عند سبويه) (في افعل) (لان الفاعل واحد ليس الا) اى ليس الا واحدا وقوله (وبه) شروع في بيان مذهب آخر في لفظ تهـ (اى مجزوره) يعنى ان محله المجزور بالباء منصوب على انه (مفعول عند الاخفش) (لاحسن لا) كما قال سبويه انه فاعل فيكون التقدير عند الاخفش انه (بمعنى صار ذا احسن على ان تكون همزة افعل للصيرورة) (والباء تعدية) يعنى ان مذهب الاخفش بعد ما حكم بكون المجزور مفعولا لاحسن يحتل في الباء توجيهين احدهما انها لتعدية وليست بزايدة وهذا اذا كان همزة احسن للصيرورة فانها اذا كانت للصيرورة يكون احسن لازما حينئذ تكون الباء للتعديد (اى يجعل اللازم متعديا فالحق صيره ذا احسن) وقوله (او) شروع في بيان التوجيه الثاني في الماء يعنى او (الباء) (زائدة) (وهذا بناء على ان يكون احسن متعديا

بنفسه) على ان (يكون همزة احسن للتعبية كاخراج) فيحذف يستغنى الفعل
 عن حرف الجر الذي افاد تعديته (ففيه) (اي في الفعل) اي واذا كان المجرور
 مفعولا باحد التوجيهين فيوجد البتة في الفعل الذي هو احسن بصيغة الامر
 (ضمير) اي مستكن تحته ومستتر وجوبا (هو) اي ذلك الضمير (فاعله) اي
 فاعل ذلك الفعل فلا يلزم حينئذ على مذهب سيبويه من تخصيص قاعدة
 ما هو واجب الاستتار (اي احسن انت يزيد) ان كانت الباء للتعبية (او زيدا)
 ان كانت زائدة (اي اجعله حسنا) ولا يخفى ملازمة هذا التفسير للتوجيهين
 (بمعنى صفه) اي صف زيدا (به) اي بالحسن ثم نقل الشارح مذهبا آخر
 في التوجيه وهو قوله (وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل احد)
 لانه مخصوص بمخاطب معين وقوله (بان يجعل زيدا) متعلق بالامر يعني كان
 المتكلم المتعجب بامر كل من هو شأنه الخطاب بان يجعل زيدا (حسنا) اي بالحكم
 بحسنة (واما يجعله كذلك) يعني ان مراده بهذا التميم اعني يجعل زيد
 حسنا (بان يصفه) اي بطريق ان يصفه (بالحسن) وانما فسر اجعل
 بالوصف فان الامر بجعله حسنا غير مقدور للخطاب بل مقدوره وصفه
 بالحسن الموجود (فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فارفيه من جهات احسن
 كل ما يمكن ان يكون في شخص واحد) وفي توجيه الفراء من الملازمة لا يخفى وقال
 العصام ويمكن ان تكون الباء سببية يعني احكم بوجود الحسن بسبب زيد فان
 الحكم بوجود زيد مستلزم للحكم بوجود الحسن انتهى ملخصا (فعال المدح
 والذم) وفسره الشارح بقوله (يعني الافعال المشهورة بهذا اللقب عند النحاة)
 للاشارة الى انه ليس المراد به مفهوم التركيب الاضافي يعني بان يراد به مطلق
 الفعل الذي يدل على المدح والذم بل المراد به الافعال المشهورة بين النحاة
 بهذا اللقب فانه لو كان المراد به مطلقها ينتقض الحد مما يمثل مدحته وذمته
 وغيرهما من الافعال التي لم توضع للانشاء والظاهر ان يقل فعل المدح والذم
 في اصطلاح النحويين (ما وضع) الخ كما ان المراد من قوله فعل استحب هذا اكدا
 في بعض الحواشي وفسره الشارح بقوله (اي فعل وضع) للاشارة الى ان ما
 موصوفة وعبرة عن الفعل لكونه جنسالا واختار كونها موصوفة للملازمة انكرة
 في الخبرية وان كانت الموصولة ملازمة لمقام التعريف وقوله (لانشاء مدح
 او ذم) متعلق بوضع وقوله (فلم يكن مثل مدحته وذمته) يعني من الفعل
 الذي يدل عليهما لكن لما قال لانشاء مدح لم تكن امثال هذين الفعلين
 معدودة (منها) اي من افعال المدح والذم المصطلح عليها (لانه) اي لان كل

واحد من مدحته وذمته (المبوضع للانشاء) لانها موضوعان لاخبار المدح والذم الواقعين في الزمان الماضي لا لانسانتهما بهذين اللفظين ثم شرع في بيان افرادهما فقال (فهما) اى من تلك الافعال فعل (نعم وبئس) يعنى ان نعم من المدح وبئس من الذم لانهما معا من نوع واحد (فهما) اى نعم وبئس (في الاصل فعلان) يعنى مطابقتان لصيغة الفعل الماضي فانهما في الاصل (على وزن فعل بكسر العين) كعلم يعنى ان اصل نعم نعم بفتح انون وكسر العين واصل بئس بئس بفتح الباء وكسر الهجره ثم شرع في بيان تصرفهما فقال (وقد اطردها في لغة بني تميم في) كل (فعل اذا كان فاعله مقنوحا و) كان (عينه حلقيا) اى احدا من حروف الحلق (اربع لغات) فقوله اربع فاعل اطرده يعنى انه مطر - في كل فعل سانه كذلك لانه مختص بهما (احداها) اى احدى اللغات الاربع (فعل بفتح الفاء وكسر العين وهى) اى وهذه اللغة (الاصل) كئس وصعق (والثانية) اى واللغة الثانية (فعل باسكان العين مع فتح الفاء) وهى لغة في نعم ايضا كما قال في الصحاح وان شئت قلت نعم بفتح التون واسكان العين (والثالثة) اى اللغة الثالثة (اسكان العين مع كسر الفاء) كما انها مشهورة في هذين الفعلين (والرابعة) اى اللغة الرابعة (كسر الفاء) اى مع كسر العين (اتباعا للعين والاکثر في هذين الفعلين) يعنى في نعم وبئس (عند بني تميم اذا قصد بهما المدح) اى انشاء المدح (او الذم كسر الفاء واسكان العين قال سيدويه وكان عامة العرب) اى الكثير منهم (انفقوا على لغة بني تميم) ثم شرع في بيان خواصهما فقال (وشرطهما) (اى شرط نعم وبئس) (ان يكون الفاعل) اى فاعل كل منهما مسروطا احد شروطه ان يكون (معرفا باللام) اى باللام التى هى موضوعة (للعهد الذهنى) يعنى لحصة خبر معينة من الجنس كما فسر به قوله (وهى) اى تلك اللام (لواحد غير معين ابتداء) اى قبل ذكر المخصوص (ويصير معينا بذكر المخصوص بعده) اى بعد ذلك المعرف (ويكون في الكلام) ويحصل من ذكره ابتداء غير معين ومن تعينه ثانيا (تفصيل بعد الاجمال ليكون) اى لقصد ان يكون ذكر الشيء الواحد مرتين (اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد) فكان الممدوح ذكر مرتين احدهما بهما بالرجل وثانيهما معينا وهو ذكره بزبد وقوله (او) (يكون) (مضافا الى المعرف) بيان للشرط الثانى يعنى ان يكون الفاعل مضافا الى المعرف (بهما) (اى باللام) التى للعهد الذهنى وهذا ايضا (اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيدا وبواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل) وهذا مثال ما يكون بواسطة واحدة (او نعم وجه فرس غلام الرجل) وهذا مثال ما يكون

بواسطتين وهما حرا) وقوله (او) (يكون) (مضمر امير ابتكرة منصوبة)
وصف النكرة اميرة ليجردا توضيح اذا التميز اما منصوب او محرور وهما لا يتحل
الجر الان يراد الاحتراز عن المجرور من كافي قائله الله من شاعر ولك ان تريد به
المنصوبة لا محلا فاحترزه عن نحو ما في فعما هي ليحسن التقابل بين النكرة
وبين ما في حديثه التفصيل للتوضيح فافهم وانما في بالفصل رد المذهب اني على
وسيويه كذا قاله عصام لدين وقوله (مفردة) بالجر صفة بعد صفة يعني ان
تلك النكرة مشروطة بكونها مفردة اي غير مضافة وقوله (ومضافة الى
نكرة) معطوف على قوله مفردة يعني او مشروطة بكونها مضافة الى نكرة
مثلهما قوله (او معرفة) بالجر عطوف على قوله الى نكرة يعني انها اما مضافة
الى نكرة او مضافة الى معرفة حال كون اضافتها اليها (اضافة انظمية)
لانها سبب التعريف منه. (انحو نعم رجلا) هذا منل للمضمر المميز بالمفرد
(او ضارب رجل) يعني او محو نعم ضارب رجل وهذا منل للمضاف الى نكرة
(او زيد) بالجر عطف على رجل اي نحو نعم ضارب زيد اراد به انتسابا ورفع
مضافا الى معرفة بالاضافة اللفظية حال كون المضاف اسم فاعل مضافا الى
معموله المفعول (او حسن الوجه) اي او نعم اراد به التمثيل لما وقع مضافا الى المرفوع
بالام حال كونه صفة منسوبة مضافة الى فاعله وقوله (انت) إشارة الى مخصوص
الامثلة المذكورة وقوله (او) (مميزا) عطف على قوله مميز نكرة يعني ان هذا
الفاعل المضمر اما ان يكون مميزا ابتكرة او مميزا (بما) اي باللفظ الذي (معنى
شيء) اي بمعنى الشيء النكرة حال كونه (منصوب المحل على التمييز) (منل
فعما هي) (اي نعم شيء) ففاعل نعم ضمير تحتته وقوله ما مميز له وقوله (هي)
مخصوصه وكون انل هذا التركيب من النوع الثالث مذهب الجمهور
واختاره المصنف ثم اشار الى مذهب الخلف بقوله (رفار اغراء وابوعلى هي
موصولة) اي ما في فعما (يعني الذي) يعني انها معرفة (فاعل نعم) اي
كافي نعم الرجل واذا كانت كذلك تكون موصولة تحتج الى صلة فاجاب بقوله
(فكون الصلة باجاءه) اي بطرفها (في فعما هي محذوفة) وانما
حذفت (لان هي مخدومة بالمادح) اي نعم الذي فعله هي اي انصداقات وقال
سديوه والسكاكي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فعما هي نعم الشيء هي
فحيث لا تحتج الى الصلة (فا) اي فحيث لا تحتج ما (هو الفاعل لكونه بمعنى ذي الام
ومعنى) اي لهظة هي (مخصوصة) ثم سرع في مسائل الخصوص فيقال
(وبعد ذلك) (الفاعل) اي في الاقسام الثلاثة من فاعله اذا وجد بشرطه
محصول بعد ذلك الفاعل (الخصوص) وهو مبتدأ مؤخر وخبره وقوله بعد ذلك

يعني انه يذكّر المخصوص مفصلاً بعد ذكر الفاعل مجملًا وذلك هو المعنى (بالمدح
 أو الذم) يعني ما اريد مدحه او ذمه مفصلاً معينا ثم اراد ان يشير الى ان البعدية
 ليست بواجبة بقوله (وبعدته) اي كون المخصوص المذكور مذكوراً بعد الفاعل
 (انما هي) اي البعدية (بحسب الغالب لانه قد تقدم المخصوص فيقال زيد نعم
 الرجل صريحه في الافتتاح) ثم شرع في بيان اعراب المخصوص وهو على وجهين
 احدهما ما قاله (وهو) اي المخصوص (مبتدأ وما قبله) (اي الجملة الواقعة قبله
 غالباً) وهي الجملة الفعلية المركبة من نعم وفاعله (خبره) اي على انها جملة صغرى
 مرفوعة المحل خبر مقدم للمبتدأ أو المبتدأ مع خبره جملة اسمية كبرى وقوله (ولم يتحجج
 هذه الجملة الواقعة خبراً) دفع لما توهم ان الجملة اذا وقعت خبراً تحتاج الى تأني
 الى المبتدأ أو دفعه بار الواقعة خبراً لا تحتاج (الى ضمير المبتدأ لقيام لام التعريف
 العمدي مقابلة) وقوله (او خبر مبتدأ محذوف) اشارة الى ما يوجب
 وهو ان المخصوص مرفوع على انه خبر للمبتدأ المحذوف (وهو) اي ذلك
 المحذوف (هو) اي لانه هو ارجع الى الفاعل (من نعم الرجل زيد) (فزيد في هذا
 المثال اما مبتدأ وجملة نعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على
 تقدير السؤل) يعني ان جملة اسمية استتت في جواب لسؤل سائل
 (فانه لما قيل نعم الرجل) اشارة الى مسأل السؤل (فكانه) اي المكلم (سأل
 من هو) اي المدح (فقبل) اي فاجيب انه (زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول
 نعم الرجل جملة واحدة) اي اسمية خبرية مركبة من المبتدأ والجملة الفعلية
 الانشائية (وعلى الوجه الثاني جملتان) احدهما دعائية انشائية وناجها
 اسمية اخيارية ثم شرع في بيان شرط المخصوص ومساائله فقال (وشرطه)
 (اي شرط المخصوص يعني شرط صحة وقوعه مخصوصاً) (مطابقة الفاعل)
 ولم جازان يكون اضافة المطابقة الى الفاعل من قبل الاضافة الى المفعول
 او من قبل الاضافة الى الفاعل اشارة الى الاول بقوله (اي مطابقة الفاعل)
 اي مطابقة المخصوص الفاعل حيث اشار بتقدير الضمير الى فاعله المحذوف
 واشار الى الثاني بقوله (او مطابقة الفاعل اي) حيث اشار بتقدير الضمير المنصوب
 المنفصل الى كونه مضافاً الى الفاعل والى حذف مفعوليه فان المطابقة لما كانت
 مصدراً من باب المفاعلة جاز فيه لكونه للمشاركة بين الاثنين وقوله
 (في الجنس) اشارة الى وجه المطابقة وهي في الجنس بان يكون المخصوص
 من جنس الفاعل (حقيقة او حكماً او تأويلاً) فقوله حقيقة اشارة الى نوعي
 الفاعل من كونه مميزاً بكرة او بما في نعم رجل زيد ونعمها هي فان الاول مطابق
 في الجنس حقيقة من كان زيدا من اصناف الرجال وانساناً مطابقاً له فله

ما ويلايان بأول ما بالشيء أنى يكون عبارة عما يرجع إليه الضمير ويحتمل أن يكون
 اشاره الى ما سيأتى من التأويل بخذف المضاف او غيره في الآية التي سندكر
 (وفي الافراد) أى أنه لا بد من مطابق فعل في افراد (والتثنية والجمع) والتكبر
 والتأنيث (وقوله) (لكونه) غلة لوجه كونه مسروط به يعنى انما اشترط ذلك
 لكون الخصوص (عبارة عن الفعل في المعنى) وان كان منفصلا عند في اللفظ
 فانه هو المصود بالمدح والذم وتفصاله عن الفعل غرض تحصيل المعنيين
 أى الذكر مرتين اجالا وتفصيلا (نحو نعم الرجل زيد) فان زيدا مطا بقى الفعل
 في الجنس والافراد (نعم الرجل زيدان) هذا مثال للمطابق في التثنية
 (ونعم الرجال زيدون) هذا مثال للمطابق في الجمع (ونست المرأة هند) هذا
 مثال للمطابق في التأنيث (ونست المرأة هندان) ونست النساء الهندات
 مثال للمطابق في النسبة والجمع قوله (يجوز ان يقال) اشاره الى ان هذا الفعل كما حاز
 مطابقة لفاعله في التكبير والتأنيث يجوز ان لا يضافه فيجوز ان يقال (نعم المرأة هند
 ونست المرأة هند) وانما جار كذلك (ذنهما) أى نعم وبش (مذكرا خبر متصرفين
 اشبه الحرف) أى كما مساهمين للحروف في عدم جواز انصرف واذا كانا
 مساهمين لها (لم يجب الحاق العلامة بهما) او الحاق علامة التأنيث
 في التأنيث الختمى بهذين القامتين كما وجب في سر لا تعال (و) (قوله تعالى) (نس
 مثل القوم الذين كذبوا) (وأشار النصارى بقوله) جواب سؤال مقدر الى وجه
 اراد المصنف يعنى ان هذا الاراد من المصنف في معرض الجواب لسؤال مقدر
 بانقضى بآراء مادة لم توجد فيها لمطابقة وهى هذه الآية الكريمة (حيث رفع
 انخصوص فيها معنى الدين كذا نواحيما مع افراد الفاعل وهو مثل القوم)
 فان دار بحجب عنه بانك لا يبال كرامة (و) كذا (شهيد) (٤٤) أى من المواضع
 التي (لا يطابق الفعل) في تلك (موضع) انخصوص (انم يرد بها انقضى
 اذ لم يكن متأولا لكاند) متأول (بتأويلين احدهما بتقدير لمضاف في طرف
 انخصوص بان يقال انه (بتقدير من الدين كذبوا) يعنى نس مثل القوم مثل
 الدين كذبوا فيكون مثل المقدر المضى في مطابقا لمتأول والتأنيث بالجمع في
 انخصوص كما فاده بقوله (او يجهل) بلفظ (الدين كذبوا صفة القوم) تكون
 منهاجه (وحذف انخصوص أى نس من القوم المذكورين منهم) بم شرح
 في ما يجوز للمخصوص فعل (وقد يحذف انخصوص) وقيد بقوله (اذا علم
 بان يثبت) (لكون انه قد لا يجوز حذفه اذ لم يعلم) (من) (قوله تعالى) في قصة
 ابراهيم عليه السلام انا بدينا عساير (نعم الله) ونحوه محمدوف (او ابوب
 ترينة اذ ذلك في قصة (و) (قوله تعالى) (نعم الله هود) (أى نعيم)

يعني ان الممدوح هو ذاته تعالى بقرينة ما قبله وهو قوله تعالى والسماء بانيها
 بايد وانا الموسعون والارض فرشاها فنعلم الماهدون فان الباني للسماء والارض
 للارض وماهدها هو الله تعالى و اراده بالجمع للتعظيم (وساء) حال كونه
 من افعال الذم (مثل بس) (في افادة الذم) اي في المداول (والشرائط)
 اي في الشرائط الثلاثة المذكورة في الفاعل (والاحكام) اي وفي احكامه
 من جواز حذف الخصوص بالقرينة (ومنها) (اي من افعال المدح والذم)
 لفظ (حب في) (حبذا) واصل المتن ومنها حبذا لكن لما توهم انه مجموع
 حبذا اراد دفعه بالتفسير بان ما كان من جملة تلك الافعال هو حب فقط
 كما اشار اليه بقوله (وهو) اي حبذا (مركب من حب الشيء) بفتح الحاء (او حب)
 بضمها (اذا صار) اي ذلك الشيء (محبوا) هذا جزء المركب وقوله (ومن ذا)
 اشارة الى الجزء الآخر قال العصام ان الشارح يريد بذلك ان في حب لغتين
 حب بفتح الفاء يعني الحياء كما هو القياس وحب بضم الحاء ينقل الضمة الى الحاء
 ثم الادغام اذا مدله حبيب بضم الباء على وزن حسن وفي الصحاح تفصيله وعند
 صاحب القاموس حب اسم بمعنى الحبيب وذا فاعله اي هو حبيب الخ ولذا
 قال المصنف (وفاعله) (اي فاعل هذا الفعل) (ذا) ثم اشار الى مسألة خاصة
 فقال (ولا يتغير) (اي حبذا) يعني اصل فعله (او فاعله) اي ولا فاعله (او ذا)
 اي ولا لفظا وهذا مثل قوله تعالى ولا تطع منهم اكثا وكفورا يعني لا تأمنا
 ولا كفورا كما في شرح اللب وقوله (عما هو عليه) متعلق بلا يتغير يعني كلاهما
 لا يتغير عن الشكل الذي كان عليه وفصله بقوله (فلا يثنى ولا يجمع ولا يثنى
 اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجرهما) اي ليكون تلك الكلمة
 المركبة جارية (بجري الامثال التي لا تتغير) كما سبق تحفيقه (فيقال حبذا الزيدان)
 حين كون المخصوص ثنية (وحبذا الزيدون) حين كون المخصوص جمعا
 (وحبذا هند) حين كونه مؤنثا وهذا كالاستثناء من الحكم المذكور في قوله
 وشرط المخصوص مطابقة الفاعل ثم شرع في بيان بعض ما هو مشترك فيه
 ونحالف فيه فقال (وبعده) (اي بعد حبذا) (المخصوص) كما في اخواته
 (واعرابه) (اي اعراب مخصوص حبذا) (كاعراب مخصوص نعم) (على
 الوجهين المذكورين) يعني على كونه مبتدأ وما قبله خبره وعلى كونه خبرا
 للمبتدأ المحذوف وهذا هو الحكم المشترك بينه وبين اخواته وقوله (ويجوز ان يقع)
 شروع في بيان الحكم المخصوص به يعني انه يجوز في حبذا فقط ان يقع (قبل
 المخصوص) وفسره بقوله (اي مخصوص حبذا) لا يثنونهم الاشتراك (وبعده)
 (اي بعد مخصوصه) (بغير او حال) حال كون كل منهما (على وفق

مخصوصه) اى موافقه (في الافراد واغنية والجمع والتذكير اثبت نحو
 حبذا زيد) وهذا مثال لما يقع فيه التميز قبل الخصوص مفردا (وحبذا زيد
 رجلا) وهذا مثال لما وقع بعده وكذا قولنا حبذا رجلين زيد ان اوحبذا رجلا
 الزيدون (وحبذا زيد راكبا) وهذا مثال لما وقع حالا بعد الخصوص (و) كذا (حبذا
 راكبا زيد) والاولى ايراده ايضا لثلاثتهم عدم جوازه بناء على توهم كون الخصوص
 ذا الحال كما استعرفه لكنه اكتفى بالتمثيل بقوله (وحبذا رجلين اوراكبين) اى
 اوحبدا راكبين (الزيدان وحبذا الزيدان رجلين اوراكبين) وحبدا امرأة هند وحبدا
 هند امرأة والعامل في التميز او الحال ما اى الصالح للعامة الواقعة (في) ضمن جملة
 (حبدا من الفعلية وذو الحال هو ذا) يعنى الفاعل (لا زيد) اى ولبس ذو الحال زيد
 وقوله (لان) بيان اوجه عدم جواز كون زيد صاحب الحال يعنى انما لم يجوز
 ان يكون زيد واسمائه ذا الحال لان (زيدا مخصوصا والمخصوص لا يجزى
 الا بعد تمام المدح والركوب) اى والحال ان الركوب الدنى ذكر في ضمن راكبا
 (من تمامه) اى من تمام المدح ولو جعل حالا من المخصوص يلزم ان لا يكون
 المخصوص مدورا بعد تمامه وقوله (قالا رب حال) نتيجة للقياس الدنى
 اثبتة باطصال نقيضه يعنى ان لم يجوز ان يكون حالا من المخصوص يتعين
 ان يكون حالا (من الفاعل لا من المخصوص) وقال العصام والاولى ان يقول
 من الفعل لان العامل هو حب لانه فعل وعلى هذا القياس العامل في التميز
 في نعم رجلا هو نعم ثم قال والظاهر ان العامل في التميز من الذات المدكورة هو الاسم
 المميز كما في رطل زيتا فالعامل في كلمة ذا كالضميم المبهم في ربه رجلا
 انتهى وقال في الامتحان ويمكن ان يقال التميز ههنا من النسبة كطاب زيد والدا
 والله دره فارسا وانما قدم التميز على الحال لكونه راجعا لكونه انسابا للمدح
 والسند ولم يفرغ المدح من احكام الفعل واقسامه شرعا الا ان في احكام
 الحرف فقال (الحرف) اى حقيقة وحده (مادل على معنى في غيره) وقوله
 (اى كلمة) تفسير لما وشارة الى انه عبارة عن الكلمة والى انه نكرة وقوله (دللت
 على معنى) اشارة الى ان تذكر الضمير بحسب لفظ ما وقوله (حاصل) اشارة
 الى ان قوله (في غيره) ظرف مستقر صفة لمعنى وقوله (متعلق بالنسبة الى
 الغير) صفة بعد صفة تفسير لكون المعنى في غيره يعنى ان المراد بكونه في غيره
 ان تعقله لا يمكن الا بالنسبة الى ذلك الغير وقوله (اى لا يكون مستقلا) تفسير
 لمعنى ذلك المتعلق يعنى ان المراد بالتعلق بالنسبة الى الغير انه لا يكون مستقلا
 (بالفهمية) وقوله (بحيث لا يصلح لان يحكم عليه او به) متعلق بانثني يعنى
 ان المراد بعدم استقلاله انه لا يصلح لان يحكم عليه بان يكون مبتدأ او فاعلا

اولان يحكم به بان يكون مستندا الى الغير بان يكون فعلا او خبرا (بل لا بد له) اى
 الحرف (فى ذلك) اى فى الدلالة (من انضمام امر آخر اليه) حتى يكون مستغلا
 بالفهومية وقوله (ومن ثمة) متعلق بقوله احتاج وفسره بقوله (اى لا جمل)
 للإشارة الى ان من اجلبة والى انه مفعول له وقوله (انه يدل على معنى فى خبره)
 اشارة الى ان المشار اليه به هو قوله على معنى فى خبره (احتاج) اى الحرف
 (فى خبره) اى فى كونه جرأ (للكلام ركنان) اى سواء كان ذلك الجزء ركنه
 بان يكون عمدة (او غيره) ما يكون فضلة (الى اسم) متعلق باحتياج اى
 احتياج الى الاسم الذى (يتعلل معناه) اى معنى ذلك الحرف (بالاسم البه)
 اى الى ذلك الاسم (نحو من البصرة) لان معنى الابداء الخاص لا يتعقل الا
 بالاسم الذى هو البصرة (او فعل) (كذلك) اى كاحتياج الى الاسم (نحو
 قد ضرب) فان معنى الحقيق الخاص لا يتعقل الا بفعل (ضرب) ثم شرع فى
 بيان انواعه فقال (حروف الجر) مبتدأ وقوله (ماوسع) خبره يعنى ان
 حروف الجر حروف وضعت (للافضاء بفعل) وقوله (اى ايصاله) تفسير
 الافضاء اى المراد بالافضاء انه يرصل الفعل وقوله (فان معنى) اشارة الى
 صحيح تفسير الافضاء بالاىصال يعنى انه يسمح ان يفسر الافضاء بالاىصال فان
 معنى (الافضاء الوصول) اى جعل الشيء واصلا الى الآخر وقوله (واعدى)
 جواب لسؤال مقدر يعنى انه على هذا لا يجوز تفسير الافضاء بالاىصال فانه لما
 كان معنى الافضاء الوصول لم ينسره بالوصول اجاب بان الافضاء لما
 كان متعديا (بالهاء) يعنى بقوله بفعل (صار معناه) الاىصال اى انتقل معناه
 من الوصول الى الاىصال وقوله (او اعداه) عطف على قوله بفعل يعنى ان ذلك
 الافضاء اما افضاء بالفعل او افضاء بمعناه (اى معنى الفعل) ولما كان
 الظاهر من قوله معنى الفعل انه معنى يدل عليه الفعل الاصطلاحي من الحدث
 والزمان والنسبة احتاج الى تفسيره حتى اكشف المراد فقال (وهو كل شيء)
 يعنى المراد بمعنى الفعل كل لغة سواء كان مستنسا او غير مستسق (اسقط) اى
 استخرج (منه) اى من ذلك الشيء (معنى الفعل) اى الحدث (كاسمى
 النازل والمفعول والصلة المشبهة والمصدر والحرف والجار والمجرور) نحو عليك
 نفسك (وغير ذلك) (الى ما يليه) اى اىصال معنى الفعل الى اسم يل ذلك
 الاسم ذلك الحرف يعنى بذكر بعده متصلا (سواء كان) اى ذلك الاسم الذى
 يلى ذلك الحرف (اسم اصريعى نحو مرت زيد واما ما يزيد او كان فى ما يلى
 الاسم كقوله تعالى وضائق عليهم الارض عرجت اى برحمتها) يعنى بسمتها
 قاله فى ما ارسل المعنى الذى هو حصول صاقت الى الرحب الذى هو حاصل بعد

بأويل ما رحمت (وسميت هذه الحروف) يعني كما سميت هذه الحروف بحروف
 الجر سميت (حروف الاضافة ايضا لانها) اي تكون تلك الحروف (تجزم في
 الافعال الى ما يليه اولان ارها فيم يليه الجر) اي اوسمت به، لتكون الاثر حاصل
 بها في الاسم الذي يليه هو الجر من انواع الاعراب فالاول بناء على كون الجر
 بماء اللغوي وانما بناء على المعنى الاستعلاحي وهو انما في الاسم بالجر ثم
 اراد بعد التعريف ان يبين عدها اجما لأم ما احتص بكل واحد منه من
 الخواص والمسائل فقال (وهي) اي حروف الجر (من) ابتدأ بها لانها
 للابتداء وعقبها بالي فقال (والى) لتكونها للانتهاء (وحتى) لتكونها لغاية
 (وفي) ولما كانت هذه الحروف على نوعين احدهما ما أخذ اسمه ومعناه
 والاخر ما افترق اسمه عن ما اراد الناح ان يذهب عليه بقوله (ودكر هذه
 الحروف) اي ذكر المصنف هذه الحروف الاربع على سبيل تذكير
 على طريق حكاية العظم من الحركة الساكنة باركانت عاريد به تقريية
 يعني مرفوعة تقرا على نهبا خبر المبتدأ (لانه) اي اسما (يسمى) اي
 لهذه الحروف (اسماء خاصة) اي كما كانت للحروف الاتية من الحروف
 الاتية لها اسماء خاصة (يعبر بها) اي تلك الاسماء (من) اي عن مسميتها
 (والباء واللام) مرفوع فيهما على انهما اسماء وان على احد الحروف
 السابقة (ذكرهما) اي ذكر لمصنف هذين الحرفين (باسميهما) فان مسميتهما
 الباء واللام المكسورتان (لوجودهما) اي كون اسميهما موجودين
 (وكذلك ذكر الواو) اي سراد كانت للقسم او بمعنى رب (والناه) اي للاسم
 (واكاف) اي ذكر الائمة (باسميهما) اي لان اسميهما (وحدث
 بخلاف مانق) اي الحروف التي بقيت (منها) اي من الحروف (وببر ووه)
 (اي الوار التي تقدر به هارب) يعني تقدر به تلك والاركة خلاف
 بين الصربية والكوفية في ارجل هارب واربوا حيث قال ابصر يون
 ان العمل رب وقال الكوفون انه للواو وكان لا تقي على حال المصنف ان
 يحصل كلامه على مذهب مصريين اسرار الله بقوله (وفي عده) اي
 عده وارب (من حروف الجر) بار ذكرها على حدة (تسبح) بناء على
 جعل العمل للواو وعلى خلاف مذهب البصريين ولذا لم يجمعوا وانقسم
 مذهبهم كما جاز به مع الساتن فرقا بين المعنود مسحة وبين المعدود حقيقة
 وقال لهصام والاطهر انه اخذ مذهب الكوفيين ولم يجمعهم مع واوانقسم
 للتصريح بانها جارة عنده ولذا لم يذكر الفاء وويل من ان رب مضمرة بعدهما ايضا

ولا يضر مدونه هذه الاحرف الثلاثة في السمر ايضا الاشاذ انتهى (وواو
التسم وناؤه) اى ثناء القسم (وبارؤه وعن وعنى والكاف و مسذومند و خلا
وعدا وحاشا) ولما كان بعض هذه الحروف مشتركا بين الحرف والاسم
وبعضها بين الحرف والفعل اراد الشارح ان يذنه عليه فقال (فالعشرة
الاول) وهى من والى وحى وفى والباء واللام ورب وواوها وواو القسم وناؤه
(لا تكون) اى تلك العشرة (الاحرف والخمسة التى تليها) اى تلى تلك العشرة
وهى عن وعن والكاف و مسذومند (تكون حرفا واسما) يعنى تستعمل فى بعض
المواضع حرفا وفى بعض آخر اسما (والثلاثة الواو) وهى خلا وعدا وحاشا
(تكون حرفا وفعل) والفاء فى (فن) للتفصيل وهو مبتدأ يعنى ان لفظ من
مبتدأ وقوله (الابتداء) خبره وفسره الشارح بقوله (اى لا ابتداء الغاية)
للاشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه ولما كانت الغاية
عبارة عن الجزء الاخير للمسافة وكان الابتداء عبارة عن الجزء الاول لها
مع عدم الاتصال بينهما اراد ان يشير الى ان المراد به المجازفة قال (والمراد
بالغاية المسافة) اى مجموع المسافة وقوله (اطلاقا لا سم الجزء) لاشارة الى
علاقة المجاز يعنى انه من قبيل اطلاق اسم الجزء الذى هو الاخير (على اكل)
اى على المجموع اقرره (اذلا عنى) اشارة الى القرينة اشارة عن ارادة
المعنى الخفى يعنى انما كان المراد به ذلك لانه اوضح على معناه الخفى
لم يحصل منه المعنى المراد لان الابتداء فى الحقيقة متصل بالجزء الذى يلى الابتداء
لا بالجزء الذى هو الهاية فحينئذ لا يعنى هو لئلا (لا ابتداء انهاية) اسعفت
(وقبل كثيرا) اى اطلاقا كثيرا (يطلقون الغاية ويريدون بها) اى بالغاية
(الغرض والمقصود) اى من الفعل واذا كان كذلك فلا يراد بها (اى بالغاية
(الفعل) اى فعل يترتب على فعل آخر (لانه) اى لان الفعل الذى يعبرون
عنه بالغاية هو (غرض الفاعل) وقوله (ومقصوده) بالرفع عطفاً على
لغرض يعنى ان المراد بغرض الفاعل هو ما قصد واسار الشارح بقوله قيل الى
ضعف هذا القول لانه فيه تخصيص من الابتدائية بالافعال الاختيارية التى
لها غرض كما قاله الصام ثم قال والا حسن ان المراد بالانهاية التمهيدية اى ان من
لا ابتداء نهائية لا لا ابتداء ليس له نهائية كالأور الابدية واما تفسير انهاية بمعنى المسافة
فوجب ان يكون استعماله فى الزمان مجازا لان يراد بالمسافة المسافة
الحقيقية او التنزيلية ثم اشار الى نوعى الابداء بقوله (وهذا الابتداء امام المكان
نحو سرت من البصرة) يعنى شرعت فى سيره لابتداء ونهائية فابتداءه
من حيث المكان هو البصرة (ومن الزمان) يعنى الابتداء اماما من الزمان

(نحو صحت من بهم الجمعة) يعني ابتداء زمان صرعى يوم الجمعة (وعلا مته من
الابتداءية) يعني القرينة على كونهما للابتداء (صحة ايراد اى او ايراد
شئ) يفيد فائدتها (اى فائدة لى وهى افادة الانتها وقوله (فى مقابلتها) متعلق
بالايراد اى ايراد ذلك فى مقابلة من يشال صحة ايراد الى (نحو صرت من المصرة
الى الكوفة) مثال ايراد ما يقيد فائدتها (نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم)
وانما افاد ذلك فائدة معنى الى (لان معنى اعوذ بالله النجى اليه) اى الى الله
فحينئذ يفيد ان ابتداء النجاة وفرار من الشيطان وانتهاه الى ربي
(والتبيين) (بالجر عطف على الابتداء اى ويجى من للتبيين ايضا) وهذا
تفسير له عطف وقوله (اى لظاهر المقصود من امر مبهم) تفسير للتبيين بانه
معنى الاظهار يعنى اظهار ما قصد من ذكر امر مبهم (وعلا مته) اى وقرينة
كونه للتبيين (صحة وضع الموصول فى موضعه مثل قوله تعالى فاجتنبوا الرجس
من الاوثان فالتى اذا قلت) يعنى اذا اولت قرينة تسمى من انما ان وقت
ان المراد به (فاجتنبوا الرجس الذى هو الاوثان استقيم المعنى) يعنى كون
المعنى مستقيما وقوله (والاصح) بالجر عطف على ما قبله كما فاده بقوله
(اى وقد يجى من التبيين وعلا مته) اى علا مته كونه للتبيين صحة وضع
بعض (اى وضع لفظ بعض مكانه) اى مكان لفظ من (نحو اخرت من الدارهم
اى بعض الدارهم) (رائدة) (بالرفع عطف على قوله للابتداء فانه) اى لان
قوله الابتداء وان كان مجرورا انطوائه لكنه (مرفوع) محلا (بالخبرية) وقوله
(وزيادتها لانكون) اى لا توجد (لا) اشارة الى ان قوله (فى غير) متعلق
بالزيادة التى تضمنها قوله زائدة وال انها منحصرة فى غير الكلام (الموجب)
اى لا توجد فى كلام منتهى بل هى منحصرة فى كلام منتهى (نحو ما جئى من احد
وهل جاءك من احد) اورده بالاسم لئلا يشك الى ان المراد بالمتن اعم من ان يكون
منفيا بالصراحة نحو ما جئى او منفيا بالدلالة نحو هل جاءك فان الاعتناء بهام
لأنكار وهو بمعنى لى وهذا لا يحصر انما هو للمجهور من المصريين وقوله
(خلاف الكوفيين والاحفش) (قائمة) لم يحكموا بالخصر فى غير الموجب
(بل يجوزون زيادتها) اى زيادة من (فى الموجب ايضا) مستند الى بقولهم
يعنى دأبهم على حوز الزيادة فى الموجب وقوله لرب (تم كن من مطر)
فان من فى قوله من مطر زائدة مع انها وقعت فى موجب (واجاب) اى ايراد
المصنف ان يحجبهم مضافا لمصرين (عن استدلالهم) اى عن استدلال
الكوفيين (بقوله) (وقد كان من مطر زائدة) وقوله (تم ينوهم) بين الاشبه
يعنى المراد به هذه الكلام هو كلامهم (منه زيادة من فى الكلام الموجب

انتم قولوه وقد كان مراد به له لعله وهو ميتاً أو قوله وشبهه عطف عليه .
 وقرناه (تناول) خبر الجملة اسمية وقوله (يكونها) متعلق بقوله تناول
 يعني اذا وقع مر في كلام موجب وتوهم بانها زائدة يكون هذا التوهم فاسداً
 لان التي وقعت في اناله ليست زائدة لانها ما تناول بانها (للبعوض او) تناول
 بانها (للثيبين اي قد كان بعض مطر اوشى من . نر او هو) يعني هذا وامثاله
 (وارده على الحكاية) فالمراد بكونه في كلام غير موجب كونه في الحال او في الاعمال
 كذا في المصام (كان قائلاً قال هل كان من مضراً اي بالانتهاء) (فاجاب)
 اي القائل عنه بقوله (بانه قد كان من مطر) فله من مطر يكون يمكنه من كلام
 اسئل (والي) اي كذا في موضوعة (للاثه) (اي لاثه) (في زمان
 وان كان بلا خلاف ما والرأ من اغاية واذا كان كذلك (فهي) اي كلمة الى
 (بهذا المعنى) اي حال يكونها لا يستلزم معنى الانتهاء (مع الله) بكسر الهمزة
 (لمن) اي لكلمة من التي لا تشاء يعني مقابلة ايها في الجملة لان من اما الابتداء
 من الزمان او لا تشاء من المكان والى قد يكون الانتهاء في غيرهما كذا
 في المصام (سواء كان) اي سواء وجد واستعمل (في المكان نحو خرجت
 الى السوق او الزمان) اي واستعمل في الزمان (فله) اي في الزمان (في الامور الصيام
 الى الليل او غيرها) اي واستعمل في غير المكان والزمان (نحو في البيت)
 فان الانتهاء فيه ليس في الزمان ولا في المكان بل هي الانتهاء المصاق (فارق قلب
 المخاطب منه في الله) اي ينبغي اليه قلب التكلم باعتبار النسبة في المثل (وقرناه
 وقوله (بمعنى مسع) (فله) اي في الزمان (فله) اي في الزمان (فله) اي في الزمان
 بمعنى مع حال كون ذات المعنى (قليلاً) اي في زمان قليل وانتهى لقليل (كقوله
 تع الى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اي) لا تأكلوا اموال اليتيم (مع اموالكم)
 اي بخروطة بهما وقال في شرح اللب والحق انها بمعنى الانتهاء بضمين الضم
 انتهى يعني ولا تأكلوا اموالهم مضمرة الى اموالكم وفي المصاح وقد ينبغي
 بمعنى كقوله الذرذلة في الذرذلة وقال الله تعالى ولا تأكلوا اموالهم
 الى اموالكم وقال الله تعالى من انصا ربي الى الله وقال الله تعالى واذا خلوا
 الى شياطينهم انتهت وكل من المذكورات بمعنى مع لكن يستلزم ان يكون فرطاً
 لمعنى الانتهاء (وحتى) اي كلمة حتى (كذا) (اي في الزمان) (اي في الزمان)
 وقوله (في كونها) اي في كون كلمة حتى (لانها التمايز) فغير الوجه التمايز
 (ومعنى مع) يعني حتى يمتد بمعنى مع (كنز) وهذا كالمستشاه من قوله كذلك
 يعني ان حيزه في جميع ما ذكره من غير ان يكون في غيره من غير ان يكون في غيره
 من غير ان يكون في غيره من غير ان يكون في غيره من غير ان يكون في غيره

حتى كما سيجي وانه اشار الناحية قوله (ولم يكنف) اي المصنف (في كونها)
اي في كون كلمة حتى (بمعنى مع تشبيهها بالي كما كتنفي في كونها لانتهاه الغاية)
وقوله (للفتاوت الواقع بينهما) متعلق بقوله لم يكنف اي لم يكنف لوقوع
التفاوت بين الى وحتى حال كونهما بمعنى مع (بالقلّة والكثرة) فانه في ال قليل
وفي حتى كثير واش رالى الفرق الاخر بقوله (ونخص) (اي حتى) (باظهار)
(اي بالاسم الظاهر) وفمر به للتنبية على ان الظاهر ههنا ما يقابل الضمير
والياء ههنا داخل على المقصور عليه لان حتى مقصورة على الظاهر ولا توجد
داخلة في الضمير واما لاسم الظاهر فليس بمقصود لها بل يوجد في الى ايضا
وقوله (فلا يقال) تغريع عليه اي فيسبب اختصاصها بالظاهر لا يجوز
ان يقال (حناه) حال كونها داخلة في الضمير (كما يقال) اي كما يجوز ان يقال
(اليه) وقوله (لانها) اشارة الى وجه عدم جواز دخولها في الضمير
مع استراكتها الى وحتى في معناه يعني وانما لم يجوز دخولها في الضمير لان حتى
(لودخلت على المضمر لانتس) اي لزم ان يلتبس (الضمير المجرور
بالنصب) اي بالضمير المنصوب (لجواز وقوعهما) اي وقوع المجرور والمنصوب
(بهما) (اي بهما حتى) بل المرفوع ايضا كما اذا استعمل لا يتداء ولا عطف
وهذا عند الجمهور (خلافا لمبرد) فانه يجوز دخوله اي دخول حرف حتى
(على المضمر) كالي (مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل التدرية)
وهو قوله فلا والله لا يليق الماس * غنى ذلك بان ابن زياد (والجمهور يحكمون
بشدوده فلا يجوزونه قياسا) فانه لا تنقض القاعدة بسبب ورود مخالفة نادرا (وفي)
موضوع (للطرفية) ولما كانت الطرفية امر انسيبا بين الطرفين والمظروف وكان
لذلك الكلمة متعلق ومدخول ارد ان بين تعين اطردين فنان (اي انظر في
مدخوله) يعني ان المراد بكواها للطرفية كون مدخولها طرفا (شي) وهو المتعلق
سواء كانت طرفية المدخول فيه (حقيقة) بان يكون زمانا او مكانا يدخل فيه
المظروف (نحو الماء في السكروز او) لم يكن طرفا حقيقة بان لم يكن زمانا او مكانا
وكان (مجازا نحو النجاة في الصدق) لان الصدق في الحقيقة ليس بزمان ولا مكان حتى
يكون حقيقة بل هو مجازا ما بطريق الاستعارة بان يجعل الصدق كالطرف في الاشتمال
لكونه سببا للنجاة ومشتقلا او مجازا عقليا لان النجاة في الحقيقة من فعل الله تعالى
وهو من عند الله عز وجل فاستدل الى سببه مجازا عقليا كذا قيل (وبمعنى على
قليل) اي كلمة في تجي وتعمل بمعنى على الاستعلائية (كقوله تعالى) حكاية
عن فرعون حيث اوعده السحرة المؤمنين بموسى وقال (ولا صلبكم في جذوع

التحل اى على جذوع النخل) فان جذوع النخل لم تصلح ان تكون ظرفا
 حقيقيا للمصلوب فهذه قرينة صارفة على انه ليس يستعمل فى ما وضع له
 بل هو مستعمل بمعنى الاستعلاء وفى شرح اللب ان المحققين قالوا انها للظرفية
 ايضا فى هذه الآية محازا لتمكن المصلوب فى جذوع النخل تمكنا للظروف
 فى الطرف انتهى (والباء للاتصاق) ولما كان الاتصاق ايضا عبارة عن جعل الشيء
 ملصقا بشئ اراد ان يعين ما هو ملاصق فقال (اى لافادة اصوق امر) اى متعلق
 (الى مجرور الباء هذه) اى كونهما كذلك (كما ترى فى مررت بزيد فان الباء فيه
 تفيد لصوق مرور بزيد اى يمكن يقرب) اى ذلك المكان (مندد) اى من زيد
 (والاستعانة) بالجر عطف على الاتصاق (اى استعانة الفاعل) اى طلب
 فاعل الفعل المتعلق لها العون (فى صدور الفعل عنه) اى عن الفاعل
 (مجروره نحو كتبت بالقلم) اى طلبت الاعانة فى صدور الكتابة اى بالقلم (والمصاحبة)
 (نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه فعناه مصاحبة السرج واشتراكه)
 اى وجعله شريكا (مع الفرس فى الشراء) يعنى جعلت السرج شريكا للفرس
 فى الشراء ولما كان بين كونهما للاتصاق وبين كونهما للمصاحبة عموم
 وخصوص مطلق حيث اجتماع فى مادة واقترافا فى مادة اشارة الى مادة الافتراق
 بقوله (ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس) اى فى وقت صدور
 اشتراء الفرس (ملصقا به) بل يجوز ان يكون فى مكان آخر ويجوز ان يكون
 ملصقا به وعليه فان كان الاول يصدق عليه ان الباء فيه للمصاحبة بدون الاتصاق
 وان كان الثانى يصدق عليه انه للمصاحبة والاتصاق معا (فالالاتصاق يستلزم
 المصاحبة) فان كل ما هو ملصق بشئ فهو مصاحب به (من غير عكس)
 يعنى ان المصاحبة لا تستلزم الاتصاق (والمقابلة) (اى لافادة وقوع مجروره
 فى مقابلة شئ آخر نحو بيعت هذا بذاك) اى عقابلة ذلك (والتعديعية) (اى جعل الفعل
 اللازم متعديا لتضمنه) اى لكون الفعل اللازم متضمنا (معنى التصدير بادخال الباء)
 اى بسبب ادخال الباء (على فاعله) اى فاعل ذلك الفعل اللازم وهو المرور
 بالباء (فان معنى ذهب زيد) فى حال كونه اللازم (صدر الذهاب عنه) اى عن الفاعل
 ومعنى ذهب زيد صيرته ذاهبا (اى جعلته فاعلا للذهاب ومصدرا له وفيه
 فعلان احدهما الصيرورة حيث اسند الى المتكلم وهو المتعدي وثانيهما
 الذهاب وفاعله فى الحقيقة هو المجرور (والتعديعية بهذا المعنى) يعنى بمعنى جعل
 اللازم متعديا (مختصة بالباء) وما وقع فى عبارة الصنفين ان تعديعية اللازم
 بحرف الجر فى الكل اى فى الثلاثى المجرد وغيره فخصوص بالباء وايضا موقوفة

على السماع وقيل في الاستعمال ولكنها مقوية لمفهوم الجار وعمله (واما
التعدية بمعنى اتصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجرفا حرف الجارة
كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف) (والظرفية) (نحو
جلست بالمسجد اى في المسجد) وقوله (وزائدة) يرفع عطف على محل قوله
للاصاق بمعنى ان كلمة في زائدة (في الخبر) متعلق بزيادة وقوله (في الاستفهام)
متعلق ايضا به فالاول باعتبار كونه ظرف مكان والثاني باعتباره ظرف زمان
يعنى في وقوعه داخلا في الخبر في حالة الاستفهام (بهل) يعنى ان الاستفهام
مقيد بهل لا غيرها من اداة الاستفهام و اشار بقوله (لامطلقا) وفصله
بقوله (نحو هل زيد بقاتم فلا يقال) يعنى انه لما اخص وقوعها بالاستفهام
بهل لم يجوز ان يقال (ازيد بقاتم) فانه واقع في الاستفهام بالهمزة وقوله
(والثاني) بالجر عطف على قوله في الاستفهام وقوله (بليس) قيد ايضا للثني
يعنى انها تكون زائدة ايضا في الخبر الذي وقع في الثني بليس (نحو ليس زيد
راكب وبما) اى في الثني بكلمة ما التي بمعنى ليس (نحو ما زيد راكب) ولما كان
وقوعها زائدة على صميمين احدهما قياسا والثاني سماعا كما ذكره المصنف اراد
ان يمهّد بقوله (فهمي) يعنى بالكلمة التي هي مسمى الباء (زائدة في الخبر في هذه
الصور) يعنى في الاستفهام بهل وفي الثني بليس وبما (قياسا) اى زيادة
قياس وقوله (وفي غيره) عطف على قوله في الاستفهام (اى في غير الخبر
الواقع في الاستفهام والثني) (سماعا) ولما وقع سماعا اعم يعنى انه (سواء
لم يكن خبرا) (نحو بحسبك زيد) حيث دخلت فيه في المبتدأ (وكفى بالله
شهيدا) حيث دخلت في الفاعل (والتي بيده) حيث دخلت في نائب
الفاعل وتفسير الكل قوله (اى حسبك زيد وكفى الله شهيدا والتي يده او)
يعنى الواقع سماعا سواء (كان خبرا ولكن لاقى الاستفهام والثني نحو حسبك
زيد) حيث دخلت فيه في الخبر (واللام) يرفع مبتدأ وقوله (للاختصاص)
ظرف مستقر خبره والجملة معطوفة على احواتها ولما كان الاختصاص على
نوعين اشار اليه بقوله (بملكية) يعنى الاختصاص اما بسبب وقوع الملكية
(نحو المال زيد) يعنى مختص زيد لكونه مالكه (وبلا ملكية نحو الجمل
للفرس) فانه مختص لفرس معين لكن لا ملكية بينهما بل المالك لهما شخص
آخر وقوله (والتعليل) بالجر عطف على الاختصاص يعنى انها للتعليل (اى
ليبان على شيء) اما (ذهنا نحو ضربت للتأديب) فان المتكلم لاحظ اولاً في ذهنه
التأديب ثم شرع في الضرب (او خارجا نحو خرجت لخافتك) فان المضافة
وقعت في الخارج ثم شرع في الخارج وقوله (وبمعنى عن) عطف على قوله

للاختصاص بمعنى ان اللام تكون بمعنى عن حال كونها واقعة (مع القول) اى
 مع ما اشتق من القول (ثم قلت زيدا لم يفعل الشراى قلت عنه) (وزائدة)
 اى واللام زائدة (نحو) قوله تعالى (ردف لكم اى ردفكم) (وبمعنى الواو)
 اى اللام بمعنى الواو اذا كان (فى القسم) وانما لم يقل بمعنى الباء فى القسم مع ان
 الباء اصل فنيها على انه كواو القسم لا كانه (للتعجب) اى لا فادة التعجب
 (نحو لله لا يؤخر الاجل) وانما لم يقل والله لاظهار ان مراده بالانبات هو
 التعجب (وانما تستعمل) اى اللام للتعجب (فى الامور العظام فلا يقال) اى
 تخيئذ لا يجوز ان يقال (لله لقد طار الذباب) بل يقال والله فان طيران الذباب
 من الامور الحسيرة قوله (ورب) اما ان يقصد به الحكاية اولا فان قصده
 الحكاية فهو مرفوع تقديره على انه مبتدأ وان لم يقصد به الحكاية فاما بتأويل
 اللفظ او بتأويل الكلمة فان كان الاول فهو مرفوع منون لكونه منصرفا
 وان كان الثانى فهو مرفوع غير منون غير منصرف للعلمية والتأنيث كذا فى
 العرب وقوله (للتقليل) خبره ولما احتل كونه للتقليل للاخبار والانشاء فسر
 بقوله (اى لانشاء التقليل) (و) (لهذا وجب) ليكون اشارة الى ان كونه الانشاء
 موجب لصدارته وان لم يذكره المصنف صراحة لكن يلزم ذلك فان قوله
 (لها صدر الكلام) مستوجب لكونه للانشاء فدل عليه بالانضمام (كأن كم)
 اى كانت لكلمة كم الخبرية انها (وجب لها) اى لكلمة كم (صدر الكلام
 لكونها) اى لكون كلمة كم (لانشاء الكثير) وقوله (مخصصة) خبر بعد خبر
 او خبر للمحذوف يعنى بان كلمة رب مخصصة (بكرة) فلا تدخل على المعرفة
 (لعدم احتياجها) يعنى انما اختصت رب بالنكرة لكونها غير محتاجة (الى المعرفة
 وقال العصام يرد على هذا التوجيه بانه لا فرق فيه بين رب وسائر حروف الجر
 حتى تمتنع على المعرفة لعدم حاجتها ولا يمنع غيرها فالوجه ما يند الرضى
 وهو انه لا يتحقق التقليل فى معرفة لانها اما للكثرة فينا فيه واما للواحد المعين
 ولا يجرى فيه التقليل لانه اما يجرى فيما فيه مظنة الكثرة ثم قال ولك ان تقول
 ان مجرور رب فى معنى التمييز منها يعنى من كلمة رب لانها للتقليل كما ان كم
 للتكثير ففيها شابة العدد الطال للتمييز وهذا وجه وجيه وان خلا عنه
 يسانهم انتهى وقوله (موصوفة) بالجر صفة بكرة اى موصوفة اما بمفرد
 او بجملة وانما اشترط بالموصوفة (لتحقق التقليل الذى هو مداول رب
 وانما يتحقق التقليل حين كونه كذلك) لانه اذا وصف النسي صار اخص واقل
 مما (اى من الشئ الذى (لم يوصف) فان قولنا رجل عالم اخص من مطلق
 رجل باعتبار ما صدق عليه واقل منه باعتبار الافراد وقوله (واشترط كونها

موصوفة انما هو) ليكون اشارة الى ان قوله (على) (المذهب) (الاصح)
 ناظر الى كونها موصوفة يعنى انهم اتفقوا على انها مختصة بنكرة اكهم
 اختلفوا في اشتراط كونها موصوفة فالاصح على انها مشروطة بها فلا يجوز
 ان تكون نكرة مختصة (وهذا) اى هذا المذهب الاصح (هو مذهب ابى على
 ومن وافقه) وقوله (وقيل) اشارة الى المذهب الغير الاصح وهو انه (لا يجب
 ذلك) اى كون النكرة موصوفة بل يجوز كونها مختصة او موصوفة (والمخذر
 عند المصنف الوجوب) ولذا قال على الاصح (وهذا الذى ذكره من التقليل
 اصلها) اى هو الاصل في كل رب لكنه اصل يعدل عنه كثيرا وقوله (ثم تستعمل
 في معنى التكثير) اشارة الى انها تستعمل في خلاف الاصل اكثر مما هو
 في الاصل كما في مقام المدح والذم فيكون المقام قرينة على استعمالها في التكثير
 وكان الاستعمال اغلب من الاصل حتى كان (كالحقيقة وفي التقليل) اى
 وتستعمل في التقليل الذى هو الاصل اقل حتى كان (كالجواز المحتاج الى
 القرينة) وانما قال كالحقيقة وكالجواز ولم يقل حقيقة ومجوزا لعدم الاطلاع على
 معناها الحقة ولكن الاستعمال الاول مشابه بالحقيقة في عدم الاحتياج الى
 القرينة واثنى مشابه بالجواز في الاحتياج اليها (وفعلها) (اى فعل رب يعنى)
 اى يريد بالفعل الذى اضيف اليها (الذى) اى الفعل الذى (تعلق به رب)
 وقوله وفعلها مبتدأ (فعل) (ماض) خبره وانما كان ماضيا (لانها) اى لان
 كلمة رب (للتقليل المحقق) يعنى انها ملزمة معلومة (ولا يتصور ذلك) اى الحق
 والمعلومية (الا في الماضي) فان المعلومة تحقق بعد مضيه ولا يتصور ذلك
 في المستقبل فانه ليس بمعلوم فضلا عن كثرته وقلته (نحو رب رجل كريم لقيته)
 فان كثرة الملاقة وتواليها انما تحقق بعد وقوع الملاقة وهذا مثال لماضى لفظا
 وقوله (اورب رجل كريم لم افارقه) مثال لماضى معنى والمضارع اقضا وايضا
 الاول للمثبت والثاني للمنفى وقوله (محذوف) بالرفع صفة ماض (اى ذلك
 الفعل الماضى) محذوف (غا) (اى في غالب الاستعمالات لوجود القرائن)
 ولو ذكر مع وجود القرائن الحقيقة القوية لزم الاطراب ومثال المحذوف (نحو
 رب رجل كريم) حيث حذف فعله وهو قوله (اى لقيته) (وقد تدخل
 بى رب) تدخل كثيرا على اسم ظاهر وتدخل قليلا (على مضمر) وقوله
 (مبهم) بالجر صفة مضمر وفسر المبهم بقوله (الامر جع له) يعنى ان المراد بالمضمر
 المبهم انه ليس له مرجع وقوله (مبهم) بفتح الباء صفة بعد صفة لمضمر يعنى
 على المضمر المبهم الذى عير ذلك المبهم (بنكرة منصوبة) بالجر صفة نكرة
 وقوله (على التمييز) (منعاق بالمصوغة) (وا) (الضمير) بالرفع مبتدأ وقوله (مفرد)

خبره يعني ان ذلك الضمير المبهم مفرد دائما (وان كان) اي ولو كان (المبر مني
 او مجموعا) وقوله (مذكر) خبر بعد خبرا وصفة مفرد (وان كان) اي ولو كان
 (المبر مؤنثا بخوره رجلا او رجلين او رجالا) وهذا مثال لكونه مفردا على
 كل تقدير وقوله (او امرأه) اي بخوره امرأه (او امرأتين او نساء) مثال لكونه
 مذكرا على تقدير تأنيث المبر وكونها داخله على ذلك الضمير المبهم متفق عليه
 لكن كون الضمير المذكور غير مطابق لميزة مختلف فيه فاذا ذكره المصنف بقوله
 مفرد مذكر يعني انه غير مطابق مذهب البصريين (خلافا للكوفيين) وهذه
 المخالفة (في مطابقة التميز) والمطابقة مضاف الى مفعوله وقاعله محذوف
 اي في كون المبهم مطابقا لميزة وقوله (في الافراد) بيان لما به المطابقة وهو
 كونه مطابقا في الافراد (والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فانهم) اي الكوفيين
 (يقولون ربهم رجلين وربهم رجلا وربها امرأه وربها امرأتين وربهن
 نساء) (ولحقها) وقوله (اي رب) تفسير للضمير المنصوب الموثق وقوله
 (ما) فاعل تلحق وقوله (الكائفة) بالرفع صفة ما وقوله (اي المائنة) صفة كاشفة
 للكائفة يعني تلحق كلمة ما التي تكف وتمنع رب (عن العمل) اي عن عمل الجر
 كاللحق بان وكان وقوله (وتدخل) مع لمفوع على قوله تلحقها والضمير المرفوع
 راجع الى كلمة رب يعني ان رب (بعد الحقوق ما) يجوز دخولها (على الجمل)
 (نحو قوله تعالى ربما يود الذين كفروا) فان رب دخلت على جملة يود الذين
 والمراد بدخولها على الجملة هو انما تدخل على الجملة اذا قصدوا تقليل النسبة
 المفهومة من الجملة بخور ربهم فام زيد وربهم فام زيد يعني انه قل نسبة القيام الى زيد
 ولا يقال ربما يقوم زيد لان رب للزمان الماضي واما قوله تعالى ربما يود الذين
 كفروا لو كانوا مسلمين فهو بمنزلة الماضي لصديق الوعد وتحققه فهو اذن
 بمنزلة الموجود الحاصل فيود بمنزلة ودويوكه ما قلنا قوله تعالى فسوف يعلمون
 اذا الاغلال في اعتاقهم اي باذ وهو الماضي وجمع بين سوف التي هي
 للاستقبال لانه بمنزلة الموجود لتعريفه من الرب كذا في الوافية (وقد نكون ما) اي
 لفظتها (زائدة فتدخل) فيثبت تدخل كلمة رب (الاسم) اي المفرد (ونجر) اي
 نعمل الجر في ذلك الاسم فان ما لكونها زائدة لم تمنع عملها (نحو ما ضربية) بالجر
 يعني رب ضربة حاصلة (بسيف صيقل) اي مجلول قيتها وقوله (وواوها) مبتدأ
 اي واورب وقوله (في حكمها) خبر في كلام الشارح اما خبره في كلام المص فهو
 قوله (تدخل) يعني ان واورب حرف جر ايضا ككلمة رب وحكمها حكمها
 في اختصاص دخولها (على نكرة موصوفة) لانها في حكمها في كل ما يجوز
 لب فلا يروج ما وجهه العصام بما وجهه حيث قال وكان الشارح اشار بتقدير

في حكمها الى الاول للمصنف ان يقول واوها في حكمها ولا يختص مشاركتها
 في الدخول على نكرة موصوفة وكان المصنف لم يقل واوها في حكمها ثلاثين
 لحوق ما الكافة بالواو ودخولها على الضمير وقال تدخل على نكرة موصوفة تنبيها
 على التفاوت بينهما في مجرد اختصاص الواو بالنكرة الموصوفة دون الضمير
 ودون الجمل لعدم لحوق ما الكافة بالواو فلا يصح دخولها على الجمل انتهى
 ملخصا (مثل * وبلدة ليس بها انيس * الا الباعفروا العيس) فقوله وبلدة بالجر
 بالواو والبلدة كل جزء من الارض عامر او غامر والانيس الموانس وكل ما يؤنس به
 من الانسان والحيوان المأنوس به واليعفور ظبي والعيس بالكسر الابل
 البيض تخلط بياضها شقرة وجهه ليس بها انيس صفة بلدة وقوله الا البعا فير
 بالرفع على انه اسم ليس بمعنى اقيت بلدة كثيرة ليس بها ما يؤنس به الا الظبيات
 والا الابل ثم انهم لما اختلفوا في حقيقة هذه الواو فعند جمهور البصريين
 غير سبويه انها جارة كما اختاره المصنف اراد السارح ان يذكر المذهبين الآخرين
 فقال (وهذه الواو للعطف عند سبويه وليست بجارة) كما قال به الجمهور ثم اشار
 الى ضعفه بقوله (فان لم تكن) يعني اذا كان الامر كما قال به سبويه قبل عابه
 ان تلك الواو ان لم تقع (في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت
 في اوله) اي وان وقعت في اول الكلام كما هو حكمها لاقتضاء الصدارة (فيقدر)
 اي فيقدر (لها معطوف عليه وعند الكوفيين انها) اي كلمة الواو (حرف
 عطف) اي في الاصل (ثم صار قامة مقام رب) حال كونها (جارة بنفسها)
 اي لا يتقدر رب بان يكون العمل لها وانما تكون جارة (لصورتها) اي لا تنقل
 تلك الواو من اصلها الى كونها (بمعنى رب) واذا كان الامر كذلك (فلا يقدرون لها)
 اي لتلك الواو (معطوفا عليه) لانه كان اصلا متروكا وانما لا يقدرون (لانه)
 اي لان التقدير (تعسف) (ووا والقسيم) اي الواو الجارة الموضوعة للقسيم
 (انما تكون) بفتح الهمزة لوقوعها خيرا يعني انما تقع (عند حذف الفعل)
 (اي فعل القسم) اي الذي يتعلق به الواو يعني فعلا مشتقا من القسم كاقسمت
 واقسم (فلا يقال) اي فيقدر لا يجوز ان يقال (اقسمت والله وذلك) اي التزام
 حذف فعلها (لكثرة استعمالها) اي ليكون الواو مستعملا بالا استعمال
 الكثير (في القسم فهي) اي الواو (اكثر استعمالا من اصلها اعني) اي اربد
 باصلها (الباء) فقوله عند حذف الفعل خبر يكون وقوله (لغبر السؤال)
 خبر بعد خبر (يعني لا تستعمل الواو في السؤال) يعني في الطلب (فلا يقل)
 اي فلا يجوز ان يقال (والله اخبرني كما يقال) اي كما يجوز ان يقال في الباء (بالله
 اخبرني) فان الباء تستعمل في السؤال ايضا وانما اخضعت الواو لغير السؤال

(حطالواو) اى لجعل الواو منحطة (عن درجة الباء) اى التى هى اصلها وقوله (مختصة) بالنصب خبر ثالث لقوله انما تكون يعنى ان واو القسم تكون مختصة ومحصورة (بالظاهر) (يعنى الواو مختصة بالاسم الظاهر) بان تكون داخله عليه لاعلى المضمر وهذا بيان للفرق بين الواو وبين اخويه من الباء والتاء والواو بهذه الحالة اخص من الباء وقوله (سواء كان) اشارة الى فرق آخر بالنظر الى التاء يعنى ان مدخولها اعم من مدخول التاء لانها تدخل على الاسم الظاهر سواء كان (اسم الله او غيره) بخلاف التاء فانها لا تدخل الا على اسم الله وقوله (فلا يقال) تغريع على كونها مختصة بالظاهر يعنى لكونها مختصة بالظاهر لا يجوز ان يقال (ولا فعلن مثل ابل يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص) اى وجه اختصاصها بالظاهر وعدم جواز دخولها على الضمير (ايضا) اى كوجه اختصاصها لعبارة السؤال (لحطرتنه) اى رتبة الواو (عن رتبة الاصل وهو) اى الاصل (الباء) وذلك الانحطاط (بتخصيصه) اى بسبب اختصاص الواو (باحد القسمين) من الظاهر والضمير حيث جاز دخول الباء عليهما ولو جاز دخول الواو عليهما ايضا لما وجد الفرق بين الاصل والفرع فيلزم اختصاص الفرع باحد القسمين اما بالظاهر او بالضمير (وخص الظاهر) اى وجه ترجيح الظاهر من القسمين (لاصالته) اى لاصالة الاسم الظاهر فى القسم (والتاء) اى وتاء القسم (مثلها) (اى مثل الواو) وقوله (فى اشتراطها) بيان لما به الاشتراك بينهما وهو وجهان احدهما كون الواو مشروطا (بحذف الفعل و) الثانى اشتراط (كونها لغیر السؤال) وهذا ان الشرطان فى التاء ايضا بخلاف الباء وقوله (مختصة) بالرفع خبر بعد خبر او بالنصب حال من المضاف اليه فى قوله مثلها وهذا شروع فى بيان ما به الامتياز بين الواو والتاء وهو ان التاء مختصة (باسم الله) (من الاسماء الظاهرة) بخلاف الواو فانها اعم منهما كما عرفت وقوله (حطاليتها) مفعول له يعنى ذلك الاختصاص لتحصيل انحطاط ربتها اى رتبة التاء (عن رتبة اصلها الذى هو الواو بتخصيصها) يعنى ذلك الانحطاط انما يحصل بسبب تخصيص التاء (ببعض المظهر) كما كان فى الفرق بين الواو والباء فان التاء لو جاز دخولها على جميع الاسماء الغائبة كما واو ولم يوجد الفرق بين الاصل والفرع فلزم اختصاص الفرق ببعضها (وخص منه) اى رجح فى تعيين البعض (ما) اى اسم ظاهر (هو الاصل فى باب القمم وهو) اى الاصل فيه (اسم الله) اى لفظة الجلالة من اسماء الله الحسنى (والباء اعم منهما) (اى من الواو والتاء) (فى الجمع) (اى فى جميع ما ذكر) هذا تفسير للجمع وقوله (ن حذف الفعل

بيان لما ذكر اى المراد بما هو كون فعلهما محذوفاً (و) من (كونهما الغير السؤال)
 كما هو شرط الواو (و) من (الدخول على المظهر والمضمر مطبقاً) اى سواء كان
 من اسم الله اولاً كما كان اختصاص الواو بالظاهر مطلقاً (او على اسم الله
 خاصة) اى ومن الدخول على اسم الله كما هو شرط في انشاء وقونه (فهى)
 تفصيل للمعوم يعنى المراد بكون الباء اعم منهما (اذها) اى الباء (كما تكون) اى
 توحيد (عند حذف الفعل تكون) اى توحيد (عند ذكره) اى ذكر الفعل
 مثال المحذوف (نحو بالله) مثال المذكور نحو (اقسم بالله وكما) اى وايضاً ان الباء
 (تكون الغير السؤال) اى كما توجد حين كون جوابه خبراً (تكون للسؤال)
 اى توجد حين كون جوابه طلباً (ايضاً) مثال الخبر (نحو بالله لافعلن و)
 مثال الطلب نحو (بالله اجلس وكما) اى وايضاً ان الباء كما (تدخل على
 المظهر) اى على الاسم الظاهر (تدخل ايضاً على المضمر) اى على الاسم
 المضمر مثال دخولها على الظاهر (نحو بالله لافعلن و) مثال دخولها على المضمر
 نحو (بك لافعلن) وغير العبرة في قوله (وفي الدخول) بلاشارة الى انه مقابل
 الاختصاص باسم الله كان الاول مقابل للاختصاص بالمظهر يعنى انه على
 جواز دخولها يجوز ايضاً دخولها (على المظهر لا تختص) اى بحيث لا تختص
 (باسم الله خاصة) كما كانت التاء مختصة به بل يجوز دخول الباء على كل
 اسم من اسماء الله (نحو بال حين لافعلن) والباء في هذه الامور كلها ملازمة
 (بجلا فهما) اى بخلاف الواو والتاء (فانهما) اى الواو والتاء (مختصان ببعض
 هذه الامور كما عرفت) وقوله (فالراد) تفريع على تفسير الشارح قوله في الجمع
 بما ذكره يعنى اذا فسر لفظ الجميع بما ذكرنا يكون المراد (بالجميع جميع
 ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص) اى لان المراد بقوله انه اعم منهما
 في الجميع انه اعم منهما في الاختصاصات المذكورة في كل منهما بمعنى انها
 مختصة ايضاً بما ذكر كما توهم وهذا اشارة الى ما ذكر في الحواشى الهندية من
 السؤال والجواب وتقرير السؤال ان قوله في الجميع يتناول الاختصاص المذكور
 ايضاً في اعمية الباء منهما في الاختصاص لا يصح ان يقال ان الباء توجد مع
 الاختصاص بالظاهر وبدونه للزوم المتأفة وهو انها مختصة وغير مختصة
 وتقرير الجواب ان المراد بالجميع ما ذكر من الامور المختصة (فلا يرد) عليه
 (انه لا يصح ان يقال ان الباء توجد مع الاختصاص وبدونه لكان التناقض)
 يعنى انه اذا اريد به ذلك يلزم المتأفة بين قوله اعم وبين قوله في الجميع فان الاول
 يقتضى عدم الاختصاص والثاني يقتضى الاختصاص ثم شرع في بيان
 مسائل جواب القسم فقال (وتتلى) (اى بحساب) يعنى المراد بتتلى القسم

جواب القسم يعني انه يجاب (القسم) وقيدته بقوله (الذي لغير السؤال)
 ليحصل الاحتراز عن القسم الذي للسؤال والطلب كما سنبينه على وجهه
 وقوله (باللام) متعلق يتلقى يعني ان جوابه يورد باللام (وان وحرف النفي)
 سواء كان حرف النفي كلمة (كما) كلمة (لا) ثم به على مواضع وقوع كل من اثلاث
 فقال (فاللام) انما تقع (في الموجبة) اي في الجملة التي اريد الجواب نسبتها
 (اسمية كانت) اي تلك الجملة الموجبة (نحو والله زيد قائم او فعلية نحو والله
 لا فعل كذا وان) اي كلمة ان تقع في الجواب (وهما اي في الاسمية) خاصة لانه شاع
 دخولها في الفعلية (نحو والله ان زيد قائم وما ولا) اي يقع كل منهما (في المنفية)
 اي في الجملة المنفية (اسمية كانت) اي تلك الجملة المنفية (او فعلية نحو والله
 ما زيد قائم) مثال للاسمية المنفية (ولا يقوم) اي نحو والله لا يقوم (زيد)
 مثال للفعلية المنفية (و) يحذف حرف النفي (اي في الجملة الفعلية لوجود
 القرينة كقوله تعالى تالله تعاد كـ يوسف اي لاتعادي يعني بالله لاتزال ان تذكر يوسف
 (واما قسم السؤال) اي الطلب (ولا يتلقى) اي لا يجاب (الا بما فيه معنى الطلب
 نحو والله احبني وبالله هل قام زيد) فالاول مثال للطلب في ضمن الامر صريحاً
 والثاني مثال للطلب في ضمن الاستفهام (وقد يحد جوابه) (اي جواب القسم)
 (آداة قرض) اي وقت اعتراض القسم (اي توسط القسم) يعني معنى كونه
 معترض انه اذا توسط القسم (بين اجزاء الجملة التي نزل) اي تلك الجملة (على
 جواب القسم) بان يكون بعض اجزائه متقدماً عليه وبعضها مؤخر (او تقدمه)
 (اي القسم) يعني يحد في بعضها اذا قدم على القسم (ما) اي الجملة التي
 (يدل عليه) (اي على جوابه) بان يكون الجملة بجميع اجزائها مقدمة عليه
 مثال المتوسط (نحو زيد والله قائم) فان القسم في هذا المثال توسط بين المسند
 والخبر (و) مثل المتقدم (زيد قائم والله) فان مجموع الجملة يقدم على القسم
 وانما يحذف جوابه في صورتين (لاستغناء) اي ليكون القسم مستغنياً
 (عن الجواب في هاتين الصورتين) وانما كان مستغنياً (لوجود ما يدل عليه)
 اي على الجواب وقوله (والجملة المذكورة) استئناف يعني وانما قلنا ان الجواب
 يحذف المذكور دال عليه ولم يجعل المذكور جواباً له لان الجملة التي ذكرت ليست
 جواباً بحسب اللفظ والمسمى فانها (وان كانت) اي لو كانت (جواباً للقسم
 بحسب المعنى لكنه) اي المنار (بحسب اللفظ لا بحسب المعنى) الا الدال على الجواب لا الجواب
 للزوم وقوع القسم في الصورتين في غير صدر الكلام ووقوعه في غير صدر الكلام
 ممنوع في القسم لانه انما فتنحق الصدور له ليهب السامع من اول الامر على

المقصود (ولهذا) اى ولعدم كون الجملة المذكورة جوابا للقسم (اي يجب)
اى لا يقع (فيه) اى مما يدل عليه (علامة جواب القسم) من دخول السلام
وان وحرف التثنية (وعن) موضوع (للمجاوزه) وقوله (اى لمجاوزه شئ)
اشارة الى ان المجاوزة من الامور النسبية المنتزعة للطرفين وهما المجاوز والمجاوز
عنه وقوله (وبعديته) اشارة الى معنى المجاوزة وهو كون الشئ بعدا (عن
شئ آخر وذلك) اى ويستعمل هذا بصورة ثلاث (اما زواله) اى بان يكون
الشئ الاول زائلا (عن الشئ الثانى) وهو المحرور بعن (ووصوله الى الثالث)
وهو المحرور بالى (نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد) فان السهم زال
عن السى الثانى الذى هو القوس ووصل الى الشئ الثالث الذى هو الصيد
(او بالوصول) اشارة الى الصورة الثانية وهى كونه واصلا الى الثالث
(وحده) يعنى لازواله عن ثنائى (نحو اخذت عند العلم) يعنى ان العلم نجماوز
عنه اى عن الثانى ووصل الى لکن ثم زل عن الثالث (او بازوال وحده)
وهى الصورة الثالثة يعنى زال عنه سواء وصل اولا (نحو ادبت عنه ليدى) يعنى
زال عنه الدين (وعلى) اى لمعط على موضوع (للاستلاء) (اى لاستلأ شئ)
على شئ) يعنى لافادة كون الشئ غالبا على شئ اما حقيقة (نحو زيد على السطح)
او مجازا ومثله الشارح بقوله (وعليه دين) (وقد يكونان) (اى عن وعلى)
اى فسد لا يكونان حرفين لىكونان (اسمين) وقوله قد يكونان اشارة الى ان
كونهما حرفين اكثر من كونهما اسمين بدخول من (يعنى ذلك) (بدخول من)
يعنى انما تعين اسميتهما بدخول حرف الجر (عليهما) فان الجر من خواص
الاسم (نحو من عن يمينى اى من جانب يمينى ومن عليه اى من فوقه)
(والكاف) اى اسماء وهو الكاف المفتوحة مرزوع (للاسميه) اى لاسميه
شئ ثنائى فى صفة (نحو زيد كالاسد) اى زيد اسمه بالاسد فى حجة
(وزائدة) اى الكاف قد تكون زائدة (نحو ليس كمنه شئ اذ التقدير) اى
وانما حكم بانها زائدة فى الآية المذكورة لان تقديرها (ليس مثله شئ) لان
المقصود لى ان يكون شئ مثله لاننى ان يكون شئ مثل مثله بديل سياق الكلام
وهو قوله تعالى فاطر السموات والارض الخ وانما قال (على بعض الوجوه)
لان فى الآية وجهين آخرين على ان الكاف ليست زائدة فيهما احدهما ان
المراد نى الشئ بنى لازمه لاننى اللازم يستلزم نى البروم كما قال ليس لاخ
زيداخ بمعنى اخ زيد ليس بوجود لان اخ زيد ملازم والاخ لازمه لانه لا بد لاح
زيد من اخ هو زيد ففى هذا المألوم والمراد نى اللازم اى ليس لزيد اخ اذ لو
كان له اخ اكل لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نى ان الله تعالى مثل مثل والمراد

في مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان الله مثله ولثاني ما ذكره صاحب الكشف
 وهو انهم قد قالوا انك لا يدخل في الخذل عن المثل والفرع نفيه عن ذاته
 فسلوكوا طرأ الكناية هذا الى المناقاة لانهم اذا نفوه عما يماثله على اخص
 اوصافه وسد مسدده فقد نفوه عنه كذا في بعض الحواشي وقال العصام
 ان الذين حكموا بالزيادة في الآية المذكورة حكموا بها بوجهين احدهما الحكم
 بزيادة الكف كما صرح والثاني بزيادة مثل لا زيادة الكف (وقد نكون)
 (اي الكف) (اسما) حل كونه (بمعنى المثل) ثاني اسميتها بدخول من
 عليها وتبين حرفيتها او فرعها صفة ويحتلها في يجوزيد كالاسد (نحو
 يضحكن من كارد المنهم) وفيه بقوله (اي من اسنان) وهو اشارة الى
 الموصوف المحذوف وقوله (مثل البرد) اشارة الى معنى الكف والبرد هو حب
 الغمام وقوله (الذائب) اشارة الى معنى المنهم فانه اسم فاعل من الانهايم
 وهو الذوب وقوله (اللطافة) اشارة الى وجه التشبيه والمصراع الاول قوله
 ثلاث بعض كنعاج جم قوله نماج بالكسر جمع نجة وهي بقرا وحش وقوله
 جم يضم الجيم جمع جاء وهي التي لا قرن لها والمنهم الذائب وقوله ثلاث
 مبتدأ خبره يضحكن عن اسنان مثل البرد الذائب في الرقة واللطافة (ويختص)
 (اي الكف) يعني يمتاز الكف من بين سائر الحروف الجارة (بالظاهر) (اي
 بالاسم الظاهر) فمعه به ليكون اشارة الى ان المراد بالظاهر ما يقابل الضمير
 يعني من خواص الكف دخولها على الاسم الظاهر دور الضمير وهذا (عند
 الجمهور) واخبره المصنف (دلائل) اي حيث لا يجوز ان يقال (ك) وقوله
 (استغناء) مفعول له يسى انادى الجمهور الى عدم جواز دخوله على الضمير
 لكونه مستغنيا (عنه) اي عن استعمال الكف حال كونه في الضمير (بمثل
 ونحوه) اي ككلمة مثل ونحوها من كلمة الله يعني اذا اريد بيان تشبيهه
 بشئ بشئ معبرا بالضمير يورد بمحو مثله وشبهه فلا يحتاج الى التعبير عنه بكه
 (وقد تدخل في السعة) اي قد تدخل الكف (على المرفوع) اي على
 الضمير المرفوع (نحو ما ناكنت) حاصله انه اجاز الجمهور دخولها في السعة
 على المرفوع دون غيره (خلافا للبرد فانه) اي البرد (اجاز ذلك) اي
 دخولها على الضمير (مطلقا) اي على المرفوع وغيره من الضمائر (نظرا) اي
 لانه ينظر اطرا (الى ما جاء في بعض اشعارهم) (ومذوم منذ) فقوله مذوم بشدأ
 ومنذ عطف عليه وقوله (لزمان) ظرف مستقر خبر عنهما يعني كاشان
 لزمان وقبده الشارح قوله (الاضى او الحاضر) للاشارة الى التعميم من
 وجه والتخصيص من وجه اما التعميم فيكونه اعم من الماضي والحاضر واما

التخصيص فاعدم شموله للمستقل وقوله (فمهما لا ابتداء) يدل اشتغال من قوله
 الزمان يعني انها كما بمعنى من الابتداءية او بمعنى في الطرفية فقوله
 الابتداءية الاول وقوله والظرفية بيان للثاني يعني انها بمعنى من (في) (الزمان)
 (الماضي) وفسره بقوله (يعني انها كما لا ابتداء اذا اريد بهما الزمان الماضي)
 وقوله (فالمراد) تفصيل لقوله اذا اريد يعني الحاصل منه ان اريد بهما الزمان
 الماضي ان (مبدأ زمان الفعل) اي الذي تعلقت به (الثبوت او المنفى) اي سواء
 كان ذلك الفعل مثبتا او منفيما (هو) اي مبدأ صدور الفعل او الكف عنه
 (ذلك الزمان الماضي الذي اريد بهما) اي يمد ويمتد (لا) اي ليس المراد
 بهما (جميعه) اي جميع ذلك الزمان كما هو المراد حين استعمالهما في الحاضر
 (كما اذا قلت سافرت من البلد مذسنة كذا) هذا مثال للفعل المثبت (او مارأيت
 فلانا مذسنة كذا) وهو مثال للمنفى (بشرط) يعني حال كون هذا القول
 مشروطا بالارادة من السنة المذكورة في المثلين (ان نكون هذه السنة ماضية
 لاحاضرة) كما قيده بقوله (لا تكون) اي انت (فيها) فانه ان كان المراد بالسنة
 المذكورة السنة التي يصدر هذا الكلام فيها يكون داخلا في الزمان الحاضر
 فيثبت تكون للظرفية واذا قلت كذا بشرط هذه الارادة تكون مذ لا ابتداء
 (فان معناه حينئذ) اي حين اذا ريد به كذا (ان مبدأ) زمان (مسافرتي) كافي
 المثال الاول (او عدم رؤيتي) كافي المثال الثاني (كان) اي ذلك المبدأ (هذه السنة
 وامتد) اي ثبوت الفعل او نفيه (الى هذا الآن) اي الى زمان التكلم وقوله
 (والظرفية) بالجر (عطف على) قوله (لا ابتداء اي وهما) يعني مذ ويمتد كاشا
 (للطرفية المحضة) يعني بمعنى في هذا تفسير لتصحج معنى العطف وقوله
 (من غير اعتبار) اي مقيد من غير اعتبار (معنى الابتداء) للحصول المقابلة
 بين الارادتين حتى يكوما للطرفية المحضة وقوله (في) (الزمان) (الحاضر)
 معطوف على قوله في الماضي وهذا من قبيل زيد في الدار والحجرة حمرو ونفسير
 الحاضر بقوله (اي الذي اعتبرته حاضرا) اشارة الى ان كون الزمان ماضيا
 او حاضرا موقوف على الاعتبار وقوله (وان مضى بعضه) اي لو مضى بعضه
 للاشارة الى ان كون الزمان ماضيا لا يضر بترك الارادة وقوله (يعني)
 شروع في تفسير الحاصل من المجموع اي يريد بالمجموع انه (اذا اريد بهما
 اي يمد ويمتد) الزمان الذي اعتبرته حاضرا فالمراد اي فيكون المراد بهما
 (ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر) اي المذكور بعدهما (نحو مارأيت مذ
 شهرنا و مديوننا) اي مارأيت في هذا الشهر وفي هذا اليوم (اي جميع زمان ابتداء
 انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا) اي ما كان المكمل والمحاط

فيه وقوله (لانهما) اشارة الى تحقيق معنى الظرفية المحضة بمعنى ان الظرفية المحضة في المتالين انما تحقق اذا كان الزمانان المذكوران (لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما) فانهما لو كانا كذا لم يصح ان يكونا مثالين للظرفية المحضة فالتالان المذكوران كلاهما اى الظاهر اذ هما مثالان للظرفية لكن هل يمكن ان يجعل الاول مثلا للاول والثاني للثاني فحكم صاحب الوافية على الامتناع حيث قال ولا يحتمل ان يكون المراد بالـ ال الاول في الكتاب ابتداء الغاية وبالمثل الثاني الظرفية لان العرب لا تريد بهما اذا دخلا على اللفظ الدال على زمان انت فيه الا الظرفية انتهى واليه اشار السارح بقوله (ويمكن ان يجعل الاول مثلا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر) يعنى ان جعل المصنف على ترك الدال للاول لا يخلق بل الظاهر حله على انه اورد المثالين للقصد كما هو الظاهر من حاله (لكن) هذا الامكان انما يتأتى (بتقدير مضاف نحو ما رأيت مذ دخول شهرنا) بان يجعل الابتداء من الدخول يعنى ليكون الشهر عبارة عن زمان ممتد له اول وآخر يصلح ان يكون دخوله ابتداء للزمان فيكون المراد منه الزمان الماضي (وحاشا وعدا وخلا) يعنى هذه الثلاثة (الاستثناء) (اى لاستثناء ما) اى المحرور الذى (بعدها) اى بعد تلك الحروف (عسا) اى من المذكور الذى (قبلها) اى قبل تلك الحروف الثلاثة (فاذا جررت) يعنى ان كونها حروفا جارة منوط على اعتبارك فالك اذا جررت (بها) اى بتلك الحروف (ما بعدها) اى الاسماء التى ذكرت بعد تلك الحروف (تكون) اى تلك الثلاثة (حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاني القوم حاشا زيد وخلا زيد وعدا زيد واذا انصبت بها) اى واذا انصبت انت الاسماء التى بعدها (تكون) اى تلك الثلاثة (افعالا) (الحروف المنسبة بالفعل) فقوله الحروف مبتدأ والمنسبة بفتح الباء صفتها وبالفعل متعلق بالمنسبة وقال العصام كان الانسب تقديمها على الحروف الجارة لان عملها نصب والنصب مقدم على الجر لكنه روى اصاله حروف الجر في العمل وفرعية هذه الحروف الخ (وجه شبهها به) اى وجه مشابهة هذه الحروف بالفعل (اما لفظا) يعنى انهاء مشابهة له لفظا ومعنى اما مشابهتها في اللفظ (فلا تنقسمها) اى لقبول هذه الحروف التقسيم (كالفعل) اى مثل قبول الفعل لهذا التقسيم (الى الثلاثي والرابعي والخماسي) يعنى كما لم يوجد في الفعل قسم ثنائي لم يوجد ايضا في تلك الحروف قسم ثنائي بخلاف الحرف الباقية منها من الحروف الحارة والعاطفة فانه يوجد فيها ما ينى على حرف واحد وعلى الاثنين (ولبنائهما) يعنى مشابهتها له لفظا وموجودة بوجه آخر وهو ان كل واحدة منها مبنية

(على القتح مثله) اى مثل ما كان الفعل كذلك (واما معنى) يعنى واما مسانته هاله
 فى المعنى اوم جهة المعنى (فلان معانيها) اى لكون معانى تلك الحروف
 (معانى الافعال ل اكدت) يعنى فى ان وان (وشبهت) يعنى فى كائن
 (واستدركت) يعنى فى لكن (وتمتت) يعنى فى ليت (وترجيت) يعنى فى لعل
 فالمراد بكونها كالافعال الماضية ليس انهما بمعنى الافعال الماضية بان يكون
 ان مثلاً بمعنى اكدت فى الزمان الماضى بل المراد به انها لانشاء التأكيذ والتشبيه
 والترجى والتنى فى الحال فالتعبر عن معانيها بالافعال الماضية لانها بمعنى
 الافعال المقصود بها الانشاء والشايع استعمال الماضى فى الانشاء كصبيغ
 العقود نحو اشترت وبعث كذا فى العصام وقال فى شرح اللب انها مشابهة له
 فى معنى الدلالة على الحدوث مثل التأكيذ والتشبيه انتهى (وكان المناسب
 ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة) يعنى لما كان الحروف
 جمع كثرة والاحرف جمع قلة كان المناسب ان يعبر عن تلك الحروف بالاحرف
 المشبهة دون الحروف المشبهة (لكونها) وانما كان المناسب عندنا لكون
 تلك الحروف قابلة لكونها (ستة لكنهم) استدرأ على اربكاب الهمزة لتعبر
 الغير المناسب يعنى انهم (لم يعبروا عن الحروف الجارة و) الحروف (العاطفة
 مثلاً بصيغة جمع الكثرة) لكون التوعيين اكثر من العشرة (لم يستحسنوا)
 اى لم يجعلوا (تغيير الاسلوب) مستحسنين بان يعبر فى بعضها بصيغة القلة
 وفى بعضها بالكثرة (مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة)
 يعنى مع انه يجوز ان تستعمل احدهما (فى الاخرى) كما صنع عملاً شائعاً وهذا
 ترقى من التوجيه الاول يعنى انه لا يحتاج الى التوجيه الاول وانما يكون محتاجاً
 اليه لو لم يجز استعمال احدهما فى الاخرى وليس كذلك وقوله (على انها)
 ترقى آخر يعنى مع قطع النظر عن الوجه الاول والثانى ان هذا الاستعمال
 فى موقعه ليكون الحروف المذكورة اكثر من الستة (اذا لوحطت مع فروعها
 الحاصلة بتخفيف لوانها) فتكون ان بالكسر صيغتين بالتشديد والتخفيف
 وكذا بالفتح فتكون اربعة وكذا كان ولكن صيغتين فتكون اربعة (و) كذا
 باختلاف (لغات لعل) حيث جاء فيه لعل (تبلغ) اى اذا لوحظت كذا كان
 عدد تلك الحروف بالغا (مبلغ جمع الكثرة) وهو ما فوق العشرة وقال فى شرح
 اللب ان فيه نظراً لان احروف المذكورة اقل من العشرة فالتاسع رعاية
 تغيير الكثرة بالقلة ثم عدم تغيير الاسلوب وشيوع الاستعمال لئلا يكون مع القرينة
 والداعى فلا بد من بيانه والملا حظلة المذكورة لانتفى فيما عند المشبهة ثم قال
 والا قرب ان يقال ان لهذه الحروف مفهومات مثل ما وضعه لافضاء وما شابه

الفعل وعمل عمله الفرعى ونحوها اولها افراد ذهنية كثيرة تلاحظ معها اجالا
 ثم تعرف الخارجية تفصيلا بالتعداد فتناسب صيغة الكثرة في الاستدعاء انتهى
 فخذما صفا ودعوا اكدرو قوله (وهى) اشارة الى ان قوله (ان) وما عطف
 عايتها بقوله (وان وكان ولكن وايت ولعل) خبر لقوله الحروف (اخرهما)
 اى جعل ليت ولعل مؤخرين في التعداد (لكونهما) اى لكون هذين الحرفين
 محاذيين للاربعة الاول فانهما موضوعان (للاستدعاء بخلاف الاربعة السالفة)
 فان الاربعة السالفة موضوعات للاخبار (لهما) (اى لهذه الحروف)
 اى الستة المذكورة (صدر الكلام) وهذه الجملة اما جملة اسمية مستأنفة وقوله
 لهما خبر بمصدر خبر وصدر الكلام فاعل الظرف المستقر رفعه لكونه معتددا
 على المبدء بالواسطة ونحوه الشارح بقوله (وجوبا) للاشارة الى دفع ما يتوهم
 من اللام من معنى الجواز يعنى ان تلك الحروف واقعة في صدر الكلام وقوما
 وجوبا لا جوازا وانما وجبت الصدرة لهما (ليعلم) اى لا فائدة ان يعلم (من اول الامر
 انه) اى كون هذا الكلام الذى دخل عليه حرف من هذه الحروف (المحبوس
 من اقسام الكلام) يعنى انه كلام اريد تحقيقه وتشبيها (اذ كل منهما) اى لان كل
 حرف من هذه الحروف (يدل على قسم منه) اى من الكلام (كالكلام المؤكد)
 اى مثل الكلام الذى اريد تأكيد مضمونه فيقال فيه ان زيدا قائم (والمشتل)
 اى ومثل الكلام الذى اشتمل (على التسمية) فيقال فيه كان زيدا اسدا
 (والاستدراك) اى اشتمل على الاستدراك (والتعجب والترجى) وقوله (سوى
 ان) استثناء من الحروف المذكورة يعنى ان كلا من تلك الحروف يجب صدقاتها
 الا ان (المفتوحة) وقال فى العرب ان سوى اسم من ادوات الاستثناء
 منصوب على الظرفية تقدير مفعول فيه للظرف المستقر اعنى لهما ثم حكى عن
 الرضى وجه كونهم للظرف بقوله وانما انتصب سوى لانه فى الاصل صفة طرف
 مكان وهو مكان قال الله تعالى مكانا سوى اى مستويا ثم حذف الموصول واقامت
 الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اى معنى الاستواء الذى كان
 فى سوى فصار سوى بمعنى مكان فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان
 لمقام مقامه فى افادة معنى ابدال تقول انت مكان عمرو اى بده لان السدل ساد
 مسد البديل منه وكائن مكانه ثم استعمل بمعنى السدل فى الاستثناء لانك اذا قلت
 جاءنى القوم بديل زيدا فادان زيدا لم يأتك فجرد عن معنى البداية ايضا المطلق
 معنى الاستثناء فدوى فى الاصل مكان مستويا صار بمعنى مكان ثم بمعنى بديل ثم
 بمعنى الاستثناء (فهى) اى ان المفتوحة كائنة (بعكسها) (اى بعكس بايها)
 وهذا التفسير للاشارة الى ان صحة قوله بعكسها موقوفة (على حذف

المتضاف) وانما حل على حذف المضاف اذ الضمير في بعضها يرجع الى جميع
 هذه الحروف كما ان ضمير لها يرجع اليه ولو لم يقدر المضاف لزم ان يعكس السبب
 بنفسه فانه يكون المعنى حيث ان للحروف الستة صدر الكلام والمفتوحة منها
 بعكس الحروف الستة فانه على تقدير ارجاع الضمير الى الجملة الواحدة
 يثبت للمفتوحة حكم ان متناقضان اعني وجوب صدر الكلام وامتناعه ولو
 اخرج المفتوحة الضمير الثاني لاختل الموازنة بين الضميرين لان الاول
 حيث يكون راجعا الى كلها والثاني الى بعضها ولقصد المماثلة بينهما ارتكب
 هذا الحذف حتى يكون الضميران راجعين الى كلها في الموضعين واعترض
 بعضهم عليه بانه لا حاجة الى هذا التقدير يعني الى تقدير المضاف لتصحيح
 ارجاع الضميرين وقوله (بان تقتضي) اراد به تفسير بعكسها بمعنى ان المراد
 يكون المفتوحة بعكس السبب انما يقتضي (عدم الصدارة) واما فسر به
 لان العكس ههنا لما كان مقابلا لوجوب الصدارة كان بمعنى جواز الصدارة
 فيقتضي ان تكون المفتوحة يجوز فيها الصدارة وعدمها وليس كذلك لانها
 يمنع فيها الصدارة فاحتج الى تفسير يفيد المراد وهو ان المراد بها اقتضاء
 عدم الصدارة لاجوازها و ما يقتضي عدم الصدارة (لانها) اي لان
 المفتوحة (مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد) واذا كانت كذلك (فلا بد لها)
 اي فيلزم للمفتوحة (من التعلق بنسب آخر) لان المفرد لا يصلح ان يكون
 كلاما لا ينضم شيء آخر اليه كما سبق (حتى تتم كلاما) اي حتى يكون الكلام المستقل
 على الجملة بالمفتوحة كلاما تاما يضم شيء آخر فان ان المفتوحة مع اسمها وخبرها
 ان كان مبتدأ يقتضي خبرا وان كان خبرا يقتضي مبتدأ وهكذا (وحيث ان
 حين اذ كانت محتاجة الى شيء (لو وقعت) اي المفتوحة (في الصدر) كما وقع
 باقي اخواتها (انتهت) اي التبت (بان المكسورة في صورة الكتابة) وان
 لم تنبس بقراءة همزتها بالفتح والكسر لكن صورة المادة تحتها واعترض
 في شرح اللب على السارح بان المقدمات التي ذكرت في دليل عدم الصدارة
 مستندة ~~ك~~ فان المنصود منها ان العلة له لزوم الالتباس ولو قال انما تكون
 المفتوحة بعكسها لوقوع الالتباس اتم المقصود والاولى ان يذكر في التوجيه
 انها بعكس الباقي لانها لا تقع في الصدر اصلا انتهى ملخصا واول ان التعليل
 بانها لا تقع في الصدر هو المصادرة على المطلوب كما لا يخفى وقوله (وانما
 جلنا) شروع في وجه تفسيره اعمس بقوله بان يقتضي يعني انما جلنا قول
 المصنف (بعكسها على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة)
 كما هو الظاهر بقرينة المله بلة (لان مجرد الاستثناء) يعني بقوله سوى ان (يكفي

في ذلك) اى في افادة معنى عدم اقتضاء الصدارة يعنى ان لفهم من الاستثناء عدم اقتضاء الصدارة وهو اعم من اقتضاء عدم الصدارة فلو جلتا على عدم اقتضاء الصدارة يلزم التكرار والاخلال بالمقصود لان عدم اقتضاء الصدارة اعم من الوجوب والجواز والمنصود اقتضاء عدم الصدارة فلهذا لم يكتب المصنف بالاستثناء وقال فهي بعكسها و~~ك~~ذا في بعض الحروف شئ واعترض عليه بان الاقتضاء لم يذكر في المتن فالاستثناء يفيد ما يفيد فهي بعكسها فهو مستدرك (ولحقها) (اى هذه الحروف) اى الحروف الستة من غير استثناء شئ منها (ما) (الكافة) اى كلمة ما التى هى الكافة لآخرها من الموصول ونحوه (فتلحق) بصيغة المجهول (اى تعزل هذه الحروف) فسر به الاشارة الى ان المراد بتلحق لازمه وهو العزل اى تجعل الحروف بسبب لحوقها لغوا فيلزم ان تكون معزولة وقوله (عن العمل) متعلق به اعتبارا بهذا المعنى الازمى وانما يلزم العزل بسبب لحوقها (ليكن ما الكافة) اى لو وقعها وقوله (على الاصح) متعلق بتلحق يعنى ~~ك~~ونها ملغاة بها على الاصح (اى على اوضح اللغات مثل انما زيد قائم) ومنه قوله تعالى انما الله اله واحد وقوله (وقد تعمل) اشارة الى المنهوم المخالف من قوله على الاصح يعنى انها قد تكون عاملة مع وجود ما لكه (على غير الاصح كما وقع في بعض اشعارهم) وهواشارة الى الاستدلال بقول التابعه حيث قال * قات الاتيما هذا الجمال لنا * الى جامتنا او قصده فقد * حيث سمع منه لفظ هذا الجمال بالنصب وقال العصام ان هذا الاستدلال انما يفيد جواز العمل في آيت فقط الا ان يراد بان استماعه في البعض يشعر بمساعدته في الجميع (وتدخل) (هذه الحروف) (حيث) (اى حين اذ تلحقها ما الكافة) (على الاصح) (لان ما الكافة اخرجتها) اى لما جعلت هذه الحروف خارجة (عن العمل) بطل وجوب اعمالها واذا بطل وجوب عملها (فلا يلزم ان يكون مدخولها) اى الواضع بعدها (صالحا للعمل) وهو ~~ك~~ون مدخولها اسمها والعاء في (فان) للفصل بمعنى انه شرع في بيان الفرق بين المكسورة والمفتوحة وهو ان (المكسورة) (لا تغير معنى الجملة) وقوله (ولا تخرجها عن كونها جملة) عطف تفسير يعنى المراد بانها لا تجعل الجملة التى دخلت هى عليها مفسرة انها لا تخرج تلك الجملة عن كونها جملة ثم اوضحه بقوله (فاذا قلت ان زيدا قائم احسد به) اى بذلك القول (ما) اى المعنى الذى (احسد) اى ذلك المعنى بعينه (بقولك زيدا قائم) يعنى قد دخلوها عليه لكنه (مع زيادة التأكيد) (وان) (المفتوحة) (مع جلتها) وهو طرف للنسبة التى بين المبتدأ والخبر يعنى

كلمة ان كانت في حكم المفرد مع جملتها وفسر الجملة بقوله (اي مع اسمها وحبرها
 سماها جملة) للاشارة الى ان المراد بالجملة في قوله معنى الجملة حقيقة الجملة وهي
 ما تضمن الاشياء الثلاثة اعني المستند والمُسند اليه والاسناد التام بخلاف
 ما ذكره سابقا فلها ليست بجملة حقيقة بل محاز بعلاقة الكون واليه اشار بقوله
 (باعتبار ما كانت عليه) يعني اطلاق الجملة عليها ليس باعتبار كونها جملة
 في حال اعطاء حكم المفرد اليها بل باعتبار الوصف الذي كانت على ذلك
 الوصف (قبل دخولها) اي دخول كلمة ان المفتوحة (عليها) اي على
 الاسم والخبر ولذا اوردها لمصنف بالاسم الظاهر حيث لم يقل معها بل قال
 مع جملتها فقوله وان مبتدأ وقوله (في حكم المفرد) خبره يعني ومعنى كونها
 في حكم المفرد انها لا تستعمل على اسناد تام يصح السكوت عليه بل تقتضي
 جزأ آخر حتى يقع ذلك الاسناد بينهما ثم فرع على هذا الحكم اعني عدم
 التغير في المكسورة والتغير في المفتوحة قوله (ومرئ) (اي ومن اجل الفرق
 المذكور) اي التغير وعدمه (وجب الكسر) اي كسر همزة مادة الالف
 ولتكون (في موضع الجمل) (اي في موضع يقتضي) اي ذلك الموضع (الجمل)
 اي بقاء الجملة (و) (وجب) زده الشارح للاشارة الى ان قوله (الفتح)
 معطوف على فاعل وجب (في موضع المفرد) (اي في موضع يقتضي المفرد)
 وفسر الشارح الاضافة في الموضعين بهذا للاشارة الى ان الاضافة من قبيل
 اضافة السبب الى المسبب لان الموضع سبب قوي لا يراد الجملة او المفرد ثم اراد
 تفصيله بقوله (كسرت) على صبغة المجهول وثاني فاعله ضمير مؤنث
 مستتر راجع الى مادة الالف والتون فاشار اليه بقوله (ابتداء) وتفسيره بقوله
 (اي في ابتداء الكلام) اشارة الى ان قوله ابتداء منصوب على انه مفعول فيه
 لقوله كسرت اما بتقدير المضاف عند الجمهور اي في وقت ابتداء ليصح
 حذف في او بلا تقدير عندنا على فان المصدر عنده ينزل منزلة الطرف كذا
 في العرب (لكونه) اي لكون ابتداء الكلام (موضع الجملة) اي سواء كان
 في اول كلام المنكلم (نحو ان زيدا قائم) اوفي وسط كلام اذا كان ابتداء
 كلام آخر نحو اكرم زيدا انه فاضل فقوله انه فاضل كلام مستأنف
 وقع حلة للاكرام كذا في الرضى فلما اراد بابتداء الكلام كلام المنكلم المستأنف
 (و) (كسرت ايضا) اي كما كسرت ان في ابتداء الكلام كسرت كذلك اذا
 وقعت (بعد القول) اي بعد افسط القول حال كونه مصدرا (و) (بعد
 ما يشتق منه) من قال ويقول وقل وانما كسرت ههنا (لان مفعول القول
 لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عزرا قائم) (و) (كسرت ايضا) (بعد)

(الاسم) (الموصول) وانما كسرت بعده (لان صلة الموصول لا تكون الا جلة نحو جاءني الذي ان اباه قائم) (وفهمت) معطوف على قوله كسرت بمعنى بهما اوجب الفتح في موضع المفرد اقتضى ان تكون تلك المادة (ان) بفتح الهمزة (حال كونها) اى حال كان كلمة ان (مع جلتها) وانما اوردته الشارح ليكون اشارة الى ان قوله (فاعلة) بالنصب حال من المستتر في فحمت (نحو بلغنى ان زيد اشاعر) يعنى بلغنى شعر زيد وانما اوجب الفتح ليكون التأويل بالمفرد واجبا وانما اوجب التأويل ههنا (لوجوب كون الفاعل مفردا) لكونه من اقسام الاسم الذي هو من نوع الكلمة الدالة على المعنى المفرد (و) فحمت ايضا (حال كونها مع جلتها) (مقولة) (نحو كرهت ان زيد اشاعر) اى كرهت شمره (لوجوب كون المفعول مفردا) لامر (و) فحمت ايضا (حال كونها مع جلتها) (مبتدأ) (نحو عندي انك فاضل) يعنى فضلك ثابت عندي (لوجوب كون المبتدأ مفردا) (و) حال كونها مع جلتها (مضى فاليها) اى فحمت ايضا اذا اضيف شيء اليها مع جلتها (نحو اعجبتني اشتهار انك عالم اوجب كون المضاف اليه مفردا) قال العصام ان الشارح نيه بقوله حال كونها مع جلتها فاعله على ان في كلام المصنف مسأحة لان ان مجردة ليست فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدأ ولا مضافا اليها لانها حرف بل هي مع جلتها احد هذه الاشياء ويحتمل ان يكون مراد المصنف كونها احد هذه الاشياء في المعنى فانها بمعنى الثبوت ولهذا كانت مشابهة بالفعل كما مر ومعنى عندي انك قائم عندي ثبوت قبامك فليبتدأ في التحقيق بمواثبوت الذي هو مدلول ان وهكذا الدواني ومفعول عالم بسم فاعله مندرج في المفعول على اصطلاحه والمراد بالمفعول غير مفعول القول ومفعول باب علمت اذا دخل في خبره لام الابتداء نحو علمت ان زيد الفهم فانه يجب كسرها مع افهام مفعولة والقباس ان يستثنى من المضاف اليه كلمة حيث فانها اذا اضيف حيث اليها تكون مكسورة ولا حاجة مع ذكر المضاف اليه الى ذكر المجزور بحرف الجر نحو عجبت من انك قائم لانه داخل في المضاف اليه عند المصنف كما مر من تعريفه للمضاف اليه انتهى من التنبيهات ما ذكره العصام رحمه الله (وقالوا) وانما ضمير العبارة للاشارة الى انهم اختلفوا في توجيهه ان الواقعة بعدلوا مع اتفقهم على فتحها فزعم المبرد والكسائي ان الواقعة بعدلولا فاعل فاراد المصنف ان يشير الى ما هو المختار عنده فقال انهم قرأوا (بعدلولا انك) اى الواقعة بعدلولا (بفتح الهمزة بعد اول الامتناعية) اى التي وضعت لافادة امتناع السمع لوجود غيره وانما فتحوها (لانه) اى ما بعدلولا الامتناعية (مبتدأ) يعنى هو المختار عندي (وكون المبتدأ مفردا واجب)

اى قد عرفت هذا (نحو لولا انك متطلق انطلقت) وهذا التمثيل سهل فقد برى
 معنى تقديره كذا حتى لا يكون ذكر الخبر منافيا لما سبق من ان خبر المبتدأ الواقع
 بعد لولا واجب الحذف كإتيه عليه العصام (وكذلك) اى كما انها اذا وقعت
 بعد لولا الامتناعية تكون مفتوحة كذلك تكون مفتوحة اذا وقعت (بعد
 لولا التخصيضية) وانما تكون مثلها (لانها) اى لان كلمة ان (مع اسمها وخبرها)
 حال كونها (بعدها) اى بعد التخصيضية (معمول الفعل الواجب) اى
 معمول للفعل الذى يجب (دخول لولا التخصيضية عليه) اى على ذلك
 الفعل (نحو لولا انى معدلك) اسم فاعل من المعدلة (زعمت) وهذا اشارة
 الى تفسير الفعل المحذوف (اى لولا زعمت انى معدلك) اى كن معادلا ومثلالى
 فيكون خبرا لك (ولولا انك ضربتني اى لولا صدر اضرب منك) وقوله
 (و) (كذلك قالوا) (وانك) محذوف دلي قوله لولا انك معنى ان الله كما قرأوا
 مادة الالف والنون اذا وقعت بعد لولا بفتح الهجزة كذلك قرأوها اذا وقعت
 بعد لولا (بفتح الهجزة) لانه اى ما عدلوا (فاعل) لفعل محذوف والفاعل
 اى وقد عرفت ان الفاعل يجب ان يكون مفردا وما (يجب ان يكون مفردا)
 يجب فيه الفتح (نحو لولا انى لو وقع فبماك) ولما فرغ من بيان الموضوعين
 اللذين يجب فيهما احدا الامرين شرع فى بيان ما يجوز فيه الامر ان يقال
 (فان جاز) (فى موضع) (التقديران) اى تقدير المفعول وتقدير الجمله (جاز
 الامر ان) اى احدا الامرين اى الفتح حين يقدر مفردا (و) الآخر (الكسر)
 حين يقدر جملة وقوله (فى ان) متعلق بجواز (الفتح) اى جواز الفتح مبنى
 (على تقدير جزم ان مع اسمها وخبرها مفردا) بان تكون فى تأويل المفرد
 مبتدأ (والكسر) اى جواز الكسر على تقدير جعلها (اى جعل تلك
 المادة (معها) اى مع اسمها وخبرها (جملة) (مثل من يكرمنى فان اكرمه)
 وقوله (مما وقعت) بيان للمثل يعنى المراد بمثل هذا التركيب انها اذا وقعت
 (بعد الفاء الجزئية فان كان المراد من يكرمنى فاننا اكرمه وح الكسر لانها
 وقعت فى موضع الجملة) فيكون المبتدأ مع خبره الذى هو الجملة الفعلية الجملة
 الجزائية فعلية او اسمية فيجوز فيه التقديران (وان كان المراد من يكرمنى فعراؤه
 انى اكرمه) يعنى بان يجعل مدخولان فى تأويل المفرد خبرا ويقدر له مبتدأ
 (اى اكرمى ثابتله) يعنى بان يجعل مبتدأ محذوف الخبر (وجب الفتح لانها)
 اى لان تلك المادة (وقعت فى موضع المفرد لانها اما مبتدأ) حيث يتعين
 فيجب فيه الافراد (او خبر مبتدأ) يجوز فيه الافراد والجملة فيجوز فيه الافراد بل
 يرجح لكونه اصلا فيه وقوله (ومثله مثل قول الشاعر) شروع فى بيان موضع آخر

يجوز فيه الامر ان ووسطه بين العاطف و بين قوله (اذا انه عبد القفا واللهازم)
ليكون اشارة الى انه معطوف على مدخول مثل والى انه مثال آخرو يسان لوضع
آخر والى انه استسهاد بقول فصيح وقوله (مما وقعت) بيان للمثل ايضا بالنسبة
الى المعطوف يعنى المراد بمثل هذا السمر انها اذا وقعت (بعد اذا المعاجاة
فيجوز فيها) اى فى تلك المادة الكسر بناء على اتها مع اسمها وخبرها جلة
واقعة بعد اذا المعاجاة والفصح اى ويجوز الفصح بناء (على انها) اى كلمة ان
(معها) اى مع اسمها وخبرها (مبتدأ محذوف الخبر اى اذا عودينه) يعنى
تقديره فى هذا السمت اذا عوديته (للقسا واللهازم) بان يجعل مبتدأ
محذوف الخبر فمبتدأ يجب الفصح * واول السمت * وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا *
اذا انه عبد القفا واللهازم * قوله ارى على صيغة المحمول * يعنى بضم الهمزة
(معنى اظن وزيدا) بالنصب (مفعوله الثانى) ومفعوله الاول مستتر تحته جعل
نايبا (وسيدا مفعوله الثالث) فان ارى معناه جعلت طائنا (وكما قيل) اى وهذه الجملة
(معترضة) دخلت بين الفعل ومفعوله السلب يعنى ان طي كان موافقا لما
اشتهر بين الناس بانه سيد وليس كذلك حيث تحققت انه ليس بسيد فان من كان
سيد القوم يكون خادمهم وكونه خادما لاسيضا مناسفا لسيادة (ومعنى كونه
عبد القفا واللهازم انه ليم يخدم قفا) اى رأسه ولهازمه اى همته ان يأكل
ليعظم قفاه ولهازمه واللهمزتان عظيمان ناشتان فى اللحين تحت الاذنين
(جمعهما) اى قال اللهازم ولم يقل اللهمزتان (بارادة) اى سبب كون الشاعر
مريدا بالجمع (ما فوق الواحد او بارادة مع حوالهما) اى من الاعضاء
التابعة لهما (تعانيا) لما كان الحكم بجواز التقدير غير مختص بما ذكره اراد
ان يشير الى شموله فقال (وشبهه) وهو (بالجر عطف على) تركيب (اذا
انه عبد القفا الخ اى مثل عبد القفا ومثل شبهه) اى فى جواز التقديرين فيه (وما
وجد ذلك) اى زياده وشبهه (فى كبر من السمع) ثم انه لما كان اشباهه كثيرة
اراد ان يبين الشارح بعضها فقال فى جلة اشباهه قولهم اول ما اقول
اتى احد الله (حيب جاز فى قوله اتى التقدير ان جاز فيه القراءتان بالفصح
وبالكسر (فان جعلت ما) فى قوله ما اقول (مرصوفة) يعنى اول القول الذى
(او مرصوفة) يعنى اول قولى (كان حاصل المعنى اول مقولاتى نعين الكسر
لان اول المقولات اتى احد الله) اى هذا الكلام المركب بالتركيب الاسنادى
(لا) اى لا يكون الحاصل حيثئذ (المعنى المصدرى) يعنى حدى لله (فان المعنى
المصدرى (اعنى) بالمعنى المصدرى الذى ليس بمفرد (الحمد) اى نفع الحمد
وهو (قول خاص) يعنى انه جدد اسما الى المتكلم وتعلق بالله اوانه مفرد (وليس

من جنس المقولات وان جعلت ما (اى فى قوله ما قول (مصدر ية كـ حاصل
 المسمى اول اقوال خفية تعين انفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدرى الذى
 هو معنى ان المفتوحة مع جلتها) يعنى الحمد (لا) اى لا يكون حاصله (ما هو
 من جنس المفعول) كما كان فى الجمل الاول ثم اشار الى صدق تلك الدعوى اعنى
 عدم تعبير المكسورة وتغيير المفتوحة بحكمهم بجوار العطف على اسم المكسورة
 بالرفع دون المفتوحة فقال (ولذلك) (اى ولاجل ان) كلمة ان (المكسورة
 لا تعبر معنى الجملة) التى دخلت هى عليها (كان اسمها المصوب فى محل الرفع)
 وهذا اشارة الى الحد الاول طين قوله لذلك وبين قوله جاز العطف بالرفع
 لان اسمها كان فى محل الرفع وكل ما هو فى محل الرفع جار العطف عليه بالرفع
 وقوله (لانها) علة للصغرى يعنى انما كان اسمها فى محل الرفع لانها اى تكون
 ان المكسورة الداخلة على تلك الجملة (فى حكم اسم) فالجملة بقية على
 ما كانت عليه قل دخولها (اذا فائدتها لا كيد فقط) اى أكيد مصونها
 فقط لا انها تغير مضمونها وجعلها فى حكم المفرد كما كان فى المفتوحة لما
 ثبت كون اسمها فى محل الرفع (جاز اعف على) محل اسم (ان المكسورة)
 وقوله (من جهة انه فى محل الرفع) لاشارة الى ان جواز العطف يترتب على
 كون اسمها فى محل الرفع لاعلى عدم تغييرها الجملة بل ما يترتب عليه كون
 اسمها فى محل الرفع كما عرفت وان اهمل المصنف منه حيث جعل اذ لك
 متعلقا بجاز فى اول الوهلة وقوله (سواء كانت المكسورة مكسورة) توطئة
 للتعميم المفهم من قوله (لفظا او حكما) وقوله (بالرفع) متعلق بقوله
 العطف وقوله (بان يكون المفتوحة) تفسر للمكسورة الحكمية يعنى انما
 تكون مفتوحة فى الصورة ومكسورة فى الحكم بطريق ان تكون التى وقعت
 بالفتح (فى حكم المكسورة) فى جواز العطف المذكور (كما اذا وقعت اى
 ان مادة الالف والتون (بعد العلم) وما يشق منه مثال المكسورة لفظا (من
 ان زيدا قائم وعمر) مثل المكسورة حكما والمفتوحة صورة مثل (قلت
 زيدا قائم وعمر) حيث جاز عطف عمرو فى المثالين بالرفع على اسم ان باعتبار
 محله الدنى هو الابتداء وقال العصا ان الهاء اختلفوا فى هذا العطف فجعل
 بعضهم المعطوف عليه اسم ان وبعضهم مجموع الاسم وكلمة ان ورجح
 المصنف الاول وتبعه الرضى واوضحه انتهى وقوله (فان فى هذا المسال)
 بان يكون المفتوحة فى حكم المكسورة عم من اللطيفة والحكمة لان كلمة ان
 فى المثال الثانى (وان كانت) اى وان كانت (مفتوحة لفظا فهى مكسورة حكما
 حيث تكون) اى لانها تكون (مع ما) اى مع المعمول الدنى (علمت) اى تلك

المفتوحة صورة والمكسورة حاءا (فيه بتأويل الجملة) لانه ناب من باب
 المفعولين والمفعولان اللذان قام مقامهما جملة (فصح ان رفع المعطوف
 على اسمه جملا على محله) واعترض عليه بانه لا يكون مع ما علمت بتأويل الجملة
 لان مفعول علمت تأويل الأول فكيف يوجب كنه المفتوحة مع ما يتعلق
 بها تأيلا عن مفعوليه كونه في تأويل الجملة ولم يجوز السيراني العطف على محل
 اسم ان المفتوحة كذا في اعصام وقوله (دون ان المفتوحة) اما طرف مستقر
 منصوب المحل على انه حال من المكسورة اى حال كون المكسورة متجاوزة
 او طرف لجزيعى جزا العطف بالرفع في المكسورة لافى المفتوحة وبوجه
 تفسير السارح بقوله (فانه لم يحزن العطف على محل اسمه) اى اسم ان المذكورة
 (بالرفع) متعلق بالم يحزن وانما لم يحزن هذا العطف في المفتوحة (فانها) اى
 لان المفتوحة (لما غيرت) اى المفتوحة (معنى الجملة) كما هو الاصل فيها
 (لا يصح فرض عدمها) اى لا يصح حينئذ ان يفرض عدم المفتوحة حتى
 يكون يفرض عدمها مبتدأ مرفوعا ويبقى ذلك الرفع ملحوظا كما في المكسورة
 فان المكسورة لما لم تغير معنى الجملة صح ان يفرض عدمها وصحة فرض
 عدمها تقتضى بقاء فرض الرفع فيه وفي اعصام ان في تخصيص جواز
 العطف بالرفع في المكسورة حلا فالبعض النجاسة حيث جوزوا العطف
 في المفتوحة مطلقا واما في سائر التوابع مما سوى البدل فيجوز فيه الرفع عند
 الجرحى والزجج والفراء وسكت غيرهم عنها وسكت الكل عن البدل ايضا
 ثم قال اعصام والياس ان يجوز في كل التوابع انتهى ملخصا وقوله (ويسرط)
 متعلق بمسائل ان المكسورة يعنى ان جواز العطف بالرفع على اسم ان المكسورة
 مشروط بسى وقوله (في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع) اشارة اليه
 يعنى يشترط فيه (مضى الخبر) (اى ذكر خبرها) اى السرط ان يذكر خبر
 تلك المكسورة التى عطف على اسمها بالرفع (قل العطف) اى قل ان
 يعطف عليه شئ وقوله (لفظا) تمييز من ذات مقدرة بين المضاف
 والمضاف اليه في قوله مضى الخبر كما في قوله اعجبني حسنه ايا يعنى مضى الخبر
 سواء كان ماضيا مدكورا من جهة اللفظ (مثل ان زيد قائم وعمر) (او تقديرا)
 اى اولم يكن مدكورا لفظا بل يكون مدكورا من جهة التقدير (مثل ان زيد
 وعمر قائم) فارقام خبر ان زيد الكونه مفردا فانه لو كان خبرا عنهما لكان ثلثة حينئذ
 وان كان مدكورا بعد المعطوف لفظا اكده في التقدير مقدم عليه (اى ان زيد قائم
 وعمر قائم) وهذا تفسير التقدير المدكور واما الاشتراط مضى الخبر (لانه) اى لان الخبر
 (اولم يمس قله لالفاظا ولا تقديرا لزم اجتماع عامين على اعراب واحد) فان

العامل في نصب لفظ زيد هو كلة ان والعامل في محله الذي هو الرفع هو العامل
 المعنوي ولما كان خبر العطوف والمعطوف عليه واحداً من فروعاً له ان يعمل
 في رفعه فاملان احدهما العامل اللفظي والاخر العامل المعنوي (مثل
 ان زيدا) يعني مثال عدم مضي الخبر ان زيدا (وعمر و زاهبان فانه لاشك ان
 زاهبان) اي لاشك في ان زاهبان (خبر عن كل من المعطوف) اي الذي هو عمرو
 المرفوع (والمعطوف عليه) وهو زيد المنصوب حيث اورد بصيغة التثنية
 (فن حيث انه) اي من حيث ان لفظ زاهبان (خبر عن اسم ان) اي كلة ان وقوله
 من حيث متعلق بقوله (يكون) وقوله (العامل) اسمه وقوله (في رفعه)
 حال من العامل او متعلق بيكون قوله (ان) بكسر الهيمزة خبر يكون يعني انه
 من هذه الحيدة يكون العامل في رفعه لفظ ان (ومن حيث انه) اي زاهبان
 (خبر عن المعطوف) وهو عمرو المرفوع (على اسمه) اي على زيد المنصوب
 (يكون العامل في رفعه) اي في رفع زاهبان (الابتداء فيلزم اجتماع عاملين اعني)
 اريد بالعاملين (ان والابتداء على رفعه وهو) اي اجتماع عاملين في لفظ واحد
 (باطل) وخواف هذا الاشتراط (خلافاً للكوفيين) (فانهم لا يشترطون
 في صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان) اي لفظه (عندهم لا نعمل الا في الاسم
 والخبر) اي واما الخبر عندهم فهو (مرفوع بالابتداء) لابلان (كما كان)
 اي كما كان الخبر مرفوعاً بالابتداء (قبل دخول ان عليه) اي ذلك الخبر
 فلم يختلف العامل فيه حتى يختلف اثره (فلا يلزم) اي حيثئذ (اجتماع عاملين
 على اعراب واحد) وقوله (ولا اثر) اشارة الى عدم الفرق عند الجمهور في هذا الحكم
 بين كون اسم ان معرباً ومنذ اعني لا فائدة موجودة (لكونه) (اي لكون اسم ان)
 (مبنياً) (في حواز العطف على محل اسم ان قل مضي الخبر عند الجمهور)
 يعني ان الجمهور لما قالوا ان جواز العطف برفع على اسم ان مشروط بمضي الخبر
 لفظاً او تقدراً وصرح عليه عدم جواز قولنا ان زيدا وعمرو زاهبان للسحذور الذي
 ذكره فحذف الكوفيون اذ المصنف اشارة الى اختلاف آخرين جمهور
 البصر بين وبين المبرد والكسائي فان الجمهور ذهبوا الى ان الخبر اذا مضى على
 العطف لفظاً او تقدراً جاز العطف على اسمها بالرفع سواء كان الاسم مبنياً
 او معرباً واذ لم يصر الخبر عليه لا يجوز العطف على اسمها سواء كان الاسم
 مبنياً او معرباً فافترقوا في الحكم بالجواز عند وجود الشرط
 سواء كان الاسم معرباً او مبنياً وفي عدم الجواز اذا كان معرباً وحال في الثاني
 اذا كان منساقاً شار بقوله ولا اثر الى ان حكم الجمهور عام وشامل في الصورتين

م فرع عليه قوله (فلا يجوز عندهم) يعني لا يجوز عند الجمهور (انك وزيد ذاهبان) لانه لم يوجد فيه شرط الجواز وهو مضى الخبر مع كون اسم ان مبنيا فلا فائدة في بنيه لدفع الاشتراط وهذا محل الاختلاف في الجوز وعدمه وقوله (كما انه لا يجوز ان زيدا وعمر ذاهبان) وهذا محل الاتفاق في عدم الجواز وقوله (فان المحذور المذكور) اشار الى دليل الجمهور يعني انما يفيد كونه مبنيا للجواز لان المحذور الذي ذكره وهو اجتماع عاملين في لفظ واحد (مشترك بينهما) اي بين كونه مبريا ومبنيا (خلافا للمبرد و لكسائي) (فانهما يجوزان) وقوله (في مثل انك وزيد ذاهبان) اشارة الى محل اختلاف يعني انهما يجوزان (ا طف على محل اسم ان بلا مضى الخبر) اذا كان اسم ان مبنيا وانما يجوزان فيه (فانه) اي الشان (لم لم يظهر عمل ان في اسمه بواسطة) اي لم يكن اسمها مبريا لم يكن اعرابه الذي هو اثرها ظاهرا فيسبب واسطة (بته) اي بناء الاسم يعني لكونه مبنيا (فكانها) اي فصارت كلمة ان مشابهة للتي (لم تعمل فيه) اي في اسمه في الصورة وان كانت عالة فيه ومؤثرة في محله (فلا يلزم المحذور المذكور) وهو اجتماع عاملين وكار الجمهور لم يفرقوا في المحذور بين انما يثري في اللفظ والتأثير في المحل وفرق بينهما (ولكن) اي كلمة لكن التي من الحروف الستة (في حواز العطف على محل اسمه) اي اسم لكن (كذلك) (اي مثلان) يعني ان هذه المسئلة وهي جواز العطف على محل اسمه مشتركة بين ان المكسورة وبين لكن وانما كانت كذلك (لانه) اي لان حرف لكن (لا يغير معنى الجملة عما) اي عن الجمل التي (كانت) اي تلك الجملة (عليه قبل دخوله) وانما لم يغير (فان معنى) اي معنى لكن (الاستدراك) وهو دفع توهم توارد من السابق (وهو) اي الاستدراك (لا ينافي المعنى الاصل) اي لا يكون منافيا للمعنى الذي كان في الجملة قبل دخوله (كما انه) اي كما ثبت انه (لا ينافيه) اي المعنى الاصل الذي كان قبل الدخول (التأكيد) يعني في ان المكسورة (في يجوز) اي اذا لم تغير الجملة وبقي معناها الاصل في لكر كما بقي في ان يجوز (اعتبار محل اسم) اي الذي هو ابتداء الخ فانه قبل دخولهما كان مبنيا مرفوعا بقبيلت رايحته بعد دخولهما (وعطف شي عليه) اي على اسمها (بارفع مثل ان المكسورة) كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر (حيث عطف بكر بارفع على اسمه الذي هو عمرا وكان رفعه تابع لرفع محله الذي بقي) ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها (اي اسم سائر الحروف بل خص الجواز بالحرفين فقط) لعدم بقاء المعنى الاصل فيهما (اي فيما عداهما من الحروف) (فلا يتغير محل اسمها) اما في ان نظا مروا اما في

كان لان كنه اسمها حاث بعد دخولها واماليت ولعل فلا يسميها تغير النهما
 من الاخبار الى الانساء والله اعلم ثم ذكر فرعاً آخر على عدم تغير المكسورة
 للجملة التي دخلت عليها وتغير المفتوحة لها فقال (و) (ايضاً) فقوله ايضاً
 اشارة الى ان قوله (لذلك) معطوف على قوله وكذلك جاز (اي لاجل ان
 المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة) اي ولا لاجل ان المفتوحة (تغيره)
 يعني لاجل مجزوع الامر (دخلت اللام) اي جاز دخول اللام (التي هي
 لتأكيده معنى الجملة) (مع المكسورة) اي مع ان المكسورة (التي هي) اي تلك
 المكسورة (ايضاً) اي كالام (انلك التأكيده) اي لتأكيده الذي استفيد من اللام
 وهو تأكيده معنى الجملة ولولم تكن الجملة باقية على حالها لم يجز تأكيدها باللام
 لان التأكيده فرع وجود المؤكد (دولها) (اي دون المفتوحة) وهو ظرف
 مستقر حال من المكسورة اي دون المفتوحة وهو اي حال كون المكسورة في هذا
 الحكم يعني جواز دخول اللام متجاوزة للمفتوحة وانما لم يجز دخولها على خبر
 المفتوحة (انكونها) اي كون المفتوحة مع اسمها وخبرها (بمعنى المفرد فلا يجتمع
 معها) اي ليكون المفتوحة كما لمفرد لا يجوز ان يجتمع مع المفتوحة (ما) اي اللام
 الذي (هو لتأكيده معنى الجملة) اذ لا مؤكده فلا تأكيده وقوله (على الخبر) متعلق
 بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي على خبرها (يعني خبر
 المكسورة) (نحو ان زيد القاسم) (او) وسط الشارح قوله (دخلت) ليكون
 اشارة الى ان قوله (على الاسم) معطوف على قوله على الخبر (اي على اسمها)
 يعني على اسم المكسورة ولم كان بين دخولها على الخبر وبين دخولها على الاسم
 فرق وهو ان دخولها على الخبر اذا لم يفصل ودخولها على الاسم (اذا فصل)
 على صيغة لمجهول ونائب فاعله راجع الى مصدره يعني دخولها على الاسم
 وقت وقوع انفصل (بينه) (اي بين الاسم) (وبينها) (اي بين ان) وذلك
 الفصل لا يكون الا بظرف هو خبر ان (نحو ان في الدار زيدا) ومنه قوله تعالى
 ان في ذلك لآية وامثالها او ظرف متعلق بالخبر نحو ان في اند ارزدا قائداً ولا يدخل
 على الخبر الماضي المتصرف اذ لم يكن مع قد ولا يدخل على حرف النفي
 ولا على حرف الشرط ولا على جواب الشرط ولا على واو المصاحبة المغنية
 عن الخبر فلا يقال ان كل رجل وضيعته وقد تكرر السلام في الخبر المتعلق نحو
 ارزدا انك راغب ويدخل على انفسها اذ قبلت همزته هاء كذا في لغة فيقال
 له انك قائم كذا نقله العصام عن الرصي (او) وسط الشارح قوله (دخلت)
 ليكون اشارة الى ان قوله (على ما) (وقع) معطوف اما على قريبه الذي هو
 قوله على الاسم او على بعيده الذي هو قوله على الخبر يعني وايضاً يجوز دخول

اللام على الاسم الذي وقع (بينهما) (اي بين اسمها وحبرها) وليس باسم
 وخبر بل متعلق بالخبر (نحو ان زيد الطعماءك آكل) فاسمها زيد وخبرها آكل
 وليس فيه لام بل اللام في لطمعائك الذي هو مفعول آكل (وانما يخص دخول
 اللام) اي وانما اقتصر جواز دخول اللام (بهذه الصور) يعني دخولها
 على الخبر في صورة تأخره عن الاسم ودخولها على الاسم في صورة تقديم
 الخبر عليه لا احتراز عن توالي حرف التأكد (لانه فيما عداها يلزم توالي حرف
 التأكد والابتداء اعني) اي بحرفي التأكد (ان المكسورة واللام) يعني ان هذه
 لام الابتداء المسد كورة في جواب القسم وكان حقه ان تدخل اول الكلام
 ولكن لما كان منساها ومعنى ان سواء في التأكد والتحقيق وكلاهما حرف ابتداء
 (وهم كرهوا ذلك) اي العناية كرهوا اجزاء مع اللام متواليين (واختاروا
 تقديم ان) يعني انهما كانتا متساويتين ^{الظاهر} هو ان اعادة التأكد فايها قدم يلزم
 الترجيح بلامر جمع لكنهم اختاروا التقديم ^{فيها} دون اللام ترجيحاً للعامل
 اي الذي هو ان (على ما ليس بعامل) وهذا ^{لأن} العامل احرى بالتقديم
 على معموله وخاصة اذا كان حرفاً اذا الحرف ضئيف الممثل ^{الو} (دخول
 اللام) (في لكن) (على اسمها وخبرها وعلى ما بين اسمها وخبرها
 كدخولها في ن وانما غير العبارة وفسره بالمرسل ليكون اسما الى ان قوله
 (ضعيف) خبر للبتداء المحذوف الذي دل عليه قوله دخالتا كان ضعيفاً
 (لانها وان لم تغير معنى الجملة) كرف ان لكنها (الا انه لا توافق اللام) اي لا تكون
 موافقة ومساوية مع (مثل ان) اي لمرافقة ان (في معناه الذي هو التأكد
 وقد جاء مع ضعف في قول الشاعر * ولكنني من حبيها العبد) الصبر ما دلى الى
 والعبد من عمده العشق اذا انقله وقيل هو من انكسر قلبه بالمودة واجب عنه
 بان اصله ولكن انسي فنقلت حركة الهزة الى التون وحذفت التون الاولى
 كراهة اجتماع التونات ثم ادغمت التون في التون كذا في بعض السور ثم
 شرع المصنف بعد بيان خواص كل من المكسورة والمفتوحة في بيان المسائل
 المتعلقة بتخفيفهما فقال (وتخفف) (ان) (المكسورة) وترك لفظ قد للاشارة
 الى ان تخفيفها شائع كبير كسند يدها وانما تخفف (لتقل التسديد) وقوله
 (وكثرة الاستعمال) بالجاء عطف على قوله لتقل من قيل عطف الله
 على المعلول يعني انما حصل التسديد لكثرة استعمالها في الكلام (فيلزمها)
 عطف على تخفف بالفاء للاشارة الى ان اللزوم متفرع على تخفيفها يعني
 اذا تخفف يلزم (بعد التخفيف) (اللام) في خبرها اما قبل التخفيف فدخولها
 غير لازم (جاز) (و) (حينئذ) اي حين اذا كانت مخففة (تجوز الفاعلها)

اى ولا يلزم الغاؤها كاره اللام (اى ابطال عملها) لقطع سعة معناها (وهو
 الغالب) يعنى كما يجوز انه وها يجوز اعمالها لكن الانغاء غالب استعمالها وانما كـ
 الانغاء غالب على الاعمال (لغوات بعض وجوه مشابهتها) اى مشابهتها الحاصلة
 (بالفعل) وانما قال بعض وجوه لانه لم يفت جـع وجوه مشابهتها لبقاء
 معناها الذى هو من جملة تلك الوجوه (كفتح الآخر) يعنى مثل المسابهة
 الفاشية كون آخرها ساكنا (وكونها) اى وكونها (على ثلاثة احرف) فانها
 لما خففت وبقيت على حرفين فانت المشابهة التي هي كونها على ثلاثة احرف
 كما فعل الثلاثى وقوله (كما يجوز اعمالها) بيان تحقيق معنى يجوز يعنى انه كما يجوز
 الغاؤها يجوز اعمالها وبار لجواز علة العمل حيث قال (على ما هو الاصل) يعنى
 العمل متى على حالها التي هي الاصل فيها (ولهذا) اى ولكون العمل اصلا
 فيه (لم يذكره) لم يذكر المعنى الاعمال (صريحا) بان يقول بجوزاها وها واعم لها
 بل ذكره ضمن لانه الطرف الآخر للجواز وقوله (واللام) شروع في وجه قوله
 فيلزم مهـ اللام يعنى ان دخول اللام في خبرها (على كلا التقديرين) يعنى تقدير
 الانغاء والاعمال (لازم لها) اى للكسورة (انما الانغاء) اى اما لزومها في تقدير
 الانغاء (فلا فرق) اى فحصل الفرق (بين المخففة) اى بين كون ان حال كونها
 مكسورة الهمزة وساكنة اتون فانها بعد الخفيف انتقلت الى تلك الصورة
 فـ بـورة ان التي بمعنى التي كذلك فاحتج الى فارق بينهما جعلت اللام لازمة
 للمخففة حتى يحصل الفرق بينهما (و) بين (التثنية في مثل ان زيد قائم
 وان زيد لقائم) في الاول للثني اى ما زيد قائم لعدم اللام في خبرها وفي الثاني
 مخففة لدخولها في خبرها وهذا الالتباس حاصل في الحقيقة على هذا التقدير
 لان زيدا مرفوع في الصورتين (واما) لزومها (في الاعمال) مع انه لا الالتباس فيه
 بينهما على هذا التقدير لكون زيد منصوبا في المخففة ومرفوعا في التثنية (فلطرد
 الباب) اى وليكون باب المخففة مطردا وجاريا على نسق واحد مـ خبر فرق
 الـ ثـها واعمالها وقوله (ولان) معطوف على قوله فلطرد يعنى لزوم الدفع على
 تقدير الاعمال وار لم يقع الالتباس فلطرد الباب وان وقع فلدفع الالتباس لان
 الالتباس قد يقع على ذلك التقدير لان (كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب
 لفظي) حتى يكون قرينة على كونها مخففة عند النصب نافذة عند الرفع عدم
 ظهور الاعراب اللفظي اما (لكون اعرابه تقديرية) كما تقول ان موسى لقائم
 وان موسى قائم (اولكونه) اى واما لكون الاسم (مبنيا) كما تقول ان هو لقائم
 وان هو قائم من قوله تعالى ان هو الارحى بوحى فانها نافذة لعدم اللام وقوله تعالى
 وان كانوا من قبل انى ضلال مبين فانها مخففة لدخول اللام (وهذا) اى لزوم

اللام في المخففة على اطلاق يعني سواء ظهر الاءراب اولم يظهر (خلاف
مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزم من اللام حصول
الفرق بالعمل) قال ابن مالك هو حسن لانه يلزم اللام ان خيف الاتباس
بالتأني وقال الرضى فعلى قوله يلزم اذا كان الاسم منيا معريا مقصورا وذهب
المصنف الى مذهب الاطلاق ولذا احتج الى التوجيه باطراد الباب وقوله
(و) (يجوز) تفريع آخر للخفيف يعني انها اذا خففت يجوز (دخولها)

(اى دخول ان المخففة) (على فـ من افعال المبتدأ) (اى من الافعال التى
هى من دواخل المبتدأ) (والخبر) (لاغير) وهذا التفسير اشارة الى ان اضافة
الافعال الى المبتدأ لا بد من ملازمة لاز المناسبة بين تلك الافعال وبين المبتدأ
هى كونها مختصة بالدخول عليه وانما زاد الشارح قوله والخبر لدفع توهم
احتصاص دخولها على المبتدأ دون الخبر حتى يرد عليه بان هذا الكلام غير
شامل على الفعل الذى دخل على الخبر فانه كما جاز قولنا ان كان زيد لقائم جاز
ايضا ان كان قائما زيدا وقوله لاغير بالنظر الى غيرها من الافعال يعنى ان
المكسورة المخففة لا تدخل الاعلى تلك الافعال ولا تدخل على غيرها من
الافعال وانما زاد الشارح قوله لاغير وفسره مراد المصنف بقرينة المقابلة
اعنى قوله خلافا للكو فيين في التعميم يعنى ان البصريين خصصوا دخولها
على تلك الافعال والكوفيون عموموا لتلك الافعال واغبرها ومثال افعال المبتدأ
والخبر (مل كان وطن واخواتهما) وفي هذا اشارة الى ان تلك الافعال على
نوعين احدهما من الافعال الناقصة مثل كان وكذا بن عسى وكاد والآخر
من افعال القلوب مثل طن وعلم واعلم وغيرهما وانما جازد دخولها على تلك
الافعال دون سائرهما (لان الاصل) اى فى ان (دخولها) اى دخول ان حال
كونها مسندة (عليهما) اى على المبتدأ والخبر فانها فى قولنا ان زيد قائم
داخله على المبتدأ والخبر (فاذا فات ذلك) يعنى اذا عدل عن الاصل بسبب
كونها مخففة وبانغناء عملها بسبب اعدام المناهضة (اشترط ان لا يفوت
دخولها) اى جعل عد فوتم دخولها عليهما بالكلية شرطا لانه وان فات
دخولها على نفس المبتدأ والخبر عابدة لصورتهما (على ما) اى على الفعل
الذى يقتضى المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان) اى وان امتنع
دخولها عليهما حال كونها عاملة وؤرة فيهما لكن لم يمنع دخولها على
ما هو مؤثر فيهما وهو تلك الافعال مثل ما دخلت على كان (كقوله تعالى وان
كانت لكبرة) ومثال ما دخلت على طن كقوله تعالى (وان نط لك لمن
الساكدين) (خلافا للكو فيين في التعميم) يعنى ان البصريين انكروا التعميم

والكوفين بنبوه وقوله (ارفي تعميم الدخول) اشارة الى محل الخلاف وهو
تعميم الدخول والتخصيص وقوله (وعدم تخصيصه) باجر عطف تفسير
لقوله في تعميم الدخول يعنى ان مراد الكوفيين من جواز التعميم عدم تخصيص
دخولها (بدواخل) اى بالافعال التى هى من دواخل (المبتدأ والخبر) وقوله
(لافى اصل الدخول) اشارة الى فائدة قوله في التعميم اذ لا خلاف بينهما
في ذلك التعميم لافى اصل الدخول بان يقول البصريون بانها تدخل (على الفعل)
والكوفيون يقولون انها لا تدخل على فعل اصلا وليس لمراد من محل الخلاف ذلك
(فانه) اى لان جواز الدخول على الفعل (متفق عليه) اى بين الفريقين
(فالـكـوفـيـون خالفوا) اى المتأخرون (البصريين في تجوز دخولها)
اى دخول المخففة المكسورة (على غير دواخلها) اى على الفعل الذى
هو غير داخل المبتدأ والخبر وقوله (متمسكين) اى اشارة الى بيان تمسك
الكوفيين في جواز تعميم اى انهم خالفوه فيه حال كونهم متمسكين
(بقول الشاعر) بالله ان قتلت مسلما * وجبت عليك عقوبة استمده
يعنى اقسام بالله الذى هو ربك انك قتلت مسلما فوجبت عليك عقوبة من قتل
مسلما عمدا وهو الفصل اص قالوا حيث دخلت المكسورة المخففة في هذا القول
على فعل قتلت مع انه ليس من دواخل المبتدأ والخبر فاحاط بقوله (وهو شذ)
اى هذا البيت شاذ (عند البصريين) (ونحوه المفتوحة) يعنى انه كما تخفف
المكسورة تخفف المفتوحة ايضا واليه اشار بقوله (كالمكسورة) وقوله (فتعمل)
اشارة الى محل الفرق بين المكسورة والمفتوحة فان المكسورة يجوز انغامها
واعملها بخلاف المفتوحة فانها (عند التخفيف) تعمل (على سبيل الوجوب)
(في ضمير شذ) فلا يجوز انغامها كالمكسورة ولما اوجوا في المفتوحة العمل
بعد التخفيف ولم يوجوه في المكسورة اراد ان يبين سبب الفرق بقوله (واسنوب)
يعنى ان السبب (في تقديره) اى في تقدير ضمير الشأن حتى تخلو عن امل لم يقدره
في المكسورة ولم يالوا نحوها عند الفرق بينهما فقالا الفرق بينهما ان المفتوحة
اكثر مقتضايا للعمل من المكسورة وذلك لاقتضاء (ان مشابهة المفتوحة
بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة) اى بالفعل (كما سبق) اى سبق ذكره ضمنا
مشابهة المفتوحة بالفعل زائدة بوجه آخر على المكسورة وهو كون اول حروفها مبذبا
على القمع كالفعل حتى انه في بعض المواضع لم يفرق من الفعل في مثل قولك
ان زيدا فان قرئ زيدا بالنصب علم انه حرف وارقرى بالرفع علم انه فعل ماض
وزيد فاعله من اراد ان انا والمكسورة ليست بهذه المناسبة في المسابغة وهذا

دليل ان كان يؤيده الاستعمال وقوله (واعمال المكسورة) شروعه في دليل
 آخر على ان يجازى عمل المفتوحة وهو ان عمل المكسورة (بعد تخفيفها في سعة
 الكلام وقع كقوله تعالى * وان كلاً لايؤتيهم) اي على قراءة تخفيف لما
 (واعمال المفتوحة) يعني بخلاف المفتوحة فان اعمالها (بعد تخفيفها
 لم يقع في سعة الكلام) وبليز منه (اي من اعمال الاضعف وعدم اعمال
 الاقوى في سعة الكلام) بحسب الظاهر (اي بحسب كون معمولها ملفوظاً
 (ترجيح الاضعف) وهي المكسورة (على الاقوى) وهي المفتوحة (وذلك)
 اي ترجيح الاضعف على الاقوى (غير جائز فقدروا) اي فان ذلك المحذور فقدروا
 (ضمير السان حتى يكون) اي ذلك المقدر (اسماً للمفتوحة بعد تخفيفها)
 ل يظهر ترجيحها على الاضعف اذ ارجح باعمالها في سعة الكلام حين وجد
 معمولاً ملفوظاً فترجح الاقوى عليها بانها سواء وجد او لم يوجد وسواء عمل او لم
 يعمل فمعمولها موجود ابته وهو ضمير السان المقدر وقوله (وبالجملة) بالرفع
 معطوف على اسم يكون اعني المستتر تحته وذلك جائز لو جرد الفصل يعني
 قدروا ضمير السان حتى يكون ذلك المقدر اسماً بالجملة (المفسرة) بكسر السين
 (لضمير السان خبرها) اي للمفتوحة (فتكون عاملة) اي حتى حصل بذلك
 التدبير وبذلك الجعل عملها (في المبتدأ والخبر كما كانت) اي تلك
 المفتوحة عاملة (في الأصل فهي) اي المفتوحة حينئذ (لانزال عاملة بخلاف
 المكسورة فانها) اي المكسورة (قد تكون عاملة) كما في تلك الآية (وقد
 لا يكون) كما في حال الانقضاء (والامل) اي عمل المكسورة في السعة (في)
 الاسم (الظاهر وان كان) اي ولو كان ذلك العمل (اقوى من العمل في المقدر
 لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر) فترجح المفتوحة بدوام
 العمل على المكسورة اتي لست تلك القوة اذ دوام العمل في كل وقت يرجح
 على العمل (في وقت دون وقت فلا يلزم) اي فيثبت لا يلزم (ترجيح الاضعف
 على الاقوى) ثم شرع في بيان الفرق بين المكسورة والمفتوحة فقال (فتدخل)
 (اي المفتوحة) يعني ان المكسورة انما يجوز دخولها بعد التخفيف على الفعلية
 التي فعلها من دواخل المبتدأ والخبر والمفتوحة ليست كذلك فان المفتوحة
 الخفيفة لما عملت في ضمير السان المقدر وكانت الجملة التي بعدها تفسيراً
 لذلك الضمير فبناها على هذا حاز دخولها (على الجمل) (الصالحة لان تكون
 مفسرة لضمير السان) (مطلقاً) (سواء كانت) اي تلك الجملة (اسمية) نحو
 اسما ان لا اله الا الله (او فعلية ودخالة) اي على تقدير كونها ذاتية سواء
 كان (فعلها) من الفعل الذي يدخل (على المبتدأ والخبر او غير داخل) على

المبتدأ والخبر (وشداع لهما) (اي عمل المقترحة المخففة) (في غير)
(اي في غير ضمير انسان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة عما انها) (اي عمل
المقترحة) (في الضمير في سعة الكلام نحو قراهم احسن لك) (بسكون النون
مخففة) (فانهم واحسب لك) (سكون النون مخففة ايضا) (ذاهب وهذا) (وهو إشارة
الى عملها في المضمر وانما بسبب الخبر وهو قرنه (رواية شاذة) (اي حاجة
عن النياس (غير معروفة) (ال معروفة بنسبة لداثرين عنهما (واما في الضرورة)
يعني اما عن المفتوحة المخففة في غير ضمير انسان (فجاء) (اي في كلام البلغاء
(في المضمر فقط قال الشاعر فلوانك) (بضمير النون) (في يوم الرضاء) (انني *
مراقدا لم انحل وانت صديق) (ال رضاء مصدر رضى البال انى واسع الحال
وفي الصحاح يقال رضى البال اي واسع الحال بين الرضاء والمال والصدديق
ويتاى فيه المذكر والمؤنث تسبيها له بفعل بمعنى المفعول بصف الشاعر نفسه
بالجود وموافقة الحبيب ويقرب لواءك بالمحور في الرضاء ولسعة الذي لا يوجب
الرفة سألني ان اطارقك لاجبتك لكراهتي ردسؤالك وحريصا على رضائك
ثم شرع في بيان الوازم التي تلزم المفتوحة المخففة فقال (وبلزمها) (اي المفتوحة
المخففة) (وهذا قسم للضمير المنصوب وقوله (حال كونها مقرونة) (للأثرة
الى ان قوله (مع الفعل) حال من مفعول يلزم وقوله (اي الفعل المنصرف)
نفسه للفعل الذي تقاربه وانما قال حال كونها ونة ولم يقل حال كونها داخلة
لان تلك المخففة ليست بداخلة في الفعل بل هي داخلة في ضمير انسان المقدر
كما عرفت ايضا إشارة الى ان المراد به هو الفعل المنصرف بقريئة ذكره مطلقا
فانه يصرف الى الكامل الذي هو المنصرف اي الذي له مصدر وقريئة لزوم ما سياتي
من الحروف التي لا يصح لربق يترسا وبين المنصورية لا يستركها
في الدخول في الفعل والندى يحتاج الى افرق هو العمل الذي له مصدر وهو الفعل
المنصرف (بخلاف غير المنصرف مثل) قوله تعالى (وان ليس الانسان الا ماسعى)
وقوله تعالى (وارعسى ان يكون قد اقترب) قد انفذ في الدنيا مخفف قطعا
ولا يختم لالمنصورية فانه لا مصدر ليس وحسى حتى يحتمل لها ولا حاجة الى
السبق فلا يلزم ما يلزم مع المنصرف وقوله (السين) بارفة قال يلزم يعني يلزم السين
وما ذكر بعده اذا كانت مقرونة مع الفعل المنصرف (نحو) قوله تعالى (علم
ان سيكون منكم مرضي) فالمخففة في هذه الآية دخلت على الضمير المنصرف وجلة
ان سيكون مفسرة له وعلامه كونها مخففة هي دخول السين في ذلك الفعل
فانه لو كان التركيب علم ان يكون غير السين لم يفرق بين كونها مخففة وبين كونها

مصدرية فانه كل العمل هي تمام مصدر وهو الكون احتياجه الى الفرق ولما دخلت
السين علم انها ليست بمصدرية لان الكون مصدر يكون لا مصدر سين كن
(اوسوف) اي اولهمها سوف (تقول انه غير واسم المرء يتفهم ان سوف
بأني كل ما قدرا) فان ان الخفة كانت مقرونة بآتي وهو فعل له مصدر وهو
الآتيان ولما دخلت سوف علم انها متفهمة وانست مصدرية بل هي داخلية
على ضمير الشأن وجله سوف يأتي مفسرة له وان مع هذا مفعول لقرله اعلم
اقام مقام المفعولين (اوقد) اي اولهمها مفعول قد (نحو) قوله تعالى
(ليعلم ان قد ابلعوا رسالات ربهم ولزم هذه الامور الثلاثة) يعني الذين وسوف
وقد (الفرق بين المتفهمة وبين ان المصدرية بالاسمعة والتلوي) اي هذه
الامور (كالمعنى عن النون المحدودة) (او حرفي للنسب) اي اولهم مع
حرف التثنية (نحو) قوله تعالى (ادليرون الا يرجع اليهم قولا) فان الا في هذه
الآية هي مركبة من ان ولا ولا قرئ رجع في القراءة المتوارة بالرفع علم انها ليست
مصدرية ناعبة فانهما لو كانت مصدرية اقرب بالنصب ولما كان بين ا و م الامور
الاسلانة وبين حرف النسي في في علة الزوم قال (وايس لزوم حرف النسي
الا يكون) يعني ان لزوم حرف النسي ليس بالامر به الامور الثلاثة السابقة لان
لزومها لوجهين احدهما الفرق والاخر لاموض واروم حرف النسي ليس
كذلك بل هو لا يكون لازما الا ليكون (كالموض من انون المحذوف) وانما
حصل له فانه لا يحصل بمجرد) اي يتحدد وجود حرف النسي (الفرق بين المتفهمة
والمصدرية فانه) اي حرف النسي (يحتج مع كل منهما) اي مع كل من المتفهمة
والمصدرية كما في قوله تعالى لئلا يكون واه له قوله ان لا تعدوا (فالحرف) اي
فحين الاشراك يحصل الفرقية بينهما معي ولغيا (اما) اي اما الفارق (من حيث
المعنى فلانه ان معنى) اي ان ارد (به) اي بحرف التثنية (الاستقبال) اي التي
في الاستقبال (فهى) اي مادة الالف والون (الخفة والا) اي وان لم يكن منصوبا لمر فوعا
الاستقبال (فهى المصدرية واما) الفارق (من حيث اللفظ فلانه ان كان
الفعل الذي منصوبا فهى لمصدرية والا) اي وان لم يكن منصوبا لمر فوعا
كافي قوله الا رجع (ومى المتفهمة) (وكُن) اي هذا الحروف التي عدت
من الحروف المدد موصوغة (لنفسه) ولما كانت هذه الحروف متشابهة
الاسبق من الفرق في الحيرة والاشتباك اشار الى (من الالف وال) اي
يعني ان الالف متشابهة والاشتباك المتشابهة وانما هو من حيث رأيه
امر كمن الحرفين بانه بقوله (وهى) اي وثمة كذا (حرف رأيه على الصحيح)
(الالف) (ج) اي لا يصح (فما احوا) (الالف) (ج) (الالف)

وليت وغيره، حروف برأسمها بالانقي هي كذلك وقواه (ولان لاصل)
معروف على قوله (يعني استدلال صاحب هذا المذهب على عدم تركيبها)
بوجهين احدهما ما ذكره الثاني ان الاصل في الحروف (عدم تركيب ومذهب
الخليل) يعني ان المذهب الغريب صحيح هو ما ذهب اليه الخليل وهو (انها)
اي كلمة كان (مركبة من الكاف وان المكسورة) واصلها كان بكسر الهيمزة
واو، عين المكسورة دون الفتوحة لان الجملة التي بعده باقية على ما هي عليه
ولم تغير بدخولها (واصل كان زيد الاسد) هو (ازيدا كالاسد) وهذا احبار
لاساء لانه اخبر به ازيدا مشبه بالاسد (قدمت الكاف) اي على ان (اعلم
انساء الشبيه من اول الامر) كما هو شأن الانشائية (وقفت الهيمزة) اي
هيمزة ان (لا رايك في الاصل حارة وان خرجت) اي واو خرجت الكاف
(عز حكم الجارة) لكونها جزءا وكلمة والجارة تكون مستقلة في كونها حرفا
(والجارة انما تدخل على مفرد) اي الاصل انه اذا ريد ادخال جارة على مادة
الالف والواو تفتح الهيمزة فيها فان الجارة تدخل على مفرد حقيقة او على
ما هو مفرد حكما فاحاج الى تغيير الجملة والغيرة للجملة اي هي الفتوحة
(فراعوا) اي اعتبروا (الصورة) اي في صورتها على قدر الامكان (وفتحوا
الهيمزة) ان كان المعنى اي ولو كان المعنى الذي اريد به (على الكسر) (وتحذف)
(اي كان) كما تخفف اخواتها من انونيات (فتلغى) (هو العمل) (على)
(الاستعمال) (الافصح) (لخروجها) يعني وجه الغائيا بالفعل كونها خارجة
(عن المشابهة لفوات فتحة الآخر) بسبب اقتضاء السكون بسبب الخفيف
(كنول السعرة) ونحو مسرق اللون * كان ثديا حقان) والواو في ونحو واو رب
ونحو محرور بها والنحو بمعنى الصدر ومسرق اللون بالجزم صفة يعني رب صدر
مسرق اللون لثبته وكان مخففة رديا ثنية دى وهو مضموم الى الضمير الراجع
الى صاحب الصدر ولما وقعت الرواية بالالف علم اليها ان العمل فانها لو عملت
يقضى ان يقرأ بالياء هذا اذا لم تعملها (والاعتمها) اي ان اعلمت كان (فت
كان تدبها) بالياء لانه يقضى ان تكون الثنية منصوبة (دكتها) اي لكن
انقراء بالياء (يعمل على الاستعمال الغير الافصح) فيكون اعمها على الغير
الافصح (لمعرفت) وهو فوات المشابهة ولما كانت كافر في صورة المفتوحة
وقد عرفت حال الخففة المفتوحة بانها لا تعمل في الطاء هرايد بعد تخفيفها
مع انها لا تفك عن العمل اضطرروا ان يجعلوها عاملة في ضمير انسان المقدر
للا تفكرت عن العمل فراعوا تلك القاعدة في كان كذلك واليه اشار بقوله (واذا
لم تعملها لفظا) كافي ان الفتوحة حين تخفيفها (ففيها) اي فتحها تدبقتضى

ان يوجد في كائن الخففة (ضيم شان معدر عندهم كما في ان) المفتوحة (الخففة
 ويجوز ان تكون) اى كان الخففة (غير مودة بعدها الصمير) يعنى لا يحتاج
 الى هذا التقدير (لعدم الداعى اليه) اى الى تقديره في كان (ككان) اجمع اليه
 (في ان) المفتوحة (الخففة) فان الداعى في الفتوحة الى التقدير عدم انفكاكها
 عن العمل في جميع الالفاظ وكان ليست كذلك لانه لم يلاحظ في الاصحاح
 قال المصمم وهذا هو الموافق لعبارة المتن من صاحب قول المصنف ههنا
 ونخفف فتعمل في ضمير شان معدر ولم يزل ههنا كذلك بل قال وتنفذ فتالغى
 على الرفع و ايضا موافق لاسارته في بيت ضمير الاران حيث قال وحده مصوبا
 الامع ان اذا حقت اسبى من اياه - صرحنى دمره ان في اثار الفتوحة دون
 غيرها (وليكن) احتيافا في تركيبها وعدمه فيها ايضا حيث قال (وهي
 عند البصريين مفردة) اى حرف رأسها للوجهين الدائرين (وقال الكوفيون
 هي مركبة من لا) اى النافية (و) من (ان المكرر رد الابدولة بدرة) اى
 التي صدرت (بالكاف الزائدة واصلة لا كل فبات كسر الهمزة الى الكاف
 وحذفت الهمزة) فصار لكن بكسر الكاف ونسديد النون (فتلغى) يعنى تكون
 مركبة لان كل جزء من لفظه يدل على جزء مناهقان (لا) النافية (يبدان
 ما بعدها) اى ان حكم ما بعدها من الجملة (ليركا) اى يحكم ما (قلها بل هو)
 اى ما بعدها (مخالفة له) اى اقامها (نفيًا وانا وكلة ان تحققى ضمنون
 ما بعدها) اى ان الجزء الثانى الذى هو كلمة ان نفد معنى آخر وهو تحقيق ضمنون
 ما بعدها والذى يوافق التزام لاه مقام تأكيد تحقيق لار السابق اى هم
 خلاف ضمنون الجملة فالسامع اعتمد خلاله او تردد فيه واعترض الفراء على
 قولهم فنقلت كسرة الهمزة بانها نقل الحركة الى التحرك كذا في المصمم فقله
 لكن مبتدأ وخبره قوله (الاستدراك) وفسره الهندي بانه طاب درك السامع
 يدفع ما عسى ان توهمه فحمل السمين لافا، لكن هذا لا يوافق ما في الصحاح
 حيث قال فلا استدراك ما فات وندارك بمعنى كورا لكن الاستدراك ما فات المتكلم
 بانهام كلامه مانس يوافق بابراد دفع الكلام المتوهم وفسره السراج بى يوافق
 هذا قال (ومعنى الاستدراك رفع توهم تولد من الكلام التقدم فاذا فات جائى
 زيد وكأنه توهم ان عمرا ايضا جائى لما يهمل من الالفه فرفع) انت (ذلك
 الوهم بقولك لكن عمرا لم يحى) بما فرغ من بيان معناه شرح في بيان مواضع استعماله
 فقال (ويتوسط) (اى لكن) يعنى انه يدخل (بين كلامين متقاربين) (نفيًا واثباتًا
 يعنى ان كان الكلام الذى قلناه نفيًا يكون ما بعدها اثباتًا وما عكس) (معنى) وفسره
 بقوله (اى تغارًا مغرًا) للاشارة الى انه مفعل مطلق بان انواع التثنية وهو

انتقار المذمور بمعنى لا يستغنى فيه عن رينتهما ان كونهما متغيرين متغيرين انتقاراً بقضية بل يكفي فيه انتقار المعنوي سواء وجد انتقار في اللفظ لا واليه اشر بقوله (والضروري) اي الذي يفيد انتقار رينتهما بالضرورة (هو) انتقار (المعنوي ولهذا اقتصر) اي المصنف (عليه) ولم يكتف بالاطلاق الذي يفيد انه بانكامل وهو انه يراد بالمعنى (اللفظي) اي واللفظ يراد باللفظي (فدكر الى صريحنا) اي قد يوجد (مخوجاني) زيد لكن عرا لم يجبي) فان جاني في راقوله لم يجبي لغضاً ومعنى (وقد لا يكون) اي وقد لا يوجد التغير اللفظي (مخوزيد حاضر لكن عرا غائب) فان الحكمين متفقان في الاثبات لكن ما يفيد قوله حاضر في راقوله يفيد قوله غائب فكله زيد حاضر لكن عرا غرضه (وتخفيف) (اي لكن) (فتلحى) (عن العمل بفروجه) اي بفروجه كذا لكن سبب التخفيف (عن المشابهة) اي عن المشابهة بالعمل التي هي سبب لعملها وانما تلحى عن العمل ولم يحسن اعمالها في المقرة اعتساراً لاصلها (لذها) لما حفت وخرجت عن المشابهة (اشتهت العاطفة فلما ومعنى) اي وبعد خروجها اشتهت شيئاً آخر غير عال وهو كماله صفة وهو ما لما حصل فيها المشابهة لها (فاجريت) اي يمكن (مجرها) اي محرى لكن العاطفة اما مشابقتها الفصفاً واما معنى فانها بمعنى الاستدراك (بمخلاف ان وار الخففين) يعني المكسرة الخفيفة والمفتوحة الخفيفة (فانه) اي لان الشأن (ليس لهما) اي للمكسورة الخفيفة والمفتوحة الخفيفة (ما جريتا عليه) يعني ان مادة الالف والنون مخالفة لهما بعد التخفيف فانهما بعد التخفيف وان خرجتا عن المشابهة لكن لم يحصل لهما مشابقتها اخرى بحرف غير عال مثلهما هذا في السخ الكثر من غير قيد (وفي بعض النسخ) قيد قوله (على الاكثر) يعني فتلقى على الاكثر (وكان) اي اصله (اشرقاً ما جاء عن يونس والاحسن من انه يجوز انهما) اي على لكن انما التخفيف (فيما على اخواتها الخفيفة) وهي ان واز وكان وقوله (وغار السارح الرضى) اشارة الى صنفه والى ترجيح النسخة يعني ان السارح الرضى صنف انهما بناء على ما جاء منهما قل (ولا عرف) اي للاعمال بعد التخفيف (ش هـ ا) اي كلاماً نقولاً عن الباء (ويجوز مع) اي مع لكن (مشددة) اي هذا الجواز شامل لهما سواء كانت مسددة (او مخففة) (او او) من قوله تعالى ولكن اكثرهم لا يسكرون وقوله تعالى ولكن كانوا انفسهم (وهي) اي تلك الواو التي دخلت على لكن (اما العطف الجملة على الجملة) بان يعطف قوله لكن اكثرهم بان تكون مع اسمها وخبرها جملة معطوفة على ما قبلها (واما اعتراضية وجعل السارح الرضى الاخير) اي كونها اعتراضية (اطهر) من كونها عاطفة من حيث المعنى وان كان

كونها عاطفة اظهر من حيث اللفظ ولعل وجه الاطهريّة ان الاعتراف
يتعلق بمساقلة وانما يؤتى به لغرض من الاغراض كالتأكيد وغيره والاستدراك
من جهة الاغراض فيكون البقي بالاعراض (وليت) اى هذا الحرف الذى
هو من الحروف الستة موضوع (للتنى) (اى لانسائه فدخل) تفرع ليكونها
موضوعة لانشاء التنى يعنى انها اذا كانت موضوعة له يجوز دخولها (على
الممكن) اى على امر ممكن اكن بسرها ان يكون بعيد الحصول حقيقة نحو
ليت الخيل يعود لخصم المقابلة بينهما وبين اهل حيث كان الممكن في جواز
دخول التنى مسروطا بكونه غير مرجو وفي جواز دخوله الترجى مر حوا (نحو
ليت زيدا قائما وعلى المستحيل) اى وعلى الامر المستحيل (نحو الايات لشداد يعود
يوما) فان عود الساب مستحيل عادة ولما كان بين المحققين وبين ائمة خلاف
في تركيب وقع فيه الجزآن اللذان بعد ليت منصوبين في ان الجزأين هما هو
منصوب ليت او محذوف ذكره المصنف بقوله (واجاز ائمة ليس زيد قائما)
(نصب العمولين) وبانهما معمران لليت (بناء على ابيات التنى فكأنه قبل
اعنى زيدا قائما) ولما كان ليت داخلا على الجملة وكان التنى راجعا الى الاستناد
ولم يصح دلالة تركيب ليت زيدا قائما على معنى اعنى زيدا ففسر الشارح بقوله
(اى انما كانا على صفة القيام) يعنى معنى اعنى الذى دل عليه ليت متعلق بالكون
الذى هو المقدم على الاستناد لانه داخل على القيام الذى دل عليه قائما (فالجزآن)
اى فذهب ائمة الى ان هذين الجزئين (منصوبان على الفعولية بمعنى ليت)
ثم حكى مذهب الكسائى في مثل هذا التركيب وقال (واجاز الكسائى نصب الجزأين
الذين بتقدير كان) يعنى تقديره ليت زيدا كان قائما (ومسكهما) اى ما علم به
ائمة والكسائى في اجازة نصب الجزئين هو (قول الشاعر * يا ليت ايام الصبا
رواجعا) فالجزأ الاول لفظ ايام والثاني لفظ رواجعا وكلاهما وقعا منصوبين
في قوله (فائرا) يقول - ما اعنى ايام الصبا رواجعا والكسائى يقول اى ليت
ايام انصب اكلب رواجعا والمحققون و منهم المصنف (على ان رواجعا منصوب
على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف) اى في خبر ليت (اى ليت
ايام الصبا) فتوابع ايام اسم ليت بقوله (لنا) متعلق بخبره وهو قوله (اى كأنه تناحال
كونها راجعة) اى هو حال من الضمير المستكن في كائنة واعلم ان لفظ كان
محذوف عند الكسائى وعند المحققين وعدوا هذا الحذف من المواضع التى حذفت
فيها كان وجوب الين عند الكسائى من المرافع الى وجب فيها حذف كان وعند
المحققين من الواقع التى حذفت فيها عامل الحال وجوبا كذا في العصام (واصل
للتنى) (اى لانسائه ولا تدخل) اى لعل (على المستحيل) وكذا على الممكن

الغير الموجود لما كان مقابل المسحيل هو الامر الذي سواء كن مرجوا او لا
 وابس المراد به المصالح اخذ الى بيان في الترجي قيل (ومعناه) اي سعي
 الترجي (توقع امر مرجو) اي انتظار الامر الذي سعي رتوعه (او) توقع
 امر (مخوف) اي اوانتظار الامر الذي خيف من وقوعه مثال الامر الذي
 يرجى (كقوله تعالى لعلكم تفلحون) مثل الامر المخوف كقوله تعالى (لعل الساعة
 قريب والغالب) اي غالب الاستعمال فيه (هو الاول) اي دخوله على امر مرجو
 ولما كان في استعمال لعل لغتان احدهما انما يمد منه صوب وانه حرف ناصب ومن
 الحروف المشبهة وهي الالف المقبولة المستعملة وانه يمد منه انما يمد منه مجرور
 وانه حرف وهي الالف الساذة اشار اليه بقوله (وشذ الجربها) (اي بكلمة من
 كاحاء) اي الجربها (في اللغة العفيلية) اي اللغة المنسوبة الى عقيل وهو
 بضم العين المهملة وقبح افعال بانصغير اسم قبيلة (وانشد السيرافي في ذلك)
 اي انشد سرافيتن استعمال لعل حاراً وهو قوله (وداع دعياً من يجيب الى
 اندي * فلم يستجبه عند ذلك محب * قلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة
 * لعل ابي المغوار منك قريب) فتقوله وداع يحتمل ان يكون مرغوعاً نقدياً
 على انه مبتدأ وان يكون مجروراً (بواو رب فتقوله دعا جبر على الاول وصفة على
 الثاني والندي يفتح النون التبعة وابي المغوار لما وقع بالياء علم ان لعل مستعمله
 هنسباً بالجارية والمعواري بكسر الميم فلم يستجبه محب عند ذلك وهو ذا كناية
 عن كثرة فقراء هل تلك البلدة فقلت للندى ادع دعوة اخرى وارفع صوتك بها
 اكثر من صوت النداء الاول لاني ارجو ان يكون ابي المغوار قريباً منك فيسمع
 صوتك ويجيبك (واجيب عنه) اي احبب عن انسداد السيرافي (بانه) لان لم
 ان يكون انشده دا على استعمالها حارة لانه (يحتمل ان يكون) اي استعمال
 ابي في ابي المغوار (على سبيل الحكاية) لانه انشده والانسداد قراء شعر العير
 فيجوز ان تكون قراءته بالياء حكاية عن منشئه لالا لزامه تلك اللفظة (كدا قال
 المصنف في شرحه يعني) اي يريد (انه) اي لفظ ابي المغوار (وقع مجروراً
 في موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان علمه او كان) اي ويحتمل ان يكون
 (اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار بالياء) ويكون لفظ ابي منصوباً على انه اسم
 فعل وقريب خبره لكنه استعمل لفظ ابي في محل النصب بناء على شهرته بذلك
 (فيجب ان يحكى في الاحوال الثلاثة بالياء) فلم لا يجوز ان يكون منصوباً لكنه
 ترجح فصبه لترجح استعمال اللفظ الاسهل فانه اذا استعمل لفظ محل يسهل
 عليها في الاحوال الثلاثة كما ل كتب على ان يوطأ بالواو مع ان المقضى
 ارستعماً بالياء لكونه مضافاً اليه لان وقرناً (مراد المصنف) الخ جهاب

(و) هو نحو قوله (ما جاءني زيد بل عمرو وليست) كلمة بل التي تنصف بتلك الصفة (منها) أي من الحروف العاطفة (لأن ما بعدها) أي لأن ما بعد بل حين وقوعها في عطف المفرد على المفرد (بدل غلط مما قلها وبدل الغلط يدونها) أي بدون كلمة بل (غير فصيح وأما) أي وأما بدل الغلط (معها) أي مع كلمة بل (فصحيح مطرد) أي مستعمل استعمالاً طارداً (في كلامهم لأنها) أي كلمة بل في مثل هذا (موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط) وحاصله أن المراد بإيرادها تصحيح تركيب بدل الغلط لأن المراد بها العطف ويمكن أن يجاب أن تصحيح المذكور بالعطف لا يبل مجردة فتكون عاطفة أيضاً ثم شرع في تفصيل كل منها في معنيها المخصوصة فقال (فالأربعة الأولى) بضم الهمزة وفتح الواو جمع الأولى صفة الأربعة والمراد بها الواو والغاء وثم وحتى يعني هذه الأربعة موضوعة (للمجمع) والمراد من المجمع (أعم من أن يكون جده مطلقاً) أي من غير ملاحظة التركيب كما هو واقع في الواو (أومع ترتيب) كما في الثلاثة الباقية سواء كان الترتيب أيضاً مطلقاً (أومع المهلة أومع ملاحظة الجزئية كما ستعرف) وإنما فسر المجمع بكذا ليكون شاملاً للأربعة وقوله (ومراد الله بالمجمع) بيان لتصحيح التفسير يعني أنما صح تفسير المجمع بقلنا لأن مراد النحاة (ههنا) من قولهم هذه الأربعة ما يقابل أحد الأمرين يعني (أن لا تكون) تلك الحروف (لأحد السببين أو الأشياء كما كانت) كلمة (أو وأما) يعني بقرينة المقابلة وقوله (وليست المراد) معطوف على قوله ومراد النحاة وبيان لتصحيح إطلاق المجمع في الأربعة حسلي الاشتراك وذلك الاشتراك لا يحصل إلا بان يقول ليس مرادهم بالمجمع هو (اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل) بأن يكون (في زمان) واحد (أو) في (مكان) واحد فإنه لو كان المراد هذا الاحتمال لم يجز أن يقال إن الغاء وثم للمجمع فإنه في تركيب جائني زيد وعمرو ولا يجوز أن يقال إن زيد وعمرو احتملا في الجسمية في زمان واحد فإنه ينفي التعقيب والامتهال (فقولك جائني زيد وعمرو أو) جائني زيد (فعمرو أو) جائني زيد (ثم عمرو أو حتى) قوله فقولك مبتدأ وقوله (أي حصل الفعل من كليهما) خبره يعني في قولك جائني زيد الخ «و» عطف عليه بأو أو بالغاء أو ثم أن الجسمية حصلت من زيد وعمرو وسواء كان في زمان واحد أو في زمانين أو مكان واحد أو في مكانين يعني المراد بالمجمع هذا (لا) أن المراد بهذا القول أنه حصل (من أحدهم) أي من زيد مثلاً (دون الآخر) أي من عمرو كما كان في العطف بأو ونحوه فإنه لو أريد هذا المعنى لم يصح أن يقال أنه للمجمع ثم ميز المصنف بين ما هو من الأربعة للطلق وبين ما هو للقييد فقال (فالأو) أي من الأربعة التي للمجمع المقابل لأحد الأمرين موضوعة

(الجمع) وقوله (مطلقا) حال من الجمع لا من الواو لان الاطلاق وصف للجمع
ولا معنى في ان يكون وصفا للواو (لا ترتيب فيها) (فقوله لا ترتيب فيها) اي هذه
الجملة (بيان لاطلاقها) اي اطلاق الجمعية والذاترك العطف بينهما قائم من
مقام الفصل (اي لا ترتيب فيها) اي في كله الواو اذا عطف بها (بين المعطوف
والمعطوف عليه) وقوله (بمعنى انه لا يفهم هذا التركيب منها) بيان لاطلاقها
يعني ان معنى اطلاقها عدم التقييد بالترتيب (وجودا وعدما) اي لا يفهم منها
وجود الترتيب في الواقع ولا عدمه في قوله جاني زيد وعمرو لا يفهم منه ان الترتيب
الواقع مطابق للترتيب الذي اوضحه مطابق له لانها مفيدة بالاطلاق حتى
يلزم استعمالها في جميع موادها استعملت بحسب ما ضرورة انه لا تنفك في الصور
الخرجه عن التقييد دور الاطلاق كذا في بعض الحواشي (واقضاء) موضوعة
(الترتيب) وقسمه الشارح بقوله (اي الجمع مع الترتيب بغير مهلة) للاشارة
الى ان تقييد الترتيب بقوله للجمع لا بد منه لان الترتيب لا يستلزم الجمع فان الترتيب
قد يكون بالنسبة الى التكلم وقد يكون في الذكر فحسب كونه الجمع مع الترتيب
انه يجمع المعطوف والمعطوف عليه مع كون الاني بعض الاول من غير مهلة
تراخ حقيقة في الوجود نحو جاني زيد وعمرو اوفي الذكر اللفظي لافي الوجود
الزمان فيكون وقوع المعطوف بعد المعطوف ساية انما هو بحسب اللفظ
الا ان المعنيين مرعبان في الوقوع بحسب نفس الامر وهذا قد يقع كثيرا
في عطف المفصل على المجرى فان موضع ذكر الفصـل ل بعد ذكر الاجال نحو
قوله تعالى فقد ساء اولومى اكرمى ذلك فقالوا اننا لله جبهة وقد يكون
في غير ذلك كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها وبئس المـتـكـبرين
وقوله تعالى واورثنا الارض نبوا من الجسد حيث نشاء فعم اجر العالمين لان
ذكر ثم السى اومدحه لصح اعد ذكره واعتسار حقيقة خوفه تعالى
ثم خلفنا النطفة علة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا العنقضة عظاما فان التعقيب
هو كون النسائي يعقب الاول من غير مهلة في هذه المعطوفات باقضاء بالنسبة
الى ما قبلها حقيقة العلم بمرأى ما بين ازمدة الاطوار المذكورة على ما ورد
في الحديث ولا يمكن لما لم يتخلل بين الطورين آخر اجزى عن التطوير اعتبر ذلك
تعقيبا وعدا لاني كانه وقع عقب الاول من تراخ هذا ما عايناه فظهر منه
ان الجمع حاصل في الترتيب في الذكر وذلك ان معنى الجمع في الذكر حصول
مضمونها في الذكر كما ان معنى الجمع في عطف الجمل حصول مضمونها في نفس
الامر كذا في بعض الحواشي (ونظم ملها) (اي مثل الفاء في مطابق الترتيب)
اي لا مقدمه الذي هو الترتيب بغير مهلة لان ثم وان كانت مشتركة مع الفاء في كونها

للجمع مع الترتيب (الاولى) اى لكن كله ثم (مقروءة مهله) وقال العصام ان القوة
 وثم قد يصلح ان اركب واحدا بل يكون المعطوف امرى امسدا وكان انتهاء
 متزاخسا عن المعطوف عليه وابتداؤه عقبيه بلامهله فلذلك ان تعطف بالفاء
 نظرا الى اتصال ابتدائه بالمعطوف عليه وان تعطف بهم نظرا الى بعد
 انتهائه وتراخيه عنه انتهى (وحق مثلها) (اى مثل م في الترتيب بمهله غير
 ان المهلة في حتى اقل منها في م) واداك كان كذلك (مهي) اى كلمة حتى (متوسطة
 بين الفاء التي لامهله فيها) اى اصلا (وبين ثم المقيدة لمهله) وهذا فرق بين
 ثم وحتى وقوله (ومعطوفا) اشارة الى فرق آخر (اى المعطوف بحتى) وفيه
 اشارة الى ان اضامة المعطوف لضمير حتى لا بد من ملازمة لان المعطوف ليس
 بمعطوف بحتى بل حتى آتة للعطف يعنى ان حتى وان كانت مشبا فيها ذكر لكن
 المعبر في العطف بهما ان المعطوف به (بحسب ما اقتضاه وضعها) اى وضع حتى
 وهو كونهما موضوعا للغاية (جاء) (قوى اوضيف من حيث انه قوى اوضيف)
 قيد بهما ليكون محققا لتعلق قوله (من متبوعه) لانه متعلق بالجزء لضعفه هذا
 المعنى وقوله (اى متبوع معطوفا) اشارة الى ان الضمير المذكور راجع الى المعطوف
 وانما اشترط بهذا (بمعيد) (اى اعطف بهما) اى بحتى (قوة) (في المعطوف)
 (اوضيفا) (فيه) اى في المعطوف وقوله (اى لا يدل عليهما) تفسير لقوله ليقيد
 يعنى ان المراد باعادة العطف للقوة والضعف دلالة عليهما لان القوة او
 الضعف حاصلان فيه قل العطف دل العطف دل عليه لانه افاده وقوله (حتى
 يميز الجزء) اشارة الى ان المقيد لقوة المعطوف اوضفهما انما هو العطف بحتى لا بغيره
 من العواطف لان حتى يميز الجزء (بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه خبره) اى
 بسبب تميز حتى بين الجزء والكل صار ذلك الجزء مشابها بما هو خبر الكل وان
 لم يكن غيره في الجملة (فصلح) اى واذا كان ذلك الجزء المميز ماثلا بما هو خبر كان
 صالحا (لان يجعل غاية) وقوله (وانتهاء) عطف تفسير غاية بمعنى صالحا لان يجعل
 ذلك المعطوف انتهاء (لفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفصل اليه) اى الى ذلك
 الجزء المعطوف (على شمول جميع اجزاء الكل) المغاير لذلك الجزء المميز المخرج
 عنه بالعطف في القوة او الضعف مثال الجزء القوى (تحويلات الناس حتى
 الاقباء و) مثال الضعيف نحو (قدم الحجج حتى المساة) فان الاقباء في الاول
 جزء من الناس وداخلون فيه دخول الجزء في الكل لكن لما ريد انتهاء الفصل
 الذى تعلق واسند الى الكل الذى هو الساس اذ كل جزء منه منه في القوة الى
 الجزء الذى هو الاقباء ميز عنه واستخرج بالعطف بمادل على الانتهاء فكانهم
 كانوا غير احاد الناس وكذلك المساة من الحجاج وهو جمع الناس اخرجت من

آحاد الججاج لضعف الماشي منهم وقوله (والفرق) شروع في بيان الفرق
 (بين ثم وحتى بعد اشتراكهما) اى مع كونهما مشتركتين (في الترتيب) اى
 في كونهما للترتيب (مع المهلة) فلم يماسق ان الفرق بينهما (من وجهين
 احدهما اشراط كون المعطوف بحيث جزأ من متبوعه ولا يشترط ذلك) اى
 كونه جزأ (في ثم) فان المعطوف في ثم لا يشترط كونه جزأ فبلازم حينئذ
 ان يكون الموصوف عليه صالحة للتجزى فلا يقال جائى زيد حتى عمرو (وثانئهما)
 اى الوجه الثالث من الوجهين (ان المهلة المعتبرة في تم انما هي بحسب الخارج
 نحو جائى زيد حتى عمرو) فان عمرا جاء بعد زيد بمهلة ولا يتصور عكسه (وفى
 حتى) ان المهلة المتسببة فيه (بحسب الذهب) لا بحسب الخارج (فان
 الناس بحسب الذهب ان يطلو الموت ولا يغير الانبياء) لا غير الانبياء ليس
 لهم شرف مثل شرفهم حتى يستبعد موتهم لان حياة غيرهم وموتهم متساويان
 قوله (ويتعلق) بالنصب عطف على ان يتعلق يعنى ان المناسبات ان يتعلق الموت
 (بعد النطق بهم) اى بغير الانبياء من الناس وقوله (بالانبياء) متعلق يتعلق
 (وان كان) اى لو كان (موت الانبياء بحسب الخارج في انفسهم) اى الناس
 فلا يجوز ان يقال فيهم مات الناس ثم الانبياء فانه خلاف الواقع (وهكذا) اى
 كما كان المناسب ان يكون كذا في هذا المثال (كان المناسب في قوة المعطوف
 اوضعه فلا بد من ان يكون معطوفها قويا اوضعا ليقا له يكون) ايضا (في الذهب)
 بان يقال في المثال الذى (تقدم قدوم ركب الججاج) اى كان المناسب ان
 يكون كل ركب منهم مقدما (على رجالهم) بضم الراء مع تسديد الجيم جمع
 راجل يعنى ماسى منهم هذا بحسب الذهب والملاحظة (وان كان في بعض
 الاوقات على عكس ذلك) بان قدم الركبان بعد النساء او قدم بعض المشاة
 على بعض الركبان (ومع هذا المثال) اى والحال انه مع وجود عكسه
 (يصح ان يقال قدم الججاج حتى النساء) يعنى فلا يضر وقوع العكس لصحة
 هذا التركيب بخلاف ثم فانه لا يجوز ان يقال في هذه الصورة قدم الججاج ثم
 المشاة لانه لما اعتبر فيها المهلة بحسب الخارج لزم ان يصح ايضا فيما وقع
 في الخارج كذلك واعلم ان بينهما فرقا آخر وهو كون المهلة في حتى اقل منها
 في ثم كما سبق من السارح ولم يذكر السارح هذا الفرق هنا لذكره فيما قبل
 ولما كان الانتهاء في كلام المصنف مقيدا بان يكون الجزء الاقوى او الاضعف
 جزأ من متبوعه علم منه ان الجزء الججاج الذى هو من مستعملات حتى خارج
 عنه فاراد السارح ان ينسب عليه بقوله (واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او
 الاضعف كما يفيد عموم الفاعل جميع اجزاء الشيء) كذلك الانتهاء بالملا في الجزء
 الاخير في ذلك العموم (يعنى ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف يفيد

اسناد الفعل الى كل من يصدق عليه العطف عليه باضرورة فينبذ عموم
 الفعل وكذلك يفسد ذلك العموم اذا كان المنتهى غير داخل في ماقده بل كان
 مجاورا لجزئه الاخير (كقولك نمت البارحة حتى الصباح) اى كنت نائما في الليلة
 الماضية على هذا اليوم حتى انتهى قومي الى الصباح فان الصباح غير داخل
 في اجزاء الليل لان البارحة يطلق على الليل لكن الصباح غايه ينتهى اليها
 الجزء الاخير من الليل (فانه) اى فان هذا اذا انتهت اواقع في هذا التركيب
 (يقيد شمول النوم لجميع اجزاء الليل) مع ان حتى في هذا التركيب جارة ولبست
 عاطفة (ولذلك) اى ولا فادة الجارة هذا العموم (استعملت حتى الجارة
 في المعنيين جميعا) اى جاز استعمالها فيما يكون المنتهى جزءا من قبله وفيما
 لا يكون جزءا بل كان ملاقيا للجزء الاخير (الا انه) اى لكن الفرق بين الجارة
 وبين العاطفة انه (لما يأت في العاطفة ما) اى لما يأت المنتهى الذى (يلاقى
 الجزء الاخير) ولذا قيد المصنف بكونه جرأ من مسوعه (فاصل حتى ان
 تكون جارة لكثرة استعمالها) في الجارة (فتكون العطفة محمولة عدده على
 الجارة واذا كانت) اى العاطفة (محمولة عليها) اى على الجارة (لم
 يستعملوها) اى العطفة (في معنيها جميعا ليقى للاصل) اى للجزء التى هى
 الاصل فيه (على الفرع) اى على العاطفة التى هى الفرع (مرة) اى شرف
 وفضيلة وهذا بيان انعريفهم في بينهما وهذا يقتضى ان استعمال الجارة
 في كل من المعنيين وعدم استعمالها في البعض يدل على تعين ذلك البعض ليكون
 الطرفين بينهما وبين وقوله (وانما استعملوها) بيان ما وجه الترجيح في تعيين
 البعض للترك بمعنى انما استعملوا حتى الجارة التى هى الاصل وحصر صوصها
 بالاستعمال في المنتهى الملاقي وتركوا استعمال ذلك في العطفة لان هذا المعنى
 ليس باظهر بالنسبة الى المعنى الذى هو كون المنتهى جرأ فاستعملوا العاطفة
 التى هى الفرع (في اظهر ما بينها وهو كون مدخولها جزءا) اى من متبوعه
 وانما كان هذا المعنى اظهر من المنتهى الملاقي (لان اتحاد الاجزاء في تعلق
 الحكم اعرف في العقل) لان الاثبات والمشقة المذكورين في الماين لدخولهما
 في عموم ماقدهما يكون اسناد الموت او القيد اليهما اعرف بخلاف الصباح
 فان البارحة لكان ظرفا للنوم لم يكن وجود النوم في الصباح الذى هو الخارج
 عنها اعرف مما يكون جرأ منه وقوله (واكثر في الوجود) عصف تفسير اقوله
 اعرف بمعنى ان المراد بكونه اعرف هو كون وجوده آثر (من اتحاد التجاورين
 والمراد بالتجاورين الملاقي والجزء الاخير) هكذا اى ذكر التوجيه كما قلنا
 (في بعض الشروح ومن هذا) اى ومن هذا التوجيه (ظهر وجه

احتمس من معطوفها بكونه جزءاً من متبوعه (اي طهر قوله ومطهره)
 من متبوعه (وعدم المجامع) وطهر ايضا عدم الاستيعاب (الى ان يقتضيها)
 اهم من ان يكون حقيقة او حكماً لسبب الحقيق (الذي هو المستعمل في الاستيعاب)
 (و) لسبب (المجازي) الذي هو الجزاء الباري (ايضا كما وقع في بعض الحواشي)
 وفيه اشارة الى ترجيح الوجه الاول ولما فرغ من بيان الحروف التي يكون الجمع
 شرع في بيان ما لا يكون للجمع فقال (واز واما وام) (كل من هذه الحروف
 الثلاثة) (لاحد الامرين) (اي للدلالة على احد الامرين او الامور) واما
 فسر بقوله للدلالة لان هذه الحروف ليست مع موصوطة لاحد الامرين بل
 اوصلان في قولنا ما من زيد وعمرو ايست بموصوطة زيد وعمرو بل موصوطة
 لدل على ان هذا العمل صدر من احدهما وزاد الـ خارج قوله او الامور
 للاشارة الى ان مراد المصنف بقوله لاحد الامرين انه لاحد الامور ايضا كما
 ياقوله كما اكتفى في قوله الكلام مائتين كلمين وفي قوله واذا راع اعلان وقوله (كما
 كمن ذلك الاحد) الاشارة الى ان قوله (بهما) حال من (وفسر الشارح
 الميم بقوله (اي غير معين) ولس هذا التفسير لكون مع الميم جمعاً الى ما
 بل لا تضاح ان الم اذبالا بهام ليس هو ما كان بهما في الجملة بل المراد منه ما
 سير معين (هذا المكم) هذا محسب اصل الوصف اما ان في الاثر مثل الشارح
 والابهام وغيرهما فانه تعرض في الكلام فلهذا لا يعمده ما في هذا التفسير انما
 في او اذ اكل لـ لك واما اذ اكل لا فصل كما في التفسير او لا واما فهو الميم
 وقوله (وابتروهم) رد على ما توهم (اياهم) قوله نعم واطمعهم
 او كفورا) يعني اذا وقع في حيز الى ليس في الامرين بل (لكل
 الامرين) حتى يحصل في غير ذلك مثلها كما هو الـ اد منه وفي احد
 لانه ليس عمداً فاجاب بان هذا التوهم (لانه) اي في الـ في هذه الـ
 (مستعمل لاحد الامرين) ايضا كما في الاية وابقا (على ما) اي على
 الذي (هو الاصل فيها) اي في كلمة او (هو العموم) او عموماً الى ان
 المراد منه (مستعمل من وقوع الاحد الميم في الـ) يعني ان كلمة
 لـ الميم والعمود وقع في سياق الـ في الـ الميم الى ما هو الميم
 من ان الكرة اذ وقعت في الـ في الـ في الـ الميم (اي في العموم مستعمل
 من كلمة او) والحاصل انه يثبت عامة الـ في الـ في الـ الميم
 يؤدي معناه في الـ في الـ في الـ في الـ في الـ الميم في الـ في الـ الميم
 العموم في الاغلب يجوز ان يراد الـ في الـ في الـ في الـ في الـ الميم

أم المتصلة و بين المتصلة في محسب لزوم الهمزة وغيره ارا دأب بين حواص
 كل منهما فقال (وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام) وفسر السارح قوله
 لازمة بقوله (اي غير مستعملة بدونها) للإشارة الى دفع ما قيل من ان في عبارة
 المصنف حللا فان عارته تقتضي ان تكون أم المتصلة لازمة للهمزة وهذا ليس
 بصحيح فانه لو كان كذلك يلزم ان لا توجد همزة الاستفهام بدون أم فانه لم
 كانت كلمة أم لازمة لها كانت الهمزة ملزمة بل العبارة الصحيحة ان يقول
 أم المتصلة ملزمة للهمزة فالجواب ان المراد بالا لزم ليس اللازم المنطوق بل
 يعني انها غير مستعملة بدونها (يلها) (اي يذكر بعدها بلا ماضل)
 (احد المستويين) يعني انها تذكر في تركيب فيه مستويان احدهما يلي
 أم المتصلة (و) (المستوى) (الآخر) (يلي) (الهمزة) فقوله والاخر بارفع
 عطف على احد والهمزة (اي همزة الاستفهام) عطف على الضمير المنصوب
 المتصل في يلها وقد اشار اليه بتكرير ذكر بلي وهذا اثر لانه من عصف السبطين
 بحرف واحد على معمولي عامل واحد وقوله (بعد ثبوت احدهما) ظرف
 لقوله يلها وقوله (اي احد المستويين عند المتكلم) للإشارة الى ان المتكلم يجب
 ان يكون عالما بثبوت احدهما لا على التعيين واهلا في اتعين فتستعمل أم المتصلة
 بهمزة الاستفهام في السؤال عن الامر من المتساويين بحيث يلي احدهم تلك المتصلة
 والاخر همزة الاستفهام بعد تحقق وجود احد المتساويين بلا شك بخلاف كلمة او
 فانهما الشك في التعلق وقوله (لطلب التعيين) متعلق بقوله يلها اي انا يلها كذلك
 لفصل طلب تعيين ذلك الاحد الذي وقع بلا شك لا لدفع الشك وقوله (من المخاطب)
 متعلق بالطلب وقد اشار الى ان التعيين لما لم يوجد للمتكلم وجب احاطته الى المستطاب
 (ومن ثم) (اي لاجل) مادكرنا من الشروط وهو (ان أم المتصلة يليها
 احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين) (لم جز)
 (تركيب) (ارأيت زيدا أم عمرا) (فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما)
 اي احد المستويين وهو عمرو (ولولي) اي ولولي كلمة (أم) حيث وجد فيه
 الشرط الراحد (لكن الآخر) وهو زيد (لم يل الهمزة) لوقع فيه ويتبعه فعل
 وهو رأيت (هذا) اي الحكم بعد جواز مثل هذا التركيب (ما) اي الحكم الذي
 (اخذاه المصنف) حيث حكم بانه لم يجز اتصالا (والمنقول) يعني ارا ما خذاه المصنف
 يخالف لما نقل (من سدويه) لان المنقول عنه (ان هذا) اي هذا التركيب اس بمتنع بل
 (جائز) لكنه ليس بالبيان الاحسن الافصح بل هو جار (حسن فصيح)
 تركيب (ازيد ارايت أم عمرا) بتقديم المفعول وهو مفعول رأيت بحيث يلي الهمزة

(احسن وافصح) من التركيب الاول (وحيث) اى وحسين كون المقول
عن سبويه هذا (يكون تركيب رأيت زيدا ام عمرا حسنا فصيحيا وان لم يكن
احسن وافصح) فيحذف ثبوت خلل في كلام المصنف حيث كان مخالفا لما نقل
عن صاحب المذهب وقوله (وفي الترجمة الترفيعة) اشارة الى تخلص
المصنف عنه بال الحكم بعد الجواز بناء على نسخة من نسخ الكافية بانه وقع
(انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروءة على المصنف وتعليه خطه هكذا يلها
احد المستويين والاخر الهزء على الافصح ومن ثمة ضعف رأيت زيدا
ام عمرا) وهذا ما وجد من النسخ الصحيحة المنصوصة وقوله (ولا يخفى) اشارة
الى ان في السمة التي وجدت هكذا خلا ايضا لان حاصل اشتراط الولي الافصح
واحكم بضعف هذا التركيب لا بطلانه لكن (ان هذا الحكم بضعفه)
التركيب (لتزله) اى لقصد الاخبار (عن) تنزله (منزلة الافصح) الى
منزلة (الفصحى غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحيا لا يعد ضعيفا) يعنى
ايضا ان تخلص المصنف اذا وجدت نسخة بانه لم يكن فصيحيا (وبالجمله)
اهم : وان كان الراجع من المصنف قوله لم يحز او قوله ضعف (فكلام
المصنف ههنا لا يخلو عن اضطراب) والحق ما نقل عن سبويه وقوله (و
ايضا) (من ثمة) شروع في تفريع آخر وقصره (اى من اجل ما ذكر
بعينه) لبيان ان المشار اليه فيما سبق هو المشار اليه ههنا (كان جوابها) (اى
جواب ام المتصلة) (بالثمين) (اى) جوابا صحيحا (بتعيين احد الامرين)
بان اجاب بانه رد او عمرو (لان السؤال عنه) اى عن الثمين (دون نعم)
بمعنى لم يحز ان يجاب بنعم (اولا) (لانها) اى لان نعم ولا حرما تصدق
لكنهما (لا يفيدان التمين) بل يفيدان اقرار اصل الفعل او نفيه وهو
خلاف المطلوب فانه اذا قيل زيد جاءك ام عمرو فاجيب عنه بنعم ولا يفيد معنى
انه جاء او لم يجى ولا يفيد ان الجاء هو زيد او عمرو (بخلاف او واما مع الهزء)
وهذا شروع في بيان الفرق بين ام المتصلة مع الهزء وبين غيرها من حروف
الترديد وهى او واما فانهما ايضا تستعملان مع الهزء (كما اذا قلت اجاءك
زيد او عمرو) قلت (اجاءك زيد واما عمرو فانه يصح جرائها) اى الجواب
عنهما (بلا نعم لان المقصود بالسؤال) اى باو واما (ان احدهما لا على التمين
جاءك اولا) واذا قلت في جوابه نعم يكون معناه ان احدهما جاء لا على التمين
واذا قلت لا يكون معناه ان احدهما لم يجى بمعنى انه لم يجى بقوله (وقد
يجاب عنه) الخ متعلق بجواب ام المتصلة اذ الجواب عن السؤال بالهزء وام
النساء لا يصح نعم بل اما بتعيين احدهما كما صرح به المصنف : (نفي كليهما)

بأن يقال لم يجز زيد ولا عرو (لا احتمال الخطأ في اعتقاد المتكلم بوجود أحدهما)
 يعني قد يكون المستفهم مخطئاً في دعواه ثبوت أحد الأمرين حيث أوردته بالهزيمة
 وأم الماتين على أن المتكلم اعتقد أن أحدهما جائز لكن طلب من المخاض
 تعيين ذلك الأحدي فيقال له على الرد لما توهمه من وقوع أحد الأمرين وبذلك رده
 بعد ذلك ما رده إلى الصواب بنفي كلا الأمرين بأن قال لم يجز كلاهما واعتقد ذلك
 وقوع أحدهما خطأ ومنه ما وقع في الحديث أن ذا الدين من الصحابة سأل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم حين سأل عن رأس الركعتين في إحدى الصلوات
 الرباعية أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله فاجابه عليه الصلوة والسلام
 بقره كل ذلك لم يكن وقال العصام إن مراد الشارح ببيان هذا الكلام
 يحتمل أن يكون اعتراضاً على المصنف بأنه لا ينحصر الجواب في التعيين وإن
 يكون نفيها على أن مراده بإخصر أخصر الاضمار في معنى أنه يصح التعيين
 بنعم أو لا فيثبت ذلك في هذا المصنف بحجة وتوقع جواب آخر قال ونحن
 نقول إن حصر المصنف الاكتفاء في الجواب بالتعيين أولى بمذهب به الشارح
 فإن الجواب بنفي كليهما ليس بأحالة بل تحطئة للكلمة واللازم للجواب أن يكون
 اجابة والاجابة انعام المسؤل بالامثال لقوله تعالى وأما السائل فلا تنهر والرد يس
 بانعام فلا يكون جواباً ولذا حصر المصنف حصر حقيقة باسحة الجواب في الجواب
 بالتعيين انتهى مختصاً ثم أراد الشارح أن يعترض على المصنف بوقوع
 التكرار في كلامه مع ارتكابه على زعم منه فقال (فالشارح يهت) في قول المصنف
 ومن ثم (في الموضوعين) أي في قوله ومن ثم في قوله ومن ثم كان (أمر
 واحد) فعلى هذا كان على المصنف أن لا يكرر كما هو شأن أمثاله (لكنه لما كان
 مستملاً على شرطين لصحة وقوع أم المتصلة) يعني بأحد الشرطين ولي أحدهما
 الهزيمة وبالأخر طلب التعيين (نوع) أي المصنف (هت) أي على الشرطين
 (باعتبار كل واحد منهما) أي من الشرطين (حكماً آخر) بأن كان الحكم بأنه
 لم يجز مفراً على الأول بالتحصر الجواب في أي وهذا إشارة إلى زعمه وقوله
 (وجعلها) إشارة إلى الاعتراض وهو مبتدأ و (إشارة) بالنصب وهو قول له
 يعني ذكر المصنف كلمة مكررة قصد الإشارة (في كل موضع) أي من الموضوعين
 (إلى شرط آخر لا يخلو) أي هذا الجمل على هذا القصد (عن سماجة) وهو
 بالجمع بمعنى القبح يعني لا يخلو عن قبح (أو اقتصر على قوله) هذا إشارة إلى
 العبارة التي تفيد المرام بلا قبح وهي الاقتصار على قوله (ومن ثم لم يجز) وقوله
 (في أول الكلام) متعلق باقتصر (وعطف قوله) أي ولو اقتصر على هذا وعطف
 قوله (كان جواباً بالتعيين) أي قوله لم يجز وطابق (أي ولو جمل (كل حكم)

متعلقا (بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى)
ولما فرغ من بيان ام المتصلة شرع في بيان ام المقطعة فقال (وام المقطعة)
وهو مبتدأ وخبره قوله (كل) يعنى ان كلمة ام التى يقال لها ام المقطعة مشابهة
بالحر فين وهما بل والهزة لوجود الاضراب والشك في معناها فن جهة كونها
لل^لاضراب مثل كلمة بل (في الاضراب) اى في كونها للاضراب (عن الاول)
(و) (مثل) (الهزة) (الشك في الثانى) اى من جهة كونها للشك في الثانى
مثل هزة الاستفهام ولما كان في اللفظ الذى وقع بعدها وجهان ولم يتعرض
المصنف لتفصيلهما بل اكتفى بإيراد مثال واحد يصلح للوجه الاول اراد
الشارح ان يفصلهما بطريق مزح كلام المصنف فقال (والواقع قبلها)
اى الاسم الذى وقع بعدهام المقطعة (اما خبر) يعنى ليس بانشاء (مثل) (قولك)
(انها لابل ام شاء) (اى ان القطيعة التى اراها لابل) يعنى اذا رأيت شجوا جرمت
بانها قطيعة ابل (وهى) اى وهذه الجملة (جملة خبرية فلما علمت) اى بعد ان
جرمت (انها ليست ابل) فظهر خطؤك في الحكم والجزم (اعرضت عن هذا
الاخبار ثم شككت) لكنك لم تجزم بانها شئ معين فالك لوجزمت بالثانى استعملت
فيه بل لكنك لما لم يحصل لك علم في الثانى ولم يقع رجحان على شئ حصل الشك
(في انها) اى القطيعة المربوطة (شاء او شئ آخر فاستفهمت) اى طمت من
المخاطب الفهم (عنها بقولك ام شاء اى بل هى شاء) ويكون معناها امرى كبا
من معنى بل والهزة اعلم ان استعمال ام المقطعة في هذا المعنى هو الاكثر وقد
نجى لمجرد الاضراب من غير شك اذا كان ما بعدها مقطوعا به نحو قوله تعالى
ام انا خير اذلا معنى للاستفهام في هذا الكلام لانه حكايه عن فرعون بانه قال
ام انا خير ولا شك انه جزم بكونه خيرا في زعمه بقرينة المقام وكذا لو كان ما بعدها
مستملا على حرف الاستفهام نحو قوله تعالى ام هل تستوى الظلمات والنور
فان وجود هل الاستفهامية يقتضى تجريد ام عن الاستفهام للاحتراز عن
التكرار ثم اعترض على قولهم انها لابل ام شاء بانه من عطف الانشاء على
الاخبار وهو غير جائز بالاجماع واجاب الفاضل الهندى بانه استفهام مستأنف
ورد بانه يلزم ان لا تكون ام المقطعة من حروف العطف بل تكون حرف استئناف
والكلام على تقدير عدها من الحروف اله طفة واجاب ثانيا بال تقدير بل ليس
كذلك اهى غير شاء ام شاء ورد بانه يلزم منه ان نؤل المقطعة الى المتصلة
واجب منع الزوم لان معنى المقطعة الاضراب والاستفهام سواء كان بالترديد
كما قال فستعمل على معنى ام متصلة او بدونه فلا تشتمل كان يقتصر على اهى شاء
وعلى اى تقدير يحصل الفرق بينهما بل ام المتصلة مختصة بالاول والمقطعة

تستعمل فيه وفي غيره وقال العصام بعد نقل هذا الكلام ونحن نقول يجوز عطف
قصة على قصة سيما في مقام الاضراب وايضا يجوز ان يؤل بل اهي شاه الى
قولك اسك وازدد فكون اضرابا عن الاخبار عن الشيء بالاخبار عن الشك
والزدد فيه كذا حقه عصام الدين ثم شرع الشارح في بيان التوجيه الثاني
فقال (واما استفهام) يعني ان الواقع بعدها اما استفهام (كما تقول ازيد عندك
ام عمرو اي بل عمرو حين يقصد) اي التكم (الاضراب عن الاستفهام الاول)
وهو قوله ازيد عندك (بالاستفهام الثاني) وترك الاول ثم شرع في خواص اما
العاطفة التي هي لاحد الامر بن ايضا فقال (واما) وهو مبتدأ اي كلمة اما بكسر
الهمزة وقوله (قبل المعطوف عليه) ظرف للخبر وهو قوله (لازمة) وقوله
(مع اما) ظرف له ايضا وقوله (اي غير مستقلة الامعاء) تفسر للزوم وقوله
(يعني اذا عطف شيء) تفسر لمجموع اي يريد بالزوم انه اذا عطف اي اذا اراد
عطف شيء (على آخر بما يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا) اي قبل العطف
(باما) اي بكلمة اما (ثم يعطف عليه المعطوف) اي الشيء الثاني الذي اراد
عطفه على الاول (بما نحو جاني اما زيد واما عمرو) وانما يلزم تقديم اما في المعطوف
عليه (لعل) اي لقصد ان يعلم (من اول الامر ان الكلام مبني على الشك) وقوله
(جائزة) بالرفع خبر بعد خبر اي كلمة اما قبل المعطوف ليست بلازمة (مع او)
(يعني) اي يريد بهذا الكلام انه اذا عطف شيء على آخر بما يجوز ان يصدر
المعطوف عليه بما نحو جاني اما زيد واما عمرو ولكن لا يجب) اي ذلك كافي العطف
باما بل يجوز في العطف باو (نحو جاني زيد واما عمرو) اي لا تصدير اما وهذا عند
الجمهور وتبعهم المصنف (وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف
العاطفة والا) اي وان كانت من الحروف العاطفة لزم الخلف فان العاطفة
(لم تنفع) اي لم يجوز ان تنفع (قبل المعطوف عليه) وقوله (وايضا) اشارة الى
دليلهم الآخر على عدم كونها عاطفة وهو انه لو كانت عاطفة لم يجوز دخول
العاطفة الاخرى عليها وليس كذلك فانه (يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت
وهي) اي اما (ايضا) اي كأواو الداخلة عليها (للعطف يلزم ايراد العاطفين
معها ويكون احدهما انقوا والجواب عن الاول) اي عن دليلهم الاول وهو منافية
التقدم للعطف (ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف) يعني انه لا يلزم
من تقدم اما عدم كون الثانية عاطفة وانما يلزم لو كانت الاولى للعطف وليس كذلك
(بل هي للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني) اي والجواب
عن الدليل الثاني وهو لزوم ايراد العاطفين بانه لا يلزم ايراد العاطفين معا وانما
يلزم لو كان كلاهما عاطفين لشيء واحد وليس كذلك بل (ان الواو الداخلة

على اما الثانية اعطفها) اى اعطف اما الثانية (على اما الاولى واما الثانية لعطف
 ما بعد ها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما) اى من الواو واما (فائدة اخرى)
 اى فائدة مستقلة (فلا تكون لتوا) وقال العصام هذا الجواب من مخترعات السارح
 اخذه من قول الاندلسى حيث قال العاطفة كلتاها والواو لاحدها على الاخرى
 يجعلهما كحرف واحد يعطف به ما بعد الثانية على ما بعد الاولى وينجبه على
 السارح انه لو لم تكن اما الاولى للعطف فكيف عطف الثانية عليها بحرف الجمع
 المفيد اشركة المعطوف عليه في حكم التركيب والمنهور ان الواو زائدة لنا كيد
 العطف ودفع الالتباس بغير العاطفة حتى قيل التزاؤها فيها دون لكن لازومها
 مصاحبة دير اما طرفة بخلاف لكن انتهى وفي بعض الحواشى انا لا نسلم كونه
 من مخترعات السارح الفاضل كيف وقد قال المص في شرح المفصل ان الواو
 في اما حرف عطف دخل على اما فرض الجمع بينه وبين اما المتقدمة ولا تكون
 اما نفسها فرض الجمع بينه وبين اما المتقدمة ثم قال المص فيه ان هذا صحيح
 فظهر منه ان هذا ليس من مخترعات السارح بل السارح ناقل وقوله وينجبه
 على السارح ليس في محله والجب منه انه بعد اعترافه بانه اخذه من كلام
 الاندلسى كيف يجوز ان يقول انه من مخترعاته واطى ان قوله وينجبه على السارح
 سهو من قلم الناسخ بل العبارة الصحيحة ان يقول وينجبه عليه بان يكون الضمير
 راجعا الى القول المذكور لا الى الناقل والله اعلم (ولا ويل ولكن) (وهذه الحروف
 الثلاثة) (لاحيهما) اى موضوعا لاحد الامرين كالحروف الثلاثة السابقة
 لكن الفرق بينهما ان السابقة لاحدهما بهما وهذه الحروف لاحدهما (معيناً)
 (اى لتسبة اى لكم الى احد من الامرين) وقوله (المعطوف والمعطوف عليه)
 بدل من الامرين (على اتعيين) اى على وجه التعيين بخلاف او ونحوها فانها
 على وجه الاتهام ثم فصل السارح كلامها فقال (فكلمة لا) يعنى كون كلمة
 لا من الثلاثة موضوعا للنسبة المذكورة هو انهما (تنفى الحكم الثالث للمعطوف
 عليه عن المعطوف) وهو متعلق بنفى (فالحكم ههنا) اى الحكم الثالث متعين
 (للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاني زيد لا عمرو فحكم الجنى فيه) اى في هذا
 (زيد) اى ثبوته معين زيد (لا لعمرو) فيكون الاحد المعين فيها هو المعطوف
 عليه (وكلمة بل) يعنى انها تستعمل على وجهين احدهما بعد الاثبات والاخر
 بعد النفي فان كانت (بعد الاثبات) تكون (اصرف الحكم عن المعطوف عليه
 الى المعطوف نحو جاني زيد بل عمرو اى بل جاني عمرو فحكم الجنى فيه) اى
 في هذا التركيب (للمعطوف) اى لعمرو (دون المعطوف عليه) اى درن زيد
 فيكون استعمال بل (على عكس) استعمال (لا والمعطوف عليه) اى في ما عطف

عليه بل اذا انصرف حكمه الى المعطوف كان باقيا بلا حكم من التني والاثبات
 فيثبت يكون (في حكم المسكوت عنه) اى كان شبيها اذا لم يذكر لا يحكم عليه
 اشي فكذا هذا المذكور لم يحكم عليه بشي وقوله (فكله) تفريع لكونه
 في حكم المسكوت عنه يعنى انه شابه بشي (لم يحكم عليه بشي لا بالبحي)
 لانصرافه عنه الى المعطوف (ولا بعد مد) لانه ثبت الحكم له قبل العطف
 (والاخبار الذى وقع منه) بكسر الهمزة وهو مبتدأ وقوله (لم يكن) خبره اى
 اخبار المتكلم عن بحى زيد لم يكن (بطريق القصد) بل القصد اخاره (بحى)
 عمرو ولهذا) اى ولو كان الاخبار عن محى زيد غير مقصود (صرف) اى الحكم
 (عنه الحكم) اى عن زيد (بكلمة بل) فانه لو كان المقصود اثبات حكم المجيئة اليهما
 لقال جاءني زيد وعمرو ولو كان نفيه عن الاول لقال لم يحى زيد بل عمرو ولما نعدم
 الحكم للاول بالوجهين ثم شرع في بيان الاستعمال اثنى لها قول (واما كلمة بل
 بعد التني) صدرها بما التفصيلية لوقوع الاختلاف في حكمها يعنى انها اذا
 وقعت بعد التني (نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف) اى في كون الاول
 في حكم المسكوت عنه كافى لاثبات وفي كونه محكوما عليه بالتني (فذهب بعضهم
 الى ان كلمة بل لصرف حكم التني عن المعطوف عليه الى المعطوف) يعنى انها
 تصرف حكم عدم المجيئة في هذا المثال من زيد الى عمرو فيكون المقصود نفيه
 عن عمرو فعنى قوله (نحو ما جاءني زيد بل عمرو اى بل ما جاءني عمرو والمعطوف
 عليه) يكون (في حكم المسكوت عنه) كافى لاثبات يعنى لا يحكم عليه بنى ولا باتيات
 (وذهب بعضهم الى انها) اى الى ان كلمة بل اذا وقعت بعد التني (ثبت
 الحكم المثنى) اى لاثبات الحكم الذى ينفي (عن المعطوف عليه للمعطوف)
 يعنى انها الحكم باثبات مانفي قبلها للمعطوف (والمعطوف) اى فيثبت يكون
 المعطوف (عليه في حكم المسكوت او الحكم منى عنه فعنى ما جاءني زيد بل
 عمرو) هو انه (بل جاءني عمرو وزيد اما) اى فيثبت يجوز في زيد المعطوف عليه
 بقاؤه (في حكم المسكوت عنه او لبحي) اولم يبق على المسكوت عنه بل يجوز
 ان يحكم عليه بان لبحي (منى عنه) (ولكن لازمة) بتخفيف التون وسكونها (بل تني)
 (اى غير مستعملة بدونه) اى بدون التني وقدم ما فيه ولما تبدل حكم كلمة لكن
 من حيث وقوعها لعطف المفرد او لعطف الجملة اشار اليه بقوله (فان كانت)
 يعنى انها ما لعطف المفرد او لعطف الجملة فان كانت (لعطف المفرد على المفرد
 فهى) اى حكمه لكر (نقيضة لا) فان لما كانت ثنى ما ثبت في الاول (فتكون)
 لكن (لا يجاب) اى لاثبات (ما تنفي عن الاول فتكون) اى فيثبت تكون كلمة لكن
 (لازمة) هذا بيان ونقر لقلوه ولكن لازمة للتني يعنى ان لزوم كلمة لكن بمعنى
 انها غير مستعملة بدونه شامل للاستعمالين فانها في هذا الاستعمال لازمة (للتني)

الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اى قام عمرو (فان الحكم بالقيام منى
عن زيد وذلك لازم فانه لو لم يرد نفي الحكم عن الاول لقال ما قام زيد ولا عمرو
وعطفه بالواو (وان كانت) اى كلمة لكن (لعطف الجملة على الجملة)
اى موضوعه له وفى بعض النسخ فى عطف الجملة اى مستعملة فيه (فهى)
اى فمبثذ كلمة لكن (نظيرة بل فى مجيئها بعد النفي والاثبات) يعنى فى جواز
وقوعها بعد النفي مثبتة وبعد الاثبات نافية (فبعد النفي) اى فان وقعت بعد
النفي تكون (لاثبات ما بعدها و بعد الاثبات) اى وان وقعت بعد الاثبات تكون
(لنفي ما بعدها نحو جاتنى زيد لكن عمرو لم يجرى) فان قوله عمرو لم يجرى جملة
صطقت على جملة جاتنى زيد فلما وقعت فيه بعد الاثبات كانت لنفي ما بعدها
هذا سأل اوقعها بعد الاثبات وقوله (وما جاتنى زيد لكن عمرو قد جاء) مثال
لوقوعها بعد النفي (فعلى كل تقدير) من التقديرين (غير مستعملة دون النفي)
وقد عرفت ان المراد بالزوم هو هذا المعنى (حروف التنبيه الاواماوها) يعنى
كلمة الاتيخفيف الام وكلمة اما يخفيف الميم ايضا وقال الصمام الظاهر ان
هذه الحروف ليست حروف معان بل اصوات وضعت لعارض التنبيه والاليق
ان تجعل من قبيل حروف الزيادة انتهى وانما قال الظاهر والاليق لاحتمال ان
يقال ان المصنف فرق بينها وبين حروف الزيادة بلزوم الصدارة لها والله اعلم
ولما اکتفى المصنف باضافتها الى التنبيه فى انها تنقضى الصدارة اراد السارح ان
يبينها فقال (يصدر بها) اى باحدى الحروف الثلاثة (الجمل كلها) اى سواء كانت
اسما او فعليا وقوله (حتى لا يغفل الخطيب عن شي مما يلقى التكلم اليه) يعنى
انها وضعت لتنبيه الخطيب قبل السروع فى الجملة لئلا ينطق لما يقال له و يلقى اليه
فلا يغفل عنه اذ قد يغفوه بعض ما ذكر على تقدير الغفلة (ولهذا) اى ولكون
الغرض منها هذا التنبيه (سميت حروف التنبيه نحو الازيد قائم واما زيد قائم وها
زيد قائم) ثم بين الفرق بين الاخيرة وبين الاوليين فقال (وتدخلها) اى كلمة ها
من الثلاث (خاصة من المفردات) يعنى ان الاوليين مختصتان بالدخول على الجملة
بجلاىها فانها تدخل على الجملة والمفرد لكن ليست بداخلة فى جميع المفردات
بل تدخل منها (على اسماء الاشارة حتى لا يغفل الخطيب عن الاشارة التى لاتعين
معانيها) اى معانى تلك الاسماء (الالبها) اى الالبهم اشارة حتى نعين معناه
الجزئى (نحو هذا وهاتان وهاتان وهؤلاء) وقال الصمام ان الصدارة فيها
لازمة الا فى ما المتصلة باسم الاشارة فانها تقع حيث يقع اسم الاشارة فقال زيد
هذا وقام هذا ومررت بهنائم قال وهذا اذ لم يغفل بينها وبين اسم الاشارة
واما اذ فصل بينهما فهى فى صدر الكلام نحو قوله تعالى ها اثم اولاء والاصل

انتم كؤلاء وقل الفصل بينهما وبين اسم الاشارة بغير الضمير المرفوع المتفصل
 كما سبق وغير القسم نحوها لله ذا تعلموا ونحوها لعمرك الله ذا قسمي وفرق
 الصحاح بين اما والافعال اما تحقق للكلام الذي يتلوه تقول اما ان زيدا عاقل
 يعني انه عاقل على الحقيقة دون المجاز والا يفتح بها الكلام للثبته تقول الان
 زيدا قائم كما تقول اعلم ان زيدا قائم هذا كلامه ثم قال ومنه علم ان اعلم يستعمل
 لمجرد التثنية وحيث يناسب ان تجعل ان بعدها مكسورة فتأمل ثم اشار بقوله
 فتأمل الى ان فيما قاله الصحاح نظرا (حروف النداء) اى الحروف التى تستعمل
 فى النداء خمسة (بالعجمة) اى احدها كلمة ياوهى اعم حروف النداء (استعلا)
 اى من خفة الاستعمال وانما كانت اعجميا (لانها) اى لان كلفا (تستعمل لنداء
 القريب والبعيد) وكذا المتوسط قال العصام اعلم ان يا كما انها اعم بحسب موارد
 الاستعمال اعم ايضا بجوار كونها محذوفة ومذكورة ولا يحذف من حروف
 النداء سواها وايضا لا ينادى اسم الجلالة الا بها وكذا الاسم المستعاث وايها
 وايها والمندوب لا ينادى الا بها (وياواويا) اى هذه الكلمة موضوعة (للبعيد)
 اى لنداء البعد وتختص به (واى) (بفتح الهزة وسكون الياء) (والهمزة)
 اى وكذا الهمزة المفتوحة موضوعة (للقريب) ولما كان كلام المصنف خاليا
 عن ذكر المتوسط اراد السارح ان ياول كلامه بحيث لا يرد عليه انقض فقال
 (وكانه) اى اظن ان لمص (اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل) اى فحين اراد به
 معنى انه ما ليس بعيد يدخل (فيه) اى فى القريب (المتوسط ايضا) وانما دخله فى
 القريب (فان القريب ينقسم الى قريب متصفا باصل القرب من غير زيادة وله)
 اى وضعت له اى لهذا القريب (كلمة اى والى اقرب متصفا بزيادة القرب وله) اى
 وضعت لهذا الاقرب الموصوف بالزيادة (الهمزة) اى سمى الهمزة الذى هو
 (بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبة) واذا كان كذلك (فان القريب بالمعنى
 المقابل للاقرب) لا بالمعنى المقابل للبعيد (هو المتوسط بين كمال البعد وكمال
 القرب) (حروف الايجاب) اى الحروف التى يجب بها سكتة وهى (نعم وبلى واى)
 وقوله (بكسر الهمزة وسكون الياء) قيد الاخير للاحتراز عن اى التى يفتح
 الهمزة فانها حرف نداء او تفسير (واجل) بفتح الهمزة والجيم (وجير) بفتح
 الجيم وسكون الياء (وان) (بكسر الهمزة وفتح التون المشددة) وقوله (ومن
 بيان معانى تلك الحروف) متعلق بقوله (تبيين) اى ظهر (وجه تسميتها بحروف
 الايجاب) من بيان معانى كل من الحروف فيما سياتى وذلك ان معانى جميعها
 ايجاب واثبات لانها تفرق فى ان بعضها الايجاب ما سبق من الكلام نفيًا كان
 او اثباتا استغها ما كان او خبرا وبعضها الايجاب التى فقط وبعضها الايجاب

الخبر فقط ثم اراد ان يفصل خواص كل منها مع اشتراكها في الكون لايجاب
 فقال (فنعلم مقرر لما سبقها) (اي محققة لمضمونها) يعني المراد بكونها مقرر
 انها محققة وبقوله لما سبقها انه لمضمونها ما سبقها (استفهاما كان) اي ماسبق
 (او خبرا فهي) اي فكلية نعم (في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب الميقم
 زيد بمعنى لم يقم زيد) يعني ان الفرق بين نعم وبلى هو ان الاولى لتحقيق ماسبق
 فان كان نفيها فهي لتحقيق النفي وان كان اثباتا فهي لتحقيق الاثبات (وبلى) يعني
 بخلاف كلمة لي (في جواب الميقم زيد) يعني بظهور الفرق بينهما في جواب النفي
 فانه اذا اجيب عنه بنعم يكون بمعنى لم يقم زيد كما عرفت واذا اجيب عنه ببلى يكون
 (بمعنى قام زيد) يعني على خلاف لما ذلت ثم اراد ان يؤيد هذا بقوله (فنعني)
 والفاء في قوله انمضى تعليلية بمعنى ان كلمة بلى بعد النفي لايجاب النفي لان معنى
 (لي في جواب الست بربكم انت ربنا) وقوله (ولو قيل) اشارة الى انه اثبات
 بابطال نقيضه يعني كون كلمة بلى لايجاب النفي فقط ثابت لان المعنى الصحيح
 في تلك الآية هو انت ربنا فحينئذ لو قيل (في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا
 فان معناه حينئذ) انت (استربنا) لكون نعم محققة لمضمونها اسبق نفيها واثباتا
 ومضمون ماسبق ههنا مني لدخول لبس وهذا هو المختار عند البلاغاء لما تقرر
 في علم المعاني من ان مضمون النفي الداخل عليه همزة الانكار منفي وقال بعضهم
 ان مثل هذا المضمون اثبات بناء على ان معنى قوله تعالى اليس الله بكاف عبده انه
 هو كاف واليه اشار بقوله (وقيل يجوز استعمال نعم ههنا) اي في جواب قوله
 تعالى الست بربكم (بجعلها) اي بناء على جعل كلمة نعم (تصديقا للاثبات
 المستفاد من انكار النفي) يعني ان الهمزة الداخلة عليه لما كانت الانكار اقتضى
 ان يكون مضمونه اثباتا كما كان مضمون قوله تعالى اليس الله بكاف هو انه كاف
 وكذلك يكون مضمون الست بربكم هو انا ربكم فكلية نعم نكون مقرر لمعنى
 انا ربكم لا لمعنى الست بربكم (و قد اشتهر هذا في العرف ولو قال احد يا زيد
 اليس لي عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرا) يعني يكون بمعنى انك
 على الف درهم (ويقوم) اي لفظ نعم (مقام بلى) في هذا الكلام (تقر براهيات)
 اي لتقرر براهيات الذي حصل من الانكار والنفي (بعد النفي) (وبلى مخصوصة
 بايجاب النفي) يعني انها غير مستعملة في تقرر النفي كما في كلمة نعم والباء في بايجاب
 النفي داخلة على المقصور والمعنى ان بلى بمنارة عن نعم بكونها لايجاب النفي
 وقوله (يعني) تفسير لقوله بايجاب النفي يعني ان المراد بكونها لايجاب النفي
 انها (تنفص النفي المتقدم) وتجاهله (وتجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا
 عن اللفظ من فهو بلى في جملة ما قال ما جاء به) يعني اذا اخبر احد بنفي

قيام زيد بقوله ما قام زيد وقلت في جوابه بلى كان معناه (اي قد قام) فيكون
 ردا عليه وكأنه قال انك اخطأت في هذا الاخبار (او مقرونا) اي او كان التني
 مقرونا (به) اي بالاستفهام (فهى) اي كلمة بلى (اذن) اي في وقوعها بعد التني
 المقارن بالاستفهام تكون (لنقص التني الذي بعد ذلك الاستفهام) كما هو
 المختار لانها لتقرر الاثبات المفهوم من تني انني كما هو غير المختار (كقوله تعالى
 الست بربكم قالوا بلى) اي قالوا (اي بلى انت ربنا وقد جاء) اي لفظ بلى على سبيل
 الشذوذ لتصديق الإيجاب كما نقول في جواب اقام زيد بلى قد قام زيد
 (واى) بكسر الهمزة وسكون الياء اي كلمة اي التي هي من حروف الإيجاب
 (اثبات بعد الاستفهام) يعنى انها مخصوصة بكونها للاثبات الذى وقع بعد
 الاستفهام ولما كان مراده ان كونها كذلك غالبي لا لزومي اشار اليه
 بقوله (ولاشك في غلبة استعمالها) وقوله (مسوقة) حال اي لاشك انها
 في استعمالها الغالبى حال كونها مسوقة (بالاستفهام) يعنى انها تقع بعد
 الاستفهام (وذكر بعضهم انها تجيء تصديق الخبر ايضا) وعلى هذا اسأول
 لا يكون الاستعمال الا حيزا مختلفا لكلام المصنف (وذكر ابن مالك ان اي
 يعنى نعم) يعنى انها مفررة لما سبق (وهذا يخالف لما ذكره المصنف) لانه يقتضى
 ان يذكرها مع نعم بـ يقول نعم واي مقرران لما سبقهما ولما ذكرها المص
 ههنا بقوله انها اثبات بعد الاستفهام لم يكن كلامه قابلا لتأويل يوافق ما ذكره
 ابن مالك (وبلزمها) اي من خواص بكلمة اي انه يلزمها (القسم) غير
 المص العسارة حيث لم يقبل مثل ما سبق في لكن وغيرها للتفنن فان ما
 قوله واي لازمة للقسم وقوله يلزمها القسم هو ما فسر بقوله (اي لا تستعمل)
 اي كلمة اي (الامع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اي اقسمت وربى)
 يعنى لا يجوز تصريح ذكر متعلقه كما يجوز تصريحه في بـ القسم وهذه خاصة
 اخرى وقوله (ولا يكون المقسم به الا الرب والله والعمرى) خاصة اخرى
 (تقول على والله واي وربى واي لعمرى) وزاد العصام خاصة اخرى لها وهي
 انها يجوز استعمالها بحذف حرف القسم ونصب المقسم به فنقول اي الله
 الا اذا كان قبله كلمة هالتبيه نحو اي ه الله فانه مجرور لا غير لنيابة هالتب
 وفي ياءى ثلاثة اوجه حذفها او فتحها للساكنين واثباتها ساكنة مع النقاء الساكنين
 على غير حده لان لمدة والمدغم في كلين اجري لهما مجرى كلمة واحدة كما فعل
 في الله ثم قال وهذا ايضا من خصائص لفظة الله تعالى (واجل وجبر)
 (بالكسر والفتح) اي بكسر الراء وفتحها والكسر على اصل النقاء الساكنين
 كأمس والفتح للتخفيف كآين وكيف كذا في بعض الحواشي (وان) بكسر

الهمة وبشديد النون يعني ان هذه الثلاثة (تصديق للخبر) (بكسر الباء)
 اى لتصديق المتكلم الذى اخبر عن شيء (وفي بعض النسخ تصديق الخبر
 كقولك اجل اوجبر او ان الخبر قد اتاك زيد او لم ياتك) فرادك بالجواب يا حـ
 الحروف الثلاثة في الاول تصديق له اورد مثالين للاشارة الى انها التصديق
 الخبر موجبا او نافيا (اى قدامي) وفي الثاني تصديق له نافيا اى (او لم يأت
 وجاء) اى دون اجل وجبر (لتصديق الدعاء ايضا) اى كاجاء لتصديق
 الخبر (نحو قول ابن الزبير لم قال له لعن الله ناقة حلتني اليك) فقال ابن الزبير له
 (ان وراكها اى لعن الله تلك الناقة وراكها) اى ان خاصية
 (بعد الاستفهام ايضا) اى كاجاء بعد الخبر والدعاء (في قول الشاعر * ليت
 شعري هل للحبيب شفاء * من جوى جهن ان اللقاء) الجوى قال في
 القاموس الجوى هو الحزن الساطن والحرقة وشدة الوجد وداء في الصدر
 وكلها في المقام حسن والمعنى انى لا اعلم ولا اشعر هل يوجد شفاء للعاشق من داءه
 الذى حصل من جهن واجاب بقوله ان اللقاء (اى نعم اللقاء شفاء للحبيب
 فجيئها) اى محيى ان (في هذين الموضعين) اى في الدعاء والاستفهام
 (خلاف ما ذكره المص من كونها تصديقا للخبر) (حروف الزيادة)
 فاضافة الحروف من قبيل اضافة الموصوف الى صفتهم اى الحروف الزائدة
 ويؤيد ما قلنا قوله (وانما سميت هذه الحروف زوائد) يعنى انها سميت به
 (لانها قد تقع زائدة) فلا ينافى وقوع بعضها معنى وفائدة (لانها) اى لان
 المراد بهذه التسمية انها اى تلك الحروف (تقع الا زائدة) فانه ينساق وقوع
 بعضها غير زائدة (ومعنى كونها زائدة حين تقع زائدة ان اصل المعنى بدونها) اى
 بدون تلك الحروف (لا يخل) بل يبقى على المعنى الذى يفيد اللفظ خاليا عن تلك
 الحروف (لانها) اى ليس معنى كونها زائدة انها (لفائدة اها اصلا) بل
 باتيانها تحصل فائدة زائدة ليست له عند خلوه عنها وانما كان المعنى كذلك
 (فان لها) اى لتلك الحروف (فوائد في كلام العرب اما معنوية) اى اما ان
 يحصل له فائدة معنوية (واما) فائدة (لفظية فالمعنوية ما كبد المعنى كافي من
 الاستغراقية والباء في خبر ما وليس) اى في قولنا ما من احد يجيى وقولنا ليس زيد
 بقائم (واما الفائدة اللفظية فهي ترتيب اللفظ وكونه) اى كون الكلام (زيادتها)
 اى بسبب زيادة تلك الحروف (افصح) اى من الكلام الذى ليس فيه تلك
 الزيادة (ا) الفائدة اللفظية (ككون الكلمة) اى التى ردت فيها
 (او الكلام) او كون مجموع الكلام (بسببها) اى بسبب تلك الزائدة (متها)
 اى مستعدا وقابلا (لاستمعا ورن الشعر او تحسين السجع او غير ذلك)

من محسنات الشعر (ولا يجوز خلوها) أي كون تلك الزائدة خالية (عن الفقدتين معا ولا) أي وان فرض أنها ليست في زيادتها فائدة من اغنئتين (لعدت) أي للزم أن تكون زيادتها (عشا ولا يجوز ذلك) أي العبث أو الزيادة من غير فائدة (في كلام الفصحاء لاسي في كلام الباري سبحانه وتعالى) لكنهما لما وقعت فيه فلا يجوز أن يخلو عن فائدة ما فقوله حروف الزيادة مبتدأ وخبره قوله (أن) بكسر الهمزة (وان) بفتحها حال كونهما (مخففتين) (وما ولا ومن والباء واللام) أي هذه الحروف السبعة (فان) بكسر الهمزة وسكون النون وهذا القيد للاحتراز عن المفتوحة وقوله (تزداد) للإشارة إلى أن قوله (مع ما) متعلق به على أنه خبر للمبتدأ يعني كلمة أن تزداد مع ما (النافية) وقوله (كثيرا) لتحصل المقابلة بين زيادتهما مع النافية وبين زيادتهما مع المصدرية حيث قال فيه قلت وقوله (تأكيد النفي) بيان لفظة معنوية حصلت من زيادتهما (نحو ما أن رأيت زيدا) فان النفي مع تلك الزيادة يكون مؤكدا (أي ما رأيت زيدا) وفي هذا التفسير إشارة إلى التأكيدي المستفاد منه (وقلت) (أي زيادة أن) وفيه إشارة إلى أن فاعل قلت ضمير مستتر تحته راجع إلى الزيادة المفهومة من تزداد أي قلت زيادتها (مع ما) (المصدرية) (نحو أنظرني ما أن جلس القاضي أي مدة جلوسه) (و) (قلت) زيادتها (أي كما قلت في المصدرية (مع ما) (نحو لما أن قام زيدت) فان أن ههنا زيدت بين لما وبين مدخله وهو قام (وان) (بفتح الهمزة وسكون النون) أي ظننها وهو مبتدأ وقوله (تزداد) خبره وقوله (مع ما) متعلق بتزداد وقوله (كثيرا) الإشارة إلى المقابلة أيضا (نحو قلنا ان جاء البشير) (و) (تزداد) (بين أو والقسم) أي وبين لقسم (المتقدم عليه) أي على أو (نحو والله أن أوقام زيدت) (وقلت) (زيادتها) (مع الكاف) (نحو كأن ظبية تعطو إلى ناصر السلم) فان كلمة أن زيدت بين الكاف وبين مجرورها الذي هو ظبية وهذا (على تقدير رواية ظبية بالجر) والمصراع الأول قوله * وبوماً وأفيئنا بوجه مقسم * بأن ظبية تعطو إلى ناصر السلم * فقوله توافقنا من الموافاة وهو الاتيان والجاراة الحسنة وقوله مقسم بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين المهملة أي الحسن من القسامة وهو الحسن وقوله تعطو من العطو وهو تناول رفع الرأس واليدين أي تناول وعدى بالي لكونه ستمنا لمعنى الميل والجللة صفة ظبية والناس ضربا يضاد المجعة من نضر وجهه إذا حسن وأراد به الخضرة والطراوة والسلم بفتحين جمع سلمة وهي شجرة عظيمة لها شوك والمعنى يومئذينا كظبية تمجد جدها إلى غصن ناصر من هذه الشجرة وإنما شبهها بها

في هذه الحالة لا بها تكون احسن (وما) اى كلمة ما تزداد (مع اذا) الشرطية
 (نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج (و) (مع) (متى) اى تزداد
 ايضا مع متى (نحو متى ما تذهب اذهب) (و) (مع) (اى) (نحو اى ما
 تدعوفه الاسماء الحسنى) (و) (مع) (اين) (نحو اينما تجلس اجلس (و)
 (مع) (ان) بكسر الهمزة (نحو فاما ترين من البشر احدا) وقوله (حال
 كون تلك المذكورات) (مع ما) للاشارة الى ان قوله (شرطا) حال من جميع
 ما ذكر من مدخولات ان (اى) حال كون اذا ومتى واى واين وان (ادوات الشرط)
 اعلم ان قوله مع ما متعلق بالمدخولات لا بالكون يلزم كون المجموع شرطا
 والواقع خلافه فان الشرط هو المذكورات وحدها لا المجموع من المذكورات
 كما صرح بذلك فى الرضى وغيره وقوله (و) (مع) (بعض حروف الجر) بالجر
 عطف على ما قبله يعنى ان كلمة ما تزداد كثيرا مع بعض حروف (نحو) قوله تعالى
 (فبأرجحة من الله لئن لهم) اى فبرجحة (و) قوله تعالى (بما خطيتاهم
 اغرقوا) اى من اجل خطيتاهم (و) قوله تعالى (عما قليل) اى عن قليل
 فكلمة ما فى هذه الآيات زيدت بين الجار ومجروره ولم يلبس على كل منها بقرينة
 كون ما بعدها مجرورا وانما زيدت لتحسين اللفظ وقوله (وزيد صديق كان عمرا
 اخى) مثال لما دخلت بين الكاف ومجروره الذى هو جملة ان (وقلت)
 (زيادة ما) (مع المضاف) (نحو غضبت من غير ما جرم) اى من غير جرم
 (و) نحو قوله تعالى (ايما الاجلين فضيت) اى اى الاجلين اديت ومنه قوله
 تعالى (لما انكم تنطقون اى مثل نطقكم (وقيل ما) اى كلمة ما (فيها) اى
 فى هذه الامثلة (كلها نكرة) اى تامة بمعنى شئ (والمحذور) اى المحذور الذى
 يقدر محذورا (بعدها) وهو جرم والاجلين (بدل منها) والمعنى فى الاول
 من غير شئ جرم وفى الثانى اى شئ الاجلين فعلى هذا التوجيه لا يلزم حمل
 الآية على الاستعمال القليل فافهم (ولا) (اى كلمة لا تزداد) (مع الواو)
 (المعطفة) (بعد التثنية) يعنى انها تزداد مع ما اذا عطف شئ على مدحول ثنى
 سواء كان ذلك التثنية لفظا نحو ما جاءنى زيد ولا عمرو او معنى نحو قوله تعالى غير
 المغضوب عليهم ولا الضالين) فارعمرا فى المثال الاول معطوف على زيد داخل
 فى خبر التثنية المقتضى وهو ما والضالين فى التام معطوف على المغضوب الذى
 هو مدحول غير وليس يبنى لفظا بل معنى (و) (تزداد) اى تزداد لا ايضا
 (بعد) (ان المصدرية) (نحو قوله تعالى) خطايا لا يلبس وقت عصيانه
 باستنكاف السجود لا دم (ما منعك) اى اى شئ منعك يا بليس (ان لا تسجد
 اذا امرت) اى ان تسجد فان الداخلة بين ان وبين منصوبه زائدة اذا لمعنى

المطلوب الجاز على تقدير كون المراد بمانعك المعنى الحقيقي هو ما منعك ان تسجد
لانه انما امتنع عن السجود ولهذا ذمه بهذا القول فلو كانت لا غير زائدة كان
المعنى ما منعك عن عدم السجود وامتناع عدم السجود هو السجود فيلزم
ذمه على السجود وهو غير جائز وهذا اذا حل قوله ما منعك على الامتناع
واما اذا حل على معنى ما حلك فلا تكون لازمة فيكون معناه اى شئ حلك
على عدم السجود ومن حلها على الاول نظر الى نظائره في القرآن كما وقع
في غير هذا الموضع بدون لا ومن حل على الثانى نظر الى ان الحكم بعد الزيادة
اولى من الحكم بالزيادة كما هو شان الكلام المنيف وذكر بعضهم نكتة خاصة
في وجه زيادة لابان فيها اشارة الى انه لا مانع من السجود لا العزم على عدم السجود
كما قيل (وقلت) (زيادة لا) (قبل اقسام) وان كثرت قبل القسم الذى جوابه
نفي للابدان بان جوابه نفي نحو لا والله لا فاعل كذا فى لمصام (نحو قوله تعالى لا اقسام
يوم القيامة ولا اقسام بهذا البلد) فان معناها اقسام (والسفر في زيادتها) اى
زيادة كلمة لا في هاتين الايتين قبل اقسام (التنبيه على جلاء القضية) يعنى تزداد
لا قبل اقسام للتنبيه على ان المقسم عليه امر جلى (بحيث يستغنى عن القسم
فيبرز لذلك) اى لافادة هذا المعنى يبرز الكلام (في صورة نفي القسم) فكانه
سبحانه وتعالى يقول انه لا يحتاج الى ان يقسم عليه (وشدت) (اى زيادتها)
(مع المضاف) (كقوله) اى كقول الشاعر (في ثمر لا حور سرى ولا شعر)
بافكه حتى اذا الصبح جسر (اى في بثر حور والحور المهلكة جمع حار اى
هالك) ما اخوذ (من حار اى هلك) والباء في بافكه متعلق بلا شعر ومعنى البيت
ذلك الرجل العاشق سرى في بثر الهلاك وما علم انه سار فيها بسبب افله وكذبه
الى ان اضاء الصبح وظهر الحق الكاشف عن الشبه وكلمة لادخال بين المضاف
الذى هو بثر وبين المضاف اليه الذى هو حور (ومن والباء واللام تقدم ذكره)
(مستملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها) يعنى هذه الحروف
تكون زائدة ايضا في نحو قوله ما جاءنى من احد وكفى بالقة وردف لكم (حرفا
التفسير) اى اللفظ الذى وضع للتفسير حرفان احدهما (اى) بفتح الهمزة
وسكون الباء افهى) اى كلمة اى (تفسير كل مبهم) سواء كان (من المفرد نحو
جافنى زيد اى ابو عبد الله) فانه تفسير لزيد (والجملة) اى سواء كان من الجملة
(كما تقول قطع رزقه اى مات) فان مات تفسير لمضمون جملة قطع رزقه (وان)
اى وثانى الحرفين هو ان بفتح الهمزة وسكون التون (وهى) (اى) كلمة ان
غير شاملة كاي بل هى (مختصة بما) اى بتفسير الفعل الذى (في معنى القول)
كما فسره الشارح بقوله (اى بفعل مقرر في معنى القول تقرر المظروف في الظرف)

فيه اشارة الى ان في معنى القول مجاز لان الفعل الذي بمعنى القول ليس داخل فيه بل دالا عليه فشبه معنى القول بالظرف ولفظ الفعل المفسر بالمظروف في اتقرب بقريظة ان هذا الفعل (غير منفك عنه) اي من معنى القول كما لا يخفى انظر عن المظروف ما طلق ما وضع للشبه به على المسببه فان هذا المجاز شائع فانهم تارة يجعلون اللفظ مظهروفا والمعنى ظرفا وتارة بالعكس كما في اوائل الكتب ولما كان قوله مخصوصا بمافي معنى القول غير شامل لنفسه صريح القول لكونه ظرفا وحكم المظروف لا يشمل الظرف فرع عليه بقوله (فلا تقع بعد صريح القول) فلا يقال قال زيد ان جاء عمرو بل يقال قال زيد جاء عمرو (ولا) يقع ايضا (بعدما) اي بعد الفعل الذي (ليس في معنى القول) لانه لو كان كذلك لزم انفكاك الظرف عن المظروف ثم اشار الى خاصه اخرى لها بقوله (فهي) اي كلمة ان (لا تفسر في الاكثر) اي في اكثر الاستعمال (الا) تفسر (مفعولا مقدر اللفظ غير صريح القول) يعني انها لا تفسر المفعول اللفظي بل تفسر مفعولا مقدر غير مذكور للفعل الذي هو ليس بصريح القول بل تكون تفسيرا للمفعول فعل (مؤد معناه) اي معنى القول (نحو قوله تعالى * نادينا ان يا ابراهيم * فقوله ان يا ابراهيم تفسير للمفعول نادينا المقدر) اي للمفعول المقدر وهو كلمة بلفظ في قوله (اي نادينا بلفظ) وهذا هو المفعول المقدر نادينا الذي هو ليس بصريح قول وقوله (هو قولنا) تفسير لذلك اللفظ المقدر يعني ان اللفظ الذي نادينا به هو قولنا (يا ابراهيم) وكذلك قولك كتبت اليه اراءت ما كتبت اليه شيئا هو ان كتبت (اي كلمة ان في قولك ان انت) (حرف دال على ان انت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت) يعني الذي هو لفظ شيئا ولم كان قوله انها لا تفسر في الاكثر لامفعولا مقدر اقتضى ان تكون في الاقل تفسر مفعولا مذكورا مثله بقوله (وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله) يعني ان هذا مثال لوقوعها تفسير للمفعول المذكور فان قوله ان اعبدوا الله (تفسير للضمير في به) وهذا اشارة الى جواز وقوعها تفسير للمذكور وقوله (وفي امرت معنى القول) اشارة الى رد من قال انها تفسير لصريح القول وهو ما قلت لهم يعني انه لا يجوز وقوعها تفسير لصريح القول وانه في هذه الآية تفسير لقوله امرت وفيه معنى القول (وليس تفسيرا لما) اي لللفظ (في قوله تعالى ما امرتني لانه) اي لان ما (مفعول لصريح القول) وذا لا يجوز (وقد يفسر بها) اي بكلمة ان (المفعول به الظاهر) اي الظاهر الصريح (كقوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى ان اقدفيه فان قوله ان اقدفيه تفسير لما يوحى) اي لهذا اللفظ (الذي هو المفعول الظاهر)

الصريح (لاوحيث) قال الرضى ويبنى ان يعلم ان ما بعد ان المقسرة ليس من صلة
 ما قبلها بل يصح الكلام بدونه ولا يحتاج اليه الامن جهة التفسير اليهم المقدر
 فتقوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه مقسرة لان
 قوله الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدم هذا ويبنى ان يجعل من حروف
 التفسير الفاء في قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا الآية على مذهب سيويه
 انتهى ما افاده الرضى (حروف المصدر) اى حروف المصدر هي (ماوان)
 (المفتوحة المخففة) احتراز عما سيجي من المشددة وهو قوله (ان) (المفتوحة
 المشددة) (قالاولان) (اى ماوان المفتوحة المخففة) (الفعلية) (اى للجملة
 الفعلية) وهذا تفسير لموصوف الفعلية وقوله (اى تدخلان على الجملة الفعلية)
 تفسير للام يعنى المراد بكونهما للفعلية انهما تدخلان عليها وقوله (فتجملانها)
 بيان لعائدة دخولهما عليها يعنى انهما اذا دخلتا عليها لا فائدة جعل تلك الجملة
 (فيماويل المصدر نحو قوله تعالى وضافت عليهم الارض بما رحبت) يعنى ان ما
 في ما رحبت مصدرية دخلت على الجملة الفعلية التى هى رحبت وجعلتها
 في ماويل المصدر حتى دخل عليها حرف الجر (اى برحبها يضم الزاء وهو) اى
 معنى الرحب (السعة) اى وضافت عليهم الارض سعتها اى مع سعتها (ونحو
 قولك اعجبني ان خرجت) فان ان دخلت على جملة خرجت فجعلتها في ماويل
 المصدر حتى جوزت كونها فاعلا لا يعنى (اى) اعجبني (مخروك) ثم انه لما كان
 في اختصاص ما بالفعلية خلاف بين سيويه وغيره اشار الى هذا الخلاف والى ان
 المصنف ذهب الى مذهب سيويه فقال (واختصاص ما المصدرية بالفعلية)
 على ما ذكره المص (انما هو) اى ذلك الاختصاص (عند سيويه وجوز
 غيره) اى غير سيويه (بعدها الاسمية) اى وقوع الجملة الاسمية بعدما المصدرية
 (وقال الشارح الرضى وهو) اى تجوز وقوع الاسمية بعدها وعدم اختصاصها
 بالفعلية هو (الحق) لا ما ذهب اليه سيويه من عدم التجوز (وان كان) اى
 ولو كان وقوعها بعدها (قليل) وهذا اشارة الى دليل سيويه يعنى انه رجح
 عدم التجوز لقلة وقوعها لكن غيظه من لائمة رجحوا جوازها اعتبارا لوقوعها
 (كما وقع في نهج البلاغة) قوله (بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية) فان ما دخلت
 على الجملة الاسمية في هذا الكلام الصادر من البالغ على الجملة الاسمية التى هى
 الدنيا باقية (وان) (المفتوحة المشددة) (الاسمية) (اى للجملة الاسمية)
 (خاصة) ولا تدخل على الفعلية (الا اذا كفت) اى منعت المفتوحة المشددة
 من العمل (بما) اى بسبب الخلق ما الكافة بها (فيجوز) اى يجوز حيثئذ
 (بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها) اى كون المشددة المفتوحة انها

(الاسمية) هو (انها تعمل في جزئها وتجعلها في تأويل المفرد) وهذا يفسر وتفصيل لان مدخول المشددة جملة اسمية داخلية على مشتق يقبل التأويل واما اذا لم تدخل على المشتق فامعنى دخولها عليها فاراد يانه فقال ان معنى كونهما داخلية على الاسمية ليس معناه انها جعلت الجملة في تأويل المصدر بل معناه انها لم تعمل في جبر الجملة اعني الخبر جاز ان يجعل ذلك الخبر فقط في تأويل المفرد (الذي هو مصدر خبره) ان كان الخبر مشتقا (نحو اعجبنى انك قائم اي قيامك ارضا في معناه) اي جعلها في تأويل المفرد الذي ليس بمصدر صريح بل هو في معنى المصدر ان لم يكن مشتقا (نحو اعجبنى ان زيدا اخوك اي اخوة زيد) فالأخوة وان لم يكن مصدرا لآخوك الذي هو الخبر لم يكنها في معنى المصدر لكونه في معنى اعجبنى ان زيدا يواخيك او مواخيك (فان تعذر) اي تعذر مصدر خبرها او ما هو في معناه بان يكون الخبر جاعدا محضاً (قدر) اي حين التعذر (الكون نحو اعجبنى ان هذا زيد اي كونه زيدا) لان كل خبر جامده نسبة الى الخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت قلت هذا كائن زيد ومعناها واحد (حروف التخصيص) اي الحث والتفريض على شيء هي اربعة (هلا والا) (مشددتين) اي بشدة اللام فيهما (واوما ولولا) فهذه الاربعة للتخصيص (لها) اي للاربعة (صدر الكلام) (لدلائها على احد انواع الكلام) يعني ان دلالة تلك الحروف على احد انواع مبهم من انواع الكلام تقتضي تبين ذلك النوع (فتصدر) اي الاحتياج الى البيان بجمل تلك الحروف في صدر الكلام (لتدل من اول الامر) اي لتبين قبل شروع المتكلم في الكلام وتدل (على ان الكلام) اي الواقع بعدها (من ذلك النوع) اي من الكلام الذي ينبغي الاهتمام والاعتناء به لاسيما الكلام الذي هو فيه (ويلزمها الفعل) اي الفعل لازم لتلك الحروف يعني انما تدخل على الفعل (وفي بعض النسخ ويلزم الفعل) اي تلزم تلك الحروف الفعل وقد عرفت انه اذا ارد بالزوم عدم الانفكاك فلا اشكال في كون الفعل لازما او ملازما وقوله (لفظا) حال من الفعل اي حال كونه ملفوظا (نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا) (او قدبرا) (نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه) يعني ان زيدا لما وقع بعده هلا وجدت قرينة النصب فصار منصوبا بفعل يفسره ما بعده كما عرفت في باب الاضمار على مشرطة التفسير ثم اراد الشارح ان يبين الفرق بين دخولها على الماضي وبين دخولها على المستقبل فقال (فعلها) اي معنى التخصيص (اذا دخلت على الماضي التوبيخ والالوم على ترك الفعل) يعني ان مراد المتكلم بقوله هلا ضربت زيدا الالوم على المخاطب على ترك الضرب وانذامه عليه

فكأنه قال كن نادما على تركه (ومعناه في المضارع) يعني اذا دخلت عليه
 (الحض) اى الحث والتعريض (على الفعل والطلب) بالرفع عطف على الحض
 اى معنى الطلب (له) اى الفصل اذا كان معناه للطلب حين دخولها على
 المضارع (فهى) اى فتكون تلك الحروف (في المضارع بمعنى الامر) فكأنه
 قال في قوله هلا تضرب زيدا اضرب زيدا (ولا يكون المحضض في الماضي
 الذى قد فات) فانه لا فائدة في الحث عليه والطلب له (الا انها) اى لكن تلك
 الحروف (تستعمل كثيرا في اوم الخطاب على انه) اى المنحط (ترك في الماضي
 شبهة يمكن تداركه في المستقبل فكأنه من حيث المعنى للتخصيص على فعل) اى
 على فعل يمكن وقوعه في المستقبل (مثل ما) اى مشابه لفعل (فات) (حرف
 اتوقع) (والتقريب) (قد) (سمى) اى لفظ قد (بهما) اى بحرف التوقع
 كما اكتسبه المصنف وبحرف التقريب كما زاده السارح (لجبهها) اى لجبي
 كلمة قد (لهما) اى للتوقع والتقريب (فان هذا الحرف اذا دخل على الماضي
 او المضارع فلا بد فيه) اى في هذا الحرف (من معنى التحقيق ثم انه) هذا اشارة
 الى ان كلا من المعنيين فرع لمعنى التحقيق اذ هو اصل لمعانيهما وان لم يصفها
 المصنف اليه لاختصاص التوقع بهما وللدخول على من قال انهما ليست للتوقع
 في الماضي ومن ذهب الى انها ليست للتوقع مطلقا ولذا قال السارح انه اى حرف
 قد (ينضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى) اى معنى التحقيق فيستعمل به
 فيقال قد حرف تحقيق نظرا الى انه الاصل في معانيها وهى اى كلمة قد حال
 كونها واقعة (في) الفعل (الماضي) المبتدأ المتصرف كاشية (للتقريب) اى
 تقريب زمنه (عن) زمن (الحال) حال كونه مصاحبا (مع التوقع) اى الانتظار
 من المخاطب قبل الاخبار ولذا فسر اشارح معنى تقريبهما المضي من الحال مع
 اتوقع بقوله (اى يكون مصدره متوقفا على الخطاب) حال كونه (واقعا عن
 قريب) اى واقعا في الزمان القريب من الحال سواء وقع بالفعل بان حصل
 مدلوله في الخارج او بالقوة بان اشرف على الوقوع وقدم مثل الاول بقوله
 (كما نقول لمن يتوقع ركوب الامير) اى ينظر حصوله (قد ركب) مقول القول
 (اى قد حصل عن قريب ما) اى الامر الذى (كنت تتوقعه) اى تنتظر حصوله
 و اشار الى الثانى بـ (وله) (ومنه) اى من كون قد في الماضي للتقريب من الحال مع
 التوقع وهو خبر مقدم وقوله (قوله المؤذن) مبتدأ مؤخر وقوله (قد قامت
 الصلاة) مقول القول اى اشرف على القيام وشرع في مقدمتها تحقيقا والفاء
 في قوله (ففيها) للفصيحة اى اذا عرفت ما تقدم من المعاني في كلمة قد (اذن
 ثلاثة معان مجتمعة) احدها (التمتع و) لثنى (التوقع) الثالث (التقريب)

هذه في الماضي اوساى لم معنى رابع في المضارع وهو التثنية والتثنية هذه
المعاني اذا كانت قد حرقا فاما اذا كانت اسمافى بمعنى حسب تقول قد حرق
درهم اى حسبته وقدنى دينار اى حسبى قوله (وقد يكون) اشار الى ان هذا
استعمال قليل ولذلك انكره الخليل اى قد يكون كلمة قد مصاحبة (مع التحقيق
والترتيب) فقط (من غير توقع) فلا يجمع المعانى الثلاثة ومثل لذلك بقوله
(كما تقول قدر ك زيد) اى تحقق ركوبه فى المسافى القريب من الحل والمجر
فى قوله (لمن توقع ركوبه) متعلق بقول (وهى) اى كلمة قد حال كونها
واقعة (فى) الفعل (المضارع) اطلاق المصنف المضارع مرتبة التجريد
ولذا قيده الشارح بقوله (المجرد عن ناصب وجازم وحرف تنفيس)
يجوز فى قولك قد يجرى الخيل ثم ان فى توسط الشارح كلمة هى بين السامع
والمعطوف فى قول المصنف وفى المضارع اساره الى ان قوله (للثاني) ضم
المبتدأ مقدر مطوف على المبتدأ المصرح ومعنى كونها فى المضارع للتثنية
هو ان يكون وقوع مصدره قليلا وهـ دامع التحقيق اذ لم اذ يدخل قد على
المضارع انما هو تحقيق الامر لانه الاصل فى - نيتها كما تقدم والتثنية فرع منه
ولذا فسر الشارح المعنى بقوله (اى يصدق) بالبناء السجول معنى يضم (الى
التحقيق فى الاغلب) احتذبه عن غير الغلب وهو استعماله المجرد للتحقيق
كما سذكره وقوله (انما) بالرفع نائب فاعل يضاف وحيث يجمع المعنى
كافى (نحو) (ان الكذب) المبالغ فى الكذب (قد يصدق) معنى انه
يكون وقوع الصدق فى - لا يصدق وقوله (رتبة) ونظيره (للتحقيق
مجردا عن معنى التثنية) اساره الى حال الاغلب كما عرفت وذلك (نحو) قوله
تعالى (قد زوى قلب وحكمك فى السماء) وقوله قد يعلم الله المعنيين منكم اذ هى
هنا للتحقيق فقط وهى انها فى الآية الاولى للتحقيق مع التكثير ثم ان الشارح
اراد ان يتم الكلام عليها فى (ويجوز) اى لا يمنع (الفصل بينهما) اى كلمة
قد (وبين الفعل) الداخلة عليه والباء فى قوله (القسم) اى بين متعلقة
بالنصل وذلك (نحو) قراك (قد والله احضرت) قواك (قد امرى) بفتح
اللام الموطئة للقسم والعين المهملة اى ما يستحقه وتأتى (من ساهرا) حيث
وصل بالقسم بين قد ومدخولها بقول يكمل لافائدة ويجوز ايضا حذف
فعلها تسببها لها بما فى التوقع لانهم قد يحدون الفعل مع لما جعلهم ماعوضا
عن الفعل لان لما كانت فى الاصل لم ثم زيد عليها ما فصار لما وذلك نحو قول
الامر * ارف الرجل غير ان ركاب * لما ازل برحانه * كان قد * اى وكان
قد زال (حرقا الاستفهام) اى دال عليهم وهما (الهزة وهل) فقط واما

في قولهم هل فعلت بمعنى هل فعلت على ما حكاه قطرب عن ابى عن هبيرة ولغته
 في هل بقلب الهاء همزة (ولهما) اى الهمزة وهل (صدر الكلام) بحيث
 لا يشق منهما ما في خبرهما (لوجوب تقديمهما عليه) (لان التثنية على انواع
 الكلام) وهو الانشاء اذ هما الانشاء الاستفهام (كأمر) في الكلام على كم الاستفهامية
 (وتدخلان) اى تدخل كل من الهمزة وهل (على) الجملة (الاسمية) والجملة
 (الفعلية) يشير الى هذا العموم تعدد الامثلة في قوله (تقول) اى عند دخول
 الهمزة (في) جانب الجملة (الاسمية) (ازيد قائم) عند دخولهم (في) جانب الجملة
 (الاسمية) (انهم زيد) وكذلك اى وتدخل (هل) على الجملتين ايضا دخولا
 مثل دخول الهمزة عليهما حال كوك (تقول) عند دخولها (فيهما) اى الجملتين
 (هل زيد قائم) في جانب الاسمية (وهل قام زيد) في جانب الفعلية وقوله (الا ان
 الهمزة تدخل على كل اسمية) اشارة الى ان قول المصنف وكذلك هل ليس على
 عمومه يدل قوله بعد والهمزة اعم تصرفا فكله في معنى الاستثناء من هذا الحكم
 ولذا ذكره الشارح هنا وكان الاوجه ذكره في قوله تقول زيد اضربت كايشير اليه
 قوله لما عرفت فتأمل (سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا) تعميم في الاسمية بالنسبة
 الى الهمزة (بخلاف هل فانها لا تدخل على) جملة (اسمية خبرها فعل) وذلك نحو هل
 زيد قائم حينئذ تستعمل هذا الاستعمال على اى حال من الاحوال (الاعلى) حال
 (الشدو) اى الاستعمال الغير الفصيح كما صرح به في الفتح (وذلك لان اصلها)
 اى اصل هل في الاستعمال (ان يكون بمعنى قد) الحقيقية فهي قد جاءت على الفرع
 الذي هو معنى الاستفهام (كجاءت على الاصل) الذي هو معنى قد (في قوله
 تعالى هل اى على الانسان اى قد اى) فكما لا يقال قد زيد قام لا يقال هل زيد قام
 قال الرضي فان قيل مقتضى ما ذكرتم ان لا يقال هل زيد قائم لامتناع ان يقال
 قد زيد قائم قلنا انما جاز جعلها على اختها وهى ازيد قائم وانما لم نعمل على
 اختها في مثل هل زيد قام لان هذه الجملة اقرب لباب هل فاعتبارها نفسها
 اولى من جعلها على اختها انتهى (فلما كان اصلها) اى اصل هل (قد وهى)
 اى قد (من لوازم الافعال) ومختصة بها (صارث) جواب لما اذ رأنا فعلا
 في خبرها اى وجدته في مكلمنا (تذكرت عهدا بالجمي) جواب اشرط والعهود
 جمع عهد والجمي كالى ما يحكى من الكلاء والمراد الارض التى فيها الكلاء
 (وحشت) وهواما بالتحقيق من الخبر بمعنى الميل او بالتشديد من الخين بمعنى السوق
 (الى الاف المألوف) اى الحبيب المحبوب (وعانفته) التزمته وضمته الى نفسها
 (وان لم يره خبرها) اى لم تجده في مكانها (تسلت عنه) تكلفت السلوان عنه
 حال كونها (ثامله) هذا تميل لخال هل مع الفعل بحال العاشق مع المعشوق

والمقصود أنه إذا أمكن مراعاة حالها الأصلي التزم والاثرت ولمسا كان قول
المصنف فيما سبق وكذلك هل موهما لعمومها ولحصول المساواة بينهما
الهمزة في جميع التصرفات وكان الواقع بخلاف ذلك لان الهمزة هي الأصل
في الاستفهام وهل فرعها فيه والفرع لا تصرف لتصرف الأصل أراد المصنف
أن يرفع ذلك الابهام فقال (والهمزة أعم تصرفاً) أي من جهة التصرف فهو
مميز من النسبة ولذا فسر الشارح العبارة بقوله (أو التصرف فيها) يعني الهمزة
وقوله (باعتبار استعمالها في مواضع استعمالها) قد لا يحتراز عن التصرف
فيها من حيث الدات فانه لا تصرف في الهمزة بخلاف ما ذكره في تصريفها
بقاب الهاء همزة كاسي آف فتواء التصرف فيها مبتدأ وقوله (أكثر من
التصرف في هل) حذر (تقول) لما شروغ في بيان المواضع التي تستعمل فيها
الهمزة دون هل وعدمها هنا أربعة أحدها ما ذكره بقوله (قول (أزيدا
ضربت) ملبسا (بإدخال الهمزة على الاسم) يعني زيدا (مع وجود الفعل)
وهو ضربت في خبره فلهذا سبق من أنها تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر
فيها اسما أو فعلا (بخلاف هل زيدا ضربت) بإدخاله على الاسم مع وجود
الفعل في خبرها فلهذا لا يجوز (لما عرفت) من أنها لا تدخل على اسمية خبرها
فعل الاشذوذ لا على المقدمة (هـ) الذي ما ذكره بقوله (تقول) منكرا
(أنضرب زيدا) (هو دخول) (باستعمال الهمزة لاثبات ما) أي
الفعل الذي (دخلت) الهمزة (عليه) حال كون ذلك (على وجه الإنكار)
هذا المدل من قبل الإنكار التوبيخ وهو أن يكون ما بعد الهمزة واقعا وما كان
ينبغي أن يقع وقاعه معلوم بخرا تصدون ما تختون والله خلقكم وما نعمتون
وقد بجى الإنكار الإبطالى وهو أن يكون ما بعدها غير واقع ومعدنيا كاذب نحو
أفأصفاكم ربكم بالبنين ومن حيث كون الإنكار بقسميه تنقسم بالهمزة قيل
هنا لو حل الشارح المثال على محيئها للإنكار مطلقا بأن يقول باستعمال الهمزة
لإنكار ما دخلت عليه لكان أشمل وافيد (دون هل أنضرب زيدا) إلى آخره
حيث لا يجوز (لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة) إذ
لا معنى للاستفهام عن الضرب الذي هو معلوم الوجود في الإنكار التوبيخي
ومعلوم الانتفاء في الإنكار الإبطالى بخلاف الرضاء المفهوم من التعليل بقوله
(لان ما له أترضى بضربك زيدا وهو غير مستحسن منك) فانه أخفى افتراءه
بالحال الذي بناه يدل على عدم استحسانه (وهل شعبة في الاستفهام) هذا
من تمهيد التعليل (فلا يحذف فعلها) سبب ضمها لكونها فرعا فيه (بخلاف
الهمزة) حيث تحذف فعلها (فانها قوية) في الاستفهام لكونها الأصل

(بهمزة) كاتقدم (و) الثالث مادكره بقوله (تقول) مستفهما عن احد
الامرئين (ازيد عندك ام عمرو) ملايسا (يجعل الهمزة معادله لام
المتصلة) اذ هي مختصة بها (فانه) الحال والشان (لمقصود الاستفهام عن
احد الامرئين) وهو اما حصول زيدا وحصول عمرو (تعدد المستفهم عنه)
جواب لما واذا كان كذلك (فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب
الاستفهام والاقوى فيه) لكونها موضوعة له (انصب واليق) من استعمال
هل عند العقل نعم انهم خصصوا الاستعمال بما هو الانصب عند العقل
فلا يثبت له لا بدل على عدم جواز جعل هل معادلة لام المتصلة بل على عدم
الانسية فتأمل (ويقع هل مع ام المنقطعة) لان المتصلة المختصة بالهمزة
(لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة لم يمتد) بل هو امر واحد (لانها)
اي ام المنقطعة واقعة (الاضراب عن السؤال الاول) الداحل عليه هل
(واستيناف سؤال آخر بام) المقاطعة (لمقدرة ييل والهمزة) كما مر في الحروف
العاطفة (فان قولك هل زيد عندك ام عمرو) لا تعد فيه اذ هو (في تقدير بل ازيد
عمرو) عندك حيث تركت السؤال عن زيد واضربت عنه في السؤال عن عمرو (و)
الرابع مادكره بقوله (تقول) اي تاليا لقوله تعالى (ام اذا ما وقع) آثم به (و) قوله
تعالى (ان كان) على يانه من ربه (و) قوله تعالى (او من كان) ميتا فاحياءه
(بادخال الهمزة على موالفه والواو) الكائن كل منهما (من الحروف العاطفة)
وذلك رعاية لتقدم التصدير لاعتقاف الاستفهام فانه طف لكونه رابطا لمدخوله
بما قبله لئلا يخل على الهمزة لكان لها تعلق بما قبله او ذلك لا يقتضي كمال التصدير
وهذا عند الجمهور خلافا للزحشرى فان الهمزة عنده داخله على مقدر معطوف
عليه مناسب للمعطوف فيقدر في مثل اسلا حقلون اجنتم فلا تعلقون وفي نحو اولا
يعلمون اجهلوا ولا يعلمون وقد قال الرضي الحق ما قاله الجمهور اذ لو كان المعطوف
عليه مقدرا لجاز وقوعها في اول الكلام من غير ان يتقدم ما يصلح اعطف عليه
مع انه لم يجز في الاستفهام الامنيا على كلام متقدم انتهى ثم ان قول المصنف
(بخلاف هل) متعلق بقوله تقول ازيد اضربت الى آخره فيكون قيدا في الكل
يعني انك لا تقول هل في هذه المواضع فتقول الشارح (لكونها فرع لهمزة)
تعليلا لما استفيد من قوله بخلاف هل اي لا تقول هل فيها لان الهمزة اصل
وهل فرعها (فلا تصرف تصرفها) اذا فرغ لا يتصرف تصرف الاصل
ومن ذلك ان الهمزة قد تحذف وهي مودة عند القرينة كقول الشاعر * فوالله
لا ادري وان كنت داريا * بسم رمينا الجرام بثمانيا * يعني ايسع خذفت للقرينة
وهذا بخلاف هل (حروف الشرط) الشرط في الاغنة الزنم الشيء والزامه

ان الكلام على استعمال او من حيث مدخولها شرع يتكلم على استعمالها من
 حيث معناها فقال (واعلم) ايها الطالب (ان المشهور) المتعارف (ان لو)
 تسعمل (لانتفاء اتى لانتفاء الاول) كما اذا قلت لوساً ثي اعطيتك حيث
 امتنع الاعطاء لامتناع السؤال فأتى الامر ان وكان انتفاء الثاني وهو الاعطاء
 لاجل انتفاء الاول وهو السؤال (وهذا) اي المشهور وهو (لازم معناها) اي
 مدلولها اللازم لمعناها المطابق (فانها موضوعة) اي مطابقة (لتعلق حصول
 امر في الماضي) اذ هي حرف شرط ومعنى الشرط مرعى فهم وبه صرح
 المتكلم لان اتى في المطلق وشرح المقترح والبناء في قوله (بخصوص) امر آخر
 متعلق بقوله تعليق وهي بمعنى على اوسية وقوله (مقدر فيه) بالجر صفة امر
 والضمير راجع الى الماضي اي مقدر وهو مروض وجوده في الماضي وهذا بناء على
 العرف وما قبل ان المتدر يستعمل الواحد والمعدوم خاصه للاح لمتطيقين
 (وما) اي الامر الذي (كان حصوله) وجوده وثبوته (مقدر) مروض
 (في الماضي كان متعلقاً به) اي الماضي (قطعاً) اي جزئاً وذا كان كذلك
 (فلزم لاجل انتفائه انتفاء ما) اي الامر الذي (علق به) اي عليه (ايضاً)
 اي كانتفاء الاول وهذا تحقق لمعنى التعليق فان معناه ان حصول التعليق وهو
 الجواب متوط بحصول المعاق عليه وهو الشرط ومتوقف عليه على غيره (فاذا
 قلت مثلاً لوجئت لكرمك) من لبيان التعليق (فقد هانت حصول الاكرام)
 وهو معلق (في الماضي) متعلق بقوله حصول والبناء في قوله (بخصوص) بمعنى على
 فتكون متعلقة بعلقت اوسية اي بسبب حصول (محض) مقدر (وهو المعاق عليه
) فيه (اي الماضي) والبناء في قوله (فلزم) سببية اي فبسبب هذا التعليق اتمام ارتباط
 المعاق بالماضي عليه بلزم (انتفاء) اي المعاق والبناء على ما عليه حاله
 (معاً) اذ المعاق عليه وهو حصول المحض المقدر في الماضي متلف وبانتفائه
 انتفى المعاق وهو حصول الاكرام في الماضي (و) يلزم ايضاً (كون انتفاء
 الاكرام سبباً لانتفاء المحض) يعني ان انتفاء المحض سبب لانتفاء الاكرام وهو
 سبب وناس عنه (في زعم المتكلم) متعلق بقوله سبباً وانما قيد به اشارة الى
 انه لا يلزم كون الثاني مسبباً في نفس الامر كما في قول ابي العلاء للمعري * ولوطار
 ذو حافة بياض * اطارت واصكته لم يطر * والخاصل ان معنى المطابق هو
 التعلق في المنعصر وان انتفاء امر من وسبب انتفاء انسان لا متناهي الاول
 هو المدايل الاقتراني والله لما كان كلا الانتفايين معاوماً للتحطاب ولم يكن تعلق
 بالحصول بالحصول المروض مقصوداً بنفسه اذ الفائدة بل لاجل افادة السببية
 قالوا ان اول امتناع اتاني لامتناع الاول فافا وما هو المقصود من المعنى

والثاني للواسطة نفس الكلام على استعمال آخر لها فقال (ولهذا) خبر مقدم
 (استعمل) مبتدأ مؤخر (ثابت) صفة (وهو ان يقصد) مبنى للمجهول
 (بيان) نائب الفاعل وهو مضاف الى (استمر ارشئ) يعنى هو قصد انفسه
 اطهر الدوام لشيء من الاشياء (فربط) مبنى للمجهول (ذلك الشيء) نائب
 فاعله اى فبسبب هذا القصد ربطا قائل ذلك الشيء الذى اراد بيان استمراره
 (بابتداء التقيضين عنه) اى عن ذلك الشيء ليدل على ربطه باقرب التقيضين
 منه بطريق الاولوية فيدل على استمراره على كل تقدير اذ لا واسطة
 بين التقيضين وذلك (كقولك اواها ننى لاكر منه) حيث ربطت الاكرام
 بالاهانة وعاقبته عليها وهى ابتداء التقيضين عنه (ليسان استمرار وجود
 الاكرام) لتدل لربط الاكرام بالاهانة في المثال المذكور (فانه) الحال والشان
 (اذا استلزمنا الاهانة) انارفع شأنه (الاكرام) باسم مفعول وهى ابتداء
 التقيضين عنه (فكيف) الفاء واقعة في جواب انا وكيف استفهم انكارى
 اى فلا يصح انه (لا يستلزم الاكرام الاكرام) بل يكون استلزامه له بطريق الاولوية
 اذ هو اقرب التقيضين منه فيدل ذلك على استمرار وجوده للازم على كل حال
 (وتلزمنا) (اى ان ولو) يعنى يلزم دخول كل منهما (الفعل) هذا بالنسبة
 الى السروط واما الجزاء فقد يكون جملة اسمية او مفعلا مجزوا ما لم اوما ضيما
 في اوله لام مفتوحة وقوله (لفظا) الخ تعميم اى سواء كان الفعل لفظا (كما مر
 في الامثلة) من قوله انكر منى اكرمك وان اكرمتنى اكرمك ولو ضربت ضربت
 ولو تضربت اضربت (ارتفع) برا) عطف على لفظا وذلك نحو قوله تعالى
 وان احد من المشركين استجارك (قوله تعالى قل (لو انتم تعلمون) الاولى مثل
 لان والماثلة للو وقد فسر السراح التفرير في الاولى قوله (اى وان استجارك
 احد) وفي الثانية بقوله (ولو تعلمون اسم) هكذا في النسخ والصواب اسقط
 انتم كما يدل عليه آخر كلامه (فاحد وانتم) اى في الآيتين (مرفوعان لانهما
 فاعلان بالفعلين محذوفين) اى ليس بقا عليهما لمسا مدهمال فاعلان بالفعلين
 محذوفين مفسرين بالفتح (يفسرهما الظاهر) اى الفعل الظاهر بعد كل
 منهما ولما كان في فاعلية انتم نوع خفاء بسبب الانفصال وربما توهم انه ليس
 بما عل لحذف الفاعل مع الفعل وانما هو تأكيد لما عل اراد الشارح بيان ذلك
 دفعه لا بهم فقال (ما احد فظاهر) اى فكونه فاعلا ظاهرا (واما انتم فلا
 كان ضمير متصلا مستترا) قال السالكوتى لصواب اسقط مستتر لكونه لغوا
 وليس سهوا الاعلى قول الاحفش والمأزنى فانهم قالوا واو حرف والف عل مستتر
 انتهى (فما حذف الفعل) اى المقترب بالفتح (صار) جواب لما اى صار ذلك

الضمير المتصل (منفصلاً بارزاً) الصواب أمة طبارزا ايضاً لكونه لغواً وقوله
 (وليس تأكيداً للفعل المحذوف) دفع للتوهم ان ليس انتم في الآية تأكيداً كيدا
 للضمير المتصل على ان يكون التقدير او كما يكون انتم تملكون على ما ذهب اليه
 البعض تفصيلاً لا غير (لان حذف الفعل والفاعل اي هو - ا) (العدد من
 حذف الفعل وحده) فيه ان لا يسلم انه ابعد من جعل المتصل منغداً لا و - دم
 المطابقة بين التفسير والمفسر واية - ول بإعادة الفاعل في المفسر لا امتناع وجود
 الفعل بدون الفاعل فتأ - (ومن ثمة) (اي ومن اجل لزوم الفعل بعدهما)
 يعي من حيث ان ان لو لم يزم دخولها على الفعل لفظاً او تقديرًا (قل) أي قال
 الخويجور (بعد) كلف (أو) (المحذوف فعلها) (الاخذ له عليه) (انك بالفتح)
 اي فتح اهمية (الابا كسر) اي كسر ها (لانه) (اي ان) الذي هو حرف
 تأكيد حال كونه (مع معوية) الاسم والخبر في هذا المثال (ناسل) (للفعل المهدر
 بعدوا) المحذوف فعلها افعلا (والصالح لافعالها) اي والذي يصلح لان
 يكون فاعلاً من المتوعدة وان المكسورة (هوان المفتوحة لا) ان (المكسورة)
 تقول انجني انك قائم بالفتح دون الكسر اذ لا يصح فيه (و) (قل) عطف
 على قيل المقدم اي من حيث افهم اذا حذفوا الفعل بعدوا فسر وهو بفعل
 ولم يخسر وهو ههنا التزموا ان يكون خبراً عن فاعل كالعوض عن الفعل
 المفسر فقالوا لو انك انطلقت بالفعل (بصيغة الفعل) المتصل بتساء
 مخاطب ولم يقولوا لو انك منطلق بصيغة الاسم بل وصموا انطلقت (موضع
 منطلق) ونفسر السارح بقوله (اي في موضع) اي ان يقع فيه منطوق (الامارة
 الى انه منصوب بزعم اخافض وقوله) (لان الاصل في خبر ان هو الافراد تعاملاً
 للباقة وقوع منطلق خبراً اذ هو مفرد بخلاف انطلقت لانه جملة والمساعد
 عن الاصل اللانق بالمقام وقيل انطلقت (ليكون) (الفعل المدكور)
 الموضوع (في موضع اسم الفاعل) الذي هو منطلق (كالعوض) (عن الفعل
 المحذوف) يعني مدخولاً أو الفاء في قواها (فيعمل) لمسية اي بسبب ذلك
 يقال (لو انك انطلقت) بالفعل (ولا يقال لو انك منطلق) بالاسم على الاصل
 ولما توهم السارح ان ههنا سؤالاً او هو ان يقال لما قال المصنف كالعوض ولم يقل
 عز ساهل لذلك من كثرة اجاب عنه بقوله (وانما ساهل كالعوض) اي ولم ينسب
 عوضاً (لان الفعل المقدر) من حيث هو لا بداه من فعل يفسره (تأخر
 مناله في قوله تعالى هل لو انتم تملكون) (وان) اي وكله ان التي دخلت على
 لوفي قولهم او انك انطلقت (لكونها دالة على معنى التحقيق والسوت) وضما
 (نيل على معنى) لفظاً (ثبت) الذي هو الفعل (المقدر ههنا) اي في هذا المثال

فقوله ان في محل رفع بالابتداء كما ان جلة تدل في محل رفع ايضا على خبرية
 والفاء في قوله (فهو) فصيحة اى اذا عرفت ما تقدم فهو اى لفظ ان الدال
 على اثبوت (عوض عنه) اى عن الفعل المحذوف المقدر اعني ثبت (من حيث
 المعنى) متعلق بموض (والفعل الواقع فيه خبرا) اى في ان يعنى في خبره وهو
 انطلقت المذكور (عوض عنه) اى المحذوف المقدر الذى هو ثبت (من حيث
 اللفظ) واذا كان الامر كذلك (فليس شي منه) اى من ان و انطلقت
 (عوضا حقيقيا) اى من حيث المعنى واللفظ معا حتى يتم عوضيته (عن الفعل
 المقدر) الذى عرفته (بل) هو (كالموض) حيث لم يتم فيه العوضيه
 (وهذا) اى الايمان بالفعل في خبر ان دون الاسم المتباين (اذا كان الخبر
 اسما) (مستقيا) كمنصاق بحيث (يمكن اشتقاق الفعل) كما نطق (من مصدره)
 كالانطلاق مثلا وهذا على ما استهر من ان الاشتقاق من المصادر (فان كان)
 الخبر اسما (حامدا) كالخبر في قولك لو انه جرح لكان جرحا بحيث (لا يمكن
 اشتقاق الفعل منه) اعدم تصرفه (جاز) اى لم يمتنع حيث (وقوع ذات
 الاسم الجاهل خبرا) حيث لم يمكن الايمان بالفعل (تعمده) (اى تعذر وقوع
 الفعل في موضع الخبر) لضرورة عدم الاشتقاق والضرورات تبيح المحظورات
 وقوله (كقوله تعالى ولوان ما في الارض من شجرة الا نلهم) تمثيل للجاء (فان
 الاقلام ليس مستقيا) بحيث يمكن الايمان فيه بالفعل حتى (يوضع فعلة في موضعه)
 كوضع انطلقت موضع منطلق ولما انتهى المصنف من الكلام على ما يتعلق بلو شرع
 بتكلم على ما يتعلق بان يفهم من سياق كلامه فقال (واذا تقدم القسم) بتفحين
 اى اليمين (اول الكلام) بالاصب على الظرفية كما هو المختار وما تفسر الشارح له
 بقوله (اى في اول زمان التكلم بالكلام) الخ نقى على ما ذهب اليه من انه ظرف
 زمان بخذف لفظ زمان وان المراد بالزمان زمان التكلم على التوسع وجعل الكلام
 بمعنى التكلم ولا يخفى ما فيه ثم انه فرع على ذلك قوله (فيصح ترك في) وعمله بقوله
 (لكونه) اى اول (ظرف زمان) وقد ذهب الفاضل الهندي الى انه منصوب
 بتضمين التقدم معنى الدخول اى وتقدير في جائز في المبهم من المكان بعد الدخول
 وفيه ما يثبت بالاستعمال تقدير في بعد صريح دخلت فاما في تضمنه فلا شاهد
 وقياس المنضمين على المصريح انما ينبغي اذا كان التقدير في المصريح قياسا
 فاعمل (واحتز به) اى اول (عن توسط القسم) اى اوردته للاحتراز عن توسطه
 الحاصل (بتقديم غير الشرط) اى عليه وتأخير الشرط عنه كما سيأتى في قول
 المصنف انا والله ان تأتى آت وقوله (على الشرط) من تنق كلام المصنف
 ولما كان قد نبههم تعالى بما قبله من السرح قال الشارح (متعلق بتقدم) دفعا

لأنهم وقوله (لزم الماضي) جواب وإذا هسهه الشارح بقوله (أي لزم القسم
 أن يكون الشرط الواقع بعده ماضيا) يجعل الضمير للقسم مع بعده لفظيا رعايه
 لحالة المعنى لأن لزوم الشرط للماضي يحتاج إلى اعتبار أن تكلف لزوم الكل الجزئ
 (لفظا ومعنى) نعم في الماضي (ليكون) أي الشرط الماضى ماضيا (على وجه
 لا يعمل فيه أدوات الشرط) أي لا تؤثر فيه ولا تفهمه (فيطابق) (أي الشرط)
 (الجواب) في العموم أعطا فيهما (حيث سئل عمل أدوات الشرط) (فيه) (أي
 في الجواب) أصدر ورثه جوابا للقسم يعني أنه لما سئل عمل حروف الشرط في الجواب
 لكونه صار جوابا للقسم طاب أن لا يعمل في الشرط ابتداءا مطابقا ولا يخالف
 فوجب أن يكون الشرط ماضيا حتى لا يعمل فيه - رفق الشرط مطابقة
 الجواب، وقول المصنف (وكان الجواب لمقسم) - عطف على قوله لزمه الماضي وإنما
 كان له قسم لتقريبه بالتصديق وصعف الشرط بالتوسط وربما يجوز أن يهمل الشرط
 أقربيه وضعف القسم في نفسه لأنه كزبد في المعنى والشرط مراد فيه معنى التوقيت
 وإنما قال الشارح (فقط لكونه أهمل بدل تقديمه على الشرط) لأن الإطلاق قرينة
 التجريد وقوله (لفظا) تميز أي كان الجواب للقسم من جهة اللفظ (لا للقسم
 والشرط جميعا) يجب لا يصح من جهة اللفظ (لأنه يلزم أن يكون مجزوما) بالشرط
 إلى الشرط (وغير مجزوم) بالسبب إلى القسم (وهو محتمل) لما عساه من اجتماع
 التبعيض وهو باطل وقال بعض المحققين يلزم أن يكون مجزوما أي الإطلاق العام
 على ما هو المتبادر من القضية العينية الموجهة بجهة وغير مجزوم أي دائما لأنه القابل
 للإطلاق العام فانه نفع ما قبله أن الشرط إذا كان ماضيا لم يجب جزم الجزاء فكيف
 يار قسره محرم وما غير مجزوم إلا أن يكف وبقا ل أراد صحة كونه مجزوما
 ووجوب عدم كونه مجزوما انتهى وقوله (وأما معنى) مقال قول المصنف فطا
 فهو تميز أيضا أي وأما من جهة المعنى (فهو جواب) أي هو حمية (للقسم لكون
 اليمين عليه) أي لأنه هو المحلوف عليه (والشرط ابض) أي كما كان الجواب
 للقسم كان للشرط (ليكونه) أي الجواب (مستروطا بالشرط) أي مرتبطا
 ومتعلقا به وحسب أن يكون لكل منهما فدية نصيب وذلك (مثل والله أن
 أتيتي) بتقديم القسم على الشرط وهو (مساو للمساو أعطسا) إذ لفظ أتيت
 ماض (أولم تأتي) عطف على أتيتي وهو (مساو لماضي معنى) لأن أتيتي
 وإن كان مضارعا لفظا ومعنى باعتبار أصله إلا أنه لما دخلت عليه لم قلت
 معناه للمضى فصار ماضيا معنى (لا كرمك) هذا هو الجواب وهو جواب للقسم
 لفظا ومعنى لأنه روعي فيه شرائط القسم من دخول اللام وتون التوكيد وتقوى
 بالتصديق وكان هو المحلوف عابه وجواب للشرط معنى فقط لأنه مستروط له

ومتعلق به كما عرفته وقوله (وان توسط) (اى القسم) يحترزه بقوله وان تقدم
القسم اول الكلام وذلك بان يقع (بين اجزاء الكلام) اى فى خلاه وانته
والباقي قوله (بتقديم السطر) سببية اى بسبب تقديم السطر (عليه) اى
القسم كاسيأتى فى قوله ان اثبتى والله لا تدك (او) بسبب تقديم (خبره) (اى
تقديم غير السطر) فقوله غيره معطوف على السطر لاعلى التقديم فان غير تقديم
السطر اعنى تأخره لانه يلزم الموسوسياتى مثله فى قوله انا والله ان رأتى وقوله
(جاز) جواب ان اى صح فيه امر ان احدهما (ان يعتبر) (القسم) غير عى
فى الجواب مقتضاه من لزوم عدم الجزم ودخول نون التوكيد اذا كان مضارعا
مثبتا (وبلغى السطر) فلا يرعى مقتضاه من جزم الجواب ودخول النون فيه
(و) (ان) (بلغى) (القسم) ويكون اسطر معتبرا قد عرفت معناهما
مما قبلهما فلا تطول بالاعاده ولما كان المصنف رحمه الله لم يصرح بنائب الفاعل
فى قوله جاز ان يعتبر وان بلغى وفرجه السرح فيهما عى القسم كما عرفت وكان
يمكن حمله ايضا على السطر نية على ذلك بقوله (وبحمل) اى على (ان) ان
يكون المعنى حازان يعتبر السطر) فيلزم الجزم ولا يجوز دخول نون التأكيد
فى الجواب اذا كان مضارعا مثبتا (وبلغى القسم) فلا يرعى جانب (و) حاز ايضا
(بلغى السطر ويعتبر القسم) وهو طاهر مما سبق وذلك (كقولك انا والله ان
تأتى آت) بصيغة المضارع المثبت المحزوم بحذف الياء شرط وجوبا (فعلى) اى
فبناء على (المعنى الاول) وهو اولى الاحتمالين (هذا) اى المثال المتقدم (مثل التقديم
غير السطر) وهو كلمة انا (وجواز الغاء القسم) بالجزم عطف على تقديم اى حيث
اعتبر السطر فيجزم الجواب (فيكون) اى فحينئذ يكون (باختيار التقديم) اى تقديم
غير السطر (و) اعتبار (الجواز) اى جواز الغاء القسم (كغيرهما) اى كل منهما
(تسرا على غير ترتيب الالف) اعلم ان الالف والمسرحبة عن ذكر متعدد
على سبيل الاجمال ثم ذكر ما تكل من آحاده على سبيل التفصيل من غير تعيين
اعتمد على ان السامع يرد الى مجمله وهو اما على ترتيبه بان يكون الاول للاول
والثانى لثانى او على غير ترتيبه فهو صريحان معكوس الترتيب ومخلط الترتيب
ثم ان هنا فحينئذ لف تقديم السطر وتقديم غيره ولف جواز الاعتداد وجواز
الافتاء وبهذا تعلم ما فى عبارة الشارح من المحالفة حيث قال لشرا على ترتيب
الالف وكان الظاهر ان يقول على غير ترتيب لانه اذا اعتبر مجموعهما نفسا
واحدا ومجموع المثبتين تسرا فلا شبهة فى كونه تسرا لكه تسرا على غير
ترتيب الالف وهو ظاهر وان اعتبر كل واحد لنفسا على حدة فلا يكون شي من
المثبتين تسرا لواحدهما فضلا عن ان يكون على ترتيب الالف او على غير

ترتيبه اذ ليس في المثال الاول اثر من تقدم الشرط المذكور في الالف الاول ولا في
المثال الثاني اثر من انقضاء القسم اذ كور في الالف الثاني بل كل واحد منهما مثال
لبعض الالف الاول وللبعض الالف الثاني اللهم الا ان الالفين المستفادين
من شرطية التوسط تقديم الشرط مع الاعتبار والانقضاء وتقدم غير الشرط
معهما وان الما لين من صنعة الاختصاص وهو حذف من الاول بقرينة الثاني
ومن الثاني بقرينة الاول ولا سلك حيث قد في استمال كل من المثالين على الامور
الثلاثة فيكون الالف والسرط على حقيقته هذان ان قوله (وعلى المعنى الثاني)
عطف على قوله نعى المعنى الاول اى ونساء على المعنى الثاني وهو ثانی الاحتمالين
(هذا) المثال (من ان لتقديم غير الشرط) وهو انما كالمصر (وجواز ان الشرط
بالجواز على ترتيب اى - مشروعي بما به وجزم الجواب (فيكون) اى فيجوز
بكر (الشرط باعتبار التقديم اى بغير تقديم غير الشرط (على غير ترتيب الالف)
انما ما الفرق بين ما هنا وما تقدم حيث خالف منه وجهه على ترتيب الالف
وقد عرفت ما فيه (و) يكون التسمر (باعتبار ان الشرط على ترتيبه) اى الالف
وفول المصنف (وان ابتنى والله لا يتك) عطف على المثال الاول وهو بتقديم
الشرط على القسم ولما توهم الشارح ان ههنا سوء الاقوال يقال لم يناف المص
صحة الاول حيث اورد الشرط في ذلك المثال بصيغة المضارع واورد ههنا
بصيغة الماضي فهل ادل بالمر بكنه اجاب عنه بقوله (وانما اورد في ههنا الشرط
بصيغة الماضي) حال كونه جاريا (على خلاف المثال الاول) الذى اورد فيه الشرط
بصيغة المضارع (اشار) اى اقصد الاسدرة (الى شرط الماضي) اى الى انما شرط
كون الشرط ماضيا فان الشرط في صيغة اعتبار الالف على ترتيبه (او سطر) اى
توسط القسم كفى هذا المسال (كما سطره) اى مثل استراط كونه ما مضيا
(على تقدير التقديم فعلى المعنى الاول) اى على كون الاعتبار والانقضاء مستدين
الى القسم (هذا المثال لتقديم الشرط) وهو ان ابتنى حيث قدم على القسم
(وجواز) اى ومثال الجواز (اعتبار القسم) حيث اورد الجواب باللام فقط الى
لا يتك ويعدم الجزم (وهو) اى هذا التسمر (باعتبارهما جميعا) اى باعتبار
تقديم الشرط واعتبار القسم (فسر على ترتيب الالف) حيث ذكر تقديم الشرط
واعتماد القسم مقدمين في الالف (وعلى المعنى الثاني) وهو اعتبار الشرط والعاه
القسم (من ان تقديم الشرط وجواز) اى ولا اعتبار جواز (العاه) اى انه القسم
(فالشرط) اى الالف (باعتبار الاول) اى الذى هو ما يراد به تقديم الشرط
واعتماد القسم (على ترتيب الالف) اى المصل (وباعتبار الثاني) اى الذى هو
ما يراد به تقديم الشرط وانقضاء القسم (على غير ترتيبه) اى ترتيب الالف فانه في الالف
قدم اعتبار القسم (ففى كل من المثالين) وهما انما والله ان ابتنى وان ابتنى والله يقع

من حيث المعنى الثاني) أي بالنظر إلى المعنى الثاني الذي هو تقديم الشرط و إلغاء القسم (اختلاف بين اعتباريه) فإن في المثال الأول يوجد إلغاء القسم ولا يوجد تقديم الشرط بل تقديم غير الشرط وفي المثال الثاني وجد تقديم الشرط ولا يوجد إلغاء القسم بل وجد إلغاءه (بمخلاف معي الأول) أي الذي هو ما يراد به تقديم الشرط واعتبار القسم فإن المثال الأول يكون من لا تقديم غير الشرط وإلغاء القسم والمثال الثاني يكون من لا تقديم الشرط واعتبار القسم وإذا لم يوجد اختلاف على تقدير الحمل على الأول (فالحمل عليه أولى) أي من جهة على المعنى الثاني لوجود الاختلاف في الثاني (وعلى تقدير الحمل عليه) أي على الأول (وإن كان رعاية) أي لو وجد في هذا الحمل رعاية واعتبار (كون انشراح على ترتيب اللقب يقتضي) أي أكره هذا الحمل يقتضي (تقديم المثال الثاني) أي الذي فيه تقديم الشرط (على الأول) أي على المثال الأول الذي فيه تقديم غير الشرط (لكنه) أي لكن المصنف (أراد اتصال المثال بالمثل له - ر - لا - كان) ومن غير الشرط ذكر في المثال مؤخرًا والاتصال لم يحصل تقديم مثال الثاني وأسرط ذكر مقدما فتأخير مثال الأول يقتضي تأخير الثاني (على تقديم اللقبين) أحدهم تقديم الشرط وإلغاء القسم والثاني تقديم غير الشرط واعتبار القسم (على نسرهما) اللذين أحدهما المثال الأول والثاني وأما الأول من حيث أنه (له) قيد للنشر ولما فرغ من ذكر القسم المنفوط شرع في حكم القسم لمقدره - ق - (وتقدير القسم كاللفظ) (أي كالتلفظ به) وهذا تفسير لقوله كالتلفظ به بمعنى التلفظ حتى يصح تنسيبه التقدیر وقوله (أو مقدره كخوطه في صدر الكلام) أي أو المعنى أن تقدير القسم في صدر الكلام كذكره فيه وقوله (ولزم في الشرط) تفريع غاية يعني أنه إذا كان تقديره كشرط أرم في الشرط (الذي به - -) لغنى (كان) أي وأرم أيضا أن يكون (الجواب للقسم) (بحو) (دوله تعالى) (من أخرجوا لا يخرجون) (أي والله شأخ أخرجوا فالشرط) وهو قوله أخرجوا (ماض ولا يخرجون) أي الجواب (حوال القسم فإنه لو كان جزاء أسرط لكان) أي ورود قوله لا يخرجون في النص (الجزم تحذف ال - ون أولى) أي من ورود بلا وزن مرفوعا (أي لا يخرجوا) (و) (أكره قوله تعالى) (أن اطعموهم أنكم لمسركون) (أي والله أن أعتبرهم أنهم مسركون في شرط) أي فرد اطعموهم (ماض و) قوله (أنكم مسركون جواب أنسم بأن لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان) أي أتيت به (بالهاء) فكان يريد أنكر (أن الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها إلغاء) ولم فرع من بيان سائل أن ونو شرع في بيان إمامة قال (وأما للفصل) (أي لتفصيل ما أجله لمكلم في الذكر) يعني أنه

موضوع له والتفصيل يقتضى مجعلا وهذا التفسير إشارة الى بيان المجمل الصالح له
وهو اجال المتكلم وهو نوعان احدهما ما اجله في الذكر والثاني ما اجله في الذهن
والاول (نحو قولك جئتني اخوتك) هذا مجمل اجل المتكلم في لفظ الاخوة جمع اخوة
المخاطب ثم فصل ما صدر منه في حقهم فقال (اما زيدا فاكرمته واما عمر وفاهته واما
بشر فاعرضت عنه وواجله) اي وواجل المتكلم هذا المجمل (في الذهن) قوله
(ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن) إشارة الى ان الباعث الى اجاله
في الذهن هو وجود القرينة وقال الرضي وقد يحذف لكثرة الاستعمال وانما يطرد
ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا اذا فسر به فلا يقال
زيدا ضربت ولا زيدا فضررت به بتقدير اما فاوقع في توجيه اول الكتب في قولهم
وبعد فان الى آخره من انه بتقدير اما حينئذ عدم التقدير مما لا ينبغي انتهى ما نقله
العصام عنه (وقد جاءت) اي كلمة اما (للاستئناف من غير ان يتقدمها اجال
نحو اما الواقعة في اوائل الكتب) وقال في شرح اللب ان اما الراقعة في اوائل
الكتب مندرج فيما اجله المتكلم في الذهن فحينئذ حل الشارح على الاستئناف
تضييع للوضع (ومتي كانت لتفصيل المجمل) لذكور والمقدر (وجب تكرارها)
وظهر منه ان ما لم تكن للتفصيل بل كانت للاستئناف على ما قرره الشارح لا يجب
تكرارها (وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المدكور ضدا لغير المذكور)
يعني اذا ذكر ضد لشيء يكون قرينه على ان ضده الآخر مدكور تقديرا (لدلالة
احد الضدين على الآخر ففوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون
ما تشابه فان ما يقابل اما المذكورة ههنا غير مذكورة لكنها مقدرة يعني واما الذين
لبس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها المشابهات) ولم يحكم في اما
بانها للشرط ولم يحكم في حين واذا بانها للشرط اراد ان يذكر وجه
الفرق بينهما وينها فقال (والحكم بان كلمة اما للشرط) يعني ان وجه الحكم
عليها بانها للشرط وعدها من حروف الشرط دون غيرها انما هو لوقوع
امر من احدهما (لزوم الفاء في جوابها) الآخر (سبية الاول للثاني) ولم يحكم
بكون اذا وحين للشرط مع انه يقال زيدا حين لقيته فانا اكرمه واذا
لقيته فانا اكرمه وله شواهد كثيرة في القرآن لعدم لزوم الفاء فيهما بل
جعل حين الاتيان بالفاء طرفين جار بين مجرى الشرط وانما جاز اعمال
المستقبل في الطرف الماضي وان امتنع وقوع المستقبل في الماضي لان الغرض
لزوم وقوع تلك الافعال المستقبلية حتى كان هذه الافعال المستقبلية وقعت
في الازمنة الماضية فصارت لازمة اهمال ذلك لقصد المباعدة كذا
في العصام ثم ذكر هنا خاصة اخرى لاماديين الاولين فقال (والتزم حذف

فعلها) أي يجب حذف فعل أما وذلك الفعل (الذي هو الشرط) (وعوض
 بينهما) (أي بين) كلمة (أما) (وبين فائتها) أي وبين فاء أما (الواقعة
 في جزائها) فإضافة الفاء إلى ضمير أما لا بد من ملاحظة لأن الفاء في الحقيقة
 للجزء فقوله عوض فعل مجهول وقوله (جزء) نائب فاعله يعني جعل (مما في
 خبرها) (أي خبر فائتها أو خبر أما) عوضا عن الفعل المحذوف ولما ورد
 على التفسير الثاني بأنه لم يجرأ أن يرجع ضمير خبرها إلى أما قال (لأن خبر
 الفاء أيضا خبرها) أي خبر كلمة أما ثم أشار إلى تعميم ذلك الجزء بقوله (سواء
 كان ذلك الجزء مبتدأ نحو أما زيدا: مطلق) حيث قسم ذلك الذي هو المبتدأ الواقع
 في خبر الفاء وعوض بين أما والفاء (أو) كان ذلك الجزء (معمولا لما وقع بعد
 الفاء نحو أما يوم الجمعة فزيد مطلق) فإن يوم الجمعة معمول لمطلق الواقع
 بعد الفاء وقوله (مطلقا) معمول مطلق لقوله عوض والباء أشار بقوله (أي
 فهو أيضا مطلقا) وقوله (غير مقيد بحال) تفسير للمطلق يعني أن ذلك التعويض
 تعويض مطلق غير مقيد بحال (نحو يرتدبم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه
 يعني لم يقيد بأنه إذا كان ذلك الواقع في خبر الفاء من معمول الذي جاز تقديمه
 على الفاء أو بأنه لم يجز تقديمه عليه بل عوض وقدم عليها سواء كان حاز التقديم
 أولا (وهذا) أي ما اختاره المصنف من الإطلاق (مذهب سيبويه فجعل سيبويه
 أولا أما حاسية جواز التقديم لما تمتع بتقديمه مطلقا) (وقيل) (القائل المبرد)
 (هو) (أي ما وقع بينهما وبين فائتها) (معمول الشرط المحذوف) لانه معمول
 لما بعد الفاء وقوله (عملا) (مطلقا) إشارة إلى أن قوله (أي معمولية مطلقة)
 إشارة إلى أن العمل مصدر المجهول لا مصدر المعلوم فإن مصدر المعلوم يعني
 العملية ومصدر المجهول يعني معمولية وقوله (غير مقيدة) تفسير للمطلق يعني
 المراد بقوله مطلقا أن معمولية ذلك المعمول الواقع بين أما والفاء غير مقيدة بحال
 تجويز التقديم وعدمه) كما ذهب سيبويه إلى ما ذهب كذلك (مثل أما يوم الجمعة
 فزيد مطلق) (فإن التقدير على المذهب الأول) هو كون يوم الجمعة معمولا
 لما بعد الفاء ثم قدم (مهما يكن من شيء) فزيد مطلق يوم الجمعة حذف فعل
 الشرط الذي هو يكن من شيء واقف أما مقام مهما ووسط) أي جعل
 (يوم الجمعة) (الذي هو معمول) في خبر الفاء مقدما مذكورا (بين أما وفائتها)
 وإنما جعل ذلك (لأنه لا يلزم توالي حر في الشرط والجزء فصار أما يوم الجمعة
 فزيد مطلق كما زى أما) أي التقدير (على المذهب الثاني فتقدير مهما ما يكن
 من شيء يوم الجمعة فزيد مطلق في يوم الجمعة معمول لفعل الشرط) الذي هو
 يكن لانه معمول لما بعد الفاء كما كان في الأول (فلما حذف فعل الشرط) أي
 الذي هو مهما ما يكن وبقي طرفه (صغار) أي التركيب (أما يوم الجمعة فزيد

مطلق (فهذا القائل) أي المبرد (لم يخصص لاما خاصية جواز التسمية اسم - لا)
يعني ذهب الى ان اسماء لا يجوز تقديره عليها سواء يمكن ان يستعمل مع
اما اولاً لم يسرع في نقل المذهب الى ان الذي هو التفصيل بين ما جاز تقديره
وبين ما لا يجوز فقال (وقيل) (القائل الثاني) حيث ذهب الى انه (ان كان)
ما توسط بين اوقادها (حاشا لتقديم) (على انهاء مع قطع النظر عن ذلك)
اي مع عدم وجود مانع آخر غير الذاء (كلا الى المذكور) وهو سرله اربوم الجمعة
فزيد متعلق (في) (قبل القسم) (الاول) (هو) اي المدايا تسم الاوّل
(ان يكون) الاوسط جزء البراءة قدم على العا - كما كان المذهب - المراد مطلقا (وا)
(اي وان لم يكن حاشا التقديم مع قطع النظر عن العا) اي است الفاء مائة عنه
(الاسم البراء) اي الى العا - مانع آخر مثل ما يوم الجمعة فا زيدا متعلق
فان مافي حيز ان لا يعمل في قباها) فاه للمارح نفعا ان في هذا المنذر حصل مانع
غير الفاء - التقديم وانما كان كذلك (لدر) ان ذكرن من (فصل القسم)
(الثاني) (رهر) اي التسم (ان يكون) متوسط - قول المرط المحذوف
كما هو مذهب - البعيد مطلقا الذي نقله - ما - من (هذا الدال) من بين ان لا يكون
وراء الفاء مانع آخر بين ان يكون) اي بين ان يكون مانع (يجعل) اي جعل
هذا القائل اجزا الـ (لا) اي ادخلها (الاسبة قد رفع حكم الامتناع
عن الاول) اي ان لا ما خاصية وهو نسخ ما يقتضي العا من امتناع تقديم
مافي حيزها في غير ما وقعت مع اما (دون الثاني) اي لساها قد رفع بها
امتناع مانع الى ما في الزا - هذا تقدير - كما ان اذا كان مانعاً - مموّلا
(منصوبا) اذا كان من مفعول آخر اما زيدا فمعلق تقديره) اي يكون تقدير
الكلام (على المذهب الاول) يمكن من شيء فزيد متعلق اقيم اما مقام
مهما وحذف فعل السرط ووسط زيد) اي قسم على العا وجعل متوسطا
(ان ما افاء لما ذكرنا فصار) وما جاز المذكر (اذا زيدا الملق) اي وهو
مطلق (فارفع زيد) اي فيكون زيد على هذا التقدير سرط - بالابا كما كان
اولاً) اي قبل التقديم كذلك (وعلى المذهب الثاني) رهر كون الرفع حراً
من السرط فتقديره (مهما يمكن زيد مطلق اي فهو مطلق) وفي هذا
التفسير ضرورة ان اردنا فمطلق خبر للبدا لمحدوث وهو وجه جملة اربعة
جزائية وزيد فاعل فعل السرط الذي هو يمكن (اقيم امامة - ام - ما وحذف
فعل السرط) اي قبله بكن في فاعله المذكور (فصار انا زيدا فزيدا في فاعله)
اي المذكور - ما سرط على ان (ما عمل المحذوف) اي ذاته سرط
ال - ما - ما في قوله هذا القول هذا ما سرط - وجه السرط - ما - ما

المدكور في بعد اما راد السارح ان يرد فقار (واما بعد) وهو يستد
 وخبره قوله فوجهه غير ظاهر يعني ان تقدير البعض في المدكور (على تقدير
 الرفع) اي على تقدير كونه ان كور في بعد اما مر فوعا نحو اما زيد فمطلق
 حيث وجهه (عهدا يذكرك زيد فهو منطوق بصفة الفعل اغتاب بجهول)
 وهو افطى كـ (المحذوف على ان يكون زيد مر فوعا بانه فاعل الفعل المحذوف)
 بمعنى ثابته (وتقديره) اي وكذا تقدير هذا البعض (على تقدير ان نصب) اي
 فيما وقع ما بعد اما منصوبا وجهه (بجهل ان كور يوم الجمعة بصفة فعل الخطاب
 المعلوم) بناء (على ان يكون يوم الجمعة) مثلا (منصوبا بانه مفعول به بالفعل
 المحذوف فوجهه) اي فوجه كل من اتقـ ديرين (غير طهر) فانه لو كان
 معمول المحذوف مائة الحاز اما يوم الجمعة فزيد مطلق مر فوعا على وجه
 الاختيار بتقدير فعل راع اي مهد اي كـ مر صيغة الجهرل مع انه لا يجوز
 الا على تأويل مر حوح وهو تقدير العائد الى منطلقه راجع حسب زيد في اما زيد
 فمطلق بتقدير ناسب مع انه يجوز قوله (مع انه) اشارة الى هذا انوجه مع عدم
 نفسه اذ كونه غير ظاهر فله ضرر لا يبرأ من شئ اخر مفسر وهو انه (يومه جواز
 اما زيدا فمطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم الخطاب و (يومه
 ايضا) جواز ما يوم الجمعة فزيد منطوق برفع يوم الجمعة بقرينة على صيغة
 الجهرل الغائب مع عدم جوارها (اي مع ان نصب زيد و رفع يوم الجمعة
 غير جائز) (بالتحالف) ثم ان الصنف الاكثري بمثل واحد وترك الآخر واختار
 منه ما ذكره من منصوب اراد السارح توجيهه فقال (وانما مثل المنصف)
 اي احتار الـ (بما) اي من قبيل ما (تكون الواسطة بين اما وفائهما منصوبة
 لـ هـ و اسـ لـ كونها مر ذرة بكتبتها) (حرف الردع كلا) (نصح الكف
 ونسديد الام (الردع هو الحر والمع كما قل السخص دلان بهضك فيقول)
 اي ذلك الشخص جوابا لك (كلا ردعا لك) اي زاجرا لك وما عا من منسل
 هذا الكلام (اي ليس الامر كما قول) وفي العموم ان هذا مثال اي لا يتناول
 خبره يعني لانه رد لنفس الخبر فانه يجوز ان يفتن منه وقد يكون بياس يكون الخبر
 الذي اتى به المتكلم مذكرا في نفسه كقوله تعالى واتخذوا من دون الله آة
 ليكونوا لهم عزا كلا (وقد يبيح بعد الضل ان في اجابة لطالب كنوك لمن
 قال لك افعل كذا) (وتجب له بقوالك) (كلا اي لا تجب) (يعني لا ينبغي ان تجاب
 (الى ذلك) اي ما امرني به (ردع) (اي) (وقد ورد لفظ (كلا) على غير
 معنى الردع بل ورد (بمعنى حقا) يعني ثبت ما قيل ثبوتا (والمقصود منه) اي
 من هذا اللفظ (تحقيق مضمون الجملة) فيثبت يجوز ان يجاب القسم (كقوله

تعالى كلاً ان الانسان (اي حق وبنت ماغيان الانسان) و يجوز
ان يثبت الضميمة نحو قوله تعالى كلاً بل يسمون العبادلة (واذا كان بمعنى
حقاً جاز ان يقال انه اسم نى) يعنى على الالف (لكونه مظهراً) اي لفظ
كلاً حال كونه اسماً (كلفظ) اي مل لفظ (كلاً الذى هو حرف) فانه مماثلة
لفطمة (ولما سمة معناه) اي معنى لفظ كلاً حال كونه اسماً بمعنى حقاً
(لانه) اي بمعنى انه كلاً حال كونه حرفاً لا رديج ولا كلاً اسماً للمعوية فائنة
(لانك تردع) اي ترجز وجمع (الخاطب عما يقولون) بالضمه (اي كل الله
تعالى في قوله كلاً ان الانسان) ادلجى بالالف (لانه) اي ان رديج
الانسان معناه الذى هو اسم طائفة من الانبياء (لانه) اي رديج
الطاهر كلاً (اي رديج على كلاً) اي بين الله على ان رديج
الساكن (اي على ما تصرف الشرح) (اكن التحوط كلاً) اي رديج اذا كان
بمعنى حقاً (اي) اي للمسمى الذى (اي رديج) اي بلاط
كلاً بمعنى حقاً (اي رديج) اي رديج (اي رديج) اي رديج
(اي رديج) اي رديج (اي رديج) اي رديج (اي رديج)
اي لفظ كلاً اذا كان بمعنى (اي رديج) (اي رديج) (اي رديج)
بقوله (اي رديج) (اي رديج) (اي رديج) (اي رديج)
التحرية (لانها) اي رديج (اي رديج) (اي رديج)
كون المسمى كلاً (اي رديج) (اي رديج) (اي رديج)
قد دلت على (اي رديج) (اي رديج) (اي رديج)
على (اي رديج) (اي رديج) (اي رديج)
لم يصح اي لم يصح كلامه قوله (الحق) (الفعل) (المسمى)
اشار الى ان ما فعله السارح بقرنه لا ينافي حقيقة في حيز المانع والى رديج
على نفسه بل انه حصص تلك الاء لمخونها باه من الاء وما اق رديج
الساكنة لا التحريكه واعداً على لك اننا الاضئ (اي رديج) (اي رديج)
تلك التاء (من اول الامر) (اي قبل ما هو المسمى) (علامه) (واللام في قوله
) اثبات المسمى اليه (متعلق بقوله تلحق بانتهى الى رديج) (اي رديج)
علامه بالطرف الى عبارة السارح (اي رديج) (اي رديج) (اي رديج)
تأنيث فعله اعلم ان يكون فاعلاً بان اسند اليه الفعل على جوده فاعله (او)
يكون (مفعول مالم يسم فاعله) بان اسند اليه (اي رديج) (اي رديج)
(وانما جملت هذه التا ساكنة بخلاف ما الاسم لاراصل الاسم) اي الاسم
في الاسم (العرب) (اصل الفعل) (اي رديج) (اي رديج) (اي رديج)

ان يثبت (من قول الامر بسكون هذه) اى يسكون اتاء اللاحقة بالفعل
 (على بناء ملحقة) اى على ان ملحقت به لك لاء مبنى (وبجر كة) اى
 وايد ان يثبت بجر كة (تلك) اتاء اى اللاحقة بالاسم (على اعراب ما يثبت)
 اى على ان ما يثبت له اتاء من الاسم معرب واتاء اجار التثنية به (لانها) اى
 اللاحقة بالفعل واللاحقة بالاسم (كالحرف لاحد مما تلحق به) ثم شرع
 فى تفصيل مسائلها بان الحقة به قد يكون مخبرا وقد يكون و جبا فتال (مر
 كان) (اى المسند اليه اسم) (اظاهر اعراب) (مؤث) (حقيقى) فانه ان كان اسم ضميرا
 راجعا الى مؤث حقيقيا كان او غير حقيقى وجب الحاق اتاء وكذلك اذا اسند الى
 ظاهر حقيقى اما اذا اسند الى ظاهر غير حقيقى (فغير) (اى فنت مخبرين الحقيقى
 اتاء التأنيب بين عدمه) اى وبين عدم الحاقه (او فهو اى الحاق تاء التأنيب) وعدم
 الحاقه (مخبريه على الحذف) (ل) اى ان فى نفسه الاول نائب الفاعل
 اقوله مخبر تحت مستتر عبارة عن المحاط فاعبه قوله فيه حذف حارر مستر المحرور
 تحت كما كان فى قرلهم مال مستر وطرف مستر (و) لما ورد صاحب متوسط
 على المصنف ان ذكر (هذه المسئلة) اى مسئلة التخيير فى التأنيب (قد
 تقدمت) (اى فى بحث المؤث) (الا انها) اى لكن هذه المسئلة (قد ذكرت
 فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤث وههنا) اى وذكرت ههنا (من حيث
 انها من احكام تاء التأنيب) وقول العصام بهذا لا يتدبر كون ذكرها مستغنى
 عنه فالوجه ان يقال المآدر من قوله يلحق الوجوب ناسخ منه الظاهر الغير
 الحقيقى (واما الحقيقى علامة اتنية و الجمع) (اى جمعى المذكور واؤث
 فى مثل قاما اريد ان وقاما الزندون وفى النساء) (مضعيف) (لعدم
 احتياجها) اى لعدم احتياج المذكرات (اوردته العلامات من حيث
 المسند اليه الى علامة التأنيب لان آية قد يكون ويا) ولم يكن فى انفسه
 علامة كونه مؤثا كهند (اوسميا) مثل سمس ولو لم يوجد فى فعله علامة
 ايضا لم يوجد علامة اصلا ولا يعرف انه مؤث او مذكر (ولامذا اتنية) اى
 بخلاف علامة التنية (والجمع آثار العلامة فيهم) غالبا اظاهر تغاية بظهور
 واذا الحقت اى ومع انها والحقت (على ضعفها) اى مع ضعفها رديت
 بضمائر) اى لم يكن تلك اللواحق صمائر (لتلا يلزم الانحمار) يعنى انها لو كانت
 ضمائر يلزم الانحمار (فلذا ذكر من غير فائدة بل هى) اى لعل علامة اتنية
 والجمعين الواقعة (حروف اتى بها) اى الحقت بما الحقت (لادلالة من اول
 الامر) اى قل ذكر الافعال (على احوال الفاعل) من كونه ثنية وجمعا
 مذكرا او مؤنسا (كفاءات) اى كالحقت تاء التأنيب تلك الفاعلة (وفى

[illegible]

فان التويز الساكنة من مثالي نون ساكنة وأحركة من (هـ) فاقا تنوع
 حركة الآخر ولم يقل تنوع الآخر لان المتبادر من تبعها الآخر خوقه ي
 لحوق نون التويز (به) اى بالآخر (من غير تحذير شئ يذ) ي بين الآخر
 (وبها) اى وبين النون الساكنة (وههنا) اى ولو فالتبع الآخر لم يوجر
 الحوق تلك الصفة لانها لاحقة بالآخر مع حصول الخذلان هـ ما هو الحركه
 متخلة بين آخر الكلمة والتويز (فان حكمة زيد لم فوع سلا متخلة بين الين
 التى هى آخر الكلمة وبين النون الساكنة (فان قلت فآخر الكلمة هى الحركه
 فلا حاجة الى ذكر الحركه) يعنى ان هذا القيد مستدرن فانه لرقا تنوع الآخر
 لحصل المراد (قلت المتبادر من الآخر الحرف الاخير) يعنى لئلا يسم انه يفيد
 المراد لان المراد من الآخر ايس هو الآخر مطاقا بل المراد منه بقرينة التبادر
 هو الحرف الاخير الذى قام به الحركه (زهـ) يعنى اما قال حركة الآخر
 ولم يقل (آخر الاسم) مع ان التويز من خواص الاسم (يدل) اى تعريف
 (تويز الترم في الفعل) (لئلا يؤكد الفعل) يعنى ان التويز الساكنة او قعة
 فى الآخر انما سميت تويزا اذا كانت داخله عليه لئلا يؤكد الفعل (ففتح به)
 اى بهذا القيد (نون انما يؤكد الخفيفة) فانها ساكنة يصدق عليها التعريف
 واما الثقيلة فذكر انها غير ساكنة لم يدخل فى التعريف حتى يحتاج الى الاخراج
 (ولا ينقض التعريف بان نون فى نحو يارب لى انتملى) نانه يوهى ان قوله نون
 ساكنة تنوع حركة الآخر لئلا يؤكد الفعل بعينه يصدق على النون الساكنة فى قوله
 انطلق فانها نون ساكنة تنوع حركة اللام فى رجل فاجاب عنه بانه لم يرد
 النفس به (فان المراد به ما حركه الآخر ايس مجرد وجوده بعده لا تطفلا)
 اى بتعريف النون (لها) اى الحركه الاخرى فى واحد تطلق المعترض امر وش
 وليس نون انطلق تابعة لحركة لام لرجل بهذا المعنى (ثم شرع به تعريف
 التويز فى بيان انواعه فقال (وهو) (اى التويز) ذكره باعتبار ان التويز
 وان جاز ان يذهب باعتبار انه نون ساكنة (التمس) (وهو) اى التويز انشئ يكون
 للتمكن (ما) اى تويز (يدل على كنية لكلمة) يعنى على ثبوت الكلمة
 واحكامها واما كل المراد من الكلمة ههنا الاسم ففسره بقوله (اى كون الاسم
 لم يسمه القول) اى كون اسميته محققا ثابتا فيها بحيث لم يوجد فيه مشابهة
 للفعل اصلا حتى تضعف اسميته (بالرحمين) اى بالتائين (باعتبارين فى منع
 الصرف) او بما يقوم منه المثلين فى منع الصرف (وحيث) وحيث اذ فسر
 التمكن بهذا (يصوبه) (يعنى ان التويز فى نون لم صرف) يعنى لا يمكن
 وجود هذا التويز فيه فاذا دلت على تويز فى آخر المصروف يجب ان يحصل

على غير التمكن (والتكبر) اى وهو التكبر (وهو) اى تنوين التكبر (الفارق)
اى التنوين الذى يفرق (بين المعرفة والتكبر) فلا يتصور دخوله على المعرفة
فأوجد فى المعرفة غير تنوين التكبر كثرة تنوين زيد فانه تنوين تمكن (فهو) اى
هذا التنوين (دال على ان مدخوله) اى من الاسم (غير مدون بحوصه) بفتح
الصاد المهملة وبكسر الهاء الموحدة فانه اسم فقل استعماله بوجهين فان استعماله
بالشون يكون معناه غير معين (اى اسكت سكوتا ما فى وقت ما) يعنى ان سكوتك
مطلوب فى اى سكوت كان وفى اى وقت كان فلا اطالب منك سكوتا معينا
فى وقت معين (واما) اذا استعمل لفظ (صدى غير الشون) يعنى بكسر الهاء
غير ممنون (فمعناه اسكت السكوت الآن) يعنى اطالب منك سكوتا خاصة فى هذا
الآن فلا ينافى سكوتك فى غير هذا الآن ونقل العصام عن الرضى بان فيه مذاعب
قليل انهما مختصة بالصوت واسم الفعل نحو سبويه وصه وقال فى المحاج تنوين
صه للفرق بين الوصل والوقف فعند الوصل ينشرون وقبل للفرق بين المعرفة
والتكبر فقتضى كلامه ثبوت قسم سادس للتنوين وهو الفارق بين الوصل
والوقف انتهى (واما التنوين فى نحو احمد و ابراهيم) يعنى قبل الحكم بمنع
صر فهما او اذا استعملتا غير علم (فليس) ذلك (للتكبر بل هو للتمكن) قال
الشارح الرضى وانا لا ارى معان ان يكون التنوين الواحد للتمكن والتكبر معا
فاقول التنوين فى رجل) كما يفيد عدم انصرافه (يفيد التكبر ايضا فاذا جازعته)
اى جعلت لغير رجل (علما يخص للتمكن) يعنى يكون لمحض التمكن (والعوض)
اى هو للعوض (وهو) اى ما هو للعوض (ما) اى تنوين (الحقيق) اى ذلك
التنوين (الاسم عوضا) اى لقصد كونه عوضا (عن المضاف اليه لانه فيها
على آخر الكلمة) اى وانما صح ان يكون عوضا عنه لكون التنوين مذكورا
عقب الكلمة بلا فصل كالمضاف اليه المذكور عقبها (كيوئذ) اى مثل
التنوين فى مثل يوئذ وكذا فى حينئذ وليئذ (اى يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف
الى اذ) اى الذى هو ظرف بمعنى وقت (واذا كانت مضافة الى الجملة التى كانت) اى
وقعت (معها) اى بعد كلمة اذ (فلما حذف الجملة للتخفيف) وهى كان كذا
(الحق بها) اى باخر كلمة اذ (التنوين عوضا) اى لقصد ان يكون عوضا
(عن الجملة) اى التى حذف وانما عوض عنها مع انه جاز ابقاء المضاف على حاله
كافى الغيات (للاثباتى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ) مثل
(جهلنا بعضهم فرق بعض اى فوق بعضهم ومررت) اى وكذا قولك مررت
(بكل فائما اى بكل واحد وامثال ذلك) (والمقابلة) اى الى التنوين للمقابلة (وهو)
اى التنوين الذى للمقابلة (ما) اى تنوين (يقابل نون الجمع المذكور السالم)

وهو تنوين مسلولون (كمسلمات) اى مثاله كاشوين في نحو مسلمات يعنى الجمع المؤنث السالم الذى جمع بالالف والتاء (فان الالف والتاء فيه) اى في مثل مسلمات (علامة الجمع كما ان الواو علامة) اى كما كانت واو مسلولون علامة الجمع (في جمع المذكر السالم ولم يوجد فيها) اى في مثل كلمة مسلمات (ما) اى علامة (يقابل النون في ذلك) اى في مسلولون (فزيد التنوين في آخره) اى في آخر مسلمات (للقابلة) اى ليكون ذلك التنوين مقابلا للنون هذا ما اختاره الجمهور من ان التنوين في مثل مسلمات للقابلة خلافا لبعض وهو قوله (وتوهم بعضهم انه) اى ذلك التنوين (للممكن) لا للقابلة (وهو) اى هذا التوهم (خطا لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امرأه بثت فيها التنوين) مع انها تكون غير منصرفة ولا يوجد في غير المنصرف (ولو كانت) اى تلك التنوين (للممكن زلات) كما زالت في مثل ابراهيم واحد فان لفظ مسلمات غير منصرفة (للمنئين) اى لوجود علتين (العلية والتأنيث وظاهر) يعنى ومن البين (انه) اى التنوين في مثل مسلمات (لبس بتنوين التكبير لوجوده) اى لكونه موجودا (فيما) اى في اللفظ الذى (كان علما كرفات) فانه علم للجبل المشهور ووجوب تنوين التكبير في العلم مناسف لما وضع له فانه موضوع للدلالة على ان مدخوله نكرة (ولان تنوين العوض) اى وليس التنوين في نحو مسلمات تنوين عوض (لعدم مساعدة المعنى) اى لما عرفت من ان تنوين العوض فيما حذف المضاف اليه ومعنى نحو مسلمات لا يساعد لحذف المضاف اليه (ولا تنوين التزم) اى وليس ما لحق مسلمات تنوين التزم (لوجوده) اى لان تنوين التزم مشروط بكونه في آخر الايات والمصاريع وتنوين نحو مسلمات ربما يوجد (في غير اواخر الايات والمصاريع) يعنى انه يوجد في الاوئل والاواسط (فنعين ان يكون للمقابلة) اذا ما بقى قسم آخر (لانها) اى لان المقابلة (معنى مناسب لجمال التنوين) اى التنوين الموجود في مسلمات (عليه) اى على ذلك المعنى التعيين الذى هو المقابلة (والتزم) وفي الصحاح التزم يفتحن الصوت وقدرتم من باب طرب وترتم اذ اردد صوته والترنيم مثله وترتم الطائر في هديره وترتم القوس عند الاتساع انتهى يعنى ان التنوين قد يلحق بمجرد التزم (وهو) اى اللاحق للتزم (ما) اى تنوين (لحق اواخر الايات والمصاريع لتحسين الانشاد) واعسا اختير التنوين لهذا القصد (لانه) اى لان التنوين (حرف يسهل به) اى باستعاشته (ترديد الصوت) اى الذى هو سبب لتحسين المطلوب (في الحينوم) فانه الذى هو محل الغناء (وذلك التردد من اسباب حسن الغناء) فسمى تنوين التزم لذلك لان التزم حسن الغناء وقال العصام ومن لم ينسبه لما ذكره قال سمي به

لان فيه ترك التزم (وانما اعتبروا ما لحقوا واخر الايسات والمصاريع وان كان
 حقوقها الحروف والكلمات الواقعة في اثباتها) اى في اثناء الايات والمصاريع
 (جازا بل واقعا كما نشاهد من اصحاب الغناء) ومع هذا الجواز الواقع اعتبروا
 الاخر (لان محل التقى به) اى بالتون (انما هو الاخر) وانما انحصر
 فى الاخر (لئلا يختل سلك النظم) فانه لو اعتبر ما وقع فى ليجاتها سلك يلزم الخل
 فى سلك النظم (بخلافه) اى بسبب تغلغل التون (بين كلمات الايات والمصاريع
 ولا يختل) بانصب عطف على قوله لئلا يختل يعنى وقوعه فى الاثناء كما يقتضى
 اخلال سلك النظم يقتضى ايضا الخل (بفهم المعنى) الذى هو المنصود
 (وهو) يعنى تنون التزم (اما لمحق الفافية المطلقة وهى) اى فى المطلقة
 (ما) اى فافية (كان رويها) الروى الحرف الذى تبنى عليه القصيدة فيقال
 قصيدة لامية وقصيدة رائية (فحرك كما مشعها باشباع حركات) اى
 حركة ذلك التحرك وقوله (الواحد) بانصب كما فى النسخة تحتل ان يكون
 مقولا ثانيا بالاشباع بتضمن معنى الجعل يعنى يجعل حركته مشعها واحدا
 (من الالف) ان كانت الحركة فتحمة (والراو) ان كانت ضمة (والياء)
 ان كانت كسرة (وسميت هذه الحروف) اى الزائدة (حروف الاطلاق لاطلاق)
 اى لوجود اطلاق (بالصوت) الذى يترك الحسن (بامتدادها) لكون الثلاثة
 حروف مد (ولحق التون) وهو بارفع مبتدأ يعنى ان حاصل ما ذكرت ليس
 فيه تنون مع ان الكلام فيه فاجاب الحرف التون الساكنة (بهذه الفافية
 انما يكون ببدان حروف الاطلاق به) اى بالتون (كما فى قول الشاعر
 * اقلى اليوم عاذل والعنانى * وقولى ان اصبحت لقد اصابني

فروى هذا البيت بالياء) لان آخر المصراع الاول العتاب وآخر البيت اصاب
 (وحصل باشباع فتحها) اى فتح الباء فى اللغظين (الالف) فيكون العتابا واصبا
 (وعوض) اى ثم عوض (عن هذه الالف) الذى هو الاطلاق (عند استغنى تنون
 التزم) فقرله اقلى امر حاضر مؤنث من الابدال وعاذل منادى حذف منه حرف
 التداء اى يا عاذلة بمعنى لائمة ثم رخم فحذف التاء من آخره فى عاذل فتح اللام والمعنى
 اقلى لؤمك وعتاك على ما فاعله ونأمل فى فيه فان كنت مصعبا فبنى (واما) اى تنون
 التزم (يلحق الفافية المقيدة وهى) اى الفية المقيدة (ما) اى فافية (كان رويها
 حرفا ساكنا صححها كان) اى ذلك الحرف الساكن (اغير صحح) وسميت هذه
 الحروف (اى تلك لفافية) مقيدة لتقيد الصوت بها (اى فى تلك الفافية) (وامتناع
 اى ولا امتناع) (الامتناع به) وانما امتنع الامتناع (لانه ليس ههنا حركة يحصل من
 اشباعها حرف الاطلاق) روقوله (ليتيسر) ومتعاق يحصل يعنى لا يتيسر (امتداد

(الضوت) عدم حصول حروف الاطلاق التي هي حروف المد (كقول الشاعر

* وقام الاعاق خاوي المخترق * مشبه الاعلام لام الخفقن *

فان روى القافية في هذا البيت القاف الساكنة) يعنى قاف المخترق في آخر
المصراع وقاف الخفق في آخر البيت (ولا يمكن مد الصوت بها) اى في المذكورة
في الآخر لكونها قافا ساكنة غير حرف مد (فحرك) اى القاف في الكلمتين
(عند التفتي بالفتح) اى في لفظ المخترق (او الكسر) اى اوبا كسرى في لفظ
الخفق لكونه مجرورا بالاضافة فصار الاول المخترق والثاني الخفق (والحق بهما
التون فيقبل المخترق والخفقن) فقله وقام الاعاق محرور بواو رب وجوابه
محدوف اى قطعه او سلكته والقسم المكان المظلم المغير من النظم وهو الغبار
والاعاق جمع عرق بفتح العين وهو ما بعد من اطراف المفازة والجاوي من خوى
البيت اذا كان خائبا والمخترق بضم الميم وفتح الراء والقاف وبكسر ايضا المحل
الذى تحترقه الريح وتزفه بسهولة يعنى مهب الريح بحيث لا شئ يثبتهما من
المرور والاعلام جمع علم وهو ما يهتدى به في الطريق واللماع مبالغة اللامع و اراد
بالخفق السراب الخفافى اى المضطرب من خفق اذا اضطرب والمعنى رب
مهبه مظلم الجوانب في المفازة اى بعيد الاطراف خالى عن الطريق عن الاستخبار
مشبه الاعلام اى ملتص غير متغير لامع السراب قطعه) ويسمى هذا القسم
من التوين العالي اى التوين العالي (لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز)
فوجد هذا المعنى في هذا التوين لانه قد تجاوز (البيت بلحوق هذا التوين عن
حد الوزن) فيكون هذا من قبيل تسمية المسبب باسم السبب (ولهذا) اى
ولكون التوين متجاوزا عن حد الوزن (يسقط) اى وزن اليبب الذى سلقه ذلك
التوين (عن التقطيع وليس للقسم الاول) اى اللاحق بالقافية المطلقة (اسم
يخص به) اى يتناز بذلك الاسم (واعلم ان توين التزم ليس موضوعا بازاء معنى
من المعاني) كما كانت سائر التوينات (بل هو موضوع لغرض التزم لان معناه
التزم كما ان حروف التهمى موضوعة لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني)
واذا كان كذلك (ففي هذه توين التزم من اقسام الحروف التى هي من اقسام
الكلمة المعبر فيها الوضع تساهل وتسرح واما التوينات الاخرى ففى اعتبار
الوضع فى بعضها ايضا) اى كافي توين التزم (تأمل) كتوين العوض والمقابلة
فان توين العوض لغرض جبر القصائد وتوين المقابلة لغرض المقابلة
بخلاف توين التكن فانه يدل على مكانة الكلمة فى الاسمية بحيث لا تشبه
الفعل ومعنى الاصل بخلاف توين التكبر فانه يدل على ان مدخوله غير معين
(يحدق) هذا بيان لسئلة التوين من حيث حذفه وذكره (اى التوين

والكسر (الهاء) على كونه باقية لكونه مسددة (وهي عدا حجة) ولا كسر
 اعلمه اخف من الحركاتين اللفظيتين حيث تراعى لكون حركاتها معادله له
 وقوله (مع غير الالف) كالمسح من درله مفتوحة يعنى ان المسددة مفتوحة دا
 كانت مع غير الالف وقوله (اي غير الالف الائمة) اسره لى ان المراد من ذلك
 المسعى عم من الف اسيد (خواصرا) (واى جمع) وقوله (اي لاف
 اى صل بين نون جمع الموصو) بن (او ان مسددة) تفسر لاف اجتماعى
 الراديه الالف اى يكون فاصلا بين درين مضاعفة الالف على الجمع غنى
 ملائمة لان الالف لا تكون علامة الجمع فى العمل (خواصرا) (وهى) (اي
 اذا كانت المسددة مع الالف) (تكسر معهما) (اي مع الالفين المذكورين) و
 مسرحين المارة (بالسهم) (اي لافه تكون (فهما) (مدهمة) (بنون
 الائمة) ثم (سرع) (يار) (خواصرا) (سركين) (ول) (بعض) (اي نور
 الكبد) مع قسمه (بافهم) (بافهم) (بافهم) (بافهم) (بافهم) (بافهم)
 عليه يعنى نور اذا كثر قصر على اعمر المتعدي او صرنا بالصدت (تيد
 ولا لحق غيره قوله (الكائن) سره وان قوله (فى) (فى) (فى) (فى) (فى) (فى)
 مستتر مسددة للمتل (خواصرا) بالخلف (خواصرا) (بافهم) (بافهم) (بافهم)
 اصبر بمثل ان يكون مالا فداى (الامر) (بافهم) (بافهم) (بافهم) (بافهم)
 المذكور العائى فله اذا قرى (بافهم) (بافهم) (بافهم) (بافهم) (بافهم)
 واعلمه لماث (فى اراد النابى اسره الى ان هذه الصيغة محل لدخول اوين
 (والهوى) (اي ونخص بالمسند لالكش فى صمى الهوى) (بافهم) (بافهم)
 فتح اساء وكسرهما وصمى (بافهم) (بافهم) (بافهم) (بافهم) (بافهم)
 فى صمى الائمة (بافهم) (بافهم) (بافهم) (بافهم) (بافهم) (بافهم)
 (بافهم) (بافهم) (بافهم) (بافهم) (بافهم) (بافهم) (بافهم) (بافهم)
 القسم (خواصرا) (بافهم) (بافهم) (بافهم) (بافهم) (بافهم) (بافهم)
 فان لتبيل (بافهم) (بافهم) (بافهم) (بافهم) (بافهم) (بافهم) (بافهم)
 الا كيد (بافهم) (بافهم) (بافهم) (بافهم) (بافهم) (بافهم) (بافهم)
 الم نورات (الائمة) (اي لى بدل رضى) (بافهم) (بافهم) (بافهم) (بافهم)
 واذمته ام اطاب اغهم (بافهم) (بافهم) (بافهم) (بافهم) (بافهم) (بافهم)
 اطاب الجز على العمل (بافهم) (بافهم) (بافهم) (بافهم) (بافهم) (بافهم)
 الا ما يكدن (بافهم) (بافهم) (بافهم) (بافهم) (بافهم) (بافهم) (بافهم)
 (بافهم) (بافهم) (بافهم) (بافهم) (بافهم) (بافهم) (بافهم) (بافهم)
 استعمال الاستعمال الاول (بافهم) (بافهم) (بافهم) (بافهم) (بافهم)

وانما جاز قليلا تشبيهه (اي للنفي) (بانهي) (ولزمت) (اي نون التأكيد) (في مثبت القسم) (اي في جوابه المثبت) وهذا التفسير اشارة الى ان اضافة المثبت الى القسم من قبيل اضافة الصفة الى موصوفها والى ان الجواب مقدر قسمة اي مثبت جواب القسم وانما لزمت النون (لان القسم محمل التأكيد فكر هو ان يؤكدوا الفعل باسم منفصل عنه وهو) (اي الامر المنفصل) (القسم) وقوله (من غير) متعلق بقوله ان يؤكدوا بمعنى انهم لما أكدوا الفعل بالقسم الذي هو امر منفصل عنه كرهوا ان ينحصر التأكيده من غير ان يؤكدوا) (اي الفعل) (بما) اي بتي مؤكدا انه (يتصل به) اي بذلك الفعل (وهو) اي المؤكد المتصل (النون بعد صلاحيته) اي بشرط ان يكون الفعل صالحا (له) اي قبول النون وذلك بان يكون مثبتا وبه اشارة الى وجود تخصيص اللزوم بالمثبت (في قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التأكيد فيما بعد مثبت القسم غير لازم بل جاز) وقال العصام ان قوله لزمت النون في الجواب المثبت منقوض بقوله تعالى * ولئن متم اوقلاتم لاني الله تحشرون * يعني فان تحشرون جواب مثبت بغير النون ثم قال ان المثبت مقيدان لا يتعلق به ظرف اوجار مقدم عليه فادة النقص مثبت لكن يتعلق به الجار المقدم (وكثرت) (اي نون التأكيد) (في مثل اماتعان) قوله (اي الشرط المؤكد) تفسير للنون بمعنى ان المراد بمثل اماتعان كل شرط أكد (بحرفه) اي حرف ذلك الشرط (بما) اي بلفظها سواء كان التأكيده لازما كما في حيثما واذما او جازا كما في اذا ما وانما كثرت في مثل هذا (فانه لما أكدوا الحرف) اي حرف الشرط بالحق لفظ ما به (قصدوا ما أكد الفعل ايضا) اي كئ أكد حرفه (لئلا ينقض المقصود من غيره) اي لئلا يكون المقصود الاصل الذي هو الفعل ناقصا من غير المقصود السدي هو الحرف ولما فرغ من بيان مسأله من حيث تلفظه ولحوقه شرع في بيان تلفظ حرف يقع قبل النون فقال (وما قبلها) (اي ما قبل نون التأكيد خفيفة كانت او ثقيلة) (مع ضمير المذكرين) (وهو اي ضمير المذكرين) (الواو) يعني اذا وقع كل من النونين مع الواو الذي هو ضمير جمع المذكر السالم فالخرف الذي قبلها (مضموم) وانما ضم (ليدل) اي ذلك الضم (على الواو المحذوف لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين على حسده) يعني ان التقاء الساكنين انما يكون وجهها حذف الواو على مذهب من قال ان كون التقاء الساكنين على حسده اي على محله مشروط بشرط وهو ان يكون الساكنان اي اللذان التقيا (في كلمة واحدة) فبلي هذا لا يكون التقاء الساكنين اللازم من الواو والنون على حسده لانهما في كلتيه (فان النون المشددة كلمة اخرى) فلا يكون هذا الالتقاء على حسده فيجب حذف الواو له فموقوفه (اول نقل الواو) موقوف على قوله لالتقاء الساكنين

يعني ليندل ذلك الضم على الواو التي حذفت ثقله (بعد الضمة وقبل النون
المشددة) وهذا يكون وجهها لحذفه (ان لم يشترط في التقاء الساكنين) اى
فى كونه على حده (ما ذكر) اى كونه فى كلمة واحدة وقوله (و) (مع ضمير)
(المخاطبة) عطف على قوله مع ضمير المذكرين يعني ان النون اذا كانت مع ضمير
المخاطبة (وهو الياء) فالحرف الذى يقع قبلها (مكسورة) وهذا ايضا (ليدل) ذلك
الكسر (على الياء المحذوفة) اى على الياء التي حذفت اما (لالتقاء الساكنين) اوله
الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة (و) (ما قبلها) (فيما عدا ذلك)
(المذكور) اى فى ما عدا الذى ذكر (من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو)
اى ما عدا هما (الواحد المذكور غالبا كان) اى ذلك الواحد المذكور (او مخاطبا)
نحو يا ضيرن واخرن (او المؤنثة الغائبة) نحو يا ضيرن وما قبل كل منها (محذوف)
واما فتحت (طالبا) اى لقصد الالف (للحقة وظهر) يعني ومن الين (انما عدا
ذلك المذكور يشمل اثنتي وجع المؤنث وحكمهما) اى مع كون حكم انون
فى اثنتي وجع المؤنث (غير ما ذكر) من ان النون المشددة مكسورة فيهما
وار الحقيقة لا تدخلهما واذا كان حكمهما غير ما ذكر (فقوله) (وتقول فى اثنتي
وجع المؤنث اضربان واخرين) اى يكون هذا القول (بمنزلة الاسماء) اى
من حكم ما ذكر (فتقول فى المنى) هذا تفصيل لكونه بمنزلة الاسماء يعني انك
تقول فى المنى (اضربان بالياء الالف) اى بلا حذفها مع وجود التقاء الساكنين
فى الكلمتين وانما غير الحكم ههنا (لئلا يشبه) اى لئلا يكون شبيها بحذف الفه
(بالواحد واخرين) اى وتقول (فى جمع المؤنث) اضربان (بزيادة الالف
بعد نون الجمع وقبل نون التأكيد لئلا يجمع ثلاث نونات متواليات) احدى اها النون
جمع المؤنث والاخرى نون التأكيد المشددة فانها نونان فى اللفظ ثم ذكر الفرق
بين المشددة وبين الخفيفة فقال (ولاندخلهما) (اى اثنتي وجع المؤنث)
هذا تفسير لضمير اثنتي بمعنى لا تدخل اثنتي وجع المؤنث (النون) (الخفيفة)
هذا عند الجمهور وقوله (للزوم التقاء الساكنين) اشارة الى دليل الحكم
بانها لا تدخلهما بمعنى لا يجوز دخولها لانه لو دخلت عليهما لم يزم التقاء
الساكنين (على غير حد) فان الساكن الاول وان كان حرف مد لكن اشاق
لبس بمدغم وقد عرفت ان ابقاء الساكنين على حالهما انما جاز اذا كان على
حده وهو كون الاول حرف مد والثاني مدغما وهو انما وجد فى المشددة
لا فى الخفيفة (خلافا لبونس) يعني خولف الجمهور خلافا لباتسايونس من
النحويين (فانه) اى بونس (يجيز التقاء الساكنين) على حده وان كان (على
ضمير حده وبجمله) اى يجعل التقاء الساكنين على حده (مقفرا) اى مسوقا

وجازاً قوله معتقرا بسكون اربعين المجهة والقاء من الغفر وهو المعفو اي يجعله
 معفوا عنه في دخول الشفيفة (كما) كان معفوا (في الوقف) فان القاء الساكنين
 اجبر في الوقف فان قولك تسعين اذا وقفت عليه اسكن التون مع ان الياء
 ساكن ايضا فيجتمع الساكنان احدهما الساكن والآخر التون مع ان الثاني
 ليس بمدغم واذا وقعت على نحو نصر ايضا فيه اجتماع الساكنين مع ان الاول
 ليس بحرف مد والثاني ليس بمدغم وقوله (وهو ليس) رد لقول يونس يعني
 ليس بحوزة قياسا للوقف (بمرضى عند الاكثرين) ولما كان في التونين معاملة
 احدهما معاملة المتفصل والثانية معاملة المتصل قال (وهما) (اي التون النقلة
 والخفيفة) (في غيرهما) (اي غير الثنية وجمع المؤنث) (مع الضمير البارز) (اي واو
 جمع المذكر وباء المخطة) (كالفصلة) (اي كالكلمة المتفصلة) يعني حكمهما
 حكمهما (يعني) تفسير لكونهما كلمتة واحدة اي يرد المصنف به انه (يجب ان
 يعامل آخر الفعل مع التونين معاملة) اي معاملة الآخر (مع الكلمة المتفصلة
 من حذف الواو والياء) تارة (او تحريكهما ضمما وكسرا) تارة اخرى كما سيجي
 (وغرضه) اي غرض المصنف (من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الآخر)
 اي بيان حكم الافعال التي كان آخرها حرف علة (عند الحاق التون) اي
 عند ارادة الحاق التون من التونين (بهما) اي بتلك الافعال المعتلة (ومعنى
 كلامه) (يعني معنى كلام المصنف بناء على كون غرضه هذا) ان التونين حكمهما
 مع التني وجمع المؤنث ما ذكر (وهو قوله وتقول في الثنية وجمع المؤنث يعني
 ان حكمهما مع الثنية وجمع المؤنث عدم دخول الخفيفة بهما وبقاء الالف
 مع المسددة (ومع غيرهما) يعني واما حكمهما مع غير الثنية وجمع المؤنث فهو
 (على ضربين) فانهما (امام ضمير بارز) اولاً (وهو) اي الفعل الذي فيه ضمير
 بارز (شتان) احدهما (جمع المذكر) اي واوه (نحو اغزوا وارموا واخشواو)
 اخر (الواحدة المؤنثة) اي ياء مخاطبة (نحو غزى وارمى واخشى واما) يعني
 انهما اما (مع ضمير مستتر وهو) اي وهذا الفعل (الواحد المذكور نحو اغزوا ورم
 واخش) فان ضميرها انت وهو مستتر تحتها (فالتون) اي واذا عرفت هذه
 الاقسام فنون التأكد (مع الضمير البارز كالكلمة المتفصلة) يعني فكما حذف
 الواو والياء اذا التقيا بالساكن الذي في ابتداء الكلمة الثانية تحذف منهما كذلك
 (نحو اغزن) بضم الزاي (وارمن) بضم الميم (باقوم بحذف الواو) منهما
 (كما حذفها في اعزوا الكفار وارموا العرض) فان الواو حذفت في اللفظين
 لكونهما مع الكلمة المتصلة (وكذا) اي كاغزن وارمن حال كونهما بضم
 الزاي والميم (نحو اغزن وارمن يا امرأه) يعني بكسر الزاي في الاول ولميم

في الثاني حال كونهم مع ياء المخاطبة (يحذف الياء كما حذف في أي الياء في أخرى
 الجيش ورمى المرض) وهذا اذا كان الواو والياء بعد المفتوحة والمكسورة
 واما اذا كان ما قبلها مقبوحا فحكمه ليس كذلك كما قال (وتضم الواو المفتوح)
 أي تضم اتت الواو التي فتح (ما قبلها) ولم يحذف الواو فيه (نحو اخشون
 كما ضمتهما) أي كما ضمت الواو والمفتوح ما قبلها اذا وقعت (مع) الكلمة (المتفصلة
 نحو اخشوا الرجل) قوله (وتكسر) معطوف على قوله وتضم بمعنى وتكسر
 ايضا ولم تحذف (الياء المفتوح ما قبلها) كما كسرتها مع المتفصلة تقول
 اخشين) أي في المخاطبة (كأخشي الرجل) يعني كما كسرتها اذا التقت مع الكلمة
 المتفصلة في نحو أخشي الرجل (فإن لم يكن) أي وإن لم يكن النون (أي مع الضمير
 البارز وهو) أي عدم كونه مع البارز واقع (في الواحد المذكور نحو اقروا رموا خش
 فكا لتصل) (أي فانون كالكلمة المتصلة) أي فعال النون فيه كحال الكلمة
 المتصلة (وبمعنى بها) أي بما كان كالمتصلة (الف التثنية تقول اغزون وارمين
 واخشين برد اللامات) أي المحذوفة قبل لحون النون (فتحها) أي فتح كل واحدة
 من الواو والياء (كما قلت اغزوا وارميا واخشيا) أي هذا كما قلت برد اللامات
 وفتحها اذا اتصلت الف التثنية التي هي متصلة بفاعل ولا يجوز انفصالها
 عنه (ومن ثمة) أي لاجل انه مع ضم الضمير البارز كالتصل ومع الضمير
 البارز كالتفصل (قيل هل ترين) أي بفتح الراء ويكسر الياء لا يحذفها
 (في هل ترى كما يقال هل ترين) اذا كان بالثنية (هذا المثال لغير البارز
 الذي تحركت لامه بالفتح كما تنفتح مع المتصل) (وهو ترون) أي
 وقيل ايضا هل ترون (في ترون باسقاط نون الجمع) لاجل نون التأكد
 (والحاق نون التأكد وضم الواو كضمها في لم تروا القوم هذا مثال ما فيه ضمير
 بارز يضم لاجل النون) (وهل ترين) أي وقيل هل ترين بمعنى بكسر الراء والياء
 (في مثل هل ترين باسقاط نون الواحدة وبإثبات الياء وكسرها) اصله ترينين يعني
 في مخاطبة ترى والاول مخاطب ترى وقوله (كما يقال) متعلق بالثلاثين الاخيرين يعني
 حركت الياء في ترى وترين بالكسر اذا لحقت بهما النون لكونهما كالمتفصلة وكما
 حركت الياء في المتفصلة في قولك (لما ترى الناس) حركت بهما ايضا (هذا مثال
 ما حذف ضمير بارز يكسر لاجل النون) (واغزون) (عطف على هل ترين) حتى يجوز
 ان يقسروا فقال هل ترين في هل ترى (لاعلى ترين) فاذا عطف على الاول
 تكون الكلمة مفردا مخاطبا وهو المألوف واما اذا عطف على الثاني يكون
 مثالا للجمع المذكر المخاطب (أي ومن ثمة قبل اغزون برد الواو المحذوفة) أي
 التي حذف للوقف (كما رد) أي بالواو (مع ضمير التثنية في اغزوا) (واغزرن)

اى ومن : قيل اغزن فى اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها كاقيل (اى
 يحذفها (اغزوا القوم) فانها كالتفصيلة لكونها مع ضمير بارز بخلاف الاول
 (واغزن) (فى اغزى بحذف الاء المكسور ما قبلها كاقيل اغزى القوم وهذه
 الامثلة) التى اوردها المصنف (وقعت) اى مرتبة على ترتيب تصريفها
 الواقع فى كتب التصريف (يعنى لم يورد امثلة اثنتين فى ضميرهما مع الضمير
 البارز ، او كذا لم يورد امثلة مع ضمير الضمير البارز ، مع اخرى على ترتيب تصريفها
 الواقع فى كتب التصريف وهو الابتداء بالواحد المذكر ثم بالجمع المذكر ثم بالواحد
 المؤنث (بعضها) اى حال كون بعضها مثالا (لما هو مع الضمير البارز كالتصريف)
 وهو هل ترين وهل ترون (وبعضها) اى حيث ذار بعضها (لما هو مع ضمير
 الضمير الدار كالحل) وهو هل ترين واغزن (كما اشرفنا اليه) (و) (النون)
 (الخفيفة تحذف للساكن) هكذا لفظ الساكن وقع مفردا فى بعض النسخ فيكون
 المراد (اى لالتقاء الساكن المذكور بعدها) يعنى هذه النسخة شذوذة على انه اراد
 بالساكن الواقع بعد النون الخفيفة لالساكن الذى هو النون (وفى بعض النسخ
 للساكنين) اى وقع فيه والخفيفة تحذف للساكنين فحينئذ يريد بالحد
 الساكنين النون الخفيفة وبالاخر ما وقع فى الاول الكلمة التى آتت بها (تقول
 الشاعر * ولا تهين الفقير عليك ان * تركع يومار الدهر قد دفعه * اى لا تهين)
 يعنى اصله لا تهين بضم التاء وكسر الهاء وسكون الاء وتفتح النون بعدها
 وبالنون الخفيفة (حذف النون الخفيفة لالتقاءها) اى لالتقاء تلك النون
 (الام الساكنة التى بعدها وابنت فتحة ما قبلها) وهى فتحة النون (انزل)
 اى تلك الفتحة (عايتها) اى على النون الخفيفة المذكورة وانما يحمل على هذا
 (والا) اى وان لم يحمل على هذا (لكان الواجب ان تقال لا تهين الفقير) يعنى
 بالنون المكسورة بعد الهاء المكسورة يعنى الواجب ان يكون النون مخففة بالاكسر
 كافى امثالها من قوله لم يكن الذى (ولم يجر كوها) يعنى وانما حذفوا النون
 ولم يجر كوها بالكسرة (كما يجر النون) يعنى اذا وقع النون قبل الساكن
 يجر كون ذلك النون بالكسر ويحذفونه ولم يذهب هنا الى هذا الطريق
 (فرقا) اى لتحصيل الفرق (بينهما) اى بين النون الخفيفة والنون (وانما
 لم يعكس) يعنى وانما اختاروا حذف النون واتحرك فى النونين ولم يعكسوا
 الامر (حطا) اى لقصده الحط (لمرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل
 الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا) فقرأ فى الباء لا تهين . يعنى لا تحتقرن
 وعالك لمة فى امالك اخرى محرى عسى فى دخول ارفى خبرها والمعنى لا تحتقر
 الفقير عسى ان تركع وتزل يوما والزمان دفعه واعزه فستغنى هو وتفتقر انت

لان احوال الزمان لا تدوم (و) (تحذف ايضا المخففة) (في) (حال) (الوقف)
 (على ما لحقت) اى على حرف الحقت تلك التون (به) اى بذلك الحرف
 (تحقيقا) اى الطلب الخفيف (اذا ضم) اى هذا اذا ضم (او كسر ما
 قبلها) اى ما قبل التون الخفيفة (كما يحذف التوين لذلك) اى للخفيف
 (فبرد) اى فيحذف (ما) اى لام الفعل الذى (حذف) اى كان محذوفا
 (لاجل المخففة) (كما) اى حال هذا كحال ما (اذا لحقت المخففة باغزوا) اى
 بنحو اغزوا (او اغزى وقت) اى وقلت ان لحق بهما المخففة وحذفت
 الواو والياء لاجله وقت (اغزن) بضم الزاى (واغزن) بكسرها (يحذف
 الواو) فى الاول (والياء) فى الثانى (فاذا وقفت عليهما) اى على اغزن
 واغزن (وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزى بخلاف التوين فانه)
 اى التوين (لا يرد ما) اى الحرف الذى (حذف لاجله لان التوين لازم
 فى الوصل فالمخففة ليست بلازمة) يعنى اذا حذف التون اعيد الى الفعل
 الموقوف عليه ما اراد عدده فى الوصل بسببها من الواو والياء بناء على انهم
 قدروا اوال تون المحذوف للوقف معدومة من اصلها لعدم لزومها للفعل بخلاف
 التوين فانه لازم اذا لم يكن مانعا فكانه ثابت عند عروض الحذف واذا حصل
 الفرق بينهما للزوم التوين وعدم لزوم التون (فجعل) اى لاجل هذا جعل
 (للازم مزية) اى اراد ان يعطى اللازم فضيلة زائدة وهى (بإبقاء اثره على
 ما ليس بلازم) (و) (المخففة) (المقتوح ما قبلها تغلب السا) (كقولك
 فى اضرين اضر يا) ومنه قوله تعالى * وليكونا من الصاغرين * وقوله تعالى
 لنسفنا بالناسية (تشبيهها) اى قصد تشبيه المخففة (بالتوين) فان التوين
 اذا انتحى ما قبله يقاب القاء واذا انضم او انكسر يحذف (حواصيت خير) هذا
 مثال لما فتح (واصابني خير واختم لي بخير) ولما ختم السارح آخر املته بالخبر
 تفادى قصدى الى ادعية بلغة فقال (اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق
 بنا من تبعه شرورنا) اشار به الى ان السرور يتابع كبر او قوله (ضيرا) بفتح الضاد
 وسكون الياء لغة فى الضرر ثم قصدى الى مناجاة ملائمة لما ختم المصنف كتابه به
 من مسألة تون اتاكيد و اشار بها الى وجه ختمه بتلك المسألة فقال (واجعل
 نونات نقصنا) وفيه تلحيج الى ان الاعمال السببة التى تصدر من الانسان
 مؤكدة باحاطة الوسواس يعنى اجعل ما صدر عنا من الغائض المؤكدة (خفيفة
 كانت) اى تلك المؤكدات يعنى الصغائر (او نقيلة) يعنى الكبار (فى مواقف
 الدائمة متقلبة ياق) وقوله بالف يحتمل ان يكون بفتح الهمزة وسكون اللام
 وان براديه الالف من الحروف وبإضافته الى (آداب عبوديتك) اشارة الى ان

القيام عند ربه محدود مثل الالف وفيه استعارة مصرحة حيث شبه قيامه
 بالالف والقرينة اضافته الى الآداب وأشار بقوله (على نهج الاستقامة) الى
 ترشيع الاستعارة بمعنى يدل سببنا الى الحقائق حيث وعد به فاولئك يبدل الله
 سببنا بهم مسنات ويحتمل ان يكون كسر الهمزة من التالف والمعنى اللهم
 وفقنا الى التوبة بترك المنكرات والتألف بحسن المطاعات والعبادات (وصلى على
 من كلمة شبه عتقه في محاورات الفلاس) يعنى به المعاصي غير الشرك فان
 الشرك لا ينفع في نقد شفاعته الشافعيين فذكره لم يبدأ وحيداً بوجه (كافيه)
 والجلالة منه من قوله (ومن حضر) معطوف على قوله ثم يحوي معنى بلده
 سببنا من حضرته (شفاعته ستقام له الا ان يفيده) ولا ينبغي ما في قوله بلده
 وكافيه وسببنا من الاشارة الى حسن الاختتام بالهتاف كدل على الكلمة وعلى
 اسمي كتابين للمصنف (وعلى آله وآله) وعلى من تسميه من زمرة احبابه
 قداس نزاح من كمد) وهو نسخ الكاذب والميم بمعنى المراءى (لا تهاض)
 هو السروع بمعنى قد تم حزن السروع وقوله (لنقل) متعلق بالكرم بمعنى كنت
 بعد اتمام التسويد محزوناً على عدم نقل (هـ) (دال الشرح) من التسويد الى
 التبييض فسر الله لي اتمام التبييض ايضا فزال على ذلك الحزن بالاستراحة
 من نهـ (من السواد الى البيض) وقوله (العبد) فاعل استراح بمعنى قال
 الراحة العبد (افضه الى الرحمن بن محمد الجامي) وهو السميع عبيد الرحمن
 محمد الجامي وقد وادى الله بحلم من قصص خراسان استغل انبا باهـ
 وكان من احوال ما سـ (سـ) (سـ) (سـ) (سـ) (سـ) (سـ) (سـ) (سـ) (سـ) (سـ)
 الكاشف وحسب مع حواجده عبيد الله السمرقندي وثوبى امراته سنة ثمان
 وتسعين وعان مائة وقل لما توجهت الى نغمة اردية الى خراسان اخذ
 ابنه حسده من قبره ودفنه في ولاية اخرى ثم دنا منه ولم يجدوه واحرقوا
 ما فيه من الاحشاش وتاريخ رياته * ومن دنياه * (ووفعه الله بجناته
 في وظائف عوديته الاعراض عـ عطالة النعمان والاعراض بضم
 الـ البت المادى عـ من رمضان المستطير في تلك شهور سنة سبع وتسعين
 وثمان مائة من الهجرة النبوية - به - (فـ) (فـ) (فـ) (فـ) (فـ) (فـ) (فـ) (فـ) (فـ) (فـ)
 من ايام حاشـ بقـ بحـ اكل الله نساء من الحرمات احرمت وقد فرغ
 من تسويده قلمه بعد عبيد الله عـ (سـ) (سـ) (سـ) (سـ) (سـ) (سـ) (سـ) (سـ) (سـ) (سـ)
 بالرفيق الى العمل الصالح في اليوم الخامس والعشرين من شهر مولد النبي
 صلى الله عليه وسلم عام ١٢٠٠ وور سنة سبع لاني بعد المائتين بعد الالف اصلم الله

من ساح عاطسات كلماته وافاض انوار عنايته على من اصبح سقطات حروفاته
 وارجو من الله الذي اعرب السنة الانسان وبني له بيتا في جوفه وعلاء البيان
 ورفع درجات الذين اتوا العلم بما خصهم به نياته ونصبه خليفه في الارض
 بما صب علمه ودراياته وحفض دركات الجهلة بمخوضات افعاله واحصى
 ما صدر عن الانسان من الفاظه واقواله ان يخلص من قبضة النفس الجاهلي
 وان يحرم على النار برحته الجاهلي بحرمة حبيبه الذي لا يرضى
 واحدا من امنه في النار حيث قال واسوف
 يعطيك ربك فترضى

طبع في دار الطباعة العامرة في اواخر ايام محرم الحرام سنة سبع وثمانين
 ومائتين والف